

الدُّوَلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ
تَابِخٌ وَحِصَانٌ

مُرَافِقٌ وَنَقِيبٌ

أَكْبَرُ الدُّوَلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ



مِنْ بَيْتِ الْمَدِينَةِ
مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ
مِنْ بَيْتِ الْمَدِينَةِ



الْبَقُولَةُ الْعِثْمَانِيَّةُ

تَابِئُحْ وَقَحْصَانَةُ

إشراف وتقديم

أَكْبَرُكَ الْبَيْتِ الْحَسَنِيِّ الْوَعْلَى

نقله إلى العربية

صَالِحُ سَعِيدِيَاوِي

الاستاذة الذين شاركوا في وضع المجلد الأول

الاستاذ الدكتور محمد عاكف آيدين

الاستاذ الدكتور كمال بكديلي

الدكتور فريدون أمجن

الاستاذ الدكتور أكمل الدين إحسان أوغلي

الاستاذ الدكتور محمد إشيرلي

الاستاذة الدكتورة مباحات كوتوك اوغلي

الاستاذ الدكتور إيلبر اورطاني

الاستاذ الدكتور عبد القادر أوزجان

الاستاذ الدكتور بهاء الدين يدي يلديز

كلية الحقوق - جامعة مرمرة (الباب الخامس)

كلية الآداب - جامعة استانبول (الفصل الثاني

من الباب الأول)

كلية الآداب - جامعة استانبول (الفصل الأول

من الباب الأول)

مدير عام إرسىكا ورئيس قسم تاريخ العلوم

بآداب استانبول (الإشراف والتقديم)

كلية الآداب - جامعة استانبول (الباب الثاني)

كلية الآداب - جامعة استانبول (الباب السابع)

كلية العلوم السياسية - ج. انقره (الباب

الثالث)

كلية العلوم والآداب - ج. المعمار سنان

(الباب الرابع)

كلية الآداب - ج. حاجت تيه (الباب السادس)

الدُّوْلَةُ الْعُثْمَانِيَّةُ

تَارِيحُهَا وَحَضْرَتُهَا

سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: ٣

PC/5-94

ISBN 92-9063-081-7

اشراف وتقديم

أكمل الدين احسان اوغلى

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول (إرسیکا)

العنوان

YILDIZ SARAYI, SEYİR KÖŞKÜ
BARBAROS BULVARI, BEŞİKTAŞ
İSTANBUL, TÜRKİYE

العنوان البريدي

P.K. 24 BEŞİKTAŞ 80692
İSTANBUL, TÜRKİYE

هاتف 259 17 42 (0212)

فاكس 258 43 65 (0212)

تتضيد - DAVUT TEFİR

تصميم الغلاف - HATİCE POLAT

الطبعة - YILDIZ YAYINCILIK, REKLAMCILIK, TİCARET VE SANAYİ A.Ş., 1999, İSTANBUL

الدولة العثمانية تاريخ وحضارة/ اشراف وتقديم أكمل الدين احسان اوغلى؛ ترجمة صالح سعداوي. - استانبول: مركز الأبحاث

للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية بإستانبول، ١٩٩٩

٢ ج (ج. ١ ص. XXXVIII، ٨٩٠): صور، وخرائط، وجدول؛ ٢٤ سم. - (سلسلة الدولة العثمانية تاريخ وحضارة: ٣)

المحتويات: ج. ١ : الدولة والمجتمع والاقتصاد

يشتمل على كشاف وببليوغرافيا.

ISBN 92-9063-081-7 (ج ١)

١ . تركيا - التاريخ - الدولة العثمانية، ١٢٨٨-١٩١٨ ٢ . الدولة العثمانية - التاريخ ١٢٨٨-١٩١٨ ٣ . الدولة

العثمانية - الحضارة ١ احسان اوغلى، أكمل الدين || سعداوي، صالح || (السلسلة)

٩٥٦ ، ١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

صحيفة	
I	فهرس المحتويات
XVI	قوائم الصور والخرائط والجداول والرسوم البيانية.....
XXIV	مقدمة [أكمل الدين إحسان أوغلى]
XXXV	قائمة الاختصارات
XXXVII	جدول الأبجدية التركية الحديثة والقديمة

الباب الأول

التاريخ السياسي للدولة العثمانية

الفصل الأول: منذ قيام الدولة حتى معاهدة قَيْنَارْجَه الصغرى

- أولاً - مولد الامارة العثمانية ونموها ٥
- ١- الأناضول إبان ظهور الامارة العثمانية ٥
- ٢- تشكل إمارة الحدود العثمانية: عثمان بك وفكرة الجهاد ٨
- ٣- المناخ السياسي في مناطق التخوم: العثمانيون في مواجهة الامارات التركمانية ١٠
- ٤- الانتقال إلى منطقة الروملي: الفتح والاستيطان ١٢
- ٥- ظهور أول دولة مركزية وانهيارها ١٨
- ٦- دَوْر اجتماع القوة من جديد ٢٠
- ثانياً - قيام الإمبراطورية ٢٣
- ١- دَوْر الانتقال من الدولة إلى الامبراطورية ٢٣
- ٢- تذمر الأهالي والمشاكل الداخلية ٢٧
- ٣- من موقعة چالديران إلى القاهرة: حل المسألة الشرقية والخلافة الاسلامية .. ٣٠
- ثالثاً - الإمبراطورية في قمة عظمتها ٣٥
- ١- التحول إلى "دولة عالمية": الواجبات الدينية ٣٥
- ٢- توسع القوة العثمانية في الغرب والشرق ٣٦
- ٣- السيطرة على البحر المتوسط والوصول إلى المحيط الهندي ٤٢
- ٤- من فتح قبرص وموقعة اينابختى [ليانتو] إلى زيتوا توروك: الدولة الأبدية .. ٤٤

٤٨	رابعاً - تصدع القوة العثمانية: بوادر الخلل ومحاولات البحث عن سبل تلافيها .
٤٨	١- الاضطرابات الداخلية، والضعف الإداري والحروب
٥٢	٢- الأمل في التصدي للانحطاط: الإصلاحات، محاولات وانتكاسات
٥٤	٣- البحث عن سبل النجاح في المجال العسكري: عائلة كوبرلي
٥٨	خامساً - نهاية "السلام العثماني": عهد التفكك والانحطاط
٥٨	١- التقهقر من فينا إلى قارلوفجَه: الهزيمة
٦٠	٢- ما بعد قارلوفجَه: محاولات استجماع القوة والتهيؤ للعودة
٦٣	٣- انتصارات هزيلة في الغرب ومعارك استنزاف في الشرق
٦٦	٤- أطول مرحلة سلام ونهاية "الاسترخاء السلطاني"
٧١	الفصل الثاني: الدولة العثمانية من معاهدة قَيْتَارْجَه الصغرى حتى الانهيار
٧١	أولاً - بداية النهاية الطويلة: معاهدة قَيْتَارْجَه الصغرى وماتلاها
٧٢	١- الترتيبات التي جرت في عهد السلطان عبد الحميد الأول
٧٣	٢- قيام روسيا بضم القرم إلى أراضيها
٧٤	٣- حروب العثمانيين ضد روسيا والنمسا
٧٨	ثانياً - الشعور بضرورة التجديد: "النظام الجديد"
٧٨	١- الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث
٨٢	٢- حروب العثمانيين ضد الفرنسيين والروس والانجليز والأحلاف التي عُدَّت ..
٨٦	٣- عاقبة "النظام الجديد": الاخفاق التام
٨٦	ثالثاً - إعادة تنظيم البيت ونهاية الأسلوب التقليدي القديم
٨٦	١- اعتلاء محمود الثاني عرش السلطنة العثمانية: انتكاسة أخرى
٨٩	٢- الصلح مع انجلترا ونهاية أول تحالف مع روسيا
٩٠	٣- ثورات الصرب
٩١	٤- مشاعر الفتور تجاه اليونانيين
٩٤	٥- معركة نوارين والحرب العثمانية الروسية واستقلال اليونان
٩٥	٦- المسألة المصرية
٩٦	٧- الإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني
١٠٠	٨- حل المسألة المصرية ومسألة المضائق

- ١٠٢ -٩ عهد "التنظيمات الخيرية" وفرمانات الإصلاح
- ١٠٣ -١٠ حوادث المملكتين [الافلاق والبُغدان]، ومشكلة النازحين وحرب القرم
- ١٠٦ -١١ ما بعد حرب القرم
- ١١١ رابعاً - هزيمة ٩٣: الامبراطورية المنهارة والسلطان عبد الحميد الثاني
- ١١٧ ١- حكم السلطان عبد الحميد وأصداؤه
- ١١٨ ٢- مشكلة الأرمن
- ١١٩ ٣- حوادث جزيرة كريت والحرب العثمانية اليونانية
- ١٢٠ ٤- مسألة مقدونيا
- ١٢٤ ٥- التطورات الحادثة في الولايات العربية
- ١٢٥ ٦- نهاية حكم السلطان عبد الحميد
- ١٢٧ خامساً - أعوام السقوط: الدستور الثاني والحرب العالمية الأولى والهدنة
- ١٢٧ ١- عهد الدستور الثاني: تفكك الامبراطورية
- ٢- الحرب العثمانية الإيطالية وحرب البلقان: ضياع آخر الأراضي العثمانية في إفريقيا ومنطقة البلقان
- ١٣٠ ٣- بداية النهاية: الحرب العالمية الأولى
- ١٣٢ ٤- عقد الهدنة والصلح: أعوام السقوط
- ١٣٨

الباب الثاني

نظم الدولة العثمانية

- ١٥٠ الفصل الأول: نظم السراي العثماني
- ١٥٠ أولاً - السلاطين العثمانيون
- ١٥٣ ١- صلاحياتهم ومسئولياتهم
- ١٥٤ ٢- مواردهم المالية
- ١٥٥ ثانياً - نظم السراي العثماني
- ١٥٥ ١- السراي العامر "البلاط السلطاني"
- ١٥٦ ٢- سراي طوب قايى
- ١٥٧ أ- دائرة الحريم
- ١٥٨ - السلطنة الوالدة

١٥٩	- زوجات السلاطين
١٥٩	- الاميرات بنات السلاطين
١٦٠	- الامراء أبناء السلاطين
١٦٢	ب- الد "أندرون"
١٦٥	ج- أغا دار السعادة
١٦٦	د- الد "بيرون"
١٦٩	الفصل الثاني: التشكيلات المركزية
١٦٩	أولاً - التشكيلات المركزية بوجه عام
١٧٠	ثانياً - الديوان الهمايوني
١٧٢	١- أيام انعقاد الديوان
١٧٢	٢- مكان انعقاد الديوان
١٧٦	٣- الدخول للعرض
١٧٧	ثالثاً - أعضاء الديوان الهمايوني
١٧٧	١- الصدر الأعظم
١٨٤	٢- الوزراء
١٨٨	٣- قضاة العسكر
١٨٨	٤- الدفتردارون
١٨٨	٥- النيشانجي
١٩٤	رابعاً - أقلام الديوان الهمايوني
١٩٤	١- رئيس الكتاب
١٩٧	٢- الأقلام الأساسية
٢٠٠	٣- الأقلام التابعة
٢٠٤	٤- مجالس الشورى
٢٠٥	خامساً - من الباب الأصفى إلى الباب العالي [الباب العالي قبل عهد التنظيمات]
٢١٠	سادساً - النظام البيروقراطي العثماني
٢١٠	١- الكتّبة
٢١٤	٢- الدفاتر والأوراق

٢١٧ سابعاً - الدبلوماسية العثمانية
٢٢٠ ١- المسار التاريخي
٢٢٦ ٢- الامتيازات الأجنبية والدبلوماسية
٢٢٨ ٣- العلاقات مع روسيا
٢٢٩ ٤- الفتوى والدبلوماسية
٢٣١ ٥- الأجهزة التي تصيغ الدبلوماسية
٢٣٣ ٦- آراء الدبلوماسيين الغربيين في الدبلوماسية العثمانية ورجالها
٢٣٤ ٧- السفراء
٢٣٥ ٨- المترجمون
٢٣٦ ٩- الدبلوماسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر
	ثامناً - من "القانون القديم" إلى "النظام الجديد"
٢٤٠ [التغيير في نظم الدولة العثمانية]
٢٤٦ الفصل الثالث: نظم الإدارة في الإيالات [خارج استانبول]
٢٤٦ أولاً - نظرة عامة
٢٥٠ ثانياً - الإيالة والبكرليكي
٢٥٠ ١- حكم الإيالة
٢٥٢ ٢- ديوان الإيالة أو ديوان البكرليكي
٢٥٣ ٣- البكرليكي
٢٦٠ ثالثاً - السنجق وأمير السنجق
٢٦٢ ١- موارده ونفقاته
٢٦٣ ٢- حاشية أمير السنجق
٢٦٤ رابعاً - موظفون آخرون
٢٦٤ ١- المتسلم
٢٦٥ ٢- المحصل
٢٦٦ ٣- الأعيان
٢٦٧ خامساً - نظام التيمار
٢٧٧ الفصل الرابع: الهيئة العلمية أو هيئة رجال العلم

٢٧٧	أولاً- الانخراط في سلك الهيئة العلمية
٢٧٧	١- تعريفها وخصائصها
٢٨١	٢- ظهور مسلك أهل العلم وبوادر تشكله
٢٨٥	٣- الامتيازات الممنوحة لأهل العلم
٢٨٦	٤- عائلات رجال الهيئة العلمية
٢٨٧	ثانياً- نظام الملازمة
٢٨٧	١- تعريفه وخصائصه
٢٨٧	٢- أسلوب تطبيق نظام الملازمة
٢٨٩	٣- مواطن الضعف ومحاولات اصلاحها
٢٩٠	ثالثاً- نظام التعليم
٢٩٠	١- الأجهزة التعليمية والمدرسة
٢٩١	٢- الكادر التعليمي
٢٩١	٣- اختبارات الدخول في سلك التدريس
٢٩٤	رابعاً- النظام القضائي
٢٩٤	١- الهيئة القضائية
٢٩٥	٢- تعيين القضاة وعزلهم
٢٩٧	٣- المحاكم الكبرى (مَوَلَوِيَت)
٢٩٩	خامساً- رجال الهيئة العلمية [العُلماء] في النظام البيروقراطي
٢٩٩	١- قضاة العسكر
٣٠١	٢- شيخ الاسلام
٣٠٣	٣- نقيب الأشراف
٣٠٤	٤- معلم السلطان
٣٠٥	٥- رئيس الأطباء (حكيمباشي)
٣٠٥	٦- رئيس المنجمين (منجم باشي)
٣٠٦	سادساً - مظاهر الضعف في جهاز الهيئة العلمية ومحاولات اصلاحها
٣٠٦	١- الهيئة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر
٣١٠	٢- الهيئة العلمية من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين

الباب الثالث

النظم الادارية في عهد "التنظيمات الخيرية"

وماتلاه

الفصل الأول: الهيكل الاداري في عهد التنظيمات

- أولاً - البيروقراطيون في عهد التنظيمات ورجال الاصلاح منهم ٣١٨
- ثانياً - عهد التنظيمات والنظام المالي المركزي ٣٢٢
- ثالثاً - الحكومة المركزية [الباب العالي] ٣٢٨
- رابعاً - السلاطين العثمانيون والسراي في القرن التاسع عشر ٣٣٥
- خامساً - الحكم المركزي وادارة الولايات ٣٤٢
- سادساً - البلديات العثمانية الحديثة ٣٥٠
- سابعاً - الإدارة المركزية ووسائل الرقابة ٣٥٤

الفصل الثاني: عهد التنظيمات المتأخر والدستور [المشروطية] الثاني

- أولاً - إعادة تنظيم الحكومة المركزية ٣٦٦

الباب الرابع

النظم العسكرية العثمانية

الفصل الأول: القوات البرية

- أولاً - أوجاقات القبوقوليه ٣٨٢
- ١- أوجاقات القبوقولية المترجلة ٣٨٢
- أ - أوجاق العجمية ٣٨٢
- ب - " الانكشارية ٣٨٤
- ج - " الجبجية ٣٩١
- د - " المدفعية ٣٩٢
- هـ - " سائقي عربات المدافع ٣٩٤
- و - " رماة القمبر [الخمبرجيه] ٣٩٥
- ز - " حقاري الانفاق [اللغمجية] ٣٩٥
- ٢- أوجاقات القبوقوليه الراكبة ٣٩٦
- ثانياً- قوات الايالات ٣٩٨

٣٩٨	١- السباهية أصحاب التيمارات
٤٠١	٢- القوات المعاونة
٤٠١	أ - قوات الطلائع
٤٠٣	ب- وحدات الخدمات الفرعية في المؤخرة
٤٠٤	ج - قوات القلاع
٤٠٥	ثالثاً - تدهور حالة التشكيلات العسكرية
٤٠٥	رابعاً - محاولات الإصلاح
٤٠٧	خامساً - السلطان سليم الثالث و "النظام الجديد"
٤٠٨	سادساً - جيش "العساكر المنصورة المحمدية"
٤١٠	سابعاً - التطورات العسكرية بعد إعلان التنظيمات
	الفصل الثاني: القوات البحرية
٤١٥	أولاً - البحرية العثمانية
٤١٦	ثانياً - الترسانات البحرية وتشكيلاتها
٤١٨	ثالثاً - الـ "قَبْطَان باشا" وإيالته
٤١٩	رابعاً - ورش إنشاء السفن
٤٢٠	خامساً - السفن العثمانية
٤٢١	سادساً - تدهور حالة التشكيلات البحرية ومحاولات إصلاحها
٤٢٧	الفصل الثالث: بداية الملاحة الجوية عند العثمانيين

الباب الخامس

النظم القانونية في الدولة العثمانية

الفصل الأول: الهيكل العام للنظم القانونية

٤٢	أولاً - انقسام النظم القانونية العثمانية إلى: شرعية وعرفية
٤٣	ثانياً - الفقه العرفي والقانون
٣٤	ثالثاً - أسباب ظهور الحقوق العرفية
٤٤	رابعاً - العلاقة بين الحقوق الشرعية والحقوق العرفية
٤٥	خامساً - مجالات استخدام الحقوق الشرعية والحقوق العرفية

	الفصل الثاني: المحاكم العثمانية
٤٥٥	أولاً - المحاكم الشرعية
٤٥٥	١- تكوينها وطريقة عملها
٤٥٨	٢- وظائف المحاكم الشرعية
٤٥٨	أ- الوظائف القضائية
٤٦١	ب- " الأخرى
٤٦٢	٣- معاونو القضاة
٤٦٢	أ- النواب
٤٦٣	ب- شهود الحال
٤٦٤	ج- القسام
٤٦٤	د- الكتبة
٤٦٥	ثانياً - الديوان الهمايوني
٤٦٦	ثالثاً - دواوين الوزير الأعظم
٤٦٦	رابعاً - دواوين قاضي العسكر
٤٦٧	خامساً - المحاكم الأخرى
٤٧١	الفصل الثالث: المذهب الرسمي
٤٨٣	الفصل الرابع: الفتوى وعلاقتها بالقضاء
٤٨٩	الفصل الخامس: مراجع القضاة في أحكامهم
٤٩٠	أ - الكتب
٤٩١	ب - مجاميع الفتاوى
٤٩١	ج- القانوننات
٤٩٣	د - دفاتر السجلات الشرعية
٤٩٧	الفصل السادس: الطوائف الغير المسلمة
٤٩٧	أ - أهل الذمة
٥٠٥	ب - المستأمنون
٥١١	الفصل السابع: القوانين العثمانية بعد عهد التنظيمات

الباب السادس

المجتمع العثماني

٥٢٣ الفصل الأول: تركيب المجتمع العثماني
٥٢٤ أولاً - مفهوم المجتمع عند العثمانيين
٥٢٦ ١- رجال الحكم والادارة: الفئة العسكرية
٥٢٦ أ- موظفو السراي
٥٣٣ ب- رجال السيف [أهل العرف]
٥٤٢ ج- رجال الهيئة العلمية
٥٤٨ د- رجال القلم (قلميه)
٥٥١ ٢- المحكومون: الرعايا
٥٥٨ ثانياً - المجتمع العثماني بحسب أشكال الاستيطان
٥٥٨ ١- أهل الحضر
٥٦٦ ٢- أهل الريف
٥٧٠ ٣- البدو [الرحل]
٥٧٥ الفصل الثاني: العائلة في المجتمع العثماني
٥٨١ الفصل الثالث: الدينامية الاجتماعية في المجتمع العثماني
٥٨٩ الفصل الرابع: الحياة اليومية في المجتمع العثماني
٦٠٥ الفصل الخامس: التغيرات التي طرأت على تركيب المجتمع العثماني

الباب السابع

البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية

الفصل الأول: النظام المالي عند العثمانيين

٦٢١ أولاً - كيف يعمل النظام المالي
٦٢١ ١- الدفتردار
٦٢٣ ٢- أقلام الشئون المالية
٦٢٧ ٣- الميزانيات
٦٣١ ٤- الخزائن
٦٣١ أ- عهد الخزانة الواحدة

٦٣٤	ب- عهد الخزائن المتعددة
٦٣٨	ج- الانتقال إلى الخزانة الواحدة: خزانة المالية
٦٣٩	ثانياً - الضرائب
٦٣٩	١- الضرائب الشرعية
٦٣٩	أ- ضريبة العُشر
٦٤١	ب- الخراج
٦٤١	ج- الجزية
٦٤٢	٢- رسوم الرعية / أو الضرائب التي تؤدي للسباهي
٦٤٢	أ- ضرائب على الرعايا المسلمين
٦٤٥	ب- ضرائب على الرعايا غير المسلمين
٦٤٥	ج- الرسوم والضرائب الأخرى
٦٤٦	٣- ضرائب العوارض
٦٤٦	أ- أسلوب توزيع الضرائب العارضة وأنواعها
٦٤٧	ب- ضرائب العوارض بحسب أشكال جبايتها
٦٤٨	٤- الضرائب العرفية بعد عهد التنظيمات
٦٤٨	أ- الضريبة الجماعية (عن جماعتين ويرغى)
٦٤٩	ب- الفصل بين ضرائب: الأملاك والأراضي والتمتع
٦٥٠	ثالثاً - موارد الدخل وإدارتها
٦٥٠	١- نظام الـ (تيمار)
٦٥١	٢- نظام الـ (مقاطعه)
٦٥٢	٣- نظام الـ (مالكانه)
٦٥٣	رابعاً - الاقتراض
٦٥٣	١- الاقتراض الداخلي
٦٥٥	٢- الاقتراض الخارجي
الفصل الثاني: المعادن الثمينة والسياسة النقدية وسياسة الأسعار	
٦٦١	أولاً - المعادن الثمينة
٦٦٣	ثانياً - السياسة النقدية

٦٦٣	١- النقود العثمانية
٦٦٦	٢- تجديد السكة وتصحيحها
٦٦٩	٣- الضربخانات العثمانية
٦٧٠	٤- المصارف
٦٧١	ثالثاً - تقرير الأسعار والرقابة عليها
٦٧٢	١- نظام التسعير
٦٧٥	٢- نظام الاحتساب
	الفصل الثالث: النشاط التجاري
٦٧٩	أولاً - التجارة الداخلية
٦٧٩	١- أساليب التجارة الداخلية
٦٨٠	٢- مكانة استانبول في التجارة الداخلية
٦٨٢	٣- التجار أصحاب النفوذ في التجارة الداخلية
٦٨٣	٤- بعض قوانين الحظر والتحديد
٦٨٣	أ- مبدأ الأقضية المغلقة
٦٨٤	ب- نظام الاحتكار أو الانحصار
٦٨٥	ثانياً - التجارة الخارجية
٦٨٥	١- الامتيازات التجارية
٦٨٥	أ- قبل عام ١٨٣٨ م
٦٨٩	ب- بعد عام ١٨٣٨ م
٦٩١	٢- بعض قوانين الحظر والتحديد
٦٩٣	٣- التجار أصحاب النفوذ في التجارة الخارجية
٦٩٤	ثالثاً - الجمارك
٦٩٤	١- الجمارك الداخلية
٦٩٤	أ- أنواع الجمارك الداخلية
٦٩٦	ب- معدلات الرسوم الجمركية فيها
٦٩٧	٢- الجمارك الخارجية
٦٩٧	أ- معدلات الرسوم الجمركية فيها

٦٩٨	ب- التعريفات الجمركية
	الفصل الرابع: خدمات النقل والبريد
٧٠٣	أولاً - المواصلات
٧٠٣	١- المواصلات البرية
٧٠٣	أ- الطرق البرية ومنشأتها
٧٠٦	ب- السكك الحديدية
٧٠٩	٢- المواصلات البحرية
٧٠٩	أ- النقل البحري
٧١١	ب- الموانئ والأرصفة البحرية
٧١٤	ثانياً - وسائل الاتصال
٧١٤	١- نظم البريد
٧١٤	أ- البريد العثماني
٧١٦	ب- البريد الأجنبي
٧١٨	٢- شبكة البرق
	الفصل الخامس: الصناعة
٧٢٣	أولاً - طوائف أرباب الحرف والصناعات
٧٢٣	١- نشأتها
٧٢٤	٢- زعماء أرباب الحرف والصناعات
٧٢٥	٣- الدرجات والرتب بين أرباب الحرف والصناعات
٧٢٦	٤- نظام الاحتكار بين أرباب الحرف والصناعات/ نظام الكدك
٧٢٨	٥- نظام الرقابة الذاتية بين أرباب الحرف والصناعات
٧٣٠	ثانياً - الصناعات الثقيلة
٧٣٠	١- الترسانة العامرة
٧٣٠	أ- في الحقبة الأولى [التقليدية]
٧٣٠	أ/ - الترسانات العثمانية
٧٣١	أ/ب - أنواع السفن
٧٣٣	أ/ج - الصناع العاملون في الترسانة

٧٣٣	أ/د - مستلزمات صناعة السفن
٧٣٥	ب - إصلاح الترسانة
٧٣٦	٢- الطوبخانة العامة
٧٣٦	أ- نبذة تاريخية
٧٣٧	ب- صناعة المدافع
٧٣٧	ج- أنواع المدافع المصنوعة في الطوبخانة العامة
٧٣٨	٣- البارودخانة العامة
٧٣٨	أ- نبذة تاريخية
٧٤٠	ب- صناعة البارود
٧٤٢	ثالثاً - الصناعات الصغيرة
٧٤٢	١- صناعة النسيج
٧٤٢	أ- المنسوجات الصوفية
٧٤٥	ب- المنسوجات الحريرية
٧٤٧	ج- المنسوجات القطنية
٧٥٠	٢- الصباغة
٧٥١	٣- الدباغة
٧٥٢	٤- السراجه
٧٥٣	٥- صناعة القصب من الذهب والفضة (سيمكشليك)
٧٥٤	رابعاً - محاولات النهوض بالصناعة في القرن التاسع عشر
٧٥٤	١- إقامة المصانع
٧٥٨	٢- تشجيع الاستثمارات الخاصة: المعارض
٧٥٨	أ- المعارض الدولية
٧٥٩	ب- المعرض العمومي العثماني
٧٦٠	٣- لجنة اصلاح الصناعة
٧٦١	٤- إقامة الشركات
٧٦١	أ- شركة القَصَابِين [صنّاع القصب من الذهب والفضة]
٧٦١	ب- شركة الدباغين

٧٦٢ ج- شركة السَّرَّاجِين
٧٦٢ د- شركة القماشِين
٧٦٣ هـ- شركة السباكِين
٧٦٣ و- شركة الحدادين
٧٦٣ ٥- إقامة المدارس الصناعية
٧٦٥ خاتمة الباب السابع
٧٦٩ ثبت زمني بأحداث التاريخ العثماني المهمة
٧٩٥ قائمة مراجع التاريخ العثماني
٨٦٣ الكشاف

قوائم الصور والخرائط والجداول والرسوم البيانية

أولاً - قائمة الصور والرسوم والمنمنمات

- ١- صورة زيتية للسلطان محمد الفاتح (رسم: G. Bellini ناسيونال غالري-لندن).
- ٢- صورة من المنمنمات للسلطان محمد الفاتح (رسم: سنان بك/ مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 2153y. 10a).
- ٣- صورة بالحفر الزنكوغرافي رسمها أحد الرسامين الغربيين لمعسكر السلطان محمد الفاتح أثناء حصاره العظيم لمدينة استانبول (المكتبة الوطنية/ باريس).
- ٤- صورة منمنمة رسمتها ريشة أحد الفنانين الغربيين لحصار جزيرة رودس عام ١٤٨٠م تحت قيادة الوزير مسيح باشا (المكتبة الوطنية/ باريس).
- ٥- جلوس السلطان بايزيد الثاني على العرش (بريشة الفنان المبدع عثمان/ مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1523, y. 178a).
- ٦- الأمير جم.
- ٧- صورة لمدينة حلب وقلعتها (رسمها مطرأقجي نصوح، في كتاب "بيان منازل سفر عراقين"، مكتبة جامعة استانبول T. 5964, y. 105b).
- ٨- صورة لمكة المكرمة (من "دلائل الخيرات").
- ٩- صورة للمدينة المنورة (من "دلائل الخيرات").
- ١٠- مدينة الاسكندرية ومينائها (من "كتاب البحرية").
- ١١- جلوس السلطان سليم الأول على العرش، من كتاب "هُنَرْنَامَه" (صورة منمنمة لمحمد البروسوي/ مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1523, y. 201a).
- ١٢- جلوس السلطان سليمان القانوني على العرش، من كتاب "سليمان نامه" (صورة منمنمة للفنان عارفي/ مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1517, y. 18a).
- ١٣- حصار فينا الأول لأحد الرسامين الأوروبيين (١٥٢٩م).
- ١٤- بربروس خير الدين باشا في مجلس السلطان سليمان القانوني، من كتاب "سليمان نامه" (صورة منمنمة للفنان عارفي/ مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1517, y. 360a).
- ١٥- بربروس خير الدين باشا لأحد الرسامين الغربيين (فينا Kunsthistorisches Museum).

- ١٦- تقديم تاج مملكة المجر للسلطان سليمان القانوني بعد فتحه لها، منمنمة للفنان عارفي في (سليمان نامه).
- ١٧-١٨- صورتان لمعركة لبانتي البحرية رسمهما اثنان من الفنانين الغربيين.
- ١٩- السلطان مراد الثالث، صورة رسمها أحد الفنانين الغربيين (I Turchi Codex Vindobonesis 8626).
- ٢٠- مدينة بغداد، صورة منمنمة لمطراقجي نصوح (من كتاب "بيان منازل سفر عراقين"/ مكتبة جامعة استانبول (T. 5964, y. 47b).
- ٢١- السفير الألماني (Freiherr von Schwarzenhorn) يستقبله السلطان محمد الرابع وكان لا يزال في التاسعة أو العاشرة من عمره (١٦١٥م) (صورة رسمها أحد الرسامين الأوربيين محفوظة في قصر فادوز).
- ٢٢- المعركة التي حددت نتيجة حصار فينا الثاني (١٢ سبتمبر ١٦٨٣) (فيينا، متحف (Museen der Stadt Wien).
- ٢٣- قرا مصطفى باشا المرزيفوني (فيينا، متحف (Museen der Stadt Wien).
- ٢٤- صورة زيتية تصور يكرمي سكر چلبى زاده محمد سعيد باشا (المتحف الوطني بقصر فرساي).
- ٢٥-٢٦- السلطان عبد الحميد الأول ورجال قصره (من كتاب دوسون).
- ٢٧- السلطان سليم الثالث مؤسس "دار الهندسة البرية الهمايونية" وواضع أسس جيش "النظام الجديد".
- ٢٨- ملك بروسيا فردريك ويلهلم الثاني وهو يستقبل احمد عزمي افندي سفير الدولة العثمانية إلى برلين - فبراير ١٧٩١م.
- ٢٩- ملك إنجلترا جورج الثالث يستقبل يوسف اكاه افندي أول سفير عثماني دائم (١٧٩٢م).
- ٣٠-٣١- السلطان محمود الثاني بالزي القديم والزي الجديد.
- ٣٢- السلطان عبد المجيد مع قواد الجيوش المتحالفة التي شاركت في حرب القرم.
- ٣٣-٣٤-٣٥- مصطفى رشيد باشا (أحدى صوره التي رسمت في اوربا) مع محمد امين عالي باشا وفؤاد باشا أبرز رجالات الدولة العثمانية في عهد التنظيمات الخيرية.
- ٣٦- وحدة جنود القزاق البولنديين وهم يتسلمون السنجق (العلم) من السلطان عبد المجيد في حرب القرم.

- ٣٧- مبايعة السلطان عبد المجيد.
- ٣٨- زيارة السلطان عبد العزيز لنابليون الثالث في باريس (١٨٦٧م).
- ٣٩- السلطان عبد الحميد الثاني.
- ٤٠- حدود الدولة العثمانية طبقاً لمعاهدتي اياستفانوس وبرلين.
- ٤١- الباب العالي في عام ١٨٧٧م كما رآته إحدى المجلات الانجليزية.
- ٤٢- زيارة لضريح ارطغرول الغازي (أرشفيف إرسيك).
- ٤٣- مظالم البلغار في حرب البلقان: صلاة أخيرة قبل تنفيذ الإعدام.
- ٤٤- خريطة جمهورية تركيا.
- ٤٥- لوحة تمثل موكب التشريف (متحف استانبول للصور والتمثيل).
- ٤٦- منمنمة من كتاب "هُنَرْنَامَه" تصور الباب الهمايوني وساحة الفناء الأول في سراي طوب قابي (مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1523, y 15b).
- ٤٧- الاستعداد للاحتفال بختان أولاد السلطان (منمنمة للفنان لُوني في كتاب "سُورْنَامَه وهبي"/ متحف سراي طوب قابي A. 3593, Y. 173b).
- ٤٨- كرسي العرش في (قُوصُوه) يجلس عليه السلطان بايزيد الصاعقة (منمنمة من كتاب "هُنَرْنَامَه"/ مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1523, y. 96b).
- ٤٩- طغراء السلطان اورخان الغازي/ ١٢٢٤م.
- ٥٠- طغراء السلطان مراد الأول/ ١٣٦٦م.
- ٥١- طغراء السلطان محمد الفاتح/ ١٤٤٦م.
- ٥٢- طغراء السلطان سليمان القانوني/ ١٥٢٨م.
- ٥٣- طغراء السلطان عبد الحميد الثاني/ ١٨٧٦م.
- ٥٤- طغراء السلطان محمد السادس (وحيد الدين)/ ١٩١٨م.
- ٥٥- مراسم إلباس الخلعة (من كتاب "مجموعه تصاویر عثمانیه").
- ٥٦- مخطط سراي طوب قابي.
- ٥٧- مخطط دائرة الحريم السلطاني في سراي طوب قابي.
- ٥٨- الديوان الهمايوني (لرسام جان باتيست فان مور).
- ٥٩- كتبة الديوان الهمايوني أثناء العمل (من دوسون).

- ٦٠- عرضحالان يوضحان من التأثيرات والمعاملات التي جرت عليهما في دوائر الدولة المختلفة كيف كان يسير النظام البيروقراطي عند العثمانيين (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني/ جودت - بلديه رقم ٧١٧٤).
- ٦١- عرضحال آخر يكشف عن اسلوب النظام البيروقراطي في الدوائر المختلفة (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني/ IE-Evkaf, 3698).
- ٦٢- براءة (مرسوم سلطاني) عليها تأثيرات ومعاملات من الأقاليم والدوائر المختلفة (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني، قسم الفرمانات المذهبة رقم ١/٥٦٢).
- ٦٣- منظر للديوان الهمايوني لعل أحد الرسامين الغربيين أعده لكتاب المؤرخ الألماني جوهانس لوفنكلو.
- ٦٤- أحد المراسم للسلطان سليم الثالث أمام "باب السلام" في سراي طوب قابي.
- ٦٥- أحد فرمانات السلطان سليم الثالث حول عدم الانتقال على مترجم السفير الفرنسي بالجزية والرسوم والضرائب (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني، قسم الفرمانات المذهبة رقم ١١/٤٦٣).
- ٦٦- استقبال الوزير الأعظم داماد ابراهيم باشا لسفير النمسا وفريقه (من كتاب "سليمان نامہ" لعارفي/ مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1517, y. 328a).
- ٦٧- نموذج قواعد البروتوكول في أقاليم الدولة: زيارة قام بها أحد القناصل لقاضي إزمير.
- ٦٨- خريطة "الامبراطورية التركية" التي رسمها جان جانسون.
- ٦٩- قصر العظم في دمشق (نهاية القرن ١٩).
- ٧٠- براءة (مرسوم سلطاني) من مراد الثالث إلى احمد باشا بكربكي الروملي حول تجديد حدود عقد الملك الذي منح له (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني، قسم الفرمانات المذهبة رقم ١/١).
- ٧١- صورة منمنمة لعارفي تصور خروج الأمراء لتعيينهم على السناجق المختلفة (سليمان نامہ، مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1517, y.335a).
- ٧٢- مرسوم للزعامة (زعامت) حصل عليه ابراهيم بن محمد نائلي في ناحية برغما (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني/ قسم الفرمانات المذهبة ١/١).
- ٧٣- أربع صفحات من كتاب "قوانين عرفيه عثمانی" عن "الفصل الأول في أحوال صاحب التيمار..."

- ٧٤- الباب العالي بريشة أحد الفنانين الغربيين.
- ٧٥- ميدالية "التنظيمات الخيرية" والنياشين العثمانية.
- ٧٦- التعليم الحرفي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ومشغل للنسيج (أرشيف إرسیکا).
- ٧٧- سعاة البريد ذوو الدراجات (أرشيف إرسیکا).
- ٧٨- فريق الموسيقى العسكرية (مَهْتَرَان) من كتاب "مجموعه تصاویر عثمانیه".
- ٧٩- أغا الانكشارية، من كتاب:
- (Mahmud Şevket Paşa, Osmanlı Teşkilat ve Kıyafet-i Askeriyyesi)
- ٨٠- أحد ضباط الانكشارية ممن يعرفون باسم (چورباچی) (كتاب محمود شوكت باشا).
- ٨١- أحد ضباط الانكشارية ممن يعرفون باسم (سَكْبَان باشی) (كتاب محمود شوكت باشا).
- ٨٢- بعض الأسلحة التي كان يستخدمها الجيش العثماني.
- ٨٣- نفر من الجاوشية (چاوش) I Turchi, Codex...
- ٨٤- من الجنود المغيرة (أقینچی) I Turchi Codex...
- ٨٥- الشارات والنياشين الخاصة باورطات وبلوكات الانكشارية.
- ٨٦- الشارات والنياشين الخاصة باورطات وبلوكات الانكشارية.
- ٨٧- اسطى الجلفطة.
- ٨٨- أحد السباهية.
- ٨٩- بعض الأسلحة النارية التي استخدمها الجيش العثماني.
- ٩٠- أحد المدافع التي صنعها العثمانيون.
- ٩١- أحد السواري الدلاة في أواخر عهد الدولة (دلي سُواري) (المتحف العسكري باستانبول).
- ٩٢- ضابط مدفعية (طوپچی باشی) (المتحف العسكري باستانبول).
- ٩٣- أحد جنود الخُمْبَرَجِيه (خمبره جی) (المتحف العسكري باستانبول).
- ٩٤- من جنود الانكشارية، المترجلة (یايا)، والراكبة (صولاق) I Turchi, Codex...
- ٩٥- من جنود السباهية بسلاتهم I Turchi, Codex...
- ٩٦- أحد السواري الدلاة بين فرسان العدو (من كتاب "سليمان نامه" / مكتبة متحف سراي طوب قابی (H. 1517, y. 212a).
- ٩٧- من جنود جيش "النظام الجديد".
- ٩٨- من جنود جيش "العساكر المنصورة المحمدية" إيان تشكيله.

- ٩٩- من جنود جيش "العساكر المنصورة المحمدية" إبان تشكيله.
- ١٠٠- العساكر المنصورة المحمدية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.
- ١٠١- من ضباط الانكشارية، أمر الغُرف (وده جى) والطهارة (آشجى) (منمنمة لأحد الرسامين الغربيين).
- ١٠٢- من ضباط الانكشارية في أحد الاحتفالات (منمنمة لأحد الرسامين الغربيين).
- ١٠٣- القبطان باشا (المتحف العسكري باستانبول).
- ١٠٤- إحدى السفن الحربية من نوع "الغليون".
- ١٠٥- اسطول خفيف في نهر الدانوب.
- ١٠٦- سفينة من نوع (كوكه) في عهد السلطان بايزيد الثاني.
- ١٠٧- لوحة للديوان الهمايوني من الخارج.
- ١٠٨- منمنمة للديوان الهمايوني في حالة اجتماعه (من كتاب "هُنَرْنَامَه" / مكتبة متحف سراي طوب قابي H. 1523, y. 19a).
- ١٠٩- فرمان يتعلق بوقف آياصوفيا (متحف الآثار التركية والاسلامية باستانبول رقم ٢٢٧٧).
- ١١٠- قانوننامه ايالة بودين (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني / TD, no. 449).
- ١١١- براءة (مرسوم) كانت تمنح للتجار غير المسلمين تبرز الامتيازات التجارية والقانونية التي كانوا يتمتعون بها (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني / الفرمانات المذهبة رقم ١/٦٤٨).
- ١١٢- قانوننامه سنجق الموصل (ارشيف رئاسة الوزراء العثماني / TD, no. 449).
- ١١٣- فتوى شيخ الاسلام خيرى افندي حول الجهاد الأكبر (من "علميه سالنامه سى"، ص ٦٤٠).
- ١١٤- شيخ الاسلام (مجموعه تصاوير عثمانيه).
- ١١٥- المؤرخ والمُشرّع احمد جودت باشا.
- ١١٦- الدباغون والطاهي والخباز وسائق قوارب (منمنمة من "سُورْنَامَه" / مكتبة متحف سراي طوب قابي).
- ١١٧- صاغة وسرّاجون وحلاجون وصناع زعابيط وفريق موسيقى (من سُورْنَامَه).
- ١١٨- المبارزون والمهرجون والبقال والحداد وصناع الكوالين (سُورْنَامَه).
- ١١٩- من طوائف أهل الحرف في سوق الحرير والمجوهرات (من سُورْنَامَه).
- ١٢٠- عمال سوق الأقمشة وصناع الخيام وغيرهم (سُورْنَامَه).

١٢١- نول للسجاد في مصنع نسيج هَرَكَه (أرشفيف إرسىكا).

١٢٢- مصنع حميديه للورق (أرشفيف إرسىكا).

١٢٣- دار صناعة الطرابيش (الفَسْخانة) (أرشفيف إرسىكا).

١٢٤- مصنع الجوخ (أرشفيف إرسىكا).

١٢٥- البارودخانه (أرشفيف إرسىكا).

١٢٦- مصنع يلديز للقاشاني (أرشفيف إرسىكا).

ثانياً - قائمة الخرائط

الخريطة (١) قيام الدولة العثمانية وتوسعها (من بدايتها حتى عام ١٦٨٣م).

" (٢) بوادر تدهور الدولة العثمانية (١٦٨٣-١٩٢٣م).

" (٣) التقسيمات الادارية في الدولة العثمانية وتشكل الإيالات (١٦٠٩م).

" (٤) طرق الروملي والأناضول ومحطات البريد والمؤنة القائمة عليها خلال القرن

الثامن عشر.

" (٥) توزيع السلع والبضائع الاوربية والمصرية والسورية التي كانت تباع في استانبول

عام ١٦٤٠م

" (٦) توزيع السلع والبضائع الأناضولية التي كانت تباع في استانبول عام ١٦٤٠م

" (٧) توزيع سلع وبضائع منطقة الروملي التي كانت تباع في استانبول عام ١٦٤٠م

" (٨) توزيع السلع والبضائع الايرانية والهندية التي كانت تباع في استانبول عام

١٦٤٠م

ثالثاً - الجداول والرسوم البيانية

١- شجرة السلاطين العثمانيين (ص ٢).

٢- جدول نظم السراي العثماني خلال القرنين ١٧-١٨ (في نهاية الفصل الأول من الباب

الثاني).

٣- جدو النظم المركزية العثمانية - الديوان الهمايوني (في نهاية الفصل الثاني من الباب الثاني).

٤- جدول إدارة الايالات العثمانية وصلاحيات القائمين عليها (في نهاية الفصل الثالث من الباب

الثاني).

٥- جدول هيئة رجال العلم (في آخر الباب الثاني).

٦- جدول الادارة المركزية بعد عام ١٨٧٨م (ص). ٣٧٧

- ٧- جدول الولايات العثمانية طبقاً للائحة العمومية الصادرة عام ١٨٧١م.
(الوضع بعد عام ١٨٨٠) (ص ٣٧٨).
- ٨- جدول النظم العسكرية العثمانية (ص ٤٢٤).
- ٩- جدول توزيع السكان في تركيا بين عامي ١٥٢٠-١٥٣٥م طبقاً لدفاتر التحرير (الطابو) في عهد السلطان سليمان القانوني (ص ٥٥٦).
- ١٠- التوزيع العرقي للسكان في الدولة العثمانية عام ١٨٤٤م (ص ٥٥٧).
- ١١- توزيع السكان في الدولة العثمانية بحسب الديانات عام ١٨٤٤م (ص ٥٥٨).
- ١٢- سكان الحواضر الكبرى في تركيا خلال تواريخ مختلفة (ص ٥٦٠).
- ١٣- المستوى المعيشي لأهالي مدينة بورصة ١٤٦٧-١٤٦٨م (ص ٥٦٦).
- ١٤- توزيع السكان في الدولة العثمانية بحسب الطوائف الدينية ١٩٠٦-١٩١٤م (ص ٦١٥).

مقدمة

الطبعة العربية

اكمل الدين إحسان أوغلي

من البديهي أن استيعاب ملامح الحاضر والاحاطة بها أمر لا يتأتى إلا بالمعرفة الصحيحة لوقائع الماضي؛ فالحربان العالميتان اللتان نشبتا في القرن العشرين والحروب التي لا تزال مستمرة إلى الآن والأزمات والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية إنما تدفعنا - أكثر من أي وقت مضى - إلى الشعور بالحاجة إلى تحري التطورات التاريخية المتشعبة التي مهدت السبيل لكل ذلك. ولا شك أن البحث عن حلول للمشاكل التي تهدد الانسانية والقدرة على الاحاطة بالتطورات السياسية الحادثة وطرح الأفكار والتوقعات والتكهنات عن نتائجها إنما هو أمر يتأتى بالتعرف على التطورات التاريخية التي مرت بها المجتمعات والايديولوجيات والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعوامل التي كانت تحركها وتكمن وراءها.

وعندما ننظر إلى تلك البقعة الجغرافية الواسعة التي نعيش عليها وهي تشد أنظارنا اليوم بعدم الاستقرار السياسي وصراعاتها الاجتماعية، ثم نرى أنها عاشت حقبة طويلة تحت الحكم العثماني في جو من السلم والهدوء، على عكس ما يحدث اليوم، ندرك بالبداهة مدى أهمية التاريخ العثماني ومكانته في الاطار العام للتاريخ العالمي. فالامبراطورية العثمانية هي الدولة الوحيدة التي استطاعت بعد الامبراطورية الرومانية أن تؤسس أطول الدول عمراً في العالم، فوق أراض ذات أهمية استراتيجية عظيمة، وأن تنجح في توحيدها فوق ثلاث قارات. ولا يمكننا أن نفسر ذلك بنجاحها في المجال العسكري وحده؛ لأننا إذا نظرنا إلى الدول الاسلامية التي سبقت العثمانيين، كدولة السلاجقة العظام (١٠٣٨-١٩٤م)، وسلاجقة الأناضول (١٠٧٧-١٣٠٧م)، ودولة التيموريين (١٣٧٠-١٥٠٦م)، لوجدنا أنها انهارت بعد فترات قصيرة، أما العثمانيون فقد نجحوا في إقامة دولة عمرت مدة طويلة، وامتدت من الأناضول لتشمل البلقان وتشمل الأراضي العربية. ولا شك أن تفسير هذا النجاح من خلال البحوث الموضوعية الواسعة التي يمكن القيام بها حول التاريخ الإداري والاجتماعي والاقتصادي للعثمانيين سوف يسفر عن نتائج مفيدة، تمكننا من النظر إلى المشاكل العالمية الحالية بحس سليم، وتتيح الفرصة أمامنا لتقويم المشاكل التي تهدد الانسانية من كافة جوانبها، والمساهمة بذلك في توطيد العلاقات الدولية.

إن الشعوب التي تشكلت من تجمعات ذات لغات وديانات وثقافات وتقاليد معينة، وكذلك التجمعات الأممية، في بعض الأحوال، كانت هي العناصر الأساسية في ظهور الحضارات، ومن ثم اقتضى الأمر منا أن نتعرف على تاريخ الشعوب حتى يمكننا أن نحيط بتاريخ الحضارات. وقد كان للشعوب الإسلامية التي انتشرت فوق بقعة جغرافية واسعة أن تبذل الحضارة الإسلامية التي كان لها إسهامات مهمة في تقدم البشرية خلال مراحل مختلفة من التاريخ، في المجالات الثقافية والعلمية والفكرية. وقد استطاعت هذه الشعوب على الرغم من الفروق الثقافية فيما بينها أن تواصل العيش معاً قروناً طويلة من منظور حضاري واحد.

وفي العصر الحاضر تقترب شعوب العالم من بعضها البعض بفضل التطورات التكنولوجية وتقنيات الاتصال المتقدمة من ناحية، ونشهد من ناحية أخرى ظهور تكتلات وأقطاب دولية ومراكز قوى جديدة ذات نفوذ في السياسة العالمية كشفت عنها التغيرات السياسية والاقتصادية المتلاحقة. وفي ظل هذه الظروف فإن إقامة جسور التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب والأمم والحضارات والثقافات المختلفة في العالم تصبح أمراً ذا أهمية بالغة في تحقيق مستقبل يسوده الأمن والسلام.

هذه الخواطر والأفكار هي التي ذكرتها بالأيام التي كنا نؤسس فيها مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسىكا) قبل تسعة عشر عاماً تقريباً؛ فمنذ الأيام الأولى التي بدأت فيها العمل مديراً عاماً للمركز كانت رسالتي الأولى هي العمل على إجراء البحوث التي تتناول تاريخ الشعوب الإسلامية، وتستهدف تقوية الروابط ودعم التقارب فيما بينها، والعمل على تعرف تلك الشعوب على بعضها البعض في المجال التاريخي والثقافي، والسعي في نفس الوقت لاتاحة الفرصة للتعريف الصحيح بالحضارة الإسلامية في أنحاء العالم المختلفة، ولا سيما العالم الغربي. وكان هدفي -خلال السنوات التي ترددت فيها على الكثير من الدول الإسلامية والدول الأوروبية- هو السير نحو تلك الغاية. ورأيت بكل الأسى أن بعض الشعوب الإسلامية تتبنى في حق بعضها البعض أفكاراً تعتمد على بعض المعلومات الخاطئة والناقصة، كما شهدت في نفس الوقت أن الحوادث المتعلقة بتاريخ الشعوب الإسلامية الأخرى تُعرض بين الحين والآخر مبهترة، أو بشكل خاطئ في الكتب المدرسية التي تصوغ عقول الأجيال من الشباب، نتيجة للأحكام المسبقة التي يعتقها البعض. وقد حاولت فيما نُشيرَ لي أن أتحدث عن ذلك في كل فرصة، وأن ألفت أنظار المسؤولين إليه. ورأينا بعد هذا وأثناء تأسيس المركز أن هذه الغاية أخذت مكانها ضمن أهدافه الأساسية، فكان ذلك هادياً ومشجعاً عند التخطيط لأعمال التي

يضطلع المركز بانجازها. وكان من المهام الملقة على عاتق المركز القيام باجراء البحوث التي تمهد لوضع مؤلفات مرجعية يعتد بها حول تاريخ وثقافات الشعوب الاسلامية، ونشر تلك البحوث، بغية تصحيح المفاهيم الخاطئة والأحكام المسبقة عن المسلمين وحضارتهم. ومن ثم كان من أوائل المشروعات الهامة التي تناولها المركز تحقيقاً لأحد أهدافه الأساسية، وحاول من خلالها أن يكون الطليعة أمام الباحثين من المناطق والدول أو الشعوب المعنية لوضع المؤلفات الجادة حول التاريخ الاسلامي هو مشروع "تاريخ الشعوب الاسلامية". والهدف منه هو وضع مؤلفات موثقة ومحيدة حول تاريخ الشعوب المختلفة، ونقل ذلك للأجيال في الحاضر والمستقبل. ولا شك أن تقديم الأعمال العلمية بشكل صحيح ومحيد عن تاريخ الشعوب لتخاطب كافة الثقافات في العالم إنما هو واجب مهم يتحتم القيام به، سواء كان من الناحية العلمية أو كان من ناحية خدمة تاريخ البشرية. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن العامل القومي والثقافي في عصرنا الحالي يتبوأ مكاناً مهماً في اقامة السلام العالمي واستمراره. ومن ثم نود الإشارة مرة أخرى الى تاريخ الدولة العثمانية التي وَحَدت بين عالمي الشرق والغرب، وتاريخ المجتمعات التي انضوت تحت لوائها، ومدى الأهمية التي ينطوي عليها الفهم الجيد لهذا التاريخ من قبل الباحثين والمتقنين في الشرق والغرب على السواء ترسيخاً لأسس السلام العالمي.

ويتفرع مشروع المركز حول " تاريخ الشعوب الاسلامية " إلى موضوعات جانبية متعددة، يدخل فيها تاريخ الشعوب والتجمعات الاسلامية في جنوب شرق آسيا وجنوبها وغرب افريقيا وآسيا الوسطى والقوقاز والبلقان. وتتناول هذه الأعمال ساحة جغرافية واسعة، وتدرس تاريخ الشعوب الاسلامية من جوانب مختلفة، وتعرض الاسهامات التي شاركت بها في تاريخ الحضارة الاسلامية. وعلى الرغم من وجود العديد من المؤلفات عن تاريخ العرب في عهد الدولة الاسلامية فاتنا نلاحظ في المقابل قلة المؤلفات الموجودة حول تاريخ الفترة التي تلت العهد العباسي وتاريخ الدول الاسلامية غير العربية. ويدلنا ذلك الوضع على أن قلة المؤلفات المتعلقة بتاريخ الترك والتي تعتمد على النقد والتحليل تنسحب أيضاً على تاريخ الشعوب الاسلامية الأخرى. وكان المركز قد قام في البداية بنشر كتاب بالانجليزية تحت عنوان "تاريخ الدول التركية المسلمة ما عدا العثمانيين"، وذلك في إطار مشروع "تاريخ الدول الاسلامية" الذي أشرنا إليه. ويتناول ذلك الكتاب الذي طبعه مجمع التاريخ التركي في انقرة في مجلد واحد تاريخ العالم التركي على مدى حقبة تقرب من عشرة قرون. وبعد ذلك حاول المركز أن يستكتب عدداً من الباحثين الأتراك كتاباً يتناول التاريخ العثماني في مجمله، ليكون جزءاً من المشروع السابق،

فكان المجلد الأول من ذلك العمل هو هذا الكتاب الذي نقدمه اليوم للقراء. وقد خططنا له أن يقع في مجلدين تحت عنوان "الدولة العثمانية تاريخ وحضارة" ويشتمل المجلد الأول هذا على المرحلة التي تبدأ بظهور الامارة العثمانية في غرب الأناضول، وتنتهي باتهايم الدولة العثمانية وظهور جمهورية تركيا وعدد من الدول العربية والبلقانية. وسوف يلاحظ القارئ أن هذا المجلد يتناول موضوعات التاريخ السياسي للدولة العثمانية (من قيام الدولة حتى سنة ١٧٧٤م، ثم من ذلك التاريخ حتى نهاية الامبراطورية) والنظم الإدارية والعسكرية والحقوق والاقتصاد والمالية وتركيب المجتمع العثماني. أما المجلد الثاني من هذا الكتاب فسوف يتناول جوانب الحضارة الإسلامية في صيغتها العثمانية والحياة الدينية في المجتمع واللغة والأدب وتاريخ الفنون والعمارة والموسيقى والحياة الفكرية والعلمية والتعليمية.

أقام العثمانيون امارتهم على الحدود البيزنطية في الوقت الذي كانت تمر فيه دولة سلاجقة الأناضول بأكثر مراحل عمرها ضعفاً، ثم أخذت تلك الامارة تكبر وتعمم حتى تحولت إلى دولة عالمية، ونجح العثمانيون في جعلها واحدة من الدول المعدودة في العالم في القرن السادس عشر الميلادي، بنظائرها الإداري وتركيبها الاقتصادي وقوانينها التي وضعتها للأرض ونظمتها العسكرية. ونجحت الدولة العلية العثمانية في أن تمزج في بوتقة واحدة بين عناصر بشرية مختلفة في اللغات والأديان والأعراق والثقافات، وتجمع بين هؤلاء الناس في جو من الهدوء والاستقرار على مدى عدة قرون. ولم يخضع أهل البلاد التي فتحها العثمانيون لعمليات الأسلمة أو التتريك بالقوة، كما لم تكن الامبريالية أو الاستيعاب سياسة اتبعتها العثمانيون.

ونظراً لأن تاريخ الدولة العثمانية -التي عُرفت باسم الدولة العلية- كان يشكل جانباً مهماً من تاريخ الأتراك بوجه عام، وتاريخ الدول الإسلامية والعالم، سواء كان من ناحية جوانبه الجد متشعبة في المجالات العدلية والمدنية والعسكرية والعلمية والإدارية، أو كان من ناحية الزمان والمكان؛ فقد ظهرت حول ذلك التاريخ أدبيات غنية في تركيا وفي الدول الأخرى باللغة التركية والعربية وغيرهما. وكان أول التواريخ المحلية عن الدولة العثمانية التي ظهرت من تركيب تأسس على مفهوم الدول التركية الإسلامية لدى الأتراك وروح الغزو والجهاد -هي كتب المناقب وكتب المغازي التي وضعها أصحابها جرياً على التقاليد الإسلامية. واسم (يُخشي الفقيه) مؤلف أحد الكتب من ذلك النوع (كان حياً عام ١٤١٣م) إنما يمثل أقدم الأسماء المعروفة التي وصلتنا. أما أقدم النصوص التاريخية العثمانية التي وصلتنا باللغة التركية فهو الكتاب المعروف باسم "داستان تواريخ ملك آل عثمان" الذي يوجد في نهاية المثنوي المعروف

باسم "اسكندرنامه" الذي نَظَّمه أحد شعراء التركية الاتاضولية البارزين والمعروف باسم أحمددي المتوفي في عام ١٤١٢هـ/١٤١٣م.

وكان من الطبيعي أن يتجه العثمانيون بعد ذلك إلى كتابة التواريخ في كافة عهودهم؛ فألفوا التواريخ التي تتناول عهداً بعينه أو حادثة بعينها، أو تواريخ في أشكال متباينة، كما كتبوا عليها الذيول التي تضمن استمرار موضوعاتها، وكتبوا إلى جانب ذلك التواريخ المنظومة. وكانت العادة في كثير من تلك الأعمال أن يجري تقديمها للسلطين أو لأحد رجال الدولة. ونرى اثناء ذلك أن الدولة كانت تهتم هي الأخرى بأمر تسجيل الأحداث والوقائع وتوليه عنايتها. والدليل على ذلك أنها أوجدت وظيفة "كاتب الوقائع" (وقعه نویس) التي كانت السبب في ظهور ما عُرف باسم "كتب الوقائع" (وقایع نامه) الرسمية التي تعتبر من المصادر التاريخية القيمة، كما ظهرت عام ١٨٣١م جريدة (تقويم وقایع) التي كانت بمثابة الجريدة الرسمية للعثمانيين، وبدأت في الانتشار آنذاك تحت إشراف كاتب الوقائع أسعد أفندي، ثم استمرت في الصدور حتى أواخر أيام الدولة العثمانية، وتبعتها صحف الولايات الرسمية التي كانت تصدر باللغة المحلية إلى جانب اللغة العثمانية في مختلف الولايات. أما المؤرخون العثمانيون فقد اجتهدوا منذ المائة والخمسين سنة الأخيرة في وضع مؤلفات منهجية منظمة.

ولا شك أن للوزير والعالم أحمد جودت باشا (ت ١٨٩٥م) جهوداً وخدمات عظيمة خلال تلك الفترة؛ إذ قام بوضع تاريخ هام للدولة العثمانية جرى فيه على المنهج القديم من ناحية التنظيم، إلا أنه طرح المسائل السياسية والإدارية معتمداً على التأليف الموجودة، وعلى الوثائق العثمانية المحفوظة في الأرشيف، بل إنه استعان - ولو قليلاً - بالمصادر الغربية، ووضع تحليلات ممتازة، وربط بين الأسباب والنتائج، حتى كانت كتاباته في ذلك الصدد نقطة تحول مهمة في مجال كتابة التاريخ التركي. كما كان كتاب "نتائج الوقوعات" الذي وضعه مصطفى نوري باشا في نهاية القرن التاسع عشر (ت ١٨٩٠م) أول كتاب منظم أحاط فيه صاحبه إحاطة شاملة بالموضوعات السياسية والإدارية والاقتصادية في الدولة العثمانية. ومع قيام "مجمع التاريخ العثماني" (تاريخ عثمانی انجمنی) في أوائل القرن العشرين (١٩٠٩م) تولى أعضاؤه القيام بمشروعات مشتركة، من خلال إعدادهم لمجلة دورية عُرفت باسم (تاريخ عثمانی انجمنی مجموعه سی) (TOEM)، فانتظمت في الظهور لأول مرة، واعتمدت في مقالاتها وبحوثها على المادة الثرية في الأرشيف العثماني، وكانت بداية جديدة في البحوث التاريخية، والدليل على ذلك أن المقالات التي نشرت فيها لا تزال إلى اليوم مصدراً علمياً يعتمد عليه. وقد تحول

هذا المَجْمَعُ فيما بعد من هيئة تُعنى بالتاريخ العثماني وحده إلى هيئة تُعنى بالتاريخ التركي في مجمله، وعُرف باسم "مَجْمَعُ التاريخ التركي" *Türk Tarih Kurumu*. ومنذ عام ١٩٣٠م وهذا المجمع يقوم بالتخطيط للعديد من المشروعات التي ينجزها أعضاؤه من المؤرخين الأتراك، وينشر العديد من البحوث في مجال التاريخ التركي بكل جوانبه، وقَدِّم خدمات جليلة في ذلك المضمار. غير أن المجمع على الرغم من قيامه بالحفريات الأثرية واضطلاعاه بمشروعات مهمة لنشر نتائجها ورصد الموارد الوفيرة لها لم يستطع أن يكشف عن نفس القدر من النجاح في نشر الوقائع الزمنية للتاريخ العثماني بمنهج علمي، وتقديم وثائق الأرشيف بشكل منتظم لخدمة الباحثين.

وقد ظهر في القرن العشرين الذي نودع سنواته الأخيرة عدد كبير من المؤرخين الأتراك ممن تعرضوا لمسائل التاريخ التركي الأساسية وناقشوها على نطاق عالمي، مثل فؤاد كوبرلي وعمر لطفی بَرَقَان وإسماعيل حقي أوزون چارشيلي وخلييل اينالجيق وكمال قاربات وغيرهم. والحق أن للمرحوم إسماعيل حقي مكانة خاصة بما وَضَعَه من مؤلفات في التاريخ العثماني؛ ففي الوقت الذي قام فيه بوضع مؤلفات تعتمد على الدراسات العلمية التي تتناول التاريخ العثماني من كافة جوانبه السياسية والعسكرية نراه من الناحية الأخرى يقدم خدمة جليلة للباحثين بما أنجزه من مجلدات تناولت أهم الجوانب في النظم والتشكيلات العثمانية. كما لاحظنا بكل الارتياح في الربع الأخير من القرن العشرين أن بحوث التاريخ العثماني قد زاد عددها، وزاد معها عدد الكتب المنشورة في هذا المجال. وتتناول البحوث الجديدة المجتمع العثماني بوجه عام والنظم والمالية والتجارة والصناعة والتاريخ الاجتماعي والاقتصادي وغير ذلك، فتتشر نتائجها وتقدمه لاستفادة الباحثين. ولا يفوتنا أن نذكر إلى جانب تلك البحوث ما قام به في الغرب كل من برنارد لويس وستانفورد شو اللذين اجتهدا في الكتابة عن الدولة العثمانية بشكل أقرب إلى الحقيقة، معتمدين في ذلك على وثائق الأرشيف العثماني، كما نذكر البحوث القيمة التي قام بها في ذلك الصدد روبير مانترا وزملاؤه، فتناولوا الموضوع بعمل جماعي من جوانب متعددة.

ومما يجدر بنا أن ننوّه به فيما يتعلق بالمصادر هو عدم نشر سجلات الوقائع العثمانية (وقايع نامه) كلها حتى الآن، على الرغم مما تحمله من قيمة عظيمة كمراجع مهمة بين التواريخ العثمانية، وعدم كفاية الجهود المبذولة لنشر المصادر الرسمية ووثائق الأرشيف العثماني بالقياس لما هو مأمول. كذلك فإن التأليف العثمانية ذات العدد الكبير والتي لم يتنبه لها

كثيراً من لا يتعرضون لموضوع كتابة التاريخ عند العثمانيين قد تعرضت للاهمال دائماً حتى عهد متأخر إلا بعض الاستثناءات القليلة، ولم يدرك أحد مدى الأهمية التي تنطوي عليها تلك التأليف في إجراء البحوث. ولعل عدم تناول المسألة في عمقها التاريخي هو الذي أدى ببعض كُتّابنا وهم يكشفون عن إعجابهم بالعثمانيين وبالتاريخ العثماني إلى القول إن تجربة الكتابة التاريخية عندنا ليست قديمة ومتأصلة وثرية بقدر تاريخنا نفسه. ويمكننا القول بالنظر إلى مثل هذه الآراء إن بعض مثقفينا في السنوات الأخيرة لم يُقَوِّموا التواريخ العثمانية التي ظهرت بأشكال وأوصاف متباينة تبعاً لعهودها -بالشكل الذي كان ينتظر منهم. ويبدو أنه ليس من الخطأ الكبير القول إن هذا المنظور يشكل الخاصية المشتركة في عصرنا هذا للكثير من التواريخ العثمانية.

وظهرت إلى جانب التأليف العثمانية حوليات أجنبية مختلفة عن التاريخ العثماني في الشرق والغرب، وصدرت إلى جانب ذلك بحوثٌ عديدة، وآلاف من الكتب بلغات مختلفة، ويعد قسم منها مصادر مباشرة للموضوع. وقد قدم المؤرخون والباحثون الغربيون حتى اليوم كثيراً من المؤلفات عن أدوار التاريخ العثماني المختلفة، عكسوا فيها آراءهم واعتمدوا في كتابتها على المصادر الأوروبية بوجه عام أكثر من غيرها. أما عن الأعمال التي أنجزها المؤرخون الأتراك على مدى المائة والخمسين سنة الأخيرة فنلاحظ أن المؤلفات الجامعة التي تتناول التاريخ العثماني من كافة جوانبه ليست بالقدر الكافي. ومن الطبيعي أن الكتابة عن تاريخ الدولة العثمانية تقتضي القيام بدراسات واسعة وشاملة، نظراً لأن هذه الدولة حكمت حقبة من الزمن تزيد على ستمائة سنة، واتسوى تحت لوائها أناس تباينت أديانهم ولغاتهم وثقافتهم وأعراقهم. ومن ثم مست الحاجة إلى تاريخ عثماني جامع يجري على المنهج العلمي الحديث، ويعتمد المعلومات الصحيحة بشكل محايد، ويتعرض -إلى جانب التطورات العسكرية والسياسية- للتركيب الاجتماعي، والنظم العسكرية والإدارية، ولا يغفل الجوانب الاقتصادية والوضع التجاري والصناعي والحياة الثقافية والعلمية. ولما كانت الدولة العثمانية دولة عالمية أقيمت فوق أكثر المناطق حساسية وخلال أكثر الأنوار حرجاً في تاريخ العالم، وخلفت وراءها وبشكل يجذب الانتباه ملايين الوثائق والمواد الأرشيفية وأدبيات تاريخية جد غنية فالأمر يقتضي القيام بدراسات عديدة أخرى في هذا المجال، ويكشف لنا مدى الصعوبة في كتابة تاريخ عثماني جامع.

والواقع أن دراسة المصادر العثمانية والغربية والخروج ببحوث مبتكرة إنما هو أمر يفوق طاقة فرد واحد، بل يقتضي أن يضطلع بكتابة ذلك التاريخ فريق جيد من الباحثين. وهذا هو ما وضعناه في اعتبارنا عند كتابة هذا الكتاب الذي بين أيديكم "الدولة العثمانية تاريخ وحضارة"؛ إذ كان ثمرة لعمل فريق متكامل من الباحثين، اعتمدوا فيه على وثائق الأرشيف العثماني والتواريخ العثمانية والبحوث الحديثة التي أنجزها المؤرخون المعاصرون، كما استفادوا إلى جانب ذلك من المصادر الغربية. ولذلك فقد استهدف هذا الكتاب صياغة رؤية جديدة للموضوع على ضوء معلومات محايدة موثوقة وبحوث مبتكرة.

ولم يقم هذا العمل وزناً للكتابة التاريخية التي ارتصت فيها الأحداث والوقائع داخل إطار أدوار السلطنة من منظور كرونولوجي تقليدي، بل فضّل على ذلك منهجاً تحليلياً يتناول الموضوعات في إطار من الوحدة، واجتهد في حصر الأسباب والنتائج بشكل عام، حتى وإن استعان بالوصف في بعض الحالات النادرة والضرورية، وحاول الوصول إلى صياغة أو توليفة من خلال الكشف عن الروابط القائمة بين الأحداث التاريخية. فليس الهدف هو شرح الأحداث واستعراضها؛ بل هو محاولة لفهمها وتفسيرها، وتناول أساسيات العناصر التي تشكل حضارة العثمانيين ودّرسها. وبذلك فقد تحول هذا العمل إلى كتاب جامع يمكن الاعتماد عليه بهذا المنهج العلمي في التعرف على خطوط التاريخ السياسي للعثمانيين، وعلى مؤسساتهم الإدارية وتاريخهم الحضاري. والفصول التي يحتويها الكتاب قام بكتابتها باحثون أفاضل عرّفوا بتخصصهم في تلك الموضوعات، وهي فصول يمكن أن يشكل كلّ واحد منها موضوعاً لكتاب مستقل، ومن هنا كان التفصيل فيها بالقدر الذي يرسم الخطوط العريضة للموضوع، ويستعرض أهم الجوانب فيه.

وعلى الرغم من أن نظم الدولة العثمانية وضّعت -كما سنرى في فصول الكتاب- على ركائز النظم التركية الإسلامية السابقة على العثمانيين، إلّا أن حياة البلاط عندهم وجهاز السلطنة والتشكيلات المركزية وتشكيلات المقاطعات قد تعرضت لتغيرات كبيرة في تكوينها وأسلوب عملها حتى اكتسبت أشكالاً جديدة. والمؤسف أن جانباً من تلك النظم والتشكيلات لم يُدرّس حتى الآن بشكل مُرضٍ، مثلها في ذلك مثل العديد من موضوعات التاريخ العثماني الأخرى. ولهذا لم تنهياً الوسائل لوضع دراسات مقارنة عن مؤسسات وتشكيلات الدولة العثمانية تُبرز مدى تأثيرها بما كان في الدول الأخرى، أو تأثيرها فيها وتطرح علينا نتائجها في هذا الصدد.

وسوف يلاحظ القارئ كذلك في فصول هذا الكتاب أن القوانين العثمانية وضعت على أسس الشريعة الإسلامية، وأن هناك نظاماً قانونياً عُرفياً تَشَكَّلَ من خلال الأحكام والفرمانات التي كانت تصدرها الدولة، روعي فيه هو الآخر أن يتواءم مع أحكام الشريعة. وتطورت الأجهزة القضائية التي انتقلت إلى العثمانيين إرثاً عن الدول الإسلامية السابقة عليهم، وظهر بفضل ذلك نظام محكم للعدالة. كما أن التغييرات التي أجريت لصالح حركة التغريب في عهد "التنظيمات الخيرية" قد طبقت على النظام الحقوقي والقضائي أيضاً ووضعت الأسس لنظام جديد.

وقد اجتهدنا ونحن نعد هذا الكتاب للنشر أن يتوفر لفصوله المختلفة عنصر الوحدة في اللغة والأسلوب، وأن يتوحد كذلك شكل الإملاء في نصه التركي، وراعينا أن يحتوي بين صفحاته على الوسائل الإيضاحية اللازمة كالصور واللوحات والمنمنمات والخرائط والجدول.

والكتب التي أدرجناها في قائمة المصادر في نهاية الكتاب إنما هي الكتب المرجعية الأساسية المتعلقة بموضوعات العناوين التي وردت تحتها في القائمة؛ ففي باب "التاريخ السياسي" مثلاً لم نذكر في هوامشه التواريخ العثمانية ذات الموضوعات العامة، وإنما أدرجناها جميعاً في قائمة المراجع لتعلقها بالموضوع، فلن يرى القارئ في هوامش ذلك الباب بوجه عام إلا آخر البحوث والدراسات الجديدة التي ظهرت حول الموضوعات التي يتعرض لها هذا الباب. كما حرصنا على عدم تكرار أسماء الكتب ذات الصبغة العمومية في العناوين الرئيسية داخل قائمة المراجع؛ فلم تُدرج تحت تلك العناوين إلا المصادر المختارة. ورأينا - تيسيراً على قارئ العربية - وضع ترجمة لعناوين الكتب التركية الواردة في القائمة مع الاحتفاظ فيما عدا ذلك بشكل مداخل الكتب حتى يسهل على القارئ أن يهتدي إلى الكتاب إذا شاء الحصول عليه.

وروعي عند إعداد الجدول الزمني للأحداث في نهاية الكتاب أن يجمع بين كل الجداول الزمنية التي أعدها كل مؤلف لمقالته، وذلك بدلاً من وضع تركيب جديد من الجداول الزمنية الموجودة، حتى يمكن من خلال ذلك حصر بعض التواريخ ذات الأهمية من جوانب متعددة. فالوقائع والأحداث المختلفة التي وقعت في سنة بعينها وُضِعَتْ جميعها واحدة بعد الأخرى تحت تلك السنة حتى نضمن نوعاً من الوحدة في الموضوعات داخل الجدول الزمني أيضاً، وحرصنا في التواريخ المذكورة فيه أن تحوي اليوم والشهر إذا كانا معروفين.

وقد راعينا أثناء الترجمة من التركية إلى العربية أن نضع المسميات بشكلها التركي بين قوسين إلى جانب ترجمتها العربية التي وضعناها عموماً بين ظفرين، مثل "المجلس الأعلى للأحكام العدلية" (مجلس والاي أحكام عدليه). أما المصطلحات التاريخية التي تحتاج لتعريف

مطول فقد وضعناها في هامش الصفحة تتصدرها نجمة أو أكثر علامة على أنها من المترجم. كما زدنا الترجمة العربية بجدول للأبجدية العثمانية والتركية الحديثة حتى يتيسر لقارئ العربية النطق الصحيح للأسماء والمصطلحات الواردة في نص الكتاب أو في أسماء الكتب التركية الواردة في هامش الصفحات وقائمة المراجع.

أما عن أسماء الأماكن والأعلام الواردة في النص التركي فقد اعتمدنا لها الشكل العثماني في الغالب، ولجأنا أحياناً لتشكيل الألفاظ العثمانية رغم أن العثمانيين لم يستخدموا علامات التشكيل إلا نادراً.

وحسب علمنا فإن الكتاب الذي نقدمه اليوم لقرائنا لم يسبقه كتاب بهذا الشكل حتى اليوم، لا في اللغات الأجنبية ولا في اللغة التركية، ومن ثم نتمنى أن يساهم - ولو قليلاً - في سد فراغ في مجال التاريخ العثماني، ويُعين كافة الباحثين والمعنيين بهذا الموضوع، ويكون مشعلاً تهتدي به الدراسات والبحوث في المستقبل.

ومن محاسن الصَّدَف أن يأتي صدور هذه الطبعة العربية من المجلد الأول لهذا الكتاب أثناء انعقاد المؤتمر الدولي الذي ينظمه المركز وتساهم فيه هيئات دولية ومحلية أخرى عديدة بمناسبة مرور سبعمائة سنة على قيام الدولة العثمانية حول موضوع "الحياة العلمية والتعليمية في العالم العثماني" في المدة الواقعة بين ١٢-١٥ أبريل ١٩٩٩ م. أما المجلد الثاني، وهو عن اللغة والأدب والدين والفكر والفنون والعمارة، فسوف يعقب ذلك بمشيئة الله في القريب العاجل.

وينطوي هذا الكتاب على أهمية عظيمة؛ إذ يستعرض لأول مرة تاريخ الدولة العثمانية من كافة الجوانب، السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية والثقافية وغير ذلك مما ذكرناه آنفاً، ومن ثم يتيح الفرصة لقراء العربية من الهواة والمتخصصين للاطلاع على تاريخ دولة عاشت ما يربو على ستة قرون، وحكمت شعوباً متعددة الأجناس والأديان، وخلفت وراءها تراثاً حضارياً لا تزال تركيا نفسها ودول البلقان ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد آثاره ماثلة حتى الآن في العديد من المجالات. كما أن الكتاب بفصوله وأبوابه المتعددة يتيح الفرصة لإعادة النظر في تاريخ الدولة العثمانية بعيداً عن الحساسيات والتعرف على طبيعة علاقاتها بمحيطها العربي والإسلامي.

ولعل هذه الميزات هي التي كانت وراء حسن الاستقبال الذي حظيت به الطبعة التركية من هذا الكتاب؛ إذ أشادت به الصحف والمجلات المتخصصة، وأدرجته جامعات ومعاهد عليا عديدة ضمن مقرراتها الدراسية.

ولا يفوتني أن أنوه هنا إلى أن عددا كبيرا من الاخوة قد شاركوا في هذا الكتاب منذ أن كان فكرة مجردة إلى أن خرج إلى النور على هذا النحو، فأفادونا بنصائحهم وآرائهم وشجعونا على اتجاذه، وانتهز هذه الفرصة لكي اشكرهم جميعاً دون ذكر للأسماء. كما اتقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين ساعدونا في تحديد شكل الكتاب ومحتواه، وقدموا الأفكار التي أثرت اجتماعاتنا لمرحلة الإعداد الأولي، ثم قاموا بعد ذلك بتأليف الأقسام التي ضمها الكتاب على أحسن وجه، فكان لجهودهم ما حقق النجاح لهذا المشروع في مجلديه الأول والثاني، وهم الأساتذة فريدون أَمَجَن وكمال بَگدِيلِي ومحمد إِبشِيرِلِي وإيلبر اورطَايَلِي وعبد القادر أوزجَان ومحمد عاكف آيَدِين والسيدة مَبَاهَات كُوتُوك أوغلي وبهاء الدين يَدِي يَلْدِيز وأحمد يَشَار أوجاق والسيدة گوناي قُوط ونعمة الله حافظ واورخان أوقاي والسيدة اسين آطيل والأستاذ جِينُوجَان تَاكْرِي قُورُور ونوري يُوْجَه. وأشكر ايضا الأستاذ مصطفى اوزقان الذي راجع الإملاء التركية للكتاب، والأستاذ أوغوز قَالَك الذي تولى إعداد الخرائط التركية.

أما شكري حول إنجاز هذه النسخة العربية من هذا الكتاب فهو يرجع في جله إلى الزميل العزيز الدكتور صالح سعداوي الذي بذل جهداً عظيماً في ترجمة مثل هذا النص التركي "المركب" الذي يفيض بالتعابير والمصطلحات التاريخية العثمانية المتنوعة في مجالات شتى. ولقد سعدت بالتعاون معه لعدة سنوات وأنا أتابع هذا العمل وأرى المعاناة العلمية الخصبة التي يكابدها لحل مشاكل تُجَابَه لأول مرة. إنني إذ أرجو الله سبحانه أن يجعل هذا العمل العلمي الجماعي الذي يتحقق لأول مرة فاتحة خير للدراسات العثمانية في مرحلتها الجديدة، خاصة وأننا على أعتاب القرن الحادي والعشرين أتقدم للقارئ العربي بأخلص التحية متمنياً لهذا الكتاب أن يأخذ مكانه اللائق ويسد فراغاً طالما تطلعت إليه المكتبة العربية.

والله المستعان.

قائمة الاختصارات

لأسماء الدوريات ودور الوثائق وبعض المصطلحات التي وردت بالتركية في ثنايا الهوامش الموجودة في فصول الكتاب أو في قائمة المراجع التي أدرجناها في نهايته

a.g.e.	أنظر الكتاب السابق
a.g.m.	أنظر المقالة السابقة
a.mlf.	أنظر لنفس المؤلف..
AÜDTCFD	Ankara Üniversitesi Dil ve Tarih Coğrafya Fak. Dergisi مجلة كلية اللغة والتاريخ والجغرافيا بجامعة أنقرة
AÜİFD	Ankara Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi مجلة كلية الإلهيات بجامعة أنقرة
AO	Archivum Ottomanicum
Bk.,bk.,Bkz.	أنظر..
BOA	Başbakanlık Osmanlı Arşivi أرشيف رئاسة الوزراء العثماني
BTDD	Belgelerle Türk Tarih Dergisi مجلة التاريخ التركي بالوثائق
c.	المجلد..
CMRS	Cahiers du Monde Russe et Sovietique
der.	جمع..
DİA	Diyanet İslâm Ansiklopedisi دائرة المعارف الإسلامية/ وقف الديانة
dn.	هامش
El ²	Encyclopedia of Islam دائرة المعارف الإسلامية/ الطبعة الثانية
ed.	أشرف أو المشرف
GDAAD	Güneydoğu Avrupa Araştırmaları Dergisi مجلة بحوث جنوب شرق أوروبا
GOR	Geschichte des Osmanischen Reiches
H.Ü.Ed. Derg.	Hacettepe Üni. Edebiyat Dergisi مجلة الآداب بجامعة حاجت نيه
hz., haz.	إعداد أو المعد
IJTS	International Journal of Turkish Studies
İÜ	İstanbul Üniversitesi جامعة استانبول
İÜEF	İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi كلية الآداب جامعة استانبول
İÜEFTBL.	İstanbul Üniversitesi Edebiyat Tarih Böl. قسم التاريخ بكلية الآداب جامعة استانبول
İA	İslâm Ansiklopedisi دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة للتركية)
İFM	İktisat Fakültesi Mecmuası مجلة كلية الاقتصاد
İMŞSA	İstanbul Müftülüğü Şeriye Sicilleri Arşivi أرشيف السجلات الشرعية بدار افتاء استانبول
İSOD	İstanbul Sanayi Odası Dergisi مجلة غرفة الصناعة باستانبول
JESHO	Journal of the Economic History in the Orient

krş.	قارن..
ktp.	مكتبة..
MÜFTBL	Marmara Üniversitesi Fen Edebiyat Fakültesi Tarih Böl. قسم التاريخ بكلية العلوم والآداب بجامعة مرمرة.
MTM	Millî Tettebular Mecmuası مجلة البحوث القومية
MUB	Mecelle-i Umur-ı Belediye مجلة الأمور البلدية
Nr., nr., no.	رقم.. Numara
OA	Osmanlı Araştırmaları (مجلة) البحوث العثمانية
ODTÜ	Orta Doğu Teknik Üniversitesi جامعة الشرق الأوسط للتقنية
s.	صحيفة..
SI	Studia Islamic
SBFD	Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi مجلة كلية العلوم السياسية
sy.	عدد (من مجلة)
t.y.	مخطوطة تركية
TAD	Tarih Araştırmaları Dergisi مجلة البحوث التاريخية
TaTo	Tarih ve Toplum التاريخ والمجتمع (مجلة)
TBMM	Türkiye Büyük Millet Meclisi مجلس الأمة التركي الكبير
TD	İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Dergisi المجلة التاريخية/ كلية الآداب جامعة استانبول
TED	İstanbul Üniversitesi Edebiyat Fakültesi Tarih Enstitüsü Dergisi مجلة معهد التاريخ التركي بكلية الآداب جامعة استانبول
TOEM	Tarih-i Osmani Encümeni Mecmuası مجلة جمعية التاريخ العثماني
trc.	ترجمة..
ts.	بدون تاريخ
TSA	Topkapı Sarayı Arşivi أرشيف سراي طوب قابي
TTEM	Türk Tarih Encümeni Mecmuası مجلة جمعية التاريخ التركي
TV	Tarih Vesikaları الوثائق التاريخية (مجلة)
ve dv., vd..	وما بعدها (للصفحة)
ve.	و (حرف العطف)
vr.	ورقة (للمخطوط)
WZKM	Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlands
yay.	الناشر..

جدول
الأبجدية التركية الحديثة والقديمة

الأبجدية التركية الحديثة	ما يقابلها من الأبجدية العثمانية وكيفية النطق	الأبجدية العثمانية	ما يقابلها من الأبجدية الحديثة وكيفية نطقها
A a	يقابل حرفي (آ. ع) وحركة الفتح الغليظة أو الهاء في وسط ونهاية الكلمة	آ أ	ويقابل حرفي (a) أو (e)
B b	يقابل حرف (ب)	ب	ويقابل حرف (b)
C c	يقابل حرف (ج) المعطشة	پ	ويقابل حرف (p)
Ç ç	يقابل حرف (چ) مثل ch في الإنجليزية	ت	ويقابل حرف (t)
D d	يقابل حرفي (د. ض)	ث	ويقابل حرف (s)
E e	يقابل حرف (أ) في بداية الكلمة وحركة الفتح الخفيفة أو الهاء في نهايتها	ج	ويقابل حرف (c) [الجيم المعطشة في العربية]
F f	يقابل حرف (ف)	چ	مقابله (ç) [ينطق مثل ch في الإنجليزية]
G g	يقابل حرف (گ) كالجيم المصرية	ح	ويقابل حرف (h)
Ğ ğ	يقابل حرف (غ) وينطق كالياء بين متحركين خفيفين	خ	ويقابل حرف (h)
H h	يقابل حروف (ح.خ.هـ)	د	ويقابل حرف (d)
ı	يقابل حرف (ي) أو حركة الكسر الغليظة	ذ	ويقابل حرف (z) [مثل الزاي العربية]
İ i	يقابل حرفي (إ. ي) أو حركة الكسر الخفيفة	ر	ويقابل حرف (r)
J j	يقابل حرف (ژ) وهو صوت بين الشين والزاي	ز	ويقابل حرف (z)
K k	يقابل حرفي (ك.ق)	ژ	ويقابل حرف (J) [مثل ل في الفرنسية]
L l	يقابل حرف (ل)	س	ويقابل حرف (s)
M m	يقابل حرف (م)	ش	ويقابل حرف (ş)
N n	يقابل حرف (ن) والكاف النوني (ك)	ص	ويقابل حرف (s)
		ض	مقابله (d.z) [مثل kadı و Ramazan]
		ط	ويقابل حرف (t)
		ظ	ويقابل حرف (z)

<p>ويقابل حرف a إذا كان بالفتح في أول الكلمة</p> <p>ويقابل i.ا إذا كان بالكسر في أولها ووسطها،</p> <p>ويقابل o.ö.u.ü إذا كان بالضم في أولها ووسطها</p> <p>ويقابل حرف (q) وينطق (ك) في أول الكلمة</p> <p>ويقابل حرف (f)</p> <p>ويقابل حرف (k)</p> <p>ويقابل حرف (k)</p> <p>ويقابل حرف (g) [الجميم المصرية]</p> <p>كاف نونية تقابل حرف (n)</p> <p>ويقابل حرف (l)</p> <p>ويقابل حرف (m)</p> <p>ويقابل حرف (n)</p> <p>ويقابل حرف (v) أو الضمة المقبوضة</p> <p>ويقابل حرف (h) في أول ووسط الكلمة،</p> <p>وحرفي (a.e.) في نهاية الكلمة</p> <p>ويقابل حرف (y) في أول الكلمة وآخرها مثل [yay]، وحرفي (i.ا) في وسطها وآخرها،</p> <p>وحرف (a) للياء المقصورة في نهاية الكلمة [مثل kübra أي كبرى]</p>	<p>ع</p> <p>غ</p> <p>ف</p> <p>ق</p> <p>ك</p> <p>گ</p> <p>ک</p> <p>ل</p> <p>م</p> <p>ن</p> <p>و</p> <p>هـ</p> <p>ي.ى</p>	<p>حركة الضم الغليظة المبسوطة (او)</p> <p>حركة الضم الخفيفة المبسوطة مثل (eu) في الفرنسية</p> <p>يقابل حرف (پ)</p> <p>يقابل حرف (ر)</p> <p>يقابل حروف (ث.س.ص)</p> <p>يقابل حرف (ش)</p> <p>يقابل حرفي (ت.ط)</p> <p>حركة الضم الغليظة المقبوضة (في الفرنسية ou)</p> <p>حركة الضم الخفيفة المقبوضة (في الفرنسية u)</p> <p>يقابل حرف (و) مثل: ويوده voyvoda</p> <p>يقابل حرف (ي)</p> <p>يقابل حروف (ذ. ز. ض. ظ)</p>	<p>O o</p> <p>Ö ö</p> <p>P p</p> <p>R r</p> <p>S s</p> <p>Ş ş</p> <p>T t</p> <p>U u</p> <p>Ü ü</p> <p>V v</p> <p>Y y</p> <p>Z z</p>
--	---	---	---

الدولة العثمانية

تاريخ وحضارة

المجلد الأول

الدولة والمجتمع والاقتصاد

شجرة سلاطين آل عثمان

كوندوز آلب

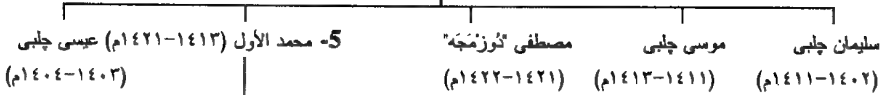
ارطغرل غازي

1- عثمان غازي (ت ١٣٢٤م)

2- اورخان غازي (١٣٢٤-١٣٦٢م)

3- مراد الأول (١٣٦٢-١٣٨٩م)؛

4- بايزيد الأول (الصاعقة) (١٣٨٩-١٤٠٢م)



- 6- مراد الثاني (١٤٤٦-١٤٤٦، ١٤٤٤-١٤٥١م)
- 7- محمد الثاني (الفاتح) (١٤٤٤-١٤٦٦، ١٤٥١-١٤٨١م)
- 8- بايزيد الثاني (١٤٨١-١٥١٢م)
- 9- سليم الأول (ياووز) (١٥١٢-١٥٢٠م)
- 10- سليمان الأول (القانوني) (١٥٢٠-١٥٦٦م)
- 11- سليم الثاني (١٥٦٦-١٥٧٤م)
- 12- مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م)
- 13- محمد الثالث (١٥٩٥-١٦٠٣م)

14- احمد الأول (١٦٠٣-١٦١٧م) 15- مصطفى الأول (١٦١٧-١٦١٨، ١٦٢٢-١٦٢٣م)

17- مراد الرابع (١٦٢٣-١٦٤٠م) 16- عثمان الثاني (١٦١٨-١٦٢٢م) 18- ابراهيم (١٦٤٠-١٦٤٨م)

20- سليمان الثاني (١٦٨٧-١٦٩١م) 19- محمد الرابع (أوجي) (١٦٤٨-١٦٨٧م) 21- احمد الثاني (١٦٩١-١٦٩٥م)

23- احمد الثالث (١٧٠٣-١٧٣٠م) 22- مصطفى الثاني (١٦٩٥-١٧٠٣م)

26- مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤م) 27- عبد الحميد الأول (١٧٧٤-١٧٨٩م) 24- محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م) 25- عثمان الثالث (١٧٥٤-١٧٥٧م)

28- سليم الثالث (١٧٨٩-١٨٠٧م)

29- مصطفى الرابع (١٨٠٧-١٨٠٨م) 30- محمود الثاني (١٨٠٨-١٨٣٩م)

31- عبد المجيد (١٨٣٩-١٨٦١م) 32- عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦م)

33- مراد الخامس (١٨٧٦م) 34- عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٨٠٩م) 35- محمد الخامس (١٩٠٩-١٩١٨م) 36- محمد السادس (١٩١٨-١٩٢٢م) عبد المجيد (خليفة) (١٨٢٢-١٨٢٤م)

الباب الأول التاريخ السياسي للدولة العثمانية

الفصل الأول

الدولة العثمانية منذ قيامها حتى معاهدة

قَيْنَارْجَة الصغرى عام ١٧٧٤م

أولاً - مولد الإمارة العثمانية ونموها

١- الاناضول ابان ظهور الإمارة العثمانية

كثرت الروايات الشعبية حول قيام الإمارة العثمانية، وكان للمناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي عاشه شبه جزيرة الأناضول خلال القرن الثالث عشر الميلادي دور هام في ظهور هذه الامارة. إذ أخذ شبه جزيرة الاناضول يكشف عن وجهه قد اكتملت - إلى حد كبير - ملامحه التركية والاسلامية نحو أواخر القرن الثالث عشر الذي شهد ظهور الأسرة العثمانية على مسرح التاريخ، تلك الأسرة التي كانت تعتمد في تكوينها على عشيرة (قايى). والمعروف أن أسس تلك العملية قد وضعت حتى قبل الانتصار في معركة ملازگرد عام ١٠٧١م. فقد كان هذا النصر قد شكّل بداية الفتح الأكيد للأناضول، ثم لم تلبث مظاهر الفتح أن اكتملت خلال فترة وجيزة فيما بعد. وكانت هجرات الجماعات التركمانية من المناطق الداخلية في آسيا الوسطى التي اخذت تزداد أعدادها إلى ايران وآذربيجان عندما كانت الدولة السلجوقية لا تزال في مرحلة التأسيس خلال القرن الحادي عشر قد ازداد تدفقها عن ذي قبل. وكان نظام الدولة السلجوقية الحضريّة المستقرة قد دفع تلك الجماعات ذات الطابع شبه البدوي المتقل إلى الاستيطان عند مناطق التخوم حتى لا تُترك الفرصة لأي نوع من الاخلال بالنظام الداخلي، وعلى ذلك كان السعي لوضع الفتوحات الموجهة لسوريا والأناضول على أسس أكثر متانة. فكانت القوات السلجوقية التي نجحت في فتح الأناضول وجعلت منه وطناً لها تعتمد في تكوينها بالدرجة الأولى على ذلك الطابع التركماني. وكان السلاجقة الذين نجحوا في اقامة دولة مستقلة في الأناضول يقومون بتوطين الجماعات التركمانية الكثيفة القادمة من دواخل آسيا ومن ايران وآذربيجان على طول الحدود البيزنطية، وهذه الجماعات كانت قد تأثرت من المناخ السياسي المضطرب هناك وتتطلع إلى الحصول على بعض الامكانيات في الأراضي التي فتحت حديثاً أو في الأراضي المتوقع فتحها. كما كانت تقوم هي الأخرى بدفع الجماعات الأخرى القادمة بعدها إلى المناطق الحساسة على الحدود دون المساس بتكوين تلك الجماعات الضخمة، وتحسباً لأي ضيق قد تسببه لحياة الاستقرار ولنظام الدولة الذي حققته على مدى قرن من الزمان. أما سياسة العثمانيين إزاء هؤلاء التركمان الرحل فسوف نتجه بعد قرنين أو ثلاثة قرون للعمل على تفتيت هذه العشائر إلى تجمعات صغيرة مستقرة يجري ربطها بالأرض.

وكان التركمان الذين استقروا عند مناطق التخوم يواصلون حياتهم جرياً على عاداتهم وتقاليدهم، ويقومون بشن الغارات على الأراضي البيزنطية، ويستغلون الغنائم التي يحصلون عليها مصدراً لقدراتهم الاقتصادية التي تعينهم -بالتالي- على استكمال القدرة السياسية. غير أن الإدارة المركزية السلجوقية كانت لاتزال تحتفظ بقوتها رغم المشاكل المتعددة. حتى كانت غارات المغول التي مزقت دولة السلاجقة في القرن الثالث عشر وهددت الأناضول سوف تمهد السبيل فيما بعد لتطورات جديدة لم تكن في الحسبان وتسفر عن نتائج لم تكن متوقعة، وهذا الوضع الذي لا يهم تاريخ الشرق الأدنى فحسب، بل يهم عن كُتب تاريخ أوروبا أيضاً سوف يمهد السبيل لظهور تكوينات جديدة تمتد حتى عصرنا الحاضر.

وعندما بدأت الدولة السلجوقية في التفكك نتيجة لضغوط الإيلخانيين كانت قد بدأت تظهر رويداً رويداً على مناطق الحدود امارات تركمانية مستقلة أو شبه مستقلة. وبسبب التهديد المغولي راحت العشائر التركمانية التي تعيش على شكل تكتلات ضخمة في المراعي الواقعة في وسط الاناضول وشرقه تتزاحم على امتداد الحدود الشرقية للبيزنطيين غرب الأناضول. واصبح القطاع الجبلي من البحر الأسود والمناطق الجبلية الممتدة من قسطنطيني إلى انطاليا تعج بالتركمان الذين فقدوا مراعيهم القديمة (١). وكان يوحد إلى جانب هذه العشائر التركمانية أعداد كبيرة من الفقهاء وال دراويش والمتصوفة، يقومون بدور هام منذ زمن في الحياة الروحية بين هذه العشائر. وهؤلاء المشايخ وال دراويش كانوا يدعون لتقوية الإسلام، واستطاعوا ان يحولوا تقاليد "الفتوة" القديمة إلى فكرة "الجهاد" التي يحض عليها الدين. ووجود العديد من النكايا على مناطق الحدود إنما يشكل الأمثلة الواضحة على تلك الأعمال.

كما كانت العناصر الحضرية التي تفكر في الاستفادة من الامكانيات الجديدة، وفئات العلماء والصناع والتجار والزراع وقسم كبير من الأهالي المتوطنين في وسط شرق الاناضول قد نزحت هي الأخرى الى الأراضي المفتوحة حديثاً، فاستقروا في المدن والقرى الواقعة هناك، وراحوا يمارسون حياتهم حتى وقعت على عاتقهم مهمة تشكيل البنية التحتية في اقتصادات الامارات التركمانية التي استقلت حديثاً. وكان لتنظيمات "الأخية" بوجه خاص موقع هام داخل تلك

(١) - أنظر: O. Turan, *Selçuklular Zamanında Türkiye*, İstanbul 1971, s. 505; a.mlf. "Anatolia in the period of the Seljuks and the Beyliks", *The Cambridge History of Islam*, Cambridge 1970, I/A, 231-262; karşı. Cl. Cahen, *Osmanlılardan önce Anadolu'da Türkler* (trc. Y. Moran), İstanbul 1979, s. 296 vd; Sp. Vryonis, *The Decline of Medieval Hellenism in Asia Minor and the Process of Islamization from the Eleventh through the Fifteenth Century*, California 1971, s. 258-285.

التشكيلات(٢). ومن ناحية أخرى فإن دروايش الطريقة المولوية الذين كانوا يمثلون نخبة المسلمين في المراكز السلجوقية القديمة الواقعة تحت الحكم الأيلخاني قد استشعروا أهمية تلك الإمارات الجديدة، فراحوا ينفذون إلى عائلات الأمراء بوجه خاص، وعملوا على الحد من تأثير العناصر غير السنية وضبط التوازن والتأثير على البنية الفوقية، فأقاموا التكايا المولوية في عواصم الإمارات(٣)، وكل هذه التطورات كانت تمثل الخصائص المشتركة في الإمارات التي بدأت في التشكل في غرب الأناضول على وجه الخصوص.

وكان السلاجقة قد انحصروا في وسط الأناضول وقبلوا السيادة الأيلخانية، بينما كانت الإمارات التركمانية التابعة اسماً للسلاجقة تحاول الاستفادة من الأزمة السياسية التي تعيشها الدولة البيزنطية بعد أن ضعفت قوتها المركزية، فبدأت نشاطاً مكثفاً في غرب الأناضول وأخذت تتشكل في شكل دويلات صغيرة. وكانت إمارة أبناء قرمان الذين ادعوا الحق في ميراث السلاجقة قد سيطرت على حاضرة الدولة القديمة، ونجحت في اكتساب موقع متفوق بين الإمارات الأخرى. واستطاع القرمانيون أن يواصلوا ادعاءاتهم في ميراث السلاجقة ويواصلوا سياستهم بحماس إزاء الإمارات التركمانية الأخرى، ولعل أهم الخصائص المميزة لهم هو كونهم أضافوا عناصر تكوينهم الذاتي إلى نظام الدولة التقليدية في الشرق الأوسط. والدليل على ذلك أنهم استخدموا اللغة التركية لغة رسمية لأول مرة، وكانوا نموذجاً في ذلك للإمارات الأخرى مما مهد السبيل لتطورات مهمة لايزال تأثيرها موجوداً حتى اليوم. ولأنك ان التطبيق الأمثل لذلك حققه العثمانيون فيما بعد. وكانت القوة الوحيدة التي نافست القرمانيين في الربع الأخير من القرن الثالث عشر هي إمارة أبناء گرميان التي ظهرت في كوتاهية واطرافها على الحدود البيزنطية. فقد نجح أبناء گرميان في توسيع نفوذهم حتى غرب الأناضول، إلا أن تقسيم أراضيهم بين أفراد العائلة نتيجة لمفهوم الدولة عند الأتراك قد أضعف من قوتهم، مما ساعد التجمعات التركمانية في مناطق نفوذهم القديمة أن تقيم إدارات مستقلة لها. ومن تلك الإدارات إمارة قاره سي وإمارة آيدين وإمارة أبناء صاروخان التي كانت تعيش كلها على الجهاد بالغارات البحرية. وبينما كانت إمارة أبناء منتشا تواصل العمل على نفس النمط كانت إمارة أبناء چاندر تقع في منطقة سينوب وقسطنطيني، وأمراء چبتي على حدود إمبراطورية الروم في طرابزون على البحر الأسود،

(٢) - أنظر : F. Köprülü, *Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluşu*, Ankara 19722, s. 145-172

(٣) - أنظر : Ahmed Eflâkî, *Menâkıbü'l-ârifin*, (trc. T.Yazıcı), İstanbul 1989, s. 269,323,330,341-347;

P. Wittek, *Menteşe Beyliği*, (trc. O.Şaik Gökyay), Ankara 1986, s. 60-61.

وابناء حميد ونكه في منطقة انطاليا، ودولة أرنتا والقاضي برهان الدين في وسط الاناضول، وامارة ابنا رمضان وامارة دولقادر في شرق الاناضول وجنوبه. وفي النهاية بدأت تظهر امارة صغيرة على قطعة أرض انحصرت بين امارتي گرميان وچاندر دون ان تلتفت النظر في البداية ابداً بين كل هذه الامارات، وهذه الامارة هي امارة ابنا عثمان التي أخذت على عاتقها دوراً جديداً في تاريخ غرب الاناضول، ووُضِعَتْ بذلك أسسُ التطورات التي قُدِّرَ لها أن توجه فيما بعد وجهة التاريخ العالمي.

٢- تشكل امارة الحدود العثمانية: عثمان بك وفكرة الجهاد

إن مؤسس الامارة العثمانية هو عثمان بك الذي تسمت الامارة باسمه، ومن الصعوبة بمكان ان نقدم جدولاً زمنياً صحيحاً حول ظهوره وأعماله، وبالتالي حول الأدوار الأولى في التاريخ العثماني وأحداثه السياسية. ولاشك ان الافتقار إلى المصادر المعاصرة في هذا الموضوع هو الذي يحمل على هذه الصعوبة؛ إذ لا توجد إلا المصادر الشعبية وبالتالي الحوليات البيزنطية التي نتحدث عنها. فالمعلومات حول التاريخ العثماني في أعوامه الأولى تعتمد على المؤلفات التي يعج أغلبها بالروايات الشعبية التي دونت في القرن الخامس عشر لتعكس قبل كل شيء وجهات نظر العثمانيين أنفسهم في ذلك الزمان. ولاشك أن القيام بتتقية جيدة لهذه الروايات الشعبية في مصادر مثل تواريخ عاشق باشا زاده واوروج بك ونشري والتواريخ العثمانية المجهولة المؤلف سوف يكون من شأنه تقديم الخيوط الأولى حول نشوء التاريخ العثماني.

والمعلومات الأولى التي وصلتنا على شكل روايات شعبية انما تتعلق عن قرب بشخصية عثمان بك نفسه. فقد جرى ربط ظهوره على الساحة واكتسابه لوصف زعيم الجهاد بالعلاقة التي كانت تربطه بالشيخ أده بالي والبشرى التي بشره بها الشيخ. أما المصادر البيزنطية المعاصرة فتذكر أنه كان يتزعم منطقة تابعة لأمير قسطنطيني. ولاشك ان تسمية الجماعة المنسوبة لعشيرة (قايي) التي استوطنت منطقة سوكوند وضواحيها باسم عثمان بك انما هي أمر يدلنا -بغير شك- على انه كان زعيم العشيرة وعلى مدى الشهرة التي اكتسبها لأعماله في الجهاد. والمعروف في نظم العشائر التركمانية انها كانت تنقسم اقساماً يحمل كل قسم منها اسم الشخص الذي يتزعمه. إلا أن عدم تسمية هذه الجموع المكونة من اقسام باسم (ارطغرل) والد عثمان أو باسم جده (كوندوز ألب) انما يدلنا على أن قوة عثمان كانت في اطراد مستمر داخل عشيرته كما ذكرنا سابقاً، بل وعلى غزواته الجهادية للأراضي البيزنطية واتساع شهرته هناك ودخوله في مرحلة تأسيس امارته المستقلة. فكان من نتيجة أعمال الغزو والجهاد التي تزعّمها أن وقعت فيما بعد

تغيرات هامة في نظام المجتمع وتكوينه، واضفاء النظام على التركيب الهش المتداخل لمنطقة الحدود لتتشكل رويداً رويداً عناصر السلم الوظيفي الأساسي الذي سيجعل من الامارة دولة كبرى، فيتحقق مولد السلطة السياسية في ظل امتزاج التقاليد التركمانية مع مفهوم الغزو والجهاد الاسلامي حتى ولو كان باشكاله البسيطة فيما قبل(٤).

وقد عمل عثمان بك الذي كان يسيطر على المنطقة الممتدة من اسكيشهر حتى حدود بورصة وإزنيق على التعايش في البداية مع الولاة البيزنطيين المجاورين، وسعى لتقوية موقفه بدلاً من الدخول معهم في نضال مفاجئ شرس، وكانت إزنيق هي هدفه الأساسي. فلما نجح في تحويل الجهاد إلى فكر تعتقه الامارة وقوي وضعه مهد السبيل لانضمام بعض الولاة البيزنطيين إليه، فضلاً عن انضمام قسم من أهالي الامارات التركمانية المجاورة. وكان تهديده لازنيق ثم انتصاره على احدى القوات البيزنطية عام ١٣٠٢م كشف عن العلامات الأولى على قدرته(٥). ومنذ ذلك الحين أخذت شهرته تعم الأطراف، وبدأت صفته كزعيم للجهاد تتضح معالمها رويداً رويداً بين الامارات التركمانية الأخرى. وراح يضاعف ضغوطه على إزنيق وبورصة لاسيما عقب انسحاب الجنود المرتزقة Katalan الذين كان البيزنطيون يجلبونهم لمساعدتهم (١٣٠٤). وقد حاول البيزنطيون إقامة خط دفاعي لصد غاراته، غير ان جهودهم في هذه الغارات والحيلولة دونها لم تسفر عن شيء، فقد كانت الأفواه قد تتأقلت المنزلة القدسية والخوارق التي يقوم بها عثمان بك في أعمال الغزو والجهاد، وهذا الأمر -مع الأمور الأخرى- قد لعب دوراً مهماً في إيجاد مصدر الطاقة البشرية التي تزودت بها الامارة العثمانية.

ومنذ تلك المرحلة سوف يكون الهدف الأساسي للامارة العثمانية كما هو الحال في الامارات التركمانية الأخرى هو اتباع سياسة الفتح التي تركز على مفهوم الغزو والجهاد الذي تغذيه المصادر الاسلامية ضد "دار الكفر" أي اراضي غير المسلمين. وهذا في الوقت ذاته قد حقق توافقاً جيداً مع مفهوم "الفتوة" في التقاليد الغزوية والتركمانية المعروفة. وكانت هذه الجماعات المجاهدة تحت زعامة عثمان بك تستمد غذاءها من بيئة ثقافية تختلف عن بيئة الثقافة الاسلامية المستقرة لدى الطبقات العليا التي لم تأخذ صبغتها من أفكار الطرق الشعبية المنتشرة في مناطق التخوم والمسيطرة عليها، ومن التصوف وأدب الملاحم والقضاء العرفي(٦). وإضافة إلى ذلك فان

(٤) - أنظر: H. İnalcık, "Türkler (Osmanlılar)", İA, XII/2, 286-293.

(٥) - أنظر: E. Zachariadou, "Pachymeres on the Amourioi of Kastamonu", *Byzantine and Modern Greek Studies*, III (1977), s.57-70;

(٦) - أنظر: P. Wittek, *The Rise of the Ottoman Empire*, London 1938, s. 17-19.

روح الشجاعة الحربية والترويج للغنائم كانت تشعل فتيل الحماسة إلى الفتح، كما ساعدت أيضاً على تقرير الهدف السياسي لإمارة عثمان بك الذي بلغ شهرة خرافية. وبدأت كلمة "عثمانلى" تكتسب مغزاهاً رويداً رويداً، حتى اتسع هذا المغزى ليكون علماً، ليس على سكان منطقة التخوم فحسب ولكن على الأهالي المحليين أيضاً في الأراضي المفتوحة حديثاً. فلما تشكلت الامارة العثمانية وأخذت في تدعيم قوتها والتوسع على حساب الأراضي البيزنطية دخلت دوراً سوف تعمل فيه على توجيه علاقاتها مع الإمارات التركمانية المجاورة وجهة جديدة، وربط تلك الإمارات بها. فقد كان انتقال تلك الإمارات إليها على درجة كبيرة من الأهمية نظراً لأنها وفرت [للإمارة العثمانية] البنية التحتية اللازمة للفتوح وأمدتها بالطاقة البشرية. وكان لاشتداد ساعد العثمانيين وترسيخ أقدامهم في منطقة الروملي أن أخذت تتعدد أوجه سياستهم إزاء الإمارات، ولكن مع مراعاة عدم تناقض تلك الأعمال - قبل كل شيء - مع ملامح الشخصية الجهادية.

٣ - المناخ السياسي في مناطق التخوم: العثمانيون في مواجهة الإمارات التركمانية

كانت الإمارة العثمانية وهي في دور التشكيل تمارس نشاطها على الحدود البيزنطية، في الوقت الذي كانت فيه بعض الإمارات التركمانية الأخرى قد ظلت في المناطق الداخلية، أما الإمارات الساحلية فكانت قد اتجهت للجهاد من خلال الأعمال البحرية، فكان طريق الجهاد لإمارات منتشا وآيدين وصاروخان وقاره سي هو الجزر وسواحل تراقيا. ولكن هذه الأعمال كانت محدودة والاستمرار فيها كان عسيراً، أما العثمانيون فقد حالفهم الحظ كثيراً في مسألة الجهاد والحصول على الغنائم نظراً لموقعهم الجغرافي المناسب. فقد كان للدعاية التي قاموا بها حول الغنائم مستغلين موقعهم الجغرافي المناسب أن نجحوا في استقطاب العديد من المظاهرين لهم. وكما ذكر أحمدى صاحب (اسكندرنامه) الذي يعتبر المصدر الأول في التاريخ العثماني من إطرأء خاص لصفة الجهاد هذه ووضعها على رأس الأمور ثم اشارته إلى حساسية العثمانيين حول نشر العدالة (٧)، كانت كلها أموراً مهدت السبيل - كما يذكر شكر الله في "بهجة التواريخ" - إلى انضمام العديد من المحاربين القادمين من المناطق المجاورة إلى صفوف عثمان بك (٨). وبدأت نتيجة لذلك مرحلة الاستقطاب القوات العسكرية في الإمارات المجاورة واستقطاب الطبقات الشعبية الموالية لها.

(٧) - أنظر : Ahmedî, *İskendername*, (nşr. İ. Ünver), Ankara 1983, vr. 65b-66a.

(٨) - أنظر : *Behcetü't-tevârih* (trc. N. Atsız), İstanbul 1949, s. 53.

واتبع العثمانيون أولاً سياسة حماية الأهالي ضد ضغوط امارة ابناء گرميان القوية وتسلسلها، وجعلوا همهم الأول التمسك بمبادئ العدالة. ثم اعقبوا ذلك بان دخلوا طرفا في النزاع بينهم وبين امارة ابناء قاره سي احدى الامارات المجاورة، حتى نجحوا في ضم أراضيها من عدة سبل، كأن وضعوها تحت حمايتهم، ثم تركوا لها قسماً من الأراضي على سبيل الاقطاع العسكري [التيمار] أو الملك، وأخذوا كبار امرائها إلى تشكيلاتهم العسكرية. ثم اقتطعوا قسماً من اراضي امارة ابناء گرميان عن طريق المصاهرة، وقسماً آخر من أراضي امارة ابناء حميد عن طريق الشراء. وكانت عملية شراء الأراضي قد كشفت للامارات المجاورة التي تعاني من الضيق المالي مدى القدرة الاقتصادية التي بلغتها الامارة العثمانية، حتى أصبحت وسيلة ناجعة في الدعاية لها. ورغم أن تبعية امارات غرب الأناضول للعثمانيين كانت قد اكتملت حتى أيام السلطان مراد الأول والسلطان بايزيد الصاعقة فلم تنق -بخلاف المرحلة القصيرة التي أعقبت غزو تيمورلنك- إلا امارة وحيدة ظلت تقاوم العثمانيين مدة طويلة، وهي امارة ابناء قرمان الذين كانوا يرون انفسهم الوريث الشرعي للسلاجقة.

ومما يسترعي الانتباه جهودُ العثمانيين في سياسة الفتح التي جروا عليها إزاء الامارات الاناضولية، لاسيما محاولاتهم لإضفاء الشرعية عليها. فقد كانوا يكشفون -من ناحية- عن سمو التقاليد الغزية وتفقو عشيرة (قايي)، ويسعون -من ناحية أخرى- لتطبيق المفهوم الاسلامي عن "دار البغي" (٩). وهذه النقطة الأخيرة بعينها قد شكّلت النموذج على تمسكهم بالشرعية الاسلامية. وقد وصف العثمانيون أصحاب تلك الامارات بأنهم قطاع طرق يضربون دولة إسلامية مجاهدة من الظاهر، ووضعوا للسياسة المتبعة تجاه هؤلاء صيغة "الجهاد ضد ما يعرقل الجهاد هو الجهاد الأكبر" (مانع غزايه غزا غزاي اكبردر) (١٠). والمعروف أن موضوع الصراع بين امارتين مسلمتين مما كان يجري تفسيره في البداية باشكال بسيطة قد وضعه المؤرخون العثمانيون فيما بعد على أرضية شرعية وبشكل أكثر تقدماً في إطار الظروف التي عاشوها.

وقد ازدادت ضغوط العثمانيين على الامارات التركمانية المجاورة في زمن السلطان مراد الأول بوجه خاص، لاسيما عقب الانتقال إلى منطقة الروملي واقامة علاقات مع البيزنطيين. فقد استطاع العثمانيون بجهود السلطان مراد الأول أن يتقدموا حتى قونيه، وازدادت ضغوطهم على امارة ابناء قرمان، وكان توسع السلطان مراد الأول نحو اراضي امارة حميد واتجاهه -من ناحية

(٩) - لهذا المفهوم أنظر: A. Özel, *İslâm Hukukunda Ülke Kavramı, Dârüİslâm-Dârülharb*, İstanbul 1988, s. 135-139.

(١٠) - أنظر: Neşrî, *Kitâb-ı Cihannümâ* (nşr. Fr. Taeschner), Leipzig 1951, s. 59-60.

أخرى- نحو اماسيا قد أوقع الرعب في قلوب ابناء جاندر وابناء قرمان. وأسفرت معركة (فرنك يازيسي) عام ١٣٨٧م عن هزيمة ابناء قرمان، وحُوصرت قونيه. فاضطر ابناء قرمان الذين كانوا يتكفلون بحماية الامارات التركمانية الأخرى بدعوى أنهم ورثة السلاجقة إلى الاعتراف بتفوق السلطان مراد. وعلى ذلك أصبح العثمانيون في وضع لا ينافسهم عليه أحد في الاناضول، بل وقام أمراء غرب الاناضول هم الآخرون فاعلنوا عن تبعيتهم للسلطان. فكانت تلك الجهود التي بذلها مراد الأول بمثابة الخطوة الهامة نحو تشكيل الوحدة التركية في الاناضول.

أما موضوع أهالي الامارات الاناضولية بما فيها الامارة العثمانية نفسها أو الامارات التابعة لها ومدى تقبلهم لهذه السيادة أو عدم تقبلهم فقد يكون موضوعاً للجدل، ولكن يبدو أن كون النظام العثماني لم يكمل مركزيته بعد وانتفاء المجتمع العثماني والتركيب الاجتماعي في الامارات لنفس البيئة الثقافية من حيث القاعدة، ثم سياسة رعاية الطبقة الارستقراطية من الأمراء المحليين من ناحية أخرى عن طريق منحهم الاقطاعات العسكرية (تيمار- ملك) وادخالهم في النظام العثماني، ثم الدعاية للجهاد والغنائم وذيوع شهرة المجاهدين كانت كلها أموراً حالت دون ظهور رد فعل يناهض تلك السيادة، وساعدت على تقبل أهالي الامارات الملحقة لها بسهولة.

٤- الانتقال إلى منطقة الروملي: الفتح والاستيطان

تولى أورخان بك ابن عثمان بك، شئون الحكم فدخل بورصة (١٣٢٦م) التي كانت تحت الحصار لمدة طويلة، ثم دخل إزنيق (١٣٣١م) وإزميد (١٣٣٧م) ومنطقة قوجه ايلي، وكان قد ضم قبل ذلك اماره ابناء قاره سي (١٣٣٤م)، مما ساعد على ظهور هدف جديد أمام العثمانيين، كان يتمثل في منطقة شبه جزيرة غليبولي وتراقيا التي كانت تعرفها منذ سنين امارات الساحل التركمانية. وقد سنحت الفرصة أمام العثمانيين لدخول الروملي عندما اشتعلت الحروب الداخلية بين البيزنطيين (١٣٤١-١٣٤٧م).

فلما سقطت مراكز المقاومة البيزنطية التي كانت بمثابة حلقات في سلسلة دفاعهم واستولى عليها العثمانيون ساعدتهم على ترسيخ وجودهم واستقرارهم فوق اراضي الحدود البيزنطية، كما يسرت لهم فرص السيادة على سواحل مرمره وقربتهم من الدخول إلى الروملي. والمعروف أن أمراء قاره سي الذين كانوا يعرفون عن كئيب غليبولي وتراقيا قد لعبوا دوراً مهماً في دخول العثمانيين إلى الروملي وتثبيت اقدامهم فيها.

وفي عهد أورخان بك عُرف العثمانيون في منطقة الروملي بأنهم قادة الجهاد، وتحولت اراضي اماره قاره سي القديمة الممتدة بين خليج أدرميت وبحر مرمره الى أرض حدود عثمانية،

وأنيطت إدارتها بالأمير سليمان. كما كان زواج اورخان بك بابنة كنتاكوزينوس الذي ظهر على الساحة مدعياً أحقيته في عرش بيزنطة عام ١٣٤٦م وتحالفه معه قد يسّر له دخول غليبولي (١١)، وبهذا الحدث الجديد تحقق في الوقت ذاته تعاون عثماني بيزنطي على نطاق واسع. وهذا التحالف هو الذي فتح الطريق أمام كنتاكوزينوس نحو استانبول، وكان بمثابة البداية لمرحلة الاستقرار الدائم في الروملي. فقد استطاعت القوات العثمانية بعد أن تعرفت جيداً بفضل ذلك على شبه جزيرة غليبولي وتراقيا أن تتقدم أولى الخطوات الهامة نحو فتح الروملي بمساعدة أمراء قاره سي القدامي الذين كانوا قد دخلوا هذه المناطق مرات عديدة قبل ذلك. غير أن حكاية الدخول إلى شاطئ الروملي التي أشارت إليها الحوليات العثمانية وأضفت عليها جواً ملحماً لا تحمل قيمة تاريخية. فقد نهضت القوات العثمانية بقيادة سليمان باشا لمساعدة البيزنطيين في عام ١٣٤٩م وعام ١٣٥٢م، وفي الحملة الأخيرة هذه منحه كنتاكوزينوس قلعة جيمي çimpi بالقرب من بولاير Bolayır ليستخدما قاعدة له، وعلى ذلك يكون العثمانيون قد حصلوا على نقطة ارتكاز هامة، فلم يتركوا المكان، وشكلوا هناك منطقة حدود جديدة. فشرعوا في شن غاراتهم على غليبولي ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة من ناحية، ثم على تراقيا من ناحية أخرى. واستطاعوا خلال فترة وجيزة إن يستولوا على غليبولي عقب زلزال تعرضت له (١٣٥٤م)، وأصبح قطاع تراقيا هو الهدف بعد ذلك، حتى أن وفاة سليمان باشا نفسه لم تمنع من تحقيقه. وكان فتح أدرنة قبيل الدخول في الربع الأخير من القرن الرابع عشر قد ضاعف من قوة العثمانيين (١٢)، وبدأت بذلك مرحلة جديدة في تاريخ البلقان وبالتالي في تاريخ أوربا.

وكان دخول الأتراك إلى منطقة الروملي وترسيخ أقدامهم فيها يجري بشكل منظم، فقبل كل شيء كانت كلما تقدمت مناطق الحدود التي استوطنها الأمراء المجاهدون القادمون من الأناضول [مثل حاجي ايل بكي وابناء أورانوس وابناء ميخال] وازدادت فرص الرزق في الأراضي الجديدة التي دخلوها بدأت منطقة الروملي تجتذب الناس ممن كانوا يعيشون في ضيق داخل الأناضول. كما ساعد العثمانيون أيضاً على هذه الهجرة، فكانوا يحاولون بشتى الوسائل إجبار الناس عليها، إما بالوعد أو بالوعيد حتى يتمكنوا من سد العجز في الطاقة البشرية على تلك السواحل. وتدلنا دفاتر تسجيل العقارات [الطابو] التي دُونت في القرنين الخامس عشر والسادس

(١١) - أنظر : G. Ostrogorsky, *Bizans Devleti Tarihi* (trc.F. Işıltan), Ankara 1981, s. 479.

(١٢) - هناك تباين في الآراء حول تاريخ فتح أدرنة، ولأجل ذلك أنظر : H.İnalçık, "Edirne'nin Fethi (1361)", *Edirne*.
600. Fethi Yıldönümü Armağan Kitabı, Ankara 1965, s. 137-159; E. Zachariadou, "The Conquest of Adrianople by the Turks", *Studi Veneziani*, XIII (1970), 211-217.

عشر عن منطقة البلقان بوجه خاص على آثار عمليات الهجرة والاستيطان بشكل لا يقبل الجدل(١٣). وقد تحققت الفتوح العثمانية ليس عن طريق القوة أو إراقة الدماء، بل كانت أغلبها باتباع سياسة الوفاق والسلم [الاستمالة]، وهو الأمر الذي ساعد على بقائها. ولاشك ان العناية الكبيرة التي بذلها العثمانيون عند تطبيق الشريعة الاسلامية على العناصر غير المسلمة قد لعبت دوراً مهماً في ذلك. فقد كان تمسكهم بمبدأ العدالة الذي تنص عليه الشريعة ورعايتهم له قد ضمن لهم تبعية العناصر المحلية الواقعة تحت الضغوط السياسية والدينية الوخيمة، أو بتعبير آخر فان آلاف البشر الذين كانوا يعيشون حياة مجهولة بسبب الاضطراب في التركيب السياسي لمنطقة البلقان، أي النزاعات السياسية بين الأمراء الاقطاعيين المحليين والملكيات والنزاعات المجرية البيزنطية، والتناحر الكاثوليكي الارثوذكسي قد دفعتهم جميعاً للانضواء تحت الحكم العثماني الواعد بالأمن والأمان في دولة مستقرة. بل إن الأهالي الذين تعرضوا للغارات الأولى الحامية التي شنّها أمراء الحدود العثمانيون أو أهالي المناطق التي رفضت إعلان الطاعة واعتبرها العثمانيون "دار حرب" فتعرضت لأشد الغارات كثافة فهربوا إلى الجبال وتفرقوا هنا وهناك، هؤلاء أنفسهم قد شاهدوا إمكانيات المناخ المناسب عقب استقرار الحكم العثماني فضلوا العودة إلى أماكنهم القديمة.

ومن ناحية أخرى فان تطبيق نظام الاقطاع العسكري [التيمار] في الاراضي المفتوحة قد حمل هو الآخر مغزى تأسيس حكم أكثر انتظاماً. أضف إلى ذلك أن العثمانيين ألحقوا قسماً من الأمراء المحليين بنظام التيمار، كما أضافوا بعض الجماعات العسكرية القديمة -كما هي- إلى بنية التشكيلات العسكرية العثمانية (وينوق، مارتلوس، افلاق..). وعلى ذلك أبطلت حقوق الامراء الاقطاعيين القدامى على الأهالي، وأصبح مزارعو البلقان مثل المزارعين العثمانيين في حرية الحركة(١٤). أما الادعاء بان أمراء الاقطاع القدامى احتفظوا بعد الفتح باملاكهم القديمة وحصلوا على امتيازات كبيرة فهو أمر يستلزم منا الحيطه نظراً لما هو معروف عن نظام الاقطاع العسكري وطبيعته المتغيرة(١٥).

(١٣) - أنظر: İ.Şahin-Y. Halaçoğlu-F.M.Emecen, "Turkish Settlements in Rumelia (Bulgaria) in the 15th and 16th centuries: Town and Village population", *IJTS*, IV/2 (1989), 23-42.

(١٤) - أنظر: H.İnalçık, "Ottoman Methods of Conquest", *Studia Islamica*, II (1955), 103-129.

(١٥) - أنظر: N.Filipović, "Bosna-Hersek'te Timar Sisteminin İnkişafında Bazı Hususiyetler", *İFM*, XV/1-4 (1955), 154-188.

إذا بدأت تتشكل مناطق حدود جديدة في البلقان، وكلما تقدمت الفتوح كلما نهضت المدن والقرى في مناطق الحدود القديمة الباقية في الخلف (١٦)، وعمرت الاراضي الخالية من الناس وانصلح حال القرى الخربة، وهذا ما كان لازماً لدوران عجلة الحياة العسكرية والاقتصادية عند العثمانيين. ونظراً لأن أسس نظام الاقطاع العسكرية كانت منوطة بشكل مباشر بعمران القرى فقد كان همّ العثمانيين هو تشجيع الناس على الهجرة من الأناضول، والعمل من ناحية أخرى على إقرار الاهالي المحليين في اماكنهم. غير أن حركة الهجرة من الأناضول لم تحدث دفعة واحدة؛ إذ تدلنا المعلومات الواردة في دفاتر تسجيل العقارات [الطابو] انها وقعت على امتداد القرنين الخامس عشر والسادس عشر، بل وكانت تحدث من حين لآخر في القرن السابع عشر، فكان من نتيجة ذلك أن أصبحت تراقيا ومقدونيا والقطاع الشمالي الغربي من الروملي ومناطق دوبريجه و وارنا Varna مسرحاً لعملية الاستيطان التركية. والإشارات الموجودة في طوبونيمية [الدراسة الجغرافية لأسماء الأماكن] هذه المناطق حول خطورة الدور الذي لعبه الدراويش الأتراك رواد الاستيطان (١٧) إنما تدلنا على أن هذه المناطق قد تعرضت هي الأخرى لظروف تشبه ظروف المناخ الذي ساعد على تتريك الأناضول.

لقد نجح السلطان مراد الأول بجهوده التي بذلها في الأناضول والبلقان بوجه خاص في تحويل الامارة العثمانية إلى "دولة"، وكانت الاحتياجات الجديدة خلال عهده (١٣٦٢-١٣٨٩م) قد مهدت السبيل لتشكيل النظام العسكري الجديد وإحداث تغييرات هامة في نظم الدولة مما ساعد على وضع أسس الهيكل المركزي فيها. وكان السلطان مراد الأول قد ربط -عن طريق الاقطاع- الامراء الاقطاعيين الذين ظهروا عقب انهيار امبراطورية دوشان وأفسح المجال بذلك لاحداث تغييرات هامة في التركيب السياسي للبلقان. وكان التقدم بثلاثة أجنحة نحو البلقان يصطدم أحيانا بمقاومة القوات المحلية الموحدة، بل كان العثمانيون مضطرين من حين لآخر للوقوف موقف المدافع ضد هجمات الطرف الآخر. وكان تحالف البابا والدول الايطالية مع العناصر المحلية في البلقان يعوق حركة الفتوح من حين لآخر. ولكن رغم كل ذلك فان هدف الاستيطان والسياسة التي طبقها العثمانيون قد أثبت لهم مرات عديدة وحتى في العهود المتأخرة جداً أنه من

(١٦) - أنظر: M. Kiel, "Urban Development in Bulgaria in the Turkish Period: The Place of Turkish architecture in the Process" *IJTS*, IV/2 (1989), 79-158; A. Handzic, "Ein Aspekt der Entstehungsgeschichte Osmanischer städte" *Südostforschungen*, XXXVII (1978), 41-49.

(١٧) - أنظر: Ö. L. Barkan, "Osmanlı İmparatorluğunda bir iskân ve kolonizasyon metodu olarak vakıflar ve temlikler: İstila Devrinin Kolonizatör Türk Dervişleri" *Vakıflar Dergisi*, II (1942), 279-386.

الصعب إجلاؤهم عن البلقان. وكان من نتائج الانتصار في معركة جيرمن عام ١٣٧١م انها كفلت للعثمانيين تبعية أمراء الصرب في مقدونيا والامبراطور البيزنطي وملك البلغار. أما في عام ١٣٨٨م عندما هاجمت القوات العثمانية البوسنة ثم أبيدت هذه القوات في موقعة بلوتشنيك تجرأت بعدها مباشرة دول البلقان فاتحدت وشكلت قوة ضخمة لطرد العثمانيين من الروملي. ولاشك أن ظهور هذا التحالف يحمل مغزى مهماً، إذ يكشف عن ضحالة الادعاءات التي تذهب إلى أن الضعف العسكري الذي كانت تعاني منه دول البلقان قد ساعد العثمانيين على التوسع هناك. ومعركة قوصوه (١٣٨٩م) التي قام بها مراد الاول ضد هذا التحالف وحطم بها مقاومة البلغار وحال دون مشاركتهم فيه انما تحمل أهمية كبيرة لاسيما النتائج التي أسفرت عنها(١٨).

وقد حققت هذه الحرب للعثمانيين على المدى القصير مكاسب عسكرية وسياسية جمة؛ فلم تعد في المناطق الباقية في جنوب نهر الدانوب قوة يمكنها التصدي للعثمانيين عدا المجرين. وانفتح أمام العثمانيين طريق صربيا الشمالية، وتحولت الامارة الصربية إلى اقطاع عسكري، وأصبحت الامور مواتية للتقدم نحو مقدونيا وصربيا وألبانيا والبوسنة. أما على المدى الطويل فقد شكلت الفتوح -التي قدر لها أن تمتد إلى البوسنة- نقطة البداية في التحولات المهمة التي طرأت على التركيب العرقي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي والثقافي في المنطقة التي نتحدث عنها. حتى ان البوسنة انصبغت بصبغة الاسلام بشكل لم نشهده في الاماكن الأخرى من الروملي. وعلى الرغم من أن أسباب انتشار الاسلام هناك قد تكون محلاً للجدل فقد ذهب البعض إلى أن أهل الكنيسة البوسنية المنشقة [البوغوميل] قد فضلوا الاسلام تحت الحكم العثماني بعد أن ضاقوا من قهر الامراء الاقطاعيين والكنيسة الكاثوليكية وتعرضوا لمجازر ضخمة، وأن الاسلام لم ينتشر دفعةً واحدة بل تدريجاً، وأن هناك بعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي لعبت دوراً في ذلك بقدر ما لعبه دور البوغوميل. كما ذهب البعض أيضاً إلى أن من أسباب انتشار الاسلام هو أن العناصر المحلية شاءت ان تكون لها سلطة في الادارة العثمانية وتدعم مواقعها داخلها، غير أن آثار الاستيطان التركي والدور المعنوي الذي لعبته التكايا ودرأويشها لم يوضع موضع دراسة كافية، وأغفل الباحثون هذا الأمر.

(١٨) - أنظر : F.A.Emmert, *The Battle of Kosovo A Reconsideration of its significance in the Decline of Medieval Serbia*, Ann Arbor 1973; F.M.Emecen, "I. Kosova Savaşının Balkan Tarihi Bakımından Önemi", *Kosova Zaferinin 600. Yıldönümü Sempozyumu*, Ankara 1992, s. 35-44.

ومن ناحية أخرى، فإن الآراء التي ذهب أصحابها إلى أن السيادة العثمانية تركت آثاراً سلبية على الأهالي في جنوب البلقان، وحالت دون انتظامهم في شعب واحد، والقول كذلك بأن الفتوح العثمانية أخرجت اشتراك العناصر البلقانية في ركب الحضارة والثقافة الأوروبية، هي كلها آراء تفتقر إلى الدليل، وخاصة بعد ظهور الدراسات التي تجري على ضوء مصادر الأرشييف العثماني. ومهما كانت الفتوح العثمانية في البلقان قد مهدت السبيل لتغييرات هامة في التركيب السكاني للعناصر المحلية إلا أنها مكنتها من المحافظة على هوياتها. فعلى سبيل المثال استطاع الأرناؤط [الألبان] الواقعون تحت الضغوط الدينية والعرقية والثقافية الكثيفة من جانب الروم والسلاف أن يحافظوا على تركيبهم العرقي بعد أن اعتنق الكثيرون منهم الإسلام، وانتهت بذلك أدوار تحويلهم إلى الجنس السلافي والبيزنطي. كما حيل أيضاً بين تحويل الفلاخ والروم إلى الجنس السلافي، ووضع حائل دون ضغوط المجرين واللاتين الكاثوليك (١٩). وعلى ذلك فإن استقرار الحكم العثماني هناك ونظام العدالة الذي جرى تطبيقه من خلال الشريعة الإسلامية والإدارة المركزية الراسخة هي أمور ساعدت الشعوب البلقانية في الحفاظ على وجودها، أو بتعبير آخر كفلت المحافظة على التركيب الفسيفسائي للشعوب البلقانية. ومن الحقائق المعروفة أن الكنائس صاحبة الامتيازات كانت قد تحولت في النهاية إلى مراكز تتولى تنظيم المقاومة ضد الحكم العثماني. والأفكار التي تقول "إن تفوق الأهالي المحليين إزاء الفاتحين الجدد في المجال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي هو الذي كان فاعلاً في حفاظ الشعوب البلقانية على هوياتها" (٢٠) إنما هي أفكار ترجع إلى عدم القدرة على التقييم اللائق للنظم القضائية والاقتصادية لدى العثمانيين وأساليب تطبيقها.

وبينما كانت ترافيا ومقدونيا والقطاع الشمالي الغربي من بلغاريا تتعرض لحركة الاستيطان التركية ذات المنشأ الأناضولي بالشكل الذي سوف يجعلها فيما بعد نقطة ارتكاز للفتوح وتتحول إلى مواطن استيطان تركية كثيفة كانت منطقة البوسنة وبلاد الأرناؤط تأخذ صبغتها الإسلامية حتى ضمنت فيما بعد استقرار العثمانيين هناك بشكل ثابت. وهذا الاستقرار الثابت هو الذي وُفِّرَ فيما بعد رصيداً أمكن بواسطته تجاوز الأزمة الضخمة في الأناضول عام ١٤٠٢م، ولعب دوراً هاماً في زحف العثمانيين الذي امتد فيما بعد حتى بودين.

(١٩) - انظر مثلاً: H. Kaleshi, "Türkleri'n Balkanlar'a Girişi ve İslâmlaşırma" (trc. K. Beydilli), TED, sy. 10-11 (1981), 177-194.

(٢٠) - انظر: E. Werner, *Büyük Bir Devletin Doğuşu: Osmanlılar (1300-1481)*, (trc. O.Esen-Y.Öner), İstanbul 1986, I, 190.

٥- ظهور أول دولة مركزية وانتهيارها

كانت الإمارة العثمانية في الوقت الذي استشهد فيه السلطان مراد الأول في قُصُوءَه قد أخذت على عاتقها دوراً هاماً في أراضي الأناضول والروملّي وتحوّلت إلى دولة كاملة الأركان. ومع اعتلاء بايزيد الأول العرش (١٣٨٩م) بدأت الدولة العثمانية بقيادته تطبيق سياسة جديدة (٢١)، فقد كانت سياسة مراد الأول هي ترك الأراضي على شكل أقطاعات عسكرية (Vassal) للأمرأ فبدأت من بعده سياسة تحويل هذه الأراضي إلى الملكية العثمانية بالفعل. إذ حدث فور سماع خبر وفاة مراد الأول أن ظهرت انتفاضات في الأناضول والبلقان وتمرد أمرأ الاقطاع الاناضوليين فخف بايزيد مسرعاً نحوهم [شتاء ٨٩/١٣٩٠م] وأخذ منهم أراضيهم لتصبح أرضاً عثمانية خالصة، وأصبحت الإمارات القديمة سناجق عثمانية يتولى إدارتها عمال يجري تعيينهم من العاصمة. فكان من نتيجة الجهود التي بذلها أن انخفض عدد المراكز المناهضة له في الأناضول إلى مركزين أساسيين، فلم يبق هناك إلا قونية وسيواس. وهذه الأعمال كانت بمثابة التطبيقات الأولى لسياسة استهدف بها بايزيد الذي عرف بلقب "الصاعقة" إقامة دولة مركزية قوية تدار من مركز واحد. وكان وهو يفعل ذلك يضع أيضاً نصب عينيه صفة القائد المجاهد، واستطاع أن يصيغ ادعاءات السيادة داخل هذا الإطار. فلما أزيحت إمارات الحدود نجح في القضاء على إمارة أبناء قرمان أحد مركزي القوى الباقيين عام ١٣٩٧م، بينما قضى على دولة القاضي برهان الدين في سيواس عام ١٣٩٨م، ثم استولى على إمارات البحر الأسود في الشرق والوسط، حتى استحق لقب "سلطان المجاهدين" من مركز الخلافة الإسلامية في القاهرة (٢٢). ثم لم يلبث بايزيد الأول أن زحف نحو أراضي السلطنة المملوكية في شرق الأناضول واستولى على بعض المراكز المهمة مثل ألبستان وملاطية. وهذه السياسة الجريئة منه في الشرق دفعته فيما بعد لأن يدخل ساحة نفوذ تيمورلنك من ناحية والأراضي المملوكية من ناحية أخرى، حتى وجد نفسه وجهاً لوجه مع هاتين القوتين العظميين.

وقد شاء السلطان بايزيد -من ناحية أخرى- أن يوحد الأراضي العثمانية، وواصل سياسته تلك ضد دول البلقان وضد البيزنطيين. فقام بمحاصرة استانبول، واستطاع أن يقضي على مملكة البلغار وعلى إمارة دوبريجه. وبحملة قام بها على الأفلاق استطاع أن يحطم النفوذ المجري هناك، ولما أصبح على ذلك النحو في موضع يستطيع من خلاله أن يهدد البندقية والمجر بشكل

(٢١) - أنظر: H.İncik, "Bayezid I", *DİA*, V, 231-234.

(٢٢) - أنظر: Ş.Tekindağ, *Berkuk Devrinde Memlûk Sultanlığı*, İstanbul 1961, s. 102.

مباشر أثار ذلك رعباً عاماً في أوروبا، وانتعشت الروح الصليبية من جديد بتأييد من البابا، وتتحدى الأوربيون في حركة واسعة لطرد الأتراك من الروملي وتخليص استانبول من الحصار. غير أن القوة الصليبية الضخمة التي احتشدت في (بودا) قد امكن ابادتها خلال مدة قصيرة عند مشارف نيكبولي (١٣٩٦م) (٢٣). وكانت تلك القوة الصليبية خلال زحفها نحو هذه الأماكن تحرق وتهدم ما يصادفها في الطريق وتوقع أنواع المظالم بالسكان الارثوذكس المحليين، فلما منيت بالهزيمة تأكد الرأي القائل باستحالة طرد القوة العثمانية من الروملي، كما عملت على ذبوع شهرة السلطان بايزيد الصاعقة في العالم الاسلامي كمجاهد كبير. وعلى ذلك كان في مقدوره أن يضع استانبول تحت الحصار الشديد. أما الامبراطور البيزنطي فقد كان -على عكس رعاياه - يعتقد عن ايمان أن انقاذ استانبول لن يتم إلا عن طريق المساعدة التي يمكن الحصول عليها من الخارج. وأصبح فتح استانبول قريب المنال. غير أن التقدم الذي أحرزه بايزيد في الأناضول عقب النجاح الذي حققه في الغرب جعله يقف وجهاً لوجه مع تيمورلنك الذي ظهر في الشرق وكان يدّعي لنفسه الوصاية في الأناضول كوريث للمغول. ونتيجة لسوء علاقة السلطان مع المماليك وجد نفسه وحيداً أمام تيمورلنك، كما كان الأمراء الذين طردوا من مواقعهم في الامارات الاناضولية التي لم يمض وقت طويل على تحويلها إلى أرض عثمانية، وكذلك القطاعات غير الراضية عن السياسة المركزية الصارمة التي تطبقها الدولة يرون في تيمورلنك منقذاً لهم.

وإلى جانب النجاحات العسكرية التي حققها بايزيد الأول فقد كان يقوم أيضاً بأعمال تستهدف نقل مجتمع امارة الحدود إلى مجتمع دولة ثابتة قادرة على البقاء. فحاول وضع البنية الأساسية اللازمة لإدارة دولة مركزية تركية اسلامية، فرسم بتسجيل الأراضي والعقارات ووضع نظام ضريبي وتطبيق القواعد المالية التي كانت جارية لدى الايلخانيين، وسعى لإدارة الدولة من خلال جهاز مركزي مباشر، وقام بوضع نظام الجند والغلمان. ثم وجّه الوظائف العسكرية والادارية الهامة لجنوده التابعين له مباشرة، فوضع تحت رقابته الأسر المحلية القوية والأمراء التركمان وأمراء الحدود الذين تعاضمت قوتهم وكانوا يتصرفون من انفسهم، وأرسى بذلك أسس دولة مركزية قوية (٢٤). ومن ناحية أخرى كانت الجهود الرامية لترسيخ المبادئ الاسلامية الحنيفة قد بدأت تعمل عملها في زحرة مبدأ الجهاد بمفهومه التقليدي رويداً رويداً. ولم يعد بايزيد الصاعقة حاكماً لامارة حدود، بل بلغ مرحلة استطاع ان يكون فيها سلطاناً لدولة اسلامية تسعى لإقامة

(٢٣) - أنظر: A.S. Atiye, *Niğbolu Haçlılar Seferi* (trc. E. Uras), Ankara 1956.

(٢٤) - أنظر: H.İnalcık, "Türkler", *İA*, XII/2, 293-294.

مؤسساتها وأجهزتها المختلفة. ولكن على الرغم من ردود الفعل القادمة من دراويش التكايا والزوايا فإن هذا التطور على سبيل إقامة الدولة المركزية سوف يتعرض للفشل نتيجة للهزيمة التي وقعت في معركة انقره.

وكان تيمورلنك قد تردد مدة في محاربة بايزيد الذي ذاعت شهرته بعد انتصاره في نيكولي؛ إذ كانت غايته المحافظة على الوضع القائم في الأناضول بصفته وريث السلاجقة والإيلخانيين، وبالتالي القضاء على كل القوى المناهضة له. والواقع أنه كان يرى العثمانيين إمارة ضمن إمارات الحدود الأخرى في غرب الأناضول، يجب عليها أن ترضخ لطاعته. وكانت جهود بايزيد الصاعقة نحو زعزعة التوازن في الأناضول والعمل على وحدته تعني ضربة قوية لتيمورلنك بصفته الحامي والوريث. وفي ٢٨ يولية ١٤٠٢م تحرك تيمورلنك بجيش جرار وهزم العثمانيين هزيمة فادحة في وادي (جوبوق). وأسفرت هذه الهزيمة عن نتائج خطيرة بالشكل الذي غير مجرى التاريخ العثماني والعالمي. فانهارت دولة العثمانيين المركزية، وعادت الإمارات في الأناضول تسيطر على أراضيها من جديد، وتحول العثمانيون إلى مجرد إمارة تعترف بسيادة تيمورلنك. وكان من نتيجة الجو المعتم الذي خلفته الحرب الداخلية بين أبناء بايزيد الصاعقة أن تأخرت عملية استعادة الدولة لقواها، وتطلب الأمر مرور نصف قرن لكي تتجاوز سنوات المحنة التي عاشتها في تلك الفترة وتعيد من جديد تشكيل بنائها المركزي (٢٥).

٦- دور استجماع القوة من جديد

استطاع العثمانيون بعد ضربة تيمورلنك أن يقفوا على قدم ثابتة في منطقة الروملي التي نجحوا في الحفاظ على وحدتها عن طريق امراء الحدود الأقوياء واستكمال استيطانها بشكل قوي، حتى تمكنوا من استعادة قوتهم فيها بفضل الطاقة البشرية والموارد المادية هناك. وفي البداية اعترف أبناء بايزيد الصاعقة بسيادة اخيهم الأكبر الأمير سليمان (٢٦)، غير أن نجم الأمير جلبلي محمد كان قد بدأ سطوعه المطرد في الأناضول. واستمر التنافس بين سليمان وعيسى وموسى وجلبلي محمد حتى عام ١٤١٣م، ثم نجح الأخير في توحيد أراضي العثمانيين في الأناضول والروملي. وكان وهو يسعى لتحقيق ذلك يعمل في الوقت نفسه على ضمان تأييد أمراء الحدود الأقوياء وأصحاب الاقطاعات العسكرية والجنود. وقد أطلقت المصادر العثمانية على ذلك التنافس

(٢٥) - انظر: P.Witte, "Ankara Bozgunundan İstanbul'un Zaptına" (trc.H.İnalçık), *Belleten*, VII/27 (1943), 557-589.

(٢٦) - انظر: E.Zachariadou, "Süleyman Çelebi in Rumelia and the Ottoman Chronicles", *Der İslam*, LX (1983), 268-296.

الداخلي الذي استمر من عام ١٤٠٣ الى عام ١٤١٣م اسم "عهد الفترة". أما المدة التي أعقبت ذلك واستمرت حتى فتح استانبول فهي تشكل المرحلة التي استجمعت فيها الدولة قواها بشكل عام. وكان لمبدأ الدولة المركزية الذي طبقه بايزيد الأول دور هام في عملية استجماع القوى التي نتحدث عنها.

ولما نجح جلبلي محمد في إزاحة اخوته وأنهى الحرب الداخلية حاول أن يتبع سياسة اللين إزاء الامراء في الأناضول والروملي والأسر المحلية والبيزنطية والبنادقة اصحاب المصالح التجارية في الأناضول وفرسان رودس والجنوبيين لكي يتمكن من توحيد الأناضول. وفي تلك المرحلة الحساسة كان خلال أعماله التي قام بها يضع نصب عينيه دائما موقف التيموريين الذين كان نفوذهم قائماً في الأناضول من ناحية والخطر الصليبي الذي يمكن أن يظهر ضده في أوروبا من ناحية أخرى. وكان الأمراء العثمانيون الذين التجأوا إلى البيزنطيين يشكلون عنصر تهديد هام، فقد استغل البابايرة البيزنطيون هؤلاء الامراء وساعدوهم في النزاع على الحكم، كما كان بعض أمراء الحدود وفئات من الجند ايضا يستخدمونهم وسيلة للتهديد. فكانت الدولة خلال "عهد الفترة" وكأنها تنزلق إلى الهاوية، وهذا الجو من القلق هو السبب الأساسي الذي دفع السلطان محمد الفاتح لأن يضع في الـ "قانوننامه" مادة إباحة قتل الاخوة (٢٧). فبعد أن توفي جلبلي محمد (١٤٢١م) فوجئ مراد الثاني بتمرد عمه مصطفى الذي كان يحكم الروملي، ولم يستطع أن يقضي على تمرده إلا بصعوبة، كما اضطر عقب ذلك إلى التصدي لأخيه الأصغر مصطفى. كذلك فإن الأمير أورخان الذي كان رهينة لدى البيزنطيين سوف يشكل هو الآخر خطراً عظيماً له ولابنه محمد على السواء.

وبعد انقضاء حكم السلطان جلبلي محمد، الذي كان قصيراً مع ما كان يكتفه من مخاطر جمة قطعت الدولة مرحلة هامة في استجماع قواها بفضل الجهود التي بذلها ابنه مراد الثاني لتوحيد الأراضي والمحافظة عليها، إذ سعت الدولة في عهده إلى حل المشاكل المعلقة منذ أيام جلبلي محمد في الأناضول. وكانت ايام سلطنته بمثابة البعث الجديد للدولة العثمانية. وبعد ان تمكن بصعوبة من إزاحة اخيه الأصغر مصطفى بمساعدة أعوانه والذي يؤيده البيزنطيون اضطر ابناء جاندرو و ابناء قرمان إلى الانسحاب الى الورا، ثم أجبرَ على الخضوع النهائي لطاعته إمارة آيدين وإمارة منتشا وفرع (تكة) من إمارة أبناء حميد الذين جرى في عهد جلبلي محمد إذابتهم.

(٢٧) - حول عصر محمد الأول أنظر: H.İnalçık, "Muhammed I" *ET*, (İng), VI/113-114, s. 973-977.

وقد اتبع سياسة الوفاق الى حد ما إزاء امارتى ابناء قرمان وابناء جاندر تحسباً لسيطرة شاهرخ بن تيمورلنك على الأناضول (٢٨). ومن ناحية أخرى كان البيزنطيون وامارة الصرب وامارة الروم الاستبداديتين في جزيرة المورة وامارة الأقالق قد استغلوا عهد الفوضى في الروملي فحققوا بعض التقدم، واستعادوا قسماً من الأراضي التي فقدوها. وكان العثمانيون في البداية مضطرين للتصرف بحذر من حين لآخر في الروملي خوفاً من ظهور تحالف صليبي جديد ضدهم، فلما استولوا على سلانيك عام ١٤٣٠م وعقدوا مع البندقية حركوا سياسة الفتح (٢٩). وكان هدفهم هو المجر، لاسيما وأن موت ملكها سيجسموند (١٤٣٧م) قد دفعهم لذلك. فانتعشت من جديد غارات المجاهدين، حتى استطاعوا تحطيم نفوذ المجر على صربيا والأقالق، كما وجهت ضربة إلى إمارة الصرب عام ١٤٣٩م، وحُصرت بلغراد مفتاح وسط أوروبا. غير أن الهزيمة التي تعرض لها العثمانيون هناك عام ١٤٤٠م زعزعت موقفهم في البلقان، حتى وجدوا أنفسهم في حرب دفاعية ضد الغارات المباشرة التي كان يقوم بها المجريون.

وخلال هذه الفترة الحرجة اضطر مراد الثاني للعودة لاتباع سياسة الوفاق في الأناضول والبلقان على السواء، وعلى الرغم من أنه تخلى عن العرش لابنه محمد إلا أن معركة وارتنا عام ١٤٤٤م كانت بمثابة نقطة تحول هامة في تقرير مصير العثمانيين في البلقان. فهذا النصر ومعركة قوصوه الثانية التي أعقبته عام ١٤٤٨م قد ساعد العثمانيين على تقوية موقعهم داخل البلقان، ومهد السبيل لإحباط عام في أوروبا، وقرب من موعد فتح استانبول (٣٠).

وقد حاول مراد الثاني في البداية بسبب الوضع في الأناضول أن يتفادى الارتباط القوي بالمفهوم الاسلامي العالي ونظام الدولة المركزية كما فعل بايزيد الأول، وكان جل عنايته أن يقيم توازناً معيناً بين السباهية أصحاب الاقطاعات وعشائر التركمان الرحل والجنود، بل إنه أحيا التقليد الغزي القديم في مواجهة ادعاءات شاهرخ الذي شاء مواصلة سياسة أبيه تيمورلنك في الأناضول. فحاول الصرب على وتر تفوق عشيرة (قايى) حتى يحطم النفوذ التيموري في الأناضول. ولاشك أن هذا التمسك بالتقاليد الغزية التركمانية الذي انعكس حتى على التواريخ

(٢٨) - أنظر: İ. Aka, *Timur ve Devleti*, Ankara 1991, s. 68-69.

(٢٩) - أنظر: J. Anagnostis, *Selanik (Thessaloniki)'in Son Zaptı Hakkında Bir Tarih* (trc. M. Delilbaşı), Ankara 1989.

(٣٠) - أنظر: H. İnalcık, "Murad II", *İA*, VII, 598-614; a.m.f., *Fâtih Devri Üzerinde Tetkikler ve Vesikalar*, Ankara 1954, s. 1-67; Fr. Szakály, "Phases of Turco-Hungarian Warfare before the Battle of Mohács (1365-1526)", *Acta Orientalia*, XXXIII (1979), 65-111.

العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر والسعي لتحويل اللغة التركية إلى لغة أدبية متقدمة إنما كان من ثمرات تلك الجهود وحدها.

ثانياً- قيام الامبراطورية

١- دور الانتقال من الدولة إلى الامبراطورية

عقب وفاة مراد الثاني (١٤٥١م) وتولي ابنه محمد [الفتاح] العرش بدأت الدولة العثمانية تدخل طور الامبراطورية. فقد اتسع نطاقها مع التطورات التي حدثت بعد ذلك حتى صارت كلمة "دولة" قاصرة عن التعبير عنها. ويجب أن نوضح هنا أن إصطلاح "الامبراطورية" له معنى يخالف بالنسبة للعثمانيين التعبير الأوربي المتأخر؛ فلا تعني الامبراطورية معنى "الامبريالية" أو "الاستعمار"، والجدير بالذكر أن المؤرخين العثمانيين أطلقوا عليها اسم "الدولة العلية" نظراً لتركيبتها الاتي والاجتماعي، والسياسة العالمية التي كانت تتجهجها، وادارتها المركزية ونظام السلطنة فيها. وهنا يقصر لفظ "دولة" بمفرده عن التعبير عن مفهوم "العالمية". أما أسس هذه الامبراطورية فقد وُضعت -لاشك- في عهد السلطان محمد الثاني [الفتاح]، بينما بلغت قمة عظمتها على أيام السلطان سليمان القانوني.

ففي عصر السلطان محمد الثاني عادت تنتعش من جديد سياسة الفتوح والنظام المركزي اللذان كان يجري تطبيقهما على أيام بايزيد الصاعقة، وراح تقليد الغزو التركماني يتحول إلى غاية داخل الاطار الاسلامي الرفيع. وكان العائق الوحيد أمام السلطان محمد الثاني لتنفيذ سياسته العالمية هو الدولة البيزنطية التي كانت المحرك الأول للتهديد الصليبي والعامل على تعطيل قيام الوحدة بين الأراضي العثمانية، وكان الواجب عليه قبل كل شيء هو حل هذه المشكلة. غير أن النكبات التي وقعت في عهد مراد الثاني جعلت الوزير الاعظم ورجل الدولة المحنك جاندرلي خليل باشا يتهيب ردود الفعل الخطيرة التي يمكن أن تأتي من الغرب المسيحي ويميل لاتباع سياسة الوفاق هو والمجموعة المعارضة التي يتزعمها، ورغم ذلك فإن السلطان الشاب كان قد تأثر بأفكار مربيه السابق زاغانوس الذي دفعه نحو هذا الطريق فأقدم على تنفيذ ذلك الأمر الخطير. وكان من الضروري الانتهاء من فتح استانبول قبل وصول المساعدات المحتملة من الغرب واتحادهم ضده. ولاشك أن فتحاً عظيماً كهذا سوف يجعل السلطان الشاب يتبوأ مكانة عظيمة في كافة أنحاء العالم الاسلامي باعتباره الأمير الذي بشر به الحديث النبوي الشريف. ومن ناحية أخرى فإن فتح استانبول سوف يهيء للسلطان محمد الثاني مكانة هامة في السياسة الداخلية للدولة، ويدعم نفوذه، ويكفل له القدرة على التطبيق الأمثل للاصلاحات اللازمة لتشييد

الإدارة المركزية التي فكر في تحقيقها، ويمثل الخطوة الأولى نحو تفريق القوات العاتية خارج مركز الدولة (٣١).

وضاق الحصار على عاصمة البيزنطيين بشكل محكم، ولما رفضت التسليم حل أمر استباحتها ثلاثة أيام حسب مبادئ الشريعة الإسلامية. وكان الوعد بالغنائم أمراً ألهم حماسه الجنود، حتى دخلت في النهاية أول وآخر المدن البيزنطية العظيمة تحت السيادة العثمانية في ٢٩ مايو ١٤٥٣م. وعقب مرور ثلاثة أيام توقف كل شيء، ودخلها محمد الثاني فاستحق عن جدارة لقب "الفتح" وأمر بأعمارها على وجه السرعة. ثم شجع أهاليها الفارين هنا وهناك على العودة إلى أماكنهم معافياً إياهم من الجزية. وأمر بإطلاق سراح الأسرى بعد أن دفع لهم الفدية، واجتهد في إعمار المدينة، كما اتخذ عدة تدابير أخرى في هذا الصدد، حتى عمرت العاصمة العثمانية وضواحيها بالناس، إما بالقوة أو بالتطوع. وغدا محمد الثاني -من ثم- الوريث الحقيقي لها بصفته فاتح روما الجديدة. وقد أطلق عليه بعض المؤرخين البيزنطيين المعاصرين لقب "إمبراطور روما" عندما استولى على عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية. أما السلطان محمد الفاتح نفسه فكان يرى في ذلك وسيلة سياسية في إطار فكرة "دولة واحدة وحاكم واحد للعالم" ويجمع في شخصه بين صفتي (الجهاد والخانية) في التقاليد الإسلامية التركية. وهذا كان يعني السيادة المطلقة في الشرق الإسلامي وفي الغرب المسيحي على السواء. والواقع أن السياسة التي جرى عليها في الأراضي البيزنطية القديمة كانت تجسداً لصفة "وريث روما" (٣٢). وقد قام ابن كمال باشا شيخ الإسلام والمؤرخ المشهور في القرن السادس عشر بشرح هذه السياسة التي جرى عليها في الأراضي البيزنطية عقب الفتح (٣٣).

أما في السياسة الداخلية فقد أتاح فتح استانبول للسلطان فرصة لاقصاء بعض الأسر القوية. وكان إعدام الوزير الأعظم چاندرلى خليل باشا الذي لعب الدور الأساسي في محاولة خلع السلطان عن العرش (وقعة بوجوق تپه) بتمرد مرتب للائكشارية قد أُنذر في نفس الوقت أن عهد مشاركة الأسر صاحبة النفوذ في السلطة قد انقضى وولّى. وقام الفاتح بعد ذلك بتوجيه الوظائف المهمة في الدولة -بما فيها وظيفة الوزير الأعظم- لأشخاص من مماليكه الجند (قول) الذين

(٣١) - أنظر: H. İnalcık, *Fâtih Devri*, s. 107-136.

(٣٢) - أنظر: H. İnalcık, "Mehmed II", *IA*, VII, 513-514; S. Runciman, *The Fall of Constantinople*, Cambridge 1965.

(٣٣) - أنظر: Kemalpaşazâde, *Tevârih-i Âl-i Osmân*, VII. Defter (haz. Ş. Turan), Ankara 1957, s. 540.

يرتبطون به مباشرة، وبذلك جمع في يده كافة أدوات السلطة. حتى استطاع أن يقدم بجرأة على تنفيذ سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والعسكرية والقضائية.

وشرع السلطان محمد الفاتح بعد أن فتح استانبول وجمع في يديه أدوات السلطة بصفته الحاكم المطلق - في رقع راية الجهاد من جديد وتوسيع أراضيه. فأنفذ عدة حملات إلى الأناضول وأوربا على السواء عملاً على وحدة الدولة، فجرى تصفية الإمارات الاستبدادية البيزنطية في الرومي واحدة تلو الأخرى. وكانت صربيا التي تشكلت من جديد قد ساعدت على تسلسل النفوذ المجرى إلى البلقان فجاءت الحملات (١٤٥٤ و ١٤٥٥م) (٣٤) التي أنفذت إليها لتكشف عن قدرة العثمانيين، وتحقق ضمها النهائي أثناء الاضطرابات الداخلية التي وقعت في أعقاب موت المستبد الصربي برانكوفيتش عام ١٤٥٨م، واستولى العثمانيون على سمندرية وقضوا على الإمارة الاستبدادية (١٤٥٩م). وفي أثناء ذلك، وخلال أحداث الصراع كانت محاولة حصار بلغراد عام ١٤٥٦م قد انتهت بالفشل، والمعروف أن المدينة كانت مفتاح البلقان وبالتالي مفتاح أوربا الوسطى. واستولى العثمانيون -من ناحية أخرى- على جزيرة المورة بحملتين عام ١٤٥٨م وعام ١٤٦٠م. ولعب التناحر الأرثوذكسي الكاثوليكي دوراً مهماً في فرض السيادة عليها. فقد التزم الروم الأرثوذكس المحليون جانب العثمانيين ضد نفوذ البنادقة في الجزيرة، سواء بسبب الخلاف الديني أو لمصالحهم التجارية، بل إنهم قاموا بتسليم ارغوس (Argos) للعثمانيين عام ١٤٦٣م. وكانت البندقية تحتفظ بالقواعد التجارية البحرية المهمة على شواطئ المورة (نابولي، مودون وكورون) فلما شنت غاراتها البرية واحتلت شبه جزيرة المورة اشتعلت الحرب التي استمرت ستة عشر عاماً (١٤٦٣-١٤٧٩م). ومع أن الصراع العثماني البندقي قد كشف مرة أخرى عن ضعف العثمانيين في المجال البحري إلا أنه كان ضربة للمصالح التجارية البندقية، كما كانت تحركات العثمانيين في بحر إيجه والمورة مبعثاً لمخاوف البندقية والعالم الغربي. فحاول البنادقة البحث في الشرق عن حليف يعضدهم ضد العثمانيين. ففقّدوا حلفاً مع إمارة الشاة البيضاء (أق قويونلي) (٣٥).

(٣٤) - أنظر: E. Zachariadou, "The First Serbian Campaigns of Mehmed II (1454-1455), *Annali dell'istituto Orientale di Napoli*, XIV (Naples 1964), 837-840.

(٣٥) - أنظر: Ş. Turan, "Fâtih Mehmed-Uzun Hasan Mücadelesinde Venedik" *TAD*, III (1966), 63-138. وحول محاولات الغرب لعقد التحالفات بقصد ضرب الدولة العثمانية من الشرق أنظر: Barbara von Palombini, *Bündniswerben ausländischer Mächte um Persien (1453-1600)*, Wiesbaden 1968

وعلى ذلك يكون اسكندر بك الذي كان في حالة تمرد في المجر والبندقية وألبانيا ضد الفتوح العثمانية التي كانت تتقدم نحو البوسنة عام ١٤٦٣م قد وجد الآن أيضاً حليفاً شرقياً، ويكون العثمانيون قد حوصروا من كل جانب. وكان ذلك التحالف أمراً أثار هياج أوروبا، وانعش فيها الآمال العظام نحو طرد العثمانيين، حتى أنهم نهضوا لوضع خطط التقسيم. فلما ظهر اسطول التحالف عند مشارف غليبولي جرت بشكل جاد مذاكرة التحكيم العسكرية في البوغاز لأول مرة، وأقيمت الاستحكامات القوية على جانبي مضيق الدردنيل (جناق قلعه). وعلى ذلك تكون مسألة الدفاع عن العاصمة العثمانية قد كشفت عن حقيقة انها تبدأ من ذلك المضيق. ولكن على الرغم من أن العثمانيين كانوا يتعرضون لمواقف صعبة من حين لآخر فقد قاموا بعمليات عسكرية مهمة في البر ضد البندقية، واستطاعوا أن يستعيدوا المورة، كما شتوا عدة غارات حتى مشارف مدينة البندقية، إلى أن انعقد الصلح عام ١٤٧٩م وانتهت الحرب بين الدولتين. فكان هذا الصلح عاملاً ساعد على ازدياد نشاط القوة البحرية العثمانية. وخلال حصار رودس الفاشل عام ١٤٨٠م كان العثمانيون ينزلون عساكرهم أيضاً على مدينة (وترانتو) في إيطاليا، فكانت رأس جسر مهم نحو فتح إيطاليا نفسها، غير أن وفاة السلطان الفاتح عام ١٤٨١م حالت دون استيلاء العثمانيين على "تفاحة روما الحمراء". ولكن هذه العمليات أتاحت للعثمانيين امكانية التحكم في سواحل الأناضول والمورة، فكان ذلك تطوراً عظيماً نظراً لانه ضمن للعثمانيين قدرة التحكم في البحر الأسود أيضاً.

والحقيقة أن الامبراطورية الرومانية في طرابزون التي كانت إحدى البقايا المهمة والأخيرة لدى البيزنطيين قد جرى القضاء عليها قبل الدخول في الصدام مع البندقية (١٤٦١م) نتيجة للحملة التي أنفذت إليها من البر والبحر (٣٦). فكان من نتيجة الحملة أن دخلت السواحل الشرقية للبحر الأسود تحت السيادة العثمانية. كذلك فإن وضع القرم تحت الحماية النهائية للعثمانيين (١٤٧٥م)، ثم فتح المستعمرات الجنوبية (كفه و آزاق)، والجهود التي بذلت لوضع البغدان تحت السيادة وتحويلها إلى امارة اقطاعية تدفع الجزية كانت أموراً جعلت البحر الأسود يبدأ في التحول إلى بحيرة عثمانية، ودخلت تجارته بكاملها تحت السيطرة العثمانية.

أما في الأناضول فقد وقعت تطورات مهمة؛ إذ توجد إمارة أبناء قرمان التي كانت تشكل عقبة أمام العثمانيين يجب عليهم إزاحتها. وهذه العقبة هي التي جعلت العثمانيين يقفون في مواجهة حسن الطويل أمير الشاة البيضاء التي تسيطر على إيران. ومع أن العثمانيين قضوا على أبناء قرمان عام

(٣٦)-أنظر: H. Lowry, *Trabzon Şehrinin İslâmlaşma ve Türkleşmesi 1461-1583*, İstanbul 1981, s. 5-18

١٤٦٨م إلا أن الامراء الذين كانوا يتبعونهم في جبال طوروس ظلوا يقاومون مدة طويلة. وهذا قد أدى إلى ظهور الصراع العثماني المملوكي في منطقة (جُور أَوْه). وكان حسن الطويل يحلم بان يكون تيمورلنك الثاني فوضع على عاتقه حماية أمراء الأناضول، ثم قام بتوحيد العشائر التركمانية ليشكلوا جميعاً دولة اتحادية كانت عاصمتها ديار بكر، وغطت مساحة واسعة خلال فترة وجيزة حتى امتدت أراضيها إلى أذربيجان. وكان تحالفه مع الغرب ثم قيامه بحماية الامبراطورية الرومانية في طرابزون وحماية إمارتي قرمان واسفنديار على السواء وجهوده لتهديد السيادة العثمانية في الأناضول أموراً دفعت السلطان الفاتح لحربٍ لامفر منها (٣٧). ففي عام ١٤٧٢م قام جيش مشترك من امارتي الشاة البيضاء وقرمان بتخريب مدينة توقاد، ثم تقدم حتى أقشهر. وعلى ذلك خرج الفاتح على رأس حملة فأوقع الهزيمة بامارة الشاة البيضاء التي كانت تحارب بالطرق التركمانية والأسلحة التقليدية عند (اونلق بلي). وتلك المعركة - التي كانت الاسلحة النارية هي الحاسمة فيها - كانت تتطوي على خصائص دفاعية موجهة لإزاحة تهديد معين اكثر من كونها صراعاً على الفتح أو التوسع. والدليل على ذلك أن العثمانيين اهتموا كثيراً بالسيطرة على خط (باينُورد وشبين قره حصار) ضماناً لأمن الأراضي الأناضولية. أما الجيوب القرمانية فقد جرى القضاء عليها بحملة قامت على جبال طوروس عام ١٤٧٤م، وحاول العثمانيون فرض السيادة على إمارة ذولقادر، مما أدى إلى توتر العلاقات بينهم وبين دولة المماليك.

وبهذه الجهود السياسية تشكلت الامبراطورية العثمانية فوق أراضي الأناضول والروملي وعاصمتها مدينة استانبول. وبينما كانت مؤسسات الدولة تأخذ شكلها النهائي من خلال تدعيم النظام المركزي حدثت تطورات مهمة أخرى على مستوى القوة السياسية. فقد تحققت الوحدة السياسية في الأناضول، وجرى التغلب إلى حد بعيد على المشاكل المهمة التي خلفها "عهد الفترة".

٢- تدمير الأهالي والمشاكل الداخلية

كان من جراء الجهود التي بذلها الفاتح لاقرار النظام المركزي الذي سار عليه، والتدابير الاقتصادية التي اتخذها لمواجهة الاحتياجات المالية اللازمة للفتوح، وإقرار سيطرة الدولة بشكل جاد على التجارة ووضع ضرائب جديدة، ثم محاولاته لوضع يد الدولة على الأوقاف والأمولاك من أجل زيادة عدد السباهية أن أدى كل ذلك لظهور فئة من الناس كانت غير راضية عن هذه

(٣٧) - انظر: Ş. Tekindağ, "Fâtih Devrinde Osmanlı-Memlûklü Münasebetleri", TD, XXX (1976), 73-98; B.S. Baykal, "Uzun Hasan'ın Osmanlılar'a Karşı Katî Mücadeleye Hazırlıkları ve Osmanlı-Akkoyunlu Harbinin Başlaması", Belleten XXI/82 (1957), 260-69; a.mlf, "Fâtih Sultan Mehmed-Uzun Hasan Rekabetinde Trabzon Meselesi", TAD, II/2-3 (1961), 67-81.

الأمر. وفي الوقت الذي أخذت تتسع فيه ردود الفعل فى الطبقة الدنيا عندما نهض الدراويش والمشايخ الذين ضاعوا أراضيهم منهم للاشاعة بين الأهالي عن زيادة الضرائب وتعميمها كانت العائلات الكبيرة التي فقدت امتيازاتها ورجال الدولة المتصارعين على السلطة قد مهدوا السبيل لظهور معارضة خفية في الطبقة العليا. فلما توفي الفاتح فجأة عام ١٤٨١م كان لتلك الفئات بوجه خاص دور مهم في الصراع على السلطة بين ولديه بايزيد وجم. فقد كان ابنه الأكبر بايزيد موجوداً في أماسيا والفتح ما يزال حياً، وكان يوجد حوله عدد من الرجال غير الراضين عن سياسته. وكان ظهور الأمير جم جاريّاً على سياسة الفاتح قد أعطى الصراع على السلطة بُعداً مختلفاً، غير أن غديك احمد باشا واسحاق باشا اللذين كانا من أصل عسكري (قُول) ولم يتمكنوا من إدراك ردود الفعل الواسعة في القاعدة ويضعان مسألة التحزب السياسي في المقام الأول قد قاما بتشكيل معارضة ضد الانجازات السياسية والاقتصادية التي يقوم بها محمد باشا القرمانلي الذي شغل منصب الوزير الاعظم خلال السنوات الأخيرة من عهد الفاتح، واستطاعا أن يجدا المؤيدين لهما بين الانكشارية والأمير بايزيد. وهو الأمر الذي مهد السبيل امام بايزيد للفوز بالسلطة. وقام اسحاق باشا باعاقبة وصول الامير جم إلى استانبول، بينما كان بايزيد قد وصل قبله وجلس على العرش (١٤٨١م). ثم دُعي غديك أحمد باشا من اوترانتو وكانت الانكشارية تنق فيه كثيراً فكان وسيلة السلطان الجديد للقضاء على تهديد الأمير جم. وعلى ذلك أصبح بايزيد هو الحاكم والمسيطر على الدولة بمفرده (٣٨). ثم لم يلبث بايعاز من المجموعة التي كان يعتمد عليها أن أزاح كلاً من غديك أحمد باشا واسحاق باشا حتى لا يقفوا حائلاً دون تحركاته. ولما فر الأمير جم إلى رودس اطمأن بايزيد لسلامة عرشه، غير أن مدة سلطنته كانت عهداً توقفت فيه الفتوح التي كانت تسير على قدم وساق أيام السلطان الفاتح.

فقد كان وجود الأمير جم يجبر بايزيد على اتباع اللين والمهادنة في سياسته الخارجية، لأن الأمير جم كان في أيدي الأوروبيين، وكان بمثابة قطعة الشطرنج في لعبة السياسة الدولية. فكان فرسان رودس والبابا والفرنسيون والمجريون يفكرون في الاستفادة من وجوده تحقيقاً لغايات مختلفة ومصالح متنوعة كانت أحياناً مادية وأحياناً أخرى سياسية، فلما مات عام ١٤٩٥م اندفعت السياسة الخارجية العثمانية نحو حركة سريعة. فقد كان بايزيد قد قام عام ١٤٨٤م بحملة على البُغدان حاول بها أن يثبت قدرته على الحرب والجهاد ويضعف من نفوذه، واستطاع أن يضم

(٣٨) - انظر: Ş.Turan, "Bayezid II", *DiA*, V, 234-238; S. Tansel, *Sultan II. Bayezid'in Siyasî Hayatı*, İstanbul 1966.

إلى الأراضي العثمانية منطقة كيللي وأكرمان التي كانت ذات مكانة مهمة جداً في التجارة مع السهوب الشمالية(٣٩). وبذلك نجح العثمانيون في إغلاق الطرق النازلة من الشمال إلى البحر الأسود، ثم حاولوا بعد ذلك أن ينفذوا إلى البغدان حتى أصبحوا وجهاً لوجه مع بولونيا (لهستان) (١٤٩٣-١٤٩٦م). حتى ان قوات الطلائع العثمانية والتتار قامت بغارات على غاليتشيا وبودوليا عام ١٤٩٨م.

ومن ناحية أخرى فقد استطاع بايزيد أن يقضي على الجيوب القرمانية التي كانت تساعد الأمير جم، ثم دخل في حرب مع المماليك عند (جُقُور أُووَه) انتهت بهزيمة العثمانيين وتوقف الصراع بين الطرفين(٤٠). وإذا نحينا أعمال الاغارة التي كانت تقوم على امتداد حدود المجر فان الذي يلفت النظر هو أن بايزيد تخلى عن سياسة اللين التي كان يجري عليها مع البندقية، لا سيما عقب حادثة الأمير جم، وأنه عندما رأى أن الحرب لا مفر منها لم يتردد في دخول حلبة الصراع. ذلك الصراع الذي أدى إلى تطور مهم في مجرى التاريخ العثماني؛ اذ كان يعني أن حركة الغزو والجهاد ضد البندقية واسبانيا سوف تتجه نحو بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط، بل وستمتد نحو البحر الأحمر ضد البرتغاليين. وكان تدعيم القوة البحرية العثمانية أمراً جعل العثمانيين قادرين على تحدي البندقية، كما كانت أعمال القراصنة الأتراك -الذين يتركزون في شمال افريقيا- داخل البحر المتوسط والذين يشبهون قوات الطلائع على امتداد الحدود بدأت تشكل خطراً جاداً. واستطاع العثمانيون الاستيلاء على أهم قواعد البندقية (مودون وكورون ولبانت) بمساعدة القوات البحرية. ومما أسفرت عنه المعارك بين العثمانيين والبنادقة انها وضعت البداية للتفوق البحري العثماني، كما أقرت لهم مكانة جديدة في عملية توازن القوى.

غير أن العثمانيين أصحاب الدولة المجاهدة القوية الوحيدة والنشطة في أوروبا والبحر الأبيض المتوسط لم يستطيعوا - بسبب حادثة الأمير جم- أن يلبوا كما ينبغي - دعوة المسلمين في الأندلس لمساعدتهم عام ١٤٨٢م، على الرغم من تعاطفهم ورغبتهم في تلبية طلباتهم. فتركوا مسألة المساعدة للقراصنة الأتراك في البحر المتوسط ليضطلعوا بها مباشرة. وكان الأسباب قد

(٣٩) - أنظر: N. Beldiceanu, "La campagne ottomane de 1484 et ses préparatifs militaires et sa chronologie", *Revue des Etudes Roumaines*, V-VI (1960), s. 67-77; "1484 Osmanlı Seferi Askerî Hazırlıkları ve Kronolojisi", trc. Z. Arıkan, *Belleten*, XLVII/186, Ankara 1983, s. 587-598; a.mlf, "La conquête des cités marchandes de Kilia et de Cetatea Alba par Bayezid II", *Südostforschungen*, XXII (1964), 36-90.

(٤٠) - أنظر: Ş.Tekindağ, "II. Bayezid Devrinde Çukurova'da Nüfuz Mücadelesi ve İlk Osmanlı-Memlûk Savaşları 1485-1491", *Belleten*, XXXI/123 (1967), 345-373.

أتموا عام ١٤٩٢م عملية "استعادة الأرض" (reconquista)، وشرعوا في تهديد شمال إفريقيا. وعلى الجانب الآخر كان كمال رئيس أحد البحارة الأتراك النشطين في غرب البحر المتوسط يقوم بترتيب الغارات على الأندلس وينقل المسلمين إلى سواحل الشمال الإفريقي (٤١). واستمرت عملية النقل تلك على فترات متقطعة خلال القرن السادس عشر، بل وجرى نقل قسم من مسلمي الأندلس [المُجَبَّون والمُوريسكو] إلى سواحل جنوب الأناضول وتوطينهم هناك. ومن ناحية أخرى اضطر اليهود الواقعون تحت وطأة التعسف الأسباني إلى الهجرة إلى الأراضي العثمانية. وكان لظهور خطر جديد في الأناضول عاملاً قوياً في إنهاء الحرب مع البندقية عام ١٥٠٣م؛ فقد أقام الشاه اسماعيل الصفوي دولته على أكتاف العشائر التركمانية في الأناضول بوجه خاص (٤٢)، وكانت أعمال الدعاية في الأناضول للترويج لذلك الفكر السياسي والديني الجديد قد أدت إلى اندلاع ثورات واسعة النطاق هناك. ووجد السلطان بايزيد نفسه في موقف حرج أمام ذلك الخطر الداهم، كما شهد أيضاً صراع ابنائه على العرش. وقد نجح سليم بمساعدة الانكشارية في إرغام والده على التنحي عن العرش رغم وجود اخوته الآخرين.

وتميز عهد بايزيد -بوجه خاص- بأنه يرفض ويقاوم الإصلاحات التي أجريت في عهد السلطان الفاتح. فقد سعى لحل المشاكل الباقية من عهد الفاتح، وكانت جهوده لاقرار مبادئ الشريعة الإسلامية بصورتها التامة قد شكلت المصدر للتغيرات السياسية والمالية والاجتماعية، فنظر إلى الضرائب من هذا الإطار، وسلك في ذلك مسلكاً وسطاً. ثم أعاد بعض الاوقاف والأمالك التي أخذت بالقوة لأصحابها. وبالإضافة إلى بعض الأعمال الأخرى التي قام بها بايزيد عدا ذلك فإنه لبي مطالب علماء الدين الكبار والفئة المعارضة وغيرهم ممن كان يعتمد عليهم، حتى مدح فيه الكتاب المعاصرون عدالته وزهده وتدينه، بل واعتبروه من "الأولياء".

٣- من موقعة چالديران إلى القاهرة: حل المسألة الشرقية، والخلافة الإسلامية

كان الخطر الذي ظهر في الشرق على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للعثمانيين، لاسيما بعد أن قوي لديهم الاتجاه نحو جعل المذهب السني سياسة تعتمدها الدولة في أوائل القرن السادس عشر. لان الشاه اسماعيل الصفوي الذي جعل من المذهب الشيعي سياسة وايدولوجية لدولته قد

(٤١) - أنظر: İ.Parmaksızoğlu, "Kemal Reis", /4, VI, 567-568; H.J.Kissling, "Zur Tätigkeit des Kemal Reis im Westmittelmee", WZKM, LXII (1962), 153-171;

A.C.Hess, "The Moriscos: An Ottoman Fifth Column in sixteenth Century Spain", The American Historical Review, LXXIV/1 (1968), 1-25.

(٤٢) - أنظر: F. Sümer, Safevi Devleti'nin Kuruluşu ve Gelişmesinde Anadolu Türkleri'nin Rolü, Ankara 1976.

نجح في استقطاب العديد من المؤيدين له في الأناضول. فقد وجدت الدعاية الصفوية صدى لها بين العشائر التركمانية التي كانت متزمنة من التدابير المالية والادارية التي جرى عليها الحكم المركزي العثماني. وكان الشاه اسماعيل يتحرك بحرية في الأناضول على أيام السلطان بايزيد الثاني، ويرسل عملاءه الذين عرفوا باسم "الخلفاء" إلى كل طرف، وهياً السبيل لظهور فتنة عظيمة، لاسيما العصيان الذي تزعمه شخص يدعى (شاه قولى بابا تكة لي) وكاد أن يجعل الأناضول ناراً مشتعلة(٤٣). وكان ابنه سليم يعيش في ذلك الجو فأدرك أيام كان اميراً مدى خطورة الموقف، فما إن اعتلى عرش السلطنة (١٥١٢-١٥٢٠م) حتى نهض لمواجهة ذلك الخطر العظيم من ناحية وكذلك لمواجهة المماليك الذين ضعفت دولتهم حتى عن حماية الأماكن المقدسة من ناحية أخرى، بينما أجل أعمال الجهاد على الجبهة الاوربية. وأعلن العثمانيون للناس وهم يسيرون لمحاربة الصفويين أنهم إنما يخرجون لجهاد "الملاحدة والزنادقة". وتعرض "الخلفاء" الصفويون وأتباعهم في الأناضول لحركة مطاردة عنيفة. غير أنه لا توجد البتة معلومات في المصادر حول الادعاء بأن أربعين ألف شخص جرى إعدامهم نتيجة لتلك المطاردة في الأناضول خلال الأعوام التي سبقت معركة چالديران(٤٤).

كما لا يخفى أن تنفيذ عملية كهذه خلال فترة وجيزة وفي ظروف ذلك الزمان أمر مستحيل من الناحية العملية. وكانت النهاية أن هيات قدرة الاسلحة النارية العثمانية السبيل لتفريق صفوف الجيش الصفوي خلال فترة وجيزة وهزيمة الصفويين عند چالديران (١٥١٤م). وتقدم العثمانيون حتى تبريز، غير أن تعب الجنود وظروف الشتاء القارص أجبرتهم على العودة(٤٥). وقد ساعد هذا النصر على دعم السيادة العثمانية في شرق الأناضول، وامكن الاستيلاء على اراضي اماره ذولقادر (مرعش) في يونيه/حزيران ١٥١٥م، ثم دخلت من بعدها المدن الأخرى في المنطقة تحت الحكم العثماني واحدة تلو الأخرى وعلى رأسها ديار بكر، لاسيما وأن الأخيرة كانت عاصمة لكثير من الدويلات التركية التي قامت بعد السلاجقة في شرق الأناضول؛ وسيطرت عليها اذربيجان وايران والعراق، كما كان في نموذجي اماره الشاة البيضاء والدولة الصفوية.

(٤٣) - أنظر: Ş.Tekindağ, "Şah Kulu Baba Tekeli İsyanı" *BTTD*, 1/3 (1967), 34-39; 1/4 (1968), 54-59.

(٤٤) - أنظر: J.L.Bacque-Grammont, "XVI. Yüzyılın İlk Yarısında Osmanlılar ve Safeviler", *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul 1991, s. 205-219. H.Sohrweide, "Der Sieg der Safeviden in Persien und seine Rückwirkungen auf die schiiten Anatoliens im 16. Jahrhundert" *Der İslam*, 41 (1965), s. 95-223.

(٤٥) - أنظر: Ş.Tekindağ, "Yeni Kaynak ve Vesikaların Işığında Yavuz Sultan Selim'in İran Seferi", *TD*, XXII (1968), 49-78.

ولاريب أن ذلك لم يتحقق إلا بفضل العشائر التركمانية الكثيفة في المنطقة قبل كل شيء. أما الآن فقد أصبح في مقدور العثمانيين بعد أن سيطروا على شرق الأناضول وجنوبه الشرقي أن يحولوا دون التهديد الصفوي ويجدوا الموقع اللازم للتوسع نحو آذربيجان والعراق، وإن يتحكموا في طريق الحرير (تبريز-حلب). ومع أن بعض العشائر التركمانية في تلك المنطقة كانت قد فرت إلى أيران إما للالتحاق بالصفويين وإما لضيقها من تطبيق النظم الإدارية العثمانية فإن العشائر الباقية قد جرى إدماجها في تنظيم جديد عرف باسم "بوز-اولوس"، أما العشائر السنية الشافعية التي عُرِفَت في المنطقة باسم "قره-اولوس" فقد ظلت على تبعيتها للعثمانيين، ولعبت دوراً فعالاً في الصراع مع إيران (٤٦).

وفي خلال عمليات إحكام السيطرة على شرق الأناضول استولى العثمانيون أيضاً على الكثير من المدن التابعة للمماليك [مثل عنتاب وملاطية وغيرها]، وتوغلوا في أراضيهم. وكانت الحرب على ممالك مصر بعد ذلك أمراً جعل من العثمانيين الدولة الإسلامية القوية والوحيدة في آسيا الصغرى، وساعدهم ذلك على وضع الأسس لمد نفوذهم المعنوي في المنطقة. ووقعت في تلك الأثناء تطورات مهمة في أوروبا، إذ بدأت حركة الكشوف الجغرافية. ونجح البرتغاليون في اكتشاف رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الهند، ثم شرعوا منذ عام ١٥٠٢م بوجهون الضربات القوية لأعمال التجار العرب وبالتالي للتجارة في البحر الأبيض المتوسط. واستطاعوا النفوذ إلى خليج البصرة والبحر الأحمر وأصبحوا خطراً عظيماً يهدد الأماكن المقدسة. وكانت السلطنة المملوكية في وضع حرج أمام التهديد البرتغالي فطلبوا العون من العثمانيين، فأمدتهم السلطان بايزيد بالسفن والملاحين والاختشاب وغيرها (٤٧). غير أن ذلك لم يكن كافياً، فحاول البرتغاليون عزل الجزيرة العربية، مما دفع الأهالي والأشراف إلى طلب العون مباشرة من العثمانيين الذين أخذت شهرتهم في الجهاد تتسع يوماً بعد يوم. ولاشك أن خروج السلطان سليم الأول المفاجئ لفتح مصر كان يرجع لكل تلك الأسباب السياسية والاقتصادية والدينية. غير أن حرب دولة مسلمة كان أمراً يقتضي تهيئة الحجة الشرعية اللازمة، فقد كانت الحرب ضد الصفويين أمراً يسهل تبريره، أما وحكم القرآن واضح فكيف يكون المبرر أمام العالم الإسلامي عند محاربة دولة إسلامية سنية؟ وهنا كشف العثمانيون عن عمق تجاربهم السابقة؛ إذ فعلوا الشيء

(٤٦) - أنظر: H.İnalçık, "Türkler (Osmanlılar)", *İA*, XII/1, 300-301; F. Demirtaş (Sümer), "Boz-ulus Hakkında", *AÜDTCD*, VII/10 (1949), 29-60.

(٤٧) - أنظر: Ş. Tekindağ, "Süveyş'te Türkler ve selman Reis'in Arızası", *BTTD*, II(9) (1968), 77-80; M. Yakub Mughul, *Kanûnî Devri*, Ankara 1987, s. 27-77.

الذي فعلوه يوماً مع الامارات التركمانية في الأناضول، فوصفوا الممالك بانهم حكام مستبدون عاجزون عن رفع الظلم عن رعاياهم. كما كان وجود الخطر البرتغالي عاملاً آخر ساعدهم على صياغة الحجة الشرعية. فطرحوا قضية حماية الحرمين الشريفين والاماكن المقدسة من الخطر المسيحي، وأن الدولة المجاهدة القوية الوحيدة التي يمكنها التصدي له هي دولة العثمانيين. وعلى ذلك يكون العثمانيون قد وضعوا على عاتقهم واجباً مقدساً هو الدفاع عن العالم الاسلامي.

وفي الحرب التي وقعت عند مرج دابق في ٢٤ اغسطس ١٥١٦م والثانية التي وقعت عند الريدانية في ٢٢ يناير ١٥١٧م استطاعت المدفعية العثمانية أن تصبح الفيصل في هزيمة الممالك، ثم استمرت الحرب بعد ذلك مدةً على شكل اشتباكات بين شوارع القاهرة، إلا أن العثمانيين نجحوا في السيطرة على الوضع بعد مدة وجيزة، وقبضوا على زمام الامور في مصر بعد أن حطموا مقاومة الممالك. ولكن القلاقل والاضطرابات الداخلية هناك لم تهدأ بشكل تام إلا على ايام السلطان سليمان القانوني(٤٨). ومع فتح مصر تحمل العثمانيون أعباء الدفاع عن الأماكن المقدسة وعلت مكانتهم في العالم الاسلامي. كما أن دخول الشام ومصر تحت سيادتهم قد حقق لهم من الناحية الاقتصادية فوائد جمة، وأخذ الركود الذي خيم على تجارة البحر المتوسط يترك مكانه لانتعاش تدريجي.

ومع فتح الشام ومصر بدأت السيادة العثمانية على بلدان العالم العربي، وهي السيادة التي استمرت حتى الحرب العالمية الأولى. وهذه الحقبة لازالت توصف بين الحين والآخر بانها حقبة مظلمة وقوعاً الى حد بعيد تحت تأثير الدعاية السلبية التي روّجت لها الدول الأوروبية في القرن التاسع عشر. وإزاء تكفل العثمانيين بحماية الأماكن المقدسة، ثم قيامهم بحركات الجهاد في البداية ضد الغرب المسيحي، ثم تحولهم بعد ذلك إلى الدفاع وما ألم بدولتهم من بعض الضعف الإداري في أدوارهم الأخيرة أصبح الاستيلاء على أراضيهم هو الهدف الأول في نظر الغرب المسيحي، وأدى ذلك - من ثم - إلى احتفاظ العالم العربي بوجوده، ووضعت على مشجب العثمانيين تبعات المصائب التي تعرض لها الغرب في الماضي، بينما ابتعد العالم العربي عن بؤرة اهتمامهم(٤٩). والمعروف كذلك أن حركة العمران امتدت في الأراضي الواقعة تحت الحكم العثماني واتسع نطاق المدن، وانتعشت الحياة التجارية فيها، وظهرت شبكة تجارية مركزها استانبول، ربطت

(٤٨)-أنظر: Seyyid Muhammed es-Seyyid Mahmud, XVI. Asırda Mısır Eyaleti, İstanbul 1990, s. 48, 57 vd.

(٤٩) -أنظر: Cl. Cahen, İslâmiyet, Doğuşundan Osmanlı Devleti'nin Kuruluşuna Kadar (trc. E. Nermi Erender), İstanbul 1990, s. 231.

الشرق الاوسط والاناضول بجنوب شرق أوروبا وشمالها الشرقي، وانعشت تجارة البحر الأبيض المتوسط(٥٠).

ومن ناحية أخرى فإن سقوط الحكم المملوكي قد جاء معه بامكانية جديدة بالنسبة للسلطنة العثمانية؛ وهي مسألة الخلافة التي طالما دار الجدل حولها. فالمعروف أن الرواية القائلة بان السلطان سليم الأول سحب الخليفة المتوكل إلى استانبول فتنازل له الأخير عن الخلافة في احتفال أقيم في جامع اياصوفيا قد ظهرت في القرن الثامن عشر، وأن هذه الرواية لم تذكرها المصادر المعاصرة، ولم تشر بأية معلومات عن ذلك الموضوع. غير أن عدم وقوع حادثة كهذه لا يعني أن السلاطين العثمانيين الذين خلفوا السلطان سليم الاول لم يقبلوا الخلافة. فقد ذكرت الدراسات الحديثة أن العثمانيين لم يروا الخلافة في شكلها الوراثي، بل فهموها على أنها حق طبيعي كما يدل عليه معناها(٥١). تماماً كما استخدم لقب "الخليفة" عند بعض حكام الدول الاسلامية الأخرى وعند العثمانيين أيضاً منذ عهد السلطان مراد الاول. والآن فإن فتح سليم لمصر قد شكل ركيزة أقوى بالنسبة للعثمانيين. وقد حمل سليم لقب "خادم الحرمين"، أي تكفل بحماية المدينتين المقدستين مكة والمدينة. وعلى ذلك فقد قام -تصديقاً لتلك الصفة- بنقل الخليفة العباسي في القاهرة والامانات المقدسة إلى استانبول، ورفع بذلك من مكانته في نظر الحكام المسلمين والرعايا. وهذا الأمر قد كشف عن نفسه بشكل أكثر حيوية في عهد السلطان سليمان القانوني، فقد استخدمت في تلك الفترة ألقاب للسلطان مثل "صاحب الخلافة الكبرى" و "الإمامة العظمى" و "خليفة المسلمين". وهذه الألقاب كانت انعكاساً لفهم الخلافة بمعناها العالمي الشامل، حيث رأى العثمانيون فيها تكليفاً من الله سبحانه وتعالى. وبالقدر الذي فهمناه فإن مفهوم الخلافة عند سلاطين العثمانيين كان يختلف إلى حد ما عن مفهومها في العهد العباسي؛ إذ كانت فكرة الخلافة قد اكتسبت مغزى جديداً عند العثمانيين تجلّى في تأمين طرق الحج، وحماية الأماكن المقدسة، والدفاع عن الاسلام والمسلمين ووضعهم تحت شمسية الحماية، وامتزج ذلك المغزى بتقاليد مبدأ الجهاد. ولاشك أن وصف لطفي باشا للسلطان القانوني بأنه إمام العصر عندما رآه يقوم بشروط نشر الدين عن طريق الجهاد والدفاع عنه والمحافظة عليه لهو أمر ذو مغزى

(٥٠)-أنظر: A. Raymond, *The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries*, New York 1984; B. Masters, *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1606-1750*, New York 1988, s. 11-19.

(٥١) - أنظر: H. İnalcık, "The Ottomans and the Caliphate", *The Cambridge History of Islam*, I (1970), 320-323; H. Gibb, "Lutfi Pasha on the Ottoman Caliphate", *Oriens*, XV (1962), 287-295.

عميق. وهذا الوضع قد دفع العثمانيين في تطبيقاتهم اعتباراً من القرن السادس عشر إلى التمسك بشكل صارم بمبادئ الشريعة الاسلامية وإلى السعي لايجاد مبررات القوانين والنظم المالية من خلال الشريعة. وبعد ذلك شرع العثمانيون لاسيما في عهود التصدع والانهيار في التأكيد على دعواهم في خلافة كافة المسلمين بهدف الحيلولة دون تزعزع نفوذهم في العالم الاسلامي. ولا ننسى في هذا الصدد المعاهدة التي عقدها احمد الثالث مع حاكم ايران اشرف خان عام ١٧٢٧م، وفهمهم للخلافة الذي طرحوه باصرار أثناء مشكلة خانية القرم عام ١٧٧٤م. أما في القرن التاسع عشر فسوف تظهر تلك المسألة بشكل اكثر وضوحاً.

ثالثاً- الامبراطورية في قمة عظمتها

١- التحول إلى "دولة عالمية": الواجبات الدينية

بعد أن كشف العثمانيون عن قدرتهم السياسية في الشرق بشكل حاسم شرعوا في استئناف حركة الجهاد ضد أوروبا من جديد، وأصبح في وسعهم أن يهيأوا أنفسهم لكي يكونوا عنصر توازن جديد في السياسة العالمية. وعلى ذلك يبدأ عهدهم في الاضطلاع بدور فعال على المستوى الدبلوماسي إلى جانب نجاحاتهم العسكرية. ومن ثم فإن هذه السياسة جعلت من العثمانيين احدى ثلاث دول عالمية في اوربا [امبراطورية آل هابسبورغ وقيصرية موسكو والامبراطورية العثمانية]. ولاشك أن النشاط السياسي والعسكري المكثف الذي وقع في عهد السلطان سليمان الأول الذي عُرِف بين رعاياه بلقب القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م) قد لعب دوراً مؤثراً في ذلك. فالاصلاحات الثلاثة التي أُجريت في ذلك العهد والحساسية في تطبيق القوانين، والتطورات الجديدة في نظم الدولة وبيروقراطيتها والجهود المبذولة لإقرار اسلوب قضائي سليم، وتحمل مسؤولية قيادة العالم السني وحمايته ومسؤولية الواجب الديني المقدس ضد الصفويين في الشرق والعالم المسيحي في الغرب، والسعي لوضع القوانين العرفية على أسس وقواعد من الشريعة الاسلامية، وابراز مبدأ "العدالة" ليتصدر كل الأمور، والتطور الذي طرأ على كيان المجتمع، كانت كلها أموراً جعلت من القرن السادس عشر عصر السلطان سليمان القانوني؛ فمع التقدم المستمر نحو الغرب والانتصارات العسكرية بلغت الامبراطورية العثمانية ذروة عظمتها، حتى ان رجال الدول العثمانية وكتباب الاصلاح فيها اعتباراً من أواخر القرن السادس عشر الذي بدأ فيه الضعف يدب في أوصال الدولة وضعوا ذلك نصب أعينهم كمثال يحتذى، واستمر ذلك الوضع كسياسة للدولة في شكل استمرار للتركيبة الأساسية العثمانية "التقليدية"، وذلك حتى المرحلة التي سيطر فيها التأثير الأوروبي بشكله الواسع في أواخر القرن الثامن عشر.

ومن ناحية أخرى، فإن المشاكل التي واجهتها امبراطورية آل هابسبورغ في أوروبا الغربية، والكفاح الذي خاضته مع النظم الفردية مثل إنجلترا وفرنسا، والقلق التي ظهرت عقب بروز البروتستانتية كمشكلة دينية جديدة، وما تولد عن ذلك من ضيق شديد داخل امبراطورية آل هابسبورغ، وغير ذلك من الأمور قد شكلت مناخاً مناسباً يَسرُّ للعثمانيين الاهتمام المباشر بشئون أوروبا. أما بالنسبة لاعادة تحريك عملية الجهاد فقد كانت هناك عقبتان مهمتان يلزم اجتيازهما، الأولى هي بلغراد التي كانت بمثابة المدخل أمام الفتوح التركية التي ستقدم نحو أوروبا الوسطى، والثانية هي رودس التي كانت تمثل سداً طبيعياً يلزم اجتيازه بالنسبة للحركة الواسعة النطاق المقرر خوضها في البحر الابيض المتوسط، لاسيما وأن الأخيرة كانت تحتل موقعاً يمكنه أن يقطع الارتباط مع مصر الولاية العثمانية الجديدة التي كانت على درجة من الاهمية من الناحية الاقتصادية. كما أن فرسان رودس المرابطين هناك كانوا يشكلون خطراً عظيماً باعتبارهم وحدة الطلائع المسيحية الأقرب إلى سواحل الأناضول. وقد كان قيام السلطان سليمان القانوني وهو لا يزال في أوائل سلطنته برفع راية الجهاد ضد بلغراد ورودس اللتين شاء جده السلطان الفاتح يوماً الاستيلاء عليهما ولم يفلح -إنما كان إشارة إلى بداية نشاط عظيم في البحر فضلاً عن العمليات البرية التي كانت موجهة لأوروبا الوسطى، وهو الأمر الذي دعا لخطة عسكرية ذات جبهتين. ولهذا السبب فإن فتح بلغراد عام ١٥٢١م ثم الاستيلاء على رودس في العام التالي مباشرة (١٥٢٢م) (٥٢) كان بمثابة المفتاح لنجاح العثمانيين العسكري في الغرب، كما شكل نقاط ارتكاز مهمة زادت من تأثيرهم ورفعت من قدراتهم في أوروبا لقرنين أو أكثر من الزمان.

٢- توسع القوة العثمانية في الغرب والشرق

كان نجم كارلوس الخامس (Karl, Charles Quint) قد أخذ يلمع في أوروبا، وهو أحد أفراد أسرة آل هابسبورغ الذي استطاع ان يعتلي عرش الألمان والاسبان بعد نجاحه في الصراع الامبراطوري الذي خاضه مع فرنسا. وكانت الحرب التي اشتعلت بين كارلوس الخامس الذي لبس تاج الامبراطورية عام ١٥١٩م وبين فرنسوا الأول ملك فرنسا الذي لم يقبل ذلك الوضع قد ضمنت للعثمانيين الدخول في مرحلة مهمة أمكنهم من خلالها التأثير على

(٥٢) - انظر: H.G.Yurdaydın, *Kanûnî'nin Cülûsu ve İlk Seferleri*, Ankara 1961, s. 15-44; Ş. Turan, "Rodos'un Zaptından Malta Muharasasına" *Kanûnî Armağanı*, Ankara 1970, s. 57-72; Ş. Tekindağ, "Rodos'un Fethi", *BTDD*, II/7 (1968), 58-65.

سياسة أوروبا. فلما وقع فرنسوا أسيراً في يد كارلوس عام ١٥٢٥م سارع بطلب العون من العثمانيين (٥٣)، فانتهزوا تلك الفرصة وخاضوا حرب المجر التي طالما كانوا يخططون لها. ومن خلال الحرب التي وقعت عند مُهاج عام ١٥٢٦م وقتل فيها ملك المجر يكون العثمانيون قد نجحوا في كسر أهم خط دفاع للمسيحية ضدهم في أوروبا الوسطى، وخطوا في الوقت ذاته الخطوة الأولى في معارك سوف تسفر عن تمزيق أراضي المجر ثم ضمها تدريجاً إلى الأراضي العثمانية. ومع أن القوات العثمانية دخلت بودين إلا أنها لم تضع المجر في البداية تحت إدارتها المباشرة ماعدا منطقة سيرم ذات الأهمية الاستراتيجية للدفاع عن بلغراد، وسوف يرى العثمانيون من الأنسب أن يجعلوا منها حزاماً أمنياً يخضع لسيطرتهم (٥٤). ولعل ذلك كان نتيجة لسياسة التوازن التي شاء السلطان سليمان القانوني أن يجري عليها في أوروبا. فالواقع أن سياسة الوضع تحت التبعية [أي الاكتفاء بقبول الطاعة والولاء] كانت من أساليب الفتح العثماني؛ إذ كانت تستهدف التخفيف من حدة ردود الفعل التي يمكن أن تظهر نتيجة للفتوح المفاجئة، فلا يجري إلحاق المنطقة تماماً إلا بعد أن تهدأ المشاعر فيها وتتعاطف مع الحكم العثماني. والدليل على ذلك أن عرش المجر كان سيترك ليانوش زابوليائي الذي انتخبه النبلاء المجريون ملكاً. غير أن انتخاب زابوليائي ملكاً قد مهد السبيل لظهور نوع من الصراع على العرش. لأن فرديناند شقيق كارلوس الخامس الذي تكفل بحكم الجناح الألماني من الامبراطورية عرض قرابته بملك المجر السابق ليوش وادعى الحق في عرش المجر فقام بالاستيلاء على القسم الغربي منها. وكان صراعه الذي خاضه ضد زابوليائي يشكل الملمح الأساسي لسياسة العثمانيين في المجر حتى عام ١٥٤١م، بينما كان ذلك هو الشغل الشاغل في الجناح الألماني من الامبراطورية وضمن لفرنسا عوناً كبيراً بشكل غير مباشر، حتى أنه أتاح أيضاً للحركة البروتستانتية التي قلبت الموازين في أوروبا أن تتنفس الصعداء. وقد استهدفت حملة عام ١٥٢٩م حماية المجر، ولم يقصد منها الاستيلاء على فينا. غير أن الجيش العثماني عندما لم يجد جيشاً يحاربه تقدم حتى مشارف فينا وراح يحاصرها. فكان لذلك الحصار أثر عظيم في قيام الاتحاد المسيحي في أوروبا، حتى ان فرنسا نفسها التي طلبت مساعدة العثمانيين يوماً وتخلصت بفضلهم من تسلط آل هابسبورغ اضطرت للدخول في الحلف الذي شكله

(٥٣) - لأجل هذه الرسائل انظر: E.Charrière, *Négociations de la France dans le Levant 1515-1580*, Paris 1848, I,111-117; Hayrullah Efendi, *Tarih*, X,230; Hammer, V, 134.

(٥٤) - انظر: G.Perjes, *Mohaç Meydan Muharebesi* (trc. Ş.Baştav), Ankara 1988.

الأوروبيون، وتكررت لصلاتها مع العثمانيين، كما انقلب البروتستانت هم الآخرون لمعاداة الأتراك. واضطر العثمانيون لرفع الحصار بسبب قلة الاستعداد ونقص الامدادات وصعوبة المناخ ثم التكتل الجديد الذي ظهر ضدهم في أوروبا. وكان العثمانيون في أثناء الحملة قد اعترفوا بحكم زابوليائي وتأكدت حمايتهم له. وعلى ذلك تكون أراضي المجر القديمة قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام، أحدها مع فرديناند الذي يحمل تاج بوهيميا والمجر، والثاني مع زابوليائي ومركزه بودين، والثالث مع العثمانيين ويشكل سنجقاً في سيرم يقع بين نهري الدانوب وساو(٥٥).

وعلى الرغم من تصرفات فرنسا المترددة التي كانت تصدر عنها بين الحين والآخر فإن الاتفاق الذي عقده مع العثمانيين بعد أن شعرت بالحاجة الدائمة لطلب العون منهم قد شكل جناحاً مهماً للقوة في عملية التوازن بين الدول الأوروبية. ومع أن فرنسا لم تكن حليفاً يوثق فيه باستمرار فقد استفاد العثمانيون كثيراً من ذلك الاتفاق سواء كان من الناحية السياسية أم من ناحية الحصول على المعلومات. ومن ناحية أخرى فإن الجهود التي قاموا بها في أوروبا قد لعبت بشكل غير مباشر - دوراً خطيراً في التعريف بالحركة البروتستانتية وانتشارها. وعلى الرغم من أن العثمانيين كانوا يقدمون العون من حين لآخر للبروتستانت فإن ذلك لم يحدث قط في شكل تدخل وعون مباشرين. وقد أسفرت الحملة "الألمانية" التي استهدفت الامبراطور مباشرة عام ١٥٣٢م عن سقوط كونز (Köszeg) واضطر الامبراطور خلال ذلك الصراع للاعتراف بالبروتستانتية نظاماً دينياً وسياسياً، وتخلص البروتستانت الى درجة كبيرة من تسلط آل هابسبورغ الكاثوليك خلال الفترة بين عامي ١٥٣٣-١٥٤٦م التي استمر فيها التهديد العثماني. حتى ان البروتستانت رأوا في الأتراك منقذاً لهم في أواسط القرن السادس عشر، ولسوف تكون حريتهم في ممارسة شعائرهم الدينية داخل الأراضي العثمانية "مثالاً" يحتذى بالنسبة للبروتستان الآخرين الذين يعيشون داخل الامبراطورية نفسها(٥٦).

(٥٥) - أنظر: Gy. Kaldy-Nagy, "Suleimans Angriff auf Europa" *Acta Orientalia*, XXVIII/2 (1974), 163-212; Gy. Székely, "La Hongrie et la Domination ottomane (XVe-XVIIe siècles)", *Studia Turco-Hungarica*, Budapest 1975, s. 38 vd.

(٥٦) - أنظر: S.A. Fisher-Galati, *Ottoman Imperialism and German Protestantism 1511-1555*, Cambridge 1959; Karl Vocelka, "Avusturya-Osmanlı çekişmelerinin Dahili Etkileri", *TD*, XXXI (1978), 13-16; Klaus Schwarz, "16. Yüzyılın Ortalarında Protestanların Umudu: Türkler" *TaTo*, X/59 (1988), 9-13.

وتغيرت سياسة العثمانيين في المجر مع وفاة زابوليائي عام ١٥٤٠م، واحتد الصراع من جديد حول عرش المجر. وعلى أثر الحملة التي انفذت نتيجة لقيام فرديناند بحصار بودين جعل منها العثمانيون بكلربكية عثمانية وربطوها بعاصمة الدولة مباشرة. وجرى ارسال سيجسموند يانوش الابن الأصغر لزابوليائي إلى أردل. فكان القطاع الشرقي والأوسط من المجر قد تحول إلى بكلربكية عثمانية، بينما كان القطاع الشمالي والشمالي الغربي تحت سيطرة فرديناند، وذلك القطاع الثاني كان هدفاً أساسياً أمام العثمانيين، إذ شاءوا أن يشكلوا شريطاً من الأمن حول بكلربكية بودين. وكان الاستيلاء على بودين قد أثار هياجاً عظيماً في كل ألمانيا، ونجح العثمانيون في افشال العمليات العسكرية التي استهدفت بها القوات الألمانية المجرية مدينة بشته. وفي عام ١٥٤٣م قام العثمانيون بحملة جديدة لتأمين بودين وتمكنوا من الاستيلاء على بعض المواقع الاستراتيجية الهامة (سيكلوش واسترغون وايستولني - بلغراد). وفي عام ١٥٤٤م قام والي (بكلربكي) بودين بمواصلة تلك الفتوح واستطاع توسيع الحدود عن ذي قبل. ثم جاءت معاهدة عام ١٥٤٧م التي لم تشمل فرديناند وحده مثل المعاهدة الأولى عام ١٤٣٣م، بل شملت هذه المرة الامبراطور ايضا. وعلى ذلك اعترف فرديناند بتفوق العثمانيين في أوربا الوسطى، واستمر في تأدية الجزية عن الاراضي المجرية التي كانت تحت يده. وهذا الوضع كان يعني ولو بشكل ضمني قبول فرديناند من الناحية القانونية حقوق العثمانيين على الأراضي المجرية الموضوعة تحت يده.

وعلى الرغم من أن سياسة فرديناند في أردل [ترانسلفانيا] قد ضاعفت من حدة التوتر مع العثمانيين من جديد إلا أنهم قاموا عقب العملية العسكرية التي أنجزوها بتضييق حدود مملكة أردل وأقاموا هناك بكلربكية طمشوار. وعلى ذلك تكون الأراضي المجرية التي استهدفها آل هابسبورغ ومنطقة أردل وبكلربكية بودين وبكلربكية طمشوار قد وضعت جميعها تحت حماية العثمانيين، وسوف يضطر فرديناند لقبول كل هذه التطورات. غير أن حوادث الحدود والاعتداءات المتبادلة على الأراضي لم تنقطع أبداً. فقد استمرت الاشتباكات البرية - حملة السلطان القانوني الأخيرة على سكتوار - دون أن تتحول إلى حرب جادة. وقامت من ناحية أخرى حملة أخرى كانت بقصد الحماية جرى انفاذها ضد البغدان عام ١٥٣٨م، ثم اتسعت الحدود العثمانية في شمال البحر الأسود لتشمل بندر وأوزي(٥٧).

(٥٧) - أنظر: M.Guboğlu, "Kanûnî Sultan Süleyman'ın Boğdan Seferi ve Zaferi (1538 M. 945 H)",

لقد أعاد القانوني من جديد الحيوية لعملية الجهاد في الغرب، وظهر في الشرق بصفتة زعيم العالم الاسلامي وحامي المذهب السني من الشيعة. وعلى الرغم من صعوبة الظروف التي جرت فيها الحملات ضد الشرق فان العثمانيين جعلوا همهم الأول دفع الخطر الصفوي وتأمين شرق الأناضول بل ودواخله أيضا. فقد أخذت ثورات الجماعات المتأثرة بالدعاية الصفوية الكثيفة أبعاداً خطيرة بسبب الإهمال الإداري في الأناضول (١٥٢٧م)، وهذه الثورات التي اشتعلت واحدة تلو الأخرى وضعت السلطان القانوني في موقف حرج وهو لايزال في أوائل سلطنته (٥٨). وكانت عملية الـ (تحرير) العام التي جرت في تلك الاثناء قد فرضت أعباءً مالية جديدة على العشائر التركمانية التي اعتادت الحياة الحرة نسبياً، كما أن سياسة الدولة في تمزيق العشائر الكبيرة كضرورة من ضرورات الإدارة المركزية وتحويلها الى تجمعات صغيرة، وسياستها في تسجيل أماكنها وتحديد مراعيها صيفاً وشتاءً في السجلات الرسمية، وسياستها في فرض أعباء مالية وإدارية عليها قد أدت إلى ظهور استياء عظيم بين تلك العشائر. ومع جهود الصفويين لاثارتها اتسع نطاق الثورات، ولم تتفرق خلال فترة وجيزة إلا بفضل التدابير الفعالة التي اتخذها عمال الدولة. غير أن المشاكل لم تنقطع في الشرق، وحدث في النهاية أن ظهرت حوادث الحدود التي أدت بشرف خان حاكم بتليس إلى الالتجاء للصفويين وقيام أولامه خان أحد الأمراء الصفويين بالالتجاء إلى العثمانيين، ثم موقف ذو الفقار خان حاكم بغداد الذي تمرد على الصفويين في بغداد واتصل بالعثمانيين كانت من الأمور التي دفعت العثمانيين -لاسيما بعد عقد معاهدة مع آل هابسبورغ- نحو الشرق، وقامت الحرب التي لم يكن منها مفر من الأصل. وهذه الحملة التي عرفت بحملة العراقيين لأنها أنفذت عام ١٥٣٤م إلى عراق العرب وعراق العجم قد أسفرت عن سقوط تبريز وبغداد (٥٩). وهكذا نجح العثمانيون في السيطرة التامة على طريق تجارة الحرير، كما سيطروا أيضا على طريق

Belleten, L/198 (1987), 727-805; N. Beldiceanu-G.Zerva, "Une source relative Ç la campagne de Suleyman le legislateur centre la Moldavie (1538)", *Acta Historica*, I, (1959), 39-55; G. Veinstein, "XVI. Yüzyılda Karadeniz'in Kuzeyindeki Steplerde Bulunan Osmanlı Kolonizasyon Çiftlikleri" (trc. Y.Cezar), *İFM, Ülgener'e Armağan*, XLIII/1-4 (1987), 81-82.

F.Emecen, "Kanûnı Devri", *Doğuştan Günümüze Büyük İslâm Tarihi*, İstanbul 1989, X, 328-329.

* عملية لمسح الأراضي والممتلكات كان يقوم بها العثمانيون عقب الفتح لتحديد الملكية وتقرير الضرائب وغير ذلك في سجلات مخصصة. وكانت تتكرر تلك العملية كل ثلاثين سنة.

T.Gökbilgin, "Arz ve Raporlarına Göre İbrâhim Paşa'nın İrâkeyn Seferindeki İlk Tedbirleri ve Fûtuhatı", *Belleten*, XXI/83 (1957), 449-482; Grammont, "Osmanlılar-Safevîler", s.215-218.

التوايل [البصرة - بغداد - حلب]. ومهما كان الأمر في عدم الاحتفاظ بتبريز فقد تحقق الاستقرار بشكل ثابت في الشرق الأوسط وتأكّدت السيادة على بغداد، وأعلن حاكم البصرة عن طاعته للعثمانيين، ثم استحدثت في المنطقة بكلربكية بغداد وتحقق الأمن لطرق التجارة. وقد أسفرت الحملة الثانية التي قامت ضد إيران عن فتح تبريز مرة ثانية عام ١٥٤٨م، وكان لقيام ألقاص ميرزا آخي الشاه طهمااسب باللجوء إلى العثمانيين أثره في إنفاذ تلك الحملة الثانية. ولكن على الرغم من تعذر الثبات في تبريز هذه المرة أيضاً فقد نجح العثمانيون في مد نفوذهم نحو جورجيا، فأقاموا أربعة سناجق في منطقة (طورتوم وأعجه قلعه) لتدعيم ذلك النفوذ. ولكي يحولوا دون الاعتداءات الصفوية فقد شاءوا أن يحصروهم داخل حدود معينة، وأقاموا هناك بكلربكية (وَأَن) التي تضم معها أيضاً (حَكَارِي) (٦٠).

وعلى الرغم من ذلك لم تنقطع الحوادث على طول الحدود، فخرج العثمانيون لحرب إيران للمرة الثالثة حتى يحولوا دون الغارات الصفوية من أن تزعزع الأمن في شرق الأناضول وجنوبه الشرقي وأمن بغداد على السواء. فتقدم الجيش العثماني حتى نخجوان مما أوقع الصفويين في موقف صعب فطلبوا الصلح، وعقدت بينهم المعاهدة عام ١٥٥٥م، وهي التي خففت إلى حد معقول من حدة التناحر الديني، كما شكلت الأساس للمعاهدات التي جاءت بعدها (٦١). كما اعترف الصفويون بموجب تلك المعاهدة بالسيادة العثمانية على منطقة بغداد وقارص وبلاد الاتابكة. وقد استمرت تلك المعاهدة الأولى بين العثمانيين والإيرانيين حتى عام ١٥٧٨م. وكشفت الحروب مع إيران للعثمانيين أن سيطرتهم على آذربيجان -ومعها تبريز- ثم على إيران سوف تكون عابرة نظراً لأنها كانت تكلفهم ثمناً باهظاً في المؤن والعتاد. ويبدو أنهم استفادوا كثيراً من تلك التجارب عندما عزموا على السير من جديد على إيران عام ١٥٨٧م. فلم يفكروا قط خلال تلك الظروف الصعبة في التوطن والاستقرار في المناطق التي دخلت في حوزتهم، ولم يتبعوا سياسة فتح ثابتة، وكان قصدهم في الغالب من تلك الحروب هو تخويف الصفويين وثبيهم عن عزميتهم، ثم محاولة الاستفادة من مواقفهم الصعبة والقيام ببعض المناورات السياسية. وهذه الحروب التي كان يُعلن عنها بانها واجب ديني مقدس (فرض عين)

(٦٠) - أنظر: F.Kırzioğlu, *Osmanlılar'ın Kafkas-ellerini Fethi* (1451-1590), Ankara 1976, s.183-203;

F.Emecen, "Kanûnî Devri", s. 333-336.

(٦١) - أنظر: İ.Şahin-F.Emecen, "Amasya Antlaşması", *DİA*, III, 4-5; F.Emecen, "Kanûnî Devri", s. 340-342;

لدفع ظلم الملاحدة عن الأهالي المسلمين قد ساعدت على تدعيم مواقع العثمانيين في العالم الاسلامي، ولعبت دوراً مهماً في تأكيد أحقيتهم في الخلافة.

٣- السيطرة على البحر المتوسط والوصول إلى المحيط الهندي

رافقت النجاحات التي حققتها القوة العثمانية في البر خلال القرن السادس عشر نجاحات أخرى في البحر. فعقب عهد السلطان الفاتح تضاعفت القوة البحرية العثمانية، وقطعت في ذلك شوطاً عظيماً، لاسيما مع جهود البحارة المهرة الذين تربوا على القرصنة. ففي القرن الخامس عشر كان القراصنة الأتراك يقومون بنشاطهم على سواحل افريقيا الشمالية، قسم منهم لحسابه الخاص، والآخر مرتبط بالعثمانيين، يخفون للغزو والجهاد وجمع الغنائم والأسلاب، وهؤلاء قد لعبوا دوراً مهماً في تحويل البحرية العثمانية إلى قوة مؤثرة (٦٢). وبدأ صراع متكافئ ضد آل هابسبورغ في البحر كما كان في البر، لاسيما بعد أن أصبح خير الدين برباروس قائداً للأسطول العثماني. فلما تصادم العثمانيون مع الجناح الألماني لآل هابسبورغ في البر كانوا في الوقت ذاته يخوضون كفاحاً مريراً في البحر مع الجناح الأسباني للامبراطورية التي انفتحت على الأطلسي بعد أن استكملت غزوه من جديد ولكنها كانت تريد منذ زمن مد سيادتها على البحر المتوسط والتوسع على سواحل الشمال الافريقي. وقد لعب الفرنسيون هم الآخرون دوراً مهماً في ذلك الصراع، إذ ساعدوا العثمانيين في البحر المتوسط حتى يضيقوا الخناق على الامبراطورية على الجبهتين. وبعد أن استولى العثمانيون على رودس جرى تأمين الطريق البحري إلى مصر نسبياً، ولم يبق في طريق السيادة على شرق المتوسط إلا عقبة واحدة هي جزيرة قبرص. واستطاع برباروس في عام ١٥٣٨م من خلال تكتيك حربي وليس عن طريق صدام دام حاد أن يهزم اسطول التحالف في بررورّه. وعلى ذلك يكون العثمانيون قد كشفوا عن بداية تفوقهم في غرب المتوسط. ثم جاءت الهزيمة الفادحة للأسطول الاسباني أمام ساحل الجزائر والذي كان يقوده الامبراطور بنفسه عام ١٥٤١م، ثم العمليات العسكرية المشتركة بين العثمانيين والفرنسيين في أعوام ١٥٤٣م و١٥٥٢م و١٥٥٣م (٦٣)، ثم فتح جربة قاعدة الاسبان المهمة عام ١٥٦٠م فأكدت

(٦٢) - كانت سفن القرصنة تبحر لأجل (الغزو والجهاد واعلاء كلمة الحق)، انظر حول ذلك دفاتر المهمة في ارشيف رئاسة الوزراء العثماني (BOA)، دفتر رقم ٧٠، حكم رقم ٤١٦، ودفتر رقم ٧٢، حكم رقم ٩٠٣، ٢٦٤.

(٦٣) - انظر: G.Veinstein, "Les préparatifs de la campagne navale Franco-Turque de 1552 à travers les ordres du Divan Ottoman", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, XXXIX (1985), 35-67.

كلها ذلك التفوق. أما جهود العثمانيين للقضاء على أعمال القرصنة التي يمارسها فرسان مالطة فقد باءت بالفشل. ولعل ذلك هو الذي كشف عن الملامح الأولى لهزيمة عام ١٥٧١م.

وفي عام ١٥٣٨م كان هناك أسطول عثماني آخر أخذ يشق طريقه متجهاً نحو المحيط الهندي. فبعد أن فتح العثمانيون مصر بذلوا جهوداً عظيمة، سواء كانت باعتبارهم حماة الأماكن المقدسة أم كانت لإعادة الحياة إلى طرق التجارة القديمة. فقد كانوا وهم يحاولون إجهاض العمليات الحربية التي يقوم بها الأسبان في البحر المتوسط وشمال أفريقيا من ناحية يخوضون من ناحية أخرى صراعاً مع البرتغاليين الذين وصلوا إلى الهند وسيطروا على طريق التوابل وعطلوا تجارة البحر المتوسط كما هددوا أمن الحرمين الشريفين. وقد كان لنداءات دول الهند المسلمة التي تضررت مصالحها التجارية ووقعت تحت تهديد البرتغاليين أثرها في قيام العمليات الحربية (٦٤). وعلى الرغم من أن حملة الهند التي قام بها سليمان باشا الخادم لم تنته بنجاح فإن وجود العثمانيين في تلك المياه قد أزعج البرتغاليين كثيراً وحّد من عملياتهم الحربية، كما استولى العثمانيون على اليمن وبعض الأماكن المهمة مثل عدن وزبيد وأقاموا هناك بكلربكية، وأمکن بجهود أوزدمير باشا الاستيلاء أيضاً على المناطق الشمالية الغربية من الحبشة وأقيمت هناك أيضاً بكلربكية (٦٥)، كما تصارع العثمانيون مع البرتغاليين في خليج البصرة. وكل هذه الأعمال كانت ضربة للبرتغاليين الذين كانوا يحملون التوابل من وراء البحار ويحققون أرباحاً طائلة. وكانت سيطرة العثمانيين على النقاط المهمة في البحر الأحمر وخليج البصرة لاسيما منذ عام ١٥٤٠ قد هيأت السبيل من جديد لعودة السفن والقوافل المحملة بالبضائع إلى طرق التجارة القديمة، ومن ثم انتعشت تجارة البحر المتوسط، وعادت أيام الازدهار إلى موانئ سوريا وإلى مصر والاسكندرية (٦٦). ولما سيطر العثمانيون على شاطئ البحر الأحمر منعوا البرتغاليين من ممارسة تبشيرهم الديني الذي كان يستهدف الأماكن المقدسة للمسلمين فضلاً عن ممارسة الأعمال التجارية. ونهضت في تلك الأثناء حلب وطرابلس الشام ودمشق والقاهرة والاسكندرية التي كانت جميعها بمثابة أبواب الخروج إلى البحر المتوسط، وعاد الازدهار إليها من جديد. وبعض هذه المدن تحول إلى مدن عثمانية نمطية يغلب عليها طابع الحياة اليومية والثقافية في استانبول. وفي

(٦٤) - أنظر: Y.Mughul, *Kanûnî Devri*, s. 109-137; C.Orhonlu, "XVI. Asrın İlk Yarısında Kızıldeniz Sahillerinde Osmanlılar", *TD*, XVI (1962), 1-10.

(٦٥) - أنظر: C.Orhonlu, *Habeş Eyâleti*, İstanbul 1974, s. 23-30.

(٦٦) - أنظر: S.Özbaran, "Osmanlı İmparatorluğu ve Hindistan Yolu", *TD*, XXXI (1978), s. 131-141.

أواخر القرن السادس عشر بدأ يتضاءل أثر العثمانيين في المياه الهندية بعد أن تخلى البرتغاليون عن أماكنهم هناك واستولى عليها الانجليز والهولنديون.

٤- من فتح قبرص وموقعة إينا بختى (لبانتو) إلى زيتوا توروک: الدولة الأبدية

كانت سياسة الحرب المستمرة ضد الشرق والغرب في عهد السلطان سليمان القانوني قد أخذت تتباطأ في عهد خلفائه. لاسيما مشروعات الصدر الأعظم صقولي محمد باشا البراقة التي كان تحقيقها صعباً في إطار الظروف التي عاشتها الدولة آنذاك، فبقيت حبراً على ورق. وكانت تخطط تلك المشروعات لشق قناة السويس واتباع سياسة أكثر فاعلية في المحيط الهندي، والتصدي لمملكة موسكو التي استولت على قازان (١٥٥٢م) واستراخان (١٥٥٦م) في الشمال، وتضاعفت قوتها وحاولت السيطرة على طرق التجارة والحج التاريخية الممتدة من آسيا الوسطى إلى الغرب، ثم إقامة علاقات طبيعية مع العالم السني في آسيا الوسطى، وشق قناة بين نهري الدون وال فولغا للوصول إلى بحر الخزر، ومساعدة مسلمي الأندلس بشكل أجدى. ومع ذلك فلم تقع ولو محاولة لشق قناة الدون والفولغا، وعلى الرغم من أن قسماً من القوة العثمانية قد زحف حتى استراخان فانه باء بالفشل (١٥٦٩م) (٦٧). والواقع أن العثمانيين في تلك الآونة كانوا قد ركزوا كل اهتمامهم على قبرص؛ فقد كانت هي العقبة الباقية على طريق التجارة البحرية المنتشرة بين مصر واستانبول ويسيطر عليها البنادقة، وكان القراصنة المسيحيون المتمركزون في الجزيرة تحت حماية البندقية كثيراً ما يقومون بالاعتداء على السفن التجارية وسفن الحج. كما كانت علاقات العثمانيين مع البندقية تسير آنذاك إلى الأسوأ، وظهرت بعض المشاكل الخطيرة على حدود البوسنة. وعلى الرغم من اتفاقية عام ١٥٦٧م فقد استصدرت الفتوى الشرعية بان قبرص كانت فيما مضى بلداً مسلماً، وعليه أعلنت الحرب. وقد امكن بعد نزال مرير إخضاع لفقوشه وماغوسا المركزين المهمين في قبرص، ولما تم فتحها جعلوا منها بكلربكية عثمانية (١٥٧٠-١٥٧١م). وفي مواجهة ذلك تحرك الاسطول الصليبي الذي جرى تجهيزه لتلبية لطلب البندقية بالمساعدة [التحالف المسيحي: ٢٠ مايو ١٥٧١م]، ورغم أنه لم يصل في موعده إلا أنه استطاع ان يلحق الهزيمة في اينا بختى (لبانتو) بالأسطول العثماني الذي كان قد تحرك لايقافهم (٦٨). وتلك الهزيمة هي التي أدت إلى ترزعزع التفوق الذي كانت عليه البحرية العثمانية

(٦٧) - انظر: H.İnalçık, "Osmanlı Rus Rekabetinin Menşei ve Don-Volga Kanalı Teşebbüsü (1569)", *Belleten*, XII/46 (1948), 349-402; karşı. Akdes Nimet Kurat, *Türkiye ve İdil Boyu*, Ankara 1966.

(٦٨) - انظر: Michael Lesure, *Lépendo. Le crise de L'empire Ottoman*, Paris 1972; S.Soucek, "İnebahtı Savaşı (1571) Hakkında Bazı Mülâhazalar" *TED*, sy. 4-5 (1974), 35-48.

والذي كان مستمراً منذ عام ١٥٣٨م وحتى ذلك التاريخ. غير أن انتصار العالم المسيحي لم يجد كثيراً سوى أنه رفع روحهم المعنوية لفترة وجيزة؛ ففي العام التالي خرج اسطول عثماني أقوى إلى البحر المتوسط استطاع أن يجبر المتحالفين على الانسحاب من مياه مودون ونوارين مما أدى إلى خيبة أمل عظيمة في العالم المسيحي، ولا سيما بين الاسبان. ثم ازدادت تلك الخيبة أكثر وأكثر عندما قام العثمانيون بفتح تونس عام ١٥٧٤م. وهذا الصراع الذي تحققت فيه أكبر الصدمات لأعظم قوتين، إحداهما في الشرق والثانية في الغرب قد وضع النهاية لمستقبل الاسبان في شمال افريقيا أو بتعبير آخر لسياستهم في الفتح conquista. وبموجب معاهدة عام ١٥٨١م تباعدت هاتان القوتان العظيمتان إحداهما عن الأخرى (٦٩). بل أن التقارب العثماني الانجليزي الذي وقع في تلك الآونة لم يستدرج العثمانيين مرة أخرى لعمليات عسكرية ذات نطاق واسع في البحر المتوسط. حتى أخذ الضعف يدب في القوة البحرية العثمانية المعطلة. ومن ناحية فان النصر في معركة "القصر الكبير" عام ١٥٧٨م الذي أسفر عن موت الملك البرتغالي وهياً السبيل لدخول البرتغال تحت السيادة الاسبانية ثم امتداد النفوذ العثماني في الوقت ذاته حتى أقصى الغرب في شمال افريقيا لم يدفع [العثمانيين] لانتهاج سياسة أطلسية فعالة (٧٠).

فالواقع أن العثمانيين في تلك الآونة كانوا يخوضون صراعاً مكثفاً مع الصفويين في الشرق. إذ انفرط الصلح الذي كان بينهما منذ عام ١٥٥٥م حتى ذلك الوقت لأسباب منها الحوادث التي وقعت على الحدود الشرقية، وتوسل السبل لعقد اتفاق مع الاوزبك السنيين الذين نجحوا في اقامة دولة قوية آنذاك، والقلق الداخلي في ايران، والسعي لفتح طريق التجارة الذي كان لايزال مغلقاً. وقامت الحملة إلى استراخان عام ١٥٦٩م فحاولت الوصول هذه المرة الى الخزر من جهة القوقاز. وكان القصد من توجيه الحملة تلك الوجهة هو تأمين الامدادات والمؤن بسهولة وتشجيع الجيش باستغلال عنصر الحصول على الغنائم والأسلاب لوجود الامارات الجورجية المسيحية في القوقاز. وحقيقة الأمر أن العثمانيين استولوا بهذه الحملة على اراض واسعة في شروان وجورجيا، وزحفوا حتى شواطئ الخزر. وعلى ضوء التجارب التي حصلوا عليها من الحملات السابقة كان الهدف هذه المرة هو الاستقرار بشكل ثابت في آذربيجان، ونجحوا في ذلك إلى حد

(٦٩) - أنظر: F.Braudel, *Akdeniz ve Akdeniz Dünyası* (trc. M.Ali Kılıçbay), İstanbul 1990, II, 279-359

(٧٠) - أنظر: Braudel, II, 354-357; A.Hamdani, "Ottoman Response to the Discovery of American and the New Route to India", *Journal of The American Oriental Society*, 101/3 (1981), 323-330; Andrew C. Hess, *The Forgotten Frontier A History of the Sixteenth-Century Ibero-African Frontier*, Chicago 1978.

بعيد. إذ فرضوا سيادتهم على رَوَّان وتبريز وگنج، وقره باغ، كما استولوا على عراق العجم، وأقيمت الصلة مع الأوزبك في الشرق، واستولى عبد الله خان هو الآخر على هرات. ونتيجة لذلك الوضع وقع عباس الأول في موقف حرج وهو الذي جلس حديثاً على العرش، مما اضطره للصلح. وبموجب المعاهدة التي عقدت عام ١٥٩٠م اعترف بتفوق العثمانيين (٧١). وبلغت النظر في تلك المعاهدة المواد الدينية التي احتوتها، إذ نصت على منع سب الخلفاء الراشدين الثلاثة [أبو بكر وعمر وعثمان] والسيدة عائشة والصحابه [رضي الله عنهم أجمعين]، وهي الأمور التي سبق للعثمانيين أن أصروا عليها في معاهدة عام ١٥٥٥م، ووضعوها في المقدمة دائماً في كل المعاهدات التي عقدت بعد ذلك. وعلى هذا يكون العثمانيون قد كشفوا للجميع عن دعمهم للعالم السني من الناحية المعنوية وحمایتهم للدين الاسلامي. ولكن كانت هناك أسباب أخرى غير ذلك دفعت العثمانيين إلى عقد تلك المعاهدة.

فان تزعزع الاستقرار الداخلي وظهور أعراض الضعف في عجلة الادارة الداخلية لدى العثمانيين نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية من ناحية، ثم بداية هبوب رياح الحرب من جديد في الغرب عقب فترة صمت طويلة من ناحية أخرى كانت أموراً استوجبت حل مشكلة الشرق بأسرع ما يمكن.

وقد استطاع العثمانيون خلال فترة اللاحرب الطويلة في الأراضي الأوروبية أن يفرضوا وجودهم السياسي هناك دائماً. وتكشف ذلك الأمر بوجه خاص في الانتخابات الملكية في لهستان (بولونيا). فقد تضاعف النفوذ العثماني هناك في أواخر القرن السادس عشر. وكان الاهتمام بالشمال سواء في عهد هنري شقيق شارل التاسع ملك فرنسا أم في عهد باثوري امير (ويووده) البغدان موجهاً إلى هدف الحيلولة دون نشاط آل هابسبورغ وقيصرية موسكو في مناطق الشمال التي كانت تحوز أهمية لدى العثمانيين من الناحية التجارية والاستراتيجية. لأن الافلاق والبغدان والسهوب الواقعة في شمال البحر الأسود كانت بمثابة مستودع لتموين عاصمة الدولة العثمانية (٧٢).

(٧١) - أنظر: B. Kütükoğlu, *Osmanlı-İran Siyasî Münasebetleri, 1578-1612*, İstanbul 1993; s. 194-200; W. P. Allen, *Problems of Turkish Power in the Sixteenth century*, London 1963, s. 34-37.

(٧٢) - أنظر: K. Beydilli, *Die polnischen Königswahlen und Interregnen von 1572 und 1576 im Lichte osmanischer Archivalien*. München 1976, s. 6-15; M. Maxim, "XVI. Asrın İkinci Yarısında Eflak-Boğdan'ın Osmanlı İmparatorluğu'na Karşı İktisadî ve Malî Mükellefiyetleri Hakkında Bazı Düşünceler", *VII. Türk Tarih Kongresi, Bildiriler*, Ankara 1973, II, 553-566; M. Brendel-G. Veinstein, "Règlements fiscaux et fiscalité de la province de Bender-Aqkerman 1570", *CMRS*, XXII (1981), 251-328.

غير أن النزاع المستمر مع آل هابسبورغ على امتداد الحدود قد هيا السبيل لتطورات سوف تؤدي إلى نشوب الحرب، إذ كانت الأراضي المجرية التي يضع آل هابسبورغ أيديهم عليها هي هدف العثمانيين المباشر منذ مدة، وكان آل هابسبورغ خلال الفترة السلمية التي امتدت منذ عام ١٥٦٨م قد وضعوا على امتداد الحدود نظاماً للدفاع ضد العثمانيين، إذ شجعوا السلافيين والمجريين على الاستيطان على حدود البوسنة وخاصة في منطقة الأدریاتيك (٧٣)، وأقاموا هناك خطاً دفاعياً قوياً، كما أقاموا في أعالي المجر قلاعاً واستحكامات عسكرية جديدة عند الممرات المهمة. فقد كانوا يعلمون منذ عام ١٥٥٠م أن عيون العثمانيين على المدن الغنية بالثروات المعدنية الواقعة خلف خط الدفاع هذا (٧٤).

فلما وقعت بعض الأحداث على حدود بكاربكية بويدين عام ١٥٨٧م، وعلى حدود البوسنة عام ١٥٨٨م وجهت انظار العثمانيين من جديد نحو المجر. ووقعت الحرب عام ١٥٩٣م واستمرت أربعة عشر عاماً. وحاول آل هابسبورغ استغلالها لصالحهم في أوربا، وسعوا لتصويرها على أنها صراع إسلامي مسيحي، حتى أنهم نجحوا في استقطاب العديد من المتطوعين من بروتستانت وكاثوليك للانضمام إلى جبهة المجر، وأعلن الامبراطور رودلف الثاني أن جيوشه هي الدرع الواقي لجميع المسيحيين. وكان مما أوقع العثمانيين في موقف حرج قيام البغدان والافلاق وأردل بالانضمام إلى صفوف العدو، ثم توقف وصول المؤن القادمة بكافة أنواعها من تلك المناطق، كما انقطع طريق الدانوب الذي كان يستخدمه العثمانيون في نقل عتادهم الحربي. ولم تكن المرحلة الأولى من الحرب جد ناجحة بالنسبة للعثمانيين، وسقطت استرغون الواقعة على الجناح الشمالي للحدود العثمانية عام ١٥٩٥م. وعلى الرغم من أن حملة الافلاق عوّضت هذا الفشل إلا أن الحرب بدأت تسير إلى الأسوأ مما دفع السلطان محمد الثالث لأن يقود الجيش بنفسه ويستولي أولاً على أغري، ثم لم يلبث بعدها أن هزم جيشاً مشتركاً من الألمان والمجريين في موقعة (خاج أوه)، كان يقوده الارشيدوق ماكسميليان [٢٤-٢٦ أكتوبر ١٥٩٦م] هزيمة منكرة (٧٥). غير أن ذلك النصر لم يكن ذا جدوى للعثمانيين، وكانت المناطق

(٧٣) - انظر: K.Kucerova, "The influence of the Ottoman Expansion on Ethnic Changes and Social Development in Central Europa", *Ottoman Rule in Middle Europa and Balkan in the 16th and 17th Centuries*, Prague 1978, s. 78-91.

(٧٤) - انظر: Z.Vesela, "Slovakia and the Ottoman Expansion in the 16th and 17th Centuries", *Ottoman Rule in Middle Europe*, s. 21 vd.; V. Kopcan, *Turecká nebezpecenstvo a Slovensko*, Bratislava 1986, s. 48.

(٧٥) - انظر: J. Schmidt, "The Egri campaign of 1596. Military History and the Problem of Sources", *Habsburgische-Osmanische Beziehungen*, CIEPO, Vienne 1985, s. 125-144.

التي اشتد فيها الصدام هي يانيق (راب) ووارادين وقانيجه واستولني بلغراد وبودين، غير أن تمرد أهالي أردل البروتستانت على آل هابسبورغ من ناحية وتحركات الشاه عباس في الشرق واستمرار القلاقل الداخلية من ناحية أخرى كانت أموراً دفعت الطرفين إلى عقد الصلح. وعلى الرغم من أن معاهدة مضيق جيتوا أو زيتوا توروك (Zitvatorok) (٧٦) التي جرى التوقيع عليها أثناء الحرب عام ١٦٠٦م وضمنت استمرار الحكم العثماني فوق قطاع المجر الذي كان يضم بكربكيتين هامتين هما أكرى وقانيجه فإنها قد هيأت لنهاية الحقوق العثمانية على الأراضي المجرية التي يقبض عليها آل هابسبورغ. وهذه المعاهدة التي كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الدبلوماسية العثمانية قد جرى التصديق عليها بعد المفاوضات التي تمت بين ممثلي الطرفين في منطقة محايدة على عكس ما جرى العرف به حتى ذلك التاريخ. كما وضعت الامبراطور في درجة تساوي درجة السلطان العثماني. ولاشك أن تلك الحروب الطويلة قد كشفت من حيث النتيجة عن انهيار فكرة كانت سائدة؛ إذ بدأ العثمانيون يتخلون عن فكرة "السيادة العالمية" التي جروا عليها منذ السلطان الفاتح وحتى ذلك التاريخ، واهتزت فكرتهم عن "الدولة الابدية"، وكشف الضعف في قدراتهم العسكرية عن نفسه، وانقضى عهد السباهية ذوي الاقطاعات العسكرية. وما من شك أن انهيار نظام الاقطاع سوف يسفر عن تطورات جديدة كان لها أثرها العميق على النظم الادارية والاجتماعية والاقتصادية عند العثمانيين.

رابعاً- تصدع القوة العثمانية: بوادر الخلل ومحاولات البحث عن سبل تلافيها

١- الاضطرابات الداخلية والضعف الإداري والحروب

كان للحروب الطويلة التي خاضها العثمانيون مع الصفويين وآل هابسبورغ أثرها السيء على المؤسسات الرئيسية والحياة الاجتماعية، وعلى الإدارة والمالية. وهذا الضعف الذي وصفه الكتاب العثمانيون آنذاك بأنه "انحطاط وفساد" كان يرجع -في نظرهم- إلى تزعزع سلطة الحاكم وتعيين غير الأكفاء في المناصب الهامة وفساد نظام الدوشيرمة والانكشارية وخواء خزانة الدولة. وكانت مظاهر الانحطاط قد بدأت في عهد السلطان سليمان القانوني، ثم تكشفت في عهد السلطان مراد الثالث (١٥٧٤-١٥٩٥م). أما عن سبل التخلص منها فقد كانت تتلخص في تطبيق القوانين واحياء المؤسسات التي أقامها السلطان سليمان القانوني. وهذه النظرة التقليدية قد سادت تقريباً حتى القرن الثامن عشر الذي غلب عليه الاتجاه نحو التغريب، بل حتى القرن التاسع

(٧٦) - أنظر: G.Bayerle, "The Compromise at Zsitvatorok", AQ, VI (1980), 5-53.

عشر. غير أن الظروف والملابسات كانت قد تغيرت، وسوف يتأخر العثمانيون كثيراً مع مرور الوقت عن اللحاق بالنظم والمفاهيم العالمية الجديدة المتطورة في الغرب. وواقع الأمر أن هذا لم يكن ممكناً أيضاً نظراً للنظام الذي جروا عليه ومفهوم الدولة الذي طوروه؛ ولم يكن من المنتظر أن ينسجموا مع القيم الأخلاقية المؤسسة على المادية التي ضمنت التقدم السريع لأوروبا أو مع النظم الاقتصادية والروح التجارية المرتكزة على مفهوم الاستعمار.

كما أن الزيادة السكانية التي أمكن التعرف على معدلاتها منذ القرن السادس عشر قد جاءت معها بمشاكل خطيرة، ووجد الشبان المحرمون من الأرض ضالّتهم في الانتظام في العمل جنوداً وحراساً في دوائر البكوات والباشوات والقصور. وكان للحروب التي خاضتها الدولة مع آل هابسبورغ بوجه خاص والأهمية المتزايدة لجنود المشاة حاملي البنادق أن زادت أعداد جنود الانتكشارية وغيرهم من القادرين على حمل البنادق، بينما تضاعفت الحاجة إلى السباهية ذوي الاقطاعات، كما ظهر من ناحية أخرى نوع من العسكر الحامل للبندق كانوا يعملون في دوائر البكوات والباشوات ويعرفون باسم (سكّبان). وكان لغزو الفضة الأمريكية السوق العثمانية بدايةً من عام ١٥٨٠م أثره في التضخم الاقتصادي، فارتفعت الأسعار مع ثبات رواتب الموظفين والجنود، فكان ذلك من الأسباب التي أدت إلى استياء الناس. واتسع عجز الخزانة، وتعددت - في مقابل ذلك - أنواع الضرائب، ولا سيما ضريبة الـ (عوارض) [أي الطائفة] التي أصبحت من الضرائب المعتادة (٧٧)، وزاد تعسف الإداريين خارج استانبول مع الأهالي. والأهم من كل ذلك أن هذه الأسباب قد شجعت على ظهور حركات الخروج على القانون بشكل واسع في الأناضول، فقد أثارت فرق الجلالية هناك اضطرابات خطيرة أثناء حروب الدولة الطويلة، ولا سيما الحرب مع إيران، وكانت الجموع الفقيرة من العاطلين وعساكر السكبانية واللوندية -الذين جُمعوا للحروب زمنياً فلما انتهت جرى تسريحهم ففتعلوا عن العمل- يشكلون المصدر البشري لفرق الجلالية. وكانت الفترة بين عامي ١٥٩٥-١٦١٠م تمثل مرحلة من الفوضى التامة عاشها الناس هناك، وكان زعماء المتمردين إما من السكبانية البسطاء وإما من الأمراء والباشوات. ففي الثورة التي قام بها (قره يازيغى) والثورة التي قام بها (قلندر اوغلى) كان يوجد إلى جانب السكبانية سباهية ممن نزعّت منهم اقطاعاتهم. وتحول الأناضول في تلك الآونة إلى ما يشبه الحريق، وخلت القرى من سكانها، وعاشت البلاد هناك ما وصفته الوثائق الرسمية العثمانية آنذاك بأنه "الفرار

(٧٧) - انظر: H.Inalcik, "Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire 1600-1700", AO, VI (1980), 283-337.

الكبير" (٧٨). وقد جرى القضاء على تلك الفرق، لاسيما في الفترة بين عامي ١٦٠٧-١٦١٠م. ولم تكن الشدة هي وحدها السياسة التي اتبعتها الحكومة المركزية في القضاء على حركات التمرد التي قام بها العصاة من البكوات والباشوات الأقوياء فيما بعد والتي كان يمكن لها أن تتحول إلى عصيانات تهدد سلطة الدولة، بل اتبعت أيضا سياسة اللين، فمنحت بعض زعماء العصاة مناصب امارة السناجق و امارة الأمراء [بكلربكية] واستمالتهم لخدمة الدولة. أما حركات التمرد التي ظهرت في سوريا ولبنان وتزعمها جان بولاد اوغلي وابن معن فقد كانت تستهدف الاستقلال بالحكم (٧٩). وكان القضاء على حركات العصيان المنظمة ذات الوحدات النظامية أمراً هيناً بكثير من القضاء على الحركات التي تقوم بها الجماعات غير النظامية التي لا يعلم أحد متى وكيف سيكون اشتعال فتيلها في الأناضول (١٦٠٧م).

ولم تتورع الحكومة العثمانية أحياناً عن استخدام عساكر السكبانية في الأناضول في التصدي للانكشارية وعساكر القبولية التي تتولى مهمة الأمن في العاصمة، كما كانت تلجأ أحياناً إلى تصعيد الصراع لصالحها بين عساكر السكبانية وعساكر القبولية.

إن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أثرت بقوة في كافة عناصر النظام الذي يحكم الدولة العثمانية وكذلك فترة التحول التي هيأت لها تلك العوامل إنما كانت تنبئ عن مرحلة سوف تفقد فيها فلسفة الغزو والجهاد تأثيرها. ومهما كشفت القوة العسكرية العثمانية بجلاء عن فعاليتها على امتداد القرن السابع عشر فان العثمانيين سوف يشرعون في الكفاح شيئاً فشيئاً لحماية وجودهم نفسه داخل اوربا الوسطى. أما في الشرق فسوف يخوضون حروباً تستنفذ قواهم العسكرية، ولا تحقق لهم كسباً سياسياً يُذكر. وعلى الرغم من ذلك التدني فان العثمانيين الذين نجحوا في الصمود زمناً طويلاً سوف يفشلون في تحقيق النجاحات السياسية والانتصارات العسكرية التي تحققت في عهد القانوني، وتخيّب آمالهم في النهضة التي تطلعوها إليها.

وبينما كان الصراع محتدماً مع آل هابسبورغ كان العثمانيون يتصدون للخطر الصفوي فضلاً عن ازماتهم في الداخل. فعقب أن جرى التصديق على معاهدة عام ١٥٩٠ حاول الشاه الصفوي عباس الأول استيعاب الشعب الاوزبكي، ثم تحرك للاستيلاء على الأراضي الواقعة تحت ايدي العثمانيين. وقام بتحطيم قوات الأمراء التركمان في الداخل ليجعل كفة الميزان في

(٧٨) - انظر : M.Akdağ, *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celâlî İsyanları*, Ankara 1975.
(٧٩) - انظر : Abdul-Karim Rafeq, "The Revolt of Ali Pasha Janbulad (1605-1607) in the Contemporary Arabic Sources and its significance", *VIII. Türk Tarih Kongresi, Bildiriler*, Ankara 1983, III, 1515-1534.

صالح الدولة المركزية، ووضع نظاماً يشبه النظام القائم لدى العثمانيين، ثم بدأ الهجوم على آذربيجان. وكان العثمانيون حتى عام ١٦٠٣م أي لفترة ثلاثة عشر عاماً قد عجزوا عن تطبيق سياسة راسخة للتوطين والاسكان في آذربيجان، وإحكام السيطرة التامة على أهالي المنطقة من الشيعة، وكان جل اهتمامهم منصباً على المواقع الاستراتيجية الهامة وطرق المواصلات الرئيسية. ولاشك أن من بين الأسباب على ذلك هو الحروب الطويلة في الغرب والأزمات والاضطرابات في داخل البلاد والعجز المالي. وقد حاول الشاه عباس الاستفادة من ذلك الوضع فاستولى بسهولة على بعض المراكز مثل تبريز وروان وكنجه ودربند ونخجوان (٨٠). وسعى إلى التصييق على العثمانيين من الناحية الاقتصادية، فكان يخطط لتحويل طريق الحرير إلى ميناء بندر عباس الذي أقامه حديثاً على خليج البصرة، وتشغيل طريق موسكو هو الآخر لذلك الغرض، وكان لأجل ذلك يقوم باتصالات وثيقة مع الانجليز (٨١). وقام العثمانيون بالمقابل بحظر تصدير النحاس والمعادن الثمينة إلى إيران، ثم أنفدوا العديد من "الحملات الشرقية" إليها تصدياً لأعمال الشاه عباس. غير أن تلك الحملات كلها لم تتجاوز التكتيل بعصيان الجلالية، حتى قام قويوحي مراد باشا عقب اخماد ثورة جان بولاد اوغلي وتمرد الجلالية عام ١٦٠٧ بالتوجه نحو تبريز (١٦١٠م)، غير أن المعاهدة التي عقدت بين الطرفين عام ١٦١٢م قد اسفرت عن الاعتراف للصوفييين بالسيادة على الأراضي التي استولوا عليها (٨٢)، بينما تقرر التزام إيران بارسال الحرير كل عام نظراً لأهميته القصوى في الاقتصاد العثماني، وظلت المواد المتعلقة بالدين تأخذ مكانها في المعاهدة كما كان الحال في معاهدتي عام ١٥٥٥م وعام ١٥٩٠م. وكان من الواضح أن تلك المعاهدة لم تأت بحل، ولكن العثمانيين لم يكونوا عازمين على التخلي عن حقوقهم في آذربيجان، فقد كشفت أهمية تلك المنطقة في المراحل التالية من الصراع العثماني الإيراني. واشتعلت الحرب عام ١٦١٥م، وحوصرت روان وأقيمت الاستحكامات في قارص، إلا أن العثمانيين تعرضوا للفشل، وجرى عام ١٦١٨ عقد صلح تشبه شروطه صلح الذي عقد عام ١٦١٢. وعلى ذلك تكون المرحلة الثانية من مشكلة الشرق قد انطوت، وعاد العثمانيون إلى الحدود التي كانت قائمة أيام السلطان سليمان القانوني.

(٨٠) - أنظر: Roemer, "The Safavid Period, Abbas I", *The Cambridge History of Iran*, Cambridge 1986, V, 262-278; F. Sümer, "Abbas I", *DİA*, I, 17-19.

(٨١) - أنظر: H. İnalçık, "Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluş ve inkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti Üzerinde Bir Tetkik Münasebetiyle", *Belleten*, XV/60 (1951), 664-676.

(٨٢) - أنظر: B. Kütükoğlu, *Osmanlı-İran Siyasî Münasebetleri, 1578-1612*, İstanbul 1993, s. 201-279.

ولكن العثمانيين واصلوا كفاحهم في الشرق بثبات؛ فقد كان ذلك الأمر ينطوي على أهمية عظيمة لضمان أمن الأناضول واستقراره. وجرى الصراع مع إيران في مرحلته الثالثة هذه المرة فوق أرض العراق. فقد كان استيلاء الشاه عباس على بغداد وشمال العراق (١٦٢٤م) أمراً دفع العثمانيين من جديد إلى حلبة الصراع، غير أن الحملات التي أنفذوها عام ١٦٢٥م و عام ١٦٢٩/١٦٣٠م لاستعادة بغداد ذات الأهمية الاقتصادية الكبيرة بالنسبة لهم لم تسفر عن شيء. وعندما ظهرت القلاقل الداخلية التي زعزعت الإدارة المركزية وضعفت قوة العثمانيين مع تغيرات السلطة الحاكمة جاء عهد السلطان مراد الرابع لتتمكن الدولة من استعادة قوتها من جديد وتأمين على حدودها في الغرب نظراً لانشغال الأوربيين بحرب الثلاثين عاماً (١٦١٨-١٦٤٨م). هنا فقط أمكن للعثمانيين أن يتوجهوا بكل قواتهم نحو الشرق، فساروا أولاً على آذربيجان، واستولوا عام ١٦٣٥م على رَوَّان غير أنهم لم ينجحوا في السيطرة على آذربيجان. وفي عام ١٦٣٨م استعادوا سيطرتهم على بغداد (٨٣). ثم عقدت مع الإيرانيين معاهدة قصر شيرين عام ١٦٣٩م التي جرى بموجبها ترسيم الحدود بين الدولتين بشكلها النهائي تقريباً. كما تخلى العثمانيون بمقتضى تلك المعاهدة عن مطالبهم حيال آذربيجان، وصادق الصفويون على سيادتهم في بغداد وشهرزور و رَوَّان وقارص. وبذلك حققت كل دولة منهما توازناً تجاه الأخرى خلال القرن السابع عشر في إطار تلك الحدود الطبيعية، وتجنبنا اللجوء مدة طويلة إلى أعمال خطيرة قد تجرهما إلى الحرب. ولكن العثمانيين على الرغم من نجاحهم في سياستهم الخاصة بحماية أراضيهم في الغرب وتصديهم بسهولة للقوى الجديدة الصاعدة في الغرب والشمال فإنهم لم يغفلوا أبداً مراقبة خطرٍ قد يأتيهم من جهة الشرق.

٢- الأمل في التصدي للاحتطاط: الإصلاحات، محاولات وانتكاسات

كان من نتائج فراغ السلطة الذي ظهر بسبب الحروب والاضطرابات الداخلية في أوائل القرن السابع عشر أن قويت شوكة جنود القبوقولية حتى سيطروا على الإدارة المركزية، ورأى الباشوات المتصارعون على السلطة أن يسلكوا طريق استخدام هؤلاء الجنود وصولاً لأهدافهم. وكان التوقف منذ حكم السلطان أحمد الأول عن قتل الأخوة الأمراء من الأسرة الحاكمة في عهد مراد الثالث ومحمد الثالث قد خلق مفهوماً جديداً في نظام السلطنة العثمانية، فلما لم يتعرض أحمد

(٨٣)-أنظر: H.Sahillioğlu, "Dördüncü Murad'ın Bağdat Seferi Menzîlnâmesi", *Belgeler*, II/3-4 (1967), 1-35; N.Aykut, "IV. Murad'ın Revan Seferi Menzîlnâmesi, *TD*, XXXIV (1984), 183-246; Kerim Yans, *IV.Murad Devrinde Osmanlı-Safevî Münâsebetleri* (رسالة دكتوراه لم تطبع), İstanbul 1977.

الأول (١٦٠٣-١٦١٧م) لأخيه تاركا الباب مفتوحاً أمامه للحكم، ظهرت في نظام السلطنة العثمانية عادة جديدة تتيح لأكبر أفراد الأسرة الحاكمة أن يعتلي عرش الحكم. ولكن الصراع على النفوذ أخذ يزداد حدة داخل الحكومة المركزية، إذ كان من شأن الفراغ في السلطة أن ضاعف من نفوذ رجال القصر ونفوذ أمهات السلاطين. أما عثمان الثاني الذي اعتلى عرش الحكم شاباً (١٦١٨-١٦٢٢م) فقد كان يتطلع لفرض نفوذه حاكماً مقتدراً مثل أسلافه ويعيد للعثمانيين هيبتهم التي فقدوها ويحد من نفوذ جنود القبوقولية الذين تزايدت أعدادهم وأخذوا يهددون السلطنة. وهذا الأمر الأخير بالذات قد تصدر أهدافه. ثم شرع الحاكم الشاب قليل التجربة يتحرك بايعاز من المحيطين به، فسعى أولاً لأن يفرض النظام والانضباط على جماعات الانكشارية التي راح أغلبها يعمل بالتجارة والاحتراف، فلما كان في طريق العودة من حملة خوتين مر على الأناضول بدعوى الحج عازماً على تشكيل جيش جديد قوامه عساكر مصر [الجنديّة] وعساكر السكبانية الخصوم الألداء لعساكر القبوقولية. غير أن هذا التصور قد أسفر عن عصيان دام استهدف الحاكم نفسه لأول مرة في التاريخ العثماني (١٦٢٢م)، إذ قتل السلطان عثمان الثاني خنقاً (٨٤)، وهبت رياح الفوضى في العاصمة. ومن ثم سنحت الفرصة لعساكر الانكشارية أن يروا بعيونهم مدى ما وصل إليه نفوذهم وازدياد شوكتهم بشكل لم يكونوا يتوقعونه. غير أن هذه الحادثة أثارت سخطاً عظيماً في استانبول أولاً، ثم سرى إلى خارجها، واتهم الناس الانكشارية بأنهم قتلوا السلطان، مما جعل أغلبهم ينوء تحت وطأة ذلك الضغط المعنوي، وخرج اباطة محمد باشا والي ارضروم مطالباً بالقصاص لدم السلطان، ثم سيطر على غرب الأناضول ووسطه، وشرع في تقتيل عساكر القبوقولية. ولم تهدأ ثورته إلّا بعد أن عينته الدولة والياً على البوسنة (١٦٢٨م). وكان مقتل السلطان عثمان الثاني أمراً عطلّ جهود الإصلاح بمعناها الحقيقي إلى تاريخ جد بعيد في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من ضعف الحكومة المركزية فإن السياسة العثمانية في الغرب لم تفقد شيئاً يذكر من فعاليتها. وفي أوائل القرن السابع عشر وجد العثمانيون أنفسهم مضطرين للتصدي لجماعات القازاق التي هدّدت طرق التجارة النشطة في الشمال، وظهرت على سواحل البحر الأسود الذي كان بمثابة بحر عثماني داخلي ووصلت حتى استانبول. فقد كانت إمارة القرم تنصّدى منذ زمن طويل للقازاق في اوكرانيا، غير أن التطورات التي ظهرت في المنطقة زادت

(٨٤) - أنظر: O.Ş.Gökyay, "Sultan Osman'ın Şehâdeti", *Atsız Armağanı*, İstanbul 1976, s. 187-256; Y.Yücel, *II. Osman* Adına Yazılmış Zafer-nâme, Ankara 1983, s. I-XII; Ş.Altundağ, "Osman II", *İA*, IX, 443-448.

من اهتمام العثمانيين بأوروبا الشمالية منذ عهد الوزير الاعظم صقوللى محمد باشا، فراحوا يتطلعون من جديد نحو الشمال. وكان نفوذ العثمانيين على لهستان قد قَدَّ تأثيره في إطار العلاقات مع الأفلاق والبغدان وأردل أثناء الحروب الطويلة، وكان الحفاظ على أمن البغدان قد استلزم التعرف عن كثب على نوايا القازاق في لهستان وأوكرانيا مرة أخرى، وعلى الرغم من أن مشكلة لهستان عقب الجهود التي قام بها اسكندر باشا (١٦٢٠م) قد أسفرت عن خروج حملة خوتين التي قادها عثمان الثاني نفسه، فإن تلك الحملة لم تحقق نجاحاً عسكرياً إلاّ استتباب الأمن في البغدان (١٦٢١م).

واقترب قازاق اوكرانيا في الشمال من لهستان وموسكو، وقاموا بغارات السلب والنهب على الأراضي العثمانية، وصاروا يشكلون خطراً داهماً، إلاّ أن الحملات التي خرجت أمكنها التصدي لهم مدة (١٦٢٥م) (٨٥). وكانت مشكلة القازاق تشكل الموضوع الرئيسي في المعاهدات بين الدولة العثمانية ولهستان. ومنذ ذلك الزمان حاول العثمانيون إزاء الامارات التابعة لهم [الأفلاق - البغدان وأردل] أن يحتفظوا بها في الداخل ويقطعوا عنها كل اتصال بالدول المجاورة، ولأجل هذا بذلوا جهودهم لاقامة شريط أمني حولها. وهذا الأمر كان استمراراً للسياسة التي اتبعتها الدولة قبل ذلك لحماية تجارة شمال البحر الأسود عندما أقامت شريطاً أمنياً وراء تلك السواحل. فقد وسَّعت منطقة (سليستره - اكرمان) بحيث تأخذ معها (بندر)، كما شاعت استكمال تلك الدائرة بتشكيل إيالة أكرمي ثم إيالة قمانيجه فيما بعد، حتى إن سياسة حماية الشمال سوف تمتد في الربع الأخير من القرن السابع عشر لتشمل أوكرانيا.

٣- البحث عن سبل النجاح في المجال العسكري: عائلة كوبريلي

لم يلبث العثمانيون - بعد أن وضعوا حلاً معيناً لمشكلة الشرق قبل انقضاء النصف الاول من القرن السابع عشر - أن وجهوا أنظارهم الى أوروبا مرة أخرى، فقد أتاحَت لهم ظروف الدول المناوئة في اضطراب أوضاعها مع حرب الثلاثين عاماً أن ينعموا بقسط كبير من الراحة. غير أن عدم تحرك العثمانيين ضد آل هابسبورغ واستغلال موقفهم الضعيف خلال تلك المرحلة الصعبة في أوروبا قد قُسر على أنه نجاح للدبلوماسية النمساوية (٨٦)، ولكن اهتمام العثمانيين في تلك الأثناء كان موجهاً إلى جهة أخرى مختلفة؛ فقد كان استيلائهم على رودس وقبرص في

(٨٥) - أنظر: M.Brendei, "La porte ottomane face aux cosaques Zaporogues 1600-1637", *Harvard Ukrainian Studies*, I (1977), 273-307.

(٨٦) - أنظر: George Wagner, "Otuz Yıl Savaşları Döneminde Osmanlı ve Avusturya İmparatorlukları'nın Politikası", *OA*, II (1981), 147-166.

البحر المتوسط قد ضمن الأمن لطريق التجارة البحرية، إلا أن جزيرة كريت كانت لاتزال تشكل عائقاً هاماً على ذلك الطريق، وكانت القواعد المهمة فيها مثل حانية وقندية تحت أيدي البنادقة، يواصلون أعمالهم التجارية في البحر المتوسط من خلالها، ويتابعون التطورات الملاحية عن كثب. وكانت علاقات العثمانيين مع البنادقة قد أخذت في التردّي في البحر المتوسط ولعبت أعمال القراصنة دوراً هاماً في ذلك، ولم يستطع الأسطول العثماني حتى تلك الآونة القيام بأعمال مهمة في البحر المتوسط، إذ اقتصر أمره على مطاردة القراصنة والعمل على حماية الشواطئ دون الدخول في حرب جادة. ولسوف يدرك العثمانيون عن يقين عندما يتوجهون إلى قلعة البنادقة الوحيدة في شرق البحر المتوسط مدى الضعف الذي آلت إليه قواتهم البحرية. فعلى الرغم من أن البنادقة فقدوا الكثير من قوتهم القديمة إلا أنهم استماتوا في المقاومة بشكل لم يكن متوقعاً. ورغم أن العثمانيين أخذوا حانية عام ١٦٤٥م، ثم أخذوا رَسْمُو عام ١٦٤٦م إلا أن التفوق البحري ظل في جانب البندقية. ولما قام البنادقة بضرب حصار حول المضائق وازمير ثم قطعوا على العثمانيين طرق الامداد أدى ذلك إلى امتداد الصراع بين الطرفين. ولم تسنح الفرصة لوضع قندية تحت الحصار إلا عام ١٦٤٨م (٨٧)، ونهض اسطول عثماني لنجبتها عام ١٦٥٦م فتعرض للهزيمة عند مشارف الدردنيل (چناق قلعه)، ووقعت استانبول تحت الحصار، وعانت العاصمة من قحط عظيم. ثم استولت البندقية على جزيرتي لمني وبوزجه اطه، فأثار ذلك الموقف الحرج رعباً شديداً وتطلع الناس لمنقذ قوي. ولأن ذلك المنقذ لن يكون محمد الرابع السلطان الذي لايزال صيباً فقد اتجهت الانظار إلى وكيله الذي يدير شئون البلاد باسمه، أي إلى الوزير الأعظم، وهو كوبريلي محمد باشا الوزير الطاعن في السن (٨٨).

وكان المناخ السياسي داخل البلاد في تلك الفترة شديد الاضطراب. فعقب وفاة السلطان مراد الرابع عام ١٦٤٠م نشب نزاع جديد في العاصمة، دخل فيه عساكر القبولوية والعلماء والوزراء والسراي؛ إذ كانت الدولة قد استطاعت خلال فترة وجيزة أن تعيد النظام مستخدمة الشدة والعنف، فلما توفي مراد الرابع اختل النظام من جديد، وازداد نفوذ السلطانة الوالدة (كوسم سلطان) والدة

(٨٧) - أنظر: Ekkehard Eickhoff, "Denizcilik Tarihinde Kandiya Muharebesi" (trc.M.Eren), *Atatürk Konferansları 1964-1968*, II (1970), s. 147-161. a.mlf., *Wenedig, Wien und die Osmanen Umbruch in Südosteuropa 1645-1700*. München 1973, s. 17 vd.; T.Gökbilgin, "İbrahim", *İA*, V/2, 882-884.

(٨٨) - أنظر: Ekkehard Eickhoff, "Denizcilik Tarihinde Kandiya Muharebesi" (trc.M.Eren), *Atatürk Konferansları 1964-1968*, II (1970), s. 147-161. a.mlf., *Wenedig, Wien und die Osmanen Umbruch in Südosteuropa 1645-1700*. München 1973, s. 17 vd.; T.Gökbilgin, "İbrahim", *İA*, V/2, 882-884.

مراد الرابع والسلطان ابراهيم، ولاسيما في حكم ولدها الثاني. ولما اعتلى العرش محمد الرابع وكان لا يزال في السابعة من عمره (١٦٤٨م) احتد النزاع هذه المرة بين السلطنة كوسم والسلطنة طورخان والدة السلطان الجديد حتى أسفر النزاع عن مقتل الأولى عام ١٦٥١م. وقد أتاح ذلك الفراغ في السلطة داخل العاصمة الفرصة للقوى المتربصة خارجها أن تعبث وتتحرك باستقلالية (٨٩).

وفوّضت الدولة الوزير الأعظم كوبرلي محمد باشا (١٦٥٦م) بصلاحيات واسعة، فقام أولاً بكسر حصار البنادقة، ثم استرد لمني وبوزجه اطه، ثم شاء بعدها أن يتوجه إلى كريت، عندئذ ظهرت مشاكل جديدة في أوروبا، واحتد الصراع بين العثمانيين وآل هابسبورغ بعد حرب الثلاثين عاماً حول أردل، فقد كانت أردل قلعة البروتستانتية خلال تلك الحرب عنصراً للتوازن ضد آل هابسبورغ، وذلك كان نجاحاً عظيماً بالنسبة للعثمانيين. ولكن ظهرت حركة استقلالية في أردل اثناء الحرب مع كريت، وحاولوا هناك عقد معاهدة مع السويد وتحركوا باستقلالية مما أثار استياء العثمانيين. وكان الوزير الأعظم كوبرلي يريد اتباع سياسة السلطان القانوني في أوروبا الوسطى؛ فقد كان يعلم جيداً مدى أهمية أردل في تلك السياسة، إذ كانت تلك المنطقة بمثابة معبر بين المجر ولهستان، وتتطوي على أهمية كبيرة بالنسبة لسياسة الشمال التي ركز عليها العثمانيون منذ زمن. فلما علمت الدولة بتحركات راکوزي الثاني (في عام ١٦٥٥م) أجّل الوزير الاعظم كوبرلي مسألة كريت وسار نحو أردل عام ١٦٥٨م، ثم أقام هناك ايالة جديدة [ايالة وآرات] مستهدفاً حماية أردل (١٦٦٠م). غير أن عصيان اباظة حسن باشا في الأناضول كان قد بلغ حداً خطيراً قبل التوصل إلى حل تام لمشكلة أردل، فقد كان ذلك الرجل عازماً على أن يصبح حاكماً للأناضول، واستطاع أن يكسب تأييد الناس بوعوده في الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، ومع ذلك فقد أمكن - ولو بصعوبة - إخماد ذلك العصيان بشكل دموي عنيف (١٦٥٩م)، وعادت الأمور إلى نصابها من جديد. ولم تكن مشكلة كريت وأردل قد بلغت الحل التام عندما توفي الوزير الأعظم كوبرلي محمد باشا (١٦٦١م)، ولكن سلطة الدولة كانت قد تأكدت في العاصمة وخارجها على السواء، وأخذت الحياة السياسية شكلاً جديداً وتدعمت الموارد المالية. فدخل العثمانيون مع تلك الجهود مرحلة "إحياء" جديدة. غير أن ثمار ذلك لن تستمر إلا إلى عام ١٦٨٣م.

(٨٩) - أنظر: H.İnalçik, "Centralization and Decentralization in Ottoman Administration", *Studies in Eighteenth Century Islamic History*, London 1977, s. 27-52.

والحقيقة أن روح الفتوح والجهاد قد انتعشت من جديد، فقد بدأ احمد باشا الذي تولى الصدارة العظمى بعد والده محمد باشا يهتم بمسألة أردل؛ فدخلها الجيش العثماني عام ١٦٦٢م، وكان ذلك يعني بداية حرب جديدة مع آل هابسبورغ بعد فترة توقف طويلة. وفتح العثمانيون أويوار Uyvar الواقعة في سلوفاكيا عام ١٦٦٣م، ثم وصلوا أوسع حدودها في الغرب وأقاموا عليها إيالة (٩٠). وفي العام التالي حاول قسم من الجيش العثماني عبور نهر راب عام ١٦٦٤م بالقرب من معبد سانت غوتارد في موجر سڤورف Mogersdorf فتعرض أثناء ذلك للهزيمة. غير أن آل هابسبورغ الذين تعرضوا هم الآخرون لخسائر فادحة لم يخطروا بالدخول في حرب أوسع لاسيما مع تهديد فرنسا لهم فطلبوا عقد الصلح. وعلى ذلك عقدت المعاهدة بين الطرفين في واسوار Vasvar عام ١٦٦٤م (٩١)، وحقق العثمانيون مأربهم من الحرب. فقد أقرت المعاهدة سيادة العثمانيين على أردل. وبعد ذلك وجه العثمانيون أنظارهم الى كريت بعد أن تركوها فترة طويلة، فاتجهت إليها القوات العثمانية عام ١٦٦٦م واستولت بعد ثلاثة أعوام على قندية التي حصنت تحصيناً قوياً، وحولوا الجزيرة إلى أرض عثمانية.

وبعد أن حلت الدولة مشكلة أردل وكريت المستعصية شرع العثمانيون هذه المرة يفكرون في فتح جديد، فكانت تلك الساحة هي أوكرانيا الواقعة شمال البحر الأسود. وكان قازاق أوكرانيا يتعرضون لضغوط الروس والبولنديين، وتقاسموها فيما بينهم على أن يكون نهر أوزي هو الحد الفاصل. ولم يقبل القازاق في المنطقة ذلك الوضع فناروا عليه، ونهض قازاق منطقة أوزي لطلب العون من العثمانيين. وعلى ذلك ساحت الفرصة أمام العثمانيين لدخول تلك المنطقة التي طالما تطلعوإ إليها، فدخلوا حلبة الصراع ضد لهستان وروسيا، ثم وضعوا القازاق تحت حمايتهم. وفي عام ١٦٧٢م تقدم الجيش العثماني نحو لهستان واحتل قمانيجه، ثم سيطر على أراضي بودوليا ووسّع شريط الأمن في الشمال إلى مساحات أبعد. ولما تقدم الجيش حتى لفوف Lvov سارعت لهستان بطلب الصلح، وبمقتضى معاهدة بوجاش (١٦٧٢) ومعاهدة زورأونا Zorawna (١٦٧٦م) تخلت عن بودوليا وقمانيجه للعثمانيين. وعلى ذلك بلغت الأراضي العثمانية في شمال وغرب البحر الأسود أقصى اتساعها، وتأسست هناك إيالة بودوليا وقمانيجه وسعى العثمانيون لتدعيم أمنها، أما القازاق فقد وضعتهم الدولة العثمانية تحت حمايتها. وفي عام ١٦٧٨م أنفذ العثمانيون حملة إلى

(٩٠) - أنظر: V. Kopcan, "Die Osmanische Provinz Nové Zámky (Eyalet-i Uyvar)" *Asian and African Studies*, XXI (1985), 157 vd.

(٩١) - أنظر: Georg Wagner, *Das Türkenjahr 1664. Eine europäische Bewährung*, Eisenstadt 1964; E. Eickhoff, *Venedig, Wien und die Osmanen*, s.216-222

جَهْرين بالقرب من كييف فاستولت على تلك القلعة المهمة على نهر اوزي [الدينير] وهدمتها بكاملها. وكانت المعاهدة العثمانية الروسية عام ١٦٨١م قد صدقت على تبعية غرب أوكرانيا للعثمانيين (٩٢).

خامساً: نهاية "السلام العثماني": عهد التفكك والاحتطاط

١- التقهقر من فينا إلى قَارْ لوفْجَه: الهزيمة

كان من نتيجة تلك الفتوحات أن انتشر الرعب من جديد تجاه الأتراك في أوروبا، فقد رأى الأوروبيون أن الامبراطورية العثمانية قادرة رغم تردي أحوالها على القيام بفتوح جديدة. وفترة استجماع القوى التي بدأت مع الوزير الأعظم كوبريلي محمد باشا قد واصلها ابنه من بعده، فلما جاء من بعده صهره قره مصطفى باشا المرزيفوني قام في الأعوام الأولى من توليه الصدارة العظمى بالكشف عن تلك القوة في لهستان وأوكرانيا، حتى بلغت الحدود العثمانية أقصى اتساعها في الشمال. وسوف تكون غايته الآن هي اختيار هدف مهم لكي يتمكن من مواصلة ايديولوجية الجهاد التي أخذت تنتعش من جديد. غير أن أحداً لم يكن يتوقع أن أحلام الفتح هذه سوف تؤدي بعد قليل إلى ضائقات وأزمات جديدة. ولكن ظهور عامل مهم يضمن الوصول لمثل هذا الهدف قد استلزم انفاذ حملة جديدة، فكان الهدف هو فينا، وكان العامل هو مشكلة الملكية في المجر الوسطى. فقد كانت المنطقة المعروفة باسم المجر الوسطى هي المجر العليا التي يسيطر عليها آل هابسبورغ في شمال المجر (٩٣)، وكانت قد ظهرت هناك على أنها ملكية جديدة، وأهلها من البروتستانت. ووجدت ضغوط آل هابسبورغ الكاثوليك المتشددين مقاومةً من المجرين البروتستانت كما نهض زعيمهم توكولي إيمره للاستعانة باستانبول من أجل اقامة دولة تحت حماية العثمانيين. وعلى ذلك شرعت الدولة العثمانية في تجهيز حملة عام ١٦٨٢م، ثم أرسلتها إلى المجر الوسطى فدخلت عاصمتها قاشا وأجلست توكولي على عرش المملكة. وفي تلك الأثناء كان الامبراطور ليوبولد يحارب فرنسا فلم يشأ أن يفتح على نفسه جبهة أخرى، ولهذا حاول أن يجدد معاهدة وأسوار إلا أن محاولته باءت بالفشل، فقد كان قره مصطفى باشا المرزيفوني مستعداً للحرب، أما آل هابسبورغ فقد كانوا منهمكين

(٩٢) - أنظر: C.B.O'Brien, "Russia and Turkey, 1677-1681: The Treaty of Bakhchisaray", *Russian Review*, XI (1953), 259-268; Borys Krupnyckyj, *Geschichte der Ukraine von den anfangen bis zum jahre 1917*, Wiesbaden 1963, s. 65 vd.

(٩٣) - أنظر: V.Kopcan, "Zur historischen und Geographischen Abgrenzung der Osmanischen Bezeichnung Orta Macar (Mittelungarn)", *Asian and African Studies*, XVII (1981), 83-93.

في البحث عن حلف جديد، إذ أعلن أن الحرب العثمانية حركة موجهة ضد العالم المسيحي الغربي ثم سعى لجمع المساعدات، حتى ان فرنسا نفسها المعادية له تعاطفت مع الحلف لكنها لم تلتزم به. وزحف الجيش العثماني حتى وصل إلى فيينا في يولييه ١٦٨٣، ثم حاصر المدينة حصاراً شديداً، ولكن الحصار لم يكن مجدياً؛ فقد وصلت القوات البولندية لمساعدتها واتحدت مع القوات الألمانية وأنزلت الهزيمة بالعثمانيين عند مشارف المدينة (٩٤)، وانسحب الجيش العثماني إلى بلغراد. وقد بعثت تلك الهزيمة مشاعر الفرح في أوروبا، كما وضعت في الوقت نفسه نهاية لأحلام العثمانيين في فتوح جديدة. ولم يدرك العثمانيون أن هذا الانتعاش القصير الذي استمر ربع قرن من الزمان كان يخفي وراءه ضعفاً في امكانيات التقنية العسكرية. وانكشفت تلك الحقيقة للعيان بكل سفورها خلال الفترة التي أعقبت هزيمة فيينا حتى عام ١٦٩٩م. ففي عام ١٦٨٤م قام آل هابسبورغ في النمسا بعقد حلف مقدس مع لهستان والبندقية، وأجبروا العثمانيين على الحرب في أوروبا فوق جبهات متعددة؛ إذ هجم البنادقة على حدود دالماتيا والبوسنة، وهجم آل هابسبورغ على بودين، بينما هجم البولنديون على قمانيج. ونجح العثمانيون في التصدي للبنادقة والبولنديين، بينما تعرضوا للهزيمة أمام آل هابسبورغ، وتركوا لهم أويوار Uyvar، ثم لم يلبثوا عام ١٦٨٦م أن تركوا لهم بودين. وفي العام التالي احتلت البندقية شبه جزيرة المورة، بينما قام آل هابسبورغ بالاستيلاء على كافة الأراضي المجرية حتى بلغراد. واستمر ذلك الانهيار فيما بعد أيضاً، حتى سقطت بلغراد التي كانت باباً إلى وسط أوروبا، ومع ذلك فقد استردها العثمانيون عام ١٦٩٠م، فلما وقعت هزيمتهم في سالانكامن Salankamen ضاع الأمل تماماً في استرجاع المجر. وكانت روسيا قد دخلت الحلف المقدس عام ١٦٨٦م فتحركت من الشمال وهجمت على آزاك. ومن ناحية أخرى فان دخول آل هابسبورغ الحرب من جديد ضد فرنسا أعطى للعثمانيين شيئاً من الراحة، وكما عجز آل هابسبورغ عن استرداد بلغراد عام ١٦٩٣م فان تصدي العثمانيين لهم وقيامهم بمحاصرة وارادين لم يسفر عن نتيجة. وزحف آل هابسبورغ حتى بلغوا أبواب البلقان. واستمرت الحرب في طمشوار عام ١٦٩٥، واستطاع العثمانيون ان يحققوا هنا بعض النجاح وانتعشت عندهم سياسة الفتح إلا ان هزيمتهم في زنتا عام ١٦٩٧ (٩٥) كانت النهاية لكل شيء، وبدأ يتضح لهم أن لا حيلة إلا في طلب الصلح. وكان الوزير الأعظم عَنَجَه زاده حسين باشا أحد أفراد آل كوبرلي قد وضع الصلح في مقدمة الأمور

(٩٤) - انظر: R.F.Kreutel, *Kara Mustafa von Wien*, Vienne 1955; Th.M.Berker, *Double Eagle and Crescent. Vienna's second Turkish Siege and its Historical Setting*, New York 1967; E. Eickhoff, *Venedig, Wien und die Osmanen*, s.359.

(٩٥) - انظر: M.İlgürel, "Zenta", *İA*, XIII, 536-538.

حتى يستعيد الجيش المنهك قواه ويعمل هو على استقرار الوضع في الداخل. فانعقدت المعاهدة في قارلوفجَه عام ١٦٩٩م واعترف العثمانيون من خلالها بسيادة آل هابسبورغ على المجر (٩٦). واصبحت بلغراد بعد ذلك منطقة فاصلة بين الحدود. وبقيت طمشوار في الجانب العثماني، بينما تركت المورة ودالماتيا للبنادقة، أما قمانيجِه وبودوليا فقد أخذتهما لهستان. وعلى ذلك النحو تكون الأراضي التي دار حولها الصراع منذ عام ١٥٢٦ قد تخلت عنها العثمانيون، وانمحي تماماً شريط الأمن الذي أقيم حول الأفلاق والبُغدان. ومن ثم لم يجد العثمانيون أمامهم إلا زيادة اهتمامهم بهاتين الامارتين عن ذي قبل.

ومن ناحية أخرى كان الروس قد استولوا على آراق، ووطأت أقدامهم سواحل البحر الأسود. وكان من شأن هذه المرحلة المتقلة بالحروب أن اختل التوازن في منطقة البلقان. وشرع الصرب والأرناؤط واليونانيون يثرون على الحكم استجابةً للتحريض الخارجي متعللين بتقل الضرائب. حتى أن الجماعات المسلمة نفسها تجاوزت مع تلك الثورات. ومن ناحية أخرى احتدت من جديد ثورات الجلايين، وأصبحت الحرب باهظة التكاليف بالنسبة للعثمانيين في استنزافها للأموال والطاقة البشرية. وبدأت تشتد شوكة الامبراطورية النمساوية بالمعنى الحقيقي، ومن ثم سوف تبدأ مرحلة يمد فيها آل هابسبورغ نفوذهم وتأثيرهم نحو البلقان. وعلى الرغم من ذلك فلم يكن أحد يتوقع أن التفكك العثماني الذي بدأ في اوربا الوسطى عام ١٦٨٣م سوف يستغرق ثلاثة قرون في البلقان، ولاشك أن ذلك كان -قبل كل شيء- نتيجة لسياسة الاستيطان الثابتة والمنظمة التي جرى عليها العثمانيون في البلقان. وكانت هزيمة فينا هي الأخرى قد كشفت بشكل مؤلم مدى ضعف العثمانيين الإداري والعسكري، كما أجبرتهم على أن يقبلوا مكرهين بتفوق الأوربيين. ثم دخلوا مرحلة أصبح عليهم فيها أن يبحثوا عن الحل، ليس لديهم فقط، ولكن عند الغرب أيضاً.

٢- ما بعد قارلوفجَه: محاولات استرجاع القوة والتهيؤ للعودة

كان من شأن الهزيمة الفادحة التي أسفرت عن عقد معاهدة قارلوفجَه واستغرقت ستة عشر عاماً أن حدثت تصدعات جديدة في الكيان الإداري والمالي والاجتماعي عند العثمانيين، وظهرت مجموعات عسكرية مسلمة من المدنيين لمواجهة النقص في الطاقة البشرية لاستخدامها في الحروب ولاسيما في الروملي. وقد اشتد ساعد تلك المجموعات حتى أمكن لها أن تلعب دوراً مهماً في تاريخ

(٩٦) - انظر: R.A.Abou el-Haj, "Ottoman Diplomacy at Karlowitz", *Journal of American Oriental Society*, LXXXIV/4 (1967), 498-512; A.Cânib Yöntem, "Rami Mehmed Paşa'nın Sulhnâmesi", *IV. Türk Tarih Kongresi Tebliğler*, Ankara 1952, s. 346-353.

البلقان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر (٩٧)، وبذلك تكون قد بدأت مرحلة سوف يضطر فيها الأهالي المسلمون الأتراك للدفاع بانفسهم عن أراضيهم ضد الاعتداءات الخارجية، والتصدي أيضاً للعناصر غير المسلمة التي يعيشون معها. ومن ناحية أخرى فرغم بعض التدابير التي اتخذها العثمانيون لطمأنة الناس عقب الحرب، وتأمين الهدوء والاستقرار إلا أن الإدارة المركزية العثمانية وجدت نفسها وجهاً لوجه مع أزمة داخلية جديدة.

وتمثلت تلك الأزمة فيما عُرف بواقعة أدرنة (١٧٠٣م) التي انفجرت بعد أربعة أعوام من الدخول في مرحلة الصلح وأسفرت عن خلع السلطان مصطفى الثاني عن العرش ومقتل شيخ الاسلام ومعلم السلطان فيض الله افندي الذي كان يحاول آنذاك تأمين الاستقرار في البلاد بالتعاون مع رجالات الدولة من أمثال عمّجّه زاده حسين باشا ورامي محمد باشا إلا أنه ضاعف -آنذاك- من نفوذه كثيراً (٩٨). ومما لاشك فيه أن التصدعات التي بدأت تظهر منذ عام ١٦٨٣م كانت العامل الاساسي وراء التمرد الذي قام به عساكر القبولية. وهذا العامل الذي يرجع إلى أسباب اجتماعية واقتصادية هو الذي مهد السبيل لذلك. وسوف تجد الأزمة الذريعة التي تبحث عنها بسهولة لكي تتفجر، فكانت الذريعة هي مسألة رواتب الجند المتأخرة. إذ كانت أعداد جنود القبولية أثناء الحروب تشكل كما ضخماً، وكانت التدابير التي تأخذها الدولة أثناء السلم تبعث على استياء تلك الفئات، أضف إلى ذلك أن العبء المعنوي لهذه الهزيمة الفادحة قد ألقي على عاتقهم، فترزعزت الثقة فيهم. كما أن إقامة السلطان في أدرنة قد أثارت سخط الأهالي في استانبول الى حد ما، ولاسيما بعض فئات التجار والصناع الذين يتعاملون مع السراي العثماني، ثم النفوذ المتزايد لشيخ الاسلام فيض الله افندي ورغبته في فرض نفوذه على السلطة السياسية كانت من الأمور التي عجلت بانفجار الأزمة. حتى أن المتمردين استهدفوا أولاً شيخ الاسلام نفسه، فقتل أثناء ذلك بشكل مفاجئ، وتخلّى السلطان مصطفى الثاني عن عرشه، وحل محله السلطان أحمد الثالث. ولم يكن الأمر هيناً، لأن الأفكار اتجهت لأول مرة خلال التمرد نحو بديل لآل عثمان يحل محلهم في حكم البلاد، إذ راح المتمرّدون يتجادلون حول أحقية الأسرة العثمانية في حكم الدولة، وهناك من رشح أمراء القرم لذلك، حتى فكر بعضهم في تولية عائلات أخرى كبيرة مثل عائلة ابراهيم خان زاده أحفاد الوزير

(٩٧) - أنظر مثلاً: H.İnalçık, "Saraybosna Şer'iyye Sicillerine Göre Viyana Bozgunundan Sonraki Harp Yıllarında Bosna", *Tarih Vesikaları*, II (1942-43), 178-187, 372-383.

(٩٨) - أنظر: O.Köprülü, "Feyzullah Efendi", *IA*, IV, 593-600; H.G.Baum, *Edirne Vak'ası* (Das Ereignis von Edirne), Freiburg 1973; R.A. Abou el-Haj, *The 1703 Rebellion and the Structure of Ottoman Politics*, Leiden 1984.

الاعظم السابق صوقوللى محمد باشا(٩٩). وكانت كلها أفكار بعيدة عن التنفيذ، إلا أن مجرد الجدل حولها كشف للعيان مدى السخط الذي كان وراء انفجار "واقعة أدرنة". كما نفهم من ذلك أيضاً أن عساكر القبولية كانوا يتطلعون إلى نظام للدولة يمكنهم المشاركة في إدارته بشكل مباشر. وحاولت الدولة عقب التمرد العمل على استقرار البلاد إلا أنها لم تنجح في ذلك تماماً إلا بعد عام ١٧١٨م. وبعد قارلوفجه ظهرت بعض الحركات ضد حكم آل هابسبورغ وخاصة في أردل، وثار المجريون، غير أن العثمانيين لم يعيروا ذلك الأمر الاهتمام اللازم، كما كشف الصراع السويدي الروسي على لهستان عن نفسه، وكان طلب السويد للتحرك المشترك قد قابله رجال الدولة العثمانية بالفنور لأنشغالهم بالوضع الداخلي في البلاد. غير أن هاتين الحادثتين كانتا كافيتين لزج العثمانيين في حرب جديدة. فقد اتفق ملك السويد كارل السابع [تشارلز، ديمرياش شارل] مع قازاق أوكرائنا وهاجم الروس، إلا أنه لم يلبث أن تعرض للهزيمة عند بولتوفا واضطر إلى اللجوء إلى العثمانيين مع زعيم القازاق(١٠٠). فكان من شأن ذلك الوضع والسياسة التي اتبعتها الروس منذ مدة في البحر الأسود أن غدت الحرب أمراً لا مفر منه. إذ قام القيصر بطرس الأول بدخول البُغدان، وأخذ يزحف على امتداد نهر پروت، بينما قام الجيش العثماني بالالتفاف حوله، مما جعله في موقف حرج بادر معه بطلب الصلح، فقبله الوزير الاعظم بلطه جى محمد باشا - الذي كان في وضع أحسن - مع بعض التحفظات العسكرية (١٧١١م)(١٠١). واعتبر ذلك الموقف نصراً للعثمانيين، ولعل الوزير الأعظم وجد في تلك النهاية ما يكفيهِ بدلاً من الاقدام على هجوم واسع لا يعرف ماذا ستكون عاقبته. لأن أعوام الهزائم كانت لا تزال ماثلة في العقول، بل وظهر بوضوح خلال الأعوام التي أعقبت ذلك مدى وطأة الحالة التي كان عليها عساكر القبولية. وفي النهاية وقع الطرفان على المعاهدة عام ١٧١١م إلا أنها لم تتأكد وتدخل حيز التنفيذ إلا في عام ١٧١٣م.

وعقب هذه الحادثة التي كانت مصدراً لفرح عظيم وجه العثمانيون أنظارهم إلى البندقية التي كانت تحكم المورة منذ ثلاثين عاماً. وكانت البندقية في تلك الاثناء قد دخلت مرحلة الانهيار وفقدت نفوذها في شرق البحر المتوسط. فطرح العثمانيون مسألة الجبل الأسود ودخلوا المورة (١٧١٥م)، واستولوا على القسم الأعظم منها. ولم يكن اليونانيون في المورة راضين عن حكم البنادقة

(٩٩) - أنظر في هذا الموضوع: TSA, nr. E.2989 Baltacı Mehmed Paşa'dan Vâlîde Sultan'a mektup: (bk.Arşiv Kılavuzu, I, vesika X).

(١٠٠) - أنظر: A.Nimet Kurat, *İsveç Kralı XII. Karl'ın Türkiye'de Kalışı ve Bu Sıralarda Osmanlı İmparatorluğu*, İstanbul 1943.

(١٠١) - أنظر: A.Nimet Kurat, *Prut Seferi ve Barışı*, I-II, Ankara 1951,1953.

الكاثوليك، بل إن قسماً منهم هاجر مع الأهالي المسلمين عقب غزوها إلى جزر بحر إيجه وسواحل الأناضول الغربية. وهذه الهجرات سوف تستمر نتيجة لبعض العوامل الاقتصادية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لتكون سبباً في زيادة عدد السكان اليونانيين في غرب الأناضول.

ولما انهزمت البندقية استولى القلق على آل هابسبورغ، ودخلوا الحرب إلى جانب حليفهم البندقية عام ١٧١٦م. وعندما انتهت الحملة التي استهدف العثمانيون بها النمسا بالفشل ضاعت منهم أيضاً منطقة طمشوار. وعقب هزيمة أخرى في بترفاردين عام ١٧١٧م سقطت بلغراد التي كانت بمثابة قاعدة عسكرية متقدمة للعثمانيين وزادت أهميتها كثيراً في تلك الآونة. وبمقتضى معاهدة بَساروفِجه عام ١٧١٨م لم تجد البندقية مفرأً من التخلي عن بعض أراضيها، ولكن آل هابسبورغ أخذوا طمشوار والأفلاق الصغرى وبلغراد واتسعت مساحة أراضيهم عما كانت عليه في معاهدة قارلوفِجه (١٠٢). وكان العثمانيون عقب قارلوفِجه قد عوضوا عن ضياع قسم من الأراضي التي تركوها للروس والبنادقة إلا أنهم فقدوا المجر تماماً وهي التي تطلعون إليها من الأساس منذ القرن السادس عشر. أما سقوط بلغراد فقد كان حدثاً عَرَض وجودهم في البلقان للخطر. وسوف يكون هدف العثمانيين الأول عقب استعدادات كبيرة هو أوروبا الوسطى وبلغراد التي كانت بمثابة صمام الأمان لمنطقة البلقان.

٣- انتصارات هزيلة في الغرب، ومعارك استنزاف في الشرق

كان من أثر التراجع المستمر الذي أصاب العثمانيين في أوروبا الوسطى منذ عام ١٦٩٩م أن تخلوا عن سياسة الفتح، وشرعوا يتابعون عن قرب - التطورات الحادثة في أوروبا. ومع ظهور تلك السياسة السلمية شعروا بالحاجة إلى الاتجاه نحو المصادر الثقافية والتقنية لقدرة الغرب الذي تفوق عليهم. وعلى ذلك بدأ عهد من الرفاهية عُرف باسم "عهد اللاله"، ظهرت معه تطورات جديدة متأثرة بالغرب في الفن والعمارة والأدب، فضلاً عما حدث في المجال التقني. ولكن ظهرت حركة تكتل بين السائرين على تلك السياسة السلمية وبين الجماعات الساخطة على ذلك الوضع. وأخذت تحتد ردود الفعل في الباطن، لا سيما ضد جماعة الصدر الأعظم الداماد إبراهيم باشا، ثم زاد الاحتداد مع الاسراف والبلذخ الذي كان عليه القصر ومن يحيطون به، حتى أدى إلى اشتعال الثورة

(١٠٢) - أنظر: C.Tukin, "Pasarofça", /A, IX, 514-523; L.Cassels, *The Struggle for the Ottoman Empire, 1717-1740*, London 1966, s. 13 vd.

* (لاله) اسم زهرة للزنبق أو الأفيون أو الخزامى (Tulipa Gesneriana)

عام ١٧٣٠م (١٠٣)، كما اكتملت عند ذلك المرحلة الأولى من الحروب العثمانية الإيرانية التي لم تهدأ منذ عام ١٧٢٣م حتى ذلك التاريخ.

وهذه الحرب كانت تبدو وكأنها أمر لا مفر منه بسبب الاضطرابات الداخلية في إيران؛ فكان الأفغان قد ضيقوا على آخر الحكام الصفويين، ووضعوا القسم الشرقي من إيران تحت حكمهم، كما توجه الروس - من ناحية أخرى - نحو دَرَبَنْد وباكو. وعند ذلك نفذ العثمانيون خطة حرب ذات ثلاث جبهات ضد إيران، إحداها في همدان - كَرْمَانشَاه والثانية في آذربيجان والثالثة في جنوب القوقاز. وطلب الشاه طهماسب ابن السلطان حسين وآخر الحكام الصفويين العون من العثمانيين والروس للتصدي للأفغان، وعقب أن اتفق مع الروس الذين دخلوا باكو عام ١٧٢٣م تفاوض العثمانيون والروس فيما بينهما، وحاولوا تقسيم غرب إيران إلا أن تلك المحاولة لم تسفر عن نتيجة (١٠٤).

فقد دخل العثمانيون كَرْمَانشَاه وهمدان وروان ثم دخلوا تبريز، واصبحوا يسيطرون على كنجه وگورجستان. وكان أشرف خان الأفغاني يدعي خلافة الصفويين آنذاك، فطالب العثمانيين باعادة المناطق التي استولوا عليها في غرب إيران، وعلى ذلك فسّر العثمانيون الخلافة لأول مرة بمعناها السياسي، وذهبوا إلى أن الخلافة واحدة ولا يجوز "تعديدها شرعاً". وادعاء الحق في الخلافة هذا سوف يتكرر بالحاح أثناء مشكلة القرم فيما بعد.

ولكن قيام نادر خان من القبيلة الأفغانية بحكم إيران كان أمراً هياً السبيل لتطورات سوف تقرر مصير العثمانيين فوق تلك الأراضي. إذ سقطت نهاوند ثم تبريز مما جعل السلطان العثماني يقرر الخروج بنفسه على رأس الجيش عام ١٧٣٠م إلا أن السخط كان قد ثار في استانبول حتى أسفر عن ثورة عارمة أطاحت بكل التجديدات التي حدثت فيها، وانتهت بخلع السلطان أحمد الثالث عن العرش. فلما اعتلى السلطان محمود الأول العرش بعده (١٧٣٠-١٧٥٤م) كان أول ما فعله أن قضى على زعماء المتمردين، وأمر هنا أيضاً ببدء المرحلة الثانية في الحروب الإيرانية.

وخلال هذه المرحلة الثانية من الصراع العثماني الإيراني نجح العثمانيون مرة أخرى في دخول تبريز، إلا أنهم عندما أدركوا صعوبة التمسك بها عقدوا معاهدة عام ١٧٣٢م وتخلوا بموجبها عن تبريز وكرمانشاه وهمدان ولورستان. أما شروان وداغستان وگورجستان فقد ظلت تحت الحكم

(١٠٣) - أنظر: M.Aktepe, *Patrona İsyası* 1730, İstanbul 1958.

(١٠٤) - أنظر: M.Aktepe, *1720-1724 Osmanlı-Iran Münasebetleri ve Silâhşör Kemânî Mustafa Ağa'nın Revan Fetihnâmesi*, İstanbul 1970.

العثماني. ولكن اشتداد شوكة نادرخان المستمر سوف يبطل المعاهدة، فقد اشتد صراع العثمانيين مع إيران بعد أن استولى نادرخان على الحكم تماماً منذ عام ١٧٣٣م وإعلان نفسه شاهاً على إيران (١٧٣٦م) (١٠٥). واستطاع العثمانيون تحقيق بعض النجاحات في البداية إلا أن كفة نادر شاه أخذت في الرجحان. ففي عام ١٧٣٦م وجد العثمانيون أنفسهم مع بعض المشاكل الجديدة في أوروبا الوسطى مما حال بينهم وبين الاهتمام كما ينبغي بالجبهة الشرقية. ولكن عندما هدأت الأوضاع في الغرب اشتعل الصدام من جديد في عام ١٧٤٣م، وصار نادر شاه يهدد الموصل وقارص. وفي النهاية توقفت الحروب التي ظلت مستمرة على فترات متقطعة منذ عام ١٧٢٣م وجرت في المرحلة الأخيرة داخل أراضي الدولة العثمانية نفسها، وذلك بمقتضى المعاهدة الذي عقدت عام ١٧٤٦م، وعاد الطرفان إلى الحدود التي نصت عليها معاهدة قصر شيرين.

وفي تلك الآونة تكشف أيضاً الجهود التي كان يبذلها نادر شاه لفرض المذهب الشيعي على العالم السني الذي يتزعمه العثمانيون، فقد تبنى نادرشاه المذهب الجعفري وطالب بقبوله مذهباً خامساً، وقام بعدة محاولات لجعل التشيع مشروعاً في العالم الإسلامي. وكان الهدف وراء ذلك سياسياً إلى حد بعيد؛ إذ كان يطمح -وقد وقع بين فكي العثمانيين السنة وامبراطورية بابلور- إلى التخلص من ذلك الوضع الضائق، والأمل في التحول إلى زعامة دينية والتطاول لأن يصبح قوة ثالثة ولكن مشروعة. غير أن محاولته في المزج بين التسنن والتشيع وتخليص إيران من العزلة السياسية قوبلت بالرفض من العثمانيين الذين كانوا يدركون أهمية القوة السياسية وراء الخلافة الإسلامية، كما قابل الشيعة المتشددون أيضاً ذلك الأمر بالرفض.

وخلال المرحلة الثانية في الصراع الحربي مع إيران ظهرت أحداث جديدة في الغرب، ووجد العثمانيون أنفسهم مضطرين -إزاء مطامع روسيا التاريخية لاسيما في البحر الأسود والقطاع الشمالي- أن يخوضوا كفاحاً لحماية وجودهم هناك. فقد قام الروس بالهجوم على آزاك واستولوا عليها، وهي التي كانوا قد احتلوا قبل ذلك ثم تخلوا عنها للعثمانيين عام ١٧١٣م، كما دخلوا القرم أيضاً، واقتنوا النمسا هي الأخرى بالوقوف إلى جانبهم (١٠٦). وبعد أن خادعت النمسا العثمانيين مدة هجمت فجأة على البوسنة والأفلاق، إلا أن بكربكي البوسنة حكيم أوغلي علي باشا ردَّ هذا الهجوم

(١٠٥) - أنظر: Lockhart, *Nâdir Shah, a Critical Study Based Mainly upon contemporary Sources*, London 1938; F. Sümer, "Avşarlılar", *DİA*, IV, 164-165; Ali Džafar Pour, *Nâdir Şah Devrinde Osmanlı-İran Münâsebetleri* (رسالة دكتوراه لم تطبع)، İstanbul 1977.

(١٠٦) - أنظر: L. Shay, *The Ottoman Empire from 1720 to 1734 as Revealed in Despatches of the Venetian Baili*, Urbana 1944.

(١٧٣٧م)، كما حقق إلى جانب ذلك بعض الانتصارات على جبهة ويدين (Vidin). وفي عام ١٧٣٨م دخل العثمانيون اورسوا (Orsova)، وحققوا نصراً جديداً عند مشارف بلغراد، ومن ناحية أخرى قام الروس بعد طردهم من القرم بالانسحاب بعد فشل آل هابسبورغ، واستولى العثمانيون مرة أخرى على أوزي، ثم حاصروا بلغراد حتى استولت الدهشة على آل هابسبورغ مع تلك الانتصارات المتوالية. وبينما كان العثمانيون يلقون بكل ثقلهم في تلك الجبهة قام الروس بالاستيلاء على خوتين وباش، ولكن النمسا التي كانت في حالة صعبة فضلت الصلح، وجرى تسليم بلغراد أيضاً. وتولت فرنسا الوساطة حتى عُدّت هناك معاهدة بَسَاروفِجه عام ١٧٣٩م، وتخلّت النمسا عن الأراضي التي اكتسبتها بمقتضى هذه المعاهدة، وجرى الاعتراف بالحدود التي تقررت في البوسنة عقب معاهدة كارلوفجِه. وهكذا تكون الأفلاق والبُغدان قد تخلصتا من الخطر الذي حاق بهما (١٠٧).

كما ترك الروس أيضاً ما استولوا عليه من أراضٍ، وعلى ذلك يكون العثمانيون قد حققوا نجاحاً عظيماً بتجاوزهم لما أصابهم من ذلك التصدع. وسوف يعقب ذلك الصراع مرحلة صلح طويلة وعهدٌ من "التراخي".

٤- أطول مرحلة سلام، ونهاية "الاسترخاء السلطاني"

كان القرن الثامن عشر في أوروبا عهداً ظهرت فيه كيانات سياسية جديدة، وكان العثمانيون أيضاً قد تمسكوا بسياسة السلم اتجاهاً عاماً وتخلوا عن سياسة الجهاد القديمة، إلا أنهم عندما كانت تفرض عليهم الضرورة حرباً لم يتورعوا عن خوضها. ومع ذلك فإن الحاجة الماسة إلى مناخ السلم والاستقرار قد شكلت خطوط السياسة العريضة، لاسيما لدى رجال الدولة من ذوي الأصول البيروقراطية، وكان للصعوبات التي واجهها العثمانيون في أوروبا دوراً في ذلك. فقد كان في وسع روسيا والنمسا أن تتفقا بسهولة وتجبرا العثمانيين على خوض الحرب على جبهات مترامية. وقد لعبت كل هذه الأمور دوراً مهماً في تأسيس مرحلة السلم الطويلة التي امتدت ثلاثين عاماً تقريباً عقب نجاح العثمانيين ضد الغرب عام ١٧٣٩م. وقد أدرك الجميع أهمية الدبلوماسية في مسألة توازن القوى في أوروبا، وظهر بوضوح أن الحروب ليست وحدها هي الحاسمة في كل وقت (١٠٨).

وترصد العثمانيون عن كثب لما يقع في أوروبا من أحداث، ولم تشغلهم الصراعات التي شاء البعض جرهم إليها هناك. وكان للصدر الأعظم راغب محمد باشا الذي نشأ في خضم البيروقراطية دور

(١٠٧) - أنظر: L.Cassels, *The Struggle*, s. 115-196.

(١٠٨) - أنظر: T.Naff, "Ottoman Diplomatic Relations with Europe in the Eighteenth Century: Patterns and Trends", *Studies in Eighteenth Century*, s.88-102.

هام في صياغة السياسة الخارجية لمرحلة السلم تلك، فقد كان لراغب باشا يد في احباط الجهود التي بذلتها بروسيا لجر العثمانيين إلى حرب السنوات السبع (١٠٩). كذلك ظهرت أحداث مهمة أخرى خلال تلك الفترة في اراضي الامبراطورية البعيدة مثل شمال افريقيا ومصر وسوريا وبغداد؛ فقد ضعف ارتباط تلك الاماكن بالعاصمة، وبدأ عهد كان الولاة الأقوياء والفئات الأخرى يتصرفون في حكم تلك الاماكن على هواهم، حتى إن بولوط قيان علي بك [علي بك الكبير] في مصر وظاهر العمر في سوريا تمردا على الدولة وأثارا اضطرابات خطيرة، لم تلبث أن زادت واستمرت لأعوام تالية (١١٠). ومن ناحية أخرى بدأ يضيق العثمانيون لمرحلة السلم تلك على الرغم من ظهور بعض الاضطرابات الداخلية؛ فقد كانت ذكريات الامبراطورية العثمانية القوية لازالت ماثلة في الأذهان، وكان بعض رجال الدولة قد بدأوا يتحينون الفرص لبعث هذه القوة من جديد وتجديد انتصاراتها التي عاشتها عام ١٧٣٩م. وفي النهاية سنحت الفرصة المرتقبة بسبب مشكلة لهستان، وانفتح الباب للدخول في الحرب. أما الوزير الأعظم محسن زاده محمد باشا فقد جرى عزله عندما عارض دخول الحرب (١١١).

وبموت اغسطس الثالث ملك لهستان عام ١٧٦٣م نهضت القوى الكبرى في أوروبا للتدخل في اختيار الملك الجديد، فاستطاعت كل من روسيا وبروسيا أن تتجحا عن طريق الضغوط المشتركة في انتخاب ستانيسلاس بونياتوفسكي ليكون ملكاً عام ١٧٦٤م. وعلى ذلك ازداد الضغط الروسي في لهستان، أما الجبهة المعارضة فقد أقامت كونفدرالية بار وطلبت الحماية من العثمانيين، فلما تعرضت قوات تلك الكونفدرالية لملاحقات الروس لجأت إلى الأراضي العثمانية، فتعقبها الروس حتى دخلوا قسبة بلطة واشعلوا النيران فيها. وعلى ذلك سارع العثمانيون باعلان الحرب عام ١٧٦٨م مع تخلف قواتهم ونقص استعداداتهم من الناحية العسكرية رغم مرحلة السلم الطويلة. وتحولت الحرب إلى كارثة مطبقة على رجال الدولة الذين انخدعوا باحلام الفتح واستعادة القوة من جديد. وتكشف للعيان مدى ضعف الدولة الاداري والعسكري. والواقع أن روسيا هي الأخرى لم تكن راغبة كثيراً في الأقدام على الحرب، ومع ذلك فسوف تخرج ظافرة أمام العثمانيين الذين كانوا

(١٠٩) - أنظر: K.Beydilli, *Büyük Friedrich ve Osmanlılar, XVIII. Yüzyılda Osmanlı Prusya Münâsebetleri*, İstanbul 1985, s. 65-78.

(١١٠) - أنظر: Abdul-Karim Rafeq, "Changes in the Relationship Between the Ottoman central Administration and the Syrian Provinces from the Sixteenth to the eighteenth centuries", *Studies in Eighteenth Century*, s. 53-73; F.Emecen, "Ali Bey, Bulutkapan", *DİA*, II, 383-384. F.Emecen, "Zahir Ömer", *İA*, XIII, 455-456.

(١١١) - أنظر: Y.Nagata, *Muhsinzade Mehmed Paşa ve Âyanlık Müessesesi*, Tokyo 1976, s. 36 vd.

يحاربون بحركات ظاهرها المهارة وباطنها العجز في معركة ذات جناح واحد. فقد زحفت الجيوش الروسية من أوكرانيا حتى نهر الدانوب واستولت على مناطق الحدود، ثم دخلت الأفلاق والبغدان، واحتلت القرم (١٧٧١م)، وكانت قد مدت الحرب إلى البحر المتوسط، واستطاعت بمساعدة الانجليز أن تحرق الاسطول العثماني عند چشمه (١٧٧٠م). وهنا استولت الدهشة على العثمانيين، كيف ينجح الروس في النزول إلى البحر المتوسط (١١٢). لأن الروس لم يكونوا من القدرة التقنية والمهارة القيادية التي تؤهلهم لتحقيق ذلك بمفردهم؛ ولم يكن العثمانيون يضعون الانجليز في الحسبان. ومن ناحية أخرى قام الروس - عندما فشل الاتفاق معهم بسبب القرم عقب الهدنة التي وقعت عام ١٧٧٢م - بالهجوم من جبهة القوقاز، ثم عبروا الدانوب ودخلوا قسبة (حاجي اوغلي بازارى) وألحقوا الهزيمة بالعثمانيين عند موقعة قوزليجه. وعلى ذلك جرى توقيع معاهدة قينارجة الصغرى عام ١٧٧٤م، وانسحب الروس بمقتضاها من الأراضي العثمانية، إلا أن القرم أخرجت عن حماية العثمانيين وجعلت منطقة مستقلة، لتبدأ منذ ذلك مرحلة إلحاقها إلى روسيا. وكان الروس - من ناحية أخرى - يدعون حق حماية الأهالي الارثوذكس (١١٣)، ولعل ذلك الوضع كان مهما لما سيترتب عليه من أحداث جديدة عوضاً عن فقدان الأراضي. كما أن انفتاح البحر الأسود لأول مرة على التجارة الروسية وهو الذي يُنظر إليه على أنه "حريم" العثمانيين كان يشكل تطوراً مهماً آخر في المجال الاقتصادي (١١٤). ولكن كانت عيون العثمانيين على القرم أكثر من أي شيء آخر، فعلى الرغم من أنهم عاشوا الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى ضياع القرم فإنها سوف تشكل محور ارتكاز في السياسة العثمانية لفترة أخرى قادمة.

* * * *

- (١١٢) - من الخطأ أن نعزي هذه الحادثة إلى قلة المعلومات الجغرافية لدى العثمانيين، ولمعارفهم الجغرافية حول أوروبا أنظر: V.Aksan, "Ottoman Sources of Information on Europe in the Eighteenth Century", *AQ*, XI (1988), 5-16.
- (١١٣) - أنظر في هذا الموضوع: R.H.Davison, "Küçük Kaynarca Antlaşması'nın Yeniden Tenkidi" (trc.E.Akögretmen), *TED*, sy.10-11 (1981), 343-368.
- (١١٤) - أنظر: K.Beydilli, "Karadeniz'in Kapalılığı Karşısında Avrupa Küçük Devletleri ve Mîrî Ticâret: Teşebbüsü", *Belleten*, LX/214 (1991), 687-756; I.Bostan, "İzn-i Sefîne Defterleri ve Karadeniz'de Rusya ile Ticaret Yapan Devlet-i Aliyye Tüccarları 1780-1846", *Türklük Araştırmaları Dergisi*, VI (1991), 21-44.

الفصل الثاني

الدولة العثمانية من معاهدة قَيْنَارْجَه الصغرى

حتى انهيارها

أولاً- بداية النهاية الطويلة: معاهدة قينارجة الصغرى ومآلاتها

عندما اعتلى السلطان عبد الحميد الاول العرش (١٧٧٤-١٧٨٩م) كانت الحرب العثمانية الروسية (١٧٦٨-١٧٧٤م) التي اندلعت على أيام سلفه مصطفى الثالث قد وضعت أوزارها. وبينما كانت الدولة مشغولة بشئون الحرب من جانب، كانت مضطرة - على الجانب الآخر- للعمل على إصلاح ما خربته سنوات الحرب الطويلة، وإخماد الاضطرابات التي نشبت في مختلف الايالات، والبحث عن حلول للضائقة المالية التي بلغت ذروتها. وكانت رغبة السلطان عبد الحميد الأول أن تستمر الحرب الروسية التي تسلم زمامها إلا أنها لم تسفر عن نتيجة طيبة بسبب الفشل في المجال العسكري؛ إذ انهزمت القوات العثمانية أمام العدو عند قُوزلُوجَه [بالقرب من وَاَرنا Varna] آخر المواقع العثمانية، واضطر القائد العثماني محمد باشا محسن زاده أن ينسحب إلى معسكره في شُمنِي وهو في حالة يرثى لها، ومن ثم لم تجد الدولة مفرأ من قبول شروط الصلح الجائرة التي عرضتها روسيا. وانعقدت معاهدة الصلح في قَيْنَارْجَه الصغرى (كروچوك قينارجة) في ٢١ يولييه ١٧٧٤م. ففي تلك الحرب التي وصفها فردريك الثاني ملك بروسيا على أنها "حرب العميان مع العور"^(١) كانت حالة الطرفين سيئة معاً. وهذا النصر الذي أحرزته روسيا لم يرجع إلى تفوقها المطلق في الأسلحة وإنما إلى حالة التردي التي بلغت الدولة العثمانية. وتعد معاهدة قينارجة الصغرى أقسى المعاهدات التي أجبرت الدولة العثمانية على توقيعها بعد معاهدة قَارْلُوفْجَه عام ١٦٩٩م؛ فكان نهر آقْصو (بوغ) هو الحد الفاصل الجديد بين أراضي الدولتين، وتقتصر تبعية القرم وقوبان وبوجاق للدولة العثمانية على النواحي الدينية المتعلقة بمقام الخلافة الاسلامية فحسب، أما من الناحية السياسية فقد انفصلت عن كيان الامبراطورية وتحولت إلى الاستقلال. وسوف تشكل هذه الحادثة الخطوة الأولى نحو قيام روسيا بضم القرم إلى أراضيها. أما الجانب المهم الآخر من المعاهدة فهو المواد التي تضمنتها وفسرها الروس على انها تمنحهم حق حماية الأقليات الارثوذكسية في أراضي الدولة العثمانية. وهذا الوضع هو الذي أبرز فداحة المعاهدة؛ إذ استتدت روسيا الى تلك المواد واعطت لنفسها الحق

Kemal Beydilli, *Büyük Friedrich ve Osmanlılar. XVIII. Yüzyılda Osmanlı-Prusya Münâsebetleri*, İstanbul 1985, s. 98.

(١) - انظر:

فيما بعد للتدخل في شئون الدولة العثمانية (٢)، كما كفلت المعاهدة لسفن التجارة الروسية حق المرور من المضائق. وعقب هذا الصلح الفادح فإن قيام النمسا باقتطاع قطعة أرض من إمارة البغدان (بوكوفينا) ووقوف الدولة العثمانية متفرجةً عليها إنما كان إشارة أخرى تدل على مدى الضعف الذي سيطر عليها (١٧٧٥م).

وعقب هذه الحرب التي استمرت مدة تقرب من ست سنوات أدركت الدولة العثمانية أنه لم يعد من الممكن مجابهة العدو بجيوش مهلهلة، وهذه الهزيمة التي تعرضت لها أمام الجيش الروسي الذي لم يكن بوجه عام في مستوى الجيوش الأوروبية الأخرى من ناحية التنظيم والتدريب قد كشفت للعيان مدى الضعف الذي بلغته الدولة. وكان العامل الاساسي في حمايتها من أن تمحي تماماً من خريطة أوروبا - كما حدث لدولة لهستان عندما تقاسمتها الدول المجاورة لها [النمسا وروسيا وبروسيا] بين أعوام ١٧٧٢-١٧٩٥م وكذلك مثلما حدث لجمهورية البندقية القديمة عام ١٧٩٧م - هو أن الدول الكبرى تجنبنت اقتساماً مثل هذا ولم تضعه بين أهدافها الرئيسية (٣). ومن ثم ظل وجود الدولة العثمانية منوطاً بموازين القوى والمصالح فيما بين دول أوروبا العظمى، وبدرجة أعلى فيما بعد، ولا سيما على امتداد القرن التاسع عشر (٤).

١- الترتيبات التي جرت في عهد السلطان عبد الحميد الأول

تشكل الاصلاحات التي شاعت الدولة انجازها في شتى المجالات ميزة هامة تميز بها عهد عبد الحميد الأول بعد عام ١٧٧٤م. فالحقيقة أن الدولة -إلى جانب سعيها لإخماد بعض الثورات التي اندلعت داخل أراضيها [في المورة ومصر ولبنان] بعد معاهدة قينارجة ووجدت دعماً من الاسطول الروسي الذي دخل البحر المتوسط عام ١٧٧٠م وانشغالها بالحرب الايرانية التي نشبت عام ١٧٧٥م ومسألة القرم بوجه خاص - كانت قد نهضت أيضاً للقيام ببعض الاصلاحات، إلا أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً ومستديماً. فقد كانت جهود الاصلاح متمثلة في بعض المحاولات ذات الطابع العسكري بوجه عام، ولم تستطع الدولة الاقدام على إحداث أي تغيير جذري. فقامت بالغاء "تشكيلات اللوندية" التي تحولت آنذاك في الأناضول إلى مصدر للشغب وإثارة الفوضى. وفي أثناء الصدارة العظمى للوزيرين قره محمد باشا (١٧٧٩-١٧٨١) وخليل حامد باشا (١٧٨٢-١٧٨٢)

(٢) - أنظر: R.H. Davison, "Russian Skill and Turkish Imbecility: The Treaty of Kuchuk Kainardkji Reconsidered", *Slavic Review*, 35/3 (Eylül 1976).

(٣) - أنظر: G.Stadt Müller, *Geschichtliche Ostkunde I*, München 1963, s. 108.

(٤) - أنظر: B.S. Baykal, "Lord Salisbury'nin İstanbul'da Fevkalâde Murahhaslığı", *AÜDTÇFD*, II/4 (1944), 499-517; B.S. Baykal, "Bismarck'ın Osmanlı İmparatorluğunun Taksimi Fikri", *AÜDTÇFD*, I/ 5, (1943), 3-12.

١٧٨٥م) وهما من رجال الدولة البارزين في ذلك العهد جرى استدعاء بعض الخبراء العسكريين من فرنسا^(٥)، فحاولوا إصلاح "أوجاق المدفعية" (طوبجى اوجاغى) و "أوجاق حفاري الأنفاق" (لغمجى اوجاغى)، كما اجتهدت الدولة في زيادة عدد جنود "المدفعية السريعة" (سُرعت طوبجىلرى) الذي استُحدث في عهد مصطفى الثالث. وأقيمت الاستحاكمات العسكرية على سواحل الروملي والقوقاز وعلى المضائق بوجه خاص استعداداً لأي حرب قد تندلع في المستقبل مع روسيا^(٦). وفي عام ١٧٧٣م شارك البارون دي توت في افتتاح مدرسة لتعليم الرياضيات عُرفت باسم (رياضيه مكتبى)، وقد نقلت تلك المدرسة بعد مدة إلى الترسانة وجرى توسيعها هناك (١٧٧٦م)^(٧). أما في عام ١٧٨٤م فقد جرت اضافة قسم للاستحاكمات العسكرية إلى هذه الـ (مهندسخانه). وإلى جانب مثل هذه التدابير التي اتخذت لمواجهة احتياجات الجيش التقنية سعت الدولة لتنظيم أوضاع السباهية ذوي الاقطاعات. ومع كل ذلك فلم يجرؤ أحد على الإقدام لإجراء أي إصلاح يمس أوجاق الانكشارية أكثر التشكيلات حاجة إلى الإصلاح. أما الاسطول العثماني الذي أحرقه الروس في موقعة چشمه عام ١٧٧٠م فقد سعت الدولة لاعادة إنشائه من جديد بفضل جهود الغازي حسن باشا الجزايرلي بوجه خاص، وعلى ذلك أعادت النظر في أوضاع الترسانات الموجودة في بحر إيجه ومرمره والبحر الاسود واستانبول واهتمت بصناعة السفن القادرة على تلبية الاحتياجات. وكانت المطبعة التي أسسها ابراهيم متفرقة في عام ١٧٢٨ لأول مرة قد عملت مدة قصيرة بعده ثم لم تلبث أن فقدت وظيفتها تماماً بسبب الإهمال التي تعرضت له آنذاك، فحاولت الدولة إعادة الحياة إليها، واهتم بها بكلجى راشد افندي عام ١٧٨٢م حتى عادت تعمل من جديد^(٨).

٢- قيام روسيا بضم القرم إلى أراضيها

كانت القرم قد حصلت على الاستقلال بمقتضى معاهدة قينارجة الصغرى، غير أن الأطراف المعنية لم تكن راضية عن ذلك الوضع. فقد رأت روسيا في استقلال القرم خطوه نحو ضم أراضي

(٥) - أنظر: A. Boppe, "La France et le militaire turc au XVIIIe siècle", *Feuilles d'Histoire*, (1912), s.368-402, 490-501 (trc. A. Refik), "XVIII. Asırda Fransa ve Türk Askerliği", *TTEM*, Yeni Seri I, IV [1929] s. 17-23.

(٦) - أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, "Kaynarca Muahedesinden Sonraki Durum İçabı Karadeniz Boğazının Tahkimi", *Belleten*, XLIV/175 (1980), 511-533.

(٧) - أنظر: K.Beydilli, "İlk Mühendislerimizden Seyyid Mustafa ve Nizâm-ı Cedid'e Dair Risâlesi", *TED*, sy. XIII (1987), 387-479.

(٨) - أنظر: K.Beydilli, *Türk Matbaa Tarihinde Mühendishâne Matbaası, Mühendishâne ve Kütüphânesi (1782-1839)*. İstanbul 1994.

هذه المنطقة إلى أراضيها، بينما كانت الدولة العثمانية ترى من الضرورة القصوى أن توضع تلك المنطقة تحت سيطرتها كما كان الحال من قبل. وفي هذه الحالة كان الصلح الذي أقرته معاهدة قينارجة يبدو وكأنه هدنة مؤقتة. وبينما كانت تتوطد العرى بين النفوذ الروسي في القرم واحتلالهم السري لها مع إمارة شاهين كراي الموالي للروس كانت الدولة العثمانية تعيش هي الأخرى قلق المخاطر التي يمكن أن تنشأ نتيجة لضم القرم إلى روسيا وهي ذات الشعب المسلم. لأن وقوع القرم في أيدي الروس كان يعني أن تقع استانبول نفسها تحت التهديد المباشر لهم. وهذه الحقيقة كانت تكشف أن تحفظات العثمانيين تجاه القرم قد تعمقت أكثر من جراء تلك المخاوف فضلاً عن الشعور الديني. وكانت الاحداث التي تسبب الروس في ظهورها في القرم والأزمات التي خلفتها الاضطرابات الداخلية قد بلغت حداً يستلزم دخول الدولة العثمانية في حرب جديدة مع الروس، ومع ذلك فلم تكن ترى نفسها مهيةاً بعد لخوض مثل هذه الحرب. وكان من نتيجة ذلك العجز أن فشلت "وثيقة التعديل" (تتقيحنامه) التي جرى الاتفاق عليها عام ١٧٧٩ في قصر (آينه لى قواق) [في استانبول] في أن تأتي بتغيير يذكر عدا التصديق على الوضع الذي نصت عليه معاهدة قينارجة الصغرى بشأن القرم. وعلى الرغم من نقاط الوفاق الجديدة مثل الاقرار ببقاء القرم مستقلة وانسحاب العساكر الروس والاعتراف بالأمير شاهين كراي خاناً للقرم والاعتراف بحقوق السلطان العثماني عليها باعتباره الخليفة فقد ظلت الاحتكاكات جارية بين الطرفين^(٩).

وكانت كاترينا الثانية قيصرية روسيا تطمح إلى الاستيلاء على القرم فتحقق لها ذلك الأمل في النهاية؛ إذ وقع تمرد ضد شاهين كراي هناك فتنرعت به روسيا وارسلت قواتها لتحتل القرم بكاملها، ثم أعلنت ضمها إلى الأراضي الروسية^(١٠). وكانت الدولة العثمانية تدرك مدى تردي الأوضاع التي تعيشها؛ فالجنود لا يتحلون بالنظام، والاستعدادات للحرب غير كافية والضائقة المالية وغير ذلك، ثم ما وضعته الدولة في حساباتها من أنها لن تحصل على أي عون من انجلترا وفرنسا اللتين كانتا مشغولتين بحرب الاستقلال الأمريكية، ومن ثم احتدم الصراع بينهما طويلاً، وعلى ذلك لم تجد الدولة العثمانية أمامها سوى الرضوخ للأمر الواقع الذي فرضته روسيا، واعترفت رسمياً من خلال "وثيقة" قدمتها في ٨ يناير ١٧٨٤م بأن القرم أصبحت ملكاً لروسيا^(١١).

(٩) - أنظر: F.M. Emecen, "Son Kırım Hanı Şâhin Giray'ın İdamı Meselesi ve Buna Dair Vesikalar", TD, sy. XXXIV (1984), 315-347.

(١٠) - أنظر: A.Fisher, *The Russian Annexation of the Crimea, 1772-1783*, Cambridge 1970, s. 128 vd; وللإطلاع على بيان كاترينا الثانية حول الضم أنظر: W. Zinkeisen, *GOR*, Gotha 1859, VI, 927-930.

(١١) - أنظر: A. Vâsîf, *Mehâsinü'l-âsâr ve Hakaiku'l-ahbâr*, (yay. M. İlgürel), İstanbul 1978, s. 105-106;

٣- حروب العثمانيين ضد روسيا والنمسا

رأت الدولة العثمانية في سكوتها على قيام روسيا بالاستيلاء على القرم حلاً مؤقتاً فرضته عليها ضرورات الواقع، فواصلت الاستعداد للحرب بينما تركت ساعة الحساب النهائية لتاريخ يأتي فيما بعد. وكان احتلال الروس للقرم قد دفع مئات الآلاف من المسلمين هناك إلى ترك ديارهم والنزوح إلى الأراضي العثمانية. وهنا شهدت الامبراطورية أولى موجات الهجرة الضخمة التي سوف تعيش نماذجها الأليمة المتكررة فيما بعد وعلى أحجام أضخم وأضخم. وهو الأمر الذي أشعل عواطف المسلمين وأدى قلوبهم وأثار فيهم سخطاً عظيماً^(١٢).

وكانت كاترينا الثانية صاحبة القرم تسعى إلى تحويلها في أقرب وقت إلى قاعدة عسكرية تستخدمها في سياسة التوسع التي ستجري عليها وتحقيق أطماعها ضد الدولة العثمانية. وهذه الأطماع التي عُرفت بوجه عام باسم "المشروع الاغريقي" كانت تستهدف اقتسام أملاك الدولة العثمانية وبعث الامبراطورية البيزنطية من جديد. وقد تقدمت مثل هذه المخططات إلى الدرجة التي جعلت كاترينا تُسمي حفيدها الذي ولد عام ١٧٧٩م باسم ذي مغزى هو قسطنطين، ثم قيامهم برسم الخرائط التي تكشف عن كيفية تقسيم أراضي الدولة العثمانية، والدخول في مباحثات جادة حول هذه الموضوعات في مدينة موخيلوف مع جوزيف الثاني حاكم النمسا عام ١٧٨٠م. وكانت المسألة محل متابعة قريبة من جانب انجلترا وفرنسا وبروسيا من خلال موقف مؤيد للدولة العثمانية، أما مسألة الرغبة في أن تكون رضاءة قسطنطين الصغير على "الحليب الاغريقي" و "مرضعات" يجري جلبهن خصيصاً من جزر بحر ايجة فقد كانت أمراً جعل من أطماع كاترينا الثانية شيئاً يبعث على السخرية^(١٣). وكان قيام الحاكمين الحليفين [كاترينا الثانية وجوزيف الثاني] برحلة تظاهرة إلى القرم ومروهما من تحت أقواس النصر التي كتب عليها "طريق بيزنطة" (مايو ١٧٨٧م) أمراً أدى إلى انفجار الوضع السياسي. ولما فاض صبر الدولة العثمانية ووجدت في الجهود النشطة التي قام بها الصدر الاعظم قوجه يوسف باشا ما يثير الحماسة أعلنت الحرب على روسيا بعد أن رفضت الأخيرة طلبها في القيام بحل نقاط الخلاف بينهما عن طريق المفاوضات [١٧ اغسطس ١٧٨٧م]. وبعد مرور ستة أشهر من إعلان الحرب حدث في الوقت

A. Cevdet, *Târîh-i Cevdet*, İstanbul 1309, III, 56-57, 333-334; W. Zinkeisen *GOR*, VI, 933-934; K. Beydilli, *Büyük Friedrich ve Osmanlılar*, s. 129 vd.

(١٢) - أنظر: Mustafa Nuri (Paşa), *Netâ'iyicü'l-Vukuât*, İstanbul 1327, IV, 97

(١٣) - أنظر: W. Zinkeisen, *GOR*, VI, 269; Beydilli, *Friedrich ve Osm.*, s. 123

الذي أخرجت فيه الدولة العثمانية طوغاتها* أن أعلنت النمسا شن الحرب عليها [٩ فبراير ١٧٨٨م] بسبب التحالف المعقود بينها وبين روسيا فكانت تلك الحادثة أمراً أحدث ارتباكاً عظيماً وتطوراً جديداً لم يحسب له العثمانيون حساباً. وقبل أن تكتمل عدة الحرب دخلتها الدولة العثمانية على جبهتين بعد أن أعطت الفرصة لعدوها حتى يستعد خلال مدة طويلة مضت عقب الاعلان عن الحرب. وحققت في البداية بعض النجاح وخاصة ضد النمسا، فلما طال أمد الحرب عجزت عن مواصلة نفس النجاح، فقد كانت قلة خبرة الجيش وابتعاده عن كافة أنواع النظام وعدم كفاءة قواده واستمرار فعاليات العدو حتى شهور الشتاء وتوقفها عند العثمانيين هي من الأمور التي أدت إلى الهزيمة على الجبهات البرية وضياع قلعة مهمة مثل قلعة "خوتين". وفي البحر الأسود لم يتحقق النجاح المطلوب من وراء العمليات الحربية التي قام بها الاسطول بقيادة الغازي حسن باشا الجزايرلي، كما عجز عن فك الحصار الذي ضربه الروس على قلعة أوزي الموقع المحصن المهم. فلما جاءت الأخبار المؤلمة في يناير ١٧٨٩م بسقوط قلعة أوزي في أيدي الأعداء ومقتل عدد من الأهالي المدنيين العزل يصل إلى خمسة وعشرين ألفاً انتفضت استانبول، ورأت في ذلك علامة على اتجاه الحرب وجهة خطيرة وعاقبة وخيمة. حتى أن السلطان عبد الحميد الأول أصيب بالحزن فمرض ولم يلبث أن مات [٧ مايو ١٧٨٩م].

ولم يكن اعتلاء السلطان سليم الثالث العرش وهبوب رياح الأمل والفرحة أموراً حالت دون ذلك المسار السيئ الذي سارت فيه الحرب. فقد احتلت روسيا الافلاق والبغدان، واستطاعت القوات النمساوية بحركاتها المتقدمة الجديدة أن تحقق نجاحاً عظيماً في صربيا والبوسنة، ثم تستولي على بلغراد [٨ أكتوبر ١٧٨٩]. ومع هذا جاء شتاء عام ١٧٨٩-٩٠ متقللاً بالأحداث التي دفعت كلاً من روسيا والنمسا إلى طلب الصلح. فقد كانت السويد مشتبكة في حرب مع روسيا، وعقدت اتفاق تحالف مع الدولة العثمانية في ١١ يولييه ١٧٨٩م، وظلت تضيق الخناق على روسيا حتى أجبرت كاترينا الثانية على الحرب فوق جبهتين. كما حدث ما يشبه ذلك مع النمسا؛ إذ كانت مشغولة بالانتفاضات الوطنية في هولانده والمجر، كما أن التحالف العثماني البروسي الذي تحقق بعد مفاوضات طويلة في ٣١ يناير ١٧٩٠م^(١٤) قد جعلها تقع بين نارين.

* طوغ أو طوخ، خصلة من شعر الحصان، تعلق فوق سارية علامة على الإمارة أو الحكم أو الوزارة، أو علامة عامة على الوظائف والمأموريات العسكرية. وكان يوجد في قمة السارية التي تحمل الطوخ كرة أو هلال من الذهب أو الفضة. وكان أمير السنجق طوخ واحد، والأمير الأمراء (بكلريكي) طوخان، وللوزير ثلاثة، أما أطواخ السلطان فكانت ستة، تتقدم موكب الصدر الأعظم عندما ينوب عن السلطان في قيادة الجيش...

(١٤) - أنظر: K. Beydilli, 1790 Osmanlı-Prusya İttifakı (Meydana geliş-tahlili-tatbiki), İstanbul 1984.

ولما قامت الثورة الفرنسية واستولى القلق العميق على دول أوروبا - والنمسا بوجه خاص - بسبب قربها الجغرافي من روسيا وفرنسا كان ذلك من الأحداث المهمة التي مهدت السبيل أمام الدولة العثمانية لعقد صلح بشروط معقولة.

ولم نشأ بروسيا أن تكبر النمسا وتتعاظم قوتها وتخرج ظافرة من الحرب مع العثمانيين، فكانت تخطط للاستفادة من تلك الحرب في توسيع أراضيها [خطة هرتزبرت]، وبدأت تتحرك عقب التحالف الذي عقدته مع الدولة العثمانية حتى أجبرت قيصرها ليوبولد الثاني الذي اعتلى العرش حديثاً (١٧٩٠-٩٢) على عقد معاهدة راينباخ Reichenbach معها [٢٧ يولييه ١٧٩٠]. ومع رضوخ النمسا لتلك المعاهدة قبلت الجلوس مع العثمانيين على المائدة للتفاوض على الصلح، وبذلك عقدت الهدنة بين الدولتين المتحاربتين في (يرغوكي) وتوقفت الحرب بينهما [١٨ سبتمبر ١٧٩٠م]. أما مفاوضات الصلح - التي بدأت مع انسحاب النمسا من الحرب نتيجة لتهديد بروسيا لها- فقد جرى التوقيع عليه في زشتوي بعد مساومات طويلة [٤ اغسطس ١٧٩١م] (١٥). ومع انعقاد معاهدة الصلح عادت الدولة العثمانية إلى حدودها التي كانت قبل الحرب، واستعادت كافة المناطق التي فقدتها بما في ذلك بلغراد مع استثناء بعض التعديلات البسيطة على الحدود وبعض الأراضي. وهذه الحرب التي توقفت بمعاهدة صلح زشتوي كانت على درجة من الأهمية نظراً لأنها كانت تمثل آخر الحروب بين العثمانيين والنمساويين، فمنذ ذلك التاريخ أصيبت النمسا بنفس العلة التي أصابت الدولة العثمانية، وسوف نشهد بوضوح أنها تعرضت للتهديد من نفس العدو. لأن النفوذ الروسي على الرعايا السلاف والارثوذكس في منطقة البلقان وجهود الشعوب التي عاشت هناك في الوصول بقضاياها القومية إلى النجاح بمساعدة روسيا كانت أموراً تهدد النمسا التي تعيش على أراضيها عناصر سلافية مثل الدولة العثمانية. وسوف يكون من شأن التصدي لروسيا في استغلالها لتلك العناصر في البلقان ومحاولاتها لمد النفوذ والسيطرة هناك أن ينشأ بين الدولة العثمانية والنمسا شيء من وحدة المصير السياسي، ويستمر ذلك الوضع محافظاً على طبيعته حتى النهاية.

ولما اضطرت النمسا للانسحاب من الحرب وجدت كاترينا الثانية نفسها هي الأخرى مضطرة لإنهاء الحرب بينها وبين السويد التي تحالفت مع الدولة العثمانية واستمالتها إلى جانبها

G.Karamuk, *Ahmed Azmi Efendis Gesandtschaftsbericht als Zeugnis des osmanischen Machtverfalls und der beginnenden Reformära unter Selim III.*, Frankfurt 1975.

(١٥) - انظر : K. Beydilli, *1790 Osmanlı-Prusya*, s. 127 vd.

[معاهدة Märale - ١٤ أغسطس ١٧٩٠م]. ومن ثم أصبحت الدولة العثمانية ودولة روسيا في وضع يحتم على كل واحدة منهما مواصلة الحرب بمفردها، لاسيما وأن بروسيا كانت على الرغم من تحالفها مع الدولة العثمانية لا تعتزم المشاركة في الحرب. وكان السلطان سليم الثالث يريد بعزم صادق مواصلة الحرب واستعادة القرم بسبب نشوب الحرب والهدف النهائي وراءها. غير أن حالة الفوضى المتفاقمة التي كانت عليها الجيوش العثمانية لم تكن تبعث على الأمل في استمرار الحرب بنجاح؛ فقد عجزت عن الحيلولة دون سقوط مواقع خطيرة مثل كيبي واسماعيل في أيدي العدو [أكتوبر - نوفمبر ١٧٩٠م]. وكان إقدام الصدور العظام الذين يتولون زمام الأمور في تلك الأيام الحرجة على تنفيذ أعمالهم عن طريق "القرعة" أو "صلاة الاستخارة" (١٦) علامة بارزة على انعدام الحيلة الذي وقعت فيه الدولة. حتى ظهر بصورة قاطعة في النهاية ومع هزيمة الجيش الأخيرة في (ماجين) [١١ يولييه ١٧٩١م] أنه لن يقدر حتى على الصمود في مواجهة العدو وليس إحراز النصر، وأصبح عقد هدنة في (قلاس) أمراً لا مفر منه [١١ أغسطس ١٧٩١م]. واستطاع مندوبو الطرفين بعد مفاوضات صعبة أن يوقعوا في (ياش) على معاهدة للصلح [١٠ يناير ١٧٩٢م]. وعلى ذلك تتخلى الدولة العثمانية بشكل قاطع عن أملها في استعادة القرم مرة ثانية، وتُجبرُ على زحزة حدودها إلى الوراء من نهر آقسو (بوغ) حتى نهر طورله [دينيستر]، وتتخلى لروسيا عن أوزي وأراضيها. أما على سواحل تلك الأراضي المفقودة فسوف يقام بعد مدة ميناء اوديسا الذي سيشكل في المستقبل أساس القوة البحرية الروسية في البحر الأسود (١٧٩٦م) (١٧). وكانت معاهدة ياش تؤكد على سريان مفعول المعاهدات السابقة التي جرى عقدها بين الدولتين (١٧٧٤، ١٧٧٩، ١٧٨٤م). وأعادت روسيا من جديد مناطق الأفلاق والبغدان، وبندر، واسماعيل، وكيبي، وآق كرمان، وبوجاق التي استولت عليها أثناء الحرب. كما اتضحت ساحة النفوذ بين العثمانيين والروس في منطقة القوقاز واضطرت الدولة العثمانية إلى التراجع هناك أيضاً.

ثانياً - الشعور بضرورة التجديد: "النظام الجديد"

١ - الإصلاحات في عهد السلطان سليم الثالث

كانت الحروب الأخيرة والهزائم الفادحة أمام الأعداء قد كشفت بجلاء أن الدولة بكيانها الهرم لن تتمكن من حماية وجودها في مواجهة الدول الأوروبية. ولهذا أصبح لا مناص من الاتجاه نحو

(١٦) - أنظر: *Mufasssal Osmanlı Tarihi*, İstanbul 1962, V, 2697, 2700-2701
(١٧) - أنظر: Patricia Herlihy, *Odessa. A History. 1794-1914*, Cambridge 1986

إجراء تنظيم عام في كافة المؤسسات التي من خلالها تقف الدولة على قدميها، فقد استلزمت الهزائم الأخيرة والخسائر الفادحة في الأراضي أن تسارع الدولة بوجه خاص وقبل كل شيء بأجراء الإصلاحات العسكرية وتنظيم الجيش على الأساليب الأوربية. وهكذا فإن التجديدات الذي سيتم قبولها على الأساليب الأوربية ظهرت نتيجة للحاجة الملحة والضرورة القصوى أكثر من كونها إعجاباً عشوائياً شعر به المسؤولون تجاه أوربا. وكانت إعادة النظر في كافة المؤسسات داخل كيان الدولة وتنظيمها وتجديدها تبعاً لحاجة العصر وظروفه هي الهدف الشامل لحركة "النظام الجديد". ومع ذلك فإن الجهود الرامية إلى تنشئة جنود منضبطين مدربين على الأساليب الأوربية بوجه خاص وإقامة جيش جديد قد أدت إلى التركيز على هذا التعريف في نقطة بعينها. فإن تنشئة جنود منضبطين مدربين بالمعايير الأوربية وإقامة الجيوش الحديثة، وإلغاء أوجاق الانكشارية الذي لم يعد يصلح لشيء بعد أن فقد منذ زمن طويل ميزته كتشكيل عسكري، وتحطيم نفوذ الفئات الاستغلالية المناهضة لكافة حركات التجديد والمتواطئة مع هذا الأوجاق، ثم محاولة التوافق بهذه الصورة مع القفزات المتقدمة التي أحرزتها أوربا في مجال العلوم والفنون والتجارة وفي المجال "الحضاري" بشكل عام، كانت كلها أموراً تشكل الأهداف الأساسية في حركة التجديد التي عازمت عليها الدولة. ولكن لما كان امتلاك أي دولة كانت لجيش منظم قوي أمراً لا يمكن فصله عن التركيب العام لتلك الدولة وعن قدرة الإدارة المدنية وتوافق مؤسساتها مع ظروف العصر وعن تماسكها وطاقتها الاقتصادية فلا بد أن ننظر إلى "النظام الجديد" في إطار هذا المعنى وذلك التعريف ونتناوله ككل لا يتجزأ^(١٨). أما البدء في الإصلاحات بالجيش على وجه الخصوص وتحديث القوات المسلحة والتركيز على ذلك قبل أي شيء آخر فأنما يُعد ضرورة فرضت الهزائم الأخيرة التي تعرضت لها الدولة أمر الإسراع فيها.

وكانت الخطوة الأولى في الأعداد للإصلاحات المطلوبة هي مطالبة بعض رجال الدولة وذوي الرأي الصائب بكتابة أفكارهم ومقترحاتهم حول الإصلاح فيما عرف باسم "لوائح" (لايحه). وقد انطوت تلك اللوائح على أهمية خاصة نظراً لأنها كشفت عن اتجاهات متباينة حول إصلاح الدولة بوجه عام وإعادة تنظيم الجيش بوجه خاص. وتجاوب السلطان سليم الثالث مع الأفكار الإصلاحية الرامية إلى حل جذري، وقرر إقامة جيش حديث يجري تدريبه وتنظيمه بالأساليب الأوربية [عساكر "النظام الجديد"] ليكون جنباً إلى جنب مع عساكر الانكشارية، ثم

تحديث الطوائف الفنية الأخرى في الجيش. كما تقرر العمل على اصلاح الاوجاقات العسكرية ذات النظم القديمة بالقدر الممكن. ولكن لم يمض وقت طويل حتى ظهر أن جنود الانكشارية كانوا يعارضون حتى التدريبات على الأساليب القديمة ناهيك عن التدريب على النظم الحديثة (١٩). ولما لم يشعر أحد في البداية تحت وطأة الهزائم الأخيرة بمعارضة مهمة تجاه تشكيل عساكر "النظام الجديد" فقد تقرر إقامة ذلك التشكيل في الاناضول أيضاً فيما بعد، واستطاع عبد الرحمن باشا والي قرمان أن يحقق نجاحاً بارزاً في هذه المهمة.

كما فكروا في بعض التدابير من أجل إصلاح أوجاق الانكشارية هو الآخر، فتقرر أن يجري تدريب جنوده في أيام معلومة من كل أسبوع. وفكروا بوجه خاص في الحيلولة دون تداول بطاقات (أسامي/أسامه) الانكشارية التي كانت بمثابة "شهادة راتب" يجري تحصيله كل ثلاثة شهور ولها سوق مثل سوق السندات تباع وتشترى فيه، والسعي لايجاد الوسيلة التي تمنع المدنيين من غير عساكر الانكشارية من استغلال ذلك الوضع واساءة استعماله. غير أن مثل هذه الاجراءات كانت تمس مصالح فئات عريضة أخرى من غير الانكشارية، ولهذا أدت إلى سخط عام. فما كان من الأشخاص أصحاب بطاقات الاسامي الذين ليس لهم صلة بالحياة العسكرية إلا أن سعوا لتحريض الانكشارية لمناهضة "النظام الجديد". وظهرت التحركات المناهضة مدعية "أن التدريب من عمل الكفرة"، وكشفت أن هذا الأوجاق والأشخاص المرتبطين به لن يقبلوا الإصلاح، وبالتالي فإن الاصلاحات المطلوب تنفيذها لن تعتمد إلا على عساكر "النظام الجديد" وحده. وكان الاصلاح جارياً آنذاك على الفئات الفنية الأخرى مثل الخُمُرجية [أي رماة القُمُبر] واللغمجية [حفاري الأنفاق] والطوبجية [أي جنود المدفعية]، فقاموا في الطوبخانه [دار صب المدافع] بتصفية غير الصالح وطرده من لا يجيئون إلا لتقاضى العلوقة [الرواتب المقررة] فحسب. وقامت الدولة باستخدام الخبراء الاجانب من دول مختلفة وعلى رأسها فرنسا لتدريب تلك الفئات. أما مسألة إعادة تنظيم الأسطول فكانت موضوعاً تناولوه كأمر مستقل قائم بذاته، فجرت صياغة القوانين المفصلة لاعادة تنظيم شئون البحرية من جديد، وتحقق انضباط الضباط والجنود العاملين على السفن البحرية، واستدعوا المهندسين من السويد وفرنسا من أجل صناعة السفن وصيانتها،

وشرعوا في إنشاء سفن خفيفة وسريعة على الطراز الفرنسي بدلاً من السفن الثقيلة الضخمة غير المتناسبة على الطراز القديم، حتى أنشئ اسطول حديث ذو حالة أفضل في مدة وجيزة (٢٠).

كما قاموا باصلاح وتطوير "المهندسخانة البحرية" التي جرى إنشاؤها قبل ذلك (١٧٧٣م) لتكون جاهزة لتلبية احتياجات الاسطول الجديد. وكانت تقوم تلك المدرسة بتعليم شؤون الملاحة وإنشاء السفن في آن واحد. وقاموا علاوة على ذلك بإنشاء "مهندسخانة برية" (١٧٩٥م)، أقيمت داخلها مطبعة ومكتبة لتولي مهمة ترجمة وطباعة الكتب اللازمة لهاتين المدرستين (٢١).

ولأن عمليات التحديث في الجيش والاسطول وتطبيق برنامج "النظام الجديد" كانت تستلزم مصادر مالية كبيرة فقد جرى استحداث "صندوق" جديد ومستقل عُرف باسم "خزانة الإيراد الجديد" (إيراد جديد خزينة سي) كانت مهمتها مواجهة النفقات المالية لمثل هذه الأمور، وجرى تخصيص الضرائب المحصلة من بعض الأقاليم لهذا الصندوق فضلاً عن الإيرادات المختلفة الأخرى التي استحدثت لنفس الغرض (٢٢).

وكانت الإدارة المدنية في الامبراطورية عندما اعتلى السلطان سليم الثالث العرش تسيطر عليها الفوضى بشكل تام؛ فقد كان موظفو الايالات واصحاب النفوذ في مناطقهم [الأعيان والمتغلبة] يسيئون استخدام سلطاتهم وصلاحياتهم حتى تعطل دولاى العدالة وتوقف تماماً. أما الانحطاط الاقتصادي فكان قد بلغ حدوداً واسعة من جراء الحروب التي طال أمدها. وكانت التدابير التي أتخذها السلطان سليم الثالث في تلك المجالات لا تعدو أن تكون عدداً من التنظيمات ضمن إطار الأسس القديمة القائمة. ومع ذلك فقد أقيمت سلطة الدولة وتم الانضباط وتحقق الأمن والاستقرار. كما أعيد في تلك الأثناء تنظيم الإيالات في الأناضول والروملية، وحرصت الدولة على تعيين موظفين أكفاء يُعتمد عليهم في إدارتها. وضمنت الدولة قيام القضاة بمهامهم على الوجه الاكمل، وحالت دون ظلمهم للناس وطلب أموال زائدة منهم. وجرى أيضاً تنظيم أصول التيمارات والزعامات بقوانين جديدة، أما الشاغر منها فقد حُوكلت عائداته إلى خزانة الدولة. وظلت التدابير التي اتخذتها الدولة في المجال الاقتصادي قاصرة عن تلبية الاحتياجات وظروف العصر، وكان من الاجراءات الأساسية التي حرصت عليها الدولة في ذلك المجال هي صرف

(٢٠) - لكل ذلك انظر: A. İ. Gençer, *Bahriye'de Yapılan İslahat Hareketleri ve Bahriye Nezâretî'nin Kuruluşu (1789-1867)*, İstanbul 1985.

(٢١) - انظر: K.Beydilli, *Mühendishâne Matb. ve Kütüb*.

(٢٢) - انظر: Yavuz Cezar, *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi. (XVIII. Yüzyıldan Tanzimat'a Mali Tarih)*, İstanbul 1986.

النظر عن الأقمشة الغالية المستخدمة في الزي واللباس، والاتجاه نحو الأقمشة "المحلية"، وغير ذلك من إجراءات النقشف التي لم تسفر عن نتائج ذات بال. أما عن الإجراءات في المجال التجاري فلم تُعدْ أن تكون عدداً من التنظيمات داخل إطار القديم. وعلى الرغم من ادراك المسؤولين بأن التجارة هي مصدر ثراء الدول فلم تُتخذ بعض التدابير الجذرية في هذا المجال، ولم تُطبق الإجراءات التجارية [المركنتلية] التي جرت أوروبا على تطبيقها منذ زمن طويل. واقتصر الأمر على محاولات غير اقتصادية بريئة مثل قيام بعض رجال الدولة بشراء سفينة لكل واحد منهم وتشغيلها (٢٣).

وكان يقوم على تنظيم العلاقات مع الدول الأوروبية حتى عهد سليم الثالث سفراء تلك الدول في استانبول، بينما لم يكن للدولة العثمانية سفراء قائمون في العواصم الأوروبية. وهؤلاء السفراء الأجانب ومعهم المترجمون المختارون من الرعايا المسيحيين المحليين في الغالب هم الذين يتولون مهمة ربط الصلة بين الدولة العثمانية والخارج. أما فيما بين رجال الدولة فلم يكن أحد يعلم منهم أية لغة أجنبية إلا فيما ندر. وكان من اللازم لتمثيل الدولة العثمانية في عواصم الدول الأجنبية والحصول على المعلومات المباشرة والموثوقة حول علاقاتها مع الدول الأوروبية أن يجري تعيين السفراء الذين يمكنهم الإقامة في تلك الدول وإقامة السفارات الدائمة هناك. فأرسلت الدولة لهذا الغرض عدداً من السفراء الدائمين وجعلت البداية للعواصم المهمة مثل لندن (١٧٩٣م) وباريس (١٧٩٧م) وفيينا (١٧٩٧م) وبرلين (١٧٩٧م) (٢٤). وقد ساعدت تلك السفارات على تنشئة العديد من المثقفين العثمانيين وتعلمهم للغات اجنبية وتعرفهم على الأفكار السائدة في دول أوروبا، كما لعبت دوراً مهماً في أن جعلت منهم "توافذ" مفتوحة على أوروبا لدولتهم بعد العودة. وعلى ذلك بدأت تتشكل أقلية صغيرة وجهتها الغرب. وكان المسيحيون المحليون حتى ذلك الوقت هم الوسطاء بالدرجة الأولى في إدارة السياسة الخارجية للدولة فامكن بصعوبة توسل السبل المؤدية إلى أن يأخذ الأتراك أيضاً مكاناً إلى جانبهم حتى استطاعوا ان يحلوا محلهم فيما بعد.

(٢٣) - أنظر:

K.Beydilli, "Karadeniz'in Kapalılığı Karşısında Avrupa Küçük Devletleri ve Mîri Ticaret Teşebbüsü", *Belleken*, LV/214 (1991), 687-755.

(٢٤) - أنظر:

E. Kuran, *Avrupa'da Osmanlı İkamet Elçilerinin Kuruluşu ve İlk Elçilerin Siyasi Faaliyetleri (1793-1821)*, Ankara 1988.

٢- حروب العثمانيين ضد الفرنسيين والروس والانجليز والأحلاف التي عُقدت

كانت الدولة العثمانية حينما بدأت حركات الإصلاح وعزمت على الاستمرار فيها، تختلج في الوقت نفسه تحت وطأة الأحداث الساسية، وكانت الانتفاضات (٢٥) والحروب الداخلية في أنحاء البلاد عاملاً مهماً في فشل الإصلاحات المطلوبة بقدر عدم كفاية الكوادر القادرة على تنفيذ تلك الإصلاحات. وكان تكاثر "الأعيان" الاقوياء المتسلطين في الروملي (٢٦) بوجه خاص فضلاً عما هو في الأناضول [محمود باشا في إشقوثره، وييلق اوغلي سليمان باشا في سلستره، وبازوند اوغلي عثمان باشا في ودين] يضعف من شأن السلطة المركزية داخل البلاد. كما كان يوجد إلى جانب هؤلاء المتسلطين أهالي الصرب والجبل الأسود أيضاً ممن شاءوا الاستقلال عن الدولة ولجأوا إلى السلاح. وإذا أضفنا إلى ذلك ما كان من نزاع بين الولاة والمماليك في مصر، ثم قيام محمد علي في النهاية بالقضاء عليهم واستحوازه على الحكم، ثم ثورات أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحجاز، والاضطرابات التي أثارها طوائف مختلفة (٢٧) من المتغلبة في الأناضول لممكننا أن ندرك جيداً مدى صعوبة الظروف التي كانت تجري من خلالها حركات الإصلاح.

وكان أهم اعتداء تعرضت له الامبراطورية من الخارج في تلك الآونة هو الاعتداء الفرنسي على مصر عام ١٧٩٨م وعملية الاحتلال السهلة التي قام بها الجنرال بوناپرت لها. ففي اعقاب الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م سعت فرنسا لتحريض الشعوب من اجل نيل حريتها واستقلالها، رغم أنها لم تكن قد تخلت عن سياستها في التوسع والاستعمار. وكان بوناپرت يطمح إلى اخراج انجلترا - العدو اللدود لفرنسا- من البحر الابيض المتوسط، ويخطط لضربها باحتلال مصر الواقعة عند أهم النقاط على الطريق المؤدي إلى الهند. وكانت فرنسا بمقتضى "معاهدة كامبو فورميا" التي جرى عقدها في ١٧ اكتوبر ١٧٩٧م قد تقاسمت مع النمسا أراضي جمهورية البندقية ثم استولت على أراضي البندقية القديمة الواقعة على سواحل دالماچيا في الشريط الساحلي لألبانيا وعلى مجموعة من الجزر مثل "كورفو وزنتا وآيامورا وكفالونيا" ثم أصبحت جارة للدولة العثمانية التي كانت تشعر بعدم الارتياح إزاء فرنسا من جراء الافكار الثورية، فلما

(٢٥) - حول "الصوم الجبال" بوجه خاص أنظر:

Y. Özkaya, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Dağlı İsyanları (1791-1808)*, Ankara 1983.

(٢٦) - أنظر: Y. Özkaya, *Osmanlı İmparatorluğunda Âyanlık*, Ankara 1977

(٢٧) - أنظر: Ö. Mert, *XVIII. ve XIX. yüzyıllarda Çapanoğulları*, Ankara 1980; N. Sakaoğlu, *Anadolu*

Derebeyi Ocaklarından Köse Paşa Hânedanı, Ankara 1984.

وقع ذلك الاعتداء لم تنشأ الدولة العثمانية تصديقه، ثم لم يلبث أن تحول إلى عداء سافر وصدام مسلح(٢٨).

وكان إخراج فرنسا من مصر أمراً يفوق طاقة الدولة العثمانية، غير أن قيام فرنسا بالاستيلاء على قطر مهم مثل مصر يَسر على الباب العالي إيجاد حلفاء أقوى من "الائتلاف" الذي كان يكافح ضد فرنسا في القارة الأوروبية. وعلى ذلك جرى عقد تحالف ضد فرنسا مع الروس في ٣ يناير ١٧٩٩م وآخر مع إنجلترا في الخامس من نفس الشهر ومع الصقليتين [دولة صقلية ونابولي] في ٢١ منه، وتحرك الأسطول الروسي الحربي ليعبر لأول مرة من المضائق ويجد الفرصة للدخول إلى البحر الأبيض المتوسط(٢٩). ولاشك أن رغبة روسيا في استغلال الفرصة التي حصلت عليها مؤقتاً بمقتضى المعاهدة وتحويلها إلى حق دائم يمكنها من تحقيق مطامعها التاريخية سوف تشكل أحد الأهداف الرئيسية في السياسة الروسية فيما بعد، ومن ثم تظهر إلى الوجود "مسألة المضائق"(٣٠). وللتحالف العثماني الروسي أهمية خاصة؛ إذ يكشف عن أول نموذج لتحرك قوات الدولتين معاً ضد عدو مشترك -حتى وإن اختلفت الأهداف- بعد ما كانتا تتقاتلان فقط في ميادين الحرب حتى ذلك التاريخ. وقد انتهت جهود بوناپرت في مصر ثم رغبته في محاصرة عكا والسيطرة على أراضيها وتحقيق أطماعه المستقبلية هناك [٥ مايو ١٧٩٩] بالهزيمة التي تعرض لها أمام أحمد باشا الجزار(٣١)، وتخليه عن حكم مصر لأحد جنرالاته بسبب الأحداث التي وقعت في فرنسا. وكان من نتيجة العمليات العسكرية التي قامت بها القوات المتحالفة أن تخرج وضع القوات الفرنسية في مصر واضطرت للجلاء عنها بعد عقد معاهدة [٣٠ أغسطس ١٨٠١م]. ولكن بقي على الدولة العثمانية آنذاك أن تتشغل بحلفائها؛ فقد شاءت إنجلترا أن تظل في مصر بهذه الذريعة، وقام الروس بتحريض(٣٢) الرعايا المسيحيين في المورة وجزر البندقية القديمة المأخوذة من الفرنسيين، ثم أرادوا تحويل حق العبور المؤقت من المضائق إلى حق دائم مما دفع الدولة العثمانية لأن تقترب من فرنسا وتحاول عقد معاهدة صلح

(٢٨) - أنظر: E.Z.Karal, *Fransa-Mısır ve Osmanlı İmparatorluğu, 1797-1802*, İstanbul 1940

(٢٩) - أنظر: C. Tükin, *Osmanlı İmparatorluğu Devrinde Boğazlar Meselesi*, İstanbul 1947, s. 72 vd.

(٣٠) - أنظر: نفس المصدر، نفس الصفحات.

(٣١) - أنظر: F. Emecen "Cezzar Ahmed Paşa", *DİA*, VII, 517-518

(٣٢) - أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, "Arşiv Vesikalarına Göre Yedi Ada Cumhuriyeti", *Belleten*, 1/3-4 (1937), 627-639; E.Z.Karal, "Yunan Adalarının Fransızlar Tarafından İşgali ve Osmanlı-Rus Münasebâtı, 1797-1798", *TD sy. I* (1937), 100-125.

معها في أسرع وقت، فانعقدت بينهما معاهدة باريس في ٢٥ يولييه ١٨٠٢م وانتهى رسمياً ذلك العداء الذي بدأ بينهما باحتلال مصر (٣٣).

وقامت الدولة العثمانية عقب اخلاء مصر ببعض التدابير الادارية في تلك الولاية البعيدة والمهمة، فاتجهت الى تأديب الممالك سادة مصر الحقيقيين الذين كانوا يناهضون الحكم العثماني هناك منذ مدة. وظهر محمد علي باشا في تلك الاثناء على مسرح التاريخ في مصر، وهو الذي كان ضمن العساكر المرسلة إليها لمحاربة الحملة الفرنسية، فاستغل ظروف الغزو والاضطرابات الادارية واستطاع أن يملأ الفراغ في السلطة السياسية خطوة خطوة خلال مدة وجيزة حتى اضطرت العاصمة [استانبول] لتعيينه والياً عليها [يولييه ١٨٠٥م]، وهي الحادثة التي سوف تؤدي فيما بعد إلى انفجار المسألة المصرية من جديد بأبعاد أخطر وأوسع.

كان للحروب التي خاضتها فرنسا في أوروبا على أيام امبراطورية نابليون والنجاح العظيم الذي حققته اثرها أيضاً على الدولة العثمانية. ولم تلبث الهزائم الفادحة التي تعرضت لها التحالفات التي عقدت ضد فرنسا أن عجلت باتجاه السياسة الخارجية للدولة العثمانية نحو فرنسا، فتوثقت العلاقات معها، ولاسيما بعد وصول السفير الفرنسي الجنرال سبستيانى إلى استانبول [اغسطس ١٨٠٦م]. وكانت الدولة العثمانية ترى في روسيا اكبر خطر يهدد مستقبلها، وان فرنسا وحدها هي القادرة على توجيه الضربة القاصمة لها، ومن ثم كان يلزم عليها العودة لمصادقة فرنسا. وبايعاز من السفير الفرنسي في استانبول جرى تغيير حاكمي (Voyvoda) الاقلاق والبغدان المعروفين بولائهما لروسيا، ثم إبطال سريان تحالف عام ١٧٩٩م الذي جُدد حديثاً واغلاق المضايق في وجه السفن الحربية الروسية، مما بلغ بالعلاقات العثمانية الروسية إلى حد انقراط عقدها، وأدى بانجلترا التي تؤيد روسيا إلى أن تأخذ هي الأخرى موقفاً معادياً للدولة العثمانية. وكانت الدولة العثمانية تتحسب لامكانية تعرضها لهجوم عسكري مباشر من فرنسا بسبب تجاوزها معها على سواحل الادرياتيك، غير أنه في حالة ارسال الاسطولين الروسي والانجليزي مروراً على استانبول كان يمكن أن يعرضها لمخاطر أعظم، فاضطرت للرضوخ لاحتجاجات روسيا وانجلترا ومطالبهما، فأعادت تعيين الحاكمين السابقين في مكانيهما، وسمحت للسفن الروسية بالمرور من المضائق طبقاً للمعاهدة التي جرى تجديدها. ولكن الانتصارات الفرنسية في أوروبا شجعت الدولة العثمانية على تغيير سياستها تماماً، فعلقت معاهدة التحالف بينها

(٣٣) - أنظر: İsmail Soysal, *Fransız İhtilali ve Türk-Fransız Diploması Münasebetleri (1789-1802)*. Ankara 1964, s.328 vd.

وبين روسيا. ولما ردت روسيا على ذلك باحتلال المملكتين [الافلاق والبغدان] [أكتوبر ١٨٠٦م] وأيدتها إنجلترا اضطرت الدولة العثمانية للمجازفة بدخول الحرب ضدهما.

وبعد مدة من اشتعال الحرب استطاع الاسطول الانجليزي مستغلاً ضعف الاستحكامات العسكرية في مضيق الدردنيل ان يجتازه الى الداخل ويصل إلى شواطئ استانبول ويرسو أمام الجزر [٢٠ فبراير ١٨٠٧م]. واستطاعت الدولة أن تتجاوز مظاهر الرعب العامة في المدينة باتخاذ التدابير العسكرية التي أوصى بها السفير الفرنسي الجنرال سبستيانى، حتى تحول الأمر إلى مقاومة صادقة. فقد وضعت المدافع على السواحل وجرى من خلالها تشكيل خط دفاعي، وعندئذ رأى الاسطول الانجليزي أنه سوف ينحصر هناك فاضطر للانسحاب دون أن يفعل شيئاً عدا التهديد الأجوف [أول مارس ١٨٠٧م]. أما الهجوم الذي شنّه الاسطول الانجليزي على الاسكندرية فقد نجح محمد علي باشا في أن يردّه على أعقابهِ.

٣- عاقبة "النظام الجديد": الإخفاق التام

كان عام ١٨٠٥-١٨٠٦م هو نقطة التحول في عهد السلطان سليم الثالث؛ فعندما شاءت الدولة تطبيق "النظام الجديد" في منطقة الروملي انطلقت المقاومة التي قامت بها الفئات المعارضة لهذا النظام، وطأطأ لها السلطان سليم الثالث رأسه، ثم فشل الذي سجلته حركات الإصلاح هناك [واقعة أدرنه الثانية ١٨٠٦]، والعودة إلى سياسة المصادقة مع فرنسا، والتخلي عن التحالف العثماني الروسي الانجليزي، ثم اشتعال الحرب نتيجة لذلك مع هاتين الدولتين (١٨٠٦م) قد أدى كل ذلك إلى أن حالة السخط والغضب العظيمين - اللذين ظهرا ازاء ما أقدم عليه سليم الثالث وبالتالي ضد كوادِر "النظام الجديد" - بلغت مداها مع مثل هذه الحوادث في الداخل والخارج، واشتدت الحركة المناوئة للنظام. ولما تعرض السلطان سليم الثالث لخيانة الفئات المناهضة التي اجتمعت حول قائمقام الصدارة العظمى كوسه موسى باشا وشيخ الاسلام طوبال عطاء الله افندي عجل ذلك بانهياء "النظام الجديد" ونهاية حكم السلطان نفسه. فقد ظهر عصيان بداه نفر من الجنود على البسفور في استانبول، ثم لم يلبث بعد مدة قصيرة أن عم كافة العاصمة وسرى بين جنود وفرق التشكيلات القديمة. وباحساس بالشفقة لا داعي له تجنب السلطان استعمال القوة ضدهم فأبطل كافة الاجراءات المتعلقة بالنظام الجديد، وترك الإصلاح والمصلحين ومصيره هو

نفسه منوطاً باهواء الحركة المعارضة. فكانت العاقبة أن خلع عن عرشه في ٢٩ مايو ١٨٠٧م ونجحت الحركة في بلوغ أهدافها (٣٤).

ثالثاً- إعادة تنظيم البيت ونهاية الأسلوب التقليدي القديم

١- اعتقال محمود الثاني العرش: انتكاسة أخرى

كان مما بدا في صيف عام ١٨٠٧م أن حركة التجديد "النظام الجديد" في الامبراطورية العثمانية قد انقضت أمرها أوكاد؛ فقد تفرق أنصار التجديد، وقُتل بعضهم، وفَرَّ البعض الآخر للاختفاء هنا وهناك. أما الذين يسيطرون على الدولة الآن فهم أكثر من وقفوا يناهضون الإصلاحات الاجتماعية والعسكرية، وعلى رأسهم جنود الانكشارية والقطاعات المرتبطة بهم عضوياً. ولكن كان هناك من أدرك أن هذه الحالة لن تدوم كثيراً، وكان السلطان الجديد مصطفى الرابع مضطراً لأن يقف إلى جوار أنصار النظام القديم الذين كان لهم الفضل في توليه عرش السلطنة [٢٩ مايو ١٨٠٧- ٢٨ أغسطس ١٨٠٨م]، فقد كانت معارضته للنظام الجديد نتيجة طبيعية لهذه العلاقة. وعلى الرغم من ذلك فسوف يجري خلعه عن العرش دون أن تتحقق له الفرصة في الإفصاح عن فكره وموقفه الحقيقي من الإصلاحات. وبينما كانت الأمور تجري لإنهاء العصيان في استانبول وتبديل السلطان وفض "النظام الجديد" كانت الحرب الروسية تدور رحاها هي الأخرى. فلما وصلت الأخبار إلى الجيش بأن المصلحين جرى إبعادهم عن أعمالهم بدأ هناك أيضاً عصيان في نفس الاتجاه، ولم يستطع أحد ممن عرفوا بانهم أنصار التجديد أن ينجوا بحياته إلا من سارع منهم بالهرب. وفي تلك الفوضى العامة راح أنصار القديم وأنصار الجديد ينتظمون في جبهتين متناحرتين، بينما كان نابليون وقيصر روسيا ألكساندر الأول يلتقيان في تيلسيت [٧ يولية ١٨٠٧م] ويتفقان على اطراح الخلاف فيما بينهما بقرارات سوف تكون لغير صالح الدولة العثمانية فيما بعد. وفي تلك الآونة التي عاشت فيها الدولة العثمانية وضعاً متردياً في الداخل والخارج نجح أنصار الإصلاح في إخراج زعيم جديد قوي تمثل في شخص مصطفى باشا العلمدار من أعيان رُوسْجُق (٣٥). وفي ذلك الوقت الذي علت فيه كلمة الأسافل وانتشرت عمليات النهب والقتل التي أقدمت عليها الانكشارية وتكشف للعيان وخلال مدة قصيرة إلى أي مدى كان السلطان سليم الثالث على حق في الإصلاحات التي شاء تنفيذها شرع مصطفى باشا

S.J. Shaw, *Between old and New: The Ottoman Empire Under Sultan Selim III, 1789-1807*. Cambridge, Mass. 1971.

٣٥- أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, *Meşhur Rumeli Ayarlarından Tirsinlikli İsmâil, Yılıkoğlu Süleyman Ağalar ve Alemdar Mustafa Paşa*, İstanbul 1942.

(٣٤) - ولعمد سليم الثالث أنظر:

العلمدار في التحرك بايعاز من أنصار الإصلاح المحتمين به، ثم لم يلبث أن سيطر على زمام الأمور في استانبول بعد أن سُمح له بالوصول إليها ليقوم في الظاهر بمساعدة السلطان. فلما استشعر السلطان مصطفى الرابع أن هذه الحركة تستهدف إعادة سليم الثالث إلى العرش لجأ إلى أسلوب طالما جرى عليه أسلافه قديماً حتى يضمن توطيد عرشه، فسمح بقتل عمه السلطان القديم وأخيه محمود الذي كان آخر فرد في الأسرة، غير أن العلمدار الذي دخل القصر بصعوبة لم ينجح إلا في اجلاس محمود على العرش. فقد جرى قتل سليم الثالث، أما محمود فقد أنقذ بصعوبة من أيدي الجلادين بعد أن تعرض لجرح خفيف [٢٨ يولييه ١٨٠٨م].

ومع اعتلاء السلطان محمود الثاني العرش أصبح مصطفى باشا العلمدار هو الصدر الأعظم، ومن ثم أقبل أنصار التجديد على وظائفهم. وأمكن خلال مدة الصدارة القصيرة (٢٨ يولييه - ١٦ نوفمبر ١٨٠٨م) التي تولى فيها العلمدار - الذي عُرف بحدة الطبع واشاعة الرعب في نفوس المحيطين به - انجاز بعض الأعمال المهمة؛ فقد ألغت الدولة أولاً "أوجاق محافظي قلاع البوغاز" (بوغاز يماقلىرى اوجاغى) الذين لعبوا الدور الرائد في التمرد على السلطان سليم الثالث، وعاقبت زعماءه. ثم احتوت الانكشارية، أما عن كوسه موسى باشا وعطاء الله افندي فقد عُرِزوا أولاً، ثم جرى بذريعة من الذرائع قتلها. أما الأعيان الذين استغلوا حركات العصيان في الروملي والأناضول والحروب على الجبهات المختلفة وتحولوا إلى مراكز سلطة محلية مستقلة فقد جرى استدعاؤهم بعد ذلك للاجتماع في استانبول بقصد حضهم على مساعدة الدولة وإعلان فروض الطاعة للسلطة المركزية. واطلق على الاتفاق الذي جرى بين الأعيان الذين استجابوا للدعوة وبين رجال الدولة والعلماء اسم "سند التضامن" (سند اتفاق) [٢٩ سبتمبر ١٨٠٨م] (٣٦). وتحدث المشاركون في هذا الاجتماع عن تمرد اوجاق الانكشارية المستمر منذ مدة طويلة والمخالفات التي يقوم بها جنوده، ثم أشاروا الى ضرورة وضع تنظيمات جديدة وأقروا التدابير المزمع اتخاذها. وكان الأهم من ذلك هو أن الحقوق والامتيازات الخاصة بالأعيان الذين كان قد تحول كل واحد منهم إلى مركز قوة محلية، وكذلك واجباتهم تجاه الدولة ثم نظرة الدولة نفسها إليهم قد سُجلت كلها في سند رسمي. ويُعد ذلك "السند" الذي اضطر السلطان الشاب للتصديق عليه وثيقة عدمت النظير في تاريخ الدولة العثمانية. وبهذه الوثيقة أصبح وجود الأعيان أمراً مشروعاً ولا سيما بعد أن تكاثرت أعدادهم في الروملي والأناضول، وكانت مجموعة الحقوق

(٣٦)-انظر: H.İnalçık, "Sened-i İttifak", *Belleten*, XXVII/112 (1946); N.Berkes, *Türkiye'de Çağdaşlaşma*, s.132 vd.

التي اعترفت بها الدولة لهم أن تحجب حقوق السيادة التي يتمتع بها السلطان نفسه. وسوف تؤدي مثل هذه الوثيقة إلى أن تتحول مشاعر السلطان الجديد نفسه والذي سيبرز كشخصية كبيرة في المستقبل إلى العداء تجاه العلمدار الذي يُعد من الأعيان، وإلى أن يبقى متفجعاً على انهياره. ومع ذلك فيجب علينا أمام دولة لا تملك جيشاً قادراً على فرض الطاعة على الأعيان وتقديم على عقد مثل هذه الوثيقة واضحة في الحسبان الظروف التي تمر بها فتحاول التصالح مع الأعيان وتسعى لوضعهم في إطار معين أن نعتزف بان ذلك تصرف واقعي لاختيار فيه.

ومن أعمال الإصلاح التي أقدم عليها العلمدار ما ينطوي على أهمية خاصة، مثل محاولته تشكيل جيش جديد ينظمه جنود "النظام الجديد" القدامى تحت اسم (سكبان جديد). غير أن ذلك الازجاق هو الآخر سوف ينهار قبل أن تثبت جذوره. أما التنظيمات التي عزموا عليها لأجل أوجاق الانكشارية فلم تدخل حيز التطبيق بسبب رفض السلطان محمود الثاني الذي كان يرتاب من النفوذ المتزايد للعلمدار، ويرى من المفيد أن يحتفظ بولاء الانكشارية لنفسه. ومع ذلك فقد اتخذت الدولة بعض التدابير، مثل سحب بطاقات تقاضي الرواتب المعروفة باسم "أسامي" من أيدي القطاعات التي ليس لها علاقة بالعسكرية، وحظر اشتغال جنود الانكشارية بأعمال أخرى عدا الجندية. فكان من الطبيعي أن تثير تلك الأمور مشاعر الاستياء العميقة في نفوس الانكشارية ضد العلمدار، كما أن الصراع على السلطة الذي كان محتماً بين العلمدار ورجال "النظام الجديد" القدامى من جانب وبين السلطان والقصر من جانب آخر، ثم غرام العلمدار السريع رغم غلظة طبعه بجو استانبول وانغوائه بها، واصطدامه مع أصدق رجاله، واشتداد عزلته واغترابه كانت كلها أمور تنبئ بان الفرصة التي طالما ترصدها الانكشارية قد حان وقتها. فاعلنوا عصيانهم ليلة ١٥/١٦ من شهر نوفمبر ١٨٠٨م وداهموا قصر العلمدار. غير أن عصيان الانكشارية لم يهدأ بموت العلمدار، بل على العكس توجهوا إلى رجال الدولة الآخرين وإلى البلاط العثماني مما حدا بالسلطان محمود الثاني أن يأمر بقتل أخيه مصطفى الرابع ليصبح هو الفرد الوحيد الباقي على قيد الحياة من الأسرة ويوطد بذلك دعائم عرشه، أما الانكشارية فقد أنهوا عصيانهم بعد أن حققوا النصر لأنفسهم ونالوا ماطالبوا به. فقد جرى فض عساكر (سكبان جديد)، وقُتل قسم من

* صنف من العساكر المدربة قام بتشكيلها العلمدار مصطفى باشا رأس أعيان روسجق عام ١٨٠٨م. وقد ألغى هذا التشكيل في نفس السنة عندما تمرد جنود الانكشارية وهجموا على الباب العالي وتسببوا في وفاة العلمدار مصطفى باشا الذي كان يتولى الصدارة العظمى آنذاك.

- وكان هؤلاء السكبانية الجدد قد قدموا من الروملي تحت قيادة العلمدار عقب خلع السلطان سليم الثالث وإلغاء جيش "النظام الجديد" وقاموا بخلع مصطفى الرابع وتصيب محمود الثاني بدلاً منه.

ضباطهم، وأحرقت ثكنات لَوْنْد وسليميه التي كانت تأوي جنود التشكيلات الجديدة، ثم خربت مطبعة اسكودار في موقع (حرم) التي كانت السلاح الفعال لدى "النظام الجديد" ونهب ما فيها ثم أحرق قسم منها (٣٧).

٢- الصلح مع انجلترا ونهاية أول تحالف مع روسيا

كانت الفوضى ومشاكل تبديل السلطنة والعصيان الدامية تسود البلاد، بينما كانت أوروبا هي الأخرى تعيش أحداثاً مهمة. فقد كانت فرنسا البونابرتية تخوض صراعاً ناجحاً ضد التحالفات التي تشكلت ضدها؛ ونجحت في ابعاد النمسا، واحتلت بروسيا، وأجبرت روسيا على عقد الصلح [ايرفورت ١٢ أكتوبر ١٨٠٨م]. ولما وجدت انجلترا نفسها وحيدة في مواجهة فرنسا اضطرت للتصالح مع الدولة العثمانية، لاسيما بعد "واقعة العلمدار" وتحول الرأي العام في استانبول ضد فرنسا التي كانوا يرون فيها المحرض على "النظام الجديد" وعلى الاصلاحات مما هيأ الدولة لوضع بيسر التصالح مع انجلترا. وكانت النتيجة أن اتفق الطرفان على إنهاء حالة الحرب التي استمرت منذ عام ١٨٠٧م وعُقدت بينهما "معاهدة القلعة السلطانية" في ٥ يناير ١٨٠٩م. وكان من رد فعل القرارات التي اتخذتها فرنسا ضد الدولة العثمانية خلال مفاوضاتها مع روسيا في تيلسيت وايرفورت أن تحول الصلح المعقود مع انجلترا إلى تحالف عسكري خلال مدة قصيرة. وكان أهم الجوانب في معاهدة الصلح المعقودة هو قبول انجلترا بمبدأ اغلاق المضائق في وجه السفن الحربية الأجنبية (٣٨). أما حالة الحرب التي استمرت منذ عام ١٨٠٦م مع روسيا فقد فشلت الجهود الرامية لإنهائها نظراً للأوضاع التي كانت تعيشها الدولة. وفي ٢٨ مايو ١٨١٢م عُقدت "معاهدة بوخارست"، وتخلت الدولة العثمانية بمقتضاها عن بساربيا لروسيا، وقبلت أن يكون الحد الفاصل بين الدولتين هو خط نهر پروت ومصب نهر الدانوب، وتراجعت قليلاً أمام روسيا. وكانت المادة المهمة الأخرى في المعاهدة هي الامتياز الذي نصت على منحه للصرب.

٣- ثورات الصرب

ظهرت أولى الانتفاضات الوطنية داخل منطقة البلقان في صربيا، وقد بدأت انتفاضة الصرب كحركة للمقاومة ضد الانكشارية المحلية والأعيان، ومع أنهم لقوا تأييداً من "الباب العالي" نفسه فقد أخذت انتفاضتهم في التحول إلى حركة ثورة وطنية منظمة تزعّمها [قره يورغي

O. Schlehta Wssehrd, *Die Revolutionen in Constantinopel in den Jahren 1807 und 1808*, Wien 1882.

(٣٧) - للتعرف على كل تلك الأحداث أنظر:

(٣٨) - أنظر: C. Tükin, *Boğazlar Meselesi*, s. 119-120.

بتروفيتش] (١٨٠٤م). وهذه الانتفاضات الصربية التي أخذت أشكال حرب العصابات بشكل عام وانشغلت بها الدولة لم تلبث أن اشتدت بفضل المساعدات العسكرية التي أمدتها بها روسيا أثناء الحرب العثمانية الروسية (١٨٠٦-١٨١٢م). غير أن معارضة النمسا لاقامة دولة صربية على حدودها تكون مماننة لروسيا ودخول الأخيرة في صراع عظيم مع فرنسا [حملة نابليون على موسكو ١٨١٢م] قد أتاح الفرصة للدولة العثمانية أن تمتنع عن تطبيق المادة المتعلقة بالصرب في معاهدة بوخارست السابقة وتتمكن من كبح جماح الانتفاضة [أكتوبر ١٨١٣م]. ومع ذلك لم تلبث الانتفاضة الصربية أن اشتعلت بعد مدة وجيزة عقب انتخاب ميلوش أوبرونوفيتش "باش كنز - Başknez"، أي أميراً للأمرء (يوليو ١٨١٥م). ولما تعرضت فرنسا لهزيمة فادحة في حملتها على روسيا ولم يعد نابليون يمثل خطراً بعد على أوروبا أتاح ذلك لروسيا فرصة الاهتمام بشكل جاد بهذه المسألة. أما الدولة العثمانية التي تجنب التدخل في أمر كهذا، بل وخافت من أن تصبح تلك المسألة موضوعاً في المفاوضات وابتعدت كذلك عن المشاركة في "مؤتمر فينا" لهذا السبب - فقد رأت من المناسب الاعتراف بميلوش أوبرونوفيتش أميراً، وقبلت أن تمنح الصرب حق الامارة ذات الامتياز [الحكم الذاتي] (١٨١٦م). وهذا الحق الممنوح للصرب قد جرى التصديق عليه فيما بعد في الاتفاقات والمعاهدات التي عقدت مع الروس في آق كرمان [٧ أكتوبر ١٨٢٦م] وأدرنه [١٤ أغسطس ١٨٢٩م]. وبموجب "سند" أي وثيقة جرى تقديمها في سبتمبر ١٨٣٠م تأكد رسمياً أن صربيا منطقة ذات حكم ذاتي ينتقل بالوراثة في أولاد وأحفاد ميلوش أوبرونوفيتش.

٤- مشاعر الفتور تجاه اليونانيين

من المعلوم أن اليونانيين كانوا يحتلون في الدولة العثمانية موقعاً متميزاً منذ زمن. وكانت غالبيتهم تستوطن منطقة المورة وجزر بحر ايجه وتساليا، إلا أنهم كانوا بوجه عام منتشرين في كافة أنحاء الامبراطورية.

وكان القسم الذي يعمل منهم بالتجارة والنقل البحري والصرافة وما يشبه ذلك قد أثرى ثراءً عظيماً، واتصل بالغرب في علاقات دائمة. وكانت العائلات اليونانية الأصلية القاطنة في حي (فنار) الذي يضم البطريرقانة في استانبول قد نجحت في تولي بعض المناصب المهمة في الدولة. وهؤلاء كانوا مطلعين على دقائق السياسة الخارجية وكافة أسرار الدولة؛ فقد كانت وظيفة الترجمة في

الديوان الهمايوني^(٣٩) من الوظائف المهمة التي احتكروها سنوات طويلة (١٦٦٩-١٨٢١)، كما كان يجري تعيين الأمراء على الامارات ذات الحكم الذاتي مثل الأفلاق والبغدان منهم (١٦/١٧١١-١٨٢١م)^(٤٠). وقد أدى هذا إلى تفوق الفناريين وجعلهم يقيمون القرابات عن طريق المصاهرة مع النبلاء المحليين البويار (boyar-boyard) وينقلون ثرواتهم الضخمة بعيداً عن العاصمة وعن الأعيان إلى تلك الامارات ويصبحون أصحاب أملاك عريضة هناك ويحاولون الاستفادة بوجه خاص من سيادة الكنيسة الارثوذكسية في تلك الأماكن، وقام اليونانيون في العموم بتجريد الشعب الروماني واستغنوا ثرواته. وكل هذه الأمور ساعدت على بزوغ دعوى "الهيلينية" وتطور مراكز " القومية اليونانية" وظهر فكرة "إحياء بيزنطة من جديد"، وهو الأمر الذي مهد السبيل في النهاية إلى ظهور أولى حركات الثورة والعصيان التي انفجرت عام ١٨٢١ في تلك الامارات.

أما عن الروس فالمعروف أنهم كانوا يقومون - خلال حروبهم مع الدولة العثمانية - بتحريض اليونانيين والرعايا الارثوذكس بوجه عام على الثورة ونجحوا في ذلك. غير أن أعجاباً عاماً " بالهيلينية" كان قد اخذ ينتشر رويداً رويداً في كل أوروبا مع ظهور حركة النهضة والحركة الانسانية (humanism) التي تركز فيها الاهتمام على كل ما هو قديم. فكان متفقو الارستقراطية والبرجوازية في أوروبا الذين تعلموا على امتداد كافة المراحل التعليمية اللغة الاغريقية القديمة والأدب الاغريقي القديم والفلسفة والميثولوجيا لدى الاغريق قد تحولوا نتيجة لاعجابهم " بالهيلينية" إلى مدافعين متطوعين عن الدعوى اليونانية. ولا شك أن السبب الرئيسي وراء الترحيب العام الذي لقيته الثورة اليونانية في كل أوروبا وإثارتها لمشاعر فياضة في النفوس هو إدعاء الرعايا اليونانيين الذين يتقاسمون البقعة الجغرافية لتلك الحضارة القديمة بانهم أصحاب ذلك التراث الثقافي. والذين جاءوا إلى المورة من الأوربيين المعجبين بالهيلينية وشاربوا متطوعين إلى جانب اليونانيين ضد الأتراك كانوا يحملون ذلك الشعور بالاعجاب تجاه الحضارة اليونانية القديمة الذي استقر في نفس كل واحد منهم منذ الصغر وامتزج بثقافته التي نشأ عليها، فاذا بهم يصابون بخيبة الأمل بعد وصولهم لما لم يجدوا هناك الشيء الكثير مما تعلموه خلال

(٣٩) - أنظر: C. Orhonlu, "Tercüman", /A,XII/1, 175-181.

(٤٠) - أنظر: S. Runciman, *Das Patriarchat von Konstantinopel (The Great Church in Captivity)*.

A Study of the Patriarchate of Konstantinopel from the Eve of the Turkish Conquest to the Greek War of Independence, Cambridge 1968), München 1970, s. 384 vd.

حياتهم الدراسية، ولما لم يصادفوا أحداً من ابطال الميثولوجيا اليونانية الذين تشكلوا في خيالاتهم، فلا ثقافة يونانية قديمة ولا حتى لغة موجودة لهذه الثقافة، فكانت المفاجأة قاسية (٤١).

وكانت أولى الجمعيات التي ظهرت وتبنت قضية الهيلينية هي جمعية فيليكه أتريسا (Hetaireia ton Philikon) التي تأسست في أوديسا عام ١٨١٤م. وبدأت أعمالها تحت حماية القيصر الروسي، فكانت تستهدف إحياء بيزنطة القديمة من جديد والكفاح من أجل تحقيق ذلك وتحريك جموع الشعب نحو طريق الثورة اليونانية. واستطاعت تلك الجمعية خلال مدة قصيرة أن تفتح العديد من الفروع في الأراضي العثمانية، ونجحت في استقطاب البطريق اليوناني وأمراء الأقالق والبغدان والعائلات اليونانية الثرية من سكان الفنار ليصبحوا أعضاء فيها. وبلغت الاستعدادات التي قام بها اليونانيون نقطة الانفجار عند ما وقع فراغ في السلطة نتيجة لإعدام تيه دنلي علي باشا مع أبنائه، وهو الذي كان يمسك بزمام الأمور في يانيه بوجه خاص، ولم يسمح لليونانيين بالالتفات يميناً أو يساراً. وقد أشعل أولى شرارات الثورة في الأقالق ياور قيصر روسيا اليوناني الأصل والمعروف باسم الكساندر ايبسيلانتي [فبراير ١٨٢١م]. وكان في الحسبان أن الدولة العثمانية لن تستطيع - تطبيقاً لمعاهدة بوخارست ١٨٢١ - أن تتدخل بعساكرها دون إذن روسيا في إخماد تلك الثورة المقرر إشعالها في الأقالق والبغدان، كما كان المأمول أن يشارك البلغار والصرب هم الآخرون في الثورة إلى جانب الرومان. وفي تلك الأثناء اشتعلت جبهة أخرى لثورة ثانية في المورة تزعمها شقيق لالكساندر يدعى ديمتريوس [مارس ١٨٢١م]. ولم تستطع الثورة في المملكتين [الأقالق والبغدان] أن تنتشر بين طبقات الشعب، لأن الشعب اليوناني لم يكن يرغب في إراقة دمائه في سبيل دعوى الاغريقية، كما لم يكن هناك ما يدعو أبداً لتفضيل الحكم اليوناني على السيادة العثمانية، هذا في الوقت الذي لم تتحقق فيه ثورة البلغار والصرب. وانهزم الكساندر مع قواته بعد مدة قصيرة، كما لم يصل العون المنتظر من القيصر بايعاز من الأمير مترنيخ [كليمنس فون مترنيخ ١٧٧٣-١٨٥٩]. فقد كان الأخير يؤكد على ضرورة تأييد ودعم الحكام الشرعيين في مثل تلك الثورات، فأوعز بالقبض على الكساندر وحبسه. أما الثورة التي اشتعلت في المورة فقد كانت تعتمد على قاعدة شعبية عريضة ولهذا انتشرت خلال فترة وجيزة ولم تلبث في نهاية ابريل ١٨٢١م أن عمت في وسط اليونان وجنوبها. وفي تلك الظروف

(٤١) - أنظر: M.W.Weihmann, *Kriesenherd Balkan*, München 1992, s. 55; R. Quack-Wustathiadis, *Der deutsche Philhellenismus während des griechischen Freiheitskampfes, 1821-1827*, München 1984.

تعرض الأهالي المسلمون الذين يعيشون منذ عدة قرون فوق تلك الأرض لمجازر وحشية واسعة واستهدفتهم عمليات القتل الجماعية، ونهبت أموالهم وأراضيهم. وأثارت ثورة اليونانيين غضباً شديداً في استانبول، وفقد على إثرها أمراء الفئران اليونانيون كل ما كانوا يحظون به من تقدير وسلطة؛ إذ كانوا حتى ذلك التاريخ يتمتعون باحترام كبير وعاشوا حياة الشراء والرفاهية وشغلوا المناصب الهامة في الدولة. ولما شعرت الدولة أن البطريق (ف. غريغور) وبعض المطارنة والتجار والأمراء الفئاريين ضالعين في الثورة اليونانية وأنهم ضمن جمعية فيليكه اترياً أعدمتهم بتهمة "الخيانة العظمى" [٢٣ أبريل ١٨٢١م]، كما تعرض لنفس العقوبة المترجمون العاملون في الديوان والأسطول ممن ثبتت علاقتهم بالثورة وتأكدت خيانتهم (٤٢).

وكان الفشل في إخماد الثورة التي اشتعلت في المورة خلال مدة قصيرة قد أدى إلى تحريك دول أوروبا، وبدأ يظهر مفعول الدعاية المكثفة ذات الأبعاد الواسعة في أوروبا ضد الأتراك. واضطرت الدولة العثمانية لطلب العون من محمد علي باشا والي مصر لأخماد الثورة في أقرب وقت، وكان الوالي يمتلك جيشاً واسطولاً حديثين على الطراز الأوروبي، فلما تدخل استطاع أن يحقق نجاحاً كبيراً خلال مدة وجيزة في اتجاه إخماد الثورة. وبينما كان أمرها على وشك الانتهاء قام القيصر الروسي الجديد نيقولا الأول بتهديد الدولة العثمانية بالحرب، وأجبرها على توقيع معاهدة آق كرماني [٧ أكتوبر ١٨٢٦م] بشروط مجحفة لا يمكن قبولها إلاّ عقب هزيمة عسكرية فادحة. وعلى الرغم من ذلك فلم يكن ممكناً إرضاء روسيا فخرجت من تلك الأزمة بمكاسب جمة. ومع العمليات العسكرية الناجحة التي قامت بها القوات المصرية في المورة ووصولها إلى الحد الذي كادت أن تستولي على آخر معاقل الثورة وتقضي عليها بعد أن استمرت سنوات طويلة اتفقت إنجلترا وروسيا حول رأي واحد في ذلك الموضوع [بروتوكول بترسبورغ - ٤ أبريل ١٨٢٦م]، إذ كانتا تهدفان إلى تحقيق استقلال اليونان حتى ولو كان من خلال حكم ذاتي في البداية. ثم لم تلبث فرنسا هي الأخرى أن شاركت في ذلك البروتوكول [بروتوكول لندن، ٦ يولييه ١٨٢٧م]، ومن ثم سارت اليونان نحو الاستقلال، وراح يتأكد استقلالها من خلال مساعدات دول أوروبا الكبرى وضغوطها على الدولة العثمانية.

(٤٢) - انظر: S. Runciman, *Das Patriarchat*, s. 390; Cevdet, *Tarih*, XI, 163-164; A. Rasim, *Resimli ve Haritalı Osmanlı Tarihi*, İstanbul 1330, IV, 1748 vd.

٥- معركة نَوَّارين والحرب العثمانية الروسية واستقلال اليونان

نظرت الدولة العثمانية إلى القرارات التي اتخذتها الدول الثلاث الكبرى لصالح الثوار اليونانيين على أنها تدخل في شئونها الداخلية ورفضتها. وعلى ذلك شرع اسطول التحالف في التحرك وقام بغارة مفاجئة على الأسطول المصري العثماني المشترك الذي كان راسيا في ميناء نوارين، ثم أشعل فيه النار [٢٠ نوفمبر ١٨٢٧م]. وتلك الكارثة التي سببتها الغارة على نوارين والتي عُدت حرباً صليبية حديثة قوبلت بالأفراح في أوروبا. أما الدولة العثمانية فلم يكن في وسعها إلا الاحتجاج على الهجوم الذي قاموا به رغم عدم وجود حالة حرب. وتوتر الموقف مع قيام سفراء الدول الثلاث في استانبول بمغادرتها ثم قامت انجلترا بالتحرك لاخلاء المورة من القوات المصرية، كما قامت فرنسا بانزال جنودها في المورة، أما روسيا فقد كانت أكثر تضيقاً على الدولة العثمانية، إذ أعلنت الحرب عليها [ابريل ١٨٢٨م]، فاندلعت الحرب العثمانية الروسية واستطاعت الجيوش الروسية أن تتقدم حتى أدرنه وتحتل شرق الأناضول، بينما أدى التدخل الانجليزي الفرنسي إلى نجاح اليونانيين في دعواهم. ولما انعقدت معاهدة أدرنة في ١٤ سبتمبر ١٨٢٩م أجبرت الدولة العثمانية على الاعتراف باليونان دولة مستقلة. وبانعقاد تلك المعاهدة القاسية تعرضت الدولة العثمانية للهزيمة مرة أخرى أمام روسيا. وكان الاتصال العضوي بين الرعايا البلغار والأرمن وبين روسيا قد وقع لأول مرة خلال تلك الحرب (٤٣). وقد شكّل هذا الحدث بداية لمشاكل جد خطيرة سوف تترك أثرها على هذين الشعبين فيما بعد. أما مسألة ظهور دولة يونانية مع كونها لا تضم إلا المورة فلم تلبث أن جاءت معها بعد فترة قصيرة "بمشكلة بحر ايجة" وموضوع السيادة على الجزر، وكشفت عن مدى فداحة الهزيمة التي تعرضت لها الدولة. فالقتل الجماعي للأهالي المسلمين الذين كانوا يعيشون في المورة منذ قرون، والثورات العريضة وأموال الأوقاف الغنية التي جرى نهبها هي أمور يجب أن نذكرها على أنها أحداث لم تجر تصفية حساباتها و وقائع تركت للنسيان. أما قيام فرنسا باحتلال الجزائر بذريعة من الذرائع مستغلة تلك الظروف المضطربة [٥ يولييه ١٨٣٠م] (٤٤) فقد كان أمراً ألقى بظلال كثيفة على عاقبة الامبراطورية.

(٤٣) - انظر: K.Beydilli, "1828-1829 Osmanlı - Rus Savaşında Doğu Anadolu'dan Rusya'ya Göçürülen Ermeniler", *Belgeler*, XIII/17, Ankara 1988; U. Gülsoy, "1828-1829 Osmanlı-Rus Savaşında Rumeli'de Rus İşgaline Uğrayan Yerlerin Durumu", *II. Mahmud ve Reformları Semineri -Bildiriler*, İstanbul 1990, s. 21-35; G.Plentnjuv, " Rusko, Turskata Vojna 1828-1829. g. i. polozenieto na bulgarskija narod", *Voennoistoriceski Sbornik*, LVII/6 (1988), 124-131 (1828-29 Osmanlı Rus Savaşı ve Bulgar Halkının Durumu).

E. Kuran, *Cezayir'in Fransızlar Tarafından İşgali Karşısında Osmanlı Siyaseti*, 1827-1847, İstanbul 1957.

(٤٤) - انظر:

٦- المسألة المصرية

وإلى جانب كل هذه الأحداث شاء محمد علي باشا في مصر أن يستغل الضعف الذي تعرضت له الدولة العثمانية لجعل من مصر دولة مستقلة مما زاد الوضع سوءاً. وكان محمد علي قد أقام في مصر وبمساعدة فرنسا إدارة قوية، ونجح في تحسين الاقتصاد ببعض الإجراءات الاجبارية، وزاد من موارد البلاد، وأقام جيشاً واسطولاً بالمقاييس العصرية، فلما قام بعملياته العسكرية المتقدمة في سوريا والأناضول لم تستطع الدولة العثمانية مع سوء أحوالها من إيقافه، وذلك بسبب الهزائم المتكررة التي منيت بها، وأنهزم أمامه الجيش الذي قاده الصدر الأعظم بنفسه عند قونيه [١٢ ديسمبر ١٨٣٢م]، وأصبح الطريق إلى استانبول مههداً أمام القوات المصرية. وعلى ذلك تقدمت حتى كوتاهية [٢ فبراير ١٨٣٣م]، مما أسفر عن وضع خطير هدد استانبول بالسقوط، بل وهدد الأسرة العثمانية نفسها بالزوال. وعندما رأى السلطان محمود الثاني مظاهرة فرنسا لمحمد علي وتقاعس إنجلترا عن القيام بما كان منتظراً منها لم يجد بداً من قبول العون من القيصر الروسي نيقولا الأول. وعلى ذلك دخل البسفور اسطول روسي وأنزل جنوده عند بكتوز [٥ ابريل ١٨٣٣م]. غير أن تدخل روسيا قد دفع فرنسا وإنجلترا إلى التحرك، وأمكن في النهاية التصدي للقوات المصرية وإيقاف تقدمها، والتوصل مع والي مصر إلى اتفاق في كوتاهية في ١٤ مايو ١٨٣٣م تركت له الدولة بمقتضاه مصر وكريت والشام وجدة وأطنه. فكان يعني ذلك الوضع أن الدولة العثمانية تتخلى عن فتوحاتها التي تحققت أيام السلطان سليم الأول (١٥١٦-١٥١٧م). ولهذا السبب فإن السلطان محمود الثاني وواليه العاصي هو الآخر الذي على الرغم من نجاحه في الوصول ظافراً حتى مسافة قريبة من استانبول ولم ينجح في إقامة دولة مستقلة كانا يعلمان - كلاهما - أن هذا الاتفاق الذي عقد في كوتاهية ما هو إلا هدنة مؤقتة سوف تعقبها في المستقبل مرحلة حساب قاطعة بين الطرفين. أما معاهدة (خُنْكار إسكله سي) [٨ يوليه ١٨٣٣م] التي انعقدت مع الروس الذين هرعوا لتقديم العون متطوعين وأجبروا الدولة على قبول خدماتهم فقد نصت على قيام القوات الروسية بمساعدة السلطان محمود الثاني في حالة قيام والي محمد علي باشا بتكرار عملياته. وكانت تنص المادة السرية في تلك المعاهدة ذات السنوات الثماني على أن تُفتح المضائق أمام الروس بينما يجري غلقها في وجه الدول الأخرى. غير أن نجاح روسيا في اغلاق المضائق أمام أعدائها وحققها في فتحها أمامها وحدها ثم تأسيسها لنوع من السيادة على الدولة العثمانية وأن تصبح بمثابة الحامي لها كان أمراً أقلق أوروبا، فاضطرت كل من إنجلترا وفرنسا لأن تعلن أنهما لن يقبلتا بأي تغيير يجري على وضع المضائق. وأمكن تجميد

الازمة المتفجرة بعد أن توسط بين الأطراف رئيس وزراء النمسا البرنس مترنيخ ثم قبول روسيا أن تقسم مع النمسا المزايا التي حصلت عليها بمقتضى معاهدة (خُنْكار إسكله سي). وبمقتضى معاهدة مونخنغراetz التي عقدت بين النمسا وروسيا [١٨ سبتمبر ١٨٣٣م] وافقت الدولتان كذلك على المحافظة على الدولة العثمانية واتفقتا فيما بينهما على التصدي بحزم لمسألة تغيير الأسرة العثمانية الحاكمة وانتقال السيادة على الأراضي العثمانية القديمة في البلقان إلى محمد علي باشا (٤٥).

٧- الإصلاحات في عهد السلطان محمود الثاني

لم يكن من المصادفة أن تبدأ أعمال الإصلاح في عهد محمود الثاني بالغاء أوجاق الانكشارية، فلم تجر أية محاولة مهمة من أجل إصلاح المؤسسات العسكرية منذ وقوع حادثة العلمدار (١٨٠٨م)، غير أن الحالة التي كانت تعيشها الدولة جعلتها تشعر بمدى الحاجة الملحة لجيش مدرب منظم بالمفهوم الغربي. ولا شك أن الإصلاحات الواسعة والناجحة التي قام بها محمد علي باشا في مصر في ذلك المجال كانت أعمالاً يود محمود الثاني لو اقتدى بها، لاسيما وأن العساكر المصرية المنظمة والمعروفة باسم "الجهادية" التي جيء بها إلى المورة أثناء العصيان اليوناني قد حققت نجاحاً خلال فترة قصيرة وكشفت للعيان حالة الضعف والفساد التي كانت عليها قوات الانكشارية والقوات الأخرى. وهذه المهارة التي كشفت عنها القوات المصرية في اخماد التمرد قد تركت انطباعاً طيباً لدى الرأي العام كان لصالح الرأي القائل بضرورة الجيش المدرب، فانتهاز محمود الثاني الفرصة وراح يعمل سراً على اتخاذ التدابير اللازمة، ومن المحقق أنه كان يعد ويخطط لالغاء الانكشارية، وأن تكون هذه المرة هي الأخيرة لارسالهم لاخلاد أحد العصيان (٤٦). ولم تكن مفاجأة في ١٥ يونيو ١٨٢٦ عندما قامت الانكشارية للمرة الأخيرة باخراج "قدور طعاهم" علامة على الثورة وهم في غفلة عظيمة، فكانت تلك الحادثة هي نهاية أوجاق الانكشارية ونهاية المتعاونين معه، ولا سيما نكايا الطريقة البكتاشية [١٧ يونيو ١٨٢٦م]. وعقب تلك الحادثة انتقل السلطان لتشكيل "العساكر المنصورة المحمدية" الجيش الجديد والحديث. وكان القضاء على الانكشارية التي كانت الجناح المسلح (٤٧) والقوة المحافظة التي

(٤٥) - أنظر: E. Molden, *Die Orientpolitik Metternichs, 1829-1833*, Wien -Leipzig 1913, s. 82 vd; Ş. Altundağ, *Kavalalı Mehmed Ali Paşa İsyanı, Mısır Meselesi 1831-1841*, Ankara 1945, s. 159 vd.

(٤٦) - أنظر: G. Rosen, *Geschichte der Türkei von dem Siege der Reform im Jahre 1826 bis zum Pariser Tractat vom Jahre 1858*, Leipzig 1866. I, 11

(٤٧) - أنظر: T. Scheben, *Verwaltungsreformen der frühen Tanzimatzeit. Gesetze, Massnahmen Auswirkungen*, Frankfurt 1991, s. 16

تمثل النظام التقليدي في العاصمة بمثابة الخطوة الأولى نحو الاتجاه إلى تنظيم عصري وضروري لآلية الدولة. ومرحلة الإصلاح التي ستبدأ والمبادئ التي سوف يكون لها الفضل في توجيه حركة الإصلاح في عهد "التنظيمات" سوف يبدأ الحديث عنها لأول مرة وتجد مجالاً للتطبيق. وهذه المبادئ كانت تختلف تماماً عن محاولات الإصلاح في العهود السابقة؛ إذ كان المفهوم من "الإصلاح" بوجه عام حتى ذلك التاريخ هو إقامة مؤسسات جديدة إلى جانب المؤسسات القديمة ودون المساس بها، أما الآن فالإصلاح يعني تهينة المناخ للتخلص من القديم التقليدي وإلغائه وإقامة مؤسسات جديدة تحل محله (٤٨). ولا نجانب الصواب إذا قلنا إن عام ١٨٢٦ الذي بدأت فيه الإصلاحات بهذا المعنى هو البداية الحقيقية لعهد "التنظيمات ١٨٣٩".

ولاشك أن إقامة جيش مدرب حديث يتم تنظيمه بالمعايير الأوروبية كان أمراً يستلزم عبأً مالياً كبيراً. ولهذا السبب فإن مداخيل الضرائب التي كانت حتى ذلك التاريخ مستخدمة لمواجهة احتياجات الولايات في الغالب سوف يجري نقلها إلى العاصمة فيما بعد لمواجهة نفقات الإصلاح بتبعاته الثقيلة، كما سيعقب ذلك اتخاذ بعض التدابير لزيادة مداخيل الضرائب. وقد جرى خلال الفترة التي انقضت من عام ١٨٢٦ حتى إعلان "التنظيمات" انجاز العديد من الأمور، يأتي في مقدمتها إقامة نظارة الأوقاف ثم استخدام ريع الأوقاف بشكل معقول لتكون مصدر تمويل للإصلاحات العامة ولا سيما في الاتفاق العسكري (١٨٣٤م) (٤٩). وكان نظام الضرائب في عهد السلطان محمود الثاني يستهدف مواجهة نفقات الجيش الحديث الذي تستنفد ٧٠٪ من كافة موارد الدولة (٥٠).

وكانت الغاية من عمليات التنظيم التي جرت في المجال الإداري والمدني هي دعم السلطة المركزية. ونجحت الدولة في إزاحة الإداريين المتسلطين على مختلف المناطق داخل البلاد وإزاحة الأعيان وغيرهم من الطغاة. واجتمعت كافة المناطق لتوضع تحت سلطة الإدارة المركزية إلّا محمد علي باشا والي مصر الذي كان يمثل الاستثناء الوحيد في هذا الأمر (٥١). كما أجريت عمليات تنظيم كبيرة على مؤسسات الإدارة المركزية والحكومة، وسعى المصلحون لإقامة

(٤٨) - أنظر: S.J. Shaw, "Das Osmanische Reich und die moderne Türkei" *Der Islam* II. s.119 Fischer Weltgeschichte., Band XV. Frankfurt 1971.

(٤٩) - أنظر: Ahmed Lutfi, *Tarih*, İstanbul 1290, I, 205; J.R. Barnes, *Evkaf-ı Hümâyün. Vakıf administration under the Ottoman Ministry for Imperial Foundations 1839 to 1875*, Los Angeles. 1980.

(٥٠) - أنظر: S.J. Shaw-E.K. Shaw-, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, Cambridge 1977, II, 43.

(٥١) - أنظر لمنطقة الروملية: M.Ursinus, *Regionale Reformen im Osmanischen Reich am Vorabend der Tanzimat. Reform der rumelischen Provinzialgouverneure im Gerichtsprengel von Manastir (Bitola) zur Zeit der Herrschaft Sultan Mahmuds II (1808-1839)*, Berlin 1982; A.C. Eren, *Mahmud II Zamanında Bosna-Hersek*, İstanbul 1965.

كيان وبيروقراطية لدولة "حديثة". وقدمت النماذج الأولى لتشكيل حكومة على الطراز الأوربي (٥٢)، حتى تغير اسم "الصدر الأعظم" إلى "الوكيل الأول" (باش وكيل) (٣٠ مارس ١٨٣٨م) (٥٣). كما أن استحداث عدد من المجالس المكلفة للاضطلاع بمهام مختلفة ضمن اصلاحات عهد محمود الثاني تحمل أهمية خاصة هي الأخرى. وهذه المجالس قد تحولت إلى نوع من الاجهزة التشريعية تقوم على مناقشة أمور الدولة وتصدر القرارات بشأنها: فالأمور القضائية يتولاها "المجلس الأعلى للأحكام العلية" (مجلس وآلاي أحكام عدليه)، والأمور الادارية يتولاها "مجلس شورى الباب العالي" (دار شوراي باب عالي)، والأمور العسكرية يتولاها "مجلس الشورى العسكري" (دار شوراي عسكري). كما أقيمت عدة "مجالس مختلفة" عام ١٨٣٨م للنظر في شئون الزراعة والتجارة والصناعة والأشغال العامة. وعلى ذلك تخلت الدولة عن مؤسساتها القديمة التي ظلت تعتمد عليها حتى ذلك التاريخ لتقيم بدلاً منها مؤسسات أخرى حديثة (٥٤).

وكانت التجديدات التي جرت في المجال التعليمي قد جاءت في شكل إحياء بعض المؤسسات القديمة وتشديد مؤسسات أخرى قادرة على مواجهة المتطلبات الجديدة مما لم يكن يعني تحولاً كبيراً. ففي تلك الفترة حاولت الدولة من جديد إحياء المهندسخانة البحرية والآخرى البرية اللتين بدأت مهمتهما التعليمية عام ١٧٧٣ وعام ١٧٩٥ وكانتا تتعرضان للاهمال التام بين الحين والآخر، فقامت الدولة بتغيير مكانيهما ومناهج التدريس فيهما. وظهر من ناحية أخرى أنه لا مفر من إقامة عدد من المؤسسات التعليمية بغية الاضطلاع بالخدمات البيروقراطية في الدوائر الحكومية. وعلاوة على الفعاليات التعليمية التي قامت بها الدولة وعلى رأسها المتطلبات العسكرية فقد افتتحت مدرسه حديثة للطب عام ١٨٢٧م وجاهدت لتنشئة الأطباء والجراحين من أجل الجيش (٥٥)، مما كان يعني أن يتعرض الطب التقليدي لأول ضربة قوية آنذاك. وكان لشاني زاده عطاء

(٥٢)-أنظر: C.V Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton 1980; C.V Findley, *Ottoman Civil Officialdom: A Social History*, Princeton 1989.

(٥٣) - أول باش وكيل هو محمد أمين رؤف باشا (مارس ١٨٣٨)، أنظر: Abdurrahman Şeref, *Tarih Musahabeleri*, İstanbul 1923, s. 5-10

(٥٤) - أنظر: T.Scheben, *Verwaltungsreformen*, Ö.Mert, "II. Mahmud Devrinde Anadolu ve Rumeli'nin Sosyal ve Ekonomik Durumu (1808-1839)", *Türk Dünyası Araştırmaları*, XVIII (Haziran 1982), 33-73; İ. Ortaylı, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı*, İstanbul 1983, s. 146 vd.

(٥٥) - للتعرف على تصحيح هام في الكلمة التي ألقاها محمود الثاني بمناسبة افتتاح مدرسة الطب (مكتب طبية) أنظر: E.İhsanoğlu-M.Kaçar, "II. Mahmud'un Mekteb-i Tıbbiye Ziyaretinde İrad Ettiği Nutkun Hangisi Doğrudur?", *TaTo*, XIV/83 (190), 44-48.

الله أفندي بوجه خاص (ت ١٨٢٦م) وخوجه اسحاق أفندي (ت ١٨٣٤م) ^(٥٦) خدمات جليلة في مجال نقل بعض المؤلفات الغربية إلى التركية، ووضع المقابل التركي للمفاهيم والاصطلاحات الفنية والعلمية في العديد من الموضوعات. وكان من الخطوات المهمة التي خطتها الدولة في تلك الأثناء إقدامها على إيفاد الطلاب إلى الخارج لأول مرة لتحصيل العلم. وفي عامي ١٨٣١ و ١٨٣٤م دخلت الخدمة مدرستان أخريان ضمن الكيان العسكري: إحداها هي مدرسة الموسيقى الملكية التي كانت وظيفتها تنشئة موسيقيين سوف يحلون محل موسيقيي المهترئ التقليدية، أما المدرسة الثانية فكانت مدرسة العلوم الحربية (مكتب علوم حربية) التي أقيمت على النمط الفرنسي، وكانت تهدف إلى تخريج ضباط ينخرطون في الجيش. وإضافة إلى تلك المدارس التي عاشت الضيق الناتج عن محاولة تلبية احتياج الجيش بوجه عام أقامت الدولة مؤسسات تعليمية مدنية ذات مستوى أولي ومتوسط تعنى بتنشئة الموظفين للدولة، مثل: (مكتب معارف عدلي) أي "مدرسة العلوم القضائية" و (مكتب علوم أدبي) أي "مدرسة العلوم الأدبية". غير أن تلك المدارس لم تكن كافية من الناحية العددية كما لم تكن ناجحة، وظلت منحصرة في استنبول وحدها ^(٥٧). وفي عام ١٨٣١ ظهرت أول جريدة عثمانية عرفت باسم (تقويم وقايع) ^(٥٨)، فأخذت مكانها في حياة النشر كجريدة تركية إلى جانب عدد من الجرائد التي كانت تصدر قبل ذلك باللغات الأجنبية. ثم نُقلت "مطبعة اسكودار" مرة أخرى إلى الجانب الأوربي (١٨٢٤م)، وهي التي كانت تعمل منذ عام ١٨٠٢م بالقرب من "مرقا الحرم"، فجرى دمجها مع المطبعة التي ستقوم بطباعة أول جريدة صدرت بعد ذلك (١٨٣١م)، وجرى تطويرها حتى اكتسبت أهمية من جديد في طباعة مختلف المؤلفات الأخرى [العسكرية والطبية] عدا الجريدة نفسها ^(٥٩). وكان القيام بأول تعداد للسكان ^(٦٠)، وتنظيم الكرائتينة ^(٦١) [الحجر الصحي]، وهيئة البريد ^(٦٢) وغيرها أعمالاً هامة شملت حركة الإصلاح الواسعة التي شهدتها عصر السلطان محمود الثاني ^(٦٣).

(٥٦) - أنظر: E. İhsanoğlu, "Mühendishâne-i Berri-i Hümayun Başhocası İshak Efendi, Hayatı ve çalışmaları Hakkında Arşiv Belgelerine Dayalı Bir Değerlendirme Denemesi" *Belleten*, LIII/207-208 (1989), 735-768.

(٥٧) - أنظر: B. Kodaman, *II. Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi*, İstanbul 1980.

(٥٨) - أنظر: N.Yazıcı, *Takvîm-i Vekâyi, Belgeler*, Ankara 1983; O. Koloğlu, *Takvîm-i Vekâyi. Türk Basınında 150 Yıl. 1831-1891*, Ankara (ts.).

(٥٩) - أنظر: K.Beydilli, *Mühendishâne Matb. Kütb. Kütüphanesi*, Ankara 1943; Musa

(٦٠) - أنظر: E.Z. Karal, *Osmanlı İmparatorluğunda İlk Nüfus Sayımı - 1831*, Ankara 1943; Musa Çadırcı, "1830 Genel Sayımına Göre Ankara Şehir Merkezi Nufusu Üzerine Bir Araştırma", *Osmanlı Araştırmaları*, İstanbul 1980, I, 109-132; Mahir Aydın, "Sultan II. Mahmud Döneminde Yapılan Nüfus Tahrirleri", *II. Mahmud ve Reformları Semineri. Bildiriler*, İstanbul 1990, s. 81-106

(٦١) - أنظر: Güliden Sarıyıldız, *Karantina Teşkilâtının Kuruluşu ve Faaliyetleri (1838-1876)*, .

٨- حل المسألة المصرية ومسألة المضائق

كانت حالة الهدنة القائمة بين والي مصر والسلطان محمود الثاني قد تحولت في يونيه ١٨٣٩م إلى حرب مسلحة وعملية لتصفية الحساب بين الطرفين. وقد استطاعت القوات المصرية ان تهزم الجيش العثماني مرة أخرى في نزيب [٢٤ يونيه ١٨٣٩م] وانفتح الطريق أمامها من جديد للتقدم نحو استانبول^(٦٤). ولما وصل خبر الهزيمة إلى العاصمة كان السلطان محمود الثاني قد توفي^(٦٥). أما ابنه الشاب عبد المجيد الذي اعتلى العرش [أول يوليه ١٨٣٩م] فقد شهد -إلى جانب تلك الهزيمة التي تعرض لها الجيش- إقدام قائد الاسطول العثماني احمد فوزي باشا بنفسه على قيادة الأسطول إلى الاسكندرية وتسليمه إلى والي محمد علي. وكانت هزيمة الجيش العثماني تفرض على روسيا أن تقوم بواجبها نحو تطبيق المواد التي تنص عليها معاهدة (خنكار إسكّله سى)، أما إنجلترا التي لم تكن راضية عن تهينة الفرصة لمثل ذلك فقد أخذت تضغط على والي. بينما قامت الدول الأربع الأخرى [النمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا] بتقديم إنذار مشترك، مما جعل الباب العالي ينتظر النتيجة التي يمكن أن تسفر عنها محاولات الدول الكبرى في ذلك الصدد ويتجنب عقد معاهدة ثنائية مع محمد علي. وعلى ذلك تبرز المسألة المصرية بخلاف ظهر بين والي العاصي وسيدته، وتحول إلى مشكلة تعنى بها كافة الدول [٢٧ يوليه ١٨٣٩م].

وكان حل المسألة المصرية بالنسبة للسياسة العثمانية التي أخذ يوجهها مصطفى رشيد باشا ناظر الخارجية يبدو ممكناً من خلال الضغط على محمد علي بعد الثقة في المساعدات التي ستقدمها إنجلترا بعد حصولها على امتيازات كافية^(٦٦) من الناحية التجارية بمقتضى معاهدة (بلطه ليماني) [١٦ سبتمبر ١٨٣٨م]^(٦٧). وكان فرمان "التنظيمات" الذي أعلن في النهاية في ٣ نوفمبر ١٨٣٩م يحمل في طياته أملاً بأن يكون عاملاً في انفراج تلك المشكلة بوجه عام. والواقع أن الاتفاق الذي

İstanbul, 1986. (رسالة ماجستير لم تطبع)

N. Yazıcı, "Tanzimat Devri Osmanlı Posta Teşkilâtı", *İletişim 1981-1982*, (Ankara, (٦٢) - أنظر: Temmuz 1981), s. 17-52.

(٦٣) - لكل هذه الموضوعات وتطبيقاتها في الأناضول، أنظر:

M. Çadırcı, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları*, Ankara, 1991.

H.von Moltke, *Briefe über Zustände und Begebenheiten* (٦٤) - لأجل هزيمة موقعة نزيب، أنظر:

in der Türkei aus den Jahren 1835-1839, (yay. H.Arndt) Nördlingen 1987, s. 321 vd. (Feldmarschal

H.von Moltke, *Türkiye Mektupları*, [trc. H. Örs], İstanbul 1969, s. 259 vd.).

A. Terzioğlu, "II. Mahmud'un son Hastalığı ile İlgili (٦٥) - للتعرف على سبب الموت، أنظر:

Raporlar ve Galatasaray Tıbbiyesi'nin 17 Şubat 1839'da Açılışı", *TaTo*, XIV/83, (1990), s. 38-43.

M. Kütükoğlu, *Osmanlı, İngiliz İktisadî Münasebetleri, II. (1838-1850)* İstanbul 1976, (٦٦) - أنظر:

s. 7 vd; V.J. Puryear, *International Economy and Diplomacy in the Near East*, Stanford 1935.

H.İnalcık, "Osmanlı Rus Rekabetinin Menşei ve Don-Volga Kanalı Teşebbüsü (1569)", (٦٧) - أنظر:

Belleten, XII/46 (1948), 349-402; karşı. Akdes Nimet Kurat, *Türkiye ve İdil Boyu*, Ankara 1966.

جرى في لندن يوم ١٢ يولييه ١٨٤٠م مع استبعاد فرنسا المؤيدة لمحمد علي باشا كان ينص على الضغط بالسلاح على والي مصر. ولما بدأت العمليات العسكرية وتحول السخط الواسع الذي ظهر ضد الحكم المصري في سوريا إلى حركة مقاومة عارمة لم تترك لمحمد علي فرصة للنصر، حتى اضطر في النهاية لأن يرضى بولاية مصر وحدها مع انتقال حكمها لأعقابيه من بعده [الفرمان المؤرخ في ٢٤ مايو ١٨٤١م] (٦٨).

ومع حل المسألة المصرية استلزم الأمر أيضا حل مشكلة المضايق التي كانت المسألة المصرية وراء ظهورها. وانطلاقا من ان معاهدة (خُنْكار إسكله سى) التي انقضت منتها ذات الثماني سنوات لن يجري تجديدها اجتمعت الأطراف في لندن ووقعوا على معاهدة تحدد من جديد الوضع القانوني للمضايق [معاهدة المضايق في لندن ١٣ يولييه ١٨٤١م]. وأجمعت الأطراف على قاعدة عامة تحظر على السفن الحربية لكافة الدول العبور من المضايق في وقت السلم. غير أن عملية "التحويل" التي تقرر للوضع القانوني على المضايق قد جاءت معها أيضا بتحجيم للحقوق العثمانية (٦٩).

٩- عهد "التنظيمات الخيرية" وفرمانات الإصلاح

مع ان أحدا لا يرتاب في أن عهد جديدا قد هلّ على الامبراطورية العثمانية بصدور "فرمان التنظيمات" التي أعلنت في الثالث من نوفمبر ١٨٣٩م فالمعروف أن بعض المبادئ التي احتواها ذلك الفرمان مثل: [صيانة أرواح وأموال وأعراض الناس وحظر المصادرات وعدالة الضرائب والنص بتحديد مدة الجندية] كان قد جرى الحديث عنها في عهد السلطان محمود الثاني أو وُضع بعضها موضع التنفيذ. وكان الهدف من فرمان التنظيمات هو ضمان حقوق المواطنة بالمفهوم العصري والتخلص من مساوئ الإدارة واقامة نظام اجتماعي قادر على تحقيق المساواة بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين في الحقوق الشخصية. كما كان من الواضح أن الأموال معقودة مع إعلان فرمان كهذا على تحقيق بعض المكاسب السياسية مثل وضع الدولة العثمانية في مصاف الدول الأوروبية المتحررة وكسب عطف الرأي العام في إنجلترا وفرنسا حتى يتوازن بذلك مع العطف الذي يكنه الأوروبيون للوالي محمد علي باشا وحتى يساعد كل ذلك على إيجاد حل مرضٍ للمسألة المصرية ومشكلة المضايق (٧٠). ولم يكن والي مصر محمد علي باشا مخطئا

(٦٨) - أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei*, II, 46; Kâmil Paşa, *Târîh-i Siyâsî-i Devlet-i Aliyye-i Osmâniyye*, İstanbul 1327, III, 221.

(٦٩) - أنظر: C. Tükin, *Boğazlar Meselesi*, s. 232.

(٧٠) - أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei*, II, 14, 16.

كثيراً وهو يضع تلك النقطة في اعتباره ويفسر فرمان على انه "حملة من السلطان" يقوم بشنها عليه^(٧١).

غير أن فرماناً يقرر المساواة بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين في الحقوق الشخصية وحقوق المواطنة كان كفيلاً بهذه الحالة أن يكون ضربة تقوض النظم الاساسية في دولة لا تعتمد على مثل هذه المساواة بسبب أسسها الاسلامية، وضربة لتركيب اجتماعي كان الناس قد درجوا عليه منذ العهود الاولى وتطور على طول الزمن حتى أخذ شكله النهائي. والدليل على ذلك أن "فرمان الاصلاحات" الذي أعلن [١٨ فبراير ١٨٥٦م] لإعطاء المزيد من القوة لقضية المساواة التي جاءت بها "التنظيمات" من خلال الاعتراف بحقوق سياسية أيضاً للرعايا غير المسلمين كانت تتركز الصعوبات في تطبيقه عند هذه النقطة دائماً. وشكلت الصدمات الدامية التي وقعت بين الرعايا المسلمين وغير المسلمين السمة السائدة في الأحداث الداخلية لذلك العهد، ومهدت السبيل ليس لتحريض الدول الأجنبية فحسب بل لتدخلاتها أيضاً. ففي جدة تدخل الانجليز في الصدمات التي وقعت بين المسلمين والمسيحيين (١٨٥٧م) وأنزلوا جنودهم إلى البر، وهناك الأحداث الدامية التي وقعت في لبنان (١٨٤٦-١٨٤١م، ١٨٦٠-١٨٦١م)^(٧٢) والأحداث الدامية التي وقعت في دمشق (١٨٦٠-١٨٦١م)^(٧٣) والضغط السياسية الحادة مما كشف بصورة جادة عن وجود خطر تدخل أوربي مشترك تكون فرنسا على رأسه. وقد انتشرت حركات السخط (ولا سيما في البوسنة والهرسك وبلغاريا) وكثرت الصدمات في أنحاء متفرقة منها^(٧٤). وبينما كان يتحول غضب الأهالي المسلمين إلى أفكار ومحاولات تستهدف أموراً مثل إقامة جمعية سرية في استانبول تحت اسم "جمعية الدفاع عن الشريعة" وخلع السلطان عبد المجيد عن العرش وإحياء النظام الجديد^(٧٥) كان السخط العام والمنازعات بين "الطوائف" قد بلغت مداها وخاصة الكنيسة الارثوذكسية التي كانت تتمتع بمكانة عالية داخل الامبراطورية فتناقصت امتيازاتها أكثر من غيرها وأصبحت تتساوى مع الكنائس الأخرى^(٧٦). وفي العموم فإن الاحتكاكات والنزاعات التي

(٧١) - أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei*, II, 18

(٧٢) - أنظر: T. Gökbilgin, "1840-1861'e Kadar Cebel-i Lübnan Meselesi ve Dürzîler", *Belleten*, X (1946), s. 641-703

(٧٣) - أنظر: I. Huhn, *Der Orientalist Johann Gottfried Wetzstein als preussischer Konsul in Damaskus (1849-1861). Dargestellt nach seinen hinterlassenen Papieren*, Berlin 1989.

(٧٤) - أنظر: H. İncelik, *Tanzimat ve Bulgar Meselesi*, Ankara 1943; H. İncelik, "Tanzimat'ın Uygulanması ve Sosyal Tepkileri", *Belleten*, XXVIII (1964) 623-690; H. İncelik "Bosna'da Tanzimat'ın Tatbikine Ait Vesikalar", *TV*, I/5 (1942) s. 374-389.

(٧٥) - أنظر: U. İğdemir, *Kuleli Vak'ası Hakkında Bir Araştırma*, Ankara 1942

(٧٦) - أنظر: E. Engelhardt, *La Turquie et le Tanzimat, ou histoire des réformes dans l'Empire*

وقعت بين المسلمين والمسيحيين قد أخذت شكلاً أعمق بين المسيحيين أنفسهم. وأخذت الكنائس القديمة الموحدة للارثوذكس والغريغور الأرمن في التفكك وتشكلت كنائس جديدة؛ فظهرت الكنيسة البلغارية (١٨٧٠م) والكنيسة الرومانية (١٨٦٥م) والكنيسة الأرمنية الكاثوليكية (١٨٣٠م) (٧٧) والكنيسة الأرمنية البروتستانتية (١٨٤٨م).

١٠- حوادث المملكتين [الافلاق والبُغدان]، ومشكلة النازحين وحرب القرم

أدت ثورات عام ١٨٤٨م إلى اضطرابات عامة في أوروبا كما كان عليه الحال عام ١٨٣٠ حتى تحولت إلى أحداث دامية نتيجة لثورات الشعوب التي تعرضت للتشتت والاضطهاد، وكانت المقاومة التي يمارسها الوطنيون البولنديون والمجريون تشغل روسيا والنمسا بشكل جاد، كما تحولت في الوقت نفسه إلى مشكلة مهمة بالنسبة للدولة العثمانية. وكان إلتجاء الوطنيين الذين سحقتهم القوات الروسية إلى الأراضي العثمانية قد جعل الدولة على أعقاب حرب تشارك فيها النمسا وروسيا. وانتشرت الثورة في الافلاق والبغدان ايضاً، وهب الشعب الروماني يقاوم سيطرة الروس وتحكمهم الذي ساد بوجه خاص عقب معاهدة أدرنة (١٨٢٩م) ويقاوم "لائحة النظام الأساسي" (Reglement Organique) التي وضعوها وفرضوا تنفيذها بالقوة، ويقاوم حكم الامارة التي تقوم على تنفيذها. ولما كان الباب العالي هو ممثل الدولة صاحبة السيادة ويتابع الأمور عن كثب ومستعداً للتدخل في الوقت المناسب فقد أصبح في وضع جعله وجهاً لوجه مع روسيا في تلك الحادثة ايضاً، وعلى الرغم من قيام روسيا بطلب إعادة الوطنيين اللاجئين وتسليمهم لها وقطعها العلاقات السياسية [١٧ سبتمبر ١٨٤٩م] ثم تهديدها بالحرب فقد رفض الباب العالي ذلك الطلب. وهذا الموقف من الدولة هو الذي أيدته الحكومات الاوربية المتحررة والرأي العام بشكل يبعث على الارتياح، وهو الأمر الذي كان عاملاً يَسّر من وقوف تلك الحكومات إلى جانب الدولة العثمانية في الحرب الكبيرة التي اشتعلت مع روسيا عام ١٨٥٣م. وانفجرت مشكلة اللاجئين من خلال وفاق جرى التوصل اليه في موضوعات منح الاذن اللازم لمن يريد الاستقرار في الأراضي العثمانية وتحول من دخل منهم في خدمة الدولة إلى الدين الاسلامي ثم السماح لمن يريدون بالهجرة إلى الدولة التي يختارونها. أما التطورات في المملكتين فقد امكن وضع حل لها

Ottoman depuis 1826 jusqu' à nos jours, I-II, Paris 1882-1884 (terc. Ali Reşad, *Türkiye ve Tanzimat. Devlet-i Osmâniyye'nin Târîh-i İslahatı*, İstanbul 1326).
(٧٧)-أنظر: (تحت الطبع)، K.Beydilli, "II. Mahmud Devrinde Katolik Ermeni Cemaati ve Kilisesinin Tanınması".

في نهاية المفاوضات التي جرت مع روسيا. غير أن النفوذ الروسي وتدخلهم في شئون هاتين الامارتين قد أخذ في الزيادة بينما بدأ النفوذ العثماني في التلاشي تماماً^(٧٨).

وفي عام ١٨٥٣م أسفر البرود في العلاقات مع روسيا عن أزمة جديدة؛ فقد حاولت روسيا بعد أن فتحت النقاش حول حق الكاثوليك في "المقامات المقدسة" وبالتالي حقوق الفرنسيين أن تعطي لنفسها صفة الحامي للارثودكس، ثم شرعت في الضغط على الدولة العثمانية وتهديدها بقبول عقد "اتفاق نهائي" يستهدف وضعها تحت حمايتها. فارسلت إلى استانبول سفيراً فوق العادة اسمه "منتشيكوف" لتحقيق تلك الرغبة، وعلى الرغم من محاولاته "المتعسرة" رفضت طلباته، وأصبح ذلك سبباً كافياً لإعلان روسيا الحرب على الدولة العثمانية. فلما احتلت روسيا المملكتين في أوائل يولييه (١٨٥٣م) قررت كل من إنجلترا وفرنسا ألا تترك روسيا تتحرك بمفردها، فعقدتا اتفاقاً مع الدولة العثمانية [١٢ مارس ١٨٥٤م] وطلبتا من روسيا الجلاء عن المملكتين، فلما رفضت روسيا ذلك الطلب لم تتورعا عن المشاركة في الحرب [٢٣ مارس ١٨٥٤م].

ووجدت تلك الحرب جبهتها الأساسية في القرم، وكانت ذات أهمية بالغة نظراً لأنها كانت حرباً أوربية كبيرة كشفت للعيان عن مدى حجم الحروب الحديثة التي اشتعلت فيما بعد. إذ شارك فيها مئات الآلاف من الجنود الذين قطعوا إليها عشرات الآلاف من الكيلومترات حاملين معهم إلى القرم العديد من المهمات والعتاد، وأقيمت السكك الحديدية وخطوط البرق خدمةً لشئون الحرب، ونشطت تحركات الاسطول الذي جرى تجهيزه بالاسلوب الحديث، ولاسيما من السفن المدرعة العاملة بالبخار، مما كان كافياً للكشف عن ضخامة الحرب ومدى اتساعها. وقد شهدت العاصمة العثمانية لأول مرة هذا العدد الضخم من الجنود الأجانب وازدحمت بالدبلوماسيين، ووصلتها أعداد ضخمة من الجنود والعتاد والجرحى. كما فتحت نفقات الحرب الباهظة لأول مرة أبواب الاستدانة من الخارج، وكان لاستطالة الحرب الدامية وامتدادها بين الأطراف المتنازعة أن جعلت المتحالفين يقومون بمحاولات مهمة نحو تغيير التركيب القضائي للمجتمع العثماني بشكل معين لصالح الرعايا غير المسلمين. ورغم الخسائر الفادحة فقد انتهت الحرب بالنصر، وجرت مفاوضات الصلح في باريس، واتفقوا على فرمان الإصلاح المؤرخ في ١٨ فبراير ١٨٥٦م وكأنه وثيقة قام باعدادها سفراء الدول المتحالفة في استانبول. وعلى ذلك حصل رعايا الدولة

(٧٨) - أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei*, II, 115 vd. 125-126 vd.

العثمانية غير المسلمين على المساواة التامة والمطلقة في الحقوق السياسية مع المواطنين المسلمين (٧٩).

واستهدفت معاهدة باريس [٣٠ مارس ١٨٥٦م] سد الطريق أمام التقدم الروسي في الأراضي العثمانية، وبينما كان الهدف من حقوق المواطنة الممنوحة للرعايا غير المسلمين هو قطع الطريق على روسيا للحيلولة بينها وبين استغلال ذلك النقص، كان تحويل البحر الأسود هو الآخر الى منطقة منزوعة السلاح محايدة يقف حائلاً دون أي اعتداء روسي قد يأتي من تلك الجهة. وكان من شأن الضمانات الممنوحة حول المملكتين أن كفلت في النهاية ابتعاد روسيا عنهما بعد أن كانت قد حولت تلك الأراضي -التي ستؤسس وحدتها الوطنية بعد مدة- إلى طريق عبور تطأه روسيا عند كل حرب مع الدولة العثمانية. وكان من الطبيعي بعد كل هذه الأمور أن وُضعت وحدة أراضي الدولة العثمانية تحت كفالة الدول الأوروبية وقُبلت في جامعتها بالاستفادة من القضاء الأوروبي. ومع ذلك فسوف يتضح فيما بعد وخلال مدة قصيرة أن تلك الضمانات لم تكن إلا وعداً جوفاء سوف تظل حبراً على ورق. وقد استمرت معاهدة باريس على ذلك النحو حتى انقلبت موازين القوى في أوروبا، وتعرضت فرنسا -الدولة الضامنة الأساسية- لهزيمة مهينة أمام الجيوش البروسية الألمانية (١٨٧٠-٧١). وكان من شأن الهزيمة الفادحة التي منيت بها فرنسا أن تغيرت تماماً موازين القوى بين الدول الأوروبية، وأتاح هذا التحول أمام روسيا فرصة طالما تطلعت إليها، فاعلنت عن إبطال الحكم الخاص بحياد البحر الأسود، ثم وافقت الأطراف المعنية على ذلك من خلال اجتماع عُقد في لندن [١٣ مارس ١٨٧١م]. وهكذا حصلت روسيا على إمكانية الإعداد لحرب جديدة تقوم فيها مرة أخرى بتسليح البحر الأسود وتثار للهزيمة التي منيت بها في القرم.

١١ - ما بعد حرب القرم

كانت مدة العشرين سنة التي مضت منذ معاهدة باريس (١٨٥٦م) حتى الحرب الروسية التي اندلعت عام ١٨٧٧ مرحلة مشحونة بالأحداث والتطورات؛ فقد كثرت النزاعات الدامية وأحداث الثورة والتمرد في أراضي الأمبراطورية، وظهرت وسائل البحث عن الاستقلال بالحكم أو طلبات

(٧٩) - أنظر F. Eichmann, *Die Reformen des Osmanischen Reiches mit besonderer Berücksichtigung des Verhältnisses der Christen des Orients zur türkischen Herrschaft*, Berlin 1858; G. Rosen, *Geschichte der Türkei*, II; A. Refik, "Türkiye'de İslahat Fermanı", *TOEM*, IV/81, 14. sene (Temmuz 1340), 193-215.

توسيع الامتيازات الموجودة، واشتدت وطأة الديون التي أدت إلى إفلاس الدولة عام ١٨٧٥م، ثم واقعة خلع السلطان عبد العزيز عن العرش في النهاية والأحداث المؤلمة التي أعقبتها.

وقد دخل الوضع القانوني الذي نصت عليه معاهدة باريس بالنسبة للمملكتين [الافلاق والبغدان] مرحلة جديدة مع وقوع أهالي هاتين الامارتين على اختيار شخص بعينه أميراً واحداً عليهما معاً (الكساندر جُوزا). وهذا الانتخاب الذي مثل الخطوة الاولى نحو الوحدة قد أيدته فرنسا واعترفت به الدولة العثمانية هي الأخرى [الفرمان المؤرخ في ٢ ديسمبر ١٨٦١م]. وكان الأمير الجديد قد بادر باجراء إصلاحات راديكالية مهمة في الامارة المتحدة ودخل في صراع مرير - بوجه خاص - مع البطريقخانة التي كانت تضع يدها على ثروات طائلة، وأعلن في عام ١٨٦٥م عن قيام كنيسة رومانية مستقلة وطنية، فلما شعرت روسيا بضياح نفوذها على ذلك النحو حرّضت المعارضة التي ظهرت ضده والطبقة الحاكمة التي ناهضت الإصلاحات، فكان من نتيجة المقاومة العنيفة التي بذلوا أن جرى خلعها عن العرش [٢٣ فبراير ١٨٦٦م]. وبدأ الأمير المنتخب الجديد "كارول" مهام منصبه رغم معارضة الدولة العثمانية مما أدى إلى توتر العلاقات بين الامارة المتحدة والدولة السيدة عليها. غير أن انفجار أزمة جزيرة كريت يسّر من مسألة الاعتراف بحكم كارول الذي كانت تناصره فرنسا، ثم أرسلت إليه الدولة فرماناً جديداً ينص على إقراره. وعلى هذا تكون الدولة قد تخلت عن إصرارها حول تفصيلات شكلية لتبعية قانونية لم تعد باقية إلا على الورق أصلاً. أما قيام الأمير الجديد بعد مدة بزيارة رسمية لاستانبول فقد قضى على التوتر القائم بين الطرفين^(٨٠).

وراحت مظاهر السخط التي ظهرت في الأماكن التي يزدهم فيها المسلمون وغير المسلمين تتحول إلى مصادمات دامية نتيجة لنفوذ الأجانب وتنافسهم وفسادهم، وتشهد على ذلك الأحداث التي عاشتها سوريا ولبنان بين عامي ١٨٦٠-١٨٦١م. فقد كان التناحر بين الموارنة والدروز قد تحول بين المسلمين والمسيحيين إلى صدامات ألهبها التنافس الخفي بين الانجليز والفرنسيين، وأسفر عن ثورة راح ضحيتها الآلاف من الناس من كلا الطرفين. كما وصلت المجزرة التي وقعت في دمشق هي الأخرى وبنفس الشكل إلى أبعاد شاسعة. وعلى الرغم من أن الحكم

(٨٠) - أنظر: *Aus dem Leben König Karls von Rumaenien. Aufzeichnungen eines Augenzeugen*, Stuttgart 1894, I, 136 vd.

وعن التطورات أنظر بوجه عام: F. Bamberg, *Geschichte der orientalischen Angelegenheiten im Zeitraum des Pariser und des Berliner Friedens*. Berlin 1892; Lothar Maier, *Rumanien auf dem Weg zur Unabhaengigkeitserklaerung 1866-1877*, München 1989.

العثماني قد سيطر على الأحداث نتيجة للتدابير الجادة التي قام بها فؤاد باشا دون أن يعطي الفرصة لتدخل من دولة أجنبية إلا أن صياغة كيان إداري جديد للبنان قد غدت أمراً لا مفر منه، فتحوّلت لبنان إلى منطقة ذات امتياز تخضع لنظام جديد، وتسلمت الحكم فيها مجالس مختلطة تتوزع فيها السلطة تبعاً لمعدلات التمثيل، ووافقت الدولة على تخصيص جانب كبير من الضرائب لمواجهة الاحتياجات المحلية، ووضعت على رأس "متصرفية لبنان الممتازة" أول مسيحي برتبة وزير يحوز لقب "باشا" هو دافيد افندي [يونية ١٨٦١م] (٨١).

وعقب وفاة محمد علي باشا وابنه ابراهيم باشا (١٨٤٩م) لم يحدث تغيير يذكر في الوضع القانوني الذي كان لمصر مع الدولة العثمانية على أيام عباس باشا (١٨٤٩-١٨٥٤م) وسعيد باشا (١٨٥٤-١٨٦٣م). ولما تولى حكمها اسماعيل باشا (١٨٦٣-١٨٧٩م) استغل ضعف السلطان عبد العزيز، واستطاع أن يجري بعض التغييرات المهمة على الوضع القانوني للحكم الذاتي فيها. ولما زادت أهمية مصر مع افتتاح قناة السويس [١٧ نوفمبر ١٨٦٩م] وشاء اسماعيل باشا تغيير نظام الوراثة الساري فيها ليكون من الأب إلى الأبن [٢٦ مايو ١٨٦٦م] أدى ذلك إلى ظهور عداوات حادة بين أفراد الأسرة المالكة. وساعد على ذلك أيضاً ظهور الموارد المادية اللازمة لدعم الفئات المناهضة لحكم السلطان عبد العزيز [العثمانيون الجدد] ولا سيما خارج تركيا. وعقب تلك الأحداث حصل اسماعيل باشا على لقب "خديو" [٥ مايو ١٨٦٦م] وامتيازات لزيادة عدد الجيش والاسطول وحرية الاستدانة من الخارج بوجه خاص (١٨٧٣م)، وسعى لشن حروب توسعية في السودان والحبشة حتى جرّ مصر في حكمه وخلال مدة قصيرة إلى الإفلاس. ثم لم يلبث أن باع ما كان في يده من أسهم شركة قناة السويس للانجليز [نوفمبر ١٨٧٥م] مما مهد السبيل بعد مدة وجيزة لأن تقع مصر كلها تحت احتلال الانجليز وسيطرتهم. وفي عام ١٨٧٩م جرى عزل اسماعيل باشا وعُين توفيق باشا بدلاً منه (١٨٧٩-١٨٩٢م).

وكانت صربيا التي تمتعت بالحكم الذاتي في عهد السلطان محمود الثاني تستغل فرصة الحروب بين الدولة العثمانية وروسيا وتقوم بتحسين وضعها وتقوية موقفها حتى ضعف ارتباطها القانوني بالدولة العثمانية إلى أدنى المستويات. وفي سبتمبر ١٨٦٢م تخلت الدولة لها عن قلعتي سكود واسكيشهر (Ujitsa)، كما جرى سحب الحاميات العثمانية المرابطة في قلاع بلغراد

(٨١) - أنظر: G.Rosen, *Geschichte der Türkei*, II, 18

وَبُوكْرَدَن (Sabaç) وَسَمْدَرَه وَفَتَح الْإِسْلَام (Gladova) [١٨ أبريل ١٨٦٧م]، وافتتح الباب بذلك أمام صربيا لتصبح دولة مستقلة من الناحية القانونية.

أما اليونان التي قامت دولتها عام ١٨٣٠م نتيجة لتدخل الدول العظمى فلم تتوان ولو للحظة عن التطلع لتحقيق "مطامعها الكبرى"، وواصلت عمليات التوسع في أراضيها على حساب الدولة العثمانية. ولم ترض الدول المتحالفة عن موقفها الانتهازي الممالي للروس في بداية حرب القرم. ثم أن اليونان التي قام بتأديبها فؤاد باشا قد تقدمت خطوة أخرى نحو تحقيق حلمها في اليونان الكبرى والحلم البيزنطي عندما قامت إنجلترا بتسليمها "الجزر السبع" (١٨٦٤م) التي كانت قد استولت عليها عام ١٨١٥م. كما أن المطامع الخاصة بضم جزيرة كريت قد بدأت بالمطالبة بها ولم تزل اليونان حديدة العهد بالاستقلال، ورأوا في الانتفاضات التي وقعت عام ١٨٦٦م حجة للشكوى من سوء الإدارة في الجزيرة مع أن الهدف النهائي لهم كان تحقيق حلم "انوسيس ENOSIS". وكان من شأن التدخل الطبيعي للدول الكبرى في مثل هذه الأحوال أن تحول الأمر إلى مشكلة دولية، وشرعوا في المطالبة بإجراء إصلاحات إدارية وبيروقراطية على نطاق واسع في الجزيرة. والمعروف أن المطالبة بإجراء الإصلاح هي بداية الطريق المؤدية إلى الاستقلال بوجه عام، وإن هذا سوف يؤدي في النهاية إلى الانفصال، وبالتالي إلى ضم الجزيرة إلى اليونان، فهو المنهج الوحيد والأسلم الذي مَزَق أوصال الامبراطورية خلال القرن الأخير من عمرها.

ولم تهدأ ثورة كريت إلا بعد القيام بعملية عسكرية وجهود دبلوماسية وذهاب الصدر الأعظم عالي باشا بنفسه إلى الجزيرة وقيامه بإصلاحات واسعة فيها. ومع صدور فرمان الإصلاح المؤرخ في ١٤ فبراير ١٨٦٨م الممنوح للجزيرة تمتعت بكيان "مستقل" يعتمد الحكم فيه على مجالس مختلطة يتم التمثيل فيها تبعاً لنسبة السكان المسلمين واليونانيين. واتجهت الجهود نحو إصلاحات جذرية تتناول الشؤون الإدارية والمدنية والمالية. ومن ناحية أخرى فقد وجدت جهود الجامعة السلافية التي نمت بتوجيه من روسيا استجابة لدى الجموع السلافية العريضة في منطقة البلقان، وأثرت بوجه خاص على الشعب البلغاري، حتى شرعت اللجان الثورية و "عصابات" الأرباب في ممارسة أعمالها ولعبت في ذلك دوراً مهماً. ولم تكف التدابير التي اتخذتها الدولة والجهود الضخمة التي بذلها مدحت باشا بعد تعيينه والياً على ولاية الطونة في تلك الاثناء

* اسم المخطط الذي يتطلع اليونانيون لتحقيقه في ضم جزيرة قبرص إلى اليونان.

(١٨٦٤م) للحيلولة دون هذه التطورات. أما البلغار الذين تمتعوا بحقهم في كنيسة وطنية خاصة بهم مع قيام البطريركية البلغارية عام ١٨٧٠م فقد أصبحوا يرون في الأماكن التي دخلت تحت السلطة الدنيوية لكنيستهم الجديدة حدوداً لدولتهم المستقلة فيما بعد. ولما أدت هزيمة فرنسا في نفس السنة في الحرب البروسية الألمانية إلى اختلال موازين القوى في أوروبا وجدت الجهود الروسية في ذلك الاتجاه منخماً للنمو بشكل منظم. وسوف تؤدي حركة الجامعة السلافية تحت رئاسة الجنرال إغناطييف سفير روسيا في استانبول إلى حرب كبرى سوف تتدلع عام ١٨٧٧م. ولما تزايدت الاستعدادات أدت في النهاية إلى ظهور اضطرابات في الهرسك عام ١٨٧٥م شاركت فيها منطقة الجبل الأسود. وحالت مراوغات إغناطييف دون تأديب الثائرين. واضطر المسلمون في البوسنة والهرسك للجوء إلى السلاح في مواجهة المجازر الوحشية التي قامت بها العصابات.

وكان للأسلوب الذي اتبعه محمود نديم باشا في الإدارة بعد تولي الصدارة العظمى (١٨٧١-١٨٧٦م) عقب وفاة عالي باشا [٧ سبتمبر ١٨٧١م]، والتصرفات الشخصية من السلطان عبد العزيز أثرها في زعزعة الاستقرار بسرعة في شئون الدولة. ومع ثقل الأزمات التي مهدت للتدخلات الخارجية في شئون الامبراطورية وقعت أيضاً إجراءات عشوائية في الإدارة المدنية وتجاوزات في السياسات المالية مما أضعف الإدارة المدنية والمالية معاً، وأدى إلى ظهور أزمة مالية طاحنة عام ١٨٧٥م. وأسفرت عمليات الاستدانة التي استمرت عشرين سنة عن إفلاس الدولة، مما أثار سخطاً عظيماً ضدها بين الدائنين في أوروبا. وانصياعاً لنصيحة من إغناطييف سفير روسيا قررت الدولة التوقف عن سداد الديوان وأرباحها بالكامل فتحول الأمر إلى مناورة ذكية تركت الدولة العثمانية وحيدة أمام روسيا. وكانت ثورات البلغار وثورات البوسنة والهرسك والازمات التي صاحبها ثم اجتماع ممثلي الدول الكبرى في استانبول للمطالبة باصلاحات عامة وقيامهم بمفاوضات حول مصير الامبراطورية وطلباتهم باتخاذ بعض القرارات الخطيرة بما في ذلك التنازل عن الأرض [مؤتمر الترسانة في ديسمبر ١٨٧٦] (٨٢) إشارات تنبئ بان في الافق حرباً عثمانية روسية على وشك الاندلاع. واعتقد رجال الدولة الذين أنهوا حكم عبد العزيز وخلعوه عن العرش أن هذا الانحدار السيء لن يتوقف إلا بحكم دستوري تجري عليه

(٨٢)-أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, M.Celâleddin Paşa, *Mir'ât-ı Hakikât* (yay.İ.Miroğlu), İstanbul 1983, s. 206 vd.; "Tersâne Konferansının Mukarreratı Hakkında Şûrâ Mazbataları", *TD*, X, (1959), s.43-60; W.Langer, *European Alliances and Alignment, 1871-1890*, New York 1950, s.89-120.

الامبراطورية. غير أنهم فطنوا إلى أن المناخ الملائم على الساحة السياسية الذي مُنح لهم يوماً مع إعلان فرمان التنظيمات (١٨٣٨م) وفرمان الإصلاح (١٨٥٦م) لم يكن قد تهيأ. وعندما انتهى عام ١٨٧٦ الذي عُرف بأنه "عام ثلاثة سلاطين" بإعلان المشروطية [الدستور] في ٢٣ ديسمبر نرى أن الرغبة في تحويل طلبات الدول المشاركة في "مؤتمر استانبول" عقب الانتخابات إلى المجلس الجديد المقرر تشكيله للنظر في قبولها أو رفضها قد فُسرت على أنها من "حيل الشرقيين" وبالتالي تم رفضها. وفي هذا السياق فإن فشل المؤتمر كان يعني أن الفرصة التي انتظرتها روسيا لإعلان الحرب قد وانتها. كما أن عدم الاستقرار الذي ظهر على أعلى المستويات مع الأحداث التي وقعت مثل انتحار السلطان عبد العزيز بعد عدة أيام من خلع بضرية سياسية [٤ يونيو ١٨٧٦م]، ثم مجيء السلطان مراد الخامس ذي الفكر الليبرالي، وفقدانه لعرشه بعد ثلاثة شهور من توليه الحكم نتيجة للأزمة النفسية وحالة "الاختلال العصبي" التي أصابته، ثم اعتلاء عبد الحميد الثاني خلفاً له [٣١ أغسطس ١٨٧٦م] بعد أن ظهر بمظهر المؤيد للحكم الدستوري، كانت كلها أحداثاً زادت الطين بلة. والمعروف أن تجربة للحكم الدستوري قد وقعت لأول مرة بدستور أعلن باسم "قانون الدولة، ٢٩ يناير ١٨٦١م" على أيام محمد صادق باشا في تونس ذلك الركن المستقل للنائي عن أراضي الامبراطورية^(٨٣). ولاشك أن سريان نفس الشيء على كافة أراضي الامبراطورية الباقية تحت حكم الباب العالي والسعي لتطبيقه نتيجة للضغوط القادمة من الخارج وليس نتيجة لاكتمال عوامله الداخلية إنما كان يشكل واحدة من أعظم نقاط الضعف في ذلك العهد الجديد. والدليل على ذلك أن السلطان الجديد لم يواجه بردود فعل عامة عندما انتهز أول فرصة وعزل من الصدارة العظمى مدحت باشا الذي كان يعد المعمار الأول للدستور [٥ فبراير ١٨٧٧م] ثم نفاه إلى خارج البلاد وقام بحل مجلس المبعوثان [١٣ فبراير ١٨٧٧] الذي تحول إلى ملتقى لظهور السخط وتوجيه الانتقادات الحادة للدولة وهي على وشك هزيمة فادحة في الحرب الروسية، ثم أبطل العمل بالدستور^(٨٤)، وأقام لنفسه خلال مدة قصيرة نظام حكم متشدد يعتمد على سلطته الشخصية.

(٨٣) - أنظر: A.Çetin, *Tunuslu Hayreddin Paşa*, Ankara 1988

(٨٤) - أنظر: M.Celâleddin Paşa, *Mir'ât-ı Hakikat*, s.549

رابعاً- هزيمة ٩٣: الامبراطورية المنهارة والسلطان عبد الحميد الثاني

عقدت معاهدة اياستفانوس التي أنهت الحرب الروسية [في ٣ مارس ١٨٧٨م]، ثم أعقبها مؤتمر برلين ومعاهدتها [٢٠ يونيو - ٢٠ يوليو ١٨٧٨م] التي نصت على تعديل جزئي للمعاهدة الأولى وراعت مصالح الدول الأخرى وحالت دون تحول الميراث العثماني الذي استولت عليه روسيا وحدها الى ذريعة لنشوب حرب أوربية عامة كما حدث في حرب القرم. وأسفرت تلك المواثيق عن فقدان أراض شاسعة كانت اول ما فتحها العثمانيون وعاشوا فوقها مئات السنين. فقد تحولت صربيا والجبل الأسود ورومانيا إلى دول مستقلة. أما بلغاريا الكبرى التي نصت على قيامها معاهدة اياستفانوس وكانت حدودها تمتد من البحر الأسود إلى صربيا ومن رومانيا إلى بحر ايجة فقد جرى تقسيمها في البداية إلى ثلاثة أقسام هي مقدونيا وولاية الروملي الشرقية وامارة بلغارية صغيرة. ومع أن الروملي الشرقية^(٨٥) تحولت إلى الاستقلال إلا أن الامارة البلغارية قامت بضمها عام ١٨٥٥م. وتحقق الارتباط البري من جديد مع مقدونيا التي أعيدت إلى الدولة العثمانية، ومع الأراضي الباقية في منطقة الروملي في^(٨٦) حوزة الدولة، وبالتالي مع ألبانيا التي كانت تسعى لتسوية أمورها بنفسها في خضم هذا التشتت وتحاول ترسيخ آمالها القومية. بينما تركت البوسنة والهرسك للاحتلال والحكم من جانب النمسا والمجر بعد تحطيم المقاومة التي قام بها شعبها المسلم^(٨٧). ومع التنازل عن بعض الأراضي للجبل الأسود ومعها مدن الموائى ظهرت أزمات جديدة؛ فاستغلت اليونان هي الأخرى تلك الفرصة ووسعت حدودها بالأبستلاء على أبير وتساليا. واستمر الاحتلال الروسي لشرق الأناضول على الرغم من إعادة ارضروم وطوغو بايزيد، وبقيت قارص في يد روسيا^(٨٨). وفي الولايات التي يقطنها الأرمن في شرق الأناضول فان ادخال أوضاع هؤلاء ضمن "دائرة الاصلاح" كان من شأنه أن أبرز "المشكلة الأرمنية" التي بذرت بذور تجزئ الأناضول من خلال المواد المعروفة في معاهدة الصلح التي أمرت بحمايتهم من اعتداءات وتسلط الأكراد والجراسكة^(٨٩). أما انجلترا التي

(٨٥) - أنظر: Mahir Aydın, *Şarkî Rumeli Vilâyeti*, Ankara 1992

(٨٦) - أنظر: P.Bartl, *Die albanischen Muslime zur Zeit der nationalen Unabhaengigkeitsbewegung 1878-1912*. Wiesbaden 1968.

(٨٧) - أنظر: M.Celaeddin Paşa, *Mir'ât-ı Hakikat*, 660 vd.

(٨٨) - أنظر: İ.Ortaylı, "Çarlık Rusyası Yönetiminde Kars", *TED*, IX (1978) 343-362

(٨٩) - أنظر: W.Langer, *The Diplomacy of Imperialism*, New York 1951, s.145-166, 321-350;

E.Uras, *Tarihî Ermeniler ve Ermeni Meselesi*, İstanbul 1976; M.Hocaoğlu, *Arşiv Vesikalarıyla Tarihî Ermeni Mezalimi ve Ermeniler*, İstanbul 1976; K.Gürün, *Ermeni Dosyası*, Ankara 1983. C. Küçük, *Osmanlı Diplomasi'sinde Ermeni Meselesinin Ortaya çıkışı 1878-1897*. İstanbul 1984.

عرضت الصداقة بحجة الحيلولة دون العمليات الحربية المتقدمة للروس في تلك المنطقة فقد قامت بالاستيلاء على جزيرة قبرص [٤ ابريل ١٨٧٨م] (٩٠). أما نص المعاهدة على تقديم تعويضات عسكرية باهظة فقد زاد من وطأة خضوع الدولة سياسياً لروسيا. وكان الحدث الذي وقع وغطى على كل ذلك في قيام الأهالي المسلمين الذين يستوطنون الأراضي التي فتحها العثمانيون أول الأمر بالهجرة الجماعية التي تشبه يوم الحشر نحو الأماكن الآمنة تاركين خلفهم أموالهم وعقاراتهم خوفاً على أرواحهم وهرباً من المجازر الوحشية التي أعملها فيهم هؤلاء الفاتحون الجدد. وهذا الوضع كان يشكل أهم الأحداث القومية في القرن الماضي؛ إذ أدى إلى ظهور مشكلات سوف يستغرق حلها أعواماً طويلة، مثل عمليات تأمين سبل الاعاشة والايواء والسكان والمسائل الصحية لمئات الآلاف من النازحين الذين ازدحمت بهم المدن الكبرى وخاصة استانبول (٩١).

وحاولت بلغاريا التي اتسعت أراضيها بعد ضم ولاية الروملي الشرقية أن تتوسل السبل لضمان تفوق العنصر البلغاري عددياً عن طريق إبادة السكان الأتراك المسلمين وطردهم من ديارهم. ولاشك أن استمرار تلك المشكلة في الاحتفاظ باهميتها حتى اليوم ورغم وقوع العديد من المجازر وعمليات التهجير إنما يدل دلالة واضحة على المدى الذي كانت عليه كثافة السكان الأتراك المسلمين آنذاك. وكان من شأن أعمال اللجان الثورية وأعمال العصابات في بلغاريا التي وضعت عينها على مقدونيا بعد ضم ولاية الروملي الشرقية وتتأهب للحصول على الحدود التي منحتها إياها معاهدة اياستفانوس أن أتاحت الفرصة أمام الدول الطامعة في المنطقة [اليونان وصربيا] لممارسة نفس الأعمال وب نفس الأسلوب مما هباً بالتالي للدول الكبرى التي تظاهرها [انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا/ المجر] ان تجد ذريعة لتدخلاتها، فكانت مشكلة مقدونيا التي جعلت مرجل البلقان الذي كان يغلي حتى عشية الحرب العالمية الأولى يأتي إلى نقطة الانفجار (٩٢). ووصل أمر تفكك الدولة وانهيار قواها حده الأقصى باحتلال الانجليز مصر (١٨٨٢م) (٩٣)، وقبلها احتلال الفرنسيين تونس (١٨٨١م). ففي عام ١٨٧٥م أعلنت الدولة

(٩٠) - أنظر: Y.T.Kurat, *Henry Layard'ın İstanbul Elçiliği*, Ankara 1968, s.80 vd.; R.Uçarol, 1878

Kıbrıs Sorunu ve Osmanlı-İngiliz Antlaşması. Adanın İngiltere'ye Devri, İstanbul 1978.

(٩١) - أنظر: B.Şimşir, *Rumeli'den Türk Göçleri*, I-II, Ankara 1968; Nedim İpek, *Rumeli'den*

Anadolu'ya Türk Göçleri, (يقوم بطباعته مجمع التاريخ التركي), F.Kocaçık, "Balkanlar'dan Anadolu'ya Yönelik Göçler", *Osmanlı Araştırmaları I*, (1980), 137-190.

(٩٢) - أنظر:

F.Adanır, *Die makedonische Frage. Ihre Entstehung und Entwicklung bis 1908*, Wiesbaden 1979.

(٩٣) - أنظر: *Mısır Meselesi*, (yay. Hariciye Nezâreti), İstanbul 1334; W.Langer, *European Alliance*,

إفلاسها المالي وتشكلت بقصد تصفية الديون الثقيلة عليها إدارة دولية تمثل مجموع الدائنين عُرفت باسم "إدارة الديون العمومية"^(٩٤) ثم وضعت يدها على أغنى واردات الدولة وشرعت في تحصيل الديون وفوائدها الباهظة. وأدت تلك الحالة من التفكك والانهيار لان يصبح عهد السلطان عبد الحميد الثاني عهد حكم فردي صارم، وهو الأمر الذي نشهده في كل مكان وزمان عندما تظهر مثل هذه النكبات.

وعلى الرغم من أن النظام الفردي الذي تميز به حكم السلطان عبد الحميد، أو كما وصفه منتقدوه بصفة "الحكم الاستبدادي" يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع الامبراطورية الآخذة في التفكك والانهيار ونتيجة طبيعية لها إلا أن الضعف الذي جاء به الحكم الفردي قد غطى على ذلك إلى حد بعيد، وأصبح "الاستبداد" هو الصفة الغالبة في الحكم على عهد السلطان عبد الحميد. واستمرت مرحلة الانهيار والتفكك في أوصال الامبراطورية خلال المدة التي بدأت منذ نهاية الحرب الروسية الكبرى (١٨٧٨م) وامتدت حتى خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش (١٩٠٩م)، وعلى الرغم من ذلك لم تتراجع الدولة عن محاولة القيام ببعض التجديدات الضرورية فوق أراضيها. فاهتمت بالمعارف والجيش وشبكة المواصلات والاتصالات وغيرها من الأمور التي تميز بها عهد عبد الحميد وكانت من العوامل التي أطالت في عمره. وكانت المسافة التي قطعتها الدولة في مجال المعارف قد جاءت -إلى حد ما- نتيجة لنظرة السلطان عبد الحميد في الحاجة الماسة لتعليم الشعب المسلم الذي كان يرى أنه لم ينضج بعد بالدرجة الكافية لخوض غمار التجربة الدستورية^(٩٥). فقد كانت طبقة الرعايا من غير المسلمين تتمتع من خلال مؤسساتها التعليمية بتعليم عصري يفوق ما كان يتمتع به المسلمون من تعليم تقليدي [كتاتيب ومدارس دينية]، وكان النشاط المحموم الذي تمارسه المدارس الأجنبية العديدة بعيداً عن الرقابة

s.259-280; F. Charles Roux, *Les origines de l'expédition d'Egypte*, Paris 1910; J.Ganiage, *Les origines du protectorat français en Tunisie. 1861-1881*, Paris 1959; A.Çaycı, *La question tunisienne et la politique ottomane 1881-1913*, Erzurum 1963; R.Üçarol, *Gazi Ahmed Muhtar Paşa. Bir Osmanlı Paşası ve Dönemi*, İstanbul 1976.

(٩٤) - أنظر: D.C.Blaisdell, *European Financial Control in the Ottoman Empire*. New York 1929
(Türkçesi) Osmanlı İmparatorluğu'nda Mali Denetim. *Düyük-ı Umûmiyye* 1, [Terc. A.İ.Dalgıç], İstanbul 1979; İ.H.Yeniay, *Yeni Osmanlı Borçları Tarihi*, İstanbul 1944; Ş.Pamuk, *Osmanlı-Türkiye İktisadi Tarihi, 1500-1914*, İstanbul 1988.

(٩٥) - فيما يتعلق بالكتاب المنسوب للسلطان عبد الحميد الثاني ومقولته حول أن الأمة لم تبلغ الرشد بعد أنظر: *Sultan Abdülhamid'in Hâtıra Defteri* (yay. İ.Bozdağ), İstanbul 1985, s.112

وعن الانجازات في مجال التعليم أنظر:
B. Kodaman, *Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi*, İstanbul 1980. Selçuk Akşin Somel, *Das Grundschulwesen in den Provinzen des Osmanischen Reiches Während der Herrschaftsperiode Abdülhamid II (1876-1908)* (رسالة دكتوراه لم تطبع في جامعة بامبرغ ١٩٩٢).

قد ضاعف من وطأة ذلك الوضع المتردي^(٩٦). والواقع أن الاجراءات التي جرت في مجال المعارف كانت تشكل -على الرغم من كل شيء- أهم الانجازات التي تمت في ذلك العصر. فالزيادة الواضحة في أعداد المدارس الاعدادية والمدارس "السلطانية" ودور المعلمين وغيرها من المدارس العالية التي تأتي بعد التعليم الابتدائي والمتوسط كانت من الحملات الضخمة التي أجريت على الرغم من ضعف الموارد الباقية في حوزة الدولة آنذاك. ومع ذلك فالواقع أيضاً أن التعليم هنا كان متخلفاً بعض الشيء من حيث الكيف عن برامج التعليم المشابهة في أوروبا، بل وفي المدارس الأجنبية التي أقامها غير المسلمين فوق أراضي الدولة العثمانية^(٩٧). وعلى الرغم من كل ذلك فإن التأخير في فتح الجامعة (دار الفنون)^(٩٨) - التي كان لها إسهام لا يمكن إنكاره في تقدم الحياة الفكرية - قد سعت الدولة لتلافيه في عهد عبد الحميد، وأصبح نهوض الجامعة التي أقيمت (١٩٠٠م) إلى جانب المؤسسات التعليمية الأخرى القائمة هو العامل الأساسي وراء تنشئة الطبقة المتقنة التي ظهرت فيما بعد عهد المشروطية [الدستور] الثانية وحتى السنوات الأولى من قيام الجمهورية في تركيا ثم قيام الدول الجديدة التي استقلت فيما بعد على أسس الولايات العثمانية السابقة.

وفرضت الهزيمة للفادحة التي وقعت في نهاية الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م) ضرورة إعادة تنظيم الجيش وإصلاح شؤونه لمواجهة الاعتداءات المحتملة في المستقبل لاسيما من روسيا. وسلك السلطان عبد الحميد الثاني في سياسته الخارجية سبلاً جديدة كي يتجنب بها الخضوع التام لسياسة انجلترا وفرنسا بعد أن شهد ما قامتا به أخيراً من ضم الأراضي واحتلالها. وكانت ألمانيا هي الدولة التي رأى فيها قوة جديدة لها ثقلها في التوازن الأوروبي^(٩٩). وسرّ في نفسه التقارب

(٩٦) - أنظر: İknur P. Haydaroglu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Yabancı Okullar*, Ankara. 1990; U.Kocabaşoglu, *Kendi Belgeleriyle Anadolu'daki Amerika. 19. Yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu'ndaki Amerikan Misyoner Okulları*, İstanbul 1989; N.Sevinç, *Ajan Okulları*, İstanbul ts.; İ.Ortaylı, "Osmanlı İmparatorluğu'nda Amerikan Okulları Üzerine Bazı Gözlemler", *Amme İdaresi Dergisi*, XIV/13, Ankara Eylül 1981, s.87-96; A.Çetin, "Maarif Nâzırı Ahmed Zühüdü Paşa'nın Osmanlı İmparatorluğu'ndaki Yabancı Okullar Hakkında Raporu", *GDAAD*, X-XI, 1981-1982, İstanbul 1983, s.189-220.

(٩٧) - أنظر: B.Kodaman, *Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi*, s.252; B.Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu*. Ankara 1988, s.179-180; O.N.Ergin, *Türkiye Maarif Tarihi*, (I-V, İstanbul 1939-1943), İstanbul 19772, I-II, 725 vd.

(٩٨) - أنظر: E.İhsanoğlu, "Dârülfünun Tarihçesine Giriş", *Belleten*, LIV/210,(1990), s.699-738

(٩٩) - أنظر: M.Muhtar, *Mâziye Bir Nazar. Berlin Muahedesinde Harb-i Umûmiye Kadar Avrupa ve Türkiye-Almanya Münâsebatı*, İstanbul 1341, s.41-42.

İ.Ortaylı, *II. Abdülhamid Döneminde Osmanlı İmparatorluğu'nda Alman Nüfuzu*, Ankara 1981. وعن الموضوع في عموه أنظر:

مع ألمانيا، ليس لأنها عنصر التوازن السياسي فحسب، ولكن لأنه تأكد مرة أخرى وبصورة خاصة من قدرتها التسليحية المتفوقة في الحرب الفرنسية الأخيرة، وكذلك لكي تساعده في إعادة تنظيم جيشه المهزوم. كما كانت ألمانيا قد اكتشفت قبل ذلك بكثير أهمية السوق العثمانية لاستيعاب صناعاتها الحربية، بل وتلقت بعض عروض شراء مهمة للأسلحة^(١٠٠). وأسفرت المحاولات التي جرت في ذلك الصدد عن نتائج طيبة في النهاية، وشرعت هيئة عسكرية ألمانية عام ١٨٨٢م في إعادة تنظيم الجيش العثماني. غير أن الهيئة التي ترأسها غولتز باشا على الرغم من أنها تحملت أعباء مهمة عام ١٨٨٥م في إصلاح المدارس العسكرية إلا أنها لم تستطيع أن تتجزز المزيد بسبب وسوس السلطان عبد الحميد، ولا سيما في موضوع تدريب وحدات الجيش على استخدام الأسلحة وتنفيذ الخطط العملية^(١٠١). وكان هناك أسطول بحري تشكل من سفن حربية عديدة جرى شراؤها بالديون الخارجية في عهد السلطان عبد العزيز، ولم يشترك ذلك الأسطول في الحرب الروسية بآي شكل كان مما كشف للعيان أن شراء الأسلحة الحديثة والسفن أمر لا يكفي، وأن الأهم هو وجود الطاقة البشرية القادرة على استخدام تلك الأسلحة والمعدات. فعرض الأسطول العثماني للأهمال التام في عهد عبد الحميد رغم أنه هو الأسطول الذي أشعل مخاوف روسيا في عهد سلفه عبد العزيز. وفي هذا السياق سلم السلطان عبد الحميد بآراء عالي باشا وفؤاد باشا حول عدم الحاجة لأسطول كبير وأقر المحاذير التي عرضها من تشكيل أسطول على ذلك النحو^(١٠٢). أما في موضوع الجيش المدرب فعلى الرغم من أنهم شاعوا الاكتفاء من ذلك التدريب بالقدر الذي يكفي لادامة النظام فقط فالمعروف أن ذلك القدر كان العامل الأساسي وراء إنهاء حكم عبد الحميد. وسواء في أمر سياسة الدولة تجاه الجيش أو في أمر جهودها في المجال التعليمي الموجه للقطاع المدني فانهما كانا مرتكزاً لتعليم وتنشئة فئات ناهضت النظام الحاكم فيما بعد، مما يدلنا إلى أي مدى كانت حساسية الموازين التي بنيت عليها ديناميات السياسة الداخلية.

وكان من أهم الانجازات التي أثار انتباه في عهد عبد الحميد إقامة شبكة كثيفة للمواصلات ووسائل الاتصال. وساعد وجود المواصلات على أن تتمكن الدولة من السيطرة على أراضيها التي

(١٠٠) - أنظر: J.Wallach, *Anatomie einer Militäerhilfe. Die preussisch-deutschen Militärmissionen in der Türkei 1835-1919*, Düsseldorf 1976; K.Beydilli, "II. Abdülhamid Devrinde Gelen İlk Alman Askerî Heyeti Hakkında", *TD*, sy.XXXII (Mart 1979), s.481-494.

(١٠١) - أنظر: General feldmarschall Colmar Freiherr von der Goltz, *Denkwürdigkeiten* (yay. F.v.d. Goltz, W.Foerster). Berlin 1929, s.112 vd.; J.Wallach, *Anatomie*, s.76 vd.

(١٠٢) - أنظر: E.D.Akarlı, *Belgelerle Tanzimat. Osmanlı Sadrazamlarından Âlî ve Fuad Paşaların Siyasî Vasiyetnâmeleri*, İstanbul 1978. s.40-41.

وحول آراء السلطان عبد الحميد في الأسطول أنظر: *Hâtıra Defteri*, s.71 vd.

بقيت في حوزتها، أما شبكة الاتصالات^(١٠٣) فقد ساعدت بالإضافة إلى ذلك على استمرار حكم السلطان عبد الحميد^(١٠٤). ومع ذلك فالواقع أيضاً أن خطوط البرق هي التي ساعدت على انهيار النظام. وأصبحت السياسة حول السكك الحديدية مؤشراً على حركة رأس المال الأجنبي ومحاولات الهيمنة التي تمارسها الدول الكبرى. إذ تحولت رؤس الأموال الإنجليزية والفرنسية وكذلك رأس المال الألماني الذي ألقى بقله في مشروع سكة حديد بغداد والأهداف الجديدة^(١٠٥) في السياسة الشرقية إلى واسطة لصراع على التكتل بين الدول. ولما لم تأخذ السكك الحديدية طريقها نحو منطقة شرق الأناضول التي كانت تعتبرها روسيا منطقة نفوذ لها وتعارض في ذلك فاتجهت السكك الحديدية نحو الجنوب وبغداد اعتبر الإنجليز ذلك أمراً يهدد مصالحهم. فقاموا بفرض سيطرتهم على الكويت وأغلقت منافذ البصرة بدعوى تأمين سلامة الطرق المؤدية إلى الهند. ودُعيت رؤس الأموال الأجنبية لمد السكك الحديدية في الأناضول ومنطقة الروملي رغم أسعار التكلفة العالية عموماً وعلى حساب منح الامتيازات الواسعة، وشكلت عملية التوازن السياسي واحداً من الموضوعات التي سيطرت لأعوام طويلة على السياسة الخارجية^(١٠٦). ومشروع سكة حديد الحجاز^(١٠٧) الذي يعني الوصول إلى الأراضي المقدسة بالقطار وبالتالي تيسير أداء فريضة الحج على المسلمين^(١٠٨)

(١٠٣) - أنظر: B.Lewis, *Modern Türkiye*, s.183-184; M.Kaçar, *Osmanlı Telgraf İşletmesi (1854-1871)*, Ankara 1977 VII, s 273

(رسالة ماجستير لم تطبع من آداب استانبول ١٩٨٦) E.Z.Karal, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1977 VII, s 273

(١٠٤) - أنظر: B.Lewis, *Modern Türkiye*, s.184-185 وأنظر المراجع المدرجة فيه.

(١٠٥) - أنظر: İ.Ortaylı, *Alman Nüfuzu*, s.74 vd.

(١٠٦) - أنظر: M.Özyüksel, *Osmanlı-Alman İlişkilerinin Gelişim Sürecinde Anadolu ve Bağdat Demiryolları*, İstanbul 1988; L.Rathmann, *Alman Emperyalizminin Tü*

Bağdat. (terc. R.Zaralı), İstanbul 1976; B.M.Earle, *Turkey, the Great Powers and the Bagdad Railway*, New York 1923. (Türk Bağdat Demiryolu Savaşı, [trc. Yargıcı], İstanbul 1972); R.Hüber, *Die bagdadbahn*, Berlin 1943; B.S.Baykal, *Das Bagdad-bahn-Problem*. Freiburg 1935; İ.Ortaylı, *Alman Nüfuzu*, s.73 vd.; Paul İmbert, *La Rénovation de l'Empire Ottoman. Affaires de Turquie*, Paris 1909. (Türkçesi *Osmanlı İmparatorluğu'nda Yenileşme Hareketleri. Türkiye'nin Meseleleri*, [trc. A.Cemgil], İstanbul 1981, s.23 vd.), W.van Kampen, *Studien zur deutschen Türkeipolitik in der Zeit Wilhelms II.* Kiel 1968; A. Kössler, *Aktionsfeld osmanisches Reich. Die wirtschaftsinteressen des deutschen Kaiserreiches in der Türkei. 1871-1908*, New York 1981

وعن سكة حديد الروملي أنظر: Vahdettin Engin, *Rumeli Demiryolları*, İstanbul 1993.

(١٠٧) - أنظر: J.M.Landau, *The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage: A Case of Ottoman*

Political Propaganda, Detroit 1971; W. Ochsenwald, *The Hijaz Railroad*. Charlottesville 1980;

U.Fiedler, *Der Bedeutungswandel der Hedschasbahn. Eine historisch-geographische Untersuchung*, Berlin 1984.

(١٠٨) - أنظر: S.Faroqi, *Herrscher über Mekka. Die Geschichte der Pilgerfahrt*. München 1990;

W.Ochsenwald, *Religion, Society and the State in Arabia. The Hijaz under Ottoman Control 1840-1908*. Colombus-Ohio 1984.

وتعميمها ثم الاستفادة دعائياً من تحقيقها إنما يمثل ثمرة لما بلغته القدرة الدعائية العالية في عهد السلطان عبد الحميد. ومع ذلك فقد كشفت عملية تحقيق المشروع عن معارضة قبائل البدو ومشايخ العرب وتصديهم له^(١٠٩). وهذا الخط الذي أقيم وتدعم بتوضيحات ضخمة ومشاركة من المسلمين في انحاء العالم كان من أبرز الوسائل في سياسة عبد الحميد التي شاء من خلالها مخاطبة العالم الاسلامي كافة.

١- حكم السلطان عبد الحميد وأصداؤه

قام السلطان عبد الحميد بفض مجلس المبعوثان ونحى الدستور جانباً، ثم أقام لنفسه حكماً يعتمد على سلطته الفردية، مما أدى إلى تذر قطاع "المتقنين" مؤيدي الدستور الذين لم يكونوا يمثلون في البداية أهمية عددية كبيرة، وظلوا بعيدين عن أن يشكلوا مركزاً لمعارضة قوية لمدة طويلة. وكانت حركة "العثمانيين الجدد" (ثون تورك) التي صاغت التركيب الفكري المناصر للحرية في عهد السلطان عبد العزيز بوجه خاص^(١١٠) هي التي حققت إعلان الدستور وأنجزت واجبها التاريخي بتدشين العهد الدستوري. ولم تبدأ حركة المعارضة الجادة إلا في السنوات التي أعقبت تأسيس "جمعية الاتحاد العثماني" التي تشكلت سرّاً عام ١٨٨٩م. ثم لم تلبث تلك الجمعية فيما بعد أن تسمت باسم "الاتحاد والترقي" وكانت تمثل قطاعاً عريضاً من المناهضين مدنيين وعسكريين (١٨٩٥م)^(١١١). وكان لاكتشاف أمر الجمعية وملاحقة نشاطها وأعمال الرقابة التي شلت حركة الصحافة والحياة الفكرية أن أدى ذلك إلى هروب أعضاء الجمعية خارج تركيا ليواصلوا نشاطهم عن طريق الصحف والمجلات المختلفة التي نشروها. وعلى الرغم من أن هناك بعض الأعضاء عادوا وتصالحو مع السلطان عبد الحميد [مثل ميزانجي مراد بك]^(١١٢) إلا أن مجموعة نشطة استمرت على قضيتها بثبات في شخص احمد رضا بك، وواصلت من أوربا معارضتها لنظام عبد الحميد. وتدعم موقف المعارضين بهروب الداماد محمود باشا أحد أفراد الاسرة المالكة خارج تركيا [ديسمبر ١٨٩٩م]. وأعلنت الأفكار التي طورها ابنه الأمير صباح الدين [حول اللامركزية والمحاولة الفردية]^(١١٣) لتكون العلاج لتماسك الامبراطورية ونموها

(١٠٩) - أنظر: أنظر: S.Faroqi, *Herrscher über Mekka*, s.241.

(١١٠) - أنظر: Ebüzziya Tevfik, *Yeni Osmanlılar Tarihi*, (yay. Şemseddin Kutlu), İstanbul 1973.

(١١١) - أنظر: Ş.Hanioğlu, *Bir Siyasal Örgüt Olarak Osmanlı İttihat ve Terakkî Cemiyeti ve Jön*

Türklük. İ.1889-1902, İstanbul ts. (1986). s.180; Ş.Hanioğlu, *Bir Siyasal Düşünür Olarak Dr.*

Abdullah Cevdet ve Dönemi, İstanbul ts. (1981).

(١١٢) - أنظر: Birol Emil, *Mizancı Murad Bey. Hayatı ve Eserleri*, İstanbul 1979.

(١١٣) - أنظر: A.Bedevî Kuran, *Osmanlı İmparatorluğu'nda İnkılâp Hareketleri ve Millî Mücadele*,

الاقتصادي (١٩٠٢م). وكان لقيام جمعية الاتحاد والترقي باجتذاب ضباط الجيش أيضا إلى صفوفها أن أدى إلى ظهور خطر حقيقي يهدد حكم عبد الحميد. وكانت تعيش البلاد بوجه خاص إلى جانب حركة المعارضة بين طبقة المتقنين تصاعداً لمشكلة الأرمن، والحرب اليونانية (١٨٩٧م)، ثم التخلي عن جزيرة كريت لإدارة "مستقلة" مما سيسفر بعد ذلك عن ضمها إلى اليونان، والأحداث في مقدونيا وتحويلها إلى إدارة مستقلة تحت الرقابة الدولية (١٩٠٣م)، وبداية ظهور الحركات الانفصالية في الولايات العربية، ثم الابتزاز من الدول الأجنبية الذي أدت إليه الامتيازات وما أسفر عنه كل ذلك من انهيار اقتصادي فادح ساد جميع المناطق^(١١٤)، حتى كشف كل ذلك بجلاء مدى عجز النظام الفردي المستبد.

٢- مشكلة الأرمن

كانت معاهدة برلين تنص على الالتزام بإجراء "إصلاحات" في الولايات الست التي يقطنها الأرمن في شرق الأناضول (أرضروم، وآن، بتليس، ديار بكر، سيواس، معمورة العزيز/خربوط). وهذه الولايات الست في التقسيم الإداري آنذاك كانت تضم في التقسيم الإداري الحالي ولايات: أرضروم واذريجان وآن وأغرى وحكاري وموش وبتليس وسعد وديار بكر وآلازيغ وماردين وبنغول وملاطية وسيواس وآماسيا وتوقاد وقسماً من ولاية جيرسون. وكان "الإصلاح" دائماً نقطة البداية في الطريق المؤدية إلى إنهاء الحكم العثماني، أما "الحكم الذاتي" فكان هو المؤدي إلى الانفصال ثم الاستقلال عن الدولة العثمانية. وأهم مراحل ذلك الأسلوب المتبع هي الحصول على مساندة الدول الكبرى وكسب الرأي العام الأوروبي. وكان يتحقق ذلك بممارسة الأساليب "الارهابية" وسفك الدماء حتى ولو كان على حساب قتل الأهالي منهم ثم إلقاء التبعة على الطرف المقابل. وكان السيناريو الذي لا يتغير في اللعبة هو القيام عقب هجماتهم الوحشية باستفزاز جيرانهم المسلمين ودفعهم للرد ثم عرض القتال بين الطرفين على أوروبا على أنه "مجازر تستهدف المسيحيين" وطلب تدخل الأوروبيين الفوري وضمن مساعداتهم. وقد بلغت الأعمال الدامية التي نفذتها اللجان الثورية الأرمنية مداها خلال سنوات العقد الأخير من القرن التاسع عشر. وشاءوا من خلال الأحداث التي أثاروها في منطقة ساسون (موش وديار بكر) أن يلفتوا أنظار أوروبا ويضمنوا تدخلها (١٨٩٣-١٨٩٤م). كما أن الأحداث التي وقعت في استانبول

Istanbul 1959. s. 365 vd.

(١١٤) - مثل الكتابين التاليين اللذين يؤكدان ذلك مما جاء في عناوينهما أكثر مما جاء في داخلهما:
H.Avni, *Bir Yarım Asır Müstemleke Tarihi*, İstanbul 1932; Tevfik Çavdar, *Osmanlılar'ın Yan Sömürge Oluşu*, İstanbul 1970.

(١٨٩٥م) وأحداث مدهامة "البنك العثماني" (١٨٩٦م) قد أبرزت المشكلة من جديد وبشكل دام في العاصمة نفسها. واستمرت الأحداث والمصادمات الدامية بين المسلمين والأرمن في الأعوام التالية ولاسيما بين أكراد المنطقة المختلطة^(١١٥). وتعرض في النهاية السلطان عبد الحميد نفسه لعمليات الإرهاب. ولم ينجُ من مؤامرة أرمنية لاغتياله اثناء موكب صلاة الجمعة المعتاد إلا بفضل "الحظات تأخر" جرت على غير العادة واستمرت عدة دقائق في حديث مع شيخ الاسلام عند خروجه من الجامع [٢١ يولييه ١٩٠٥م]^(١١٦). وكان التهليل الذي أفصح عنه قطاع المعارضين للسلطان إزاء ذلك الاعتداء الذي وقع على شخصه واستقبال أقلام ذلك العهد "للحظات التأخر" تلك بالأسف وتعظيمها الارهابي الأرمني واصفةً إياه بأنه "صائد عظيم"^(١١٧) إنما يدل على مدى السخط الذي كان يشعر به بعض الناس تجاه حكم عبد الحميد. ولاشك أن التدابير البوليسية التي اتخذتها الحكومة إزاء العمليات الارهابية الأرمنية الدامية ومساعدتها للقيام ببعض الأمور التي تحقق الأمن والاستقرار وتضمن سلامة الأرواح ثم عرض ذلك في أوروبا على أنه مظالم وتصفيات تحاك ضد المسيحيين وابرارهم دائماً على أنهم القطاع المظلوم البريء وان المسلمين هم الآثمون والتغافل عن الجموع العريضة التي تتعرض للقتل بينهم، ثم قبول خسائر المسيحيين المبالغ فيها وكأنها حقائق لا تقبل الجدل كانت كلها أموراً شكلت لمدة طويلة لب المشكلة الأرمنية^(١١٨).

٣- حوادث جزيرة كريت والحرب اليونانية

عندما أعيد بحث الوضع القانوني الذي منحه عالي باشا لجزيرة كريت عام ١٨٦٨م في مؤتمر برلين بقصد تنفيذ اصلاحات جديدة لصالح اليونانيين جرى تشكيل مجلس يضم الأغلبية منهم في الجزيرة، ونُظمت اتفاقية جديدة تضمن استقلالاً إدارياً أوسع [أكتوبر ١٨٧٨م، اتفاقية هاليبيا]. وعلى الرغم من ذلك فقد كان الهدف النهائي لليونانيين هو ضم الجزيرة لليونان [مشروع أنوسيس]، ولهذا فقد استمرت القلاقل، فلم تكن ناشئة بشكل مباشر عن نقص أو ضعف في الجهاز الاداري. وجرى في النهاية تحجيم صلاحيات المجلس وأصبحت سلطة والي الجزيرة هي السائدة في الادارة (١٨٨٩م). فكان من شأن تلك التدابير الداعية لتدخل أوروبا أن أدت إلى

(١١٥) - أنظر: Şeyh Muhsin-i Fânî (Hüseyin Kâzım Kadri), 10 Temmuz İnkılâbı ve Netâyıcı. Türkiye İnkırâzının Sâikleri. Makedonya, Ermenistan ve Suriye Meseleleri, İstanbul 1336, s.113 vd.

(١١٦) - أنظر: Tahsin Paşa, Yıldız Hâtıraları, (İst.19311), İst. 19892 (yay. A. Ergenekon), s.153 vd.

(١١٧) - أنظر: Hatıra Defteri, s. 87

(١١٨) - أنظر: S.J. Shaw, "Das Osmanische Reich und die moderne Türkei", Fisher Weltgeschichte. XV.. Der Islam II, Frankfurt 1971, s. 24-144.

المطالبة بتعيين والٍ مسيحي على الجزيرة. ومع ضغوط الدول الأوروبية وقيام اليونان بتجهيز العصابات المسلحة ودعمها اضطر السلطان عبد الحميد لاتخاذ قرار جمع المجلس من جديد، إلا أن الصدمات الدامية التي وقعت بين الأهالي المسلمين والمسيحيين لم تنقطع. ولما أرسل إلى الجزيرة ١٠,٠٠٠ جندي يوناني [فبراير ١٨٩٧م] واشتدت المذابح ضد المسلمين هناك تدعم الرأي القائل بمنح الحكم الذاتي للجزيرة، وعجل ذلك من إجراء المفاوضات بين الدول في هذا الموضوع. ولم يكن قيام اليونان بالتحريض الفعلي السافر على أحداث كريت ودعمها مقصوراً على الجزيرة وحدها، بل بدأت تفعل الشيء نفسه حتى على الحدود العثمانية اليونانية. وعلى ذلك تهيأ المناخ لاشتعال الحرب بين الدولتين، حتى أصبحت عمليات الاعتداء والتحريض التي تقوم بها العصابات اليونانية ووحدات الجيش أمراً لا يمكن تحمله حتى من جانب السلطان عبد الحميد نفسه المعروف بتردده وأوهامه وتريثه، فاعلنت الدولة العثمانية الحرب على اليونان [١٨ أبريل ١٨٩٧م]، وانتهت بنصر عسكري كبير [١٨ ديسمبر ١٨٩٧م]. وعلى الرغم من ذلك أسفرت الضغوط الخارجية عن تعيين والٍ مسيحي على الجزيرة، وبذلك يكون انفصالها عن الدولة العثمانية قد تحقق بالفعل، ولم يعد هناك إذن إلا ضمها إلى اليونان. وكان تعيين يورغي الأمير اليوناني "مفوضاً فوق العادة" على الجزيرة هو الخطوة الأولى نحو تحقيق ذلك الهدف، وانسحب الجنود العثمانيون من الجزيرة، وأخذ النفوذ المادي والمعنوي للعثمانيين يتضاءل بسرعة. واستمرت هجرة الأهالي المسلمين، ودخلت الجزيرة بالفعل تحت حكم اليونان. أما الرأي العام العثماني فقد أخفيت عنه تلك الأحداث المفجعة بفضل وسائل الرقابة المشددة. وهكذا بدأ الناس ينسون جزيرة كريت وأذعنت قلوبهم لفقدانها (١١٩).

٤ - مسألة مقدونيا

كانت مقدونيا قد عادت مرة ثانية إلى الحكم العثماني بمقتضى معاهدة برلين (١٨٧٨م)، ومقدونيا مسمى غريب على المصطلح الإداري العثماني، وتتكون من ولايات (سلانيك - مناستر - قوصوه) التي تعرف باسم "الولايات الثلاث" وتضم: سرّز وأوخري وأوسكوب ومناستر وسلانيك وغيرها من المدن المهمة. ويقطنها سكان من المسلمين وغير المسلمين يمثلون خليطاً واسعاً في الدين والمذهب والعرق. ولم تكن هذه المنطقة المهمة من الناحية الاستراتيجية

والتجارية محلاً لاهتمام الشعوب القاطنة في المنطقة والدول المجاورة وحدها، بل انشغلت بها الدول الكبرى أيضاً؛ إذ كانت تدخل ضمن سياسة النفوذ الاقليمية التي تمارسها تلك الدول (١٢٠). وكانت أطماع التوسع البلغاري التي بدأت بمعاهدة اياستفانوس تتجه نحو الاستيلاء مرة أخرى على المنطقة، مع أنها كانت تشكل آخر الأراضي البلقانية التي ترتجف القلوب رعباً عند الاحساس بخطر ضياعها على المسلمين واليهود العثمانيين، ولاسيما بعد أن تحولت إلى ميدان صراع وصدام بين العصابات اليونانية والبلغارية والصربية (١٢١). فهي محل الاستيطان الألباني الذي جاءها مع الفتوح العثمانية ونما واتسع، وهي الأراضي الطبيعية التي بزغ فيها نفوذ الألبان وثقافتهم (١٢٢)، ومركز اهتمام الحركة القومية الألبانية التي استيقظت متأخرة (١٢٣). ورأت الدولة العثمانية أن هذه الأراضي التي تُذكر باسم مقدونيا كانت من بين الموضوعات المطروحة للبحث في المؤتمر الدولي الذي انعقد في استانبول في نهاية عام ١٨٧٦م [مؤتمر الترسانة]. إذ كانت الدول قد أعدت للروملي برنامج اصلاح مستقل كما كان الحال بالنسبة للبويسنة والهرسك. وبناءً على ذلك انقسمت أراضي الروملي إلى قسمين، يضم الأول بلغاريا، بينما يضم القسم الثاني مقدونيا. وتقرر أن يشارك خليط الأهالي الذين يعيشون هناك في حكم لا يفرق بين الأديان والمذاهب والأعراق ويشكل كياناً إدارياً مستقلاً تكفله الدول. وكان رفض الباب العالي لمثل هذه الطلبات الاصلاحية كافة قد أدى كما هو معلوم لاشتعال الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨م). فلما انتهت الحرب بهزيمة فادحة وانعقدت في أعقابها معاهدة برلين أصبح تنفيذ تلك الاصلاحات أمراً اضطرارياً، وعلى ذلك تقرر تنفيذ الاصلاح في المناطق المعادة لحكم الدولة - فيما عدا بلغاريا التي قامت حديثاً وولاية الروملي الشرقية ذات الوضع القانوني المستقل - وأصبح الأمر ملزماً من خلال وثيقة دولية. وجرى تكليف الباب

(١٢٠) - انظر: F. Adanır, *Die Makedonische Frage*; K. Beydilli, "II. Abdülhamid Devrinde Makedonya Mesalesine Dair", *Osmanlı Araştırmaları*, IX (1989) s. 77-99; Y.H. Bayur, *Türk İnkılabı Tarihi*, Ankara 1940, I/1, s. 164 vd.; S. Yerasimos, *Az gelişmişlik Sürecinde Türkiye*, İstanbul 1980, s. 561 vd.

(١٢١) - انظر: F. Adanır, *Die Makedonische Frage*, s. 116 vd; T. Üzer, *Makedonya Eşkiyalık Tarihi ve Son Osmanlı Yönetimi*, Ankara 1979; Said Paşa, *Hatırat*, İstanbul 1328 II, s. 171 vd.; Mahir Aydın, "Arşiv Belgeleriyle Makedonya'da Bulgar Çete Faaliyetleri", *OA*, IX (1989) s. 209-234.

(١٢٢) - انظر: Hasan Kaleschi, "Türklerin Balkanlar'a Girişi ve İslamlaştırılma. (Arnavut Halkının Etnik ve Milli Varlığının Korunmasının Sebepleri" (trc. K. Beydilli), *TED, sy.X-XI (1981), 177-194*

(١٢٣) - انظر: P. Bartl, *Die Albanischen Muslime, zur Zeit der Nationalen Unabhaengigkeitsbewegung. 1878-1912*, Wiesbaden 1968. s. 153 vd.; S. Skendi, *The Albanian National 1878-1912*, Princeton-New-York 1967.

العالي بتطبيق الاجراءات الاصلاحية هناك مثل مثيلتها التي قُبلت لاجل جزيرة كريت عام ١٨٦٨م. وتقرر أن تترك تفاصيل الاصلاحات للجنة دولية يجري تشكيلها.

وفي عام ١٨٨٠م اضطر الباب العالي لإعداد برنامج إصلاح عُرف باسم "نظام ولايات الروملي" إستجابةً للمطالب التي جاءت من الدول العظمى حول تنفيذ الأحكام المتعلقة بالأصلاح. غير أن المخاوف من أن يؤدي ذلك إلى ضياع مقدونيا مثلما ضاعت جزيرة كريت شكلت مانعاً قوياً أمام تطبيق ذلك البرنامج، ولم يشأ السلطان عبد الحميد أن يصدق عليه. وكان للتغيرات التي طرأت على مصالح الدول الكبرى والصراع فيما بينها أن أتاح ذلك فرصة أمام الباب العالي للمناورة خلال تلك الفترة. فقد كان التناحر بين انجلترا وفرنسا اللتين تشكلان مجموعة أخرى تناهض النمسا - المجر وروسيا عاملاً على تأجيل فقدان تلك الأراضي الأخيرة في الروملي. ومع ذلك فقد استمرت المطالبة باجراء "تدابير فعالة" ولم تنقطع أبداً. وتحولت الضغوط التي وقعت على الباب العالي في ذلك الموضوع إلى ذريعة ساذجة تتستر بوجه عام وراء ستار الإصلاح في مقدونيا وتستهدف انتزاع أماكن أخرى وضعت عينها عليها من أراضي الامبراطورية والحصول على المزيد من الامتيازات الاقتصادية وضمان الحصول أيضاً على تنازلات ووعود كان لها أعظم التأثيرات الهدامة على خزانة الدولة العثمانية. والخلاصة أن المشكلة المقدونية ظلت أداة للتدخل في شؤون الدولة العثمانية وواسطة للتهديد بالرقابة السياسية ووسيلة للاستنزاف الاقتصادي^(١٢٤).

وعندما أقبل عام ١٩٠٢م كان الوضع في مقدونيا قد بلغ حداً بعيداً من الاضطراب والتوتر، إذ كانت عمليات العصابات الدموية على أشدها. ولم يشأ الباب العالي أن يخلق الأسباب التي تدفع الدول لطلبات اصلاح جذري، فشكل لجنة تتولى صياغة بعض التدابير التي تستهدف تحسين الوضع في ذلك العام. وكانت حركة التمرد التي نظمتها التشكيلات الثورية البلغارية في ٢٣ سبتمبر ١٩٠٢م وعرفت باسم "تمرد يوم الجمعة المباركة" (جمعة بالاً أياقلانمه سي)، قد جذبت الأنظار إلى تلك المنطقة^(١٢٥). فلما شاء الباب العالي قطع الطريق على التدخل الاجنبي بادر على وجه السرعة بتوسيع نطاق التدابير التي كان يقوم بتنفيذها، فقرر تعيين أحد الولاة وأرسله إلى هناك في اول شهر ديسمبر مزوداً بصلاحيات واسعة تحت اسم "مفتش عام". وكان ذلك الوالي والمفتش العام هو حسين حلمي باشا [٨ ديسمبر ١٩٠٢م]. وفي تلك الأثناء قبل

(١٢٤) - أنظر: S. Yerasimos, *Az Gelişmişlik Sürecinde*, s. 566-567; K. Beydilli, "Makedonya", s. 82.

(١٢٥) - أنظر: F. Adanır, *Die Makedonisch Frage*, s. 134-159.

الباب العالي برنامجاً للإصلاح قدمته حكومتنا فيينا وبطرسبورغ من أجل الإصلاح في مقدونيا [٢٣ فبراير ١٩٠٣م] مما أحيأ الأمل في حل المشكلة. غير أن تنفيذ أعمال الإصلاح مثل تحسين الوضع المالي وإعادة تنظيم الهياكل الادارية وتوسيع نطاق التدابير العسكرية ونظم الجندرية والتصدي لأعمال العصابات لم ترضِ القوى المجاورة التي لم تشأ السماح بان تتهاوى مطامعها في مقدونيا على ذلك النحو. ولهذا السبب جاء صيف عام ١٩٠٣م مع الاضطرابات الدامية وعمليات العصابات المتزايدة. وعلى الرغم من أن الثورة التي شبت ليلة عيد القديس إيليا [٣/٢ اغسطس ١٩٠٣م] (١٢٦) جرى إخمادها خلال فترة وجيزة نتيجة لانها بدأت دون دعم تام من "الجهاز الثوري البلغاري في مقدونيا الداخلية" (IMRO) إلا أن الجهود التي بذلت للحيلولة دون تدخلات الدول الكبرى باءت بالفشل. وغضب الباب العالي للتأييد السافر للثوار من الحكومة البلغارية وتحريضها لهم، ثم مناصرتها للعمليات الدامية التي قامت بها اللجان الثورية البلغارية في مقدونيا. وتبنى الصدر الاعظم فريد باشا موقفاً يدعو لشن الحرب ضد البلغار، إلا أن تحوّل السلطان عبد الحميد من تدخل روسيا وسياسته الحذرة حالت دون ذلك. وعلى هذا فان السلطان عبد الحميد بتجنبه الدخول في صدام مسلح مع بلغاريا يكون قد أجل - لعشر سنوات - حرب البلقان التي اشتعلت عام ١٩١٢، وحال بالتالي دون حدوث حرب عثمانية روسية جديدة في خريف عام ١٩٠٣م (١٢٧).

وفي سبتمبر ١٩٠٣ التقى حكام النمسا والمجر وروسيا في مورتزتيغ Mürtzsteg وأقروا برنامج إصلاح جديد [برنامج مورتزتيغ] وافقت عليه انجلترا وفرنسا وإيطاليا حتى تحول إلى برنامج إصلاح شامل ذي قاعدة عريضة، ثم جرى تقديمه للباب العالي [اكتوبر ١٩٠٣م]. واضطر الباب العالي إزاء الضغوط أن يوافق على ذلك البرنامج الاصلاحى الجديد على الرغم من أنه يمس استقلاله وحقوقه في السيادة بشكل سافر. وخضعت مقدونيا للإصلاح كما حدث في جزيرة كريت، وأعيد من جديد تنظيم الحكم الذاتي وتنظيم الأجهزة المالية والادارية والعسكرية تحت الاشراف الدولي. غير أن أعمال العصابات الدموية والفوضى في الداخل قد استمرت على ما هي عليه حتى حرب البلقان، وبالتالي حتى الخروج النهائي للمنطقة من سلطة الحكم العثماني.

(١٢٦) - أنظر : F. Adanir, *Die Makedonisch Frage*, s. 181
(١٢٧) - أنظر : F. Adanir, *Die Makedonisch Frage*, s. 195-197

٥- التطورات الحادثة في الولايات العربية

كانت الصعوبات التي تعترض الحكم العثماني في الأراضي ذات التنوع السكاني مثل لبنان وسوريا والصدام بين المسلمين وغير المسلمين من الأمور التي أسفرت عن تحويل لبنان عام ١٨٦١م إلى متصرفية مستقلة يحكمها والٍ مسيحي، وانقطع الطريق على تدخل دولي فعلي. وكان التركيب المختلط للمنطقة الذي جاء من طوائف مختلفة وكذلك الأراضي المقدسة والمقامات المباركة التي كانت محلاً لأنظار القوى الأجنبية أمراً زاد من صعوبة العمل أمام الحكم العثماني. ومما ساعد على ظهور مناخ معادٍ للحكم العثماني نشوب الحرب العثمانية الروسية (١٨٧٧-١٨٧٨) وقيام الدولة بجمع الجنود من المنطقة وإرسالهم إلى الجبهة. كذلك فإن التوجه الذي ساد في أوروبا حول الأراضي المقدسة مثل فلسطين وكان يجري تحت شعار "الحرب الصليبية السلمية" ثم الهجوم بهدف الاستيطان^(١٢٨) قد زادت حدته نتيجة للفعاليات الصهيونية^(١٢٩) المحمومة في عهد عبد الحميد، وأصبح انفتاح المنطقة على رؤس الأموال الغربية أداة لسياسة الهيمنة التي كانت تمارسها الدول الكبرى هناك^(١٣٠). أما دخول مصر تحت الحكم الانجليزي فقد كان تدعيماً مستمراً للعوامل التي أضعفت النفوذ العثماني في شبه الجزيرة العربية. إذ نهض أنصار الشيخ محمد بن عبد الوهاب بعد غضبتهم الأولى للتركز في الجزيرة العربية، ولا سيما منطقة نجد المرتفعة، وراحوا يناهضون الحكم العثماني والاتجاه الديني الذي كان يمثلته، وكانوا عند أول فرصة تسنح لهم يتلافون كل ما تعرضوا له من هزائم وضربات حتى نجحوا في فرض وجودهم معلنين بصوت عالٍ مدى قوتهم، وأخذت القبائل العربية المختلفة وعلى رأسها أسرة آل سعود والمشايخ "المنتفعون بالصرر" يتطلعون في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى الانفصال عن الدولة العثمانية بإيعاز من الانجليز خاصة^(١٣١).

(١٢٨) - انظر: A.Schölch, *Palaestina im umbruch 1856-1882. untersuchungen zur wirtschaftlichen und sozio-politischen Entwicklung*, Stuttgart 1986, s.64.

وللاطلاع على تعريف أوسع للكتاب انظر: K.Beydilli, *OA*, IX, 1989, s. 389-405.

(١٢٩) - انظر: MİM K.Öke, *Siyonizm ve Filistin Sorunu 1880-1914*, İstanbul 1982. MİM K.Öke, *II Abdülhamid, Siyonistler ve Filistin Meselesi*, İstanbul 1982.

(١٣٠) - انظر: A.Schölch, *Palaestina*, s. 74 vd.

* إشارة إلى موكب الصرة أو المحمل الذي كان يخرج في موسم الحج كل عام من استانبول حاملاً فيما يحمل الهبات النقدية والعينية إلى أمراء وأشرف مكة ومشايخ العربان في طريق الحج إلى مكة والمدينة.

(١٣١) - انظر: Zeine.N.Zeine, *The Emergence of Arab Nationalism. With a Background Study*

of Arab-Turkish Relations in the Near East, Beirut 1966; Zeine N.Zeine, *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism*, Bairut 1959; C.Max Kortepeter, "The rise of King Abdalaziz ibn Sa'ud during the era of Ottoman Sultan Abdülhamid II," *The Islamic World from classical to modern times*, (B.Lewis Armağanı), Princeton New York 1988, s. 733-769;

ولما تخلص الحجاز من تسلط محمد علي باشا والي مصر عام ١٨٤٠م وعاد مرة ثانية إلى الحكم العثماني حكمه أشرف مكة الذين كانوا - على الرغم من وجود الولاة العثمانيين- اصحاب الكلمة النافذة والمسيطرين على الحجاز بوجه عام^(١٣٢). وازدادت الرقابة من مركز الدولة كثيراً وتضاعف الاهتمام بفضل المواصلات البحرية [نحو أواخر القرن] والسكك الحديدية [مثل خط الحجاز الذي وصل المدينة المنورة عام ١٩٠٨]، وازدادت -بالتالي- أعداد قوافل الحج الضخمة بقدر لا يقارن بما كان في السابق وتعاظمت قدرتها الدعائية في خط "السياسة الاسلامية". كما كان أمر العناية بالصحة واقامة محجر صحي^(١٣٣) والرغبة في الوقاية من الأوبئة الفتاكة التي كانت تظهر في موسم الحج [مثل وباء الكوليرا عام ١٨٦٥ و ١٨٩٣] من الملامح الأخرى لتلك السياسة.

وأصبح بقاء المنطقة تحت الحكم العثماني جزءاً لا يتجزأ من الأفكار "الاسلامية" في خط "الجامعة الاسلامية" لذلك العهد. أما التطبيقات في هذا السياق فقد اصطدمت بالسياسة الانجليزية بوجه خاص، وأصبحت عنصراً من أهم العناصر في التحريض على الاثشقاق واثارة النزعة العربية الى الانفصال. وعلى الرغم من ان الانتفاضات اليمنية التي اندلعت في عهد عبد الحميد (١٨٨٩م) قد تم إخمادها بعملية عسكرية ناجحة أسفرت عن الاستيلاء على صنعاء تحت قيادة والي الحجاز أحمد فيضي باشا إلا أن تلك الانتفاضات لم تلبث ان عادت للاشتعال مرة أخرى عام ١٨٩٥م. واستطاع والي اليمن حسين حلمي باشا بعد جهود عامين أن ينجح في تهدئة الثورة لكنها اندلعت مرة أخرى عام ١٩٠٢م، وظهر في شخص الامام يحيى محرك عظيم للثورة. ثم تحولت الثورات الى صراع مرير استمر اعواماً طويلة حتى نهاية الامبراطورية بعد أن أودى بحياة الآلاف من الجنود العثمانيين وترك جروحاً لازالت غائرة في ضمير الرأي العام^(١٣٤).

٦- نهاية حكم السلطان عبد الحميد

كان من الاجحاف المخالف لطبيعة الأشياء أن ينتظر أحد أن يحول حكم السلطان عبد الحميد دون انهيار الامبراطورية. لأن التأثير الذي يحدثه الاشخاص ورجال الدولة على انهيار الامبراطورية وتفككها إنما ينحصر في جانب واحد قد يعمل على ابطاء تلك المسيرة أو الإسراع

T.E.Lawrence, *Seven Pillars of Wisdom*, London 1935; T.E.Lawrens, *Revolt in the Desert*, London 1927; MİM K.Öke, *Siyonizm*, s.66 vd.

(١٣٢) - أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, *Mekke-i Mükerrreme Emîrleri*, Ankara 1972.

(١٣٣) - أنظر: İstanbul 1989 (رسالة دكتوراه لم تطبع) G.Sarıyıldız, *Hicaz Karantina Teşkilâtı (1865-1914)*,

(١٣٤) - أنظر: İ.S.Sırma, Ankara 1965; A.Tanrıku, *Yemen Notları*, İst.1952; Z.Ehiloğlu, *Yemen'de Türkler*, Osmanlı Devleti'nin Yıkılışında Yemen İsyanları, Konya (ts.).

فيها. فالامبراطورية بعد مضي ثلاثين عاماً أو يزيد على اعتلائه العرش كانت من حيث البناء في حالة لا تقبل الاصلاح، إذ ضعف جهازها الاداري من الداخل وتهاوى، وأصبحت مهياة للانهييار والتفكك. وتمزقت أوصالها خلال تلك الفترة مع فقدان العديد من الأراضي [فعلياً كان أو قانونياً]. فقد خرجت بوسائل شتى من يد الدولة العثمانية صربيا والجبل الأسود والبوسنة والهرسك ورومانيا وبلغاريا وولاية الروملي الشرقية وكريت وقبرص ومصر وتونس وبعض المناطق في شرق الأناضول [مثل قارص]. وكان هناك جدال حول سيادتها السياسية على الولايات العربية التي كانت تبدو تابعة للامبراطورية بحكم تبعيتها القانونية، وتبذل الدماء والأرواح في ثورات كانت تتدلع في أقصى أنحاء الجزيرة العربية [اليمن]. وأصبح "تقسيم الأناضول" على الأبواب. وشرق الأناضول رهن بتهديد المشكلة الأرمنية. وأراضي الروملي -وبالتالي مقدونيا- على وشك الضياع بعد أن تحولت إلى كيان مستقل تركت أموره للاشراف الدولي. والضعف الإداري في الدولة والانهييار المادي والمعنوي عند الأهالي المسلمين في منطقة الروملي وفي منطقة الأناضول التي هي الأرض الأساسية والملك الذاتي للدولة أخذ يسرع الخطى نتيجة للرقابة المالية والاستنزاف من "إدارة الديون العمومية"^(١٣٥). وكانت الامتيازات والشركات ذات رؤس الأموال الأجنبية تتقاسم الثروات في الأراضي الباقية، أما الدولة - بدخلها القومي المتدني، ورعاياها الأثرياء من غير المسلمين الذين لا يعاؤون بشئ ويتطلعون بفارغ الصبر إلى انهيارها ولا يألون جهداً في ذلك، ومؤسساتها وأجهزتها الاقتصادية التي كانت "عثمانياتها" بقر عثمانية "البنك العثماني" الذي كان مؤسسة ذات رأس مال أجنبي بالكامل فكانت - أي الدولة - تعيش حياة ميؤس منها، وسيطرت على رجالها فكرة جامدة ترى الحل في تعويذة سحرية تقول إن البرلمان والحكم الدستوري هو الدواء الاتجع لكل داء، وكشفت عن ضحالة فكرية في بحثها عن مخرج يعقد آمال الخلاص على خدعة "الاتجاه العثماني" و "الاتجاه الاسلامي" و "الاتجاه التركي" وأبرزت للعيان مدى عجزها وضعف حيلتها.

وكانت أعمال جمعية الاتحاد والترقي التي تمثل المعارضة المنظمة ضد حكم عبد الحميد ونفوذها داخل الجيش بوجه خاص هي العامل الحاسم في الاتجاه عام ١٩٠٨م نحو النظام الدستوري الذي كان يبدو أنه الدواء لكل داء^(١٣٦). وكان من شأن التأثير الذي تركته أحداث مقدونيا أن دفعت القوات العثمانية المرابطة في سلانيك وضباطها المناهضين لحكم عبد الحميد إلى ان يضعوا على عاتقهم مهمة

(١٣٥) - أنظر: H.Mutluçag, "Dünyın-ı Umûmiye ve Reji Soygunu", BTT, II (İstanbul 1967), s. 33-39.

(١٣٦) - أنظر: İ.Tekeli - S.İlkin, "İttihat ve Terakkî Hareketinin Oluşumunda Selânik'in Toplumsal Yapısının Belirleyiciliği", *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, (yay.O.Okay-H.İnalçık), s.351-382.

انقاذ الدولة في النهاية بعد أن تأثروا بالمناخ "الليبرالي" و "المستتير" في المنطقة. وكانت حوادث الاغتيال التي وقعت للقواد الموالين لعبد الحميد لا سيما في مركز سلايك وبعض قيادات الشرطة والاستخبارات، ثم فرار أنور بك ونيازي بك إلى الجبل مع جنودهما^(١٣٧) وحوادث تمردهما على الحكم القائم بشكل سافر^(١٣٨) ومظاهر التكريم التي حظيا بها كأبطال انقذوا الوطن من قبضة الاستبداد^(١٣٩)، وحوادث مقتل شمسي باشا الذي ارسله عبد الحميد من قبل الفدائيين في الجمعية، وغير ذلك من الوقائع المؤسفة قد أجبرت السلطان عبد الحميد على الانتقال إلى الحياة النيابية وإعلان الدستور [٢٣ مايو ١٩٠٨م] ^(١٤٠).

خامسا- أعوام السقوط: الدستور الثاني والحرب العالمية الأولى والهندنة

١- عهد الدستور الثاني: تفكك الامبراطورية

مرت الأسابيع الأولى من إعلان الدستور مليئة بمظاهر الانسجام والاتحاد والأخوة والحرية وغير ذلك من المشاعر المفرطة والزائفة التي أعربت عنها كافة العناصر المسلمة وغير المسلمة^(١٤١). وفي الانتخابات التي جرى الاعداد لها من أجل المجلس الذي تقرر فتحه من جديد كانت محاولاتهم لانتخاب مرشحين من المناطق التي لم يبق لها إلا التبعية القانونية للدولة العثمانية ومن المناطق التي وجدت أصحابها الحقيقيين منذ زمن قد شكلت أول ضربة توجه للدستور. وفي اليوم الذي قامت به النمسا والمجر بضم البوسنة والهرسك رسمياً إلى أراضيها بعد أن كانت تديرها منذ عام ١٨٧٨م قامت بلغاريا هي الأخرى في نفس اليوم باعلان استقلالها و "نظامها القيصري" [٥ أكتوبر ١٩٠٨م]. أما جزيرة كريت فقد جرى ضمها إلى اليونان [٦ أكتوبر ١٩٠٨م].

وافتح مجلس المبعوثان بعد مدة تعطيل استمرت اثنين وثلاثين عاماً [١٧ ديسمبر ١٩٠٨م]. وسيطرت جمعية الاتحاد والترقي على غالبية الأعضاء فيه، وكان يضم الأعضاء الذين يمثلون المسلمين [١٤٧ تركياً، ٦٠ عربياً، ٢٧ ألبانياً] وغير المسلمين [٢٦ يونانياً، ١٤ أرمنياً، ٤ يهود، ١٠

(١٣٧) - أنظر: Ahmed Niyâzî, *Hâtîrât-ı Niyâzî yahud Târihçe-i İnkılâb-ı Kebîr-i Osmâniyye'den bir Sahife*, İstanbul 1326; Ş.S.Aydemir, *Makedonya'dan Orta Asya'ya Enver Paşa*, I-III. İstanbul 1970-1972.

(١٣٨) - هي عبارة كتبت بالتركية واليونانية والأرمنية تحت الصور التي تم طبعها عقب اعلان الدستور بالحجم الكبير لأنور بك ونيازي بك وكانت تباع آنذاك.

(١٣٩) - أنظر: Y.H.Bayur, *Türk İnkılap Tarihi*, II/ 4, s.168,179 vd.

(١٤٠) - أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, "1908 Yılında İkinci Meşrutiyetin Ne Suretle İlân Edildiğine Dair Vesikalar", *Bellekten*, XX/77, (1956), s. 103-174; B.Şehsuvaroğlu, "İkinci Meşrutiyet ve Âtîf Bey", *Bellekten*, XXIII/90, (1959), s.307-334; Y.H.Bayur, *Türk İnkılap Tarihi*, II/4, s.168 vd.; T.Z.Tunaya, *Hürriyetin İlânı. II. Meşrutiyetin Siyasî Hayatına Bakışlar*, İstanbul 1959.

(١٤١) - أنظر: Shaw/Shaw, *History*, II,273.

سلاف] (١٤٢). وقام كامل باشا بتشكيل أول حكومة للمجلس الجديد [١٣ يناير ١٩٠٩م]. إلا أن الحكومة الجديدة استقالت بعد فترة وجيزة نتيجة لتدخل الاتحاديين، وتركت مكانها لحكومة أخرى شكّلها حسين حلمي باشا المعروف بصلته الوثيقة بالجمعية [١٤ فبراير ١٩٠٩م]. وخلال مدة الشهرين اللذين انقضا حتى حادثة ١٣ إبريل ١٩٠٩م [٣١ مارس بالتقويم الرومي] تحول المجلس إلى حلبة للصراع السياسي الحاد بين الاتحاديين ومعارضيه. وكانت "جمعية الاتحاد المحمدي" التي تناهض جمعية الاتحاد والترقي، ثم جريدتها الناطقة باسمها "ولقان" أي البرلمان، ومحررها درويش وحنتي صاحب القلم الناري، ومواقف الأطراف المختلفة التي كشفت عن عدم استعدادها وهضمها للنظام البرلماني، ثم بقاء تهمة قتل حسن فهمي محرر جريدة "سُرْبَتِي" المعارضة في أعناق الاتحاديين، والسخط الذي أثارته عملية "التنسيقات" أي التصفية بين الكوادر العسكرية والمدنية، وانفجار غضب المتدينين المحافظين الذين كانوا موضعاً للاستنارة وانطلاقهم إلى الشوارع في النهاية وتحول الأحداث إلى حركة دموية مضادة قد أدى كل ذلك إلى ظهور حركة تناهض الحكم الدستوري بوجه عام وتطالب بتطبيق الشريعة كاملة واستقالة الحكومة وفض مجلس المبعوثان [حادثة ٣١ مارس] (١٤٣). واستقال حسين حلمي باشا وجاء إلى الصدارة العظمى بدلاً منه توفيق باشا. وأعلنت الصدارة العظمى أنها سوف تلتزم في سياستها بالشريعة وبالدستور في آن واحد. ولكن على الرغم من الوعد بالعفو عن الثائرين إلا أن الوقوف أمام تدهور الأمور لم يكن ممكناً.

وأصبحت عملية تهدئة الأوضاع في استانبول وإخماد الحركة "الرجعية" التي وصلت إلى حد تهديد الدستور منوطة بطبقة المتقنين التي لعبت الدور الأساسي في إعلانه وبضباط جيش الروملي المرابط في سلاطيك. وجرى إعداد قوة خاصة تكون مهمتها إخماد الثورة في استانبول [جيش الحركة]. فتحركت القوة تحت قيادة حسين باشا قائد وحدة سلاطيك، ووصلت إلى مشارف استانبول عند (يشيل كوي)، ثم دخلت تحت قيادة محمود شوكت باشا قائد الجيش [٢٢ إبريل ١٩٠٩م]. وقام نواب الأمة الموجودون في استانبول عندما رأوا وصول جيش الحركة إلى (يشيل كوي) بعقد اجتماع ترأسه سعيد باشا رئيس مجلس الأعيان، وأعلنوا عن تأييدهم للتدخل العسكري. وفي مواجهة الأحداث كان السلطان عبد الحميد يبذل جهده للبقاء "محايداً" باعتبار أنه أصبح "حاكم العهد الدستوري" إلا أنه خلط بين ذلك وبين البقاء "متفجراً" على وخامة الأحداث، حتى رأى خلال مدة قصيرة أن التطورات بلغت

(١٤٢) - أنظر: Shaw/Shaw, History, II, 278.

(١٤٣) - أنظر: İ.H.Danişmend, *Sadrazam Tevfik Paşasının Dosyasındaki Resmî ve Hususî Vesikalar* : Göre 31 Mart Vak'ası, İstanbul 1961; Sina Akşin, *31 Mart Olayı*, Ankara 1970; Ali Cevad, *İkinci Meşrûtiyetin İlânı ve Otuzbir Mart Hadiseleri*, Ankara 1960.

حداً يهدد سلطنته. ولما جرى إخماد الثورة في استانبول وسيطر جيش الحركة على الموقف قام نواب الأمة والاعيان الموجودون في العاصمة بعقد اجتماع أطلقوا عليه اسم "مجلس العموم الوطني" [٢٧ إبريل ١٩٠٩م]. وقرر ذلك المجلس برئاسة سعيد باشا خلع السلطان عبد الحميد عن العرش، وتبليغ ذلك القرار للسلطان من خلال هيئة مكونة من أربعة أشخاص جرى انتخابهم بصورة خاصة مع الفتوى التي تنص على الاتهامات اللازمة^(١٤٤). وأرسل عبد الحميد مع أفراد عائلته المقربين إلى النفي في سلانيك التي ظل فيها حتى هزيمة البلقان في ١٩١٢م^(١٤٥). وتولى من بعده السلطان محمد رشاد الخامس [٢٧ إبريل ١٩٠٩-٣ يولييه ١٩١٨]، لكنه صار ألعوبة في يد جمعية الاتحاد والترقي التي استولت على السلطة تماماً وتهيات لسحق معارضيه وأقامة حزب ديمقراطي وحيد في النهاية. وحاول وراء ستار الحاكم الدستوري- أن يخفي ضعفه بالاعراب عن "الممنونية والمحظوظة" لكافة ما تنجزه الحكومات. أما حالة الفرحة العابرة والانسجام الخادع التي صاحبت ظهور الدستور فقد تركت مكانها بعد مدة قصيرة للمشاكل الداخلية والخارجية الصعبة التي عادت تظهر من جديد. واستمرت الصدامات داخل البلاد حول محاور الحزبية والتعصب الحزبي، والمعارضة والسلطة [جمعية الاتحاد والترقي] حتى بلغت مداها. وكان من جرّاء السياسات التي اتبعتها الاتحاديون بقصد توحيد العناصر المختلفة عرقاً ودينياً داخل الامبراطورية بفكرة "التتريك" وربطها بالسلطة المركزية ثم الاجراءات التي طبقت سواء في المجلس أم في الادارات المحلية أن زاد السخط العام أكثر وأكثر. وظهرت انتفاضات الأكراد في الشرق والأرمن في أظنة (١٩٠٩م)^(١٤٦)، بينما تحول تذمر الألبانيين [الأرناؤط] في الروملي إلى ثورة سافرة بعد أن تضاعفت حركاتهم القومية في المطالبة بالحكم الذاتي أو الاستقلال (١٩١٠م). وجرى إخماد الثورة بالقوة، وقام السلطان رشاد بزيارة للروملي (١٩١٠م) طاف فيها الولايات التي تضم أعداداً كثيفة من الأرناؤط مثل أوسكوب وقُصُوه وبرشتينة ومناستر^(١٤٧)، غير أن ذلك لم يكف لاصلاح الأوضاع الجارية وتحقيق المصالحة بين الأرناؤط وسلطة الاتحاد والترقي.

(١٤٤)-أنظر: Ziya Şakir, *Abdülhamid'in Son Günleri*, İstanbul 1943, s.15; Lütfi Simavî, *Sultan Reşad Hân'ın ve Halefinin Sarayında Gördüklerim*, İstanbul 1924, s.1; A.Şeref, *Sultan Abdülhamid Hân-ı Sâni'ye Dâir*, İstanbul 1918, s.7.
(١٤٥) - أنظر: İ.H.Uzunçarşılı, "II. Abdülhamid'in Hal'i ve ölümüne Dâir Bazı Vesikalar", *Belleten*, X/40, (1946), s.705-748; Memduh Paşa, *Hal'ler ve İclâslar*, İstanbul 1329.
(١٤٦) - أنظر: Cemal Paşa, *Hâtıralar*, İstanbul 1977, s.426; M.Asaf, *1909 Adana Ermeni Olayları ve Anılarım*, Ankara 1982; Salahi Sonyel, "İngiliz Belgelerine Göre Adana'da Ermeni olayları", *Belleten*, LI/201,(1987), s.1240-1290.
(١٤٧)-أنظر: E.Plana, "V. Sultan Mehmed Reşad'ın 1911 Yılında Kosova Vilâyetine Yaptığı Ziyaret", *Çevren*, LV, (1986), s.27-30.

٢- الحرب العثمانية الإيطالية وحرب البلقان: ضياع آخر الأراضي في

أفريقيا ومنطقة البلقان

تعرضت طرابلس الغرب وبنغازي آخر الأراضي العثمانية في شمال أفريقيا لغزو إيطاليا بعد أن ترقبتها مدة طويلة (١٩١١م). وكان الباب العالي في غفلة من أمره، فلم يكن قد اتخذ التدابير اللازمة في وقتها في تلك الأراضي النائية، كما كان قد قام قبل ذلك بنقل الوحدات العسكرية المرابطة هناك إلى اليمن. ولم يجد الغزاة الإيطاليون من يتصدى لمقاومتهم إلا القوات التي تشكلت محليا من الأهالي [السوسية] ومن بعض الضباط العثمانيين المتطوعين [مثل أنور باشا ومصطفى كمال باشا]. وقد وقع ذلك الغزو مع قيام إيطاليا بقصف مدفعي لبعض المدن الساحلية العثمانية في البحر الأبيض المتوسط [بيروت، ٢٤ فبراير ١٩١١م]، واحتلال بعض الجزر [رودس والجزر الاثنتا عشر] والهجوم على مضيق الدردنيل (جناق قلعه) [١٨ أبريل ١٩١٢م]. وقد أدت ردود الفعل التي تركتها تلك الاعتداءات إلى ظهور سلسلة من المشاجرات والمجادلات السياسية الحادة التي وصلت إلى حد فض مجلس المبعوثان [١٨ يناير ١٩١٢م]. وازداد نشاط الفئات المعارضة للاتحاديين، ولا سيما من الضباط المعارضين المتمردين داخل الجيش (خَلَاصَكَارَان ضابطان = الضباط الأحرار) حول إبقاء الجيش بعيداً عن السياسة، وبالتالي إنقاذه من تسلط الاتحاديين. وكانت عمليات التحزب داخل الجيش وتبدل الحكومات تكشف للعيان مدى الاضطراب السياسي القائم. أما "التشكيل الوزاري الكبير" الذي انتظره الغازي أحمد مختار باشا^(١٤٨) أربعين عاماً وتحقق أثناء صدارته (٢٢ يولييه ١٩١٢م) فلم ينجح في بسط الاستقرار السياسي الداخلي، كما عجز عن التوصل إلى حل إيجابي للحرب الإيطالية المستمرة، والحيلولة دون اتحاد دول البلقان وشنّها الحرب لاقتسام آخر الأراضي العثمانية في الروملية.

وكان للسياسات الخاطئة التي اتبعتها حكومات الاتحاد والترقي بوجه خاص تأثير بقدر تأثير الغزو الإيطالي في تحالف دول البلقان [اليونان وصربيا والجبل الأسود وبلغاريا]. فقد أدت الاجراءات العسكرية الصارمة التي طبقت على الأرناؤط إلى ثورتهم مرة أخرى عام ١٩١٢م. وكان "النزاع بين الكنائس" الذي شكل أحد الأسباب في وقوع الخلاف بين دول البلقان واستمر مدة طويلة فيما بين الكنيسة الوطنية الصربية البلغارية وبطريخانة الروم الأرثوذكس قد جرى التوصل إلى حل له بقانون أصدره الاتحاديون [قانون الكنائس، ٩ يولييه ١٩١٠م]^(١٤٩)، وهذا قد يسّر على تلك الدول أمر وصولها

(١٤٨) - أنظر: İbnülemin M.K. İnal, *Son Sadrazamlar*, s.1815-1816; Lütfi Simavî, *Sultan Reşad Han'ın ve Halefinin Sarayında Gördüklerim*, İstanbul 1924; II,77; R.Uçarol, *Gazi Ahmed Muhtar Paşa. Bir Osmanlı Paşası ve Dönemi*, İstanbul (ts.), s.341, (١٩٨٩)، وهناك طبعة موسعة منه ظهرت عام ١٩٨٩. Ş.S.Aydemir, *Enver Paşa*, II,288-289; *Mufasssal Osmanlı Tarihi*.VI, 3464-3465. (١٤٩) - أنظر:

إلى وفاق كان في غير صالح الدولة العثمانية. وعلى الرغم من كل أمارات الخطر فإن إقدام الدولة على تسريح عدد كبير من جنود قوات الروملي في معمة الحرب الإيطالية ثم قيامها باستدعائهم مرة أخرى فور إعلان الطوارئ الذي نادى به دول البلقان، والاضطراب والضعف اللذان ظهرا نتيجة لذلك كانا يدلان على أن الدولة التي تُدار عجلة حياتها السياسية في إطار من عدم الاستقرار قد فوجئت بالحرب دون استعداد لها سواء من الناحية العسكرية أو الناحية الدبلوماسية على السواء. وسوف يتكشف بشكل يبعث على الأسف فيما بعد أن تصريحات الدول الكبرى حول "أنها ترفض انهيار السلم، وأن الوضع القائم (Statuquo) في البلقان لا يجب أن يتغير نتيجة لحرب قد تندلع رغم ذلك" سوف تكون [أي تلك التصريحات] غير ملازمة في حالة تعرض الدولة العثمانية لهزيمة فادحة، وأنها لن توضع موضع التنفيذ إلا عندما تتعرض دول البلقان - دون غيرها - للهزيمة. ولما بانّت علامات حرب البلقان في الأفق اضطر الباب العالي لإنهاء حالة الحرب التي كانت مستمرة مع إيطاليا، متغاضياً بمرارة عن خسائره، وترك لها طرابلس الغرب وبنغازي [معاهدة أوشي، ١٥ أكتوبر ١٩١٢م]. أما احتلال إيطاليا لجزيرة رودس والجزر الاثنتي عشر فقد استمر بحجة اندلاع الحرب اليونانية. وعلى ذلك تكون آخر أراضي الدولة العثمانية في شمال أفريقيا قد خرجت من حوزتها.

ودارت حرب البلقان في ألبانيا ومقدونيا وتراقيا، وانتهت بهزيمة فادحة [سبتمبر - أكتوبر ١٩١٢م]. واستولى البلغار على أدرنه وتقدموا حتى جتالجه. أما الصرب فقد أخذوا مناسنر بينما استولت اليونان على سلانيك. وفقدت الدولة العثمانية آخر ما كان لها من أراضي البلقان وأولى الأماكن التي فتحتها في الروملي. وجاءت الهزيمة معها بموجة من الهجرة الواسعة. وعاش الناس مرة أخرى كارثة "هزيمة عام ثلاثة وتسعين" واضطر مئات الآلاف من أهالي الروملي المسلمين إلى ترك ديارهم، وتعرض الكثيرون منهم لعمليات الإبادة الوحشية، بينما فتكت الأمراض ببعض آخر، وبدأ الناس يعيشون أياماً قاسية أخرى. واستقالت وزارة احمد مختار باشا في أعقاب تلك الهزيمة الفادحة، وتركت مكانها لوزارة أخرى ترأسها كهل آخر هو كامل باشا [٢٩ أكتوبر ١٩١٢م].

وجاءت مفاوضات الصلح التي بدأت في لندن بوساطة من الدول الكبرى [١٦ ديسمبر ١٩١٢م] لتتور حول ضرورة التنازل عن أدرنة (١٥٠) - التي كانت لاتزال تقاوم تحت قيادة شكري باشا - وعن كل منطقة الروملي بما فيها تراقيا الشرقية، وعن جزر بحر ايجة. وفي ٢٩ نوفمبر أعلنت ألبانيا

استقلالها واعترفت لها الدول الكبرى بذلك [١٧ ديسمبر ١٩١٢م] (١٥١). غير أن تحاشي حكومة كامل باشا لتحمل مسئولية تلك النتائج الوخيمة كان سبباً في انقطاع أعمال المؤتمر [٦ يناير ١٩١٣م]، مما جعل الدول الكبرى تزيد ضغوطها حتى تضطر الحكومة للرضا بالنتائج التي أسفرت عنها الحرب. ووقع انقلاب حكومي نظمه الاتحاديون في استانبول بقيادة طلعت باشا وأنور باشا [حادثة مدام الباب العالي، ٢٣ يناير ١٩١٣م] (١٥٢) كان من نتيجته أن جاء محمود شوكت باشا لمنصب الصدارة، إلا أن ذلك لم يُجد في شيء؛ فقد تركت أدرنه للبغار، ووافقت الحكومة الجديدة على كل شروط الغالبين، على أن يكون خط (ميديا - أنز) هو الحد الفاصل [٣٠ مايو ١٩١٣م، معاهدة لندن]. ولما راح الصدر الأعظم محمود شوكت باشا ضحية لحادثة اغتيال [١١ يونيو ١٩١٣] جاء بدلاً منه مرشح الاتحاديين سعيد حليم باشا (١٥٣). أما السلطة الحقيقية فقد كانت في أيدي الثلاثي من زعماء الاتحاد والترقي، وهم طلعت باشا وأنور باشا وجمال باشا.

وبينما كانت استانبول تعيش ذلك الاضطراب كان التحالف بين دول البلقان قد تحول إلى صدام مسلح فيما بينها لاقتسام الإرث العثماني. وكانت بلغاريا هي صاحبة النصيب الأكبر في تلك القسمة، فلما عارضها الحلفاء الثلاثة الآخرون بما فيهم رومانيا غامرت بحربهم [٢٩ يونيو ١٩١٣م]. واشتعلت الحرب من جديد في البلقان فكانت فرصة طيبة لاستعادة أدرنه بضربة أخيرة. وتحركت القوات العثمانية على الرغم من إنذار إنجلترا وتهديداتها (١٥٤)، واحتلت منطقة أدرنه وقرقرايلي دون أن تواجه بمقاومة تذكر [٢١ يولييه ١٩١٣م]. وانتهت حرب البلقان الثانية بمعاهدة بوخارست في ١٠ أغسطس (١٩١٣م)، واستردت الدولة العثمانية قسماً كبيراً من أراضيها التي استولت عليها بلغاريا. أما معاهدة الصلح بين العثمانيين والبلغار فقد جرى عقدها في استانبول في ٢٩ سبتمبر ١٩١٣م. بينما انعقدت معاهدات الصلح الأخرى مع اليونان [معاهدة أثينا، ١٤ نوفمبر ١٩١٣] وصربيا [معاهدة استانبول، ١٤ مارس ١٩١٤م]، وتم التوصل بذلك إلى صلح عام مع دول البلقان.

٣- بداية النهاية: الحرب العالمية الأولى

كشفت الحرب الإيطالية وحروب البلقان بوجه خاص وما صاحبها من أهوال عن مدى العجز الذي سيطر على الدولة في المجالين السياسي والعسكري. وتكشفت العزلة التي فرضت عليها من

(١٥١) - أنظر: P.Bartl, *Die albanischen Müsleme zur Zeit der Nationalen Unabhaengigkeitsbewegung 1878-1912*, Wiesbaden 1968.

(١٥٢) - أنظر: A.F.Türkeldi, *Görüp İstiklerim*, Ankara, 1951, s.84.

(١٥٣) - أنظر: A.F.Türkeldi, *Görüp İstiklerim*, s.113; M.K.İnal, *Son Sadrazamlar*, s.1894.

(١٥٤) - أنظر: Y.H.Bayur, *Türk İnkılap Tarihi*, II/2, s.426.

الناحية السياسية كأحد الأخطار العظيمة من خلال "المسألة الأرمنية" وبالتالي من مطالب الإصلاح التي أعيد طرحها مرة أخرى عقب الحروب البلقانية مباشرة. مما كان يعني أن الدور قد جاء على تمزيق الأتاضول. ومع الضغوط الروسية واشتراك الانجليز والفرنسيين في ذلك تجدد الحديث عن ضرورة سريان المادة السادسة عشر من معاهدة آياستفانوس. ولاشك أن تقسيم الولايات الست التي يسكنها الأرمن إلى مجموعتين [المجموعة الأولى: أرضروم وطرابزون وسيواس، المجموعة الثانية: وآن وبتيليس وخربوت ودياربكر]، ثم تعيين مفتشين عموميين أجبيين عليهما والاعتراف لهما بحق تعيين وعزل كافة الموظفين بما فيهم الولاة أنفسهم، ثم إلغاء "فرق الحميدية الكردية" (١٥٥)، واستخدام اللغة الأرمنية جنباً إلى جنب مع اللغتين الكردية والتركية، وبالتالي منح الأرمن في تلك الولايات حقوقاً بنسب متساوية والضمانة الدولية على الرغم من أنهم يشكلون عدداً صغيراً من السكان بوجه عام بالقياس إلى الأغلبية المسلمة التي يشكلها الأتراك والأكراد، إنما كان يعني انفلات المنطقة من سلطة الدولة. وهذا الوضع جرت صياغته -تطبيقاً لمعاهدة ثنائية عقدت مع روسيا [معاهدة التعامل، ٨ فبراير ١٩١٤م] - ليتحول إلى وثيقة رسمية ملزمة في العرف الدولي. وعلى ذلك نجح "الإصلاح الأرمني" في النهاية، وتحققت أحكام معاهدة آياستفانوس ومعها أحكام معاهدة برلين المتعلقة بالموضوع بعد تركها مدة طويلة موضوعاً على الرف (١٥٦). وخلال تطبيق مواد الإصلاح الأرمني اندلعت الحرب العالمية. وهذا التطور الخطير الذي قطعه المسألة الأرمنية كان - ولاشك - من العوامل المهمة في دفع الدولة العثمانية للتقارب من ألمانيا خلال عام ١٩١٤ والدخول إلى الحرب في جانبها مغمضة العينين. كما أن فقدانها الأمل في محاولات التقارب من إنجلترا وفرنسا وفشلها في الحصول على قروض عاجلة منهما، والعزلة السياسية المستمرة لم تدع للعثمانيين فرصة للخيار إزاء التقارب من ألمانيا التي رأت مصلحتها في سياسة "الانتشار نحو الشرق". وشاعت الدولة أن تقوم هيئة عسكرية ألمانية بإعادة تنظيم الجيش المهزوم كما حدث في أعقاب "هزيمة ٩٣" (١٥٧). وقَدِّمَت الهيئة تحت رئاسة الجنرال ليتمان فون ساندروس (١٥٨) [١٤ ديسمبر ١٩١٣م]، ولم تلبث أن بدأت مهمتها وزاد عدد

(١٥٥) - أنظر: B.Kodaman, "Hamidiye Hafif Süvari Alayları (II. Abdülhamid ve Doğu Anadolu Aşiretleri)" TD, sy.XXXII (1979), s.427-480; B.Kodaman, *Sultan II. Abdülhamid Devri Doğu Anadolu Politikası*, Ankara 1987.

(١٥٦) - أنظر: A.N.Kurat, *Türkiye ve Rusya. XVIII. Yüzyıl Sonundan Kurtuluş Savaşına kadar Türk-Rus İlişkileri (1798-1919)*, Ankara 1970, s.203 vd., 210.

(١٥٧) - أنظر: J.Wallach, *Anatomie*, s.126 vd.; B.F.Schulte, *Vor dem Kriegausbruch 1914. Deutschland, die Türkei und der Balkan*, Düsseldorf 1980, s.17 vd.; J.Pomiankowski, *Der Zusammenbruch des ottomanischen Reiches. Erinnerungen an die Türkei aus der Zeit des Weltkriegs*. Zürich-Leipzig-Wien 1928, s.53 vd.

(١٥٨) - أنظر: O.V.K.Liman von Sanders, *Türkiye'de Beş Sene*, İstanbul 1927.

أعضائها باشتراك غولج باشا. غير أن تعيين فون ساندرس قائداً للجيش الأول المرابط في استانبول قوبل باعتراض روسيا، كما عبرت الدولتان الكبريان الأخريان عن استيائهما الواضح لذلك. فكانت النتيجة لتلك الضغوط هي عزل فون ساندرس من وظيفته، وجرى تكليفه للقيام بعملية "التنسيقات" في الجيش بصفته "مفتشاً عاماً"، بينما جرى تعيين أحد الجنرالات الانجليز لتنظيم الأسطول وآخر فرنسي لتنظيم قوات الجندرمه حتى أدى ذلك إلى تسكين الأزمة الناشئة، ولكنه لم يجد في تلطيف الجو السياسي. ولما اندلعت الحرب العالمية [إعلان ألمانيا الحرب على روسيا، أول أغسطس ١٩١٤] كشفت جمعية الاتحاد والترقي عن "عقدة الاعجاب بالألمان" التي أصابت حكمهم الديكتاتوري. إذ كان يرى زعماء الاتحاد والترقي أن مستقبل الدولة منوط بانتصار ألمانيا، أما نصر الدول المتحالفة فسوف يسفر -ليس عن ضياع الأراضي العربية فحسب ولكن عن تقسيمهم أراضي الأناضول أيضاً، ولكنهم بدلاً من البقاء على الحياد مدة ثم تتبع التطورات واختيار الأنسب لهم وقعوا تحت تأثير آلة الحرب الألمانية ودعايتها، فسارعوا بالدخول في الحرب حتى لاتضيع عليهم فرصة المشاركة في النصر الذي اعتقدوا أنه سوف يتحقق بعد مدة وجيزة. ولم يعترفوا -في هذا الصدد- بحق الكلمة لمن لم يشاركهم الرأي أو لمن نصحوهم بالانتظار والتريث قليلاً.

وتحقت الخطوة الأولى التي زجّت الدولة في اتون الحرب بمعاهدة تحالف سرية عقدت مع ألمانيا. وفي السادس والعشرين من شهر يولييه بدأت المباحثات حول المعاهدة التي جرى التوقيع عليها قبل ذلك في الثاني من أغسطس ١٩١٤، أي بعد يوم واحد من إعلان ألمانيا الحرب على روسيا (١٠٩). وقام بأعداد المعاهدة كلٌّ من الصدر الأعظم وناظر الخارجية سعيد حليم باشا وناظر الحربية أنور باشا وناظر الداخلية طلعت بك ورئيس مجلس الأمة خليل بك. وأخفوا هذه الواقعة عن جمال باشا الذي لم يكن مؤيداً لعقد مثل هذا التحالف في تلك الظروف، كما لم يخبروا الوكلاء [الوزراء] الآخرين والسلطان نفسه بشيء من ذلك. وكانت تنص المادة الثانية من المعاهدة على أنه في حالة وقوع حرب بين ألمانيا وروسيا فإن على الدولة العثمانية المشاركة في تلك الحرب. في حين أن حالة الحرب كانت تحققت بالفعل بين هاتين الدولتين قبل يوم واحد. بينما كانت تنص المادة الثالثة على أن توضع القوات العثمانية في مثل هذه الحال تحت إمرة وقيادة الهيئة العسكرية الألمانية. أما عن المكاسب الملموسة التي يمكن أن تحصل عليها الدولة العثمانية في حالة انتهاء الحرب بالنصر فقد سكنت عنها المعاهدة. ولما توجهت سفينتان ألمانيتان باسم "غوبن وبرسلو" - كانتا تطوفان في مياه البحر الأبيض المتوسط - إلى

(١٥٩) - أنظر: M.Muhtar Paşa, *Maziye Bir Nazar. Berlin Muahedesinden Harb-i Umûmiye Kadar Avrupa ve Türkiye-Almanya Münasebâtı*, İstanbul 1341, s.233-234.

مضيق الدردنيل بحجة الفرار من مطاردة الانجليز، وسمحت لهما الدولة العثمانية بالمرور [١١ أغسطس ١٩١٤م] كانت تلك الحادثة إيذاناً بدخولها الفعلي في الحرب. وشاعت الدولة تجاوز الأزمة الناجمة عن قبول مرور هاتين السفينتين فأعلنت على الورق بشرائها لهما وتغيير اسميهما، إلا أن الاحتفاظ بطاقتيهما وملاحيتهما الألمان لم يقنع الدول المتحالفة.

وكانت هناك خطوة أخرى هامة خطاها الباب العالي بقصد الاستفادة من حالة الحرب العامة، وهي إعلانه إلغاء الامتيازات [٩ سبتمبر ١٩١٤م، ويكون التنفيذ من أول أكتوبر]. ووجدت الدول المعنية نفسها مضطرة لقبول ذلك نظراً لطبيعة الظروف، أما رد الفعل الأقوى فقد جاء من ألمانيا "الحليفة" وقوبل بالدهشة، ومع ذلك فلم يأخذه العثمانيون على أنه إنذار لهم.

وكان استمرار الحرب العامة على الجبهة الروسية بالانتصارات الخاطفة مقابل توقف العمليات الألمانية المتقدمة على الجبهة الألمانية الفرنسية أمراً يبعث الأمل في نفوس الاتحاديين ويلهب خيالهم. وبدأ يتراءى لهم أن توحيد الديار التركية الواقعة تحت سيطرة روسيا المهزومة التي بدأت تظهر عليها علامات التفكك في خضم الاضطرابات والثورات - سوف يكون استمراراً وإحياءاً لامبراطوريتهم - الآيلة إلى الانهيار - فوق بقعة جغرافية جديدة^(١٦٠). ولما أبحر الاسطول العثماني إلى البحر الأسود تحت قيادة الاميرال الألماني وضمن سفنه السفينتان المذكورتان تحت اسمين جديدين هما "ياوز" و "ميديلي"، ثم قام بهجوم مفاجيء وقصف مدفعي للموانئ الروسية من خلال خطة شارك فيها الثلاثي أنور وطلعت وجمال ورئيس الأركان الألماني [٢٩ أكتوبر ١٩١٤م] شكّل ذلك أمراً واقعاً زجّ بالدولة العثمانية في الحرب. وهذه الحادثة التي وقعت دون علم الحكومة بما في ذلك السلطان والصدر الأعظم قد قوبلت بالحيرة والدهشة. أما الدول المتحالفة فقد ردت على الدولة العثمانية باعلان الحرب [روسيا في ٣ نوفمبر وانجلترا وفرنسا في الخامس منه]، ثم أعلنت الدولة العثمانية الرد على ذلك باعلان الحرب هي الأخرى في ١١ نوفمبر، وأعقبت ذلك باعلان "الجهاد الأكبر" في ١٤ نوفمبر، داعية كافة المسلمين لحرب مقدسة. غير أن الأحداث العظام المنتظرة من ملايين المسلمين الواقعين تحت سيطرة الدول المتحالفة والأمل في ثورتهم ومقاومتهم لم يتحقق، بل إن العاطفة الدينية لدى الأهالي العرب أنفسهم داخل أراضي الدولة العثمانية قد استقطبها الانجليز من قبل بشكل أقوى نحو أقطاب سياسية ومادية، ومن ثم لم يظهر لها أثر البتة. بل على العكس كان جنود الجيش العثماني مضطرين لقتال هؤلاء وقتال الجنود الذين جمعهم الانجليز من مسلمي مستعمراتهم. وقامت انجلترا بتحريض العرب

G.Jaesche, "Der Turanismus der Jungtürken. Zur Osmanischen Aussenpolitik im Weltkrieg", *Welt des Islams*, XXIII, (1941), s.1-54.

(١٦٠) - انظر:

على الثورة وإثارة نوازح الاستقلال في نفوسهم، بينما أنهت من الناحية الأخرى تبعية مصر القانونية القائمة للدولة العثمانية، وحوّلتها إلى "ملكية" خاضعة للسيادة البريطانية [١٨ ديسمبر ١٩١٤م] (١٦١). وكانت الجيوش العثمانية خلال الحرب الكبرى مضطرة للقتال على جبهات متعددة؛ في روسيا، والعراق، وفلسطين وسوريا، وسيناء مصر، وفي الحجاز، ومضيق الدردنيل، وغاليليا. واستخدمت الدولة قواتها بالشكل الذي يتفق وآراء الألمان بوجه عام ويخدم أهدافهم الحربية ويخفف عنهم الضغط في جبهات الحرب (١٦٢). ففي سبيل تخفيف العبء على الجبهة الألمانية وحدها فتح العثمانيون جبهتهم مع روسيا دون أن يكونوا على استعداد لها، فأنتهى القتال مع التضحية بتسعين ألف جندي في الكارثة المعروفة باسم "صاري قاميش" من القوات الناقصة العتاد بقيادة أنور باشا [نوفمبر - ديسمبر ١٩١٤م]. أما عملية قناة السويس التي جرت تحت قيادة جمال باشا فوق أرض مصر التي تشكل الجبهة الانجليزية فقد كانت [مثل عملية القنطرة الثانية التي جرت تحت قيادة العقيد فون كرس في ٢٧ يولييه ١٩١٦م] مغامرة بنفس المعنى لاتخدم أهدافاً حربية "عثمانية" وإخفاقاً أودى بأرواح الكثيرين بغير طائل [يناير - فبراير ١٩١٥م]. وقام اسطول الحلفاء في نفس التاريخ باختراق مضيق الدردنيل ثم شرعت قواتهم في التحرك بهدف إخراج الدولة العثمانية من الحرب بعد الاستيلاء على استانبول والحقاق بالجبهة الروسية التي تنتظر إمدادهم العاجل [يناير ١٩١٥م]. غير أن عجز اسطولهم الضخم عن اجتياز المضيق وهزيمته [١٨ مارس ١٩١٥م] جعل الحرب تتحول إلى القتال البري، فدارت بشكل دموي، إذ ذبح فيها مئات الآلاف من الجنود. ومنيت دول الحلفاء هنا أيضاً بهزيمة فادحة بفضل التضحيات الجسام والبطولات الرائعة التي كشف عنها الجيش العثماني (١٦٣).

أما الضعف الذي ظهر مع كارثة "صاري قاميش" على الجبهة الروسية ومسألة عدم الثقة التي جاء بها تجاه السكان الأرمن في المنطقة فقد كشفت بكل ثقلها أثناء الهجوم الكبير الذي قام به الحلفاء على مضيق الدردنيل. ومن ثم عادت لتتصدر الأمور مرة أخرى مسألة نقل سكان المنطقة الأرمن (١٦٤) إلى المناطق الداخلية كأجراء ضروري للحيلولة دون تعاونهم مع العدو كما حدث قبيل الحرب العثمانية الروسية ١٨٢٨ - ١٨٢٩م وكأجراء يتعلق بأمن المنطقة في مواجهة العدو [٢٧ مايو ١٩١٥م] (١٦٥). وفي المناطق التي بدأت تتعرض للاحتلال الروسي قام الأهالي الأرمن بعمليات تقتيل

(١٦١) - أنظر: Y.H.Bayur, *Türk İnkılap Tarihi*, III/1, s.404 vd. " وفيما يتعلق باعلان "الجهاد الأكبر" وفتاواه وعدم جدوى ذلك أنظر نفس المصدر (ص ٢٩٦).
(١٦٢) - أنظر: A.N.Kurat, *Türkiye ve Rusya*, s.579.
(١٦٣) - أنظر: J.Pomiankowsky, *Der Zusammenbruch*, s.109 vd.
(١٦٤) - أنظر: K.Beydilli, *Rusya'ya Göçürülen Ermeniler*, s.405-406, 424.
(١٦٥) - أنظر: K.Gürün, *Ermeni Dosyası*, Ankara 1985, s.215.

الأهالي المسلمين بواسطة قوات مختلطة من الروس والأرمن حتى تحول الأمر إلى "حرب أهلية" بينهم وبين الأهالي المسلمين القاطنين في المنطقة^(١٦٦). أما ما أدى إليه هذا الصراع بين المسلمين والأرمن من قتل وتشريد للسكان المسلمين بأعداد كبيرة تفوق كثيراً القدر الذي قتل من السكان الأرمن وبالغوا فيه وجروا على استخدامه مادة للدعاية حتى اليوم فهو أمر يحرصون بدقة على إخفائه وعدم الإشارة إليه^(١٦٧).

وكان لوقوف أمراء الحجاز ونجد إلى جانب الانجليز ثم ثورتهم وقيامهم بالعمليات المسلحة أن أدى إلى ضياع الحجاز ومكة (١٩١٦م)، ولم تبق إلا المدينة المنورة التي ظل فخر الدين باشا يدافع عنها ضد الانجليز وبعض قبائل العرب حتى نهاية الحرب [يناير ١٩١٩م]^(١٦٨). وجرى تشكيل "مجموعة الفيالق السريعة" على جبهتي العراق وسوريا مع إرسال الوحدات الألمانية لتعزيزها [مايو ١٩١٧م]. ولكن عندما أدرك المعنيون أن الخسائر على جبهات العراق وسوريا وفلسطين سوف يصعب تلافيها والحيلولة دون سقوطها^(١٦٩) استقال الصدر الأعظم سعيد حليم باشا، وعُيّن بدلاً منه طلعت باشا [٣ فبراير ١٩١٧م]. وكان عام ١٩١٧م مسرحاً لحدثين هامين أثرا على سير الحرب العامة؛ إذ انطلقت الثورة الشيوعية في روسيا، ودخلت الولايات المتحدة الامريكية الحرب إلى جانب الحلفاء [إعلان الحرب ضد ألمانيا في ٦ ابريل ١٩١٧م]. وأدى وقوع الثورة في روسيا إلى ازدياد ضعفها على جبهات الحرب، وإنهاء الحكم القيصري فيها. ولما تهيأ الشيوعيون للسلم عقدت معاهدة برستليتوفسك [٣ مارس ١٩١٨م] وانتهت الحرب الروسية رسمياً^(١٧٠). ولكن الروس على جبهة الأناضول كانوا يحاولون الاستيلاء على أماكن مثل باطوم واربخان وقارص [المعروفة باسم الألوية الثلاثة] التي قضت معاهدة الصلح باعانتها وكانت من خسائر "هزيمة ٩٣"، ولهذا استمر القتال على شكل غارات يسيطر عليها العنصر الأرمني، حتى نجحوا في الاستيلاء عليها في النهاية. وتشكلت في منطقة القوقاز ثلاث جمهوريات هي: ارمنيا وگورجستان وآذربيجان. غير أنها لم تلبث بعد مدة قصيرة أن وقعت تحت حكم الشيوعيين، وجرى ربطها بالقيصرية السوفيتية.

(١٦٦) - أنظر: J. McCarthy, *Muslims and Minorities. The Population of ottoman Anatolia and the End of the Empire*, New York-London 1983, s.136.

(١٦٧) - أنظر: J. McCarthy, *Muslim and Minorities*, s.138.

(١٦٨) - أنظر:

Süleyman Yatak, *Fahreddin Paşa ve Medine Müdafaası*, (رسالة دكتوراه لم تطبع) İstanbul 1990;.

N.Kırcıman, *Medine Müdafaası Veya Hicaz Bizden Nasıl Ayrıldı?* İstanbul, 1971

(١٦٩) - أنظر: J.Pomiankowski, *Der Zusammenbruch*, s.280 vd.

(١٧٠) - أنظر: A.N.Kurat, *Türkiye ve Rusya*, s.408; J.Pomiankowski, *Der Zusammenbruch*, s.329 vd.

٤- عقد الهدنة والصلح: أعوام السقوط

توفي السلطان محمد رشاد [٣ يولييه ١٩١٨م]، وتولى من بعده السلطان محمد وحيد الدين آخر السلاطين العثمانيين [١٩١٨-١٩٢٢م] في عهد سادته النكسات^(١٧١). فقد كانت طائرات العدو تحلق في سماء استانبول، وتلقي عليها القنابل. وسقطت جبهات فلسطين وسوريا والعراق، فسيطر الانجليز على بغداد [١١ مارس ١٩١٧م] والقدس [١٨ ديسمبر ١٩١٧م] ودمشق [أول أكتوبر ١٩١٨م] وحلب، وسيطر الفرنسيون على بيروت [٦ أكتوبر ١٩١٧م] وطرابلس الشام والاسكندرونة [١٤ أكتوبر ١٩١٧م]. وكان من جراء استمرار العمليات العسكرية عام ١٩١٨م أن ضاع الأمل في انصلاح الحال أكثر من ذي قبل، أما الجهاز الاداري والاقتصادي فقد انهيار تماماً. وكان لاضطرار البلغار إلى الانسحاب من الحرب أن عجل ذلك من الانهيار العام. ولما وقعت الهزائم الفادحة في الجبهة الغربية وعمت الاضطرابات الثورية في الداخل مالت ألمانيا والنمسا/ المجر المتككة إلى الهدنة [٣-٤ نوفمبر ١٩١٨م]. واستقال الصدر الأعظم طلعت باشا حتى تتفتح أمام الدولة العثمانية أبواب الهدنة [٣ أكتوبر ١٩١٨م]، وتشكلت حكومة أحمد عزت باشا^(١٧٢) [١٩ أكتوبر ١٩١٨م] الذي لم يكن من المؤيدين لدخول الحرب العالمية. وعلى ذلك انتهت سيطرة جمعية الاتحاد والترقي. ثم فرضت الهدنة بعد مفاوضات قصيرة وسُجلت الهزيمة المطلقة للدولة العثمانية. فكانت الإشارة على أن الدولة العثمانية لن تستطيع الوقوف على قدميها بعد كدولة مستقلة، والإشارة على مدى قسوة الشروط التي سيضمرها الصلح الذي سيعقد هو الآخر بما يوافق كل خطط ومعاهدات التقسيم^(١٧٣) التي جرت بين الحلفاء خلال الحرب [معاهدة سايكس - بيكو، ١٩١٦م].

ولم يكن يعني تطبيق أحكام هدنة مندروس إلا تسليم البلاد بقضها وقضيضها للغالبين. إذ يجري تسريح الضباط والجنود الألمان^(١٧٤)، ويجري تسليم كافة المواقع الاستحكامية، وتسريح الجيوش. ويقوم ليتمان فون ساندرس بتسليم "مجموعة الفيالق السريعة" التي كان يتولى قيادتها إلى مصطفى كمال باشا الذي برز اسمه خلال معارك الدردنيل البرية وحقق انتصارات على الروس في الشرق ويراقب عن كثب سير الحرب بعين ناقدة. ويقوم مصطفى كمال باشا بالحديث لأول مرة عن رفضه الواضح

(١٧١) - أنظر: A.F.Türkeldi, *Görüp İşittiklerim*, s.138.

(١٧٢) - أنظر: Metin Ayışığı, *Mareşal Ahmed İzzet Paşa*, (رسالة دكتوراه لم تطبع) İstanbul 1991; M.K.İnal, *Son Sadrazamlar*, s.1973-2028. Ahmet İzzet Paşa, *Feryadım*, İst.1992, s.1-181 vd.

(١٧٣) - أنظر: A.Aybars, *Türkiye Cumhuriyeti Tarihi*, İzmir 1984, s.93-94; Y.H.Bayur, *Türk İnkılap Tarihi*, III/4, s.1-25; A.Haluk Ulman, *Birinci Dünya Savaşına Giden Yol*, Ankara 1973, s.231-232;

R.Uçarol, *Siyasî Tarih*, Ankara 1979, s. 363 vd.

(١٧٤) - أنظر: J.Pomiankowski, *Der Zusammenbruch*, s.409 vd.

لأحكام الهدنة القاسية ثم يخطر الصدر الاعظم أحمد عزت باشا بذلك. فلما جرى إلغاء "مجموعة الفيالق السريعة" هي الأخرى خف بالذهاب إلى استانبول تلبية لرغبة أحمد عزت باشا. وفي نفس اليوم يقوم اسطول ضخم للعدو بالرسو أمام قصر طولمه باغچه، ويحتل المدينة [١٣ نوفمبر ١٩١٨م]. ويستقبل في تلك الأثناء وبعد الهدنة أحمد عزت باشا [٨ نوفمبر ١٩١٨م] (١٧٥)، ثم تتشكل حكومة جديدة يتصدرها توفيق باشا. وعلى الرغم من أن التوافق السياسي الذي بدأ داخل البلاد بعد الهدنة قد اجتمع على مشاعر الغضب تجاه الاتحاديين، وأصبح منسوب الحرب والمسئولون عنها هم موضوع الساعة الذي دار بحرارة، وجاء الحديث عن الاختلاسات المختلفة، وجرى التحقيق والتدقيق في مسألة "تهجير الأرمن" فانهم لم يستطيعوا التوصل إلى أية نتيجة ذات أدلة ملموسة دامغة (١٧٦). وجاء "حزب الحرية والائتلاف" الذي كان يشكل القوة السياسية الجديدة لينهض بتعيين الداماد فريد باشا للصدارة العظمى [٤ مارس ١٩١٩م] ويتولى السلطة (١٧٧). وجرى من ناحية أخرى في مختلف المناطق في الأناضول والروملی التي تعرضت لاحتلال العدو أو باتت مهددة بخطر الاحتلال تأسيس جمعيات "الدفاع عن الحق". وعقب احتلال الأرمن قارص [١٩ أبريل ١٩١٩م] واحتلال الايطاليين انطاليا [٢٩ أبريل ١٩١٩م] وقوش اطه سى [١٣ مايو] واحتلال اليونانيين فتحية [١١ أبريل] وقع الاحتلال الفرنسي والانجليزي لمنطقة اورفه وعتاب وأطنه. وأدى احتلال اليونانيين لإزمير في ١٥ مايو ١٩١٩م واعتدائهم على غرب الأناضول إلى إلهاب الشعور الوطني بالغضب العارم. وكان للنفور المترسب على مدى التاريخ دوره في جعل ذلك الاحتلال نقطة البداية نحو إثارة المشاعر القومية والثورة التي ستهب في الأناضول. وكان لموقف الحلفاء الذي أجاز الاعتداء اليوناني أحسن العواقب؛ إذ أشعل "ثورة الأناضول" (١٧٨) التي انبثقت منها تركيا الحديثة فيما بعد.

واستنهض الوعي القومي في الأناضول، وزودت البلاد بسلطات مطلقة في مناطق سمسون وسيواس وارضروم وطرابزون والمناطق الأخرى المجاورة لها. وخرج مصطفى كمال باشا إلى سمسون (١٩ مايو ١٩١٩) بعد أن عُين "مفتشاً للجيش" ومكلفاً بإنجاز بعض المهام مثل القضاء على حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي كانت محلاً لشكاوى الدول الغالبة في تلك المناطق وحل تشكيلات

(١٧٥) - أنظر: M.K.İnal, *Son Sadrazamlar*, s.2006. M.Ayışığı, *Mareşal Ahmed İzzet Paşa*, s.196 vd.;

(١٧٦) - أنظر: S.Akşin, *İstanbul Hükümetleri ve Millî Mücadele*, İstanbul 1976, s.140-141.

وعن مظالم الأرمن ضد الأهالي المسلمين أنظر: A.Refik, *Kafkas Yolları, Hâtıralar, Tecessüsler*, İstanbul 1919.

وعن التحقيقات التي أجريت حول "تهجير الأرمن" خلال الهدنة أنظر: K.Gürün, *Ermeni Dosyası*, s.283 vd.

(١٧٧) - أنظر: S.Akşin, *İstanbul Hükümetleri*, s.195 vd.; Ali Birinci, *Hürriyet ve İtilâf Fırkası, II*.

Meşrutîyet devrinde İttihat ve Terakki'ye Karşı Çıkanlar, İstanbul 1990.

(١٧٨) - أنظر: S.Selek, *Anadolu İhtilâli*, İstanbul 1973.

الجيش وجمع أسلحته، ومع تلك الواقعة وجد الوعي القومي فرصته لكي يتحول إلى مقاومة منظمة. غير أن الاجراءات التي اتخذها مصطفى كمال أدت بعد مدة إلى قلق الدول المتحالفة فراجعت الباب العالي لكي يستدعيه للعودة. وإزاء الضغوط التي وقعت عليه من استانبول اضطر مصطفى كمال باشا للاستقالة من الجندية، ثم أعلن أنه عاد إلى "حضر الأمة" وراح يواصل تنظيم المقاومة الوطنية في الأناضول. وهناك جرى ترتيب مؤتمر أرزوروم [٢٣ يولية ١٩١٩م] ومؤتمر سيواس [٤ سبتمبر ١٩١٩م]. وأعلن عن اتخاذ قرارات هامة مثل مبدأ وحدة الوطن ورفض تجزئته لاسيما داخل حدوده القومية، وحق الأمة في المقاومة ضد الاحتلال الاجنبي، والنهوض لتشكيل حكومة مؤقتة في الأناضول في حالة عجز الحكومة المركزية^(١٧٩). واجتمعت جمعيات المقاومة الوطنية كلها تحت اسم واحد هو "جمعية الدفاع عن الحق في الأناضول والرومي". وجرى انتخاب مصطفى كمال باشا ليكون رئيساً لتلك المؤتمرات والجمعيات وأقنع بأن يتولى ريادتها. وقد شاعت الدول الغالبة سحق الحركة الوطنية التي نمت في الأناضول، بقوات عرفت باسم "قوات الضبط" كانت تحت قيادة أنزاور باشا الذي أخرجه على المسرح بايعاز من حكومة استانبول الواقعة تحت سيطرتها^(١٨٠). وأسفر الفشل عن تحقيق ذلك باستقالة حكومة الداماد فريد باشا، وتشكلت حكومة علي رضا باشا [٢ أكتوبر ١٩١٩م]^(١٨١). ورأت الحكومة الجديدة ضرورة الاتصال بحركة المقاومة الوطنية والتباحث معها فأقدمت على ذلك مع مصطفى كمال في آماسيا وجرى في ذلك اللقاء اتخاذ بعض القرارات لاسيما ما يتعلق بالانتخابات الجديدة [لقاء آماسيا، ٢٢ أكتوبر ١٩١٩م]. غير أنهم أدركوا أن اجتماع المجلس الجديد في استانبول سوف يكون محفوفاً بالمخاطر بسبب انعدام الأمن وهو الأمر الذي كان يحمل أهمية تكشف عن بعد النظر. وفي تلك الأثناء انعقد اجتماع في سيواس قرروا فيه أن تمارس "الهيئة التمثيلية" نشاطها من بعد في أنقرة، وهي الهيئة التي تتولى إدارة وتنظيم الحركة الوطنية [٢٩ نوفمبر ١٩١٩م]. وجرى إعداد وثيقة أعلن عنها أنها تقرر الغايات والأهداف الوطنية وتحدد الحدود الوطنية [الميثاق الوطني]. واجتمع المجلس في استانبول على الرغم من كل شيء [١٢ يناير ١٩٢٠م] ووافق على ذلك الميثاق ثم أعلنه على العالم أجمع فأدى بذلك مهمة تاريخية [١٧ فبراير ١٩٢٠م]. ورداً على ذلك قامت القوات اليونانية بالهجوم في الغرب، وراحت تعمل على توسيع المناطق التي احتلتها، أما في الشرق فقد زادت عمليات الأرمن المموية. بينما قامت قوات الاحتلال في استانبول بمداومة دوائر

(١٧٩)- أنظر : S.Akşin, *Sivas Kongresi*, Ankara 1969; a.mlf., *Erzurum Kongresi*, Ankara 1968; M.Goloğlu, *İstanbul Hükümetleri*, s.471 vd., 513 vd.

(١٨٠) - أنظر : Ö.Mert, "Anzavur'un Birinci Ayaklanmasına Dair Belgeler", *Belleten*, LVI/217, s.847-963

(١٨١) - أنظر : M.K.İnal, *Son Sadrazamlar*, s.2105-2117.

الدولة الرسمية بالقوة وأحكمت السيطرة على المدينة [١٦ مارس ١٩٢٠م]. وانحل المجلس وخف نواب الأمة هرباً إلى أنقرة. واكتملت حلقات الاعتداءات تلك باستدعاء الداماد فريد باشا إلى الصدارة العظمى مرة أخرى [٥ أبريل ١٩٢٠م]. وكشفت الحكومة الجديدة عن عجزها وقلة حيلتها بإصدار حكمها بطرد مصطفى كمال باشا من الجندية ثم إعدامه [١١ مايو ١٩٢٠م].

أما المفاوضات الجارية حول معاهدة الصلح فكانت مستمرة في باريس. وكان الصلح الذي أعدَّ له الحلفاء تمزيقاً تاماً لأوصال الامبراطورية العثمانية، ويرى حتى في قطعة الأرض الصغيرة الباقية شيئاً كثيراً على الأتراك. وبينما كان الاحتلال اليوناني في غرب الأناضول يسعى لتحقيق الأحلام البيزنطية ويتحول إلى فكرة ضم الأراضي كان يجري التنازل لليونان عن منطقة تراقيا بكاملها. وفي الشرق كان الاتفاق على إقامة دولة أرمنية، وفي الجنوب والجنوب الغربي كانت تتشكل مناطق النفوذ الفرنسية والإيطالية، بينما تركت منطقة المضائق لإدارة خاصة مستقلة. وتقرر بالنسبة للكرد في الشرق في حالة رغبتهم بعد عام من التوقيع على المعاهدة في إقامة دولة مستقلة أن يُسمح لهم بذلك شريطة أن توضع تحت الانتداب البريطاني. وبمثل هذه الشروط كانت تعني تلك المعاهدة حكماً بالموت الحقيقي، فاجتمع مجلس "شورى السلطنة" في ٢٢ يولييه ١٩٢٢م وناقش تفاصيلها. وكانت التهديدات التي أطلقها الحلفاء بأنهم سوف يتركون استانبول لاحتلال القوات اليونانية، وحالة اليأس العام قد جعلت المفاوضات العثمانيين يرضخون لتوقيع معاهدة الصلح [١٠ أغسطس ١٩٢٠م، معاهدة باريس/ سيفر] (١٨٢). ولكن على الرغم من معاهدة الصلح قام اليونانيون بعمليات عسكرية متقدمة في غرب الأناضول وواصلوا احتلال الأراضي بصورة وحشية. وفي ٢٣ أبريل ١٩٢٠م جرى افتتاح مجلس الأمة الكبير في أنقرة، وأعلن في اجتماعه التاريخي الذي انعقد في ١٩ أغسطس عن توجيه تهمة "الخيانة العظمى" لأعضاء مجلس "شورى السلطنة" الذين وافقوا على معاهدة سيفر وللمفاوضين الذين وضعوا توقيعاتهم عليها، ثم أعلن للعالم كله رفضه لها. وحاولوا التصدي للاعتداءات الأرمنية في الشرق بقوات وضعت تحت قيادة كاظم قره بكير باشا، وإيقاف الزحف اليوناني في الغرب عن طريق توحيد القوى الوطنية المشتتة وتشكيل "قيادة الجبهة الغربية" [علي فؤاد جبّه صوي وعصمت إينونو] التي ستجد قوتها بفضل الجهود المبذولة لإقامة جيش نظامي. حتى انتهت الحرب الدائرة مع الأرمن بالنصر، ثم عقدت معاهدة غومرو [٢-٣ ديسمبر ١٩٢٠م] التي أمكن بواسطتها استرداد خسائر "حرب ٩٣" ووضع النهاية لمطامع وتطلعات الأرمن. ثم عقدت معاهدة صداقة مع السوفيت [١٦ مارس ١٩٢١م] أمكن بواسطتها

(١٨٢) - أنظر: M.Cemil, *Lozan*, İstanbul 1933, I, 342 vd; E.Aybars, *Türkiye Cumhuriyeti Tarihi*, I, 232 vd.; O.Olcay, *Sevres Antlaşmasına Doğru*, Ankara 1981.

تعزيز موقف حكومة أنقرة. وبدأت تتكشف محاولات الحلفاء لتخفيف شروط الصلح، فانعقد لهذا الغرض مؤتمر لندن [فبراير ١٩٢١م] وكان خطوة هامة على طريق الاعتراف بأن حق الكلمة بالنسبة للأناضول يرجع إلى حكومة أنقرة. وتحقق آنذاك "نصر اينونو الثاني" ضد القوات اليونانية فعده الناس إشارة إلى أن "الطالع المنحوس" أخذ يتبدل [٣١ مارس ١٩٢١م]. وأدركوا إذن أن الطريق المؤدي إلى تحرير الأناضول سوف ينفتح بالقاء القوات اليونانية إلى البحر. وكانت "معركة سقاريا الكبرى" بقيادة مصطفى كمال باشا ضربة قاصمة للقوات اليونانية التي أصبحت على مشارف أنقرة [٣ سبتمبر ١٩٢١م]. وأدى النصر فيها إلى عقد صلح مستقل مع فرنسا [٢٠ سبتمبر ١٩٢١م]. وبدأت تتمزق معاهدة سيفر. وتأهبت القوات الوطنية التي أعدها مصطفى كمال باشا - بعد أن جرى تزويده بصلاحيات "القائد العام" - لكي تقوم بتصفية الحساب الأخير. فبدأت "هجومها الكبير" [٢٧ أغسطس ١٩٢٢م]، ولم تلبث أن أزلت الهزيمة الفادحة بالقوات اليونانية في نهاية الشهر نفسه، وفرقت شملها، بعد أن أوقعت قائدها العام في الأسر. وبعد هذا الانتصار الكبير الذي حققته القوات التركية قامت بتنظيف غرب الأناضول من قوات الاحتلال اليوناني ثم دخلت إزمير [٩ سبتمبر ١٩٢٢م] [١٨٣]. واستقبل الناس في استانبول هذا النصر بفرحة كبيرة، بل واندش أغلبهم إزاء هذا الحدث الذي لم يكن متوقعا. وكان أمر القضاء على القوات اليونانية قد حرك إنجلترا باعتبارها القوة الأساسية التي تظاهر اليونان، فبدأت تزداد طلباتها لوقف إطلاق النار. وقد أسفرت هدنة مودانيا عن الجلاء عن الأناضول ومنطقة تراقيا دون صعوبة كبيرة [١١ أكتوبر ١٩٢٢م]. وشرع جنود العدو في الانسحاب والعودة إلى حيث جاؤا.

ولم يستغ توفيق باشا آخر الصدور العظام العثمانيين محاولات التصالح مع حكومة أنقرة. كما أن دعوة الحلفاء لحكومة استانبول للمشاركة في مفاوضات الصلح المقرر إجراؤها في لوزان ثم قبول توفيق باشا لهذه الدعوة وجهوده في ذلك الصدد قد قوبلت بالغضب في أنقرة، وجعلت اتخاذ بعض القرارات التاريخية العاجلة أمراً لا مناص منه. وتركزت المناقشات في هذا الموضوع حول وجود السلطنة نفسها حتى صدر القرار بالغانها في أول نوفمبر ١٩٢٢م. واستقال توفيق باشا [٤ نوفمبر ١٩٢٢م] [١٨٤]. ومع امتناع السلطان وحيد الدين عن تعيين صدر أعظم جديد يكون قد رضخ لقرار حكومة أنقرة. ولما سيطرت عليه الهواجس في النهاية غادر استانبول ولجأ إلى إنجلترا [١٦ نوفمبر

(١٨٣) - أنظر: H.W.Lowry, "Turkish History. On whose sources will it be based? A Case study on the burning of İzmir", OA, IX (1989), 1-29.

(١٨٤) - أنظر: Ş.Okday, *Büyükbaşım Son Sadrazam Tevfik Paşa*, İstanbul 1987; a.mlf., *Osmanlıdan Cumhuriyete Padişah Yaveri İki Sadrazam Oğlu Anlatıyor*, İstanbul 1989.

١٩٢٢م]. فقبل ذلك من الأوساط الوطنية بامتعاض وغضب عميقين. ومن ثم بادر مجلس الأمة الكبير في انقرة بإعلان خلعه في الحال وانتخاب ولي العهد عبد المجيد افندي لمنصب الخلافة [١٦ نوفمبر ١٩٢٢]. وبمعاهدة الصلح في لوزان [٢٥ يولييه ١٩٢٣م] انتهت حرب الاستقلال بالنصر. ومع اعلان الجمهورية [٢٩ اكتوبر ١٩٢٣م] وانتخاب الغازي مصطفى كمال باشا رئيساً لها تكون الدولة الجديدة قد تحولت إلى النظام الجمهوري وعاصمتها انقرة [١٣ نوفمبر ١٩٢٣م]، مما استلزم القيام باصلاحات جذرية كان من بينها إلغاء منصب الخلافة الاسلامية فألغي ذلك المنصب [٣ مايو ١٩٢٤م]، وأجبر الخليفة الأخير عبد المجيد افندي وجميع أفراد الأسرة العثمانية أيضاً على مغادرة البلاد (١٨٥).

(١٨٥)-أنظر: K.Mısırdioğlu, *Osmanoğullarının Dramı. Elli Gurbet Yılı (1924-1974)*, İstanbul 1974; T.M. Göztepe, *Osmanoğullarının Son Padişahı Vahdettin Gurbet Cehenneminde*, İstanbul 1968; M.Bardakçı, *Son Osmanlılar. Osmanlı Hânedarı'nın Sürgün ve Miras Öyküsü*, İstanbul 1991.

الباب الثاني نظم الدولة العثمانية

الفصل الأول نظم السراي العثماني

أولاً- السلاطين العثمانيون

لاشك أن مفهوم الحكم العثماني يركز من حيث الأساس على الدعائم الإسلامية، إلى جانب تأثره إلى حد كبير بالتقاليد التركية الغزوية القديمة^(١).

وقد أفاض الكتاب المسلمون حول مفهوم الدولة الإسلامية وحكمها وعلاقة الحاكم بمحكومييه في مؤلفات من نوع: "سياستنامه" و"تصحيح الملوك" و"كتاب الخراج" و"كتاب الأموال" و"الأحكام السلطانية" و"كتاب السير" وغيرها من الكتب التي كان لها أثرها كذلك على قوانين النفع العام وقوانين الإدارة عند العثمانيين.

وتفسير مفهوم السيادة بنظرية "مجلس ألت" ، أي فهمه على أنه وجوب طاعة الخلق للخالق على الإطلاق وطاعتهم لغيره بشروط، وبالتالي موضوع مصدر السلطة كان من الأمور التي أولاهها المسلمون عنايتهم. كما أن الحكام كانوا يرون أن السلطة ممنوحة لهم من قبل الله، بينما ذهب المشرعون إلى أن السلطة يختص بها عباد الله خلفاؤه على الأرض، وأنهم فوضوا حاكماً في ذلك بمبايعته مع التزامه بشروط معينة يأتي في مقدمتها العدل، فإذا أخل بالشروط خلعه وبايعوا حاكماً آخر. فالبيعة هي تفويض السلطان لحكم الأمة، يستردونها من السلطان الذي لا يحكم بالعدل. وقد ترسم السلاطين العثمانيون سبلاً أكثر اعتدالاً في ذلك، واختاروا الطريق الوسط عندما عبروا عن ذلك في فرمان الذي يصدرونه بمناسبة جلوسهم على العرش^(٢) بقولهم "إن من لطف الله أن تيسر لهم أمر السلطنة"^(٣).

وتنتسب الأسرة العثمانية إلى عشيرة (قايي) إحدى عشائر الغز. ولا شك أن وجود علامة (قايي) على السكة التي ضربوها دليل واضح على ذلك. وقد تحدثت المصادر العثمانية الأولى عن هذا الموضوع^(٤). ولم يكن اعتزاز العثمانيين بالتقاليد الغزوية لفزوة عندهم أو لنصرة قومية ولكن لنظرة واقعية. وكان العثمانيون عندما يختلفون مع طرف آخر لا سيما من القبائل التركية

(١) - للمزيد من المعلومات عن السلطان العثماني أنظر :

H.İnalçık, "Osmanlı Padişahı", *SBFD*, XIII,(1958), s. 68-79; a.mlf. "Padişah", *İA*, IX, s. 491-95; a.mlf., *Osmanlılar'da Saltanat Veraseti Usulü ve Türk Hâkimiyet Telakkisi ile İlgisi*, *SBFD*, XIV (1959), s. 69-94; Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti'nin Saray Teşkilâtı*, Ankara 1945, s.39-106.

• مجلس "ألت" في التركية إشارة إلى العهد الذي قطعت الأرواح على نفسها أمام الله كما جاء في الآية الكريمة "وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألت بلى" (سورة الأعراف، الآية ١٧٢).

(٢) - أنظر: A.Özcan, "Cülûs", *D/İA*, VIII, 108-114.

(٣) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s. 49.

(٤) - ونرى ذلك الموضوع في كتاب يازجي زاده، وفي كتاب شكر الله (ت ١٤٦٤) المعروف ببهجة التواريخ.

والدول التي أقامتها يذكرون أنهم أترك أفحاح من جنس الغز، وهو موضوع جرت الكتابة فيه بشكل منظم. والنموذج النمطي على ذلك نشأه أثناء احتلال تيمورلنك للأراضي العثمانية، وفي العهد الذي عُرف بـ "عهد الفترة" (فترة دورى) (٥).

ويمكننا القول إن الأمراء الأتراك وطلّاع المجاهدين والعلماء والمتصوفة كان لهم اليد الطولى في إقامة الاسرة العثمانية، وإن عود الامارة العثمانية قد اشتد بتكاتف جهودهم، واستطاعت أن تتجاوز المحنة التي أوقعهم فيها تيمورلنك خلال مدة قصيرة. وبصرف النظر عن مدى صدق المناقب التي رُويت عن شخصيات السلاطين العثمانيين الأوائل وعلى رأسهم عثمان الغازي فإن تلقي تلك المناقب بالاستحسان في المجتمع وانتقالها إلى المصادر المدونة إنما هو خاصية من الخصائص الهامة لتلك المرحلة (٦).

وكان عثمان بك أميراً من أمراء الترخوم قدّم له السلطان السلجوقي طبعاً وعلماً علامة على السيادة، أما قراءة الخطبة وضرب السكة اللذان هما علامة أخرى على الاستقلال فقد قام بتحقيقها عثمان بك نفسه، غير أن هناك اختلافاً حول التواريخ القاطعة لهذه الوقائع. وبيت الشعر التركي الذي ورد في "تاريخ الحديدي" أحد مصادر القرن السادس عشر ويقول: "لقد أمر بان يضربوا السكة ويكتبوا عليها عثمان بن ارطغرل" إنما هو دليل قاطع على أن عثمان غازي ضرب النقود باسمه (٧).

وكان عهد محمد الثاني نقطة تحول في مفهوم السلطنة العثمانية ووظيفة السلطان (٨). فان الأحكام التي وضعها الفاتح فيما عُرف بالـ "قانوننامه" التي حملت اسمه، وكذلك التطبيقات التي كانت جارية في زمانه من ناحية أخرى قد خلقت نموذجاً لحاكم مطلق (٩). والملاحظ أن مفهوم الحكم الذي كان في البداية يحمل صفة عُرْفية وتغلب عليه سمة تقليدية قد أخذ يكتسب شكلاً شرعياً.

(٥) - أنظر: H.İnalçık, "Osmanlı Padişahı", *SBFD*, XIII, (Ankara 1958), s. 68-69.

(٦) - إن رؤيا عثمان الغازي التي هي أهم تلك المناقب تنطوي على أمور هامة في نظرة العثمانيين لمبدأ السيادة وأسس الحكم التي ارتكزت عليها العائلة المالكة.

(٧) - أنظر: H.Sahillioğlu, "Akçe " *D/İ*, III, 224-27.

(٨) - أنظر: Halil İnalçık, "Mehmed II", *İA*, VII, s. 506-535.

(٩) - يوجد في القانوننامه إلى جانب العديد من الأحكام حكم يقول: "وليس من قوانيني أن يجلس مع جنابي الشريف أحد لتناول الطعام، إلا إذا كان من الأهل والعيال. وقيل إن أجدادي العظام كانوا يأكلون الطعام مع وزراءهم، وقد أبطلت أنا ذلك".

Abdülkadir Özcan "Fatih'in Teşkilat Kanunnamesi ve Nizam-ı âlem için kardeş katli meselesi" *TD*, İstanbul, 1982, sy 33, s. 45

وهو بند يدلنا بوضوح على مدى التغير في تلك النظرة.

والألقاب التي استخدمها السلاطين لأنفسهم والأماكن التي استخدمت فيها تلك الألقاب مهمة من حيث انها تكشف عن مفهوم السيادة العثمانية. ويقسم خليل اينالجيق هذه الألقاب إلى قسمين: شرعي وعُرُفي، ويذكر أنها استخدمت في الوثائق الرسمية بدقة وعناية. وهي ألقاب مثل: بك، خان، خاقان، خادونكار، غازي، قَيَزَر، سلطان، أمير، خليفة، پادشاه^(١٠). ولقب سلطان هو لقب كثر ذكره في القرآن والحديث، فهو أكثر الألقاب ذات الصفة الإسلامية التي استخدمها الحكام العثمانيون، أما لقب خليفة فهو أكثر الألقاب التي طال الجدل والنقاش حولها. والمعروف ان الحكام الأوائل استخدموا هذا اللقب، إلا أن انتقاله إلى العثمانيين رسمياً قد حدث بعد دخول السلطان سليم الأول مصر عام ١٥١٧م، ومنذ ذلك التاريخ أخذ السلاطين يستخدمون بين الحين والآخر لقب الخلافة، أما مسألة استخدامه بشكل فعال وتصدره للألقاب الأخرى فقد حدث اعتباراً من أواخر القرن الثامن عشر، وزاد استعماله، لاسيما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، فكان هو أكثر السلاطين العثمانيين استخداماً لمؤسسة الخلافة بشكل فعال. وقد فصل بين فكرة الجامعة الإسلامية والخلافة، ولأنه كان يرى في الجامعة الإسلامية مفهوماً يشمل مسلمي العالم خارج نطاق الامبراطورية وأمرأ يصعب تحقيقه والسيطرة عليه فقد استخدمه باحتياط بينما جعل من مقام الخلافة ورقة من الأوراق الأساسية في دبلوماسيته، واستخدمه بشكل فعال في الخارج بوجه خاص. ولاشك أن الذين ادعوا أن استخدام السلطان عبد الحميد مقام الخلافة ضد الدول الكبرى ولا سيما إنجلترا لم يكن إلا نوعاً من الخداع لم يفهموا الطبيعة السياسية لذلك المقام السياسي. وقد أكدت الوثائق والنصوص القضائية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مكانة الخلافة بوجه خاص^(١١).

وكانت لبعض المراسم الثابتة عند العثمانيين مكانة مهمة عند انتقال السلطنة من سلطان لآخر. ويأتي في مقدمتها مراسم البيعة والجلوس [على كرسي العرش] وتمنطق السيف. وقد وقع انتقال السلطنة من بداية الدولة العثمانية وحتى عام ١٦١٧م أي مع الأربعة عشر سلطاناً الأوائل من الأب إلى الابن فيما عُرِف باسم "عمود النسب". وبينما كان يرى الأتراك القدامى أن الدولة ملك مشترك بين أفراد الأسرة الحاكمة رأى العثمانيون مفهوماً مختلفاً لذلك ولا سيما في عهد السلطان الفاتح، فقد جاء في "قانوننامه الفاتح" حكم كثر الجدل حوله يتر أمر انتقال السلطنة من

(١٠) - أنظر: H.İnalçık, "Padişah", /A, IX, 491-93.

(١١) - يمكننا أن نقدم المثال على ذلك من معاهدة قينارجة الصغرى (١٧٧٤)، ومن دستور عام ١٨٧٨م.

الاب إلى الابن فقال: "يسر [الله] السلطنة لكل واحد من أولادي، ولأجل تأمين نظام العالم فان قتل الأخوة مناسب، حتى ان اكثر العلماء أجازوه فليُعمل به"^(١٢). وفي عام ١٦١٧م عندما توفي السلطان احمد الأول استحسن العلماء وبعض رجال البلاط وأغوات الجنود بشكل لم يفهم سببه تماماً مبدأ "الأكبر سناً" وأجلسوا على العرش مصطفى الأول سلطاناً وخليفة على الرغم من اعتلاله ذهنياً. وفي العهد الذي تلا ذلك استقر مبدأ "الأكبر والأرشد" مع استثناء واحد أو اثنين، حتى أصبحت السلطنة من نصيب اكبر ذكور العائلة سناً. وحرص السلاطين العثمانيون في الفرمان الذي يصدرونه بمناسبة اعتلائهم العرش على الإشارة إلى أن السلطنة قد تيسرت لهم بلطف الله "بالإرث والاستحقاق".

والمعروف أن السلاطين عبّروا عن أوامره وإراداتهم بوثائق عُرفت باللغة العثمانية باسم: "خط همايون، بيتي، فرمان، برأت، إرادته، عهدنامه، أماننامه" وغيرها، وكان الخط الهمايوني يصدر بخط السلطان نفسه، أما الأوامر فكانت تصدر باسمه من "الديوان الهمايوني".

وكانت مراسم تحية الجمعة التي يقيمها السلاطين العثمانيون من التقاليد الهامة في الكشف عن العلاقة بين الحاكم ورعاياه. وهذه المراسم التي أقيمت بانتظام في أيام وساعات معينة وسُمح للأهالي بالفرجة عليها قد أتاحت للمسلمين وغير المسلمين، بل وللرعايا الأجانب أن يشاهدوا السلطان ويقدموا له شكاواهم^(١٣).

ومن الأمور الهامة في شئون السلطنة ما كان يقوم به السلطان من رحلات مختلفة في استانبول وضواحيها عندما يتكرر في ذيه ويطوف خفية بين الأهالي، فيستطلع الرأي العام، ويتفقد أوضاع الخلق اليومية وطعامهم وشرابهم^(١٤).

١ - **صلاحياتهم ومسئولياتهم:** وقد جاء في قانوننامه الفاتح قوله: "لقد فوضنا إصدار الأحكام تحت طغرانا الشريفة إلى ثلاث جهات؛ فالأحكام التي تتعلق بأمور العالم نكتب إلى العموم بأمر من وزير الأعظم، والأحكام التي تتعلق بأموالنا نكتب بأوامر دفتردارينا، وأحكام قضايا الشرع الشريف نكتب بأوامر من قضاة عسكرنا"^(١٥). ومعنى ذلك أن كافة شئون الحكم دنيوية أم دينية

(١٢) - أنظر قانوننامه الفاتح، ص ٤٦.

(١٣) - أنظر: M. İpsirli "Cuma Selâmlığı", *DİA*, VIII, s. 90-92.

(١٤) - مُجلت الأعمال اليومية لبعض السلاطين على شكل (روزنامه)، وأجمل الأمثلة على ذلك ما سُجل للسلطان سليم الثالث، أنظر:

Sema Arıkan, *III.Selîm'in Sîrkâtibi Ahmed Efendi Tarafından Tutulan Rûznâme*, Ankara 1993.

(١٥) - أنظر قانوننامه الفاتح، ص ٣٦.

كانت تجري باسم السلطان. واعتماداً على ذلك يمكننا القول إن السلطان كان يفوض الصدور العظام في استخدام صلاحياته الدنيوية، أما صلاحياته الدينية فكان يفوض عليها قضاة العسكر في البداية ثم فوّض فيها شيخ الاسلام فيما بعد. فالمعروف أن عمليات التعيين والعزل التي تجري لهذه المنصبين كانت من صلاحيات السلطان المطلقة. كما أن كافة القرارات الصادرة عن الديوان الهمايوني وتقديمها عقب اجتماعاته لتصديق السلطان عن طريق العرض عليه إنما يؤكد أن السلطان كان المرجع النهائي في كل الأمور. ولكن يجب الإشارة إلى وجود عناصر مختلفة كانت تحد من صلاحيات السلاطين العثمانيين الذين اعتقدنا أنهم أصحاب صلاحيات مطلقة. لأن أقوى السلاطين العثمانيين أنفسهم مثل سليم الأول وسليمان القانوني قد أدركوا من خلال حوادث كثيرة كيف أن سلطاتهم محددة. ويأتي على رأس هذه التحديدات قواعد التشريع الاسلامي؛ وهو الأمر الذي تعرض له [المفتي المشهور] ابو السعود أفندي في بعض فتاواه المتعلقة بإدارة الدولة بقوله: "لا يصح الأمر السلطاني فيما لا يقره الشرع"^(١٦). كما رأينا أيضاً أن القواعد العرفية الثابتة وقوانينها القديمة كانت من العوامل التي حدّت من تصرفات السلاطين. ورأينا من ناحية أخرى أن آداب البلاط الثابتة والضغوط القادمة من المجتمع كانت تحول دون تحقيق العديد من رغبات السلاطين، لاسيما في الحياة اليومية.

٢- مواردهم المالية: كان للسلاطين دخول يبلغ مجموعها مبالغ ضخمة تأتيهم من مصادر جد متنوعة، كانت تصب في خزانة الأندرون المعروفة في البلاط باسم "الخزانة الداخلية". وأهم هذه الدخول كان يأتي من الاقطاعات المعروفة باسم (مالكاه) و (خاص) ومن الحدائق السلطانية، ومن ريع الغابات المعروفة في التركية باسم (بلطه لق) و (چايرلق) و (اورمانلق)، ثم من "إرسالية" مصر، أي خراجها السنوي الذي كان يبلغ حتى عام ١٥٨٧م ٥٠٠,٠٠٠ آلتون أي دينار ذهبي، ثم زاد بعد ذلك التاريخ وبلغ ٦٠٠,٠٠٠ آلتون، والدخول القادمة من الأفلاق والبغدان ودوبرفنيك وأرزل، ونصيب من أموال الغنائم، والهدايا التي يقدمها رجال الدولة كل عام للسلطان^(١٧).

وقد قام السلاطين في العديد من أنحاء الامبراطورية وعلى رأسها استانبول بتشييد المجمعات الضخمة التي عُرفت باسم مشترك هو "أوقاف السلاطين"، وخصصوا للصرف عليها مصادر

(١٦) - أنظر: M. İpsirli, "İnsan Hakları ve Sosyal Hayat Açısından Osmanlı Fetvaları", *Türklerde İnsani Değerler ve İnsan Hakları*, II, İstanbul 1992, s. 115-117.

(١٧) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s. 77-78.

غنية من الأراضي والخانات والحمامات والدكاكين والدور والأسواق وغيرها^(١٨). وهذه العمائر الكبيرة كان لها زوائد دخل تُعرف باسم "زوائد الأوقاف"، ونفهم من سجلات ودفاتر المحاسبات أنها كانت تُمنح كموارد لفئات عديدة^(١٩).

لقد اعتلى عرش الدولة العثمانية ستة وثلاثون سلطاناً، وكان لشخصية كل واحد منهم ما أضفى على جهاز السلطنة العثمانية أبعاداً جديدة سلباً أو إيجاباً، رأيناها في أشكال اعتلائهم للعرش وفي أعمالهم وإنجازاتهم وعلاقاتهم برجال الدولة، وفي حياة البلاط والحريم السلطاني.

ثانياً- نظم السراي العثماني

١- السراي العامر "البلاط السلطاني"

لا تسعفنا المصادر الموجودة بمعلومات كافية عن قصور السلاطين العثمانيين خلال المرحلة الأولى التي كانت فيها ازنيق وبورصة عاصمة للإمارة العثمانية الناشئة. والمعروف أن قصر بورصة كان في قلعتها الداخلية، فاستعمله العثمانيون حتى عهد السلطان محمد الفاتح، ثم لم يلبثوا أن تركوه بعد ذلك^(٢٠).

أما في أدرنه فقد كان للعثمانيين فيها قصران، عُرف أحدهما بالقديم وعُرف الثاني بالجديد. وقد أقام السلطان مراد الأول القصر القديم ومكانه بجوار جامع السلطان سليم في ميدان يُعرف باسم "قَوَاق ميداني". ثم جرى توسيعه فيما بعد، واحتفظوا بالتشكيلات القائمة فيه مثل الديوانخانه والغرف والعنابر المختلفة وأوجاق البستانجية، ثم لم يلبث في عهد سليمان القانوني أن خُصص لإقامة غلمان البلاط (ايچ اوغلانلر). أما قصر أدرنه الجديد فقد شيده السلطان محمد الثاني بحيث يضم من بين مشتملاته الجوسق الذي أقامه والده مراد الثاني على شاطئ نهر طونجه. وبعد فتح استانبول ظل السلاطين العثمانيون يستخدمون ذلك القصر خلال مدة وجودهم في أدرنه طالبت أو قصرت. فقد قضى السلطان محمد الرابع شطراً هاماً من سلطنته هناك، كما اعتلى السلطان أحمد الثاني ومصطفى الثاني وأحمد الثالث عرش السلطنة في أدرنه. وهذا القصر

(١٨) - لإلقاء نظرة عامة على أوقاف السلاطين في استانبول. أنظر: S.Eyice, "İstanbul", /A, V, 1214/55-63.

(١٩) - للتعرف على كليتي الفاتح والسليمانية وعلى أسلوب عملهما ومواردهما أنظر القسم الخاص برجال الهيئة العلمية في هذا الكتاب.

(٢٠) - أنظر: Eviya Çelebi, *Seyahatnâme*, II, 10; Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s.9.

الذي يتشكل من وحدات مختلفة له باب مشهور يعرف باسم "الباب الهمايوني"، وموضع بجانبه يضم برجاً للعدالة عرف باسم "قصر عدل"^(٢١).

وفي استانبول، كان يوجد قصران كما هو الحال في أدرنه، أحدهما السراي القديم أو العتيق والثاني السراي الجديد. وقد أقيم السراي العتيق عام ١٤٥٤م عقب فتح استانبول في زمن السلطان الفاتح في الموضع الذي يضم اليوم المباني المركزية لجامعة استانبول وجامع السليمانية. وبعد أن استخدموه في إدارة الدولة مدة قصيرة شرعوا في إقامة "سراي طوپ قايى". فكان يجري عقب وفاة السلطان أو خلعه نقل عمال السراي ووالدة السلطان وزوجاته وبناته إلى السراي العتيق. وكان يضم كادراً واسعاً من الموظفين القائمين على الخدمة فيه. وكان من التقاليد الجارية أن يقوم السلطان في اليوم الثالث من كل عيد بزيارة السراي العتيق وتهنئة ساكنيه.

٢- سراي طوپ قايى

وهو القصر الذي أقام فيه السلاطين العثمانيون قرابة أربعة قرون من الزمان، ويتكون من ثلاثة تشكيلات أساسية هي: الـ"بيرون" والـ"أندرون" و"الحريم"، ووُضِعَ نظامه ووُزِّعت وحداته بحيث تتفق مع تلك التشكيلات. وهو محاط بالبحر من ثلاثة جوانب، ويغطي مساحة قدرها ٧٠٠,٠٠٠ متر مربع، وله ثلاثة أبواب رئيسية، هي: الباب الهمايوني، وباب السلام، وباب السعادة، أما أفنيته فعددها أربعة، وفيه دائرة الحريم وحديقة الخاصة السلطانية والحدائق الأخرى. وكانت أطراف السراي مسورة بسور مرتفع يطلق عليه اسم "السور السلطاني" ويبلغ طوله ١٤٠٠ متر. وعلى هذا السور كانت توجد عدة أبواب صغيرة وكبيرة يمكن الدخول منها إلى السراي، غير أن الباب الأصلي هو الباب المقابل لاياصوفيا والمعروف باسم الباب الهمايوني. وتوجد فوق ذلك الباب الأثري كتابة مثناة على جانبه تقول: "السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم"، وهي من حيث جمال الخط ومفهوم الحكم لدى العثمانيين ذات مغزى كبير. وتضم الباحة التي يفتح عليها ذلك الباب غرف ودوائر العاملين في الـ"بيرون" ومباني الخدمة الأخرى والعنابر^(٢٢). أما الباحة الوسطى أو الباحة الثانية التي يفتح عليها باب السلام فهي أكثر أقسام السراي حركة ونشاطاً؛ إذ تضم الديوان الهمايوني والدفترخانه والخزانة، فضلاً عن أنها الباحة التي تقام فيها شتى المراسم والاحتفالات. وتجري حراسة هذين البابين من قبل بوابي

(٢١) - للمزيد من المعلومات أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, 10-12.

(٢٢) - للمزيد من المعلومات أنظر: Mehmet İpsirli, "Bâb-ı Hümâyûn", *D/İA*, 361-62.

السراي، وهم عدد كبير يتبعون "كتخدا البوابين". أما باب السعادة الذي يحرسه الأغوات البيض في السراي فكان يؤدي إلى الباحة الثالثة، التي كانت تضم قسم الأندرون ودائرة الحريم التي كانت وحدة مستقلة داخل السراي. وكان يمكن العبور من الباحة الثالثة إلى الباحة الرابعة، التي تضم عدداً من الجواسق والمباني، مثل: جوسق رَوَان وجوسق الصُّفَّة وبرج الباش لالا وغرفة الختان وغرف الثياب وجوسق مجيدية وجامع الصُّفَّة..

والسلطان محمد الفاتح هو الذي بدأ تشييد ذلك السراي، وظل محلاً للاقامة الرسمية للسلطين العثمانيين من بعده، حتى جرى الانتقال في القرن التاسع عشر إلى سراي طولمه باغچه، وشارك كل السلطين الذين أقاموا فيه تقريباً بتشيد قسم فيه أو بتعديل قسم موجود. وكان جوسق مجيدية هو آخر المباني التي أقيمت في السراي، وشُيد بكامله على الطراز الأوربي. وفي ٣ ابريل ١٩٢٤ أصدر مجلس الوزراء قراراً بتحويل سراي طوپ قاپى إلى متحف مفتوح يزوره من يشاء.

أ- دائرة الحريم

وتُعرف باسم الحرم الهمايوني الذي يحتل مكاناً في القسم الخلفي من الديوان الهمايوني على يسار الباحة الثانية في سراي طوپ قاپى، وهو يطل على القرن الذهبي، ويتكون من عدة ايوانات وممرات وشقق وغرف وششمات ومبان للخدمة. وهو مغطى بقباب وعقود، وغُلِّفت جدرانها باثمن أنواع القاشاني والرخام، وزُيّنت بأنواع الخطوط والكتابات البديعة^(٢٣). وهو منظومة من المباني التي تشكل الدار الخاصة لاقامة السلطان العثماني. والحريم اصطلاح تاريخي معروف منذ القدم في العالم الاسلامي، وقد استخدم القسم المخصص منه لاقامة النسوة وحدهن في السرايات والبيوت الكبيرة ليكون مقابلاً لقسم السلامك. ولان سراي طوپ قاپى كان المكان الذي أقام فيه السلطين العثمانيون فقد اطلقوا اسم "الحرم الهمايوني" على القسم المخصص لأفراد عائلة السلطان والنسوة اللاتي يقمن على خدمته. وسيد هذا المكان هو السلطان، ولهذا فان تسلسل المراتب وأوضاع المباني القائمة وأثاثها والمسافات الواقعة بينها قد تحددت كلها على أساس "دائرة السلطان". وعلى ذلك نرى أن دوائر اقامة والدة السلطان والخاصكية [زوجاته] والأمراء والأميرات والقلفاوات والجواري كانت تأخذ مكانها داخل الحرم ضمن ترتيب محدد.

(٢٣) - للتعرف على كافة النقوش الكتابية الخاصة بالسراي وتواريخ عمائه أنظر:

S. H. Eldem-Feridun Akozan, *Topkapı Sarayı*, (ts.), s. 53-55.

وينقسم المقيمون في الحريم إلى قسمين، أحدهما يُخَدَم، وهم السلطان وزوجاته وبناته وأولاده، والآخر قسم يقوم بالخدمة كالقلفاوات والجواري وغيرهن.

- السلطنة الوالدة، ويطلق عليها بالتركية اسم "والده سلطان"، وهي أم السلطان الجالس على سدة الحكم، كما عُرفت في المصادر التاريخية بلقب "مَهْدِ عَلِيَاي سَلْطَنَت" أي مهد السلطنة العالي. وكان يطلق عليها في البداية اسم "خاتون" استمراراً للتقاليد السلجوقية، ثم بدأت تُعرف منذ القرن السادس عشر باسم "سلطانة" وحملته والدة السلطان سليمان القانوني السلطنة حفصة. ولم تحصل على لقب "والده سلطان" من أمهات السلاطين العثمانيين البالغ عددهم ست وثلاثين إلا ثلاث وعشرون سلطانة، أما الأمهات الأخريات فقد توفين قبل أن يعتلي ابناؤهن العرش. وهناك اختلاف في المصادر العثمانية حول أصول هؤلاء السيدات اللاتي كن يرتقين إلى هذه الدرجة في الغالب من بين الجواري.

ووالدة السلطان هي أكثر السيدات نفوذاً داخل السراي وأكثرهن اتصالاً بمن في خارجه. وكانت السلطنة التي يعتلي ابنها العرش تنتقل من السراي القديم إلى سراي طوب قايي في موكب يُعرف باسم "والده آلاي" أي موكب السلطنة الوالدة، وتصبح منذ تلك اللحظة وعلى امتداد سلطنة ابنها أوسع السيدات نفوذاً داخل الحرم الهمايوني.

وكان "اغا باب السعادة" هو المكلف بإدارة أمور السلطنة الوالدة خارج السراي. وكانت تحظى باحترام عظيم من كافة المقيمين في الحريم وعلى رأسهم السلطان نفسه، ومن العلماء ورجال الدولة وكبار الضباط، وكان منهن من اتجهن إلى الخوض في السياسة واستخدمن نفوذهن بما جلب الضرر، وهناك من النماذج السيئة على ذلك السلطنة (نور بانو) والسلطنة (صفية) في القرن السادس عشر، والسلطنة (كوسم ماه بيكر) في القرن السابع عشر.

وكان للسلطنة الوالدة إيرادات تأتيها من أماكن شتى في الإمبراطورية من ريع أراضي الخاصة السلطانية باسم (باشمقلق) ومخصصات أخرى كثيرة صيفية وشتوية. كما كانت الهدايا التي تأتيها من الدول الأجنبية ومن رجالات الدولة العثمانية تشكل مقداراً كبيراً.

والغالب أن أمهات السلاطين اللاتي كن يملكن ثروات طائلة كن ينفقنها على الأوقاف المختلفة التي أقمناها في استانبول والحرمين الشريفين والقدس. فالمعروف من بينهن أن والدة مراد الثالث السلطنة (نور بانو) ووالدة محمد الثالث السلطنة (صفية) ووالدة مراد الرابع وإبراهيم السلطنة (كوسم) ووالدة محمد الرابع السلطنة (خديجه) ووالدة مصطفى الثاني وأحمد الثالث السلطنة (كُلنوش أمة الله) ووالدة عبد المجيد السلطنة (بَرَم عالم) ثم والدة عبد العزيز

السلطانة (پرتو نیال) كانت لهن أوقاف وأحباس عظيمة ذات أرياع وفيرة. وكان يتولى النظارة على تلك الأوقاف "أغا دار السعادة" الذي مر ذكره. وكما كانت الجواري والقفلاوات وغيرهن يقمن على خدمة السلطانة الوالدة داخل السراي كان لهن أيضاً عدد كبير من الموظفين يقومون على جمع إيراداتهن وتعقب أعمالهن خارج السراي، ويعرفون باسم (ويووده Voyvoda) وكتخدا Kethüda وكخيا (Kehya) (٢٤).

ولأن أمهات السلاطين كن في الأصل من الجواري فلم يكن في الغالب ممن حصلن على تعليم وافٍ منظم، اللهم إلا معرفة القراءة والكتابة (٢٥).

- زوجات السلاطين، وكان لهن عند العثمانيين ألقاب يتدرجن في الحصول عليها، مثل: إقبال وخاصكي وقادين افندي. وقد تزوج السلاطين الأوائل بنات حكام الدول المحيطة بهم كالامارات الأناضولية والامبراطورية البيزنطية وملكيات الصرب والبلغار. وكان ذلك من الأمور الجارية في دول العالم الإسلامي والتركي. وساهمت هذه الزيجات في تدعيم أسس الدولة العثمانية. بل أنهم لم يغيروا أسماء الفتيات اللاتي تزوجوا بهن من المسيحيات. وانتشرت عادة الزواج بالجواري في عهد السلطان محمد الفاتح الذي سُلِّمت فيه إدارة الدولة لفتيات الـ (دوشيرمه)، واستمر ذلك جارياً حتى انهيار الدولة العثمانية. غير أن هذه العادة لم تكن قاعدة ملزمة، فهناك سلاطين عثمانيون تزوجوا في الفترات التي تلت ذلك بنات عائلات معروفة كالسلطان بايزيد الثاني والسلطان عثمان الثاني. وعلى الرغم من أن المصادر العثمانية أفاضت في وصف أعراس بنات السلاطين والأبهاء التي كانت تقام بها إلا أنها لم تذكر شيئاً عن زواج أبنائه الأمراء أو زواج السلاطين أنفسهم. وهناك من زوجات السلاطين من كان لهن نفوذهن القوي في السراي وعلى أزواجهن مثل السلطانة خاصكي والسلطانة نوربانو والسلطانة صفية والسلطانة كوسم.

- الأميرات بنات السلاطين، كان يطلق عليهن بوجه عام لقب "سلطان" أي سلطانة، وهو لقب كان يأتي بعد أسمائهن الخاصة. وأصبح علماً عليهن منذ عهد السلطان محمد الفاتح، بعد أن كان يطلق عليهن لقب "خاتون" الذي استعمله العثمانيون تأثراً بالسلاجقة من قبلهم. والملاحظ على

(٢٤) - للتعرف على أسماء السلطانات والودات وعلى الأعمال الخيرية التي قمن بها أنظر: J.Deny "Vâlide Sultan", *İA*, XIII, s. 178-187; Uluçay, *Harem*, s. 61-66.

(٢٥) - للتعرف على رسائل السلطانة صفية إلى الملكة اليزابيث أنظر:

S. Skilliter, "Three letters from the Ottoman 'Sultana' Safiye to Queen Elizabeth I", *Oriental Studies III, Documents from Islamic Chancelleries*, Oxford 1965, s.119-157.

أسماء بنات السلاطين بوجه عام أنهم كن يتسمين بأسماء إسلامية مثل: عائشة وفاطمة وخديجة وأمنية وزينب ورقية وام كلثوم، أما زوجات السلاطين فكن يحملن في الغالب أسماء فارسية مركبة ظللن عليها منذ دخلن بين جوارى القصر.

وانعكست بعض الأحداث الهامة في حيوات الأميرات بنات السلاطين على المصادر التاريخية الرسمية والخاصة، فرأيناها تصف المواكب التي تقام احتفالاً بميلادهن وعُرفت باسم "بشيك آلاي" [أي موكب المهد]، وتصف الاحتفالات الفخمة التي كانت تقام لتجهيزهن وأعراسهن وأعمال الخير التي قمن بها، غير أن لأعراسهن موقعاً متميزاً بين تلك الأحداث. وقد قام السيد/ چغتای الوجة بدراسة ذلك الموضوع باستفاضة معتمداً في ذلك على الوثائق المحفوظة في "ارشيف سراي طوب قايي" (٢٦).

وكانت الأميرة تقضي حياتها داخل دائرة الحريم السلطاني حتى تبلغ سن الزواج، ويقوم على خدمتها عدد كبير من الجوارى. وعندما تبلغ سن التعلم كانت تبدأ في التحصيل باحتفال يُعرف باسم "بدء بسملة" [أي البدء باسم الله]، ويقوم على التدريس لها أشهر المعلمين، وكان السلطان نفسه يحضر الدرس أحياناً. وكانت تتلقى الأميرة العلوم الدينية وعلى رأسها القرآن الكريم، وتتعلم الخط والتاريخ والجغرافيا. وهناك الآن بعض من رسائل الأميرات محفوظة في "ارشيف سراي طوب قايي" تدلنا على اجادتهن للغة التركية إملاءً وتعبيراً. غير أن أغلب النماذج الموجودة من تلك الرسائل ترجع إلى ما بعد القرن الثامن عشر. وفي عهد "الانتظيمات" كانت الأميرات تتلقين دروساً في الموسيقى ولاسيما على آلة البيانو (٢٧).

- **الأمراء أبناء السلاطين**، وهم الأبناء الذكور من آل عثمان الذين ولدوا لامهات من الخاصكيات والاقبالات والجوارى، ويطلق على الواحد منهم اسم (شَهْزَادَه). وكان يعرف الأمير في الغالب حتى عهد مراد الثاني باسم (چلبى)، ثم جروا على إطلاق اسم (شَهْزَادَه) بعد ذلك. وكان الأمير منذ مولده موضع عناية خاصة في تربيته وتعليمه. فكان يقوم على خدمته وهو في المهد عدد من الجوارى، فإذا بلغ الرابعة أو الخامسة من عمره كان يقوم على تربيته عدد من موظفي الـ (خاص اوده) أي الغرفة الخاصة، يعرف الواحد منهم باسم (لالا) أي مربى. وعندما يبلغ سن التعليم يقوم على تعليمه الدروس المختلفة نخبة من أشهر المعلمين في زمانه، ويلقنونه

(٢٦) - أنظر: M.Çağatay Uluçay, *Padişahların Kadınları ve Kızları*, Ankara 1980.

(٢٧) - للمزيد من المعلومات أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, 158-166; Uluçay, *Harem*, s. 67-115.

بعناية كبيرة داخل السراي الأصول والاركان والآداب، فاذا قُدِّر له بعد ذلك أن يجلس على كرسي العرش كان يقوم باختيار أحد معلميه ليصبح معلماً له خلال سلطنته، ويُطَلَق عليه اسم (خواجه سلطاني) أي معلم السلطان.

وكان الاحتفال بختان الأمراء من أكثر الاحتفالات عظمت وأبهة، وتُذكر بوجه خاص أفراح الختان التي أقيمت للأمراء أبناء السلطان سليمان القانوني والسلطان مراد الثالث والسلطان محمد الرابع والسلطان أحمد الثالث؛ إذ استمرت عدة أسابيع، وكانت على درجة كبيرة من العظمة والأبهة. وهناك كتب تركية كثيرة تصف تلك الأفراح والاحتفالات، وتُعرف باسم "سورنامه"، وزُين البعض منها بالرسوم والنميات البديعة.

وكان القانون يقضي حتى تولي السلطان سليم الثاني عام ١٥٦٦م بإرسال كافة الأمراء العثمانيين خارج العاصمة ليكونوا أمراء على السناجق برتبة (سنجق بكى) أي أمير سنجق. أما بعد هذا التاريخ فقد اقتصر على إرسال أكبر الأمراء وحده ليكون أميراً على أحد السناجق. وكانت العادة عند تعيين أحد الأمراء ليكون أميراً على أحد السناجق أن يقام له احتفال يُعرف باسم (شهزاده آلاي) أي موكب الأمير لتشييعه^(٢٨). وكانت السناجق التي يرسل إليها الأمراء معروفة، ولاسيما سنجق أماسيا وسنجق مغنيسا. وكان يرافق الأمير إلى السنجق مربيه، ويتحرك الأمير في إدارة سنجقه بشكل مستقل، فيقوم بتشكيل ديوان صغير على نمط الديوان الهمايوني يختار له الهيئة التي يراها مناسبة. كما يجتنب إلى جواره نخبة كبيرة من رجال العلم والفكر. وإذا قُدِّر لأمير أن يتولى عرش السلطنة صحب معه ذلك الجمع إلى استانبول. واستمر ذلك النهج جاريًا حتى جلوس السلطان محمد الثالث على العرش، ثم ألغي ذهاب الأمير بالفعل إلى أحد السناجق، وأصبح يقوم بتعيين أحد الوكلاء نيابة عنه، أما هو فقد ظل حبيساً داخل الحريم السلطاني. فكان التخلي عن هذا النهج كارثة عظيمة خلّت بنظام السلطنة العثمانية. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان الأمراء يقضون حياتهم في دائرة الحريم داخل سراي طوب قاي في حجرات تعرف باسم (شمشيرلك) بين عدد من الجوارى وموظفي الـ (اندرون)، فلم تتح الفرصة لهم لتنمية مواهبهم وهبطت مستوياتهم من الناحية العلمية والثقافية. وبعد أن استمر ذلك الوضع قرابة قرنين من الزمان عادت الأمور إلى سابق عهدها في أواخر القرن الثامن عشر؛ إذ

(٢٨) - للتعرف على المراسم التي أجريت عند إرسال الأمير محمد (محمد الثالث) إلى سنجق مغنيسا ليكون أميراً عليه أنظر: Selânikî Mustafa Efendi, *Tarih-i Selânikî*, (haz. Mehmet İpşirli), İstanbul 1989, s. 142-143.

أُتيح لهم أن يتربوا في جو من الحرية مرة أخرى، وكان في امكان الأمير منهم أن يتدارس شئون الدولة وينشغل بها داخل وخارج السراي.

ب- الـ "أندرون" *

وهو الجهاز التعليمي الثاني المتأصل في الدولة العثمانية اعتباراً من أواسط القرن الخامس عشر بعد المدارس التقليدية المعروفة. وكان التقليد المتبع بعد جمع أطفال الـ (دُوشيرمه) من بين العائلات المسيحية وباعمار مختلفة أن تقوم الدولة أولاً بتسليمهم لبعض العائلات التركية المسلمة، فيتعلمون اللغة التركية ومبادئ الدين الاسلامي والآداب والسلوك، ثم يجري بعد ذلك وضع هؤلاء العجمية، أي "الغلمان الأغراء" [جمع غرير أي قليل التجربة] في أحد القصور الحديثة مثل: سراي غلطة وسراي ابراهيم باشا وسراي اسكندر چلبى وسراي ادرنه، ليتلقوا في القصر وثكناته الدروس والمهارات التي تنمي مواهبهم البدنية والعقلية. وبعد أن يقضوا قسطاً معيناً من التربية والتعليم يخرجون من السراي تحت اسم (چيقمه) أي خريج، ويجري توزيع هؤلاء الخريجين على مختلف الوحدات العسكرية، أما من كشف منهم داخل السراي عن موهبة عالية فكان يُنقل إلى الـ (أندرون) ليتلقى فيه تعليماً أعلى.

وهناك في الأندرون كانت تتدرج مراحل التعليم والتربية إلى سبع درجات داخل غرف أو مهاجع (اوده/ أو / قوغوش)، هي: الغرفة الصغيرة، والغرفة الكبيرة، ومهجع الصقارين (دوغانجى قوغوشى)، ومهجع المحاربين (سفرلى قوغوشى)، وغرفة المؤونة (كيلار اوده سى) وغرفة الخزانة، والغرفة الخاصة (خاص اوده). ومن لم يستطع من هؤلاء الغلمان (ايچ اوغلانلر) استكمال تلك المراحل من أولها إلى آخرها يفصل حينما توقف - تحت اسم (چيقمه) أي خريج ايضاً - ويجري إلحاقه بالوحدات العسكرية المختلفة خارج السراي.

وعلى ذلك كانت الغرفة الصغيرة والغرفة الكبيرة هما المرحلتان الأوليان في الأندرون. توجد الأولى على الجهة اليسرى بعد الدخول من (باب السعادة)، أما الثانية فكانت توجد على الجهة اليمنى. وهاتان الغرفتان تستقبلان الفتيان الذين تخرجوا بنجاح من (عجمى اوغلانلر مكتبى) أي مدرسة الغلمان الأغراء، فيتلقون هناك على أيدي عدد من المعلمين دروساً في الدين والثقافة الاسلامية واللغات التركية والعربية والفارسية، كما يتعلمون المصارعة والقفز والجري والرمي بالنشاب وغير ذلك من المهارات. وكان الدارسون في هاتين الغرفتين يرتدون نوعاً من

* كلمة فارسية بمعنى "داخل".

الجباب تُعرف باسم "طولامه"، ولهذا كان يطلق على الواحد منهم اسم (طولامه لى) أي ذو الجبة. وكان سن الشاب منهم يبلغ الخامسة عشر تقريباً. وكان يقوم على تأمين الضبط والربط في هاتين الغرفتين ويساعد الفتية في الأمور المختلفة عدد من الموظفين. أما المرحلة الثالثة في الأندرون فكانت مهجع الصقارين، حيث يتعلم عدد من الغلمان يقرب من الأربعين غلاماً. وقد ألغي ذلك المهجع على أيام السلطان محمد الرابع.

وتأسس مهجع المحاربين عام ١٦٣٥م من قبل السلطان مراد الرابع. وكانت مهمته في البداية غسيل وترتيب ملابس العاملين في الأندرون، ثم لم يلبث بعد ذلك أن تحول إلى الاشتغال بالفنون والصناعات المختلفة، فكان يقوم على تنشئة الموسيقيين والمطربين وصناع الأقواس والسهام والمصارعين والحلاقين والدلاكين وغيرهم. وقد تخرج في ذلك المهجع عدد كبير من الموسيقيين والشعراء. كما كان البكم والأقزام داخل السراي يتلقون تعليمهم فيه، فكان يتسع لتعليم مائة شاب. وكان إذا ترك الغلام مهجع المحاربين واكتفى بذلك القدر من التعليم خرج ليلتحق بـ "بلوكات السباهية".

أما مهجع الكيلارجية أو المؤنة فقد تأسس على أيام السلطان محمد الفاتح، وكان رئيسه يدعى (سر كيلارئ خاصه) أي رئيس أمناء مخزن مؤن الخاصة، الذي كانت مهمته القيام بخدمة مائدة طعام السلطان. وكانت مهمة الغلمان العاملين تحت إمرته في ذلك المهجع هي تجهيز كافة احتياجات السلطان والحريم الهمايوني من المأكولات والمشروبات، كالخبز واللحوم والمكسرات وأنواع الحلوى والعصائر وغير ذلك، والقيام بمهمة المحافظة عليها. كما كان يتولى ذلك المهجع مهمة تأمين مقدار الشموع التي توقد داخل غرف السراي ومساجده.

ويبلغ عدد الغلمان العاملين فيه نحو ثلاثين غلاماً، فإذا تركه أحدهم و"خرج" كان يلتحق بـ "بلوكات سوارى القبولية".

وتأسس مهجع الخزانة أيضاً على أيام الفاتح، وكان يرأسه موظف يُعرف بالـ (خزينه دار باشى) أي رئيس أمناء الخزانة، و (خزينه كتخداسى) أي وكيل الخزانة. وكان رئيس أمناء الخزانة من اكبر الموظفين نفوذاً داخل السراي، فهو رأس كافة العاملين بالخدمة فيه ورأس أبواب الحرف والصناعات المعروفين هناك باسم (أهل حرف) ويبلغ عددهم ألفي رجل، كما كان هو المسئول عن (اندرون خزينه سى) أي خزانة الاندرون والمحافظة على المجوهرات والحلي والأشياء الثمينة في السراي. وكان يصحب السلطان ويسير ضمن حاشيته في زمن السلم والحرب.

وكان عدد العاملين في ذلك المهجع يصل أحيانا إلى مائة وخمسين، وإذا تركه الغلام وخرج كان يلتحق بـ (قبو قولى سوارى بولكلرى) أي بلوكات فرسان القبوقولية، أو ينضم إلى جنود الـ (متفرقة) أو يصبح واحداً من الطباخين ذواقى الطعام (چاشنيگير).

وكانت الغرفة الخاصة (خاص اوده) هي آخر المراحل في سلم الاندرون، وتأسست هي الأخرى على أيام السلطان الفاتح. وكانت تضم أربعة من الضباط المشهورين، هم: الـ (خاص اوده باشى) أي رئيس الغرفة الخاصة، والـ (سلاحدار) أي أمين الأسلحة، والـ (چوقدار) أي أمين الملابس، والـ (ركابدار) أي أمين الركاب. وكان رئيس الغرفة الخاصة (خاص اوده باشى) هو وحده (صاحب العرض) أي المؤهل - حسبما جاء في قانوننامه الفاتح - للدخول إلى مجلس السلطان و "عرض" ما يقتضيه الأمر عليه.

ومجموع الموجودين في الغرفة الخاصة يقرب من أربعين رجلاً، كانوا مكلفين بعدد من الوظائف، من بينها كنس وتنظيف دائرة البردة النبوية الشريفة المعروفة في السراي باسم (خرقة سعادت دائره سى)، وإزاحة الغبار عن مصاحفها وكتبها، وحرق البخور في ليالي المناسبات الدينية، ورش ماء الورد، وتلميع التحف المعدنية في دائرة البردة، والمحافظة على الأمانات المباركة المودعة فيها وغير ذلك. وكانوا يقومون بهذه الوظائف بالمناوبة فيما بينهم، كما كان القائمون على خدمة السلطان أيضاً موجودين بين رجال الغرفة الخاصة مثل: (خنكار مؤذن) أي مؤذن السلطان، و (سِرْ كاتبى) أي كاتب السر و (صاريقجى باشى) أي حافظ العمام، و (قهوه جى باشى) أي صانع القهوة، و (باش چاوش) أي الجاويش الأول. وهؤلاء كانوا يجلسون في الغرفة الملاصقة للحريم المعروفة باسم الـ (ما بئين).

وكان إذا ترك أحدهم الغرفة الخاصة وخرج، جرى تعيينه في أرفع مناصب الدولة تبعاً لأقدميته في الخدمة.

ويتضح لنا من نظام العمل في الاندرون وبرامجه وأساليب سيرها أن هذه الغرف والمهاجع لم تكن مدرسة بالمعنى المتعارف عليه بقدر ما كانت تشكيلات لاكتساب المهارات والصناعات المختلفة ومكاناً لتلقي المعلومات الإدارية والسياسة تطبيقياً، ومكاناً لتلقي الدورات المنظمة وممارسة المواهب التي يكشف عنها الشخص. وهذه الغرف والمهاجع السبعة التي يتكون منها الأندرون كانت تحكمها قواعد ثابتة يجري تطبيقها في حالة "الخروج" والترقيات وفي حالة ملء الأماكن الشاغرة فيها، إذ تراعى تلك القواعد والبرامج حرفياً إلا فيما ندر عندما يتدخل السلطان ببعض الاستثناءات الخارجة على الأصول المرعية في الترقيات والخروج. وقد أفاض كل من

طيارزاده عطا بك^(٢٩) وخضر بن الياس^(٣٠) في كتابيهما حول السراي وحياة الأندرون والبيئة الثقافية التي تشكلت هناك.

وعلى الرغم من أن تشكيلات الأندرون تعرضت لتغييرات جذرية باعتبارها مؤسسة تعليمية تربية إلا أنها استمرت تواصل عملها حتى أوائل القرن التاسع عشر، عندما أخذ الذين تخرجوا في المدارس التي أقيمت على الطراز الأوربي يتولون مهمة إدارة البلاد^(٣١).

ج- أغا دار السعادة

كان يضم سراي طوب قايي رجلين من أوسع رجاله صلاحية واكثرهم نفوذاً، هما: أغا باب السعادة وأغا دار السعادة، فكان الأول [من الاغوات البيض] هو رأس العاملين عند باب السعادة، بينما كان الثاني [من الاغوات السود] هو رأس العاملين داخل الحريم الهمايوني. وقد استمر الصراع بينهما على النفوذ والسلطة مدة من الزمن، ففي البداية كانت كفة أغوات باب السعادة هي الراجحة، فلما جاء محمد أغا الحبشي في أواخر القرن السادس عشر استطاع أغوات دار السعادة بجهوده أن يتقدموا على أغوات باب السعادة.

وهؤلاء الأغوات كانوا مثل غيرهم من موظفي السراي يصلون إلى هذا المنصب من أدنى الدرجات، فيرتقون إليه بحسب ما فيهم من مزايا وملكات. فقد كان المتبع أن يجري تسجيل الزنجي القادم إلى السراي في "دفتر اوجاق العبيد" (كوله اوجاق دفتری)، ثم يقوم بتقبيل يد أحد المربين المعروفين باسم (لالا) ويشرع في الخدمة. وبعد أن يتدرج في عدد من الوظائف والخدمات تبلغ ثماني أو عشر من الأدنى إلى الأعلى داخل الحريم الهمايوني، ويجيد خلال ذلك المشوار تعلم الأصول والآداب الخاصة بالحريم واوجاق دار السعادة يرتقي إلى وظيفة أغا دار السعادة.

وأغوات دار السعادة هم أكبر الاغوات في الاندرون والحريم الهمايوني داخل السراي، وكانت مسئولياتهم عن إدارة أوقاف الحرمين الشريفين وبعض أوقاف السلاطين فضلاً عن وظائفهم الأخرى في السراي من الأمور التي زادت من نفوذهم وسلطاتهم إلى حد كبير. وكان الحاج بشير أغا (ت ١٧٤٦م) ممن شغلوا ذلك المنصب أطول مدة، إذ مكث فيه ثلاثين عاماً على أيام السلطان أحمد الثالث والسلطان محمود الأول. وهناك منهم من أساء استخدام نفوذه وجمع

(٢٩) - أنظر: Ata Bey, *Tarih-i Atâ (Tarih-i Enderun)*, İstanbul 1293.

(٣٠) - أنظر: Hızır b. İlyâs, *Letâif-i Enderun*, İstanbul 1276.

(٣١) - المزيد من المعلومات أنظر: Ölkü Akkutay, *Enderun Mektebi*, Ankara 1974.

الثروات الطائلة. وكان يعمل تحت إمرتهم كادر واسع من الموظفين المعاونين لهم. ولأنهم كانوا بعيدين عن هموم النسل والولد فقد أقام العديد منهم الجوامع والمدارس والمكتبات وغير ذلك من أعمال الخير والبر، وحبسوا لها العقارات الغنية.

وقد استمرت كل هذه المناصب حتى نهاية الدولة العثمانية إلا بعض الاستثناءات^(٣٢).

وهناك من المراقبين الأجانب والرحالة والسفراء القادمين إلى السراي ممثلين لحكوماتهم من تحدثت باستفاضة وحكى باعجاب عن سراي طوب قابي، وعقدوا المقارنات أحيانا بينه وبين القصور الملكية في بلادهم وأقروا بتفوقه عليها^(٣٣). أما قسم الحريم في السراي الذي طالما تطلعوا بشغف لمشاهدته ولم تتحقق لهم تلك الرغبة بشكل من الاشكال فقد تحدثوا عنه دائما بما ليس فيه، وبالغوا في نقل ما سمعوه من هذا وذاك كذباً وبهتاناً.

فالسراي مركز السلطنة والحكومة ، ومسرح لفعاليات كثيفة وعديدة، داخلية وخارجية، ولهذا كان يضم أعداداً غفيرة من الموظفين والعاملين على الخدمة فيه. ولكن الواضح أن الأرقام التي قدمتها بعض المصادر العثمانية المعاصرة بالغت في ذلك كثيراً^(٣٤).

وكان للسلطين العثمانيين -ماعدا سراي طوب قابي- قصور وجواسق أخرى أصغر، كانوا يذهبون إليها في فصلي الربيع والصيف بوجه خاص بقصد التزه والصيد والاستجمام.

د- الد "بيرون"

وكان يقع داخل الباحة الأولى في سراي طوب قابي، وينقسم أهله إلى ثلاث مجموعات رئيسية، مجموعة من هيئة رجال العلم، ومجموعة من الأمناء، وثالثة من أرباب الخدمات الأخرى. فقد كان معلم السلطان (خواجه) ورئيس الاطباء (حكيمباشي) ورئيس الجراحين (جراح باشي) ورئيس الكحالين (كحال باشي) ورئيس المنجمين (منجم باشي) وإمام السلطان (خُنْكار إمامي) موظفين في البيرون من فئة العلميين^(٣٥). أما موظفو السراي من فئة الأمناء فكانوا أربعة

(٣٢) - للتعرف على أغوات دار السعادة وباب السعادة أنظر:

Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s.172-183, 354-357.

(٣٣) - أنظر مثلاً: Olivier, *Türkiye Seyahatnâmesi*, (trc. Oğuz Gökmen), İstanbul 1977, 20-25.

(٣٤) - يذكر أوليا جلبي انه كان يسكنه ٤٠,٠٠٠ نسمة، ولكن المعروف أن هناك عدداً كبيراً من موظفي السراي ولا سيما طائفة البستانية كانوا يعملون خارجه.

• كلمة فارسية بمعنى "خارج".

(٣٥) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, 359-374.

رجال، هم: امين العاصمة (شهر امينى) وامين المطبخ (مطبخ امينى) وامين دار السكة (ضربخانه امينى) وامين الأعلاف (آرپه امينى).

ويضم البيرون - عدا هؤلاء - رجالاً آخرين، مثل أمير العَلَم (أمير علم) ووكيل البوابين (قبوجيلر كتخداسى) والبوابين (قبوجيلر) وجاوشية الديوان الهمايونى (ديوان همايون چاوشلرى) وأغوات الصيد (شكار اغالرى) وكبير الطباخين ذواقي الطعام (چاشنيگير باشى) وجنود المتفرقة (متفرقه لر) والبلطجية، أي عمال الفؤس (بلطه جيلر) وحملة البريد (بيكلر) والشطار (شاطرلر) وجنود الصولاقية (صولاقلر) وفريق موسيقى الطبل والعَلَم (طبل وعلم مهترلرى) وفريق موسيقى الخيام (چادر مهترلرى/ مهتران خيمه) والسقائين وأرباب الحرف في السراي المعروفين باسم (أهل حرف).

أما أمير الطبل والعَلَم الذي كان مكلفاً بالمحافظة على رايات وأعلام السلطنة، والبوابون ووكيلهم الذين كانوا مكلفين بحراسة الباب الهمايونى وباب السلام، ورئيس الجاوشية (چاوش باشى) الذي كان مكلفاً بعدة وظائف هامة كالأمن والنظام وأمور البروتوكول في السراي والديوان الهمايونى، وأمير الاسطبل (ميراخور) المكلف بالعناية بخيول السراي وخيول السلطان، والبستانجيه، أي عمال البساتين (بوستانجيلر) الذين يرعون الحدائق والبساتين داخل وخارج السراي، ورؤساء البستانجية (بوستانجى باشيلر) الذين يترأسون عمال الزوارق والقوارب (قايقچيلر) ممن يقومون بتسيير وقيادة القوارب الخاصة بالسلطان وكبار رجال السراي هم جميعاً كانوا من أشهر رجال السراي داخل تشكيل البيرون^(٣٦).

(٣٦) - للمزيد من المعلومات أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilâtı*, s.297-464; a.mlf., *Osmanlı Tarihi*, II, 520-524; H.Inalcık, *the Ottoman Empire, Age, 1300-1600*, London 1973, s 76-88.

نظم السراي العثماني



أغابا باب السعلة

(أ) غرفة الخاصة (خاص)

(۵۵) واد

- الاغا السلحدار

- الاغا چوقه دار

- الاغيا وكابدات

- اغا الطيند

- اغا المفتاح

- اغا البشكير

١٠ - اغا البشير في رحلات السلطان

- الاغا صاحب الابریق (ابریقدار)

- الادراك (كيمه باشى)

١- كبرياء المؤمن

١ - كتاب السر

كبير حفظة العمائم

١- كبر صناع القهوة

۱- کثیر صنایع

۱- شش

(ج) غرفة الخزنة

- وكيل الغزاة (كخيا)

١- اغا المفتاح

الكتب الأول (بافس يلزيجی)

- حفظ الحقیة (چانقلہ جی)

- حافظ الرشيد (صورت غوجی)

ج) غرفة العون

(د) غروفه اهل الحرف والفنون (سفرلی)

(هـ) غرفة رعاية طيور الصيد (طوغانجي)

(و) الغرف الكبيرة والغرف الصغيرة

الفصل الثاني

التشكيلات المركبة

أولاً: التشكيلات المركزية بوجه عام

كان جهاز الادارة المركزية عند العثمانيين الذي حقق أعظم نجاحاته بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر الميلاديين تنظيماً يتصدره في مركز الدولة الديوان الهمايوني والأقلام والإدارات التابعة له بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث يقوم أركان الديوان وهم الوزير الأعظم والوزراء وقضاة العسكر والدفتردارون والتوقيعي أو النشائجي في اجتماعات الديوان نفسه أو في الاجتماعات التي يعقدونها في دواوينهم الخاصة بعد الظهر في الغالب بالتنسيق مع الديوان الهمايوني، فيتناولون كافة المسائل الإدارية والقضائية والسياسية والاقتصادية المتعلقة بالأمور داخل البلاد أو بالعلاقات الدولية من خلال برامج ونظم محددة تسير على وتيرة سريعة إلى حد ما، حتى يتم الوصول إلى نتيجة في كل مسألة معروضة بعد تصديق السلطان على تنفيذ الإجراء اللازم لها.

فالنظام العثماني كان إدارة يجري اتخاذ القرارات فيها بسرعة، وتقوم بتطبيق العقوبات والجزاءات بالسرعة والردع اللازمين، وتتوفر لها عوامل الاتصال السريع بين الأجهزة المختلفة من خلال أسلوب في المعاملات يجري عن طريق الدفاتر والأوراق.

وازداد عدد العاملين المتمرسين في شتى المجالات تقريباً نحو أواخر القرن السادس عشر، فسعت الدولة الى توفير مجالات العمل والاستخدام لهذه الجموع المتركمة متوسلة في ذلك سبلاً متنوعة. ولوحظ إزاء هذا الوضع أنها اتبعت ثلاثة طرق رئيسية، كان الاول زيادة عدد المناصب والوظائف، فزادت كلها ابتداءً من مناصب الوزراء في اعلى السلم الوظيفي حتى أصغر الكتبة والموظفين تحت التمرين، وهو الأمر الذي أدى إلى التضخم في كواثر الدولة بشكل غير صحي لا لزوم له، والتراجع في سير المعاملات والاجراءات. ويمكننا اعتماداً على الميزانيات العثمانية التي نشرها الأستاذ عمر لطفي بركان استخراج المعلومات الصحيحة حول عدد الكتبة والمساعدين وغيرهم من الموظفين المتخصصين العاملين في أقلام الدوائر المركزية والمكاتب التابعة لها خلال النصف الأول من القرن السادس عشر [خلال العقد الرابع] والنصف الثاني منه [خلال العقدين الثامن والتاسع] وبعد مائة سنة في النصف الثاني من القرن السابع عشر [العقد الثامن]. ولوحظ أن مجموع عدد كتبة الديوان الهمايوني وادارة المالية بوجه خاص كان يبلغ في

أواسط القرن السادس عشر ثلاثين موظفاً على وجه التقريب، فإذا به يتضاعف مرتين أو ثلاث في أواسط القرن السابع عشر^(٣٧).

وكانت الطريقة الثانية التي لجأت إليها الدولة في مواجهة الزيادة في عدد الموظفين المتخصصين هي تحديد مدد الوظائف؛ فكانت النتيجة أن ظهرت فرص أكثر لتوظيف عدد أكبر. أما الطريقة الثالثة التي جرى اتباعها فهي استحداث منهج "الرتبة"؛ إذ انتهجت الدولة أسلوب منح الرتب في المناصب الوظيفية العالية لتكريم رجالها مثل رتبة الوزارة ورتبة البكركية ورتبة قضاء العسكر؛ بمعنى أن يجري تعيين شخص واحد لكل منصب من تلك المناصب ليقوم بمهامه بالفعل، بينما تمنح رتبة ذلك المنصب لعدد آخر من الأشخاص تكريماً لهم بحملها فقط. غير أن ذلك الأسلوب لم يلق استحساناً فانتقده متفقو العصر.

ثانياً- الديوان الهمايوني

وهو المجلس الذي كان مخولاً بأعلى السلطات في النظام البيروقراطي داخل الدولة العثمانية، أثناء قيامها وفي دور نهضتها، ورمزاً على تفوق العثمانيين في الشؤون الإدارية. وهو الديوان الذي عرفه المسلمون منذ عهد الخليفة الراشد عمر، واستمر تشكيله في كافة الدول الإسلامية والدول التركية ليقوم بمهام عديدة، كما استخدمه العثمانيون أيضاً على امتداد تاريخهم^(٣٨). غير أنه من الصعب أن نجزم بشيء حول تاريخ تشكيله وأعضائه وأسلوب العمل فيه^(٣٩). وما يمكننا قوله هو أن الديوان مثل غيره من المؤسسات الأخرى قد اتضح شكله على أيام أورخان الغازي، ثم وقع تطوره الأساسي على أيام السلطان مراد الأول (١٣٦٠-٨٩) بزيادة

(٣٧) - أنظر: Ö.L. Barkan, "933-934 (1527-1528) Mali Yılına Ait Bir Bütçe Örneği", *İktisat Fakültesi Mecmuası* (İFM), İstanbul 1954, XV, sayı 1-2, s. 323-326.

ولكننا إذا قارنا تلك بالزيادة بزيادة التي وقعت في عدد الموظفين في مجلس الوزراء والوزارات في انقرة منذ مطلع العهد الجمهوري (أنظر حولية الدولة لعام ١٩٢٥) حتى عام ١٩٩٠ لوجدنا أنها تزيد ألف ضعف، في حين أن الزيادة التي وقعت على امتداد العهد العثماني كله رغم طوله لا تزيد عن ضعفين أو ثلاثة أضعاف.

(٣٨) - للتعرف على ظهور الديوان وأنواعه وتاريخ تطوره أنظر: A.A. Duri, "Dîvân", *El²*, II, 323-27.

وعن الديوان في عهد عمر بن الخطاب أنظر:

M.Fayda, "Hz. Ömer'in Divan Teşkilâtı", *Doğuştan Günümüze Büyük İslâm Tarihi*, İstanbul 1986, II.107-176.

(٣٩) - يلفت أحمد موجي النظر إلى أن مصادر القرن السادس عشر قيّمت ديوان عهد تأسيس الدولة بمقاييس عصرها فنظرت إليه على أنه كان مجلساً ممتازاً وذلك خطأ فاحش (Mumcu, *Hukuksal ve Siyasal Karar Organı Olarak Divân*).

وللتقييم العام أنظر: İ. Hümâyun, Ankara 1976, s. 21-22.

Y. Halaçoğlu, *Osmanlılarda Devlet Teşkilâtı ve Sosyal Yapı*, Ankara 1991, s. 8-19.

عدد الوزراء، ووضع نظام قضاء العسكر. وهناك معلومات جد مهمة عن الديوان ذكرها شمس الدين الطبيب المملوكي حول أن السلطان بايزيد الصائقة (١٣٨٩-١٤٠٢م) كان يصغي لشكاوى الناس كل صباح في محل مرتفع، وأنه كان يجتهد في العدل بينهم^(٤٠). كما يُعرف أن عدد الوزراء بلغ ثلاثة في الديوان الذي كان ينعقد كل يوم تقريباً في سراي أدرنه على أيام السلطان مراد الثاني، وأن قاضي العسكر والدفتردار كانا يشاركان في اجتماعاته من خلال تقسيم للعمل أكثر وضوحاً، وأن تشريفات [بروتوكول] الديوان زادت، وأن اجتماعاته كانت تعقد في الغالب تحت رئاسة السلطان، واستمر على ذلك حتى عهد السلطان محمد الثاني (الفتاح).

كان عهد السلطان محمد الفاتح نقطة تحول في حياة الديوان الهمايوني؛ إذ كان فهمه للحكم المطلق ثم قوانين التشكيلات والتشريفات التي وضعها استناداً على ذلك الفهم قد اتاحت الفرصة لمتابعة أمور الديوان بشكل أقرب. ونرى في مجموعة تلك القوانين المعروفة باسم (قانوننامه) كثيراً من المعلومات حول شكل جلوس الأعضاء الأصليين داخل الديوان^(٤١)، وتناولهم الطعام، ودخولهم للمثول بين يدي السلطان^(٤٢)، كما نتحدث عن كادر الموظفين المساعدين الذين يقومون بمهام المعاملات وأمور الكتابة والتحرير في الديوان والأحكام المتعلقة بذلك. وكان من نتيجة تطور الديوان أن أصبح عدد قضاة العسكر اثنين وارتفع عدد الوزراء إلى سبعة، وبرزت بشكل أوضح مناصب بكلربكي الروملي وقبطان البحر وأغا الانكشارية. ويمكننا الحصول على المعلومات الموثقة عن الديوان الهمايوني وتشكيلاته وأعضائه وأسلوب عمله والرقابة عليه والعوائق التي اعترضته في النصف الثاني من القرن السادس عشر من خلال "دفاتر المهمة" التي تعد من أهم مجموعات السجلات التي دُونت فيه [هناك ٧٥ دفترًا ترجع إلى القرن ١٦]، وكذلك من التواريخ العثمانية الممتازة مثل تاريخ عالي (ت ١٦٠٠م) وتاريخ السلانيكي (ت ١٦٠٠م) وتاريخ حسن بكزاده (ت ١٦٣٧م) وتاريخ بجوي (ت ١٦٤٩م).

(٤٠) - أنظر: H. İnalcık, "İbn Hacer'de Osmanlılar'a Dair Haberler", *DTCFD*, VI, (1948), 192.

(٤١) - "الجلوس في الصدر من ديواني الهمايوني هو سبيل الوزراء وقضاة العسكر والدفتردارين والنشائج؛ إذ يجلس الوزراء أولاً، وفي جانبهم قاضيا العسكر ثم يجلس تحت هؤلاء الدفتردارون، ويجلس النشائج بجانب منهم" (قانوننامه الفاتح، ص ٣٣).

(٤٢) - "ولا يكون ضمن ركبى الهمايوني إلا الوزراء من أصحاب الأرض وقضاة العسكر والدفتردارون" (قانوننامه الفاتح، ص ٣٣-٣٤).

وابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر أخذ الديوان الهمايوني يفقد أهميته وسلطته، إذ انتقلت إدارة شئون الدولة إلى ما عُرف بـ "باب الباشا" ثم "الباب العالي". غير أن الديوان الهمايوني ظل مستمراً حتى نهاية الدولة العثمانية وإن كان بشكل رمزي، واخذ مكانه في التقاويم الرسمية التي كانت تصدرها الدولة تحت اسم "سالنامه".

١ - أيام انعقاد الديوان: من المعروف أن الديوان الهمايوني كان ينعقد يوماً تقريباً منذ زمن اورخان الغازي حتى النصف الثاني من القرن الخامس عشر وتحت رئاسة السلطان نفسه. فلما جاء الفاتح [السلطان محمد الثاني] جعل رئاسته للصدر الأعظم بينما كان "يجلس جنبه العالي خلف ستار" (٢٣) لمتابعة أعماله، أما في العهود التالية فكان السلاطين يستمعون لمداولات الديوان من خلف مقصورة مخصصة، أو يراقبون أعماله من خلال عرض قراراته عليهم فيقبلونها أو يرفضونها. ولكن الذي لا شك فيه أن الديوان الهمايوني كان ديواناً سلطانياً، وأنه حافظ على تلك الهوية حتى النهاية. ولأجل هذا كان السلاطين العثمانيون لا يترددون في ترؤس اجتماعاته بانفسهم في بعض الأوقات الحساسة وبعض الاحداث المهمة الطارئة.

وتدلنا المصادر التاريخية على أن اجتماعات الديوان قد انخفض عددها بوجه عام في القرن السادس عشر إلى أربعة أيام في الاسبوع، هي السبت والأحد والاثنين والثلاثاء، أما أيام العرض على السلطان فكانت يومين هما الأحد والثلاثاء. كما نلاحظ من دفاتر المهمة التي احتوت القرارات والأحكام الصادرة عن الديوان أن اجتماعاته كانت تعقد خمسة أيام أحياناً يدخل فيها الخميس والجمعة. وفي أواسط القرن السابع عشر انخفضت أيام الانعقاد في الغالب إلى يومين هما الأحد والثلاثاء، أما أيام العرض على السلطان فقد انخفضت الى يوم واحد في الاسبوع. ومن ثم بدأت أمور الدولة تنتقل بالتدريج إلى "باب الباشا". وفي أوائل القرن السابع عشر اقتصر انعقاد الديوان على يوم واحد، ثم لم يلبثوا بعد فترة أن تركوا اجتماعاته كلها، واقتصر اجتماعه على مراسم معينة، مثل مراسم توزيع العلوفات [الرواتب] على جنود الانكشارية كل ثلاثة أشهر، فيما عُرف بـ "ديوان العلوفات"، ومراسم استقبال سفراء الدول الأجنبية فيما عُرف بـ "ديوان الغلبة". وقد شاء بعض السلاطين إعادة إحياء تقاليد الديوان من جديد إلا أن شئون إدارة الدولة كانت قد انتقلت بكاملها ضمن مسيرة طبيعية إلى "الباب العالي".

(٤٣) - نفس القانونامة، ص ٤٢.

٢- مكان انعقاد الديوان: لا نعلم الشيء الكثير، أو بالأحرى لا توجد معلومات صحيحة حول مبنى الـ "ديوانخانه" القديم الذي كان يجتمع فيه الديوان في قصري بورصة وأدرنه، بل وفي سراي طوب قابى نفسه. والمعروف أن المبنى المسمى باسم "قبة آلتى" أي تحت القبة والواقع اليوم على يسار الباحة الثانية من سراي طوب قابى كان قد تم تشييده من قبل الصدر الأعظم ابراهيم باشا على أيام السلطان سليمان القانوني. وعند النظر من الخارج إلى هذا المبنى نرى ثلاث قباب تعلوه، وتشكل القبة الأولى القاعة الأساسية في الديوان حيث يجلس أعضاؤه في ذلك القسم فوق أرائك. وتوجد في وسطه أعلى الأريكة التي يجلس عليها الصدر الأعظم نافذة خشبية تطل على دائرة الحريم وتعرف باسم (قفص) أي المقصورة، حيث كان يأتي إليها السلطان في صمت وفي أوقات غير معلومة ليستمع إلى مذكرات الديوان، وقد يتدخل في الحديث فيما ندر^(٤٤). وفي القسم العلوي من تلك النافذة يوجد برج العدالة المعروف باسم "قصر العدل". أما أسفل القبة الثانية فهو المكان الذي يضم مجموعة كتبة الديوان القائمين على أعمال الكتابة والتحرير، وعلى رأسهم كبيرهم المعروف باسم (رئيس الكتاب). أما القبة الثالثة الملاصقة لتلك القبة فكانت تضم مجموعة الخزائن والصناديق التي تحفظ بها دفاتر وسجلات الدولة. وإلى جانب ذلك كانت توجد وحدة أخرى مستقلة في قسم تغطيه ثماني قباب تحفظ فيه خزانة تعرف باسم (ديش خزينه) أي الخزانة الخارجية.

وتبدأ اجتماعات الديوان الهمايوني عقب صلاة الصبح مع شروق الشمس، ثم ينفذ الاجتماع بعد تناول طعام الغداء^(٤٥). وكان أعضاء الديوان يؤدون صلاة الصبح في الغالب في آياصوفيا، ثم تبدأ مراسم انعقاد الديوان في إطار تقاليد معينة وثابتة إلى حد كبير بفتح باب السراي المعروف بالباب الهمايوني ودخول أعضاء الديوان إلى الداخل ووصولهم إلى مبنى "تحت القبة" انتظاراً لمقدم الصدر الأعظم^(٤٦). وكان يجتمع الديوان في السراي عدا اجتماعاته في الأيام المعتادة، فيُعقد بمناسبة توزيع العلوفات على جنود الانكشارية كل ثلاثة أشهر، أو يُعقد بمناسبة استقبال أحد السفراء الأجانب، أو يُعقد لحدث طارئ في حضور السلطان، وعندئذ يوضع

(٤٤) - وقع تدخل من هذا النوع من السلطان سليمان القانوني عندما انتهى قاضيا العسكر في الديوان من محاكمة رجل

واعظ اسمه (ملاقيض)، للمزيد من المعلومات أنظر:

M. İpsirli, *Osmanlı İmparatorluğunda Kadiaskerlik Müessesesi*, İstanbul 1982, s.171-173.

(رسالة علمية لم تطبع)

(٤٥) - كانت تبدأ ساعات العمل في دوائر الدولة العثمانية بوجه عام بعد صلاة الفجر ومع بزوغ الشمس، ويستمر العمل حتى اقتراب غروبها.

(٤٦) - لهذه المراسم والتشريفات أنظر:

Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin Merkez -Bahriye Teşkilatı*, Ankara, 1948 s. 13-29.

كرسي العرش أمام باب السعادة داخل السراي وينتظم فيه كافة الحاضرين وقوفاً على أقدامهم إلا السلطان، ولهذا عُرف بـ "ديوان الوقوف" (اياق ديوانى).

ولأن الديوان الهمايوني هو صاحب أعلى الصلاحيات في الدولة وأكثر أجهزتها فعالية ونشاطاً فقد اقتضى الأمر أن تجري أعماله ضمن برامج منضبطة. وهو يضم الوزراء وقضاة العسكر [اثان] والدفتراين والنشانجي، وهم الاعضاء الاساسيون المعروفون في الديوان باسم "الأركان الاربعة"، والمخولون بإبداء الرأي واتخاذ القرارات وإصدار الأحكام أثناء الاجتماعات، كما يضم عدا هؤلاء فئتين آخرين، تقوم إحداهما على شئون الكتابة والتحرير، وتشكل من مجموعة الكتبة والد "تذكريه" الذين يترأسهم رئيس الكتاب، بينما تقوم الثانية على شئون الأمن والنظام وتنظيم دخول وخروج القادمين إلى الديوان وإبلاغ القرارات والأحكام والقيام ببعض الاجراءات التنفيذية، ويشكلها عدد من كبار الموظفين مثل: (قاييجى باشى وچاوش باشى ومحضر باشى وبوستانجى باشى وعسس باشى وصو باشى). وكان لمجموعة الكتبة والمحريين دور بارز في إنجاز أعمال الديوان مع كثرتها وضرورتها انضباطها، فقد كانوا مكلفين بإعداد برامج عمل الديوان الهمايوني وإعداد الأوراق والسجلات ضماناً لسرعة مناقشة الموضوعات المطروحة في تلك البرامج.

وكانت تبدأ مناقشات الديوان بالأمور الهامة، فيناقشون أولاً المسائل الخارجية وعروض السفراء الأجانب والأجوبة التي ستقدم لهؤلاء السفراء، ثم يتناولون التقارير والرسائل القادمة من أمراء الولايات (بكلربكى) ولا سيما ولايات الحدود والثغور ذات الأهمية الاستراتيجية، وكذلك مشاكل الخلافات حول الأرض والدعاوى والمسائل المختلفة مع الإدارات الحكومية، ثم ينتقلون إلى الطلبات القادمة من المسؤولين الحكوميين حول تعيين الموظفين وترقياتهم ونقلهم وعزلهم وغير ذلك، ثم ينتهون بالاستماع إلى القادمين بشكاواهم وقضاياهم من الأهالي.

وكان إذا جاء أصحاب الدعاوى بـ "عرضحالاتهم" جُمعت، وقام البوابون وچاويشيه الديوان باصطحاب المدعين والمدعى عليهم إلى الديوان. وكان هناك تقسيم ثابت للعمل بين أعضاء الديوان في المسائل المعروضة، وهو تقسيم يقتضيه اختصاص كل واحد منهم. فقد كان الصدر الأعظم معنياً بشئون إدارة الدولة والنظر في الدعاوى المتعلقة بالتيمار، أي الإقطاعات والأراضي الممنوحة من الدولة، بينما كان قاضي العسكر معنياً بالمسائل الشرعية، والدفتردار معنياً بالمسائل المالية. وكان هؤلاء المسؤولون قادرين إذا لزم الأمر على نقل الدعاوى إلى

محاكمهم ودواوينهم الخاصة. وكان الوزراء يساعدون الصدر الأعظم في موضوع الاستماع إلى الدعاوى.

والغالب على أسلوب عمل الديوان الهمايوني أن تُنظر الدعاوى فيه بسرعة كبيرة ويصدر القرار فيها وتوقيع العقوبات دون توانٍ، بل إن أحكام الاعدام التي تصدر عن الديوان كانت تنفذ في الحال فور تصديق السلطان عليها من قبل الجلادين في السراي في موضع بالقرب من الديوان يقال له (جلاد چشمه سي) أي سبيل مياه الجلاد^(٤٧). وكان من أكبر فوائد ذلك التحرك السريع الذي لفت أنظار الأجانب المقيمين في استانبول لمهمة دبلوماسية أو تجارية واستحسنوه وقارنوا بينه وبين ما يجري في بلادهم أن أحكامه كانت رادعة. والواقع أن محاولة الاستاذ أ. مومجي في التعرض لعمل الديوان الهمايوني وتصنيف صلاحياته تحت ثلاثة عناوين رئيسية، سياسية وتشريعية ثم اقتصادية مالية إنما هي خطوة موفقة تتماشى مع الواقع التاريخي^(٤٨).

وإذا اقتضى الأمر أن نشير إلى العناوين الرئيسية فمن الممكن أن نرتب تلك الصلاحيات على النحو التالي؛ فقد كان الديوان مخولاً لتحقيق الأمن والاستقرار بين كافة المواطنين العثمانيين مسلمين وغير مسلمين داخل البلاد، ومحاولة تسيير العلاقة بين الرعايا [زراع الأرض] والسباهية [المصرفين عليها] في إطار من الانسجام، والحفاظ على التوازن الحساس في العلاقات بين مركز السلطة وأجهزتها خارج العاصمة، وتعيين البكركية وأمراء السناجق على الإيالات تبعاً لطبيعة كل إيالة.

وفي المسائل الخارجية كان الديوان الهمايوني مخولاً لقرار السياسة الرئيسية للدولة، والحفاظ على مبادئها الثابتة في علاقاتها مع الدول الأخرى، وقبول السفراء والنظر في الطلبات التي يتقدم بها السفراء الأوروبيون المقيمون في استانبول للتباحث، واستدعاء السفراء وطلب الايضاحات منهم، ثم معاقبة من يذنب منهم أحياناً في الديوان نفسه، ووضع شروط التصالح وكذلك شروط الحرب بوجه خاص ومتابعة سيرها، والاطلاع على التقارير القادمة من ولايات الحدود ثم اتباع السياسة المناسبة، وإصدار الأحكام الخاصة بتوفير المؤن والمهمات العسكرية وإرسالها إلى الجهات المعنية، وغير ذلك.

(٤٧) - للأمثلة على أنظر: M. İpşirli, "Cellat", D/İA, VII, s.270-71.

(٤٨) - أنظر: A. Mumcu, *Hukuksal ve Siyasal Karar Organı olarak Divan-ı Hümâyûn*, Ankara 1976, s. 71-117.

ومن بين الصلاحيات القضائية المخولة للديوان الهمايوني صلاحيته في وضع القوانين والأحكام العرفية باسم السلطان، ومحاكمة الأشخاص من المدنيين أو العسكريين في الديوان نفسه، والنظر من جديد في الدعاوى التي سبق أن نظرت في المحاكم أو في ديوان إحدى الولايات بناءً على طلب أحد الأطراف في الدعوى أو تحويلها إلى محكمة أخرى، ثم التنفيذ الفوري للعقوبات التي صدر الحكم بها، وتنظيم الأوراق والسجلات المتعلقة بكافة تلك الاختصاصات.

أما صلاحيات الديوان في الشؤون الاقتصادية والمالية فهي واسعة إلى حد كبير، بحيث كانت عبئاً ثقيلاً؛ إذ كان عليه مهمة تقرير سياسة ضريبية عادلة واتخاذ التدابير الفعالة لضمان جبايتها، وتقرير أوضاع الأراضي الميرية والأوقاف والأموال العامة والمحافظة عليها، وتقرير السياسات النقدية، وتنظيم أمور المقاطعات^{*} ونظام الإلتزام، وتقرير البضائع والحاصلات والامتعة التي تجري عليها قوانين حظر التصدير، ووضع مبادئ التجارة المحلية والأجنبية، ومكافأة الأشخاص الذين يقومون بخدمة في كافة هذه الموضوعات ومعاقبة المذنبين بعقاب رادع.

٣- الدخول للعرض [على السلطان]: كان من الأمور الهامة أن تتم عملية "الدخول للعرض" حتى يطلع السلطان على القرارات التي أصدرها الديوان والنتائج التي توصل إليها وللحصول على موافقته في النهاية. وإذا وضعنا نصب أعيننا أن الديوان الهمايوني هو ديوان السلطان وأنه لا يجتمع إلا حيث يوجد السلطان فيمكننا القول إن عملية "العرض" عليه كانت من القواعد القانونية. والجدير بالذكر في عملية العرض التي تتم في الغالب وكأنها بروتوكول رمزي أن السلاطين كانوا بين الحين والآخر يرفضون قبول بعض القرارات، ويردون عليها بشدة، ومن ثم كانوا يراقبون أعمال الديوان بهذه الطريقة. وكان الديوان خلال عهد انعقاده أربعة أيام في الأسبوع يخصص يومين للدخول للعرض على السلطان، أما في عهد انعقاده يومين في الأسبوع فكان للعرض يوم واحد.

ويؤكد الأستاذ أ. مومجي أن ترتيب الدخول للعرض أمر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة تكوين الدولة العثمانية وفلسفتها؛ فدخل أغا الانكشارية الذي هو قائد ممالك السلطان أولاً إنما هو دلالة على مدى اعتماد الدولة على الجيش واهتمامها به، كما أن دخول قاضي العسكر من بعده وهو

* المقاطعة في المصطلح العثماني تعني مصادر الدخل المختلفة (مناجم، محاجر، ملاحات، جمارك ورسوم، بساتين وحدائق... الخ) التي ترجع إلى خزنة الدولة وتمنحها للأشخاص لقاء بدل نقدي معين بنظام الإلتزام. وكانت المقاطعات نوعين؛ أحدهما ميري، والثاني مالكانه. وعقد التزم النوع الأول علم أو عامان أو ثلاثة، أما النوع الثاني فكان يمنح قيد الحياة. وكانت هناك عدة أقلام ودوائر في مركز الدولة لمسك حسابات المقاطعات.

الذي يمثل الشرع الشريف والقانون إنما هو تعبير عن مدى اعتصام الدولة بالدين الاسلامي وشريعته الغراء، أما دخول الوزير الأعظم والوزراء والدفتردار من بعد ذلك وهم الذين يمثلون الادارة والمالية والخزانة فهو أمر له مغزاه^(٤٩).

ثالثاً- أعضاء الديوان الهمايوني

١- الصدر الأعظم

كانت الإدارة العثمانية في البداية لا تضم إلا وزيراً واحداً، فلما زاد العدد إلى وزيرين على أيام السلطان مراد الأول، أصبح الوزير الأول هو "الوزير الأعظم". وقد قام الباحث آيدين طائر بدراسة حول شخصيات الوزراء العظام في العهد الأول وطبيعة وظائفهم ضمنها معلومات وثائقية^(٥٠). وكانت العادة الجارية حتى عهد السلطان الفاتح هي اختيار الوزراء العظام من هيئة رجال العلم باستثناء وزير أو اثنين. فقد رأينا أن عائلة جاندركلي التي نشأت على تعليم المدارس قد خرج منها حتى عهد الفاتح أربعة وزراء عظام. فلما وضع الفاتح رجال "الدوشيرمه" في المقام الأول أصبح تعيين الوزراء والوزراء العظام منهم حتى أواسط القرن السابع عشر، مع استثناء وزير أو وزيرين. ونرى في قانوننامه الفاتح تعابير ومقتطفات مختلفة حول الوزراء العظام. وكان الغالب حتى أواسط القرن السادس عشر أن يكون الوزير الأعظم قويا مقتدراً واسع التجربة في أمور الدولة، إذ لعبت شخصية السلطان وعزيمته دوراً مهماً في انتخاب وتعيين الوزراء ذوي الكفاية. أما في العصور التالية فقد أخذت تتزايد مشاكل الدولة العثمانية وتتعدد، ورأينا أن كثيراً من الذين جرى تعيينهم في منصب الصدارة العظمى لسبب أو لآخر كانوا ضعفاء قليلي التجربة محرومين من القوة التي تمكنهم من التصدي لتلك المشاكل. ومع ذلك فلم يخل عهد تقريباً من صدر أعظم تميز بالقدرة والتبصر. ويمكننا أن نذكر منهم في القرن السابع عشر كمانكش قره مصطفى باشا وكوبريلي محمد باشا وفاضل أحمد باشا، وفي القرن الثامن عشر الشهيد علي باشا والنوشهري ابراهيم باشا وقوجه راغب باشا و خليل حامد باشا.

- **صلاحياته ومسئوليته:** كان الوزير الأعظم لأنه الوكيل المطلق للسلطان يملك صلاحيات واسعة، ولا يسأله عن أعماله إلا السلطان وحده. وتدلنا قانوننامه الفاتح على أنه رأس الوزراء والأمراء، وعظيم الناس، والوكيل المطلق في أمور الكافة، والمتقدم على الجميع في التشريعات

(٤٩) - أنظر: نفسه، ص ١٣١-١٣٣

(٥٠) - أنظر: Aydın Taneri, *Osmanlı Devletinin Kuruluş Döneminde Vezîriâzamlık*, Ankara 1974.

[البروتوكول] (١). أما في قانوننامه التوقيعي التي ترجع إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر فقد ذكر أنه الوكيل المطلق باسم السلطان نفسه في أمور الدين والدولة وتأمين نظام السلطنة، وتنفيذ أحكام الحد والقصاص والحبس والنفي والتعزير والاعدام، وسماع الدعاوى وتطبيق الأحكام الشرعية والعرفية، ورفع الظلم، وإدارة البلاد، والتعيين في شئون الولاية والسنجق والتميز والقضاء والإمامة والخطابة، والخلاصة إصدار قرارات التعيين في كافة المناصب العلمية والسيفية (٢). وعلى الرغم من أن صلاحيات الوزراء العظام قد عبرت عنها مجموعات القوانين (قانوننامه لر) بهذا الشكل المستفيض إلا أنهم كانوا دائماً يشعرون بنفوذ السلطان المطلق عليهم، ولم يفلح أقوى الصدور أنفسهم في التخلص من تلك المشاعر.

وكان الخاتم الهمايوني هو الرمز الذي يشير إلى قبول تعيين الوزير الأعظم أو إلى عزله؛ فقيام السلطان بتسليم الخاتم إليه كان يعني قبول تعيينه، أما إذا استرده منه فهو يعني عزله. وفي حالة عزل الوزير الأعظم أو وفاته كان الغالب أن يجري تعيين الوزير الثاني أو الثالث بدلاً منه. وقد يحدث أحياناً أن يجري تعيين أحد الوزراء الآخرين، أو حتى من وزراء الولايات. أما مسألة ترقية (مقبول إبراهيم باشا) من منصب رئيس الغرفة الخاصة (خاص اوده باشي) إلى منصب الصدارة العظمى فهي حادثة نادرة لم تقع إلا في المائتي سنة الأولى.

وكان الصدور العظام يقدمون "عروضهم" على السلطان مرفقة مع تحريرات تعرف باسم (تلخيص) أو (تقرير) (٣). وكان للتلخيص أنواع مثل "تلخيص على عرض" و "تلخيص مستقل"، يقوم رئيس الكتاب باعدادها، ويراعي في كتابتها أن تكون بأسلوب سهل تعبر عن المرام بوضوح وبخط نسخ غليظ حتى لا يرهق السلطان، ثم يدفع بها إلى السراي. وعندما يتلقاها السلطان يكتب عليها خطه الهمايوني الذي يكون في الغالب عبارة موجزة، مثل: (منظورم اولدى) أي اطلعنا عليه، و (ويريلسون) أو (ويردم) أي فليمنح اياه أو منحناه اياه و (تدارك ايده سك) أي عليك بما يلزم، (زمانى دكلدر) أي ليس وقته الآن، و (برخوردار اوله سك) أي نلت ثمرة ما قدمت، و (اولماز) أي لا يصح. ثم يعيده إلى الصدر الأعظم ليبدأ على الفور في تنفيذ ما جاء به. وكانت

(٥١) - أنظر قانوننامه الفاتح، ص ٣٠.

(٥٢) - أنظر قانوننامه التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٤٩٨.

(٥٣) - "التلخيصات" التي يكتبها أحياناً شيخ الاسلام أو الدفتردار أو البكاربيكي كان لا يتم تقديمها للسلطان إلا بيد الصدر الأعظم.

العروض -التي هي أساس للتخصيصات- والرسائل وغيرها تُقدم مع تلخيصاتها^(٥٤). أما التحريرات التي يوجهها الصدر الأعظم إلى رجال الدولة والاداريين الآخرين فكانت تُعرف باسم "بيورلدي" أي أمر. وكان لتلك الأوامر أنواع مختلفة، مثل "أمرٌ على عرض" و "أمرٌ على بياض" وغير ذلك^(٥٥). ومن ناحية أخرى فإن الألقاب التي يستخدمها شيخ الاسلام وقاضي العسكر والبكركي وغيرهم من رجال الدولة في تحريراتهم إلى الصدر الأعظم كانت تتباين في الأسلوب^(٥٦). كما أن الصدور العظام عندما يحررون رسائل الى رؤساء الدول الأجنبية أو لرئيس وزرائها وإلى أمراء الافلاق والبغدان كانوا يضعون علامة عليها تُعرف باسم (بنجه) تمتد من أول طرف الرسالة الأيمن حتى أسفلها محتويةً اسم الصدر، ثم يضعون خاتمهم في وسطها. أما كتاباتهم التي يكتبونها إلى إحدى الجهات داخل نطاق الدولة فكانوا يضعون الـ (بنجه) هذه في أسفل الكتاب مجتمعة.

وأعظم ما كان يشغل الصدور العظام شئون التعيين التي يجري على نطاق الدولة. فقد كانت الوظائف والمناصب محددة بمدد معينة. فإذا جُددت مدة الوظيفة عند نهايتها أطلقوا عليها اسم (إبقا) أو (مقرر)، أما إذا وجهوا ذلك المنصب لشخص آخر أطلقوا عليه اسم (توجيه). وكانت التعيينات تجري مجتمعة، وعلى شكل أربع قوائم في أول شهر شوال بوجه عام، أي عقب عيد الفطر، لتشمل: ١- الوزراء والبكركية وامراء السناجق، ٢- رجال الدولة، ٣- اغوات الاوجاق [الانكشارية]، ٤- كتبة الديوان الهمايوني. ويتم تعيين الموظفين من غير فئة العلميين بعرض من الصدر الأعظم على السلطان. فإذا اقترب شهر شوال قام الصدر الأعظم بأعداد قائمتين، إحداها تضم أسماء "الابقا" والثانية تضم أسماء "التوجيه" ثم قدمها للسلطان مع (تلخيص) منه. ويقوم السلطان بوضع التعديلات التي يراها على القائمتين فيتسلمها الصدر الأعظم ويعيد كتابتهما من جديد مع إجراء تلك التعديلات ثم يقدمها للسلطان للحصول على تصديقه. وبعد ذلك يقدم الصدر الأعظم للمعينين الجدد ولمن أبقى عليهم في وظائفهم وثيقة تعيين تُعرف باسم (رؤس)، ثم يُسجل ذلك في السجلات الخاصة به^(٥٧). وكانت العادة مع أصحاب الوظائف الجدد ممن حصلوا على وثيقة الرؤس ويوجدون في استانبول أن يقام لهم احتفال خاص في "باب الباشا" لإلباسهم الخلعة.

(٥٤) - أنظر: Cengiz Orhonlu, *Telhisler*, İstanbul 1970; a.mlf. "Telhis", *İA*, XII, s. 148-149.

(٥٥) - أنظر: Mubahat Kütükoğlu, "Buyruldu", *DİA*, VI, s.478-480.

(٥٦) - للأمثلة على ذلك أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 134-135.

(٥٧) - أنظر لتلخيص الصدر الأعظم والخط الهمايوني من محمود الثاني:

Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 151-152, not 1.

وكانت عمليات التفتيش التي يقوم بها الصدر الأعظم تحتل مكانة هامة بين وظائفه. إذ يخرج على رأس حاشية كبيرة تضم في مقدمتها قاضي استانبول ليتفقد أحوال الخلق ويستطلع أمورهم، فيطوف الأسواق ومحال البيع والشراء، ويراقب أرباب الصناعات والتجار ويضبط الأسعار، وتجري في الحال معاقبة من يراه مذنباً منهم، كل بحسب ذنبه. وهذا العقاب الفوري السريع كان له تأثير رادع عجيب على هذه الفئات. وكان لهذه العمليات التفتيشية مسار معين، كما أن تفتيش الصدر الأعظم للترسانة البحرية كان هو الآخر من الأمور المهمة، فإذا كانت العلاقة بينه وبين القبطان باشا تسير سيراً حسناً مرت هذه العمليات التفتيشية بصورتها المعتادة، أما إذا كانت العلاقة بينهما على غير ما يرام فقد يؤدي ذلك إلى ظهور بعض المشاكل بينهما. كما كانت الأوقاف الكبيرة المهمة توضع تحت إشراف الصدر الأعظم، فيحيل تلك المهمة إلى واحد من رجاله. وعلى سبيل المثال فإن مهمة الإشراف على مجمع الفاتح (فاتح كليه سي) * قد أعطيت في أول الأمر إلى محمود باشا، ثم جرى الصدور العظام من بعده على هذا التقليد.

وكانت مشاركة الصدور العظام في الأعياد والمواسم والأفراح المختلفة، ثم قيام الآخرين بزيارته من الأمور التي تجري في إطار بروتوكول ثابت. وشغلت حيزاً مهماً من أعمالهم الوظيفية.

وتزداد صلاحيات الصدر الأعظم ومسئوليته عندما يخرج للحرب على رأس الجيش بصفته الـ "سرّدار الأكرام" أي القائد العام له، وعندئذ كان في استطاعته خلال مدة الحرب أن يصدر القرارات والأحكام النهائية في كافة الأمور التي يراها، ويكافئ الخيبرين ويعاقب المقصرين. فيصدر الفرمانات والبراءات على أوراق صحتها معه أعدت من قبل وعليها طغراء السلطان. ولكنه عند عودته من الحرب كان مسئولاً أمام السلطان عن كافة الأمور التي قام بها. وكان خلال

* مجمع أو كلية الفاتح منظومة معمارية ضخمة بناها السلطان محمد الثاني عقب فتح استانبول على الجانبين الشمالي والجنوبي للجامع المشهور الذي أقامه وعرف باسمه. وكانت تتكون من ثمانين مدارس أطلق عليها اسم "صحن الثماني"، وتضم كل واحدة منها قسماً للتعليم العالي عرف باسم "موصلة الصحن" أو "تنمة"، وعلى الطالب الذي يدرس فيها اسم (دانشمند)، أما طالب الأقسام الأخرى فكان يعرف باسم (سوخته/ أو/ صوفته).

ويتولى التدريس في كل مدرسة مدرس يتقاضى راتباً يومياً قدره ٥٠ اقچه، ومعيد يساعد راتبه ٢٥ اقچه يومياً، كما يحصل الدانشمند هو الآخر على اقچتين، ويقوم بالتدريس في المدارس الأدنى من "الموصلة" والتي يعرف طلابها باسم (چومز). وكان يوجد إلى جانب الكلية وحول أطراف الجامع المذكور مصحة باسم (دار الشفا) ودار للاطعام باسم (عمارت) ومكتبة وغير ذلك بحيث تشكل كل تلك العنصرات والمنظمات منظومة متكاملة من الخدمات الدينية والتعليمية والصحية وغيرها.

وكان بناؤها قد بدأ في جمادى الثانية عام ١٤٦٣هـ/ ١٤٦٣م وانتهى في رجب عام ٨٧٥هـ/ ١٤٧٠م.

مدة استمرار الحرب يجمع ديوانه الخاص المعروف باسم "ديوان العصر"، أما الديوان الهمايوني فكان يجتمع في استانبول تحت رئاسة "قايمقام الصدارة".

وكان الصدر الأعظم يمارس هذه الصلاحيات والمسئوليات الخطيرة من خلال دواوين مختلفة؛ يأتي في مقدمتها "ديوان العصر" ثم "ديوان الأربعاء" و "ديوان الجمعة". أما الديوان الهمايوني مع كونه أهم ديوان كان يجتمع تحت رئاسة الصدر الأعظم فإنه كان -كما يفهم من كلمة "همايوني"- ديواناً خاصاً بالسلطان.

- ديوان العصر: وهو الديوان الثاني من حيث الأهمية بعد الديوان الهمايوني، وكان يعقد في مقر الصدر الأعظم نفسه، ويشترك فيه رئيس الكتاب وكتاب التذاكر (تذكرجي) من الدرجة الأولى والثانية، وكتاب تذاكر الوزراء الذين يتولون أمانة مكاتبهم الخاصة. كما كان يشترك في ذلك الديوان عدد من الجاويشية والكتبة والمترجمين. وكان مفتوحاً للكافة، إذ يستطيع الأهالي بسهولة أن يعرضوا عليه شكاوهم ومطالبهم. ويقوم الصدر الأعظم بإصدار القرارات الفورية في الموضوعات التي تدخل ضمن صلاحياته، ولا سيما المسائل المتعلقة بإدارة شئون التيمار والمسائل العرفية الأخرى، أما الموضوعات التي يرى من الضرورة مناقشتها مع أعضاء الديوان الآخرين فكان يحملها إلى الديوان الهمايوني، ويقوم في الموضوعات التي تلزم "العرض" بتقديمها إلى السلطان مرفقةً بـ (تلخيص) منه. بل وكان يحدث أن يحيل بعض الموضوعات ذات الأهمية إلى ديوان الجمعة، أو ديوان الأربعاء حتى تناقش فيهما. ومن ثم تجدر الإشارة إلى أن هذه الدواوين كانت تعمل في تناسق تام. والمعروف عن وثائق ديوان العصر وسجلاته قلتها وندرتها. وكان الصدر الأعظم في أثناء الحرب يعقد هذا الديوان في خيمته الخاصة.

- ديوان الجمعة: ويعقده الصدر الأعظم صباح يوم الجمعة داخل (ديوانخانه) باب الباشا بالاشتراك مع قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، ويناقشون فيه الدعاوى الشرعية والعرفية ومشاكل هيئة رجال العلم مع اختلاف أنواعها. وكان يحضر هذا الديوان لمساعدتهم كل من كتاب التذاكر والجاوش باشى وكتاب الجاويشية والـ (صوباشى) والـ (عسس باشى) والـ (مُخْضِر أغا) وجماعة من الـ (اوده باشى) أي السعاة وغيرهم. وعقب انتهاء الاجتماع يتناولون الطعام، ثم يستقبل الصدر الأعظم القاضيين المذكورين فيتحدث إليهما بعض الوقت ثم ينفرقون.

- ديوان الأربعاء: وهو الآخر ديوان كان يعقده الصدر الأعظم صباح يوم الأربعاء في الديوانخانه الخاصة به بالاشتراك مع قاضي استانبول وقضاة غلطة واوسكودار وأيوب المعروفة باسم "البلاد الثلاثة" أو الخواص الرفيعة (خواص رفيعه). وفي هذا الديوان كانوا ينظرون

الدعوى الشرعية والعرفية المقدمة من أهالي استانبول بوجه خاص. وكانت العادة أن يقوم البكرىكية وأمراء السناجق في حالة وجودهم في استانبول بزيارة الصدر الأعظم قبل انعقاد ديوان الأربعاء.

- موارد الصدر الأعظم ونفقاته: كان للصدر الأعظم موارد تأتيه من أطيان ذات ريع سنوي مرتفع تُعرف باسم الـ (خاص)، ويقوم على جمعها أمراء البلغار المعروفون باسم (ويووده - Voyvoda). وقد نصت قانوننامه الفاتح وكتاب "أصف نامه" * من بعدها بقرن من الزمان على أن تُعيّن للصدر الأعظم أراضٍ من نوع "الخاص" تدر ريعاً سنوياً قدره (١,٢٠٠,٠٠٠) اقجة^(٥٨). وسجلت موارد الخاص زيادة كبيرة فيما بعد بسبب ارتفاع الأسعار من ناحية وأهمية منصب الصدارة من ناحية أخرى. كما كان له موارد أخرى تأتيه -عدا موارد الخاص- من نوع الـ (بيشكش)^(٥٩) و الـ (جائزة) و الـ (هدية). وكان إذا جاء الخراج والـ (بيشكش) إلى السلطان كل عام جاءت معها هدايا للصدر الأعظم والدفتردار ووزراء القبة، كل حسب درجته. كما كان يحصل الصدر الأعظم على مبالغ تُعرف بالـ (جائزه) مقابل التعيينات المهمة التي تتحقق على يديه. وهذه الموارد كلها كانت كبيرة بحيث تبلغ الملايين.

أما عند التقاعد فقد نصت قانوننامه الفاتح على أن يحصل الصدر الأعظم ١٥٠,٠٠٠ اقجه سنوياً^(٦٠). ونلاحظ بعد القرن السابع عشر أنه حصل على الـ (خاص) في حالة تقاعده أو على إقطاع من نوع (آرپه لق).

وكان الصدور العظام بوجه عام من الأشخاص ذوي الدخل العالية، وأصبح المؤشرات على ارتفاع تلك الدخل هو ما أقاموه من مؤسسات خيرية في كثير من البلاد، وعلى رأسها استانبول^(٦١). ولكن إلى جانب هذا الوضع العام، ووجود الأثرياء الذين كانت ثرواتهم حكايات تدور على كل لسان مثل رستم باشا (ت ١٥٦١م) وقوجه سنان باشا (ت ١٥٩٦م) ونصوح باشا

* وضعه لطفي باشا أحد الصدور العظام في عهد سليمان القانوني.

(٥٨) - أنظر:

Fâtih Kanunnâmesi, s.47; *Lütfî Paşa Âsâf-nâmesi*, (haz. Mübahat Kütükoğlu), İstanbul 1991 s.14.

(٥٩) - للجائزة في النظم العثمانية أنظر: M. Uzun, "Câize" *DİA*, VII, 29-30.

(٦٠) - أنظر قانوننامه الفاتح، ص ٤٧.

(٦١) - لأثاره في استانبول أنظر: S.Eyice, "İstanbul-Mimarî Eserler", /A,V.

(ت ٦١٤م)، فقد كان منهم من عاش حياة متواضعة، بل وترك خلفه أسرة غارقة في الديون^(٢٦).

- دائرة الصدارة والعاملون فيها: من المعلوم أن للصدر العظام مقابل مواردهم العالية نفقات باهظة أيضاً، ويأتي في مقدمة تلك النفقات ما كان يصرفه الصدر على دائرته ويتقاضاه العاملون فيها؛ فقد كان يعمل تحت إمرته عدد من الرجال قد يبلغ خمسمائة، ويزيد أحياناً ليصل إلى ألفي رجل، فتشكل عملية الانفاق عليهم مبلغاً ضخماً.

- قائممقام الصدارة: كان المعروف عندما يخرج الصدر الأعظم على رأس الجيش للحرب بصفته القائد الأعلى (سَرْدَار اكرم) أن يترك في استانبول وكيلاً عنه من الورداء يُعرف باسم قائممقام الصدارة (صدارت قايمقامى) وقايمقام الركاب الهمايوني (ركاب همايون قايمقامى)، ليتولى شئون الإدارة بالنيابة عنه. وعلى الرغم من عدم معرفتنا التامة للوقت الذي تطور ونضج فيه ذلك التنظيم فقد رأينا أنه استخدم بكثرة اثناء الحروب ابتداءً من القرن السادس عشر. ولأن القايمقام كان ينوب عن الصدر الأعظم فقد كان يقضي الأمر أن يكون واحداً من رجاله المعتمدين أو من رفاقه حتى لا يقدم على أمر يخالف الصدر الأعظم أو يتناقض مع سياسته. ومع ذلك فقد كان يحدث أحياناً أن يقع الاختيار على واحد ممن يعارضون الصدر الأعظم. وكانت العادة عند تعيين أحدهم لهذا المنصب أن يدخل بصحبة الصدر الأعظم إلى مجلس السلطان ليكرمه ويبلغه وظيفته الجديدة. وكانت صلاحيات ذلك الوكيل ومسئوليته ذات خصائص مختلفة، فقد كان يجمع الديوان الهمايوني ويترأس اجتماعاته. فإذا كان أحد أعضاء الديوان مشاركاً في الحرب ترك عنه وكيلاً لحضور اجتماعات الديوان الهمايوني. كما أن ديوان الجمعة وديوان الأربعاء كان ينعقد في مقر القايمقام، أما ديوان العصر فقد كان منوطاً بالصدر الأعظم وحده، ولهذا كان يعقده حيثما وجد. ومع ذلك فقد كان للقايمقام هو الآخر ديوان يعقده بعد الظهر في مقره الخاص، ويستمع فيه إلى الدعاوى، ويقوم بمنح بعض الوظائف والمناصب المحدودة.

ولأن كافة السجلات والدفاتر الرئيسية التي تُمسك داخل الجهاز المركزي العثماني كانت تُحمل مع الجيوش فقد كان للقايمقام دفاتر وسجلات خاصة به يمسكها، مثل دفتر "مهمة الركاب" (ركاب مهمه سى دفتري) ودفتر "شكاية الركاب" (ركاب شكايه دفتري). فقد كانت كافة القرارات المتعلقة بالمسائل الرئيسية في الدولة تصدر في جبهة القتال من قبل السردار الاكرم

(٢٦) - للمزيد من المعلومات أنظر: Uzunçarşılı, Merkez-Bahriye, s. 164-68.

[أي الصدر الأعظم قائد الجيوش]، وكان الباشا القاي مقام مخولاً بمنح وظائف على الأوقاف والأعمال الكتابية والإدارية من الدرجة الأدنى واتخاذ بعض التدابير المتعلقة باستانبول وإدارة الدولة، كما كان في وسعه أن يقوم مثل الصدر الأعظم بتفقد أحوال الخلق داخل استانبول والتفتيش على الترسانة.

- **محافظ استانبول:** كانت العادة عندما يخرج الصدر الأعظم على رأس الجيش أو ينتقل السلطان إلى أدرنه بقصد متابعة أخبار الجيش عن كثب أو بقصد الاستجمام، أو عندما يكون السلطان والصدر الأعظم معاً في أدرنه يديران شئون البلاد من هناك أن يجري تعيين محافظ [قائم مقام استانبول] في استانبول ليمثل الحكومة ويتولى إدارتها^(٦٣). وكان من صلاحيات محافظ استانبول أن يعقد الديوان ويستمع إلى الدعاوى ويصدر القرارات. ومن ثم كانوا يقدمون له عدداً من الأوراق البيضاء التي تحمل طغراء السلطان ليستخدمها عند الحاجة^(٦٤).

٢- الوزراء

- **التطور التاريخي:** لا شك أن "الوزارة" هي أقدم الأجهزة المعروفة بعد الحاكم أو السلطان في إدارة شئون الدول الإسلامية. والمعروف أن هذه المؤسسة العريقة كانت قائمة لدى العثمانيين أيضاً منذ نشوء دولتهم. وكان لهم وزير واحد في البداية، فلما جاء مراد الأول أضاف عليه وزيراً ثانياً، فأصبح أحدهما وزيراً أعظم والآخر وزيراً فقط، أما في زمن بايزيد الصاعقة فقد زادوا إلى ثلاثة، ثم أصبحوا أربعة في عهد مراد الثاني، واستمروا على ذلك حتى الأعوام الأولى من حكم السلطان سليمان القانوني، إذ ارتفع ذلك العدد إلى سبعة في أواخر سلطنته، أما في عام ١٥٩٦م فقد أصبح الوزراء عشرة، ثم زادوا عام ١٥٩٩م إلى ثلاثة وعشرين وزيراً، وانقسموا من حيث نوع المهام إلى قسمين؛ وزراء الداخل ووزراء الخارج. وقد انتقد السلاويكي المؤرخ تلك الزيادة في أعداد الوزراء؛ فذكر العبء المالي الكبير الذي تترتب على تلك الزيادة، وتعارضها مع ما جرت عليه أمور الدولة^(٦٥). فقد أطلقوا على الوزراء العاملين تحت قبة الديوان

(٦٣) - أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez -Bahriye*, s. 184; Mumcu, *Divân-ı Hümâyûn*, s. 150.

(٦٤) - تماماً كما فعل السلطان سليم الثاني في صيف ١٥٦٧م عندما توجه إلى أدرنة للبقاء فيها مدة طويلة ومعه كافة رجالات الدولة، وعندئذ عين القبطان بياله باشا محافظاً على استانبول، وترك له عدداً كبيراً من أوراق على بياض تحمل الطغراء

(Selânikî, *Tarih*, (İpsirli), s. 66).

(٦٥) - أنظر: Selânikî, *Tarih* (İpsirli), 662, 852-3.

اسم وزراء الداخل [القبة]، أما من جرى تعيينهم ليكونوا بكلربكية على الايالات الكبيرة برتبة وزير ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر فكانوا يعرفون باسم وزراء الخارج.

وفي القرن السابع عشر أخذ يتضاءل عدد الوزراء بالتدريج، فأرأينا الصدر الأعظم كوبرلي محمد باشا يحد من عددهم، حتى جاء القرن الثامن عشر ليتراوح عدد وزراء القبة بين اثنين إلى ثلاثة في أوائل ذلك القرن، إلى أن انقطع تعيين هؤلاء الوزراء بعد عام ١٧٣١م. وكان السبب وراء ذلك هو انتقال كافة الصلاحيات والسلطات التنفيذية إلى "الباب العالي"، وتحول الديوان الهمايوني إلى جهاز رمزي. وفي مقابل اختفاء وزراء القبة وقعت زيادة في عدد وزراء الايالات. غير أن هذه المناصب الوزارية بدلاً من أن تعطى للاكفاء ذوي الخبرة من رجال الدولة أرأيناها تعطى في الغالب للأشخاص الذين يتركون السراي للعمل خارجه، ومن ثم تضاعف نفوذ الوزراء وقلت هيبتهم. وحاول السلطان سليم الثالث وهو يقوم باصلاحاته أن يقلل من عدد الوزراء، كما أطال مدة وظيفة الوزير حتى يخفف من الفوضى التي كانت تحدث عند تغيير الوزراء كل عام؛ فجعل عملية التغيير لا تحدث إلا مرة واحدة كل أربع أو خمس سنوات (٦٦). وفي القرن التاسع عشر جرى تعيين عدد من النظار برتبة وزير على رأس كل نظارة جرى تشكيلها آنذاك، واستمر ذلك اللقب (ناظر) حتى نهاية الدولة العثمانية.

- **تعيين الوزير وعزله:** كان يتم تعيين الوزير بموجب براءة (برات) أو منشور رسمي (٦٧). وهذه الوثيقة كانت تنص على مهامه وصلاحياته في صيغ معينة. فإذا صدر القرار بتعيينه وجب عليه أن يقدم للمستولين قدراً من الهدايا والتحف يطلق عليها (پيشکش وجائزه)، ويحصل السلطان على القسم الأعظم منها. فقد كانت العادة أن يقدم وزير القبة الجديد للسلطان أنثى عشر ضعف الهدايا التي يقدمها للآخرين. ففي عام ١٦٢٠م كان (پيشکش) حسين باشا الذي قدمه إلى السلطان عندما رقي من بكلربكي الروملي إلى وزير قبة اثني عشر ضعف ما قدمه للآخرين من التحف الفضية وحرير (سراسر) والمخمل والأطلس الكمخ والديباء وحرير الدارائي والغلمان والخيول وغيرها (٦٨). كما جرت العادة أن يقدم الصدر الأعظم لكبار رجال الدولة والموظفين الآخرين الذين شاركوا في اتمام اجراءات تعيين الوزير الجديد قدراً من "الجوائز" يتفاوت من

(٦٦) - للتعرف على تطور الأحداث انظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 186-196.

(٦٧) - يضم الأرشيف العثماني عدداً كبيراً من براءات ومراسيم تعيين وزراء الايالات، أما وزراء القبة فلا نكاد نعثّر لهم على شيء.

(٦٨) - انظر الأرشيف العثماني (KK. Teşrifat Defteri, Husisi, nr. 3) ونقلاً عنه:

Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 194-95.

شخص لآخر(٦٩). وكان على الوزير أن يسدد نوعين من الضرائب، أحدهما باسم (طوغ جائزه سي) أي جائزة الطوغ*، والثاني باسم (منصب جائزه سي) أي جائزة المنصب. وهو قدر يتفاوت بتفاوت موارد الولاية التي يجري تعيينه عليها. ويحصل الوزير على ثلاثة أطواغ وسنجد [علم أو راية]. وكان رئيس الكتاب مكلفاً بحمل منشور التعيين إلى الوزير الجديد في مقره. ويقضي القانون بأن يحفظه الوزير في قطعة من حرير الأطلس الأخضر.

وكان تعيين الوزير محدداً بمدة معينة، فإذا أبقى في منصبه بعد انقضائها أطلقوا على هذه الحالة اسم (إبقاء)، وإذا وجهوا ذلك لأحد غيره أطلقوا على تلك الحالة اسم (توجيه). فكان يحصل في حالة الإبقاء عليه على "براءة إبقاء" أو "براءة مقرر". وكانت تجري العادة أن يقدم الوزير الذي أبقى في منصبه هدايا مختلفة للمعنيين وعلى رأسهم الصدر الأعظم. ويخضع الوزير للتحقيق والمساءلة إذا حدث وقدمت فيه شكوى لسوء استعمال الوظيفة أو لظلم أوقعه بأحد، فتجري محاكمته، حتى لقد يصل الأمر إلى عدم الاكتفاء بعزلة فيصدر الحكم بإعدامه. وفي هذه

(٦٩) - للتعرف على مقدار تلك "الجائزة" ومدى انتشارها نذكر مثالا من القرن الثامن عشر لرجل تم تعيينه وزيراً لأول

مرة فقام بتوزيع جوائز على النحو التالي:

٣٠,٠٠٠ اقجة للصدر الأعظم

١٠,٠٠٠ اقجة لوكيل الصدر الأعظم

٣,٥٠٠ اقجة بدل معاطف فراء وجواد وملابس

٣,٠٠٠ اقجة رسوم منح براءة الوزارة وخلعة وجواد لرئيس الكتاب

٢,٠٠٠ اقجة وخلعة وجواد للنشائج

٢,٠٠٠ اقجة بدل خلعة وجواد لكبير الجاويشية (جاوش باشي).

١,٥٠٠ اقجة لأمير العلم (مير علم) مقابل تسليمه الطوغ والسند.

٥٠٠ اقجة لكل من التذكارية من الدرجة الأولى والثانية والمكتوبجي والكتاب

والبكالجي والأمنجي.

- عدد آخر من الجوائز ومقدار معين لمعاون (سر خليفة) المكتوبجي وكتابه ورجال

الصدر الأعظم والنشيفاتي ومن يعمل تحت امرتهم.

- ٢٤١ اقجة رسوم تسلم العلم

٤٥٠ اقجة رسوم تسلم الطوغ

أي أن مجموع ما أنفقه من جوائز يبلغ ٦٤,٨٧٥ اقجة، وهو ما يساوي ١٣٠ كيماً بحساب الأكياس، أنظر: Uzunçarşılı,

Merkez-Bahriye, s. 200. نقلاً عن الأرشيف العثماني (جودت، دخله، رقم ٨٤٨٠).

* أنظر النجمة التي تلي الهامش رقم ٢٣ في الباب الرابع.

الحالة كانت تسترد الدولة منه علامة الوزارة وهي الأطواغ والسنجق. وحتى لو صدر الحكم باعدام الوزير فلا تصح أبداً اهانتته، فيجري تنفيذ الحكم بما يليق بالوزير الذي يمثل هيبة الدولة.

- مهام الوزير وصلاحياته: كانت صلاحيات الأعضاء الأصليين في الديوان الهمايوني معروفة محددة، وهؤلاء الأعضاء هم قاضيا العسكر والدفتردار والنشانجي. أما عن وظائف الوزراء فلم نعثر في المصادر على معلومات مهمة تحدها. وهم يعادلون وزراء الدولة في الدول المعاصرة، ويتقدمون على الأعضاء الآخرين في البروتوكول، كما كان عليه الأمر قديماً. ولا توجد وظائف ومهام معينة يضطلع بها وزراء الدولة، ولكنهم كانوا مسئولين عن الإدارات العامة والمعاهد العلمية والأجهزة الإدارية المختلفة والمؤسسات المستقلة وغيرها من التنظيمات العديدة التي تتولى المهمة التنفيذية بين أجهزة الدولة. ويمكننا عند النظر إلى الخطوط التي تحدد معالم النشأة والوظيفة لدى الوزراء العثمانيين أن نتعرف بشكل عام على مهاراتهم والخدمات التي يقومون بها.

وكان التعيين في الوزارة منذ قيام الدولة حتى عهد السلطان الفاتح يجري من بين رجال الدولة الأكفاء المنحدرين في الغالب من العائلات التركية الأصلية. فلما جاء الفاتح عدل عن ذلك التقليد وجعل الوزارة محصورة على رجال الدوشيرمة. فقد كانوا يتعلمون في الأندرون ثم "يخرجون" من السراي ليتولوا الوظائف في الأيالات سنوات طويلة، ويرتقون إلى الوزارة بعد مدة تتراوح بين عشرين إلى ثلاثين عاماً. ولاشك أن وجود خمسة أو ستة من مثل هؤلاء الرجال المحنكين داخل الديوان الهمايوني وإدلائهم بأرائهم وأفكارهم المهمة أثناء مناقشة شئون البلاد وإصدار القرارات الإدارية والسياسة في الديوان كان كسباً بالنسبة لإدارة الدولة.

وكان من أهم وظائف الوزراء في الديوان وهم يجلسون على يمين الصدر الأعظم بترتيب أقدمية كل منهم، أن يساعدوه بالرأى والمشورة. فإذا كثرت الأعمال وتقلت الأعباء سمح لهم الصدر الأعظم بالمساعدة في دعاوى التيمار على وجه الخصوص، وأذن لهم بمساعدة النشانجي وفي وضع طغراء السلطان على الأحكام والقرارات الصادرة عن الديوان.

وتتضاعف صلاحيات الوزير عندما يشارك في الحروب قائداً على رأس الجيش، ويحصل آنذاك على كورك [معطف الفراء] وريشة* وخنجر تكريماً لذلك المنصب، ويضم في حاشيته

* بالتركية: صوغوج، وتعلق على الرأس علامة على الحكم.

عددًا معلوماً من الانكشارية والجبية والطوبجية والسباهية** . كما يحصل أيضاً على عدد من الأوراق البيضاء ذات الطغراء ليستخدمها عند اللزوم في عمليات التعيين والعزل، وتتأط به صلاحيات واسعة يمارسها باسم السلطان. غير أنه كان في الوقت نفسه مطالباً عند العودة بتقديم الحساب عن كافة الأعمال التي قام بها. وسواء كان الوزير معيناً لقيادة الجيش أو على رأس إحدى الايالات فقد كان من صلاحياته أن ينظر في الدعاوى على امتداد الطريق حتى وصوله إلى موقع وظيفته ويصدر الأحكام فيها(٧٠).

- **موارد الوزير ونفقاته:** نصت قانوننامة الفاتح على أن يخصص للوزير تيمار من نوع الـ (خاص) تتراوح وارداته ما بين مليون إلى مليون ومائتي ألف اقجه في السنة. وهذا القدر من المال قد ظل في الزيادة حتى القرن الثامن عشر ليتناسب مع هبوط سعر الاقجه. وفي مقابل حصول الوزير على ذلك التيمار كان مكلفاً بتجهيز عدد معلوم من جنود الـ (جَبْكو) يشارك بهم في الحروب ضمن جيوش الدولة. وكان لهذه الخواص [التيمارات] موظفون مخصصون يطلق عليهم اسم (ويووده Voyvoda) يتولون جمع وارداتها. أما في القرن الثامن عشر فقد خُصص للوزراء محصول نوع من الضرائب العُرفية كانت تُعرف باسم "إمداد سفريه" أي مساعدة عسكرية، و "إمداد حضريه" أي مساعدة حضرية. ثم شرعوا بعد ذلك يمنحون بعض الولايات للوزراء للحصول فقط على ضرائبها الميرية (بَرّ) وَجَهْ مُحَصَّلَق)، أي أن يجمع الوزير بعض العوائد الخاصة بالدولة في الولاية بطريق "الالتزام".

أما عند إحالة الوزير إلى التقاعد فكان يحصل في البداية على تيمار من نوع الـ "خاص" تبلغ وارداته السنوية ستة أحمال [الحمل مائة ألف اقجه]، ثم رأت الدولة بعد ذلك أن ترصد للوزير المتقاعد مخصصات نقدية أو عينية يطلق عليها اسم "آرپه لق"(٧١).

- **حاشية الوزير:** كان للوزير حاشية كبيرة تضم عدداً من الرجال قد يبدأ بعدة مئات وينتهي بعدة آلاف. وهذا الكبر في حجم الحاشية واكتمالها كان من الأمور الهامة التي يسعى إليها كل وزير، ولاسيما إذا كان من الوزراء المعينين على رؤوس الولايات(٧٢).

** اسم يطلق على الجنود الراكبة بوجه عام وعلى الجنود الخيالة أصحاب التيمارات.

(٧٠) - للتعرف على "التوجيهات" التي منحها فرهاد باشا لبعضهم أثناء حملته على إيران والتوجيهات التي منحها ساطرجي

محمد باشا أثناء حروبه على النمسا أنظر الأرشيف العثماني: (تصنيف كامل كبه جي، دفاتر الرؤس).

(٧١) - (الشعرية: (آرپه لق) مصدر للدخل الاضافي كان يحصل عليها رجال السيف (سيفيه) ورجال الهيئة العلمية (علميه) من

ذوي الدرجة الرفيعة أثناء تأدية الخدمة، وتخصص لهم بعد الانفصال عنها كأجر للتقاعد، أنظر:

(M. Tayyib Gökbilgin "Arpalık", /A, I, 592-595; C. Baltacı, "Arpalık". *DiA*, III, 392-393)

٣- قضاء العسكر [انظر قسم هيئة رجال العلم]

٤- الدفتردارون [انظر قسم التاريخ الاقتصادي].

٥- النشّانجي

وهو الذي يذكر عند العثمانيين أحياناً باسم الطغراني أو التوقيعي، وكان آخر الأركان الأصلية الأربعة في الديوان الهمايوني. ومع صعوبة الجزم بالتاريخ الذي بدأ فيه النشّانجي يحتل مكانه ضمن التشكيلات المركزية العثمانية فإن وجود الطغراء على الوثائق في عهد اورخان الغازي إنما يؤكد الرأي القائل باحتمال وجود النشّانجي منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر (٧٣). ولاشك أن وجود هذه الوظيفة لدى الدول الإسلامية السابقة على دولة العثمانيين، ولاسيما عند العباسيين تحت اسم التوقيعي، وعند السلاجقة العظام وسلاجقة الأناضول تحت اسم صاحب الطغراء أو الطغراني، إنما يدلنا على مدى قدم ذلك الجهاز. وأول معلومات صريحة عن النشّانجي نراها في قانوننامه الفاتح؛ إذ ذكرت أنه أحد أركان الديوان، وأن مكانه في البروتوكول [التشريفات] يتغير تبعاً لرتبته إذا كان وزيراً أو بكربكيا أو أمير سنجق، وإن النشّانجي الذي يحمل رتبة أمير سنجق قد يتحول إلى رتبة البكربكي، وأن مدرسي الداخل ومدرسي الصحن * ودفتردار المال قد يتولوا وظيفة النشّانجي، وأن أبناءه يمكن تعيينهم ضمن عساكر المتفرقة براتب يومي قدره ٤٥ اقچه (٧٤). وكان لاستقرار النظم المركزية العثمانية وتطور الاجهزة البيروقراطية في القرن السادس عشر، وتعيين عدد كبير من المنشئين المقتردين في عهد الفاتح لاشغال ذلك المنصب أن تحول إلى وظيفة مهمة يُعتد بها. غير أن تضائل أهمية الديوان الهمايوني مع أواسط القرن السابع عشر اصطحب معه تطوراً جديداً كان في صالح رئيس الكتّاب بينما حدث العكس مع وظيفة النشّانجي. فقد انتقل عدد كبير من مهام النشّانجي إلى رئيس الكتّاب، حتى أصبح الأخير هو آمر النظام البيروقراطي بدلاً من النشّانجي. واستمر الأمر على ذلك حتى تحولت

(٧٢) - كان درويش محمد باشا (ت ١٦٥٥م) عند ولايته على بغداد يصحب حاشية قوامها ١٠,٠٠٠ رجل من اللوندية وغلمان الداخل (ايچ اوغلان) والأغوات (M. Cavid Baysun "Derviş Mehmed Paşa", /A, III, s. 548).

(٧٣) - أنظر: T.Gökbilgin, "Nişancı", /A, IX, 299 ve dv.

* مدرس الصحن هو الذي يتولى التدريس لاحدى مدارس الصحن التي اقامها السلطان الفاتح حول جامعته وعرفت باسم كلية الفاتح، أو لاحدى مدارس صحن السليمانية التي اقامها السلطان سليمان القانوني حول جامعته. وهذا المدرس كان معدوداً من كبار المدرسين العلماء، ويتقاضى راتباً لا يقل عن خمسين اقچه يومياً.

(٧٤) - أنظر: قانوننامه الفاتح، ص ٣٩,٣٤,٣٣

وظيفة النشائجي في أواخر القرن الثامن عشر إلى وظيفة رمزية يتولى أمرها أحد الكتبة من فئة المعلمين (خواجگان)، إلى أن ألغيت عام ١٨٣٦م، وتولى مهامها وصلاحياتها أمين الدفتر (دفتر امینی) وكاتب الطغراء (طغراکش).

أما مؤهلات النشائجية فقد تغيرت هي الأخرى مع مرور الوقت؛ فقد كان يجري تعيينهم في البداية من بين هيئة رجال العلم، ثم لم تلبث الدولة بعد ذلك أن فضلت عليهم أرباب القلم (قلم اربابی)، أي فئة الكتبة. وأخذت وظيفة النشائجي مع مقدم القرن السادس عشر تكتسب معالم أكثر وضوحاً، فكان الموظف من قلم الديوان (ديوان قلمی) يصبح أولاً رئيساً للكتّاب ثم نشائجياً، فإذا لم يكن هناك مرشح مناسب جرى تعيين النشائجي من بين المدرسين.

وكان تعيين النشائجي على ثلاثة مستويات، فقد يكون برتبة وزير أو رتبة بكربكي أو رتبة أمير سنجق. وتتقرر صلاحياته ومسئوليته ومكانه في البروتوكول تبعاً لرتبته. فإذا كان برتبة وزير تميز في الديوان الهمايوني على قاضي العسكر والدفتردار، وإذا كان لا يحمل رتبة الوزارة فلا يحق له أن يدخل "للعرض" بعد الديوان على الرغم من أنه عضو أساسي. كما كان يحدث أحياناً أن يُدمج منصب وزير القبة مع منصب النشائجي ليتحوّل إلى منصب واحد يتولاه شخص واحد.

- **صلاحياته ومسئوليته:** تدلنا مجموعات القوانين (قانوننامه) العثمانية على أن أهم الأعمال التي يتولاها النشائجي هي كتابة الطغراء على الفرمانات والبراءات وغيرها من الوثائق الصادرة باسم السلطان من الديوان الهمايوني. وتشير تلك المجموعات إلى أن اسمي (توقيعی ونیشائجی) جاء من هنا. وواقع الأمر أن هذه المهمة عمل روتيني في النهاية، إذ يمكن لأحد كتبة الديوان من ذوي الخط الحسن أن يكتب الطغراء على الوثائق التي تستلزم كتابتها. في حين أن قيام النشائجي بكتابة الطغراء على مئات الفرمانات والبراءات الصادرة عن الديوان كل يوم لم يكن بالأمر الهين. فالصلاحية الأساسية للنشائجي هي أن يساعد في حل المشكلات المتعلقة بالقوانين العرفية باعتباره مفتي القانون (مفتیء قانون)، والأهم من كل ذلك هو سعيه لضمان دوران دولا العمل بشكل متناغم باعتباره رأس البيروقراطية في مركز الدولة.

ويذكر التوقيعي عبد الرحمن باشا في قانوننامته التي ترجع إلى النصف الثاني من القرن السابع عشر أن كتابة الطغراء كانت من صلاحياته، وأن الأعمال المتعلقة بالقوانين كانت تجري في مقره هو، وإن الموظف المعروف باسم "المميز" كان يساعده في ذلك، وأن التصحيحات التي يتقرر أجرؤها على دفاتر الدهترخانة كانت من اختصاص النشائجي وحده بفرمان يصدر بذلك،

وأن براءات الجهات التي يصدرها قاضيا العسكر كانت توضع عليها الطغراء ثم تُرسل مع حافظ الكيس (كيسه دار) إلى أمين الورق (كاغد اميني)، وأن أحكام الشكاية [أي أوراقها] التي تصدر عن الديوان الهمايوني كان يتم إرسالها مجمعة إلى النشانجي بعد أن يُجري عليها رئيس الكتاب المعاملة اللازمة ثم توضع عليها الطغراء، وأن القوانين العثمانية هي من مسئولية النشانجي، وأنه [أي عبد الرحمن باشا] كان يُعرف باسم مفتي القانون (مفتيء قانون). كما ذكر عبد الرحمن باشا أن صلاحيات ومسئوليات النشانجي ومكانه في البروتوكول أمور تتفاوت بتفاوت رتبته، إذا كان وزيراً أو بكربكياً أو أمير سنجق، وأنه لم يكن يدخل للعرض، ولم يكن هناك وقت معلوم للقاءه بالصدر الأعظم، وأن الأنسب كان في الاستئذان أولاً ثم اللقاء (٧٥).

ومن المهام الأخرى التي تتأط بالنشانجي اضطلاع بترجمة الرسائل العربية والفارسية القادمة من الدول الإسلامية الأخرى وتقديمها. وكان النشانجي حتى عام ١٥٩٩ يرافق السلطان عند الخروج إلى الحرب، أما في ذلك التاريخ فقد رافق أوقچی زاده السردار الأكرم في الحرب، وقضى القانون بعد ذلك بأن يكون النشانجي ممن يرافقون السردار الأكرم اثناء الحروب (٧٦).

ومن المعروف أن النشانجي خلال المرحلة التي انتظمت فيها اجتماعات الديوان الهمايوني كان ممن يتصدرون البروتوكول، ويأخذ مكاناً في كافة مراسم الدولة.

- **الدفترخانة (٧٧):** وهي جهاز كان يعمل قديماً تحت إمرة النشانجي، ويتولى إمساك دفاتر تسجيل الأراضي والعقارات وسجلات التيمار ومعاملات الأوقاف، ويقوم على حفظها. فالدفترخانة دائرة أساسية وأرشيف يفتح ويغلق بخاتم الصدر الأعظم قبل وبعد انعقاد الديوان الهمايوني. وكانت منذ قيام الدولة العثمانية تأخذ مكانها دائماً على مقربة من الديوان، حيث تتولى حفظ هذه الدفاتر والسجلات الخاصة باجتماعات الديوان، وتتلقى العرائض القادمة من موظفي الدولة، والشكاوى القادمة من الأهالي. غير أن أحداً لا يعرف التاريخ القاطع الذي ظهرت فيه الدفترخانة. وقد جاء في قانوننامه الفاتح التي ترجع إلى أواسط القرن الخامس عشر فيما يتعلق بأمر فتح الدفترخانة وغلقتها عبارة تقول: "وليبق خاتمي الشريف عند الوزير الأعظم، فإذا دعا الأمر إلى فتح وغلق خزائني ودفترخائتي والختم عليهما فليفعل ذلك في حضور الدفتردارين".

(٧٥) - أنظر: قانوننامه التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٥١٥

(٧٦) - أنظر: Ahmet Resmî, *Halîfetü'r-rüesâ*, 23; Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, 223.

(٧٧) - للدفترخانة أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 95-110; Erkan Afyoncu, "Defterhane", *D/Â*, IX.

كما تشير القانوننامة إلى مكان أمين الدفتر (دفتر اميني) في البروتوكول، وإلى أنه في حالة الترقية يصبح دفتر داراً، وتعرض لكتبة الدفترخانة الآخرين (٧٨). ولما تمركزت البيروقراطية العثمانية واتسع نطاقها ابتداءً من النصف الثاني من القرن الخامس عشر استتبع ذلك اتساع الدفترخانة، حتى زاد عدد الدفاتر المستخدمة فيها مع بداية القرن السادس عشر، وتضاعف حجم المعلومات التي تحتفظ بها. وكان لاشتراك أمين الدفتر وموظفي الدفترخانة الآخرين في الحروب الهمايونية التي وقعت كثيراً في عهد السلطان سليم الأول وعهد السلطان القانوني بوجه خاص، والنشاط الذي دب في عملية منح التيمارات، وقيام الدولة بثلاث عمليات لتسجيل الأراضي والعقارات على نطاق الامبراطورية خلال القرن السادس عشر أن تضاعف حجم العمل في الدفترخانة وزاد عدد العاملين فيها.

وأمين الدفتر (دفتر اميني) هو أمر الدفترخانة، ويتبع النشاطي أحد أعضاء الديوان الهمايوني. وكان حافظ الكيس (كيسه دار) هو مساعده الأول، فضلاً عن عدد من الكتبة والتلامذه (شاگرد) والملازمين (ملازم) كانوا يعملون تحت إمرته. وهؤلاء الموظفون كان يجري تعيينهم بتوصية من أمين الدفتر، ويتقاضى قسم منهم رواتبه على شكل عُلوّفات، أما القسم الآخر فكان من أصحاب التيمار. وكانت تجري عملية تعليم وتدريب الموظفين المقرر عملهم داخل الدفترخانة وحصولهم على القدر اللازم من المعارف والمهارات الأساسية داخل الدفترخانة نفسها، من خلال العلاقة بين الأعلى والأدنى. وأهم المميزات المطلوبة فيهم هي تعرفهم على دقائق حرفة الكتابة والانشاء، واجتنباهم القيام بتحريفات في الأوراق الرسمية، وعدم إفشاء اسرار الدولة. ولوحظ أن عدد العاملين في الدفترخانة منذ القرن السادس عشر وحتى أواسط القرن السابع عشر كان في اطراد مستمر، حتى أصبح يتراوح بين ٨٥-٩٠ موظفاً، ثم لم يلبث أن أخذ في التناقص بعد ذلك (٧٩).

- نظام العمل في الدفترخانة: كانت الدفتر خانة من أكثر الدوائر الرسمية ازدحاماً بالعمل داخل أجهزة الدولة المركزية، ولأنها تتلقى العرائض والطلبات القادمة من الأجهزة المركزية الأخرى لنقلها إلى الديوان الهمايوني فكانت هي المكان الذي يُسأل فيه باستمرار عن الاجراءات والمعاملات الخاصة بالفترات السابقة.

(٧٨) - أنظر قانوننامة الفاتح، ص ٤٦، ٤٤، ٣٦.

(٧٩) - أنظر: Feridun Emecen, "Sefere Götürülen Defterlerin Defteri", Prof.Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan, İstanbul 1991, s. 248-249.

وكانت عملية تسجيل وحصر الأراضي والعقارات [ويطلق عليها في الاصطلاح العثماني: تحرير] هي أهم أعمال الدفترخانة، وهي إجراء يجري عقب فتح البلد وضُمَّه لأراضي الدولة مباشرة، وعندئذ يتقرر الوضع القانوني لتلك المنطقة، أي حصر أنواع [التيار والوقف والملك] من الأراضي وحاصلاتها وضرائبها. وهذا التسجيل الأولي كان مهماً للغاية. وعمليات التسجيل بما تعنيه من حصر مساحي لكافة الممالك العثمانية على مراحل معينة قد أصبحت فيما بعد عملاً مكلفاً يقتضي موارد مالية كبيرة وطاقة عمالة واسعة ومهارات عالية. ففي القرن السادس عشر الذي يمثل عهد قوة الدولة كانت تجري تلك العملية بفواصل زمنية معينة، بينما لم تحدث بانتظام في القرن السابع عشر. ويشير لطفي باشا إلى ضرورة تكرار عملية التسجيل كل ثلاثين سنة حتى تتأكد صحتها، وألى أهمية التحقق من صحة المعلومات التي هي أساس العملية (٨٠). ويقوم بها فريق كبير من موظفي المركز والموظفين المحليين، وعلى رأسهم مسئول يطلق عليه اسم (ايل يازيجي) أو (محرر ولايت) أي كاتب الولاية أو محررها، ويساعدهم باستمرار قاضي المنطقة، فيطوفون في كل مكان ويطلعون على كافة الوثائق الموجودة في أيدي الأهالي، ويسجلونها ويحصرون اعتراضاتهم. ثم تنقل تلك المعلومات إلى استانبول وتجرى مقارنتها بما هو مدون في الدفاتر القديمة (دفتر كهنة)، ويقومون هناك بعمل نسختين لعملية التسجيل الجديدة في دفترين مستقلين. والنسخة الثانية يضعون على صدرها طغراء السلطان ثم ترسل إلى بكاربكي الولاية المعنية حتى يرجع إليها عند اللزوم، بينما تُحفظ النسخة الأولى في الدفترخانة. فاذا ظهرت فروق بين الدفترين مع مرور الوقت اثناء التطبيق كانت تصدر الفرمانات والفتاوى بالرجوع إلى نسخة الدفترخانة.

وكان يُمسك بها عدد من الدفاتر تحت اسم (مُفَصِّل واجمال وروزنامجه ودرست) وغيرها، فتشكلت تبعاً لتلك الدفاتر دوائر خاصة بمسكها. وكان السنجق هو الوحدة الأساسية في التقسيم الإداري، وهذه الدفاتر هي التي تسجل بها كافة التفاصيل المتعلقة بتسجيل (تحرير) الأراضي، إذ تضم أسماء السكان المكلفين بدفع الضرائب فرداً فرداً، والوضع القانوني للسنجق والضرائب المستحقة عليه، كما تضم في بدايتها بوجه عام قانوننامة السنجق نفسه (٨١). ودفاتر الإجمال يجري

(٨٠) - "ومن القانون أن يتولى الديوان ضبط دفاتر الرعايا، وتجرى عملية التحرير مرة كل ثلاثين عاماً، فيتم استخراج أسماء الموتى والمرضى من الدفاتر ويعاد التسجيل من جديد" (أصفنامه، ص ٤٠).

(٨١) - للتعرف على قانوننامات الأراضي أنظر:

إعدادها مع الاستعانة بدفاتر المفصل، فتذكر الموارد الخاصة بالدولة والمتصرفين عليها، والوحدات الادارية الموجودة في السنجق ومجموع الدخل الذي يأتي منها. أما دفاتر الروزنامجه فكانوا يستخدمونها لتدوين المعاملات اليومية، كما يسجلون فيها براءات التيمار التي يجري إعدادها بسبب التعيينات الجديدة (توجيه) والترقيات والنقل وغير ذلك. بينما كانت دفاتر الـ "دردست" تضم قوائم الأماكن التي تشكل نواة التيمار، والتغيرات التي تطرأ عليها، ومن ثم فإن هذه الدفاتر كانت تيسر كثيراً عملية تتبع التيمارات المحولة [الشاغرة] عن أصحابها.

وتجري المعاملات والاجراءات الرسمية في الأقلام اعتماداً على تلك الدفاتر، ويُشار إلى التغيرات الطارئة على هوامشها. وكان اجراء التغيير على قيود الدفاتر أو القيام بعملية تصحيح فيها من صلاحيات النشانجي وحده، يقوم بها بناءً على فرمان من السلطان. وكان يكتب في ركن من فرمان الصادر خطاباً إليه والمكتوبة طغراؤه من قِبل الصدر الأعظم عبارة "فليحضر دفتره" (دفترى گله)، ثم يُرسل فرمان إلى أمين الدفتر، فيقوم الأخير بتسليمه إلى حافظ الكيس (كيسه دار) حتى يسلمه هو الآخر إلى النشانجي. وبعد أن تتم عملية التصحيح في الدفتر يعاد إلى موضعه، حيث يضع أمين الدفتر إلى جانبه فرمان التصحيح المذكور (٨٢).

وكان من الأمور المعتادة أثناء الحرب أن يخرج مع الجيش عدد من دفاتر الدفترخانة الخاصة بفترة معينة، فتنتقل ضمن تدابير أمن مشددة، ويجري فيها تسجيل التيمارات الممنوحة، واجراء التغييرات الأخرى في وقتها ومكانها.

وتُحفظ الدفاتر داخل الدفترخانة في صناديق مرتبة تبعاً لأسماء الايالات. ونظراً لأن الدفترخانة ذات صلة وثيقة باعمال الديوان وتابعة للنشانجي فقد كانت توجد حتى القرن الثامن عشر بجوار المبنى المعروف باسم "تحت القبة" (قبة آلتى) الذي ينعقد فيه الديوان الهمايوني، ثم انتقلت بعد ذلك التاريخ الى "سراي ابراهيم باشا" في حي السلطان أحمد، ثم لم تلبث بعد تأسيس "نظاره الدفتر الخاقاني" (دفتر خاقانى نظارتى) عام ١٨٧١م أن انتقلت إلى تلك النظارة.

ولانتزال الدفاتر المختلفة الخاصة بالدفترخانة محفوظة في مكانين؛ أحدهما يضم القسم الأكبر منها وهو "أرشيف رئاسة الوزراء العثماني" في استانبول، والقسم الثاني منها في "أرشيف

Ö.L.Barkan, *Kanunlar*; H.W. Loowry, "The Ottoman Liva Kanunnâmes contained in the Defter-i Hakani", *OA*, II, İstanbul 1981, s. 43-74; Ahmet Akgündüz, *Osmanlı Kanunnâmeleri*, İstanbul 1990-1993, II-VI.

(٨٢) - أنظر قانوننامه التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٥١٥

السجلات القديمة" (قيود قديمه ارشيفي) التابع للمديرية العامة للمساحة والشهر العقاري (طابو كاداسترو گنل مديرلگی) في انقرة (٨٣).

رابعاً- أقلام الديوان الهمايوني

١- رئيسُ الكُتَّاب: وهو الشخص الذي يأتي ترتيبه بعد "الأركان الأربعة" (اركان اربعة) في الديوان الهمايوني [الوزراء وقاضيا العسكر والدفتردارون والنشائجي]، وهو الأمر على كافة أقلام الديوان، والمسئول عن المعاملات والاجراءات الجارية فيه، ومن ثم زاد نفوذه وحظي بالأهمية منذ القرن الخامس عشر إلى القرن التاسع عشر، حتى تغير لقبه في النهاية ليتحول إلى ناظر الخارجية. وعلى الرغم من أننا لا نعلم متى ظهرت وظيفة رئيس الكُتَّاب إلا أن اشارة قانوننامه الفاتح إلى وضعها القانوني ومهامها، ثم دقة أسلوب وثائق الفترة المبكرة وسلامة تعابيرها إنما تدلنا على أن تلك الوظيفة كانت موجودة في الدولة العثمانية منذ وقت مبكر. وقد كان يوجد في الدول الاسلامية والتركية قبل العثمانيين قلم وأمر للمعاملات يُناظر رئيس الكتاب أطلقوا عليه اسم ديوان الانشاء وديوان الرسائل.

وكان رئيس الكتاب مطلعاً بحكم وظيفته على أكثر الأوراق سرية في الدولة، واقفاً على كافة الأمور الخارجية والداخلية، مما جعله باستمرار صاحب الكلمة في المجال السياسي والديبلوماسي على السواء. فقد كان سفراء الدول الأجنبية ومترجموها يتحدثون عنه باعتباره المسئول عن الشئون الخارجية.

وواقع الأمر أننا لو وضعنا في الاعتبار أن رئيس الكتاب كان حتى القرن التاسع عشر هو الأمر على قلم البكلكجي (بكلجی قلمی) وقلم الرؤس (رؤس قلمی) وقلم التحويل (تحويل قلمی) وقلم الأمدي (آمدی قلمی) لأدركنا بسهولة أنه لم يكن مسئولاً فحسب عن الأمور الخارجية، بل كان يشرف على كافة المعاملات والاجراءات المتعلقة بأمور الأوقاف ومنح التيمارات والتعيين في الوظائف الكبيرة والصغيرة والمكاتبات المتبادلة مع الدول الأخرى وغيرها من الأمور الجارية في تلك الأقاليم. ولما حظيت الدبلوماسية بأهمية عظيمة بعد القرن السابع عشر، وكان رئيس الكتاب هو أكثر المسئولين معرفةً بها كان ذلك من الأمور التي جعلته في وضع الناظر [الوزير] المسئول عن الشئون الخارجية بصورة مباشرة.

(٨٣) - للتعرف على أنواع دفاتر الدفترخانه في الأرشيف العثماني والقائمة الخاصة بها أنظر:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, Ankara 1992, s. 184-230.

وبعد أن يستكمل رئيس الكتاب تعليمه الأساسي كان يجري تدريبه وتنشئته داخل أقلام الديوان، فإذا تميز على أقرانه تحول من كاتب تذاكر (تذكره جى) إلى رئيس كتاب. وقد نصت قانوننامه التوقيعي (توقيعي قانوننامه سى) في القرن السابع عشر تحت عنوان (قانون رئيس الكتاب افندى) على أن من مهامه التوقيع بالحرف الأول على الأحكام والبراءات الصادرة عن الديوان الهمايوني بعد تصحيحها، وإعداد الرؤس [أوامر منح الوظائف والرتب] والتلخيصات [على عروض الصدر الأعظم الموجهة إلى السلطان]، والإشراف على ترجمة الرسائل، وتصحيح الرسائل الصادرة عن الديوان. كما نصت على أنه في حالة غياب كبير التذكرجية (بيوك تذكره جى) أن يقوم رئيس الكتاب بتلاوة العرائض بدلاً منه، وكتابة البويرلدي على الكتابات المتعلقة بالقانون في داره هو ثم تقديمها للصدر الأعظم، ووضع التلخيصات التي كتبها داخل كيس ثم تقديمها للصدر الأعظم قبل الشروع في سماع الدعاوى في اجتماعات الديوان. وكان يرتدي مثل بقية كتبة الديوان قفطاناً من الصوف تحته آخر من القطن، ويضع على رأسه ما يُعرف باسم (مُجَوَّزه) أو (سليميه). وهو على الرغم من عدم حصوله على رتبة إلا أنه يتقدم على كافة معلمي، أي كتبة الديوان (خواجگان ديوان) ما عدا الدفتردارين، وعلى كتبة المالية وكتبة الأحكام. وكان يأتي إلى الديوان مبكراً وينصرف منه متأخراً (٨٤).

وعندما يصاحب رئيس الكتاب الصدر الأعظم في الحرب كان يترك في استانبول وكيلًا عنه يُعرف باسم رئيس الركاب (ركاب رئيسي)، وهو في الغالب كبير التذكرجية (بيوك تذكره جى). وإذا جرت ترقية كان يتحول حسب قانوننامه الفاتح إلى نشانجي أو دفتردار. فهناك جلال زاده مصطفى چلبى وفريدون بك وخمزة باشا وأوقچى زاده كانوا رؤساء كُتَّاب، ثم ترقوا إلى نشانجي. كما أن هناك من ترقوا من وظيفة النشانجي والدفتردار إلى الوزارة والكلربكية، بل وإلى الصدارة العظمى، مثل رامي محمد باشا وراغب باشا وخليل حامد باشا، الذين كانوا رؤساء كُتَّاب. وهناك أيضا من رؤساء الكتاب من جرى عزلهم ونفيهم، بل وحتى إعدامهم لتهم أسندت إليهم.

كان رئيس الكتاب تابعاً للنشانجي أحد أركان الديوان، ولكن عندما فقد الديوان الهمايوني أهميته ابتداءً من أواسط القرن السابع عشر وتحولت أمور الدولة إلى الباب الآصفي (باب آصفى) أصبح النشانجي في الدرجة الثانية، بينما تقدم عليه رئيس الكتاب، فقد كشف رئيس

(٨٤) - أنظر قانوننامه التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٥١٧-٥١٨.

الكتاب رامي محمد باشا عن مهارة فائقة في المفاوضات التي جرت في معاهدة قارلوفجة عام ١٦٩٩م مما جعل ذلك المنصب يأخذ وضعاً بارزاً. وابتداءً من أوائل القرن الثامن عشر كان يقوم كل يوم باعداد التلخيصات والكتابات اللازمة في الباب الأصفي، وبعد أن يُطلع الصدر الأعظم عليها يرسلها إلى السراي. وكان من صلاحياته أن يضع كلمة أو إشارة "صَح" على الكتابات التي يحررها هو، مما يعني أنه هو الذي أعد تلك الأوراق، أو اطلع عليها وتأكد من صحة كتابتها. وفي أواخر ذلك القرن كانت الفرمانات التي تحمل الطغراء ولا تحمل تلك الإشارة لا يعتد بأمرها. وكان رئيس الكتاب مكلفاً بقراءة الخطوط الهمايونية (خط همايون) التي يرسلها السلطان من حين لآخر إلى الصدر الأعظم على مسامع هيئة الديوان.

وعلى ذلك نرى أن رئيس الكتاب في القرن الثامن عشر أصبح - مع بقائه على رأس أقلام الديوان الأخرى- أكثر المسؤولين صلاحية في الشؤون الخارجية بوجه خاص، فقد كان هو الوساطة بين الباب العالي (باب عالي) وبين ممثلي الدول الأجنبية والسفراء و مترجميهم، فاصبح على ذلك النحو هو المسئول الأول عن الشؤون الدبلوماسية ضمناً. ورغم اتساع هذه الصلاحية فلم يكن رئيس الكتاب معدوداً ضمن أركان الدولة حتى عام ١٨٣٦م الذي أصبح فيه وزيراً للخارجية، بل كان واحداً ضمن رجال الباب العالي. لأن أركان الدولة من حقهم أن يدلوا برأيهم في الديوان ويتصدروه عند الجلوس. أما رئيس الكتاب فلم يكن من حقه في ديوان الصدر الأعظم أن يفعل ذلك، كما كان يجلس فوق سجادة على الأرض وليس على الأريكة. وكانت لرئيس الكتاب مهمة أيضاً في إعداد الأوراق الخاصة بالصرة الهمايونية (صرء همايون)؛ فقد كان عليه في اليوم السابق على خروج محمل الصرة أن يحمل إلى السراي الرسالة الهمايونية (نامه همايون) التي حُررت في الباب العالي إلى أمير مكة، فيسلمها لمن يدعى اغا السراري (قيزلىر اغاسى)، وتجري هناك مراسم إلباسه الكرك تكريماً له. كما جرت العادة عند عزل شيخ الاسلام أن يقوم رئيس الكتاب بتبليغه ذلك الأمر، وليس رئيس الجايشية (جاوش باشى) تقديراً لمكانته.

وقد عُرفت دائرة رئيس الكتاب باسم قلم الرئيس (رئيس قلمى)، وأهم مساعديه هو حافظ كيس الرئيس (رئيس كيسه دارى)، الذي كانت مهمته المحافظة على الأوراق في قلم الرئيس وإدارة المعاملات والاجراءات وايصال الأوراق التي تحمل كلمة (رسيد) أي "صَح" إلى الجهة المعنية بها، وتحصيل الرسوم الخاصة بالقلم، وتقديم معلومات مكتوبة حول المعاملات

والتطورات الخاصة بالصدارة العظمى والمناصب المنوطة بها^(٨٥). كما كانت أقلام التحويل والروس والأمدي وقلم البلكجي على رأسها بمثابة أقلام معاونة لرئيس الكتاب^(٨٦).

٢- الأقلام الأساسية

- قلم البلكجي أو قلم الديوان: وهو أول أقلام الديوان الهمايوني وأهمها، غير أننا لا نعلم متى تأسس. ويذكر أحمد رسمي أفندي أنه ظهر بعد عام ١٦٥٠م، ومع ذلك فهناك وثائق تسبق هذا التاريخ وردت فيها كلمة (بلكجي). فالواقع يقتضي أن يوجد لدى العثمانيين منذ تشكيل الديوان الهمايوني قلم يشبه قلم البلكجي، حتى ولو كان مختلفاً في الاسم. وهذا القلم كان هو الإدارة التي تتولى الاحتفاظ بقرارات الديوان الهمايوني، وتتولى تحويل الأوراق الخاصة بالموضوعات التي نوقشت فيه إلى الجهة المعنية، وتقوم بكتابة النسخ اللازمة من الأوامر والأحكام الصادرة. كذلك فإن تنظيم معاملات الديوان في غير مجال الشرع وتقديمها للجهات المعنية، وإمساك دفاتر الديوان، وإعداد نصوص المعاهدات والفرمانات والخطوط الهمايونية والرسائل الهمايونية كانت من مهمات ذلك القلم. ويذكر دوسون أن إعداد النظم والقوانين العسكرية والمدنية والاحتفاظ بالمعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية، وإصدار كافة الأوامر والفرمانات في غير النواحي المالية كان من اختصاص قلم البلكجي^(٨٧). ويقوم قلم البلكجي بامسك عدد من الدفاتر التي ظهرت في تواريخ مختلفة مثل:

دفاتر الاحكام، ودفاتر المهمة، ودفاتر الشكاية القديمة (عتيق شكاييت)، ودفاتر المهمة السرية (مهمهء مكتوم)، ودفاتر مهمة مصر، ودفاتر الرسائل الهمايونية (نامهء همايون)، ودفاتر المقاولات (مقاولة نامه)، ودفاتر الامتياز، ودفاتر المقتضى، ودفاتر التوجيهات المدنية (توجيهات ملكيه) أي التعيين في الوظائف المدنية، ودفاتر الكنائس، ودفاتر الشهبندر، ودفاتر مجلس التنظيمات (مجلس تنظيمات) وغير ذلك.

والبلكجي هو أمر ذلك القلم، ويساعده موظف باسم حافظ كيس البلكجي (بلكجي كيسه دارى)، إذ كان هذا الأخير مسؤولاً عن كتابة الأوراق ومتابعة المعاملات والاجراءات، والإشراف على الكتبة الآخرين في القلم. كما كان يضم القلم مميّزاً يقوم بمراجعة ما حرره الكتبة، وموظفاً

(٨٥) - أنظر: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 245.

(٨٦) - لرئيس الكتاب أنظر:

Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 245 s.242-48; İnalçık, "Reis-ül-küttab" /A, IX, 671-683.

(٨٧) - أنظر: d'Ohsson, *Tableau Général de l'Empire Ottomane*, VII, 160.

يُعرف بالـ (قانونجى) يتابع انسجام الأوامر والأحكام الصادرة مع القوانين والنظم، وموظفاً يُعرف بالـ (إعلامجى) يقوم بتنظيم تقارير عن الأعمال الجارية في الدوائر المختلفة. وقد جرى عام ١٨٧٢م تنظيم لقلم البلكجى، وأصبح بموجبه يتشكل من حافظ الكيس وموظف القانون الذي يعمل تحت إمرة المميز، وموظفين اثنين باسم (مقابلة جى)، وآخرين باسم (خلاصه مأمورى)، و (باش دفترى) واحد، وأربعة آخرين باسم (دفترى)، وعدد كبير من الكتبة. وهؤلاء الموظفون كانوا يبلغون أربعين رجلاً ومقسمين إلى ثلاث فئات. كما كان يوجد إلى جانب هؤلاء عدد كبير من الملازمين. وقد استمر القلم حتى نهاية الدولة العثمانية، وذكرته السالنامات، أي التقاويم الرسمية (٨٨).

- **قلم التحويل:** ويطلق عليه أيضاً قلم النشان أو الكيس، وكانت تُمسك فيه: أ) براءات تعيين قضاة الايالات المعروفين باسم الموالي، وبراءات الوزراء والبكربكية وأمراء السناجق. ب) مدونات وسجلات الزعامات (زعامت) والტიمارات. فعندما يُمنح أحدهم زعامة أو تيماراً كانت تُرسل أوراقه أولاً إلى الدفترخانة حتى تُوضع عليها المعلومات اللازمة، ثم تُرسل إلى قلم التحويل.

ففي هذا القلم تُعد براءات تعيين الوزراء والبكربكية وأمراء السناجق، وتُعد معها فرمانات التوجيه [أي التعيين] التي تُقدم معها، وتذاكر التحويل (تحويل تذكره لرى) اللازمة لمنح التيمارات والزعامات المحلولة، أي الشاغرة. ويقوم القلم بتحصيل رسم معين على بعض الوثائق التي يُصدرها، فيحصل رئيس الكتاب على قسم من حاصلات ذلك الرسم. وكان حافظ كيس التحويل (تحويل كيسه دارى) هو آمر قلم التحويل.

ونلاحظ بعد تنظيم جرى على ذلك القلم عام ١٢٨٩هـ (١٨٧٢م) أنه كان يضم عدداً من الكتبة والملازمين يعملون تحت إمرة حافظ كيس القلم والمميز. وأقر التنظيم مهام القلم في تقديم الرتب والمناصب بدايةً من قضاء العسكر حتى قضاء إزمير، ومنح الجرايات من نوع "أرپه لق"، وإصدار البراءات الخاصة بالتيمارات والزعامات وبراءات التملك (ملكنامه) والإعفاء (معافنامه). فبعد أن يقوم المميز وحافظ الكيس بفحص الأوراق القادمة وتصحيحها تُرسل إلى قلم

البكلكجي، وبعد أن يطلع عليها البكلكجي في النهاية توضع عليها كلمة "فأيكتب" (يازيله)، ثم يكتب الفرمان الخاص بها. وكان قلم التحويل يحتفظ بالمئات من الدفاتر حول تلك الموضوعات (٨٩).

- قلم الرؤس: وكان يقوم بناءً على التذاكر الصادرة عن الدوائر المعنية بأعداد براءات وفرمانات تعيين موظفي الأوقاف والقائمين على الخدمات الدينية، والكتابة في كافة الأقلام كباراً وصغراً، وأغوات السراي وخدامه، ومحافظي القلاع وجنودها (٩٠). ويقوم هذا القلم بتسجيل كافة المعاملات في دفاتر الرؤس، وتعد البراءات التي ستقدم إلى الأشخاص استناداً على وثائق الرؤس التي يصدرها هذا القلم.

ونظراً لأنه كان من أكثر أقلام الديوان الهمايوني ازدحاماً بالمعاملات فقد كان يضم عدداً من الكتبة والتلامذة (شاگرد) وغيرهم وصل في القرن الثامن عشر إلى مائة وخمسين موظفاً.

ويقوم قلم الرؤس بامساك ثلاثة أنواع من سندات الرؤس، الأول لشيخ الاسلام وقاضي استانبول وقضاة البلاد الثلاثة (بلاد ثلاثه) (اوسكودار، ايوب، غلطة)، والثاني للعاملين في الأوقاف التي يشرف عليها أغا دار السعادة، والثالث للعاملين في القلاع، أما سندات رؤس العاملين بالأوقاف التي يشرف عليها الصدر الأعظم والطوائف العسكرية المختلفة فلأنها تُقدم من الجيش أثناء اشتراك الجنود في الحرب فقد كان يطلق عليها اسم "رؤس الجيش" (اردو رؤسلى). بينما كانت رؤس الركاب الهمايوني (ركاب همايون رؤسلى) تنقسم إلى قسمين؛ رؤس الروزنامجه الصغيرة (كوچوك روزنامجه رؤسلى) ورؤس قلم المشاة (بياده قلمى رؤسلى).

- قلم الأمدي: وهو القلم الرابع ضمن أقلام الديوان الهمايوني، وتأسس في القرن الثامن عشر. وكانت مهمته الاضطلاع بالتلخيصات والتقارير (تقرير) التي يكتبها الصدر الأعظم للسلطان وكافة المكاتبات التي تُرسل إلى الدول الأجنبية، والاحتفاظ بها أو بصور منها. كما كان يتولى الأمدي عملية تبييض ما هو مهم من الكتابات التي يكتبها رئيس الكتاب إلى الصدر الأعظم، أو يكتبها الصدر الأعظم إلى السلطان مباشرة. فلما انتقلت إدارة الدولة إلى الباب العالي أصبحت تتم أغلب مكاتبات الصدر الأعظم عن طريق قلم الأمدي. ولما أقامت الدولة سفارات

(٨٩) - للتعرف على تلك الدفاتر أنظر: Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, s. 122-141.

(٩٠) - أنظر: İnalçık, "Reis-ül-küttab, /A, IX, 675.

دائمة لها في أوربا بعد عام ١٧٩٣م كانت مهمته الاحتفاظ بسجلات التقارير (رأبور) القادمة من السفراء، وحل شفرتها وكتابة الرد عليها. فازدادت أهميته، وظل قائماً حتى نهاية الدولة العثمانية.

٣- الأقسام التابعة

- قلم التشريعات: عُرِفَت التشريعات [البروتوكول] بأصولها وقواعدها في الدولة العثمانية من قديم، غير أن تنظيمها كإدارة لم يظهر إلا في عهد السلطان سليمان القانوني. إذ زادت قواعدها وأصولها في السراي وفي الديوان الهمايوني والمجالات الأخرى على السواء لتتلائم مع كبر حجم الدولة وزيادة هيبتها، واقتضى الأمر أن تكون هناك إدارة مسؤولة تتولى مهمة التشريعات حتى لا يقع في المراسم والاحتفالات ما يسيء إلى هيبة الدولة ومكانة رجالها. وكانت المجالات والمناسبات التي طُبِّقَت فيها قواعد التشريعات عند العثمانيين جد متباينة؛ فهناك الاحتفال بجلوس السلطان على العرش، والاحتفال بتمنطقه السيف، ومناسبات ميلاد ووفاء الأمراء والأميرات، وأعراس الأميرات، وختان الأمراء، والخروج إلى الحرب والعودة منها، وإقلاع الأسطول البحري أو تدشين إحدى السفن، وتوزيع العُلوفاَت [أي الرواتب] على الجند، والاحتفال بالأعياد والمولد، واستقبال السفراء، وارتداء الخلعة بمناسبة التعيين في الوظائف، والاجتماعات المختلفة التي تقام في السراي وغيرها من الأمور الكثيرة التي تُطبق فيها أصول التشريعات. وكان مسئول التشريعات (تشريفاتجي) تابعاً في أول الأمر للديوان الهمايوني، ثم جرى نقله في زمن السلطان أحمد الثالث إلى "باب الباشا" (باشا قابيسى).

وكان يتكون قلم التشريعات من رئيسه التشريفاتجي ثم حافظ كيس التشريعات (تشريفات كيسه دارى) وخليفة التشريعات (تشريفات خليفه سى) وموظف القفطان (قفطانجى باشى) ومساعد حافظ الكيس (كيسه دار يماغى) وعدد من التلاميذ يمكنهم بعد التدريب أن يحلوا محل مساعد حافظ الكيس عندما يشغره. ويمسك قلم التشريعات ثلاثة دفاتر رئيسية، أحدها باسم دفتر اليومية (يوميه) والثاني باسم دفتر المفصل (مفصل) والثالث للأمور المتفرقة (متفرق). والنوع الأول كان يتتبع تاريخ اليوم، فيسجل أسماء الأشخاص المقدمين للسلطان، والخلع التي حصلوا عليها، ويوجز المصروفات التي أنفقت على الولائم، واستقبال السفراء ومراسم الديوان الهمايوني. أما الثاني وهو دفتر المفصل فكان يسجل بالتفصيل مراسم جلوس السلطان على العرش، ومراسم التهاني في الأعياد، ومواكب المولد، واستقبال السفراء، وموكب تقليد السيف للسلطان، وموكب الصُرة، ومراسم الجنازات، ودواوين صرف العُلوفاة والعرض، وأصول التشريعات التي تجري على كبار

رجال الدولة. بينما يسجلون في دفاتر الأمور المتفرقة أنواع الخلع المقدمة وعددها والأقمشة المشتراة ونفقات الولائم وغير ذلك.

وتُحفظ دفاتر التشرifications في الخزانة، فإذا دعا الأمر للنظر في شيء، أو ظهر اختلاف حول أمر من الأمور أخرجت للنظر فيها(٩١). وهناك عدد من كتب التشرifications المعتمدة وضعها رجال عملوا في وظيفة التشرifications، أو اشخاص كان لهم شغف بها. ومن أشهر تلك الكتب كتابٌ وضعه نائلي عبد الله باشا (ت ١٧٥٨م) تحت اسم "مقدمة في قوانين التشرifications" (مقدمهء قوانين تشرifications)(٩٢)، وآخر وضعه محمد بن أحمد بعنوان "دفتر التشرifications" (تشرifications دفترى)(٩٣)، والكتاب الذي وضعه أسعد أفندي باسم "التشرifications القديمة" (تشرifications قديمه)(٩٤).

- قلم تسجيل الوقائع (وقعه نويسك): بدأت كتابة التاريخ الرسمي عند العثمانيين بما عُرف بكتابة الشهنامة (شهنامة جيلك). ومع وجود بعض المحاولات في هذا الموضوع على أيام السلطان الفاتح والسلطان بايزيد الثاني إلا أن ظهور ذلك الجهاز بالمعنى الحقيقي وقع في عهد السلطان سليمان القانوني. وكتابة الشهنامة -التي هي نوع أدبي وتاريخي يرجع أصله إلى إيران- قد تطورت عند العثمانيين لتصبح طريقة لكتابة التاريخ الرسمي للدولة، يتناولون من خلالها أحداث السراي وأعمال السلاطين ورجالهم في أسلوب أدبي لا يخلو من الإطراء والمبالغات. وقد تولى هذه الوظيفة منذ أواسط القرن السادس عشر حتى أواسط القرن السابع عارف چلبى (ت ٩٦٩هـ) وإفلاطون (ت ٩٧٢هـ) وسيد لقمان (توفي بعد عام ١٠١٠هـ) وتعليقي زاده (ت ١٠٠٨هـ) وحكمي حسن أفندي (توفي بعد عام ١٠٤٨هـ) وغني زاده نادري (ت ١٠٣٦هـ) ومُلهمي إبراهيم (ت ١٠٦٠هـ)، وهؤلاء كتبوا شهناماتهم نثراً وشعراً، وصلنا البعض منها. ويتبوأ كاتب الشهنامة سيد لقمان مكانة متميزة بين هؤلاء الكتاب. وكانت الأحداث المروية في الشهنامات يجري تصويرها وتزيينها في الغالب بالنميات الطريفة، مما أضفى على تلك الآثار أهمية خاصة.

أما في أوائل القرن الثامن عشر فقد تشكل قلم كاتب الوقائع (وقعه نويس قلمى) بين أقلام الديوان الهمايوني. ومن هنا كان التفكير في اختيار كاتب الوقائع من صفوة المعلمين (خواجگان)

(٩١) - للتعرف على تواريخ أنواع الدفاتر الخاصة بقلم التشرifications في الديوان الهمايوني أنظر:

Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi, s. 148-150.

(٩٢) - أنظر مكتبة مجمع التاريخ التركي بأنقرة مخطوط (رقم ٢٠).

(٩٣) - أنظر مكتبة جامعة استانبول (T.Y.9810)

(٩٤) - أنظر: *Teşrîfât-ı Kadîme*, İstanbul 1287.

ممن يجيدون قرض الشعر ويبدعون في الانشاء. كما كان يحدث أحيانا أن يتولى هذه الوظيفة أحد العلماء البارعين في الانشاء. واستمرت تلك الوظيفة من أوائل القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين لمدة متصلة بلغت مائتي عام، وتولاها عدد من المشاهير، هم: نعيما وراشد وكوچوك چلبى زاده عاصم وسامي وشاكر ورأفت وحفظي وصبحي وعزي وشفيق ورحمي وحاكم ومحمد سعيد وعبيد الله وبهجتى وسليمان منلا وأنوري وأديب وخليل نوري وواصف وبيرتو وعامر والمترجم عاصم وشاني زاده عطاء الله وأسعد أفندي ومحمد رجائي أفندي وجودت باشا ولطفي أفندي وعبد الرحمن شرف بك. وقد ظلت التواريخ التي كتبها أغلب هؤلاء الكتاب على شكل مسودات، فكان يستخدم الخلف مسودات السلف، فيدرجها في تاريخه. وهناك قسم كبير من تلك التواريخ اكتفى بنقل الظاهر فقط من الأحداث، وسجل عمليات التعيين في الوظائف والتغييرات في نظم الدولة والمراسم والاحتفالات، ومن ثم كان الكتاب دائمي الشكوى لحرمانهم من الاطلاع على الوثائق الرسمية واستخدامها، ومن استخفاف رجال الدولة بالمهمة الموكلة إليهم. ولكن على الرغم من ذلك ظهر كتاب وقائع مثل خليل نوري بك وواصف أحمد أفندي وجودت باشا استطاعوا أن يستخدموا تلك الوثائق. ولاشك أن للمؤرخ جودت باشا مكانة متفردة بين هؤلاء المؤرخين، فقد برع في استخدام وثائق الأرشيف وتحليل ونقد الأحداث وعقد المقارنة مع المصادر الشرقية والغربية، وعبر عن كل ذلك بلغة تركية سليمة أسلوباً ونحواً. غير أن ظهور "تقويم الوقائع" وهي أول جريدة رسمية في الدولة كان بمثابة ضربة قاصمة لوظيفة كتابة الوقائع، فقد شرعت تلك الجريدة في عرض أخبار التوجيهات [أي التعيين في الوظائف] يوماً بيوم، بعد أن كانت تحتل مكاناً مهماً في تواريخ كتاب الوقائع، وبالتالي تدنت وظيفة كتابة الوقائع إلى الدرجة الثانية (٩٥).

- وظيفة الترجمة في الديوان الهمايوني: كان يرد إلى الديوان الهمايوني رسائل وعرائض وكتابات رسمية وغير رسمية من داخل الامبراطورية وخارجها بلغات مختلفة، فكانت تجري ترجمتها أولاً في الديوان الهمايوني ثم يتم اللزم بشأنها. كما كانت تخرج من الديوان - من ناحية أخرى - كتابات بلغات الشرق والغرب، عدا ما كان يخرج باللغة التركية. فقد اتسعت أجهزة الدولة العثمانية بعد فتح استانبول، واستقرت أوضاعها مما جعل مهمة الترجمة تحوز أهمية كبيرة.

Bekir Kütükoğlu, "Vekayinüvis", *İA*, XIII, s.271- 287; Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, 64-68; *Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi*, s. 152.

(٩٥) - للمزيد من المعلومات أنظر:

كما كان يجري تعيين المترجمين للسفراء القادمين إلى الديوان الهمايوني، ومن ثم كان يلزم لهؤلاء السفراء عدد منهم من أجناس مختلفة ولغات مختلفة.

وتدلنا المصادر على أن هذه الوظيفة كانت موجودة منذ أوائل القرن السادس عشر، وكان الغالب في البداية أن يتولاها المهتدون الذين يجيدون اللغات الأجنبية، غير أن عدد هؤلاء المترجمين ليس معروفاً على وجه التحديد، والمعروف فقط هو أنهم كانوا يعملون تحت إمرة رئيس لهم (باش ترجمان). وكانت العادة عند موت أحد المترجمين أن يحل ابنه محله. ويلاحظ أن المهتدين كانوا في الغالب هم الذين يتولون هذه الوظيفة في القرن السادس عشر، فهناك يونس وفرهاد وابرهم ومراد وغيرهم من أصول إيطالية ومجرية وألمانية وبولندية ويونانية. فلما جاء منتصف القرن السابع عشر جرى تغيير مهم على هذه الوظيفة، إذ أصبح اليونانيون من رعايا الدولة الذين يجيدون اللغات الأجنبية هم الذين يتولون هذه الوظيفة، واشتهرت في ذلك المجال عائلات يونانية فنارية [نسبةً إلى حي الفنار في استانبول] مثل: صارى بكزاده ويناكي زاده وكالماكي زاده وإيسيلانتي زاده وميخال زاده وإيسكرلتي زاده. وكان الشخص الذي يجري تعيينه مترجماً في الديوان الهمايوني يتمتع ببعض الامتيازات في الزي واللباس والاعفاء من الضرائب. كما كان يحتد التنافس أحياناً بين هذه العائلات اليونانية لنيل وظيفة رئيس المترجمين (باش ترجمان) في الديوان الهمايوني. أما في العهود التالية فقد أقر الباب العالي أن يتبع الرئيس ثمانية من المترجمين يُعرف الواحد منهم باسم (ديل اوغلانلي) واثنا عشر خادماً، وكانوا جميعاً من اليونانيين ومعافين من دفع الجزية.

وكان المترجمون يطلعون على كافة أسرار الدولة، ويقفون بوجه خاص على كافة دقائق المباحثات التي تجري مع الدول الأجنبية. فعند وصول أحد السفراء الأجانب إلى الديوان يقوم رئيس المترجمين باستقباله، ثم يتولى عملية الترجمة الشفوية بين الجانبين، كما يقوم بترجمة التقرير الذي قدمه السفير إلى الصدر الأعظم. وهو يطلع على كافة الوثائق القادمة من الدول الأجنبية بغير اللغتين العربية والتركية، ويقوم على ترجمتها، كما يتولى أيضاً ترجمة الردود على تلك الوثائق إلى اللغات المطلوبة. وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر أخذ النفوذ الانجليزي والفرنسي والروسي يتزايد في الدولة العثمانية، وهو الأمر الذي جعل المترجمين يميلون إلى واحدة أو أخرى من تلك الدول، ويعملون على تمشية مصالحها. وبعد ذلك عندما سعت اليونان للحصول على استقلالها في أوائل القرن التاسع عشر تصرف المترجمون بما جعلهم محاطين بالشبهات، وبدأت الدولة تشك في خيانتهم لها، حتى كان منهم من عزلته أو أعدمته.

وإزاء هذا الوضع لم تعد الدولة تثق في تلك العائلات اليونانية، فأقامت "غرفة ترجمة الباب العالي" (باب عالي ترجمه اوده سى) عام ١٨٢١م، وشرع كثير من الشبان الاتراك المسلمين يتعلمون اللغات فيها، ومنهم من تفوق حتى أصبح سفيراً أو ناظراً للخارجية أو ارتقى إلى منصب الصدارة العظمى نفسه. فقد كان مصطفى رشيد باشا وعالي باشا وفؤاد باشا من بين هؤلاء الشبان (٩٦).

٤- مجالس الشورى

منهج الشورى هو أكثر المناهج المعروفة في العالم الاسلامي واكثرها اتباعاً في كافة الأمور والمناسبات تقريباً. فقد حض القرآن الكريم على الشورى وأوصى بها في العديد من آياته (٩٧)، كما أشارت الأحاديث النبوية الشريفة إلى أهميتها. ولهذا كان مبدأ الشورى هو أحد السبل التي جرت كثيراً عليها حياة الدولة والمجتمع داخل العالم الاسلامي. أما في الدولة العثمانية فتدلنا المصادر التاريخية على أن هذا المبدأ كان متبعاً منذ بداية عهدها بالامارة. فقد أوصى عثمان الغازي ابنه اورخان بان يستشير العلماء. أما مجلس الشورى الذي يتأسس عليها هنا فهو تطبيق ذلك المبدأ من خلال جهاز يقوم على قواعد معينة في النظام الإداري للدولة. وتحدث حوليات القرن السادس عشر عن الشورى في حكم الدولة. غير أن صياغته في جهاز واجتماعاته الدائمة قد صادفت أواسط القرن السابع عشر، عندما بدأت تتضاءل اجتماعات الديوان الهمايوني وتفقد أهميتها القديمة. ومن ثم نرى بوضوح أنها كانت موضع اهتمام بارز بين هذين الحدين. وهذه الاجتماعات عقدت كثيراً وبشكل أكثر انتظاماً في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، واستمرت حتى عهد المجالس التي ظهرت في عهد "التنظيمات الخيرية". ومن ثم فلا نجانب الصواب إذا وصفنا مجالس الشورى (مشورت مجلسلرى) بأنها مؤسسات قامت بخدمات هامة مدة طويلة وقعت بين الفترة التي فقد فيها الديوان الهمايوني أهميته وبين مجالس عهد التنظيمات الخيرية.

ومجالس الشورى إنما هي هيئات كانت كثيراً ما تجتمع بناءً على خط همايوني من السلطان أو تجتمع أحياناً إذا رأى الصدر الأعظم ضرورة لذلك، حتى تناقش الأمور المهمة والحساسة في الدولة. فالمسائل الدبلوماسية في الغالب والموضوعات المهمة في الداخل والأمور الاقتصادية والمالية التي تهم المجتمع أحياناً هي التي تشكل برامج هذه المجالس. وإذا علمنا أن مسائل تبديل

(٩٦) - للمزيد من المعلومات انظر: Cengiz Orhonlu, "Tercüman", /4, XII, s. 176-1.

(٩٧) - "وشاورهم في الأمر" وأمرهم شورى بينهم" قرآن كريم، سورة آل عمران الآية ١٥٩ وسورة الشورى، الآية ٣٨.

السلطنة الخطيرة في القرن السابع عشر مثل تولية السلطان مصطفى الأول وخلعه، ثم مسألة خلع السلطان ابراهيم، ومسألة تولية السلطان محمد الرابع وخلعه كانت من المسائل التي اضطلعت بها تلك المجالس لأدركنا على الفور مدى خطورتها وأهميتها. وكان يشارك في اجتماعاتها كبار رجال الدولة وصفوة الإداريين. ويترأسها السلطان أو الصدر الأعظم. ويشارك في الاجتماعات شيخ الاسلام وقاضيا العسكر والدفتردار وأغا الانكشارية وكبار رجال الدولة وكبار الضباط وغيرهم. وقد تكون تلك الاجتماعات في السراي أو في الباب العالي أو في مقر شيخ الاسلام، ونادراً في "باب الاغا" وغير ذلك من الأماكن الأخرى. وهذه المجالس تكون في الغالب ذات موضوع واحد، يطرحه الخبراء فيه بالتفصيل ثم يشرعون في مناقشته، ويدلي أركان الدولة ورجالها الآخرون بآرائهم فيه من كل جانب، ويراعون في النهاية أن تصدر القرارات باجماع الرأي، ولا سيما في المسائل التي تختلف الآراء حولها. وقد جاء في الخط الهمايوني الذي أصدره السلطان عبد الحميد الأول لعقد مجلس شورى بشأن مسألة القرم أن يفصح كل شخص عما بداخله دون حرج في المجلس، وأن يتجنب الحديث في الموضوع بعد انفضاض المجلس(٩٨).

خامسا- من الباب الآصفي إلى الباب العالي (الباب العالي قبل عهد التنظيمات)

استخدم العثمانيون كلمة "باب" العربية ومقابلها التركي (قاپى) للدلالة على الادارة أو الدائرة الحكومية في نظم الدولة. فقد أطلقوا على مدخل السراي اسم (باب همايون)، وعلى الصدارة العظمى (باب آصفى - باب عالي)، وعلى دائرة المالية اسم (باب دفترى)، وعلى دائرة شيخ الاسلام اسم (باب مشيخت)، وعلى القيادة العسكرية العامة اسم (باب سرّ عسكرى).

ونادراً ما يذكر اصطلاح "الباب العالي" في مصادر القرنين السادس عشر والسابع عشر للدلالة على الباب الهمايوني (باب همايون) والديوان الهمايوني، فلم يكن في تلك الفترة علماً على دائرة الصدر الأعظم، ولم يستخدم اصطلاح الباب العالي بمعنى دائرة الصدر الأعظم وباب الباشا (باشا قاييسى) إلاّ نحو أواخر القرن الثامن عشر. وكتّاب الوقائع خليل نوري (ت ١٧٩٨م) وأديب محمد أمين أفندي (١٨٠١م) وأحمد واصف أفندي (ت ١٨٠٦م) هم أول من استخدموا في توارихهم اصطلاح الباب العالي للدلالة على باب الباشا. وأخذ الغرب الأوربي يستخدم الاصطلاح للدلالة على الحكومة العثمانية، وجاء في كتب المؤرخين والرحالة الأوربيين على

(٩٨) - أنظر: Cevdet, *Tarih*, III, 333;

وللتعرف على مجالس الشورى أنظر: C. Findley "Madjlis al-Shura, *El*², V, 1082-1086.

شكل Sublime Porte وذاع استخدامه على ذلك النحو. أما في القرن التاسع عشر، ولاسيما في عهد السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز فقد تحول إلى اصطلاح يدل بمفرده على الحكومة العثمانية.

وللتعرف على الباب العالي من ناحية مشتملاته ونظامه في العمل ومكانه بين أجهزة الدولة يستلزم الأمر منا أن نطالعه في مرحلتين، هما ما قبل ظهور النظارات [أي الوزارات] وما بعدها، أي قبل عام ١٨٣٠م وما بعده. وسوف نتناول هنا المرحلة السابقة على عام ١٨٣٠م (٩٩).

لم تكن للصدور العظام حتى أواخر القرن الثامن عشر أماكن رسمية محددة لأقامتهم وممارسة أعمالهم الوظيفية، ومن ثم كانوا يتخذون لأنفسهم مقار ودوائر مختلفة يستخدمونها للاقامة والعمل الرسمي في الحي المعروف اليوم في استانبول باسم "الباب العالي" حتى يكونوا على مقربة من سراي طوپ قاپی. وقد استخدمت حديقة ومباني الباب العالي ابتداءً من القرن التاسع عشر كدائرة رسمية للصدر الأعظم، واستمرت على ذلك حتى انتهاء الدولة العثمانية، فيما عدا مرة أو مرتين تغير ذلك المقر مؤقتاً بسبب الحرائق.

وكان باب الباشا ثم الباب العالي من بعده يتميز بأنه تنظيم دائم التغير والتطور نظراً للأعباء الادارية الكثيرة التي كان ينهض بها. وكان الصدر الأعظم يترأس هذا التنظيم، ويساعده ثلاثة موظفين أساسيين هم (كخيا بك) أو (كتخداى صدر عالى) أي وكيل الصدر الأعظم، ورئيس الكتّاب والجاویش الأول (چاوش باشى) وعدد كبير من الاقلام [أي المكاتب] التي تعمل تحت إمرتهم.

ويمكننا أن نقسم تشكيل الصدارة العظمى في الباب العالي في الفترة السابقة على ظهور النظارات [أي الوزارات] إلى ثلاثة أقسام رئيسية؛ هي: دائرة الحريم (حرم دائره سى) ودائرة السلامك (سلاملق دائره سى) ودائرة القلم (قلم دائره سى). وكان الصدور العظام عندما يبدأون الوظيفة يتركون منازلهم وبيوتهم الصيفية إلى دائرة الحريم في الباب العالي حتى يكونوا على مقربة من السراي، ويتفرغوا للاشغال بأمور الدولة ليل نهار. غير أنهم بين الحين والآخر كانوا يذهبون إلى قصورهم ومصائفهم للاستجمام. وتقع دائرة حريم الصدر الأعظم بجانب مسجد بشير

(٩٩) - قام المؤرخ هامر في كتابه عن النظم السياسية والادارية في الدولة العثمانية بدراسة الباب العالي في أوائل عهده

(I-II.) (Hammer, *Staatsuerfassung und Staatsuerwaltung*), وقد قام خالد إيلتير بترجمة القسم الخاص بالباب

العالي وحده إلى التركية، أنظر: "XVIII. Asırda Osmanlı İmparatorluğunda Devlet Teşkilâtı ve Babıalî",

[trc. Halit İltiber,] *İ.Ü. Hukuk Fakültesi Mecmuası*, VII/1-2, İstanbul 1941, 564-586

أغا عند قسم يُعرف باسم (طومروق)، وهناك كان يوجد عدد من الغرف المخصصة لاقامة أفراد عائلته وعدد من الأقسام الجانبية والممرات. أما قسم السلامك الذي كانت تقام فيه شتى المراسم والاجتماعات المهمة فكان يوجد بالقرب من "مسجد نعللى" (نعللى مسجد). كما كان يوجد عدا ذلك عدد كبير من غرف الأقلام كانت تستخدم كدوائر رسمية. والغرف الأساسية في قسم السلامك وقسم القلم في الباب العالي خلال تلك الفترة هي: غرفة العرض (عرض اوده سى) وغرفة الديوانخانة وغرفة الكرك (كرك اوده سى) وغرفة كتحذا بك وغرفة رئيس الكتاب وغرفة الأمدي (آمدى اوده سى) وغرفة البلكجى (بلكجى اوده سى) وغرفة التذكرك جي الكبير والصغير وغرفة قلم التحويل (تحويل قلمى) وغرفة قلم الرأس (رؤس قلمى) وغرفة قلم المهمة (مهمه قلمى) وغرفة الجاويش الأول (جاوش پاشى اوده سى) وغرفة قلم المكتوبى (مكتوبى قلمى) وغرفة كاتب الكتخدا (كتخدا كاتبى) وغرفة كتخدا البوابين (قاپچيلر كتخداسى) وغرفة التشرىفاتى (تشرىفاتجى اوده سى) وغرفة العمائم (صارىق اوده سى) وغرفة الخزانة (خزينه اوده سى)، كما كان يوجد إلى جانب تلك الغرف جوسق السلطان (خنكار كوشكى) والجوسق ذو الحوض (حوضلى كوشك)(١٠٠). وأهم هذه الأماكن هي الديوانخانة وغرفة العرض، لأن الأولى هي القاعة التي كان الصدر الأعظم يعقد فيها دواوينه، أما غرفة العرض فهي القاعة التي يستقبل فيها الصدر الأعظم من يشاء ويقام فيها المراسم.

والمعروف بعد أن فقد الديوان الهمايوني أهميته وانتقلت الإدارة إلى "باب الباشا" أن تحول عدد من الموظفين الذين كانوا يُعرفون باسم خدّمة الباب الآصفى (خدمه باب آصفى) إلى الباب العالي ليعملوا تحت إمرة الصدر الأعظم مباشرة، ويشكلوا خاشيته ومساعديه، مثل: الكتخدا ورئيس الكتاب والجاويش الأول والتذكركجى الكبير والصغير والتشرىفاتى وكاتب الكتخدا والمكتوبى وغيرهم. وكان لهؤلاء الموظفين مكاتب ودور للاقامة في الباب العالي. ولأن كتخدا الصدارة لم يكن في البداية حائزاً على الصفة الرسمية فلم يكن له مكان في البروتوكول، ولكنه كان يعمل كمساعد أول للصدر الأعظم في كافة الأمور. وكانت دائرته في الباب العالي تقع فوق الباب الكبير المواجه لجوسق المواكب (آلاي كوشكى). وينشغل الصدر الأعظم مع العدد الكبير من مساعديه بالأمور الداخلية على وجه الخصوص؛ إذ يقوم هناك على إعداد المكاتبات الموجهة إلى الولايات، والرد على المكاتبات الواردة منها وفحصها ثم إرسال أصولها والاحتفاظ بصورها

مع تسجيلها في الدفاتر الخاصة (١٠١). وكان يوجد في معية الكتخدا عدد كبير من الموظفين مهمتهم متابعة أعمال الأجهزة العسكرية والإدارية والقضائية لدى الباب العالي، وتيسير عملية التخابر بين الطرفين. فقد كان كتخدا الصدارة مسئولاً عن الإدارة والأمن الداخلي بوجه عام، حتى جاءت سنة ١٨٣٥م فتحوّلت وظيفته إلى "نظارة الإدارة المدنية" (مُلكيه نظارتی)، ثم بعد عام آخر إلى "نظارة الداخلية" (داخليه نظارتی) (١٠٢).

وكانت الدائرة الكبيرة التالية في الباب العالي هي دائرة رئيس الكتاب، فهو بمثابة رأس النظام البيروقراطي ورئيس كافة الكتب والأقلام والمسئول عن إدارة كافة المكاتبات في جهاز الصدارة العظمى. وظل على ذلك حتى صدر فرمان عام ١٨٣٥م الذي قضى بتحويل رئاسة الكُتّاب إلى "نظارة الشؤون الخارجية" (امور خارجيه نظارتی) (١٠٣). وكان الموظفون ينقسمون فيها إلى قسمين، داخلي وخارجي، ويتقاضى كل منهم راتباً عن عمله (١٠٤).

أما الدائرة الثالثة الكبيرة في الباب العالي قبل ظهور النظارات فكانت هي الدائرة التابعة للجوايش الأول (چاوش باشی). فقد كان معنياً بجهاز القضاء والشرطة عن كُتب، فكانت مهمته القبض على المذنبين ومعاقتهم. وكان يقوم بفحص العرائض المقدمة للصدر الأعظم بنفسه، أو يجعل أحد التذكرجية يتفحصها ثم يحيلها إلى المحكمة المختصة، وعليه في هذه الحالة أن يحصل أولاً على موافقة الصدر الأعظم التي توضع على العريضة في شكل: (صَحْ). وعلى ذلك كان الجاوش الأول هو أهم معاونين للصدر الأعظم في تطبيق السلطة التنفيذية ووكيله عليها. ويعمل تحت إمرته عدد كبير من الجاوشية، ذكرهم المؤرخ هامر فقال إنهم ٦٣٠ جاوشاً (١٠٥). وفي عام ١٨٣٦م تحول اسم هذه الوظيفة إلى "نظارة الدعاوى" (دعاوى نظارتی). ويذكر المؤرخ أحمد لطفي أفندي أن ناظر الدعاوى كانت له دائرة كبيرة في الباب العالي، وكان يعمل معه موظفان أحدهما التذكرجي الكبير والثاني التذكرجي الصغير، وأن هذين الكاتبين كانا يتوليان عملية إحالة العرائض المقدمة للدائرة (١٠٦). وكان السجن القائم بجوار الباب العالي

(١٠١) - يوجد اليوم في الأرشيف العثماني اثنا عشر دفترًا ترجع إلى تواريخ ١٧٣٧-١٨٣٩م كما يوجد ٢٥١١ وثيقة

ترجع إلى تواريخ ١٥٩٢-١٧٩١م. أنظر: *Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi*, s. 181, 314.

(١٠٢) - أنظر: *Lutfi, Tarih*, V, 29-30, 99; *Sicill-i Osmanî*, IV, 800-806.

(١٠٣) - أنظر حولية نظارة الخارجية، ١٣٠٢، ص ١٦٢-١٦٣.

(١٠٤) - أنظر: *Lutfi, Tarih*, V, 132.

(١٠٥) - أنظر: *Hammer, (trc. H. İlteber)*, s. 577.

(١٠٦) - أنظر: *Lutfi, Tarih*, X, 51-52.

والمعروف باسم دائرة الطومروق* (طومروق دائره سى) تابعاً هو الآخر لتلك النظارة. وكان من حق ناظر الدعاوى أن يشترك هو الآخر في مرافعات الحضرة (حضور مرافعه لرى)، ويعاونه في العمل حافظ كيس الدعاوى (دعاوى كيسه دارى) مع عدد آخر كبير من الجاويشية. وفي عام ١٨٧٠م أنشئت نظارة العدل (عدليه نظارتى)، وألغيت بالتالي نظارة الدعاوى. وبعد هؤلاء الموظفين الثلاثة من ذوي المقام الرفيع في الباب العالي يأتي في الدرجة الثانية ستة من المستشارين هم: التذكري الكبير والتذكري الصغير والمكتوبي والبكلجي والتشريفاتي وكاتب الكخيا. فكان التذكري الكبير والتذكري الصغير تابعين للجاويش الأول إلى حد ما، وكانا يقضيان وقتهما قبل الظهر في قاعته غالباً، ويقومان بكتابة الردود على العرائض المقدمة، كما كانا يتواجدان على مقربة من الصدر الأعظم في الدواوين المعقودة في السراي والباب العالي ليقوما بقراءة العرائض المقدمة وتسجيل القرارات التي يصدرها الصدر الأعظم بشأنها. ويقومان كذلك بتحرير أوامره [المعروفة باسم "بيورلدى"] إلى الولايات والمحاكم والوحدات العسكرية والأعيان.

أما المكتوبي أفندي فهو بمثابة سكرتير المكتب الخاص للصدر الأعظم، وكانت مهمته تنظيم شتى المكاتبات الصادرة عن دائرة الصدارة العظمى، ويساعده على ذلك عدد من الكتبة يبلغ الثلاثين، يعملون في قلمه. وكان يقوم المكتوبي بتلخيص المكاتبات القادمة من شتى الولايات ثم يعرضها مع أصولها على الصدر الأعظم. ويوجد اليوم في "أرشيف رئاسة الوزراء العثماني" عدد كبير من الدفاتر والوثائق التي خرجت من "قلم مكتوبي الصدارة" (١٠٧). أما البكلجي فقد كان بمثابة الأمر على الأقلام الموجودة في الصدارة العظمى، والمعاون الأول لرئيس الكتاب. وكان يتولى تحرير المكاتبات المهمة وكتابة الأوراق التي تقتضى السرية. وكان التشريفاتي تابعاً في أول الأمر للديوان الهمايوني، ثم لم يلبث في عهد السلطان أحمد الثالث أن انتقل إلى الباب العالي ليكون تابعاً للصدر الأعظم مباشرة. أما كاتب الكخيا فكان مكلفاً بمتابعة أمور الكخيا الرسمية والشخصية.

* كلمة تطلق على المكان الذي تحفظ فيه اللحوم في غرف الانتشارية أو على الأماكن المستخدمة للحبس والتوقيف في المدينة،

وأشهر هذه الدوائر دائرة الطومروق التي كانت توجد بجوار باب الباشا (باشا قاييسى).

(١٠٧) - أنظر: *Başbakanlık Osmanlı Arşivi Rehberi*, s. 178-180; 314-315.

وعدا هؤلاء كان لا يخلو الباب العالي من عدد آخر من الموظفين، ليسوا ضمن هيئته، بل يقومون بتمثيل الأجهزة الأخرى ومتابعة أعمالها في الباب العالي وتأمين الاتصال بينها. وهؤلاء هم: كاتب شيخ الاسلام المعروف باسم (تخليصجي)، وعدد من الموظفين يمثلون البكرية ويعرف الواحد منهم باسم (قاي كخياسي - أو - قاي كخداسي) أي وكيل الباب، وعدد آخر من أمثال هؤلاء يمثلون الملتزمين وأمرأء الافلاق والبغدان (افلاق بغدان ويوده لري) وبطارقة اليونانيين والأرمن، وعدد من الموظفين الذين يمثلون أركان الدولة ويعرف الواحد منهم باسم (قاي چوخه داري)، وعدد من المترجمين الذين يتابعون أعمال السفارات الأجنبية لدى الباب العالي.

وكان لنظام العمل في الباب العالي قبل ظهور "النظرات" بعض الخصائص التي ميزته؛ فهؤلاء الأمرون الثلاثة، أي الكتخدا ورئيس الكتاب والجاویش الأول، الذين يديرون تلك الكوادر العريضة من الموظفين كانوا بمثابة رجال الصدر الأعظم ومعيته أكثر من كونهم مستقلين عنه، وعلى ذلك واصل الباب العالي خلال تلك الفترة مسيرته على النهج القديم إلى حد بعيد من حيث المواقف والنظرات في السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

سادساً- النظام البيروقراطي العثماني

١- الكتبة

من المعروف أن فئة أرباب القلم (قلميه زُمَره سی)، أي من يعملون في وظيفة الكتابة الرسمية، كانوا قد اندرجوا هم الآخرون ضمن المهن الأساسية كأرباب السيف (سيفيه) وأرباب العلم (علميه) التي تشكلت مع بداية اشتداد ساعد البيروقراطية المركزية في أواسط القرن الخامس عشر، وأن النظام البيروقراطي قد تشكل على أيدي هؤلاء الكتبة. ونحن نعلم جميعاً أن لحرفة الكتابة عند المسلمين ماضياً عريقاً، وأن هناك من الكتاب البارعين من شارك في النظام البيروقراطي وترك بصمات واضحة على الحياة العلمية والفكرية على حد سواء. والكتابة بوجه عام ليس لها مدرسة معلومة، وهي صنعة ليست باليسيرة، ويلزم على الكاتب بعد تحصيل العلوم الأساسية أن يدرّب نفسه بنفسه على ممارستها. فما هي المعارف اللازمة للكاتب، وما هو السبيل إلى تأمينها؟ ذلك هو السؤال الذي يرد على خاطر هنا. ويمكننا القول إن العلوم والفنون التي يلزم على الكاتب أن يكون ملماً بها تشكل قائمة طويلة؛ يأتي في مقدمتها النحو والصرف، ثم يلي ذلك علوم البلاغة كالمعاني والبيان والبدیع، والشعر والانشاء والأدب، القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة وضروب الأمثال والاصطلاحات المختلفة التي يكثر استخدامها، والتاريخ،

والجغرافيا، والقوانين العرفية. ويلزم الكاتب أن يكون على علم بكافة هذه العلوم بقدر معين، وأن يستخدمها في مواضعها المناسبة. ولاشك أن الذي يعنينا هنا هو الكاتب الذي تقدم في وظيفته وأصبح صاحب الصلاحية في أمورها. وإذا جاز لنا أن نذكر مثلاً أو أكثر على ذلك فإننا نقول إن المنشئ الذي يُطلب منه كتابة وقفية لسلطان من السلاطين يلزم عليه أن يعرف -عدا العناصر الأساسية في الوقفية- فضائل الوقف، وآيات القرآن والاحاديث النبوية والأقوال المأثورة التي تحذر من عاقبة من يحاولون الإضرار بالأوقاف أو تغييرها، وأن يعرف العبارات والقوالب اللفظية الجارية فيضعها في مواضعها الصحيحة، ويجيد استخدام الجمل التي تتناسب ومكانة السلطان. كما يلزم على الكاتب في أقلام الديوان أن يكون على علم بكتابة الرسائل الموجهة إلى حكام المسلمين وحكام الدول الغربية، فيجيد استخدام الألقاب والأدعية والآيات والأحاديث الملازمة للموضوع، وغير ذلك مما يلزم عند كتابة العهود والمواثيق، ويضع أسماء الحكام والأمراء المسيحيين بوجه خاص في مواضعها الصحيحة، ويعرف دقائق الكتابة في رسائل التبشير بالفتح (فتحنامه) وسندات التملك وغيرها.

أما كتاب المحاكم فمن المفروض عليهم أن يكونوا على علم بالأحكام والقوانين الشرعية والعرفية. وكان في وسع الكاتب حتى يحيط بكل هذه المعارف أن يستعين بالكتب المساعدة فينظر فيها عند اللزوم. فالمعروف أن المسلمين وضعوا العديد من مثل هذه الكتب. ويقسمها خليل اينالجي إلى ثلاث مجموعات (١٠٨): أ- الكتب التعليمية للداخلين في الحرفة (١٠٩)، ب- كتب الاشياء أو المنشآت التي ظهر منها المئات قبل العهد العثماني وخلالها بصفة خاصة، فهناك منشآت وضعها عدد كبير من النشائية والمنشئين العثمانيين المعروفين، ومجموعات لمنشآت مختارة. ج- كتب موسوعية، تقرأ فيها نظم الدولة في العالم الاسلامي وأنواع الدواوين ووظائفها، وأركان الدولة، والألقاب والرتب، والكتاب وما يجب عليهم معرفته من العلوم، والكتابة وأصولها ومناهجها، والكتابة الرسمية والكتابة الخصوصية، وغير ذلك مما يُعرض ضمن منهج معين، فضلاً عن نماذج عديدة من المكاتبات الرسمية إلى الدول المختلفة (١١٠).

(١٠٨) - أنظر: H.İnalçık, "Reis-ül-Küttab", /4, IX, 677-678.

(١٠٩) - ومن هذا النوع كتاب "آداب الكتاب للصولي، و (دستور دبيري) للميخاني و "مناهج الاشياء" يحيى بن محمد.

(١١٠) - أبرز الأمثلة على ذلك كتاب القلقشندي (ت ١٤١٨م) المعروف باسم صبح الأعشى في صناعة الاشياء (تسعة مجلدات،

القاهرة ١٩١٠-١٩٢٠م).

والجدير بنا أن نطالع فئة الكتبة عند العثمانيين في أربع مجموعات تتناسب مع المجالات التي عملوا فيها وخصائص الوثائق والأوراق التي حرروها؛ فهناك كتبة الديوان والباب العالي، وكتبة المالية والخزانة، وكتبة الدفترخانة، وكتبة الشؤون الشرعية. ويأتي في مقدمة هؤلاء فئة كتاب الديوان ثم فئة كتاب المالية، فهما أكثر الكتاب انتشاراً وتميزاً بتقاليد راسخة.

وكان على الكاتب لكي يتمرس ويتقدم في حرفة الكتابة أن يمر بمرحلتين: أ- أن يجتهد عملياً فور انتسابه إلى قلم معين في تعلم أنواع المعاملات التي يضطلع بها القلم من خلال العلاقة بين الأعلى والأدنى، فيحاول تحرير مسودات الأوراق ويتمرس على ذلك كثيراً، ثم يعرض ما حرره على رئيسه ليصححه له. ب- أن يطالع الكتب الخاصة بصناعة الإنشاء والكتابة، ويحفظ الجمل والعبارات اللازمة ليثري تجربته من الناحية النظرية. وفي حرفة الكتابة عدة مراتب وظيفية نصادفها بكثرة داخل الأقاليم، وهي تتدرج من الأدنى إلى الأعلى، فهناك: الملازم، والتلميذ (شاگرد)، والكاتب، والخليفة (خليفة)، والخليفة الأول (سرّ خليفة)، والمبّيض، والمميّز، كما نرى أسماء أخرى تتغير تبعاً لخصائص القلم نفسه، فهناك: الاعلامجي (اعلامجي)، والتذكرجي (تذكره جي)، والروزنامجي (روزنامه جي)، وحافظ الكيس (كيسه دار) وغير ذلك. وكان في وسع الكاتب الذي يكشف عن موهبة واستعداد أن يرتقي إلى رئاسة القلم، أو أن يصبح رئيس كتاب أو توقيعياً، أو يرتقي حتى إلى منصب الصدارة العظمى. فهناك الكثيرون ممن نشأوا داخل الأقاليم وارتقوا إلى درجة الصدر الأعظم، ولا سيما بعد القرن السابع عشر. وهناك من الكتاب والمنشئين ذوي الخبرة والدراية من نهضوا أحياناً لنصح السلاطين الذين عرفوا بالشدة، وحذروهم من عواقب تصرفاتهم. ويدلنا على ذلك ما كان يقوم به جلال زاده أثناء عمله بالكتابة، عند ما كان ينصح السلطان سليم الأول بين الحين والآخر (١١١)، كما أن موقف قوچي بك في رسائله التي قدمها للسلطان مراد الرابع والسلطان ابراهيم تكشف عن ذلك بوضوح.

وظهر من بين الذين عملوا في حرفة الكتابة من وضعوا المؤلفات القيمة في نظم الدولة العثمانية والتاريخ والجغرافيا والأدب والفنون والقضاء والديبلوماسية، ولم تكن الكتب التي ألفوها في تلك الموضوعات أقل شأنًا في المحتوى والإفادة مما وضعه العلماء الكبار، فقد كانت تشكل

(١١١) - يقول جلال زاده: "عندما بدأ السلطان سليم القديم [الأول] يرسل أوامره وأحكامه إلى الوزراء المستترين هنا وهناك كان يستكتبني أياها، وكنت اعترض على بعض الأمور قاتلاً يا جلالة السلطان أن المناسب هو كذا وكذا.. فكان يبدي الغضب مرة أو مرتين، فكنت إذا صررت على رأيي قاتلاً.. يا سلطاني صاحب السعادة إن الأمر امرك، ولكن المناسب لصاحب القران هو هذا، وعندئذ ينسبط وجهه ويقول: إذا فاكته" (نقلًا عن تذكرة بياني، ص ٧٥٧) أنظر: Uzuncarşili,

تلك الفئة أحد أجنحة المتقنين العثمانيين. وجرت العادة أن يقع التنافس في جوانب شتى بين العلماء والكتاب لأسباب متعددة. إلا أن فئة الكتاب [الكتبة] لم تحظ بالاحترام والنفوذ والامكانيات المهنية التي حظي بها العلماء.

ومن أهم الأوصاف التي يتحلى بها الكاتب أن يكون قادراً على التزود بشتى العلوم، قوي التعبير مجتهداً مطيعاً، ينأى بنفسه عن الشبهات كالرشوة والمحسوبية، صادقاً كتوماً. ونلاحظ أن هذه الطائفة من موظفي الدولة كانوا يتقاضون رواتبهم إما على شكل (عُلوْفه) أو على شكل تيمار يتصرفون عليه. وكان لانتقال حرفة الكتابة من الأب إلى الابن فوائد لا تتكرر كسائر المهن الأخرى، غير أن تحول ذلك الأمر إلى امتياز واحتكار أدى إلى تدهور حالة المهنة في النهاية، وإن لم يكن ذلك بقدر ما حدث لفئة رجال العلم (علميه زُمره سى). وقد كان الانخراط بين هيئة رجال العلم مقصوراً على المسلمين وحدهم، أما حرفة الكتابة في الجهاز البيروقراطي العثماني فقد سلكها في شتى الأدوار تقريباً كتاب ومترجمون من غير المسلمين ممن يجيدون اللغات المختلفة.

الكتب المساعدة التي استعان بها الكتبة العثمانيون: كان من الأمور المعتادة أن يتعلم الكتّاب اللغة العربية والفارسية، ومن ثم استعانوا دائماً بالكتب المساعدة التي ألفت قبل العهد العثماني وجرى استخدامها في الدول الإسلامية والتركية والكتب الجديدة التي وضعها العثمانيون في العهد العثماني. ووجود العديد من نسخ تلك الكتب في المكتبات إنما يدلنا على مدى الحاجة إليها والاستعانة بها.

وقد وضعت لكتاب الديوان كتبٌ تضم العديد من الفرمانات والبراءات والمواثيق والرسائل الهمايونية والخطوط الهمايونية والتلخيصات وغيرها مما يرجع إلى أدوار مختلفة، وقام الكتّاب باستنساخها بغية التمرس والتمرين العملي.

وكانت أقلام المالية والخزانة تستخدم في الكتابة "خط السياقت" و"أرقام الديوان" في أوراقها وسجلاتها، وكان الكتبة العاملون فيها يستعينون بالكتب المساعدة التي وضعت لهذا الغرض. وكان الكتبة في الشئون الشرعية قد شكلوا طائفة تنهض بالعمل في مجال القضاء وقضاء العسكر والمشايخ الإسلامية وتستخدم خط التعليق في الغالب. وتشكل سجلات القضاء في هذا الصدد كماً ضخماً. وأكثر الأنواع شهرة بين الكتب المساعدة المعدة لكتاب الشئون الشرعية هي الكتب

المعروفة باسم مجموعات الصكوك (صك مجموعه لرى). ونرى في تلك الكتب التي أعدت تبعاً لترتيب كتب الفقه والفتوى مئات النماذج من الوثائق التي يجري تنظيمها في المحاكم (١١٢).

٢ - الدفاتر والأوراق

يمكننا من خلال تحديد أنواع الدفاتر المستخدمة في الأقلام، والتعرف على أوصاف الأوراق الرسمية التي تعد فيها، وعلاقة كل منها بالأخرى، أن نتعرف على النظام البيروقراطي العثماني. إذ كانت تسير المعاملات والاجراءات الرسمية في الدولة العثمانية بأسلوبين هما الدفتر والأوراق، فقد عني النظام البيروقراطي بطريقة إمساك الدفتر، وبدأ ذلك بوجه خاص منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر، فرأينا مئات الدفاتر التي يختلف أحدها عن الآخر تماماً في الشكل ونوع الخط المستخدم وأسلوب التعبير. وقد جرى تصنيف تلك الدفاتر تبعاً للأقلام والدوائر المستخدمة فيها، ومن هنا رأينا خمس مجموعات أساسية من الدفاتر، هي:

١- دفاتر الديوان الهمايوني، ٢- دفاتر الباب الأصفي والباب العالي، ٣- دفاتر الباب الدفترى، أي المالية، ٤- دفاتر الدفترخانه، لتسجيل العقارات، ٥- دفاتر المحاكم، أي السجلات الشرعية.

وكانوا عند إعداد الأوراق في الأجهزة المركزية وخارجها يستعينون بالدفاتر والسجلات الموجودة، وينظرون فيها للتأكد من صحة المعلومات. وكانت العادة أن تُنقل المعلومات المدونة في الدفتر إلى القسم الأيمن أعلى الورقة وبنفس نوع الخط الموجود في الدفتر، ثم يضع رئيس القلم أو أمره توقيعه أو إشارة منه أسفل المنقول. وقبل إرسال الوثيقة التي أعدت إلى الشخص المعني يجري تسجيلها بعينها أو خلاصة في دفاتر من أنواع مختلفة، فقد كان هذا الأمر إلزامياً من الناحية البيروقراطية. والملاحظ أن التأكيدات والتنبيهات كانت دائمة حول ضرورة تسجيل أوراق التعيين في الوظائف وأوراق أحكام الشكاية وغيرها من سائر الأوراق في الدفاتر الخاصة بها. إذ ورد في أحد الأحكام السلطانية الموجهة إلى اسكندر باشا محافظ استانبول بتاريخ ١٥٦٦م : "لقد أرسلت إلينا خطاباً تطلب فيه عدداً من الأوراق الموشحة بالنشان [الطغراء السلطانية] لاستخدامها في بعض الأحكام، ونُرسِلُ إليك الآن مائتي ورقة منها، وأمرتك أن تستخدمها فيما يهم

(١١٢) - للمقارنة بين مجاميع الفتاوى والفقه والصكوك من حيث الترتيب والمحتوى أنظر:

M. İpsirli, "Sosyal Tarih Kaynağı olarak Şer'iye Sicilleri", *Tarih-Sosyoloji Sempozyumu Bildiriler*, İstanbul 1991, 157-162.

ويلزم، وتقوم باعداد دفتر مستقل يسجل فيه طبقاً للأصل كل ما يكتب من تلك الأوراق، ثم ترسل بعد ذلك نسخة من ذلك الدفتر إلى سدة سعادتني" (١١٣).

وكان القصد من إعداد الدفاتر هو أ- للاستعانة بها عند إعداد أوراق يتقرر إرسالها إلى إحدى الجهات. ب - لتحديد الوضع القانوني العام لبناء أو نظام معين، كما هو الحال في دفاتر التحرير [الطابو].

وهناك أصول ومناهج معينة لإمساك الدفاتر، فعلى سبيل المثال كان يجري تنظيم دفاتر الصرة (١١٤)، بأن توضع عليها أختام أغا دار السعادة ومفتشي أوقاف الحرفين الشريفيين، ثم يقوم الدفتردار بالتوقيع عليها، ثم توضع على الصحيفة الأولى منها طغراء السلطان. كما كانوا ينظمون دفاتر مختلفة في الأحجام وشكل التنظيم على الرغم من توحيد موضوعها؛ فهناك مثلاً دفاتر التشریفات التي يجري تنظيمها في ثلاثة أشكال مختلفة هي: المفصل واليومية (يومية) والمتفرقة (متفرقة)، حتى يتم تطبيق قواعد البروتوكول بشكل منضبط. وهناك أيضاً دفاتر التحرير (طابو) التي يجري تنظيمها بنفس الطريقة للأغراض الاقتصادية والعسكرية، فهي ليست على نمط واحد، بل تضم ثلاثة أنواع مختلفة عن بعضها تماماً لتسجيل الوحدات الاستيطانية؛ فرى دفاتر المفصل (مفصل) والإجمال (إجمال) والروزنامجة (روزنامجة).

ويمكننا بعد الاطلاع على الدفاتر والسجلات التي كانوا يستخدمونها في الإدارات المختلفة داخل الجهاز المركزي العثماني ويرجعون إليها باستمرار ويضعون الملاحظات على هوامشها أن نعرضها على النحو التالي:

إذ تخضع الوثائق الخاصة بالنظام البيروقراطي العثماني لعملية تصنيف تجري عليها تبعاً لطبيعة القلم أو الدائرة الصادرة منها، أي أصلها ومنشؤها (Provenance)، أو تبعاً لخصائصها الدبلوماسية. ومع أنه لكلا التصنيفين فائدتهما إلا أن النظام الذي لقي قبولاً وانتشاراً هو نظام المنشأ. وتجري اليوم في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني عمليات التصنيف للوثائق العثمانية المحفوظة فيه تبعاً لنظام المنشأ أو القلم الصادرة عنه. والواقع أن الوثائق كانت تحفظ داخل

(١١٣) - أنظر الأرشيف العثماني، دفتر المهمة رقم ٥، ص ٦١٢ لسنة ٩٧٣هـ (١٥٦٦م)، ونقلاً عنه: Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 217-18.

(١١٤) - وهي نوع من الدفاتر تحتوي مفردات النقود المرسلة كل عام إلى أهالي مكة والمدينة والقدس مما سار عليه السلاطين العثمانيون جرياً على عادة الدول الإسلامية السابقة، فكانت تضم أسماء الأماكن التي جاءت منها تلك النقود ومقاديرها وأسماء الأشخاص المستحقين لها وأوجه صرفها وغير ذلك. وللمزيد من المعلومات أنظر: Münir Atalay, *Osmanlı Devletinde Surre-i Hümayûn ve Surre Alayları*, Ankara 1991.

الأقلام تبعاً لذلك النظام في العهد العثماني نفسه. وعلى ذلك نرى أن أوراق الديوان الهمايوني وأوراق الباب العالي وأوراق الدفترخانة قد حفظت جميعها في مجموعات مستقلة، وانتقلت إلينا اليوم على ذلك الترتيب. أما في "أرشيف سراي طوب قايى" المكان المهم الذي يحفظ فيه قسم من الوثائق العثمانية فقد جرى تصنيفها تبعاً لموضوعها، فنرى: الفرمانات، والأحكام، والبراءات، والخطوط الهمايونية على بياض، والإرادات السنية، والخطب الهمايونية، وأحكام وبراءات أمراء الأسرة الملكية، والخطابات [الرسائل الهمايونية، ورسائل التبشير بالفتح "فتحنامه"، والعهود، ورسائل الحكام الأجانب وغير ذلك]، والعروض (عرضلر) والبيورلدات، والتلخيصات، والتقارير (تقرير)، والتحريرات (تحريرات)، والعرائض (عريضه)، والتذاكر (تذكرة)، والعرضحالات (عرضحال)، والمحاضر (محضر)، والمضابط (مضبطة)، والمعاهدات، والمذكرات الرسمية (مخطره - نوطه)، والتقارير (راپور)، واللوائح (لايحه)، والاستخبارات (جورنال)، والتعميمات، والفتاوى، والوقيات، والحجج والإعلامات (حجت - إعلام)، والخرائط، والمخططات والرسوم البيانية (كروكى)، والتمسكات (تمسك)، والسندات، وأوراق العلم والخبر (علم وخبر)، والرؤس (رؤس)، ودفاتر اليومية (روزنامه)، ومذكرات التحويل (تحويل)، والإيصالات (مقبوض) (١١٥).

أما عن العلاقة بين أنواع الدفاتر والأوراق التي خلفتها البيروقراطية العثمانية فيمكننا أن نميزها في خطوطها العريضة في أربعة جوانب؛ هي أن يقوم أحدهما مقام الآخر، وأن يتمم أحدهما الآخر، وأن يضبط أحدهما الآخر، والارتباط الوثيق فيما بينهما.

وهناك موضوع آخر جد مهم في النظام البيروقراطي العثماني، ألا وهو حركة اكتمال الأوراق وسرعتها، ففي العهد السابق على عهد التنظيمات كانت الاجراءات تجري فوق ورقة واحدة، تمر على الأقلام المختلفة ليضع كل قلم ما يره عليها من معلومات. وهذا النهج كان إلى جانب سرعته بسيطاً واقتصادياً. أما أسلوب المرفقات، أي إضافة أوراق جديدة إلى الورقة الأصلية، الذي أقبل عليه العثمانيون متأثرين بالغرب، ولازال مستمراً حتى اليوم، فهو نهج شديد التعقيد، بطيء يؤدي إلى الاسراف. وقد تعرض هذا النوع من أساليب المكاتبات للنقد في عهد التنظيمات نفسه من قبل المنقذين من أمثال ضياء باشا ونامق كمال.

سابعا- الدبلوماسية العثمانية (١١٦)

لا نجانب الصواب إذا قلنا إن الأتراك شَعَبٌ نَزح من سهول آسيا الوسطى الفقيرة، متجهين بقلوبهم نحو (قِيزل ألما)* زاحفين نحو الغرب الذي كان هدفهم من سياسة الفتح (١١٧)، ولكنهم في كل مكان استقروا عنده على طول الطريق أقاموا دولاً كبيرة وصغيرة، وجعلوا من منطقة الأناضول قاعدة لهم لا تتغير. كما نلاحظ أن بعض الشعوب لازالت تعيش فوق نفس الأرض منذ أربعة أو خمسة آلاف سنة، بينما نرى للأتراك عادات وتقاليد جعلتهم يقيمون أوطاناً فوق مناطق جغرافية مختلفة. فقد تحدد موقع الأناضول تبعاً لتحركاتهم، فكان أحياناً مرعى صيفياً يقع بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وبحر الخزر والبحر الأحمر وخليج البصرة، وأحياناً أخرى يصبح نقطة الالتقاء بين القارات الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. فالقاسم المشترك في كلا التعريفين هو الموقع الاستراتيجي لشبه جزيرة الأناضول. والملاحظ أن الأتراك منذ اليوم الذي استوطنوا فيه الأناضول عام ١٠٧١م وحتى اليوم لا يزالون يدفعون ثمن هذه الأهمية الاستراتيجية باعظم التضحيات، وأن هذه الأهمية الاستراتيجية آخذة في الزيادة باستمرار.

وكان هدف الأتراك العثمانيين بعد أن حققوا وحدة الأناضول وانطلقوا إلى منطقة البلقان ودواخل أوروبا نفسها هو - كما ذكرته المصادر التاريخية- "إعلاء كلمة الله". وتدلنا تلك المصادر على أن العثمانيين أقاموا علاقاتهم الدولية على نفس الأسس التي كانت قائمة لدى الدول

(١١٦) - على الرغم من وجود قرابة بين "الدبلوماسية" التي يُعرفونها بأنها فن إدارة العلاقات الدولية بواسطة السفراء والممثلين الدائمين أو المؤقتين وبين "السياسة الخارجية"، إلا أنه يمكن القول إن الأولى هي العلاقات الدولية، أما الثاني فهي فن إدارة تلك العلاقات. وقد استخدم مصطلح الدبلوماسية - وإن كان نادراً - في اللغة التركية العثمانية في القرن التاسع عشر (تاريخ لطفی، ج ١٣، ص ٣٧). والواقع أن الدبلوماسية باعتبارها فن التفاوض وحل المشاكل الخارجية قد جرى تعريفها بأشكال مختلفة؛ مثل دبلوماسية الحرب، ودبلوماسية السلام... الخ. ومصطلح الدبلوماسية الوافد علينا من الغرب نراه مستخدماً في لغات الدول الإسلامية المعاصرة، إلا أن وجود فروق كبيرة في مفهوم الدولة بين العالمين المسيحي والإسلامي جعل من غير ممكن تفسير الدبلوماسية في مسارها التاريخي بنفس المعنى بين الطرفين.

* قِيزل ألما، أي التفاحة الحمراء، وهو اسم أطلقه العثمانيون على روما؛ إذ كانت هي الهدف القومي والسياسي وراء فتوحاتهم وانتصاراتهم، والأمال العريضة التي طالما صبت إليها نفوسهم.

(١١٧) - لقد نجح السلطان سليم الأول خلال مدة حكمه القصيرة في إنجاز حملتين ناجحتين على إيران ومصر، والواقع أن ذلك لم يكن هدفه الأصلي، فقد ذكر هو نفسه أن هدفه هو الغرب ولم تكن حملاته في الشرق إلا لقرار الأمن في أراضيه. وعندما أفصح لشيخ الإسلام ابن كمال باشا في حديث معه عن رغبته في تجهيز الأسطول بثلاثمائة سفينة ونيته في فتح أوروبا، رد عليه بأن البحر لاستانيول نعمة (أصفنامه، ص ٣١-٣٢).

الاسلامية والتركية السابقة عليهم، وأنهم توسلوا دائماً سبل الحل للمشاكل من خلال هذه الأرضية. وهي مفاهيم مثل: دار الاسلام ودار الحرب والأمان. وقد رأت الامارة العثمانية في منطقة البلقان داراً للجهاد، أي منطقة يجب أن يدخلها الاسلام بالحق والعدل، وجعلت لتلك المنطقة الكفة الراجحة. وأبرز الأدلة على ذلك أن أصحاب المناصب في الروملي، مثل قاضي العسكر والكلربكي والدفتردار وغيرهم كانوا يتقدمون على أصحاب هذه المناصب في الأناضول من حيث درجتهم في البروتوكول والأجور التي يتقاضونها.

وعلى الرغم من أن الصبغة الأساسية لهذه الدولة هي الفتح والجهاد إلا أنها استفادت دائماً من الدبلوماسية لكي تحقق ذلك الهدف، إذ شعرت لأجل ذلك بضرورة التركيز على سلاح الحرب، حتى القرن الثامن عشر على وجه الخصوص، ثم استبدلته بعد ذلك بسلاح الدبلوماسية. والملاحظ أن تطبيق الدبلوماسية في الدولة العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر لم يكن بالشكل الذي فسّره الغرب، أو بالمعنى الذي فهمه. كما يلاحظ أن العنصرين الأساسيين في الدبلوماسية وهما قبول المفوضيات، والاعتماد على أساس التبادل reciprocite لم يكونا موجودين. فلم تبعث الدولة العثمانية حتى عام ١٧٩٣م إلى الغرب أو الشرق سفراء دائمين لها، كما لم يكن لديها سفراء أجانب دائمين إلا لدولتين أو ثلاث. ولم تؤسس الدولة العثمانية -من ناحية أخرى- جهازاً يعنى بالشئون الخارجية مباشرة، إلا عندما تشكلت نظارة الخارجية عام ١٨٣٧م. فقد كان رئيس الكتاب وهو أحد الموظفين التابعين للصدر الأعظم يتولى ضمن أعماله الأخرى إدارة الشئون والاتصالات الخارجية، ويعنى بامور السفراء. ولأجل هذا لم يكن هناك ناظر يقتصر عمله على الشئون الخارجية إلا في عهد التنظيمات. ومع ذلك فلا يجب أن يُعد ذلك نقصاً، لأن الدولة العثمانية كانت قد تبنت منهاجاً ينسجم وعلاقاتها الحربية أو الدبلوماسية على السواء، وهو المنهج الذي عرفه العالم الاسلامي منذ قرون وجرى على تطبيقه.

ومع أن بقاء الدولة العثمانية بعيدة عن المفهوم الأوربي للدبلوماسية وتطبيقها ثم عدم إقبالها على تطبيق عملية التمثيل الدبلوماسي الدائم هي من الأمور التي أخذت عليها بوجه عام، إلا أن أحداً لا ينكر أن احجامها زمنياً عن هذا المنحى كانت له فوائده أيام كانت الدولة في عهد قوتها. لأن الادارة العثمانية على هذا النحو جنبت نفسها الوقوع في حبالل السياسة والدبلوماسية الأوربية، والتقيّد بتعهداتها، مما جعلها تتحرك بحرية.

والمعروف أن الذي يقرر دبلوماسية الدولة هو الموقع الاستراتيجي للأراضي التي تعيش عليها، ومن ثم فإننا عندما ننظر إلى الدولة العثمانية نرى أنها كانت تملأ فراغاً لأربع حضارات

كبرى عالمية، وفراغاً عسكرياً في منطقة جد حساسة. فقد ملأ البيزنطيون فراغ الرومان، بينما ملأ السلاجقة فراغ الدولة العربية، أما العثمانيون فكانوا يتحملون العبئ معاً.

ومنذ ظهرر الدولة العثمانية على مسرح التاريخ كامارة حدود وحتى انهيارها وهي على اتصال دبلوماسي بالدول المحيطة بها. فكانت لها في البداية صلات مكثفة مع الامارات الاناضولية المجاورة لها ومع البيزنطيين. ولا شك أن الاتصال مع البيزنطيين أصحاب التقاليد الدبلوماسية العريقة قد اكسب الامارة الجديدة خبرة في هذا المجال. فلما مضى القرن السادس عشر، وأقبل القرن السابع عشر وتحولت الدولة العثمانية إلى دولة عالمية أصبح لها اتصالات مع دول أوروبا المسيحية بمذاهبها الدينية المختلفة، واتصالات مع الدول المسلمة في الشرق سنية أو شيعية، وعلى كافة المستويات، وفي شتى المجالات.

وتمسكاً من الدولة العثمانية بمبدأ الأمان فقد اعتبرت غير المسلمين الوافدين إليها لمهمة دبلوماسية أو لتجارة أو زيارة ضيوفاً تتكفل بحماية أرواحهم وأموالهم. فعندما يدخل أحدهم إلى البلاد في مهمة رسمية تتعهد الدولة فور اجتيازه الحدود بمواجهة كافة نفقاته، وتعيّن له المضيف الذي يرافقه. أما إذا فسدت العلاقة بين الدولة العثمانية ودولة السفير المستأمن، أو التاجر فقد كان مصيره الحبس والتعرض حتى للإهانة.

والمعروف أصلاً أن سياسات الدولة العثمانية كانت قد تشكلت ابتداءً من القرن الخامس عشر في الغرب والشرق والجنوب والشمال. فالعلاقة التي كانت تتنامى بالعداء في الغالب مع الصفويين الشيعة هي التي كانت تقرر سياسة الدولة العثمانية في الشرق. بينما كان نشاطها في البحر الأحمر والمحيط الهندي وموقفها من الدول هناك هو الذي حدد سياستها في الجنوب. أما سياستها في الشمال فقد حددها انهيار دولة القبيلة الذهبية (آلتون أوردو دولتي) واختلال التوازن في الشمال لصالح روسيا، ثم موقف الدولة العثمانية من ذلك الخطر.

١- المسار التاريخي

قامت الإمارة العثمانية على الروح العسكرية والضرورة التي فرضتها، غير أن وجود الإمارة وجهاً لوجه مع البيزنطيين فرض عليها إلى جانب التدابير العسكرية أن تلجأ إلى المناورة السياسية.

وعلى الرغم من غلبة طابع العداء بوجه عام على العلاقات العثمانية البيزنطية إلا أن الاتصال بينهما لم ينقطع أبداً. فبعد العلاقات التي كانت لاتزال في بدايتها على أيام عثمان بك وابنه اورخان بك والانتصارات التي أحرزها مراد الأول وابنه بايزيد لم يشأ البيزنطيون المخاطرة بالحرب مع العثمانيين مباشرة، لكنهم شعروا بالخطر القادم، فركزوا على الجانب الدبلوماسي. ومن ثم توسلوا السبل للتعايش السلمي مع العثمانيين، فكانوا يرسلون الهدايا إلى السلطان، ويزيدون من مقدار الخراج المقرر عليهم، كما رضوا باقامة حي تركي داخل استانبول. أما في الخفاء فكان الامبراطور يذهب بنفسه أو برجاله المعتمدين إلى الغرب ليحض البابا على عقد حلف مقدس ضد الخطر الاسلامي المتعاظم، ويطلب إليه طرد الأتراك من تلك الأراضي. فلما سألت الدولة العثمانية عن سبب تلك الزيارات كان الرد بانها زيارات دينية ليس وراءها غاية سياسية، وشاء بذلك أن يزيح الشبهات عن تصرفه. وكان قصد الامبراطور تأليب أوروبا بالطرق الدبلوماسية إلا أنه لم يوفق في ذلك. وواقع الأمر أن شعبه كان يذكر مظالم اللاتين ونهبهم لاستانبول عام ١٢٠٦م ولم يتطلع أبداً إلى العالم الكاثوليكي على أنه شعب صديق، فكان يشعر أحيانا بالحاجة إلى التحالف مع العثمانيين ضد العالم الغربي.

كما نعلم أن الدولة العثمانية إبان قيامها كان لها على أيام السلطان مراد الأول علاقات طيبة مع السلطنة المملوكية، فكانت تستقبل بالتكريم سفراء المماليك القادمين إليها، وتوطدت العلاقات بينهما، وأقامت أيضاً في عهد السلطان نفسه علاقات مع حاكم العراق وآذربيجان ومع دولة القبيلة الذهبية (آلتون اوردو). وهناك رسائل كانت ترسل وأخرى تأتي من تلك الأماكن، ونُشر بعضها فريدون بك في "منشآت السلاطين"، ومع ذلك فعلى أن نتناولها بحذر. وكان من شأن الفتوحات التي قام بها بايزيد الأول أن جعلت من الدولة العثمانية دولة قوية، تمتد حدودها من نهر الطونة حتى نهر الفرات، وتحولت الى مركز للسياسة فوق بقعة واسعة في ذلك العهد، تمتد من أوروبا الغربية الى آسيا الوسطى، ومن مصر إلى دولة القبيلة الذهبية.

غير أن هذه القوة لم تدم طويلاً، فقد أوشك غزو تيمورلنك أن يمزق أراضي الدولة العثمانية، بينما توهمت الامارات الاناضولية وتوهم البيزنطيون امكانية انهيار العثمانيين، فبدأوا يتوسلون السبل للتحالف ضدهم، ويعدون أنفسهم لخوض الحرب ضدهم، غير أن السلطان چلبى محمد استطاع بفضل التساند والوحدة في منطقة الروملي أن يعيد للدولة تماسكها، مما جعل البيزنطيين يشعرون من جديد بضرورة التودد إليهم. وعندما جلس السلطان مراد الثاني على العرش عاد البيزنطيون لمثل هذه التطلعات، ولكن لم يلبث الأمل أن خبا مرة ثانية. فالدولة

العثمانية خبرت الحرب ضد البيزنطيين، كما عقدت الصلح ودخلت في تحالفات، واستطاعت بذلك أن تعظم خبراتها في المجال الدبلوماسي.

والمعروف أن عادة الزواج من بنات الدول المجاورة المسلمة وغير المسلمة التي هي أحد الملامح الأساسية في الدبلوماسية الشرقية والغربية كانت ترجع أساساً إلى عهد الرسول (ﷺ)، وأن السلاطين العثمانيين استفادوا من هذه العادة في البداية، فتزوجوا من بنات البيزنطيين وبنات الامارات الاناضولية، ثم لم يلبثوا بعد ذلك أن تركوا تلك العادة التي حققت لهم بعض المنافع. وتدلنا الحقائق التاريخية على أن النجاح في الدبلوماسية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوة العسكرية والمالية، وأن الدولة القوية هي التي تملّي شروطها عند الجلوس على مائدة المفاوضات. ومن هذه الزاوية فقد شكلت شخصية السلطان محمد الفاتح والفتوحات التي أنجزها أفقاً جديدة في الدبلوماسية العثمانية ونقطة التحول فيها. وقد اقتدى به حكام كثيرون في الشرق والغرب. وقبل فتح استانبول قام بازاحة الولاة والأمراء والأباطرة البيزنطيين واحداً تلو الآخر، بل والحكام أصهارهم، وغيرهم ممن كانوا يدعون الحق في العرش البيزنطي، ثم راح بعد فتح استانبول يواصل فتوحه الأخرى ليمتلك البحرين وما حولهما [البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط ومنطقة الأناضول والروملي]. وكان لقضائه على الامبراطورية البيزنطية التي حكمها تسعون امبراطوراً لمدة تزيد على ألف عام أثره الكبير على تاريخ البلقان وأوروبا وعلى دبلوماسيتها. وتبلورت في عهد الفاتح سياسة الدولة العثمانية كثيراً تجاه الغرب والشرق والجنوب والشمال، واستمرت على ذلك سنوات طويلة.

واتضحت في الدولة العثمانية معالم الهوية العالمية منذ القرن الخامس عشر، وبدأت تظهر آثار تلك الهوية في الميادين المختلفة. وتقدمت الاتصالات الدائمة والوطيدة مع كافة الدول في الشرق والغرب. فكانت تتعاطى رسائل التهاني والتعازي مع كل هذه الدول، في مناسبات لبس التاج واعتلاء العرش والأفراح والوفيات، وتتبادل معها الهدايا، وإذا تحقق نصر أرسلت إليها كتب البشائر (فتحنامه).

كذلك فإن إحياء السلطان الفاتح لبطريقخانه الروم والبقاء عليها في استانبول، وسياسة التسامح مع النصارى واليهود، ثم استقبال اليهود الاسبان الفارين من المذابح والمظالم في استانبول على أيام السلطان بايزيد الثاني، والسيطرة على البحر الأحمر في أوائل القرن الخامس عشر وحماية الحرمين الشريفين من اعتداءات البرتغاليين، وقيام السلطان سليمان القانوني بمساعدة الملك فرنسوا الأول على شارلكان، وغير ذلك من السياسات التي يعقب بعضها بعضاً

إنما هي دليل واضح على أن الدولة العثمانية غدت دولة عالمية، فرأت في السيطرة على الأحداث المحيطة بها مبدءاً من مبادئ الدبلوماسية.

وكانت مسألة وراثة العرش والنزاع على السلطنة، سواء في الشرق أو الغرب من المسائل التي مهدت السبيل دائماً لانتعاش الدبلوماسية وظهور بعض المساومات. ورأينا الأمثلة الحية على ذلك في النزاع الذي وقع فيما عرف بـ "عهد الفترة"، بين الأمير جم وأخيه بايزيد الثاني. وكان النزاع على وراثة العرش في الدول المسيحية في الغرب من الأمور التي تابعتها الدولة العثمانية عن كثب حتى أواخر القرن السابع عشر، وتوسلت سبل الاستفادة منها. وحادثة الأمير جم هي من الحوادث المعتادة من الناحية الدبلوماسية. فبعد وفاة السلطان الفاتح وقع النزاع بين ولديه جم وبايزيد على السلطنة، مما جعل العلاقات الدبلوماسية بين الدولة العثمانية وبين السلطنة المملوكية والبندقية والبابوية وأوربا تكتسب بعداً جديداً.

واعتلى السلطان سليم الأول العرش بعد جدال على السلطنة مثل والده، ثم لم يلبث أن قام بحرب إيران عام ١٥١٤م، وحرب مصر عام ١٥١٧م، واستطاع بالانتصارات التي أحرزها والأراضي التي كسبها والألقاب التي حصل عليها أن يجعل من الدولة العثمانية دولة عظمى في نظر العالم الإسلامي في الشرق والعالم المسيحي في الغرب، وقوة قادرة على وضع قواعد السياسة الخارجية. فنجاح السلطان سليم في دخول مصر أهله لأن يحمل لقب "خادم الحرمين الشريفين"، بل ولحمل صفة "الخلافة" نفسها. وعلى ذلك أصبح السلطان العثماني يحوز رسمياً لقب "خليفة المسلمين" إلى جانب لقبه القديم "خاقان البرين وسلطان البحرين". واستخدم السلاطين العثمانيون قبل ذلك أيضاً لقب الخليفة في بعض المناسبات، ولاشك أن هذه الصفة التي هي لقب سياسي يمثل القوة والسلطة قد غير وضع الدولة العثمانية في العالم الإسلامي كله، وأصبح مصدراً للقوة في المناورات والمساومات الدبلوماسية مع الغرب. غير أننا لا نستطيع القول إن السلاطين العثمانيين استخدموه بشكل فعال في المجال السياسي حتى معاهدة فينارجه الصغرى ١٧٧٤م. فلم يفعل ذلك إلا السلطان عبد الحميد الثاني الذي استغله أحسن استغلال في القرن التاسع عشر عصر الدبلوماسية.

وكان استخدام الألقاب والنعوت في غير موضعها من الأسباب وراء انسداد المسالك في الدبلوماسية منذ العصور القديمة. وكان النبي (ﷺ) يستخدم لنفسه لقب "رسول الله" في رسائله التي يبعثها إلى ملوك وحكام الدول الأجنبية، بينما كان يخاطب هرقل المسيحي بلقب "عظيم الروم" بدلاً من "الامبراطور البيزنطي" حتى لا يكون قد اعترف به رسمياً، وهو ما يدل على

الدقة حتى في ذلك العصر. وقد حرصت البيروقراطية العثمانية دائماً على أن تستخدم الدول المسلمة والمسيحية على السواء الألقاب والنعوت المناسبة للسلطان العثماني. فقد حكى المؤرخ نعيما حادثة وقعت في أواسط القرن السابع عشر، وضعها تحت عنوان: "قضية الرسالة الهمايونية إلى قيصر النمسا"، فقال باختصار: كانت هيئة السفارة مع النمسا قد خرجت بقصد تجديد معاهدة الصلح عام ١٦٦٠م، غير أنهم لم يسمحوا للهيئة التركية أن تتباحث مع نظيرتها النمساوية، وعاد السفير النمساوي فور وصوله من فينا. والسبب وراء ذلك هو عدم انطباق مبدأ المعاملة بالمثل على الرسالة التي أرسلها السلطان إلى الامبراطور؛ فقد خاطبه فيها بضمير "انت" بدلاً من ضمير جمع المخاطبين "انتم" واستخدم كلمة "ملك" بدلاً من كلمة "امبراطور"، فأدى ذلك إلى انسداد القنوات الدبلوماسية. ثم جاء الرد بأنه إذا كنتم تريدون التعاقد فلا بد أن يكون نص الخطاب هو "انتم ياامبراطور النمسا". فكان أن فكروا في الحالة التي تعيشها الدولة العثمانية، وقالوا "إن العصر هو عصر المداراة"، وبمحاولة من سياوش باشا ومراد باشا أعادوا كتابة الرسالة من جديد (١١٨). وكان هذا من الأمور التي حرص عليها المسلمون والمسيحيون على السواء، إذ دخل أحياناً نصوص المعاهدات مادةً من موادها. ففي المعاهدة التي عُقدت مع روسيا عام ١٦٨١م مثلاً كانت تحوي مادةً بالألقاب القيصر كاملة (١١٩).

ويُعد عهد السلطان سليمان القانوني عهداً مهماً من حيث الشمول والتنوع ووضوح الأسلوب. فلم يكد ذلك الحاكم ينقلد زمام السلطة عام ١٥٢٠م حتى أصبح يمثل أهم دولة في العالم من كل الجوانب تقريباً. وغدا سراي طوب قايى وكأنه ملتقى للسفراء القادمين من الشرق والغرب، وأصبحت الدول الأوروبية، والدول الاسلامية وعلى رأسها ايران لا يدعون فرصة تفوت إلا وأرسلت الهدايا الثمينة والممثلين الدبلوماسيين إلى العاصمة التركية. ففي عام ١٥٥٧م مثلاً عندما جرى افتتاح "مجمع السليمانية" أرسل الشاه طهماسب إلى استانبول هيئة ممتازة لتهنئة السلطان القانوني، وهي تحمل رسالة التهاني والهدايا التي تضم المصاحف النادرة. كما أرسل خدا بنده ابن الشاه رسالة تهنئة إلى الصدر الاعظم رستم باشا في نفس المناسبة، وأرسلت زوجة الشاه رسالة أخرى إلى السلطنة "خرم سلطان" (١٢٠). ولم يكن من السهل على هؤلاء السفراء فوق العادة أن يقابلوا السلطان القانوني. فاذا بعدت الديار بالحاكم لحرب يقودها كان عليهم إن

(١١٨) - أنظر تاريخ نعيما، ج ٥ ص ٢١

(١١٩) - أنظر: A.N. Kurat, *Türkiye ve Rusya*, Ankara 1990, s. 10

(١٢٠) - منشآت السلاطين، ج ٢ ص ١٤-١٩.

يذهبوا إليه في تلك الديار. والمعروف أن السلطان سليمان القانوني قاد ثلاث عشرة حرباً، ثلاث منها في الشرق وعشر في الغرب. وكان يتطلب الأمر أثناء الاعداد لها وأثناء خوضها ثم بعد انتهائها القيام بالاتصالات الدبلوماسية العديدة، وأرسال السفراء من طرفه أو استقبال سفراء الطرف الآخر.

وفي عهد السلطان مراد الثالث وقعت بعض الأحداث المهمة في المجال الدبلوماسي؛ فقد نجحت الدولة في أن تفرض سيطرتها على لهستان (بولونيا)، وحالت دون النمسا وروسيا أن تتدخل في انتخاب من سيجلس على عرشها، وضمنت جلوس أمير [إمارة] أردل عليه. ومن ناحية أخرى استفادت أنجلترا من الطرق الدبلوماسية، وضمنت لنفسها امتيازاً تجارياً بعد فرنسا عام ١٥٧٩م. أما الحدث المهم الآخر الذي وقع في تلك الفترة فهو التغير الذي حدث في رأس الحكم في فاس عام ١٥٧٤م؛ إذ تولاها حاكم يؤيد الدولة العثمانية، بدلاً من الحكام السابقين الذين كانوا يؤيدون إسبانيا (١٢١). ومن ثم أصبحت فاس وهي صاحبة الموقع الاستراتيجي الهام في شمال إفريقيا تعيش بعد ذلك في سلام دائم مع الدولة العثمانية بوجه عام، وراحت الدولتان تتعاطيان الهدايا والسفراء في كل مناسبة، واستمر الأمر على ذلك في إطار من التبعية غير المباشرة. وهذه العلاقات المهمة في مجال الدبلوماسية العثمانية قد استمرت تحافظ على طبيعتها الودية حتى النهاية، على الرغم من الاعتداءات التي كانت تقع بين الحين والآخر من الجزائر، وخاصة القراصنة، وتكرر صفوها.

ولكن على الرغم من كل هذه التطورات فإن عهد السلطان مراد الثالث هو العهد الذي بدأت تضعف فيه مؤسسات الدولة ويتدهور هيكلها الإداري، ولم ينصلح حاله بعد ذلك. فقد طالت الحروب الإيرانية [حملات الشرق] التي بدأت والصدر الأعظم صوقللي محمد باشا كان لا يزال على قيد الحياة، وكانت السبب وراء إضعاف المالية العثمانية وانهلال الضبط والربط. ثم أعقبتها الحرب التي وقعت مع النمسا في الغرب عام ١٥٩٣، وعرفت هناك باسم الحرب الطويلة، أو حرب الخمس عشرة سنة، فتوزعت جهود الدولة على جبهتين حتى كادت تفلس خزانها، واهتز النظام الاجتماعي من أعماقه. وعلى الرغم من تحقيق بعض الانتصارات خلال تلك الحروب، مثل نصر موقعة قانيجه ونصر موقعة خاجووه Haçova إلا أن الحروب مع النمسا قد انتهت بعقد معاهدة زينفاتوروك Zitvaturuk عام ١٦٠٦م، فكانت نقطة تحول في تاريخ الدبلوماسية.

إذ كانت تُعقد المعاهدات حتى ذلك الوقت بما يُملى من شروط على مرخصي الدولة الأجنبية من طرف واحد، انطلاقاً من تفوق الدولة العثمانية، فإذا بها توقع لأول مرة على معاهدة تقرر تساوي الطرفين، وتتمشى مع النموذج القانوني في الدول الغربية، وتقرر التساوي بين السلطان والامبراطور. وعندما ننطلق إلى كتب النظم نشهد بالأسى أن الدولة على الرغم من عنايتها بالأجهزة المختلفة التي تحتويها النظم المركزية حتى تصلح الفساد الذي أخذ يستشري بشكل واضح في الإدارة في أوائل القرن السابع عشر إلا أنها أهملت السياسة الخارجية، وغفلت عن الدبلوماسية أو تناسلتها، إلا في بعض الأمور الخاصة بالسفراء الأجانب.

وقد حرصت الدولة العثمانية على متابعة الخلافات الدينية والمذهبية في أوروبا عن كثب، وراقبت النزاعات والحروب الداخلية والخارجية والتنافس على العروش فيما بين الدول الغربية نفسها، وسعت لاستغلال ذلك في دبلوماسيتها؛ فقد ظهرت البروتستانتية على الكاثوليكية، إذ كانت ترى أن إنجلترا البروتستانتية هي المسيحية الحقيقية وليست إسبانيا الكاثوليكية، وأنها الأقرب إلى الاسلام، وبنت علاقاتها الدبلوماسية على هذا الأساس. وفعلت الشيء نفسه مع المصلح الديني مارتن لوثر عندما أيدته في حركته الدينية ضد العالم الكاثوليكي. كما ترصدت بعناية النزاعات على العرش في أوروبا، وراقبت علاقات المودة أو العداء فيما بين الدول المسيحية، وحاولت استخدامها لصالحها. غير أن هذا الأمر كان يجد المقابل بعينه؛ فقد دأب الأوروبيون والأمريكيون على استغلال مسألة وراثية العرش في الدولة العثمانية، ودعموا الخلافات الدينية والمذهبية في أراضيها.

٢ - الامتيازات الأجنبية والدبلوماسية

هناك صلة وثيقة بين المصالح التجارية وبين الدبلوماسية، فقد كان للامتيازات الأجنبية Capitulation قوتها المؤثرة دائماً على الدبلوماسية الدولية. وقد لوحظ أن المصالح الاقتصادية والتجارية كانت تأتي في المقام الأول في تشكيل الدبلوماسية الأوروبية وتوجيهها. وعلى الرغم من صعوبة القول بأن هذا الأمر كان هو المحرك "بنفس القدر" في توجيه سياسة الدولة العثمانية الخارجية إلا أنها كانت تعرف هذا الاتجاه الأوروبي، ومن ثم سعت للاستفادة منه، وتشكيل دبلوماسيتها بما يجاريه. وهذه الامتيازات قد منحتها الدولة في البداية لفرنسا عام ١٥٣٦م، ثم أعقبها إنجلترا عام ١٥٨٠م، ثم هولندا عام ١٦١٢م، والنمسا عام ١٦١٦م، وبعد قرن أو يزيد من الزمان حصلت عليها في القرن الثامن عشر السويد وصقلية والدنمارك وبروسيا وإسبانيا. ويجب علينا أن نتناول النوعين الأولين من تلك الامتيازات بشكل آخر في المجال الدبلوماسي؛

فقد منحت الامتيازات لفرنسا عام ١٥٣٦م على أيام السلطان سليمان القانوني، وكان القصد من ورائها عرقلة قيام حلف مقدس يعقده العالم الكاثوليكي الأوربي ضد الدولة العثمانية ذات السياسة الاسلامية، فحصل عليها فرنسوا الأول ملك فرنسا الذي هُزم أمام آل هابسبورغ عام ١٥٢٥م، وكان في أشد الحاجة إلى المعاونة، والحق أنها حققت القصد منها. واستطاع القانوني أن يجد بذلك دولة حليفة وتابعة له ضمناً بين اسبانيا وألمانيا. واستمرت هذه الصداقة التي بدأت بين الدولة العثمانية وفرنسا قد سنين طويلة دون أن تتزعزع مع استثناء بعض التجاوزات الطفيفة، حتى جاءت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م في زمن السلطان سليم الثالث، فكانت أولى الضربات في الصميم لهذه الصداقة.

والحق أن هذا التحالف والتقارب كان ذا أهمية عظيمة في تاريخ الدبلوماسية؛ فقد اعترفت الدولة العثمانية لفرنسا بالأفضلية في كافة المجالات تقريباً، واستمر ذلك حتى حصلت إنجلترا على امتيازات مشابهة عام ١٥٨٠م. ففي ذلك التاريخ استطاع هاربورن سفير الملكة اليزابيث ملكة إنجلترا أن يحصل على الامتيازات لتتقدم بها إنجلترا في بعض المجالات. ومن المحتمل أن رغبة الدولة العثمانية في اقامة علاقات صداقة مع إنجلترا صاحبة القوة البحرية القوية ضد اسبانيا والبرتغال، وتفكيرها في شراء بعض الأسلحة من إنجلترا بدلاً من فرنسا هو الذي كان له الأثر الأكبر في ذلك (١٢٢). وهذه الامتيازات التي اشعلت التنافس بين إنجلترا وفرنسا كانت العامل المؤثر من الدرجة الأولى على الدبلوماسية العثمانية. وكانت الدولة وهي تمنح تلك الامتيازات التجارية تسعى نحو هدف معين، ولا سيما حرصها على المصالح السياسية والعسكرية للبلاد، وعلى سبيل المثال فإن الجنوبيين الذين قُطعت علاقاتهم التجارية مع الدولة العثمانية قد طلبوا بعد معاهدة كارلوفجه اقامة علاقات تجارية جديدة وارسل سفير دائم إلى استانبول، وضمنوا في هذا الأمر وساطة الأمبراطور الألماني نفسه. وفي عام ١٧١١ شاعوا إرسال سفيرهم إلى استانبول ليتفاوض في الأمر، ووصلها في شهر ديسمبر من نفس العام حاملاً رسالة وهدايا قيمة، ثم استقر في سفارته في حي غلطة. غير أن إقدام الجنوبيين على مساعدة البندقية بالمال والسلاح أثناء حربها مع العثمانيين كان السبب في طرد السفير الجنوبي خارج البلاد عام ١٧١٥م (١٢٣).

(١٢٢) - أنظر: Oral Sander, *Anka'nın Yükselişi ve Düşüşü*, Ankara 1987, s. 74.

(١٢٣) - أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, IV/2, 172.

وساعدت الامتيازات الأجنبية في البداية على فتح آفاق جديدة واتاحة فرصة الخيار أمام السياسة الخارجية العثمانية، ثم لم تلبث اكبر الموانع ابتداءً من القرن السابع عشر أن أخذت تتشكل باطراد أمام الدبلوماسية التركية، حتى أصبحت حجر عثرة يعرقل حركة الدولة بين الحين والآخر.

٣- العلاقات مع روسيا

كانت الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر الذي يمثل ذروة عظمتها واقتدارها قد دخلت في علاقات دبلوماسية مع كافة الدول المسلمة والمسيحية في الشرق والغرب. وكانت لها مع روسيا علاقات ذات طابع مختلف، فهذه الامارة التي لم يشعر أحد بوجودها أو بنقل لها في القرن الخامس عشر في الشمال كانت قد اختارت لنفسها الأراضي العثمانية هدفاً، وعلى رأسها استانبول نفسها، ومن ثم كانت تترصد عن كثب تحركات العثمانيين. فلما فتحت استانبول عام ١٤٥٣م وشرع السلطان محمد الفاتح يستولي على السواحل الشمالية للبحر الأسود قطعة بعد قطعة أحدث ذلك صدا كبيراً في روسيا، وراح الروس يمنون أنفسهم بالاستيلاء يوماً على استانبول أكبر مراكز الأرثوذكسية. وكان السلاطين العثمانيون قد صرفوا جهودهم ووجهوا نشاطهم ناحية أوربا، ولم يعبأوا بوجود روسيا، فاذا ذكر اسمها استخفوا بها، فتركوا شئونها لأمراء [خانات] القرم. في حين أن روسيا كانت في تعاضم مستمر يسير متوازياً مع تعاضم قوة الدولة العثمانية نفسها؛ فقد استولت عام ١٥٥٢م على امارة قازان، ومن بعدها عام ١٥٥٦م على امارة استراخان، وألحقتها بأراضيها. وكانت تتعقب ما يقع في الدولة العثمانية من أحداث، وترقب الصراع على السلطنة فيها خطوة خطوة. وكانت أهم إدارة في الجهاز الذي أقامته في موسكو لمتابعة السياسة الخارجية وحدها قد قصرت جهودها على تتبع أحوال الدولة العثمانية. وكانت سياسة روسيا في تلك الآونة هي ممالأة السلاطين العثمانيين وتجنب لفت أنظارهم، وكان إيفان المخيف أحسن من أجادوا تطبيق تلك السياسة. وهذا الخصم (روسيا) الذي سيصبح فيما بعد عدواً لحدوداً للدولة العثمانية وسبباً في انهيارها لم تنظن إليه إلا بعد استيلائه على امارة استراخان عام ١٥٥٦م، فشاعت الدولة من خلال حملتها على استراخان عام ١٥٦٩م أن تقضي على ذلك الخطر، بل وشاعت في تلك الأثناء أن تربط بين بحر الخزر والبحر الأسود بقناة يجري شقها بين نهري الدون والقوقاز. وكان الغرض من الحملة وشق القناة هو تحقيق بعض النتائج المتعددة الجوانب والتي يمكن اعتبارها شاملة إلى حد بعيد في تاريخ الدبلوماسية التركية، مثل تخليص أراضي استراخان، وضمان الأمن في شمال البحر الأسود، وتيسير عملية امداد الجيش بالمؤن عن طريق البحر من الشمال في حالة الحرب مع

إيران، ثم تدعيم التحالف مع إمارتي الأوزبك وبخارى السنيتين في آسيا الوسطى ضد إيران الشيعية وروسيا الأرثوذكسية. غير أن النتائج المرجوة من تلك الحملة لم تتحقق، وظل مشروع شق القناة فكرة مجردة. ثم لم تلبث الدولة العثمانية في الفترة التالية أن أخذت تتراجع باستمرار وتفقد أراضيها، بينما توسعت روسيا على حسابها، وكسبت الأرض باستمرار، حتى تحقق لها النصر الكبير في النهاية مع معاهدة قينارجة الصغرى عام ١٧٧٤م. ولم تتوقف الأحداث عند ذلك الحد، بل استطاعت الجيوش الروسية أن تتقدم عام ١٨٧٨م حتى ضاحية استانبول المعروفة باسم "يشيل كوي".

ونخلص من ذلك إلى أن العثمانيين لم يعاؤوا في البداية بالروس، ولم يتعقبوا أمرهم بدقة فيما بعد، ووقعت الدبلوماسية العثمانية بذلك في سلسلة طويلة من الأخطاء.

٤- الفتوى والدبلوماسية

لا شك أن مبادئ الدين الاسلامي كانت تشكل أهمية عظيمة ضمن القواعد والأصول التي ترسم الدبلوماسية العثمانية. فمنذ بداية ظهور الدولة وهي تنظر إلى العلاقات الخارجية من منظور المبدأين الاسلاميين دار الحرب ودار الصلح، وتستقبل السفراء القادمين من الغرب في إطار مبدأ الأمان، مما يشكل دليلاً واضحاً على القاعدة الاسلامية التي ارتكزت عليها الدبلوماسية العثمانية. أما السبيل الذي سلكته في الغالب، وهي تقيم تلك العلاقات، فهو سبيل الفتوى، إذ نراه منهجاً كان جارياً على امتداد مراحل التاريخ العثماني كله تقريباً. وقد اجتمعت الفتاوى الصادرة حول العلاقات الخارجية في كتب الفتاوى تحت عنوان "كِتَابُ السَّيَر"، والكتاب الذي وضعه الامام محمد بن حسن الشيباني حول هذا الموضوع يحمل نفس العنوان.

والمعروف أن العثمانيين استعانوا بالفتوى في العلاقات الدولية؛ فعندما عزموا على فتح جزيرة قبرص كانت بينهم وبين البندقية معاهدة صلح، فطلبوا الفتوى حول وجود هذه المعاهدة، وهل تشكل عائقاً أمام الفتح أم لا، فكان الرد من ابي السعود أفندي أن قبرص كانت في أيدي المسلمين قبل ذلك، وأن فتحها لازم أبداً، وأن معاهدة الصلح القائمة لا تحول دون ذلك، ثم ضرب مثلاً بأن الرسول (ﷺ) كان قد تعاهد مع أهل مكة على الصلح لمدة عشر سنوات في العام السادس للهجرة، وأن الامام علي [كرم الله وجهه] قَمَّ لهم المعاهدة، ومع ذلك قام المسلمون بفتح مكة بعد عامين، أي في العام الثامن للهجرة، فقدم بهذه الفتوى مثلاً نموذجياً على منحاه (١٢٤). وفي عام ١٧٩٠م عقدت الدولة العثمانية تحالفاً مع بروسيا، فكان هو التحالف الأول الذي عقدته مع دولة غير مسلمة. وكان العلماء قد

(١٢٤) - كاتب جليبي، تحفة الكبار في أسفار البحار، استانبول ١٣٢٩، ص ٨٨-٨٩.

اعترضوا على ذلك بدعوى أنه يخالف الشريعة الإسلامية، فأصدر شيخ الاسلام حميدي زاده مصطفى افندي فتواه يجوازه فجرى عقد التحالف، كما أرسل حميدي زاده خطاباً إلى الصدر الأعظم حول الموضوع، ذكر فيه أن الدخول في تحالف مع دولة مسيحية جائز شرعاً، وأن هناك أمثلة عليه، وأن العلماء إنما يعبرون عن رأيهم فحسب في المسائل الشرعية، ثم أشار إلى أن القرار في ذلك إنما يصدر بطلب من الصدر الأعظم وأمر من السلطان نفسه، كاشفاً عن أمر طريف في كيفية سير المعاملات في مثل هذه الموضوعات (١٢٥). ثم كان التحالف العثماني الألماني الذي عقدته الدولة العثمانية في أوائل القرن العشرين (١٩١٤م) لتقف به ضد روسيا وانجلترا وفرنسا، إذ لجأت عند ذلك إلى مقام الافتاء وحصلت على الفتوى من شيخ الاسلام خيرى افندي (١٢٦).

وكانت المعاملة بالمثل والتفاهم المتبادل من أهم قواعد الدبلوماسية؛ فتقديم الهدايا وقبول السفراء وعدد المرافقين لهم ومستوياتهم، ثم استقبال السفراء في السراي وأماكن اللقاء وغير ذلك من الموضوعات إنما تعتمد على مبدأ المعاملة بالمثل. والمثال الذي تجدر الإشارة إليه - في موضوع المعاملة بالمثل التي هي أحد المبادئ الأساسية في الدبلوماسية الحديثة - أن عبد الكريم باشا والمفوض الروسي ربنين Repnin توجهها عقب عقد معاهدة قينارجة الصغرى في عام ١٧٧٥م إلى كل من موسكو واستانبول لأجل تحكيم تلك المعاهدة تنفيذاً لمبدأ المعاملة بالمثل، ثم جرى التبادل في مدينة خوتين. ورأينا المراسم التي أقيمت في استانبول وموسكو، وتفاصيل المفاوضات التي أخذت مكانها بشكل مسهب في يوميات كلا السفيرين. فقد أطلقت المدافع في خوتين من كلا الطرفين، وقام الجانبان وهما في صحبة المحافظين بتأمين المأكل والعربات على امتداد الطريق من أهالي البلاد التي وقع المرور بها. ولا شك أن شرح كل هذه التفاصيل من سفيري الطرفين إنما يمثل مصدراً شاملاً يؤكد مبدأ المعاملة بالمثل (١٢٧).

وكان موضوع سلامة السفراء وأمنهم في الطريق من الأمور التي يؤدي الإهمال فيها إلى انسداد قنوات الدبلوماسية. فكانت الحكومة العثمانية ترى في السفراء القادمين إلى استانبول أو العابرين لدول أخرى من أجل الوصول إليها ضيوفاً احتتموا بأمانها، وتشعر بأنها المسئولة عن حصانتهم وأمنهم. ورأينا في رسالة أرسلت إلى امبراطور النمسا فرديناند بتاريخ ١٥٤١م أن أخاه شارل الخامس

(١٢٥) - أنظر الأرشيف العثماني (HH., nr. 1095)، وأنظر أيضاً: Kemal Beydilli, 1790 Osmanlı Prusya İttifakı, İstanbul, s. 57-60.

(١٢٦) - أنظر: İlimiye Salnâmesi, İstanbul 1334, s. 640.

(١٢٧) - أنظر: İlber Ortaylı, "Mübadele", EI 2, VII, 275-76.

وموظفيه قاموا باحتجاز السفير الفرنسي في إيطاليا بينما كان في طريقه إلى استانبول، فطلبت الافراج عنه. كما حرصت الدولة على سياسة التوازن ولا سيما منذ القرن الثامن عشر، ففي عام ١٦٢٠ - ١٦٢١م في الوقت الذي قام الداماد ابراهيم باشا بارسال يكرمي سكر محمد جلبلي إلى فرنسا في مهمة دبلوماسية كان أيضاً يبذل جهده حتى لا تفسر الدول الأخرى ذلك بشكل خاطيء، كما حاول أن يتجنب رد فعل المحافظين في الداخل.

ودأبت الدول الغربية -لا سيما منذ القرن التاسع عشر- على استغلال أحوال أهل الذمة في الدولة العثمانية، كما استخدمت -بالإضافة إلى ذلك - الأماكن المسيحية المقدسة داخل أراضيها وسيلة دبلوماسية دائمة للضغط في علاقاتها ومفاوضاتها الدولية، وشاعت التضيق على رجال الدولة العثمانية في هذه الموضوعات. ومع ذلك فإن التنازلات التي قُدمت في مثل هذه الأمور لم تنقذ هذه الدول أبداً، إذ كانت تطلب المزيد والمزيد. فالتنازلات التي قدمتها الدولة فيما عرف بالتنظيمات، ولا سيما فرمان الإصلاح الصادر عام ١٨٥٦م لم تُرضِ مطامع الغربيين، وكانت أوضح الأمثلة على ذلك. كما أن موضوع "اصلاحات الأناضول" الذي وافقت عليه الدولة من النصف الثاني من نفس القرن بقصد تحسين أوضاع الأقليات، ولا سيما الأقلية الأرمنية، كان هو الآخر موضعاً لمانهضة الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا، ثم قدمت الاحتجاج على ذلك، فكان حدثاً غريباً من الناحية الدبلوماسية (١٢٨).

وكانت حركات التبشير في القرن التاسع عشر هي أحد فروع الأنشطة المهمة على المستوى الدبلوماسي. فقد نظرت الدول الأوروبية وأمريكا إلى الدولة العثمانية على أنها "رجل مريض" وضعته على منضدة العمليات، وانتظرت موته، في الوقت الذي أقدمت فيه على القيام بنشاط تبشيري متعدد الأغراض، وهذه الأنشطة التي بذلت بعلم ودعم من وزارات الخارجية في تلك الدول قد ضمنت لها أن تضع دبلوماسيتها على أرض صلبة. كما كانت حركات الاستشراق في الدول الغربية أحد النشاطات الهامة في ذلك المجال. وحققت الجهود التي قام بها المستشرقون اسهامات مهمة في الحياة العلمية، كما ساعدت من ناحية أخرى على دعم السياسة الاستعمارية.

٥- الأجهزة التي تصبغ الدبلوماسية

لم يكن في الدولة العثمانية حتى تأسيس نظارة الخارجية في أواسط القرن التاسع عشر جهاز مباشر يقرر الدبلوماسية ويتولى إدارتها، فكانت تتولاها عدة إدارات مختلفة يأتي الديوان الهمايوني في مقدمتها. وكان الديوان بمثابة الجهاز المركزي الذي يتولى كافة الأعمال التنفيذية خلال عهد الازدهار،

(١٢٨) - أنظر: Cevdet Küçük, *Osmanlı Diplomasisinde Ermeni Meselesinin Ortaya Çıkışı*, İstanbul 1984, s. 17-38.

فكان في نفس الوقت هو الجهاز المخول باتخاذ القرار والتنفيذ في مجال السياسة الخارجية في اطار من مبادئ معينة.

وفي الديوان الهمايوني أوسع الأجهزة صلاحية في الامبراطورية كانت شئون السياسة الخارجية تأخذ مكان الصدارة في جدول الأعمال. كما يُعرف أنه كان يوجد نوع من تقسيم العمل بين أعضاء الديوان، كلٌ حسب تخصصه. وبناءً على ذلك كانت المسائل الداخلية والخارجية تدخل ضمن مسؤوليات الوزير الأعظم والأعضاء الآخرين من حيث الأساس، غير أنهم كانوا في الجانب الديني من هذه المسائل يستشيرون قاضي العسكر، وفي الجانب المالي يستشيرون المفتي. وكان للبكركية في مناطق التخوم صلاحيات يستخدمونها في التفاوض حول بعض العلاقات الدولية، ولاسيما في التفاوض المباشر مع مفوضي الدول المجاورة حول الخلافات على الحدود. وكانت الصلاحية في هذا الموضوع مخولة بوجه خاص لبكركية بودين والبوسنة في الغرب، وبكركية ارضروم ووآن ومصر في الشرق.

وكان الديوان الهمايوني هو الجهاز الذي يتولى مناقشة ودراسة العديد من الأمور، والمخول باصدار القرار فيها، مثل أمر السفراء المقرر إرسالهم إلى الدول الأجنبية، والمسائل التي سيناقشونها، ثم أمر السفراء القادمين من الدول الأجنبية بوجه خاص، والمصالح التجارية لتلك الدول، وطلباتها لوضع سفراء دائمين لها، والامتيازات التي تحصل عليها. ففي نهاية الاتصالات التي جرت في استانبول قدم الديوان اجازة سلطانية (اجازتنامه همايون) باسم الملكة أليزابيث إلى التاجر هاربورن Harborne الذي كان يمثل الحكومة البريطانية بشكل غير رسمي (١٢٩). وكان رئيس الكتاب هو الذي يتولى الاعداد لكل هذه المذكرات في الديوان الهمايوني، ويقوم بالتهئية لها، ويساعده في ذلك معاونه الأول المعروف باسم الـ "بكلكجي" والقلم المنوط به.

ولما فقدَ الديوان الهمايوني أهميته في أواخر القرن السابع عشر، وتحول إلى مجلس رمزي أصبحت مجالس الشورى وكبار رجال الدولة فيها هي المخولة بدراسة كافة الأمور المهمة، وعلى رأسها السياسة الخارجية، واتخاذ القرار الذي تراه فيها. وقد استمرت مجالس الشورى جهازاً لإصدار أهم القرارات في الدولة حتى ظهور النظارات ومجالس التنظيمات في القرن التاسع عشر. ويشكل التحالف العثماني البروسي عام ١٧٩٠ أحد الأمثلة في هذا الصدد، فبسبب وجود اختلاف في الرأي بين كل من السلطان سليم الثالث وشيخ الاسلام حميدي زاده مصطفى افندي والصدر الأعظم وقاضي

الجيش عَقَدت عدة مجالس للشورى في الجبهة وفي استانبول، وقام رجال الدولة بتدارس التحالف، وتناولوه من كافة جوانبه الشرعية والسياسية والاقتصادية، ثم اتفقوا في النهاية على عقد الحلف بما يوافق رأي السلطان وشيخ الاسلام، وقام كل رجال الدولة بالتوقيع عليه.

كما كان يحدث أن تصدر في دواوين العصر التي تُعقد في مقر الصدر الأعظم قرارات دبلوماسية، وإن كانت بقدر محدود. غير أنهم أدركوا مدى صعوبة تسيير العلاقات الدبلوماسية المتزايدة والمتداخلة في الدولة العثمانية من قِبل مجالس وهيئات غير مباشرة، كما أدركوا أن الدخول في خضم الدبلوماسية الأوروبية أمر يفرض وجود جهاز مستقل يقوم بتسيير تلك الأمور، ومن ثم شرع رؤساء الكُتّاب في الانشغال بالسياسة الخارجية وحدها، حتى تحول منصب رئيس الكُتّاب عام ١٨٣٦ إلى "نظارة الخارجية".

٦- آراء الدبلوماسيين الغربيين في الدبلوماسية العثمانية ورجالها

كشف الرحالة والدبلوماسيون الغربيون منذ العهود الأولى عن آرائهم في نظرة العثمانيين للمسائل الخارجية وأساليبهم في التفاوض. وقد تعرض لهذا الأمر أوجر بوسبك Auger Busbecq الذي قدم إلى تركيا في إحدى المهام الدبلوماسية في عهد السلطان سليمان القانوني فقال في كتابه إن الدبلوماسيين الأتراك كانوا على حظ وافر من الذكاء والإحاطة، وأنه يجب على السفراء الأجانب وهم يتفاوضون معهم أن يكونوا على قدر كبير من اليقظة، وأنه هو نفسه عندما ذهب إلى التفاوض مع الوزير الأعظم سميز علي باشا فضل أن يكون بمعدة خاوية حتى يضمن صفاء ذهنه ويقظته، وأنه كان شديد الحيلة، وأن الوزير الأعظم علي باشا كان رجلاً ليناً هادئاً مع قدرته وحكته. كما تحدث انطوان غلاند Antoine Galland في كتابه عن طريقة الدبلوماسيين الأتراك معه في أواخر القرن السابع عشر، وذكر أن طريقة التفاوض عندهم تختلف تماماً عما لدى الدبلوماسيين الغربيين، وأنهم يتجنبون بحذر الدخول في المفاوضات التي تعرضهم للمواقف الحرجة، وأنهم حتى مع إدراكهم التام أن اجاباتهم سوف تكون صحيحة بكاملها إلا أنهم لا يتحدثون دون التفكير ملياً، وأن فهم أطوارهم ولفاتهم الودية ومحاولة الاستفادة منها في المفاوضات أمر ليس ميسراً، وأنه على الرغم من آراء البعض فيهم فإنه تأكد من حسن درايتهم وكفايتهم. وكان الكونت دي مارسيجلي Comte de Marsigli أحد المفاوضين الألمان في معاهدة قارلوفجه، فتحدث في كتابه عما رآه في الدبلوماسية التركية، وقال إنه من الصعب التفكير في توقيع معاهدة مع الأتراك لتجبرهم على ترك أرض أو أن تجلب لهم ضرراً، وأن الحرب عندهم أهون كثيراً من عقد صلح، وأنهم عندما يجلسون على مائدة المفاوضات يستغرقون

في المناقشات، ويضعون أمام الطرف الآخر كافة العراقيل، وأنهم وهم يتفاوضون حول ترسيم أحد الحدود أو تسليم إحدى المدن أو هدم إحدى القلاع أو إقامة عليك أن تتوقع منهم كافة أنواع الحيل والدسائس التي تخطر على البال أو لا تخطر، وأنهم يطيلون المفاوضات حتى يتراخي الطرف الآخر ويصاب بالسأم، وأنهم يشعرونك دائما بانهم مستعدون للحرب في كل أوان، ولهذا السبب كان يرى أن المفاوضات المسيحيين كانوا يتعرضون بين الحين والآخر لمواقف لا يحسدون عليها أمام الأتراك.

٧- السفراء

من المعروف أن الدبلوماسية فن إدارة العلاقات الخارجية عن طريق السفراء أو المفوضيات، وبناءً على ذلك كان لأعمال السفراء والمذكرات التي سجلوها والتقارير التي وضعوها أهمية كبيرة. والسفراء المؤقتون الذين وفدوا على العاصمة العثمانية للتباحث حول أمر معين وكذلك السفراء الدائمون للدول الكبرى في استانبول كانت لهم أوضاع قانونية مختلفة، سواء كان على المستوى الرسمي أو غير الرسمي. وتتوقف هذه الأوضاع بشكل أساسي على علاقات الدولة العثمانية الودية أو العدائية مع الدولة الأجنبية، وعلى الوضع الديني والقومي لتلك الدولة. وعلى هذا الأساس كان يجري التعامل مع سفراء الدول الأوروبية. أما سفراء الدول الإسلامية فكانت لهم ثلاثة أوضاع مختلفة. وكانت المغرب هي الدولة العربية المسلمة الوحيدة التي لا تخضع للحكم العثماني، ومع ذلك كان لها علاقات ودية دائمة مع الدولة العثمانية، حتى إنها كانت ترتبط بها بشكل غير مباشر. وكان هناك اهتمام دائم بسفرائها القادمين بالهدايا القيمة. أما إيران فان خلافها مع العالم السني على الرغم من أنها دولة مسلمة، وموقفها المعادي للدولة العثمانية في أغلب الأحيان فقد كان سفراؤها الذين يتوافدون بكثرة على استانبول يقابلون بالاحترام تبعاً للأصول، أما في الحقيقة فقد كانت الدولة تستغل وجودهم. أما الأوزبك فقد كانوا أتراكا مسلمين سنيين، وكانت لهم باستمرار علاقات مودة مع الدولة العثمانية، ومن ثم كان يلقي سفراؤهم كل أنواع الحفاوة والتقدير. ومن هنا يمكن القول إن السفراء الأتراك أيضا كانوا يلقون نفس المعاملة عند سفرهم الى تلك الدول تطبيقاً لقاعدة المعاملة بالمثل.

والسفراء الذين أرسلوا من حين لآخر إلى دول أوروبا وآسيا المختلفة قبل عام ١٧٩٣م وكذلك سفراء الدولة العثمانية الذين أقاموا في بعض العواصم الكبرى إقامة دائمة بعد عام ١٧٩٣م لم يسجلوا في مذكراتهم وخواطرهم [التي اطلق عليها اسم: سفارتنامه، أي كتاب السفارة] ما كان يدور بينهم وبين الآخرين من اتصالات ومباحثات يمكن أن تلقي الضوء على تاريخ الدبلوماسية

العثمانية، إذ كانوا يعتبرون ذلك سراً من اسرار الدولة، بينما قاموا بدلاً من ذلك بتسجيل مشاهداتهم على الطرق التي مروا منها في رحلاتهم، والأماكن التي زاروها، وعظمة المراسم التي جرت في الاجتماعات التي شاركوا فيها. فقد طُلب إلى السفير (يكرمي سَكِرْ جَلْبِي محمد) الذي ذهب الى فرنسا على ايام الدمداد ابراهيم باشا وإلى الذين ذهبوا إلى العواصم الأوروبية سفراء دائمين بعد ذلك على أيام السلطان سليم الثالث أن يعكفوا على تسجيل مظاهر التقدم والعمار فيما حولهم. وينطبق هذا الموقف أيضا على سفراء الدول الأجنبية القادمين إلى الأراضي العثمانية، فقد سجلوا هم الآخرون ما شهدوه من عظمة استانبول، والحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، والتركيبة الادراي، بينما لم يذكروا شيئاً عن اتصالاتهم الرسمية. فاذا استثنى السفير ستيفان جريلاخ Stephan Gerlach من بين السفراء النمساويين لوجدنا أن الآخرين لم يتحدثوا كثيراً عن جهودهم الدبلوماسية، ولهذا السبب لم نعرف مثلاً ما كان يحاك من الأعيب ودسائس حول مباحثات صلح زيتفاتوروك (١٣٠).

ودفعت المصالح التجارية والسياسية دول أوربا الكبرى وبالتالي سفراءها المقيمين في استانبول إلى تنافس محمود جعلها تنعادي فيما بينها وتبذل الود للدول الأخرى. فقد اشتد التنافس دائما بين إنجلترا وفرنسا؛ وظهر التقارب وتوطدت الصداقة بين سفراء إنجلترا والنمسا ضد فرنسا، ثم لم تلبث أن انقطعت أواصر تلك الصداقة عندما ظهرت بينهما مشكلة تشغيل السفن التجارية. وكل هذه الأمور هي التي أنعشت الدبلوماسية ووضعتها في المقام الأول.

٨- المترجمون

كان للمترجمين دور كبير في العلاقات الدبلوماسية سلباً وإيجاباً، ولا سيما بين الدول الغربية والدولة العثمانية. وكانت الدول الغربية أكثر نجاحاً في هذا المضمار، سواء كان بسبب شروعاتها المبكر فيه أم بسبب تصرفاتها الأكثر مرونة، فقد ألقت تلك الدول هذه المهمة الحساسة على عاتق أناس من دينها وجنسها، بل ونعلم أن بعض الدول الغربية أقامت مدارس الألسن لتخريج المتخصصين القادرين على تولي هذه المهمة، والمثال على ذلك هو أن المؤسسة العلمية المعروفة اليوم في النمسا بأنها "أكاديمية فينا الدبلوماسية" كان اسمها في القرن الثامن عشر "مدرسة الدراسات الشرقية"، وكانت تقوم على وضع الأفكار العلمية في دبلوماسية النمسا مع الدولة العثمانية. وقد زار أبو بكر راتب أفندي هذه المؤسسة وغيرها من المؤسسات الأخرى في أواخر

القرن الثامن عشر، وكتب أشعاراً عبّر فيها عن سعادته عندما وجد في تلك الأكاديمية من يتحدثون إليه بلغته (١٣١). كذلك كان هناك في موسكو مكتب يتبع إدارة حكومية تهتم بالشئون الخارجية وحدها، كانت مهمته المباشرة وضع خطوط الدبلوماسية المزمع تنفيذها تجاه الدولة العثمانية (١٣٢). أما على الجانب العثماني فلم يكن الوضع يبعث على التفاؤل كثيراً، إذ استعانت الدولة في البداية بالمهتدين الذين يعرفون اللغات من موظفيها العاملين في وظائف إدارية مختلفة، مثل عساكر المتفرقة وذائقي الأطعمة والجاويفية وغيرهم. ثم لم تلبث العائلات اليونانية أن استحوذت على تلك الوظيفة ابتداءً من القرن السابع عشر. فلما اشتعلت الثورة الفرنسية ونمت المشاعر القومية أسفر ذلك عن ظهور بعض المساوئ التي كانت تصل أحياناً إلى حد الخيانة من هؤلاء المترجمين. وعلى سبيل المثال كان أحد اليونانيين العثمانيين ويدعى غودريكا يعمل مترجماً للسفارة على أيام السفير مورالي سيد على أفندي في باريس (١٧٩٧-١٨٠٢م)، فاشتغل لحساب فرنسا، وقام بتسليم نسخة من كافة المكاتبات القادمة من الباب العالي إلى رئيس الوزراء الفرنسي تاليران Tallyerant. وقد أدركت الدولة مدى خطورة الموضوع وضرورة سرية فانشأت عام ١٨٢١م ما عرف بـ "غرفة ترجمة الباب العالي" (باب عالي ترجمه اوده سي)، وتعلم فيها الدبلوماسيون المسلمون اللغات الأجنبية.

٩- الدبلوماسية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

بدأ التحول الجذري في الدبلوماسية العثمانية ابتداءً من القرن الثامن عشر، وظهر ذلك مع ظهور معاهدة كارلوفجه ١٦٩٩م، وكان نتيجة لأن الدولة لم تعد قادرة على اتباع سياسة خارجية مستقلة، وتأثر قرارها السياسي بمواقف الدول الأخرى، أو بمعنى آخر لفكرة الاستفادة من تأييد بعض الدول، مما يعني أيضاً بداية اعترافها بالتفوق الأوروبي. ولكن من العسير القول بان هذا التطور قد كشف عن تأثيره الفوري، فقد بدأت الدولة في ارسال السفراء الى الدول الأوروبية لفترات أطول، وطلبت إليهم تسجيل مشاهداتهم في المجالات العسكرية والسياسية والأعمال والاكتشافات ووضع ذلك في تقارير، حتى تحول ذلك الطلب إلى تقليد متبع.

وكان رئيس الكتاب رامي محمد باشا ناجحاً في مفاوضات معاهدة كارلوفجه، واستطاع أن يترك صورة طيبة؛ فأخذ يتزايد بعد ذلك عدد رجال الوظائف الرسمية من المدنيين بدلاً من

(١٣١) - أنظر: Hüner Tuncer, "Osmanlı Elçisi Ebûbekir Râtip Efendi'nin Viyana Mektupları", *Belleten*, XLIII/169,(1979) s. 73-74).

(١٣٢) - أنظر: Kurat, *Türkiye ve Rusya*, s. 4-5.

أرباب السيف، أي العسكريين، وزاد تأثيرهم في المجال البيروقراطي والديبلوماسي. وفي زمن الصدور العظام الذين اهتموا بالبيروقراطية مثل الداماد ابراهيم باشا (١٧١٨-٣٠) وراغب باشا (١٧٥٧-٦٣) و خليل حامد باشا (١٧٨٢-٨٥) انتعشت كثيراً حركة التوظيف المدني في كوادر الدولة. فقد رأينا مثلاً بين عامي ١٧٠٣-١٧٧٤م ارتقاء ستة من رؤساء الكُتاب إلى منصب الصدارة العظمى، بينما نرى بين عامي ١٦٩٧-١٧٧٤م أن ستة عشر رئيساً للكتاب من مجموع ٢٧ رئيساً ارتقوا من وظيفة المعلم (خواجگان)، بينما تحول أحد عشر منهم إلى رتبة والي إيالة فيما بعد. وحصلت في تلك الفترة مهنة الديبلوماسية هي الأخرى على نصيبها من ذلك نتيجة لارتباطها بالإدارة المركزية (١٣٣). وقد حميت هذه المسيرة واستمرت حتى مهدت السبيل في القرن التاسع عشر لظهور صنف من الموظفين المدنيين، ثم انقسمت الكوادر المدنية القائمة إلى قسمين، أحدهما للشئون الخارجية والثاني للشئون الداخلية.

ووقعت أهم نقاط التحول في الديبلوماسية بعد عام ١٧٩٣م عندما قام السلطان سليم الثالث بإرسال سفراء دائمين إلى العواصم الأوروبية الرئيسية، وسعى لتوسيع الكوادر الوظيفية في السفارات. وهذه الجهود التي جاءت متأخرة كثيراً رغم منافعها الجمة للديبلوماسية العثمانية قد واجهتها صعوبات كبيرة عند التطبيق. فلم يكن هناك أولاً ممثلون عثمانيون يجيدون اللغات، قادرين على الدخول في المفاوضات بشكل مباشر، ومتابعة التطورات الحادثة على الساحة. فاتجهت الدولة إلى تلافي ذلك العجز بالترجمين من غير المسلمين، غير أن هؤلاء المترجمين من الرعايا العثمانيين لم يكونوا بالقدر المطلوبة على إجادة اللغات، والاحاطة بالثقافات الأوروبية التي تمكنهم من متابعة الأحداث في أوروبا، مما كان سبباً بين الحين والآخر في وقوع المخاذي والفضائح. والعائق الثاني الهام هو الجهل باقامة السفارات الدائمة وعدم معرفة الطريقة التي يرسل بها الممثل الديبلوماسي وعلى أي المستويات. وبسبب الثورة الفرنسية رأت الدولة تجنب مخاطر الاتصال بالسفير الفرنسي، وفضلت عليه السفير الإنجليزي الذي كانت دولته في سلام مع العثمانيين منذ مدة طويلة، فجرى الحديث معه حول موضوع سفارة ابوبكر راتب أفندي الدائمة. وكان يشارك في الحديث - عدا رئيس الكتاب - قاضي عسكر الروملي تاتارجيق عبد الله أفندي، ودار الحديث اثناء ذلك حول خمسة موضوعات أساسية على شكل سؤال وجواب، هي ضرورة السفارة الدائمة ومدى أهميتها، والطريقة التي يجري بها تعيين السفير، والصفة التي سيحوزها

(١٣٣) - أنظر: Thomas Naff, "Ottoman diplomatic relations with Europe in the Eighteenth Century: Patterns and Trends", *Studies in the Eighteenth Century Islamic History*, Illinois 1977, 95-96.

لدي حكومة انجلترا، وأي الطرق أنسب لذهابه إلى لندن، ثم رتبة السفير ودرجته. وقام السفير الانجليزي فشرح بشكل مستفيض شتى الأولويات والاحتمالات في كل هذه الموضوعات، والمراسم المزمع اقامتها، ومشاكل العبور، والنققات التي ستحملها الدولة نتيجة لذهاب السفير، والفريق المرافق له، والتكاليف التي يتوقعون ان تتحملها عن فتح سفارات على مستويات مختلفة، بعد المقارنة مع دول أوربا الأخرى، ثم قال إنه سيبدل ما في وسعه حتى لا يقع للسفير المزمع إرساله إلى انجلترا أي خطأ في البروتوكول(١٣٤).

وكان من الطبيعي في المرحلة الأولى أن يتعثر الحصول على النتيجة المطلوبة من الممثلين الدائمين في عواصم أوربا الرئيسية، في انجلترا وفرنسا وفينا. إلا أن الكوادر الشابة التي صاحبته بقيت فترة طويلة في تلك الدول، فاستطاعت التعرف على الغرب من جوانب متعددة، وأجادت اللغات الأجنبية، وهو الأمر الذي ساعد على ظهور كوادر أكثر كفاءة فيما بعد. غير ان نظام السفارات الدائمة قد تعطل بعد عدة سنوات نتيجة للكوارث الداخلية والخارجية، حتى جاء عصر السلطان محمود الثاني، وأقيمت السفارات الدائمة من جديد لتواصل عملها دون انقطاع. وعلى الرغم من كل تلك التطورات فان عدم وجود ادارة مستقلة ينحصر عملها في الشؤون الخارجية كان يشكل قصوراً كبيراً في الدبلوماسية العثمانية، واستمر ذلك حتى أقيمت في أواخر عهد السلطان محمود الثاني نظارة للداخلية عام ١٨٣٧م ومعها نظارة الخارجية.

وعندما ننظر للعلاقات الدبلوماسية القائمة بين الدولة العثمانية والدول الأجنبية في القرن الثامن عشر نجد أنها كانت على اتصال بكافة دول العالم المسيحي في الغرب آنذاك، مثل انجلترا وفرنسا وروسيا والنمسا واسبانيا وبروسيا والدنمارك وهولانده والسويد ولهستان (بولنده) والبندقية وجنوه وصقلية، واعترفت لهذه الدول بامتيازات تجارية، وكانت ترسل إليها السفراء في المسائل الطارئة بين الحين والآخر. كما كانت على اتصال دائم ببلدان العالم الاسلامي في الشرق وعلى رأسها ايران، فاتصلت بامارات تركستان وبافغانستان، وبالمغرب في شمال افريقيا(١٣٥).

ثم جاء القرن التاسع عشر ليكون عهد الدبلوماسية في الدولة العثمانية، كما هو الحال في دول العالم الأخرى. وقد دخلت الدولة العثمانية في دور حرج كانت تتوقع عواقبه، وهو الدور الذي أطلقت عليه الدول الغربية الكبرى اسم "المسألة الشرقية" ووُصفت فيه الدولة العثمانية بصفة

(١٣٤)- أنظر: Karal, *Selim III'ün Hatt-ı Hümâyûnları, Nizam-ı Cedid, 1789-1807*, Ankara 1988, s. 169 v.dv.

(١٣٥) - أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, IV/2, 131-246.

"الرجل المريض" الذي يجب اقتسام ممتلكاته. وأدرك رجال الدولة صعوبة الاستقلال في السياسة الخارجية، فشرعوا يجرون على سياسة الانحياز لاحدى الدول؛ فأخذوا جانب إنجلترا، ثم فرنسا، ثم روسيا، ثم ألمانيا. ومن ثم نرى أن الدولة العثمانية بعد أن كانت في الماضي تصوغ سياستها بنفسها أصبحت الآن تصوغ سياستها تبعاً لتوجهات الصدر الأعظم الذي يتولى منصب الصدارة، فكان على السلطان عندما يرى الأفضلية لدولة أجنبية معينة أن يقوم بتعيين الوزير أو الباشا الذي ينصرها صداراً أعظم. وأصبحت الدول الغربية تحتج على الدولة العثمانية في مسائل متعددة، صغيرة كانت أم كبيرة. وأصبح الباب العالي يحيط مع مرور الوقت بمسألة موازين القوى في مواجهة كل هذه الأمور الخارجية.

وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت نظرة السلطان عبد الحميد الثاني للدبلوماسية تتسم بسمة مختلفة. فقد اعتلى عرش السلطنة في خضم نكبة عسكرية لم ينس على مدى حكمه آثارها وتبعاتها. وكان على عكس السلاطين السابقين، فلم يترك الشؤون الدبلوماسية التي آمن بفاعليتها وأهميتها للباشوات والوزراء، فامسك بمقاليدها في يده، وكان رأيّه الأول في ذلك هو حماية الدولة، فكان الهدف الذي وضعه هو الحد إلى أقصى درجة من التدخل الاجنبي، والحفاظ على حالة السلم والحياد، والجمع في التنفيذ بين السياسة الداخلية والخارجية. وكان لانجلترا في الضغط على الدولة العثمانية لانتزاع المزيد من التنازلات، على عكس ما وعدت به في مؤتمر برلين، ثم اتباعها سياسة الأمر الواقع واحتلال مصر أن جعلت السلطان عبد الحميد ينظر إليها نظرة الشك، يحاول اتباع سياسة ينأى بها عن حماية الدول الكبرى. وكانت الأمور التي وضعها نصب عينيه هي الابتعاد عن التكتل في العلاقات الدولية، والاحتفاظ مع الدول الكبرى بمستوى من العلاقات يمكن التحكم فيه، وعدم الانسياق إلى علاقات لا تُعرف عواقبها، وتجنب الدخول في حروب مع الدول الأخرى (١٣٦). ولما جاءت جمعية الاتحاد والترقي انقلبت الموازين لتصرفات أعضائها الشباب، ولا سيما في الدبلوماسية؛ فقد أقدموا على أشياء يجب الابتعاد عنها، وتركوا أشياء كانت ضرورية، ودخلت الدولة العثمانية الحرب الكبرى، واشتدت لسوء الطالع رعاها حتى أسفرت عن انهيارها.

ثامناً - من "القانون القديم" إلى "النظام الجديد" (التغيير في نظم الدولة العثمانية)

اتفق البعض على أن المرحلة الواقعة بين عامي ١٣٠٠-١٦٠٠م إنما تمثل الدور الكلاسيكي من عمر الدولة العثمانية (١٣٧). والواقع أن التحولات الجذرية المهمة في سياسة الدولة العثمانية ونظمها قد وقعت ابتداءً من القرن السابع عشر، وقد تناولنا النظم هنا قبل عهد التنظيمات تحت عناوين رئيسية هي: السراي، والمركز، والإيالة، والهيئة العلمية (أي التعليم والقضاء). وهناك أسباب وعناصر تدفع إلى التقييم المختلف في كل وحدات هذه النظم تقريباً، ولاسيما ابتداءً من النصف الثاني من القرن السابع عشر.

ولفت هذا التطور السلبي الذي ظهر في نظم الدولة العثمانية أنظار متقفي العصر ورجال الحكم. وظهرت من أواخر القرن السادس عشر عدة مؤلفات جاءت على شكل رسائل تحت أسماء مختلفة، أصاب بعضها وأخطأ الآخر في وضع التشخيص الصحيح لهذا التغير في النظم العثمانية. فهناك "آصفنامه" (١٣٨) التي ألفها لطفي باشا و "موائد النفائس في قواعد المجالس" (١٣٩) و "نُصحة السلاطين" (١٤٠) للمؤرخ عالي، و "تاريخ" السلانكي (١٤١)، قد تعرضت للتطورات السلبية التي طرأت على النظم العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر، وكشفت عن رأيها في الإصلاح.

وتضاعف عدد هذه المؤلفات في القرن السابع عشر، وزادت جرعة النقد فيها. ويأتي في مقدمتها "أصول الحكم في نظام العالم" (١٤٢) لمن يدعى حسن كافي، ورسالتان (١٤٣) للمؤرخ قوچی بك حول النظم، تختلف إحداها عن الأخرى في أسلوب العرض والتعبير، قدّم إحداهما للسلطان مراد، والثانية للسلطان ابراهيم، ثم مؤلفات كاتب جلبی (١٤٤)، وعدة مؤلفات أخرى مجهولة مثل: "كتاب مُسْتَطَاب" و "كتاب مصالح المسلمين" و "حرز الملوك" (١٤٥). وهذه المؤلفات التي وضع أغلبها رجال الأجهزة البيروقراطية ووضع بعضها الآخر فقهاء مثل حسن كافي تتفق في الرأي حول اختلال المؤسسات العثمانية وتدهور أحوالها، أما العلاج الذي نصحووا به فهو العودة إلى عهود السلطان الفاتح والسلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، التي كانت تمثل العصر

(١٣٧) - أنظر: Halil İnalcık, *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300-1600*, London 1973.

(١٣٨) - أنظر: Halil İnalcık, *The Ottoman Empire, The Classical Age 1300-1600*, London 1973.

(١٣٩) - طبع في استانبول عام ١٩٥٧.

(١٤٠) - أنظر: Mustafa Âli's *Counsel for Sultans of 1581*, I-II, (yay. A. Tietze), Viena 1979, 1981.

(١٤١) - أنظر: *Tarih-i Selânikî*, (yay. M. İpşirli), İstanbul 1989.

(١٤٢) - أنظر: *Usûlü'l-hikem fî nizâmîl -âlem*, (yay. M. İpşirli), TED, sy. 9, İstanbul 1981.

(١٤٣) - أنظر: Koçi Bey, *Risale*, (Aksüt), İstanbul 1939.

(١٤٤) - أنظر: *Mizânü'l-hakk fî ihtiyârî'l-ehakk*, (yay. O.Ş. Gökyay), Ankara 1980; *Düstürü'l-amel li-l-*

slahî'l-halel, İstanbul 1280,

(١٤٥) - أنظر: *Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar*, (yay. Yaşar Yücel), Ankara 1988.

الذهبي في رأيهم، حتى تتعم الدولة من جديد بسابق عهدها في القوة والمنعة. وقد رأوا أن الاسلوب الأنجع الذي تحدثوا عنه بشوق كبير إنما هو في "التمسك بالقانون القديم" (قانون قديمه رعيت). ويستخدم اصطلاح "القانون القديم" بمعنى التقاليد العثمانية، وأجاب شيخ الاسلام في احدى الفتاوى عندما سُئل عن ماهيته بأنه "القانون القديم الذي لا يعلم أحد متى بدأ ظهوره" (١٤٦). وفي أوائل القرن الثامن عشر حدث تغير كبير في نظرة المفكرين ورجال الحكم العثمانيين، تجاه النظم العثمانية وتجاه العالم الغربي بوجه خاص. فقد تطلّعوا فيه إلى اسلوب الحياة الغربي، وأنبهروا فيه بثقافة الغرب وحضارته. والذي يسترعي الانتباه في الرسائل التي وُضعت آنذاك أنهم صاروا يقترحون اقامة "نظام جديد" بدلاً من العودة الى "القانون القديم"، وأنهم بدلاً من الاحتذاء بالسلطان الفاتح وسليم الأول والقانوني صاروا يتمثلون الغرب والتطورات الجديدة الحادثة فيه. ونرى "كتاب السفارة" (سفارتنامه) الذي كتبه يكرمي سكرز چلبى محمد عندما أرسل سفيراً إلى فرنسا خلال "عهد الاقحوان" (لاله دوري) في عام ١٧٢٠-٢١ يتضمن بعض النقاط التي تسترعي الانتباه في هذا الصدد (١٤٧). وفي القرن الثامن عشر بدأت عادة كتابة "اللوائح" [التقارير] بدلاً من الرسائل. فرأيانهم يتحدثون عن الاقتراحات التي اتفقوا عليها لإصلاح أجهزة الدولة فيذكرونها باسم لوائح بدلاً من رسائل. وتشكل اللوائح التي جرى تقديمها إلى السلطان سليم الثالث أوضح الأمثلة في هذا الصدد. والمعروف أن السلطان سليم الثالث فور ان ارتقى العرش طالب مفكري العصر ورجال الحكم ان يقدموا إليه اللوائح التي تتضمن آراءهم واقتراحاتهم حول عملية الاصلاح التي كان يفكر في انجازها منذ كان ولياً للعهد، لكي تكون أكثر قوة وأوسع قاعدة. فقام إثنان وعشرون من رجال الدولة وبينهم أجنيان بتقديم لوائح حول نظام الدولة والاصلاحات اللازمة. وهذه اللوائح القادمة من العلماء والبيروقراطيين والعسكريين قد تركزت بالدرجة الأولى على الاصلاح العسكري، وكانت سطحية في عمومها، ولم تتعرض لجوهر الأمور (١٤٨).

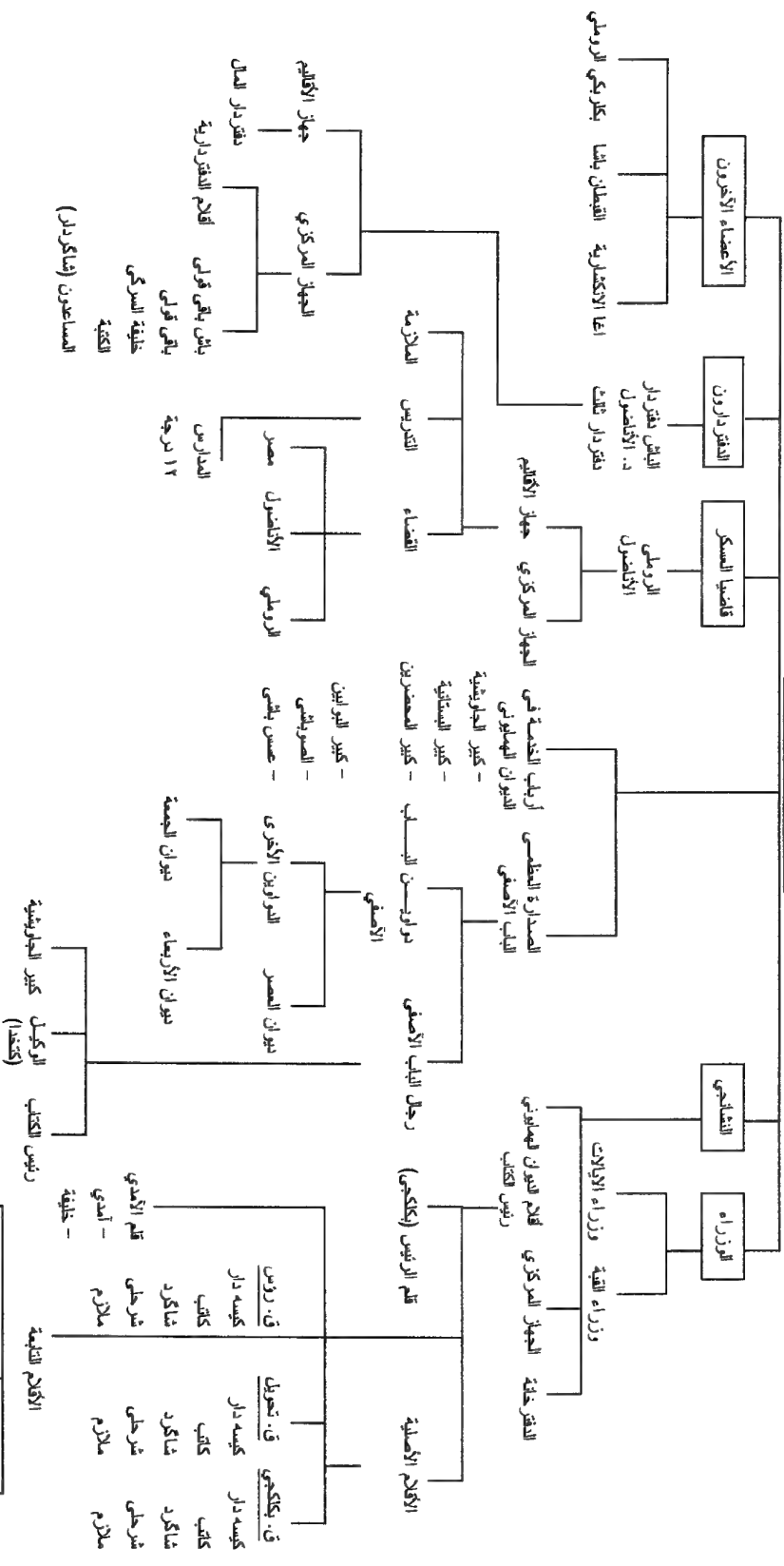
* * *

(١٤٦) - والمثال على ذلك أن مصطلح "القانون القديم" تكرر ذكره في أكثر من تسعين موضعاً في تاريخ السلانيكي. (استانبول ١٩٨٩).

(١٤٧) - أنظر: Faik Resit Unat, *Osmanlı Seferleri ve Sefaretnâmeleri*, Ankara 1968, s. 53-58; G. Veinstein, "Mehmed Yirmisekiz", *El²*, VII, 105-106.

(١٤٨) - أنظر: Enver Ziya Karal, "Nizam-ı Cedid'e Dair Layihalar", *TV*, a. mlf., *Osmanlı Tarihi*, V, 60-64.

(الديوان الهمايوني)



الفصل الثالث
نظم الإدارة في الإيالات
خارج استانبول

أولاً- نظرة عامة

من المعروف أن الامارة العثمانية ظهرت على مسرح التاريخ في أواخر القرن الثالث عشر الميلادي كواحدة من إمارات التخوم، ثم لم تلبث خلال زمن قصير أن تحولت إلى دولة، واستطاعت رغم النكسة التي منيت بها مع تيمورلنك أن تستجمع قواها، وتقوم بفتوحاتها الضخمة، حتى أصبحت دولة عالمية. وقد أجريت دراسات متعددة حول الكيفية التي تحققت بها تلك المسيرة. وكان للسلطين الدور الفاعل في حصول ذلك التقدم.

ومن احدى الخصائص المهمة التي تميزت بها تقاليد الفتح عند العثمانيين هي أنهم كانوا يعيّنون على الأماكن المفتوحة قاضياً يتولى أمور الشرع، وأميراً (صوباشي) يتولى أمور الادارة والحكم. وهذا الاجراء كان يشكل حجر الاساس في حكم المناطق الخارجة عن نطاق العاصمة. وقد اتسعت حدود الدولة العثمانية كثيراً، وتسارعت عملية وضع نظمها مع حركات الفتح التي قام بها اورخان الغازي ومراد الأول وبايزيد الأول. ومفهوم الدولة المركزية وكيانها الذي بدأ مع بايزيد الأول قد بلغ ذروة اكتماله في عهد السلطان محمد الفاتح، فقد اتجه لأحداث تغييرات مهمة في كيان الدولة العثمانية، بغية إقامة هذا الهيكل المركزي في أراضيها الشاسعة، وإحكام الرابطة بين الايالات والعاصمة بوجه خاص. ويأتى في مقدمة هذه الأمور استحسان نظام شبه مملوكي عرف باسم (قبوقولى / قاپى قولى)* أي ممالك أو بمعنى أدق جنود السلطان. وهو نظام لم يظهر في زمن العثمانيين وحدهم، بل استخدمته الدول الاسلامية والتركية قبلهم في جيوشها وأجهزتها العسكرية، فكان من الخصائص المهمة استخدام السلطان الفاتح له في نفس الوقت، وعلى نطاق واسع في الأجهزة البيروقراطية، ولم يخرج عن استخدامه إلا في مجال واحد هو القضاء وشئون الدين. وقام السلطان الفاتح فأنزل ضربة قوية بالعلائلات التركية العريقة التي كانت تنافس العثمانيين وبدأت تنتعش من جديد مع الغزو المغولي، ثم خصص كافة المواقع المهمة من أراضيها لجنوده. ونظراً لأن طبيعة الدولة العثمانية كانت عسكرية فان توزيع الأراضي الميرية على المحاربين فيها كان أهم مصدر لمواردهم والوسيلة لمكافأتهم، ولما أدرك الفاتح مع الوقت أن "تمليك" هذه الأراضي لبعض ذوي النفوذ والعلماء ثم تحويل قسم منها إلى

* قبوقولى / أو / قاپى قولى: كلمة قبوق / أو / قاپى تعني "الباب"، وكلمة (قولى) تعني "العبد أو المملوك"، والتركيب بمعنى "عبيد الباب" (slave of the Porte) وهم جنود الـ (دوشيرمه) المستخدمون في الجيش والإدارة وخدمة القصر السلطاني. والترجمة المعقولة لهذا الاصطلاح هي: "الجنود ممالك السلطان" أو "جنود السلطان".

أراضي موقوفة. أمراً يضعف من قدرة الدولة وقوة جنودها أقدم على محاولة جد صعبة وجهرية؛ إذ قام بالغاء حق تملكها ووقفها، وأعادها مرة ثانية إلى أراضٍ ميرية. كما قامت الدولة في ذلك العهد أيضاً بالحد من تحركات أمراء الحدود وقوات الطلائع الذين كانوا ميالين للحركة الحرة على مناطق الحدود، ووضع تحت المراقبة الدائمة نشاط الحكام المقيمين في المناطق ذات الطبيعة القبلية في الشرق ممن يحكمون بالوراثة، فأقرت الدولة هناك وحدات من الانكشارية، وعينت قضاة تابعين للمركز. وجاءت كل هذه الأمور لتأكيد النهج المركزي للدولة العثمانية.

وبعد أن مرت نظم الايالات العثمانية بمراحل طويلة ومتعددة، بلغت قمة تطورها في القرن السادس عشر، في منطقة الروملي والأناضول والجزيرة العربية وشمال أفريقيا. واستلهم نظام الحكم في الايالات العثمانية عناصر أساسية كثيرة عن نظم الحكم في الدول الإسلامية والتركية السابقة على العثمانيين، وقاموا بتطويرها كثيراً. وكانت الإيالة هي أوسع الوحدات في التقسيمات الإدارية، ثم يأتي بعدها السنجق ثم القضاء ثم الناحية ثم القرية.

ويلاحظ أن المستوى العالي الذي تم الوصول إليه في ذلك العهد قد صاحبه بعض الصعاب، ووقعت تطورات زعزعت الإدارة المركزية في الدولة العثمانية. فقد انقسم المجتمع طبقتين تبعاً للحقوق التي يتمتع بها أفرادها والواجبات المفروضة عليهم، إحداهما طبقة الجند [العسكر]، والأخرى طبقة الرعايا. فالجنود يشكلون الكادر الإداري، أما الرعايا من زراع وحرفيين وتجار فهم يشكلون مصدر الضرائب التي تحصل عليها الدولة. وكانت المشكلة الأساسية في نظم الايالات العثمانية هي بالتحديد عملية تحقيق التوازن بين هاتين الطبقتين. فقد كان الرعايا يحاولون كلما سنحت لهم الفرصة الالتحاق بسلك الجندية، بينما كانت الدولة -مع كونها لم تغلق هذا الباب تماماً- تضع العراقيل لالتحاق الرعايا بالسلك العسكري، وتحول دون دخولهم بالقوانين الصارمة الواضحة. فأيناهما تُصنر -لا سيما في القرنين السادس عشر والسابع عشر- فرمانات متلاحقة لاقرار ذلك الوضع (١٤٩). وكان من العوامل المهمة التي أثرت في وضع الايالات العثمانية زيادة عدد السكان في الأناضول في القرن السادس عشر (١٥٠). فلم تعد الأراضي الموجودة كافية لأطعام الأعداد المتزايدة، وهَجَرَ كثير من الناس أراضيهم، وشرعوا يزحفون

(١٤٩) - للتعرف على معنى "عسكري" بكل جوانبه وتفصيله أنظر:

Ö.L. Barkan "Edirne Askerî Kassâmina Ait Tereke Defterleri (1545-1659)", *TTK Belgeler*, III/5-6 (1968), s. 435-440; Halil Sahillioğlu, "Askerî", *DİA*, III, s. 488-489.

(١٥٠) - أنظر: M.A. Cook, *Population Pressure in Rural Anatolia, 1450-1600*, London 1972.

على المدن. وهؤلاء الريفيون الذين عُرفوا في الاصطلاح العثماني باسم "چفت بوزان" أي من عطلوا زراعاتهم، كانوا يجربون في الغالب الالتحاق بالمدارس طلاباً للعلم، وعُرفوا باسم (صوفته / أو/ سوخته)، أما الذين لم يفلحوا فيه فقد التحقوا بخدمة الوزراء والبكركية وأمرأ السناجق ليكونوا جنوداً وحراساً بين رجالهم (كان يطلق عليهم اسم صاريجه أو سكبان)، ومن ثم ظهرت في الأناضول فئة عريضة ممن عطلوا زراعاتهم.

وكان لوصول كميات كبيرة من الفضة الأمريكية منذ عام ١٥٨٠م مما جلبه التجار الأوروبيون إلى الاسواق العثمانية عاملاً على زعزعتها، واختلال ميزان العرض والطلب. وعندما قام التجار الأوروبيون بشراء المواد الخام والمصنعة من أيدي الأهالي والمنتجين بأسعار تفوق الأسعار التي يدفعها الحرفيون العثمانيون تعثر أمر حصولهم على البضائع وعجزوا عن شرائها. وعلى الرغم من أن الدولة كانت تصدر قوانين الحظر لتصدير العديد من المواد الخام والمصنعة إلا أن ذلك لم يكن ذا أثر كبير.

وكان من أثر الحروب العثمانية الإيرانية التي اشتعلت عام ١٥٧٨م واستمرت سنوات طويلة، والحروب العثمانية النمساوية التي دارت بين عامي ١٥٩٣-١٦٠٦م أن أفلست الخزانة العثمانية. فاضطرت الدولة أن تفرض ضرائب جديدة على الرعايا من ناحية، وتقلل من سعر العملة بتخفيض مقدار الفضة الموجودة فيها من ناحية أخرى. فلما شاعت أن تسدد للجنود رواتبهم بهذه العملات المنخفضة القيمة اشتعلت الثورة بينهم، وقاموا بتقتيل عدد من رجال الدولة الذين كانوا وراء ذلك.

وكانت هناك كتلة عريضة ممن تركوا زراعاتهم وأراضيهم وأخذوا يطوفون البلاد عاطلين، فشاركوا في الحرب العثمانية الإيرانية ١٥٧٨م والعثمانية النمساوية ١٥٩٣-١٦٠٦م. وبعد أن انتهت الحرب عاد هؤلاء عاطلين مرة أخرى، ففرقت جموعهم داخل الأناضول، وشرعوا يمارسون أعمال الشقاوة وقطع الطرق. وتركت كل هذه التطورات السلبية أثرها على نظم الايالات العثمانية وأفسدت تركيبها التقليدي.

أما الثورات "الجلالية" التي عاشتها الدولة خلال الفترة الواقعة بين أواخر القرن السادس عشر وخلال القرن السابع عشر فقد كانت من أهم الحركات التي أخلت بعملية التوازن في الايالات العثمانية. وظهرت في نهاية القرن حركة قره يازيجي عبد الحليم التي شغلت الدولة كثيراً، إذ قام هذا المنشق وجمع حوله العديد من اللوندية والسكبانية، وأشاع الفوضى في البلاد، حتى تم القضاء عليه عام ١٦٠٢م. غير أن حركات التمرد لم تنته بعده؛ فقد توالى ظهور العصاة

على امتداد القرن السابع عشر، مثل دلي حسن وجانبولاد اوغلي علي باشا وگورجي عبد النبي، إذ خرجوا بشتى الحجج في مناطق الأناضول المختلفة وتمردوا على الدولة، وجمعوا حولهم العديد من جماعات اللوندية والصاريجه والسكبانية المتدمرين وقلبوا نظم الايالات رأساً على عقب (١٥١).

وبدأت الدولة منذ القرن السابع عشر تحويل عملية تحصيل مواردها الميرية المختلفة إلى نظام "الالتزام"، كما فعلت الشيء نفسه مع التيمارات التي شغرت، فأعطتها للملتزمين بدلاً من توزيعها على السباهية. وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت علامات التذمر بينهم. وكان الجنود أي عساكر الانكشارية والسباهية قد تركوا وظائفهم الأصلية [الجندية] في الايالات منذ مدة، وشرعوا يعملون بالتجارة، ثم راحوا يستخدمون نفوذهم حتى حصلوا على تلك الالتزامات. وكان هذا الأمر سبباً في وقوع الصراع على المصالح بين هؤلاء الجنود وبين الأشراف والأعيان الذين كانوا يسعون للحصول على نفس الالتزامات. وعلى ذلك انهار التوازن بين المركز والايالات في أعقاب تلك الأحداث والتغيرات المختلفة، ولم ينصلح أمر إدارة الايالات لتعود مرة أخرى إلى سابق عهدها.

وتتوزع الادارة في الايالات بين فئتين من الاداريين هم: أهل العُرف (أهل عُرْف) وأهل الشرع (أهل شرع) أي بين الأمراء والعلماء. أما الاداريون من فئة أهل العُرف، فهم: البكرا بكلي، وأمير السنجق، والصوباشي، وكتخدا الباب، والمتسلّم، والمُحصِّل، والمُتصَرّف، وكبراء القوم المعروفون باسم الأعيان، والفوفوده، والديزدار، والكتخدا يري [أي وكيل الكتخدا]، والدريندجي، واليساقجي، والقوجه باشي، والجورجي. وأهل الشرع هم: القاضي والمفتي والنائب وقايمقام نقيب الاشراف، والقَسَّام العسكري، والمتولي، والجابي، والمدرسون، والأئمة، والخطباء، والوعاظ.

-الوحدات الادارية: كانت تتشكل الدولة العثمانية من ثلاث مناطق رئيسية هي: الأناضول والروملي والمنطقة العربية. والوحدة الادارية الأساسية هنا هي الايالة. غير أن اتساع أراضي الدولة العثمانية في ثلاث قارات جعلها تعترف ببعض الأوضاع الخاصة لبعض الأماكن خارج نظام الايالة. فمكة والمدينة اللتان عرفتا في الاصطلاح العثماني باسم "الحرمين الشريفين" لم تكونا تابعتين للمركز بشكل مباشر عن طريق نظام الايالة، بل كانتا اماره يحكمها الأشراف من

(١٥١) - للتعرف على ثورات الأناضول أنظر: M. İlgürel, "Anadolu İsyanları", D/İA, III, 118-119.

نسل الرسول (ﷺ). كما كانت القرم اماره (خانلق) تابعة للدولة العثمانية. أما تونس والجزائر فكانتا في البداية ايلتين يحكم كلا منهما بكربكي، ثم لم تلبث تونس أن حكمها البايات، بينما حكم الجزائر الدايات. وكانت تُحكم الأفلاق والبُغدان بنظام الامارة (ويووده لق voyvodalik)، إذ يقوم الحاكم لتلك البلاد ذات الأهمية الاستراتيجية بإدارتها من خلال ديوان يشكله، وفيه يستمعون إلى الدعاوى، ويتخذون القرارات في الشؤون الادارية والمالية. وكان يجري انتخاب حكام هذه البلاد من العائلات المسيحية المحلية التي يثق فيها الأهالي (١٥٢).

- العائلات في الايالات: من الملاحظ بدءاً من أواسط القرن السابع عشر في الايالات التي كانت تحكم بنظام (ساليانه)، ولا سيما في البلدان العربية أن بعض العائلات العريقة تمكنت من حكم بعض البكربكيات [الايالات] بطريق الإرث. فقد استطاعت عائلة العظم في الشام، وعائلة الجليل في الموصل، وعائلة قرمان في طرابلس الغرب، وعائلة الحسيني في تونس، أن يقبضوا على زمام الحكم سنوات طويلة. كما نجح العديد من عائلات الأعيان في الأناضول والروملية بدءاً من القرن الثامن عشر في تولي الحكم فترة طويلة ولأه وأمرء على السناجق.

ثانياً- الايالة والبكربكي

١- حكم الايالة

الايالة هي أكبر الوحدات الادارية والعسكرية، ويتولى حكمها حاكم برتبة بكربكي، أي أمير أمراء. وقد تعرضت لتغيرات وتحولات كثيرة، وكانت منطقة الروملية هي أولى الايالات التي تشكلت عند العثمانيين. وكان السلطان مراد الأول بعد الفتوحات الضخمة التي أنجزها هناك قد ترك لحكم تلك البقاع لالا شاهين باشا، ومن ثم ظهرت بكربكية الروملية عام ١٣٦٢ تقريباً متسمة بالسمة العسكرية أكثر من غيرها. وظلت بكربكية الروملية التي هي أولى البكربكيات العثمانية محافظة على ذلك الوضع المتميز حتى نهاية الدولة العثمانية. وعندما تحرك السلطان بايزيد الأول [الصاعقة] إلى الروملية عام ١٣٩٣م ترك في انقرة تيمورطاش باشا ليكون بكربكياً على الأناضول، وبذلك تكون البكربكية الثانية أي بكربكية الأناضول قد ظهرت هي الأخرى ولضرورة عسكرية. وفي أعقاب "عهد الفترة" (فترت دورى) لم تلبث أن تشكلت عام ١٤١٣م

(١٥٢) - للتعرف على أعضاء تلك الدواوين ونظم عملها أنظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, IV/2, s. 111-12.

* ساليانه، كلمة فارسية تعني الضريبة السنوية التي تؤديها الايالات الممتازة لخزانة الدولة. وهذه الايالات هي: مصر واليمن والحبس والبصرة والأحساء وبغداد وطرابلس الغرب وتونس والجزائر.

الوحدة الثالثة وهي بكلربكية الروم ومركزها أماسيا وسيواس. وقد جرى حكم الدولة العثمانية لفترة طويلة من خلال هذه الايالات الثلاث، وفي عام ١٥١٢م تحولت قرمان إلى ايالة بعد أن بدأت فيها جهود التأسيس على أيام السلطان محمد الفاتح. أما في عهد السلطان سليم الأول فقد تشكلت ايالات ديار بكر وحلب والشام. وخلال مدة الحكم الطويلة التي قضاها السلطان سليمان القانوني تشكلت أربع عشرة ايالة جديدة، هي: دولقادر وجزاير البحر الأبيض (جزاير بحر سفيد) والجزائر وأرضروم والموصل وبغداد واليمن وبودين والبصرة و آن وطيمشوار والاحساء وطرابلس الغرب والحبة. بينما تشكلت في عهد السلطان سليم الثاني أربع ايالات هي: كَفَه وقبرص وتونس وطرابلس الشام. وعندما أقبل عهد السلطان مراد الثالث كانت قد تشكلت خمس وعشرون ايالة. ففي أوائل حكم ذلك السلطان تشكلت ايالات چندر وطرابزون والبوسنة وقَارص، وبسبب الحروب مع ايران بعد مدة تشكلت في عهد ذلك السلطان عدة ايالات على عجل في الشرق، غير أن شيئاً منها لم يبق، فقد لوحظ بعد مدة إنها إما خرجت من أيدي العثمانيين، وإما ألغيت لعدم الحاجة إليها.

ويقول المؤرخ خليل اينالچيق، وهو يحلل استراتيجية اقامة الكلربكيات، إن الايالة تقام بعد مرحلة طويلة من التطور قد تتراوح أحياناً بين ٤٠-٥٠ سنة، وبعد تطورات وضرورات عسكرية وسياسية وإدارية، ثم يقدم الأمثلة على ذلك من ايالات جزاير البحر الأبيض (جزاير بحر سفيد) وقبرص وبودين والبوسنة وأوزي (١٥٣). والواقع أن الانهيار السريع للكلربكيات التي أقيمت بقرارات متعجلة على الحدود الإيرانية في زمن السلطان مراد الثالث إنما يؤكد هذا الرأي. كما رأينا أيضاً أن المؤرخين عالي الغليبولي ومصطفى السلانيكي اللذين عاصرا تلك الأحداث قد انتقدا بشدة عملية تشكيل الايالات واحدة تلو الأخرى دون استقراء وتحليل النتائج الادارية والعسكرية لذلك (١٥٤). وهناك العديد من المصادر الرسمية والخاصة التي استعرضت أسماء الايالات العثمانية على شكل قوائم (١٥٥).

وتنقسم الايالات العثمانية من حيث الوضع القانوني إلى قسمين، فهناك ايالات تسير بنظام التيمار وأخرى بنظام الساليانة. وقد أطلقوا على الأولى التي تحكم أراضيها بنظام التيمار اسم

(١٥٣) - أنظر: H. İnalçık, "Eyalet", *ET*², II, s. 721-724.

(١٥٤) - أنظر: Selânikî, *Tarih*, İstanbul 1989.

(١٥٥) - يمكننا أن نذكر - عدا القوائم الرسمية التي وضعت لأغراض مختلفة - القوائم التي أوردتها علي عيني أفندي وقوچي بك وكاتب چلبى وأوليا چلبى وغيرهم من أصحاب التواريخ الخاصة.

(تيمارلى ايات)، أما النوع الآخر فهو ما يُعرف باسم (ساليانه لى)، وتجمع فيه ايرادات الايالة باسم الدولة ثم تسدد من هذا المجموع أجور الجنود والاداريين ويرسل الباقي إلى خزانة الدولة. وهذا النوع كان موجوداً في كافة الأراضي العربية، فهناك تسع ايلات على هذا النحو، هي: مصر واليمن والحبشة وبغداد والبصرة والأحساء وطرابلس الغرب وتونس والجزائر.

٢- ديوان الايالة أو ديوان البكربكي

ليس معلوماً بالتحديد متى ظهر نظام الديوان الذي يمثل أوسع الأجهزة صلاحية في حكم الايالات، وتناط رئاسة اجتماعاته مباشرة بالبكربكي. غير أن وجود نظير له عند السلاجقة يجعلنا نذهب إلى أنه وجد لدى العثمانيين منذ تشكيل الايالة الأولى كمجلس استشاري لها. وكانت تُعقد اجتماعات الديوان في مقر بكربكي الايالة، وكما كان الديوان الهمايوني هو المجلس المخول لحكم الدولة كان ديوان الايالة هو الآخر صورة مصغرة منه، سواء من حيث التركيب أو الصلاحيات المخولة له في حكم الايالة. ويضم الديوان تحت رئاسة البكربكي كلاً من دفتردار الخزانة [المال] ودفتردار التيمار الذي يتولى أمور التيمارات في الايالة، والقاضي الذي ينظر في أمور الشرع والقانون [عضويته محل جدال]، وأفندي الديوان، والتذكرة جي، والجاویشية، والمحضرين، والروزنامه جي، والكتبة. وكان يستعين الديوان في الايالات العربية وايالات البلقان التي لايعرف أهلها اللغة التركية بعدد من المترجمين الذين يجيدون اللغات المحلية، حتى يقوموا بترجمة طلبات وشكاوى الأهالي للديوان، ثم ترجمة قرارات الديوان للأهالي. أما شئون الكتابة والتحرير في الديوان فكان يتولاها أفندي الديوان.

وكان الديوان مفتوحاً لشكاوى الأهالي وطلباتهم، ومن ثم كانت تشكل العرضحالات والمحاضر أو الطلبات الشفوية التي يتقدمون بها قسماً مهماً من أعماله. وكانت مشاكل التيمارات وشئونها هي موضوعات الشكوى التي تنصدر عداها. وكان في استطاعة من لايرضى بالقرار الصادر عن ديوان الايالة أن يتقدم بشكواه إلى الديوان الهمايوني في عاصمة الدولة. وبعد أن تتم مناقشة المسائل المعروضة على الديوان كان في وسعه أن يحيل الشرعي منها إلى ديوان القاضي، والمالي منها إلى دائرة الدفتردار. وكان يجري تسجيل الموضوعات التي ناقشها ديوان الايالة والقرارات التي صدرت بشأنها في دفاتر خاصة، كما كان يعرض العديد من الموضوعات على الديوان الهمايوني لاستصدار قرار بشأنها. ويتم تسجيل الأوامر القادمة من مركز الدولة الى الايالة في الدفاتر الخاصة بها. ويتوق الباحثون اليوم لمعرفة مصير الآلاف المؤلفة من تلك الدفاتر التي كانت تمسك في دواوين الايالات.

وقد وقعت مع مرور الوقت تغيرات مهمة في حدود الايالات العثمانية، وفي أوضاعها القانونية وكوادرها الادارية بوجه خاص، واستمر الأمر على ذلك حتى عام ١٨٦٤م مع ظهور "قانون الولايات"، إذ أقرت الدولة وضعاً مختلفاً على الطراز الغربي.

٣ - البكربكي

وهو رأس الحكم في الايالة، وأطلقت عليه المصادر العثمانية الى جانب ذلك اسمي: ميرميران وأمير الأمراء، ثم أصبح اسمه الوالي مع مقدم القرن الثامن عشر. وكان يستخدم في النظم العثمانية في البداية بمعنى القائد (قومندان) صاحب الصلاحيات العسكرية الواسعة، ولما اتسعت الفتوحات وتشكلت الايالات أصبح البكربكي يتمتع بالصلاحيات الادارية والعسكرية معاً. كما كانت تستخدم البكربكية في القرن الخامس عشر رتبةً ودرجةً تمنح لكبار رجال الدولة، ولا سيما بكربكية الروملي. وقد نصت قانوننامه الفاتح على هذا المعنى، فقالت إنه "إذا ارتقى دفتردار المال إلى منصب (نشانجي) فانه يكون برتبة بكربكية" (١٥٦).

- تعيينه وعزله: كانت الوظائف في القرن الخامس عشر قد تحددت معالمها عند العثمانيين، وهي السيفية؛ أي وظائف الجند والمحاربين، والعلمية؛ أي هيئة رجال التعليم والقضاء والافتاء، والقلمية؛ أي فئة البيروقراطيين. وكان البكربكيون من فئة ذوي الوظائف السيفية. وكان القواد من العرق التركي هم الذين يجري تعيينهم في الغالب ليكونوا بكربكية ابان قيام الدولة العثمانية، فلما جاء عهد السلطان محمد الفاتح مُنحت البكربكيات للعناصر القادمة من الدوشيرمة. فالذين تربوا منهم في مدرسة الفتيان الأغرار (عجمي اوغلانلر مكتبي) أو في مدرسة الأندرون فيما بعد كانوا عندما يتربون الخدمة داخل السراي "يخرجون" منه إلى الوظائف المختلفة، فيتدرج الواحد منهم في تلك الوظائف حتى يرقى إلى البكربكية أرفع الوظائف في الايالات. وكان في امكان أحد أغوات الباب (قايي اغاسي) أو أغوات الانكشارية (يكيچري اغاسي) العاملين داخل السراي أن يخرج منه بكربكياً على احدى الايالات. كما كان ذلك متاحاً لذوي المناصب الأخرى أيضاً. وقد نصت قانوننامه الفاتح على أن "البكربكية طريق مفتوح لأربعة أشخاص؛ إذ يمكن أن يتولاها دفتردار المال، والنشانجي الحائز على البكوية، والقاضي الذي يتقاضى خمسمائة أقجه، وأمير السنجق الذي بلغ راتبه اربعمائة ألف أقجه"، كما تنص نفس القانوننامه على أن البكربكية

لا يحصل عليها الأولاد الذكور من بنات السلطان، بل يحصلون على إمارة أحد السناجق (سناجق بكلى) (١٥٧).

ولم يكن البكركيون مرتبطين بالعمل في ايلة معينة أو بوظيفة محددة، كما لم تكن هناك تفرقة بين الروملي والأناضول وديار العرب؛ فقد رأينا على سبيل المثال أن صقوللى زاده حسن باشا بعد أن تولى بكركيات ديار بكر والشام والأناضول والروملي، عاد ليعمل وزيراً في الديوان الهمايوني، ثم عمل محافظاً على بلغراد، ثم جرى تعيينه بكركيا مرة أخرى، وكلفتة الدولة بالقضاء على اللصوص وقطاع الطرق في الأناضول (١٥٨).

ويحصل البكركي عند تعيينه على مرسوم يسمى براءة (برات). وهذه البراءات التي يحصل عليها البكركيون وأمرء السناجق كان يجري إعدادها في قلم التحويل (تحويل قلمى) التابع للديوان الهمايوني، وتُسدّد عنها رسوم تُعرف باسم (برات خرجى). أما من يُعين ومعه رتبة الوزارة فكان يحصل في الغالب على مرسوم آخر يسمى "منشور". وقد يصدر أمر تعيين البكركيين إما مجتمعين أو فرادى. وقد أفاضت سجلات الوقائع العثمانية في عرض عمليات التعيين الجماعي؛ إذ تقدم الخلعة للبكركي الحاصل على إحدى الايالات، فيرتديها بمراسم معينة داخل الديوان الهمايوني، ثم يدخل على السلطان ليقبل يده.

وفي البداية كانت المدة التي يقضيها البكركي في وظيفته طويلة، كما كان الحال مع الوظائف الأخرى، ثم لم تلبث أن قصرت تلك المدة ابتداءً من النصف الثاني من القرن السادس عشر لأسباب مختلفة. وليس من الممكن أن يخرج المرء برأي عن مدة وظيفة البكركي من "دفاتر منح السناجق" الخاصة بالقرنين السادس عشر والسابع عشر، كما يعسر عليه ذلك من التراجم الواردة في كتاب "سجل عثمانى". والذي يمكننا قوله إن المدة كانت في الغالب عاماً أو يقرب من ذلك، غير أنها كانت تطول عن ذلك أحياناً في بعض الايالات ذات الظروف الخاصة. فقد عمل حسن باشا اليميني (ت ١٦٠٨م) بكركياً على اليمن لمدة ٢٤ سنة متصلة تقع بين عامي ١٥٨١-١٦٠٤م.

ونشهد في المصادر التاريخية أن قصر المدة يتصدر الانتقادات الحادة التي جرت حول أمر البكركيين. فبينما كانوا إبان تأسيس الدولة يقضون مدة طويلة في وظائفهم، نرى كثرة تغييرهم،

(١٥٧) - أنظر: Kanunnâme, s. 34, 47.

(١٥٨) - أنظر: Mehmed Süreyyâ, Sicill-i Osmânî, II, 127.

ولا سيما ابتداءً من القرن السابع عشر، وهو الأمر الذي كانوا يستاءون له، ويستاء الأهالي على السواء. ففي القرنين السابع عشر والثامن عشر كان يحدث أن يتنقل البكلربكي خلال عام واحد بين عدة إيالات، وكان البكلربكي عندما تكثر مرات عزله يطالب الأهالي بنفقات سفره التي تشكل مبلغاً طائلاً. ورأى السلطان سليم الثالث أن يحول دون ذلك فأصدر فرماناً به. وقد عبر المؤرخ التركي راشد افندي عن رأيه في ذلك عندما صدر أحد الفرمانات حول هذا الموضوع في أوائل القرن الثامن عشر، فقال "لقد كان لطول الأسفار وتلاحقها أن زادت أعداد البكلربكيين بلا طائل، حتى أصبحت السناجق نفسها الموجودة في الروملي والأناضول لا تكفي لهم، وصار أمر تعيينهم يجري بالمناوبة، أما المعزولون منهم فقد أصبحوا يتضورون من الحاجة، ويظل القادم منهم إلى استانبول يطوف على كبار رجال الدولة، فيطرق أبوابهم طالباً العون. فعلى الدولة أن تأمر بتعيين الأكفاء وذوي اللياقة منهم على الإيالات، ويجري تعيين الآخرين على السناجق، أو أن تخصص لهم قدراً من رواتب التقاعد وتضعهم تحت رقابتها. وعليها بعد هذا أيضاً أن تحول دون وفود البكلربكيين إلى استانبول بغير إذن" (١٥٩). وكانوا يطلقون على الفترة التي يقضيها البكلربكي بين العزل والتعيين مرة ثانية اسم (ملازمت). وقد جاء في اقتراح تضمنه "تلخيص" جرى تقديمه في أواسط القرن السابع عشر أن السلاطين العثمانيين يحكمون البلاد بواسطة البكلربكيين وأمراء السناجق، فلا يصح عزلهم، بل يقتضي الأمر أن تكون مدة تعيينهم مفتوحة، فلا يعزل الواحد منهم ما لم يكن هناك سبب قهري لذلك.

- **مهامه وصلاحياته:** تنوزع مهام البكلربكي على حالتين أساسيتين، الأولى هي حالة السلم، والأخرى حالة الحرب. ويذكر عبد الرحمن باشا التوقيعي في (قانوننامه) أهم وظائفهم، فيقول إنها حماية الرعايا، وتحقيق النظام بين الجنود، والقضاء على الظلم، وإدارة الإيالة، والاشتراك في الحروب. كما يشير التوقيعي إلى أن أمراء السناجق والقضاة وسائر الإداريين في الإيالة يأترون بأمره، وإذا كان حاصلاً على رتبة الوزارة فعلى البكلربكيين الآخرين فيما حوله من الإيالات أن يطيعوا أوامره (١٦٠). ومع الاعتراف بأن التعريف العام هو على ذلك النحو فإن المعلوم أن هناك عدداً من البكلربكيين كانوا يتمتعون بصلاحيات واسعة نتيجة لظروف متعددة. وكان من أهم وظائف البكلربكيين توزيع التيمارات على مستحقها، فهو وكيل السلطنة في إيالته، ومن ثم كان

(١٥٩) - أنظر: Râşid, *Târih*, V, 277-78.

(١٦٠) - أنظر: Tevkiî, *Kanunnâme*, MTM III 1331, s. 527-28.

هو رئيس الجند والأمر النهائي على كافة أصحاب التيمارات، وبالتالي كانت أمور توزيعها وحل الخلافات الناشئة حولها من أكثر الموضوعات التي تشغل البكرليكي وتشغل ديوان الولاية. وكانت صلاحية منح كافة أنواع التيمارات منوطة به في بداية عهد الدولة، ثم اقتصرت صلاحيته بعد عام ١٥٣٠م على منح التيمارات الصغيرة وحدها.

وكانت عملية توفير الأمن في الولاية واحدة من بين مهامه الأساسية، ومن ثم كان يتمتع بصلاحيات اتخاذ التدابير الصارمة في هذا الصدد، وتعيين الموظفين اللازمين. فإذا تعرض شخص أو عدة أشخاص من أهل الولاية لظلم أو جور توجهوا بانفسهم إلى البكرليكي، أو ديوان الولاية وقدموا شكواهم في (محضر) يحمل توقعاتهم مجتمعة، أو انفرد كل منهم بتقديم "عرضحال خاص". وبأمر (بيورلدي) من البكرليكي يمكن أن تجري محاكمة الأطراف المعنية في ديوان الولاية. وكان هناك توازن حساس بين البكرليكي من أهل العُرف وبين قاضي الولاية ومفتيها وعلمائها من أهل الشرع؛ فقد كان في وسع كل منهم أن يراجع مقام السلطنة أو الديوان الهمايوني مباشرة، وهو الأمر الذي يفرض على البكرليكي أن يتصرف بالعدل والانصاف. وهناك العديد من النماذج على العرائض [= جمع عريضة] والعروض [= جمع عرض] التي كان يرسلها قضاة الولاية ضد البكرليكيين. بل وكان يحدث أحياناً بعد الشكاوى المشتركة التي يقدمها قضاة منطقة من المناطق أن يُعزل البكرليكي أو يُعاقب أو تُصادر أمواله (١٦١). ومع كل ذلك كان البكرليكي أعلى من القضاة والمفتين وغيرهم من العلماء من حيث الدرجة والترتيب الوظيفي.

ونظراً لأن البكرليكي كان رأس النظام العسكري في إيلته، والقائد العام عليها، فقد تعددت صلاحياته وازدادت مسؤولياته. وكان قيام الحروب المتعددة الجبهات والتي كان انقطاعها لفترات قصيرة في كل الأحيان تقريباً يجعل البكرليكي مضطراً لأن يقضي ثلثي حياته الوظيفية تقريباً وهو يخوض الحرب بالفعل على تلك الجبهات، أو أن ينشغل بالاعداد لها. فكانت تُرسل إليه الأوامر الخاصة بالحرب أو بالاعداد لها، فيدخل هو ورجاله وامراء السناجق والسباهية في معمة الاستعداد المكثف لها. ولأنه وكيل السلطنة في موقعه فعندما يتقرر خروجه للحرب كان يقوم العلماء والسادات والأشراف والأهالي بتشجيعه في موكب ضخم. وهو يقوم بواجبه بالفعل في كافة مراحل الحرب، ويتشاور كثيراً مع السردار الأكرم، ويشارك في الدواوين المعقودة، ويدلي برأيه في أمور الحرب والقتال. كما كان يحدث أحياناً أن يجري تعيين أحد البكرليكيين ليكون

السردار على الجيش. ويقول لطفي باشا: "يجب أولاً تعيين أحد الوزراء أو البكلربكيين ليكون سرداراً على الأماكن التي تستلزمها الحرب. بل وكثيراً ماحدث في بعض الأماكن أن جرى تعيين أمير السنجق نفسه سرداراً" (١٦٢).

ومن الممكن لنا الحصول عن معلومات مستفيضة في الحوليات العثمانية حول معسكرات البكلربكيين في الحروب ونشاطهم على الجبهات. ففي معركة كنجة التي وقعت في أكتوبر ١٥٨٨م مثلاً أنجز البكلربكيون على الأناضول وحلب ومرعش وطرابلس الشام وقرمان وديار بكر وسيواس ماكانوا مكلفين به في "قلعة كنجة"، وكان سردار الحرب دائم التشاور معهم. فلما ظفروا بالنصر في المعركة جرى تكريم البكلربكيين الذين استبسلوا في الحرب، ووصلتهم من العاصمة الخلع والسيوف المرصعة والأموال هدية لهم. ومن ناحية أخرى فإن الإهمال والخطأ والعجز من البكلربكيين وأمراء السناجق سواء كان أثناء مرحلة الإعداد للحرب أو أثناء جريانها كان يقابل بأشد أنواع العقاب، وقد يدفع الواحد منهم حياته ثمناً لذلك. وفي مقابل الموقف اللين المتسامح مراراً من العاصمة في الظروف العادية نرى الشدة والصرامة أثناء الحروب. فقد تصدر الفتوى من شيخ الاسلام أو قاضي العسكر باهدار دم المذنب، أو أن يصدر السلطان فرماناً بالقتل دون الرجوع إلى المفتي والقضاء. ولأن البكلربكي يدخل ضمن فئة أهل العرف وجنود الباب (قايى قولى) [جنود السلطان] كانت تصدر الدولة بعد وفاة الواحد ما تخلف عنه من ثروة ضمن مقاييس ومعايير معينة، ولا سيما ما يدخل ضمن أنواع العتاد وأدوات الحرب (١٦٣). وكان من المعمول به عندما يتوجه البكلربكي أو أمير السنجق إلى الحرب أن يترك في مكانه شخصاً يسمى المتسلم (مُتَسَلِّم) ينوب عنه.

وكانت تختلف بكلربكية الروملي عن باقي البكلربكيات، من حيث أنها كانت الأولى في الدولة، ومن حيث منطقة الروملي نفسها باعتبارها "دار الجهاد". ومن ثم جرت العادة منذ عام ١٥٣٦م أن يشارك بكلربكي الروملي في اجتماعات الديوان الهمايوني إذا حدث وكان موجوداً في استانبول لأمر ما. كما يحدث أن يتولى الصدر الأعظم مهام بكلربكية الروملي علاوة على مهام الصدارة العظمى. فقد تولاه الوزير الأعظم محمود باشا على أيام السلطان محمد الفاتح، وتولاها الوزير الأعظم ابراهيم باشا على أيام السلطان سليمان القانوني.

(١٦٢) - لطفي باشا، آصفنامه، ص ٨٢.

(١٦٣) - لتطبيق ذلك ونماذج مختلفة أنظر: M. Cavid Baysun, "Musâdere" /4, VIII, 669-673.

وعلى الجانب الآخر فإن البكلربكيين الذين تولوا على اياتلات مهمة مثل: مصر وبودين والشام وبغداد والحبشة والأحساء واليمن كانوا يحوزون رتبة الوزارة، ويتمتعون في البروتوكول والصلاحيات ببعض الامتيازات. والمعروف أن بكلربكي بودين مثلاً كان يتمتع بصلاحيات واسعة وامتيازات خاصة في التشريفات في أمور منح التيمارات، وقيادة الجيش في معارك الحدود، والتفاوض المباشر مع الدول المجاورة في الخلافات الناشئة (١٦٤). كما كان بكلربكي مصر مزوداً هو الآخر ببعض الصلاحيات، إذ كان يلعب دوراً مهماً في أمور الحرمين الشريفين وشمال أفريقيا وإيالة الحبشة والبحر الأحمر.

ويستخدم البكلربكيون للتخابر مع الحكومة رجالاً من جنود البريد (اولاق) والجاوشية. وكان الغالب أن ينتظر هؤلاء الموظفون في استانبول، وبعد أن يتسلموا رد الأوراق التي قدموا بها يعودون إلى الايالة. فقد كان لكل بكلربكي لدى الحكومة في استانبول وكيل معتمد يسمى (قايي كتخداسي) أي وكيل الباب، يعمل تحت أمرة البكلربكي، ويتابع كافة شئون الايالة باستمرار في دوائر العاصمة.

- **موارده ونفقاته:** يجب علينا أن ننظر إلى موارد البكلربكي ونفقاته من خلال وضعين مختلفين؛ الأول وهو في حالة ممارسة الوظيفة، والثاني وهو في حالة العزل. فكانت أهم الموارد التي تأتيه أثناء الوظيفة هي حاصلات تيماره، إذ نصت قانوننامه الفاتح على أن تتراوح إيرادات التيمار من نوع الـ (خاص) الذي يحصل عليه البكلربكي أثناء وظيفته بين ٨٠٠,٠٠٠ - ١,٢٠٠,٠٠٠ اقجه. وكان للبكلربكي عدا ذلك موارد تأتيه من مصادر متعددة، وفي مقابل ذلك كان له نفقاته الخاصة، ونفقات العاملين في دائرته، المعروفين باسم "خلق الباب"، والهدايا والجوائز التي كان يمنحها للعديد من الأشخاص، وتصل إلى أرقام عالية. وتحتوي سجلات الحسابات التي تضم موارد ونفقات البكلربكيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر على معلومات مفصلة حول ذلك. فقد أفاد دفتر الحسابات السنوية الخاص بالوزير عمر باشا بكلربكي دياربكر بين عامي ١٦٧٠-١٦٧١ م على مجموع الموارد الذي وصل إلى ١٢٣,٦٠٠ قرش أسدي، وكان تفصيله على النحو التالي:

٢٨٣٥٤,٥٠	غرامات، تقدمات من نوع بيشكش، عشر، رسوم قضايا
٨٠٥٢,٥٠	تيمار، زعامت، قول كديكرى، قول كتخدالغى، اماره عشائر

مرتبات شهرية للصوباشى، فويفوده (ويووده)، سنجق، منزل،	٣٦٨٨٥,٥٠
جزية، عوارض، بدل نُزُل، وغير ذلك	
تيمار من نوع الـ (خاص)	١١١١٤,٠٠
جمارك	١٧٦٥,٥٠
أسواق، أرز، شعير، مؤن وغيرها	٦٨٨١,٠٠
ارباب حرف، أهل الذمة في المدينة	١٣٨٤٩,٥٠
بيع امتعة ومواشي	٧٥٣٩,٠٠
تحصيل ديون	٥٤٠٠,٠٠
مصادر أخرى	<u>٣٧٥٨,٥٠</u>
المجموع	
قرش أسدي	١٢٣,٦٠٠
وفي مقابل هذه الموارد جاءت نفقاته السنوية على النحو التالي:	
ديون في العاصمة ومبالغ سددت لأشخاص مختلفين	٤٦٣٥٠,٠٠
لوكيل الباب (قايى كتخداسى)	١١٠٥٤,٠٠
مصاريف شخصية	٤٠٠٠,٥٠
لوكيل الأنفاق (وكيل خرج)	٢١٥٦٠,٥٠
مصاريف الدائرة	٣١٣٨٥,٧٥
مصاريف العاملين في الدائرة (قايى خلقى)	٢٣١٦,٠٠
عُلوفات	١٦٣٦٢,٥٠
سداد ديون	٦٩١٨,٠٠
هدايا وخلع وصدقات وعطايا وهبات	٤٤٩٨,٠٠
مصاريف أخرى	<u>٢٢٩٣,٠٠</u>
المجموع	
قرش أسدي	١٢٨٧٣٨,٢٥

وعلى ذلك نلاحظ ان هناك عجزاً في الميزانية السنوية يبلغ ٥,٠٠٠ قرش أسدي(١٦٥). وابتداءً من القرن السابع عشر بوجه خاص شاءوا لمواجهة النفقات المتزايدة نتيجة لأسباب مختلفة أهمها زيادة الأسعار أن يفرضوا المزيد من الضرائب على الأهالي، حتى وإن كان بشكل جزئي، بوسائل مختلفة مثل: (صالغين صالمة) و (دوره جيقمه) و (إمداد سفريه). وهذا الأمر دفع الناس للتشكي الجماعي بالمحاضر والعرضحالات، فسارعت الدولة باصدار الأوامر المشددة لمنع تلك التصرفات التي اعتبرت من قبيل البدع والأجحاف بالناس، ثم شاعت أن تسد الطريق على ذلك بمفتشين أرسلتهم من المركز مزودين بصلاحيات واسعة ورسائل العدالة (عدالت نامه) التي أصدرتها. وهناك العديد من الأمثلة في الحوليات العثمانية حول عمليات التفتيش التي جرت والبكربكيين الذين عَزَلُوا وعُوقِبُوا على ذلك.

أما عن موارد البكربكي أثناء عزله والنفقات التي ينفقها في مقابل ذلك فكانت محدودة بدرجة كبيرة، إذ كانت تخصص له الدولة إما مقداراً معيناً من الأجر اليومي، وإما مصدراً للدخل يطلق عليه اسم (آريه لق). وقد نصت قانوننامه الفاتح على أن يتقاعد البكربكي براتب قدره ١٠٠,٠٠٠ اقجه سنوياً، بينما أجازت "أصفنامه" أن يحصل على راتب يومي قدره ١٥٠ اقجه، أو أن تخصص له اقطاعاً من نوع (زعامت) يكون ريعها السنوي ٨٠,٠٠٠ اقجه.

والمعروف أن للبكربكي مكانة مهمة في التشريعات [البروتوكول]. ونرى في الوثائق العثمانية أن الحاصل منهم على رتبة الوزارة كان يلقب بلقب "أمير الأمراء الكرام" بينما يلقب غير الحاصل عليها بلقب "الدستور المكرم". ومن المعروف أيضاً أن الفرمان الذي كان يصدر موجهاً لبكربكي مصر كان يوشح بالألقاب العربية. وتقدم لنا قانوننامه التوقيعي المتعلقة بالتشريعات معلومات شتى حول الزي الذي يرتديه البكربكي، وترتيب موقعه في المراسم(١٦٦).

ثالثاً- السنجق وأمير السنجق

كان للخطبة وضرب السكة والطبل والعلم [السنجق] رموزها المهمة في الإشارة إلى الحكم والاستقلالية، أو التفويض بالحكم في التقاليد التركية الاسلامية. فالمعروف عند العثمانيين أن إرسال الطبل والعلم لأحدهم كان يعني تفويضه في الحكم باسم السلطان. وعلى أيام الامارة العثمانية جرى تشكيل الوحدات الادارية الأساسية في الأماكن المفتوحة في منطقة الروملي تحت

(١٦٥) - أنظر: İ.Metin Kunt, *Bir Osmanlı Valsinin Yıllık Gelir-Gideri Diyarbakir, (1670-71)*, İstanbul 1981, s. 10-17.

(١٦٦) - أنظر قانوننامه التوقيعي عبد الرحمن باشا (MTM, III, 527-28).

اسم (سنجق)، ثم جُمعت هذه السناجق في أوائل حكم مراد الأول تحت اسم "بكلربكية الروملي" ووجهت كوحدة إدارية كبيرة إلى شاهين باشا.

فالسنجق لدى العثمانيين وحدة تقسيم أساسية ذات صفة عسكرية وإدارية. وكان للجانب العسكري ثقله الخاص في البداية نتيجة لعمليات الفتح المستمرة التي كانت تقوم بها الدولة، ثم سار الجانبان العسكري والإداري بعد ذلك جنباً إلى جنب. ويمكننا من النظر في الممارسات والتطبيقات أن ندرك أن السنجق هو الوحدة الأساسية في التقسيمات الإدارية العثمانية. وقد أشار الأستاذ متين قونط إلى أن السنجق هو الوحدة الإدارية الأساسية، وذلك لعدة أمور، منها أن دفاتر التحرير (تحرير دفترلری) كان يجري تنظيمها على أساس السنجق، وأن كتب القوانين (قانوننامه) كانت تعتمد السنجق أساساً، وأن السباهي كان مكلفاً بالإقامة في الغالب داخل حدود السنجق الذي يقع فيه تيماره، وأن المحاكمة لأحد الرعايا ومعاقبته كانت تجري في سنجقه الذي اقترف فيه جرمه (١٦٧). وكانت الإيالة التي تشكل أكبر الوحدات الإدارية لدى العثمانيين تتشكل من مجموعة من السناجق، ويطلق على السنجق الذي يقيم فيه بكلربكي اسم "سنجق الباشا". ومع ذلك فالجدير بالذكر أن تقسيمات السناجق العثمانية لم تبق على حالها دائماً؛ إذ كان يجري تغييرها من حين لآخر، بدرجة يصعب متابعتها.

وهناك قوائم متعددة خصوصية ورسمية قَدِّمت لنا أسماء السناجق العثمانية في فترات معينة، مرتبةً حسب الإيالات. ونذكر من المصادر الخصوصية في ذلك الصدد "طبقات الممالك" لجلال زاده، و "منشآت السلاطين" لفريدون بك، و "رسالة" لعين علي، و "قانوننامه" لصوفالي علي چاوش، و "رسالة" لقوچی بك، و "جهاننما" لكاتب چلبی، و "سياحتنامه" لأوليا چلبی. ومع ذلك فلا يمكن القول إن هذه القوائم عكست دائماً التقسيمات الإدارية بشكل صحيح، نظراً للتغيرات التي كانت تطرأ عليها كما ذكرنا. فهي ناقلة عن بعضها البعض في أغلب الأحيان (١٦٨).

وحدثت تغييرات مهمة في تقسيمات السناجق والنظم الإدارية بوجه عام خلال الفترة الواقعة بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر. وإذا لزم الأمر أن نقدم لمحة عامة لقلنا إنه كان يوجد في أواخر القرن السادس عشر ٣٠-٣٢ إيالة تضم ٥٠٠ سنجق، وفي أوائل القرن التاسع عشر

(١٦٧) - أنظر: İ. Metin Kunt, *Sancaktan Eyalete*, İstanbul 1978, s. 18-19.

(١٦٨) - أنظر: Ayn Ali, *Kavânî-i Âl-i Osman*, s. 6-61; Sofyalı Ali Çavuş, *Kanunnâme*, s. 21 vd.; Koçi Bey, *Risâle*, İstanbul 1939, s. 99-103; Kâtib Çelebi, *Cihannümâ*, İstanbul 1145, s. 411 vd; Evliya Çelebi, *Seyahatnâme*, İstanbul 1314, I, s. 182 vd, *Münşe'âtü's-selâtin*, İstanbul 1274, II, 403-407.

كان يوجد ٢٥ إيالة تضم ٢٩٠ سنجقاً. أما بعد عهد التنظيمات فيمكننا أن نتتبع التقسيمات الإدارية من خلال سالنامات [حوليات] الدولة [التي كانت تصدر كل عام].

وكان من بين المهام الأساسية التي تتأط بأمر السنجق (سنجق بكى) حفظ الأمن والاستقرار في منطقته، ومعاينة المذنبين، ومنح التيمارات لمستحقيها، والعمل على إلزام السباهية بالاخلاص في معاملاتهم للرعايا [المزارعين في أراضيهم] واحترام القوانين، والسعي لأن يعمل أهل العرف من أمثال الصوباشي وأمير الموكب (آلاى بكى) وحراس القلاع (ديزدار) ورؤساء الجند (جرى باشى) والسباهية وغيرهم في تنسيق مع بعضهم البعض داخل السنجق.

وتتضاعف وظائف أمير السنجق ومهامه أثناء وقوع الحرب؛ وكان من أصعب الأعمال التي يقوم بها هي اشتراكه في الحرب مع الإداريين الآخرين في منطقته، والتفتيش على السباهية أصحاب التيمارات، وضمان اشتراكهم في الحرب مع عساكر الـ (جبلو) المكلفين بأعدادهم وتجهيزهم دون نقصان. وبعد أن يقوم أمير السنجق بإنجاز كافة الاستعدادات يتوجه إلى الحرب مع البكركي الذي يتبعه. وكانت العادة أن يقوم الديوان الهمايوني بارسال العديد من الأمراء إلى أمير السنجق لتعريفه بالأعمال التي يجب عليه إنجازها في منطقته، وهناك العديد من النماذج على ذلك في دفاتر المهمة (مهمه دفترلى). وكان لأمراء السناجق على مناطق الحدود صلاحيات أوسع؛ إذا كانوا مخولين للاتصال بالدول المجاورة حسبما تنص عليه العهود والمواثيق.

والمعروف أن أمراء السناجق كان يجري تعيينهم من بين موظفي الـ (بيرون) والـ (اندرون) في السراي العثماني، ومن عساكر الـ (متفرقة) وممالك السلطان (قاپى قولى)، أو من بين أمراء الموكب (آلاى بكى) ووكلاء الدفاتر (دفتر كتحداسى) والدفترداريين على التيمار أو الخزانة، أو من بين أبناء أمراء السناجق، أو من أقربائهم. ومع مرور الوقت حدثت تغيرات في معدل هؤلاء (١٦٩). وكانت مهمة أمير السنجق في منصبه تمتد من عام إلى ثلاثة أعوام، ثم يُعزل ويظل على ذلك عاماً أو عامين، ثم يجري تعيينه مرة أخرى على أحد السناجق أو تجري ترقيته فيصبح بكركياً على إحدى الإيالات. وكان الغالب في عملية التعيين الثانية أن تكون داخل حدود الإيالة التي عمل فيها، أو أن يكون في إيالة أخرى.

١- **موارده ونفقاته:** إن المورد الأساسي لدى أمراء السناجق هو ما يوفره ريع التيمار (خاص) الذي يخصص للواحد منهم. وقد أوردت "الرسالة" التي وضعها عين علي أفندي قوائم لموارد التيمار (خاص) الذي حصل عليه كل أمير سنجق في أوائل القرن السابع عشر. وتدلنا المصادر التاريخية على أن أمراء السناجق الواقعة على مناطق الحدود كانوا يحصلون على موارد مهمة تأتيهم من الغنائم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر. ومن المعروف أن أمراء السناجق والكلربكيين على مناطق الحدود كانوا يزاولون لحسابهم تجارة الحدود والتجارة الخارجية، وهو الأمر الذي كان يوفر لهم فوق ذلك مورداً مهماً. كما كانت تتوفر له موارد معينة عن صلاحية منحه التيمارات للسباهية في منطقته. ومن الطبيعي أيضاً أن تقدم لهم الأمتعة والأموال المختلفة تحت اسم هدايا وبيشكش. وعلى الرغم من وجود كل هذه الموارد فإن ارتفاع الأسعار كان من أهم الأمور التي ضيقت على أمراء السناجق.

ولما لم يكتف أمراء السناجق بكل هذه الموارد وشرعوا يفرضون الضرائب غير المشروعة على الرعايا، ويطالبونهم بأمور مبتدعة أصدرت الدولة ما عُرف باسم "كتب العدالة" (عدالتنامه لِر) ورفضت بشدة مثل هذه الأمور (١٧٠).

وفي مقابل الموارد الضخمة التي تتوفر لأمراء السناجق كانت نفقاتهم كثيرة هي الأخرى؛ يمكننا أن نجمع تلك النفقات في ثلاثة وجوه أساسية هي: نفقاته الشخصية ونفقات عائلته، ونفقات العاملين في دائرته، وأثمان الهدايا والمكافآت والبيشكش وغيرها مما يقدمه للآخرين.

٢- **حاشية أمير السنجق:** كان لاصطحاب أمير السنجق عدداً وفيراً من الرجال العاملين في خدمته من العوامل المهمة في نجاحه، وارتفاع مكانته لدى الدولة، وترقيته في مناصبها. وتدلنا المصادر التاريخية على أن السبب وراء ترقية أمراء السنجق هو في الغالب اكتمال طائفة العاملين معه وتمام عدته بهم (١٧١).

وأطلقوا اسم "أمير البحر" (دُرْيا بكی) بدلاً من "أمير السنجق" على أمراء السناجق التي كانت تتبع إيالة الـ (قبطان پاشا) [أي قائد الاسطول] المعروفة باسم (جزاير بحر سفيد) أي جزر البحر الأبيض ، وهؤلاء كانوا يشاركون في المعارك البحرية بقدر ما يحصلون عليه من موارد تدرها عليهم التيمارات التي يتصرفون فيها، فيشاركون بنوع من السفن يعرف باسم (قادرْغِه)، ويطلق

(١٧٠) - أنظر: H. İnalçık, "Adaletnâmeler", TTK Belgeler, II/3-4, (1967,69-72).

(١٧١) - للأمانة على ذلك أنظر: İ. Metin Kunt, a.g.e., s. 102-3.

عليها جميعاً اسم "سفن الأمير" (بك كميلري). وكانت المهمة الأساسية التي يكلف بها أمراء البحار هي حماية سواحل السناجق التي يحكمونها ضد غارات القراصنة. وهم يتولون منصب "امارة البحر" (تَرِيَا بكلكي) مدى الحياة، ويمكن لأولادهم أن يتولوه بعدهم إذا أثبتوا لياقتهم لذلك. وكان يوجد في شرق الأناضول، في الأماكن التي تتوطد فيها صلات القربي بين العشائر، سناجق ذات أوضاع خاصة، ولا سيما في إيالة ديار بكر، يُعَبَّر عنها باصطلاح "حكومة"، ويطلق على أميرها اسم "حاكم"، وينتقل الحكم بالارث من الأب الى الابن. ويقوم الحكام في المناطق المحكومة بنظام الحكومة بجمع الضرائب، فيأخذون منها قسماً لمواجهة احتياجات السناجق ثم يرسلون الباقي إلى المركز، ثم يقومون في مقابل ذلك بارسال عدد معين من الجنود للمشاركة في حروب الدولة. وكانت تتولى الدولة تعيين القضاة ووحدات الانكشارية للذهاب من المركز إلى تلك الأماكن بغية حفظ التوازن ومراقبة الأمور.

ونلاحظ نتيجة للتغيرات التي طرأت على أوضاع السناجق في القرن الثامن عشر أن الدولة بدأت تُولِّي عليها من فئات الـ (ويوده - voyvoda) والمتصرفين والمحصلين.

رابعاً- الموظفون الآخرون في الإيالة

١- المتسلّم

وهو الشخص الذي يقوم البكلربكي [أو الوالي] وأمير السناجق بتعيينه في مكانه عندما ينوي التغيب عن موقعه للمشاركة في الحرب أو لأسباب أخرى، ويتولى المتسلم مهمة جمع الموارد الخاصة بالدولة والبكلربكي وأمير السناجق في المناطق التي "يتسلمها"، كما يتولى أيضاً مهام حكمها. وعندما يعزم البكلربكي أو أمير السناجق على تعيين أحد الأشخاص متسلماً له يوعز إلى وكيل بابه في استانبول (قايى كتخداسى) بتقديم طلبه إلى الديوان الهمايوني، وبعد أن تجري عملية التعيين يقوم البكلربكي أو أمير السناجق نفسه باعلان باقي الموظفين بذلك ممن في منطقتهم عن طريق أوامر (بيورلدى) يُرسلها إلى القاضي والصوباشى ونائب الوكيل (كتخدا يرى) وأعيان الإيالة وغيرهم. ويكون تعيين المتسلم لمدة عام في الغالب، ومع ذلك فقد يحدث أن يُعزل من الوظيفة قبل تمام هذه المدة، كما كان يحدث أيضاً أن تتولى إحدى العائلات هذه الوظيفة، وتظل تحتفظ بها لمدة قد تطول إلى ثلاثين أو أربعين سنة.

ولم تكن هناك قاعدة ثابتة للتعيين في تلك الوظيفة، ومع ذلك فقد كان الغالب تفضيل العائلات المحلية المعروفة، لأن المتسلم كان في حاجة إلى كادر عريض يعاونه في جمع الضرائب وإدارة دفة الأمور دون تعثر، بينما كان من العسير على المعينين من خارج المنطقة أو من المركز أن

ينجزوا تلك الأمور خلال فترة وجيزة. وتدلنا المصادر التاريخية على الحصول على تلك الوظيفة كان مثاراً لصراع حاد بين العائلات المحلية؛ إذ اشتد هذا الصراع مثلاً بين عائلة نقاش زاده وعائلة مدرس أوغلي في انقره، وبين عائلة مهردار زاده وعائلة غفار زاده في قونية. وكان من بين المتسلمين مَنْ لم يكن يكتفي بالراتب الشهري المخصص للوظيفة، فكان ينهض لجمع الأموال من الأهالي بطرق غير مشروعة، ويفرض عليهم ضرائب جديدة، فكانت تذهب شكواهم في هذا الصدد إلى مركز الدولة، مطالبين بعزل هؤلاء المتسلمين ومعاقبتهم. كما كان الصراع على المصالح بين الأعيان والمتسلمين أمراً آخر عانى منه الأهالي.

وعندما شرعت الدولة خلال القرن الثامن عشر في تعيين المحاسيب (دوتلو) الحاصلين على رتبة الوزارة أمراء على السناجق، ولم يغادروا استانبول مكتفين بتعيين المتسلمين في مواقعهم زاد عدد الأخيرين زيادة كبيرة. أما في القرن التاسع عشر فقد رأت الدولة أن يجري تعيين المتسلمين من المركز، ومن بين رؤساء البوابين في السراي (دركاه عالي قبوچى باشى= رئيس بوابي العتبة العالية) أو من بين الموظفين الآخرين، غير أن ذلك لم يقض على أسباب الخلل، وشاعت الدولة أن تصلح من أمر هذه الوظيفة بعد صدور التنظيمات الخيرية إلا أنها لم توفق، فأحالت أعمالهما إلى المحصلين (١٧٢).

٢- المَحْصِل

وَرَدَ هذا الاصطلاح في مصادر القرن السادس عشر علماً على القائمين بتحصيل الضرائب، ثم أصبح بعد ذلك، ولا سيما في القرن الثامن عشر، يتولى إلى جانب جمع العوائد بعض الوظائف الادارية في السنجق الذي يقيم فيه. فقد أحدثت الدولة تغيرات على قسم من التيمارات والزعامات في القرن الثامن عشر، وحوكتها إلى ما عُرف باسم (مالكانه)، وكلفت المحصلين بتحصيل عوائد تلك المالكانات، وجعلتهم من المسؤولين عن إدارة السنجق، وبدأ يظهر المحصلون في سناجق عديدة خلال ذلك العهد. وكانوا عندما يتعثر ذهابهم بانفسهم إلى وظائفهم كانوا يرسلون وكلاء عنهم. وتدلنا المصادر التاريخية على ظهور العديد من الصعاب عند إجراء التحصيل، ومن ثم كانت تكلف الدولة أحياناً أحداً من الفويفودات [= جمع ويووده voyvoda]

(١٧٢)-للمزيد من المعلومات أنظر: Yücel Özkaya, "XVIII. yüzyılda Mütesellimlik Müessesesi" *DTCFD*, Ankara 1977, XXVII, sy. 3-4; Musa Çadırcı, "II. Mahmud Döneminde Mütesellimlik Kurumu", *DTCFD*, XXVIII, Ankara 1970.

ليحل محل المحصل. كما كان يحدث أيضا أن يترك المحصل أمر جمع الأموال للمتسلم؛ إذ يصادفنا ذلك في سنجق آيدين و سنجق صاروخان (١٧٣).

وكانت العائلات المحلية تحصل أيضا على وظيفة التحصيل، كما تحصل على وظيفة المتسلم. وهؤلاء عندما كانوا يستشعرون القوة في أنفسهم يقدمون أحيانا على الاختلاس. وبعد عهد التنظيمات الخيرية جرى وضع هذه الوظيفة في ثوب جديد بموجب لائحة (نظامنامه) أعدها المجلس الأعلى (مجلس وآلا) عام ١٨٤٠م، ثم أحييت عملية جمع الضرائب إليهم، ولما أدركوا أن النظام الجديد لم يحقق القصد منه ألغيت الوظيفة (١٧٤).

٣- الأعيان

كان تعيين البكركيين وأمراء السناجق لإدارة الايالات والسناجق عند العثمانيين يجري من المركز مباشرة حتى أواخر القرن السادس عشر، وبدأ ظهور الأعيان في المدن والقصبات خلال تلك الفترة لعوامل متعددة. ومع أن اصطلاح "أعيان وأشرف البلدة" أي الصفوة من أهل المدينة كان مستخدما منذ القدم فإن وظيفة العين الذي ينتخبه الأهالي ويقوم بتنظيم العلاقة بين الدولة والأهالي في المدن والقرى قد بدأ تطبيقها لأول مرة في أواخر القرن السابع عشر، وأخذت الدولة تعين الإداريين من العائلات المحلية في العديد من السناجق، بدلا من إرسالهم من المركز، ابتداءً من أوائل القرن الثامن عشر. وكان الأعيان يتولون القيام بأعمال متنوعة، مثل جباية الضرائب في مناطقهم، وتقرير الأسعار وإدارة الأوقاف، وعزل الإداريين غير الكفاء من وظائفهم، وتقديم المشورة في الموضوعات المختلفة وغير ذلك. كما كان من مهام الأعيان الرسمية متابعة شئون الأهالي لدى الحكومة، ثم إعلانهم بما تطلبه الحكومة منهم. ولما ضعفت السلطة المركزية قويت في الاتجاه الآخر شوكة الأعيان، واستمر هذا الوضع على ذلك ابتداءً من القرن السابع عشر. والمعروف أن الأعيان في تلك الفترة كانوا يتقربون عن طريق الانتخاب، وأن العين المنتخب كان يبدأ في ممارسة الوظيفة بعد حصوله على (مخضر) من الأهالي، وعلى (إعلام) من القاضي، وعلى (بيورلدی) من الوالي. ثم مرت فترة كان يتقرر فيها رئيس الأعيان (أعيان رئيسی) بقائمة من الصدر الأعظم (صدر أعظم قائمه سی) بدلا من (بيورلدی) البكركي، غير أنهم لم يلبثوا أن عادوا إلى النظام القديم بعد مدة. وتدلنا الفرمانات والأحكام التي كانت تصدر من

(١٧٣)-أنظر: Uluçay, 18. 19. *Yüzyıllarda Saruhan'da eşkiyalık ve Halk Hareketleri, İstanbul* 1944, s. 9-10.

(١٧٤) - أنظر لمعهد التنظيمات: Musa Çadırcı, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları*, Ankara 1991, s. 208-218.

حين لآخر أن الدولة كانت تؤكد دائماً على ضرورة تعيين الأعيان عن طريق الانتخاب من الأهالي. وكان العين ينفق الأموال الطائلة ليحصل على رتبة رئاسة الأعيان. وكان العَلَمُذَار مصطفى باشا الذي رُقّي من الأعيان إلى منصب الصدارة العظمى على أيام السلطان محمود الثاني قد عقد اجتماعاً في استانبول عام ١٨٠٨م أراد به تنظيم العلاقة بين الأعيان والحكومة، وجرى التوقيع على وثيقة تاريخية بين الحكومة والأعيان عُرفت باسم "سند التحالف" (سند اتفاق)، ومع كل ذلك لم يسفر عن نجاح ملحوظ.

وعندما ظهر التوجه الإداري الجديد بعد صدور التنظيمات الخيرية، تم تحويل المهام التي كان يقوم بها الأعيان إلى جهات أخرى، بينما وُجّهت إليهم عضويات المجالس وبعض الوظائف الأخرى في الدولة، حتى زالت بهدوء وظيفة "الأعيانية" نفسها، وانقرضت بذلك إحدى المؤسسات من تلقاء ذاتها، بعد أن عَمَرَت مائتي عام (١٧٥).

وكان يطلق على الموظفين الذين انتخبهم غير المسلمين لتمثيلهم في الأمور الجارية بينهم وبين الدولة اسم (قوجه باشي) و (جورباجي). وهاتان الوظيفتان كانتا تنظيميين يشبهان تنظيم الأعيان؛ إذ يتقرر تعيين القوجه باشي أو الجورباجي بانتخاب الأهالي له من بين الصفوة في الجماعات غير المسلمة، ولا سيما في منطقة الروملي، ثم يأتيه التصديق من مركز الدولة، ويبدأ في ممارسة الوظيفة. كما كان هناك أيضاً موظفون عُرف الواحد منهم باسم (شهر كتحداسى) أي وكيل المدينة، كان مسئولاً أمام القاضي فيما قبل صدور التنظيمات الخيرية عن القيام ببعض الخدمات المختلفة للمدينة وسكانها.

أما الموظف العسكري المعروف باسم (ديزدار) فكان هو محافظ القلعة وقائد القوات المرابطة داخلها. إذ كانت القلعة وحدة الدفاع الرئيسية في مدن العصور الوسطى، ومن ثم كان الديزدار هو المسئول عن حماية المدينة بوجه عام. أما الموظف المعروف باسم (كتخدا يري) أي نائب الوكيل فكان هو الضابط العسكري الذي يرأس حاميات خيالة القبوقولية المرابطة في الايالات والقائد عليهم.

وعن القضاة والمفتين والنواب ونقيب الأشراف والمدرسين وغيرهم من هيئة رجال العلم (أهل الشرع) الذين عهدت الدولة إليهم وظائف مختلفة خارج العاصمة فسوف نتحدث عنهم في باب "هيئة رجال العلم"، ولهذا فقد اكتفينا هنا بذكر اسمائهم فحسب.

(١٧٥) - أنظر لهيئة الأعيان: Özcan: 1977; Ankara: *Osmanlı İmparatorluğu'nda Âyanlık*, Yücel Özkaya, Mert, "Âyan", *DİA*, IV, 195-198.

خامساً- نظام التيمار

وهو نظام تقوم فيه الدولة بتوزيع الاقطاعات من الأراضي الميرية على الجنود والمجاهدين وبعض أرباب العمل الذين يكشفون عن بسالتهم في الحرب ويتفانون في خدمة الدولة، فتعترف لهم بحق جمع الضرائب العرفية والشرعية المفروضة على تلك الأراضي.

إذ كانت الملكية المجردة للأرض والمعروفة باسم "رقبة" (رقبه) ترجع إلى الدولة، بينما يرجع حق الاستخدام والانتفاع لصاحب التيمار. وهذا الحق على الأرض كان ينتقل من الأب إلى الابن، ولكن دون أن يحق لصاحب التيمار أن يبيع الأرض أو يهبها أو يرهنها أو يورثها(١٧٦).

وعرفت الدولة العثمانية نظام التيمار منذ بداية عهدها، فاستخدمته وطوّرتّه باستمرار حتى أواخر القرن السادس عشر، ثم بذلت بعد ذلك جهوداً ضخمة لاصلاحه. أما عن منشأ هذا النظام فهناك أفكار متعددة حوله. والمعروف أن توزيع الأراضي الميرية ولا سيما الأراضي المكتسبة في الحروب أمر يمتد تطبيقه إلى ما قبل الميلاد، ولهذا السبب فقد طُرحت أفكار متعددة حول أن العثمانيين ربما نقلوا ذلك النظام عن نظام الاقطاع في أوائل عهد الدولة الاسلامية وعن البيزنطيين أو السلاجقة.

ويدلنا التاريخ على أن النبي (ﷺ) في صدر الدولة الاسلامية كان يوزع الأراضي المفتوحة اقطاعات على المقاتلين والمجاهدين، ثم جرى الخليفة الراشد عمر على سنته من بعده. غير أن توزيع الأراضي هنا لتكون ملكاً خالصاً وعدم وجود إلزام على صاحبها بتجهيز عدد من الجنود والاشتراك بصحبته في الحرب إنما هي فروق جوهرية تفصل بين الاقطاع بهذا المعنى ونظام التيمار عند العثمانيين. وكان يجري عند البيزنطيين توزيع الأراضي الميرية بمقادير معينة على الجنود وعلى المدنيين ممن يخدمون الدولة، بينما ينزعونها ممن لا يفلحها. غير أن هناك عدة نقاط أساسية يختلف فيها عن النظام العثماني؛ فالنظام الذي جرى عليه الوزير نظام الملك عند السلاجقة العظام ونظام الاقطاع والتيمار الذي انتقل عنهم إلى سلاجقة الأناضول والامارات الاناضولية يشبه إلى حد كبير النظام المتبع عند العثمانيين، بل ويتطابق معه. وقد حاول البروفسور كوبريلي أن يثبت بالأدلة أن نظام التيمار مأخوذ عن السلاجقة(١٧٧). غير أن

(١٧٦) - لتقسيم الأراضي عند العثمانيين وبعض أشكال التطبيق أنظر:

Pakalın, Osmanlı Tarihi Deyimleri ve terimleri Sözlüğü, İstanbul 1946, I, s. 67 69.

M. Fuad Köprülü, *Bizans Müesseselerinin Osmanlı Müesseselerine Tesiri*, İstanbul 1981, (١٧٧)-أنظر: s. 94-130. Barkan, "Timar", *İA*, XII, s. 310-313.

العثمانيين أجروا عليه كثيراً من التعديل، حتى جعلوه من خلال التطبيق الذي استمر قروناً يحمل هوية تتناسب وظروف عصرهم.

وتدلنا المصادر العثمانية على أن تطبيق نظام التيمار بدأ في عهد عثمان الغازي، أي مع بداية عهد الدولة، وأنهم لم يسترجعوا التيمار من أحد ما لم يكن هناك عذر لا يُعفى، وأنهم ضمنوا انتقاله إلى الولد بعد وفاة الأب. والمعروف أن توزيع التيمار كثر على أيام أورخان الغازي ومراد خدابندگار، إذ كان يجري توزيع الأراضي الجديدة في أعقاب عمليات الفتح، ولا سيما في منطقة الروملي، على المجاهدين والعائلات الوافدة من الأناضول على تلك المناطق.

وقام السلطان محمد الفاتح ببعض الإجراءات المهمة لإحكام نظام التيمار، وزيادة أراضيه وإزالة العقبات التي تعوق سيره. واشتهرت في التاريخ تلك العملية التي قام من خلالها باسترجاع الأراضي التي كانت ترجع في الأصل للدولة، ثم تخلت عنها بطرق مختلفة وتحولت بعد ذلك إلى أملاك خالصة أو أوقاف، فأعادها الفاتح مرة ثانية إلى دائرة الأراضي الميرية. فقد قامت الدولة عندئذ بفحص كافة الأوقاف والأملاك الخالصة، وأسقطت هذه الصفة عما يزيد على عشرين ألف قرية ومزرعة، ثم وزعتها على عساكر السباهية (١٧٨). وبعدها قام السلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني بتكرار مثل هذه العملية، ولكن على نطاق أضيق.

أما تدوين الأسس والقواعد القانونية لنظام التيمار العثماني، ثم تطويرها ووضع التعديلات اللازمة عليها فقد حدث على أيام السلطان سليمان القانوني؛ إذ وزعت الأراضي المستجدة بالفتح تيماراتٍ على مستحقيها، وربطت بصفة قانونية محكمة. ويصادفنا العديد من كتب القوانين (قانوننامه) التي تحتوي تطبيقات نظام التيمار، والمشاكل التي تعترضها على أيام السلطان سليمان القانوني، والعهود التي تلت ذلك العصر. كما كانت تصدر الفرمانات إلى البكلايكين وأمراء السناجق حول الخلافات الناشئة عن تطبيق نظام التيمار، تطالبهم بضرورة مراعاة الكاملة لتلك القوانين. وقد جرى جمع تلك الفرمانات في مجاميع لتكون بين أيدي المسؤولين، حتى يرجعوا إليها بسهولة عند الحاجة. ويوجد أحد هذه المجاميع في المكتبة الوطنية ببائيس، ويضم فرمانات التيمار الصادرة إلى البكلايكين في منطقة الروملي على أيام القانوني (١٧٩). فقد كانت عمليات

(١٧٨) - أنظر: İnalçık, Mehmed II, /A, VII, s. 533.

(١٧٩) - أنظر: Bibliothèque Nationale, Fond Turc, nr. 41.

تبديل تيمار بآخر، أو نقله من قرية لأخرى، أو جعل التيمار ذي التذكرة (تذكره لى) بغير تذكرة (تذكره سيز) أو العكس أموراً لا تتحقق إلا بفرمانات تصدر عن السلطان (١٨٠).

ويضم نظام التيمار ثلاثة أطراف أساسية، هي: الرعايا [أي فئة الفلاحين والعاملين في التيمار] والسباهي والدولة. وكانت علاقة هذه الأطراف وموقف الواحد منهم تجاه الآخر والتصرفات الخاطئة التي تصدر عنه تشكل أهم الجوانب في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي. فالدولة هي صاحبة الملكية المطلقة التي تُعرف باسم "الرقبة" على الأراضي التابعة لنظام الاقطاع. أما السباهي الذي يطلق عليه اصطلاح "صاحب الأرض" (صاحب أرض) أو صاحب التيمار فهو الشخص الذي يشرف على فلاحه هذه الأرض، وجمع الضرائب التي قررتها الدولة على الرعايا المقيمين فيها. وهو يستبقي لنفسه قسماً من ريعها، بينما يخصص القسم الباقي لاعاشة جنوده وتجهيزهم للإشتراك معه في الحرب التي تدعوها الدولة إليها. وفي هذه الحالة فإن السباهي ليس إلا موظفاً رسمياً يفلح أراضي الدولة، ولا يملك أية صلاحية للتحكم في الرعايا، فهو يمثل الحاكم في سلطته على الأراضي الواقعة تحت مسؤوليته.

أما الرعايا فهم مكلفون بفلاحة الأرض التي يعيشون عليها، وتسديد الضرائب المستحقة عنها إلى السباهي. ولأن النقد كان نادراً في أيدي الأهالي خلال تلك العصور كان الرعايا يسددون الضرائب عن محاصيلهم بشكل عيني، أي بجزء من المحاصيل نفسها، ومن ثم يقتضي الأمر أن يحملوا تلك المحاصيل إلى أقرب الأسواق لهم لتسليمها للسباهي، ولا يحق للأخير أن يطلب منهم حملها إلى أسواق أبعد، كما لا يُسمح له بايقاع الأذى بهم أيّاً كان شكله، ولا يكلفهم بما لا يطيقون مادياً ومعنوياً. وقد رأينا كتب العدالة (عدالت نامه) تؤكد كثيراً على هذه الأمور وضرورة اتباعها. وقد تقرررت الحقوق والواجبات -بشكل مفصل- بين هذه الأطراف الثلاثة: الدولة والسباهي والرعايا، في قوانين (قانوننامه) السناجق التي تصدر دفاتر التحرير [الطابو] الخاصة بها. كما رأينا كتب الحكم والسياسة (سياستنامه) تؤكد على أن بقاء الدولة لا يتحقق إلا بالعدل مع الرعايا (١٨١).

(١٨٠) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 367; Ayn Ali, *Risâle*, s. 103-104.

(١٨١) - يرد هذا الأمر في المصادر بعبارة: "عدا أن الرعايا والبرايا هم أولاً وديعة الله إلى السلاطين والأمراء فإنه لا ملك إلا بالرجال ولا رجال إلا بالسيف ولا سيف إلا بالمال ولا مال إلا بالريعية ولا رعية إلا بالعدل". أنظر كتاب چلبى، دستور العمل لاصلاح الخلل، استانبول ١٢٨٠ و ١٢٤.

والأساس في أراضي التيمار انعدام حق التملك، ومع ذلك كانت هناك تيمارات ملك في بعض المناطق، فالارض فيه ملك لصاحبها، وهو ليس مكلف بالاشتراك في الحروب، ولكنه كان مكلفاً بارسال عدد معين من الجنود للاشتراك فيها، فاذا عجز عن ذلك اضطر لان يسدد لخزانة الدولة إيراد سنة كاملة عن هذا التيمار.

وتنقسم التيمارات -من جانب آخر- إلى قسمين: تيمارات حرة (سَرَيَسْت) وأخرى غير حرة، فالتيمارات التي يتمتع السباهي فيها بحق تحصيل الضرائب من نوع: (بادهوا) التي لا يُعرف مقدارها مسبقاً تسمى تيمارات حرة، أما التيمارات التي لا يتمتع فيها السباهي بهذا الحق فهي ليست حرة.

وهناك التيمار ذو التذكرة (تذكره لى) والتيمار الذي بدونها (تذكره سيز)، وهو أمر يعني طريقة الحصول على التيمار نفسه؛ فقد كانت صلاحية منح التيمارات من حق البكربكيين حتى عام ١٥٣٠م، وبعد هذا التاريخ اقتصر حقهم على منح التيمارات الصغيرة التي عُرِفَتْ بأنها: (تذكره سز) أي بدون تذكرة، أما صلاحية منح التيمارات الكبيرة فكانت لا تتأتى لهم إلا بعد أن يكتبوا تذكرة [أي مذكرة بالمفهوم الحديث] إلى استانبول فيوافق النيان الهمايوني ويرسل البراءة (أي الترخيص) الخاصة بذلك التيمار، وبالتالي يطلق عليه اسم تيمار ذو تذكرة (تذكره لى). وكانت تتفاوت أعداد التيمارات من إيالة لأخرى.

- **اختلال نظام التيمار:** استمر تطبيق هذا النظام على الوجه الأكمل منذ قيام الدولة العثمانية وحتى آخر القرن السادس عشر، وكان هو الأساس في الاقتصاد الزراعي، ثم لم يلبث بعد هذا التاريخ أن دب الفساد فيه، ولم تُجد كافة الإصلاحات في إعادته إلى سابق عهده. وهناك من يرجعون اختلال نظام التيمار حتى عهد السلطان مراد الثالث لعدد من الأسباب المعقولة؛ فقد جَرَّب [الصدر الأعظم] رستم باشا لأول مرة تطبيق نظام "الالتزام" على التيمارات، مستهدفاً من ذلك تحقيق السرعة في جباية أكبر قدر من إيراداتها. غير أن تطبيق هذا النظام كان مجحفاً بالرعايا إلى حد كبير، مما جعل الدولة تصرف النظر عنه. وفي عهد السلطان مراد الثالث جرت تطبيقات خاطئة عديدة، فقد كان البكربكيون وامراء السناجق يمنحون التيمارات -الواجب منحها لأرباب الخدمة- إلى غير المستحقين لها مقابل حصولهم على الهدايا الوفيرة، كما استطاع الأشخاص الذين قدموا الهدايا للسراي وكبار رجال الدولة أن يحصلوا على التيمارات الكبيرة. ولما جرى تطبيق نظام الالتزام على تيمارات الدولة كان يُسدد المبلغ المستحق عنه مقدماً، فأصبح الرعايا وديعة لهوى الملتزمين، مما أدى إلى ظهور أضرار كبيرة.

وفي أوائل القرن السابع عشر قام الصدر الأعظم قوبوغي مراد باشا بتعيين من يدعى عين علي أفندي أميناً على الدفتر الخاقاني، وهو الذي كان قد تولى عدداً من وظائف الكتابة والدفتردارية، وعمل أخيراً وكيلاً للخزانة (خزينه كتخداسي)، فقام بأمر من الباشا بجمع القوانين والنظم الخاصة بنظام التيمار والزعامة، ووضع في ذلك كتاباً عام ١٦٠٧م باسم "قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان". وهذا الكتاب الذي وُضع على سبعة أبواب هو أول كتاب جامع يضعه أحد المسؤولين في الدولة، ويتحدث فيه عن نظام التيمار وعن عدد التيمارات والزعامات الموجودة في كل إيالة وسنجد، وعن الجهود التي بُذلت لاصلاح النظام وعن الاصطلاحات المتعلقة به (١٨٢). ويُرجع المؤلف الخلل في الباب السابع إلى أمرين أساسيين؛ الأول هو تراجع السباهي صاحب التيمار عن المشاركة في الحرب مع جنود السنجد، أما الثاني فهو عدم القيام بالتفتيش المنظم على الجنود. غير أن هذه الجهود لم تأت بنتائج جد مثمرة.

وجربت الدولة كافة السبل القانونية لتفعيل النظام، ودعت كافة الأطراف للقيام بواجباتهم عن طريق الفتوى أيضاً، وبمكننا أن نصادف في كتب الفتاوى آراء متشددة جداً، ففي العهد الذي جرى فيه تدوين قوانين التيمار وفي العهد الذي بذلت فيه الجهود المكثفة لاصلاح نظامه أصدر شيخ الاسلام ابو السعود افندي ومن بعده شيخ الاسلام صنع الله افندي فتاوى صارمة في حق أصحاب التيمار الذين أهملوا واجباتهم (١٨٣).

أما في الكتاب المجهول المؤلف الذي وُضع في تلك الآونة وعُرف باسم "كتاب مستطاب" فقد خصص فيه صاحبه مكاناً واسعاً لنظام التيمار، وراح يتحدث بمرارة عن البكلربكيين وأمراء السناجق أكبر المسؤولين عن ادارة التيمارات، وكيف انهم كانوا يوزعونها على غير مستحقها مقابل مبالغ من المال، وأنهم كانوا يمنحون التيمارات الشاغرة والتي هي حق للمجاهدين لعبيدهم وسائسهم ورجالهم،

(١٨٢) - انظر: M. İpşirli, "Ayn Ali Efendi", *D/İ*, IV, 258-259.

(١٨٣) - هناك العديد من الفتاوى التي أصدرها صنع الله أفندي، وتلك واحدة منها:

"المسألة: هناك بعض الأشخاص ممن حصلوا بصورة أو بأخرى على تيمارات وزعامات [قطاعات] هي في الأصل من مال القتال، ثم يقبضون على محاصيلها ويأكلونها في بطونهم، ولا يذهبون في مقابل ذلك إلى الحرب أو يبقون برضاء وكيل الخليفة، فإذا خان هؤلاء الأشخاص بيت المال وصدر الفرمان بطردهم من تلك التيمارات ومنحها لمستحقها ثم قام الموظف المكلف بذلك بسبب خيبرته وضميره فأخرج مثل هؤلاء الأشخاص الذين يخونون بيت المال من التيمارات التي يأكلون محاصيلها ولا يذهبون إلى الحرب لقاء ذلك فيؤدون ما عليهم من خدمة وكان هو السبب في طردهم منها ومنحها لشخص آخر فهل يكون أمراً عند الله لأنه قطع بذلك أرزاق العديد من الناس؟ الجواب: لا، بل إذا أهمل وقصر يكون أمراً وخائناً، فمثل هؤلاء الظلمة يستحقون قطع الرقاب وليس قطع الرزق وحده،

كتبه الفقير

صنع الله

عفي عنه

وأن دوائر هؤلاء لم تعد قوية كما كانت في السابق، وأن جيش السباهية نوي التيمار الذي كان يضم قبل ذلك ٢٠٠,٠٠٠ جندي قد انخفض لهذا السبب إلى أنفي من العشر.

وشاء السلطان مراد الرابع أن يصلح نظام التيمار عام ١٦٢٣م بعد الآراء والتوصيات التي أوردتها قوچی بك في رسالته وقدمها إليه، فاهتم بالتفتيش العام آنذاك، وألغيت براءات التيمارات التي لم يحضر أصحابها، غير أن النتيجة المرجوة لم تتحقق. أما المحاولات التي قام بها بعد فترة كمانكش قره مصطفى باشا فلم تكتمل نتيجة لإعدامه.

وشاعت الدولة على أيام السلطان محمد الرابع، ولاسيما بجهود الصدر الأعظم كوبرلي محمد باشا أن تقوم بعدد من التعديلات، وصدر فرمان بتجديد كافة التيمارات والزعامات، وجرى التفتيش على الديريلاكات (ديريك)، ومع ذلك فلم تأت هذه الجهود بفائدة؛ فقد كان أصحاب التيمارات يتصرفون عليها وكأنها ملك خالص لهم، فيتنازلون عن حق الانتفاع للآخرين، ويؤجرونها، أو يطبقون عليها نظام الالتزام، ولا يشاركون بالفعل في الحروب التي يدعون إليها.

وعلى ذلك فإن نظام التيمار الذي كان لسنوات عديدة مصدراً لقوة الدولة وقوة جيش الايالات العثمانية بوجه خاص قد مهد السبيل إلى ظهور حركات الطغيان والتجبر. واضطرت الدولة إزاء هذا النظام الذي تعذر اصلاحه رغم المحاولات المتعددة أن تسلك سبيل الإلغاء التدريجي، بدلاً من إصدار قرار قد يجعلها تواجه بحركة سخط عنيفة. فقامت في البداية بمصادرة قسم من أراضي التيمارات، ثم أحجمت عن تجديد التيمارات الشاغرة ابتداءً من أوائل القرن التاسع عشر، ووضعت يدها عليها. وقامت من ناحية أخرى بتوجيه بعض الوظائف لأصحاب التيمارات، فجعلت منهم ضباطاً للأمن في الايالات، وموظفين للخدمات المختلفة في المحاكم، وعمالاً لتحصيل الضرائب وغير ذلك، حتى تحولوا إلى موظفين نوي رواتب، وحالت بذلك دون تمرد جماعي قد يقدمون عليه. وبذلك عادت تلك الأراضي إلى خزانة الدولة، كما استفادت الدولة من خدمات السباهية القدامى (١٨٤). غير أن انتقال الأراضي التي هي المصدر الأساس للقوة والثروة في يد الدولة والأمة إلى الخزانة على ذلك النحو لم يجد في حل المشكلة، بل على العكس جلب العديد من المشاكل الجديدة. فرأت الدولة أن السبيل الأمثل هو إصدار قانون للأراضي حتى تربطها باطار قانوني محكم، فشكلت لجنة كان من بين أعضائها أحمد جونت باشا، وقامت بجمع الفتاوى والفرمانات والقوانين واللوائح المحفوظة في "أقلام الديوان الهمايوني" فاطلعت عليها ثم أعدت عام ١٨٥٨ (١٢٧٤) "قانون الأراضي" الذي يضم ١٣٢ مادة

(١٨٤)-للمزيد من التفاصيل حول نظام التيمار انظر: Barkan, "Timar", *İA*, XII, s. 286-333; H. Cin, *Osmanlı Toprak Düzeni ve bu Düzenin Bozulması*, s. 85-125.

ضمن مقدمة وثلاثة أبواب، ويراعي ظروف العصر. وكان من بين مواد هذا القانون أمور التصرف على الأرض والتخلي عنها وانتقالها والأراضي المتروكة والموات وغير ذلك من التفاصيل. غير أن هذا أيضاً لم يسد الحاجة، فصدرت بعض القوانين في العهد الجمهوري كان الغرض منها جعل قانون الأراضي قادراً على مسايرة مقتضيات العصر (١٨٥).

المسؤولون عن الإدارة في الايالات العثمانية

(خارج مركز الدولة)



الفصل الرابع
الهيئة العلمية
أو هيئة رجال العلم

أولاً- الأخرط في سلك الهيئة العلمية

١- تعريفها وخصائصها

الفئة التي يسلك أصحابها سبيل التعلم على طريقة "المدرسة" التي كانت المؤسسة الإسلامية التقليدية المستقرة لدى العثمانيين. وبعد أن يحصل الطالب على القدر اللازم من التحصيل ينال إجازته ويتخرج، ثم يشغل إحدى الوظائف القضائية أو التعليمية أو الدينية أو بعض المواقع المهمة في مجال تخصصه داخل النظام البيروقراطي المركزي. وكان المنخرطون في هذا السلك من المسلمين والأتراك في الغالب.

وحافظت هذه الفئة من أهل العلم على تقاليدها جيداً، وتمسكت بصلاحياتها وامتيازاتها. ويمكننا الحديث عن أربع مراحل أساسية مرت بها هذه المهنة، وهي: دور التشكل مع الخصائص المميزة لها على مسار التاريخ، ودور النضج، ودور الضعف، ثم دور محاولات استجماع القوة فالانكماش.

وحدثت خلال الفترة الممتدة حتى فتح العثمانيين لاستانبول تطورات جد ناجحة، بفضل المفاهيم والعناصر الأساسية التي أخذوها عن الدول التركية الإسلامية السابقة عليهم. غير أن الطابع العثماني لم يكن قد طبع بعد هذه المهنة.

وفي المرحلة التي بدأت من أواسط القرن الخامس عشر واستمرت حتى أوائل القرن السابع عشر تشكلت نظرة مهنية سليمة، إذ حدثت تطورات مهمة، مثل تحديد الدرجات المقررة في مجالي التعليم والقضاء، وتحديد وظائف العلماء، واطار عملهم وصلاحياتهم ومسئولياتهم. وابتداءً من القرن السادس عشر ومع تحول فئات رجال العلم (علميه) والعسكريين (سيفيه) وأرباب القلم (قلميه) إلى اختصاصات تستوجب هياكل مستقلة عن بعضها البعض انحصرت مجالات التعليم والقضاء في فئة العلميين. واستمر ذلك التطبيق حتى أواسط القرن التاسع عشر، ثم لم يلبث أن أخذ في الانكماش بعد عام ١٨٢٠م. غير أن الميزة الأساسية التي ميزت مرحلة النضج هذه هو أن مكانة العلماء الإيجابية المتماسكة قد استشعرتها الدولة وكل قطاعات المجتمع.

أما القرن السابع عشر فهو العصر الذي عاشت فيه هيئة رجال العلم والعلماء فترة الضعف؛ إذ أجبروا بالقوة تقريباً على الدخول في معمة السياسة، وكان السبب وراء ذلك راجعاً في الأغلب إلى أمور ليس للعلماء دخل فيها، من أهمها تزعزع تقاليد الحكم العثمانية نفسها. ففي تلك الفترة التي بدأت بالسلطان أحمد الأول وتعاقب على الحكم فيها حكام كانوا في سن الطفولة انتقل زمام الأمور إلى العسكريين ومراكز القوى في السراي، كما انتقل بالبدية إلى أيدي العلماء؛ فقد

شاعت كل جماعة أن تستقطب العلماء إلى جانبها حتى تعزز موقفها وتدعم نفوذها. وكان لاصدار الفتاوى السياسية أثره في انقسام العلماء على أنفسهم، وانحيازهم لأطراف مختلفة، مما أبعدهم عن طريق العلم من ناحية، واستنزف قواهم في الصراع من ناحية أخرى.

وبدلنا التاريخ على أن العلماء كانوا يؤيدون محاولات التجديد التي ظهرت في القرن الثامن عشر، بل وكان منهم من تزعم بعضها هنا وهناك. وهي مرحلة تحملوا فيها أعباء مسئوليات جسام حتى تستعيد الدولة قواها من جديد. ثم بدأت مع بداية القرن التاسع عشر ظاهرة انكماش مستمرة في مجال استخدام العلماء.

وللتعرف على كل هذه التطورات في نظم وتشكيلات الهيئة العلمية عند العثمانيين يطالعنا مصدران أساسيان يتمثلان في المادة العلمية المحفوظة في الأرشيف، والمادة العلمية الموجودة خارجه. وتأتي الروزنامات على رأس المادة المحفوظة في الأرشيف، وهي دفاتر تصادفنا أقدم النماذج منها في القرن السادس عشر، كان يقوم بمسكها قضاة العسكر المسئولون عن ادارة فئة أهل العلم والتفتيش عليهم، وهي تسجل مراحل تعليمهم وتعيينهم وعزلهم وترقيتهم، وأماكن وظائفهم وتغييرها، وغير ذلك من الأمور يوماً بيوم. والمعروف أن هذه الروزنامات كانت المراجع لكثير من كتب التراجم التي صُنفت فيما بعد. وهي توجد اليوم محفوظة في أرشيف سجلات الأمور الشرعية ومكتبة نور عثمانية في استانبول(١٨٦). غير أن هذه الدفاتر ليست سلسلة مكتملة، بل هناك ما هو مفقود منها. كما تمثل نصوص الوقفيات وكتب القوانين (قانوننامه) مصدراً آخر للمعلومات حول موضوعات شتى في نظم العلميين وتشكيلاتهم. وهناك أيضاً العديد من القوانين التي كانت تصدر بشكل مباشر حول مهنة رجال العلم.

أما دفاتر هيئة رجال العلم (علميه دفترلرى) أو دفاتر الطريق (طريق دفترلرى) التي تصادفنا بعض النماذج منها اليوم في المكتبات، وليس في الأرشيفات، فهي الأخرى تبرز قطاع العلماء الذين احتلوا مواقعهم داخل مؤسسات الدولة في عهد من العهود. غير أن النماذج الأولى من هذا النوع من الدفاتر لا يصادفنا إلا في القرن الثامن عشر(١٨٧). ولعل الدفاتر التي تُعد من

(١٨٦) - أنظر: Cahid Baltacı, "Kadiasker Ruznamçelerinin Tarihî ve Kültürel Ehemmiyeti" *İslâm Medeniyeti Mecmuası*, IV, sy. 1, (İstanbul 1979), s. 55-100; İsmail Erünsal, "Nuruosmaniye Kütüphanesi'nde Bulunan Bazı Kazasker Ruznamçeleri", *İslâm Medeniyeti Mecmuası*, IV, sy. 3, (İstanbul 1980), s. 3-15.

(١٨٧) - لبعض النماذج أنظر مكتبة جامعة استانبول، مخطوطات رقم ٨٥٠، ٢٥٦٠، ٣٥٢٢، ٨٨٧٩، ٨٨٨٠، ٨٨٨١، ٨٨٨٣.

مراجع الدرجة الأولى هي "دفاتر نقيب الأشراف" التي تسجل أعمال نقباء الأشراف الذين لم يكونوا بقدر ملحوظ من الفعالية على الرغم من مكانتهم المهمة في البروتوكول (١٨٨). وتعد الوقفيات وكتب القوانين (قانوننامه) أيضاً مصدرين رسميين على درجة عالية من القيمة، فدفاتر الحسابات التي تسجل أوقاف المدارس وأسلوب عملها مراجع أولية، من حيث أنها تدلنا على النظم الأساسية للمدارس، وعلى أسلوب عملها، أما كتب القوانين الموزعة حالياً بين الأرشيفات والمكتبات فإنها تقدم لنا المعلومات الصحيحة حول أساليب التطبيق ومواطن الخلل فيها. كما يمكننا من خلال أقسام الأرشيفات التركية أن نعثر على دقائق متناثرة كثيرة حول أمور تعيين العلميين وعزلهم، والشكاوى المختلفة المقدمة في حقهم، والمهام العادية وغير العادية التي كانوا يكلفون للقيام بها، والمسائل المختلفة التي كانوا ينظرون فيها. ولا شك أن كتب التراجم هي أهم المراجع خارج الأرشيف حول تشكيلات الهيئة العلمية. ولم يبدأ وضعها إلا بعد قيام الدولة العثمانية بمائتي وخمسين سنة، وعُرفت في أدبيات التاريخ باسم "الشقائق النعمانية وذيولها". وقد ظهرت أولى ثمرات هذا النوع من الكتب مع الكتاب الذي ألفه بالعربية طاش كوبري زاده (ت ١٥٦١م)، وعُرف باسم "الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية" (١٣٠٠-١٥٦٠م) (١٨٩). وعلى الرغم من أن المعلومات التي يمدنا بها حول العهود الأولى من عمر الدولة جد محدودة إلا أنها أخذت في الزيادة كماً وكيفاً من بعد، ولا سيما عقب فتح استانبول. وقد أعجب الناس كثيراً بهذا الكتاب ولقي استحساناً عظيماً بينهم، مما حدا بنوعي زاده عطائي أن يضع له ذيلًا بالتركية سماه "حداائق الحقائق في تكملة الشقائق" (١٥٦١-١٦٣٤م). ثم تبعه عشاق زاده ابراهيم حسيب أفندي، فوضع ذيلًا عليه سمّاه "عشاق زاده ذيلي" (١٩٠)، غير أن شيخي محمد أفندي (ت ١٧٣٢-٣٣) لم يرض بهذا الذيل، فكتب هو ذيلًا سمّاه "وقايح الفضلا" (١٦٣٣-١٧٣٠م) بدأ فيه من حيث انتهى عطائي. ثم جاء من بعد ذلك فندقليلي عصمت أفندي (ت ١٩٠٤م) وكتب ذيلًا آخر سماه "حداائق الشقائق في تكملة أهل

(١٨٨) - توجد هذه الدفاتر محفوظة في أرشيف السجلات الشرعية في استانبول، غير أنها ليست كاملة العدد، إذ هناك أعوام كثيرة ليست لها دفاتر.

(١٨٩) - أعده ونشره أحمد صبحي فرات (استانبول ١٩٨٥).

(١٩٠) - انظر: Uşşakizâde, (yay. H.J. Kissling), Münih 1965.

الحقائق"، غير أن الحريق التي شبت في حي فندقلی في استانبول أتت على هذا الذيل مع ما أتت، ولم يبق منه إلا قسم صغير (١٩١).

وقد قسمت هذه الكتب إلى أقسام بحسب السلاطين، فاعتبرت حكم كل سلطان طبقة من الطبقات، وبدأت كل طبقة بالعلماء ثم أعقبتهم بالمشايخ [مشايخ الطرق]. واعتمدت هذه الكتب في مادتها على السجلات الرسمية، مثل روزنامات قضاة العسكر وسجلات الأرشيف الأخرى، كما اعتمدت بوجه خاص على الروايات الشفوية. ونظراً لأن مؤلفيها كانوا في الغالب من هيئة رجال العلم فقد عقدوا المقارنات وكشفوا عن آرائهم القيمة هنا وهناك حول مهنة العلميين. ويقدم لنا عطائي وشيخي بوجه خاص في ذيليها أطراف خيوط مهمة في تاريخ نظم هيئة رجال العلم عند العثمانيين، فضلاً عما قدماه من المعلومات المستفيضة في تراجم الرجال؛ فهي تضم مادة ثرية حول نظام العمل في تشكيلات رجال العلم وروايتهم وموارد عاشتهم ودرجات المدارس والكتب المقررة، والتنافس فيما بينهم، ومكانتهم في الحياة البيروقراطية ومواطن الخلل في نظمهم، وغير ذلك من الموضوعات. وشكلت "مجموعة الشقائق" مصدراً اعتمد عليه كثير من كتب تذاكر الشعراء وأقسام السير في الحوليات العثمانية.

وهناك أيضاً كتب جمعت سير فئة معينة من هيئة رجال العلم؛ فنرى مثلاً كتاب رفعت افندي، الذي ترجم فيه لشيوخ الاسلام، وسماه "دوحة المشايخ" (١٩٢) وكذلك حولية رجال العلم (علميه سالنامه سي) (١٩٣) التي ترجمت لهم أيضاً، وعرضت نماذج من فتاواهم. كما يمكننا أن نعرث في "رياض النقا" و "دوحة النقا" على تراجم نباء الأشراف مجتمعين (١٩٤). وتعد الحوليات العثمانية مصدراً مهماً في نظم هيئة رجال العلم وتشكيلاتهم؛ فهي تضم مادة ثرية وآراء قيمة حول الوظائف الرئيسية ونشاط العلماء وجوانب الخلل في المهنة وغير ذلك.

(١٩١) - الشقائق النعمانية وذيلها (استانبول ١٩٨٩)، أعدها للنشر عبد القادر أوزجان.

(١٩٢) - استانبول (بدون تاريخ)، طبع حجر، (طبع افست، استانبول ١٩٧٨).

(١٩٣) - استانبول ١٣٣٤

(١٩٤) - قام أحمد نظيف في "رياض النقا" (مكتبة السليمانية، أسعد أفندي رقم ٢٢٧٥، ٢٢٧٦) بكتابة سيرة ستة وخمسين نقيباً، ثم جاء من بعده أحمد رفعت وزاد عليهم ستة آخرين، وبذلك ضم كتابه المعروف باسم "دوحة النقا" اثنين وستين نقيباً (استانبول ١٢٨٣، ٤٦٠ صحيفة).

وقد لفتت تشكيلات العلميين نظر العديد من الباحثين، سواء كان من ناحية هيكليتها وتركيبها أم كان من ناحية أسلوب عملها؛ فرأينا العديد من الكتب والمقالات التي ألفها عدد من المؤرخين المحليين والأجانب عن المدرسة والقضاء وسير العلماء وغير ذلك.

٢- ظهور مسلك أهل العلم وبوادر تشكله

ظهرت الدولة العثمانية على مسرح التاريخ إمارةً من إمارات التخوم، ثم واصلت اتخاذ التقاليد التركية الإسلامية التي كانت سائدة في الدول التي سبقتها، فأخذت عنها العلوم ونظم التعليم وغير ذلك في المجالات الأخرى. ومع أن هناك تأثيراً -لامحالة- من الحياة العلمية والثقافية القديمة في آسيا الوسطى على التقاليد العلمية لدى العثمانيين إلى حدٍ معلوم إلا أنه يعسر علينا أن نكشف بشكل واضح ملامح ذلك التأثير (١٩٥)، في حين يمكننا تتبع التقاليد والبواعث الإسلامية بوضوح ضمن المسار التاريخي.

والجدير بنا أن ندرس هذا التأثير من جانبين، أحدهما هو نظرة المجتمع، والآخر هو التطبيق. فالنظرة تكشف عن نفسها من خلال استمرار التقاليد الثابتة بكاملها، ونرى في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة الكثير من الآيات والعبارات التي تمتدح العلم وتحض عليه. وكان للنبي (صلى الله عليه وسلم) تطبيقات هامة جداً ترفع من قيمة العلم. وقد استمرت نفس النظرة في الدول الإسلامية بعد ذلك، رغم بعض الصعوبات التي ظهرت في التطبيق. ووضع الدولة العثمانية إنما يجب تقييمه هو الآخر من خلال هذه النظرة؛ وهناك حادثة ذات مغزى عميق وقعت في أوائل القرن السادس عشر، عندما قرر ابن كمال باشا (ت ١٥٣٤م) الذي كان من أرباب السيف أن ينتقل إلى سلك الهيئة العلمية، فهي حادثة مهمة تعكس نظرة المجتمع للعلم والعلماء. فعندما كان ابن كمال باشا ضابطاً صغيراً يخدم إلى جانب الوزير جندرلى إبراهيم باشا جرى عقد اجتماع كان يحضره تحت رئاسة الباشا عام ١٤٩٢م في صحراء سيرم، وأثناء الاجتماع دخل عليهم أحد العلماء (مُلاً)، فاجتاز كل رجال الدولة حتى وصل إلى جانب الصدر الأعظم، ثم جلس إلى جواره، فتطلع ابن كمال باشا والحيرة تأخذه إلى ذلك القاضي الشاب وهو يجلس في موقع يفوق موقع أوزانوس أوغلى علي بك نفسه، الذي عرف ببطولاته وبسالته الملحمة، فلما سأل عن اسمه قالوا له إنه الملا لطفی المدرس في سيرم، ولما سأل عن سر هذا

(١٩٥) - انظر: Şehabettin Tekindağ, "Medrese Dönemi", *Cumhuriyetin 50. Yılında İstanbul Üniversitesi*, İstanbul 1973, s. 3-4.

الأحترام أجاوبه بان "رتبة العلم أعلى الرتب" (١٩٦). وانهمك ابن كمال باشا في التفكير، وأدرك أنه مهما أظهر من بطولات فلن يبلغ مكانة أوزانوس اوغلى علي بك في الجندية، وأنه اذا اجتهد في سبيل العلم فقد يبلغ مرتبة الملا لطفلي التي تفوق مرتبة اورانوس اوغلى، ومن ثم قرر أن يترك حياة السيف إلى حياة العلم (١٩٧). ويمكننا أن نرى العديد من النماذج في المجتمع العثماني على تبني هذه النظرة. والواقع أن أرباب هذه المهنة كانوا -حتى أوائل القرن السابع عشر- يفرضون وجودهم على كافة قطاعات المجتمع، بفضل ما كانوا يتحلون به من العلم والفضل، ثم لم يلبثوا بعد ذلك التاريخ أن استنزفت قواهم وفقدوا اعتبارهم ومكانتهم السابقة بسبب الفساد والانحطاط في أساليب تعليمهم، والأحداث التي زجت بهم في غمار السياسة.

ويصعب علينا هنا أن نتعقب بشكل صحيح ما كان من تطورات في مجال العلم على أيام الغازي عثمان، وفي حياته التي تحيطها بعض العناصر من المناقب الشعبية هنا وهناك (١٩٨). ومما لا شك فيه أنه كان يرفع من شأن العلم، وأنه كان يحيط به عدد من العلماء والمشايخ الذين يتشاور معهم. فقد جاء في الوصية التي تركها لابنه اورخان أن يستشير العلماء (١٩٩).

أما عن الحياة العلمية في عهد الغازي أورخان فمن الممكن أن نتتبعها بشكل أصح. فقد جرى تعيين القضاة على مراكز الاستيطان المفتوحة، على أن يكون قاضي بورصة هو قاضي القضاة عليهم، وأقيمت في إزنيق عام ١٣٥٠م أولى المدارس العثمانية، وعُيِّن للتدريس فيها داود القيصرى العالم المعروف آنذاك (٢٠٠). وفي عهد مراد الأول ويلديرم بايزيد (الصاعقة) أقامت الدولة عدداً من المدارس الجديدة، كما شكلت عدداً من المؤسسات في مجالي التعليم والقضاء. وفي عام ١٣٦٢م استحدثت وظيفة قاضي العسكر، وتقرر منذ ذلك تحصيل أجر معين على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم (٢٠١). وكان الأمر المهم إلى جانب تلك التطورات الرسمية هو ارتكاز الحياة العلمية آنذاك على أسس متينة، وبداية ظهور تقليد معين فيها. وكان الدور الأعظم في ذلك للسلطين العثمانيين الأوائل قبل كل شيء؛ فهؤلاء الحكام الذين نشأوا على الحرب

(١٩٦) - أصبحت من العبارات التي أكثر الخطاطون الأتراك من كتابتها.

(١٩٧) - أنظر: İ. Mecdi, *Şakaik Tercümesi*, s. 381.

(١٩٨) - عن الحياة العلمية إبان قيام الدولة أنظر: Arif Bey, "Devlet-i Osmaniye'nin Teessüs ve Takarruru Devrinde İlim ve Ulemâ", *Dârülfünun Edebiyat Fakültesi Mecmuası*, sy. 2, (İstanbul 1332), s. 137-144.

(١٩٩) - للتعرف على وصية عثمان الغازي أنظر: Aydın Taneri, *Osmanlı Devleti'nin Kuruluş Döneminde Hükümdarlık Kurumunun Gelişmesi ve Saray Hayatı Teşkilâtı*, Ankara 1978, s. 269.

(٢٠٠) - للتعرف على حياة وآثار ذلك العالم الشهير الذي كان أول مدرس عند العمانيين أنظر:

Mehmet Bayraktar, *Kayserili Dâvûd*, Ankara 1988.

(٢٠١) - لمعرفة نسبة تلك الأجور خلال التواريخ المختلفة أنظر:

İnalçık, "Adaletnâmeler", *TTK-Belgeler*, II/3-4, (Ankara 1967), s. 78.

والضرب بحكم المواقع التي شغلوها قد خبروا دائماً قيمة العلم والعلماء، وكان لهم خطوات ملموسة في هذا المجال (٢٠٢).

وتحققت الاستفادة من العلماء إبان قيام الدولة في أشكال مختلفة، تأتي الاستشارة في مقدمتها. إذ كان الحكام يتباحثون مع العلماء في كل الموضوعات تقريباً، ثم يصدرون القرار بعدها. وهذا الأسلوب كان يأخذ شكل مجلس استشاري غير رسمي. واستفادوا من العلماء -من ناحية أخرى- بتعيينهم بالفعل في عضوية الديوان الهمايوني، فكان منهم الوزير والوزير الأعظم وقضاة العسكر والدفتردارون والنشانية (٢٠٣) وغير ذلك من المناصب الهامة في النظام البيروقراطي المركزي. والجدير بنا ونحن نتحدث عن الحياة العلمية إبان قيام الدولة ألا ننسى الدور الرائد الذي اضطلعت به عائلة چندرلى؛ فقد كان لأفرادها مكان بارز إلى جانب آل عثمان، وفي خدمتهم في مجال العلم والإدارة مدةً تقرب من قرن ونصف، امتدت حتى فتح استانبول. وقد تقلد أفرادها -الذين تخرج أغلبهم في المدارس - أرفع مناصب الدولة، فتولوا القضاء وقضاء العسكر، وكان منهم بعد ذلك الوزير والوزير الأعظم، وعملوا بالرأي والفعل في تشكيل الأجهزة العسكرية والعلمية والإدارية. غير أن آل چندرلى - عائلة العلماء والوزراء الأولى لدى العثمانيين لم يلبثوا بعد الضربة التي وجهها إليهم السلطان محمد الفاتح أن يفقدوا نفوذهم وتتهار قوتهم (٢٠٤).

ولا شك أن الترحال العلمي ذا الفائدة المزدوجة كان من أهم العوامل في إنعاش الحياة العلمية إبان قيام الدولة، فالمعروف أن الترحال من أجل تحصيل العلم ثم تدريسه كان له مكانة وتقاليده متأصلة في العالم الإسلامي؛ إذ تحض الأحاديث النبوية الشريفة على ذلك (٢٠٥). وتدلنا المصادر الإسلامية على أن المسلمين عاشوا حركة نابضة في العصور الوسطى التي شهدت النهضة الإسلامية رغم صعوبة الاتصال آنذاك، وأن معلمي المدارس وطلابها طافوا بكافة مراكز العلم الكبرى في العالم الإسلامي، وقضوا فيها فترات زمنية معينة، وكأنهم يخوضون غمار التحدي مع مشاق التنقل.

(٢٠٢) - للتعرف على الحياة العلمية إبان قيام الدولة والمدارس العثمانية الأولى في مختلف المدن وأسماء مؤسسيها ومدرسيها

أنظر: Mustafa Bilge, *İlk Osmanlı Medreseleri*, İstanbul 1984.

(٢٠٣) - "ويكون النشائي من بين مدرسي الداخل ومدرسي الصحن..." (قانوننامه الفاتح، ص ٣٤).

(٢٠٤) - للتعرف على أفراد تلك العائلة وخدماتهم أنظر: Uzunçarşılı, *Çandarlı Vezir Ailesi*, Ankara 1974.

(٢٠٥) - مثل حديث "من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع" وغيره من الأحاديث النبوية الشريفة التي تحض على طلب العلم.

وكان الطلاب في عهد الامارة العثمانية ممن نهلوا قدراً معلوماً من التعليم يتوجهون بنصيحة من اساتذتهم إلى مراكز العلم المعروفة في العالم الاسلامي في ذلك الزمان، مثل القاهرة وسمرقند وبخارى وما وراء النهر وبغداد ودمشق، فيستكملون تعليمهم، ثم يعود الواحد منهم بعد عدة سنوات وقد أصبح عالماً في الدين والثقافة والحضارة الاسلامية. وكانوا يعرفون كل مدينة وما اشتهرت به من فروع العلم، سواء كان ممن ذهبوا قبل ذلك إلى تلك المراكز العلمية أم كان من العلماء الضيوف القادمين منها، ويوصون بذلك طلابهم العازمين على الترحال في طلب العلم.

أما الوجه الآخر للترحال في طلب العلم فقد كان أمراً مختلفاً؛ وهو وفود العلماء من الامارات الاناضولية ومراكز العلم المشهورة الأخرى ضيوفاً على البلاد العثمانية بدعوات من السلاطين العثمانيين واستقبالهم الطيب لهم. وكان من بين هؤلاء العلماء من توطن تماماً، ومنهم من بقي لفترات طالت أو قصرت. ونفهم ذلك بوضوح من أسماء النسب التي حملها العلماء الذين عملوا في المدارس العثمانية إبان قيام الدولة، فهناك العربي والعجمي والطوسي والسمرقندي وغيرهم.

ومن هذه الناحية تميز عصر السلطان مراد الثاني بظاهرة مختلفة تماماً؛ إذ تشكلت آنذاك مشيخة الاسلام (١٤٢٥م)، وأقيمت المدارس الكبرى في أدرنه وبورصة وغيرها من المدن، كما تقدمت التيارات العلمية والصوفية كثيراً، وكأنما كان العصر عصر إعداد ثقافي للفتوحات الكبرى القادمة. ووقد كثير من العلماء على الدولة العثمانية، فنقل هؤلاء العلماء الذين تربوا على أيدي فحول العلماء مثل سعد الدين التفتازاني (ت ٧٩١هـ/١٣٨٩م) والسيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ/١٤١٣م) التيارات العلمية والفكرية والمجادلات الفلسفية في الأوساط التي جاءوا منها إلى ديار العثمانيين، مما ساهم في إحداث نهضة علمية ملموسة (٢٠٦).

ولم يكن السلطان الفاتح وعهده نقطة انطلاق في النظم العثمانية وحدها؛ بل كان كذلك أيضاً في النظرة والتوجه، فنرى لأول مرة القانوننامة المشهورة في النظم والتشريعات تقسح المجال للأحكام الخاصة بالعلماء والهيئة العلمية، كما وضعت فواصل واضحة للتفريق بين الوظائف المختلفة، فجعلتها على شكل "علمية" و "سيفية" و "قلمية"، ومن ثم بدأت تتضح الأمور بالترجيح حول نشأة الشبان المقرر انتسابهم لتلك الوظائف، ومستويات تعليمهم وتشكيلهم والمجالات التي يتقرر عملهم فيها.

وكانت شخصية السلطان الفاتح وموقفه وعصره على درجة كبيرة من الأهمية في الحياة العلمية وغيرها من الشئون الكثيرة الأخرى. والمعروف أنه تعلم إلى جانب العربية والفارسية بعض لغات

(٢٠٦) - أنظر: H. İnalçık, "Murad II", /4, VIII, s. 613-614.

منطقة البلقان داخل السراي في مانيسا في جو متفتح جداً. وكانت علاقته بمعلميه ونقاشه معهم ثم انحنأوه أمام استاذة الملاً كورانى من الأمور التي ظل الناس يتناقلونها حكايات ماثورة عن نموذج للعلاقة بين الطالب واستاذة. وشغف الفاتح كثيراً بالموضوعات الدينية والفلسفية، فكان يطلب إلى العلماء أن يتناظروا في تلك الموضوعات فيما بينهم. ومن أبرز الأمثلة على ذلك دعوته الى ترتيب مناظرة بين مجموعتين من العلماء ليتباروا حول "تهافت الفلاسفة" للإمام الغزالي (ت ١١١١م) و"تهافت" ابن رشد (ت ١١٩٩م)، فكانت النتيجة بعد نقاش بين الفريقين دام أيام أن ظهر "تهافت" ثالث كشف عن أن آراء الغزالي هي الأكثر اتزاناً (٢٠٧). والمعروف أن المدارس هي الأخرى تقدمت خلال تلك الفترة، وكانت الفلسفة مدرجة ضمن برامجها، غير أن هذه الدروس لم تلبث لسوء الطالع أن اختفت تدريجاً خلال العهود التالية. وهذا الوضع هو الذي أدى إلى تقهقر الحياة الفكرية في المدارس، وانتقده كاتب جليلي (حاجي خليفة). ولم يكن التقدم في عصر السلطان الفاتح من ناحية الجودة والمستوى فحسب، بل كان التقدم عظيماً من ناحية الكم أيضاً، إذ تحول فتح المؤسسات العلمية والثقافية إلى ظاهرة شائعة من ظواهر العصر (٢٠٨).

وكان بايزيد الثاني قد أحاط نفسه وهو لا يزال ولياً للعهد في أماسيا بجماعة من المتقنين علماء وشعراء كانوا يجتمعون في قصره، فلما جاء بايزيد إلى استانبول كانت بصحبته تلك النخبة. وكشف بايزيد الثاني بالفعل عن حبه للعلم بما أقامه في أماسيا وأدرنة، ثم في استانبول من مجمعات ثقافية. وبعد عهد السلطنة القصير الذي قضاه السلطان سليم الأول مشغولاً بفتوحه جاء عهد السلطان سليمان القانوني لتبلغ الحياة العلمية والثقافية عند العثمانيين أرفع مستوياتها، ولاسيما في الأجهزة والنظم والامكانيات المادية (٢٠٩).

٣- الامتيازات الممنوحة لأهل العلم

كان أرباب العلم العاملون بين صفوف طبقة العسكريين (الاداريين) الذين تمتعوا في الدولة العثمانية بامتيازات متنوعة يحظون هم الآخرون بأوسع الامتيازات بين هذه الطبقة. ويمكننا أن نشهد ذلك في المعاملة الخاصة التي كانوا يلقونها في الضرائب والجزاءات، وفي الامتيازات التي يتمتع بها

(٢٠٧) - أنظر: Mübahat Türker, *Üç Tehâfüt Bakımından Felsefe ve Din Münasebeti*, Ankara 1956.

(٢٠٨) - لقد قام سهيل أونور بدراسة الحياة العلمية ومؤسساتها في عهد الفاتح، أنظر:

Süheyl Ünver, *Fâtih Külliyesi ve zamanı ilim hayatı*, İstanbul 1946.

(٢٠٩) - للمزيد من التفاصيل أنظر: M. İpşirli, "Scholarship and Intellectual Life in the Reign of Süleyman the Magnificent", *The Ottoman Empire in the Reign of Süleyman The Magnificent*, II, İstanbul 1988, s. 15-58.

أبنائهم. وكانت الدولة تعترف لكافة العسكريين بالاغفاء من بعض الضرائب، أما بالنسبة لهيئة رجال العلم فقد كانت حدود تلك الاعفاءات أكثر اتساعاً. ومن ناحية أخرى فإن جنود القبولية وغيرهم ممن يشكلون طبقة العسكريين (أهل عرف) كانت توقع عليهم كافة أنواع الجزاءات بما في ذلك الاعدام، بينما كان أقصى العقاب الذي يوقع على فئة العلميين المعروفين بأهل الشرع هو العزل من الوظيفة أو النفي(٢١٠). وهناك ثلاثة من مشايخ الاسلام عوقبوا في التاريخ العثماني بحكم الاعدام مع بعض القضاة خلال القرن السابع عشر، هم شيخ الاسلام آخي زاده حسين أفندي (ت ١٦٣٤م) وخوجه زاده مسعود أفندي (ت ١٦٥٦م) وسيد فيض الله أفندي (ت ١٧٠٣م)، ومع ذلك فقد كانت احداثاً منفردة. ومن ناحية أخرى فإن الامتيازات التي منحها السلطان مراد الثاني لأول مرة لعائلة الملا فناري قد جرى تطبيقها فيما بعد على كافة عائلات العلميين، بل وعلى أولاد العلماء، فكانت النتيجة هي الضرر العظيم بدلاً من النفع، ووقعت أكبر الكوارث التي أخرت تلك المهنة وحالت دون تقدمها. ولعل أهم الأمور - عدا تلك الامتيازات التي انعكست على التطبيق - هو رفعة المنزلة التي حظيت بها تلك الفئة بين أفراد المجتمع. ولكننا سوف نتعرض فيما يلي للكيفية الخاطئة التي طبق بها رجال العلم مثل هذه الامتيازات الواسعة الممنوحة لهم وحدهم.

٤- عائلات رجال الهيئة العلمية

كان للتقدير العظيم الذي حظي به العلم وأهله في الدين الاسلامي ما جعل ذلك المسلك ينتقل من الأب إلى الأبناء والأحفاد، حتى تحول الأمر إلى تقليد ثابت، مما أن أدى إلى ظهور العديد من العائلات الأصيلة. وهناك نماذج عديدة منها، سواء كان في الدول الاسلامية العربية كالامويين والعباسيين والفاطميين، أم كان في الدول الاسلامية التركية كالقرخانيين والسلاجقة في ايران والأناضول والامارات التركية الاناضولية. أما عند العثمانيين فقد اختلف الأمر كثيراً في الطبيعة التي ظهرت بها العائلات التي تمتعت بالامتيازات الخاصة؛ إذ أمكن لتلك العائلات بعد مدة معينة أن تقيم رباطاً من القرابة فيما بينها، وتشكل بذلك شبكة متشعبة قوامها فئة رجال العلم.

وكان أول امتياز حصلت عليه تلك العائلات هو الحق الذي منحه السلطان مراد الثاني لابناء المولى الفناري (ت ١٤٣١م). فكان يجري تعيين أبناء وأحفاد هذا المولى مدرسين براتب يومي قدره اربعون اقجه(٢١١). ثم اتسع نطاق هذه الامتيازات فيما بعد حتى شمل عائلات العلماء الأخرى.

(٢١٠) - للمزيد من المعلومات أنظر: Ahmet Mumcu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Siyaseten Katı*, Ankara : 1963, s. 70, 125-131.

(٢١١) - أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilâtı*, s. 71-2.

وإذا ألقينا نظرة عامة لقننا إن انتقال المهنة من الاب إلى الابن، وبالتالي ظهور تلك العائلات كان أمراً انطوى على جوانب ايجابية وأخرى سلبية، فلا شك ان من الامور النافعة ان ينشأ الانسان الذي سيدخل الحياة العلمية في جو من العلم، حتى يشربه منذ طفولته، ويتعلم دون حرج العديد من المسائل عن والده، والأصدقاء المترددين عليه، ويمتلك عن طريق الارث ما تخلف من كتب ومكتبات، ولا سيما في تلك العهود التي كانت تحول فيها الصعاب المادية والمعنوية دون الحصول على الكتاب بسهولة. أما أن تُمنح الامتيازات لأحدهم لا لشيء إلا لأنه ابن أحد العلماء فهو أمر لا يمكن الدفاع عنه بحال من الأحوال. وفي الوقت الذي يجب فيه على الشاب الذي اختار أن يسلك مسلك والده أن يفوقه بفضل الامكانيات التي توفرت له، ويتقدم بالمهنة خطوة إلى الأمام نرى أبناء العلماء يترقون دون جهد أو استحقاق لتمتعهم بهذه الامتيازات [قانون ابناء الموالى] (موالى زاده قانونى) التي حصلوا عليها، فتكون العقابية أن تتردى المهنة يوماً بعد يوم، وتهترئ أوصالها من الداخل.

وقد استطاعت عشرون عائلة تقريباً ممن عاشت أقوى عصورها في فترات مختلفة أن تستحوز بسهولة على أرفع المناصب في تشكيلات الهيئة العلمية، كما كانت الزيجات بين عائلات أهل العلم من العوامل التي زادت من قوتها ونفوذها أكثر وأكثر. أما الشاب الذي يريد الالتحاق بالمهنة من خارج هذه الشبكة فقد كان عليه أن يعمل كثيراً ولا ينثنى عن قصده أو يتخاذل.

وتأتي في مقدمة تلك العائلات التي تقلدت مناصب الهيئة العلمية عائلات چندرلى وفنارى زاده وچيوي زاده وابو السعود زاده ومؤيد زاده وطاش كوبرلى زاده وبوستان زاده وخوجه سعد الدين زاده وقنالى زكريا زاده وبشمقى زاده وثرى زاده وعرب زاده وفيض الله زاده وابو اسحاق زاده وايباز باشا زاده وغيرها، واستمر وجود بعض هذه العائلات حتى نهاية الدولة العثمانية.

ثانياً - نظام الملازمة

١- تعريفه وخصائصه

يعتبر "نظام الملازمة" هو الأساس في تشكيلات الهيئة العلمية، وكلمة "الملازمة" من مادة "لزم" على وزن (مفاعلة)، وهي تعني الارتباط بشخص أو مكان، والمداومة على عمل معين. أما من حيث كونها اصطلاح من اصطلاحات تشكيلات الهيئة العلمية فهي تدل على أمرين، الأول هو مدة التدريب العملي التي يقضيها (الملازم) بعد تخرجه من المدرسة إلى أن يجري تعيينه في إحدى وظائف التدريس أو القضاء، أما الثاني فيدل على مدة الانتظار التي يقضيها المدرس أو القاضي بعد عزله [المؤقت] من وظيفته حتى تعيينه مرة أخرى.

٢- أسلوب تطبيق نظام الملازمة

لم يكن الخريجون في بداية عهد الدولة مضطرين لانتظار الوظائف بسبب قلة عددهم، فلما كثرت أعدادهم حتى زادت عن الحاجة وقع التراكم، مما اضطرهم للانتظار، واقتضى الأمر آنذاك أن يقضوا مرحلة التدريب. وهكذا شعرت الدولة بالحاجة إلى نظام الملازمة، ولا سيما ابتداءً من القرن السادس عشر. ورغم أن القواعد المتعلقة بهذا النظام كانت موجودة من قديم فلم ير أحد ما يدعو لتطبيقها بدقة بسبب قلة عدد المرشحين. وفي القرن السادس عشر عندما تزاخم خريجو المدارس ووقعت بعض المخالفات عرضوا شكاوهم على السلطان سليمان القانوني، فكلف أبا السعود أفندي قاضي عسكر الروملي آنذاك للقيام بوضع قانون ينظم هذا الأمر المهم من جديد. فوضع أبو السعود أفندي المبادئ الأساسية، وحدد النظام الذي يتيح لكل عالم أن يصطحب إلى جانبه عدداً معيناً من خريجي المدارس ليكونوا ملازمين له، ثم أصدر السلطان القانوني أوامره المشددة أن يراعى هذا التنظيم الجديد بحذافيره (٢١٢). وتعاقب السلاطين العثمانيون من بعده ليؤكدوا من خلال فرماناتهم للمسؤولين مرات ومرات على التمسك بنظام الملازمة الذي يشكل الأساس في مسلك أهل العلم.

وهذا النظام الذي أعاد تنظيمه أبو السعود أفندي قد أقر عدداً معيناً (Contingent) من الملازمين لكل واحد من الموالي، أي الذين يشغلون المناصب العليا في تشكيلات الهيئة العلمية. وعلى ذلك أصبح لشيخ الاسلام ومعلمي السلطان وقضاة العسكر ونيقب الأشراف وقضاة الحواضر الكبرى والمفتين وكبار المدرسين في المدارس الرئيسية الحق أن يصطحب كل واحد منهم عدداً معيناً من خريجي المدارس في مناسبات شتى ليكونوا ملازمين له. ومن ثم يبدأ الملازم مرحلة التدريب العملي التي تؤهله للدخول في سلك التدريس والقضاء. وكان لمنح الملازمة مناسبات مختلفة، أهمها كان على مراحل معينة وبشكل معتاد (٢١٣)، ثم تأتي بعد ذلك مناسبات جلوس سلطان جديد على العرش، أو تعيين أحد العلماء في وظيفة مهمة (٢١٤)، أو وفاة

(٢١٢) - أنظر: *Uzunçarşılı, İlmîye Teşkilâtı*, s. 45.

(٢١٣) - للاطلاع على قائمة "ملازمة" من هذا النوع مورخة في ١٥٦٠م أنظر:

Kanunnâme, Süleymaniye Ktp., Aşir Efendi, nr. 1004, vr. 70a-b.

ونلاحظ من خلال القائمة أن ثلاثمائة وأربعة وخمسين شخصاً حصلوا على الملازمة آنذاك.

(٢١٤) - للتعرف على قوائم الملازمة التي قدمها كبار العلماء للطلاب بين عامي ١٥٤٤-١٥٥٢، أنظر: *İMŞSA, Rumeli*

Kadiaskerliği Rûznâmeleri, nr. 1.

أحد العلماء المشهورين (٢١٥)، أو غير ذلك من المناسبات. وكان من الممكن أن يختلف عدد الملازمات الممنوحة من مرة إلى أخرى؛ إذ نرى في أحد سجلات الملازمة الخاصة بالقرن السادس عشر أن فرصة الحصول على الملازمة أتيحت في مرة واحدة لعدد يتراوح بين ١٥٠-٢٠٠ دَانِشْمَنْد، أي خريج (٢١٦).

٣ - مواطن الضعف ومحاولات اصلاحها

كان نظام الملازمة هو الأساس في تشكيلات الهيئة العلمية، وكان قضاء العسكر وحدهم هم المسؤولون عن تطبيقه حتى القرن السابع عشر، وبعد ذلك تقاسموا هم ومشايخ الاسلام تلك المسؤولية. ومن ثم نرى العديد من الفرمانات الموجهة لهذين المسؤولين. ونذكر من النظر فيها أنه كانت هناك بعض المشاكل التي عطلت عمل النظام، وبعض العقوبات التي لم تفلح كل الجهود في التغلب عليها. ويأتي في مقدمتها الامتيازات التي كان يتمتع بها أبناء العلماء، ونجاح القادمين من الخارج في التسرب إلى المهنة عن طريق الرشوة والمحسوبية، وتصرف قضاء العسكر ومشايخ الاسلام بما يخالف القواعد والأصول.

وكان الأجراء المعهود أن يجري تسجيل المقبولين للملازمة في دفاتر روزنامه قاضي العسكر، فتُكتب فيها أسماؤهم وملاحمهم البارزة والعالم الذي سيلازمونه بأي مناسبة، ثم تُحفظ تلك الدفاتر بعناية لدى قاضي العسكر. فإذا حدث وضاع الدفتر بشكل من الأشكال اقتضى الأمر من الملازمين أن يثبتوا بالشهود والأدلة القاطعة أحقيتهم في الملازمة (٢١٧).

وتطلق أيضا كلمة "ملازمة" على المدة التي يقضيها المدرس أو القاضي بعد أن يستكمل المدة المعتادة للوظيفة، والمعروفة باصطلاح "المدة العرفية" إلى أن يجري تعيينه مرة أخرى. وكان الحاصل أن يقضي المدرس أو القاضي مدة ثلاثين عاماً في الوظيفة، نصفها يقضيه بالممارسة الفعلية لها، أما القسم الثاني فكان يقضيه في "الملازمة" لفترات معينة. ويقضي القانون سواء للخريجين الجدد أم للمدرسين والقضاة المعزولين في انتظار تعيين جديد أن يقضوا مدة

(٢١٥) - للتعرف على الملازمات التي قدمها بعض كبار العلماء الذين توفوا خلال عام ١٦٠٠-١٦٠١م أنظر:

İMŞSA, *Rumeli Kadiaskerliği Rûznâmeleri*, nr. VII, s. 20-44.

(٢١٦) - للمزيد من المعلومات أنظر: M. İpşirli, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Kadiaskerlik Müessesesi*.

(رسالة علمية لم تطبع). İstanbul 1982, s. 92-120.

(٢١٧) - للتعرف على نماذج من تلك الأحداث أنظر: M. İpşirli, "Osmanlı İlimiye Teşkilâtında Mülâzemet

Sisteminin Önemi ve Rumeli Kadiaskeri Mehmed Efendi Zamanına Ait Mülâzemet Kayıtları", *GDAAD*, sy. 10-11, İstanbul 1983, s. 221-231.

الملازمة في استانبول، مالم يكن لهم عذر قهري. وعندئذ يداوم الملازم على حضور ديوان قاضي العسكر خلال تلك المدة. وفي استانبول أكبر المراكز العلمية والثقافية في العالم الاسلامي كانت تتاح لهم فرصة الاتصال ببعضهم البعض، وتبادل الآراء والافكار حول أعمالهم، ومن ثم تتجدد الرؤى، ويصبح الملازم بفضل ذلك مطلعاً على ما يجري في كافة الممالك العثمانية. فقد كان مقدراً للملازم إذا لم يحدث ذلك أن يقضي حياته الوظيفية كلها في ركن منعزل من البلاد لا يعلم ماذا يدور من حوله. وأفاد هذا النظام في بعض الأمور كالبيروقراطية العثمانية والحياة العلمية والتلاحم بين المتقنين والأهالي، وكان جانب النقص الوحيد فيه هو قلة الرواتب التي يحصلون عليها. فقد كان أهل العلم في ذلك العصر يعيشون على موارد معينة، يحصلون عليها من الأوقاف في العادة، أو على الجرايات التي تخصص لهم.

ثالثاً- نظام التعليم

١- الأجهزة التعليمية والمدرسة

يمكننا التعرض للتعليم عند العثمانيين من خلال خطوطه العريضة التي تتمثل في أربعة أنماط موجهة لمقاصد مختلفة وبرامج تدريس ومناهج تعليم مختلفة. فهناك الـ (أندرون)، وهو الجهاز التعليمي الذي كان معنياً في السراي بتنشئة الكوادر الادارية، ثم الأقسام أو الدوائر الحكومية التي يجري فيها تنشئة الكتبة والعاملين في النظام البيروقراطي من خلال العلاقة بين الأقدم والأحدث، وهناك التعليم في النكايا لتربية الدراويش والمتصوفة، ثم نظام المدرسة الذي يتولى تربية رجال العلم (٢١٨). ولا شك عند الحديث عن الجهاز التعليمي التقليدي عند العثمانيين أن النظام المدرسي هو أول ما يرد على خاطر، رغم قيام بعض الأجهزة الأخرى أيضاً بالتدريس في مجالات معينة، إلا أننا نرى أنها كانت بمثابة دورات تدريبية ومكان للتطبيق أكثر من أي شيء آخر.

(٢١٨) - إن التعليم الذي ظهر على طريقة الغرب منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر وكان في البداية لمواجهة الاحتياجات العسكرية ثم لم يلبث أن شمل العديد من نواحي الحياة هو لا شك أمر يختلف عن التعليم في المدارس التقليدية التي نحن بصدها الآن. وللتعرف على التطور التاريخي في ذلك المجال خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أنظر: Ekmeleddin İhsanoğlu, "Tanzimat Öncesi ve Tanzimat Dönemi Osmanlı Bilim ve Eğitim Anlayışı", 150. yılında Tanzimat, Ankara 1992, s. 335-393; a.mlf., "Osmanlı Devletine 19.yy.'da Bilimin Girişi ve Bilim ve Din İlişkisi Hakkında Bir Değerlendirme Denemesi" Toplum ve Bilim, 29/30 (1985), s. 79-102, a.mlf., "Dârülfunun Tarihçesine Giriş", Belleten 54/210, (Ankara 1990), s. 699-738.

وكانت بداية التعليم المدرسي عند العثمانيين بداية متواضعة، ظهرت مع مدرسة إزنيق التي أقامها الغازي أورخان، وجرى تشجيع نظام الأوقاف ليكون هو السياسة التي تجري عليها الدولة، فلم يمض وقت طويل حتى كثر عدد المدارس في كافة الممالك العثمانية. وفي أواسط القرن الخامس عشر أقام السلطان محمد الفاتح مدارس "صحن الثمان" (١٤٦٧-١٤٧١م)، ثم أعقبه السلطان سليمان القانوني بعد قرن من الزمان فأقام مدارس "السليمانية" (١٥٥٠-١٥٥٧م)، فكانت المجموعتان نقطتي تحول كبيرتين في الحياة العلمية عند العثمانيين، إذ تمثلان أرفع المستويات التي بلغها الجهاز التعليمي من حيث أشكاله المعمارية، والامكانيات المادية التي تمتع بها، وثراء برامجه التعليمية ومكتباته.

ولاشك أن أهم الأمور في تاريخ التعليم عند العثمانيين هي الدرجات المقررة تبعاً لمعايير متنوعة في المدارس العثمانية، وأنواع المواد الدراسية ومستوياتها، وطرق تناول تلك المواد، وسوف يجري عرض هذه الأمور في قسم "تاريخ العلوم والتعليم عند العثمانيين" في المجلد الثاني، ومن ثم نكتفي بهذا القدر هنا.

٢ - الكادر التعليمي

إن "المدرس" هو الشخص الأكاديمي الأساسي في التعليم المدرسي، والكلمة من حيث اللغة اسم فاعل مشتق من فعل (دَرَسَ) على وزن (مَفْعَل)، أي الذي يقوم بالتدريس. و "المدرس" هو الشخص الذي يتولى النشاط الأكاديمي في المدرسة والمسئول عنه. وكان للمدرسين مكانتهم الرفيعة في المجتمع العثماني، وهي المكانة التي بوأها الدين الإسلامي للمعلم. وكان أول مدرس جرى تعيينه عند العثمانيين في مدرسة الغازي أورخان في إزنيق هو العالم الشهير داود القيصري. والمبدأ الأساسي هو تعيين مدرس واحد على كل مدرسة، وكانوا في بداية عهد الدولة يعينون أكثر من مدرس على بعض المدارس الكبيرة، تبعاً لمذاهب السنة الأربعة، غير أن هذه المدارس ظلت من النماذج الاستثنائية. وقد تمسكوا دائماً بما جاء في وقفيات المدارس حول طريقة تعيين المدرسين، وأيام عملهم ورواتبهم وغير ذلك، غير أنهم راعوا في الوقت نفسه وهم يصيغون الوقفيات ألاّ تنتظم أحكاماً تخالف القواعد العامة المتعارف عليها، ومن ثم كانوا يقومون بهذه المراجعة للوقفية أثناء تصديق القاضي عليها. وكانت تنص كل وقفية من وقفيات المدارس على ضرورة التزام المدرسين بالبقاء دروسهم بانتظام عدا أيام العطلات.

وكان المدرسون في العهود الأولى من عمر الدولة العثمانية يعملون في المدارس التي عُيِنوا عليها مدى الحياة، غير أن زيادة عدد المدارس وتكاثر عدد الخريجين فيما بعد جعلهم يقررون للتعين مدة محددة يقضيها المدرس، ووضعوا امتحاناً للمتقدمين يجري قبولهم بعد اجتيازهم.

وكان أمر تعيين المدرسين في البداية منوطاً بقاضي العسكر وحده، وابتداءً من أواخر القرن السادس عشر أصبح تعيين كبار المدرسين منوطاً بشيخ الاسلام، بينما ترك تعيين الأقل درجة منهم لقاضي العسكر. وكان أمر التعيين يجري بطلب بالموافقة على الترشيح من شيخ الاسلام وقاضي العسكر إلى الصدر الأعظم، الذي يأخذ هذا الطلب ويرفقه بـ (تخليص) منه ثم يرفعه إلى السلطان ليحصل على الخط الهمايوني [الفرمان]، ويتقرر بذلك أمر التعيين. وبعدها يقوم "قلم الرأس" في الديوان الهمايوني بكتابة أمر تعيين [يُعرف باسم رؤس] ثم براءة التعيين (برات) في النهاية. وكانت أوامر التعيين تصدر منفردة أو بشكل جماعي [يطلق عليها: تعيين متسلسل] (٢١٩).

ويقضي القانون بأن تخصص المدرس ومستواه في الدرجة لا يخولان له مهما كانا مرتفعين أن يحصل على أجر مرتفع يزيد عن الأجر المخصص للمدرسة التي عُيِن عليها، وإلى جانب ذلك كان المدرس صاحب مدة الخدمة القصيرة عندما يجري تعيينه على مدرسة تزيد في الدرجة عن درجته لا يحصل على أجر يزيد عن مستواه، ويبقى فرق الأجر الزائد للوقف. وكان للمدرسين عدا رواتبهم المقررة المعتادة موارد مالية اضافية يحصلون عليها كنوع من الجراية أو من وظائف طارئه كانوا يكلفون بها. وكان طعامهم من عمارة (عمارت) الوقف [أي دار الطعام]، ويحصلون على دار للإقامة.

٣- اختبارات الدخول في سلك التدريس

يصادفنا الحديث كثيراً عن امتحانات قبول المدرسين منذ القرن السادس عشر، فلم يكن عدد الخريجين من المدارس كثيراً أبان قيام الدولة، فكان يجري تعيين المدرسين مباشرة دون انتظار، ودون أن يجتازوا امتحاناً للقبول. غير أن تزايد عدد الخريجين بعد ذلك جعل العديد منهم يتقدمون بطلباتهم عند خلو إحدى المدارس، ولا سيما الكبرى منها، فاقتضى الأمر أن يُعقد لهم امتحان لاختيار الأحق منهم. وكانت تعقد الامتحانات غالباً في المساجد الكبرى، ولا سيما جامع السلطان الفاتح، ويكون قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول قائمين على الأمتحان، فيقدمان

(٢١٩) - للاطلاع على بعض النماذج من التعيين الجماعي (سلسله) أنظر:

Selânikî, Tarih, s. 361,569,586,665,724,787,846.

للمرشحين موضوعاً معيناً يطلبان إعداده، كما يطلبان إلى المرشح إلقاء درس معين، ثم يجري اختيار الأحسن (٢٢٠).

وكان من الأعراف الجارية عند العثمانيين سواء في تشكيلات الهيئة العلمية أم في التشكيلات الأخرى أن يتم التعيين في الوظائف المختلفة بناءً على توصية ومرجع معتمد. والدليل على ذلك أننا نرى من الشكاوى التي كانت ترد على المركز من حين لآخر ومن التحقيقات التي كانت تجري أن نظام التوصية والمرجع المعتمد كان أمراً أسىء استعماله، فتحول إلى المحسوبية بدلاً من تحري اللباقة والكفاءة (٢٢١).

ويجري تعيين القضاة تبعاً للقواعد والأصول التي أقرتها الإدارة المركزية مباشرة، بينما كان يقتضي عند تعيين المدرسين وإتمام إجراءات التوظيف الأخرى أن تراعى الشروط التي نصت عليها وقفية المدرسة. والدليل على ذلك أننا نصادف كثيراً في المصادر التاريخية أنماطاً مختلفة من صور التعيين في المدارس، مثل: "تعيين على سبيل التأييد" (بر وجه تأييد) أي لأجل غير مسمى، وتعيين مع وظيفة الافتاء، وتعيين مع الترقية، وتعيين مع التوقيت، أي محدد بمدة معينة (٢٢٢). ويحظى المدرسون في المجتمع بمكانة رفيعة حافظوا عليها، ومن ثم كانوا يتمتعون بصلاحيات غير عادية، ولا سيما في المدارس الكبرى، مثل مدارس الفاتح والسلمانية، فكانوا يكفون بين الحين والآخر بالقيام بمهام مؤقتة لكنها جد مهمة، مثل تسجيل الأوقاف في استانبول وخارجها، والتفتيش عليها، والتحقيق في المخالفات المالية من شتى الأنواع، وعمل التحقيقات حول الوظائف العرفية والشرعية وغيرها. ونرى العديد من الأحكام [الأوامر السلطانية] في "دفاتر المهمة" حول هذا النوع من الوظائف المؤقتة وطبيعتها التي تنقرر بفرمان يصدر موجهاً لشخص المدرس. كما كان يُطلب عند التحقيق في بعض الموضوعات أن تتشكل لجنة تضم معهم أمير السنجق والقاضي.

(٢٢٠) - قدم لنا أوزون چارشيلي في كتاب *İlmiye Teşkilatı* العديد من الأمثلة من الامتحانات نقلاً عن مجدي في ترجمته للشقائق وذيل عطائي عليها.

(٢٢١) - أنظر: Mehmet İpşirli, "Anadolu Kadıaskeri Sinan Efendi Hakkında Yapılan Tahkikat ve Bunun İlmiye Teşkilatı Bakımından Önemi", *İslâm Tetkikleri Dergisi*, VIII, İstanbul 1984, s. 205-218.

(٢٢٢) - للتعرف على بعض النماذج أنظر: M. İpşirli, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Kadıaskerlik Müessesesi*, (رسالة علمية لم تطبع)، İstanbul 1982, s. 154-57.

وفي المراسم والاحتفالات المهمة كان مدرسو المدارس ذات المستوى الرفيع يشاركون فيها بالأزياء الخاصة بهيئة رجال العلم. ولهم عند الخطاب ألقاب يُخَاطَبُونَ بها، مثل: "أعلم العلماء المتبحرين .. الخ" (٢٢٣).

كما كان يحدث أن يُعزل المدرس من وظيفته عزلاً نهائياً قبل إتمام مدته المعتادة، ويجري التحقيق معه عند ثبوت بعض التهم، مثل ضعف كفاءته العلمية وتغيبه عن الدروس، وعدم انسجامه مع شيخ الاسلام وقاضي العسكر والقاضي والمتولي وغيرهم من الإداريين (٢٢٤). وكل هذه الاجراءات كان يتولاها جميعاً قاضي العسكر حتى القرن السابع عشر، ثم لم تلبث أن تحولت الاجراءات الخاصة بكبار رجال الهيئة العلمية [الموالي] بعد ذلك إلى شيخ الاسلام. والمعروف أن لمدرس المدرسة مساعد يعاونه في تكرار إلقاء الدروس على الطلاب، يطلقون عليه اسم "معيد"، ويتقاضى أجراً يومياً قدره في الغالب خمس اقجات.

رابعاً- النظام القضائي

١- الهيئة القضائية

كان دأب الدولة العثمانية منذ عهدها بالامارة أن تُعيّن قاضياً على الأماكن بعد فتحها مباشرة، بغية الفصل في الخلافات بين الناس، وتحقيق العدالة. وقد استقر هذا النهج في تقاليد الفتح عند العثمانيين حتى أصبح فتح أحد الأماكن ودخوله النهائي تحت السيادة العثمانية لا يكتمل إلا بتعيين قاضٍ وصوباشي عليه (٢٢٥).

ولاشك أن الدولة العثمانية استفادت إلى حد بعيد من الدول التركية والاسلامية السابقة عليها في نظام القضاء وغيره من النظم الأخرى، إلا أنها استطاعت مع مرور الوقت أن تضع نظاماً خاصاً بها، وأجرت عليه من خلال الفرمانات والقوانين التي كانت تصدر من حين لآخر تعديلات وتصحيحات. وتتوزع الهيئة القضائية العثمانية على ثلاثة مناطق، هي الروملي، والأناضول ومصر. فقد كان القضاء والقضاة في منطقة الروملي تحت إدارة قاضي عسكر الروملي، أما

(٢٢٣) - منشآت السلاطين، ج ١، ص ١١

(٢٢٤) - للأمتة على ذلك انظر : İpşirli, a.g.e, s. 157-58.

(٢٢٥) - انظر : Kemal Paşazâde, *Tevârih-i Al-i Osman*, VII. Defter, (nşr. Ş. Turan), Ankara 1957, s. 191; Halil İncalçık, *The Ottoman Empire The Classical Age, 1300-1600*, London 1973.

قضاء الأناضول ومصر وقضائهما فكانوا تحت إدارة قاضي عسكر الأناضول. وهذه التقسيمات هي التي تشكل جهاز قضاء العسكر خارج مركز الدولة (٢٢٦).

وكان قاضي عسكر منطقة الروملی رغم أنها أقل من منطقة الأناضول من حيث المساحة وعدد الأفضية [جمع "قضاء" في التقسيمات الإدارية] التي تضمها يتقدم درجةً على قاضي عسكر الأناضول. ورغم اجراء التغييرات من حين لآخر على عدد الأفضية في الروملی وعلى حدودها فان أفضيتها كانت تسع درجات، بينما كانت أفضية الأناضول عشر درجات وأفضية مصر ست درجات، واستمر هذا الوضع زمناً طويلاً. وكانت درجات القضاء في منطقة الروملی تتدرج من أعلى إلى أسفل على النحو التالي (٢٢٧):

رتبةً سته (سته روملی)، رتبةً اولى، رتبةً قريب (قريب اولى)، رتبةً ثانيه، رتبةً ثالثه، رتبةً اينابختی، رتبةً اگری، رتبةً چلبی، رتبةً چنآد (٢٢٨).

أما درجات قضاء الأناضول فكانت من أعلى إلى أسفل على النحو التالي (٢٢٩):

سته (سته اناضولی)، موصيله، ثانيه، ثالثه، رابعه، خامسه، سادسه، سابعه، ثامنه، تاسعه. أما مناصب القضاء في مصر فكانت ست درجات هي (٢٣٠): سته (سته مصر)، موصيله، ثالثه، رابعه، خامسه، سادسه.

وينقسم القضاة من حيث المستوى إلى قسمين؛ فهناك صغار القضاة [على الأفضية والسناجق]، وهناك كبار القضاة [على المولويات]. وكان قضاة الأفضية يتولون إدارة الشؤون القضائية والإدارية والبلدية باعتبارهم رؤساء على المناطق الموجودين فيها. وعلى الرغم من

(٢٢٦) - يلاحظ أن منطقة القرم وشمال أفريقيا في القرن الثامن عشر كانتا في أمر القضاء تابعتين لقاضي عسكر الروملی. (Gibb-Bowen, *Islamic Society and the West*, II, London 1957, s. 122.)

(٢٢٧) - أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 92.

(٢٢٨) - في عام ١٠٧٨هـ (١٦٦٧-٦٨) قام قاضي عسكر الروملی عبد القادر سناني أفندي بأمر من شيخ الإسلام منقاري زاده يحيى أفندي بتشكيل هيئة من كبار القضاة لاعادة تنظيم القضاء في الروملی، وعلى ذلك تم تحديد محاكم الروملی باثنتي عشرة درجة. أنظر: M. Özergin, "Rumeli Kadılıklarında 1078 Düzenlemesi", *İsmail Hakkı Uzunçarşılı Armağanı*, Ankara 1975, 253-254.

(٢٢٩) - مكتبة اتاتورك، مخطوطات البلدية، رقم (B. 13) ورق ٣٣ ب - ٣٦ أ

(٢٣٠) - نفسه.

صعوبة التعرف على الرقم القاطع لمناصب القضاء في الروملي والأناضول بسبب التغييرات المستمرة فالمعروف أن هذه المناصب كانت تزيد على ألف منصب.

وكان قضاء العسكر منذ بداية عهد الدولة حتى أواخر القرن السادس عشر مخولين وحدهم بمنح كافة مناصب الهيئة العلمية، ثم انتقلت بعد ذلك مهمة منح المناصب العالية منها إلى مشايخ الاسلام، بينما ترك أمر توجيه المناصب الأقل في الدرجة التي تشكل الغالبية لقضاء العسكر.

٢- تعيين القضاة وعزلهم

كان الطالب الذي قضى مدة التعليم في المدرسة ثم تخرج ونال حق الملازمة - عندما يريد الحصول على وظيفة في منطقة الروملي - يتوجه إلى قاضي عسكرها، فيسجل اسمه في "دفتر المطالب" ثم ينتظر دوره في التعيين، بينما يتوجه من يريد العمل في الأناضول إلى قاضي عسكر الأناضول. وكانت العادة في اجراءات تعيين وترقية ونقل وعزل المدرسين والقضاة وغير ذلك من الأمور أن يجري تسجيلها في دفاتر تعرف باسم "روزنامه"، فكانت هي الأساس عند ظهور أي خلاف (٢٣١).

وبعد أن يقرر في الديوان الهمايوني تعيين القاضي أو المدرس، ويُعرض أمر التعيين في نهاية اجتماع الديوان على السلطان، ويصبح الأمر قاطعاً، كان يقوم قاضي العسكر بكتابة بيورلدى [= أمر] تعيين مختصر للشخص المرشح، يتضمن تاريخ بداية الوظيفة، ومدتها والأجر المقرر لها (٢٣٢). ثم يقوم المصدر الأعظم هو الآخر باحالة الاجراءات إلى القلم ليتولى كتابة "الرؤس والبراءة". وكانت تنص البراءة على أسس التعيين بخطوطها العريضة. بينما كانت تنص كتب القوانين (قانوننامه) بشكل واضح على صلاحيات القضاة ومسئولياتهم. فنرى ذلك في قانوننامه التوقيعي، حيث نقول عن القضاة: "إنهم يتولون تنفيذ الأحكام الشرعية، ويتتبعون الأقوال المختلف فيها عن الأئمة الحنفية، ويعملون بالأصح منها. ويقومون على أمر تحرير السجلات والصكوك، وتزويج الصغار، وقسمة موارث الرعايا، وضبط أموال اليتامى والمفقودين وعزل ونصب الوصي والنائب، وتحرير عقود النكاح، وتنفيذ الوصايا وسائر الأمور الشرعية" (٢٣٣).

(٢٣١) - للتعرف على فتوى أبي السعود أفندي في هذا الموضوع، انظر: فتاوى كتاب أدب القاضي، مخطوط بمكتبة بايزيد، قسم ولي الدين أفندي رقم ١٤٦٦، ورق ٢٢٥ أ.

(٢٣٢) - انظر نموذجين على ذلك في: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 91; Süleymaniye Ktp. Şehid Ali Paşa, nr. 2865, s. 22.

(٢٣٣) - انظر: قانوننامه التوقيعي عبد الرحمن باشا، ص ٥٤١.

ويطلق على المدة التي يقضيها القاضي في الوظيفة اصطلاح (مدت اتصال) أو (زمان اتصال)، بينما يطلق على المدة التي يقضيها خارج الوظيفة اصطلاح (مدت انفصال) أو (زمان انفصال). فقد كان تعيين القضاة لمدة محددة، تقرر في المحاكم الكبرى لمدة عام واحد، بينما كانت في محاكم الأفضية لمدة عامين أو لعشرين شهراً.

ويختلف قضاء الأفضية عن قضاء السناجق والايالات من حيث الوضع القانوني والصلاحيات والمسؤوليات، فقضاء الأفضية كان يقوم بكافة الأمور الوظيفية الخاصة بهم قاضي العسكر، وتخول لهم كافة الأعمال الادارية والقضائية والبلدية وغيرها في القضاء [الوحدة الادارية] الذي يجري تعيينهم عليه. أما قضاء السناجق والايالات فقد كانوا من حيث الوضع القانوني على مستوى المولويات (مولويت)، ويعملون في الوحدة الادارية المعينين عليها بالتعاون مع أمراء السناجق والكلربكيين الذين هم رأس الادارة في تلك الوحدات.

وإذا وضعنا في الحسبان أن القسم الأعظم من الكثافة السكانية في الدولة العثمانية كان يعيش خارج المدن لأدركنا بسهولة أهمية محاكم الأفضية ومكانتها في الادارة.

ونظراً للأعمال الكثيفة المضنية في الأفضية والمسئولية التي تتطلبها فقد كان يساعد القاضي في القيام بواجباته عدد كبير من الموظفين، يتبعونه بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكونون مسئولين أمامه. والموظفون التابعون له مباشرة هم: النائب والقسم والمحتسب والمعمار والكااتب والمُحْضِر [الشرطة القضائية] والترجمان [في المناطق ذات العناصر العرقية المختلفة] والإمام والراهب والحاخام [في الشئون القضائية والتشريعية على مستوى الحي] وعدد من السعاة والفراشين. وقد يتضاعف عدد الموظفين للوظيفة الواحدة تبعاً لحجم القضاء ومقدار العمل فيه. أما الموظفون المسئولون أمام القاضي عن أعمالهم والمكلفون بعرضها عليه في فترات معينة فهم: المتولي ووكيل الحرفيين (اصناف كتخداسي) والصوباشي والسباهي وغيرهم ممن كانوا مسئولين عن ادارة فئة أو وحدة إدارية معينة.

٣- المحاكم الكبرى (مُولَوِيَّت)

تنقسم المحاكم من حيث المستوى إلى قسمين، محاكم للأفضية الكبيرة والصغيرة، ومحاكم للسناجق والايالات. ومحاكم السناجق والايالات التي تمثل المجموعة الثانية كانت في الغالب على مستوى المولويات؛ أي التي يتولى القضاء فيها مدرسو المدارس العالية (كبار مدرسين) وكبار القضاة.

وتدلنا قانوننامه الفاتح على أن موالى الصحن (صحن مألرى) ومدرسى الداخل والخارج كانوا على مستوى الـ "مولويت". فعقب انشاء مدارس السليمانية كان التفكير ان تكون وظائف التدريس في "موصلة السليمانية" وما فوقها على مستوى المولوية. وهذا التصنيف في الدرجات إنما يكشف عن الأهمية في الانتقال الأفقي من التدريس إلى القضاء.

والمولويات درجات هي من الأسفل إلى الأعلى: الدورية (نورية)، والمخرج (مخرج)، والبلاد الخمسة (بلاد خمسة)، والحرمان الشرفان. ثم يأتي بعد ذلك قضاء عاصمة الدولة ومقر العرش (استانبول)، ثم قضاء العسكر. وهذا الترتيب الذي تكشفت جوانبه جيداً منذ القرن السابع عشر قد استمر حتى نهاية الامبراطورية. وكانت تنقسم المولويات من حيث الرواتب إلى قسمين؛ فهناك مولوية راتبها قدره ٣٠٠ اقجه، وأخرى راتبها ٥٠٠ اقجه. وكان التعيين على كافة المولويات يجري اعتباراً من النصف الثاني من القرن السادس عشر بطلب من شيخ الاسلام إلى الصدر الأعظم، الذي يعرض الأمر على السلطان، ويحصل على موافقته.

وكانت مدة العمل في المولوية محددة بعام واحد، وكان القاضي الذي يمضي مدته المحددة في مولوية من المولويات (مدت عرفيه) ينفصل عنها ليصبح مرشحاً في الوقت نفسه للتعين في المولوية التي تليها في الدرجة وحاملاً لرتبتها (پايه لى).

وقد نصت حولية الهيئة العلمية (علميه سالنامه سى) لعام ١٣٣٤هـ (١٩١٦م) (ص ٨٥-١٠٢) على رتب العاملين في وظائف الدولة المختلفة من المستوى الرفيع، ووضعتها على النحو التالي: رتب المولويات التي تلي قضاء عسكر الروملي وقضاء عسكر الأناضول، ورتب استانبول [٣٥ شخصاً]، ورتب الحرمين الشريفين [٦١ شخصاً]، ورتب البلاد الخمسة [٧٢ شخصاً]، ورتب المخرج [١٢٧ شخصاً]، وموالى الدورية [دورية مواليسى] [٥٨ شخصاً]، وأصحاب رتبة أدرنة المجردة [١٣٦ شخصاً]، وأصحاب رتبة إزمير المجردة [٣٩٩ شخصاً]. وهذا يدلنا على أن مجموع أصحاب رتب المولوية يبلغ ٨٨٨ شخصاً. وهؤلاء الأشخاص هم الذين يتولون العمل في مختلف الوظائف العلمية والقضائية والدينية داخل عاصمة الدولة وخارجها (٢٣٤).

وأخذت تعيينات الهيئة العلمية تنتقل كلها منذ القرن السابع عشر إلى شيخ الاسلام، وظهر فيها نهج إداري ثابت؛ فكان يقوم شيخ الاسلام بكتابة طلب يُعرف باسم "الاشارة العالية" أو "الاشارة"

فقط (إشارت عاليه - اشارت) يبعث به إلى الصدر الأعظم بشأن الشخص المقرر تعيينه، ثم يقوم الصدر الأعظم بعرض هذا الطلب مع "تلخيص" منه على السلطان، وبعد أن يحصل منه على الخط همايوني [الفرمان] بالموافقة يرفقه بأمر منه (بيورلدي) في عبارة تقول: "أمر مع خط همايوني بشأن التعيين بموجب الإشارة" (إشارتلى موجبج توجيه او لنمق باخط همايون بيورلدي)، ثم يرسل الأوراق إلى المشيخة لأجراء اللازم. وعلى ذلك يتحقق النهج الاجرائي في الخطوات التالية: أولاً - عريضة من طالب التعيين، ثانياً - إشارة من شيخ الاسلام، ثالثاً - تلخيص من الصدر الأعظم، رابعاً - فرمان من السلطان، خامساً - أمر من الصدر الأعظم، سادساً - إعادة الأوراق إلى المشيخة لاستكمال اجراءات التعيين (٢٣٥).

خامساً- رجال الهيئة العلمية (العلماء) في النظام البيروقراطي

١ - قضاة العسكر

تضم أجهزة الدولة العثمانية عدداً كبيراً من العلماء ذوي الصلاحيات من فئة رجال العلم، وهو الأمر الذي يقتضيه تركيب تلك الأجهزة والأسس التي تقوم عليها. وهذا التركيب الجد متداخل قد تشكل مع مرور الزمن. وكان قاضي بورصة هو أول مسئول من بين العلماء في أجهزة الدولة إبان قيامها، وهو الذي يمثل الشرع في أجهزة الدولة ورأس القضاة والمدرسين آنذاك، والمرجع الأول لحل الخلافات الدينية والشرعية بين أهالي بورصة وبين أفراد الجيش. فلما زاد حجم العمل على كاهل القاضي وظهرت بعض مظاهر الخلل استحدثت الدولة وظيفة قضاة العسكر التي تعد واحدة من مؤسستين هما أهم المؤسسات في تشكيلات الهيئة العلمية، وكان ذلك عام ١٣٦٣م في بداية عهد السلطان مراد الأول. وعينوا على تلك الوظيفة قاضي بورصة خليل خير الدين باشا أول أفراد عائلة چندرلى وأحد العلماء البارزين آنذاك. وهناك تشابه إلى حد ما من حيث الاسم وأسلوب العمل بين منصب قاضي القضاة عند العباسيين و (قاضى لشكر) في الدول التركية المسلمة قبل العثمانيين وبين قضاة العسكر عند العثمانيين، إذ

(٢٣٥) - مثلاً عند تعيين قاض على استانبول قام شيخ الاسلام منقاري زاده يحيى افندي بكتابة "إشارة عليّة" الى الصدر الأعظم فاضل أحمد باشا جاءت على شكل: "يرجى أن تتكرموا على الداعي لكم مصطفى افندي المنفصل عن قضاء مكة المكرمة بقضاء استانبول". وعلى ذلك قام الصدر الأعظم بعرض الموضوع على السلطان من خلال (تلخيص) كتبه، وبعد أن حصل من السلطان محمد الرابع على خطه همايوني كتب على ورقة الطلب المقدمة من شيخ الاسلام عبارة: "بيورلدي بخط همايوني" مؤرخ في ٢٥ ذي القعدة ١٠٨٣هـ، ثم أرسل ذلك إلى شيخ الاسلام لانهاء اجراءات التعيين، أنظر الأرشيف العثماني (İE-Tevcihat, IV. Mehmed, nr. 35) وأنظر أيضاً (Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 182-83).

أسسوا هذا المنصب بما يوافق تركيب الدولة من حيث الأساس، فتطور عندهم بناءً على ذلك. وتدلنا كلمة (عسكر) التي يحتويها اصطلاح قضاء العسكر على الهوية التي يتميز بها هذا الجهاز، فعند تشكيله قبل ما يقرب من ثمانين عاماً على تأسيس مشيخة الاسلام كان القصد هو مواجهة احتياجات الجنود والعسكريين.

وتتوزع أعمال الجهاز بين أمرين أساسيين، هما ادارة الأجهزة التعليمية والقضائية، وتلبية الاحتياجات القضائية بين أفراد الجيش وفئة العسكريين [الاداريين] في الحرب والسلم، وحل خلافاتهم والنظر في دعاوهم. كما كان يتولى بالاضافة إلى ذلك إصدار الفتاوى السياسية والادارية، إما لتأييد شيخ الاسلام أو بدلا منه نتيجة لبعض الأسباب (٢٣٦). ولما أدركت الدولة العثمانية أن منصب قاضي العسكر الوحيد لن يستطيع بمفرده أن يتغلب على هذه المسائل، ولا سيما مع حركات الفتح المستمرة، واتساع أراضي الدولة في الروملي والأناضول، استحدثت منصباً ثانياً لقضاء العسكر عام ١٤٨١م، في أواخر عهد السلطان محمد الفاتح. ولما اتسعت الفتوحات في الشرق على أيام السلطان سليم الأول استحدثت الدولة منصباً ثالثاً عام ٩٢٢هـ (١٥١٦م) عُرف باسم "قضاء عسكر بلاد العرب والعجم"، وكان مقره ديار بكر، وتولاه ادريس البتليسي. غير أن الدولة لم تلبث أن ألغت هذا المنصب الأخير، واقتصرت الأمر على قضاء عسكر الروملي وقضاء عسكر الأناضول، واستمرتا حتى نهاية الدولة العثمانية.

وكان لكل من قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول موارد للدخل جد كثيرة، وتشكل في مجموعها مبلغاً كبيراً؛ إذ كان يحصل الواحد منهما من ميزانية الدولة على راتب يومي يزيد قدره عن خمسمائة آقجه، ويتقاضى قسماً من مواريث فئة العسكريين [الاداريين]، ورسوماً على التعيينات التي يقوم بها للقضاة والمدرسين، وما يحصل عليه من الهدايا والهبات من الموظفين الجدد. أما في حالة عزل قاضي العسكر فكان يحصل إما على راتب للتقاعد من خزانة الدولة، أو على مورد يدر دخلاً (آرپه لق). وكان قاضي عسكر الأناضول يتصدر مكانة في التشريقات [البروتوكول] تأتي بعد مكانة قاضي عسكر الروملي، غير أن اتساع رقعة الأراضي الواقعة تحت مسؤوليته جعلت موارده المالية أكثر بكثير من موارد نظيره.

(٢٣٦) - من الأمثلة البارزة على ذلك أن السلطان عثمان الثاني استفتى شيخ الاسلام اسعد افندي لقتل أخيه الأمير محمد فلم يعطه الفتوى فحصل عليها من قاضي عسكر الروملي طاشكوبري زاده كمال الدين افندي وقتل أخاه.

ومنصب قضاء العسكر من المناصب ذات الجهاز المتشعب على نطاق البلاد؛ وكان من أكثر الأمور التي ينشغل بها قضاء العسكر مشاكل أجهزة القضاء والتدريس. الواقعة في شتى أنحاء البلاد، ابتداءً من العاصمة نفسها وحتى أصغر التجمعات السكانية. فكان يضطلع بهذا العبء الثقيل ما هو قائم من أجهزة تابعة له في العاصمة وفي خارجها. ونظراً لأن قضاء العسكر كانوا من الأعضاء الأصليين وذوي النفوذ في الديوان الهمايوني الذي يمثل أكبر الأجهزة صاحبة القرار في الامبراطورية فقد كان ذلك من الأمور التي ضاعفت من صلاحياتهم ومسئولياتهم. وهناك العديد من الأحكام في كتب القوانين (قانوننامه) حول صلاحيات قضاء العسكر. وقد نصت قانوننامه السلطان الفاتح على أن قاضي العسكر هو صاحب منصب من ثلاثة تحوز صلاحية إصدار الأحكام وتوجيه الأوامر (بيورلدى) باسم السلطان، فهم مخولون بإصدار الأحكام المتعلقة بالأمور الشرعية (٢٣٧). وكانت وظيفة قاضي العسكر في الديوان الهمايوني الإفصاح عن رأيه في المسائل القانونية، وخاصةً الشرعية منها، وتحمل مسئوليته في إدارة البلاد، ثم سماع الدعاوى التي تدخل ضمن اختصاصه في الديوان، والقيام فضلاً عن ذلك بتمثيل العلماء داخله. كما كان لقاضي العسكر ديوانه الخاص الذي يعقده بعد الظهر لينظر في الأمور الإدارية والقضائية المعروضة عليه. وهو -كما ذكرنا- عضو أساسي في الديوان الهمايوني، وتأتي مرتبته في البروتوكول بعد الوزير، ويشارك في كافة المراسم والاجتماعات.

وكان لقاضي العسكر فريق متخصص من العاملين في الأجهزة المركزية يساعده بنظام منسق في الاضطلاع بهذا العبء الثقيل؛ فهناك (شرعياتجى وتذكره جى وقسام عسكري و وقايع كاتبى وروزنامه جى ومُخْضِر ومطلبجى وتطبيقجى ومكتبجى وكتخدا وميرى كاتبى ..الخ). كما كان يحضر ديوانه الخاص شخصان من العلماء ممن جاءوا الى استانبول لقضاء فترة الملازمة، يجلسان على جانبيه، أحدهما في اليمين ويسمى (سَرّ لَوْحَة يمين) * أي زينة اليمين، والثاني على يساره ويسمى (سَرّ لَوْحَة يسار) أي زينة اليسار، ويتوليان مساعدته في الاستماع إلى الدعاوى (٢٣٨).

(٢٣٧) - أنظر قانوننامه الفاتح، ص ٧٦.

* سَرّ لَوْحَة: تركيب فارسي يطلق على الزخارف والزينات الخاصة التي تصدر أوائل المصاحف والمخطوطات. وهي هنا علم على قاضيين يجلسان على يمين ويسار قاضي العسكر حتى يتشاور معهما أثناء نظر القضايا المعروضة. (٢٣٨) - للتعرف على التشكيل المركزي لقضاء العسكر بعد اعلان التنظيمات وعلى العاملين فيه أنظر سالنات الدولة العثمانية (قسم المشيخة).

وابتداءً من أواخر القرن السادس عشر أخذ يتضاعف نفوذ شيخ الاسلام أمام نفوذ قضاة العسكر، حتى أصبح أمر تعيين قاضي العسكر نفسه منوطاً بطلب من شيخ الاسلام. وفي القرن التاسع عشر دخل منصب قاضي العسكر ضمن كيان باب المشيخة [أي المشيخة الاسلامية]، واستمر بقاؤه حتى نهاية الدولة كمنصب ورتبة تمنح لرجال الهيئة العلمية (٢٣٩).

٢- شيخ الاسلام

إن منصب شيخ الاسلام هو أحد منصبين هامين من مناصب الهيئة العلمية في نظم الدولة العثمانية. وقد ظهر بعد ١٢٥ سنة من قيام الدولة بتعيين المولى شمس الدين الفناري مفتياً عام ٨٢٨هـ (١٤٢٥م) على أيام السلطان مراد الثاني، ومع استقالة آخر وزارة عثمانية عام ١٣٤١هـ (١٩٢٢م) كان محمد نوري أفندي (ت ١٩٢٧) هو آخر مشايخ الاسلام العثمانيين، مما يعني أن مشيخة الاسلام استمرت قوية منذ عام ١٤٢٥م حتى عام ١٩٢٢م، أي لمدة ٤٩٧ سنة وحقبة تقرب من خمسة قرون، وتولى هذا المنصب خلالها ١٢٩ شيخاً، كان منهم من تولاه أكثر من مرة، حتى بلغ عدد تغيير المشيخات ١٨٥ مرة (٢٤٠).

وقد ظهرت مشيخة الاسلام في البداية بشكل متواضع، ثم لم تلبث أن حظيت بالتقدير والاحترام، وازدادت أهميتها في القرن السادس عشر مع شيوخ من أمثال زنبيللي علي أفندي (ت ١٥٢٦م) وابن كمال باشا (ت ١٥٣٤م) وابي السعود أفندي (ت ١٥٧٤م)، وكانت صلاحياتهم محصورة في تعيين المفتين فقط، ثم أصبحوا ذوي صلاحية في إدارة كافة الممولويات [أي مناصب التدريس والقضاء العالية]. وبفضل جهاز الافتاء تبوأ مشايخ الاسلام مكانة رفيعة من الناحية السياسية، فكان يُدعى شيخ الاسلام إلى الديوان الهمايوني عند الحاجة، على الرغم من انه ليس عضواً فيه (٢٤١)، كما كان في مقدوره أن يتوجه إلى الديوان لعرض أمر من الأمور (٢٤٢). فقد كان يحتل المكانة الثانية بعد الصدر

(٢٣٩) - للمزيد من المعلومات حول قضاء العسكر أنظر:

M. İpşirli, *Osmanlı İmparatorluğu'nda kadiaskerlik Müessesesi*, İstanbul 1982. (رسالة علمية لم تطبع)

(٢٤٠) - لا يزال موضوع شيخ الاسلام بعيداً عن الدراسة الشاملة، إلا ثلاث رسائل علمية تناولته من جوانب مختلفة، وهي :
Repp, *The Müfti of Istanbul*, Oxford 1988; Ekrem Kaydu, *Die institution des Sheyh-ül-İslam im Osmanischen Staat*, Erlanger 1971, (رسالة دكتوراه لم تطبع) ; İ.S. Sirma, *L'Institution et les biographies des shah al-İslâm sous le règne du Sultan Abdülhamid II (1876-1909)*, Strasbourg 1973 (رسالة دكتوراه لم تطبع).

(٢٤١) - عندما ظهر عجز قاضي العسكر في محاكمة الواعظ (الملا قبض) داخل الديوان الهمايوني جرى استدعاء ابن كمال باشا شيخ الاسلام وسعدي جلبى قاضي استانبول لمحاكمته.

(٢٤٢) - مثل مجيب شيخ الاسلام زنبيللي علي أفندي إلى الديوان ولقاؤه بالسلطان سليم الأول.

الأعظم في أجهزة الدولة، بل وهناك من السلاطين من جعل مشايخ الاسلام يتقدمون الصدر الأعظم نفسه. أما في عهد التنظيمات الخيرية وعندما اتخذت الدولة نظام "مجلس الوزراء" على الطريقة الأوروبية كان شيخ الاسلام عضواً من بين أعضائه الوكلاء [الوزراء].

وكون مشايخ الاسلام غير أعضاء في الديوان الهمايوني الذي يمثل أكبر الهيئات صلاحية في الدولة العثمانية كان من الأمور التي ذهب المؤرخون في تأويلها مذاهب شتى، فالذين يدافعون عن الصبغة العرفية في التشريع العثماني جعلوه دليلاً على صحة رأيهم. في حين أننا إذا تناولنا الموضوع على مدى تطوره التاريخي لتبين لنا أن مشيخة الاسلام ظهرت في تاريخ يعتبر متأخراً كمنصب لاقتناء السلطنة، وأن الديوان الهمايوني كان يضم بين أعضائه في البداية قاضياً واحداً للعسكر، ثم زاد العدد إلى اثنين فيما بعد، للاضطلاع بالقضاء الشرعي، وكانا منذ البداية عضوين في الديوان وركناً من أركانه الأساسية، وكان لكل مجال من يمثلته ويضطلع بأموره، ومن ثم يمكننا القول إن التمسك بمحدودية عدد الأعضاء في الديوان جعلهم لا يرون ضرورة لاشتراك عضو آخر يكون مسئولاً ثانياً عن أمور القضاء الشرعي.

وكان شيخ الاسلام مسئولاً عن إدارة جهاز الاقتاء وإدارة شئون كبار المدرسين والقضاة المعروفين باسم "الموالي"، كما كان إلى جانب ذلك - وهو الأمر الذي زاد من نفوذه وجعله يحظى بتقدير الناس - رئيساً للعلماء، والمرجع الأكبر في الاقتاء. ويأتي أغلب الفتاوى التي أصدرها مشايخ الاسلام في العبادات والمعاملات وأمور الحياة اليومية، أما الجانب الثاني فكان في شئون الحياة السياسية والإدارية، وهو الجانب الهام الذي كان يثير الجدل بين الحين والآخر. وكانت مشيخة الاسلام التي عُرِفَت في الاصطلاح العثماني باسم (باب مشيخت) أو (فتواخاته) تضم عدداً كبيراً من موظفي الهيئة العلمية، يشغلون بالأمور الإدارية والعلمية والدينية، ثم يجعلونها جاهزة حتى يطلع عليها شيخ الاسلام. ويأتي على رأس هؤلاء الموظفين أمين الفتوى (فتوا أمينى)، بينما كانت دور الاقتاء في الايالات والسنجاق والأقضية هي الأجهزة التابعة لمنصب المشيخة خارج العاصمة. وكما كان لشيخ الاسلام صلاته الوثيقة بالسلطان الحاكم وكبار رجال الدولة والاهالي كان المفتون أيضاً خارج العاصمة على نفس الصلة مع الإداريين والاهالي حيث يعملون.

٣- نقيب الأشراف

استمر نسل الرسول (ﷺ) إلى اليوم من حفيديه الحسن والحسين أبناء السيدة فاطمة الزهراء رضى الله عنهم جميعاً، وانتشروا في كافة أنحاء العالم الاسلامي. وعُرف أبناء الحسن باسم الأشراف، بينما عُرف أبناء الحسين باسم السادات. واحتراماً لمنزلة الرسول (ﷺ) حظي آل بيته باحترام كبير في شتى

انحاء العالم الاسلامي، وتبوأوا المكانة الرفيعة، وحصلوا على العديد من الامتيازات. وقد أطلق على التنظيم الذي يرعى أمور السادات والأشراف ويتولى رعاية شئونهم في المصطلح العثماني اسم "نقابة الأشراف" (نقابت اشراف - نقيب الأشرافلق) (٢٤٣). وكان هذا التنظيم قائماً في دول العالم الاسلامي قبل العثمانيين؛ إذ راينا الأسر الحاكمة السنية ازاء الموقف المتطرف من الأسر الشيعية الحاكمة مثل الفاطميين والبيهييين تعظم السادات والأشراف، وتقيم لهم الهيئات التي ترعى شئونهم، وتعترف لهم بالامتيازات.

وفي الدولة العثمانية وعلى أيام السلطان بايزيد الأول (بليديرم) جرى عام ١٤٠٠م تعيين السيد علي نطّاع لأول مرة ليكون نقيباً يرعى شئون السادات والأشراف، غير أن وقوع معركة أنقرة عاق استمرار هذا التنظيم. فلما جاء السلطان بايزيد الثاني جرى تعيين السيد محمود عام ١٤٩٤م نقيباً لهم من جديد، واستمر تنظيم نقابة الأشراف بعد ذلك حتى نهاية الدولة العثمانية.

وكانت تمنح نقابة الأشراف للسادات من رجال الهيئة العلمية، كما كان يحدث أن يحصل عليها قضاة العسكر ومشايخ الاسلام أيضاً [شريطة أن يكون الواحد منهم سيداً أو شريفاً]. وكانت للنقابة مكانة رفيعة في التشريفات [البروتوكول]. وكان السادات والأشراف يتزويون بزوي خاص بهم، أهم ما يميزه العمامة الخضراء. وكانوا باعتبارهم زمرة ذات امتيازات يعافون مثل العسكريين من الضرائب ولا توقع عليهم العقوبات الشديدة.

وعلى الرغم من أن أعمال نقيب الأشراف لم تكن ذات حجم كبير إلا أنه كان يحظى بجهاز خاص، ويساعده في القيام بهذه الأعمال خارج العاصمة وكيل له في كل ايلالة يُعرف باسم "قايمقام نقيب الاشراف" (نقيب الأشراف قايمقامى). وكان من أهم أعماله وأصعبها التأكد من هويات من يدّعون السيادة أو الشرافة كذباً وباطال حججهم. ويُطلق على الوثيقة التي يحصل عليها السيد أو الشريف لاثبات نسبه اسم "حجة السيادة" (سيادت حجتى)، ويجري تسجيل اسمه في دفاتر السيادة المعدة لذلك (٢٤٤).

٤- معلم السلطان

عنيت الدول الاسلامية اكبر عناية بتعليم وتربية ولاة العهد والأمراء ورثة الحكم والسلطنة، فخصصت لهم أحسن المعلمين. وراعى العثمانيون أيضاً هذه السنة بعناية؛ فكان ولي العهد عندما

(٢٤٣) - للمزيد من المعلومات حول نقابة الأشراف انظر: d'Ohsson, *Tableau Général de l'Empire Ottomane*, IV., s. 459 vd.; Uzünçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 161-172

(٢٤٤) - يوجد اليوم القسم الأعظم من تلك الدفاتر في أرشيف السجلات الشرعية باستانبول.

يصبح الجلوس على العرش من نصيبه يختار معلمه من ولاية العهد ليصاحبه أثناء السلطنة، ويحظى ذلك المعلم بمكانة رفيعة في التشریفات (٢٤٥). أما إذا توفي المعلم الذي تعلم ولي العهد على يديه فكان يختار عند جلوسه على العرش واحداً من أشهر العلماء المعروفين آنذاك. ويمكننا من خلال الشقائق النعمانية وذبولها أن نعلم الكثير عن معلمي السلاطين العثمانيين. كما يمكننا من خلال التعرف على العلاقة التي كانت لبعض الحكام مثل السلطان محمد الفاتح والسلطان مراد الثالث وغيرهما مع معلميهما أثناء مدة ولاية العهد على العناصر المهمة التي تتطوي عليها تلك الوظيفة في تاريخ التعليم عند العثمانيين. وكان للاحترام الشديد الذي يكنه السلاطين العثمانيون لمعلميهما ما جعل البعض منهم يقدمونهم حتى على الصدور العظام في التشریفات والأعمال التنفيذية (٢٤٦).

٥- رئيس الأطباء (حكيمباشي)

وهو أحد رجال الـ (بيرون) داخل تشكيلات السراي العثماني، وواحد من فئة العلميين من حيث الأساس، وهو رئيس الأطباء في السراي ورئيس الأطباء المسلمين وغير المسلمين في كافة الممالك العثمانية، ورئيس الكحالين والجراحين، فهو المسئول عن تعيينهم وترقياتهم والتفتيش عليهم وعزلهم وغير ذلك. وكان يطلق على الحكيمباشي أيضاً اسم (رئيس الأطباء)، ويُخاطبُ باللقاب تدل على معاني الطب والتداوي (٢٤٧). ويحصل رئيس الأطباء على أعلى الرتب مثل رتبة الدفتردارية وقضاء العسكر والوزارة. وفي أوائل القرن السابع عشر كان يعمل تحت إمرة الحكيمباشي ٢١ طبيباً مسلماً وما يزيد على ٤١ طبيباً يهودياً، أما هو فكان يحصل على راتب يومي قدره ٥٠٠ اقچه مع رتبة المولوية (مولويت) (٢٤٨). وابتداءً من القرن الثامن عشر أخذت تتراجع درجة الحكيمباشي، وأصبح تعيينه بعد عام ١٨٣٦م يجري من بين موظفي الملكية [أي المدنيين] بدلاً من فئة العلميين، وتغير اسمه فاصبح (سَرَطِيب شَهرياري) أي رئيس الأطباء السلطاني (٢٤٩).

٦- رئيس المنجمين (منجم باشي)

وكان هو الآخر من رجال الـ (بيرون) داخل تشكيلات السراي العثماني، وواحد من رجال الهيئة العلمية، ومهمته عند العثمانيين هي العمل بالزيج لتحديد أشرف الساعات لجلوس السلطان

(٢٤٥) - يقرر الفاتح في قانوننامه (ص ٣٠-٣١) "أن شيخ الاسلام هو رئيس العلماء، ومعلم السلطان أيضاً هو قائدهم، ومن المناسب أن ينزلهما الصدر الأعظم منزلة فوق منزلته، رعاية لهما، أما المفتي والمعلم فهما أعلى من الوزراء بكثير..." وهذا يدلنا على المنزلة الرفيعة التي يحظى بها معلم السلطان.

(٢٤٦) - للمزيد من المعلومات انظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 145-149.

(٢٤٧) - منشآت السلاطين، ج ١ استانبول ١٢٧٤، ص ١٢.

(٢٤٨) - انظر: Ayn Ali, *Risale-i vazife-horan*, s.94; Evliya Çelebi, *Seyahatname*, I, 530.

(٢٤٩) - انظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilatı*, 364-68; M.Tayyib Gökbilgin, "Hekim-bashi", *El*², III, 339-40.

Nil Akdeniz, *Osmanlılarda Hekim ve Hekimlik Ahlakı*, İstanbul 1977

على كرسي العرش، وإعلان الحرب، وتحرك الجيوش إلى الميدان، وتسليم الخاتم السلطاني للصدر الأعظم، وتدشين السفن، والمواليد، وأعراس الأميرات، وغير ذلك. كما كان من وظائفه تنظيم جداول التقويم تبعاً للنظام القمري في الممالك العثمانية، وإعداد الامساكية، والعناية بأمور الرصد. وكان السلاطين العثمانيون يتلقون إشارات المنجمين بالتقدير بوجه عام؛ فقد حرص السلطان محمد الفاتح مثلاً على أن يتحرك لفتح استانبول في الساعة التي حددها المنجمون (٢٥٠). والمعروف كذلك أن بعض السلاطين العثمانيين مثل مصطفى الثالث كانوا لا يقومون بعمل من الأعمال إلا بإشارة من المنجمين؛ والجدير بالذكر أن السلطان مصطفى الثالث أرسل سفيراً إلى امبراطور النمسا فردريك الكبير، يطلب منه أن يرسل إليه عدداً من المنجمين المقتدرين في النمسا، فكان رد الامبراطور ذو المغزى الواضح أنه لا يوجد منجمون في بلاده، وأن العلم هو أعظم المنجمين. كما تدلنا المصادر التاريخية من ناحية أخرى على أن السلطان عبد الحميد الأول لم يكن يعبأ كثيراً بأقوال المنجمين (٢٥١).

سادساً- مظاهر الضعف في جهاز الهيئة العلمية ومحاولات إصلاحها

١- الهيئة العلمية في القرنين السادس عشر والسابع عشر

استمر سلك الهيئة العلمية يسجل تقدماً منذ نشأة الدولة إلى عصر السلطان سليمان القانوني، حتى تشكل نظام خاص يتفق مع طبيعة الدولة العثمانية، سواء في موضوع الدرجات العلمية التي استقرت مع الزمن في المدارس، وسواء في الدرجات التي تقدمت في الجهاز القضائي في الرومي والأناضول ومصر، وعملية الترقى من درجة إلى أخرى وغير ذلك. إلا أن كل هذه التطورات جاءت معها -لاشك- بعدد من العوامل التي أضعفتها.

ويجمع المؤرخون على أن انحطاط المؤسسات العثمانية وتدهور تشكيلاتها الأساسية بدأ يظهر منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر. وأدركت الدولة هذا الضعف فور ظهوره، فرأيناها تقوم - من ناحية - بإرسال الفرمانات إلى المسؤولين بلغة متزنة لافتة أنظارهم إلى هذا الضعف والتهاون في تطبيق القوانين، أمره إياهم بالتمسك بالقانون القديم [أي ما كان معمولاً به من قبل]. ومن ناحية أخرى نهض المفكرون والمنقثون ومؤرخو ذلك العصر للحديث عن التطورات السلبية في هذا المجال بلغة أكثر صرامة وصراحة، وكشفوا عن مخاوفهم وتحفظاتهم تجاه مستقبل البلاد.

(٢٥٠) - أنظر: Uzunçarşılı, *Saray Teşkilatı*, s. 369.

(٢٥١) - أنظر: Salim Aydın, *Osmanlı Devletinde Müneccimbaşılik* (٢٥١) - رسالة ماجستير لم تطبع، İstanbul 1993.

والواقع أنه يجب ضم هذه التنبيهات القادمة من جهتين إلى بعضها البعض والنظر إليها كراي معاصر للأحداث، لأن الأمور التي كانت تنص عليها الفرمانات والمراسيم إنما هي أمور جرى التثبت منها اعتماداً على الآراء والشكاوى القادمة من جهات متعددة، ثم صيغت في شكل فرمانات وأوامر. ومن الممكن بعد الحديث عن آراء المؤرخين ومشاهداتهم أن نحدد النقاط التي أجمعوا عليها، والنقاط الأخرى التي اختلفوا حولها.

ويُعد كتاب "أصفنامة" من أوائل الكتب التي تناولت النظم والتشكيلات العثمانية، ولم يتحدث فيه مؤلفه لطفي باشا (ت ١٥٦٤م) عن العلماء كثيراً، كما استخدم عبارات لا تدل كثيراً على الاطراء والمديح (٢٥٢). أما المؤلف طاش كوبري زاده احمد أفندي (ت ١٥٦١م) أحد أرباب هذه المهنة وأكثر الذين خدموا هذه الفئة بمصنفاته فقد ذكر شاكياً أن الرغبة القديمة في العلوم الشرعية والرياضيات ضاعت بين العلماء في المدارس خلال العقد الخامس من القرن السادس عشر، وأن مستوى العلم بوجه عام قد تدنى، ولم يعد أحد يقبل على قراءة كتب العلوم النظرية، وأن العالم بعد أن يقرأ كتب اليد البسيطة يتوهم أنه استكمل عدته (٢٥٣).

أما أشد الانتقادات الموجهة للعلماء في النصف الثاني من القرن السادس عشر فقد جاءت من مصطفى عالي الغليبولي؛ فقد درَسَ عالي حرفة العلميين، وحالة العلماء بوجه عام، ووضع انتقاداته على ذلك في تاريخه المسمى "كُنْهُ الأخبار"، وفي كتابيه عن النظم: "تُصْحَةُ السلاطين" و "موائد النفائس في قواعد المجالس".

كما ذكر عالي أن العلماء الذين يَعُدُّهم من العناصر الأساسية في الدولة والمجتمع قد تحولوا إلى رجال احتفالات ومراسم، ولهذا أداروا ظهورهم للمجالس المفيدة، وكشفوا عن فشلهم الذريع في تأليف الكتب، فلم يفلح أحد قط من العلماء في زمانه في وضع كتاب جاد، باستثناء أبي السعود أفندي، وأن المحسوبية وحماية المعاريف أصبحت هي الظاهرة السائدة على حرفة العلميين، وأن قضاة العسكر صاروا يَقْتَرِفُونَ المخالفات في تطبيق نظام الملازمة، وأن وظائف التدريس والقضاء صارت تُمنَح بالرشوة. كما شرح عالي مسالِب الامتيازات الممنوحة لعائلات رجال الهيئة العلمية وأبنائهم، وقال إن المدارس لم تعد تفي بوظيفتها، وأن العديد من المدرسين يحصلون على أجورهم

(٢٥٢) - والمدرسون والقضاة وكافة العلماء عامة يحسدون بعضهم بعضاً، فلا يجب تصديق ما يقوله الأول عن الثاني، والتحري

عن مناصبهم والتشاور في ذلك مع رئيس العلماء (أصفنامة، ص ١٦).

(٢٥٣) - أنظر: H. İnalcık, *The Ottoman Empire, The Classical Age, 1300-1600*, London 1973, s. 179

من الأوقاف دون القيام بالتدريس، وأنهم حتى لو أقدموا على ذلك فلن يجدوا التلاميذ الذين يتلقون دروسهم(٢٥٤).

وظهر أيضاً في ذلك العهد مصطفى السلانيكي [ت ١٦٠٠م تقريباً]، وذكر المكانة الهامة التي يحظى بها العلماء في المجتمع، وتحدث شاكيا أسفا عن ضرورة التزام هذه الفئة التي تمثل الدين والعدالة بالاعتصام بالحق والصدق، وأن الواجب الأساسي عليهم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومع ذلك فقد أصبحوا عاجزين عن أداء واجباتهم بسبب الأهمال والتراخي، وتركوا العديد من مجالس الخير بسبب تناحرهم على مكان الصدارة في التشريعات [البروتوكول]. كما تحدث أيضاً عن الاضطراب والقلق الناشئين عن كثرة عزلهم وتعيينهم(٢٥٥).

أما حسن كافي أحد العلميين في أواخر القرن السادس عشر فقد ذهب مذهباً آخر، وعرض رأياً مختلفاً؛ إذ تحدث عن عجز العلماء في عصره، وضعف قدرتهم على القيام بواجبهم، ثم عزا ذلك إلى فئة الإداريين في عدم اكتراسهم بالعلماء والاستماع لأرائهم(٢٥٦).

وفي رسالتين بمثابة تقريرين قدمهما قوچي بك أحد المؤلفين المعروفين في القرن السابع عشر إلى السلطان مراد الرابع والسلطان إبراهيم تحدث هو الآخر بالطبع عن العلماء، فذكر أن الدين والدولة لا يستقيم لهما حال إلا بالعلم، وأن العلم لا يقوى إلا بالعلماء، وأن السلاطين العثمانيين بذلوا من التقدير للعلماء ما لم يبذله حكام من قبلهم، وأن العلماء لم يقدروا ذلك حق قدره. كما ذكر أن كثرة عزلهم وانتشار الرشوة والمحسوبية بينهم كانت من الأمور التي أضرت كثيراً بهذه الحرفة، وتعرض قوچي بك للأضرار الناجمة عن التطبيقات الخاطئة لنظام الملازمة الذي هو عصب هذه الحرفة(٢٥٧).

وهناك - عدا ذلك - بعض الكتب المجهولة المؤلف وُضِعَتْ في تواريخ مختلفة خلال القرن السابع عشر عن تاريخ النظم العثمانية، وتعرضت بالقليل أو الكثير لجهاز الهيئة العلمية، وكشفت عن آرائها العلمية فيه. ومن هذه الكتب "كتاب مستطاب" الذي أشار بوجه خاص إلى تعاطي الرشوة بين العلماء تحت اسم (بيشكش) و (هديه)، واحتمال أن تكون النتيجة من وراء ذلك هي انتشار عادة

(٢٥٤) - انظر: Künhü'l-ahbâr, İ. Ü. Ktp. TY, nr. 5959, vr. 85b-90a; Mustafa Âlî Counsel for sultans of 1581: *Nushatü's-selâtin* (nşr. A. Tietze), I, Wien 1979, s. 174-179; *Mevâ'idü'n-nefâis fî kavâ'idü'l-mecâlis*, İstanbul 1956 (tıpkıbasım), 28. bölüm, 102-109.

(٢٥٥) - انظر: Selânikî, *Tarih-i Selânikî*, (haz. M. İpşirli), İstanbul 1989, s. 87, 88, 717.

(٢٥٦) - انظر: M. İpşirli, "Hasan Kâfî El-Akhisârî ve Devlet Düzenine ait Eseri: Usûlü'l-hikem fî nizâmî'l-âlem", *TED*, sy. 10-11, s. 256-259.

(٢٥٧) - انظر: Koçi Bey, *Risale* (nşr. Ali Kemalî Aksüt), İstanbul 1939, s. 33-37.

الإسراف وحب التمتع برغد العيش لدى كبار العلماء، وهو الأمر الذي شجع أكثر وأكثر على انتشار الرشوة. أما "كتاب مصالح المسلمين ومنافع المؤمنين" فقد خُصص الباب الأول منه للعلماء، فتحدث عن انتشار الفقر بينهم، وأن العديد منهم قد اضطر لهذا السبب أن يبيع كتبهم، فوقعوا فريسة للجهل والفاقة، كما اقترح الكتاب أن تستفيد الدولة منهم، ولاسيما في المجالات الإدارية والعسكرية، وأشار إلى أن استخدام العلماء في تلك المجالات سوف تكون له فائدتان، الأولى هي تعيين أشخاص ذوي علم وديانة في الكوادر العسكرية والإدارية، والثانية هي ضمان حصول العلماء على مورد لمعيشتهم. أما كتاب "حرز الملوك" فقد تعرض لسرقات الجبهة من القضاة ومعاملتهم السيئة للأهالي، وعدم اعتبار الناس للفتاوى التي يصدرها المفتون، كما تحدث عن ضرورة اختيار قضاة العسكر من الأشخاص المؤهلين لذلك، ثم تعرض للنقاط الأساسية في نظام التعليم المدرسي، مثل ضرورة مراعاة المدد المقررة للتعليم، ونظام التخرج (دانشمندك)، ونظام الملازمة، والتدريس وغير ذلك (٢٥٨).

وتحدث أيضاً كاتب جلبى العالم المشهور في القرن السابع عشر، فتعرض في مناسبات شتى للأزمة التي تعرضت لها المدارس العثمانية، والحياة العلمية بوجه عام، وذكر الأسباب التي أدت إليها، ووسائل علاجها. وتعرض في كتابه "ميزان الحق في اختيار الأحق" للموضوعات الفكرية والاجتماعية متناولاً إياها بأسلوب ناقد، فحلل المشاكل التي تعاني منها المدارس العثمانية. إذ يرى أن المسيحية كانت دائماً في حالة صدام مع العلوم الفلسفية، بينما لم يرفض العالم الإسلامي تلك العلوم في أي وقت، بل على العكس قام بمحاولات التوفيق. وقد ناهض المسلمون في صدر الإسلام علوم الأجانب وأفكارهم خوفاً من زعزعة الإيمان، فلما ترسخت أسس الإسلام بعد مدة أذن المسلمون بدخول كافة العلوم، وقاموا بترجمة وشرح علوم اليونان وفلسفتهم، وظهر من العلماء من عمل في هذا المجال، مثل الغزالي وفخر الدين الرازي وعلاء الدين الأيجي وسعد الدين التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني. غير أن قصار النظر لم يدركوا المغزى من المنع في عهد الخلفاء الأوائل، فانكروا الفلسفة والعلم. وقد ظهر منذ عهود الدولة العثمانية الأولى حتى عهد السلطان سليمان القانوني علماء جمعوا بين الحكمة والشرعية. وكان السلطان محمد الفاتح قد وضع شرطاً للمدارس الثماني التي أقامها (صحن ثمان مدرسه لرى) أن تُدرّس فيها حاشية التجريد وشرح المواقف وغيرهما. فلما جاء الذين خلفوه أبطلوا تدريس هذه الكتب بدعوى أنها "فلسفيات"، وانقطع

(٢٥٨) - الكتب الثلاثة الأخيرة نشرها يوشا بوجل في كتاب بعنوان:

(Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar, Ankara 1988)

الطريق بذلك على تقدم الفكر. وكان هناك بعض العلماء القادمين من الايلات الشرقية ممن قرأوا على الطريقة القديمة، فوجودا الميدان خالياً أمامهم، وأدعوا لأنفسهم الغلبة. وأدرك بعض أرباب العلم هذا الموقف فبذلوا جهودهم لاعادة تدريس هذه المواد، بل وشجعوا طلابهم النابهين للاقبال عليها. ويحاول كاتب جلبي أن يشرح بالأمثلة الفرق بين المفتي والقاضي اللذين يعرفان علم الرياضيات، وبين من لا يعرف منهما(٢٥٩). وتعرض وهو يتحدث عن "علم الحكمة" في كتاب "كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون" لهذا الموضوع، وانتقد رفع دروس الحكمة والفلسفة من المدارس(٢٦٠).

٢ - الهيئة العلمية من القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين

استمرت جهود الاصلاح في نظم وتشكيلات الهيئة العلمية خلال العهود التالية أيضاً، ولكن بأسلوب مختلف قليلاً؛ فقد صدرت في أوائل القرن الثامن عشر عدة فرمانات سلطانية إلى المسؤولين عن اصلاح نظم الهيئة خلال عهد السلطان احمد الثالث والسلطان محمود الأول. وتناولت هذه الفرمانات تلك الموضوعات التي جرى الحديث عنها بالشكل التقليدي خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر. ونحو أواخر القرن حاول السلطان سليم الثالث إجراء الاصلاح في كافة الميادين تقريباً؛ فاهتم بتشكيلات الهيئة العلمية وأعطاهم الأولوية. ففي الفرمانات التي أصدرها خطاباً إلى قاضي العسكر حميدي زاده ومن بعده إلى شيخ الاسلام ذري زاده محمد عارف أفندي تعرض لمواطن الخلل في نظام القضاة والتدابير اللازم اتخاذها لذلك(٢٦١). ونلاحظ أن وجهات النظر وراء كل هذه الجهود ما هي إلا استمرار لوجهات النظر القديمة بوجه عام.

ونلاحظ منذ عهد السلطان محمود الثاني أن النظرة إلى هيئة رجال العلم وإلى أدوارهم بدأت تختلف. وبتعبير أكثر وضوحاً فإن هذا العهد هو العهد الذي أهملت الدولة فيه فئة أهل العلم، وبدأت تنتزع من أيديهم ما كان لهم من امكانيات واسعة حصلوا عليها، وتسترد مجالات النفوذ التي كانوا يسيطرون عليها. وكانت أكبر ضربة وجهت إليهم في هذا الصدد هي اقامة نظارة الاوقاف الهمايونية (اوقاف همايون نظارتى) عام ١٨٢٦م، فاستحوزت هذه النظارة بالكامل على موارد الأوقاف التي كانت تستفيد منها هيئة رجال العلم إلى حد كبير، وعادت بالتالي تلك الأموال

(٢٥٩) - أنظر: *Mizanü'l-hak fi ihtiyari'l-ehakk*, İstanbul 1306.

(٢٦٠) - أنظر: *Keşfü'z-zunûn an esâmi'l-kütûp ve'l-funûn*, İstanbul 1941, s. 680 vd.

(٢٦١) - للتعرف على محتويات تلك الفرمانات أنظر: *Uzunçarşılı, İlmîye, Teşkilatı*, s. 254-60.

إلى خزانة الدولة. وتضررت كثيراً تلك المدارس التي كانت تتعيش على واردات الأوقاف، كما تضررت الخدمات الدينية الأخرى (٢٦٢).

وهذا العهد هو الذي سُلِّبَت فيه المدارس [التقليدية] مواردها المالية، ولم تقم فيه محاولة جادة قط لتجديدها وتطويرها، بل على العكس تُركت على حالها، ورأت الدولة أن تقيم مؤسسات تعليمية بديلة على الطراز الأوربي. واستمرت تلك النظرة كما هي، إلا في بعض الاختلافات الصغيرة بعد عصر السلطان محمود الثاني، أي في عهد السلطان عبد المجيد والسلطان عبد العزيز والسلطان عبد الحميد الثاني. فقد قام السلطان عبد الحميد الثاني بوجه خاص بحملات ضخمة من أجل إقرار التعليم [الحديث] في الممالك العثمانية، ولم يبذل مع ذلك أي محاولة جادة في مجال التعليم التقليدي وإصلاح حال القائمين عليه من فئة رجال العلم القدامى.

غير أن السلطان محمود الثاني والسلطان عبد الحميد قد استفادا كلاهما في الأعمال التي قاما بها من أهل العلم، ولاسيما من العلماء المبرزين، حتى يُقنعوا أفراد المجتمع بجدوى هذه الاجراءات وتكوين رأي عام يساندهما في هذا المضمار.

وبذل شيخ الاسلام خيري أفندي جهوداً ضخمة لإصلاح المدارس [التقليدية] في أوائل القرن العشرين، غير أنها لم تسفر عن شيء، نتيجة لقيام الحرب العالمية الأولى، وما أعقبها من كارثة تصفية الامبراطورية.

* * *

(٢٦٢) - للمزيد من المعلومات أنظر: B. Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu* (trc. M. Kırıtlı), Ankara 1970, s. 93-95; M. İpşirli, "II. Mahmud Döneminde Vakıfların İdaresi", *Sultan II. Mahmud ve Reformları Semineri, Bildiriler*, İstanbul 1990, s. 49-57.

الباب الثالث
النظم الإدارية في عهد "التنظيمات
الخيرية" وما تلاه

الفصل الأول
الميكمل الإداري
في عهد التنظيمات

الجدير بالذكر أن القرن التاسع عشر هو عهد الإصلاحات الإدارية، ومرحلة غيّرت بوجه خاص المشهد البانورامي للتاريخ العثماني. فقد تميزت تلك الإصلاحات الإدارية باختلافها من حيث الشكل والمحتوى عن التطبيقات البراغماتية التي أجريت في الماضي. وأصبحت الإدارة إذن واقعة تحت تأثير فلسفة معينة، أي تأثير الفلسفة العصرية على النظام البيروقراطي، مما يقضي بتحقيق إصلاحات إدارية تقتزن بترتيب قانوني جديد. والخلاصة أن إصلاحات عهد التنظيمات في القرن التاسع عشر جاءت معها إلى مسرح التاريخ التركي الإسلامي بروح جديدة تدرك قيمة القانون وعملية التكيف القانوني. ولهذا السبب مر التاريخ العثماني في القرن التاسع عشر بعملية رومنة أو لوتنة romanisation جزئية في الحياة التشريعية. ولكن يجب القول هنا دون تردد أننا أمام توليفة synthèse في المؤسسات التشريعية والاجتماعية، وأمام عصر اجتهد جديد.

وقد جاء في ديباجة فرمان التنظيمات أن الدولة تعيش أزمة متفاقمة منذ مائة وخمسين سنة. وتمثلت تلك الأزمة داخل مشاعر الانسان العثماني في ضياع أراضي الدولة، بينما تمثلت أمام الإدارة في مجموعة معقدة من المشاكل التي تراكمت عن المؤسسات التقليدية في الدولة والمجتمع، تلك المؤسسات التي تهالكت حتى عجزت عن القيام بوظائفها. صحيح أن الإداريين العثمانيين اجتهدوا بين الحين والآخر في وضع بعض الترتيبات المهمة، وبعض المبادئ الجديدة على مدى المائة والخمسين عاماً الماضية في المجالات المالية والإدارية، وفي النظم العسكرية ونظم الأراضي، ولكن كان الأمر يحتم وضع تنظيم متكامل، بل والأهم من ذلك هو وضع تنظيم تشريعي جديد، والاتجاه نحو عملية تقنين جديدة codification تستلهم النظام الأوروبي.

وتشكل الإصلاحات الإدارية في القرن التاسع عشر كلاً لا يتجزأ، إذ نلاحظ أولاً أنهم - في الوضع الرأسي للإصلاحات - لم يكتفوا بتناول جوانب معينة من الإدارة، بل كانت هناك عملية تنظيم مركزية، ونظرة شاملة لكل شيء؛ فقد شمل التنظيم كافة فروع الإدارة المدنية والعسكرية، بل والحياة الاجتماعية على نطاق الدولة. وارتبطت الكوادر الإدارية ببعضها البعض، كلاً لا يتجزأ من خلال تدرج وظيفي hiérarchic يضمن لها التنقل الأفقي، ثم يجري بناءً على ذلك إقرار الرتب. ولكي يقضي الموظفون الذين ستستخدمهم الدولة في الإدارة المركزية مرحلة تعليم معينة كانوا - إلى جانب العملية التعليمية داخل الوظيفة نفسها - يهتمون بإقامة المؤسسات التعليمية الأكثر عصرية من ذلك، ويكرسون الجهد الأكبر لتنظيم التعليم العصري بعيداً عن نظام المدرسة التقليدية. ولكن يجب الإشارة فيما يتعلق بالتعليم الحقوقي إلى أن "مدرسة الحقوق" الحديثة ظلت -

من حيث كيفية التعليم وتنشئة القضاة - في مستوى تعجز معه عن مضارعة مدرسة النواب أو "مدرسة القضاة". ومن أهم الجوانب في التنظيمات أيضا هو المركزية المالية. صحيح أنه لم تستكمل عملية تنظيم مالي مركزي حتى انهيار الامبراطورية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه كان يجري إعداد ميزانية مركزية قبل أن ينتهي عمر الامبراطورية "تمثل في الارتباط بقانون ميزانية". وكانت رواتب الموظفين قد أنيطت بقانون لتنظيم الرواتب يضمن لها معياراً قياسيًّا standard ويضبطها بما تقضي به حقوق التوظيف.

وجرى في القرن التاسع عشر تنظيم إدارة الولايات على أسس مركزية، فأنيطت بنظام تدرج في الوظائف أفقي، وتشكلت الأجهزة الادارية. وتغير في البداية اسم الوحدة المعروفة بالإيالة إلى ولاية، وتركزت إدارتها للولاة، وجرى إقرار الرؤساء المُلَكِين [المدنيين] في الأولوية والأفضية أيضا، وتحديد الأجهزة الادارية. صحيح أن هذا التنظيم تطور بدأ إجبارياً منذ عهد السلطان محمود الثاني، ولكنه كان يستند على تجربة بيروقراطية تاريخية، وعلى مستجدات كانت محل إعجاب، وليس -كما أثبت خطأ في ادبياتنا- على النموذج الفرنسي، ومحاكاة النظام البونابرتي بشكل خاص(١). وهذا المجال هو الذي شكل الأسس التي بنيت عليها الإدارة في تركيا، كما شكل أيضا أسس الحكم التي قامت في الدول التي انفصلت عن الامبراطورية. والواقع أن المركزية في عهد التنظيمات الخيرية إنما ترجع إلى وجود المؤسسات المختلفة على امتداد التاريخ العثماني. فقد كان الاداريون خارج العاصمة يأتون في العهود السابقة من السلك العسكري والسلك المدني على السواء، وكان مشيرو الجيش في المناطق المختلفة من أراضي الامبراطورية من "حملة رتبة الوزارة" أيضا، ولكنهم كانوا يقومون بمهامهم في مركز المنطقة التي تربط عدة ولايات "في مركز الفيلق"، وليس في منطقة الولاية وحدها. كما كانت هناك مؤسسة أخرى اقتضتها الادارة في القرن التاسع عشر، ألا وهي إدارة المدن، أو بمعنى أصح هي إدارات البلديات التي لازالت تكافح حتى اليوم للاستحواذ على حكم المدن. والبلديات، أي الادارات المحلية، مع ما فيها من جوانب ايجابية فهي بسبلياتها ومشاكلها ميراث انتقل إلينا من القرن التاسع عشر.

وكانت الادارة العثمانية قبل القرن التاسع عشر تعتمد على آلية مهمتها توفير الحماية وحفظ الأمن، ومن ثم جمع الضرائب، فلم تكن تقنيات ذلك العصر تسمح بفعالية تتعدى ذلك. كما كانت

(١) - تجمع الآراء اليوم على أن التنظيم الاداري في فرنسا الثورة واسلوب عمله هو الى حد كبير ما كان موجوداً في فرنسا

الملكية، أنظر مقنمة هذا الكتاب: "Introduction" A. de Tocqueville: *l'ancien régime et la révolution*, J.P. Mayer, Paris, Gallimard 1967.

الإدارة العثمانية التقليدية تلعب عدا هذه الوظيفة الأساسية دوراً رقابياً وتنظيماً إلى حد ما في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ فالرقابة على نقابات التجار والصناع، وتأمين إعاشة استانبول، والرقابة على أعمال البناء وتنظيمها إنما هي جهود من ذلك القبيل. وكان المجتمع العثماني القديم قد أقام في مجالي الصحة والتعليم نوعاً من التنظيمات ذات النفع العام anonyne؛ ومن ذلك المؤسسات الخيرية العديدة والأوقاف. غير أن إقامة الفروع والشُعَب التي تتولى هذه المهام بشكل منظم داخل الإدارة، وتعمل عليها بشكل مستمر لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر. ويمكننا هنا أن نقدم المثال الايضاحي على ذلك؛ ففي عهود العثمانيين الماضية كان أمر العناية بقنوات المياه وترميمها في الحجاز منوطاً بعدد من الأوقاف وخزانة الدولة معاً، كما كان يوجد على طريق الحج مؤسسات وأوقاف تُعنى بصحة الحجاج. أما في القرن التاسع عشر فقد تحولت الدولة إلى وضع نظام المحاجر الصحية على طريق الحج، وكانت هذه المحاجر جزءاً من تنظيم صحي شمل كافة الممالك العثمانية، وأدارت الدولة عملية تنظيم جديدة في المجال الصحي، حتى وإن كان على غير رضا الحُجَّاج (٢).

فالدولة في القرن التاسع عشر هي التي تقيم المدارس، بل وهي التي تشرف حتى على مدارس الجماعات غير المسلمة، وتُصَدِّق على برامج التدريس فيها، وتضع ضمن هذه البرامج دروساً للغة التركية والتاريخ العثماني، وتُعَيِّن لها المدرسين. ومن ثم لم يعد تنظيم العملية التعليمية شيئاً يُترك لعملٍ خيري بسيط، أو لوقف من الأوقاف يتولاه. وحرصت الدولة على الدعم المادي للطالب وتجهيزه، لاسيما بعد اجتيازه مرحلة التعليم الأولي. ومن الصعب علينا أن نجد دولة معاصرة أخرى كان يُطبق فيها بشكل مكثف نظامُ المنح الدراسية والبيوتات للطلاب بقدر ما كان جارياً في الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر. فكأنما انعكس نظام التعليم العسكري على نظام التعليم المدني بشكل متساوٍ. ونرى الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر تقيم المسارح وتدعمها بالمال، وتقيم المتاحف، وتجمع الكتب والآثار القديمة، وتقوم بالحفريات الأثرية. وهي تفعل ذلك ليس فقط من أجل "حركة التغريب"، بل أيضاً لتحقيق شيء، أي للرقابة على الآثار القديمة وتنظيمها. وتقوم الدولة بتنظيم التعليم الزراعي لإصلاح التقنيات الزراعية، وتستدعي الفنيين، وتكلفهم بأجراء التطبيقات المختلفة. فالدولة هنا تتدخل في مجالات معينة، وتفسح المجال لظهور الصحافة وتراقبها. وينهض رجال الحكم في "عهد التنظيمات" بتشكيل الأجهزة لإدارة

Musa Çadırcı, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları*, Ankara 1991, s.309.

(٢) - أنظر :

الشئون الخارجية وتنظيم العلاقات مع دول العالم. وليس من الصحيح أن نعتبر عام ١٧٩٢ [أي عام قيام السفارات الأولى] هو - كما يدعي البعض - أول بداية للشئون الخارجية العثمانية، أو القول بأن الدولة قبل هذا التاريخ كانت منغلقة على العالم؛ فتاريخ الدبلوماسية العثمانية ليس حديثاً إلى هذا الحد.

ومما لاشك فيه أن عهد التنظيمات الخيرية هو بداية الدبلوماسية التركية الحالية، وبداية لجهاز الشئون الخارجية ووضع تقاليدها. وهي تقاليد تختص بها تركيا وحدها إلى حد ما، لأن الدول التي انفصلت عن العثمانيين لم تنقل هذه التقاليد بقدر الكفاية. والذين قاموا بتوسيع المكاتب التي نهضت بهذه الوظيفة فيما قبل التنظيمات وجعلوها متخصصة وهياؤا المناخ لظهور مجموعة من الكوادر المؤهلة في هذا المجال هم طبقة البيروقراطيين في عهد التنظيمات. والخلاصة أن كل هذه القفraz والترتيبات تتحقق في جو يضيق بالمشاكل، ووسط مناخ تسيطر عليه الأزمة المالية. والحدث الأهم هنا هو تجسيد مبدأ "الشورى" في جهاز متخصص. فعهد التنظيمات يعني في المركز وخارجه ظهور "الهيئات" والمجالس المتخصصة العديدة، وظهور دواوين المحاكم. ونتيجة لهذه التحولات ظهر "البرلمان" في الحياة السياسية ضمن ظروف خاصة بهذه البلاد. وشكلت كل هذه التطورات الوجه الحقيقي الذي لازال - حتى اليوم - موضعاً للنقاش والجدال في التاريخ العثماني خلال القرن التاسع عشر، كما يبدو أن هذا الجدل سوف يستمر طويلاً. لكن الذي يجدر بنا ذكره هو أن الكتابة في تاريخ هذا العهد لا تحتوي معلومات كافية، فالمصادر التاريخية في القرن التاسع عشر لم تُدرس بعد بشكل علمي حتى بقدر ما تُرست به مصادر التاريخ التقليدية، ولم توضع المعطيات اللازمة بعد حول هذه الفترة.

أولاً- البيروقراطيون في عهد التنظيمات ورجال الإصلاح منهم

إن تنظيم الإدارة تبعاً لمقتضيات العصر أمر يجري بريادة كادر بيروقراطي عصري. والواقع أن هذه البيروقراطية ليست شبه مستوردة من الخارج، كما هو الحال في روسيا أيام بطرس الأكبر وكاترينا الثانية، ولا هي ولدت وترعرعت في ظروف خاصة خلال فترة وجيزة. فالبيروقراطية العثمانية في القرن التاسع عشر هي من حيث التكوين الكيفي نتاج للقرن السابق عليه. وعملية التغريب المحدودة التي لم تتلفظ البيروقراطية الحديثة باسمها إنما تعتمد بالدرجة الأولى على تعلم اللغات الغربية، وتعلم قوانين الإدارة الغربية عن طريق ذلك، والتعرف على الدساتير العملية الخاصة بإدارة الدولة، أي ترجمة القوانين واللوائح الغربية، والكتيبات العملية في الإدارة. وكانت قد حدثت تنقية جزئية في "غرفة الترجمة" (ترجمه اوده سى) من الفئة القديمة

المسيطرة عليها، أي من الروم الفناريين، وظهرت فيها وجوه جديدة؛ فكان من بين تلك الوجوه أرمنيون، مثل ساهاك ابرو Sahak Ebro أو مسلمون مثل بلغارزاده يحيى وابنه روح الدين. وكان الباب العالي يقتحم العلاقات الخارجية المتشابكة مثل كل الدول، ويدخل في عملية إقامة الأجهزة. ويعبر أحد الفرمانات السلطانية الصادرة بتاريخ ١٢٧٢هـ (١٨٥٥م) عما يفهمه رجل التنظيمات من الدراسة في أوروبا، ولاسيما من تعلم اللغات الأجنبية ومدى الحاجة إليها. فالدولة تحتاج قبل كل شيء إلى الموظفين القادرين على إدارة أعمالها. ولا تترى ذلك ضرورة من ضرورات التغريب (٣). وكان البيروقراطي في القرن التاسع عشر، ابتداءً من إعداد "القانون الأساسي" ١٢٩٣ (١٨٧٦م) وحتى لائحة إحدى وحدات إطفاء الحريق (اطفائييه)، يقوم أولاً بالاطلاع على القوانين والنظم الأوروبية في كل مجال، ويترجمها، ثم يقوم باعداد نص لللائحة التي يريدها بما يوافق الظروف، ويفتح المناقشة حولها، ثم يضعها في شكلها النهائي. وبقدر معلوماته باللغة الفرنسية كانت تُراجع القوانين العثمانية والتشريعات الإسلامية ونصوص التشريعات الأوروبية. وكان يجتمع لاعداد ومناقشة مشروعات الاصلاحات الادارية الضخمة ونصوص اللوائح والنظم كبار البيروقراطيين في عهد التنظيمات الذين لم يكونوا يتفقون في الرأي غالباً. إذ كان من الممكن أن نرى عدداً من الرجال يضطلعون بعمل واحد، مثل مدحت باشا وجودت باشا وفؤاد باشا، بل واكينلي سعيد باشا نفسه.

وأخذت لغة الادارة في التبسط، ويمكننا أن نشهد ذلك في جرائد مثل "تقويم الوقايح" التي كانت تنشرها الدولة، وفي الفرمانات الصادرة ولوائح النظم، وفي الكتب المطبوعة. ولكن الأهم هو تبسيط لغة المكاتبات. إذ أصبحت الالقاء المستخدمة في الوثائق من القصّر والوضوح بحيث لا تقارن بما كان قبل عهد التنظيمات، وان كانت لغة الكتابة والديبلوماتيقا [علم الوثائق] في عهد التنظيمات لا تزال تحتاج لدراسة واسعة. وبدأت بعض أنواع الخطوط المستخدمة في العهد السابق، مثل خط السياقت والخط الديواني تنسحب من الإدارات الحكومية. ويُفسر التبسط في الخطوط - وإن لم يكن فيها جميعاً- بكثرة عدد الموظفين المعيّنين، وعدم انشغال الكوادر الوظيفية بأنواع الخطوط كما كان في الماضي. وبنفس الشكل فان استقرار صورة بسيطة من الإملاء العثمانية الموحدة كان من الأمور التي عني بها رجال الدولة والمتقنون في عهد التنظيمات. فمن

(٣) - أنظر ارشيف رئاسة الوزراء العثماني (اراده - خارجيه / ٢٠ ربيع الأول ١٢٧٢) عن "الأقنديات المقرر إيغادهم إلى أوروبا لتعلم اللغة".

شمس الدين سامي إلى ميرزا فتح علي آخوند زاده الأذربيجاني كانت مسألة الإبداعية والإملاء موضع نقاش. فلغة الإدارة واسلوب المكاتب وبساطته كانا بمثابة الدستور عند السلطان محمود الثاني. وكان احمد جودت باشا من رواد التبسيط في اللغة، إذ قدم في النثر المجمع النماذج الأسلوبية في عهد التنظيمات. وعني البيروقراطيون في ذلك العهد باصلاح لغة الكتابة والنثر بوجه عام، وعملوا على تطويره؛ فكانوا هم الجيل الذي وضع العديد من الأدلة في هذا المجال(٤). وانكب البيروقراطيون على الاقتصاد والتاريخ والقانون وغيرها من الفروع في عهد التنظيمات، وكانت لهم فيها ترجمات ومؤلفات. وكانت جريدة تقويم الوقائع وغيرها ضمن الأجهزة التي تعمل على تثقيف الشعب في تلك المجالات. ولم يكن ذلك الأمر محصوراً على المتحدثين بالتركية وحدهم، بل كان ينسحب على كافة الرعايا العثمانيين. ولم تكن الصحافة مجرد وسيلة إخبارية للبلاغ والروم والأرمن ثم للعرب، بل كانت مدرسة مفتوحة لتعليم اللغة والتاريخ والجغرافيا(٥).

وتدلنا كل هذه الفعاليات المستتيرة على ظهور فئة مثقفة في عهد التنظيمات، رغم اختلاف فلسفتها في الحياة، أي فئة كانت تريد التحاسب مع البيئة المحيطة بها. فالاصلاحات هي التي جعلت القائمين عليها رواداً لطبقة مستتيرة. وظهرت من بين تلك الطبقة المستتيرة أيضاً طلائع المعارضة المستتيرة المنظمة في تاريخ تركيا. وينظر مثقفو عهد التنظيمات بعناية دائمة وشكل منتظم في أدب الشرق وتاريخه قدر نظرهم في أدب الغرب. فلم تستطع إلا ترجمة جودت لمقدمة ابن خلدون أن تغطي على شهرة خبير بارع في اللغة العربية و مترجم لها مثل "المترجم عاصم" في القرن الثامن عشر [جرت المحاولة الأولى لترجمة المقدمة على يد پيرى زاده محمد صائب في القرن الثامن عشر]. وعدا الترجمة بدأت تظهر إذن روائع الفكر حول تاريخ الشرق، كما اهتموا في ذلك العصر بالأدب الفارسي، وبشكل أكثر عطاءً. فبجانب كتب القواعد الفارسية المرجعية يمكننا أن نذكر عدداً كبيراً من "شروح حافظ" يخطها الإيرانيون أنفسهم. وبدأت الترجمات عن اللغات الأوروبية، ووضعت في نفس الوقت معاجم للغات أوروبا وكتب لقواعدها، بل وجرى تأليف الكتب الأولى والمعاجم في اللغة الروسية التي وضعت ضمن مناهج التعليم في الكلية الحربية (حريه مكتبي) على أيام السلطان عبد الحميد الثاني. وبدأت صناعة المعاجم والموسوعات تدخل مع مثقفي هذا العصر إلى الثقافة التركية من أوسع أبوابها، وعلى شتى

(٤) - أنظر: *Tabsıra-i Âkif Paşa*, 4. defa, Konstantiniye 1300, s. 76-77; Ş. Turan, "Cevdet Paşa'nın Kültür Tarihimizdeki Yeri", *Ahmed Cevdet Paşa Semineri*, İstanbul, 1986, s.18-20;

Rifat Paşa, Gülbin-i İrşâ, İstanbul 1275, s.52; *Mektûbât-ı Sırrı Paşa*, İstanbul 1303.

(٥) - أنظر: İ. Ortaylı "Osmanlılar'da İlk Telif İktisat Elyazması", *Yapıt*, Ekim 1983, s.37-44; İ. Ortaylı, "Tanzimat Devri Basını Üzerine Notlar" *Cahit Talas Armağanı*, Ankara 1990, s.397-404.

المستويات، بحيث يمكنها أن تخاطب الطالب والمتقّف. وفي نفس الوقت ترجموا بنجاح اصطلاحات العلوم الاجتماعية والفكر السياسي في اوربا المعاصرة، فرأينا كلمة "وطن" [مقابلاً لكلمة Patria] وكلمات: (بلديه) و (قانون أساسي) و (حرّيت) و (انقسام ثروت)، أي توزيع الثروة، وغيرها من المفاهيم. واستطاع المفكرون مثل جودت باشا أن ينقلوا مفاهيم مثل: (بُخْران مالى) Crise financiere أي أزمة مالية، ليس فقط إلى التركية العثمانية بل إلى لغات الشرق كله. واصطلاح: "التنظيمات" نفسه واحد من تلك المفاهيم. وهو علّم على عهد بعينه. والبيروقراطيون أنفسهم هم الذين وضعوا اسم ذلك العهد، فكان يُستخدم على شكل: "التنظيمات الخيرية". فلا هو انقلاب، ولا هو حتى إصلاح.. بل إنه عهد تنظيم وتقنين واعٍ يعتمد على "مبدأ التدرج" خارج هذين الحدين. فيجدد بنا أن نضع المغزى لاصطلاح "التنظيمات" ليس بالنظر إلى المعاجم، ولكن بالنظر إلى الاستخدام الاصطلاحي له في ذلك العصر. وعندئذ نرى أنه ليس عملية اعادة تنظيم فقط Reorganization ، ولكنه تنظيم لحياة وعهد بأكمله، ونرى - وهو الأهم من ذلك- أنه يعني التشريع. وكان المُشرّع الأجنبي G. Young قد خبّر مناخ ذلك العصر، فوضع كلمة Legislation [أي التشريع] مقابلاً لكلمة "تنظيمات" وهي ترجمة صحيحة^(٦). فهذا العصر هو عصر وضع اللوائح والقوانين والتشريعات. وواقع الأمر أن الروح العامة لعهد التنظيمات في نظرنا هي ضمان تنفيذ كافة الاجراءات الادارية تطبيقاً لقوانين ولوائح مدونة معينة. فالشخص الموكل بالادارة ملزم تماماً -وهو يحكم الرعايا- بهذه النظم والقوانين. وهذا يعني -بقدر الحيلولة دون فساد الاداريين الذي كان محلاً لكثير من الشكاوى- إعداد دستور يعلمهم حسن الاستقامة وأسلوب التصرف. والدليل على ذلك أن عملية جمع القوانين وتنسيقها عندما بدأت كانت تحمل عنوان: "الدستور". فدولة التنظيمات هي دولة القانون، والقوانين يجري نشرها وإعلانها بشكل منظم، والمفروض على كل شخص أن يلتزم بها. وكان لكل سنجق قبل التنظيمات قانون خاص لادارته، وعلى الرغم من أنه كان يوجد بين هذه القوانين تناظر ووحدة من حيث الأساس إلا أن قانون كل سنجق كان لا ينسحب إلاّ عليه. كما كان هذا الأساس سارياً لأجل "بعض الأقاليم والمقاطعات" ذات العوائد الضريبية. في حين جرى وضع النظم والقوانين في عهد التنظيمات بمعيّار واحد، بحيث تتسحب على كافة الممالك العثمانية، وعلى الرغم من إقرار بعض الأوضاع مثل "اللائحة التنظيمية لولاية الطونه" أحياناً لأجل التطبيقات الإرشادية إلاّ

(٦) - أنظر: G. Young, *Corps de Droit Ottoman*, II, 171-172.

أنها خضعت بعد مدة للنظام العام. وكان هناك بعض السناجق مثل جبل لبنان مثلاً، فجرى وضعه ضمن نظام خاص ولائحة تنظيمية مستقلة، ومع ذلك فقد حرصت الدولة ببراعة قانونية على ضمان انسجامه مع نظام الإدارة المدنية العامة. وهذا المناخ هو الذي شمل الإداريين والمدارين على السواء، حتى لقد وقع الاعتراض في "مجلس المبعوثان" عام ١٨٧٧م على إصدار قانونين مختلفين للبلديات من أجل "العاصمة وخارجها". كما جرت ترجمة عدد من اللوائح التنظيمية (نظامنامه) إلى اللغات الأخرى عدا التركية، ثم نُشرت وأُعلنت بعناية. فالدولة العثمانية دولة قانون، والجهل بالقانون يجب ألا يكون معذرة لأحد، وعلى الجميع أن يلتزم بالقانون. وقد صدر -على سبيل المثال- مرسوم سلطاني يحمل تاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٧٧هـ - [٣ يولييه ١٨٦١م] يأمر بتأدية النفقات اللازمة لأجل ترجمة "لائحة الأعشار" إلى اللغة اليونانية ونشرها. كما حرصت الدولة بوجه خاص على صدور قانون المالية وقانون الأراضي بكافة لغات الأهالي في الأمبراطورية، وجرى تشجيع وتكريم الذين قاموا بهذه الترجمة (٧). وحرصت الدولة على عدم عقاب الناس بغير قانون أو الإحجاف بهم، وهناك العديد من الأمثلة حول تجنب عقاب الإداريين العاملين خارج عاصمة الدولة، من كافة الدرجات، ممن أخلوا بحقوق الرعايا (٨). فقد كان من أهم الأمور التي تجنبتها الدولة في عهد التنظيمات أن يتمتع الإداري بصلاحيات غير عادية تعلو فوق القانون. وكان هناك في ذلك العهد من يدافع - ليس عن الحقوق البرلمانية التقليدية - ولكن عن القانون نفسه، وعن روحه والحقوق الطبيعية الناجمة عنه، والمثال على ذلك صادق رفعت باشا (٩).. فعهد التنظيمات إذن قد ضمن معاونه المرؤسين للإدارة ومشاركتهم في ركبها إلى حد ما، وليس إبعادهم عنها.

ثانياً - عهد التنظيمات والنظام المالي المركزي

لا شك أن عهد التنظيمات هو العهد التاريخي الذي جرت فيه أهم محاولات الإصلاح الواعية على طريق المركزية المالية. ورغم أن هذه النية وتلك المحاولات كانت تتعرض للانقطاع أحياناً كثيرة، ولم تتحقق المركزية المالية من خلال تنظيم الهياكل والتقنيات المالية، إلا أنها قطعت شوطاً طويلاً في تقنيات المحاسبة وتقنيات الميزانية وتعليم البيروقراطية المالية على

(٧) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (إرادته - خارجيه رقم ١٠٣٠٨ بتاريخ ٢٥ ذي الحجة ١٢٧٧، وإرادته داخلية رقم ٤٧٩٢٣ بتاريخ جمادى الآخرة ١٢٩١ حول ترقية نيقولا نقاش إندى عضو مجلس إدارة ولاية سوريا إلى الدرجة الثانية تقديراً لقيامه بترجمة قانوننامه الأراضي إلى اللسان العربي.

(٨) - أنظر: İ. Ortaylı, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı*, İstanbul 1987, s.77.

(٩) - أنظر: E. Kuran, "Osmanlı İmparatorluğu'nda İnsan Hakları ve Sâdık Rifat Paşa",

Türk Tarih Kongresi, VIII/2, Ankara 1981, s.1452.

السواء؛ إذ جرى ربط بعض الأقسام في الإدارة المالية بنظام تصاعدي سليم، واستطاعت نظارة المالية أن تثبت وجودها نحو أواخر القرن، وتصيغ تقاليد خاصة بها في ذلك المجال. والشيء المؤسف في تاريخ المالية التركية أن الجهاز الذي كان يتولى إجراء عمليات التجديد والتحديث مثل: تطوير تقنيات المحاسبة والميزانية طبقاً لمقتضيات العصر، وتسجيل موارد الدخل وأبواب الانفاق في البلاد، وطرح الضرائب وتحققها بأسلوب سليم، والارتفاع بمستوى عمليات تحصيل الديون ومتابعتها، هو إدارة الديون العثمانية التي عُرِفَت باسم "لجنة الديون العمومية" (ديون عمومية قوميونى) والتي كانت مكاناً لتعلم تلك العمليات وتلقي تلك المعلومات. فهذه الإدارة التي أقيمت للدائنين الدوليين بقرار صدر في ٢٨ محرم ١٢٩٩هـ [٢٠ ديسمبر ١٨٨١م] كانت تقوم بوضع تقنيات الحصر والمتابعة السليمة من أجل تحصيل الديون العثمانية، والإشراف على بعض خدمات الأشغال العمومية، والرقابة على مصادر الواردات المرصودة ضماناً على الديون، وهي الإدارة التي علّمت المالين الأتراك العاملين فيها هذه القواعد والأصول. وليس من المصادفة أن يعمل في ذلك التنظيم بعض رجال المالية المهرة الأتراك مثل جلاويد بك. ولا شك أن الاجراء المبني اللازم عمله لكي تدور عجلة نظام مالي هو حصر المصادر أولاً؛ أي التعرف بأسلوب صحيح على مصادر الدخل والمصادر التي تُفرض عليها الضرائب، مثل تعداد السكان، وتسجيل الأراضي وتعداد الثروة الحيوانية وغيرها. فقد كان واضحاً أن عملية تسجيل الأراضي والعقارات والمزروعات في الممالك العثمانية قد بليت خلال القرون العدة الماضية، بعد أن كانت عملية فنية ناجحة في زمانها، وأن مثل هذه السجلات لم تعد قادرة على مواجهة متطلبات المالية والإدارة الحديثة. أما الإدارة العثمانية فسي القرن التاسع عشر فقد أقدمت على تلك العمليات، واضعة في الاعتبار إيجاد مصادر أخرى أوسع للواردات. والواقع انه ليس من السهل القول إن تلك العمليات كانت جهود حصر ناجحة بقدر ما كان في النمسا، أو حتى في روسيا القيصرية. ولكننا إذا وضعنا في الاعتبار أن القوائم التي يمكن من خلالها حصر أراضي وممتلكات الامبراطورية وحصر عدد سكانها لم يجر عملها -كما ذكرنا- منذ عمليات التسجيل في العهود السابقة لتبين لنا أن عملية تعداد السكان الواسعة التي تجري منذ عهد السلطان محمود الثاني (١٠) وتسجل الأراضي والثروة الحيوانية كانت بمثابة خطوة مهمة على طريق الانتقال إلى نظام مالي مركزي حديث. كما أن جمع الأوقاف أيضاً في ذلك العهد تحت إدارة واحدة كان عملية من هذا

(١٠) - أنظر: Mahir Aydın, "Sultan II. Mahmud Döneminde Yapılan Nüfus Tahminleri", *Sultan Mahmud ve Reformları*, İstanbul 1990, s.81-101.

القبيل نُقلت عن مصر. والدليل على ذلك أن تعداد عام ١٢٤٨هـ (١٨٣٠م) كان مهماً من هذه الناحية(١١).

والأساس أن البيروقراطية على امتداد القرن الثامن عشر كانت قد طوّرت بعض الاشكال من التنظيم الحديث في تقنيات جمع الضرائب. وقد جرت تلك الأمور من خلال توسيع نظام الالتزام أكثر وأكثر، واستحداث وحدات مالية أو أقلام ذات إدارة ذاتية. ونذكر على سبيل المثال: "خزانة جيش العساكر المنصورة" (منصوره خزينه سى)، و"خزانة الرديف" (رديف خزينه سى)، و"الخزانة العامرة" (خزينه عامره).. والهدف هو حماية الموارد من الانقلاب، وتوقع ذلك قبل حدوثه، ثم القدرة على مواجهة نفقات الإصلاح العسكري، وهو أمر شاهدها كثيراً في تاريخ المالية؛ فقد اتجهت دول أوروبا الحديثة أيضاً في العصور الماضية لهذا النوع من التطبيقات. والواقع أن عهد التنظيمات نفسه رافق أزمة سياسية وعسكرية ومالية. فلما كان هدف البيروقراطيين آنذاك هو تدعيم القدرة المالية للدولة وترشيد رقابتها المركزية فالأمر يقتضي زيادة الضرائب ولكن مع الحصر الصحيح للموارد الضريبية لأجل ذلك، وتحصيل الضرائب القانونية، وتمكين خزانة الدولة بهذه الوسيلة من الحصول على موارد أكثر.

والخلاصة أن الأمر كان يقتضي زيادة الحاصلات في البلاد وتأدية الأهالي للضرائب ما داموا يعيشون ميسورين في ظل الإدارة الشرعية، وإثراء خزانة الدولة بهذه الطريقة. ومن ثم يقتضي أيضاً أن يكون الاتفاق منظماً بنفس الأسلوب، فلا يكون إلا في أبوابه اللازمة، وتبعاً لمتطلبات الإصلاح الإداري والعسكري في حدود الأصول القانونية والرقابة.

وأنشئت نظارة المالية (أمور ماليه نظارتى) على أيام السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٨م لتحل محل الدفتردارية (دفتردارلق) القديمة. فكان لها غايتان، الأولى إلغاء التعدد في خزائن معينة أنشئت قبل ذلك لمواجهة نفقات معينة في الدولة، وجمع الواردات والنفقات -ما أمكن- في خزانة واحدة؛ والثانية هي توحيد جهاز الرقابة على عملية فرض الضرائب وتوزيعها وجبايتها في الولايات الأخرى خارج المركز، والحيولة دون الانحرافات والظلم وزيادة الواردات. وهكذا مع ربط أجهزة الولايات بأجهزة المالية المركزية يعاد تنظيمها من جديد، حتى يمكن لعملية الهيكلية تلك أن تساعد على إعداد ميزانية للدورة المالية التالية. فقد أمكن ابتداءً من عام

(١١) - أنظر: Yavuz Cezar, *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişik Düzeni*, İstanbul 1986, s.289-290.

١٨٤٦/٤٧ إعداد مشروع ميزانية كل عام (١٢). ولا شك أنها وإن لم تتحقق في الحال فإن "لائحة الميزانية" الخاصة بعامي ١٨٥٥م و ١٨٧٤م و "قانون اصول المحاسبة العمومية" (اصول محاسبه عموميه قانوني) الذي ظل نافذاً مدة طويلة [عملت به حكومة الجمهورية ويعد واحداً من أحجار الأساس في تاريخ مالية تركيا] قد جرى إعداده في ١٤ شباط ١٣٢٧ (رومي) (٢٧) فبراير ١٩٠٩م) ودخل بعدها حيز التنفيذ. والنقطة التي وقع التركيز عليها في مالية عهد التنظيمات هي البدء في مرحلة تؤدي فيها الضرائب نقدياً وعلى أسس موحدة، بدلاً من نظام الضرائب العينية أو الخدمة مقابل الاعفاء من الضريبة. ولا شك أن هذا النظام كان عصرياً؛ غير أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البلاد حالت دون تحقيق مثل هذه الآلية. فقد كان إلغاء أنواع الوظائف التي يقوم بها بعض الناس مقابل الاعفاء من الضرائب، مثل حراسة القناطر والجسور مثلاً سبباً في استياء فئة عريضة من الناس، ولهذا رأت الدولة الاحتفاظ بقسم من تلك الوظائف.

وبدأت عملية هيكلة المالية بإنشاء "نظارة الامور المالية" أولاً في عام ١٨٣٨م بدلاً من نظام الدفتردارية (دفتردارلق)، ثم جرى التأكيد على هذا النظام مرة أخرى عام ١٨٤١م وبشكل قاطع (١٣). وفي عام ١٨٤٢م استحدثت الدولة دفترداريتي الأنصول والرومي بدلاً من الموظف الثاني الذي يحمل اسم "مستشار المالية". (ماليه مستشارى). ولا زال ذلك التقليد مستمراً إلى اليوم في كافة الولايات من خلال الدفتردارين الذين يعملون إلى جانب الولاة، ويمثلون أرفع موظفي المالية. وقد طوّرت إدارة التنظيمات ذلك التركيب. أما هيئة تفتيش المالية المركزية والقضاء المالي فقد ظهرت بين عامي ١٨٦٢-١٨٦٥م من خلال التعديلات المستمرة، وهي متمثلة في "ديوان المحاسبات" (ديوان محاسبات) الذي يقابل عند الفرنسيين Cour des Comptes. وكانت وظيفة هذا الديوان ابداء الرأي في المسائل المالية، وإعداد تقرير عن الوضع المالي يُقدم الى السلطان بواسطة الصدر الأعظم. وكان الديوان عقب فحص حسابات المحاسبين يُصدر الحكم "بعدم خلو الذمة" أو "البراءة"، كما كان في حالة تأكده من وقوع جرم كالتزوير أو الاختلاس يعرض الوضع على نظارة المالية، ويُعلن الصدارة العظمى من أجل محاكمة المذنب أمام هيئة "شورى الدولة" ومجالس الإدارة (١٤). وبذلك كان الديوان واحداً من انجح أجهزة الرقابة المالية

(١٢) - أنظر: Tevfik Güran, *Tanzimat Döneminde Osmanlı Maliyesi*, Ankara 1989, s.12 vd.

(١٣) - أنظر: Abdüllatif Şener, *Osmanlı Vergi Sistemi*, İstanbul 1990, s. 26.

(١٤) - أنظر: İbrahim Hakkı, *Hukuk-ı İdare*, s.273.

المركزية، وخطوة على سبيل التطور. وحاولت الدولة في الولايات خارج العاصمة أيضاً أن تقوم بعملية تنظيم في المجال المالي.

فقد كان الجاري قبل ذلك في الولايات خارج المركز أن يجري طرح الضرائب برأي كبار القوم في الولاية، ورأي رئيس الطائفة غير المسلمة وعمدتهم (قوجه باشي)، ثم يجري جمعها من قبل الملزمين، أما الآن فقد ألغي هذا الأسلوب، واتجهت الدولة إلى النظام الجديد. فالى جانب المحصلين ذوي الصلاحيات غير العادية المرسلين من العاصمة إلى مراكز الايالات (الولايات) ومراكز السناجق ينضم إليهم عدد من ممثلي الأهالي والرؤساء الروحانيين للطوائف والقائد العسكري في المنطقة وغيرهم من المسؤولين الآخرين ليشكلوا "مجالس التحصيل" (محصللق مجلسلى) التي يجري تكليفها بمهمة طرح الضرائب وتوزيعها وتحصيلها [والواقع أن صلاحياتها ومهامها كانت على نطاق أوسع يتعدى ذلك الهدف]. وإلى جانب المحصل الذي يجري تعيينه في مجلس التحصيل الذي يتشكل بموجب لائحة تعليمات (تعليماتنامه) يجري إصدارها، وإلى جانب مساعديه كان ينضم إليهم قاضي المنطقة ومفتيها وقائدها العسكري والرؤساء الروحانيون وستة من الوجهاء فيها يجري انتخابهم. وفيما يتعلق بأسلوب تشكيل مجالس التحصيل فقد أشارت إليه لائحة النظام التي أعدها "مجلس الأحكام العلية" (مجلس أحكام عدليه) في البند الأول منها؛ إذ يشترط في الشخص المرشح لهذه المهمة أن يكون من المعروفين بالعقل والعفة والاحترام في منطقته. فكان المرشح يذهب أولاً إلى المحكمة لتسجيل اسمه، ثم يُعرض بعدها لتصويت الناخبين. أما الناخبون أنفسهم فكان يجري تحديدهم عن طريق القرعة، خمسة أشخاص من كل قرية تتبع القضاء، مع عشرين إلى خمسين شخصاً من ذوي الأملاك الواعين العقلاء من مركز القضاء نفسه. وهؤلاء الناخبون يجتمعون في مكان، ويُعرض عليهم المرشحون فيه، فكان الناخب الذي يريد مرشحاً يقف إلى جواره، أما من لا يريدونه فيقفون في جانب آخر. والمرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات يجري انتخابه، أما إذا تساوى عدد الناخبين فتجري القرعة الشرعية بينهم. ولا شك أن هذا الأسلوب الانتخابي الذي تقرر بلاتحة نظام كان بعيداً عن تحقيق مشاركة أوسع من القاعدة (١٥). كما كان واضحاً أنه لم يكن مطبقاً على نطاق واسع، ولم يجر تطبيقه بالطريقة الواجبة. وقد أشار المراقبون المعاصرون إلى أن المنتخبين كانوا إما من الأشخاص الذين يعينهم الأمر المدني هناك، وإما من الأشخاص الذين يختارهم رؤساء الطوائف غير المسلمة، أو من وجهاء المنطقة

(١٥) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (جودت- داخله / رقم ١٦٦٠٢ بتاريخ ٢٣ صفر ١٢٥٦)، وانظر أيضاً: Abdurrahman Vefik, *Tekâlif Kavâidi*, II, İstanbul 1329, s. 37-38.

المتفاهمين مع كبار الموظفين فيها(١٦). وقد رأت الدولة أن التفاهم مع الأهالي وتسيير الأمور عن طريقهم أمر لا يمكن التغاضي عنه. ولسوف تلجأ الدولة بشكل واسع لهذا النظام الذي كان يجري تطبيقه في جزيرة قبرص [المجلس المعروف باسم demogerentos] وفي مدن مثل فوسكوپوج في البلقان خلال العهد العثماني التقليدي.

ولما لم تُحقق تجربة التحصيل (محصللق) ما كان يُرجى منها زاد الاتجاه هذه المرة نحو المركزية، واتجهت الدولة إلى سلطة الوالي في الولاية، وإلى أسلوب تطبيق مشابه في السناجق والأقضية. وكانت النتيجة أن استقر التدرج الوظيفي hiérarchic الإداري بالتعاون أيضاً مع الممثلين المحليين ولكن مع فرض ثقته عليهم. وكان من الواضح أن عملية طرح الضرائب وتوزيعها وتحصيلها التي تشكل أساس المالية ليست أمراً يمكن تنفيذه أو التغلب عليه مع أهالي كل منطقة من أول مرة، ومن ثم عادت الدولة إلى نظام الدفتردارين ومديري المال الذين كانوا يمثلون البيروقراطية المركزية في السناجق والقصبات داخل الولايات. واستمر العمل بنظام الالتزام، وقُضيت الدولة قيام الإدارة بتحصيل واردات أقسامها المعنية، ثم حساب النفقات والمصاريف الجارية اللازمة، وإرسال الزائد منها إلى الخزانة المركزية. فقد كانت الجمارك مثلاً تقوم بتسديد مصاريفها ورواتب موظفيها من الواردات التي تقوم بتحصيلها، ثم ترسل المتبقي بعد ذلك إلى الخزانة. والواقع أن الولايات لم تكن إلا مكاناً تجتمع منه الواردات، أي بدل الاعشار وضريبة الأغنام والبدل العسكري وغير ذلك، ثم تجري فيه عمليات سداد الرواتب والنفقات [مثل نفقات الأمن والمعارف والأشغال العمومية]، فهي إلى درجة ما تحت رقابة الحكومة المركزية، ولكنها وحدة ذات إدارة مستقلة من الناحية المالية. ومع هذا فإن هذه الهيكلية تُعد مرحلة مهمة على طريق الانتقال إلى النظام المالي المركزي. وكان من أهم العقبات في إقامة نظام مالي مركزي هي الاستدانة الخارجية التي اضطرت إليها الدولة في أعقاب حروب البلقان في القرن التاسع عشر بوجه خاص، ولا سيما ما ظهر بعدها بسبب بعض التكاليف، مثل الضمانة على الكيلومتر المطلوبة في مقابل قيام أصحاب رؤس الأموال الأجنبية بإنشاء البنية التحتية للسكك الحديدية، ثم قيام لجنة الديون العمومية بوضع يدها باسم الدول الدائنة على بعض موارد الدخل، ولا سيما ضريبة الأعشار في بعض الولايات. صحيح أن البيروقراطيين الماليين الأتراك تعلموا الأساليب الجديدة من هذه اللجنة الأجنبية في مجالات مثل التقنية المالية والرقابة، وذلك بسبب تحصيل هذه الموارد من

(١٦) - نقلاً عن اوبيسيني Ubicini أنظر:

Halil İnalçık "Tanzimatın Uygulanması" Belleten 112, Ankara 1964, s. 627.

مصادرها، غير أن استقلالية الدولة، ووضع هيكلية مالية مركزية واستقرار أساليبها قد تعرضت كلها بسبب ذلك لأضرار جسيمة.

وكان هناك إجراء مهم في أمر المركزية المالية تحقق في مجال النقد والمصارف. فقد عازمت الدولة على سك العملات المتداولة تبعاً لعيار واضح، وضمان تداولها تبعاً لسعر رائج معين، وطرح البنكنوت بالقدر الذي يقابلها، وتحرير الصرافة من الصرافين، وخاصة بعد عام ١٨٦٠م، وإقامة سوق عصرية للاقراض. ولإجدال أن كلتا المحاولتين لم يكتب لهما النجاح. فامتلاك أحد البنوك للصلاحيات بطبع البنكنوت كما هو الحال في أوروبا ثم زيادة سرعة النقود المتداولة وبالتالي زيادة تأثيرها المضاعف multiply effect كانت أموراً لم تنجح الدولة العثمانية في تحقيقها حتى عن طريق التدابير القهرية خلال الحرب العالمية. ومع انتشار استخدام النقود المعدنية المسكوكة بعيار موحد منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني فقد ظلت كافة أنواع السكة الفضية والذهبية المحلية والاجنبية في التداول داخل البلاد. وأعطيت صلاحية طبع البنكنوت للبنك العثماني Banque Imperial Ottomane وهو مؤسسة ذات رأس مال أجنبي، ولم تفلح الحكومة في السيطرة على مسألة الإصدار. وهذا الأمر قد لوحظ مع التجارب المريعة أيام الحرب والأزمات. أما عن تجارب الصرافة المحلية فقد تحققت عام ١٨٤٧ في بنك القسطنطينية Banque de Constantinople الذي أقيم بامتياز مُنح لاثنتين من الصرافين هما اليون Aleon وبالتازي Baltazzi، غير أن البنك في عام ١٨٥٢م أوقع الدولة في خسارة قدرها ٦٠٠,٠٠٠ ليرة ثم أفلس. أما الصناديق التي بدأها مدحت باشا في نيش عام ١٨٦١م وعمل على انتشارها بعد ذلك في ولاية الطونة فهي على الرغم من أنها كانت البداية للصرافة الزراعية نوعاً ما إلا أنها لم تفلح في تأسيس آلية مركزية في الامبراطورية للنقد والاقراض تعتمد على رؤس الأموال المحلية. ولا شك أن سيطرة البنوك الاجنبية في هذا المجال كانت من مظاهر النقص في اقتصادات عهد التنظيمات، وبذلك ظلت المالية العثمانية بعيدة عن أهم الأجهزة المركزية، أي عدمت الرقابة على آلية الإصدار والاقراض. ولا مفر في نظام يعجز عن الرقابة على الحياة الاقتصادية وتتعرض جهوده نحو المركزية فيها من أن تتعرض وتتعلل ببقية الإصلاحات المركزية الأخرى.

ثالثاً - الحكومة المركزية [الباب العالي]

يُنعت عهد التنظيمات بأنه عهد سادته ديكتاتورية الباب العالي على الحياة البيروقراطية، ويعني لفظ الديكتاتوري هنا سيطرة البيروقراطيين وحدهم في الباب العالي على الإدارة، وتراجع مقام السلطنة إلى الدرجة الثانية في ظل شخصية السلطان عبد المجيد الطيعة. والواقع أن البيروقراطيين في عهد التنظيمات لم يكونوا فرقة أو مجموعة أو لجنة متماسكة تستطيع وضع

نظام ديكتاتوري، بل كانت تتشكل الحياة البيروقراطية آنذاك من الخبراء في شئون الدولة ورجالها المحنكين، فقد بلغ تقدم فئة البيروقراطيين الذين بدأوا يحتلون مواقع النشاط الإداري منذ معاهدة قارلوفجه في الماضي ذروته في عهد التنظيمات. وكان تحويل إدارة الدولة إلى المركزية والاضطلاع بالنشاط التشريعي أموراً تسير في القسم الأعظم منها بفضل المجالس والهيئات التي تشكلت في الباب العالي. وهكذا ظهرت المجالس المتخصصة بينما أخذت وظائف الديوان الهامايوني صاحب اليد الطولى في العصور السابقة تتضاءل في القرن الثامن عشر وتتعرض اجتماعاته، وكانت تلك المجالس من السعة والقدرة على الانجاز بحيث لا تقارن به. وواقع الأمر أن "مجلس التنظيمات العالي" (مجلس عاليء تنظيمات) قد ظهر كجهاز منافس لـ "المجلس الأعلى للأحكام العدلية" (مجلس وآلاى أحكام عدليه)، وكان كثيراً ما تتضارب وظائفهما، فتلاشى مع الوقت مجلس التنظيمات، بينما دخل الثاني مرحلة التخصص، ثم تفرعت عنهما الأجهزة التي لازالت مستمرة حتى اليوم. والحق أن عهد التنظيمات هو العهد الذي ظهرت فيه النظارات [الوزارات]، وبدأت فيه عملية الاختصاص في الحكومة المركزية. ولكن من ناحية أخرى كانت المجالس التي أشرنا إليها تعمل في الباب العالي وكأنها فوق هذه الوزارات، فهي أجهزة شبه استشارية وشبه تشريعية وشبه رقابية. والنقطة التي طالما جدل حولها أن المجالس هي التي شكلت نواة البرلمان الأول عام ١٨٧٧م (١٧).

وهذا - لا شك - حكم لا يستهان به من ناحية أساليب العمل وأصول الرقابة والمناقشة ووضع التشريعات، ولكن على الرغم من كل شيء فإن مجلس المبعوثان عام ١٨٧٧م شيء والبرلمانات الأخرى شيء آخر. ففي مجلس المبعوثان لعام ١٨٧٧م نرى تشابهاً كبيراً بينه وبين مجالس الإدارة في الولايات، سواء كان من ناحية تشكيل الأعضاء أو أصول المداولة أو الجو العام. وتذكرنا مجالس الباب العالي بمجالس الشيوخ والكلجيجومات Collegium في أوروبا في العهد الباروكي، وفي روسيا على أيام بطرس الأكبر. إذ كانت تتشكل تلك المجالس من أعضاء يتبعون الحاكم أو الوكيل المطلق عنه، فهو الذي يقوم بتعيينهم، بينما يأخذونهم مكانهم ضمن القوة التنفيذية تابعين للحاكم أو عاملين باسمه، وهم الذين يقومون على تنفيذ الإصلاحات، وهم الباحثون الناقدون أكثر من كونهم هيئة إدارية أو تشريعية مستقلة. والواقع أن أهم المظاهر في الإدارة المركزية إبان عهد التنظيمات هي كثرة المجالس الاستشارية والتنفيذية، أي التركيب الذي

يعرف باسم Polysinodie consultative. وفي الربع الأخير من القرن التاسع عشر ظهرت "هيئة الوكلاء" (هيئة وكلاء) أي مجلس الوزراء بالاصطلاح الحالي، لتكون جهازاً لحكومة مركزية قوية ذات صلاحية، إلا أنها كانت وكأنها مجلس ليس له صلاحيات بارزة بالقياس إلى المجالس المذكورة. فهذه الهيئة الوكلاء هي من حيث الأساس جهاز "استشاري/تحتصيري"، أو بتعبير آخر فإن قرارات هيئة الوكلاء إنما تدخل حيز التنفيذ بإرادة السلطان [الإرادة السنية] وتصديق منه [بعد موافقة شيخ الاسلام في الأمور الدينية]، وعندئذ تصبح في حكم القانون [الواجب الاتباع]. ومن ثم يمكننا القول إن قرارات هيئة الوكلاء التي اقترنت بإرادة السلطان [الإرادة السنية] كانت في حكم القانون، وأن قراراتها الأخرى حتى التي يتصف منها بصفة "الاجراء التنظيمي" كانت تُعامل معاملة القانون، ومن ثم لم تكن الاختلافات في النظام بين الاجراءات الادارية والقوانين واضحة بارزة في التشريع العثماني خلال ذلك العهد.

وقد لوحظت الزيادة في عدد أعضاء هيئة الوكلاء خلال الفترة الواقعة بين التنظيمات (١٨٣٩م) والمشروطية الأولى (١٨٧٦م). فكانت تضم الهيئة -إلى جانب القائد العسكري العام (سَرَعَسْكَر) وشيخ الاسلام ورئاسة الصدر الأعظم -ناظر البحرية وناظر الخارجية وناظر العدل وناظر المالية وناظر التجارة وناظر الأشغال العمومية وناظر الضبطية وناظر الأوقاف، كما كانت تضم مستشار الصدارة ورئيس مجلس شورى الدولة وأمين الرسومات وناظر الدفتر الخاقاني.

وهذه الهيئة أو مجلس الوكلاء الذي عُرف في التاريخ أيضاً باسم "مجلس الوكلاء الخاص" (مجلس خاص وكلاء) قد اتضحت معالمه في عهد السلطان عبد العزيز. وكان من أهم المجالس التي ساعدت على وضع التشريعات هو "المجلس الأعلى للأحكام العدلية" (مجلس وآلأى أحكام عدليه) الذي تأسس عام ١٨٣٧م، والوظيفة الأساسية لهذا المجلس وضع التشريعات [القوانين والنظم واللوائح والمراسيم الحكومية]، كما كان يمتلك صلاحية التحكيم القضائي والاداري، وظل يعمل في إعداد مشروعات القوانين خلال عهد التنظيمات حتى انقسم إلى قسمين عام ١٨٦٨م، أحدهما مجلس "شورى الدولة" الذي لازال يواصل أعماله حتى اليوم تحت اسم جديد هو دانشتاي DANİŞTAY، والثاني هو "ديوان الأحكام العدلية" (ديوان أحكام عدليه) الذي يمثل الشكل الأول للجهاز الذي يُعرف اليوم باسم YARGITAY [أي المحكمة العليا أو محكمة النقض والتمييز Supreme Court]. وهناك أيضاً المجلس الأعلى (مجلس وآلا) الذي يتشكل من رئيس وعشرة أعضاء وكاتبين يجري تعيينهم من قبل السلطان فكان يشارك فيه بعض رجال الدولة، مثل الصدر

الأعظم والقائد العسكري العام وناظر التجارة ومشير الضربخانة وناظر الخارجية ومشير المابين الهمايوني وغيرهم.

وكان يوجد إلى جانب المجلس الأعلى مجالس عليا أخرى متعددة تتولى التجهيز للأعمال المهمة، ويناظر أمرها بالنظارات. ففي عام ١٨٣٦م جرى تشكيل "مجلس الشورى العسكري" (دار شوراي عسكرى) لتنظيم شئون الجندية والتفتيش عليها، وتَشَكَّل لشئون المدفعية والبحرية مجلسان، هما "مجلس الطوبخانة العامة" (مجلس طوبخانه عامره) و "مجلس البحرية" (مجلس بحريه)، وتشكل عام ١٨٤٥م "مجلس المعارف العمومية" (مجلس معارف عموميه) للنظر في شئون التعليم، وتشكل "مجلس المالية" (مجلس ماليه) و "مجلس الزراعة" (مجلس زراعت) ليكونا تابعين لنظارتي المالية والزراعة، كما تشكل "المجلس العالي للتنظيمات" (مجلس علىء تنظيمات) ليكون جهازاً مساعداً لمجلس الوكلاء [مجلس الوزراء]، وهو الذي جرى تأسيسه قبل ذلك عام ١٨٤٥م، ولكنه انضم من جديد عام ١٨٦١م إلى المجلس الأعلى (١٨). وكان المجلس الأعلى في الوقت ذاته جهازاً عالياً للمحاكمات، فقد كان يتولى - إلى جانب مهمة النقض والتميز - محاكمة كبار موظفي الدولة، بل وينظر أحيانا في دعاوهم القضائية. والمثال على ذلك أنه أصدر حكماً بتأديب جلال بك ابن علاء الدين باشا بدعوى أنه أهان زوجته (١٩). أضف إلى ذلك أن المجلس كان يضم أعضاء آخرين غير أعضائه، بل وكان بمثابة نظارة [وزارة]، وهذا الأمر جعله جهازاً يتعدى كونه مجلساً. والمجلس الذي ذكرناه باسمه المختصر: المجلس الأعلى (مجلس وآلا) ظل المجلس الوحيد بعد إلغاء "المجلس العالي للتنظيمات" الذي ظهر كمنافس له بعد مدة عام ١٨٥٤م ثم ألغي عام ١٨٦١م. أما في عام ١٨٦٨م فقد انقسم إلى قسمين، فانبتق عنه مجلس "شورى الدولة" (شوراي دولت) و "ديوان الأحكام العدلية" (ديوان احكام عدليه) ليكونا جهازين مهمين في اصدار القرارات التشريعية والاستشارية، وكلاهما كما ذكرنا سالفاً قد شكلا الأساس في جهاز القضاء الاداري المعروف اليوم باسم "المحكمة الاستشارية" DANIŞTAY، والأساس في جهاز المحاكمة القضائية المعروف اليوم باسم "محكمة النقض" YARGITAY. والوظيفة الاساسية التي تتاط بمجلس شورى الدولة هي إعداد ومراجعة لوائح النظم مثل المجلس المعروف باسم Conseil d' Etat في فرنسا، أما المجلس الثاني، فكانت وظيفته أنه أعلى الأجهزة في المحاكمات

(١٨) - أنظر الرسم البياني لهذا التطور في:

Mehmet Seyitdanlioğlu, *Meclis-i Vâlâ-yı Ahkâm-ı Adliye*, (رسالة دكتوراه لم تطبع), Ankara 1991, s.137.

(١٩) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني: (İ.M.V., nr. 42341).

القضائية في الدولة. وكان ديوان الأحكام العدلية هو مرجع النقض للمحاكم النظامية (نظاميه محكمه لرى) التي تأسست آنذاك (١٨٦٩م). أما مجلس شورى الدولة فكان هو الجهاز التشريعي الاستشاري في مجال الإدارة، وجهاز المحاكمة الإدارية في الوقت ذاته، حتى وإن قصر عن هذا الجانب.

وقد أجرت الدولة عدة تعديلات على هيكل مجلس شورى الدولة من خلال اللوائح التي صدرت أعوام ١٨٦٨، ١٨٧٠، ١٨٧٢، ١٨٨٨، ١٨٩٧، ١٩٠٨م. وأدت هذه التعديلات إلى اتساع مجال عمله أحياناً أو تحديدها أحياناً أخرى. ومع ذلك يمكننا أن نوجز وظائف هذا المجلس في إعداد القوانين والنظم والقرارات التي يكلف بها، والفصل في القضايا بين الحكومة والأفراد، والنظر في محاكمة موظفي الدولة، والفصل في الخلافات على الصلاحية بين السلطات القضائية والإدارية.

والشعب الأساسية في أجهزة الدولة ما عدا الصدارة العظمى هي: نظارة الشؤون الخارجية ثم نظارة الشؤون الملكية التي جرى تعيينها بدلاً من منصب وكيل الصدارة (صدرت كتخداسى بكى)، ثم في النهاية نظارة الشؤون الداخلية، ونظارة الشؤون المالية التي استحدثت بدلاً من الدفتردارية. وبخلاف هذه النظارات الأساسية كانت توجد نظارات أخرى نشأت وتطورت عن بعض المجالس، ثم تحولت إلى أجهزة مستقلة. ونظارة الزراعة والتجارة التي تشكلت مستقلة عام ١٨٣٩ هي نموذج على ذلك النوع من البناء والتنظيم. والواقع أن الوزارات في أوروبا إبان عهد الباروك قد ظهرت في البداية على شكل هيئات Office chancellery، ثم لم تلبث في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر أن تحولت إلى وزارات مستقلة. والدليل على ذلك أن نظارة الأشغال العمومية (نافعه نظارتى) في نهاية مثل هذه التطورات قد أكملت هي الأخرى تشكيلها المستقل عام ١٨٧٠م. وكنا قد ذكرنا قبل ذلك أن هيئة أو مجلس الوكلاء أي مجلس الوزراء العثماني كان يضم عدا النظار [الوزراء] مناصب أخرى من العهد السابق، مثل ناظر الدفتر الخاقاني وشيخ الاسلام. كما تشكل داخل مجلس الوزراء العثماني بعد ذلك نظارتا الحربية والبحرية إلى جانب منصب القائد العسكري العام (سَرَّ عَسْكَرْكَ). غير أن المحافظة على هذا المنصب على الأخص في مجلس الوزراء أمر يجب إيضاحه فضلاً عن طرافته وارتكازه على التقاليد القديمة.

وكان من أهم التطورات التي حدثت في عصر الإصلاحات العثمانية أن هذه المكاتب كانت توضع في مبان خاصة بها باستمرار. واستخدام الباب العالي نفسه مكتباً ومقرّاً للصدر الأعظم

إنما هو أمر يرجع إلى القرن السابع عشر. وكان باب الأغا (أغا قابيسى) من أقدم المكاتب العمومية *anonyme*. أما في القرن التاسع عشر فكان الباب العالي يضم في تشكيله الصدارة العظمى مع ثلاث وزارات كبيرة؛ ولكن نظارات مثل نظارة المعارف ونظارة الأشغال العمومية، ثم نظارة الصحة فيما بعد ونظارة الدفتر الخاقاني قد خُصصت لها مبان مستقلة. أما في الولايات خارج مركز الدولة فقد استحدثت مبان ومقار رسمية للولاية والمتصرفية والقائمقامية والمحاكم. وعلى ذلك يعتبر عهد التنظيمات هو العهد الذي استقرت فيه البيروقراطية، واكتسبت فيه المكاتب الرسمية - إلى جانب المباني التجارية - صفة الشخصية المتميزة والاستمرارية، مما ساعد على ظهور أسلوب معماري مختلف في هذا المجال.

وعندما نقول تشكّل النظارات فلا يجب أن يخذعنا ذلك العنوان؛ لأن بعض النظارات كانت مكاتب تابعة للصدارة العظمى، والناظر الموجود على رأسها هو فقط من رجال الدولة وليس من أركانها، أو حائزاً على رتبة الوزارة أو معدوداً بين الوزراء. وفي مقابل ذلك كان يوجد في مجلس الوكلاء [الوزراء] في القرن التاسع عشر بعض النظار ممن ليس لهم نظارة [مأمور بمجلس الوكلاء]. ولاشك أن نظارة الخارجية هي أوضح نموذج على أن مكاتب الصدارة العظمى التقليدية قد شكلت النواة في ظهور النظارات الأساسية التي نعرفها. ولهذا السبب فإن الباحثين المحليين والأجانب الذين تناولوا موضوع تطور "الشئون الخارجية" قد أعجبوا كثيراً بهذا التركيب الفريد *suigeneris* الذي انفرد به هذا التنظيم البيروقراطي في تطوره، وشهدوا فيه استمرارية الروح العثمانية. ولكن المؤسف أن تاريخ هذه النظارة لم تكتمل كتابته لأسباب متعددة، ولعل تفسير ذلك راجع إلى أن وزارة الخارجية التركية حتى هذا اليوم نفسه لازالت عبارة عن مكتب متداخل مع رئاسة الوزراء، وأن الأمين العام للخارجية في جمهورية تركيا ما هو إلا أحد المساعدين لرئيس الوزراء نوعاً ما، وأن الأسلوب العثماني التقليدي ينطوي على هذه الروح التي كانت عليها نظارة الخارجية في عهد التنظيمات، وانتقلت منه إلى العهد الجمهوري. وصلة رئيس الكتاب بالخارجية في العهد العثماني التقليدي إنما تأتي من إدارته للمكاتبات في هذا المجال، واتصاله بالسفراء الأجانب وغرفة الترجمة. وعندما أسست "نظارة الأمور الخارجية" لأول مرة وُضع على رأس هذا المنصب رئيس الكتاب الحاج عاكف أفندي اليوزغادي مع رتبة الوزارة [هو المنافس لبرتو باشا] على الرغم من أنه لم يكن دبلوماسياً، بل كان من سلك الكتابة، كان ذلك سبباً في وقوع التشابه بين رئاسة الكتاب ونظارة الخارجية. والواقع أن رئيس الكتاب لم يكن ناظراً للخارجية في العهد التقليدي. ولكن المكاتب التابعة له التصقت بشكل غريب بالنظارة

الجديدة. والدليل على ذلك أن قلم الرأس وقلم التحويل وقلم واضع الطغراء (طغراکش) قد جرى ربطها بنظارة الخارجية، وذلك عدا المكاتب التي فقدت وظيفتها أو غيرتها، مثل قلم الديوان الهمايوني وقلم المهمة من المكاتب القديمة التي كانت تتبع رئيس الكتاب (٢٠). وكان من بين هذه المكاتب أيضا غرفة المذاهب (مذاهب اوده سى). وهي الغرفة التي كانت تتولى مهمة إدارة الاتصالات بين الباب العالي والطوائف غير المسلمة، وتتابع عملية السماح لها باقامة الكنائس والمدارس وترميمها، ثم انضمت إلى النظارة الجديدة لمتابعة نفس العمل تحت اسم "دائرة المذاهب" (مذاهب دائره سى). والآن فان موظفي الشؤون الخارجية الذين يتابعون القناصل والأمور المتعلقة بهم في الولايات كانوا تابعين لنظارة الخارجية (دائرة الخارجية في الولايات = ولايت خارجيه دائره سى). وإلى جانب المكاتب الجديدة التي تشكلت داخل النظارة مثل قلم التحريرات الخارجية (تحريرات خارجيه قلمى) الذي يتولى أمر المكاتبات مع السفارات في الخارج، وغرفة أوراق الخارجية (خارجيه اوراق اوده سى)، أي الأرشيف، وقلم الجنسية (تابعيت قلمى) أي شئون الجنسيات، كان يوجد مكتبان آخران ظهرا مع ظهور الصحافة، مثل قلم المطبوعات (مطبوعات قلمى) ثم قلم المطبوعات الأجنبية (مطبوعات اجنبية قلمى). وهذا الأخير هو الذي أدى إلى قيام وكالة الخارجية [وزارة الخارجية] وموظفيها بتولي إدارة المديرية العمومية للمطبوعات (مطبوعات عموم مديرلكى) في العهد الجمهوري أيضا. ونظارة الداخلية هي الأخرى جهاز انبثق عن الصدارة العظمى، واستمر يعمل تحت إمرة ورقابة الصدر الأعظم، على الرغم من أن وكيل الصدارة (صدارت كتخداسى) كان قد رقي ليصبح بمثابة ناظر الداخلية. ولاشك أن النظر إلى هذين المكتبين على ضوء التقاليد التي سار عليها تاريخ الإدارة في الامبراطورية سوف يساعد على فهم التركيب الذي كانت عليه التشكيلات العثمانية.

وكان من بين الاصلاحات التي جرت في القرن التاسع عشر إقامة المؤسسات المعنية بتخريج الموظفين لهذه المكاتب، ولاسيما المدرسة السلطانية (مكتب سلطانى) ومدرسة الادارة المدنية (مكتب فنون ملكيه). والجدير بالذكر هنا أن نظارتي الخارجية والداخلية حتى في السنوات الأولى من عهد التنظيمات كانت تحت الرقابة المباشرة للصدر الأعظم، وكانت علاقتهما بالمجالس محدودة. والواقع أن وثائق نظارتي الخارجية والداخلية المحفوظة في الأرشيف

(٢٠) - أنظر: Carter Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire*, Princeton 1980, s.184 , 256; Sinan Kuneralp, "The Ministry of Foreign Affairs under the Ottoman Empire and The Turkish Republic" Turkey-Time-History of World Foreign Offices, (ed. Steiner), 1978, s.404-505.

العثماني توجد في قسم منفصل عن وثائق المجلس الأعلى (مجلس وآلا)، ونفهم من ذلك أن المجالس التابعة للباب العالي، على الرغم من صلاحياتها الواسعة ونفوذها الغير العادي، لم تكن تتدخل كثيراً في شئون هاتين النظارتين. كما نلاحظ أن وزارات الخدمات التي ظهرت في عهد التنظيمات، مثل نظارة المعارف ونظارة الأشغال العمومية ونظارة التجارة والزراعة لم تتحول هي الأخرى إلى أجهزة مستقلة قادرة على تسيير معاملاتها بنفسها واكتساب شخصيتها البيروقراطية المستقلة إلا بعد أن انسحبت مجالس الباب العالي إلى مجالات اختصاص معينة.

رابعاً- السلاطين العثمانيون والسراي في القرن التاسع عشر

لا شك أن السلطان والسراي هما رأس الدولة ورأس الحكومة المركزية، فهل استمر السراي - باعتباره مقاماً لرئيس الدولة ومحلاً لعمله- يواصل أعمال الإدارة في الامبراطورية العثمانية خلال القرن التاسع عشر؟ قد يكون ذلك صحيحاً بين الحين والآخر، ولكن السراي العثماني بدأ يفقد هذه الوظائف، حتى أصبح في الدرجة الثانية بعد الحكومة، بحيث لا يمكن مقارنته إبان المشروطية الثانية حتى ببعض الحكومات ذات الحكم الفردي المعاصرة في أوروبا. والخلاصة أن السراي والسلطان العثماني في القرن التاسع عشر أي عقب إعلان فرمان التنظيمات قد أخذوا يمثلان وظيفة رمزية وليست إدارية ألهم إلا بعض الاستثناءات. كما يتميز ذلك العصر - من ناحية أخرى- بالتأكيد الواضح على أن واجبات الخلافة الاسلامية هي مسئولية السلطان العثماني التي مارسها إلى حد ما واللقب الذي يحمله. ومن هذه الناحية فإن السراي هو أيضاً مقام خليفة المسلمين. أما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني فقد كان السراي هو مركز الإدارة الذي يمثل السلطة بين الحين والآخر في مواجهة الباب العالي، وهو الذي يسيطر عليه. ففي عهد السلطان عبد الحميد الثاني بوجه خاص لم يكن الباب العالي إلا دائرة رسمية متخصصة، تقوم على إدارة الاجراءات البيروقراطية اكثر من كونه جهازاً يضطلع بالقرارات الخطيرة، إذ أصبح السراي العثماني آنذاك هو جهاز اتخاذ القرارات، كما تأكدت أيضاً صفته كمقام للخلافة الاسلامية.

والواقع أن السراي العثماني في القرن التاسع عشر مرّ بمرحلة تغيير مهمة، من ناحية البروتوكول والأجهزة والقيم المتوارثة. وعلى الرغم من ذلك فإن التركيب المالي والاداري للسراي العثماني في القرن التاسع عشر والمعلومات حول بروتوكوله الجديد لم يجر حتى الآن جمعها من دور المحفوظات وكتب المذكرات وغيرها، ومن سجلات الأرشيفات الأجنبية التي يمكن أن تقدم بعض المعلومات في هذا الموضوع لتوضع كلها في كتاب مرجعي متخصص. ومن ناحية أخرى فإن الحياة في السراي -باعتباره محلاً لاقامة رئيس الدولة ومكتباً لعمله-

لا يُعرف عنها الشيء الكثير في القرن التاسع عشر، بقدر ما كان معروفاً في القرنين السادس عشر والسابع عشر. والدراسات التي أجريت عن السراي العثماني لا يمكن مقارنتها بما أجري على قصر الامبراطور الروسي المعاصر له، كما لا يمكن مقارنتها كذلك بالدراسات والمراجع المتخصصة التي وضعت حول البلاط البيزنطي في العهود السابقة. وسوف نحاول هنا من خلال بعض كتب المذكرات والمعلومات المتفرقة هنا وهناك أن نقدم لمحة موجزة عن تركيب السراي العثماني إبان عهد التحديث.

ذكرنا أن السراي هو المكان والوحدة الإدارية التي كانت تمثل السلطان العثماني والدولة. أما في القرن التاسع عشر فلم يعد السلطان العثماني - مع اتساع الأجهزة البيروقراطية - ذلك الحاكم صاحب السلطة المطلقة والصلاحيات التي كانت له قبل ذلك، وقضت الامبراطورية نصف القرن الأخير من عمرها بحكم فردي دستوري [المشروطية]. أضف إلى ذلك أن السلطان العثماني حاكم يعلن في الداخل والخارج أكثر من أي وقت مضى أنه الخليفة، ويستخدم هذا اللقب وتلك الصلاحيات في العالم الخارجي [بالقدر الذي أشارت إليه الدراسات وكشفت عنه الموثائق الدولية]. فقد نصت أحكام معاهدة قَيْتَارْجِه الصغرى عام ١٧٧٤م والتي وضعت بثلاث لغات أن السلطان العثماني هو خليفة المسلمين ورأس مؤسسة الخلافة. والخليفة وإن فهم خطأ في العالم الخارجي فهو الرئيس الديني للمسلمين والرئيس الروحي أحياناً spiritual leader. وهذا اللقب والصلاحيات التي أتاحها كان يستخدمه السلطان بين الحين والآخر في علاقاته مع المسلمين في جاوا والهند وروسيا وشمال أفريقيا وغربها. ولا شك أن الاعلان بين الحين والآخر في تلك الدول أن القنصل العثماني شخص غير مرغوب فيه Persona non grata ثم إبعاده، وجمع الاعانات من المسلمين في أرجاء العالم تبرعاً لسكة حديد الحجاز، والاتصال ببعض المدارس والجمعيات الإسلامية هناك، إنما هي أمور توضح ما ذهبنا إليه. فقد كانت بعض الأخبار مثل زيارة البردة النبوية الشريفة خلال شهر رمضان في قصر طوب قاي تأخذ مكانها مع كل التفاصيل في الصحافة الإسلامية في روسيا وكأنها بلاغ رسمي. والذي يؤكد ذلك أيضاً أن الاتفاقية التي وقّعت عقب الضم الرسمي للبوسنة والهرسك من قِبل النمسا / المجر عام ١٩٠٨م بين الحكومة العثمانية والسفير النمساوي بلاويسيني Pallavicini في استانبول قد نصت على أن "رئيس العلماء والدائرة الدينية" لمسلمي البوسنة تكون تابعة للمشيخة الإسلامية في استانبول، ويُنَاطُ بها أمور التعيين والعزل، كما عُدّت اتفاقيات مع إيطاليا عقب احتلالها لطرابلس الغرب

تضمن سريان أحكام مشابهة في تلك المنطقة(٢١). وهذا يعني أن السلطان العثماني كان يُعترف به من الناحية القانونية أيضاً كرئيس ديني في البلدان التي خرجت من حوزة الحكم العثماني. ولم يكن قد تغير بعد نظام وراثته الحكم عند العثمانيين؛ فكان المبدأ القاضي بتولي أكبر أفراد الأسرة سناً senioritas هو النظام الجاري، فبدأ النزاع لتغيير هذا المبدأ إلى [الولد الأكبر] Primogenitura. ولكن مع وجود ولي العهد في السراي أصبح الأمراء الآخرون لا يقيمون فيه، وتفرقوا في أماكن مختلفة في استانبول، كما تباينت أساليب تعليمهم، فكان منهم من يفضل ثقافة الشرق وآخرون يفضلون ثقافة الغرب، كما كان منهم أيضاً من حصل على قدر ضئيل من التعليم. أما في السنوات الأخيرة فقد بدأ الأمراء تعليمهم في المدارس العادية.

وكان السلطان العثماني بصفته خليفة المسلمين يقوم بأداء صلاة الجمعة في بعض مساجد استانبول، ويواظب على حضور دروس الوعظ في شهر رمضان، وهي المعروفة باسم "دروس الحضرة" (حضور درسلى)، ويواصل الإعداد لموكب الصُرة (صُره آلايى) الذي يخرج إلى الأراضي الحجازية كالعادة كل عام، فهو زعيم المسلمين كافة وعليه أن يثبت ذلك.

وكان التغير الذي مر به السراي العثماني من ناحية المراسم والحياة اليومية قد وقع في عهد السلطان محمود الثاني، فالواقع أن هذا السلطان لم يترك في الظاهر سراي طوب قاپى، بل ولم يقد بداخله قصرأ على طراز الروكوكو المعاصر وطراز امبير مثل السلطان عبد المجيد، غير أنه جرى أولاً على بعض الأمور مثل تغيير الزي والنباشين على الطراز الأوربي [التخلي عن نظام لباس الخلعة]، وشكّل فريقاً [اوركسترا] للموسيقى على الطريقة الأوربية، وأمضى حياته - إلى جانب ذلك - في القصور الساحلية التي كانت قائمة آنذاك ثم اندثر بعضها في أحياء استانبول المختلفة أكثر من اقامته في سراي طوب قاپى. فقد كان واضحاً بعد إلغاء اوجاق الانكشارية أن هناك ثغرات مهمة في بروتوكول السراي وتشيكلاته، مما يعني أن السراي العثماني حتى إلغاء السلطنة عام ١٩٢٢م وإلغاء الخلافة عام ١٩٢٤م كان دائم التغير لفترة تقرب من قرن من الزمان، في شكله الطبيعي وأسلوب عمارته وحياته اليومية وبروتوكولاته، ولكن يصعب علينا أن نضع حصراً بيانياً لذلك. ولا شك أن السراي العثماني على الرغم من هذه التحولات السريعة الكبيرة كان يحتفظ ببعض العناصر الأساسية التي لم تتغير منذ القرن السادس عشر في تقاليدِه وتقاليد الأسرة الحاكمة. فقد استمرت حفلات ختان الأمراء، ومراسم غسل الموتى من الأسرة

(٢١) - أنظر: de la Jonquière, *Histoire de l'Empire Ottoman*, II, Paris 1914, s.221.

الحاكمة في الدائرة التي تُعرف اليوم باسم "الأمانات المقدسة". كما كانت تقام مراسم جلوس السلاطين على العرش -بإستثناء السلطان محمد رشاد الخامس- أمام باب السعادة [في بيت العائلة] وعلى كرسي العرش الذي يخرجونه من مكان حفظه ليضعوه هناك. أما في شهر رمضان من كل عام فكان يحل وقت زيارة البردة النبوية الشريفة، ويذاع خبرها بوسائل الاتصال الحديثة على المسلمين في كافة أنحاء العالم.

وكان تشكيل الد (أندرون) القديم مازال موجوداً في التركيب الإداري للسراي العثماني في القرن التاسع عشر، إلا أنه فقد أهميته وتلاشت وظائفه، حتى آل أمر هذا الأوجاق المعروف باسم "أوجاق اغوات الاندرون" (اندرون اغالري أوجاغي) إلى الانزواء في ركن من أركان سراي طولمه باغچه. وأصبح موظفو السراي يأتون بالدرجة الأولى من المدارس التي أقامتها الدولة في القرن التاسع عشر، وتخرج فيها كبار الرجال من العسكريين والمدنيين. وكان السلطان عبد الحميد بوجه خاص يأخذ الخريجين المتفوقين من "مدرسة الإدارة المدنية" (مكتب ملكيه) بعد أن رفع من درجات التدريس والتعليم فيها للعمل في "دائرة السكرتارية" (كتابت دائره سى). وبعد خلع عبد الحميد الثاني اختفى الضباط الذين تربوا على النظم التقليدية القديمة (آللى ضابطان) في كتائب حرس السراي.

وكان لابد من أن يتشابه بروتوكول السراي العثماني مع بروتوكولات القصور الأوروبية المعاصرة؛ ففي القرن التاسع عشر بدأ السراي العثماني يشهد زيارة بعض الملوك الأوروبيين وبعض النبلاء من دول البلقان [مثل بلغاريا]. فالسراي هو إحدى الوحدات المركزية في الدولة، ويعترف بالنظام الدبلوماسي الدولي وأحكام فينا للتمثيل الدبلوماسي. كما اختلفت مكانة الحريم السلطاني هي الأخرى في تلك العلاقات البروتوكولية عما كانت عليه قديماً؛ فقد تغيرت في تلك الوحدة أيضاً مستويات تعليم السيدات الأميرات، وزوجات السلاطين، وتغير طرز حياتهن اليومية. كما بدأت ضغوط التغيير في المجتمع خارج السراي تكشف عن نفسها خلال ذلك. وإبان المشروطية الثانية كانت زوجات كبار رجال الدولة يأخذن مكانهن إلى جانب أزواجهن في الاستقبالات والحفلات الليلية، سواء كانت في السفارات الأجنبية أم كانت في قصور الأمراء المصريين وبعض رجالات الدولة، بينما كان هذا الموقف لا ينسحب على سيدات السراي العثماني. وفي نصف القرن الأخير من عمر الامبراطورية قامت أوجيني Eugenie امبراطورة فرنسا برد الزيارة ممثلة لنابليون الثالث، كما جاء القيصر الألماني ويلهلم ثلاث مرات [كانت تصحبه الامبراطورة في إحداهما]، وجاء شارل امبراطور النمسا والمجر خلال الحرب الكبرى

تصبه الامبراطورة زيتا. ومع ذلك كان السلطان العثماني وولي عهده هما اللذان شاركا في المراسم والاستقبال والتوديع، بينما لم تظهر زوجة واحدة من زوجات السلطان في الاستقبالات. وكان الذي يحدث هو أن تقوم الامبراطورات الزائرات بالتوجه إلى الحريم السلطاني لزيارة والدته السلطان وزوجاته، ويقمن هن الأخريات باعادة الزيارة في المكان المخصص لاقامة الامبراطورات في قصر بكلربكي. وهذا الأمر قد ساعد على أن يكون لسيدات الأسرة الحاكمة مكان في بروتوكولات الدولة، وأدى إلى زيادة أعداد المجيدات منهن للغات الغرب والمطلعات على ثقافته.

وفي عهد ما قبل التنظيمات كان الأغا السلحدار في السراي العثماني معدوداً بين كبار الموظفين فيه، بينما لاتصادفنا تلك الوظيفة في العهد الذي نحن بصددده؛ فقد شغلها من يُعرف باسم "مشير المابين السلطاني" (مابين هُمَايُون ملوكانه مشيرى). وكانت هذه الرتبة وتلك الوظيفة منوطة في عهد عبد الحميد الثاني بالغازي عثمان باشا. غير أن عدد العاملين برتبة "ياور اكرم" في معاونة السلطان [الياروان] زاد، حتى أن هذه الرتبة بعد عام ١٨٨٠م كان يحصل عليها المستشارون الألمان، مثل كامب هوفينر باشا. ولأشك أن أركان العسكريين العثمانيين كانوا يحملون مثل هذه الألقاب المستخدمة في بلاط القيصر الألماني؛ فقد كانت رتبة أمير الاسطبل (امير آخور) ورتبة رئيس موظفي الثياب (اثوابجى باشى) من الرتب التي ظلت محتفظة باهميتها، ولكنها تراجعت بالنظر لما كان عليه في بروتوكول ما قبل التنظيمات. وتغير اسم أمير الاسطبل (أمير آخور) ليصبح مدير الاسطبل العامر (اسطبل عامره مديرى). ولا شك أن جنود البلوكات الستة التي كانت مكلفة بحراسة السراي والسلطان في العهود السابقة قد ألغيت هي الأخرى مع اوجاقات القبوقولية، كما لم يعد هناك أيضاً فريق البستانية (بوستانجيلر) المكلف بحراسة السراي وعملية الضبط والربط في أطراف استانبول على السواء. أما في عهد السلطان عبد الحميد مثلاً فقد كانت ترابط في سراي يلديز كتائب عسكرية كثيرة، وكان يوجد من بينها كتائب الاروناوط والبوشناق، ثم انضم إليهما فيما بعد فريق من أهل سوگوت Söğüt ، وهو الذي عرف باسم "آلاي ارطغرل" (ارطغرل آلاي)، من تركمان الشاة السوداء الذين كان يخاطبهم السلطان بقوله: "يا أهل بلدي الحق"، فكانوا هم كتيبة الحرس المحببة في السراي. وكانت درجة النظار المكلفين بالنعاية بالعربات ومستودع القوارب (قايقخانه) متدنية في البروتوكول مثل مدير الاسطبل العامر. كذلك كان دور أغا الحريم الذي هو استمرار لمنصب أغا دار السعادة ومكانته في ادارة الحريم الهمايوني في القرن التاسع عشر وترتيبه في بروتوكول الدولة غير ذي بال.

وهو وإن فَقَدَ مكانته في العهد التقليدي في السراي فقد كان أغادار السعادة الشريفة حافظ بهرام أغا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني يتمتع بمكانة في البروتوكول تأتي مباشرة بعد ترتيب مشير المابين [انظر سالنامه عام ١٣٠٢/١٨٨٥م]، كما كان يتمتع في الوقت ذاته برتبة الوزارة. غير أنه في عهد السلطان محمد رشاد الخامس لم يكن كذلك، إذ صدر فرمان قضى برفع كلمة (دولتو) من الألقاب التي يحوزها أغادار السعادة، وأصبح -كما جاء في مذكرات موظف المابين لطفي بك- لا يحمل إلا لقب (عنايتو) فقط، وحُرم من المشاركة في الاحتفالات الرسمية. وكان من الطبيعي في هذا السياق أن تختفي أيضاً طائفة "البُكم" (ديلسزلر) و "الأقزام" (جوجه لر). وأصبح السراي في القرن التاسع عشر يملك أوركسترا عصرياً للموسيقى (موزيقه همايون) لتحل محل فريق المهرتر القديم (مهرتران طبل وعلم)، وكان أول قائد له هو دونيزتي (Donizetti) باشا الذي وُضِعَ أولى المارشات العثمانية. ومع مرور الزمن أخذ الموسيقيون الأتراك مكانه، ودخلوا بين صفوف الملحنين. والذي يلفت الأنظار هنا هو عدم وجود مارش يمكن أن نقول عنه إنه النشيد الوطني للامبراطورية، فقد كان يتبدل هذا المارش من سلطان لآخر، حتى جاء السلطان الأخير محمد وحيد الدين فأمر باستمرار مارش المحمودية (محموديه مارشي) نشيداً وطنياً للامبراطورية (٢٢). وفي الاحتفالات والمعابدات في السراي كان يحدث أحياناً أن تُعزف الفالسات الخفيفة والكدريلات التي لم تكن مناسبة كثيراً. وكان السلطان عبد الحميد الثاني لا يطرب كثيراً للموسيقى التركية (آلتوركا)، وكان مسرح سراي يلديز هو المكان الذي تدعى إليه الفرق الأجنبية بكثرة، وتلعب عليه أنواع الأوبرا والأوبريت.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني كان سراي يلديز هو محل الاقامة، ويُستعمل إلى جانبه سراي طولمه باغچه هو الآخر؛ ففي عهد المشروطية الثانية عاد السلطان للاقامة فيه. ويمكننا هنا تعداد أهم الموظفين العاملين ومكاتبهم في السراي العثماني خلال عام ١٨٨٥م على النحو التالي (٢٣) : ١- مشير المابين الهمايوني الغازي عثمان باشا، ٢- أغادار السعادة الشريفة [برتبة وزير]، ٣- ناظر دروس الأمراء وناظر شئون أسرة السلطان عبد العزيز خان، وهو كمال باشا [برتبة وزير]، ٤- كبير أمناء المابين والأمناء (سَرِّ قَرْنَا - قَرْنَا افنديلر)، ٥- الإمام الأول والإمام الثاني (إمام أول، إمام ثاني)، ٦- كبير الندماء والندماء (سَرِّ مُصَاحِب - مُصَاحِبِلر)، ٧-

(٢٢) - أنظر: H.Z. Uşaklıgil, *Saray ve Ötesi*, c.I, İstanbul 1941-42, s.165, c. II, s.145; Lutfi Simavi, *Sultan Mehmed Reşad Han'ın ve Halefi'nin Sarayı'nda Gördüklerim*, İstanbul 1342-1924, s.26-27, 382.

(٢٣) - أنظر سالنامه الدولة العلية العثمانية لسنة ١٣٠٢، ص ١٣٤ وما بعدها.

كاتب المخصصات السلطانية (جيب همايون كاتبي)، [وكان المعمول به قديماً أن تخصص الموارد السنوية القادمة من ايلالة مصر لنفقات السلطان الخاصة، فأصبحت في هذا العهد تدفع من خزانة الدولة مع بعض المصادر الأخرى غير الثابتة]، ٨- خدام الخاصة والموسيقىات السلطانية [وكان قائد الفرقة الموسيقية برتبة أميرلوا، أي عميد]، ٩- مدير الاسطبل العامر (اسطبل عامره مديري)، ١٠- وكيل الخزانة السلطانية (خزينه همايون كتخداسي)، ثم يأتي بعد ذلك جمع غفير من الموظفين وحملة الرتب المعروفين باسم الياوران الكرام (ياوران كرام)، وهي الرتب التي كانت تُمنح أحياناً للضباط المستشارين القادمين من ألمانيا... وكان يأتي بعد هؤلاء قواد جرى تكريمهم بهذا اللقب [ياوران فخريون] حتى وإن لم يكونوا موجودين في السراي، ولكن لهم مكان في البروتوكول [مثل قائد فرقة كريت أو محافظ بشيكطاش حسن باشا].

ثم كانت تأتي بعد ذلك مكاتب مهمة مثل إدارة الخزانة الخاصة والأملاك الهمايونية. ولاشك أن أهم الوظائف في بروتوكول السراي هي دائرة الكتابة الأولى (باشكتابت)، أي أمانة الديوان السلطاني بالمعنى الحديث، والكاتب الأول (باشكتابت) رئيسها التي يتولاها.

كان السلطان محمود والسلطان عبد المجيد يقومان برحلات داخل الممالك العثمانية، بينما كان السلطان عبد العزيز هو أول وآخر حاكم عثماني يقوم برحلة خارج الأراضي العثمانية (اوربا) (ولا تعد زيارته لمصر خارجية من الناحية القانونية). أما السلطان عبد الحميد فلم يبرح القصر لا إلى الداخل أو إلى الخارج، غير أنه استطاع عن طريق الصور الفوتوغرافية والألبومات الضخمة التي توفرت لديه أن يتابع باستمرار كل ما كان يجري داخل البلاد. وقام السلطان محمد رشاد الخامس بزيارة لمنطقة الروملي، ترك بعدها انطباعاً طيباً في نفوس الناس، أما السلطان العثماني الأخير فلم تتح له الظروف ولا الامكانيات أن يفعل شيئاً من مثل ذلك.

وهناك ثلاثة أقسام هامة في تشكيلات السراي في القرن التاسع عشر، هي دائرة المابين ودائرة الباشكتابت ثم دائرة التشريعات. والمعروف أن دائرة المابين هي التي تضطلع ادارياً بعملية تنظيم العلاقة بين السراي وخارجه، أما دائرة الباشكتابت فهي التي تتولى إدارة المكاتبات الخارجية، وتقوم على تنظيم وإدارة الأعمال الداخلية في السراي، على ضوء أوامر السلطان، وتعرض عليه تذاكر العرض (عرض تذكره لري) القادمة من الصدارة العظمى للتصديق، فإذا حصل الباشكتابت على موافقة السلطان سجل ذلك على هامشها. والواقع أن هذه التذاكر كانت تُكتب موجهة إليه. ولاشك أن دائرة الحريم كانت تخرج عن نطاق عمل الباشكتابت. وكان خريجو مدرسة الإدارة المدنية (مكتب ملكيه) المتفوقون هم الذين يعينون لوظيفة الباشكتابت على أيام

السلطان عبد الحميد الثاني. وكانت هذه الدائرة -ولا سيما في ذلك العهد- تقوم بانجاز عبء ضخم من العمل، حتى إن برقيات الولايات والسفارات كانت تتلقاها، ويستمر العمل فيها بالمناوبة ليل نهار، بينما لم يكن لها علاقة بالمعاملات الخاصة بالجورنالات [التقارير السرية] المقدمة للسراي. أما دائرة التشریفات فكانت هي المكلفة بادارة العلاقة مع السفراء الأجانب في استانبول. وكان الجاري غالباً أن يأتي الصدر الأعظم مرتين إلى السراي في الأسبوع، فإذا فرغ من مقابلة السلطان تناول هناك طعام الغداء على مائدة أعدت خصيصاً له، وكان من الأصول أن يدعو إليها رئيس موظفي المابين (باش ما بينجي) والباشكاتب. فلم يكن هناك مفر في القرن التاسع عشر من أن يتجه السراي العثماني نحو هذه الهيكلة الجديدة، وأن يعد الاستقبالات الرسمية والعزائم بالشكل الذي يوافق العُرف الدولي، وأن تنهض الدولة لاقامة القصور التي تزدان بها استانبول اليوم، مثل سراي طولمه باغچه وسراي بکلربكي وسراي چراغان. ولاشك أن هناك مبالغات في حجم هذه النفقات، لأن نفقات السلطان لم تكن -على الرغم من كل ذلك- بالحجم الذي تقارن به مع ما كان ينفق على قصور أوروبا المعاصرة. أضف إلى ذلك أن دور السراي في الادارة كان قد تضاعف في السنوات الأخيرة، ولاسيما في عهد المشروطية الثانية، إذ تحولت السلطة إلى الباب العالي، كما كانت عليه في بداية عهد التنظيمات، ثم انتقلت منه خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة إلى أيدي الجماعة التي كانت تسيطر على الحكومة. ورأينا أنهم كثيراً ما كانوا يلجأون إلى الاقتصاد في نفقات السراي.

خامساً- الحكم المركزي وإدارة الولايات

كان الهدف من حركة التنظيمات هو وضع أسس الادارة في الدولة على ركائز تتفق وظروف ذلك العصر، أي ضمان استخدام طاقات الدولة بالشكل الأجدى من مركز واحد. وإذا نظرنا من هذه الزاوية وجدنا مركزية التنظيمات تهدف بعيداً عن الديمقراطية إلى تشكيل إدارة مركزية قوية، كما هو الحال في النمسا المترنيخية وروسيا الاوتوقراطية، وتوجيه كافة الشؤون المالية في الدولة من مركز واحد، ووضع التكاليف على أسس قانونية، وتشغيل الطاقة القضائية بشكل منظم. والحقيقة أيضاً أن رجال التنظيمات قد اتحدوا جميعاً حول استهداف الادارة المركزية في المجال المالي والعدالة الضريبية التي تعمل بنظام. وكان واضحاً أن هدفاً على ذلك النحو يقتضي وضع إدارة عصرية للولايات تعتمد على المبادئ المركزية. ومن هذه الناحية كان يمكن التوقع منذ اليوم الأول بالشروع في محاولات التجديد الجزرية في إدارة الايالات. غير أن المؤكد أن مساعي التجديد هذه كانت ستقابل بالعوائق الناجمة عن التركيب الاجتماعي الاقتصادي القائم.

وكانت المشكلة الملحة والهامة التي تواجه مركزية التنظيمات هي عدم كفاية "الكوادر المتخصصة". فقد كان الولاة حتى بعد مضي مدة طويلة على إعلان التنظيمات يفتقدون إلى الموظفين القادرين على إدارة الأعمال اليومية. وعلى سبيل المثال كانت الصدارة العظمى قد أصدرت حكماً إلى الولايات عام ١٨٥٨م بدعوى "الاقتصاد في النفقات" وطلبت من الولاة التخلص من الموظفين الزائدين عن الحاجة، فكان الجواب "أن العدد الموجود لا يلبي الحاجة، ومن ثم فليس من الممكن القيام بهذه التصفية" (٢٤). وإزاء هذا الوضع اضطر رواد التنظيمات إلى التخلي عن أحلامهم في تجديد الجهاز الإداري برمته في إطار مركزي، والاكتفاء بإجراء بعض التعديلات والتحسينات على الأجهزة والنظم التقليدية المعروفة في إدارة الولايات، وهذا ما حدث. وكما للاتجاه إلى المركزية الذي كشفت عنه حركة التنظيمات تأثير على إدارة الولايات العثمانية من جانبين أساسيين؛ الجانب الأول هو الاقدام على صياغة هيكلية جديدة في المجال المالي، والثاني هو الاحساس بالحاجة إلى أن تتفاعل عملية تأثير الأشخاص والتجمعات المحلية في إدارة الدولة بشكل منظم وسريع وعادل؛ وهو الأمر الذي أدى إلى ظهور مبدأ الإدارة المحلية في تركيا. ونتيجة لهذه العاملين المؤثرين في الترتيبات الإدارية الجديدة رأينا حدوث التغيير في الهيكلية العضوية للولايات. ومفهوم الهيكلية الجديدة التي ظهرت لم يتوقف استمراره عند نهاية الدولة العثمانية، بل انتقل إلى نظام الإدارة في العهد الجمهوري، ميراثاً تاريخياً مهماً. وإذا ألقينا الضوء على هذه النقطة قليلاً لحكمنا ببعض الأمور؛ الأول هو أن شبكة المواصلات وطرق التجارة الخارجية في القرن التاسع عشر قد تغيرت، وبالتالي استلزم الأمر تغير مراكز الانتاج والرقابة، وهذه التطورات في المواصلات قد شكلت في الوقت نفسه الأسس المادية والفنية لمركزية ذات تأثير. والثاني أن مراكز الاستيطان الجديدة التي ظهرت وبدأت في التوسع قد فرضت عملية التقسيم الإداري. وعلى سبيل المثال فإن أمور الانتاج والتوزيع والتشغيل والرقابة في ولاية آيدين في العهود السابقة كانت تجري في مدينة آيدين، فلما انتقلت الطرق ومراكز الانتاج والرقابة إلى إزمير أدى ذلك إلى انتقال مركز الولاية نفسه إلى إزمير (٢٥). كما أجريت بعض التعديلات على ولاية الطونة ابتداءً من عام ١٨٦٠م، وكثيراً ما كان يتغير التركيب الإداري لولاية البصرة استجابة للتغيرات الحادثة، ولم تستطع مرعش التي حوّلت فترة إلى ولاية

(٢٤) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (جودت- داخليه/ رقم ٥٤٣٢ بتاريخ ٢ جمادى الآخرة ١٢٧٦) مضبطة ولاية قسطنطيني.

(٢٥) - أنظر: Mübcecel Kiray, *Örgütlemeyen Kent* (İzmir), Ankara 1972, s.9-10.

قائمة بذاتها أن تتخلص من أن تكون تابعة لولاية حلب، فرأيهاهم يربطونها بها مرة ثانية. أما الحكم الثالث والأهم في موضوعنا فهو أنهم لزيادة الفعالية الإدارية للمركز لجأوا -إما بوعي أم بغير وعي- إلى تضيق الحدود الطبيعية للولايات. ونحن نعلم من تجربة فرنسا عقب ثورة عام ١٧٨٩م أن الوحدات الإدارية département كلما زاد عددها وصغر حجمها كانت هي القاعدة الأنسب لمركزية فعالة ومؤثرة.

وبينما كانت الأمور تجري على ذلك النحو سنحت ظروف أخرى ساعدت على تطبيق إدارة مركزية بالمعنى الكامل. وعلى سبيل المثال انكبت الحكومة وممثلوها الولاية على موضوع تطوير شبكة الطرق البرية، ولم يلبثوا عقب فتح الطريق الحديدي بين إزمير وآيدين أن كثفوا جهودهم في مجال المواصلات. ولم يلبث خط البرق الذي بدأ العمل في مَدَه عام ١٨٦٥م أن ربط كافة المراكز الرئيسية داخل الامبراطورية بعضها ببعض خلال فترة وجيزة. والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية هي الأولى بين الدول التي استخدمت خطوط البرق بشكل مكثف، بغية الاعلان عن قدرتها من الناحية المركزية. والخلاصة أن خطوط البرق كانت إحدى الوسائل التقنية التي لا غنى عنها في تحقيق المركزية العثمانية. وجرى نتيجة لجهود رجال الدولة إنشاء وحدات محلية لتشغيل السفن إلى جانب الشركات البحرية الأجنبية، ولكن لم تتج الدولة على الرغم من كل هذه الجهود في أن تستكمل ربط شبكات الطرق البرية والبحرية والسكك الحديدية في البلاد ببعضها البعض بشكل فعال ومعقول. وإذا كان الاتجاه إلى المركزية والتدابير التي اتخذت لأجل ذلك لم تحقق النتائج المرجوة بشكل كامل فقد كان السبب هو نقص التكامل في شبكة المواصلات من ناحية، والعجز من الناحية الأخرى في إزاحة البنية القديمة التقليدية من أجل الانتشار الكامل لآلية إدارية مركزية. ولم تلق هذه التدابير استحساناً في الولايات الشرقية والعربية بوجه خاص؛ إذ تنمرت الجماعات والقبائل والمناطق التي كانت تتمتع باوضاع متميزة أو التي فقدت الاستقلالية التي كانت ممنوحة لها في النظام السابق.

وكان للتطورات التي أعقبت "فرمان الإصلاح لعام ١٨٥٦م" والشكل الذي أخذته إدارة الولاية العثمانية دورهما المؤثر على التركيب الإداري في تركيا الحالية، بل أثراً في إقراره. وأهم ما يميز فرمان عام ١٨٥٦م أنه أعاد تنظيم الأجهزة الإدارية والمالية والقضائية، وضمن مشاركة الأهالي على مستوى الولاية واللواء والناحية في الحكم [ولا سيما غير المسلمين]. والواقع أن نظام الإدارة الذي أقره الفرمان كان قد بدأ تطبيقه بالفعل في جبل لبنان من خلال لائحة صدرت عام ١٨٦١م، غير أن النزاع بين الدول الأوروبية التي تسعى من ناحية لتطبيق

النظام الجديد في كافة أراضي الامبراطورية وبين الدولة العثمانية التي تجاهد للحيلولة دون ذلك من ناحية أخرى قد وقف حائلاً دون انتشار هذا التطبيق. أما الوثيقة الأساسية التي كَسَتْ نظام الحكم العثماني باللحم والعظم فهي "لائحة ادارة الولايات" الصادرة عام ١٨٦٤م (١٢٨١).

وقد جرى تطبيق هذه اللائحة لأول مرة بشكل فعلي على ولاية الطونة [بلغاريا الحالية]، بعد تنظيم حدودها وتشكيلاتها من جديد. ثم لم تمض فترة طويلة حتى جرى تطبيق شكل مشابه لها على ولايات معمورة العزيز ومناستير وسلانيك ويانيّة وترخاله. وأسفرت النتائج المشجعة لهذا التطبيق عن إصدار "لائحة الادارة العمومية للولايات" عام ١٨٧١م (١٢٨٨)، ومحاولة تجربة النظام الجديد بشكل أوسع. وهو النظام الذي ظل سارياً على امتداد القرن التاسع عشر. وجرّت خلال فترة وجيزة إعادة تنظيم عدة ولايات تبعاً للنظام الجديد، عشرة ولايات و ٤٤ سنجقاً في منطقة الروملي، وستة عشرة ولاية و ٧٤ سنجقاً في منطقة الأناضول، أما في أفريقيا فقد جرى تنظيم ولاية واحدة وخمسة سناجق. كما جرى من ناحية أخرى -وبقصد تعزيز الصفة المركزية في النظام الجديد- ربط عدة ألوية بالمركز مباشرة، وهي الألوية التي كانت تُعرف باسم "الألوية غير الملحقة" (ألوية غير ملحقة)، مثل القدس وجانيك وشهروز، وأُعقبتْها بعد المشروطة الثانية بنغازي وبولو وإزميد وچتالجه وأورفه وعسير والقلعة السلطانية وقاره سي. كما جرى تشكيل "مجالس الادارة" إلى جانب الولاية في الولاية، وإلى جانب المتصرفين في الألوية، وإلى جانب القانمقامين في الأقضية. غير أن هذه المجالس -التي تشكلت من الرؤساء الروحيين والموظفين وأربعة أعضاء منتخبين [كان المقرر أن يكون اثنان منهم مسلمين واثنان غير مسلمين، إلا أن هذه القاعدة لم تكن مرعية كثيراً] -ظلت بمثابة "دمغة باردة" embossed stamp تُصدّق فقط على قرارات وطلبات الاداريين هناك أكثر من كونها أدوات لتحقيق انتفاع الأهالي بالادارة. والخلاصة أن لائحة عام ١٨٧١م جاءت بخطة جديدة لتقسيم العمل في إدارة الولايات، وزادت في إطار هذه الخطة أيضاً من تأثير المركز ورقابته وتيسير اتجاهه نحو الحكم المطلق.

وقد جرى تنظيم الادارة العثمانية عقب "التنظيمات" ضمن تقسيم متسلسل يبدأ من أعلى إلى أسفل، هو: الولاية واللواء والقضاء والناحية ثم القرية. وكانت كل هيئة مخولة بالرقابة بشكل مؤثر ومستمر على كافة القرارات والأعمال التي تتجزأها الهيئات الأقل، فكان والي والاداريون معه يمثلون أصحاب الصلاحيات الاوتوقراطية في الدولة. ويمكننا في هذه النقطة أن ندلل على الصلاحية التي يتمتع بها والي العثماني إذا ذكرنا أن استانبول العاصمة لم يكن فيها جهاز للولاية، وان إدارتها كانت منوطة بالصدر الأعظم مباشرة. أما التطور الثاني الذي ظهر في

تشكيلات الدولة عقب بداية عهد التنظيمات فهو تقسيم أراضي الامبراطورية عسكرياً؛ منطقتان في الروملي ومنطقتان في الأناضول ومنطقة في بلاد المشرق العربي، ثم تعيين "مُشير" على كل منطقة عسكرية، وبذلك تكون إدارة الولاية قد انفصلت عن الكيان العسكري، وتحول الاداريون فيها إلى "رؤساء مدنيين". ولاشك أن هذا النظام الذي غيّر التقاليد القديمة هو أحد العناصر المهمة في الارث التاريخي الذي بقي للجمهورية التركية. والنقطة الثالثة التي يجدر بنا التعرض لها فيما يتعلق بالإدارة العثمانية بعد التنظيمات هي طبيعة العلاقة بين مجلس الولاية والوالي؛ ونذكر مثلاً على ذلك المجالس في ولايات منطقة الرافدين الكثيرة الاختلاط، ولاسيما من الناحية العرقية، فقد كانت تتشكل من نواب وممثلين لجماعات وطوائف يتعذر التفاهم فيما بينها، ويحاول الوالي العثماني هو الآخر باعتباره الحكم *arbiter mundi Ottomanorum* "تحقيق التوازن بين الطوائف المختلفة ويدفعهم للموافقة على كافة طلبات الحكومة المركزية، كما يحاول التصدي من ناحية أخرى لتدخلات ممثلي الدول الأجنبية التي لا تقف عند حد بابرار مسؤوليات وقرارات تلك المجالس المتداخلة المتباينة. وكان الهدف من وجود ممثلي الأهالي في تلك المجالس، وفي اللجان المتخصصة، مثل الزراعة والمعارف والمنافع العامة هو أن يكون عاملاً ييسر عملية التأثير والرقابة على الاداريين، وهو وإن حدثت بعض المواقف التي دلت على عكس ذلك فإن هذا التفكير كان هو السائد بوجه عام. في حين أن انتخاب ممثلي الأهالي لهذه المجالس وعزلهم منها كان إلى حد كبير ضمن صلاحيات الاداريين في الولايات العثمانية. ويمكننا القول إن التقاليد العثمانية نشأت بتوجيه من المركز، وأنها منذ اليوم الذي نشأت فيه قد تطورت بفعل الضغوط والرقابة الواقعة منه.

وفي الإدارة التقليدية للولايات العثمانية كان البكربكي وأمير السنجق والصوباشي والسباهي هم الاداريون الذين يرتبطون أحدهم بالآخر عن طريق سلسلة القيادة. غير أن ظروف ذلك العهد وضعف امكانيات الاتصال والتخابر جعل الرقابة على الأنشطة والفعاليات اليومية أمراً يستحيل بالشكل المؤثر والدقيق. في حين أن الاتجاه المركزي الذي أخذ ينمو داخل الكيان الإداري الجديد كان يفرض على ذوي الدرجة الأعلى أن يراقبوا ويوافقوا أو يرفضوا كافة القرارات والاجراءات التي يقوم بها أصحاب الدرجة الأدنى. واتاح هذا الوضع الفرصة لظهور تسلسل وظيفي ذي حدود ومسؤوليات معينة بين الاداريين وتطبيق الرقابة الرأسية بشكل فعال في اطار نظام إدارة الولايات ذي الطابع المركزي. فهل كانت هناك مناهضة لهذه التطورات المركزية؟ نعم كانت هناك مناهضة، ولكنها ظلت عقيمة. والمثال على ذلك ان برلمان عام ١٨٧٧م عندما أعد "قانون

الولايات" تصدت له في المجلس بعض الاتجاهات انصار اللامركزية decentralist بكل ثقلها، ورغم ذلك نجحت الحكومة في تثبيت مفهوم المركزية على القانون. وعلى أي حال فإن قانون الولايات هذا فقد قيمته قبل أن يوافق عليه "مجلس الأعيان".

وكانت إدارات الولايات بمثابة شُعب تقوم على تنشئة الموظفين المحليين. وكان رواد التنظيمات يعانون منذ البداية من قلة الكوادر المتخصصة القادرة على تسيير الأعمال. فلم يكن في المركز أو الولايات عدد كاف من الموظفين للاضطلاع بالاصلاحات في المجالات القضائية والمالية والمدنية. وكان الولاة حتى بعد إعلان التنظيمات بفترة طويلة يفتقرون إلى الموظفين القادرين على إدارة الاعمال العادية، ولهذا كان الوالي في أغلب الأحوال هو الذي يتولى تعليم البيروقراطيين للمستقبل، فكان أمام خيارين؛ إما أن يستقدم معه هؤلاء الشبان من استانبول، وإما أن يجمعهم من بين الأهالي المحليين ثم يقوم على تنشئتهم، ويلقنهم في الوقت ذاته أفكاره وفلسفته في الحياة. وكان من بين هؤلاء التلاميذ من خلد الولاة بكتاباته؛ فهناك أحمد مدحت أفندي الذي كان من تلامذة الوالي مدحت باشا، وراقفه في ولايتي الطونة وبغداد. كما كان الرسام عثمان حمدي بك أيضاً -الذي أصبح مديراً للمتحف الهامبوني فيما بعد- يرافق الوالي في بغداد. ومثل هؤلاء الأشخاص حتى وإن ظهروا باتجاهات سياسية متباينة كانوا يدافعون عن مدحت باشا. وكان سري باشا والي قسطنطيني إدارياً رتب بقلمه مجموعة حوله، وترك أسلوبه في الكتابة [الرسمية] أثراً بالغاً فيهم.

والقول بان ضغوط الدول الأجنبية على إدارة الولايات كانت ذات تأثير كبير إنما هو -في نظرنا- حكم مكرر طالما بولغ فيه في أدبياتنا. فقد استطاع رجال التنظيمات أن يعدوا لائحة تنظيمية للولايات، واضعين بمهارة نصب أعينهم تقاليد الامبراطورية وظروفها في هذا المجال، فجاءوا بمشروع إصلاحي وأقروا أسسه، ونجحوا في الوقت نفسه في تحاشي المشروعات التي حاولت الدول الأجنبية فرضها، مثل مشروعات الحكم الذاتي في الولايات. والنقطة الأولى التي فرضت نفسها بقوة في اللائحة التنظيمية للولايات في هذا الاتجاه خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٨٣٦-١٨٦٤م التي أعيد فيها تنظيم الولايات من جديد هي النظام المركزي.

وقد أجمعت الآراء على أن القضاء على الفساد الذي أصاب نظام الولايات وكان قائماً قبل عهد التنظيمات إنما يتطلب إعادة تنظيمها على أسس حكم مركزية. وتحقيق هذا الأمر على شكل مسيرة إصلاحية كانت تنمو تدريجياً. وكان المبدأ المتبع في تطبيق إصلاحات عهد التنظيمات في الولايات هو "تحجيم صلاحيات الولاة ومضاعفة حجم السلطة المركزية". وقد جرى تطبيق هذا

المبدأ باتخاذ عدة تدابير مثل تحويل الإداريين في الولاية بما فيهم الوالي إلى موظفين لدى الإدارة المركزية برواتب شهرية، والحد من صلاحياتهم وزيادة تبعيتهم لها، وضمان مشاركة الصفوة من الأهالي في الإدارة، وقيام الولاية بانجاز الأعمال عن طريق "التشاور" معهم. وفي الأعوام الأولى من عهد التنظيمات بينما كان الولاية -في إطار هذا الفهم- مسئولين أمام الباب العالي، كان الواحد منهم ملزماً أمام النظام بنقاسم صلاحياته العسكرية والمالية مع الإداريين الأقل درجة، مثل المحافظ [وهو المسئول العسكري التابع للقيادة العامة] والدفتردار [التابع لنظارة المالية]. وفي الأساس فإن الشؤون المالية لم تكن -كما ذكرنا سابقاً- منوطة بالوالي في البداية، بل بالمحصل، ثم تضاعلت صلاحية هذا الموظف المالي وموقعه لصالح الوالي، ثم جرى استحداث الدفتردارية من جديد في إدارة الولايات. ولكن كان الواضح أن "الدفتردارين" سواء في الماضي أو الحاضر يتمتعون باستقلالية في الولاية تزيد عما كان للموظفين الآخرين المعيّنين إلى جانب الوالي من قبل الحكومة المركزية. ويرجع هذا التوازن إلى التقاليد التي كانت سائدة قبل التنظيمات. وقد كشفت قوة التقاليد عن نفسها في صمودها ضد القوى الخارجية المتحفزة لفرض مشروعات إصلاحية في الولايات؛ إذ استطاع البيروقراطيون في عهد التنظيمات أن يتجنبوا -بوجه خاص- مسألة لبنان، ثم طلبات بروتوكول فيينا في النهاية، والتي تكشف مع مذكرة أندراسي [وزير خارجية النمسا والمجر]، وبذلك خرجت لائحة تنظيم الولايات لعام ١٨٦٤ نتاجاً محلياً خالصاً.

وكانت أحداث لبنان أزمة كشفت عن الصراع بين الدول العظمى مع بعضها البعض، وعن الصراع بينها وبين الباب العالي، ولكنه استطاع أن يتغلب عليها بنجاح، واضطر في خلال ذلك أن يضحي بعدد من موظفيه، وتحولت لبنان التي كانت مسرحاً للصدام بين الدروز والموارنة منذ عام ١٨٤٥م إلى مشكلة دولية خلال مدة قصيرة. ولما تدخلت إنجلترا وفرنسا بالسلاح اضطر الباب العالي لكي يحمي سيادته في المنطقة أن يمنح جبل لبنان عام ١٨٦١ صفة الحكم الذاتي الذي يعتمد على أساس المشاركة المتساوية في العرق والدين. فكان يجري تعيين المتصرفين من بين المسيحيين، ولكن كان الشرط أن يكونوا من غير الأهالي المحليين [كان أول المتصرفين داود باشا الأرمني]. أما المحاكم ومجالس الإدارة فكانت مختلطة، ويجري تشكيلها عن طريق الانتخاب. وقد شكل هذا التركيب الأساس في قيام جمهورية لبنان الحالية. وهذا الوضع القانوني الذي بدأ في ٩ يونيو ١٨٦١م هو الذي أثار مخاوف الباب العالي، وكان محقاً في ذلك، لأنه سوف يلهب ثورات الشعوب الأخرى، ويجعل من الامبراطورية لباساً مهلهلاً بسبب الايالات ذات الحكم الذاتي. وشمّر عن ساعده كل من احمد جودت باشا وفؤاد باشا وصاحب الافكار الليبرالية

مدحت باشا للإعداد لنظام جديد في إدارة الولايات، ثم شرعوا في تجربة النظام الجديد في بعض الولايات قبل تعميمه. وبمقتضى اللائحة التنظيمية التي وضعت في ٧ نوفمبر ١٨٦٤م أقيمت تشكيلات الولايات التي تشكل الألوية [السناقق] الوحدة الأساسية فيها. واتبعوا في التطبيق الجزئي "مبدأ التدرج" الذي تميزت به مدرسة التنظيمات. ويتلخص هذا التصرف الذي صرح به احمد جودت باشا في "ضرورة عدم تجاهل أن كل إيالة لها ظروفها الخاصة". ولهذا السبب جرى تطبيق اللائحة التنظيمية أولاً في ولاية الطونة التي كان يتولاها مدحت باشا، وفي حلب وأدرنه وطرابلس الغرب والبوسنة، وأسفرت عن نتائج مشجعة.

ذكرنا أن تجربة عام ١٨٦٤م هيأت السبيل للقيام بتعميمها؛ إذ رأينا هذا النظام يدخل حيز التطبيق في ١٠ ولايات و٤٤ سنجاقاً في أوربا العثمانية، وفي ١٦ ولاية و ٧٤ سنجاقاً في آسيا العثمانية، وفي ولاية واحدة وخمسة سناقق في إفريقيا العثمانية، ثم جرى تنظيمه من جديد في ٢٢ يناير ١٨٧١م تحت اسم "اللائحة التنظيمية لإدارة عموم الولايات" (إداره عموميه ولايت نظامنامه سى) وتم إعلانه.

فكان الأمر المدني في الولاية هو الوالي، والمتصرف أمر اللواء، والقائم مقام أمر القضاء. وكل هؤلاء الاداريين موظفون يجري تعيينهم من المركز مباشرة بعد موافقة السلطان، أما العمد في القرى فقد رأى النظام أن يكونوا بالانتخاب، كما رأى تشكيل "مجلس إدارة" في كل ولاية ولواء وقضاء، فضلاً عن تشكيل "مجلس العموم" (مجلس عمومى) في مركز كل ولاية. وهذه المجالس كانت هيئات مختلطة تتشكل من الموظفين وممثلي الأشراف [كبار العائلات]، وتتيح الفرصة في الوقت ذاته لتمثيل الطوائف غير المسلمة، ويناط بها إلى جانب المهام الاستشارية بعض الصلاحيات الادارية والقضائية، مثل محاكمة الموظفين، ومنع الاعتداء على الأراضي والعقارات.

وكان من التجديدات التي جاءت بها اللائحة التنظيمية لعام ١٨٦٤ مؤسسات القضاء في الولايات؛ فقد أقيمت في الولايات والألوية والأقضية محاكم للحقوق (مجلس تمييز حقوق)، ومحاكم للجنايات (مجلس جنائيت). ويجري تعيين رؤساء تلك المحاكم من قبل شيخ الاسلام، بينما يجري تشكيل الأعضاء الآخرين في محكمة الحقوق وفي كل درجة من درجاتها الادارية بالانتخاب من بين المسلمين وغير المسلمين.

ثم جرى تغيير "اللائحة التنظيمية للولايات لعام ١٨٦٤م" بوضع "اللائحة التنظيمية لإدارة عموم الولايات" التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٨٧١م. ورأت الدولة في التنظيم الجديد اقامة ما

يُعرف باسم "الناحية" [جمع: نواحي] من مجموع النجوع والعزب حتى تشكل تقسيماً إدارياً فيما بين القضاء والقرية. والناحية يديرها "مدير"، وتتشكل من مجلس إدارة من الأعضاء المرسلين من مجالس العمد في القرى التي تدخل ضمن حدودها. وكانت الدولة غير راضية عن إقامة إدارة للنواحي؛ فلم يتحقق ذلك إلا نتيجة للضغط الأوربية أكثر من أي شئ آخر، فظهرت نتيجة لذلك "اللائحة التنظيمية للنواحي" عام ١٨٧٦م. وجرى تطبيق هذا النظام الذي كان يقر انتخاب مدير الناحية ومجلسها من قبل الأهالي على أساس تمثيل ديني عرقي. وكان للحكومة المركزية في إدارة الولاية موظفون يقومون بإدارة الأعمال في مجال الصحة والأشغال العمومية، ويقومون بالخدمات اللازمة في مجال التعليم. كما كان يوجد عدا ذلك بعض المجالس التي تشكلت في الولايات والألوية، وكانت تضم أعضاء منتخبين لمعاونة أهالي المنطقة وممثلي الإدارة المركزية، وهذه المجالس التي كانت تتشكل في أغلب الأحوال من كبار أهالي المنطقة الذين يكلفهم الوالي أو المتصرف للقيام بهذا العمل هي لجان للأشغال العمومية ولجان الزراعة أو هي هيأت للأقراض مثل "صناديق المنافع العمومية" (منافع عمومية صنديقلى). وهذا المفهوم عن الإدارة في عهد التنظيمات كان هو السبب الوحيد وراء إقامة الإدارات البلدية الحديثة، أي هو الواعز على الإعمار وتنظيم وتنمية الحياة في المدن من الناحية المعمارية والإدارية بمساعدة أهاليها أنفسهم. ولهذا السبب جاء تأسيس البلديات متأخراً، فهي لم تظهر نتيجة لطلبات أهلها للمشاركة في الإدارة، ولكن لطلب الحكومة المركزية من الأهالي للمعاونة والمشاركة.

سادساً- البلديات العثمانية الحديثة

تعرضت المدن العثمانية في القرن التاسع عشر، ولا سيما المدن الساحلية التي هي نقاط الاتصال في العلاقات المتنامية مع العالم الخارجي لتغيرات جذرية في بنيتها. فإلى جانب التركيب الاقتصادي والاجتماعي والإداري الذي كان يمر بمرحلة تغيير في البلاد كانت إدارة المدن بالأسلوب التقليدي والخدمات البلدية تمر هي الأخرى بانتفاضات قوية. وهذا الأمر هو الذي استلزم القيام بإجراء تغيير على إدارة المدن وأجهزة البلديات. لأن مدن السواحل في شرق المتوسط التي كانت في سبيلها نحو علاقات اقتصادية متزايدة مع أوروبا كانت مضطرة للاتجاه نحو تنظيم جديد يساعدها على حيابة جهاز متكامل للاتصال والخدمات يناسب الفعاليات التجارية في القرن التاسع عشر. وكانت أهم المشاكل في مدن السواحل تلك هي مباني الحجر الصحي والاستراحات لاجل سفن التجار، وتهيئة الظروف الصحية المناسبة، وسبل المواصلات المنظمة. وكانت الموانئ الشرقية في نظر أوروبا قد خرجت عن كونها مدناً غربية بعيدة، بل أصبحت ميادين جديدة للكسب والربح.

ولهذا اقتضى الأمر إقامة تشكيل إدارات البلديات الجديدة للاضطلاع بالخدمات الحديثة، تماماً مثلماً فعل التجار الانجليز من خلال اتفاقيات امتياز سكة حديد ولاية آيدين عندما حاولوا إقامة بلدية في إزمير، ونجحوا في فرض ذلك(٢٦).

والواقع أيضاً أن قيام مدن الموانئ المهمة في الامبراطورية باولى حملاتها البلدية كانت من المظاهر اللافتة للنظر، وكانت تحظى مناطق معينة في مثل هذه المدن بالأجهزة البلدية الحديثة أكثر من غيرها، وعلى سبيل المثال فإن منطقة (غلطه -بك اوغلى) وهي منطقة الحركة والنشاط في استانبول كانت تتقدم من ناحية الخدمات البلدية الحديثة على المنطقة التي تضم الباب العالي، ومع ذلك فلم نشهد أن البلديات الحديثة أدت واجباتها ومهامها البلدية على الوجه الأكمل، ومن ثم سارت أشكال وأساليب الخدمة التقليدية جنباً إلى جنب مع الأشكال والأساليب الحديثة. وعلى سبيل المثال استمر سكان بعض الأحياء والتجمعات في القيام بانفسهم بالشؤون البلدية وبعض أمور الحراسة في أحيائهم. وعلى ذلك نرى القديم والجديد خلال مرحلة التأسيس سارا جنباً إلى جنب، ولم يغن أحدهما عن الآخر، كما كانا يشكلان تناقضاً في بعض الأحوال. وانقضى النصف الأول من القرن داخل المدن العثمانية مع الهزات التي نشأت عن انهيار النظم التقليدية لإدارة المدن، ومع جوانب النقص التي جاءت بها المؤسسات الجديدة.

وللبلدية في نظر رجل الدولة المؤمن بالتنظيمات هدف واحد هو أن تَعْمُر المدينة وَيَعْمُ أطرافها الضوء والنظافة ... فقد كان مصطفى رشيد باشا وهو لا يزال في سفارة لندن يتحدث عن تحويل المباني الخشبية إلى مبانٍ حجرية. فالمصلح في عهد التنظيمات هو الى حد ما نموذج أصيل للإداريين الذين شكلوا أساس فعاليات الهدم والبناء التي جرت بين عامي ١٩٥٥-١٩٦٠م والاداريين الذين أوجدوا هذا التقليد* .

ولو أن رجل التنظيمات رأي حقيقة أن البلدية وحدة إدارية محلية، وقيل ذلك لكان على الأقل جعل لإدارات القرى وبلديات المدن نفس الاستقلالية، كما هو الحال في النظام الفرنسي الذي كان يسعى لأن يحدو حذوه. بل إنه فصل بينهما، وكان الغرض من هذا الفصل هو التعجيل باضفاء الصفة العصرية على العاصمة والحواضر الكبرى أكثر من الأسباب القانونية نفسها.

(٢٦) - أنظر: Orhan Kurmuş, *The Role of British Capital in the Economic Development of Western Anatolia*, Ph. D. Thesis, 1974; (Türkçesi: *Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi*, İstanbul 1974, s.91).

* يشير الكاتب إلى عهد المرحوم عدنان مندرس الذي ظهرت فيه حركة التغيير العمراني لا سيما في استانبول.

ولكي تسيطر الدولة على الفوضى التي سادت العاصمة نتيجة لحرب القرم في ١٣ يونيو ١٨٥٤م أقامت ما عُرف باسم "أمانة العاصمة" (استانبول شهر امانتى)، وأعد لها المجلس الأعلى (مجلس وآلا) لائحة تنظيمية خاصة، ووَضَعَ على رأسها أمر باسم "أمين العاصمة" (شهر امينى)(٢٧).

وكان يوجد إلى جانب أمين العاصمة مجلس يضم أعضاء يجري تكليفهم بذلك بعد انتخاب الباب العالي إياهم وتصديق السلطان على تعيينهم، ويعرف باسم "مجلس أمانة العاصمة" (شهر امانتى مجلسى). وهؤلاء الأعضاء كانوا من ممثلي التجار والحرفيين وبعض كبار الموظفين. أما وظائف المجلس فكانت تشبه المجالس القديمة المساعدة للقضاة، فهي استشارية بالدرجة الأولى، وهي محدودة في الإمكانيات المالية، فلا تملك موارد مستقلة. وتتولى الدولة سداد نفقاتها، بينما تقوم أمانة العاصمة بتحويل العوائد التي جمعتها إلى الجهاز المالي؛ أي لا يمكننا أن نتحدث هنا عن مالية كوميون Commune مستقلة. كما كان لأمانة العاصمة فريق من العاملين غير كافٍ، يتكون من عدد من المهندسين وآخر من القَوَّاسين [= ضباط الحراسة وموظفو الأمن]. ومن ثم فلا تعتبر أمانة العاصمة بداية طبية في مجال الخدمة البلدية الحديثة، فلم يتغير في الأمر إلا الاسم الذي أطلق عليها في عهد السلطان محمود الثاني، وهو "نظارة الاحتساب". فلا أمين العاصمة ولا أعضاء مجلس الأمانة كانوا في هذا المجال من ذوي الخبرة والمعرفة، كما لم يكونوا -وهو الأهم- يتمتعون بالصلاحيات والاستقلالية.

فقد كانت الحكومة العثمانية مضطرة لتوفير الخدمات البلدية الحديثة في حي غلطة وبك اوغلى، وهي المنطقة التي يسكنها الأجانب بوجه خاص، وتتزامن فيها المشاكل التي يمكن أن تواجه مدينة ساحلية عصرية. ولما عجزوا -لهذا السبب- عن إقامة تنظيم للخدمة البلدية يُعتد به في كل استانبول، رأوا أنه لا أقل من أن تحظى تلك المنطقة بالخدمات البلدية الحديثة، فجرى تشكيل "دائرة البلدية" السادسة على غرار النموذج الباريسي، وجعلوا على رأسها كامل بك أحد موظفي الخارجية. وكانت مكاتبات الدائرة تجري باللغة الفرنسية، وخصصت لها بعض الموارد الاستثنائية، وعلى هذا النحو بدأت الخدمات البلدية بميزة متميزة في حي بك اوغلى الذي يكتظ بالسفارات ومحلات

(٢٧) - أنظر لعثمان نوري (ارگین) مجلة الأمور البلدية فهي تقدم المعلومات المستفيضة اللازمة عن إدارة

المدن قبل التنظيمات، وانظر أيضاً للبلديات العثمانية:

İ. Ortaylı *Tanzimattan Sonra Mahallî İdareler*, Ankara, 1974; ve İstanbul 1984.

العمل. والواقع أيضاً أن دائرة البلدية السادسة قد واصلت مسيرتها على ذلك النحو المتميز، واستمرت على نجاحها الناتج عن ذلك حتى العهد الجمهوري.

وفي عام ١٨٦٨م جرى تقسيم استانبول إلى أربع عشرة بلدية، على غرار بلدية بك أوغلي، غير أن أغلب هذه البلديات التي وُضع على رأس كل منها واحد من كبار الموظفين المتقاعدين برتبة فخرية لم يبدأ العمل؛ فلم تتشكل لها المجالس البلدية، بل ولم يجر تعيين العاملين اللازمين لها. أما في مدن الولايات الأخرى فقد بدأت التنظيمات البلدية الحديثة مع صدور "اللائحة التنظيمية للولايات لعام ١٨٦٤"، وتقرر بموجب هذه اللائحة تشكيل المجالس البلدية بالانتخاب في مراكز الألوية والأقضية، غير أن تلك المجالس لم تحظ حتى بالشخصية المعنوية في الوظائف ونظام العمل. وعلى أي حال فإن تشكيل تلك المجالس لم يجر في كل الأقضية، ولم تتشكل تلك المجالس إلا بحماية بعض الولاة [مثل مدحت باشا عندما كان والياً على بغداد ثم على ولاية الطونة]، وساعدها ذلك الوالي نسبياً على أن تشرع في ممارسة أعمالها. وكانت موارد البلديات العثمانية شحيحة وتعاني من قلة العاملين والاقتدار إلى صلاحيات الرقابة ومحدوديتها. وعدا ذلك لم يكن للمجلس البلدي شخصية ملزمة، كما كان واقعاً تحت الرقابة الصارمة من الحكومة المركزية.

وجرى وضع الأسس الحقيقية للتنظيمات البلدية في عهد المشروطية الأولى، بل إن قوانين وأساليب عمل هذه البلديات قد تركت أثراً عميقاً على النظم التي جاءت بعد ذلك. وقام "مجلس المبعوثان" العثماني الأول بمناقشة ذلك القانون بكل الخبرة والمقدرة وعلى ضوء التجارب التي مرت منذ بداية عهد التنظيمات، وقامت الحكومة على الرغم من كل الاعتراضات التي أبداها النواب بأعداد قانونين مختلفين لاستانبول والولايات الأخرى، ثم جرى سَنَهما (٢٨). وبهما اكتسبت البلديات في الأراضي العثمانية شخصية تتعدى التركيب الإداري إلى شخصية اعتبارية، [تذكر المادة الثالثة فيما يتعلق بوظائف المجلس البلدي أنه طرف في القضايا التي ترفع ضد البلدية]. ويخول القانون للبلديات أن تتولى تنظيم شؤون الاعمار والرقابة عليها، والقيام بخدمات الأشغال العمومية والاضاءة، والنظافة، وإدارة أموال البلديات، وتسجيل العقارات وتعداد السكان [هاتان الوظيفتان الأخيرتان تتولاهما اليوم الإدارة المركزية]، والرقابة على الأسواق وأماكن التسوق، واتخاذ التدابير الصحية، وإقامة المجازر والمدارس، وشؤون إطفاء الحرائق، وتحصيل موارد البلديات... وغير ذلك. ولم

(٢٨) - أنظر لنص القانون وتحليله: "Dersaadet Belediye Kanunu" ve "Vilâyet Belediye Kanunu", *Düstur*, I. Tertip, 2; Osman Nuri, *Muhtasar Mecelle-i Umûr-ı Beledîyye*, s.43-47; *Mecelle-i Umur-u Beledîyye*, s. 78.

تسمح الظروف بتحقيق قسم من تلك الوظائف، بينما تولت أجهزة الحكومة المركزية تنفيذ قسم آخر، كما كانت بعض الوظائف مثل شئون المياه في يد الأوقاف، وظلت على ذلك.

وينص القانون على أن جهاز البلدية يتشكل من رئيسها ومجلسها، وتبعاً لعدد السكان في المدينة أو القصة يكون عدد أعضاء المجلس الذي يتراوح بين ٦-١٢ شخصاً، يجري انتخابهم لمدة أربع سنوات، ويجري تغيير نصف الأعضاء كل عامين عن طريق القرعة. أما الرئيس فكانت تنتخبه الحكومة من بين الأعضاء وتقوم بتعيينه. كما كان للمجلس أعضاء مستشارون من المهندسين والأطباء والبيطريين. وفي الولايات الأخرى خارج المركز كان الأمر المدني هو الذي يختار رؤساء المجالس من بين أشرف البلدة. وكان رؤساء بلديات استانبول وأعضاء مجلس "أمانة العاصمة" بعد عام ١٨٧٧م يأتون إلى تلك الوظائف دائماً بالتعيين. ويُشترط في عضو مجلس البلدية أن يكون متجاوزاً سن الخامسة والعشرين ومن الرعايا العثمانيين، ويؤدي سنوياً ضريبة أملاك لا تقل عن خمسين قرشاً، فضلاً عن شرط طريف آخر هو ضرورة معرفته للغة التركية. وكانت تلك النقطة محلاً لاعتراض أعضاء مجلس المبعوثان من الولايات العربية، ومع ذلك فقد فُرض قبول القانون في المجلس؛ إذ كان التيار القومي قد بدأ.

والخلاصة أن البلديات العثمانية ولدت في الفترة التي أُنِيع فيها النظام المركزي السلطوي كجزء لا يتفصل عنه. والواضح أن ذلك الوضع لن يتغير دون إحداث تحول جذري ومرور فترة طويلة من الزمن. فالإدارة المركزية المطلقة تعني دولة القانون، وقد لا ينطوي مفهوم النظام الحقوقي على المشاركة السياسية في الموضع الذي تسوده "سلطة القانون". وترتكز أسس الدولة في العصور الحديثة على القانون، وحق مشاركة الفرد ليس هو الأساس، وتسعى الدولة ذات الحكم المطلق لترسيخ القانون والنظام في مجابهة الفوضى وأعمال السرقة والاضطرابات وتسكع العاطلين وغير ذلك مما يقضي على الحياة في المدن. بينما تبدأ بعد ذلك طلبات وفعاليات الجموع العريضة في المشاركة السياسية. ولا تعتمد إدارة المحليات العثمانية على فلسفة سياسية تأخذ تلك المرحلة الثانية بعين الاعتبار، وظلت هذه المسألة خارج نطاق الجدل والنقاش بالنظر أيضاً إلى التاريخ والظروف.

سابعاً - الإدارة المركزية ووسائل الرقابة

إن نموذج الحكومة المركزية هو الذي حدد كيان الدولة في القرن التاسع عشر، فالإدارة تتخذ لنفسها وظائف جديدة تتعدى تحقيق الأمن للمحكومين ثم جمع الضرائب والجنود في مقابل ذلك وإقرار النظام العام والطاعة، وتقيم آلية تختلف عن ذلك. والدولة في القرن التاسع عشر

ليست صاحبة الصفة الإلزامية فحسب، بل إنها المعلم والمشجع والقائم بالدعاية والموجه. ومن المهم إلى جانب الرقابة على كل مرحلة من حياة المحكومين والتأثير عليهم والحيلولة دون إقدامهم على الأعمال غير القانونية أن يكون للمحكومين فلسفة جديدة للحياة، وأن يتعلموا -إلى جانب مفهوم الأمة الواحدة- مفهوم الوطنية، حتى يستقر في نفوسهم. وبفضل ذلك يتحقق بقاء الدولة ودعم المحكومين لها. ولهذا السبب فإن الفعاليات المؤثرة على الكتل العريضة من الناس كالمطبوعات والفنون والمسرح، وكذلك المؤسسات الدينية، ونظم التربية والتعليم بوجه خاص إنما هي مجال النشاط الذي كانت تتدخل فيه دولة القرن التاسع عشر، وتحاول توجيهه ومتابعته والسيطرة عليه بالدعم المالي والإداري. والجدير بالذكر أن الامبراطورية العثمانية برعت خلال القرن التاسع عشر الذي قويت فيه التيارات القومية وانتعشت فيه حركة الجماعات الدينية في استخدام آليات الرقابة المركزية والتوجيه حتى تتمكن من حكم وإدارة بلاد ينتسب أهلها لأعراق وديانات متعددة. وكانت الهيئات الإدارية الجديدة التي جاءت بها حركات الإصلاح تتمتع -على الرغم من الأفئدة الشديدة للامكانيات- بقدرة مدهشة على الحركة في هذا المجال، وقطعوا شوطاً لا يُستهان به في تعزيز الروح الوطنية وإقرار الهوية العثمانية، واستطاعت جماعة من النخبة لم يقتصر تشكيلها على العنصر التركي وحده، بل ضمت العناصر المسلمة غير التركية والرعايا المسيحيين واليهود، كما كان الحال في العصور السابقة، أن تأخذ دورها في إدارة الدولة وإدارة مجتمعاتها بوعي من الروح العثمانية. وعندما ننظر إلى تركيب الموظفين في أجهزة المركز أو في أجهزة الأقاليم على السواء يمكننا أن ندرك ذلك بوضوح، والنماذج كثيرة في المركز؛ فهناك موسوروس باشا وسوا باشا وماورؤيني باشا وكاليمكي بك وآرتين داديان باشا وغيرهم. وكان الجهاز التعليمي العثماني في تلك الفترة يعترف بعدد معين من المقاعد للطلاب غير المسلمين في المدارس العالية، مثل مدرسة الإدارة المدنية (مُلكيه) ومدرسة الطب (طبيه) والمدرسة السلطانية (مكتب سلطاني) (كان ثلث العدد لغير المسلمين، كما كان هناك مقاعد مخصصة لكل مجموعة عرقية ودينية تبعاً لعدد سكانها في البلاد)^(٢٩). وفي النهاية احتلت النخبة من كافة الرعايا العثمانيين مكانها في الإدارة، وبعد انهيار الامبراطورية نفسها ظهرت أهمية تلك العناصر البشرية في تواصل وجود الإرث العثماني في دول البلقان ودول الشرق الأوسط. وعدا ذلك أُنْزِجَت دروس اللغة التركية في مدارس غير المسلمين، وشجعت الدولة على تعليمها، بل وجعلت

(٢٩) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (I-M-V, nr. 16519, 12 N 1273) مضبطة مؤرخة في ٧ مايو ١٨٥٧.

ذلك إجبارياً. وعلى أي حال فإن الظروف نفسها أجبرت تلك الشعوب على ذلك، وهناك على سبيل المثال طلبات من طوائف الروم لتعليم اللغة التركية في مدارسها، على أن يكون تعيين المدرسين من نظارة المعارف وصرف الرواتب من الطائفة نفسها(٣٠). وكلما أخذت تتفتت التجمعات الدينية في الحياة الادارية والاجتماعية بدأت تتحول اللغة التركية إلى لغة أدبية مشتركة يستعملها كل شخص. وليس من المصادفات في تلك الفترة أن تظهر المعاجم من اليونانية والأرمنية إلى التركية، ويكثر عدد الكُتّاب غير المسلمين ممن يجيدون لغتين. ومنحت الدولة حق التعلم لكل جماعة من رعاياها. "واللائحة التنظيمية للمعارف العمومية" الصادرة بتاريخ ٢٤ جمادى الأولى ١٢٨٦ [٢ سبتمبر ١٨٦٩] تنص في مادتيها (٣٣، ٤٢) على أحكام ملزمة بالقبول المجاني في المدارس لكل الرعايا ممن أنهوا مدارس الرشدية في الولايات والسنجاق، وأنهوا الاعدادية في مراكز الولايات وشاءوا الالتحاق بالمدرسة السلطانية [الدستور، ١، جلد ٢، ص ١٩٠-١٩١]. وأصبحت الخدمة التعليمية وظيفة تقوم بها الدولة المركزية لكل الفئات من رعاياها وجهازاً يقوم على تعليمهم، وجذبهم في الأغلب إلى العمل في النظام البيروقراطي.

ووضعت الدولة معايير ثابتة لدرجات الترقية والرتب بين الموظفين؛ إذ جرى منذ عهد السلطان محمود الثاني إقرار المساواة والانتقال الاقوي والرأسي بين الرتب في سلك هيئة رجال العلم والاداريين والعسكريين، ففي عام ١٨٣٢م جرى تحديد خمس درجات للموظفين مع إقرار الألقاب الخاصة بها، كما وضعوا للرتب العلمية والعسكرية أيضاً درجات تعادل تلك الرتب. وفي عهد المشروطية الثانية جرى تثبيت معايير الرواتب الشهرية بالقانون الذي صدر وعُرف باسم قانون المعاشات. وكنا قد ذكرنا أن عهد التنظيمات شهد اقامة مكاتب الدولة ومقار أجهزتها في حواضر الأقضية والسنجاق والولايات(٣١). وكان للدولة رقابة منذ زمن على الطوائف غير المسلمة، ولكن من خلال فئاتها المستقلة [نظام الملة]. ومع حركة الإصلاح في عهد التنظيمات نهضت العناصر العلمانية داخل تلك الملل للإطاحة رويداً رويداً بالدور الذي يقوم به الزعماء الروحانيون للكنيسة. وكان لتشكيل "مجالس الملل" ذات الدور الهام في انتخاب البطريرك لتلك العناصر ثم للتعليم العلماني أثرهما في زيادة الرقابة من فئة جديدة. والواقع أن الباب العالي خلال الفترة التي تعاطمت فيها تدخلات الدول الأجنبية كان يستخدم فئات مختلفة داخل الطوائف الدينية،

(٣٠) - نفسه، (İ.Mecl. Mahsus, nr.2128).

(٣١) - انظر: İ. Ortaylı, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı*, İstanbul 1987, s.116.

واتبع سياسة فعالة في ذلك المجال. كما كانت هناك آلية رقابة مشابهة بالنسبة للعناصر المسلمة أيضاً؛ إذ المعروف أن السلطان محمود الثاني أخذ يطارد بغير هوادة جماعة البكتاشية بعد قضائه على أوجاق الانكشارية. ثم لم تلبث الإدارة الإصلاحية عقب تلك الحادثة أن وضعت التكايا والطرق الصوفية تحت نوع من الرقابة أكثر صرامة. ويمكن القول إن السياسة التي جرى عليها رجال التنظيمات هي توفير الدعم المالي، بل والإداري للتشكيلات الصوفية والطرق والتكايا الموجودة، ولكن مع عدم السماح في نفس الوقت للانحراف في ذلك المجال، وظهور جماعات ومشايخ جدد. واستصدروا إرادة سلطانية تسمح بحق التقاعد المبكر من الوظيفة لأبناء بعض مشايخ التكايا ليتولى الواحد منهم المشيخة عقب وفاة والده الشيخ، ووفروا سبل الاعاشة لكثير من التكايا، وحرصوا على صلات التعاون الوثيق بين الدولة وتلك التشكيلات الدينية^(٣٢).

كما عملت الدولة على أن يتولى أشخاص معتمدون زعامات أرباب الحرف والصناعات، حتى إنها قامت بتعيين زعيم للشحاذين كان يُعرف باسم (سألَ كَتخداسي) حتى تضمن عملية الرقابة عليهم^(٣٣). وساندت الدولة إقامة المسارح، واستفاد من هذه المساندة مسرح اللغة العربية^(٣٤). وكانت الدولة هي السبابة لإقامة المتاحف وجمع الآثار القديمة^(٣٥). وأخذت على عاتقها أمر رعاية الصبية المشردين، وخصصت الرواتب لمن يقومون برعايتهم. كما خصصت رواتب أيضاً للأمهات اللاتي يلدن توائم. وكانت تصدر الأوامر والتنبيهات بين الحين والآخر لمنع الإسراف في الأفراح والأعراس حتى إن لم يجر تطبيق ذلك بشكل واسع^(٣٦). ولكن الذي لا شك فيه أن الجانب الأكثر تأثيراً في دولة القرن التاسع عشر إنما يتجلى في الصحافة والنشر؛ إذ خضعت الصحف الصادرة بعد "تقويم الوقائع" باللغة التركية أو باللغات الأخرى التي تستخدمها الشعوب العثمانية لنوع من الرقابة الأولية التي تعرف بـ *censure préalable*، وتطبق على الكتب بوجه خاص. ولكن كانت الدولة إلى جانب ذلك تقدم الدعم النقدي للكتب المؤلفة والترجمات أيضاً، ولاتبخل بهذا الدعم على الكتاب الأجانب أنفسهم، إذ قدّم السلطان عبد المجيد مبلغاً كبيراً من المال

(٣٢) - أنظر: İ. Ortaylı, a.g.e., 109-110.

(٣٣) - أنظر: R. Ekrem Koçu, "Dilenci", *İstanbul Ansiklopedisi*, VIII, s.4578.

(٣٤) - أنظر رئاسة الوزراء العثماني (1266 L 1266) حول تكريم مارون نقاش على مسرحية "هارون الرشيد".

(٣٥) - أنظر: Semavi Eyice, "Arkeoloji Müzeleri" *İstanbul Ansiklopedisi*, II, s.1025 vd; İ. Ortaylı, *İstanbul'dan Sayfalar*, İstanbul 1987, s.187 vd.

(٣٦) - هناك نماذج عديدة، انظرها في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (1270 Safer 11567-18 İMV) و (12466-1270 Receb 26) و (1270 Zilhicce 23 12199) و (1270 Receb 5-21206 İD) وحول منع البذخ في

الأفراح (1261 Zilhicce 29 11586-Cevdet-Dahil)، وانظر أيضاً:

Ş. Turan "Tanzimat Devrinde Evlenme" *İş ve Düşünce Dergisi* 22/182-1956. s.14-15

لطبع كتاب المؤلف فوساتي Fossati عن آياصوفيا، فأتحفه المؤلف إليه، وجرى طبعه في لندن. أما الصحافة الخارجية فكان يتم التأثير عليها بنظام الاشتراك abonné أو بشراء مراسليها، حتى تضمن الدولة بذلك وسائل الدعاية لها في الدول الأجنبية. ومن الواجب التعمق في بحث مسألة الصحافة في عهد التنظيمات وتحري الدعم الذي كانت تقدمه الدولة لها، فبصرف النظر عن أمور المعاونة التي قدمتها الدولة بين الحين والآخر، والألقاب التي كانت تمنحها لأصحاب الصحف، كانت أيضا تقرر أسعاراً زهيدة إلى حد كبير لتوزيعها بالبريد.

وكان هناك حادثان من نتاج التقنية الحديثة في القرن التاسع عشر لعبا دوراً عظيماً في تطبيق الحكم المركزي، هما التلغراف والسكك الحديدية. فكان الأول شبكة للتخاير أقيمت بسرعة في أراضي الامبراطورية العثمانية، وتطورت بالتزامن مع شبكات البرق في الدول الأوروبية. وتم تدريب عمال البرق والبريد بصورة طيبة، حتى أصبحت جهاز الاتصال الذي يأتي في مقدمة المؤسسات التي وفّرت للامبراطورية العثمانية وللجمهورية التركية من بعدها امكانية الرقابة السريعة على البلاد وتأكيد السيادة عليها. أما السكك الحديدية فكانت وسيلة انتظرتها الادارة بفارغ الصبر، ولكنها هي التي خلقت الأزمة المالية، وضاعفت من حجم الديون الخارجية. ومع اختلاف جنسيات الشركات التي مدت خطوطها لم تستطع السكك الحديدية ان تشكل شبكة تربط أجزاء منطقة الأناضول ببعضها البعض، كما أقيمت منذ بداية مدها بتقنيات متخلفة، ومن ثم انتقلت تلك الشبكة الحديدية إلى عصرنا الحالي كواحدة من المشاكل، وهو أمر ينسحب على كافة البلدان العثمانية. ومع ذلك فقد نجحت الدولة في اقامة شبكة للسكك الحديدية في منطقة سوريا وفلسطين، كانت الاكفاً والأوفق زمناً طويلاً بفضل سكة حديد الحجاز التي تحققت برأس المال العثماني ومحاولات العثمانيين بوجه خاص. ولا يفوتنا أن السكك الحديدية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر بوجه خاص هي التي ساعدت على زيادة حجم الحاصلات الزراعية، ويسّرت عملية اسكان المهاجرين في منطقة الأناضول، والأهم من ذلك كله أنها وفّرت السرعة لعمليات نقل الجنود من منطقة إلى أخرى، للعمل على إقرار الأمن والاستقرار. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر قام الولاة في مناطق كثيرة بربط الأجزاء الداخلية من البلاد بالخطوط الحديدية بواسطة قدر من طرق العربات لا يستهان به، حتى تهيأت تجارة الطرق البرية في الامبراطورية العثمانية، والأكثر من ذلك أن السكك الحديدية كانت السبب في انقاذ العديد من المناطق من تحكم قطاع الطرق واللصوص وعشائر السلب والنهب وإقرار الأمن فيها. ويمكننا

أن نلمس ذلك من خلال كتابات الرحالة وتقارير القناصل الذين زاروا هذه المناطق في تلك الأعوام.

وتشكل حركة الإصلاح في تركيا خلال القرن التاسع عشر أكثر المراحل التاريخية تأثيراً في بلادنا وفي البلدان التي انفصلت عن الامبراطورية على السواء من الناحية الحقوقية والإدارية والمالية. وتؤكد لنا البحوث والدراسات الجديدة هذه الحقيقة كل يوم. ومن ثم فإن دراسة الإصلاحات الإدارية والتعرف عليها في عهد التنظيمات أمر لا مفر منه لفهم ما هية المؤسسات المعاصرة والقوانين والوظائف الإدارية الجديدة.

الفصل الثاني
عهد التنظيمات المتأخر
والدستور [الشروطية] الثاني

إن تقسيم التاريخ الإداري للامبراطورية العثمانية إلى أدوار إنما هو أمر لا يركز على معايير محددة يمكن قبولها من الجميع، كما هو الحال في كافة التقسيمات التاريخية. ولكن يمكننا هنا وضع بعض التقسيمات من ناحية تطور الإدارة وإعادة تنظيمها. فنرى من بين هذه التقسيمات عهد السلطان عبد الحميد الثاني؛ إذ استمرت فيه إصلاحات عهد التنظيمات والتجديدات في النظام البيروقراطي، وأسفر أحياناً عن نتائج مهمة؛ فهو العهد الذي تشكلت فيه أيضاً المؤسسات الإدارية لتركيا المعاصرة، ولاسيما في مجال إدارة الولايات والنظم القضائية. وعدا ذلك فإن الامبراطورية في عهد عبد الحميد الثاني قد دخلت مرحلة تحديث البنية التحتية في الأناضول وسورية في مجالي المواصلات والمعارف على السواء.

وبعد مؤتمر برلين انفصلت بالفعل عن الامبراطورية كل من بلغاريا والبوسنة والهرسك. وتُركت جزيرة قبرص للحكم البريطاني، بل وظل اتصالها بتركيا محدوداً جداً حتى عام ١٩٧٤م. أما قارص وأردنهان وباطوم فقد قامت روسيا بالحاقهما إلى أراضيها. فلم تعد باطوم بينما عادت ولاية قارص الحالية وطوغو بايزيد بمقتضى معاهدتي (موسكو - قارص) لينضمّا إلى الوطن الأم بعد مدة أربعين عاماً قضتها تحت الحكم الأجنبي. وكانت هناك اختلافات في الجغرافيا السياسية والإدارية للامبراطورية؛ فكانت جزيرة كريت شبه مستقلة، وكان جبل لبنان يتمتع بوضع إداري خاص. أما إمارة سيسام [جزيرة ساموس] والروملي الشرقية [جنوب بلغاريا] فكانتا تحت أجهزة برلمانية خاصة وإدارة خاصة. والمعروف أن هذا الأمر أضفى بعض التنوع وأثار في الوقت نفسه عقبات في وجه الإدارة المركزية في شأن القوانين الإدارية ثم الشرطة وإدارة الولايات فيما بعد. وعدا ذلك كانت نفس الاختلافات والعقبات توجد أيضاً في موضوع الرقابة على المطبوعات وآلية الدعاية الخارجية.

والواجب علينا ونحن نقيم عهد السلطان عبد الحميد الثاني أن ننظر إليه أولاً من ناحية السراي، وتشكيلات الإدارة المركزية في الولايات، والتغيرات التي جرت على القضاء، والتغيرات التي جاءت بها السكك الحديدية، واسكان الأعداد الضخمة من المهاجرين. كما جاءت إصلاحات مقدونيا بوجه خاص ببعض التجديدات والاجراءات المهمة في التركيب الإداري لمنطقة الروملي.

وكان الهيكل الإداري في ولايات الروملي يمر بمرحلة تغير سريعة سواء بسبب الضغوط المتزايدة من الدول الأجنبية لإنجاز الإصلاح بعد مؤتمر برلين وسواء للحاجة الملحة إلى إعادة تنظيم الإدارة، حتى اكتسب ذلك الهيكل وجهاً جديداً. وفي هذا الصدد تم تشكيل جديد للولايات من

خلال التغيرات في التركيبة العرقية للموظفين والشعبات التابعة لنظارتي المعارف والداخلية والاصلاحات التي أجريت على نظم القضاء والجنדרمة. وهنا فان اصلاح الجندرمة كان يجري بالتشاور مع الفرنسيين(٣٧). ولا نستطيع أن ندع منطقة الجزيرة العربية وسورية وفلسطين والعراق خارج هذه التغيرات؛ إذ اعترفت الدولة أولاً بفرصة أوسع للغة المحلية في الإدارة، كما استعانت بالعنصر العربي فيها، بل وفي الحكومة المركزية والوظائف الرفيعة في السراي. وعدا ذلك فقد زادت استثمارات البنية الاساسية في سورية وفلسطين بقدر ما كانت عليه منطقة الروملي في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتقدمت امكانيات تلك المنطقة في الاتصالات والتعليم، وزادت المحاصيل الزراعية، وخرجت إلى الأسواق الخارجية. وبقدر ما كان لذلك من أثر في تطور الادارة كان واضحاً أنه سيخلق مشاكل وحركات جديدة لم تظهر حتى ذلك العهد، وهو ما حدث بالفعل.

والأمر الأول الذي يسترعي الانتباه على الخريطة الادارية للامبراطورية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني هو وجود بعض الوحدات الادارية ذات الحكم الذاتي. وهذه الوحدات هي الامارة البلغارية أي الروملي الشرقية [جنوب بلغاريا ومركزها فلبه] التي اتحدت فيما بعد مع بلغاريا بتعيين الأمير والياً عليها، ولكنها ظلت ادارة خاصة بعد مؤتمر برلين، ثم امارة سيسام، ومتصرفية جبل لبنان، والخديوية المصرية التي كانت تحت الاحتلال الانجليزي. وكان للباب العالي تدخل مختلف في إدارة تلك المناطق ولكنه ضمن مقاييس معينة؛ وعلى سبيل المثال فان الروملي الشرقية وجبل لبنان كانا يختلفان في المظهر والمشاكل على الرغم من كونهما يدخلان ضمن النظام الاداري المركزي، سواء من حيث عمل النظام البرلماني، أو من حيث تطبيق التدابير الادارية كالرقابة على المطبوعات (٣٨).

(٣٧) - لكي نتعرف على تلك المرحلة الجديدة في البيروقراطية العثمانية في الأقاليم يجدر بنا الاطلاع - إلى جانب فرمانات والتعليمات الصادرة - على سجلات الموظفين مثل "سجل الأحوال" الذي يدلنا على طريقة عمل النظام البيروقراطي والاطلاع على صحف الولايات التي كانت تصدر آنذاك، وعلى ما جرى تصنيفه وعرضه للباحثين في دور الوثائق عندنا في السنوات الأخيرة، مثل أوراق "ادارة تفتيش الروملي" ووثائق أرشيف بلديز، وما تحويه ارشيفات بلغاريا ومقدونيا ومجموعات الجرائد والصحف الأوربية والاطلاع على وثائق الأرشيف في فرنسا وانجلترا وفيينا وبون وروسيا، وعلى تقارير القناصل في تلك الدول.

(٣٨) - أنظر: İ. Ortaylı, "İkinci Abdülhamit Döneminde Anayasal Rejim Sorunu", *Türkiye'de Demokrasi Hareketleri*, H.Ü., Ed. Derg. C.4/II, 1986, s. 55-61.

وكثيراً ما يذهب البعض إلى أن سيطرة الباب العالي على آلية اتخاذ القرار والتنفيذ قد تحطمت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وأن الدليل على ذلك هو أن الاتصال بالولايات بل والسفارات كان يجري مباشرة مع سراي يلديز. وهذا الرأي ينطوي على قدر من الحقيقة؛ فقد كانت النقطة التي اعترض عليها خير الدين باشا التونسي أثناء صدارته هي العلاقة المباشرة بين الولاة والسفراء وبين مقام السلطنة، وترك الباب العالي خارج نطاق سير المعلومات، وتجاوز عملية التدرج الوظيفي (٣٩). غير أن الباب العالي استطاع خلال فترة وجيزة أن يتواءم مع هذا الوضع، حتى تحول الصدر الأعظم ورجال الباب العالي إلى كوادرو تقوم بتنفيذ الأعمال، وتعمل على رفع مستواها، كما تعلموا سبل التأثير على القرارات عند اللزوم أكثر من بقائهم كجهاز استشاري. وكان الصدر الأعظم سعيد باشا بوجه خاص أحد رجال الدولة الذين تملسوا في هذا المجال. والواقع أن ظهور التخصص في الإدارة وتأسيس الشعب والمكاتب الجديدة، واتباع نظام الحافظة في العمل البيروقراطي، والشروع في تطبيق تقنيات جديدة لمتابعة الأعمال إنما هي أمور تكشف عن ذلك جيداً. ونلاحظ على الرغم من زيادة حجم الأعمال في ذلك العهد أن المكاتبات الجارية كان يتم ربطها بالقرار بشكل أسرع [وتدلنا المرفقات التي كانت مع تذاكر العرض مثلاً أن المكاتبات القادمة من الوحدات الإدارية الفرعية في الولايات أو في المركز كان يصدر القرار بشأنها أسرع مما كان قديماً، ويصدر المرسوم السلطان الخاص بها]. كما نلاحظ أن البيروقراطيين كانوا كثيراً ما يقدمون اللوائح [التقارير والاقتراحات] في مختلف الموضوعات، ويتعرضون بالتفصيل لأدق الأمور فيها أكثر من ذي قبل. ولا شك أن تقديم وعرض مشروعات الإصلاح كان من أهم السمات التي تميزت بها طبقة البيروقراطيين في العهد الحميدي.

وكان دأب السلطان عبد الحميد الثاني أن يتعرف بواسطة الصورة الفوتوغرافية على كل ركن في البلاد، ويطلب بين الحين والآخر صوراً للأمرء والضباط، ويحاول بهذه الوسيلة التعرف على موظفي الدولة. غير أن الأمر الأهم في مسألة متابعة العاملين في الدولة هو تأسيسه لما عُرف باسم "لجنة سجل الأحوال" (سجل أحوال قومسيوني) (١٢٩٦هـ/١٨٧٩م) التي كانت تعنى بترجمة حال موظفي الامبراطورية، من أكبرهم إلى أصغرهم، وتسجل لهم خط سيرهم الوظيفي. ولا شك أن هذه السجلات تشكل اليوم واحداً من أهم المصادر التاريخية، إذ تكشف عن

سياسة التوظيف التي كانت تجري عليها الدولة آنذاك. ويمكننا من هذا المصدر الذي يضم ١٩٦ مجلداً ضخماً أن نتعقب أحوال البيروقراطيين في العهد الأخير من خلال سجلات لعدد يبلغ ٩٢,١٣٧ موظفاً من شتى الرتب والدرجات (٤٠).

إعادة تنظيم الحكومة المركزية

يأتي الصدر الأعظم على رأس الحكومة المركزية، ويجري أمر تعيينه وعزله من قبل السلطان، ويكون مسئولاً أمامه. وهذا الأمر تنص عليه أيضاً أحكام "القانون الأساسي" لعام ١٢٩٣ (١٨٧٦م) في المواد: ٢٧-٢٨، ٢٩-٣٠، ٣١، كما أن النظائر أعضاء هيئة الوكلاء التي يترأسها الصدر الأعظم مسئولون فرادى أمام السلطان أيضاً، ويجري تعيينهم بموافقة. وجرى الأمر على ذلك رغم ما كان لرأي الصدر الأعظم واختياره لهم من وزن، وليس هناك مسئولية مشتركة داخل هيئة الوكلاء. غير أن التغيير الذي أجري على القانون الأساسي بعد مشروطة عام ١٩٠٨م أتاح لهيئة الوكلاء مسئولية وصلاحيات مشتركة، وجعلها مسئولة عن أعمالها أمام المجلس، أي أصبحت تتمتع بصفة الجهاز التنفيذي في النظام البرلماني وحازت على قوته.

وفي عهد السلطان عبد الحميد الثاني تحولت الامبراطورية العثمانية إلى الحكم الملكي الدستوري. صحيح أن مجلس المبعوثان الذي هو أهم عضو في المجلس العمومي قد ألغي وتفرق أعضاؤه في العام الثاني لجلوس السلطان إلا أن القانون الأساسي ظل على حاله. وفي هذه الحالة كانت تذكر أسماء أعضاء هيئة الأعيان (هيئة أعيان) في بروتوكول الدولة بعد الصدر الأعظم وشيخ الاسلام وهيئة الوكلاء، أي لم يتم إلغاء مجلس الأعيان (اعيان مجلسي). فكانت مهامه مستمرة، ويتقاضى الأعضاء رواتبهم. ولكن عدم وجود أعضاء مجلس المبعوثان كان يعني أن الحياة البرلمانية معطلة حتى عام ١٩٠٨م.

وهيئة الوكلاء - التي سنذكرها هنا باسم مجلس الوزراء العثماني - كانت تحت رئاسة الصدر الأعظم، ولكن مع كونه الرئيس لتلك الهيئة فإن عدم وجود المسئولية المشتركة بعد فيها ينفي عنها صفة الحكومة، وينفي عنه صفة الرئيس لحكومة. ولهذا السبب فإن لقب (باش وكيل) أي الوكيل أو الوزير الأول الذي حمله أحمد وفيق باشا مدة لم يكن يعني هو الآخر شيئاً خطيراً، ولم يُستخدم بعد ذلك. ويجري تعيين وعزل الصدر الأعظم من قبل السلطان، ويكون مسئولاً أمامه. كما أن الصدر الأعظم لا يتدخل في اختيار وتعيين شيخ الاسلام الذي يمثل مقام الافتاء

(٤٠)-أنظر: Atila Çetin, "Sicill-i Ahvâl Defterleri", *Türk Dünyası Tarih Dergisi*, Haziran 1992/66, s. 34 vd.

ويأتي ترتيبه في البروتوكول بعد الصدر الأعظم، غير أنه ليس عضواً في هيئة الوكلاء مثل بقية النظار، ولكنه في مرتبة أعلى منها. وتضم هذه الهيئة ناظر الداخلية، والقائد العسكري العام (سرعسكر)، وناظر البحرية، وناظر الخارجية، ورئيس مجلس شورى الدولة، وناظر العدل والمذاهب [انتقلت في تلك الاثناء دائرة المذاهب من نظارة الخارجية إلى نظارة العدل]، ومشير الطوبخانة، وناظر المالية، وناظر التجارة والزراعة، وناظر الاوقاف الهمايونية، وناظر المعارف، وناظر الأشغال العمومية، ومستشار الصدر العالي [مستشار الصدارة العظمى]، وموظفاً أو اثنين لمساعدة هيئة الوكلاء، وعددًا من الوزراء القدامى الذين يُعرفون في مجالس الوزراء بأوربا باسم وزير بغير وزارة. والواضح أن مستشار الصدارة هو الذي كان يتولى وظيفة السكرتارية داخل مجلس الوزراء (٤١). وكان كل ناظر فيها مسئولاً بحكم القانون الأساسي عما كلف به من مهام ومجهزاً بالصلاحيات اللازمة لذلك. وكانت مناقشتهم لبعض المسائل مع الصدر الأعظم واتخاذ القرار بشأنها، أو مناقشتهم لبعض الأمور الهامة الأخرى داخل هيئة الوكلاء وإصدار القرار بشأنها، ثم دخول القرارات في كل الأحوال حيز التنفيذ بمرسوم من السلطان أموراً ينص عليها القانون الاساسي. أي أن الحكومة لم تكن موجودة كمؤسسة حقوقية، بل إن اجتماع النظار من حين لآخر وتباحثهم وتشاورهم مع بعضهم البعض في عهد السلطان عبد الحميد كان من الأمور التي لا يرحب بها، فكان النظار بدورهم يخضعون لهذا الحظر الضمني، ويتجنبون حتى الزيارات الخاصة.

والجدير بنا أن نتحدث هنا عن التطور الذي قطعه الادارة في تركيا القرن التاسع عشر، وعن مجلس شورى الدولة الذي يُعد واحداً من أهم الأجهزة الدستورية في الوقت الراهن. وقد جرت العادة أن يُرجع البعض تشكيل مجلس شورى الدولة عام ١٨٦٨م كجهاز مستقل تحت هذا الاسم إلى نموذج المجلس الفرنسي المعروف باسم Conseil d'Etat. في حين أنه ظهر وتطور حتى هذا الإصلاح عام ١٨٦٨م مثل جنين داخل أهم جهاز في عهد التنظيمات هو المجلس الأعلى للأحكام العدلية (مجلس والى أحكام عدليه). ونحن وان كنا لم نستطيع إلى الآن أن نقرر ما هو النموذج الأوربي الذي أقيم على نمطه المجلس الأعلى فهو بمثابة أهم جهاز استشاري، ثم في النهاية أهم جهاز تشريعي لا غنى عنه في الدول ذات النظم المركزية، وكما ذكرنا سابقاً فقد

(٤١) - جرى اتباع هذا النهج في صمت من جانب الحكومة الأولى بعد عام ١٩٣٨، وشارك مستشار رئاسة الوزراء لفترة في اجتماعات مجلس الوزراء.

تحمل المجلس الأعلى أعباء مهام واسعة مثلما هو الحال في السناتو والكلجسيوم في روسيا على أيام بطرس الأكبر، وفي النماذج التي كانت في أوربا في القرن الثامن عشر، ثم تولى في النهاية مهمة محاكمة موظفي الدولة. وكان لزيادة حجم العمل الملقى على عاتق هذا الجهاز أن اتجهت الدولة إلى تقسيمه إلى أجهزة فرعية متخصصة، حتى أخذ مجلس شورى الدولة شكله النهائي مع تطوير "دائرة التنظيمات" الجهاز المتفرع عنه والذي يتولى إعداد اللوائح والقوانين التنظيمية للأجهزة الأخرى في الدولة. وفي عام ١٨٧٥م جرى تقسيمه إلى ثلاثة أقسام؛ هي دائرة التنظيمات (التي تتولى إعداد اللوائح والنظم ومراجعتها وإبداء الرأي فيها) ودائرة الداخلية أو الملكية فيما بعد (التي تتولى التنفيذ على الدعاوى والشكاوى والبحث فيها) ودائرة المحاكمات. وهذه الدائرة الأخيرة كانت تتولى بالإضافة إلى أعمالها مهمة الدعاوى الإدارية في محكمة الاستئناف والتمييز. وفي الانقلاب الدستوري عام ١٩٠٨م كان مجلس شورى الدولة يتكون من رئيس وخمسة وكلاء له وكتاب عمومي وأربعة وثلاثين عضواً. كما كان يضم ثلاثة آخرين يمكن أن نطلق على كل منهم اسم "المتحدث باسم القانون" أي المدعي العمومي ومساعدوه (٤٢). وقد كان لمجلس شورى الدولة منذ قيامه جهد ملموس ظهر بشكل خاص في اجتهاداته الإدارية وخبرته وفعالياته في إعداد اللوائح والنظم.

وكانت الأراضي العثمانية قبل الحرب التركية الروسية مقسمة إلى ٢٧ ولاية، عشر منها في أوربا العثمانية وواحدة في إفريقيا [طرابلس الغرب] وست عشرة ولاية في آسيا العثمانية. وكانت تدار هذه الولايات بنظام مركزي لا يمكن الاستهانة به، بل كان يجري تطبيق الاتجاه نحو النظام المركزي في إدارة الولايات بشكل مطرد. وبسبب تخلي الدولة العثمانية عن قسم من أراضيها بعد مؤتمر برلين اتجهت إلى إعادة التنظيم من جديد، فجرى تشكيل ٣٢ ولاية ومعها لأول مرة خمسة سناجق تُعرف باسم الأولوية غير الملحقة (ألوية غير ملحقة)، كانت تدار من المركز مباشرة.

وولايات منطقة الروملي هي: استانبول وأدرنه ويانيه ومناستر وقوصوه وإشقوذره وكريت وجزاير البحر الأبيض (جزاير بحر سفيد)، أي جزر بحر أيجة التي يمكن اعتبارها في القسم الآسيوي، وامارة بلغاريا ثم الروملي الشرقية ذات الوضع الخاص. وبعد مدة ارتبطت كريت والروملي الشرقية أكثر باليونان وبلغاريا، وبعد حرب البلقان ثم حرب طرابلس الغرب مع إيطاليا

(٤٢) -أنظر: Jonquièrre, *Histoire de l'Empire Ottoman*, tome II, Paris 1914, s. 509-510; Carter V. Findley, *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire*, Princeton Univ. Press, s. 247-249.

خرجت منطقة الروملي وجزر بحر ايجه من يد الدولة التي اضطرت للانسحاب إلى حدودها الغربية الحالية. أما في القسم الأسيوي فكانت توجد ولاية خُداوندگار [ومركزها سنجق بورصة]، وانقره [بما فيها يوزغاد وقيصري]، وآيدين [ومركزها لواء ازمير]، وقونيه، وقسطموني [بما فيها سينوب وچانقرى وبولو]، وطرابزون [التي تضم المنطقة الوسطى والشرقية جنوب البحر الأسود]، وسيواس، وارضروم، وآن، وبتليس، وديار بكر، ومعمورة العزيز، والموصل، وحلب، وسورية [ومركزها دمشق]، وبيروت، وأطنه، وبغداد، والبصرة، والحجاز، واليمن.

وفي افريقيا كانت توجد ولايتان، هما طرابلس الغرب وبنغازي. أما السناجق المستقلة، أي السناجق التي يرتبط المتصرفون عليها بالباب العالي مباشرة فهي: چتالجه، وبيوك چكمجه، وسيلوري، وقوجه ايلي، والقلعة السلطانية، وشهرزور، والقدس الشريف. واضيف إليها بعد ذلك سنجق جانيك (سمسون). وفي العهد الدستوري الثاني وضع سنجق قاره سي [ومركزه باليكسير] ضمن هذا النظام. والسناجق المستقلة وحدات ادارية محبة نظراً لصغر حجمها وسهولة الرقابة عليها من المركز ومن المتصرف. ولعل ذلك هو السبب وراء الاتجاه إلى تحجيم الولايات في العهد الجمهوري، ولا زال هذا الاتجاه مستمراً بقوة إلى الآن نزولاً على رغبات الناخبين. و لم يخرج "قانون الولايات" في عام ١٨٧٧ من مجلس المبعوثان، غير أن اللائحة التنظيمية لعام ١٨٧١م جرى تطبيقها بشكل مركزي أكثر في روحها ونصها. فالواقع أن المجلس لم يستطيع أن يُصدر قانوناً جديداً في العهد الدستوري الثاني، إلى أن جاءت الوزارة التي كانت تسيطر عليها جمعية الاتحاد والترقي، وأصدرت في ٢٦ مارس ١٩١٣ "القانون المؤقت" لإدارة الولايات، وتعززت بذلك أسس النظام المركزي. واستمر البناء الذي يتركب من الوالي ومجلس الادارة والمحاكم النظامية والشرعية وعدد من الموظفين [هم مدير المعارف، ومدير الأشغال العمومية، ومدير الزراعة وغيرهم]. وهذا الأساس المحافظ والمركزي العقلاني هو الذي انتقل إلينا اليوم، وكان هناك ثلاثي معروف في ترتيب الولايات، وهم الوالي والمتصرف والقائمقام، فلم يسقط منهم إلا المتصرف وحده، أما مدراء النواحي فقد شكلوا في الأساس وحدات إدارية غير مرغوبة منذ البداية ووحدات جرى تشكيلها على نطاق ضيق في الولايات. كما لم تُمنح القرى نظاماً أساسياً كوميونياً Communal على عكس ما كان موجوداً في دول أوروبا المركزية [إيطاليا وفرنسا]. والواقع أن المدن الكبرى مثل استانبول لم تحظ فيها البلدية في العهد الدستوري الثاني بنظام أساسي غير مركزي، كما جرى تحويل بعض أقسام المدينة إلى مديريات بلدية وتعزز فيها البناء المركزي والرقابة. وعقب مؤتمر برلين اقتضى الأمر منح بعض الوحدات نظاماً أساسياً خاصاً

نتيجة لازدياد الحركات العرقية والاضطرابات داخل اراضي الامبراطورية وضغوط الدول الأجنبية المطالبة بالإصلاح. وهذه الوحدات هي زيتون وقوزان. والقانون الأساسي الذي مُنح قبل ذلك لجبل لبنان وامارة سيسام يجب النظر إليه ضمن هذه المجموعة. أما حقوق السيادة على مصر فقد ضعفت تماماً في ذلك العهد، ومع هذا يجب ونحن نقارنها بامارة بلغاريا أن نضع في الاعتبار الوضع الخاص للعلاقات مع العائلة الخديوية بقدر ما كان يحدث هنا من رقابة على الأوقاف والمحاكم الشرعية.

ولا شك أن أخطر الازمات الادارية التي ظهرت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني واستمرت حتى نهاية عهد الدولة العثمانية هي العجز في وضع الادارة المالية ضمن آلية مستقلة لاتخاذ القرار، والعجز في تحويلها إلى كيان إداري مركزي. والمعروف في الواقع أن بنوك الاصدار كانت حتى الحرب العالمية الأولى مؤسسات خاصة ذات امتيازات. و بنك الاصدار الخاص بالدولة كان مؤسسة أجنبية ذات رأس مال أجنبي، وظهر أثناء الازمات أنه كان يؤدي إلى طريق مسدود. فلما عجزت الدولة في النهاية عن سداد ديونها في السادس من اكتوبر عام ١٨٧٥ [أصف إلى ذلك أثر القحط في ذلك العام] أعلنت المورatorium وأجلت سداد هذه الديوان. وكان واضحاً ان الاستدانة التي جاءت نتيجة لأعباء الحرب مع روسيا وطلب التعويضات قد أثرت على الإستقلالية المالية للدولة، ودفعت بالاصلاحيات إلى اتجاه معاكس، ولكن كان من الواضح أيضاً أن لجنة الدائنين قد أتاحت للادارة المالية في تركيا أن تتعلم أشياء جديدة في التسجيل المالي، وتقنيات فرض الضرائب، والتنظيم المالي الحديث. فجرى إعداد الميزانية العثمانية للعام المالي ١٩٠٩-١٩١٠ متمشية لأول مرة مع الأسلوب العلمي. كذلك فان قانون سلم العاملين barème والقوانين المتعلقة بالانفاق العام هي أثر مما خلفته أعوام المشروطية الثانية، وهي تشكل أهم الخطوات في وضع نظام مالي مركزي وتثبيت النظام الوظيفي.

والأمر الذي نود لفت الأنظار إليه هنا، رغم خروجه عن موضوعنا، هو نسبة انتشار المدارس في انحاء الدولة العثمانية خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر، في الأناضول وسورية ولبنان بقدر انتشارها في منطقة الرومي. فقد جرى تطبيق النظام المركزي على التعليم الأولي والمتوسط وارتفع مستواه، واستكملت شبكة المدارس السلطانية [الثانوية] في حواضر الولايات والمدارس الرشدية [الاعدادية] في مراكز القصبات، بينما كانت مدارس الصنایع تواصل انتشارها منذ عهد مدحت باشا. فاذا نظرنا إلى تلك المدارس والمدارس الأخرى التي رُفع مستواها التعليمي مثل مدارس البيطرة والغابات والزراعة والهندسة والطب والادارة (ملكيه)

ومدرسة النواب لأننا نتعرف على المصدر الذي كان وراء تخريج العديد من البيروقراطيين والفنيين المؤهلين بعد فترة وجيزة. كما ركزت الدولة على تعليم التركية حتى في مدارس الطوائف غير المسلمة والطوائف العرقية المختلفة، ووضعت لها نظاماً للرقابة والتفتيش. وهذا الأمر كان عاملاً وراء ظهور فئة من البيروقراطيين في الولايات يتمسكون بالثقافة والفكر العثماني. فحركة نشر المدارس ومد السكك الحديدية في الاناضول وسورية والحجاز يمثلان أهم الأحداث التي وقعت خلال الأربعين عاماً الأخيرة من عمر الدولة العثمانية، بل وفي كل تاريخ تركيا. فالسكك الحديدية هي التي ساعدت على زيادة الحاصلات الزراعية آنذاك. كما وفرت تيسيرات مهمة للغاية في الأماكن التي جرى توطين المهاجرين فيها، وكان لها فوائد جمة من ناحية السيطرة على تلك الأماكن إدارياً وقرار الأمن فيها.

وكانت الفترة التي أعقبت عام ١٨٨٠م هي العهد الذي اكتملت فيه حركة إعادة البناء في الامبراطورية نتيجة للحرب التركية الروسية ومؤتمر برلين، وفي الوقت نفسه هي العهد الحزين في التاريخ العثماني الذي جرى فيه نتيجة للافلاس المالي إعادة تنظيم المالية من جديد، ووضع موارد البلاد تحت سيطرة الدائنين الأجانب. ورأت الدولة في خضم هذه الظروف الداخلية والخارجية الصعبة أن إنقاذها يتوقف في المقام الأول على إصلاح اداري تقوم به فئة من البيروقراطيين الأكفاء، ولأجل هذا قد يبدو أن عهد السلطان عبد الحميد الثاني هو البداية للمرحلة التي قام فيها سراي يلديز والباب العالي بتنظيم الرقابة المركزية ووضع النظم والقوانين الادارية. وتتجلى عملية إعادة التنظيم في أحسن صورها في نظارة الداخلية، فقد كانت هذه النظارة عام ١٨٨٥م تضم ثلاث لجان أساسية تجدر الإشارة إلى أنها الاجهزة الثلاثة الجديدة التي كانت تتولى أهم الأعمال في النظارة والدولة، واستطاعت أن تستمر لما بعد ذلك. فالاولى هي "لجنة اختيار الموظفين" (انتخاب مأمورين قومسيونى)، والثانية هي "هيئة نظارة صندوق التقاعد" (تقاعد صنديغى نظارت هيتى)، فاذا تناولنا هاتين اللجنتين معاً لوجدنا أن رئيس الأولى برتبة وزير [هو احمد جلال باشا]، وناظر الثانية برتبة وزير ايضا [هو توفيق باشا]. وتجتمع اللجنة الأولى كل أربعة أشهر، بينما تجتمع الثانية كل شهر مرة. وكانت اللجنة الأولى تضم عضوين من مجلس شورى الدولة وعضواً من مشيخة الاسلام. فكانت عملية تعيين موظفي الدولة وترقياتهم وعلاواتهم وتقاعدهم تتقرر استناداً لأعمال وقرارات هاتين اللجنتين، أي كانت هناك سياسة توظيف مركزية يجري اتباعها. وعدا هاتين اللجنتين كان هناك جهاز آخر أهم تحدثنا عنه قبل ذلك هو "لجنة سجل الأحوال" (سجل أحوال قومسيونى)، ورئيسها أحد أعضاء مجلس الأعيان

وبرتبة وزير [وهو عرفان باشا]. وبذلك يكون قد ولد مكتب توظيفي مركزي مخول بالصلاحيات الكافية. كما وُضعت في عهد عبد الحميد الثاني أسس إدارة السجل المدني مع ظهور "الإدارة العامة للسجل المدني" (سجل نفوس إدارة عموميه سى). ومن الواضح أن هذه الإدارة كانت تقوم بوظائفها دون أن تُحدث اختلاطات ذات بال، ولا شك أن نصيب هذه المؤسسة خلال القرن الماضي كان عظيماً في الوصول إلى هذا المستوى. وكان "قلم المطبوعات الداخلية" (مطبوعات داخلية قلمى) في نظارة الداخلية هو المكلف بالرقابة على الصحافة، والمعروف أن تحوّل هذه المديرية إلى لجنة رقابة وتطورها مع الوقت هو الذي أتاح لها أن تكتسب كياناً مستقلاً في داخلها بعيداً عن التدخلات.

وكان من الطبيعي عقب مؤتمر برلين أن تكون نظارة الخارجية هي الإدارة الثانية التي نالت حظاً من التقدم في الدولة العثمانية؛ فقد كانت الخارجية العثمانية مضطرة للاضطلاع بالنشاط الدبلوماسي بالشكل الذي يجاري فعاليات الدول الكبرى في بعض المناطق. وهذا الأمر كان ممكناً باقامة شبكة من السفارات، أو بالأحرى شبكة من القنصليات تشبه ما كان لدى روسيا ودولة النمسا/ المجر. كما كان يقتضي الأمر التخلي عن بعض الأتقال التقليدية الباقية داخل تركيب نظارة الخارجية منذ ما قبل عهد التنظيمات، وكذلك تجهيزها بألية قادرة على القيام بالاتصالات الدبلوماسية المتزايدة مع الاجهزة المركزية، والتصدي - عدا العلاقات الدبلوماسية المعتادة مع الدول الأجنبية- لتدخلاتها في الأمور الدينية والتعليمية، والتعامل مع المشاكل الجديدة التي ظهرت مع ظهور الايالات الممتازة مثل بلغاريا ومصر. وكانت الخارجية العثمانية حتى عام ١٨٨٠ تمتلك شخصية مزدوجة؛ تتمثل الأولى في مكتب رئيس الكتاب القديم، والثانية في نظارة الخارجية التي جاء بها عهد التنظيمات. وعلى سبيل المثال فان أقساماً مثل "قلم الديوان الهمايوني" الذي كان واحداً من أهم المكاتب القديمة التي تخدم الصدور العظام قد أعيد بعد عام ١٨٨٠م إلى المكتب اللازم إعادته إليه. ومن جملة هذه الأقسام أيضاً "دائرة المذاهب" المنوطة بنظارة العدل. كما كان "قلم الجنسيات" (تابعيت قلمى) هو الآخر مسألة تعنى بها نظارة الداخلية أكثر من نظارة الخارجية، نظراً لأنه يقوم بمعاملات التبعية والمواطنة، ومع ذلك فقد ظل داخل نظارة الخارجية. وعدا ذلك فقد ظل "مجلس الشؤون الصحية" داخل بنية نظارة الخارجية نظراً لأنه كان يعنى بأجهزة الحجر الصحي الدولية، والتدابير اللازمة في هذا المجال، ويشارك في عضويته موظفو السفارات الأجنبية في العاصمة.

وفي عام ١٨٨٦م قامت الدولة بتعديل انقسمت بمقتضاه السفارات العثمانية إلى أربعة أصناف؛ فكانت الممثلات القائمة في عواصم مثل اثينا وبوخارست هي مفوضيات الصنف الأول (Légation)، وذلك عدا السفارات الكبرى في عواصم العالم الكبرى مثل لندن وباريس وفيينا. بينما كانت سفارات واشنطن وجتينه في الجبل الأسود هي سفارات الصنف الثاني، بينما تمثل الأماكن مثل مدريد وبروكسل سفارات الصنف الثالث، وهذا التصنيف هو الذي يحدد حجم المخصصات المالية وعدد الدبلوماسيين العاملين. وكان مبنى سفارة برلين قد فتح عام ١٨٣٧م، لكنه لم يتحول إلى سفارة كبيرة إلا عام ١٨٧٤م. كما فتحت أيضا سفارة في سان بترسبورغ عام ١٨٥٧م، ثم تحولت إلى سفارة كبيرة عام ١٨٧٣م. وتوالى في ذلك العهد فتح السفارات في مدن أوربا، ففتحت سفارة في بوخارست عام ١٨٧٨م، وفي بلغراد عام ١٨٧٩م، وفي جتينه [الجبل الاسود] عام ١٨٨٠م، وفي ستوكهلم عام ١٨٩٨م، وصوفيا عام ١٩٠٩م، وبرن عام ١٩١٥م، وكوبنهاجن عام ١٩١٧م. ثم كانت آخر مفوضية للدولة العثمانية هي التي فتحتها عام ١٩١٨م في كييف عاصمة جمهورية اوكرانيا التي أقيمت بعد الانقلاب البولشوي. كذلك أغلقت الدولة سفارتها في نابولي عاصمة مملكة صقلية وفي تورينو لدى بيامونته عقب قيام الاتحاد الإيطالي، وفتحت بدلاً منهما سفارة كبيرة في روما عام ١٨٨٣م (٤٣). وكان التجار العثمانيون منذ أواخر القرن الثامن عشر يقيمون بأنفسهم ممثلات لهم في المراكز التجارية الأجنبية، بالشكل الذي يتماشى مع العرف الدولي آنذاك، ومع ذلك يمكننا أن نعتبر الخارجية العثمانية من الأوائل في إقامة شبكة من الشهبندريين [القناصل] قامت بتعيينهم رسميا. وحتى وان قامت الدولة العثمانية - تماما مثل الامبراطورية الروسية وايران - بتعيين قناصل فخريين في مدن الحدود لدى الدول المجاورة وفي الموانئ الهامة من العالم وفي كبريات الحواضر الصناعية والتجارية، فقد فتحت ايضا القنصليات والملحقيات. كما قامت عدا ذلك بتعيين قناصل من ضباط أركان الحرب في النقاط الحرجة والاستراتيجية والاماكن المجاورة على الحدود. وعلى سبيل المثال فتحت مثل هذه القنصليات في كرمانشاه، وفي هرّار أثناء الحرب العالمية الأولى لتوجيه عملية تهريب الأسلحة إلى اريتريا الإيطالية (٤٤).

(٤٣) - أنظر: S. Kuneralp, "The Ministry of Foreign Affairs under the Ottoman Empire and the Turkish Republic" (s.500-505).

(٤٤) - نفسه ، ص ٥٠٤

وفي نصف القرن الأخير من عمر الامبراطورية ظهرت صفوة من المواطنين العثمانيين، تشكلت من العاملين في مجالس ادارة الولايات والألوية ومجالس البلديات وصناديق الأموال (مال صنديغى)، وغيرها من التشكيلات المحلية عن طريق منحهم الرتب والنياشين والدرجات الشرفية، وربطهم بذلك مع البيروقراطية المركزية، وكذلك بالاستخدام المتزايد من ناحية أخرى للخريجين من مدارس الطوائف غير المسلمة التي بدأت الدولة تضع عملية التعليم فيها تحت الرقابة، وتهتم بتدريس اللغة التركية فيها. ومع قيام الدولة - إلى جانب ذلك - بالتحكم في النظام البيروقراطي من خلال سياسة توظيف مركزية ظهرت مرحلة جديدة مختلفة عن سابقتها؛ هي عملية التعيين. فلم يكن كبار الموظفين وحدهم، بل حتى صغار الرتب يطوفون انحاء الامبراطورية الواسعة شرقاً وغرباً من خلال آلية تعيين تناوبية rotation، وهو الأمر الذي أتاح لهذه الكوادر أن تتعرف على البلاد من ناحية، ويتعرف بعضها على بعض من ناحية أخرى. وكان لتطور البيروقراطية المركزية أن ظهرت أيضاً معارضة يمكنها تنظيم نفسها بشكل فعال وواسع. وهذا هو الأساس الذي يجب أن نفتش عنه ونحن نتحدث عن نجاح جمعية الاتحاد والترقي في القدرة على تشكيل صفوفها سرّاً خلال فترة وجيزة، فوق رقعة واسعة وعلى رأسها ولايات الروملي.

وفقدت البيروقراطية العثمانية خلال فترة المشروطية الثانية كثيراً من تركيبها وخصائصها التي تميزت بها خلال عهد التنظيمات. فقد كانت البيروقراطية في البداية منوطة بقواعد معينة في التعيين والترقية من داخلها، وكانت -وهو الأهم- قادرة على المحافظة على هذا الأسلوب المهني باستقلال، حتى أن التدخلات التي كانت تحدث في عهد عبد الحميد الثاني لم تستطع أن تغير تماماً هذا الانغلاق على النفس فيها. أما الآن [في عهد المشروطية] فهناك إذن برلمان، بل وهناك أحزاب إلى جانب البرلمان والحكومة، وهو الأهم. فقد كانت جمعية الاتحاد والترقي واحدة من تلك الأحزاب التي أفرزها الكفاح غير الشرعي بشكل لم يشهد التاريخ السياسي مثلاً له، واستطاعت أن تنظم نفسها بين كافة الفئات تقريباً من البيروقراطيين وعلى امتداد أراضي الامبراطورية. أما الأحزاب الأخرى فكانت تتشكل من المنشقين عن جمعية الاتحاد والترقي، أو من المعارضين للدولة من كل فكر ومذهب. وكان أعضاء الاتحاد والترقي ملتفين حول بعضهم البعض بتقليد ثوري، ويجتمعون حول هدف وقسم معينين، ويمثلون جمعية سياسية جرى تشكيلها في خلایا ولجان معينة، لا ترتبط بالتدرج الوظيفي المعروف في البيروقراطية العثمانية والمجتمع العثماني، وتتمتع بآلية لاتخاذ القرار والرقابة. وكانت قد ظهرت بمقتضى التعديلات التي أجريت

على القانون الأساسي حكومة تتحمل المسؤولية المشتركة تحت رئاسة الصدر الأعظم، غير أن علاقات [الحكومة - الحزب] كانت تجري على مستوى آخر مختلف. وجرى تنحية السراي أي مقام السلطنة عن السلطة بالقدر الذي يمكن مقارنته بما كان جارياً في الملكيات الأوروبية، مثل إنجلترا واسكتلندا، وتحول السراي إلى مجرد جهاز تمثيلي. وكان أكبر حدث هزّ البيروقراطية العسكرية والمدنية في أيام المشروطية الثانية هو تنزيل رتب البعض منهم؛ إذ فعلوا ذلك مع الذين قيل إنهم استفادوا من عمليات الترقية غير العادلة في النظام القديم. وعدا ذلك فقد أحوالوا إلى التقاعد عدداً لا يستهان به من الموظفين خلال عملية تصفية واسعة (٤٥). ومن الصعب علينا أن نقرر ماذا أسفر عنه هذا الأمر من نتائج؛ لأن عمر الأباطورية لم يطل حتى يمكن لنا أن نرصد ذلك. وكان صدور العظام والوزارات يتشكلون حتى انقلاب الباب العالي عام ١٩١٣ من عدد لا يستهان به من وزراء النظام القديم، وكانت جميعة الاتحاد والترقي تكتفي بأن ترى في الحكومة هؤلاء الرجال المؤيدين لها أو بعدد منهم.

واستمر النظام الجديد في اتباع سياسة مركزية رقابية لإدارة الولايات بالقدر الذي كان من قبل، بل وزاد عليها من ناحية التشكيل والتجهيز. أضف إلى ذلك أن نوادي ولجان الاتحاد والترقي في مراكز الولايات والسناجق كانت باعتبارها أحسن الأحزاب تشكيلاً هي العنصر الوحيد والمهم في توجيه دفة الأمور في الحكومة. كما كان لها عدا ذلك تشكيلات فرعية من هذا النوع داخل أجهزة الدولة نفسها؛ فالتشكيل المعروف باسم (تشكيلات مخصوصة) مثلاً كان جهازاً فرعياً خرج من داخل الحزب ليمثل البوليس السياسي فيها. ومثل هذه الأجهزة ظلت فعالة تواصل عملها حتى بعد أن حلّ الحزب نفسه؛ ففي أثناء الهدنة اندمج مع حركة الكفاح في الأناضول، ولعب دوراً مؤثراً في توحيد صفوف المقاومة الأهلية. كما ظهرت عدا ذلك تغيرات تناسب بناء الدولة المركزية الحديثة في أوروبا المعاصرة؛ إذ جرى مثلاً تشكيل "مديرية الأمن العام" (أمنيت عموميه مديريتى) داخل نظارة الداخلية، وزودت بصلاحيات فوق العادة، وأخذت بذلك مكان نظارة الضبطية القديمة. وقد صدر عام ١٩١٣ ما عُرف باسم "القانون المؤقت" الذي ينظم إدارة الولايات؛ فتحولت بمقتضاه نظارة الداخلية إلى موقع أمر مباشر على الولايات، وهذا هو الأساس الذي وُضع عليه النظام المعمول به حالياً. وقد ذكرنا قبل ذلك أن المتصرفيات أي

(٤٥) - ينكر (C.V. Findley) في كتابه السابق ص ٢٩٧ اعتماداً على تقرير قدمه سفير بريطانيا عام ١٩٠٩ أن الرقم كان ٢٧٠٠٠، والحق أنه أمر يستحيل تحقيقه.

الألوية لم يجر إلغاؤها دفعة واحدة، بل اهتمت الدولة بتحويلها إلى ألوية ترتبط بالمركز. ووُضِعت البلديات باصرار تحت رقابة الحكومة المركزية، وجرى تعزيز وضعها القديم في هذا الاتجاه. وأسّرت حركة تحقيق عدد من الخدمات العامة [الصحة والتعليم] من قِبل الدولة، أو بتوجيه منها، واستمر الأمر على ذلك إلى اليوم. كما لاحظنا ذلك في الفعاليات الثقافية أيضاً؛ إذ ظهرت المراكز الثقافية التي عُرفت باسم (تورك اوجاقلرى) أي النوادي التركية التي انتشرت حتى خارج حدود الامبراطورية العثمانية، ولعبت دوراً بالغ التأثير في الحياة الثقافية والايديولوجية. وأصبح تحقيق مثل هذه الفعاليات تحت إدارة الحزب الحاكم من التقاليد التي امتدت حتى السنوات الأخيرة.

إن القرن الأخير في عمر الإدارة العثمانية يمثل تاريخاً لنضال ناجح خاضته امبراطورية تقليدية على طريق التأقلم مع ظروف العالم الحديث. وقد لعبت البيروقراطية العثمانية على المستوى الإداري والتشريعي دوراً ناجحاً في تنظيم كافة مراحل الحياة واتخاذ التدابير الفعالة اللازمة.

واستطاعت الدول الجديدة التي انبثقت عن الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى أن تبني جهاز الادارة العصرية على أسس من هذا التراث العثماني.

الباب الرابع النظم العسكرية العثمانية

الفصل الأول القوات البرية

- تمهيد

لم يكن للإمارة العثمانية عند قيامها جيش نظامي تعتمد عليه؛ فكانت عند الحاجة تجمع في مكان عن طريق المنادين قوات العشائر المكونة من المجاهدين [الغزاة] الذين كانوا جميعاً من الفرسان، ثم يخرجون إلى الحرب. فإذا انتهت تفرقت جموعهم، وعاد كل واحد إلى عمله الأصلي. فكانت قوات الحدود تلك هي التي حققت الفتوح الأولى. كما استعانت هذه الإمارة الحدودية بجماعات الدراويش التي تشكلت تحت أسماء: غازيان روم [أي مجاهدوا الروم]، وأخيان روم [أي الأخية الروم]، وأبدالان روم [أي دراويش الروم]، ولعبت تلك الطوائف دوراً فعالاً في تترك الأراضى المفتوحة. وكان مجاهدوا الحدود يقومون باحتلال الأراضى المستوية بسرعة، ثم يسيطرون على القرى، ويقومون بإنشاء الأبراج الصغيرة حول القلاع ثم يجبروها على التسليم بعد الحصار الطويل. ونجحوا بهذه الطريقة في الاستيلاء على بورصة وإزنيق وإزميد، حتى أن فتح بورصة وحدها استغرق عشر سنوات. ومع استمرار حركة الفتح أدرك الحاكم أهمية الجيش النظامي الدائم، وخطورة المحاذير التي يسفر عنها عدم وجوده، حتى أصبحت الحاجة إليه أمراً لا مندوحة عنه، فقد كانت تلك القوات المؤقتة لا تأتي إلى الحرب في الوقت اللازم، ولا تتحمل القيام بعمليات حصار طويلة.

وجرى تشكيل أولى الوحدات النظامية على أيام أورخان الغازي، بعد فتح مدينة بورصة، وقبل فتح إزنيق. فكانت هذه الوحدات العسكرية تضم المشاة (يایا) والفرسان (مُسَلَّم)، حسبما اقترح چاندرلى قره خليل (ت ١٣٨٧هـ) قاضي بورصة آنذاك. وكانت المرحلة الأولى هي جمع ألفين من فتيان الترك الأشداء، ألف للمشاة وألف للفرسان. وهؤلاء سوف يتقاضون أجوراً أثناء الحرب، أما في زمن السلم فسوف ينشغلون بزراعة الأراضى التي ستخصص لهم. فلما ازداد عدد المشاة والفرسان مع مرور الوقت كانوا يذهبون إلى الحرب بالتناوب، وينقسم جنود المشاة إلى جماعات تضم عشرة جنود، وبلوكات تضم مائة جندي، وكان يوجد على رأس الجماعة قائد اسمه اونباشي [أي رئيس العشرة]، وعلى رأس البلوك قائد اسمه يوزباشي [أي رئيس المائة]، بينما يقود الجميع قائد اسمه بيكباشي [أي رئيس الألف]. أما جنود الفرسان (مُسَلَّم) فقد انقسموا إلى أوجاقات تضم كل منها ثلاثين فارساً، يقضي الأمر بذهاب خمسة منهم إلى الحرب (١). وكانت تشارك في الفتوح العثمانية الأولى قوات أخرى دائمة ومؤقتة، تحت أسماء مثل: عَزَب وجَانَبَاز

(١) - انظر : Ahmed Cevad, *Tārīh-i Askerī-i Osmanī*, İstanbul 1299, s.1-2

وغيرَ وجَرَ أخور. وهؤلاء المشاة والفرسان الذين استخدموا بالفعل في الأعمال العسكرية حتى أواسط القرن الخامس عشر قد جرى استخدامهم بعد تشكيل وحدات القبولولية (قايى قولى اوجاقلرى) في عمليات النقل، وتشغيل المناجم، وبناء القلاع، وفي الترسانة وغيرها من الأعمال، بين وحدات الخدمة في المؤخرة.

أولاً- اوجاقات القبولولية

١- اوجاقات القبولولية المترجلة

أ - اوجاق العجمية

بعد أن انتقل الأتراك إلى الأراضي الأوربية، وتضاعفت فتوحاتهم في منطقة الروملي زادت حاجتهم إلى الجنود، فاتجهوا لأجل هذا إلى الاستفادة من أسرى الحرب، بموجب قانون عُرف باسم (پنجيك قانونى) أي قانون الخمس، الذي يحتمل أنه صدر عام ١٣٦٣م. فكان ينص على أن تحصل الدولة على خمس أسرى الحرب مقابل الضريبة المستحقة عليهم. وكان يجري في البداية إلحاقهم باوجاق الانكشارية بعد مرحلة تدريب قصيرة، فلما رأوا بعض المحاذير في ذلك قرروا ان يُسَلَّم هؤلاء الفتيان من أسرى الحرب للأسر التركية في الأناضول، وبذلك يمكن للأسرى أن يعملوا بالزراعة لقاء أجر زهيد، ويتعلموا في الوقت ذاته العادات والتقاليد التركية الاسلامية(٢). وكانوا يتلقون التعليم العسكري الأساسي في اوجاق العجمية، الذي تشكل لأول مرة في غليبولي على أيام السلطان مراد الأول. وهذا الاوجاق الذي كان بمثابة مدرسة حربية لم يكن مخصصا لمواجهة احتياجات اوجاق الانكشارية وحده، ولكن لمواجهة احتياجات كافة اوجاقات القبولولية من الجنود المدربة. أما حاجته هو إلى الجنود فكانت تأتيه من طريقتين؛ أحدهما من أسرى الحرب طبقاً لقانون الخمس السالف الذكر، وثانيهما من فتيان الرعايا المسيحيين طبقاً لقانون الـ (دوشيرمه)، أي الجمع والانتقاء الذي صدر بعد ذلك. فعقب معركة انقره وتوقف حركة الفتح شعرت الدولة بضرورة البحث عن مصدر جديد، فكان نظام الـ (دوشيرمه) هذا. ولم يكن متبعاً في الدول التركية الاسلامية السابقة على العثمانيين، فجرى تطبيقه على أيام السلطان محمد جلبى، غير أن إقراره وتقنينه لم يبدأ إلا في عهد السلطان مراد الثاني. وكان يتولى الاداريون المحليون عملية الدوشيرمة؛ فكانوا يقومون بها في البداية كل خمسة أو ستة أعوام تبعاً للحاجة، فلما ظهر انحرافهم تركت الدولة هذه العملية لعدد من الموظفين يجري

(٢) - أنظر: Neşri, *Kitâb-ı Cihannüma*, (nşr.F.R.Unat-M.Altay Köymen), Ankara 1987, I, 199

إرسالهم من المركز. وطبقاً لقانون الدوشيرمة كان يجري انتقاء ذوي اللياقة من أبناء الرعايا المسيحيين في أراضي الدولة العثمانية، وبعد تدريب معين يجري تجنيدهم ضمن جنود القبوقوليه، أما من يؤخذ منهم لأجل السراي ويجري تعليمهم وتربيتهم في الـ (أندرون) فكانوا يأخذون مكانهم بين أرفع الكوادر في الدولة. وكان يطبق هذا القانون على الأراضي العثمانية في أوربا وحدها، ثم شرعوا في تطبيقه على الأناضول ابتداءً من أواخر القرن الخامس عشر، وعلى ذلك شمل كافة المسيحيين في أراضي الدولة العثمانية. ولم يكن المسلمون داخلين في ذلك، إلا أهل البوسنة، الذين طلبوا من الدولة أن تجند أبناءهم في أوجاق البستانجية (بستانجي أوجاغي)^(٣). وكان ينص القانون على جمع الأولاد الذين تتراوح أعمارهم بين ثماني سنوات إلى عشرين سنة، وترجّح الأعمار التي تتراوح بين أربع عشرة إلى ثماني عشرة سنة. وإثناء عملية الجمع (دوشيرمه) كان أمير السنجق والقاضي والرهبان مكلفين بمساعدة الموظف المختص، الذي كان ينظر في سجلات التعميد، ويختار اللاتقين من الفتيان، ثم يقوم بأعداد دفترين، يسجل فيهما أسماء وأوصاف وأشكال كل شاب أو صبي بأدق التفاصيل. وينص القانون على ترجيح أبناء العائلات الأصلية، وأبناء القساوسة وترجيح الأقوى والأشد من العائلات التي يزيد عدد ابنائها عن واحد أو أكثر، أما وحيد أبويه فلم يكن يؤخذ. ويراعى في الغلمان أن يكونوا متوسطي القامة، أما طوال القامة ذوو الإبدان المشوكة فكانوا يؤخذون لأجل السراي. وبعد أن تنتهي عملية الدوشيرمه يجري تنظيم الغلمان في قوافل يتراوح عدد أفرادها بين مائة إلى مائتي غلام، ثم تُعاد عملية الفحص مرة أخرى، قبل إرسالهم إلى المركز، وبعد ذلك تجري لهم عمليات الختان. ثم يؤخذ البعض منهم لأجل السراي، بينما يجري تسليم الآخرين للعائلات التركية. وبعد أن يقضي الغلام سبعة أو ثمانية أعوام في العمل، ويتعلم خلالها العادات والتقاليد التركية الإسلامية يجري إلحاقه بأوجاق العجمية، وهو الأوجاق الذي تأسس لأول مرة في غليبولي كما ذكرنا سابقاً. وكان أكبر ضابط فيه هو أغا غليبولي. وكان ينقسم الأوجاق إلى ثمانية بلوكات، يترأس كل واحد منها ضابط يُعرف باسم (بلوكباشي)، ويضم الأوجاق ٤٠٠ جندي. ولم تلبث أهميته أن تضاعلت بعد فتح استانبول؛ إذ جرى فيها تشكيل أوجاق جديد للعجمية أكبر وأكثر نظاماً.

وكانت كتلة العجمية في استانبول التي تضم ٣١ بلوكاً تقع بين حي (شَهْزَادَه بَاشِي) وحي (وَرْتَه جِيلِر)، وأكبر القواد فيه هو أغا استانبول، الذي يأتي بعده في الترتيب أغا الأناضول وأغا

(٣) - انظر: Şem'dânizâde, *Mürî't-tevârîh*, İstanbul 1338, I, 454

الروملي. وهذان الضابطان كانا مسئولين عن سَوِّق وإدارة الدوشيرمه، ولأنهما كانا يقيمان في الغالب خارج استانبول فقد كان يوجد لهما في المركز وكيل (كتخدا) وجاويش بعد أغا استانبول. وهؤلاء كانوا مسئولين عن الضبط والربط في الاوجاق. وكان جنود العجمية من ذوي الرواتب (علوفه)، مثل كافة جنود القبولية، يتقاضونها كل ثلاثة أشهر. كما كانت ملابسهم ومهماتهم من الدولة. وبعد أن يتم تدريب غلمان العجمية في هذا الاوجاق لمدة سبعة أو ثمانية أعوام ينتقلون إلى اوجاق الانكشارية، أو إلى أحد اوجاقات القبولية الأخرى، وهي عملية يطلقون عليها اصطلاح (قبويه چيقمه) أو (بَدَرْ گاه) أي الخروج إلى الباب أو التخرج. وعندئذ تزداد لهم الرواتب. واستمر اوجاق العجمية يقوم بهذه الوظيفة حتى عام ١٨٢٦م(٤).

ب - أوجاق الانكشارية

وهو اكبر اوجاقات القبولية وأعظمها نفوذاً. جرى تشكيله عقب فتح أدرنة على أيام السلطان مراد الأول، بهمة وجهود چاندرلی قره خليل. وعلى الرغم من أن الأوجاق لا تربطه بالطريقة البكتاشية رابطة(ه) فقد ألصقت به هذه الصفة مع مرور الزمن، حتى أطلق على الانكشارية اسم "طائفة البكتاشية"، وعلى الأوجاق ايضا اسم "أوجاق البكتاشية". ومرت عملية تزويد الأوجاق بالرجال بثلاث مراحل؛ الأولى من أسرى الحرب طبقاً لقانون الخمس (پنچيك)، إذ يمر الواحد منهم بدورة تدريب قصيرة، ثم يُنخرط في سلك الانكشارية، والثانية هي تسليم الأسرى لعائلات الفلاحين التركية، وبعد أن يعملوا معها فترة يؤخذون للاوجاق، أما الثالثة فقد كان ينقل هؤلاء الأسرى والدوشيرمة من جانب العائلات التركية إلى اوجاق العجمية، وبعد أن يجري تدريبهم هناك يتحولون إلى اوجاق الانكشارية. فكان يجري تسجيل أسماء وأوصاف الداخلين إليه في دفتر يقال له (كوتوك) أي السجل. وكانت أول تكتة للانكشارية في أدرنة، ثم لم يلبث عدد التكتات أن زاد في استانبول بعد فتحها. وكان ينقسم اوجاق الانكشارية إلى بلوكات، هي المشاة (يايا) والسكبانية (سكبان) وبلوك الأغا قائد الانكشارية. والمشاة الذين يعرفون ايضا باسم "الجماعة" (جماعت) كانوا ينقسمون إلى ١٠١ بلوك. وكانت بلوكات السكبانية مستقلة في البداية، ثم ألحقت باوجاق الانكشارية في أواسط القرن الخامس عشر، وارتفع بذلك عدد الأورطاط والبلوكات في الاوجاق إلى ١٩٦. وكان يطلق على قائد اورطاط المشاة [أو الجماعة] اسم (يايا باشی) أي رئيس المشاة، وعلى قائد السكبانية اسم (سكبان باشی) أي رئيس السكبانية،

(٤) - أنظر: İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Kapukulu Ocakları*, Ankara 1943, 1,5 vd

(٥) - أنظر: Aşıkpaşazâde, *Tevârih-i Âl-i Osman*, İstanbul 1332, s.204-206.

وعلى قائد بلوكات الأغا اسم (بلوكباشي) أي رئيس البلوكات. واقتصرت عملية تزويد أوجاق الانكشارية بالمجندين على نظام الدوشيرمة فترة طويلة، فلما دعت الحاجة إلى جنود يعملون في قلاع الحدود في أواخر القرن السادس عشر أخذت الدولة مجندين من الخارج، عُرفوا باسم (قول قردشي) أي أخوة ممالك السلطان^(٦). وكان يُعرف أكبر ضباط أوجاق الانكشارية وقائدهم باسم "أغا الانكشارية" (يكيچرى اغاسى)، ويأتي بعده في الترتيب قائد السكبانية (سكبان باشي)، ووكيل الجند أو وكيل الأغا (قول كتخداسى)، ورئيس الزغارجية [زغار = كلب الصيد السلوقي الخفيف الحركة، وهؤلاء الزغارجية كانوا مكلفين بتربيتها والحفاظ عليها]، ورئيس الصكسونجية [صكسون = نوع من الكلاب المستخدمة في القبض على المجرمين، وهؤلاء الصكسونجية كانوا يقومون على تربيتها ورعايتها]، ورئيس الطورناجية [طورنه = طائر الكركي]، واغوات الخاصكي [الضباط المستخدمون داخل السراي]، ورئيس الجاويشية (باش جاوش). أما ضباط الأوجاق من الرتب الأدنى فهم: الجمالون (دوه جيلر) ورؤساء المشاة (يايا باشيلر) ونائب الوكيل (كتخدا يرى) ورؤساء البلوكات (بلوكباشيلر) وغيرهم. غير أن هذا الترتيب تغير مع مرور الزمن، وكانت عملية الترقية في الأوجاق تحدث بحصول هؤلاء على الرتبة الأعلى بعد رتبهم بوجه عام. كما كان أغا الانكشارية في نفس الوقت هو أكبر الضباط رتبةً في التشكيلات المركزية^(٧)، وكان يجري اختياره للتعيين في هذا المنصب حتى أوائل القرن السادس عشر من بين ضباط الأوجاق، أما بعد عام ١٤٥١م فكان يجري اختياره من بين رؤساء السكبانية بوجه عام. ولما بدأ يشارك رؤساء السكبانية في بعض أحداث التمرد شرعت الدولة في تعيين أغا الانكشارية من بين ضباط السراي، وابتداءً من القرن السابع عشر رأينا تعيين أغوات الانكشارية يجري من بين الضباط أصحاب رتب وكيل الأغا (قول كتخداسى) والزغارجية، بل ومن بعض السعاة المعروفين باسم (چوخه دار).

وكان أغا الانكشارية في الوقت نفسه كبير ضباط أوجاق العجمية، وكان فضلاً عن مهامه العسكرية مسئولاً عن الأمن في قسم كبير من استانبول، وهي وظيفه من أهم وظائفه، ومسئولاً أيضاً عن إطفاء الحرائق التي تشب في العاصمة. وكان له ديوان يُعقد تحت رئاسته، ويُعرف باسم "ديوان الأغا" (أغا ديوانى)، يناقش فيه أمور الأوجاق، ويستمع إلى القضايا المتعلقة به.

(٦) - أنظر: BOA, *Mühimme*, nr.7, s.312; nr.26, s.91

(٧) - أنظر: Abdülkadir Özcan, *"Fâtih'in Teşkilât Kanunnâmesi ve Nizam-ı Âlem için Kardeş Katî Meselesi"*, TD, sy.33, s.31.

وكانت أمور العزل والتعيين داخل الأوجاق - ماعدا كاتب الانكشارية - تتم بعرض [طلب] منه. ولا يحق له أن يشارك في اجتماعات الديوان الهمايوني إلا إذا كان برتبة وزير، فإذا كان كذلك انتظر إلى نهاية الاجتماع ليدخل غرفة العرض (عرض اوده سي)، ويعرض على السلطان أمور الأوجاق. ويطلق على الأغا الحائز على رتبة الوزارة اسم "أغا باش". وكان يقيم في الحي المعروف باسم "باب الأغا" (أغا قاپيسى) في استانبول. وكانت مكانة الاغا قد ارتفعت عقب تشكيل "بلوكات الأغا" فازداد عدد الضباط العاملين معه، وأطلق عليهم اسم "ضباط الأغا الكديكلية" (أغا كديكيليرى)*. وكان القانون يفرض على الشخص الذي عُيِّنَ أغااً للانكشارية أن يقدم للصدر الأعظم هدايا تُعرف باسم "جائزه"، كما يتلقاها هو الآخر من ضباط الأوجاق الآخرين. وإذا تددت مكانة أغا الانكشارية، وأُخرج من الأوجاق كانت العادة أن يُعين في الغالب اميراً على سنجق قسطنطيني، أما إذا استحق الترقية فكان يتحول إلى (بكلربكي) أي أمير أمراء، أو يصبح قائداً للأسطول العثماني (قبطان دريا). ومع ذلك كان يحدث أحياناً أن يصبح وزيراً أو وزيراً اعظم، خلافاً لما جرى به العرف. وكان اختيار أغا الانكشارية وعزله أمراً منوطاً بالسلطان وحده حتى عام ١٥٩٣م، ثم تولى الصدر الأعظم ذلك بعد هذا التاريخ(٨). وكانت له عدا العلوفات [= الرواتب] المعتادة مصادر أخرى للدخل، وزِيَّه الرسمي من المخمل أو الستان الموشى، ويضع على راسه وهو في الطريق إلى الديوان غطاء رأس يعرف باسم (مُجَوَّزه)، أما في الأيام المعتادة فكان يرتدي معطفاً من الفراء السَّمَّور مكسوّاً بالمخمل الأحمر، ويضع على رأسه عمامة.

ورئيس السكبانية (سكبان باشي) هو قائد بلوكات السبكان، أي القائمة على تربية الكلاب التي تشكلت في البداية لأجل رحلات الصيد، ثم أصبح الضابط الثاني في أوجاق الانكشارية بعد أن جرى إلحاق تلك البلوكات به على أيام السلطان محمد الثاني [الفتاح]. وكان يصبح عند الترقية أغااً للانكشارية في الغالب، أما في حالة خروجه من الأوجاق فكان يجري تعيينه اميراً على أحد

* أي ضباط الأغا الكديكلية، وهم مجموعة من كبار ضباط أوجاق الانكشارية عددهم خمسة عشر، كانوا يقومون على خدمة أغا الانكشارية. ويعرف أكبرهم وأقربهم إليه باسم (باش مهتر)، فهو خادمه الخاص. ويأتي بعده "المهتر الثاني" (ايكنجي مهتر) الذي كان يعنى بتنظيم وترتيب ديوان الأغا. أما وظيفة "المهتر الثالث" فكانت الإشراف على المعمل (اعمالاتخانه/ كارخانه) الموجود في دائرة الأغا. ثم يأتي بعد ذلك : السراج وجوخه دار ومطره جي وجامه دار وتوفكجي وبيراقدار، والضباط حملة الأطواخ (طوغجيلر) وحفظة الشموع (موجيلر) وغيرهم.

(٨) - أنظر: Eyyübî Efendî Kanunnâmesi, I.Ü. Ktp., TY.734, 14a-b.

السنّاق، أو ضابطاً من ضباط المتفرقة، ويتصرف عدا راتبه المعتاد على أحد الإقطاعات (ديرلك). وكان ينوب عن أغا الانكشارية في غيابه، وبدأ يفقد أهميته ابتداءً من القرن السابع عشر، حتى حل محله وكيل الأغا أو وكيل الجند (قول كتخداسي).

ووكيل الجند (قول كتخداسي) هو الضابط الثالث في الأوجاق، والمعاون لأغا الانكشارية. وكان ذا نفوذ قوي داخل الأوجاق، نظراً لأنه ممن نشأوا فيه على اتصال دائم بجنود الانكشارية. وهو وكيل الأوجاق أمام السلطان، ويستطيع في الوقت الذي يشاء أن يحرك الجنود، ولهذا يتجنبه الضباط. وكانت أهم وظيفة يقوم بها هي تقديم من يريدون مقابلة أغا الانكشارية يوم الديوان، والاستماع إلى دعاوهم. أما في زمن الحرب فكانت مهمته تهيئة الجنود وإعدادهم لخوض الحرب. وفي حالة عزله من الأوجاق كان يجري تعيينه أميراً لأحد السناق، أما إذا رقي داخل الأوجاق فكان يصبح رئيساً للسكبانية (سكبان باشي). وابتداءً من القرن السابع عشر أصبح الوكيل هو المؤهل للتعيين مباشرة في منصب اغا الانكشارية.

ورئيس الزغارجه (زغارجي باشي) هو قائد الأورطة ٦٤ ضمن أورطات الجماعة، وتأتي درجته بعد وكيل الجند. وقد تشكلت تلك الأورطة لتربية كلاب الصيد، واستمر وجودها حتى بعد أن ترك السلاطين هذه الرياضة. وإذا رقي رئيس الزغارجه داخل الأوجاق تحول إلى وكيل للجند (قول كتخداسي)، أما إذا خرج من الأوجاق فكان يتولى إمارة أحد السناق، أو يصبح أميراً للامراء على إحدى الإيالات أحياناً^(٩). وكان رئيس الصكسونجية (صكسونجي باشي) هو الآخر واحداً من كبار الضباط في الأوجاق، ومهمته هو والصكسونجية العاملين تحت إمرته تربية كلاب الصيد المستخدمة في صيد الخنازير وفي الحروب. وكان رئيس الصكسونجية في حالة الترقية يتحول إلى رئيس للزغارجه (زغارجي باشي). وكان يرأس أورطة الطورنجية (طورنه جي) التي تشكلت على أيام السلطان يلديرم بايزيد ضابط يطلق عليه اسم (طورنه جي باشي)، وقد دخلت الأوجاق على أيام السلطان الفاتح. كما كان هناك أربعة ضباط خاصكية من ضمن قواد اورطات الجماعة، وكانوا من المعدودين بين كبار الضباط في الأوجاق. أما الجاوش الأول (باش چاوش) فهو من أكثر الضباط نفوذاً بعد الوكيل (كتخدا)، ويساعده في اليوم الذي يجتمع فيه ديوان الأغا، ويقوم بتبليغ أوامر الأغا للجنود، وينظم شئونهم أثناء توزيع العلفات. وكان المُخْضِر أغا (محضر اغا) ونائب الوكيل (كتخدا يري) من الضباط ذوي الرتب الرفيعة في

(٩) - أنظر: Çelebizâde Âsim, *Târîh*, İstanbul 1282, s. 403.

الأوجاق، وكانت وظيفة المحضر الأساسية هي تولي عملية الارتباط بين الباب العالي والأوجاق، أما نائب الوكيل فكان مساعداً للوكيل ونائباً عنه، وكان يطلق عليه وعلى بقية ضباط الأوجاق من الرتب العالية اسم (قَطَرِ اغالرى) أي أغوات السلسلة. أما الجمالون (ذَوَه جيلر) وأقدمهم الجمال الأول (باش دوه جى)، ورؤساء المشاة (يايا باشيلر) وقائدهم الرئيس الأول (باش يايا باشى)، ورؤساء البلوكات (بلوكباشيلر) وقائدهم (باش بلوكباشى)، ورؤساء الصولاقية (صولاق باشيلر)*، ورئيس جنود التعليمخانه (تعليمخانه جى باشى)، ورئيس الصيادين (أوجى باشى)، ورئيس مُصلحي البنادق (توفنكجى باشى)، ورئيس مُصلحي الزُنْبُرْكَ (زنبركجى باشى)، فهم جميعاً من ضباط الأوجاق من الدرجة الثانية. وكان يُعين إمام الأوجاق من بين جنوده الذين حصلوا العلم في المدارس [الدينية]. أما قواد الاورطات والبلوكات من الضباط ذوي الرتب الصغيرة في أوجاق الانتكشارية فكان يطلق على الواحد منهم في العموم اسم (چورجى)، بينما كان يطلق على قائد اورطة الجماعة اسم (يايا باشى)، وعلى قائد بلوك الأغا اسم (بلوك باشى)، وبعد كل هؤلاء كان هناك عدد من الضباط الأصغر رتبة، مثل رؤساء الغُرف (اوده باشى)، ووكلائها (اوده كنتخدالرى)، ووكيل الاتفاق (وكيل خرج)، وأمين العَلَمَ (بَيْرَاقدار)، والأوسطى (أوسطى)، ورئيس الطباخين (آشجى باشى) وغيرهم.

وكانت أولى الثكنات التي أقيمت للانكشارية توجد في أدرنة، فلما جاء السلطان محمد الفاتح أقام لهم اثنتين أخريين في استانبول، كانت إحدهما بجوار جامع (شَهْزَادَه)، والأخرى في آقْسَرَاي. فكانت الثكنات الأولى تعرف باسم الغرف القديمة (اسكى اوده لر)، بينما تُعرف الأخرى باسم الغُرف الجديدة (يكى اوده لر). وكان لهذه الغرف عدد من الأبواب للدخول إليها والخروج منها بشكل محكم. فقد كانت الغرف الجديدة مسرحاً لحركات عديدة من التمرد والعصيان. وكانت ثكنات الانتكشارية تنقسم من الداخل إلى أقسام أو غرف مخصصة لكل أورطة وبلوك. كما كانت "الغرف الجديدة" تضم أماكن مثل التعليمخانه وساحة تُعرف باسم (أت ميدانى) ومسجداً يُعرف باسم (اورطه جامعى) ومطبخاً وتكية ومعملاً وغير ذلك. وقد شبت الحريق مرات عديدة في

* صولاق باشيلر: كلمة (صولاق) تعني الأعسر الذي يستخدم يده اليسرى. أما في المصطلح العثماني فهي علم على "اورطات الجماعة" رقم: ٦٣،٦٢،٦١،٦٠ في اوجاق الانتكشارية. ويطلق على قائد كل اورطه منها اسم (صولاق باشى). وكانت تسير تلك الاورطات الأربع على يمين الجواد الذي يمتطيه السلطان. ولكي لا يديرون ظهورهم له وهم يستعملون للشباب كانوا يستخدمون أيديهم اليسرى.

عُرف الانكشارية تلك، فكان يعاد إصلاحها، أما في عام ١٨٢٦م فقد جرى تدمير تلك الغرف في حادثة إلغاء الانكشارية.

وكانت عملية إعاشتهم ومأكلهم ومشربهم أمراً يرجع إليهم، وكان لكل أورطة أو بلوك دست خاص للطعام (قَزَان)، ويأخذون حاجتهم من اللحم من أماكن معينة وبأسعار ثابتة، وفي حالة ارتفاع الأسعار كانت الدولة هي التي تسدد عنهم فرق السعر. وكانت الانكشارية ترى في دسوتها شيئاً مقدساً؛ فكانوا يحملونها قبل عملية التمرد إلى "ساحة اللحم" (أت ميداني)، ويقال لهذه العملية "رفع الدست" (قَزَان قالدريمه) (١٠). وكانت تقدم الدولة لبعض جنود الانكشارية قدراً من الخبز كل يوم يُعرف باسم (فُولْه). ويضع الانكشاري على رأسه طربوشاً خاصاً يُعرف باسم (بُورْك). بينما يعلق الضباط منهم على طرابيشهم علامات من ريش الطيور تبعاً لرتبة كل واحد منهم، وتقدم الدولة لجنود الانكشارية نوعاً من السترات تعرف باسم (دولامه/طولامه)، وأنواعاً من القماش في الصيف والشتاء، وسترات خاصة للمطر. أما الأحذية الطويلة التي يلبسونها فكانت سوداء أو حمراء أو صفراء، وكانت الأخيرة هي أرفعها درجة. وكان الذميون من الأصول اليهودية في سلانيك هم الذين ينسجون غالباً الأقمشة الصوفية (جوخه) التي تستخدمها الانكشارية، وتعافيهام الدولة من الضرائب مقابل هذه الخدمة. فلما تعسر تزويد الانكشارية بالكافي من الجوخ ابتداءً من القرن السادس عشر كانت الدولة تمنحهم ما يقابله من البدل النقدي. وكانت هناك درجات في الأقدمية بين جنود الانكشارية؛ فكان الداخل حديثاً إلى الأوجاق، ويطلق عليه (قره قوللقجي) يقوم بالأعمال الدنيا داخل الغرف، ويظل في الترقية مع مرور الزمن حتى يصل إلى منصب أغا الانكشارية، وربما إلى منصب الصدر الأعظم نفسه. وكانت للانكشارية رايات ونياشين متعددة، واكبر تلك الرايات هي "عَلَم الامام الأعظم" ذو اللون الأبيض، الذي يرمز إلى سُنَّة الأوجاق، أما علم المواكب (آلاي بيراغي) فكان ذا لونين أصفر وأحمر، كما كان لكل أورطة وبلوك رايات خاصة ذات ألونة (چتال بيراق). ويحمل تلك الرايات والاعلام عند مراسم الخروج إلى الحرب أو الاستعراضات والمواكب حَمَلَة الاعلام (بَيْر اقدار) من الجنود. أما النياشين الخاصة بكل أورطة وبلوك فكانت تُطَرَّر اشكالاً على خيامهم وراياتهم، وتُضَرَّب وشمماً على أجسادهم وأذرعهم (١١). وكان الزواج ممنوعاً على الانكشارية، فلما جاء السلطان سليم

(١٠) - أنظر: D'Ohsson, *Tableau Général de l'Empire Othoman*, Paris 1824, VII, 341 vd.

(١١) - أنظر: Marsiglii, *Osmanlı İmparatorluğunun Zuhûr ve Terakkîsinden İnhitâtı Zamanına Kadar Askerî Vaziyeti*, (trc. M. Nazmi), İstanbul 1934, s.176 vd.

الأول أباحه لكبار السن منهم، فكان يطلق على ولد الانكشاري اسم (قول اوغلى) أي ولد الجندي، ويحق لهؤلاء الأولاد أن يلتحقوا مباشرة باوجاق العَجمية، وتخصص لهم العلوفات. وكانت تركات الانكشاري المتوفى تودع في مكان يقال له "صندوق الاورطة" (اورطه صنديغى) أو "الصندوق الأسود" (قره صنديق). وتتفق هذه المداخل لمواجهة بعض احتياجات الأوجاق، أو تنتقل أحياناً إلى ورثة المتوفى. وكان للانكشارية في أيام السلم خدمات حراسة عديدة يقومون بها؛ فكان الجنود المرابطون منهم في المدن والقلاع، وعلى رأسها استانبول، مكلفين بحراسة الأماكن المحيطة بهم، كما كانوا يقومون في الوقت نفسه باطفاء الحرائق، وإقرار الأمن في تلك الأماكن، فضلاً عن عمليات التدريب المستمرة على الرمي داخل دار التعليم (تعليمخانه) في الأوجاق، وممارسة الألعاب الرياضية، وهي الأمور التي كان السلطان يحضر أحياناً لمشاهدتها.

وابتداءً من القرن السابع عشر بدأ التراخي في عمليات التدريب داخل الأوجاق حتى ألغيت تماماً مع مرور الزمن. وكان الانكشاري الذي يخدم في الجيش مدة طويلة، أو يقوم بأعمال بطولية في المعارك، تجري ترقيته، فيدخل ضمن فرسان القبوقولية (قبو قولى سواريلرى)، أو تمنحه الدولة اقطاعاً (تيمار). وفي حالة العقاب فكانت الجزاءات تبعاً لنوع الجرم ودرجة صاحبه في الأوجاق، ويجري تنفيذ العقاب على الجرائم الخفيفة داخل عُرف الانكشارية، أما الجرائم الكبيرة فكانت تُنظر في ديوان الأغا، ثم يجري تنفيذها، وكان بالضرب والحبس والاعدام. والواقع أن الانكشارية كانوا يخرجون للحرب مع السلطان وحده، ثم بدأوا يخرجون تحت قيادة الوزير الأعظم ابتداءً من عام ١٥٩٣م عقب أن تخلى السلاطين الذين جاءوا بعد سليمان القانوني عن عادة الخروج للحرب. وكان الخروج إلى الحرب والعودة منها يرتبطان باحتفالات ومراسم، ويعاقب الانكشاري الذي لم يشارك فيها. وكانوا يستخدمون من الأسلحة السهام والأقواس والسيوف والخناجر والفؤس في البداية، ثم راحوا يستخدمون بعد انتشار الأسلحة النارية بنادق من ذات الفتيل. وكانوا يطلقون على الانكشاري القديم في الخدمة اسم (قوريجى) أي حارس، وهؤلاء لم يكونوا يخرجون إلى الحرب كثيراً، فيظلون لخدمة استانبول وحراسة الأوجاق. وحتى إذا خرجوا كانوا يتولون اثناء الحرب حراسة الخيام. وقد زاد عدد هؤلاء الحراس مع مرور الزمن، وتحولت مهمة الحراسة إلى ذريعة يتهربون بها من الخروج إلى الحرب. أما الانكشاري المتقاعد فكان يُطلق عليه اسم (اوطوراق) أي قعيد، ويتقاضى راتباً معيناً للتقاعد، بينما يحصل الانكشارية العاملون على راتب يقال له (مَوَاجِب)، وهذه المَواجِب تقل أو تزيد تبعاً لرتبة الانكشاري ومدة خدمته. ويمسك دفاتر مَواجِب الانكشارية كاتبٌ يقال له (يكيجرى أفنديسى) أي

افندي الانكشارية. وكان يجري توزيع العلفات [أو الموابج] عليهم في سراي طوب قاي في ديوان خاص، يعقد لذلك الغرض. كما كان يحصل جنود الانكشارية -عدا ذلك- على هبات من كل سلطان جديد يجلس على العرش، وأخرى عند خروجه للحرب للمرة الأولى. وكانت هبات الجلوس على العرش من الأمور التي أرهقت خزانة الدولة، ولا سيما في أيام الضيق.

ومنذ أواخر القرن السادس عشر بدأ الخلل يتسرب إلى نظم الانكشارية، وكان وراء ذلك عاملان أساسيان، الأول هو انخراط المجندين في الأوجاق بشكل يخالف القوانين الموضوعة له، والثاني هو إحجام السلاطين العثمانيين بعد السلطان القانوني عن الخروج إلى الحرب على رأس الجيش، وبالتالي فقدان سيطرتهم على الأوجاق. وبدأ جنود الانكشارية منذ عهد السلطان مراد الثالث يبيتون في بيوتهم، وليس في الثكنات، وخاصة المتزوجون منهم، وبدلاً من انشغالهم بالجندية راحوا يشتغلون بالتجارة ويمارسون الأعمال الحرة، وكثرت في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثوراتهم وعصياناتهم بشتى الذرائع والحجج، وقتلوا عدداً من السلاطين ورجال الدولة الذين أقدموا على إصلاح ما فسد من أمورهم. واستمرت محاولات الإصلاح حتى القرن التاسع عشر، فلما لم تسفر عن نتيجة ألغي أوجاق الانكشارية عام ١٨٢٦م.

ج - أوجاق الجبجية

ينقسم الجبجية إلى قسمين، بلوك وجماعة، ووظيفتهم الأساسية هي تأمين الأسلحة للانكشارية، والمحافظة عليها. كما كانوا يتولون أمر نقلها أثناء الحرب، وتوزيعها على الانكشارية، وإصلاح المعطوب منها (١٢). وكان يوجد في استانبول مخزن ضخم للأسلحة يعرف باسم (جبخان)، وتوجد غيره مخازن أخرى داخل قلاع الحدود، يعمل فيها الجبجية. وكانت توجد ثكنة الجبجية ومخزن الأسلحة في استانبول في مكان مجاور لجامع إياصوفيا. وهو الذي يقوم بتزويد مخازن القلاع بما تحتاجه من السلاح. وكان أهم مخازن للأسلحة خارج استانبول توجد في بودين وبلغراد. ونظراً لطبيعة عمل هذا الأوجاق وارتباطه بأوجاق الانكشارية يمكننا القول أن تأسيسه أعقب تأسيس أوجاق الانكشارية. وكان الجنود العاملون فيه يأتون من أوجاق العجمية، كما اعترف القانون فيما بعد للمتزوجين من أوجاق الجبجية أن يلتحق أبناءهم (قول اوغلي) مباشرة بالأوجاق. وكان جنود الجبجية يضعون على رؤسهم طرابيش خاصة، تعرف باسم (شَبْكُلَاه)، وعندما يتقدم الجبجي في السن يتقاعد مع راتب يحصل عليه. ويُطلق على أكبر

(١٢) - نفسه، ص ٨٩.

الضباط في الأوجاق اسم (جَبَه جى باشى). وكانت عملية حراسة أحياء (آياصوفيا وخوجه پاشا وأخير قايى) في استانبول من مهام هذا الضابط، ويساعده أربعة وكلاء (كتخدا)، يُطلق على أقدمهم اسم (باش كتخدا)، ثم يأتي بعدهم رئيس الجاويشية (باش چاوش) وكاتب الجبجية (جَبَه جيلر كاتبي) ثم قواد البلوكات والاورطات. فقد كان الأوجاق ينقسم إلى ٣١ اورطة و٥٩ بلوكاً، يتخصصون جماعات جماعات في صنع الأسلحة وفي تعمیرها وإصلاح البارود. وعندما لا تكفي طاقة معامل الأوجاق لسد حاجة الجيوش في مادة معينة كانت الدولة تشتريها من معامل التجار والحرفيين. وكان جبجية العاصمة يقضون ثلاث سنوات في الخدمة في القلاع الموجودة في الخارج، ومع ذلك كان يوجد عدا هؤلاء جبجية آخرون في القلاع من الأهالي المحليين، يتصرفون على اقتطاعات [ديرلكات] بدلاً من الرواتب. وكان الجبجية ينقلون الأسلحة والعتاد الذي يستخدمه الانكشارية أثناء الحرب على ظهور البغال والجمال، ويرابطون وراء معسكر الجيش الرئيسي(١٣). وكانت تزايد أعدادهم وتتناقص أحياناً، ويقاضون رواتبهم مثل الانكشارية كل ثلاثة أشهر. وكان تزايد أعدادهم وتناقصها مرتبطاً بوضع جنود الانكشارية بوجه عام. وكانوا بين الحين والآخر يشاركون الانكشارية في ثوراتهم وتمردهم، ولهذا ألغي هذا الأوجاق مع إلغاء أوجاق الانكشارية عام ١٨٢٦م، وتأسس بدلاً منه أوجاق جديد عُرف باسم (جبخانه جى اوجاغى) أي أوجاق الجبكانية، وأعدت له قوانين جديدة، وأطلق على اكبر الضباط اسم (جبخانه جى باشى)، كما تشكلت في الوقت نفسه نظارة تشرف على إدارته وتكون مسئولة عن أموره(١٤).

د - أوجاق المدفعية

وهو أحد أوجاقات القبولية المترجلة، جرى تشكيله بعد تشكيل أوجاق الانكشارية، وكان أوجاق العجمية يمدد بالمجندين الجدد، وراح يلتحق به بعد ذلك أبناء الجند المعروفون باسم (قول اوغلى). وينقسم جنود هذا الأوجاق من حيث الوظيفة إلى قسمين، أحدهما يتولى صبب المدافع وتصنيعها، والثاني لاستخدامها. وكانت تكتات المدفعية ومعمل تصنيع المدافع يوجدان داخل استانبول في الحي الذي يعرف اليوم باسم (طوپخانَه) أي معمل المدافع. وقد أُقيم أول مصنع من هذا النوع على أيام السلطان محمد الفاتح، وكان يجري تجديده وتوسيعه بعد ذلك من حين إلى

(١٣) - انظر: Silâhdar, Târîh, İstanbul 1928, II, 756

(١٤) - انظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، تصنيف الخط الهامبوني رقم (17555, 17665, 18251, 18661)

آخر. أما في عهد السلطان مصطفى الثالث فقد استدعت الدولة خبيراً من فرنسا يدعى البارون دي توت Baron de Tott، فحاول اصلاح اوجاق المدفعية، وأقام وحدة جديدة عُرِفَتْ باسم (سُرْعَت طوپجیلری) أي المدفعية السريعة (١٧٧٤م).

ويُطلق على كبير اسطوانات صب المدافع اسم (دوکومجی باشی)، ومعه عدد من الاسطوانات المتخصصة في شتى فروع تصنيع المعادن. وكان المجندون الجدد الداخلون إلى مصنع المدافع عمالاً تحت التدريب يتمهرون في العمل مع مرور الوقت، حتى يستطيع الماهر منهم أن يصبح رئيساً لعمال الصب (دوکومجی باشی). وتُقرن عملية صب المدفع باحتفال خاص (١٥). وكان يوجد خارج استانبول أيضاً مصانع للمدافع، يوجد اكبرها في الغرب في بلغراد وسمندرَه وبُودين وإشقُودِرَه وبرَاوشته وطيمشوار، وفي الشرق في كركوك داخل قلعة (كلعنبر). إذ تقام تلك المصانع في الغالب في الاماكن القريبة من مناجم المادة الخام. وكانت عملية نقل المدافع ومقروفاتها أمراً يتولاها في الأساس أوجاق سانقي عربات المدافع (طوپ عربه جیلری اوجاغی)، والمسلّمين [= جمع مُسلّم] وجماعات اليُورُوك. وكان اسطوانات الصب يذهبون من استانبول إلى المصانع المقامة خارجها. واستخدم الأتراك العثمانيون مدافع من أحجام عديدة، وتقدمت تلك الصناعة على أيام السلطان محمد الفاتح؛ فقد كان لسلاح المدفعية أثره الفعال في فتح استانبول. وأهم أنواع المدافع التي استخدمت عند العثمانيين هي: شَاقِقَه، وپرانقى، وپاجالوشقَه، وضرِبَه زَن، وهوايى، وقولونبورنا، وبال يَمَز، والهاون. وهذه التسميات كانت تستخدم للدلالة على عيارات المدافع وأحجام المقذوفات وتقلها. واستخدم العثمانيون الحديد والنحاس والبرونز في تصنيعها، واستحضروا لها المواد الخام اللازمة من المناجم في أماكن مختلفة. وكان جنود اوجاق المدفعية في أوقات السلم يمارسون أعمال التدريب على الرمي في أيام معلومة. وتجري للجنود الداخليين حديثاً إلى الأوجاق اختبارات للقبول، ثم يجري تصنيفهم بعد ذلك إلى صنفين، صانع ورام. وكان يوجد خارج استانبول مدفعيون ذوو رواتب وآخرون من ذوي التيمار. وكان المدفعيون عند الخروج إلى الحرب يتقدمون الصفوف على جنود الجبجية، وينقلون المدافع الخفيفة على الجمال والبغال، أما المدافع الثقيلة فكانوا يحملونها على عربات، وفي الأماكن التي

(١٥) - أنظر: Evliya Çelebi, *Seyahatnâme*, İstanbul 1314, I, 436 vd.

يصعب فيها النقل كانت تقام معامل متنقلة للصب، يصنعون فيها المدافع والمقذوفات بالأحجام المختلفة(١٦).

ويطلق على أكبر ضباط أوجاق المدفعية اسم (طوبجى باشى)، ثم يأتي بعده كبير اسطوانات الصب المعروف باسم (دوكومجى باشى)، ثم وكيل الأوجاق (كتخدا)، ثم الجاويش، ثم يأتي بعد هؤلاء ضباط الأورطة والبلوك. وكان رئيس المدفعية (طوبجى باشى) مسئولاً عن الأمن في حي الطوبخانه، وحي بك اوغلى في استانبول، أما ناظر الطوبخانه نفسها وأمينها فكانا من الموظفين المدنيين العاملين في الأوجاق. ويتقاضى المدفعيون (طوبجىلر) رواتبهم كل ثلاثة أشهر على يد كاتب مخصوص، وكانت أعدادهم تتراوح بين الزيادة والنقصان؛ ففي القرن السادس عشر كان عددهم يقرب من ١٢٠٠، ثم ارتفع في القرن السابع عشر حتى وصل إلى ألفين، وأحياناً إلى ثلاثة آلاف بسبب عمليات الالتحاق المخالفة للوائح الأوجاق. أما في أوائل القرن التاسع عشر فقد تجاوز عددهم الخمسة آلاف، والسبب في تلك الزيادة الأخيرة هو استمرار الحروب، واستمرار عمليات الالتحاق بالأوجاق أيضاً بالشكل الذي يزيد عن حاجته.

وكانت المدفعية العثمانية قد بدأت في التقدم منذ القرن الخامس عشر، حتى بلغت أحسن مستوياتها في القرن السادس عشر، ثم لم تلبث أن أخذت في التراجع خلال القرن الذي تلاه، وفقدت قدرتها من الناحية الفنية في مواجهة المدفعية الغربية المتطورة. وقد تشكل أوجاق المدفعية السريعة بأمر من السلطان مصطفى الثالث وجهود البارون دي توت الذي استدعي من فرنسا، ثم لم يلبث أن ألغي بعد وفاة هذا السلطان. ومع ذلك فقد أعيد تشكيل ذلك الأوجاق من جديد على أيام الصدر الأعظم المجدد خليل حامد باشا (١٧٨٢م)، وطلبت الدولة خبراء المدفعية من فرنسا. واستطاعت المدفعية السريعة التي جرى تشكيلها أيضاً خارج استانبول أن تحوز مدافع قادرة على إطلاق ٨-١٠ طلقات في الدقيقة الواحدة. واهتمت الدولة بأوجاق المدفعية وعملت على توسيعه في زمن السلطان سليم الثالث، إلا أنه شارك في التمرد العسكري الذي عُرف باسم "تمرد قباقي مصطفى" (قباقي مصطفى عصيانى)؛ إذ وقف ظهيراً لهذا المتمرد، فاضطرت الدولة بعد إلغاء أوجاق الانكشارية أن تعيد تنظيمه من جديد(١٧).

هـ - أوجاق سائقي عربات المدافع (المدفعية المحمولة)

(١٦)- أنظر: Åşıkpaşazâde, s.128; Kritovulos, *Târih-i Sultân Mehmed Hân-ı Sâni*, İstanbul 1328, s.50-53.

(١٧) - أنظر: Uzunçarşılı, "Halil Hâmid Paşa", *Türkiyat Mecmuası*, sy.5, s.213.

تشكل في أواخر القرن الخامس عشر لنقل المدافع الثقيلة. وكان يتزود بالجنود من أوجاق العجمية، ثم سمحت الدولة فيما بعد لابناء العاملين في الأوجاق نفسه بالانخراط فيه، بل وكانت تسمح عند الحاجة بالتحاق الأفراد العاديين. وكانت توجد الثكنات المركزية لسائقي عربات المدافع في استانبول، وثكنات أخرى خارجها، تقوم بالخدمة في المواقع الاستراتيجية. وكان سائقو العربات يقيمون حيث يقيم جنود المدفعية الآخرون، وتدلنا المصادر التاريخية على أن مصنع عربات المدافع في استانبول كان في حي الطوبخانة، بينما توجد ثكنة الجنود في (شهر امينى)، أما اصطبلات خيول الجر فكانت توجد في حي (آخير قايى) (١٨). وفي عهد السلطان سليم الثالث أقيمت ثكنة جديدة لسائقي العربات في الطوبخانة. وكانت تصنع العربات تبعاً لأحجام وأنقال المدافع نفسها. وكان جنود أوجاق المدفعية المحمولة يقومون بعملين، أحدهما صنع العربات، والثاني نقل المدافع، ويعرف كبير ضباط الأوجاق باسم (طوب عربيه جيلرى باشيسى) أي رئيس سائقي عربات المدافع، ثم يأتي بعده وكيل الأوجاق (كتخدا) ثم الجاويش الأول (باش چاوش) ثم نائب الوكيل (كتخدا يرى) ثم كاتب الأوجاق ثم قواد البلوكات، مثل البلوكباشى والأوده باشى. وكان يضم الأوجاق في أواخر القرن السابع عشر ٦٣ بلوكاً لسائقي العربات، يبلغ عدد أفرادها ٦٢٢، ويرتفع هذا العدد ليتجاوز الألف مع إضافة "عساكر المتفرقة".

و - أوجاق رماة القُمبر (الخمبرجية)

القُمبر (خُمبره) نوع من القنابل التي تَغنَف باليد أو بمدافع الهاون، والخمبرجية (خُمبره جى) هم الذين يستخدمون تلك المقذوفات، وكانوا يعملون إلى جانب أوجاق الجبجية وأوجاق المدفعية، لكنهم تحولوا بعد فتح استانبول إلى أوجاق قائم بذاته. ويقيم قسم منهم في مركز الدولة، وهم من ذوي الرواتب، أما القسم الثاني خارج العاصمة فكان من ذوي الاقطاعات [ديرلكات]، ويترأسهم جميعاً قائد يقيم في العاصمة، يُعرف باسم (خُمبره جى باشى) أي رئيس رماة القُمبر. وابتداءً من القرن السابع عشر أهملت الدولة هذا الأوجاق، وراح يتناقص عدد العاملين فيه باستمرار، حتى التجأ إلى الدولة العثمانية عام ١٧٢٩م الكونت دي بونيفال، الذي أسلم وتسمى باسم احمد، وسعى لإصلاح أوجاق الخمبرجية، فشكل طائفة جديدة منهم كان جميع أفرادها من ذوي العلوفات. فكانت تلك الطائفة الجديدة تتلقى بعض دروس التقنية في الثكنة التي أقيمت لهم في اوسكودار،

(١٨) - أنظر : Kapukulu Ocakları, II, 98-99

ووضِعوا تحت التمرين، ثم جرى تقسيمهم إلى وحدات جديدة(١٩). غير أن الأوجاق تعرض للإهمال مرة ثانية؛ فحاولت الدولة إصلاحه على أيام السلطان سليم الثالث.

ز - أوجاق حَقَّاري الأنفاق (اللغمجية)

هو صنف من العسكر كانت مهمتهم -ولا سيما عند محاصرة القلاع- حفر الأنفاق (لغم) تحت أرضها، ووضع المواد المتفجرة فيها، ثم تفجير تلك الأنفاق لتسهيل عملية اختراقها وفتحها. وكانوا من ذوي الرواتب وذوي التيمارات، وذوو الرواتب يتبعون رئيس الجبجية (جَبَّه جى باشى)، أما ذوو التيمارات فكان يترأسهم ضابط يُعرف باسم (لغمجى باشى)، ثم يأتي بعده الوكيل (كتخدا) والجوايش والعلمدار وغيرهم. وتجهيز الألغام في الأصل حرفة فنية تقتضي معرفة الهندسة.

وابتداءً من أواسط القرن السابع عشر أخذ هذا الأوجاق في الانحطاط، وبدأ ينخرط فيه اشخاص لا علاقة لهم بهذه الأمور. وقد كشف جنود اللغمجية عن آخر مهاراتهم عند فتح قلعة قندية عام ١٦٦٩م، ثم فقدوا أهميتهم بعد ذلك(٢٠). وكان عددهم في القرن السابع عشر يبلغ خمسة آلاف(٢١)، ثم انخفض الى مائتين في أواخر القرن الثامن عشر. ولما جاء الصدر الأعظم خليل حامد باشا (١٧٨٢-١٧٨٥م) خلال حكم السلطان سليم الثالث حاول اصلاح الأوجاق، وبذل جهوداً لتحديثه، وقسمه إلى أقسام فنية مختلفة، مثل قسم تجهيز الألغام، وقسم إقامة الجسور، وآخر لإقامة الطوابي، وغيره لإقامة القلاع.

٢ - أوجاقات القبوقولية الراكبة

لا شك أن لفرسان القبوقولية دوراً مهماً في تفوق الدولة العثمانية على مدى قرنين ونصف من الزمان. وكان اول ما تشكل منهم هو بلوكات السباهية والسلحدارية. ومع إضافة "غرباء الميمنة والميسرة" (صاغ وصول غريبلى) وفرسان الميمنة والميسرة حراس العُلوفات (صاغ وصول علوفه جيلر) ارتفع عدد بلوكات السواري [الخيالة] إلى ستة بلوكات، حتى أطلق عليها اسم "البلوكات الستة" (التي بلوك)، كما كان يطلق على بلوكات العُلوفة وبلوكات الغرباء اسم (بلوكات اربعة - دورت بلوك). وكانت قوات الخيالة أرفع منزلة من جنود القبوقولية المترجلة، ومع ذلك كانت تأتي بعدها من حيث النفوذ. وتتزود بلوكات السواري بالجنود من أوجاق

(١٩) - انظر: Subhî, *Târîh*, İstanbul 1198, 58a

(٢٠) - انظر: Osman Dede, *Cevâhirü't-tevârih*, Köprülü Ktp., nr.231

(٢١) - انظر: Evliya Çelebi, I, 515-516

القبوقولية المترجلة، أو من السراي، أو من التشكيلات التابعة له (٢٢). ويطلق على عملية الانتقال إلى بلوكات السواري تعبير (بلوكه چيقمه) أي الخروج أو الانتساب إلى البلوك. وكانت تقام احتفالات خاصة بمناسبة عملية "الخروج" التي تجري في أوقات معينة، أو تبعاً للحاجة. ولما انحطت تشكيلات الأوجاق بدأوا يلحقون به أبناء السواري، الذين يطلق عليهم عندئذ اسم (وكدش). وكان "بلوك السباهية" (سپاه بلوكي) هو الأرفع منزلة بين قوات سواري القبوقولية. وتشكل هذا البلوك على أيام السلطان محمد الفاتح، وعُرف بسبب لون رايته باسم "العلم الأحمر" (قرمزی بیراق). وكان السباهية -باعتبارهم جنود المعية السلطانية- يتولون وقت السلم مهمة تحصيل أموال الميري، ويتولون أثناء الحرب مهمة حماية خيمة السلطان. وينقسم بلوك السباهية إلى ثلاثمائة بلوك صغير، ويترأسهم جميعاً ضابط يُعرف باسم "أغا السباهية" (سپاه اغاسی).

وكان بلوك السلخدار (سلحدار بلوكي) الذي يعرف أيضاً باسم "العلم الأصفر" (صاری بیراق) هو أول وحدة خيالة تشكلت من القبوقولية، وكان هو البلوك الرئيسي حتى تشكل بلوك السباهية. وكانت مهمة ذلك التشكيل -باعتبارهم من المعية السلطانية مثل بلوك السباهية- تنظيف الطرق التي سيمر منها الجنود أثناء الحرب، وإصلاح الجسور (٢٣)، كما كانوا يقومون بتجهيز الأماكن المقرر نصب خيام السلطان فيها. وينقسمون إلى ٢٠٠ بلوك صغير، ويرافقون السلطان في خروجه وقت السلم، وينثرون على الناس النقود أثناء ذلك. وكانت لهم عدا عملية فتح الطرق أثناء الحروب مهمة حمل أطواخ* السلطان، وسحب خيوله الاحتياطية وغير ذلك.

أما بلوكات العلوفة، التي كانت تُعرف - بسبب ألوان راياتها - باسم "البلوكات الخضراء" أو "البلوكات الرقطاء" (الآجه) فكانت قسمين، أحدهما يسير على يمين السلطان، ويُعرف -لهذا السبب- باسم (علوفجيان يمين)، ويسير الثاني على يساره، ويُعرف باسم (علوفجيان يسار). وعدد أصحاب اليمين ١٠٥ بلوكات صغيرة، أما عدد الميسرة فيبلغ مائة بلوك صغير. وكانت مهمتهم الأساسية حراسة خزانة الدولة (٢٤). وكان الأساس في تزويد بلوكات العلوفة بالجنود الجدد

(٢٢) - أنظر: Silâhdar, II, 302.

(٢٣) - أنظر: Topçular Kâtibi Abdülkadir Efendi, *Vekâyi-i Târîhiyye*, Süleymaniye Ktp., Esad Efendi, nr. 2151, 99a-b, 109b.

* أنظر النجمة التي تلي الهامش رقم ١٣ في الفصل الثاني من الباب الأول.

(٢٤) - أنظر: Eyyûbi Efendi, 20b.

هو سراي أدرنة، وسراي إبراهيم باشا، كما يلتحق بهم أيضاً الجنود الآخرون الذين يكشفون عن بطولات في الحرب، وأبناء جنود السواري أنفسهم.

وكانت بلوكات الغرباء (غُرباً بلوكلى) التي تُعرف أيضاً باسم "البلوكات السفلى" (اشاغى بلوكلى) تنقسم إلى قسمين، ميمنة وميسرة، تبعاً لمسيرتها في الحرب (٢٥). وتتشكل تلك البلوكات من الفتية القادمين من الديار البعيدة، ممن كشفوا عن بسالتهم في الحرب، ومن غلمان الدُشِيرمة الذين لقوا حظاً من التعليم. وكانت مهمتهم الأولى هي الحفاظ على السنجق الشريف، وعلى أعلام السلطان. وتنقسم بلوكات الغرباء في داخل نفسها إلى ١٠٠ بلوك صغير، لكل اثنين منها راية مختلفة اللون.

وكان لبلوكات السواري مهام عديدة في الحرب والسلام على السواء، وكان للأربعة الأولى منها جنود للخدمة تبعاً لأجورها اليومية عدا هذه البلوكات نفسها. وكانت بلوكات السواري - ما عدا بلوكات الغرباء - مطالبة باصطحاب فارس الى الحرب عن كل خمس أجمات من اليومية التي تتقاضاها، وتكون نفقات ذلك الفارس عليها. ولأجل هذا كانت سواري القبوقولية أثناء الحرب تشكل أعداداً كبيرة. ثم لم تلبث الدولة في عهد الصدر الأعظم كوبرلى محمد باشا أن تخلت عن مبدأ اصطحاب جنود الخدمة. وكانت بلوكات سواري القبوقولية تستخدم أسلحة كالنشاب والترس والمزراق والفؤس والسيوف العريضة (٢٦)، ويجري تنفيذ العقاب على المذنبين منهم داخل البلوكات نفسها، كما هو الحال في سائر أوجاقات القبوقولية. وتتنوع درجات العقاب تبعاً لنوع الجرم، فقد تكون الضرب أو الحبس أو الإعدام. ومع انخراط الآخرين - خلافاً للقانون - بين تلك البلوكات بدأت تتدهور في أواخر القرن السادس عشر، وأخذت تتصرف على هواها، وشاركت في العديد من حركات التمرد، حتى فقدت قيمتها تماماً ابتداءً من القرن السابع عشر، إلى أن جرى في النهاية إلغاء بلوكات السواري المركزية في أوجاقات القبوقولية عقب إلغاء أوجاق الانتكشارية على أيام السلطان محمود الثاني، وقامت الدولة بإزاء قوات السواري الأخيرة نوي العلوقة بتخصيص معاشات لها وحالت بذلك دون تضررها (٢٧).

(٢٥) - أنظر: Esad Efendi, *Üss-i Zafer*, İstanbul 1293, s.12

(٢٦) - أنظر: Celalzade Mustafa, *Tabakâtü'l-memâlik*, (nşr. P.Kappert), Wiesbaden 1981, vr.211a-b.

(٢٧) - أنظر: BOA, Cevdet-Askerî, nr.12171

ثانياً- قوات الايالات

كانت قوات الايالات هي التي تشكل القوة الحربية الأساسية في الدولة العثمانية، وتشكلت تلك القوات في أوائل عهد الدولة من وحدات مختلفة، هي السباهية أصحاب التيمارات (تيمارلى سپاهى)، والمشاة (بايا)، والمسلم، واليُورُوك، والأجيرة (جراخور)، والفدائية (جانباز)، والمغيرة (اقينجى)، والدلاة (دلى)، والعزب، والمتنوعة (گوكللو)، والبشَلو.

١- السباهية أصحاب التيمارات

وهي القوة الراكبة المتصرفة على الاقطاعات، والتي تشكل أكثر الفرق عدداً بين قوات الإيالات. وكان لنظام التيمار، الذي هو استمرار لنظام الاقطاع في الدول الاسلامية السابقة على العثمانيين، وتشكل على أيام السلطان مراد الأول، وجهان متلازمان، فهو يضمن فلاحه الأرض من ناحية، ويساعد من الناحية الأخرى على مواجهة احتياج الدولة من الجنود الراكبة. وسباهية التيمار الذين يتصرفون على أرض الدولة، ويُعرف الواحد منهم باسم "صاحب الأرض" كانوا مطالبين بتجهيز عدد من الخيالة يتناسب وحجم الدخل السنوي للاقطاعات الممنوحة لهم؛ فينكفلون بمأكلهم ومشربهم وسلاحهم وخيولهم وكافة احتياجاتهم. ويُطلق على هؤلاء الجنود اسم (جبلو)، وهم جنود قد يشتريهم السباهي من ماله، أو من الأسرى الذين يحصل عليهم أثناء الحرب. وكان الدخل السنوي للسباهي صاحب التيمار يتحدد تبعاً لقدمه في الخدمة، فيتراوح بين ١٠,٠٠٠- ١٩,٩٩٩ اقجه. يقوم بتقديم جندي جبلو مسلح مجهز عن كل ٣٠٠٠ اقجه. أما الاقطاع الذي يتراوح دخله السنوي بين ٢٠,٠٠٠- ٩٩,٩٩٩ اقجه فكان يطلق عليه اسم (زعامت)، وكان السباهية أصحاب الزعامات مطالبين هم أيضاً بتجهيز جندي جبلو عن كل ٥٠٠٠ اقجه يحصلون عليها من ريع زعاماتهم. وكان أصحاب الاقطاعات هؤلاء المكلفون بتثنية الجند للدولة معافين من الضرائب لقاء تلك الخدمات. ويشارك السباهي صاحب التيمار في الحرب تحت قيادة "أمير الآلاي" (الاي بكى)، وكان يوجد من الضباط في كل آلاي ثلاثة أو أربعة من الصوباشية، وأهم وظائف الصوباشي أثناء السلم العمل على استتباب الأمن في القضاء الذي يعمل فيه. وعندما يتلقى البكركبي الأمر بالمشاركة في الحرب من مركز الدولة يعلن أمراء السناجق التابعين له بذلك، فيقوم هؤلاء أيضاً باعلان أمراء الآلايات التابعين لهم، وبذلك يمكن للسباهية أن يجتمعوا في المكان المحدد دون نقصان. أما السباهي الذي يتخلف عن المشاركة في الحرب دون عذر فكان يؤخذ منه الاقطاع الذي يتصرف عليه، بينما تكافى الدولة من يكشف عن بسالة في الحرب، فتزيد له من حجم إقطاعه. وكان لابد للسباهي أن يكون صاحب جواد جيد وخوذة ودرع،

ويُطالب بأن يقيم وقت السلم في منطقته والسنجق الذي يوجد فيه اقطاعه. وكان إذا توفي السباهي صاحب التيمار حصل ابنه الذكر -إذا ترك ابناً- على جزء من تيماره، أما إذا مات ولم يترك ولداً فكان أمير الآلاي ضابط السباهية يخبر الدولة بذلك، فيجري منح التيمار لشخص آخر تراه الدولة مناسباً من بين العسكريين. وكان السباهية ذوو التيمارات مُقسّمين إلى عدة بلوكات في كل سنجق، ويوجد على رأس كل بلوك أمير آلاي وصوباشي وچرى باشي وبيرقدار وجاويش. ولكل عشرة بلوكات قائد برتبة أمير آلاي، وعند وقوع الحرب ينضم أمراء الآلايات إلى أمراء السناجق التابعين لهم، وهؤلاء ينضمون إلى البكلربكي الذي يتبعونه، ثم يتوجه الجميع إلى الحرب. وكان عدد من السباهية، يقدر بمقدار العُشُر منهم مكلفاً بالتناوب مع الآخرين بحراسة المنطقة التي يربطون فيها أثناء الحرب، والعمل على استتباب الأمن، وقضاء حاجيات زملائهم الآخرين. وإذا تقرر للسباهية المشاركين في الحرب أن يقضوا الشتاء في منطقة الحرب بعثوا بعضاً من زملائهم للعودة إلى تيماراتهم لتحصيل عوائد التيمارات ثم العودة مرة أخرى إلى منطقة الحرب، ويطلق على الواحد من هؤلاء اسم (خَرَجَلَقْجِي).

وبلغت تشكيلات السباهية ذوي التيمارات أرفع مستوياتها في أواسط القرن السادس عشر. وكانت كلما اتسعت أراضي الدولة زاد عدد السباهية ذوي التيمار، كما كانت الحروب التي وقعت في عهد السلطان سليمان القانوني سبباً آخر في زيادة الامتيازات التي يتمتع بها السباهية. وكانت كل ايالة تَمسك سجلات لتسجيل أسماء أصحاب التيمارات والزعامات، وأماكن اقطاعاتهم، ويتولى إمساك دفاتر التيمار دفتردار الايالة، أما دفاتر الزعامات [أي الاقطاعات الأكبر حجماً وريعاً] فكان يمسكها وكلاء التيمار (تيمار كَتخْدالْرى). والقيود الموجودة في هذه الدفاتر كان يوجد مثلها في دفاتر الأراضي المحفوظة في خزانة الدولة. ويقوم البكلربكية أثناء الحروب بحمل نسخة من هذه الدفاتر بقصد التفتيش على الأراضي، وضبط المتهربين، والتعرف على التيمارات الشاغرة، وتوجيهها لمن يستحقها، شريطة أن يُعْرَض الأمر على مركز الدولة. وكانت الحكومة المركزية تصدق في الغالب على هذه العمليات. وابتداءً من عام ١٥٢٩م بدأ البكلربكيون في توجيه تلك التيمارات لمن يرونها مناسباً لها دون أن يستشيروا الحكومة. وعُرفت هذه الاقطاعات باسم (قَلِيج تيمار) أو باسم "تيمار بغير تذكرة" (تذكره سز تيمار) (٢٨).

(٢٨) - أنظر: Defterdar Sarı Mehmed Paşa, *Nesâyihü'l-vüzerâ*, Ankara 1969, s.114 vd., 126 vd.

وكان السباهية ذوو التيمارات يشكلون أقوى الوحدات العسكرية في الدولة العثمانية حتى أواخر عهد السلطان سليمان القانوني، ثم لم تلبث تلك التشكيلات أن أخذت في الانحطاط في أواخر القرن السادس عشر. والسبب الرئيسي وراء ذلك هو انضمام جنود إليها من الخارج خلافاً للقانون، وتعيين المنخرطين فيها بالرشوة. وقد زاد هذا التصرف غير العادل من عدد السباهية، حتى انحط النظام فيما بينها (٢٩). ولهذا السبب أخذت تفقد أهميتها، حتى شرعت الدولة تستخدمها في الأعمال الثانوية ابتداءً من أواسط القرن السابع عشر، واحتلت مكانها قوات غير متجانسة، لا تعرف النظام، مثل قوات "صاروجه - سكبان واللونية" التي كانت ترافق الوزراء والولاة. وازاء تضاول أهمية تشكيلات السباهية أصحاب التيمار بدأت الدولة في جباية نصف مداخيل التيمارات الموجودة في أيديهم، تحت اسم "بدل تيمار" أو "بدلية جَبَلُو" (جبلو بدليه سى).

وشاعت الحكومة في أوائل القرن الثامن عشر أن تصلح تشكيلات السباهية ذوي التيمار فاستعادت كافة حجج التصرف الموجودة في أيديهم، وقدمت لهم حجباً جديدة، واشترطت عليهم -تطبيقاً للقانون القديم- أن تكون اقامتهم في السناجق التي توجد فيها تيماراتهم (٣٠). وفي أوائل عام ١٧٣٢م صدر "قانون التيمار والزعامة" وأرادت الدولة مرة أخرى تناول موضوع السباهية ذوي التيمار، غير أن التدابير لم تكن بالفعالية التي تواجه بها متطلبات العصر، كما أن جهود الإصلاح في عهد السلطان عبد الحميد الأول لم تسفر عن نتيجة. وفي النهاية جرى قبيل إلغاء أوجاق الانكشارية نقل قسم كبير من سباهية الروملي والأناضول إلى أوجاق الخُمْبرجية واللغمجية، ووضعت الدولة على رأسهم عدداً من الضباط الجدد، غير أن ذلك أيضاً لم يسفر عن النتيجة المرجوة، وعندئذ ألغيت تشكيلات السباهية ذوي التيمار عام ١٨٤٧م.

٢- القوات المعاونة

كان يوجد عدا سباهية التيمار في الدولة العثمانية قوات أخرى معاونة، ضمن القوات المرابطة في الايالات، مثل المغيرة (اقينجى) والدلاة (دلى) والمشاة (يايا) والمسلم (مُسَلَم) واليُورُوك (يوروك) والفدائية (جانباز) والأجيرة (جراخور) والمتنوعة (كوكللو) والـ (بَشَلُو) وغيرها. وهذه القوات يمكن تناولها من خلال ثلاث مجموعات؛ الأولى وهي التي تعمل طلائع أمام الجيوش، والثانية قوات تستخدم في المؤخرة، والثالثة هي قوات حماية القلاع.

(٢٩) - انظر: Hammer, *Devlet-i Aliyye-i Osmaniyye Târihi*, İstanbul 1332 (trc., *Atâ Bey*), VII, 157-158.

(٣٠) - انظر: Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, Ankara, 1978, IV/1, s.9.

أ - قوات الطلائع: وتضم قوات السواري الخفيفة، مثل المغيرة (أفينجي) والدلاة (دلي)، وقوات المشاة الخفيفة (خفيف بياده)، مثل العزب (عزب). ويمتد وجود الأفينجية الذين هم من وحدات سواري الطلائع حتى عهد عثمان الغازي مؤسس الدولة، وكان للغازي أورآنوس بك فضل كبير في تشكيلها وتنظيمها على شكل أوجاق. وكانت تتحصر مهمتها عقب تشكيل أوجاق الانكشارية في حماية مناطق الحدود، وتخضع لوضع خاص. فالدولة لا تقيم لها ثكنات خاصة، ولا تدفع لها رواتب، أو تتكفل بتسليحها وتجهيزها، بل تتكفل القوات نفسها بتأمين احتياجاتها، وتعيش على الغنائم التي تحصل عليها من العدو، وتعفى من الضرائب مقابل ذلك. وكان يجري اختيار الأفينجية من بين الشبان الياقعين الأقوياء، وتنظم الدولة لهم سجلاً خاصاً تُعنى به، توضع منه نسخة لدى القاضي الذي يتبعونه في منطقة الحدود التي يعملون فيها، وتحفظ النسخة الأخرى في العاصمة. والدولة هي التي تتولى تعيين أمير عليهم، واستحوذت على تلك الامارة عائلات من الأفينجية لسنوات طويلة، مثل أورآنوس وتورخان وميخال وأبناء مالقوج وغيرهم. وينص قانون الأفينجية على أن كل عشرة يقودهم (اونباشي)، وكل مائة يقودهم (صوباشي)، وكل ألف يقودهم (بيكباشي). ولما بدأت الدولة تمنح المبرزين منهم في الحروب اقطاعات ظهرت منهم جماعة الأفينجية أصحاب التيمار. وكانوا ينشغلون أثناء السلم بأعمالهم الخاصة، وأمور التعليم والتدريب، فقد كانت الغارات التي يشنونها على أرض العدو تجري ضمن خطة وتنظيم معين، وليس بشكل عشوائي. وكانت تستخدمهم الدولة في الأساس على حدود منطقة الروملي، كما استخدمتهم أحياناً في شرق الاناضول. وتضاءلت أهميتهم في أواخر القرن السادس عشر، حتى استبدلتهم الدولة بجند الحدود (سَرَحْدْ قوللري)، وقوات القرم (قریم قوتلری). واستمر وجودهم -حتى وإن كان اسمياً- مدةً طويلة، حتى ألغيت تشكيلاتهم رسمياً عام ١٨٢٦م (٣١).

ويُعد الفرسان الدلاة (دلي=مجنون) أيضاً من وحدات الطلائع التابعة لقوات الايالات، وبدأ استخدامهم منذ أواخر القرن الخامس عشر، وأطلق عليهم هذا الاسم لما عُرف عنهم من جرأة تبلغ حد الجنون، ويذكرهم مارسيفلي بين عساكر فرسان الحدود المعروفة باسم (سرحد قولی سواریلری) (٣٢). وكان على الشاب الذي يريد الانخراط بين جنود الدلاة أن يثبت أولاً جدارته لذلك. وكانوا يشكلون عدداً من الاوجاقات الصغيرة تُعرف باسم (بَيرَاق)، ويقود كل مجموعة منها رئيس للدلاة (دلي باشي). واستخدمتهم الدولة في البداية داخل امارات الحدود في

(٣١) - أنظر: Abdülkadir Özcan, "Akıncı", DİA., II, 249-250

(٣٢) - أنظر: Marsigli, s.109

منطقة الروملي وحدها، ثم وُسِّعت هذه التشكيلات منذ القرن السابع عشر ليعمل الدلاة مع الصدر الأعظم في مركز الدولة، ومع الوزراء والبكلبكيين في الأناضول، وانتقلوا بذلك إلى فئة جنود المعية الذين يعملون بالأجر تماماً (٣٣). وكانوا في القرن السادس عشر يلبسون فوق أبدانهم وعلى رؤوسهم ملابس من جلد الحيوان الوحشي، وتميزت جيادهم هي الأخرى بالقوة والسرعة مثل جياد الأفينجية. وبدأت تتغير أزيائهم قليلاً مع بداية القرن السابع عشر (٣٤)، كما كان لكثرة عزل الوزراء والبكلبكيين خلال هذا القرن أن أثر ذلك في القوات التي كانت تعمل معهم ومنها الدلاة، فتحولوا إلى جماعات عاطلة منحلة عانت فساداً في مراكز الاستيطان المجاورة لها (٣٥). وحاولت الدولة في عهد السلطان سليم الثالث إصلاح تشكيلات الدلاة (٣٦)، وأبلوا بلاءاً حسناً في الحرب العثمانية الروسية (١٨٢٨-١٨٢٩م) (٣٧). غير أن السلطان محمود الثاني ألغى هذه التشكيلات عام ١٨٢٩م.

أما قوات العزب التي تدخل هي الأخرى ضمن القوات العسكرية في الايالات فكانت قوات للطلان المشاة، وهي تسبق من حيث الظهور أوجاق الانكشارية، وكانت في البداية تشارك مع الجيش كقوات خفيفة للرمي بالنشاب، ثم تحولت بعد ذلك إلى قوات طلائع مشاة تتقدم الجيوش في الحرب. وكانت تتشكل من الشبان الترك في اطار قانون معين، وكفيل لكل من يريد الانخراط فيها. وكانوا يتقدمون الجيش الرئيسي في الحرب، ويقومون بالغارات الأولى على العدو. وعندما تبدأ الحرب تتوزع تلك القوات ناحية اليمين وناحية اليسار، حتى تتيح لقوات المدفعية أن تلقي بنيرانها على العدو. وابتداءً من أواسط القرن السادس عشر بدأت الدولة في استخدام العزب قوات لحراسة القلاع، ومنحتهم رواتب شهرية. وينقسم عزب القلاع إلى بلوكات تعرف باسم (اورطه)، لكل واحدة منها رئيس وضابطان آخران، أحدهما يعرف باسم (اوده باشى)، والثاني باسم (بَيْرَاقدار)، أما رئيس الاورطات كلها فهو أغا العزب، ويساعده كاتب يُعرف هو الآخر باسم كاتب العزب (عزبلر كاتبى). وكانوا يشاركون في الحروب تحت إمرة البكلبكيين، ويقومون عدا حراسة القلاع والدفاع عنها ببعض الأعمال الأخرى، مثل إقامة الجسور وحفر

(٣٣)-أنظر : Paul Rycha, *The Present State of the Ottoman Empire*, Meisenheim Glan, 1972, s. 202-203.

(٣٤) - أنظر : A. Galland, *İstanbul'a Ait Günlük Anılar*, (trc. N.Örik), Ankara 1972, I, 138.

(٣٥) - أنظر : Ahmed Lutfi, *Târih*, İstanbul 1291, II, 192.

(٣٦) - أنظر : Cevdet, *Târih*, İstanbul 1309, VI, 11.

(٣٧) - أنظر : Slade Paşa, *Türkiye Seyahatnâmesi*, (trc. A.R.Seyfioğlu), 1945, s.103.

الأنفاق وغير ذلك. وكان يوجد عدا عزب القوات البرية عزب القوات البحرية، غير أن قوات العزب العثمانية عموماً قَدَّت دورها في العهود التالية، حتى أُلغيت على أيام السلطان محمود الثاني.

ب - وحدات الخدمات الفرعية في المؤخرة: وهي قوات يمكن جمعها تحت أسماء: المشاة (يايا)، واليوروك (يوروك)، والمسلم (مُسلم)، والأجيرة (جراخور)، والفدائية (جانباز)، والشطّار (شاطر). وكانت قوات اليايا والمسلم من أوائل الوحدات العسكرية النظامية التي ظهرت ابان قيام الدولة، واستمرت تشارك في المعارك الفعلية لفترة من الزمن بعد تشكيل أوجاقات القوقولية. ثم لم تلبث الدولة منذ أواسط القرن الخامس عشر أن أخذت تستخدمها بالتدريج في الخدمات الفرعية. وكان لكل أوجاق من أوجاقات المشاة هذه الموجودة في بعض سناجق إيالة الأناضول قائد يعرف باسم "أمير المشاة" (يايا بكى) تعمل تحت إمرته. وتذهب إلى الحرب بالتناوب فيما بينها، ومهمتها الأساسية هي شق الطرق، وحفر الخنادق والمتاريس، ونقل المدافع والقذائف والذخائر للجنود. أما في زمن السلم فكانت تستخدمهم الدولة تبعاً للحاجة في ترميم القلاع، وفي المناجم والترسانات وغير ذلك. وكانت وحدات اليوروك هي المكلفة بنفس هذه الأعمال في منطقة الروملي. وتنقسم قوات اليوروك عموماً إلى مجموعات مختلفة، تبعاً للمنطقة التي يقيمون فيها، وأوجاقات يضم كل واحد منها أربعة وعشرين جندياً، ويتزعم الأوجاق رئيس يُقال له (يُوروك باشى). وهؤلاء اليوروك كانوا يذهبون إلى الحرب بالمناوبة أيضاً، إذ ينوب الذاهب منهم عن المتخلف. ويفهم من ذلك أن الحرب إذا وقعت في الأناضول شارك فيها جنود المشاة (يايا)، أما إذا وقعت في الروملي شارك فيها جنود اليوروك.

وجنود المسلم هم أيضاً مثل المشاة (يايا)، تحولوا إلى الخدمات الفرعية منذ أواسط القرن الخامس عشر، وكانت تستخدمهم الدولة في الأناضول والروملي على السواء. والذين يعملون منهم في الأناضول مُسلمون كلهم، أما العاملون في الروملي فكانوا مختلطي الديانة. وكانت مهمة جنود المسلم -وقد ظلوا محافظين على طبيعتهم جنداً راکبة- هي التقدم في زمن الحرب أمام الجيوش المقاتلة قبل عدة أيام، وتولي فتح الطرق وإقامة الجسور وشق منافذ في الغابات. وكان أكبر قوادهم هو أمير سنجق المُسلم. وهم يشكلون عدة أوجاقات يضم كل منها ثلاثين جندياً، ويذهب خمس هذه القوة إلى الحرب بالتناوب.

كما كانت قوات الفدائية (جانباز) والتتار والغرباء (غريبلر) المستخدمة في الأعمال الفرعية هي أيضاً من الوحدات الخدمية في الجيش العثماني. وتنقسم هذه الوحدات داخل نفسها إلى

أوجاقات، وترابط في نواحي ويزه و يدين ويانبولي، وتعمل جميعها تحت قيادة أمير مشاة اليوروك.

ج - قوات القلاع: كنا قد تحدثنا عن العزب باعتبارهم من وحدات مشاة الطلائع، وعن تشكيل قوات عزب القلاع ابتداءً من القرن السادس عشر. فهؤلاء العزب هم من القسم المترجل في القوات المعروفة باسم جند الحدود (سَرَحْدُ قُولِي). أما جنود البَشْلُو (بشلو) والمنطوعة (گوکللو) الراكبة، وهي الأخرى من قوات القلاع، فقد جرى تشكيلها في أواخر القرن الخامس عشر من الأهالي المحليين الذين يطلق عليهم اسم (سَرَحْدُ قُولِي) أو (يرلى قُولِي) أي الجند المحلية، ويتقاضون رواتبهم من خزانة الولاية المرابطين فيها. وقائد المنطوعة (گوکللو) هو أغا المنطوعة (گوکللو أغاسي)، وقائد البَشْلُو هو أغا البشلو (بشلو أغاسي). وهنا يجدر بنا أن نذكر أيضاً حراس القلاع الذين كانوا يُعرفون باسم (حِصَار أَرِي) أو (فارسان)، أي أبطال القلعة أو الفرسان (٣٨).

ثالثاً - تدهور حالة التشكيلات العسكرية

يأتي في مقدمة الأسباب التي أدت إلى ضعف التشكيلات العسكرية التهاون في تطبيق القوانين الموضوعة. وقَدَّم السلطان سليم الثاني أول مثال على ذلك ؛ فلم يرع العرف السائد عند اعتلائه العرش، وامتنع عن تقديم هدية الجلوس (جلوس بخششى) التي تمنح لأوجاقات القبوقولية، مما أدى إلى تدمير الانكشارية، ورغم انفراج الازمة بتقديم الهبات المتعارف عليها وعلاوات أخرى على الرواتب إلا أن السلطان قَدَّ هيئته أمام الانكشارية، ثم بدأ الانحلال الحقيقي في نظام الأوجاق على أيام السلطان مراد الثالث؛ فقد تهاونت الدولة في قانون الدُوشِيرْمَة وتسرب الغرباء إلى صفوف الجند، ولاسيما أثناء حفلات ختان الأمير محمد [السلطان محمد الثالث]، عندما سمحت الدولة للذين أعدوا تلك الحفلات بالانضمام إلى صفوف الانكشارية دون تعليم أو تدريب، تحت اسم (قول قردشى)، أي أخوة جند السلطان، مما زعزع نظام الأوجاق من أساسه. وأخذ نفوذ الأوجاق في الاتساع، وتحولت عملية حصولهم على الرواتب وعطايا الجلوس إلى مشكلة كبرى، حتى فرغت خزانة الدولة بسبب تلك العطايا التي كثر حصولهم عليها ابتداءً من القرن السابع عشر، فلما اضطرت الدولة لسداد رواتبهم بنقود ناقصة العيار ساءت العلاقة بين الانكشارية والتجار، وبدأوا حركات التمرد التي لم تنته. وبسبب الصراع على المصالح واثارة

(٣٨) - انظر : Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1977, III/2, s. 287-288

بعض الوزراء والاغوات لتلك الحركات كانت اوجاقات القبوقولية المشاة والراكبة الأخرى كثيراً ما تشارك فيها، وأصبحت استانبول على ذلك النحو مسرحاً للعديد من الثورات العسكرية. وبالتوازي مع أحداث العاصمة بدأ أيضاً ضعف القوات العسكرية في الايالات ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر، وكان العامل الرئيسي وراء انحطاطها هو التهاون في تطبيق القوانين الموضوعية لها بانخراط الغرباء بين صفوف السباهية ذوي التيمار. فكثيراً ما كانت تعطى التيمارات لغير مستحقيها عن طريق الرشوة والمحسوبية، مما أدى الى تضائل أعداد تلك القوات الأساسية واضطرار الدولة لأن تستخدمها في الأعمال الثانوية. وكانت جباية ضرائب من سباهية التيمار تحت اسم "بدل تيمار" تؤدي بين الحين والآخر إلى تمردهم.

رابعاً- محاولات الإصلاح

ليس من السهل أن نقول إن الدولة اتخذت تدابير ناجحة خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر لإصلاح النظم العسكرية في العاصمة أو في الايالات؛ فقد دفع السلطان عثمان الثاني حياته ثمناً لرغبته في الإصلاح، أما في زمن السلطان مراد الرابع والوزراء العظام من آل كوبريلي فلم تكن هناك محاولات اصلاحية جذرية تتعدى التدابير العنيفة والاجراءات الزجرية. وقد صدر عام ١٧٠١م فرمان سلطاني لإصلاح أوجاق الانتكشارية، وعلى ذلك جرى طرد الدخلاء على الاوجاق، وانخفض إلى النصف عدد جنوده الذين كانوا يبلغون سبعين ألفاً (٢٩). كما قامت الدولة في الاتجاه الآخر بحركة تنسيقات [تصفيات] جادة في اوجاقات القبوقولية الأخرى المشاة والراكبة. ويمكن إيجاز الصبغة العامة لحركات الإصلاح في القرن السابع عشر بأنها كانت تحتذي عصر السلطان سليمان القانوني. وفي أوائل القرن الثامن عشر أيضاً شاعت الدولة اصلاح تشكيلات السباهية ذوي التيمار، فاستردت منهم كافة براءات [حجج] التيمارات الموجودة في أيديهم. وقدمت لهم براءات جديدة، واشترطت على السباهي صاحب التيمار أن تكون اقامته حيثما يوجد تيماره (٤٠). وفي القرن الثامن عشر اعترفت الدولة العثمانية بالتفوق العسكري للدول الأوروبية. ووقعت أولى المحاولات الجادة للإصلاح العسكري في عهد السلطان محمود الأول (١٧٣٠-١٧٥٤م)، ومن تلك المحاولات استدعاء الخبير الفرنسي الأصل الكونت دي بونيفال ودخوله في خدمة الدولة العثمانية، فاعتنق الاسلام، وتسمى باسم (احمد)، ثم منحته الدولة رتبة

(٣٩) - أنظر : BOA, Mühimme, nr.111, s.617

(٤٠) - أنظر : BOA, Mühimme, nr.114, s.172

الوزارة فأصبح اسمه (احمد باشا)، ورئيساً لجماعة الخمبرجية (خمبره جى باشى احمد باشا). فقام باعادة تنظيم اوجاق الخمبرجية، وقَسَمَه إلى بلوكات وطوابير وآليات، وقام أثناء ذلك باعداد تقارير لتتوير كبار رجال الدولة. ثم اقام في اوسكودار مدرسة لتخريج الضباط، وهي المدرسة التي شكلت النواة "لدار الهندسة البرية الهمايونية" (مهند سخانه برى همايون) التي أقيمت على أيام السلطان سليم الثالث. وبعد انقطاع لم يدم طويلاً عادت حركة الاصلاح العسكري على أيام السلطان مصطفى الثالث (١٧٥٧-١٧٧٤م)، فقد استدعت الدولة البارون دي توت من فرنسا، وكلفته باصلاح أوجاق المدفعية، فحاول ذلك الخبير المدفعي ذو الأصل المجري أن يصلح -عدا المدفعية- تشكيلات فرق الاستحكام وبناء الجسور، وقام بتشكيل صنف عسكري جديد عُرف باسم المدفعية السريعة (سرعت طوبجىلىرى)، وفرض عليهم برنامج تدريب مكثف. وأصلح الطوبخانه في تلك الأثناء، وصَبَّ فيها مدافع جديدة، وقام بتدريب جنود المدفعية على القصف المدفعي.

وكان من أهم التجديدات التي ظهرت في عهد السلطان مصطفى الثالث اقامة "دار الهندسة البحرية الهمايونية" (مهندسخانه بحرى همايون) عام ١٧٧٣م. وفي عهد السلطان عبد الحميد الأول قام بتحقيق حركات الاصلاح الصادر الأعظم خليل حامد باشا (١٧٨٢-١٧٨٥م)؛ واستطاع بجهوده أن يعيد تنظيم جماعة المدفعية السريعة، وأنشئت في استانبول مدرسة للاستحكامات [سلاح المهندسين] (١٧٨٤م). وحظر حامد باشا على الانكشارية أن يتصرفوا بالبيع والشراء في بطاقات رواتبهم وعلوفاتهم المعروفة باسم (اسامه/ أسامى)، وحاول في الوقت نفسه أن يصلح في نظم التيمارات، لكنه لم يحقق نجاحاً كبيراً في ذلك.

خامساً- السلطان سليم الثالث و "النظام الجديد"

لقد جرت محاولات الاصلاح بالمعنى الحقيقي في الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر، على أيام السلطان سليم الثالث، فهذا السلطان الذي تربى على أفكار التجديد بجوار والده السلطان مصطفى الثالث قد اتجه، وهو لا يزال ولياً للعهد، للتعرف على الدول الأوروبية وطبيعة تكوينها عن كثب. فلم تكد الحرب الدائرة لسنوات طويلة مع النمسا وروسيا تنتهي بمقتضى معاهدتي زشتوي وياش حتى اقدم بكل قوته على حركات الاصلاح، فطلب أولاً من كبار رجال الدولة إعداد اللوائح [= التقارير] الخاصة بافكارهم ومقترحاتهم عن الاصلاحات الممكنة، فكانت نقطة النقل التي ركزت عليها التقارير هي مجال الاصلاح العسكري. والواقع أن نظام الانكشارية كان مهملًا منذ قرن من الزمان، فكان الجنود في حالة من الفوضى والتسيب، ولم يشاركوا في الحروب، فكانوا مثلاً سيئاً لمن شارك فيها. أما الحالة في الايالات فكانت قد تدهورت منذ مدة

طويلة. وعلى ضوء اللوائح المقدمة شرع السلطان سليم الثالث في العمل، فقرر أولاً أن يشكل جيشاً جديداً، فألحق بجيش "النظام الجديد" هذا جنود أوجاق البستانية (بوستانجي أوجاغي)؛ لأن الانكشارية الرافضين للتدريب كانوا يعارضون "النظام الجديد". وهذا الجيش ذو البزّة النظامية، والذي يمكن أن نعتبره النواة الأولى للجيش التركي الحديث في عصرنا، كان ينقسم إلى بلوكات وطوابير وآليات، وتجرى عملية تدريبه في مزرعة اللوندية (لوند چيفتلكي). وشكلوا للصرف عليه خزانة خاصة عُرفت باسم "خزانة الإيراد الجديد" (إيراد جديد خزينه سي)، وتزايد عدد أفراد الجيش خلال فترة وجيزة، حتى بلغ ١٢,٠٠٠ جندي، ثم شرعت الدولة في تشكيكه في الولايات أيضاً، حتى بدأ يثير حسد جنود الانكشارية.

وحاول السلطان سليم الثالث أن يصلح أيضاً أوجاقات القبولية الأخرى عدا أوجاق الانكشارية، فقام بتوسيع الطوبخانة، وأمر بصب مدافع جديدة، ولأجل هذا استدعى الخبراء والمتخصصين ونماذج للمدافع من فرنسا. وقام بتنظيم أوجاقات الخمبرجية واللعجمية والمشاة والسواري، ثم أقام داراً للحياكة العسكرية، وأعاد إحياء "دار الهندسة البرية الهمايونية" (مهندسخانه بري همايون) لتعود للعمل من جديد وبشكل دائم (١٧٩٥م). كما تناول من جديد نظام التيمار، غير أن الذين لا يريدون الخير للدولة العثمانية ليسوا هم الانكشارية وحدهم؛ فقد كانت هناك انجلترا وفرنسا وروسيا، الذين وضعوا عيونهم منذ زمن على أراضيها، فلم تشأ تلك الدول صلاح حال الدولة العثمانية وعودتها إلى سابق عهدها في القوة والمنعة. وفي النهاية ونتيجة لعوامل التحريض من الداخل والخارج وقع التمرد عام ١٨٠٨م، بزعامة رجل يقال له قباچي مصطفى، وألغى جيش "النظام الجديد".

- السكباتية الجدد

عقب جلوس السلطان محمود الثاني على عرش الدولة شرع العليدار مصطفى باشا فور توليه منصب الصدارة العظمى في إجراء الإصلاحات العسكرية، وأطلق على الجيش الذي شكله حديثاً اسم "السكباتية الجدد" (سكبان جديد)، وبدأت عملية تدريب جنوده في ثكنتي لوند وسليمية، وكانوا يرتدون بزات عسكرية ذات شكل معين مثلهم في ذلك مثل جنود جيش "النظام الجديد". غير أن جنود الإنكشارية لم يلبثوا أن هبوا لمناهضة العليدار والتصدي لذلك التجديد، فأزاحوا العليدار عن منصبه، بينما تولى السلطان محمود الثاني إزاحة مصطفى الرابع، وتم بذلك إلغاء جيش السكباتية الجدد.

سادسا- جيش "العساكر المنصورة المحمدية"

وهو اسم التشكيل العسكري الجديد (عساكر منصورهء محمديه) الذي أنشأه السلطان محمود الثاني عقب قيامه بالقضاء على أوجاق الانتكشارية الرافض للإصلاح. ومع إلغاء الأوجاق ألغيت أيضا كافة النياشين والألقاب والاشارات الخاصة بالانتكشارية، وجرى تغيير اسم "باب الأغا" (اغا قاييسى) ليصبح "باب القائد العسكري العام" (سَرَّ عَسْكَر قاييسى / أو/ باب سَرَّ عَسْكَرى). وقد تشكل ذلك الجيش ضمن نظام معين، فكان يستقبل الشبان في سن تتراوح بين ١٥-٣٠ سنة، أما الأصغر سناً فقد أقامت لهم الدولة مكاناً للتعليم والتدريب هو تكتة أوجاق العجمية القائمة في حي شهزاده باشى. ولم يلبث جيش العساكر المنصورة أن كبر حجمه وتطور خلال مدة قصيرة، وأقيمت له تكتات جديدة إضافة إلى التكتات القائمة في أوسكودار ولؤند. وأصبح جيش العساكر المنصورة الذي كان يبلغ في البداية ١٢,٠٠٠ جندي ينقسم إلى ثمانية بلوكات، يبلغ تعداد كل واحد منها ١٥٠٠ جندي، ويترأسه ضابط يعرف باسم (بيكباشى)، ويترأس ثمانية ضابط كبير يطلق عليه (باش بيكباشى). كما يضم البلوك عدداً آخر من الضباط، مثل: أغوات القول (قول اغالرى)، ورئيس المدفعية (طويجى باشى)، وقائد ساتقى العربات (عربه جى باشى)، ورئيس الجبكانية (جبخانه جى باشى)، وقائد فريق الموسيقى (مهتر باشى)، ويضم الإمام، والحكيم، والجراح وغيرهم. وكانت الرتب التي تلي رتبة البيكباشى هي: يوزباشى وملازم وسنجدار وجاوش واونباشى وغير ذلك. ولم تكن مهمة العساكر المنصورة المحمدية مقصورة على الحرب فقط، بل كانوا مثل أوجاق الانتكشارية يضطلعون وقت السلم أيضاً بمهمة الأمن داخل المدينة، وإطفاء الحرائق وغير ذلك.

وكان المسئول الأول بعد القائد العام (سَرَّ عَسْكَر) هو ناظر العساكر المنصورة، فكان يتولى تنظيم صرف رواتب الجند، والأمور الفنية داخل التشكيلات والأعمال المشابهة لذلك. وكان ذلك الجيش الجديد ينقسم هو الآخر إلى بلوكات وطواير وآليات، مثلما كان موجوداً من وحدات عسكرية في جيش "النظام الجديد" السابق. وقد استدعت الدولة الخبراء من أوروبا لتدريب العساكر المنصورة، وخصصت للجيش خزانة عُرفت باسم "خزانة المنصورة" (منصوره خزينه سى) للصرف عليهم ومواجهة نفقاتهم؛ فقد كانوا يتقاضون جميعهم رواتب شهرية، ويرتدون زياً خاصاً، ويضعون على رؤسهم غطاءاً للرأس كان في البداية من الجوخ، مستدير القمة، مزلعاً يعرف باسم (شُوبَارَه)، ثم تحول إلى نوع من الطربوش (فَسْ). ومع مرور الوقت أصبحت كل ثلاثة طواير تشكل آلياً، وألغيت رتبة الـ (باش بيكباشى)، ثم جعلوا على رأس كل آلي قائدأ برتبة (مير آلاى)، وعلى كل اثنين منها قائدأ برتبة لواء، ويقود الجميع ضابط برتبة (ميرلوا). وفي عام ١٨٣١م كان يطلق على الآليات

المرابطة في استانبول اسم "الخاصة"، وعلى المرابطة في اوسكودار اسم "المنصورة"، وانقسم الجيش على ذلك إلى قسمين، ووُضع على رأس كل قسم منهم ضابط برتبة (فريق). وبينما كانت وحدات "الخاصة" ترابط في استانبول وحدها قامت الدولة بتشكيل وحدات أخرى جديدة من العساكر المنصورة للعمل في مختلف مناطق الروملي والأناضول. وكان الجندي الذي يقضي فترة جندية فعلية معينة يحصل على حق التقاعد، ويتقاضى راتباً كافياً.

وفي عام ١٨٣٢م استحدثت الدولة رتبة المشير أعلى الرتب في الجيش، وأصبح توالي الرتب العسكرية في الجيش من أسفل إلى الأعلى على النحو التالي: الجندي المستجد (نفر)، ثم الأونباشي، ثم أمين البلوك (بلوك اميني)، ثم الجاويش (چاوش)، ثم الجاويش الأول (باش چاوش)، ثم الملازم، ثم البوزباشي، ثم صول قول اغاسي، وصاغ قول اغاسي، ثم البيكباشي، ثم القايمقام، ثم الميرالاي، ثم الميرلوا، ثم الفريق، فالمشير. وفي عام ١٨٣٤م أقامت الدولة كلية حربية (حريه مكتبي) لتتسنة الضباط اللازمين للجيش، كما أوفدت الطلاب للدراسة في النمسا. ولكي تعزز قدرات الجيش الجديد حتى يستطيع الدفاع عن البلاد بشكل أحسن أنشأت خلال ذلك العام وحدات احتياطية (ريدف) في الولايات المختلفة. واصبحت العساكر المنصورة تُعرف بعد ذلك باسم "العساكر النظامية" (٤١).

سابعا- التطورات العسكرية بعد إعلان التنظيمات

وقعت تطورات مهمة في المجال العسكري عقب إعلان فرمان التنظيمات، وكان الأهم من كل ذلك هو إقرار الخدمة العسكرية واجباً وطنياً يجب الوفاء به، وسعت الدولة للخروج من نظام الأوجاق المعمول به، ووضعت قانون القرعة للدخول إلى الجندية. وجرى تخفيض مدة الخدمة العسكرية إلى خمس سنوات بقانون صدر في ٦ سبتمبر ١٨٤٣م، فكان الجندي الذي يقضي مدة الخدمة الفعلية تلك مطالباً بمدة خدمة احتياطية أخرى قدرها سبع سنوات. وفي تلك الفترة كانت القوات البرية العثمانية موزعة على خمسة جيوش أو فيالق كبيرة، هي الجيش الأول الذي يتشكل من جنود "الخاصة"، والجيش الثاني المعروف باسم "جيش باب السعادة" (در سعادت)، ثم جيش الروملي وجيش الأناضول وجيش عربستان. ثم أضيف إلى تلك الجيوش في عام ١٨٤٨م جيشان آخران، هما جيش العراق وجيش الحجاز. واستعانت الدولة لأجل وحدات المشاة والخيالة بالنظم الفرنسية، بينما استعانت بالنظم البروسية لأجل قوات المدفعية. وتقرر أن يكون عدد الجنود المأخوذ من منطقة معينة متناسباً مع تعداد سكان تلك المنطقة، ويذهب إلى الخدمة جندي عن كل عائلة، بينما عُوِّيت العائلات ذات الولد

(٤١) - انظر : D/4, III, 457-458, Abdülkadir Özcan, "Asâkir-i Mansûre-i Muhammediyye",

الوحيد من ذلك. كما تقرر عام ١٨٤٧م أن تُفرض الجندية على غير المسلمين، وبالتالي رُفِعت عنهم الجزية التي كانوا يؤدونها قبل ذلك، ومع هذا فقد جاء ذلك القانون ثقيلًا على نفوس الرعايا غير المسلمين بعد أن تعودوا الإعفاء من الخدمة العسكرية لقرون طويلة. ولما ظهرت بعض مظاهر التذمر والاستياء تأجل تطبيق ذلك القانون فترة من الزمن (٤٢).

وفي "قرمان الاصلاح" الذي صدر عام ١٨٥٦م جرى الحديث مرة ثانية عن موضوع الجندية، إذ تقرر أن تكون الخدمة العسكرية واجباً على كل شخص مسلماً كان أم غير مسلم، غير أن بعض الصعوبات عاقت التنفيذ، حتى تقرر في النهاية أن يعافى غير المسلمين منها شريطة أن يؤدوا مقابل ذلك ضريبة عُرفت باسم "البذل العسكري". وفي زمن السلطان عبد العزيز أيضاً ركزت الحكومة جهودها على الشؤون العسكرية، غير أن إعفاء بعض الرعايا العثمانيين من أداء الخدمة العسكرية كان يقلل من حجم الأعداد المنخرطة في الجندية. ومع ذلك نجحت الدولة - وإن كان بصعوبة - في إقناع المسلمين بأداء الخدمة. وجرى على أيام ذلك السلطان تشكيل "آليات الخاصة" (خاصة آيلارى)، وأقرت لهم الدولة زياً عسكرياً جديداً، كما جرى في الوقت نفسه تجهيز الجيش بالأسلحة الحديثة، وأصلحت الطوبخانة والمدارس العسكرية. ولأن السلطان عبد العزيز كان مولعاً بالمظاهر فقد شكلت له فرقة حرس خاصة (خاصة آلاي)، فكانت بمثابة الخطوة الأولى في ذلك المجال. فلما جاء القائد العام حسين عوني باشا انقسم الجيش العثماني بجهوده عام ١٨٦٩م إلى ثلاثة أقسام رئيسية، هي: النظامية والريفي والمستحفظة. وكان لكل قسم منها مدة خدمة محددة؛ فجنود النظامية يقضون أربع سنوات، وجنود الريفي أي الاحتياط يقضون عاما واحداً، وجنود المستحفظة يقضون ثماني سنوات.

وكانت تنقسم القوات البرية العثمانية إلى سبعة فيالق أو جيوش؛ الأول هو "جيش الخاصة" ومركزه استانبول، والثاني هو "جيش الطونة" ومركزه في شُمني، والثالث هو "جيش الروملي" ومركزه مناستر، والرابع هو "جيش الأناضول" ومركزه ارضروم، والخامس هو "جيش سورية" ومركزه دمشق، والسادس هو "جيش عربستان" ومركزه بغداد، والسابع هو "جيش اليمن" ومركزه في اليمن. وكان العدد المقرر لأفراد الجيش الواحد يقارب ١٦,٧٠٠ جندي. وقبلت الدولة في تلك الأثناء العمل بمناهج التعليم العسكري المعمول بها في بروسيا، واستعانت في ذلك الصدد بالخبراء والضباط الأجانب، حتى أصبح الجيش جيشاً حديثاً أكثر من ذي قبل (٤٣). وكانت الحاجة إلى الضباط يسدها

(٤٢) - أنظر: Enver Z. Karal, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1970, V, 179-181

(٤٣) - نفسه، ج ٧، ص ١٨٠ وما بعدها.

الجيش نفسه، وتسدها معه المدارس العسكرية. كما تأسست في عهد السلطان عبد العزيز نظارة الحربية (حربيه نظارتى) بجوار باب [مقر] القائد العسكري (باب سَرْعَسْكرى) لتتظر في الأمور الفنية للجيش، كما جرى تشييد بناء جديد للكلية الحربية (حربيه مكتبى).

واستمرت أعمال التجديد العسكري في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وكان للنقص في عدد الجنود في الحرب العثمانية الروسية أثره في تجدد الحديث مرة ثانية عن ضرورة قيام الرعايا غير المسلمين بأداء الخدمة العسكرية بالفعل(٤٤)، ثم انقطع الحديث عن ذلك مدة طويلة لما بدأ السلطان عبد الحميد الثاني يتبع سياسة الجامعة الإسلامية، ومن ناحية أخرى لم تكن العناصر المسلمة كالعرب والارناوط والبوشناق وغيرهم راضين عن أداء الخدمة العسكرية، وهو الأمر الذي كان يؤدي إلى تضائل أعداد العنصر التركي الذي أخذ يستهلك في الحروب المستمرة. ولأجل هذا نهضت الدولة لتشكيل وحدات عسكرية من العشائر المقيمة في شرق الأناضول عرفت باسم "آلايات السواري الحميدية" (حميديه سوارى آلايلرى)(٤٥)، غير أن ذلك لم يجد في شيء. ومن ناحية أخرى دعت الدولة الهيئات العسكرية من ألمانيا لإصلاح الجيش الأساسي (١٨٨٢م)(٤٦). ولم يلبث الخبير غولتز باشا الذي دعي في العام التالي أن أعد نظاماً لإصلاح الجيش.

والخلاصة أن التجديدات العسكرية استمرت في عهد ذلك السلطان أيضاً. غير أن تدخل الجيش في السياسة وانشغاله بها أدى إلى إضعاف قدراته الحربية، ولاشك أن انقلاب عام ١٩٠٨م وإعلان المشروطية الثانية [الدستور] ثمرة من ثمرات ذلك الانشغال. ولكن على الرغم من كل شيء فقد استطاع الأتراك كأمة محاربة أن يكشفوا في النهاية عن مهاراتهم الحربية الفذة على جبهة جناق قلعة [الدرنديل] في الحرب العالمية الأولى، ويكشفوا عنها أيضاً خلال حرب الاستقلال، وهو مؤشر واضح على أن النصر ليس من الصعب تحقيقه إذا كان زمام الأمور في أيدي قواد أقوياء واعين. وعقب انتهاء حروب الاستقلال جرت إعادة تنظيم الجيش التركي من جديد(٤٧).

(٤٤) - أنظر: H.Tank Us, *Meclis-i Meb'ûsan*, İstanbul 1940, I, 233

(٤٥) - أنظر: Said Paşa, *Hâtırat*, I, 273-274, 430-431; II, 272 vd.

(٤٦) - أنظر: Kemal Beydilli, "II. Abdülhamid Devrinde Gelen İlk Alman Askerî Heyeti Hakkında", *TD*, sy. 32, s.481-494.

(٤٧) - أنظر: Şükrü Erkal, *Türk Silâhlı Kuvvetleri Tarihi. TBMM Dönemi*, Ankara 1984

الفصل الثاني

القوات البحرية

بعد أن استوطن الأتراك شبه جزيرة الأناضول بدأ تعرفهم على الفنون البحرية، وسبقوا في ذلك الامارات التي كان لها سواحل على بحر ايجه وبحر مرمرة. فقد استطاع (قوط ألمش سليمان شاه) أن يستولي على إزنيق وما حولها، ويصل إلى سواحل بحر مرمرة. وكانت أول ترسانة تركية قد أقاموها في (گمك)، غير أن البيزنطيين لم يلبثوا أن أحرقوها بعد مدة قصيرة. وكان الأمير السلجوقي (چاقا) قد استولى على إزمير وضواحيها، وأخذت قوته البحرية في الزيادة، حتى أنه بدأ يهدد بيزنطة نفسها. ولما بدأت الحروب الصليبية بعد وفاته كانت السبب في إبعاد الأتراك عن السواحل. ثم عادت البحرية تنتعش من جديد في عهد سلاجقة الأناضول، ولاسيما في عهد علاء الدين كيقداد، فأقيمت أولى الترسانات التركية على البحر الابيض المتوسط [في علانية]، وعلى البحر الاسود [في سينوب]. ولما انقسمت تلك الدولة، وظهرت الامارات التركية الاناضولية، ولاسيما إمارة أيدين في غرب الأناضول واصلت النشاط البحري الذي كان جارياً على ايام دولة السلاجقة.

أولاً- البحرية العثمانية

تعرّف العثمانيون على البحر لأول مرة بعد إلحاقهم للامارات الاناضولية التي كانت لها سواحل على بحر مرمرة وبحر ايجه، وصنعوا أولى سفنهم في (قَرَه مُرْسَل)، فلما ضموا إمارة (قاره سي) إلى أراضيهم استفادوا من قدراتها على صناعة السفن. أما عندما استولوا على امارات صاروخان وآيدين ومنتشا وابناء جاندر استخدموا ترسانات تلك الامارات. وأدرك العثمانيون على أيام السلطان يلديرم بايزيد أهمية مضيق الدردنيل، فأقاموا ترسانة وقاعدة بحرية في غليبولي (١٣٩٠م)، وقاموا بتشكيل صنف من الشبان غير المتزوجين (عَزَب) للعمل على السفن، وهي القوات التي عُرِفَت باسم "قوات العزب". ومع ذلك فلم تكن البحرية العثمانية من القوة اثناء قيام الدولة بحيث يمكن مقارنتها بالدول البحرية مثل البنادقة والجنوبيين. والواقع أن البحرية لها أهمية عظيمة في دولة تضم أراضٍ في آسيا وفي أوروبا على السواء، وأدرك السلاطين ذلك أيام قيام الدولة وعانوا من نقصه الكثير. وقد وقعت أولى المعارك البحرية الهامة مع الجنوبيين على أيام السلطان يلديرم بايزيد، أما صدام العثمانيين الأول مع البنادقة فقد وقع على أيام السلطان چلبى محمد، وأسفر عن هزيمة العثمانيين، واستشهاد (چالى بك) قائد الاسطول اثناء

المعركة. وفي عهد السلطان مراد الثاني ظهرت الحاجة الشديدة لأسطول قوي، ولأجل هذا زاد عدد السفن في عهده(٤٨).

ولما فتح العثمانيون استانبول زادت عنايتهم بالقوة البحرية، فقاموا بفتح قسم كبير من جزر بحر ايجيه حتى يعزّزوا أمن السواحل في غرب الأناضول، ثم أجبروا قسماً آخر على دفع الجزية. وحققوا انتصارات باهرة في المعارك التي خاضوها ضد البندقية، وانتزعوا من إيطاليا قلعة اوترانتو. ومع ذلك فإن التطور الحقيقي للأسطول العثماني وقع في أيام بايزيد الثاني؛ فقد أنشئت السفن الحربية الضخمة، والتحق بالخدمة في الاسطول بحارون أتراك مشهورون، مثل كمال رئيس وبراق رئيس ممن كانوا يطوفون لحسابهم في مياه البحر الأبيض المتوسط، فانعش ذلك قوة العثمانيين البحرية. كما أهتم السلطان سليم الأول هو الآخر بالاسطول، فقام بتوسيع ترسانة القرن الذهبي التي أقيمت في عهد السلطان محمد الفاتح، وأمر بإنشاء سفن جديدة(٤٩)، غير أن عمره لم يطل حتى يستفيد منها. فلما جاء ابنه وخلفه السلطان سليمان القانوني استخدمها في فتح جزيرة رودس، ولما دخل خير الدين بربروس حاكم الجزائر في خدمة العثمانيين على أيامه بلغ الاسطول العثماني ذروة قوته؛ ففي زمن قيادة بربروس للأسطول تحول البحر الأبيض المتوسط إلى بحيرة عثمانية، واستطاع الاسطول إلى جانب عمليات الفتح أن يساعد الفرنسيين، واستمر ذلك النشاط البحري أيضاً على أيام طورغود رئيس وبياله باشا وقليج علي باشا الذين نشأوا في مدرسة بربروس. ولم تعد غليبولي واستانبول وحدهما مكانين للترسانات البحرية؛ إذ أقامت الدولة عدداً منها في مدن السواحل، على البحر الأبيض المتوسط، وبحر مرمرة، وبحر ايجة، والبحر الأسود، وشيّدت فيها العديد من السفن.

ثانياً- الترسانات البحرية وتشكيلاتها

ذكرنا أن أولى الترسانات الكبرى أقيمت في غليبولي على أيام السلطان يلديرم بايزيد، والسفن التي شيّدت في تلك الترسانة هي السفن التي استخدمها بايزيد في محاصرة استانبول. فلما فُتحت استانبول بعد ذلك حافظت تلك الترسانة على أهميتها مدة طويلة، حتى جرى توسيعها في القرن السادس عشر. أما الترسانة ذات المزالق المتعددة التي أقامها السلطان الفاتح في القرن

(٤٨) - أنظر: Kritovulos, s.43

(٤٩) - أنظر: , , (nşr. M.Kütükoğlu), Lutfi Paşa, Âsafnâme

Prof.Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan, İstanbul 1991, s.88-89.

الذهبي فقد ظلت على حالها لمدة نصف قرن، ثم قام سليم الأول ومن بعده سليمان القانوني بتوسيعها، حتى أصبحت الترسانة الكبرى الثانية (٥٠).

وبعد دخول العثمانيين مصر وسواحل البحر الأحمر، استغلوا الترسانة المملوكية في السويس، وشكلوا هناك أسطولاً قوياً لمواجهة السفن الإسبانية والبرتغالية التي كانت تمارس نشاطها في المحيط وبحر عُمان، وجعلوا لذلك الاسطول قيادة مستقلة. وكانت قيادة السويس منوطة بولاية مصر (٥١). واهتمت الدولة العثمانية بذلك الاسطول بغية مساعدة الدول المسلمة في الهند (٥٢). ولكي تتمكن الدولة العثمانية من مساعدة الهند كما ينبغي فقد فكرت في شق قناة السويس عام ١٥٦٨م، غير أن هذا المشروع لم يتحقق.

وبعد فتح المجر أقامت الدولة أسطولاً للعمل في نهر الطونة، كان يطلق عليه اسم (اينجه دُونَمَا) أي الأسطول الخفيف، ثم أناطت قيادته بإيالة الطونة. وكانت سفن ذلك الاسطول تقضي الشتاء في الغالب في الترسانة القائمة في مدينة روسجق. وكان هناك اسطول نهري آخر يعمل في الفرات، وترسانة (بيره جيك) هي التي تتولى تصنيع السفن العاملة فيه (٥٣). وكان يوجد عدا ذلك عدة ترسانات أخرى على سواحل البحر الأسود، وخاصة ترسانة سينوب التي تخلفت عن إمارة ابناء جاندر، وعلى سواحل البحر الأبيض المتوسط وبحر ايجة.

والعاملون في الترسانة كالقبطان ورئيس العزب (عزب رئيسي) وعامل الدفة (دومنجي) وعامل الشراع (يُكَنْجِي) وعامل القلطة (قَلَّاتْجِي) والنجار (دولغر) والمدفعي (طوپجي) والحارس (وارديان) وغيرهم كانوا جميعاً يتقاضون أجوراً. وكان عامل الدفة عند ترفيته يتحول إلى رئيس بلوك العزب (عزب بلوكباشيسي)، وهذه البلوكات كانت تضم عدداً من الضباط مثل: الرئيس [= أي الربان] ورئيس الحراس (ورديان باشي) وأمر الغرفة (اوده باشي) ورئيس الطبّاخين (أشجي باشي) وغيرهم. وكان عدد العاملين في الترسانة يتراوح بين النقص والزيادة؛ ففي أواسط القرن السادس عشر كان يبلغ ١٨٠٠، ثم انخفض بعد قرن من الزمان إلى ٣٥٠. وكان يطلق على الرؤساء الذين يملكون سفناً اسم (قَيْطَان)، وكان يوجد عدا الرؤساء أصحاب

(٥٠) - أنظر: Marsigli, s.139

(٥١) - أنظر: Tabakâtü'l-memâlik, 296b, 333b; Peçuyulu, Tarih, İstanbul 1281, I, 219

(٥٢) - أنظر: Uzunçarşılı, Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı, Ankara 1984, s.400 vd.

(٥٣) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر المهمة رقم ٣، ص ٢٦٦ وما بعدها، وأنظر أيضاً:

Cengiz Orhonlu, "Osmanlı Devrinde Nehir Nakliyatı Üzerine Araştırmalar: Dicle, Fırat Nehirlerinde Nakliyat, TD, sy. 17-18, s.77 vd.

البلوكات رؤساء آخرون يطلق عليهم اسم "رؤساء المتفرقة" (متفرقه رئيسلرى)، فإذا شغل منصب الرئيس صاحب البلوك شغله رئيس من المتفرقة. وكان يضم كل بلوك في القرن السادس عشر اثنا عشر من العزب، ثم انخفض هذا العدد في أواخر القرن السابع عشر إلى سبعة. وكان ينقسم العزب إلى قسمين؛ أحدهما يعمل على السفن، والآخر في الترسانة. وكان للعاملين داخل الترسانة ثكنة تجاور ترسانة القرن الذهبي، لازالت تعرف حتى اليوم باسم (عزب قاييسى)، أي باب العزب. وتقوم الدولة بجمع هؤلاء العزب تبعاً للحاجة من أبناء العائلات التركية وضمن قانون معين (٥٤). فيدخل الجندي العزب المستجد إلى الخدمة، وبعد فترة معينة تجري ترقيته إلى (بلكنجى)، ثم إلى (دومنجى)، ثم يصبح رئيساً [= رباناً] للسفينة. ويمثل عمال القلطة والخميرية في الترسانة بلوكين مستقلين، ويأتي جنودهما من غلمان العجمية. وكان يضم الواحد منهما في القرن السادس عشر ٦٠٠ موظف، ولهم ضباط مثل آمر الغرفة (اوده باشى) ورئيس الطباقين (أشجى باشى). وكان لعمال القلطة الذين يُخلط بينهم وبين العزب أحياناً غرف في حي غلطة وفي الترسانة (٥٥).

ثالثاً- الـ (قَبْطَانِ باشا) وإيالاته

كان القبطان باشا أو باسمه الآخر (قَبْطَانِ دَرِيَا) أي قائد البحر هو المسئول عن كل ما يتعلق بالشئون البحرية، وكان في البداية برتبة أمير سنجق (سنجق بكى)، ويقم حتى أواسط القرن السادس عشر في غليبولي. ولما أصبح خير الدين بربروس قائداً للبحر حصل هو ومن جاء بعده على البكركية مع رتبة الوزارة، ثم أصبحت إيالة جزر البحر الأبيض (جزاير بحر سفيد) أي جزر بحر ايجة هي الإيالة المخصصة لقائد البحر، يتأمر عليها ويقم فيها. وكان قائد البحر من الأعضاء الطبيعيين في الديوان الهاميونى، ولم يكن شرطاً مطلقاً أن يكون من رجال البحرية، فكثيراً ما كان يشغل هذه الوظيفة أناس من غير البحريين. وكان للقبطان باشا إيرادات مالية سخية، وعدد غفير من الرجال يعملون تحت إمرته. فقد كان مكلفاً باصطحاب عدد من جنود الجبلو إلى الحرب يتناسب وحجم الاقطاع الذي يتصرف عليه. وكان عدد كبير من جزر بحر ايجة والبحر الأبيض المتوسط يُشكل كل منها سنجقاً تابعاً لإيالة القبطان باشا، ويُعرف أمراء تلك السناجق باسم "أمراء البحر" (دريا بكلىرى)، وعند وقوع حرب بحرية كان عدد الجنود الذين تخرجهم الإيالة يبلغ ٤٥٠٠ جندي، عدا جنود العزب

(٥٤) - أنظر الأرشيف العثماني، دفتر المهمة رقم ٢١، ص ٢٩

(٥٥) - أنظر: Eyyübî Efendi, 22b.

البالغ عددهم ١٨٩٣، كما كانت الجزائر وتونس وطرابلس الغرب قادرة على إخراج قوة يتراوح عدد جنودها بين ٣٠٠٠-٥٠٠٠ جندي. وكانت اجراءات منح التيمار والزعامة في ايلالة القبطان باشا تجري في دفتر خانة الترسانة، وفي قلم [= دائرة] يقال له "قلم البحر" (دريا قلمى). واستمر منصب قيادة البحر حتى عام ١٨٨٠م، ثم ألغي وحلت محله "نظارة البحرية" (بحريه نظارتى).

وكان يوجد بين رجال الترسانة بعد القبطان باشا مسئولون آخرون، منهم أمين الترسانة المسئول عن كافة الأمور فيها، ثم وكيل الترسانة (كتخدا) المسئول عن أمور الضبط والربط، ثم اغا الترسانة الذي هو بمثابة نائب القبطان باشا فيها، ثم رئيس الميناء (ليمان رئيسى) أي ريانة، ثم الكاتب، ثم أمين الدفتر (دفتر امينى)، ثم وكيل الدفتر (دفتر كتخداسى)، ثم كاتب الروزنامة (روزنامه جى)، ثم عدد آخر من الكتبة والمعماريين والنجارين والنقاشين وعمال الصب وغيرهم.

وأطلق العثمانيون على الرابنة والملاحين بوجه عام اسم (قَبْطَان)، أو الاسم الأكثر شيوعاً وهو (رئيس). وابتداءً من أواخر القرن السابع عشر بدأت تظهر رتب جديدة لقواد البحر، مثل (قپودانه - بطرونا - رياله)، فالقپودانه فريق أول، أي رتبة تناظر الآن رتبة (admiral)، ويطلق على سفينته اسم (قپودانه همايون). والبطرونا هو الفريق، أي رتبة تناظر الآن رتبة (Vice admiral)، وهي تعادل رتبة البكركي أو أمير السنجق، ويطلق على سفينته اسم (بطرونة همايون). أما الرياله فهي رتبة تعادل رتبة العميد البحري، ويطلق على السفينة التي يركبها صاحب هذه الرتبة اسم (رياله همايون). وهؤلاء كان يأتي بعدهم "القباطنة السواري"، ولكل واحد منهم علم وراية مميزة، ذات ألوان مختلفة تدل على درجته.

وكانت تقام الاحتفالات المعتادة في كل ربيع بمناسبة إبحار الأسطول، فيخرج قسم منه إلى بحر إيجه، وآخر إلى البحر الأبيض المتوسط، وثالث إلى البحر الأسود، ولا بد أن تكون بداية الإبحار من منطقة بشيكطاش، والقصد هو حماية سواحل البلاد من القرصنة البحرية، ثم لا يلبث الأسطول أن يعود إلى قواعده قبل مقدم الشتاء، وعندئذ تقام الاحتفالات بمناسبة عودته أمام الطوبخانة، ثم تغادر السفن تلك المنطقة لترسو أمام الترسانة(٥٦).

رابعاً- ورش إنشاء السفن

كان يجري تصنيع سفن الاسطول في الأساس داخل ترسانتي غليبولي واستانبول، ومع ذلك كانت الدولة تستفيد أيضا من ورش إنشاء السفن الموجودة على سواحل البحر الأسود وبحر

(٥٦) - أنظر : Esad Efendi, *Teşrifât-ı Kadîme*, İstanbul, Matbaa-i Âmire, s.100 vd.

مرمرة والبحر الأبيض المتوسط(٥٧). فعندما أحرق الأسطول العثماني في إينابختي [إبانتو] عام ١٥٧١م استطاعت الدولة خلال فترة وجيزة لاتزيد عن خمسة أشهر أن تبني اسطولاً جديداً ممتازاً(٥٨). ولأجل هذا كان يجري تحديد الاسطاوات والمواد اللازمة من مواقعها، أو تُرسل عند اللزوم من المركز. ويتقرر نوع السفينة والعدد المطلوب تصنيعه منها تبعاً لحجم الترسانة نفسها، وتُرسل الفرمانات السلطانية إلى أماكن معينة لتوفير الأخشاب والحديد والأقمشة وغيرها من المواد، وتولي عملية نقلها. وعندما ينتهي العمل في سفينة جديدة وتأتي مرحلة تدشينها كانت تقام الاحتفالات الخاصة التي يحضرها السلطان والصدر الأعظم وشيخ الاسلام.

خامساً - السفن العثمانية

كانت سفن الأسطول إبان قيام الدولة صغيرة متواضعة؛ فلم تكن من القوة بحيث تستطيع التصدي لأسطول البندقية. ولكن مع مرور الزمن حذت الدولة حذو الدول البحرية المجاورة، وسعت لتقوية أسطولها، ونجح العثمانيون في تحويل البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط إلى بحيرتين داخليتين. وكان يتكون الأسطول العثماني من سفن شرعية، وأخرى ذات مجاديف، وثالثة تعمل بالشرع والمجداف معاً. فالسفن التي تسير بالمجاديف يطلق عليها بوجه عام اسم (چكديرى)، وهذه السفن تتميز عن بعضها البعض بعدد المجاديف المستخدمة فيها؛ فهناك قره مُرسَل، وأقطارمه، وچامليجه، وكوتوك، وآت قايغي، وقانجه باش، وشايقه، وقيرلانغيج وفرقاطه، وقاليته (galyot)، وبرگنده، وماوته، وقادرغه، وباشطرده وغير ذلك(٥٩). أما السفن التي تسير بالشرع فكانت نوعين؛ أحدهما بعمودين [سارينين] والثاني بثلاثة أعمدة، وأهم السفن الشراعية ذات السارينين هي: شالويه، وبريك، واوسقونا، وشهديه أو (شيتيه). أما أهم السفن الشراعية ذات الثلاث ساريات فهي: كُرُوت Korvet، وبارجه، وجليون، وفرقتين، وسفن الـ (قپاق) أو (قپاق) والسفن ذات الثلاثة عنابر هي سفن من نوع الغليون. أما الاسطول الذي يسير في مياه الأنهار ويُعرف باسم (اينجه دوتنما) أي الأسطول الخفيف فكان يتشكل من السفن الصغيرة الحجم الخفيفة، مثل: أوجورمه و وارنا، وقره مُرسَل، وأقطارمه، وأوستى آجيق، وقيرلانغيج وغير ذلك.

(٥٧) - أنظر: Peçuylu, *Tarih*, İstanbul 1281, I, 942.

(٥٨) - أنظر الأرشيف العثماني، دفتر المهمة الرقم ١٠ في أماكن متعددة.

(٥٩) - أنظر: D'Ohsson, VII, 424.

وكان الاسطول العثماني يضم أعداداً من الجنود والعمال وأرباب الصنایع المختلفة، كالعزب واللوندية وعمال المجاديف وعمال اليومية (أیلاقچی) وعمال الغلايين (غليونجی) وعمال الأسرعة (غابیار) والمدفعية (سوده غیو = سوده غابو Sudagabo). أما اللوندية فهم يمثلون جنود البنادق والحراس في الاسطول، ويجري جمعهم من بين الأتراك، ومن الأروام القاطنين في الجزر. وينقسم عمال المجاديف الى قسمين؛ أحدهما من أسرى الحرب، ويطلق عليهم اسم (فورصه)، كما كان المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة من الرعايا العثمانيين يُستخدمون في التجديف في الأسطول (٦٠)، غير أن القسم الأصلي من المجدفين كان يتشكل من شبان الرعايا العثمانيين الذين جرى جمعهم لهذا الغرض. وكان يُطلق على الفئة ذات الأجر المستخدمة بصورة مؤقتة في السفن الشراعية عندما يبحر الاسطول اسم (أیلاقچی) و (غليونجی)، وتوقف استخدام هؤلاء في القرن التاسع عشر ليحل محلهم جنود دائمون من ذوي البنادق (توفكجی). وكان عمال الأسرعة (غابیار) مكلفين بالعناية بساريات السفن الشراعية. أما المدفعية (سوده غابو) الذين ظهر اسمهم ابتداءً من القرن السابع عشر فكانوا يشكلون جنود المدفعية في السفن الشراعية. كما كان يوجد عدا هؤلاء عدد من أرباب الحرف على السفن، كالنقاشين والنجارين وعمال القلطة والحدادين وعمال الحبال وغير ذلك.

سادساً- تدهور حالة التشكيلات البحرية ومحاولات إصلاحها

كانت البحرية العثمانية على امتداد القرن السادس عشر تفوق مثيلاتها في الدول المعاصرة؛ فقد بلغت القوة البحرية العثمانية ذروة تقدمها على أيام برباروس خير الدين باشا، واستمر ذلك التفوق على أيام بياله باشا وقليج علي باشا اللذين تربيا على طريقته. كما جرى في ذلك القرن أيضاً وضع خرائط بحرية ممتازة، وألفت كتبٌ عن البحرية وضعها بحّارون مثل بيري رئيس وسَيدي علي رئيس.

وقد بدأت مظاهر الضعف في البحرية العثمانية نحو أواخر ذلك القرن، كما هو الحال في المؤسسات الأخرى. وكان السبب الأهم وراء هذا الضعف هو تعيين قواد على الأسطول من غير العارفين بالشئون البحرية. أما السبب وراء الانهيار السريع في القرن السابع عشر، والهزائم المتلاحقة فهو عجز الدولة عن تنشئة البحارين المهرة، ومسايرة التجديدات في تقنية صناعة السفن. فقد استطاع البنادق في القرن السابع عشر أن يستعيدوا تفوقهم في البحار مرة أخرى، بل

وتمكنوا من إغلاق مضيق چَنَاق قلعه [الدرنديل]، وسَدّوا الطريق على السفن العثمانية فترة، ومنعوها من مساعدة الأسطول في جزيرة كريت. والسبب في ذلك هو عدم الاهتمام بصناعة الغلايين كما يجب، أو بتعبير أصح عدم القدرة على ملاحقة تطورات العصر. ولم يزد عدد الغلايين إلّا بعد عام ١٦٨٢م، حتى أمكن تخليص جزيرة سَاقِز عام ١٦٩٥م من حصار البندقية لها.

وبعد معاهدة قارلوفچَه أعيد تنظيم البحرية العثمانية من جديد، على أيام الصدر الأعظم عَمَجَه زاده حسين باشا وقبطان البحر مَزْومُورْتَه حسين باشا، وزاد عدد الغلايين، وصدرت "قانوننامه" خاصة بالأمور البحرية (٦١). وعقب الإصلاحات التي جرت في أواخر القرن السابع عشر، وبعد تَصَدُّر صناعة الغلايين استعاد الأسطول العثماني تفوقه في البحر الأبيض المتوسط حتى إحراق الروس له في موقعة (جَشْمَه) عام ١٧٧٠م (٦٢). ومن الطبيعي أن الدول الأوروبية واصلت حركة التحديث في بحريتها. والواقع أن الكارثة التي وقعت في (جَشْمَه) كانت حادثة مؤلمة نَبَّهت المسؤولين إلى الضرورة الملحة في مجاراة البحرية العثمانية للعصر، فلما عُيِّن الغازي حسن باشا الجزايرلي قائداً للبحر اهتم كثيراً بأمور الاسطول. وفي عام ١٧٧٣م اقيمت "دار الهندسة البحرية السلطانية" (مهندسخانه بحرى همايون)، واستدعت لها الدولة المعلمين من أوروبا للتدريس فيها، وأنشأت في تلك الأثناء عدداً من السفن على الطراز الفرنسي. وفي عهد السلطان سليم الثالث واصلت الدولة اهتمامها بالبحرية، ولاسيما الجهود التي بذلها قبطان البحر كُوجِك حسين باشا؛ إذ نيطت أمور الملاحة بنظام جديد، وأنشئت سفن جديدة، وسعت الدولة لإصلاح "دار الهندسة البحرية"، وشرع المعلمون الأجانب في التدريس فيها (٦٣). وفي عام ١٨٠٤م تأسست "نظارة الشئون البحرية" (امور بحريه نظارتى) لتحل محل "أمانة الترسانة" (ترسانه امينلى)، فتولت النظارة إدارة الشئون الفنية في الملاحة. ولما جاء السلطان محمود الثاني واصل الجهود التي بدأها السلطان سليم الثالث في إصلاح البحرية، فأمر بإنشاء أحواض جديدة لبناء السفن، وبناء عدد من السفن الحربية. غير أن قيام الدول الغربية باحراق الأسطول العثماني عام ١٨٢٧م قضى على الجهود التي بذلت في هذا المضمار حتى ذلك التاريخ. وقد حاولت الدولة الاستفادة من تقنية بناء السفن في الولايات المتحدة الاميركية، وبدأت في بناء سفن

(٦١) - أنظر الأرشيف العثماني ، دفتر المهمة رقم ١١٢، ص ١ وما بعدها.

(٦٢) - أنظر: Râşid, Târih, İstanbul 1282, III, 353.

(٦٣) - أنظر الأرشيف العثماني (جودت - بحريه، رقم ٥٨٤٩)

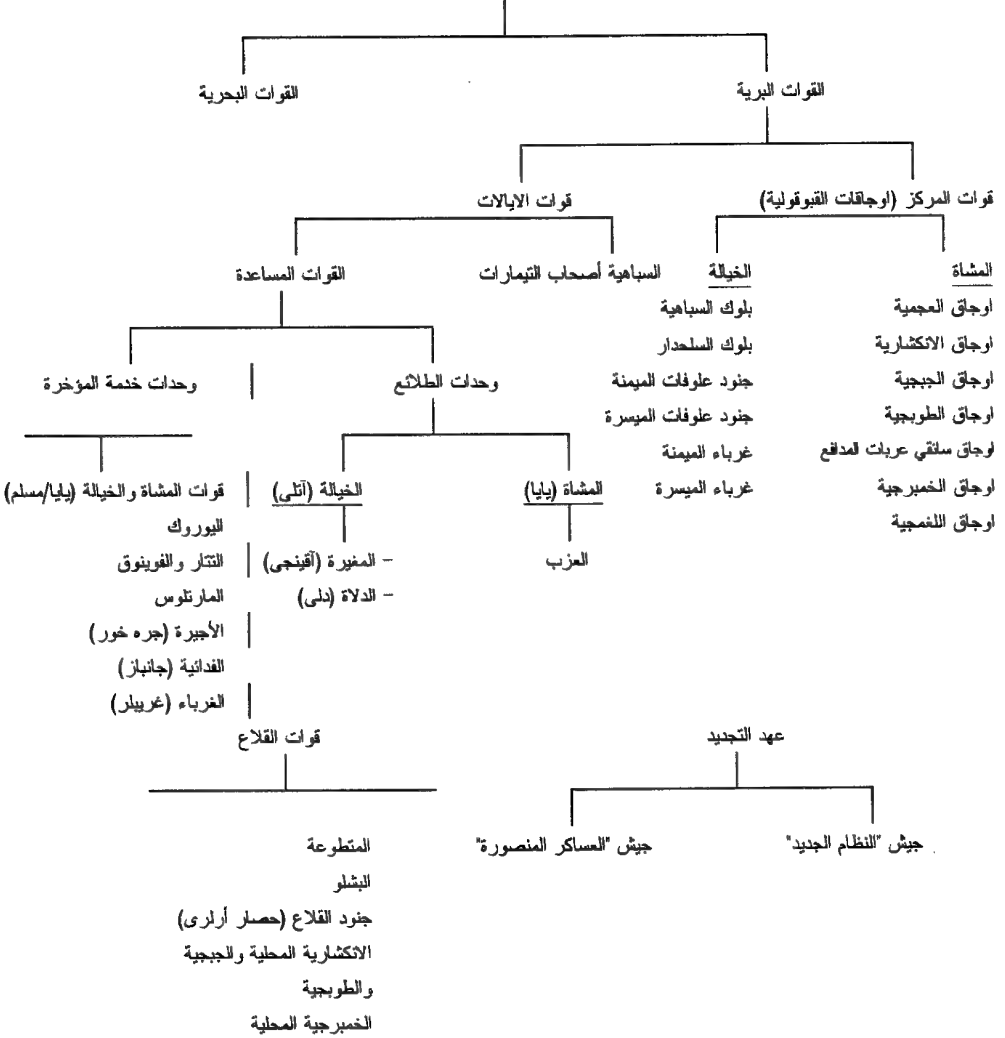
على النمط الحديث، غير أن تلك المحاولة لم تسفر عن شيء ذي بال، فأقدمت الدولة في عهد محمود الثاني على شراء سفن بخارية من أوروبا.

وفي عهد التنظيمات تشكل "مجلس البحرية" (بحريه مجلسي)، غير أنه لم يكشف عن وجوده بشكل من الأشكال. وعاد الحديث مرة أخرى في عهد السلطان عبد العزيز عن الشئون البحرية، واشترت الدولة عدداً من السفن المدرعة من إنجلترا، حتى بلغ عددها ١٠٦ سفن، وأصبحت الدولة العثمانية تملك ثالث أكبر الأساطيل في العالم. والأهم من ذلك كله أنه جرى إلغاء وظيفة "القبطان باشا" عام ١٨٦٧م، وتشكلت بدلاً منها نظارة البحرية، وتولى ناظرها [وزيرها] أمر القوات البحرية. وفي الأعوام التي تلت ذلك أعيدت وظيفة القبطان باشا عدة مرات، ومع ذلك فإن النظارة التي تشكلت عام ١٨٨٠ قد واصلت وجودها حتى أواخر عام ١٩٢٧ (٦٤).

وانقسمت نظارة البحرية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني إلى عدة دوائر، وأجريت تعديلات جديدة على أجهزة البحرية في تلك الفترة، ووقعت أيضاً بعض التطورات على تقنية السفن، وحلت السفن الحربية البخارية التي اشترتها الدولة من الخارج محل السفن الشراعية. واستمرت الدولة بعد حرب القرم أيضاً في استيراد السفن المدرعة، غير أن هذا الاعتماد على الخارج في صناعة السفن كان سبباً في أزمة مالية هزت ميزانية الدولة.

(٦٤) - أنظر: A.İhsan Gencer, *Bahriyede Yapılan İslahat Hareketleri ve Bahriye Nezaretinin Kuruluşu*, İstanbul: 1985, s. 299 vd.

النظم العسكرية العثمانية



الفصل الثالث
الملاحة الجوية
عند العثمانيين

ظل العثمانيون في دور ارتقائهم يتابعون الغرب في نهضته ولا سيما في المجال العسكري، وبعد مرحلة إهمال طويلة منذ الربع الأول من القرن الثامن عشر عادوا يتجهون نحو الغرب مرة أخرى. وكانت التطورات التي طرأت على الملاحة الجوية والطيران من بين الأمور التي اهتموا بها، وبدأوا ذلك بالمناطيد في الربع الأخير من ذلك القرن، ثم بالطائرات والطيارين ابتداءً من الربع الأول من القرن العشرين.

وكان العثمانيون وهم لا يزالون في القرن السابع عشر يقومون بمحاولات طيران من قبيل الهواية، مثل هَزَار فن أحمد چلبى ولغاري حسن چلبى، وتحققت أولى المحاولات لإطلاق المناطيد في زمن السلطان عبد الحميد الأول، واستمروا في تلك التجارب في القرن التاسع عشر، بل وفي خلال عهد المشروطية الثانية، إلا أن ذلك لم يتعد الجانب الاستعراضى والتسلية. وقد وقع أول إطلاق لمنطاد للأغراض العسكرية عند العثمانيين أثناء حرب البلقان (١٩١٢م)؛ واستخدموه أداة للمراقبة العسكرية في الدفاع عن أدرنة. إلا أن ذلك المنطاد كان مربوطاً بالأرض، أي كان وسيلة ثابتة. وأول منطاد ذي محرك يتوجه آلياً هو المنطاد الذي اشتراه العثمانيون من ألمانيا عام ١٩١٣م، وتم تشكيل فريق للمناطيد يضم خمسة ضباط ومائة فرد في منطقة (صفا كوى) داخل استانبول مع إقامة مريض لهم. وفي مايو ١٩١٣م تم نقل الآلات والمعدات الموجودة هناك إلى منطقة (يشيل كوي)، وفي شهر أغسطس من نفس السنة أطلق ذلك المنطاد عدة مرات ثم لم يلبث أن عطب وأخرج من الخدمة. وكانت الحكومة العثمانية قد بدأت تهتم آنذاك بملاحة الطائرات.

وكانت أولى الطائرات التي أطلقت في أواخر عام ١٩٠٣م قد تمت تجربتها عند العثمانيين أيضاً بعد ثلاث سنوات. وفي أواخر عام ١٩٠٩م أقيم أول استعراض جوي للطائرات في استانبول فلقى إعجاباً كبيراً من الناس ومن أركان الجيش العثماني، فلما قام الإيطاليون في أول نوفمبر ١٩١٢م بقصف طرابلس الغرب بالطائرات دفع العثمانيين للتفكير في استخدامها للأغراض العسكرية.

ولما تم تنظيم مسابقة للطيران في فرنسا عام ١٩٠٩م (٢٣-٢٩ أغسطس) لقيت اهتماماً كبيراً في صحافة العالم وتابعتها الصحافة العثمانية بنفس الاهتمام، إذ توجه إلى باريس مصطفى صبحي مراسل جريدة (طنين) وسعى لتغطية ذلك الحدث على صفحات جريدته، وأكد على الأهمية التي سوف تحظى بها الملاحة الجوية في القريب، ولا سيما الخسائر التي يمكن لاستخدام الطائرات أن يلحقها بالعدو ومدى أهميتها في الصناعات الحربية. وفي أواخر عام ١٩٠٩م جرى

استعراض جوي بالطائرات في استانبول، لكنه لم يكن ناجحاً، مما حرك بعض الشكوك في نفوس العثمانيين عن الملاحة الجوية. وقام محمود شوكت باشا ناظر الحربية في أواخر نفس العام أيضاً بإيفاد ضابطين إلى كل من ألمانيا وفرنسا ليعملا هناك مستشارين عسكريين للدولة العثمانية، ويقوما بدراسة النظم العسكرية في هاتين الدولتين. وقام الضابط فتحي بك أحد هذين المستشارين بتقديم تقرير إلى نظارة الحربية تحدث فيه عن مكانة الطيران الحربي في فرنسا ومدى أهميته هناك مع إيراد الأمثلة على ذلك، وأوصى بالمبادرة بتشكيل فريق للملاحة الجوية يتبع النظارة، وإيفاد ضابطين إلى فرنسا لتلقي التعليم الجوي وضرورة شراء الطائرات من تلك الدولة. واستمر ذلك الاهتمام في العام التالي أيضاً، حتى قامت إيطاليا بقصف طرابلس الغرب من الجو فكان ذلك هو السبب وراء الإقدام على الخطوة الأولى في طريق إقامة تشكيل للقوات الجوية. وفي الوقت الذي أوفدت فيه الدولة ضابطين إلى فرنسا لتعلم الملاحة الجوية قامت أيضاً بتشكيل لجنة للطيران تتبع "إدارة تفتيش القطعات الفنية والمواقع المستحكمة" في الأركان الحربية، وجعلت القائممقام المقدم ثريا بك رئيساً لها.

وقام ناظر الحربية محمود شوكت باشا بعرض تقرير على "مجلس الوكلاء" [الوزراء]، أشار فيه إلى ضرورة تنشئة الطيارين الذين يجيدون فن الملاحة الجوية وقيادة الطائرات وتعليم فنيين لصيانتها في المرحلة الأولى، ولأجل هذا يدعو الأمر لإقامة مدرسة في استانبول لتخريج الطيارين وإقامة مركز للطائرات يتبعها. ووقع الاختيار على منطقة (يشيل كوي) لإقامة ذلك المركز، أما ممر الطائرات فقد عجزت إدارة المالية عن تحمل نفقات إقامته، واضطر المعنيون للاستعانة بالأهالي تحت اسم "إعانة وطنية"، ووجدت تلك الحملة صدى واسعاً في أنحاء البلاد. وبادر يومها ناظر الحربية محمود شوكت باشا بدعم الحملة متبرعاً بخمس وعشرين ليرة ذهبية ومقدار الربع من راتبه لمدة ستة أشهر، ثم حذا حذوه ضباط الأركان الحربية، واتفقوا على أن يطلق اسم (أوردو) أي الجيش على أول طائرة يتم شراؤها. وشارك السلطان محمد رشاد في الحملة متبرعاً بألف ليرة ذهبية، ومطالباً بأن يكون اسم الطائرة (عثمانلي) وأن يتم ذلك خلال الاحتفال بعيد جلوسه في عام ١٩١٢م. وبعد ذلك أحيل أمر جمع التبرعات إلى "جمعية الأسطول للاعانة الوطنية". ولم يكن ذلك مقصوراً على العثمانيين وحدهم، بل وجدت حملة التبرع تلك صدى بين المسلمين في سائر الأرض.

وتحقق طيران أولى الطائرات التركية في السابع والعشرين من إبريل عام ١٩١٢ ذكرى جلوس السلطان محمد رشاد على عرش البلاد. وبعد مضي أسبوع تم إرسال هيئة إلى أوروبا،

قامت باستطلاع الأمور في المجال العسكري لدى دولها المختلفة، وقدمت طلبات لشراء سبع عشرة طائرة من موديلات مختلفة ومنطاد ذي محرك. وخرجت آنذاك بعض الانتقادات حول خضوع الهيئة لأوروبا وعدم الإقدام على إقامة مصنع للطائرات.

ولما بدأت أعمال البناء لمدرسة الطيران في (يشيل كوي) عام ١٩١٢ قامت الدولة باستدعاء مدير وخبيرين لها من فرنسا. وكانت مدة الدراسة فيها ثلاثة أشهر يتم التركيز فيها على الطيران، ثم لم تلبث أن دخلتها الدروس النظرية في المحرك وجسم الطائرة بعد ذلك (١٥)

وقوبلت حركة الطيران الجوي عند العثمانيين بفرحة غامرة، سواء أكان على مستوى الحكومة أم على مستوى الرأي العام. وبينما كانت التطورات تمضي إلى الأمام في مجال الطيران الحربي في العالم قام المجري اوسكار اسبوت بتقديم مشروع للدولة العثمانية (١٦) احتل مكانة بارزة في تاريخ الطيران التركي، فقد اقترح على الحكومة العثمانية بصفته الشخصية أن تقيم مصنعاً لصناعة الطائرات، وقبلت الحكومة كل مقترحاته تقريباً، بل إنها عقدت معه اتفاقاً لتنفيذ مشروعه، غير أن ذلك لم يوضع موضع التنفيذ، وبايعاز من الصحافة، ثم بتدخل السفير الفرنسي بوجه خاص تقرر الاستعانة بفرنسا التي قطعت شوطاً كبيراً من التقدم في ذلك المجال.

ويفهم من كل ذلك أن الملاحة الجوية عند العثمانيين كانت خلال عام ١٩١٣م لا تزال في طورها البدائي. وتم في عام ١٩١٤م تنظيم رحلة جوية بين استانبول والقاهرة، سعياً من الحكومة لإزاحة الانطباع السلبي الذي تركه فشل الطيران التركي أثناء حرب البلقان. وتم خلال ذلك نقل جهازه من "إدارة التفتيش على القطاعات الفنية والمواقع المستحكمة" إلى "شعبة المخابرة والاتصال" (مخابره ومواصله شعبه سي). ولما شاعت الدولة توسيع "مدرسة الطيران" اتصلت بفرنسا، ووقعت بعض التطورات عندما كان الخبير الفرنسي (دي غويس De Goys) مديراً للمدرسة؛ فقد صدرت لأول مرة في الدولة العثمانية لائحة تنظيمية حول استخدام المجال الجوي العثماني وتنظيم الرحلات الجوية، كما تم أثناء ذلك إقرار زي معين للعاملين في الطيران. غير أن أفكاره (دي غويس) وأعماله زادت من تبعية العثمانيين لفرنسا في ذلك المجال.

Ekmeleddin İhsanoğlu, "Osmanlı Havacılığına Genel Bir Bakış", *Çağın* - (٦٥) *yakalayan Osmanlı*, İstanbul 1995, s.497-596

George Hazai, "Macar Havacı Ozkâr Asbóth'un Türk Havacılığına Ait : انظر : Bir Projesi", aynı eser, s.491-496

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى وأخذت فرنسا مكانها في معسكر الدول المتحالفة ثم سحبت طيارها وخبرائها من استانبول، ودخلت الدولة العثمانية الحرب بالفعل اضطرت مدرسة الطيران للتوقف عن ممارسة نشاطها. وكان الجيش العثماني يملك آنذاك إحدى عشرة طائرة لا تصلح للعمل منها إلا ست طائرات. وحاول العثمانيون الحصول على احتياجاتهم من الطائرات من ألمانيا حليفهم. ولم يستطع الطيارون العثمانيون الذين أرسلوا إلى الجبهات المختلفة في أواخر عام ١٩١٤م أن يحققوا نجاحاً يذكر، وتوقفت الطائرات عن العمل بسبب الأعطاب ونقص قطع الغيار. وفي عام ١٩١٥ وصل من ألمانيا اثنتا عشرة طائرة مع عدد من الطيارين والفنيين، وتم تعيين اليوزباشي سيرنو مديراً لمدرسة الطيران. وجاء بعد ذلك عدد من الطائرات الجديدة إلا أن حاجة ألمانيا إلى الطيارين جعلتها تسحب من كان بجانب العثمانيين منهم، مما جعل الطيران العثماني يفشل في تلك السنة أيضاً في إثبات وجوده في ساحة الحرب، ولم تستطع القوة الجوية أن تستجمع قواها إلا في عام ١٩١٦م. فقد استطاعت أن تضم تسعين طائرة وأحد وثمانين طياراً وثمانية وخمسين مراقباً جوياً، تم توزيعهم جميعاً على اثني عشر بلوكاً، وهذه البلوكات هي التي استطاعت أن تحرز نجاحات مهمة على جبهات الحرب المختلفة. وفي أواخر الحرب تم تشكيل إدارة جديدة عرفت باسم "إدارة التفيتش العمومي على القوات الجوية" (قوى هوائيه مفتش عموميكى)، وأُنيطت بها مهمة الملاحة الجوية العثمانية التي أصبحت منذ ذلك تخضع تماماً لإدارة الألمان وسيطرتهم.

ومع هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى تفرق شمل القوات الجوية وجهازها مثلها في ذلك مثل العديد من المؤسسات الأخرى، ووضعت الدول المنتصرة يدها على ما كان موجوداً في (يشيل كوى) من طائرات ومعدات. ولما بدأت حركة الكفاح الوطني انخرط فيها عدد كبير من ضباط الطيران، ولكنهم كانوا بغير طائراتهم. ومع ذلك فقد استطاع الطيارون الأتراك أن يقوموا ببعض الطلعات الاستكشافية وعمليات القصف الجوي، ولم يتم تعزيز القوات الجوية وتدعيمها إلا قبيل "الهجوم الكبير" (بيوك تعرض) بالطائرات التي تم شراؤها من فرنسا وإيطاليا وألمانيا ابتداءً من عام ١٩٢٢م. وأولت حكومة مجلس الأمة الكبير عنايتها بالتعليم الجوي، إلا أن الانجاز الحقيقي في ذلك المجال لم يحدث إلا مع مقدم العهد الجمهوري.

والخلاصة أن الحكومات العثمانية المتعاقبة كانت تتابع عن كثب ما يجري من تطورات في مجال الملاحة الجوية في دول الغرب، إلا أنها لم تبذل الجهد اللازم للتفكير في إقامة

مصنع للطائرات. ولم تحظ الملاحة الجوية بالعناية اللازمة أيضاً أثناء حرب البلقان والحرب العالمية الأولى ثم أثناء حركة الكفاح الوطني. وخضعت الدولة في ذلك للنفوذ الفرنسي أولاً، ثم لألمانيا في عهد الاتحاد والترقي^(٦٧).

(٦٧) - أنظر : IX,5-6254-256 1959, *Birinci Dünya Harbi Türk Hava Harekâtı*, Ankara İhsan Öymen,

الباب الخامس النظم القانونية في الدولة العثمانية

الفصل الأول المبكر العام للنظم القانونية

سوف نتناول في هذا الباب النظم القانونية التي جرى تطبيقها في الدولة العثمانية على مدى ستة قرون، والتطورات التي طرأت على تلك النظم خلال تلك الحقبة الطويلة من الزمان. ورغم ما يظهر للوهلة الأولى عند اطلاق مصطلح "النظم القانونية العثمانية" وكأنه نظام قانوني ذو طابع خاص في مجموعه يحتوي الأحكام في كافة المجالات الحقوقية فإن الأمر ليس كذلك. والذي نعنيه هنا من "النظم القانونية عند العثمانيين" هو ما كان يجري تطبيقه من قوانين في أراضي الدولة العثمانية. فالمعروف أن قسماً كبيراً من تلك القوانين ظهر نتيجة لاجتهادات الفقهاء خلال عصور تشكل الفقه الاسلامي قبل العثمانيين. غير أن هذه القوانين تضم قسماً ظهر من مجموع الأوامر والأحكام والفرمانات التي كان يصدرها السلاطين العثمانيون، وهو القسم الذي بدأ يعرف فيما بعد بمصطلح مستقل هو "القوانين العرفية". ونحن من جانبنا سوف نحاول الكشف هنا أولاً عن طبيعة العلاقة بين القوانين والأحكام الاسلامية التقليدية (أي أحكام الشريعة) من جهة، وبين تلك الأوامر والأحكام والفرمانات (أي القوانين العرفية) الصادرة عن السلاطين من جهة أخرى. ثم يعقب ذلك حديثنا عن طبيعة المحاكم العثمانية وأسلوب عملها، والمحاكم العادية (أي الشرعية)، والمؤسسات القضائية الأخرى في الدولة، والمذاهب الدينية التي كان يجري تطبيق أحكامها في المحاكم العثمانية، ومؤسسة الإفتاء، والدور الذي لعبه المفتون في تطبيق الأحكام والقوانين. كما نتاولنا الأوضاع القانونية والقضائية التي كان عليها غير المسلمين في إطار تلك النظم.

وختمنا حديثنا في هذا الباب بتناول التغيرات والتطورات التي طرأت على النظم القانونية العثمانية ابتداءً من القرن التاسع عشر، والمحاكم الجديدة التي أقيمت، والقوانين التي وضعت آنذاك.

أولاً - انقسام النظم القانونية العثمانية إلى: شرعية وعرفية

لاشك ان مسألة التركيب العام للقانون العثماني في جانبيه الشرعي والعرفي هي أكثر المسائل جدلاً بين الباحثين المعنيين بهذا القانون. وقد طرحت في هذا الموضوع اجتهادات متباينة، ذهب بعضها إلى أن القانون العثماني إنما هو تطبيق للشريعة الاسلامية بالمعنى التام، بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه استفاد بشكل محدود جداً من الشريعة الاسلامية إلا أنه يشكل قانوناً أصلياً مختلفاً تمام الاختلاف. ولا يرجع الوصول إلى نتائج مختلفة إلى هذا الحد بين الباحثين إلى اختلاف المعلومات التي تضمنتها الوثائق التاريخية والقانونية الموجودة، بل يرجع في الأكثر إلى اختلاف التفسير.

والحقيقة التي لا جدال فيها أنه ليس هناك نظام قانوني جديد ومبتكر، ظهر مع ظهور الدولة العثمانية. فالذين أقاموا تلك الدولة ورثوا إلى جانب العديد من الأشياء رصيذاً قانونياً كان معمولاً به في الدول الإسلامية والتركية التي ظهرت حتى ذلك الزمن، ويمثل تراثاً مشتركاً إلى حد كبير. إلا أنه ليس يسيراً أن يعتقد البعض أن هذا الإرث الذي أخذه العثمانيون لم يطرأ عليه تغيير قط. فعلى امتداد حقبة امتدت ستة قرون أجريت التغييرات اللازمة، ووُضِعت الإضافات على ذلك الرصيد كلما دعت الحاجة.

وحتى عقب تلك التغييرات، كان هناك دائماً تناظر إلى حد كبير بين القانون العثماني وقوانين الدول الإسلامية المعاصرة، أو التي كانت على مسرح التاريخ قبل ذلك. إذاً فلا يجب عندما تُذكر النظم القانونية العثمانية أن نفهم أنها نظم متميزة بكل أسسها وهيئاتها، مثل القانون الروماني، والقانون الانجلوسكسوني، وغير ذلك.

والقانون في الدولة العثمانية قد تشكل - كما هو الحال في الدول الإسلامية والتركية الأخرى - من الشريعة الإسلامية من حيث الأساس. ويرجع ذلك إلى أن الدين الإسلامي ليس دين اعتقاد وعبادة وحسب، بل أنه نظام ينتظم كافة جوانب الحياة، ومنها القانون بالطبع. ولهذا السبب فإن الشعوب التي اعتنقت الإسلام قَبِلَتْ معه الشريعة الإسلامية كجزء من الإيمان. وهذه الحقيقة الدينية والقانونية تنسحب على العثمانيين أيضاً. غير أنهم وهم يطبقون الشريعة الإسلامية لم يتوانوا عن القيام بالتعديلات والإضافات التي فرضها العصر. واستفادوا وهم يفعلون ذلك من صلاحية التقدير والتنظيم الواسعة التي تعترف بها الشريعة الإسلامية لرئيس الدولة. وهذه التنظيمات التي كانت تتم بفراامين السلاطين العثمانيين وأحكامهم المنفردة قد شكّلت كَمّاً كبيراً مع مرور الزمن، فنُظِرَ إلى شكل ظهورها وجرى تقييمها ككل قائم بذاته، وبدأوا يذكرونها باسم مختلف. وأُطلق على القوانين والأحكام التي ظهرت باستقلال بعيداً عن تدخل الدولة في العصور السالفة، وأخذت مكانها في كتب الفقه التقليدية اسم الأحكام الشرعية، أما الأحكام التي ظهرت من أوامر وفرمانات السلاطين فقد عُرفت باسم الأحكام العُرفية. وها هو أذن الفقه العثماني الذي يتشكل من حيث الأساس من الأحكام الشرعية، ثم من القوانين العُرفية التي تشكلت إلى جانب الأولى مع مرور الزمن.

ويصادفنا اصطلاح "القانون العُرفي" لأول مرة في المصادر التاريخية، على أيام السلطان محمد الفاتح؛ إذ يتحدث مؤرخ ذلك العهد (طورسون بك) عن وجود القانون العُرفي إلى جانب

الفقه الشرعي(١). كما نرى مصادر أخرى تتحدث في تلك الفترة أيضاً عن هذا الفصل بين الاثنين، فقد أشار حاخام يهودي، عاش في مصر تحت الحكم العثماني، في القرن السادس عشر، عن وجود نوعين من القوانين عند العثمانيين، شرعية وعرفية(٢). فاذا وضعنا في الاعتبار أن أول ضريبة عرفية وُضِعَت على أيام العاهل العثماني الأول عثمان الغازي كانت ضريبة للسوق (باج)(٣) فلا نجانب الصواب إذا قلنا إن القانون العرفي ظهر مع ظهور الدولة.

ولم تكن القوانين العرفية أمراً انفردت به الدولة العثمانية وحدها، بل كانت موجودة في دول إسلامية أخرى، ويرجع ظهورها إلى ما قبل العثمانيين بكثير. وهناك فرمان ايلخاني يبدو أنه كتب في القرن الرابع عشر، يتحدث عن معاقبة المذنبين طبقاً لأحكام الشريعة وأحكام الياسا. ونرى نقشاً يحمل تاريخ ٧٥٨ هـ (١٣٥٧م) فوق المدرسة المرجانية (مرجانيه مدرسه سي) في بغداد، يقول: "ديوان لفصل القضايا الشرعية واليرغوجيه" مما يدل على وجود محكمة كانت تنتظر في القضايا الشرعية والعرفية معاً(٤). إذ تدل كلمة "يرغو" في المغولية على الحكم والياسا، والـ "يرغوجي" هو القائم على تطبيق ذلك(٥). ومن المعروف أنه كانت توجد قوانين عرفية عند دولة المماليك، وفي الدول الإسلامية في إيران، والهند، وإن حملت أسماء مختلفة(٦). ولعل الأسباب التي استوجبت وجود القانون العرفي لدى العثمانيين هي نفسها الأسباب التي فرضت ترتيبات مشابهة في الدول الإسلامية الأخرى، حتى وإن اختلفت من ناحية الشكل والمحتوى.

وبعد أن يتحدث طورسون بك عن الفقه الإسلامي يُعرّف القانون العرفي بقوله: "أن هذا التدبير لم يكن مستمداً من الشريعة الإسلامية، بل انه بني لأجل تنظيم عالم الظاهر جرياً على منهج جنگيزخان وعلى طور العقل وحده، ومثلاً اذا اصبح مثل طور جنگيزخان ينسبونه إليه فيقولون انها السياسة السلطانية والقوانين الملكية، وهو الأمر الذي يطلقون عليه اسم العرف في زماننا"(٧).

(١) - أنظر: Tursun Bey, *Tarih-i Ebu'l-Feth*, (haz. Mertol Tulum), İstanbul 1977, s. 12.

(٢) - أنظر: Uriel Heyd, "Eski Osmanlı Hukukunda Kanun ve Şariat" (trc. Selahattin Eroğlu), *AÜİFD*, c. 3, s. 634; Reuben Levy, *The Social Structure of Islam*, Cambridge 1979, s. 262.

(٣) - أنظر: *Âşıkpaşazâde Tarihî*, (nşr. Ali Bey), İstanbul 1332, s. 19-20.

(٤) - أنظر: Heyd, "Kanun ve Şariat", s. 639.

(٥) - أنظر: *Tarama Sözlüğü*, c. VI, s. 4343-4344.

(٦) - أنظر: Levy, s. 261-264.

(٧) - أنظر: Tursun Bey, s. 12.

وعلى ضوء هذا يمكننا تعريف القانون العُرقي بأنه القانون الذي يتشكل من أحكام وفرمانات السلطان إلى جانب القانون الشرعي. وكان يطلق عليه أسماء مثل "العرف الشاهاني" (عُرِفَ بادشاهي) و "العرف المُنيف السلطاني" (عُرِفَ مُنيفِ سلطاني)(٨). ونلاحظ أن الصك الذي هو من سجلات المحكمة ينقسم تبعاً لتلك الازدواجية إلى نوعين، شرعي وقانوني(٩). كما نرى نفس التمييز في قوانين الضرائب العثمانية؛ فهناك تكاليف شرعية وتكاليف عُرُقية، ورسوم عرقية. وعندما يُذكر القانون العرقي لا يجب أن نتصور أنه يعتمد على العادات والتقاليد والأعراف كما يوحي به الاسم للوهلة الأولى. صحيح أنهم حينما وضعوا القوانين العُرُقية راعوا العُرف والعادات والتعاملات الحقوقية على الأقل في بعض المجالات من القانون. ورأى العثمانيون في البلاد التي فتحوها أن يتركوا العرف والعادات الحقوقية الموجودة لتسري فترة من الزمن، بدلاً من الإقدام على تغيير مفاجئ للتركيب القانوني القائم، وترك الأهالي الحضريين وجها لوجه مع نظام قانوني هم غرباء عليه تماماً، ورأوا أن إدماج تلك البلدان مع القوانين العثمانية تدريجياً هو الأكثر جدوى من الناحية العملية(١٠). غير أن الذي حول كل هذه الأسس الحقوقية إلى قوانين يجري تطبيقها في المحاكم ليس هو اعتمادها على الأعراف والعادات، وإنما اعتمادها على فرمانات السلاطين وأوامرهم(١١). إذاً فالحقوق العرقية هي حقوق قانونية.

ثانياً- الفقه العرقي والقانون

يختلف أسلوب الفقه العرقي عن أسلوب الفقه الاسلامي كما لاحظنا من التعريف السابق، فالمعروف أن الفقه الشرعي يعتمد على الاجتهادات التي خرج بها الفقهاء المجتهدون استناداً إلى مصادر التشريع الاسلامي وفي اطار الأسس التي أقرها علم أصول الفقه. ولم يكن للدولة -عدا عهد الخلفاء الراشدين- تدخل أو إسهام في عملية صياغة الفقه الاسلامي. وصياغة على هذا النحو كانت لها أسباب سياسية وحقوقية ترجع إلى عهد الفقه الاسلامي. وكان لهذه المنهج أيضاً نتائج هامة من حيث المحتوى والتطبيق. اما الحقوق العرقية فلم تتشكل نتيجة للاجتهاد العلمي من الفقهاء وإنما من خلال الأحكام التي يضعها السلاطين. ولم يكن وضع

(٨) - أنظر: Uriel Heyd, *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, Oxford 1973, s. 168-169.

(٩) - أنظر: محمد بن موسى، بدعة القاضي، مخطوط بمكتبة السليمانية (166 Denizli)، ورق ٢/ب - ٣/أ، وقره حصاري حمزة، مهمات القضاة، مخطوط بنفس المكتبة (Yazma Başışlar 51/3) ورق ٥٤-٥٤/ب.

(١٠) - أنظر: Ömer Lütfi Barkan, "Kanunname" /A, c. VI, s. 194.

(١١) - أنظر: Halil İnalçık, "Osmanlı Hukukuna Giriş", *SBFD* c. XIII/2, s. 103.

القوانين مقصوراً على العثمانيين وحدهم؛ بل تصادفنا تطبيقات مشابهة في الدول الإسلامية في العراق وإيران والهند التي كانت تسودها التقاليد السياسية والإدارية لدى المغول/ الأتراك. والأمثلة على ذلك "قانون جنگيز" (جنگيز ياساسي)، و"توزوكات تيمور"، وقوانين حسن الطويل وعلاء الدولة بك، و"قانون العقوبات" (جزا قانوننامه سى) الذي قَبِلَه عالمكير (١٢). فقانون العقوبات هذا الذي قبله عالمكير (١٦٥٨-١٧٠٧م) مع أنه تدوين جرى في عهد متأخر وتم قبوله في منطقة بعيدة مثل الهند إلا أنه يلفت النظر في تواكب ظهوره مع ظهور القانوننامات العثمانية (١٣). وهذا الوضع يجعلنا نفكر في تأثير القوانين والأعراف التي كانت موجودة عند الأتراك والمغول قبل الإسلام.

وكان للديوان الهمايوني الذي يتشكل من رجال الدولة الذين اكتسبوا الخبرة سنوات طويلة في أعلى وظائفها، وللنشانية بوجه خاص وهم المسؤولون عن القانون العرفي دور مهم في إعداد القوانين العرفية في الدولة العثمانية. وكان للمناقشات التي تجري فيه ونتائج أعمال النشانية أن تشكلت الأسس الحقوقية، وتحولت مع تصديق السلاطين عليها إلى قوانين دخلت حيز التنفيذ. وكانت فترات سريان القوانين التي يضعها سلطان محددة من حيث الأساس بحياته، ولهذا السبب كان يستلزم الأمر دائماً تجديد القوانين والامتيازات المراد بقاؤها في حيز التنفيذ عند وصول سلطان جديد إلى الحكم (١٤).

والمعروف أن القوانين العرفية لم توضع دفعة واحدة، بل حدث ذلك بالتدرج خلال مرحلة طويلة، وتبعاً للحاجة. وفي أثناء ذلك الوضع اتجهت الدولة -ولا سيما في مجال قانون الأراضي والضرائب- إلى أن تأخذ في الاعتبار الأعراف والتقاليد السائدة في كل منطقة، فأعدت قوانين مستقلة لكل لواء (سنجق)، تتفق وظروفه، بدلاً من قانون واحد يطبق على كافة أنحاء الدولة، ثم أدرجت تلك القوانين في صدور دفاتر التحرير (طايو) الخاصة بتلك المنطقة (١٥). كما أن هذه الأسس التي تشكلت على مدى الزمن دُوِّنت على شكل قوانين عامة خلال فترات حكم السلاطين المختلفة. وتدوين الأسس القانونية من قِبَل الحكام ووَضْعها في شكل "قانوننامه" عامة عملية

(١٢) - أنظر: Halil İnalcık, "Kanunnâme", *El*², c. IV, s. 562.

(١٣) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 317-318.

(١٤) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 172.

(١٥) - أنظر: Barkan, "Kanunnâme", s. 193.

ظهرت لأول مرة - على ما يبدو - في عهد العثمانيين (١٦). وهناك من ناحية أخرى أسس قانونية في موضوعات بعينها كانت محلاً لعمليات تدوين خاصة، مثل: قانوننامه عبد الرحمن باشا التوقيعي، وقانوننامه علي جاوش الصوفيوي، وكتاب "قوانين آل عثمان در خلاصه مضامين دفتر ديوان" الذي وضعه عيني علي افندي، وكتاب "تلخيص البيان في قوانين آل عثمان" الذي وضعه هزار فن حسين افندي. وهذه القانوننامات التي ظهرت إما بشكل رسمي وإما بشكل خاص قد لعبت دوراً هاماً في التطبيق الثابت للقوانين العثمانية. وقد يستغرب البعض لأول وهلة وجود مدونات خاصة كانت لها دور ايجابي في عمل القانون العثماني، ولكننا إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه المدونات إنما جمعت القوانين الصادرة الرسمية في أشكال مختلفة حول موضوع معين لرأينا أنها لا تختلف كثيراً عن النسخ الرسمية، وأنها ساعدت القضاة في تطبيق الأحكام والواقع أنه لم يكن هناك مصدر رسمي [مدون] يمكن الرجوع إليه في مجال القضاء الشرعي كما سنرى فيما بعد. وكان القضاة يصدرن أحكامهم استناداً على الكتب المعتمدة في المذهب الحنفي. ويمكننا القول في هذه النقطة أن هناك توازياً بين الأحكام الشرعية والقوانين العرفية. ولكن يصعب اليوم الدفاع عن الرأي القائل بأن القانوننامات كلها أو أغلبها كان محصلة لجهود خاصة (١٧). فالمعروف في عهد السلطان الفاتح والسلطان بايزيد الثاني والسلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني أن هناك قانوننامات رسمية جرى تدوينها. والمطلع على مقدمة "قانوننامه التشكيلات" (تشكيلات قانوننامه سي) التي وضعها ليث زاده في عهد السلطان الفاتح يرى أن صاحبها نظمها وأنشأها تنفيذاً "لفرمان جليل" من السلطان نفسه، ونفهم الصفة الرسمية في القانوننامه من العنوان الذي جاء على شكل "صورة الخط الهمايوني" (١٨). ونرى أيضاً في أحد الكتب المعروفة باسم "عدالت نامه" يرجع إلى القرن السادس عشر أن القانوننامه التي وضعت من قبل السلطان سليمان القانوني أرسلت إلى المحاكم في كافة المدن، وأن القضاة كانوا يقومون بتطبيقها (١٩). وفي حكم جاء في مقدمة قانوننامه محفوظة في مكتبة مانيسا الأهلية أشير فيه إلى

(١٦) - ذكر أن أول حاكم مسلم نشر أول قانوننامه دونت على هذا الشكل هو السلطان محمد الفاتح، أنظر: İnalçık, "Kanunnâme", s. 563.

(١٧) - يدافع عمر لطفي بركان بحماسة عن هذا الرأي، أنظر: Barkan, "Kanunnâme", s. 187-189.

(١٨) - أنظر: Ahmet Akgündüz, "Kanunnâme-i Âl-i Osmân", TOEM, sy. 13-15 eki (1329-1330) s. 9-10; Osmanlı Kanunnameleri ve Hukukî Tahlilleri, İstanbul 1990 c. I, s. 316-317.

(١٩) - "كتاب العدالة" هذا مؤرخ في أول ربيع الثاني ١٠٠٤ (٤-١٤ نوفمبر ١٥٩٥). أنظر:

Cengiz Uluçay, XVII. Asır'da Saruhan'da Eşkiyalık, İstanbul 1941, s. 163 vd; Halil İnalçık, "Adaletnâmeler", BTDD, c. II, sy. 3-4, s. 104 vd.

أن القانوننة أرسلت إلى الولايات المختلفة في الأناضول بناءً على طلب القضاة الذين يريدون التعرف على أحكامها(٢٠). ويدلنا ذلك على أن القانوننات دُونت بصفة رسمية جنباً إلى جنب مع المدونات الخاصة في الدولة العثمانية، وأن هذا الأسلوب كان منتشرأ. وعدا ذلك فقد وصلتنا النسخ الرسمية من قانوننات عهد بايزيد الثاني وعهد سليمان القانوني(٢١).

أما في مسألة وضع السلاطين للقوانين والسبب الذي دعا لجمعها في شكل قانوننات عامة فيمكننا القول إن السبب الرئيسي هو الحيلولة دون قيام المسؤولين العسكريين والاداريين المعروفين باسم أهل العُرف (أهل عُرْف) بتوقيع العقوبات اعتباطياً على الناس، وفرض الضرائب بشكل عشوائي، وجمع الغرامات وغيرها من التصرفات المشابهة، أي لكفالة سيادة القانون. ومما يلفت النظر في حاشية احدى القانوننات هو الإشارة إلى أن الهدف منها هو انقاذ الناس من تعسف الاداريين(٢٢). كما نرى في نصوص القانوننات المختلفة إصرارها على الأمر بان يتوخى القضاة وأهل العرف عدم مخالفة القانون(٢٣). فقد جاء في قانون لواء ملاطية المؤرخ في ٩٤٧هـ (١٥٤٠م) عبارة: "وعلى أهل العرف أن يتجنبوا تجاوز هذا القانون من بعد. وينص نفس التشريع على ضرورة الرجوع إلى القانون في موضوع الغرامات المالية المقرر تحصيلها من المذنبين، وعدم تجاوز المقادير المحددة فيه(٢٤). وهناك حكم يشبه ذلك في قانوننة (بوز اولوس). وفي قانوننة لواء حلب المؤرخة في ٩٧٨هـ (١٥٧٠م) نراها تأمر بالرجوع إلى القوانين العثمانية في موضوع الجرائم المقترفة، وعدم الإقدام على تحصيل غرامة نقدية ممن يحكم عليهم بالاعدام مقابلأ لذلك العقاب(٢٥). كما حرصت الدولة على الاعلان عن ذلك للأهالي ضمانأ لسيادة القانون، وأتاحت انتقال صور من القانوننات للأهالي مقابل ثمن محدد(٢٦).

(٢٠) - أنظر: Tuncer Gökçe, "Osmanlı kanunnameleri ve bir kanunname sureti hakkında", TAD, c. V (1990), s. 217-218.

(٢١) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 172-174; a.mlf, "Kanun ve Şariat", s. 636; Halil İnalçık, "Mahkama", *El²*, c. IV, s. 5.

(٢٢) - أنظر: Heyd, "Kanun ve Şariat", s. 635.

(٢٣) - أنظر: Ö.L.Barkan, *XV ve XVI. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Zirai Ekonominin Hukukî ve Mali Esasları, Kanunlar*, İstanbul 1943, s. 114, md. 17.

(٢٤) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 117, md. 13.

(٢٥) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 143, md. 15, s. 207, md. 8.

وأنظر: (Aggündüz, c. II, s.53) عن حكم احدى القانوننات التي ترجع الى عهد بايزيد الثاني حول "القضاة الذين لا يعملون بموجب القانون وضرورة منعهم وعرض من لا يمتنعون على جناب السلطان".

(٢٦) - أنظر: Heyd, "Kanun ve Şariat", s. 635; a.mlf., *Criminal Law*, s. 176-177; Halil İnalçık, "Kanun", *El²*, c. IV, s. 561.

وتصادفنا مثل هذه الأحكام في القانوننامات بين الحين والآخر. ونرى القانوننامة المذكورة في "كتاب السياسة" (سياست نامه) الذي أرسله السلطان سليم الأول إلى الأمير سليمان (السلطان فيما بعد) الموجود في مانيسا تأمر باعلان الأهالي بالقانوننامة عن طريق المنادين وتعرفهم بذلك (٢٧). وهناك قانوننامة أخرى طُلب فيها اعلان الاهالي في بغداد بها (٢٨). كما تصادفنا فيما يُعرف برسائل العدالة (عدالت نامه) أيضا أحكام مشابهة (٢٩). ولا يستطيع أحد أن ينكر أثر كل ذلك في دعم سيادة القانون في الدولة العثمانية.

وعلى الرغم من استقرار التقاليد في وضع القانوننامات في الدولة العثمانية إلا أن ذلك لم يتحول حتى عهد "التنظيمات الخيرية" إلى حركة تشريعية تستوعب كافة القوانين أو حركة تدوين لها. وهذا الوضع يمكن تبريره بقابلية القانون العرفي للتغير المستمر تبعاً لكل سلطان، وللظروف التشريعية والاجتماعية الطارئة، وربما يعود أيضا إلى أنه لم تكن هناك حاجة عاجلة لعملية تقنين شاملة من هذا النوع بسبب القيام بعملیات تدوين جزئية بين الحين والآخر. كما يمكننا القول إن عدم ظهور حقوقيين بالقدر الكافي يمكنهم ان يلعبوا دوراً من الدرجة الأولى في تحقيق حركة تدوين كهذه بعد القرن الخامس عشر كان هو السبب وراء ذلك.

ثالثاً- أسباب ظهور الحقوق العرفية

يرتبط ظهور القوانين العرفية جنباً إلى جنب مع أحكام الشريعة الاسلامية في الدولة العثمانية بالشكل الذي أخذته أحكام الشريعة، وبالظروف السياسية والادارية والقانونية التي عاشتها الدولة العثمانية.

والجدير بالذكر أن الأمويين حوّلوا الخلافة بعد الخلفاء الراشدين إلى السلطنة، ومن ثم خلقوا حالة فعلية (de facto) في مجال القانون العام والدستوري بوجه خاص، وقضوا إلى حد بعيد على فرصة الفقهاء المسلمين في ممارسة الاجتهاد العلمي في هذا المجال. وهؤلاء أيضا قد حوّلوا المسائل الفقهية إلى المجالات الأخرى التي لها حظ من التطبيق. فكان من نتيجة ذلك أن تطور القانون الشرعي أكثر في بعض مجالات القانون الخاص والقانون العام، بينما لم يبلغ نفس المستوى في مجالات أخرى مثل النظم الأساسية للدولة وتركيبها الاداري. ويمكننا أن نشهد هذا

(٢٧) - أنظر: Enver Ziya Karal, "Yavuz Sultan Selim'in oğlu şehzade Süleyman'a Manisa sancağını idare etmesi için gönderdiği siyasetname", *Belleten*, sy. 21-22 (1942), s. 38.

(٢٨) - أنظر: Halil İnalçık, "Suleiman the lawgiver and Ottoman law", *AO, c.I.*, (1969), s. 135.

ونرى عند الإلخانيين والمماليك تطبيقات مشابهة لذلك (أنظر: ص ١٣٥-١٣٦).

(٢٩) - أنظر مثلاً: İnalçık, "Adâletnâmeler", s. 108, 111, 117.

الوضع في كتب الفقه التقليدية، إذ تحتوي أقساماً واسعة عن أحكام الزواج والطلاق والميراث والمعاملات الشرعية المختلفة والضرائب الشرعية كالزكاة والعشر، وفي موضوع إقامة الحد والقصاص، بينما لم تقدم تلك الكتب إلا معلومات محدودة حول التنظيم السياسي والإداري للدولة وطريقة عمله. ولعل العامل المؤثر وراء ذلك هو وجود الأوامر والمبادئ العامة في شكل توصيات أكثر من كونها أسساً ملزمة لها تفرعاتها في الكتاب والسنة. كما يمكننا القول إن رجال الدولة الذين يرون أنفسهم الأكثر صلاحية في تنظيم هذا المجال، بما لهم من تجارب وخبرات سياسية وإدارية، لم يميلوا إلى الحلول المقدمة من الفقهاء، والتي قد تحد من تحركهم أو تبقى كثيراً على المستوى النظري، ولعلمهم لهذا السبب أيضاً لم يرغبوا في ادخال الفقهاء في هذا المجال. ومن ناحية أخرى فإن العثمانيين ورثوا التقاليد الغنية السائدة في إقامة الدولة ونظم الحكم من الدول التركية التي سبقتهم، وهو الأمر الذي لعب دوراً إلى حد معين في تشكل حقوق العامة. وكل هذه العوامل التي عدناها هي التي أدت إلى أن يجري تنظيم هذا المجال عن طريق قواعد القانون العرفي التي يمتلك السلطان الحاكم الكلمة فيها بشكل مباشر. وقد استفاد العثمانيون إلى حد بعيد - وهم يقومون بذلك - من الإرث السياسي والإداري الذي خلفه السلاجقة والإيلخانيون والعباسيون.

والمعروف أن الفقهاء خلال مراحل وضع أحكام الشريعة الإسلامية بذلوا جهوداً علمية ضخمة، ولاسيما أهل الري الذين صاغوا المسائل الفرضية، ثم وضعوا الحلول المناسبة لها، وهو الأمر الذي أثرى الشريعة الإسلامية. وكان من نتيجة ذلك أن انقطعت الحاجة لاجتهادات جديدة خلال مدة معينة. وسواء في هذه الواقعة الحقوقية أو في المراحل التي تلتها فإن عدم ظهور فقهاء كبار كما كان في السابق قد أسفر عن قناعة بانعدام الحاجة والإمكانات لاجتهادات جديدة، وذاع القول بأن باب الاجتهاد قد أغلق مع أنه لم ينقطع قط. وهذا الأمر قد أدى إلى حالة ركود واضحة في مجال التشريع الإسلامي، ورأينا خلال تلك الفترات التي مسّت الحاجة فيها إلى اجتهادات جديدة أن الفقهاء ابتعدوا عن هذا الأمر وأحجموا عن الإقبال على خوضه. فكان من نتيجة ذلك أن بدأ يظهر نوع من الحقوق يعتمد على العادات والتقاليد العرفية، أو على الأوامر والأحكام التي يصدرها رجال الدولة بقصد سد هذا الفراغ، واضعين في الاعتبار المصلحة السياسية والإدارية للبلاد (٣٠).

(٣٠) - أنظر: N. J. Coulson, *A History of Islamic Law*, Edinburg 1978, s.5.

وكان للظروف المالية والعسكرية والإدارية التي عاشتها الدولة العثمانية أن فرضت عليها القيام بوضع التنظيمات القانونية المناسبة لتلك الظروف. فقد كانت هناك على سبيل المثال ضرائب شرعية، عُرِفَت باسم "التكاليف الشرعية" كالزكاة والعشر والخراج والجزية، فلما لم تف تلك الضرائب باحتياجات الدولة اضطرت لفرض ضرائب عرفية (تكاليف عرفية) جديدة تحت أسماء مختلفة. كذلك فإن توزيع الأراضي الزراعية على المزارعين بالشكل الذي يؤدي إلى توحيد الوعاء الضريبي أو دعم عملية تحصيل الضرائب مما يمهّد السبيل لظهور ملاك أراضي أقوياء ويحول دون تفتيت الملكية الزراعية، وكذلك الحاجة إلى ضمان انتقال تلك الأراضي إلى الأجيال المتعاقبة بنفس الشكل مع مرور الأيام كانت من الأمور التي فرضت على الدولة أن تحتفظ بملكية تلك الأراضي لتصبح أراضي ميرية، وتترك لأصحابها حق الانتفاع بها فقط، وتضع لذلك نظاماً بحيث تتم عملية انتقال هذه الأراضي إلى الآخرين (فراغ) وإلى الورثة تحقيقاً للأهداف المنشودة. وكانت الدولة مع اتساع رقعتها الجغرافية تواجه صعوبات بين الحين والآخر لتأمين الهدوء والاستقرار في أراضيها، واضطرها الأمر لأن تطبق نظام العقوبات الشاقة، فلما بدات تتعرض للآزمات المالية اضطرت أثناء ذلك لأن تجعل نظام الغرامات المالية موجهاً للخدمة على سفن الأسطول الحربي والتجديف فيها عندما مست الحاجة لهؤلاء الأشخاص، ولم تتردد الدولة عن القيام بوضع هذه النظم المناسبة لاحتياجاتها.

وكون الشريعة الإسلامية اعترفت لحاكم الدولة بحق النظر والرأي إلى حديما، ولاسيما في المجالات التي لم يجر تنظيمها بشكل مفصل في الكتاب والسنة قد مهد ذلك السبيل لأن يقوم السلاطين العثمانيون على مدى قرون عدة بوضع تنظيمات معينة، ولاسيما في مجال القانون الجزائي والقانون المالي. والمعروف أن الشريعة الإسلامية تركت لحاكم الدولة مهمة تنظيم باب واسع من العقوبات المعروفة باسم عقوبات التعزير والتوبيخ، على عكس عقوبات اقامة الحد والقصاص. فحاكم الدولة هو الذي يقرر في إطار اسس معينة أي الأفعال يُعد جرمًا، وما هو العقاب المناسب لها. وكذلك فإن حاكم الدولة هو صاحب الرأي في فرض ضرائب جديدة لا تدخل في نطاق الضرائب الشرعية. ومن هنا استخدم السلاطين العثمانيون بشكل منظم الصلاحيات المخولة لهم في كلا المجالين. ويدلنا على ذلك أن قسماً مهماً من القوانين العثمانية قد توزع بين التنظيمات الجزائية والمالية. وهذه القوانين قد نظر إليها في إطار القانون العرفي على أنها أشكال من التكوين ظهرت مع إرادات السلاطين وفرماناتهم.

رابعاً- العلاقة بين الحقوق الشرعية والحقوق العرفية

إذا وضعنا في الاعتبار أن الدولة العثمانية كانت تعتمد -من حيث الأساس- على أحكام الشريعة الإسلامية، وأن القانون العرفي ظهر مع تعاقب السنين نتيجة لمجموعة من الظروف السياسية والقضائية والإدارية التي أشرنا إليها سالفاً فلا بد بأنهم بذلوا عنايتهم لعدم تضارب هذا القانون مع أحكام الشرع كشكل من أشكال التنظيم المعقولة، وإلا أدى ذلك إلى التناقض والازدواجية في الحياة القضائية. ولهذا السبب فإن القانون الشرعي والقانون العرفي ليسا كياناتين منفصلين متناقضين أحدهما للآخر، بل إنهما سارا في إطار معين من الأنسجام. والأهم من ذلك أن القانون العرفي لم يظهر بدعوى إبطال أو تغيير بعض أحكام القانون الشرعي، بل على العكس فإن الغرض منه هو وضع أحكام في إطار الصلاحية التي أباحها القانون الشرعي، أو في المجالات التي لم يتعرض لها هذا القانون بالتنظيم.

وقد عني السلاطين العثمانيون عناية خاصة بعدم سن قوانين في المجالات التي وضعت الشريعة حكماً فيها، وحرصوا وهم يفعلون ذلك في المجالات الأخرى على عدم تعارض أحكامهم مع المبادئ العامة التي أقرتها الشريعة الإسلامية. وتدلنا المصادر التاريخية على أن عثمان مؤسس الدولة العثمانية أثناء فرض أول ضريبة عرفية وهي ضريبة السوق (باج) اعترض على فرضها، بدعوى أنها ليست من أوامر الله، ولم يقبل بذلك إلا بعد أن اقترح بأنها لا تخالف الأسس والمبادئ الشرعية القائمة (٣١). وهناك بعض الروايات التاريخية حول أن شيخ الإسلام كان يتأكد من تطابق القانونان مع أحكام الشريعة (٣٢)، وهي - على الرغم من رفض بعض الباحثين لها (٣٣) - ليست خارجة عن الاحتمال تماماً. فالمعروف أن قانوننامه الأراضي (أراضي قانوننامه سي) على الرغم من أنها أعدت في فترة متأخرة عن ذلك بكثير جرى إرسالها مرة إلى شيخ الإسلام حتى يدققها قبل أن تقترن بالارادة السلطانية. ويتبين من مضبطة الهيئة التي أعدت القانوننامه أنها أعدتها "بالتشاور مع مقام مشيخة الإسلام وتطبيقاً للمقتضيات الشرعية"، بل ويتبين

(٣١) - أنظر: *Âsıkpaşazâde*, s. 19-20.

(٣٢) - يأتي هامر على رأس القائلين بهذه الرواية (أنظر: Barkan, "Kanunnâme", s. 190). ويذهب دوسون هو الآخر إلى أن الوزراء كانوا عند ممارسة أعمالهم الرسمية يرجعون أولاً إلى شيخ الإسلام، فإذا حصلوا على الفتوى اللازمة شرعوا في تنفيذ تلك الأعمال أنظر: D'Ohsson, *Tableau Général de L'Empire Ottoman*, Paris 1787, c. II, s. 261.

ويرى جب ويون من الباحثين المعاصرين نفس الرأي أنظر:

H.A. R. Gibb - Harold Bowen, *Islamic Society and the West*, London 1969, c. II, s. 85.

(٣٣) - أنظر: Barkan, "Kanunnâme", s. 192; a.m.f., "Türkiye'de din ve devlet işlerinin tarihsel gelişimi", *Cumhuriyetin 50. Yıldönümü Semineri*, Ankara 1975, s. 54; Heyd, *Criminal Law*, s. 174.

من مضبطة "مجلس التنظيمات" أنهم لم يكتفوا بذلك فأرسلوها إلى شيخ الاسلام لتدقيقها. "ولما اقتضى الأمر التوفيق بين أحكام" "قانوننامة الأراضي" وأحكام الشرع والتوفيق بين كافة تعبيراتها وبين المصطلحات الشرعية لزم في أول الأمر عرضها على شيخ الاسلام فارسلت للعرض عليه. وبعد اطلاعه عليها كتب مذكرة تحتوي بعض المواد التي رأى من المناسب اضافتها، ثم أعاد القانوننامة ومعها المذكرة، فأدرج ما جاء في المذكرة بالقانوننامة... (٣٤). " وهذا النهج هو نفسه الذي اتبع في "مجلة الأحكام العدلية"، إذ تتحدث المضبطة التي نظمتها "جمعية المجلة" عن أنهم بعد إعداد مقدمة المجلة والكتاب الأول أرسلوا نسخة منهما إلى شيخ الاسلام، وعلى ضوء "الاضطرابات" التي وضعها قاموا بإجراء التعديلات اللازمة (٣٥). وحتى ولو قيل إن "المجلة" قانون جرى إعداده في مجال الشريعة الاسلامية، وإن إرساله إلى شيخ الاسلام يُعد منهجاً عادياً فمن العسير ايضاح اسلوب هذا الاجراء بالنسبة لقانوننامة الأراضي التي تعتبر تنظيمياً في مجال القانون العرفي تماماً. وهذا الأسلوب يدفع إلى التفكير في وجود تقليد على هذا النحو في العهود الأولى من أجل القانون العرفي.

وحتى لو انعدم وجود منهج ثابت في هذا الاتجاه فإن هناك أمثلة تدفعنا إلى الاعتقاد أنهم كانوا أثناء وضع المعايير في القانون العرفي يراعون توافقها مع الشريعة الاسلامية. إذ نلاحظ في العديد من الفتاوى المحفوظة في أرشيف سراي طوب قابي، وفي أرشيف رئاسة الوزراء العثماني والتي يُحتمل أنها طُلبت من قِبَل السلطان أو من قِبَل الصدر الأعظم (٣٦) كان يراد فيها التعرف على المبادئ الشرعية التي يمكن تطبيقها على المشاكل القضائية (٣٧). ونرى من ناحية أخرى في قانون لواء حلب المؤرخ في ٩٧٨ هـ (١٦٧٠م) أنهم حصلوا على الفتوى من (دده خليفة) مدرس مدرسة خسرو باشا في حلب لأجل حل مشكلة الاختلاف في ضريبة العُشُر على أراضي الأوقاف والأراضي الملك في حلب، ثم صدر الفرمان السلطاني على ضوء ذلك (٣٨). ويدلنا هذا المثال على أنهم كانوا يعتمدون على الفتاوى عند إعداد القوانين. كما أن هناك فرمانات سلطانية تؤكد على ضرورة أخذ رأي شيخ الاسلام في بعض المسائل

(٣٤) - أنظر المضبطين في: Karakoç Serkiz, *Tahşiyeli Kavanin* İstanbul 1341/1343, c.I, s. 175-176.

(٣٥) - أنظر: مجلة الأحكام العدلية، ص ٨.

(٣٦) - ويرى هيد أيضاً أن الفتاوى في سراي طوب قابي كان يطلبها السلطان أو الصدر الأعظم (أنظر: "Kanun ve Şariat", s. 646)، وليس هناك سبب يمنع وجود نفس الحالة في الفتاوى المحفوظة في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني.

(٣٧) - أنظر مثلاً: TSA, E. 10751, 12079; BOA, HH, nr.17438. A.

(٣٨) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 209.

القضائية^(٣٩). وتصادفنا أيضاً أمثلة أخرى على الاعتداد بآراء مشايخ الاسلام^(٤٠). ويدلنا كل هذا على أن السلاطين العثمانيين كانوا حريصين الى حد ما على التوافق مع أحكام الشريعة الاسلامية. وكان النشائجي [أو التوقيعي] الذي يلعب دوراً مهماً في وضع معايير القانون العرفي ويطلق عليه -لهذا السبب- اسم "مفتي القانون" (مفتي قانون) يجري اختياره لهذه الوظيفة دائماً من بين العلماء الذين درسوا في المدارس [المعاهد الدينية]، وتعلموا أحكام الشريعة الاسلامية، كما كان الديوان الهمايوني يضم عضوين هامين يمثلان أحكام الشريعة، ويلعبان دوراً مهماً في صياغة أحكام القانون العرفي، وهما قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، مما يدلنا على أنهم كانوا يراعون عند إعداد القانون العرفي أن يتوافق مع أحكام الشرع. ويجب علينا ألا ننسى إلى جانب أدوار النشائجي وقاضي العسكر في الديوان الهمايوني أنه كانت هناك أيضاً أدوار مهمة في موضوع التوفيق بين أسس القانون العرفي وأحكام الشريعة، يقوم بها شيخ الاسلام والقضاة والمفتون الذين يُعرفون جميعاً باسم "أهل الشرع". وكان مشايخ الاسلام بوجه خاص يعترضون بين الحين والآخر على الأحكام والقوانين التي يُصدرها السلاطين مخالفةً للشرع، وعلى سبيل المثال فقد اعترض شيخ الاسلام ابو السعود افندي صراحةً على قبول شهادة غير المسلم (المستأمن) الذي ليس من رعايا الدولة العثمانية مع ظهور الامتيازات الأجنبية، وقال يومها: " لا أمر للسلطان فيما يخالف الشرع"^(٤١). وهذه الاعتراضات وإن لم تحدث في الحال فقد كان لها أثرها خلال فترة معينة، وأدت إلى تغيير القوانين والأحكام المخالفة للشرع^(٤٢). والواقع أن تطبيق القانونين الشرعي والعرفي كانت تتولاه مراجع قضائية واحدة في الدولة العثمانية، وباعتبار آخر لم تكن هناك محاكم خاصة للقانون العرفي، إذ تتولاه المحاكم الشرعية، وهو الأمر الذي لعب دوراً ايجابياً في العمل بكلا القانونين في إطار معين من الوحدة^(٤٣).

(٣٩) - يشير "التلخيص" المؤرخ في ١٢٢٤ (١٨٠٩م) بخصوص الهاربين المطلوب اعدامهم وتصديق السلطان على ذلك إلى ضرورة الحصول على فتوى قبل صدور فرمان السلطان مع خطه الهمايوني؛ ويقول: ... من المناسب أن يكون الفرمان مطابقاً للفتوى، ولا يتناقض معها، وعلى الرئيس أفندي [أي رئيس الكتاب] أن يذهب [إلى المفتي] للاستعلام" (أرشيف رئاسة الوزراء HH, nr. 16763).

(٤٠) - هناك أمثلة حول الحصول على رأي شيخ الاسلام بين الحين والآخر فيما يتعلق بالامتيازات، أنظرها في:

(Halil İnalçık, "İmtiyazat" *ET*², c. III, s. 1179)

(٤١) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 191-192.

(٤٢) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 148.

(٤٣) - أنظر: Bernard Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu*, (trc. Metin Kırıatlı), Ankara 1970 s. 13.

ونشهد هذه الوحدة بين القانون الشرعي والقانون العرفي عند ذكرهما معاً باستمرار فيما يوجد بين أيدينا الآن من القانوننات والفرمانات السلطانية والأحكام التي ترجع إلى القرن السادس عشر. ونرى قانون لواء اكريوز المؤرخ في ٩٧٧هـ (١٥٦٩م) يحمل عنوان: "في شرح وبيان أنواع الأحداث والبدع المستجدة التي جرى رفعها ودفعها في لواء اكريوز لأنها تخالف وتغاير الشرع القويم والقانون القديم" (٤٤). ويتحدث نفس القانون عن عملية فرض الضرائب في اللواء المذكور، مؤكداً على "رعاية الشرع الشريف والقانون المنيف" (٤٥). وفي قانون لواء سريم المؤرخ في ٩٢٥هـ (١٥٤٥م) نرى حكماً بعدم تدخل أحد "خلاقاً للشرع الشريف ومغائراً للقانون المنيف" في أمور الأشخاص الذين يتصرفون على الجفالك "بمقتضى الشرع والقانون" (٤٦). ويتكرر الأمر نفسه في قانون لواء يكي ايل المؤرخ في ٩٩١هـ (١٥٨٣م)، إذ يحظر الاقدام على الأمور التي "تخالف الشرع وتغاير القانون" فيما يتعلق بطائفة الأتراك اليوروك الرحل (٤٧). وهناك حكم موجه إلى قضاة ميلان وكول يحمل تاريخ العاشر من ربيع الأول ٩٦٧هـ (١٠ ديسمبر ١٥٥٩م) يأمر بالفصل في إحدى دعاوى الاعتداء على الأراضي "بالشرع والقانون" (٤٨)، وهناك فرمان سلطاني مؤرخ في أواخر شعبان ٩٥٣هـ (١٥٤٦م) يأمر عند إعادة النظر في دعوى صدر الحكم بشأنها "بمقتضى الشرع والقانون" أن لا يقع أمر "يخالف الشرع القويم ويغاير القانون القديم" (٤٩).

ونرى أيضاً في قوانين النظم الخاصة بالقرن السابع عشر أن القانون الشرعي والقانون العرفي يترادفان دائماً. فقد شهدنا ذلك في مواضع مختلفة من قانوننامه عبد الرحمن باشا التوقيعي، فهي عندما تتحدث عن صلاحيات الوزير الأعظم تقول إنه "يستمتع إلى كافة القضايا الشرعية والعرفية، وهو نفسه الوكيل المطلق عن جناب السلطان في تنفيذها" وتتحدث عن رؤية الوزير الأعظم في الديوان الهمايوني "لمصالح عباد الله بمقتضى الشرع الشريف والقانون"، وعن قيامه بالعمل نفسه في دواوين العصر (ايكندى ديوانى)، وعن قيامه في ديواني الأربعاء والجمعة

(٤٤) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 341.

(٤٥) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 342.

(٤٦) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 309, md. 15.

هناك حكم مشابه في قانون لواء بوجيجا POJEGA أنظره ص ٣٠٥ مادة ١٠

(٤٧) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 84, md. 26.

(٤٨) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر المهمة ٣، ص ٢١٩

(٤٩) - نفسه، تصنيف علي أميرى، قانونى، ١٥٧.

"بالفصل في الخصومات، وفض النزاعات بمقتضى الشرع والقانون"، وتحدث القانوننة عن الوزراء الآخرين في الديوان الهمايوني عندما يتوجهون إلى مكان وفي الطريق "يستمعون إلى دعاوى الناس ويُسندرون الأوامر لرفع الظلم عنهم بمقتضى الشرع والقانون" (٥٠). ونفهم من كلمة "القانون" التي تتضمنها كل هذه الوثائق أنه القانون العرفي في مجموعه. وتدلنا الأمثلة الواردة على أن الأحكام الشرعية والقوانين العرفية كانت تسير جنباً إلى جنب. وقد أكد ذلك ابن كمال باشا في إحدى فتاواه عندما سنل في أحد الأمور فقال "إنه ليس جائزاً شرعاً، وجرى منعه من قبل السلطان" (٥١).

ورغم كل هذا فلا يعني أن الأحكام الشرعية والقوانين العرفية كانت في انسجام تام فيما بينها، أو أن أسس القوانين العرفية كانت تتفق تماماً مع أحكام الشريعة. بل على العكس كان يحدث أن تتعارض تلك الأسس أحياناً مع أحكام الشريعة. فكانوا وهم يضعون تلك القواعد يتظاهرون بمراعاة الشريعة الإسلامية، فيتصرفون وكأنهم حصلوا على الفتوى اللازمة، أو يدعون أحياناً أخرى أنهم يستخدمون إحدى الصلاحيات التي أجازتها الشريعة الإسلامية. ومن الصعب الجزم بانهم حرصوا على تلك الرعاية دائماً، والمثال على ذلك قانون العقوبات؛ إذ يُلاحظ أن الظروف السياسية والاجتماعية التي عاشتها الدولة العثمانية فرضت عليها أن ترفع من حد العقوبات العرفية بشكل لا تجيزه الشريعة الإسلامية. وفي عهد السلطان بايزيد الثاني والسلطان سليمان القانوني كان يُطبق قانون للجنايات يقضي بقطع العضو التناسلي لمن اعتدى على العرض، وكى عضو الأنوثة للمرأة التي تزني (٥٢)، والوضع على الخازوق لبعض المذنبين (٥٣)، وصدور الفتوى بقتل الشخص الذي يقبض عليه متلبساً بالسرقة من بيت المال "ليكون عبرة لغيره" (٥٤)، وبإعدام الشخص الذي يقتل نفساً، دون انتظار لطلب القصاص من أهل المقتول، بدعوى أن القاتل "ساع بالفساد" (٥٥)، وتلك كلها أمثلة على ذلك. والمعروف عند ثبوت واقعة الزنا أن هناك عقابين هما الرجم والضرب. ونفهم هنا أنهم أرادوا رفع حد الجزاء، لأن

(٥٠) - أنظر: "Osmanlı Kanunnâmeleri" (Tevkîî Abdurrahman Paşa Kanunnâmesi), MTM, c. I, sy. 3, s. 498-503, 508.

(٥١) - أنظر: Ahmet Mumcu, *Osmanlı Devletinde Siyaseten Katil*, Ankara 1963, s. 42.

(٥٢) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 58-59 md. 10-11; Akgündüz, c. II, s. 40-41; c. IV, s. 366-367.

(٥٣) - أنظر: Bernard Lewis, *Modern Türkiye'nin Doğuşu*, (trc. Metin Kırıatlı), Ankara 1970 s. 13.

(٥٤) - أنظر: TSA, Evrak, nr. 10751; *Topkapı Sarayı Müzesi Arşivi Kılavuzu*, İstanbul 1940, C. II, vesika nr. 22; Heyd, *Criminal Law*, s. 197.

(٥٥) - أنظر: Mumcu, *Siyaseten Katil*, s. 211, belge nr. 3.

الجرم اعتداء على العرض بالقوة، فكان التنفيذ تعزيراً. ولكن إذا وضعنا في الاعتبار النتائج التي يمكن أن يسفر عنها، وتوافق عقاب تقيل مثل هذا مع أحكام الشريعة لرأيناها أمراً يمكن أن يكون محلاً للجدال، وخاصة مسألة التوازن بين الجرم والعقاب التي روعيت دائماً في الشريعة الإسلامية. وهذه المأخذ نفسها على الرغم من عدم وجودها بكثرة يمكن أن تقال عن الحكم بالوضع على الخازوق، الذي يطبق كنوع من الحكم بالاعدام. أما عن السرقة من بيت المال، وبصرف النظر عن عدم العقاب بقطع اليد من جانب الأحناف في مثل هذه السرقات بحجة أن فيها شبهة الملك، فإن هذه الجريمة لو اكتملت كان العقاب عليها أهون بكثير. ولا يمكن الدفاع من وجهة نظر الشريعة عن توقيع عقاب أفدح مما هو مقرر في جريمة ارتكبت على جريمة أخرى لم يكتمل ارتكابها. وبالنسبة للقصاص من شخص قتل آخر في السراي فإن الحكم بإعدامه دون انتظار طلب قصاص يأتي من أهله افتراضاً لامكانية هروبه من السراي فهو أمر لا يحقق إلا توافقاً شكلياً متعسفاً مع أحكام الشريعة. والواقع أن تغيير بعض مواد القانونامات نتيجة لزيادة جهود أهل الشرع، ولا سيما بعد القرن السادس عشر، بدعوى أن تلك المواد لا تتفق وأحكام الشريعة (٥٦) إنما يدلنا على وقوع هذه المخالفات بين الحين والآخر.

والملاحظ على امتداد التاريخ العثماني أن أهل الشرع وأهل العرف الذين كانوا في صدام دائم قد تصادموا أيضاً في هذه النقطة، وأن الغلبة في هذا الصراع كانت لأهل الشرع ابتداءً من القرن السادس عشر. ونرى في حكم (مرسوم) مؤرخ في أوائل ذي القعدة ١١٠٧ هـ أنه يطلب - نزولاً على رغبة أهل الشرع - أن تصدر الأحكام من بعد موافقة للشرع وحده، وليس للشرع والقانون كما كان عليه الحال سابقاً، وأن يشار إلى ذلك في الأحكام الصادرة (٥٧). ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا الصراع بين أهل الشرع وأهل العرف إنما هو بين القوة التنفيذية والقوة التشريعية أكثر من كونه بين نظامين قضائيين يستهدف كل منهما توسيع مجال سلطته. فقد حرص أهل العرف دائماً في الدولة العثمانية على أن يقبضوا على القوة التنفيذية والقوة التشريعية في آن واحد، وأرادوا توقيع العقوبات الفادحة على الأشخاص الذين يرونهم مذنبين بغية استتباب الأمن بوجه خاص. وفي مقابل ذلك كان أهل الشرع يسعون لجعل أعمال أهل العرف تقترب من

(٥٦) - يرد في تلك التصحيحات التي يبدو أن النشائجي هو الذي وضعها أن "أمر الشرع معتبر، ولا قانون في

ذلك" (انظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 83, 148).

(٥٧) - أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر المهمة ١٠٨، ص ٢٩٣، وانظر أيضاً:

M. Akif Aydın, *İslam Osmanlı Aile Hukuku*, s. 64; Heyd, "Kanun ve Şeriat", s. 649.

مستوى الشرع، إذ كان أهل العرف يعلمون أنهم لن يستطيعوا تجريم أحد قط ما لم يثبت جرمه عند القاضي ولهذا كانوا يضغطون على القضاة للحصول على الحجج التي يريدونها، بينما كان أهل الشرع يقاومون ذلك قدر طاقاتهم(٥٨). وهذا الأمر قد ولد بين الفريقين صراعاً ظل مستمراً على امتداد التاريخ العثماني كله. وفي إحدى فتاوى أبي السعود افندي نراه يقول "إذا كان الأمر متعلقاً بالقضايا العرفية فهو لا يخص أهل الشرع"(٥٩)، بينما يقول في فتوى أخرى "إن الذي يتفق مع أهل العرف ليس عادلاً"(٦٠) وهو قول يدلنا على أثر الصراع الطويل الذي يتستر أحياناً، ويُعلن أحياناً أخرى.

خامساً- مجالات استخدام الحقوق الشرعية والحقوق العرفية

لا يجب أن يتبادر إلى الذهن، ونحن نتحدث عن مجالات الحقوق الشرعية والقانون العرفي، أن هناك نوعين من الحقوق منفصلين أحدهما عن الآخر بحدود قاطعة، وأنهما يتقاسمان المجالات الحقوقية. فالواضح أن أسس الحقوق الشرعية والقانون العرفي كانا يسيران جنباً إلى جنب في كافة المجالات تقريباً، ضمن وحدة الحقوق العثمانية. ولكن الواقع أن الأحكام الشرعية كانت تعنى أكثر بتنظيم شئون الحقوق الخاصة بشكل مفصل، بينما لم يجر تنظيم مجال الحقوق العامة بشكل مفصل بقدر الحقوق الخاصة، ولا سيما ساحة حقوق التنظيمات الأساسية. وكانت النتيجة أن سيطرت أسس الشريعة في مجالات الأحكام الشخصية والمعاملات بشكل مفصل في الدولة العثمانية، مثل قوانين الأحوال الشخصية والعائلة والميراث والديون والتجارة. ونلاحظ أيضاً أنهم حتى في هذه المجالات وضعوا القواعد العرفية التي كانوا يشعرون بالحاجة إليها مع مرور الزمن. وتصادفنا تشريعات عرفية ليست بالقليلة في مجال الأحوال الشخصية؛ كما هو الحال في عقد النكاح في المحاكم أو على أيدي رجال الدين باذن من القضاة، وفي قانون الأوقاف؛ كما هو الحال في التشريعات المتعلقة بحق التصرف والانتقال في الأوقاف ذات الاجارتين وذات المقاطعة، وفي التوريث؛ كما هو الحال في تنظيم انتقال أراضي الميري إلى ورثة المتصرفين عليها للاستفادة من كونها أراض تدخل ضمن ملكية الدولة، وذلك خلافاً لأسس علم الفرائض، وكذلك في قانون الأراضي؛ كما هو الحال في تقرير أسس الأراضي الميرية الخاصة بالتصرف عليها ونقل هذا التصرف إلى الآخرين.

(٥٨) - أنظر: Mustafa Akdağ, *Türkiye'nin İktisadi ve İçtimai Tarihi*, İstanbul 1979, c. I, s. 249-251.

(٥٩) - أنظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 174.

(٦٠) - أنظر: Friedrich Selle, *Prozessrecht des Jahrhunderts im Osmanischen Reich*, Wiesbaden 1962, s. 34.

وتجدر الإشارة إلى أن أحكام الشريعة والقانون العرفي كانا يسيران جنباً إلى جنب أيضاً في مجالات الفقه العام، مثل التشكيلات الأساسية والإدارة والجزاء وقانون الضرائب. ولكن يجب الاعتراف أيضاً بأن نصيب القانون العرفي في هذه المجالات أكثر من نصيبه في الفقه الخاص. وقد سعى رجال الدولة العثمانية لتشكيل السقف السياسي الرئيسي في الدولة ووضع أسس بنائها في العاصمة وفي الولايات، ونجحوا في وضع مزيج مركب يناسب العصر والظروف السائدة من خلال التقاليد التي توارثوها من الدول التركية القديمة من ناحية ومن التراث الإسلامي الذي جاءهم من الأمويين والعباسيين والسلاجقة والمماليك من ناحية أخرى. وجروا على نفس النهج في مجال قانون العقوبات، فطبقوا عقوبات الحد الشرعي والقصاص من ناحية، وأقروا من ناحية أخرى صلاحيات التعزير المعترف بها لحكام الدولة فنجحوا من خلال ذلك في وضع قانون عرفي للعقوبات. وتتنطبق هذه الحال أيضاً على قانون الضرائب، فقد استمروا في جباية الضرائب الشرعية [التكاليف الشرعية] المحدودة العدد، وفرضوا في الوقت نفسه عدداً كبيراً من الضرائب العرفية [التكاليف العرفية] بسبب الحاجة الدائمة إلى موارد مالية جديدة.

الفصل الثاني المحاكم الثمانية

النظام القانوني (الفقهي) في الدولة العثمانية هو نتاج لتركيب عدلي وُضِعَتْ أسسه الحقوقية في العهود الأولى من عمر الدولة الإسلامية، ثم أخذ ينمو ويتطور على أيام الأمويين والعباسيين والسلاجقة والمماليك. ومن ثم فإن هناك تشابهاً كبيراً بين النظم القانونية العثمانية ونظيراتها في الدول المذكورة. إلا أن هذا لا يعني أن الجهاز العدلي عند العثمانيين نسخة مطابقة لما سبقه، لا يشتمل أي نوع من التغيير، بل على العكس، فإن النظم القانونية العثمانية كان لها بناء ذو طابع خاص من حيث الوظائف التي كان يقوم بها القضاء، والصلاحيات التي تمتعوا بها، وأسلوب عمل المحاكم، والأسس الحقوقية التي خضعت لها، وكذلك من حيث الشكل الذي تميزت به المؤسسات القضائية والادارية كمؤسسة قاضي القضاء، وديوان المظالم والحسبة والشرطة التي كانت موجودة في الدول الإسلامية الأخرى، ومن حيث المؤسسات التي أقيمت بدلاً من تلك. ولهذا السبب يجدر بنا في هذا القسم المخصص لنظام الحقوق العثماني أن نتناول المحاكم بالتفصيل، ومن الضروري ونحن نفعل ذلك أن نتناول المحاكم الشرعية التي هي المرجع القضائي العادي مع أجهزة القضاء الأخرى، كل على حدة.

أولاً- المحاكم الشرعية

١- تكوينها وطريقة عملها

المحاكم الشرعية (مجالس الشرع) هي المرجع الذي تولى حل كافة الخلافات الحقوقية لعدة قرون تمتد من بداية عهد الدولة العثمانية حتى عهد "التطبيقات الخيرية". ويتولى العمل في المحكمة قاضٍ وعددٌ من الموظفين معاونين، يزيد أو يقل تبعاً لحجم المنطقة التي توجد فيها المحكمة. وعلى الرغم من إمكانية إيجاد محاكم تضم أكثر من قاضٍ من الناحية النظرية في القضاء الإسلامي^(٦١)، إذ يصادفنا هذا النوع من المحاكم بشكل محدود في الجوانب التطبيقية^(٦٢) فقد كان الجاري بوجه عام هو المحاكم ذات القاضي الواحد. غير أن وجود المفتين الذين كان القضاء يستفيدون من آرائهم الفقهية، ووجود الموظفين المعروفين باسم "الشهود أو شهود الحال" الذين يتابعون المحاكمة في المحاكم قد أضفى نوعاً من الثراء المتميز على النظم القانونية الإسلامية ذات القاضي الواحد.

(٦١) - أنظر مجلة الأحكام العدلية، المادة ١٨٠٢.

(٦٢) - أنظر: Emile Tyan, *L'Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam*, Paris 1960, s. 212-213.

وكان للدولة العثمانية -عدا سنوات التأسيس الأولى - نماذج من القضاة على النمط الذي كان لدى الدول الإسلامية الأخرى(١٣)، وكان تعيينهم لمدة محدودة. وهذه المدة كانت ثلاث سنوات ابتداءً من القرن السادس عشر، ثم انخفضت إلى عامين، ثم أصبحت عاماً واحداً بعد أواخر القرن السابع عشر(١٤). ومدة القضاء المحددة بعام واحد هي في المحاكم الكبرى التي أطلقوا عليها اسم (مَوْلَوِيَّت)، وانخفضت مدة تولي المحاكم الصغيرة في الأعوام التالية من عامين إلى عشرين شهراً(١٥). فقد رأى بعض فقهاء المسلمين بعض المحاذير في أن يعمل القاضي في مكان واحد لمدة طويلة، فهو إن استمر في العمل قاضياً وابتعد عن التدريس فقد يؤثر ذلك عليه سلباً من الناحية العلمية، كما أن عمله في منطقة بعينها لمدة طويلة وتعرفه عن كُتب على الأهالي المقيمين فيها قد يؤثر عليه فيحول دون حياده المطلوب في إصدار الأحكام. وعلاوة على هذه العوامل يجب علينا أن نذكر أن المناصب القضائية في الدولة العثمانية لم تكن متاحة بالقدر الكافي حتى تستوعب الفقهاء المتخرجين من المدارس العثمانية(١٦). وكان على القاضي الذي انتهت مدة خدمته في مكان ما [أي المعزول] أن ينتظر في استانبول حتى تشغر وظيفة قضاء جديدة يجري تعيينه عليها. ولكن من المشكوك فيه أن هذا المنهج كان يضمن للقضاة أثناء مدة انفصالهم عن وظيفة القضاء أن يتجهوا نحو أمور التدريس، أو يضمن لهم البقاء على الحياد إزاء أهالي المنطقة الذين لم يتعرفوا عليهم كثيراً. بل على العكس فإن بقاءهم بغير عمل مدة ليست معلومة قد تستمر طويلاً دفع بعض القضاة إلى اساءة استعمال السلطة، وتهيئة أمورهم من أجل المدة التي سيقضونها بغير عمل. وفي أوائل القرن السابع عشر كان مقابل القاضي العامل الواحد قدر عشرة من المرشحين للقضاء ينتظرون انتهاء مدته، مما يدلنا إلى أي مدى كان هناك نقص في الوظائف، وإلى أي قدر كانت كثرة عدد القضاة المنتظرين للتعيين(١٧).

وعلى الرغم من أن الخليفة يُعد فقيهاً مجتهداً، ويستطيع بهذه الصفة أن يكون في موضع كبير القضاة، ويمكنه من الناحية النظرية أن يمارس القضاء بنفسه، مما رأيناه أحياناً في الجانب التطبيقي، إلا أن هذا الوضع لم يسفر في تاريخ الفقه الإسلامي عن الجمع بين الإدارة والقضاء. صحيح أننا رأينا في صدر الإسلام بعض العمال يجمعون بين القضاء ووظائفهم الأخرى، فقد

(١٣) - أنظر: Tyan, *Organisation*, s. 309-311.

(١٤) - أنظر: İnalçık, "Mahkama", s. 3.

(١٥) - أنظر: İsmail Hakkı Uzunçarşılı, *Osmanlı Devletinin İlimiye Teşkilatı*, Ankara 1965, s. 94-95.

(١٦) - أنظر: D'hsson, c. II, s. 271.

(١٧) - أنظر: Gy. Kaldy Nagy, "Kadı", *EI²*, c. IV, s. 375.

يتحدث كتاب مصالح المسلمين ومنافع المؤمنين عن أمور القضاة تلك، أنظر: Yaşar Yücel, *Osmanlı Devleti Teşkilatına Dair Kaynaklar*, Ankara 1988, Türkçe metin s. 91-92, orijinal metin s. 1-3.

وجمعوا مثلاً بين القضاء والادارة (٦٨)، إلا أن هذه الامثلة القليلة كانت في العهود الأولى، وإذا نحيناها جانباً، فالصحيح بوجه عام أن القضاء في تاريخ الحقوق الاسلامية قد تشكل مستقلاً وبعيداً عن الإدارة. وهذا التطور قد استمر في نفس الاتجاه خلال العصور التالية أيضاً، وأصبحت النظم العدلية التي تتشكل من القضاة المعيّنين من قبل الخليفة مباشرة، أو من قبل رئيس القضاة والذين يقومون بمهمة القضاء مستقلين عن الحكام في مناطقهم ومسئولين مباشرة أمام مركز الدولة ومرتبطين به - واقعة حقوقية تصادفنا دائماً في الدول الاسلامية. وهذا النهج نفسه هو الذي جرى تطبيقه في الدولة العثمانية؛ فقد كان القضاة المعيّنون من قبل قاضي العسكر أو شيخ الاسلام يتولون مهام القضاء مستقلين عن سلطة الحكام في مناطقهم، ولم يحدث أن تدخل الاداريون في أعمال القضاة، أو قاموا هم بمهام تلك الوظيفة. وكان من أعمال الديوان الذي يترأسه الصدر الأعظم أن يقوم في اجتماعات يومية الجمعة والأربعاء بالنظر في الخلافات الحقوقية، وهذا الأمر وإن بدا مغايراً للقاعدة السابقة فالشئ المحتمل في هذه الاجتماعات التي تختلف عن المحاكم العادية وتضم عدداً كبيراً من الموظفين أن الدعاوى المعروضة عليه لم تكن تُنظر من قِبَل الصدر الأعظم نفسه، ولكن يتولاها أحد القضاة في الديوان. ولعل التأكيد المطلق على وجود قاضٍ مسئول في اجتماعات الديوان الثلاثة هو الأمر الذي يفسر لنا ذلك، إذ كان قاضيا العسكر يشارك في الاجتماعين الأولين دائماً، بينما يشارك قضاة استانبول في اجتماع يوم الأربعاء.

ونتيجة لاستقلال القضاء عن الادارة لم تكن العلاقة بين القضاة وبين أهل العرف من أمثال البكركيين وأمراء السناجق علاقة تدرج وظيفي، أو بتعبير آخر، فإن القاضي لم يكن مرتبطاً - وهو يقوم بمهام وظيفته - بهؤلاء الاداريين، وكلا الطرفين موظفون رسميون يعملون متعاونين، ولكن مع استقلال أحدهما عن الآخر. وكانت وظيفة أهل العُرف إحضار المتهمين إلى المحكمة لمحاكمتهم، وتنفيذ الحكم الصادر فيهم. ونتيجة لهذه الاستقلالية كان القاضي إذا شاء التخاطب مع مركز الدولة كاتبه مباشرة، وليس بواسطة الحاكم رئيس أهل العُرف في المنطقة. ويمكننا القول إن نظاماً مثل هذا هو الأكثر انسجاماً مع مبدأ استقلالية القضاء (استقلال محاكم) (٦٩). ولا شك أن

(٦٨) - أنظر: Tyan, *Organisation*, s. 127.

(٦٩) - أنظر: Mustafa Akdağ, *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celali İsyanları* (kıs: *Celali İsyanları*), Ankara 1975, s. 88-90; İlber Ortaylı, "Osmanlı kadısı", *SBFD*, c. XXX/1-4, s. 124

حضور البكركبيين وأمراء السناجق في بعض القضايا المتعلقة بموظفي الدولة العسكريين، ثم عدم تدخلهم في عملية المحاكمة (٧٠) إنما يثبت مدى استقلالية القضاة.

٢- وظائف المحاكم الشرعية

تنقسم مهام القضاة إلى قسمين؛ فهم إلى جانب مهام القضاء المعتادة يتولون أيضا العديد من المهام الادارية، فالأمور التي تتولاها المؤسسات التي تشبه كتابة العدل في بعض الدول الاسلامية كان يقوم بها القضاة في الدولة العثمانية. وهذا الأمر هو الذي ضاعف من مهام القضاة وزاد من فعاليتهم.

أ- الوظائف القضائية

مما لا شك فيه أن أهم وظيفة يضطلع بها القضاة هي وظيفة القضاء التي يقومون بها حكماً بين الناس. وهذه المهمة تنص عليها براءة تعيين القاضي بعبارة مثل: "وفي أمر الاستماع إلى الدعاوى والفصل فيها لا ينحرف عن جادة الشرع القويم" (٧١) أو "أن يتمسك بأجراء أحكام الشرائع النبوية وتنفيذ الأوامر والنواهي الإلهية، ولا يحيد عن الشرع القويم" (٧٢)، فهو مكلف للقيام بهذه الوظيفة داخل حدود المنطقة التي عُيِّن عليها، وخلال المدة المحددة لتلك الوظيفة، فلا تنتفد الأحكام التي أصدرها القاضي خارج نطاق منطقتة، أو خارج المدة المحددة لوظيفته.

وكان القضاة مكلفين بالنظر أيضا في القضايا العرفية، وليس في القضايا الشرعية وحدها. فلم نجد في الدولة العثمانية على امتداد تاريخها محكمة خاصة تنظر في القضايا العرفية. والواقع أن هذا النهج يتفق والتقاليد القضائية التي سادت في الدول الاسلامية السابقة. وتدلنا العبارة الواردة في النقش الموجود على المدرسة المرجانية (مرجانية مدرسه سى) ببغداد التي مر ذكرها آنفاً وتقول: "ديوان لفصل القضايا الشرعية واليرغوجية" على أن القاضي عند الايلخانيين أيضا كان يتولى النظر في كلا النوعين من القضاء. فمن غير المعروف في دولة السلاجقة العظام ودولة سلاجقة الأناضول أنه كان يوجد إلى جانب القضاة حكام آخرون للشرع. وهناك دواوين المظالم التي كانت قائمة في بعض الدول الاسلامية، فهي رغم أنها لم تكن محاكم لتطبيق القوانين

(٧٠) - أنظر: Ronald C. Jennings, "Kadı Court and Legal Procedure in 17th C. Ottoman Kayseri", *SI*, XLVIII, s. 162-164.

(٧١) - أنظر: "Osmanlı Kanunnâmeleri", s. 326; Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 86.

(٧٢) - أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 113.

العرفية، وكانت مؤسسات مختلفة ذات صلاحيات ومهام خاصة فانها محاكم تقوم بتطبيق الشريعة الاسلامية(٧٣).

وتدُلنا الوثائق الحقوقية العثمانية المختلفة وإشاراتها إلى ضرورة التزام القضاة في أحكامهم بما يناسب الشرع والقانون، على أن القضاة كانوا مخولين -كما ذكرنا سابقاً- بصلاحيات إصدار الأحكام الشرعية والعرفية على السواء. وفي هذا الإطار فإن الأحكام والفرمانات المتعلقة بالحقوق العرفية وكذلك القانونامات التي هي مجاميع لهذه الأمور كانت ترسل بانتظام إلى القضاة أيضاً ويطلب إليهم تطبيقها.

وكانت صلاحيات القضاة ومسئولياتهم في الدولة العثمانية تُحوَّل لهم النظر في القضايا الحقوقية والجزائية، ويمكننا من الاطلاع على دفاتر المحاكم الشرعية أن نرى العديد من النماذج على كلا النوعين من القضاء. أما بعض القضايا الخاصة بموظفي الدولة من فئة العسكريين فكان ينظر فيها قضاة العسكر. وكان بعض القضاة مخصصين للنظر في قضايا من نوع معين، مما يشبه المحاكم المتخصصة؛ فقد كانت محكمة أيوب [في استانبول] من المحاكم التي تخصصت للنظر في موضوع حقوق المياه(٧٤). كما كان يحدث أيضاً أن يحظر على المحاكم النظر في بعض الأنواع من القضايا الجزائية والحقوقية. وفي بعض القضايا المتعلقة بالميراث كان الديوان الهمايوني هو المخول بالنظر فيها دون المحاكم المحلية(٧٥). أما في قضايا المستأمنين فكانت محاكم القنصليات التابعين لها هي المخولة بالنظر فيها، وليس المحاكم العثمانية، تطبيقاً لمقتضيات الامتيازات الممنوحة للأجانب(٧٦). كما كان الديوان الهمايوني أيضاً وليس المحاكم المحلية هو المخول بالنظر في القضايا الجزائية المتعلقة برجال الدين غير المسلمين. أما في القضايا الجزائية لغير المسلمين ممن هم دون الرؤساء الروحانيين فكانت تنظر فيها المحاكم الشرعية. وعن القضايا الحقوقية الخاصة بغير المسلمين فقد كانت صلاحية الفصل فيها متروكة -كما سنرى فيما بعد- لمحاكم الطوائف الدينية. وكل هذه النظم المتعلقة بوظائف القضاة إنما نشأت من إمكانية أن

(٧٣) - لمزيد من المعلومات أنظر للملوردي الأحكام السلطانية، بيروت ١٤٠٥ / ١٩٨٥، ص

٩٧ - ١٢٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى الفراء، بيروت ١٤٠٣ / ١٩٨٣، ص ٧٤ -

(٧٤) - أنظر: İnalçık, "Mahkama", *EI*², VI, s. 3.

(٧٥) - القانون القاتل بأنه "في حالة ظهور مدعي بحق دين يزيد على ٣٠٠٠ لجة من شخص ألت تركته إلى بيت

المال فإن دعواه لا تنظر حيث كان بل تنظر في استانبول" هو واحد من الأمثلة على إلغاء صلاحيات

المحاكم المحلية في قضايا معينة، أنظر: "Osmanlı Kanunnameleri", s. 322;

"Kanunname-i Âl-i Osman", s. 70-72.

(٧٦) - أنظر: İnalçık, "İmtiyazat", *EI*², III, s. 1180.

تتحدد وظيفة القضاء بعوامل الزمان والمكان وغيرهما (٧٧). وهذه الامكانية في التحديد هي التي أتاحت -كما سنرى فيما بعد- نوعاً من التنظيم، مثل تطبيق القاضي لمذهب معين، في منطقة معينة أو منعه من الفصل في قضايا معينة.

وكان الجاري في القضايا الجزائية أن يكون هناك تعاون وثيق بين القضاة وبين أهل العرف، كالكلربكي والسباهي والصوباشي. وقد لوحظ أن جرائم الإخلال بحقوق الأشخاص كالقصاص والديات كانت تأتي في المقام الأول، ونرى في الجرائم التي يرتبط تعقبها بتقديم شكوى أن المتضرر نفسه أو أحد اقربائه هو الذي يتقدم بالشكوى، وأن الإخلال بحقوق العامة كان هو الأمر الخطير، أما في الجرائم التي لا يرتبط تعقبها بالشكوى كالزنا وغيره فالى جانب المتضررين منه كان أهل العرف المكلفون بحماية النظام العام يتدخلون مباشرة في الأمر، ويقومون بالقبض على المتهم وتقديمه للمحاكمة. ورأينا أيضاً بين حين وآخر أن المذنبين من السباهية كانوا يعاقبون دون حكم من القاضي، أو يُخلى سبيلهم لقاء قدر معين من المال. ولهذا السبب كانت تصدر كتب القوانين (قانوننامه) وكتب العدالة (عدالت نامه) لتؤكد باستمرار -كما مر سابقاً- على عدم معاقبة أحد أو اطلاق سراحه دون صدور حكم من القاضي. ومن هذه الناحية فإن ما ذهب إليه الكاتب (اميل تيان) في أن القضاة كانوا ذوي أدوار محدودة في القضايا الجزائية بوجه عام، أو أن المحاكمات الجزائية كانت خارجة عن نطاق مهامهم، إنما هو رأي لا يعكس الحقيقة، أو على الأقل لا ينطبق على العثمانيين (٧٨). أضف إلى ذلك أن القضاة كانوا على مدى التاريخ العثماني في صراع لا ينقطع مع نزوات أهل العرف في معاقبة الناس عشوائياً، وأن ذلك الصراع كان ينتهي بغلبة القضاة أحياناً، وغلبة الآخرين أحياناً أخرى. ويدرك المرء من إصرار كتب العدالة (عدالت نامه) على ذلك الموضوع أن أهل العرف كانوا يتحينون الفرص للاخلال بهذا المبدأ. كما قد نجد أحياناً أن القاضي كان يتخلى عن الفصل في قضايا جزائية معينة على الرغم من صلاحيته لذلك، فيحيل أمرها إلى الديوان الهامبوني ليضمن سلامة النظر فيها، ويلجأ إلى ذلك بوجه خاص عندما يكون المدعى عليه واحداً من الموظفين العموميين الأقوياء في المنطقة، ويرى في ذلك التصرف أمناً للسبل لإحلال العدالة.

(٧٧) - أنظر: Emile Tyan, "Judicial organization", *Law in the Middle East*, (yay. : Majid Khadduri - Herbert J. Liebesny), Washington, D.C. 1955, c. I, s. 273; وأنظر أيضاً مجلة الأحكام العدلية (مادة ١٨٠١).

(٧٨) - أنظر: Tyan, *Organisation*, s. 13, 600-603.

وكان من الميسور على كل طرف في شتى المنازعات أن يتوجه إلى المحكمة بنفسه للمطالبة بحقه، أو أن يُوكَّل عنه من يقوم بذلك. وعلى الرغم من أن الفقه العثماني لم يكن يضم وظيفة المحاماة التي تتكفل بمهام مشابهة في الفقه الغربي وذات صفة احترافية تامة إلا أن الوكلاء في الفقه العثماني كانوا يتمتعون بمساحة تطبيق واسعة. فقد كان من الجاري ولا سيما في القضايا التي تكون المرأة طرفاً فيها أن توكل أحداً من ذويها لمتابعة القضية في المحكمة. وسواء تابع كل طرف دعواه بنفسه في المحكمة أو وكَّل عنه وكيلاً للرجوع إلى القاضي فقد كان الأطراف مجبرين على مراجعة القاضي (قاضي الأرض) في مناطقهم (٧٩).

وعلى الرغم من أن هناك نماذج تصادفنا على أن القرارات التي تصدرها المحاكم كانت موضعاً للرقابة، مثل التمييز أو الاستئناف من قِبَل الخلفاء أنفسهم، أو من قِبَل بعض الدواوين التي هي محاكم عليا، إلا أن القضاء في النظم العدلية الإسلامية قد جرى تنظيمه ليكون من حيث الأساس ذا درجة واحدة.

ب- الوظائف الأخرى

كان للقضاة -إلى جانب وظائف القضاء- وظائف إدارية عديدة، أو بتعبير آخر كان القاضي داخل الوحدة الإدارية التي يوجد فيها ولا سيما الوحدات الصغيرة إدارياً يقوم بتنفيذ العديد من الأعمال الإدارية، والموظف المحلي الذي تخاطبه الدولة بطريق مباشر. ويقوم القاضي -في الوقت نفسه - بمراقبة الأسواق والبضائع التي تبيعها، والأوصاف اللازمة في تلك البضائع، والأسعار التي يضعها لها، ويباشر العديد من الأعمال التي تقوم بها البلديات في الوقت الحاضر. وأكبر من يساعده على تلك الأمور هو الموظف المعروف باسم أغا الاحتساب (احتساب اغاسى) أو المحتسب. ويقوم القضاة أيضاً في مناطقهم بالرقابة على إدارة الأوقاف بما يتفق وشروط الواقف، وجمع الضرائب بما يتفق وأحكام القوانين، ويتولون تعيين الأئمة والخطباء والوعاظ وغيرهم، ويتخذون التدابير اللازمة للحيلولة دون التلاعب من المَؤزَّرين بعمليات العملة، ويقومون بالتفتيش على الاقطاعات التي يتصرف عليها السباهية وغيرهم (تيمار - زعامت - خاص). كما كان من بين مهام القاضي عندما تخرج الجيوش العثمانية للحرب أن يقوم بالأعمال اللوجستية، مثل تأمين المواد التي تحتاجها في منطقته. وأذا أضفنا إلى تلك الوظائف مهام القضاة

(٧٩) - ولكن إذا كان متشكياً من القاضي نفسه فإن عليه أن يتوجه إلى قاض يحدده له الديوان أو يقوم

الديوان بتكليف قاض آخر لاجراء التحقيق. أنظر: Akdağ, *Celali İsyanları*, s. 91.

في إقامة الأوقاف، وتنظيم السندات، ووثائق تحرير الرق، والوصايا، وتقسيم التركات، وعقود البيع والإيجار، والتوكيلات، والرهن، وعقود النكاح والطلاق، وغير ذلك من سائر الاجراءات الحقوقية والخدمات التي يقوم اليوم بقسم منها كُتاب العدل وموظفو دوائر الزواج والسجلات الاجتماعية لأمكننا أن ندرك مدى تعدد الوظائف التي كان يتولاها القضاة في الدولة العثمانية، ومدى تشعبها بين أمور قضائية وإدارية ومدنية وعسكرية وغير ذلك (٨٠). وهم بهذه المهام يجمعون بين شئون القضاء والشئون التنفيذية. غير أن هذا الجمع الذي رأينا نماذجه قبل ذلك في تاريخ القانون، لم يكن في الأشخاص الذين تولوا الوظائف التنفيذية، بل في الأشخاص الذين تولوا القضاء. وهو أمر على درجة كبيرة من الأهمية لتحقيق دولة القانون. واستمر ذلك الوضع حتى عهد التنظيمات الخيرية، وبعد ذلك أحييت وظائف القضاة الإدارية إلى موظفين إداريين، كالولاية والقائم مقامين وغيرهم، ولم يبق للقضاة إلا الوظائف القضائية (٨١).

وقد خصص بالقضاة لقاء الأعمال القضائية التي يقومون بها، وكافة الاجراءات الحقوقية التي تجريها المحكمة، رسوم تقررها كتب القوانين (قانوننامه) يدفعها أصحاب القضايا والطلبات، فيواجهون بهذه الرسوم نفقات معيشتهم (٨٢).

٣- معاونو القضاة

كان للقضاة عدد كبير من الموظفين المساعدين، يعاونونهم في القيام بكل هذه الأعمال، قضائية كانت أم إدارية. وسوف نتحدث هنا عن الموظفين المعاونين للقضاة في الأعمال القضائية وحدها، ونذكر وظائفهم بإيجاز، تاركين الجانب الآخر من الموظفين الذين يعاونون القضاة في القبض على المتهمين، أو في تنفيذ أحكام القضاة الصادرة ضدهم، مثل البكرليكي والصوباشي والمُحْضِرُ باشي. كما أننا لن نتحدث عن المفتين الذين يلجأ إليهم القضاة كثيراً وهم يمارسون القضاء للاستفادة من آرائهم وتوجيهاتهم، فقد جعلنا للمفتين قسماً مستقلاً سوف يأتي فيما بعد.

(٨٠) - أنظر: Uzunçarşılı, *İlimiye Teşkilatı*, s. 109, 138-142; Halit Ongan, *Ankara'nın 1 Numaralı Şer'iye Sicili*, Ankara 1958, s. XXXIV-XXXVIII; Mustafa Akdağ, "Osmanlı müesseseleri hakkında notlar", *AÜDTCFD* c. XIII/1-2, s. 48 vd.

وقد جاء في براءة [أي مرسوم تعيين] لأحد القضاة مؤرخة في ١٢٠٣هـ / ١٥٤٦م أن مهمة القاضي هي حل الخلافات الحقوقية وتزويج الصغار وعقد النكاح وتنفيذ الوصايا وتقسيم الموارث وضمان إدارة أموال اليتامى وتعيين الوصي أو عزله عند الضرورة. أنظر: (Uzunçarşılı, *İlimiye Teşkilatı*, s. 113).

(٨١) - أنظر: Osman Nuri, *Mecelle-i Umur-ı Belediye*, İstanbul 1919, c. I, s. 273.

(٨٢) - للاطلاع على قائمة مقارنة للرسوم التي كانت تجبى في المحاكم في عهود مختلفة أنظر: İnalçık, "Mahkama", s. 4.

أ- النواب: وهم يأتون في مقدمة الموظفين الذين يستعين بهم القضاة عند ممارسة القضاء، ويكون تعيينهم من جانب القضاة أنفسهم، لمدة معينة أو لانجاز عمل معين، ويقومون بوظائفهم في إطار الصلاحيات التي يحددها لهم القضاة. والذين يتولون منهم هذه الوظيفة لايفاء عمل بعينه كانوا يقومون بوجه عام بوظيفة الكشف أو بوظيفة أخرى في المنطقة داخل نطاق صلاحيات المحكمة العاملين فيها. أما الذين يجري تعيينهم نواباً لمدة معينة فكانوا يتولون مهام القضاء وكالة عن القاضي في غيابه، وقد تقصر مدة هذه الوكالة أو تزيد، وكان الغالب عند العثمانيين هو زيادة مدة الوكالة، فكثيراً ما يمتنع القاضي المعين في منطقة بعيدة عن الذهاب إليها، فيظل في استانبول، ويقوم بتعيين نائب عنه للذهاب إليها. كذلك يحدث عندما يحال القاضي إلى التقاعد أن تمنحه الدولة حق الحصول على ريع منطقة تحت اسم (آريه لق) مع القيام بمهمة القضاء فيها، فلا يذهب القاضي، ويرسل إليها من ينوب عنه مع التفاهم بينهما في اقتسام ريع المنطقة المشار إليها. ولعل هذا المسلك هو الذي أدى إلى إضعاف المؤسسة القضائية، وجعل كثيراً من غير الأكفاء يتولون القضاء بين الحين والآخر، وأصبح سبباً في لجوء النواب إلى شتى المخالفات بسبب الأموال التي كانوا يقدمونها للقاضي.

ب- شهود الحال: وهم نوع آخر من المساعدين للقاضي، كانوا يشاركون في المحاكمة داخل المحكمة بصفة مشاهدين. وهذا النوع من الشهود الذي كان له نظير في الدول الإسلامية الأخرى، ويضم بين الحين والآخر كبار الفقهاء إنما هم مشاهدون للعملية القضائية، وليسوا شهوداً على الخلافات الحقوقية التي تنتقل إلى المحكمة (٨٣). وهؤلاء الشهود الذين يُعرفون أيضاً باسم شهود العُدُول أو عُدُول المسلمين كان يجري اختيارهم من كبار أهالي المنطقة، وعددهم خمسة أو ستة أشخاص أو يزيد، ولم يكن من حقهم التدخل في عمل المحكمة، أو في القرار الذي يصدره القاضي بأي شكل، بل كان تأثيرهم على اتخاذ القرار العادل يحدث بشكل غير مباشر، من خلال حضورهم في المحاكمة. وهذا التأثير غير المباشر من شهود الحال وصدر قرار المحكمة من طرف شخص واحد هو القاضي إنما هو أمر وثيق الصلة بالنظرة إلى الاجتهاد في الشريعة الإسلامية من حيث صفته الفردية وأسلوب تطبيقه. ومن هنا فإن شهود الحال يختلفون عن هيئة المُحَلِّفِينَ التي توجد في بعض النظم الغربية، وتؤثر بشكل مباشر في قرار القاضي.

(٨٣) - ظهر هذا النوع من الشهادة في القضاء الإسلامي في صدر الإسلام ثم استكمل عملية تحوله إلى مؤسسات في القرن الرابع الهجري. وكان هذا النوع من الشهادة آنذاك بمثابة تمرين عملي للقضاة الجدد، كما تطلب الأمر وجود الشروط اللازمة توافرها في القاضي لكي يكون شاهداً، أنظر: (Tyan, *l'Organisation*, s. 248-252).

وقد يحدث من ناحية أخرى مع شهود الحال هؤلاء الذين يجري انتخابهم من كبار القوم في المنطقة أن يستعين بهم القاضي للتشاور معهم في شئون مختلفة.

ونرى أسماء هؤلاء الشهود أسفل قرارات المحكمة في دفاتر السجلات الشرعية. ولاشك أن قيام بعض القضاة القدامى بل وبعض قضاة العسكر بهذه الوظيفة بين الحين والآخر إنما يدلنا على مدى الأهمية التي كانت تحظى بها تلك الوظيفة (٨٤). وكان يجري تغيير شهود الحال تبعاً لطبيعة أطراف القضية؛ ففي القضايا التي يكون الانكشارية طرفاً فيها كان يحضر بين شهود الحال واحد أو اثنان من جنود الانكشارية، وفي القضايا التي يكون أحد العلماء طرفاً فيها يحضر شخص أو شخصان من العلماء بين شهود الحال (٨٥). ويتضح من ذلك أنه لم يكن هناك منهج موضوع للنقض، وأن الديوان الهمايوني كان يتولى هذه المهمة في الحالات الاستثنائية فقط، ومن ثم فإن شهود الحال الذين كان لهم حضور دائم في المحكمة في الدولة العثمانية وفي الدول الإسلامية بوجه عام كانوا يقومون بمهمة رقابية على درجة كبيرة من الأهمية (٨٦).

ج- القَسَام: وهي وظيفة أخرى من الوظائف الهامة التي كان يقوم بها القضاة، إذ كان يتولى القاضي تقسيم تركات المتوفين على ورثتهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية [الفرائض]. ويقوم بتنفيذ هذه المهمة باسم القاضي الموظف القَسَام أحد مساعديه. أما مسألة تقسيم تركات الموظفين العموميين فكان يتولاها قَسَامون من جانب قاضي العسكر، ويتولون هم باسمه تحصيل الرسوم المخصصة له (رَسْم قِسْمَت).

والنصيب الذي يحصل عليه القضاة وقضاة العسكر ويمثل نسبة معينة في الألف من مجموع هذه الموارد كان يمثل قدراً مهماً من الدخل الذي يحصلون عليه بوجه عام. ولهذا السبب كان يحدث من حين لآخر أن يقع الخلاف بين القاضي وقاضي العسكر حول صلاحية أيهما في تقسيم تركة أحد المتوفين (٨٧). كما كان يقوم بعض القضاة على فترات معينة بالطواف على الوحدات السكنية في مناطق قضائهم، ويطلبون من ورثة الميت حديثاً تقسيم تركته في حالة عدم مجيء

(٨٤) - مثلاً على ذلك انظر: Uluçay, s. 184, 208, 251, 263, 276.

(٨٥) - انظر: Jennings, s. 144.

(٨٦) - أنظر: Akdağ, *İçtimai Tarih*, c. I, s. 404-405; İnalçık, "Mahkama", *El²*, c. VI, s. 4; İliber Ortaylı, "Osmanlı şehirlerinde mahkeme", *Bülent Nuri Esen Armağanı*, Ankara 1977, s. 250-251, 256.

(٨٧) - أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 121-125; a. mlf. *Osmanlı Devletinde Merkez ve Bahriye Teşkilatı*, Ankara 1984, s. 230.

طلب منهم، ويحصلون بذلك على الرسوم المقررة. ولعل هذا الأسلوب من التعسف كان نتيجة لقصر المدة التي يقضيها القاضي في مكان معين.

د- **الكتابة:** ويمثلون جانباً مهماً من مساعدي القاضي أثناء توليه القضاء؛ فهم يقومون بتسجيل القرارات التي يصدرها في الدفاتر، طبقاً للطريقة المقررة [طريقة الصك]، فهؤلاء المساعدون الذين ترمسوا على كتابة النصوص القانونية مكلفون للقيام بدور هام في كتابة نوع معين من القضايا، وبنفس الطريقة دائماً، حتى يحولوا دون حدوث خلل أو نقص أثناء المحاكمات.

ثانياً- الديوان الهمايوني

على الرغم من عدم وجود طريقة منظمة للنقض في القضاء عند العثمانيين إلا أن ديوان السلطان [أي الديوان الهمايوني] كان يقوم بمهمة الرقابة على قرارات القضاة بين الحين والآخر، كما لو كان محكمة عليا للنقض. كذلك كانت هناك بعض القضايا والخلافات التي تتجنبها المحاكم العادية؛ فتحيلها إلى الديوان، ويجري النظر فيها داخله باعتباره محكمة من الدرجتين الأولى والأخيرة (٨٨). والواقع أن الديوان الهمايوني أقيم بحيث يسمح تشكيله للقيام بمثل هذه المحاكمات، إذ كان من بين أعضائه قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول، وهما من أكثر القضاة صلاحية لذلك. وكانت القاعدة أن يتولى قاضي عسكر الروملي النظر في القضايا، بينما يقوم قاضي عسكر الأناضول في الأيام التي تتزامن فيها الأعمال بالنظر هو الآخر في القضايا بطلب من الوزير الأعظم (٨٩).

والملاحظ أن الديوان كان يقوم بوظيفة مهمة في محاكماته العادلة، ولا سيما في القضايا الجنائية العرفية، والقضايا التي يكون موظفو الدولة طرفاً فيها. ومن هنا فإن الديوان الهمايوني يشبه دواوين المظالم التي رأيناها في الدول الإسلامية الأخرى. وكان محلاً للمراقبة في كل وقت من جانب السلطان، وقام بدور هام لا يمكن إنكاره في تحقيق سيادة القانون في الدولة العثمانية. وكان من حق كل شخص أن يرجع إلى الديوان الهمايوني، إما بطلب مكتوب وإما بشخصه وإما بتعيين وكيل عنه. كما كان من الممكن إلى جانب ذلك أن يرجع الشخص إلى السلطان نفسه.

(٨٨) - أنظر: Halil İnalcık, "Mahkeme", *İA*, c.VII, 149; Mumcu, *Divanı Hümayun*, s. 86....

أن إعادة المحاكمة في قضية سبق صدور حكم بشأنها لا تجري إلا بأذن صريح من السلطان. أنظر الفتوى بذلك في (Selle, s. 61-62).

وكان الديوان الهمايوني في الدولة العثمانية هو المخول بذلك. أنظر: Mumcu, *Divanı Hümayun*, s. 92.

(٨٩) - أنظر: Mumcu, *Divanı Hümayun*, s. 100.

ففي أثناء "تشريفه يوم الجمعة" بوجه خاص كان موظفو السراي يقومون بجمع الطلبات والشكاوى من الأهالي المحتشدين على جانبي الطريق الذي يمر السلطان منه، ثم يجري تحويلها من جانبه إلى الديوان لاتخاذ اللازم(٩٠).

وفي المحاكمات التي تجري فيه مع إجراء التحقيق أو بدونه، كان كثيراً ما يقوم الديوان عندما يجد في قرارات القاضي ما يخالف القانون -بإعادة الحكم إلى نفس المحكمة، أو إلى محكمة أخرى أحياناً، حتى تجري إعادة المحاكمة مرة ثانية. وكان الديوان أثناء ذلك يُشعِرُ القضاة برأيه في القضية بين الحين والآخر. أما في الأحوال التي يُصَدَّرُ فيها الديوان حكمه القاطع فكان يجري تنفيذ الحكم في الحال(٩١). وكان الديوان الهمايوني إلى جانب كل ذلك يبعث بنوع خاص من القضاة (مفتشي المخاييف؟) إلى المناطق التي تكثر فيها الشكاوى العدلية حتى يقوموا بإجراء التحقيقات اللازمة(٩٢).

ثالثاً- دواوين الوزير الأعظم

وقد وُجِدَت إلى جانب الديوان الهمايوني مجموعة أخرى من الدواوين، يترأس الوزير الأعظم اجتماعاتها، وهذه الدواوين كانت تقوم هي الأخرى بمهامها كمحكمة عدلية أو إدارية من حين لآخر. ويأتي في مقدمة تلك الدواوين ديوان الجمعة (جمعه ديوانى) الذي كان يشارك فيه عدا الوزير الأعظم قاضيا العسكر، ويعرف أيضاً باسم (حضور مرافعه سى)، مما يدلنا على أنه يقوم بوظيفة قضائية هامة في مجالات الحقوق الشرعية والعرفية(٩٣). فكان الوزير الأعظم يستمع للشكاوى في هذا الديوان، أو يدع قاضي عسكر الروملي يستمع إليها إذا رأى ذلك لازماً. وهناك ديوان آخر هام هو "ديوان الاربعاء"، الذي كان يترأسه الوزير الأعظم، ويضم قضاة استانبول وغلطة وأيوب واوزكودار. وهو يشبه ديوان الجمعة، إذ يستمع فيه الوزير الأعظم لشكاوى الأهالي، ويجعل القضاة يستمعون إلى الدعاوى إذا اقتضى الأمر ذلك(٩٤). وفي ديوان الجمعة أحد هذه الدواوين التي لا نعرف الشيء الكثير عن أسلوب عملها كان يجري حل بعض الخلافات

(٩٠) - أنظر: Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s. 96-97.

(٩١) - أنظر: Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.105-107.

(٩٢) - أنظر: Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.86.

(٩٣) - أنظر: "Osmanlı Kanunnameleri" (Tevkii Abdurrahman Paşa Kanunnamesi), s. 502; Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 138-140; Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.147-148.

(٩٤) - أنظر: "Osmanlı Kanunnameleri" (Tevkii Abdurrahman Paşa Kanunnamesi), s. 503; Uzunçarşılı, *Merkez-Bahriye*, s. 140; Mumcu, *Divan-ı Hümayun*, s.148-149.

الحقوقية التي لا تُنظر في الديوان الهمايوني، أما في ديوان الأربعاء فكان يجري الاستماع للشكاوى والخلافات الحقوقية الخاصة بالأشخاص المقيمين في استانبول.

رابعاً- دواوين قاضي العسكر

ظهر منصب قاضي القضاة لأول مرة عند العباسيين، فلما جاء العثمانيون بذكوه بمنصب قاضي العسكر (قاضي عسكر) الذي كان موجوداً في أوائل عصر الدولة الاسلامية لتولي مهمة القضاء في الجيش. ويُعنى قضاء العسكر كجهاز إداري بتعيين القضاة، فكان قاضي عسكر الروملي يتولى تعيين القضاة على الروملي وشمال افريقيا والقرم، بينما يقوم قاضي عسكر الأناضول بتعيين القضاة في ولايات الأناضول. غير أن صلاحية قضاء العسكر في تعيين القضاة على مناصب القضاء الكبرى المعروفة باسم (مُولويت) قد تحولت مع مرور الزمن إلى شيخ الاسلام. وكان لقضاة العسكر إلى جانب هذه الوظائف الادارية وظائف أخرى قضائية يقومون بها، فقد تحدثنا قبل ذلك عن الوظائف القضائية التي يقومون بها داخل الديوان الهمايوني، باعتبارهم أعضاء أساسيين فيه، وكانوا عدا ذلك يعتقدون الدواوين الخاصة بهم في أماكن اقامتهم أسبوعياً ما عدا الثلاثاء والأربعاء، فينظرون خلال تلك الدواوين في قضايا الموظفين العموميين من الصف العسكري بوجه عام. وتجدر الإشارة إلى أن كلمة "عسكر" في اصطلاح "قاضي العسكر" العثماني لا تعني -كما يتبادر الى الذهن- أنه "قاضي العساكر" أو "قاضي الجند" الذي كان موجوداً في الدول الاسلامية الأخرى، وعلماً على قاضي الجيش فيها(٩٥). لأن اصطلاح "العسكر" عند العثمانيين لا يعني المنسوبين إلى الجيش وحدهم، بل يعني كافة الموظفين العموميين الذين يتقاضون رواتبهم من خزانة الدولة(٩٦). فكان قضاء العسكر ينظرون في دعاوى من نوع معين لهؤلاء الموظفين من تلك الفئة، كما كانوا يتولون تقسيم تركات الأشخاص الداخلين فيها بواسطة القسامين. ونصت القوانين على مقدار الرسوم التي يحصل عليها قضاء العسكر، سواء من عملية تقسيم التركات، أو من القضايا الأخرى(٩٧). ولو أن قضاء العسكر كانوا يخرجون إلى الحرب في العصور الأولى من عهد الدولة العثمانية عندما كان السلاطين يقودون الجيوش، فكانوا يتولون مهمة القضاء في الجيش. فلما تخلت الدولة عن مشاركة السلطان بنفسه في الحرب

(٩٥) - قارن: Cl. Huart, "Kazasker", /A, c.VI, s. 522.

(٩٦) - أنظر: Akdağ, *İçtimai Tarih*, c. II, s. 79; Halil Sahillioğlu, "Askeri", *D/İA*, İstanbul 1991, c. III, s. 488-489.

ولفرمان يحدد من هو الجندي، أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 125; a. mlf. *Merkez-Bahriye*, s. 240-241.

(٩٧) - أنظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 123.

توقف ايضا خروج قضاة العسكر مع الجيوش، وأصبح يخرج بدلاً منه قاضٍ يعين بشكل خاص، لكل حرب ويُعرف باسم قاضي الجيش (أوردو قاضيسي).

خامساً- المحاكم الأخرى

كان يوجد في الدولة العثمانية إلى جانب المحاكم الشرعية، والدواوين التي أشرنا إليها فيما سلف دواوين أخرى، يعقدها الوزير الأعظم والوزراء الآخرون، أثناء خروجهم إلى الحرب، في الأماكن التي يملكون بها داخل البلاد؛ فيستمعون فيها إلى قضايا الناس. ومن المحتمل أن الشكاوى الإدارية كانت تعرض في تلك الدواوين على الوزير الأعظم أو الوزراء الآخرين، أما المنازعات الحقوقية فكانت تستلزم حضور قاضي تلك المنطقة للاستفادة من آرائه. كما تجدر الإشارة إلى دواوين الباشا (باشا ديوانلري) التي كانت تعقد في الأيالات تحت رئاسة البكركبي، وتقوم ببعض المهام القضائية المحددة. كما كان يقوم الإداريون من أمثال الكتخدا ويكيت باشي والكخيا وغيرهم من رؤساء النقابات الحرفية والمهنية بحل الخلافات الصغيرة التي تنشأ بين المنسوبين لتلك الحرف (٩٨). ويمكننا القول إن مشايخ الطرق الصوفية كانوا يضطلعون بنفس الدور. كما نعرف أيضاً أن نقيب الأشراف المعين على رأس نقابة الأشراف التي تنظر في شئون السادات والأشراف من آل بيت النبي (ﷺ) كان يتمتع ببعض الصلاحيات القضائية عليهم (٩٩). ومن ناحية أخرى كان للدفتردار (١٠٠) والمحتسب (١٠١) في الأمور المتعلقة بالضبط والربط في الأسواق، ومراقبة الأسعار فيها صلاحيات قضائية معينة في القضايا الإدارية والمالية. ولكن الواقع مع كل هذه الدواوين والمحاكم أنها كانت ذات صلاحيات قضائية محددة، أو أنها كانت بصفة حَكَم في الأغلب، لأن المرجع الأساسي في القضاء عند العثمانيين هو المحاكم الشرعية التي يعمل فيها القضاة. فالواقع أن التغيير الأكبر الذي أجراه العثمانيون على النظام القضائي هو التقليل من عدد المراجع القضائية التي وجدت تحت أسماء مختلفة، والحد من صلاحياتها، وجعل القاضي هو المرجع القضائي الأكثر فعالية.

(٩٨) - أنظر: Gibb-Bowen, c. I, s. 278; Mehmet Zeki Pakalın, *Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü*, İstanbul 1971, c. II, s. 369-370.

(٩٩) - أنظر: Uzunçarşılı, *İlimiye Teşkilatı*, s. 167-168.

(١٠٠) - أنظر: Ziya Kazıcı, *Osmanlılarda İhtisab Müessesesi*, İstanbul 1987 s. 228-231.

(١٠١) - أنظر: Mübahat Kütükoğlu, "Defterdar", *DİA*, İstanbul 1994, c. IX, s. 94-96.

الفصل الثالث

الذهب الرسمي

كان القاضي في أوائل عهد الدولة الإسلامية هو الفقيه المجتهد الذي يقوم بنفسه باستنباط الأحكام الشرعية للقضايا المعروضة عليه من مصادر التشريع الإسلامي، ويُصنّدر الحكم فيها. ولأن التمتع بملكية الاجتهاد كانت هي الشرط الذي لاغنى عنه في تعيين القاضي لوظيفة القضاء آنذاك فلم تكن هناك صعوبات تواجههم في ذلك الأمر. ولكن في تلك الآونة التي لم تكن المذاهب الفقهية قد تشكلت فيها بعد، أو كانت في مرحلة التشكل، وكانت عمليات الاجتهاد مازال مستقلة، ظهر أنه لا مفر من صدور اجتهادات مختلفة. وهذا الأمر هو الذي كان يتسبب أحياناً في صدور أحكام متباينة في قضايا متشابهة في البلد الواحد، مما كان يضر بوحدة القضاء واستقراره. وقد عبّر عبد الله بن المقفع (ت ١٤٥هـ/ ٧٦٢م) الذي عاش في القرن الثاني الهجري عن تلك الحالة في رسالة حرّرها للخليفة العباسي أبي جعفر المنصور، فقال فيها: "سوف يرى أمير المؤمنين بسبب الأحكام المتباينة التي بلغت أعلى درجات التنذب ما يقع في هاتين البلدين والبلاد الأخرى في موضوع المال والروح والنكاح. فما يجوز في الحيرة مثلاً ممنوع في الكوفة. ومثل هذه الاختلافات يمكن أن نجدها حتى في الكوفة (١٠٢). فكان ابن المقفع هو أول من طالب رسمياً بتدوين التشريعات الإسلامية، حتى يكون حلاً لهذه المشكلات الحقيقية، التي يصعب تفاديها إبان تشكل المذاهب. واجابةً لهذا الطلب شاء الخليفة العباسي المنصور ومن بعده هارون الرشيد أن تُجمع آراء الإمام مالك الفقهية في كتاب، على أن يكون هذا الكتاب وبالتالي الاجتهاد المالكي هو المعتمد في الدولة، غير أن الأمام مالك لم يقبل ذلك، فلم تتحقق تلك المحاولة (١٠٣). غير أن بداية ظهور المذاهب الإسلامية في تلك الآونة تقريباً بشكل مستقل عن الدولة، وشيوع مدارس الفقه السني بوجه خاص في بعض المناطق من العالم الإسلامي، وبالتالي تطبيق آراء مذهب معين في منطقة بعينها، كان عاملاً أزال إلى حد بعيد ذلك التشتت وعدم الاستقرار في التشريعات الإسلامية. ولا شك أن تطور المذاهب في مناطق معينة إنما يرجع من حيث الأساس إلى ترجيح حكام الدول أو قاضي القضاة لمذهب معين، وكثرة تعيينهم لقضاة من هذا المذهب. وتشكل مصر في هذا الصدد نموذجاً يلفت النظر. وهنا فإن المذهب الذي رجّحته الدولة الحاكمة وكان موضعاً للتنفيذ هو الذي تطور؛ ففي زمن الفاطميين كان المذهب الغالب في البداية هو الشيعي الإسماعيلي

(١٠٢) - أنظر: Muhammed Hamîdullah, *İslâmın Hukuk İlmine Yardımları*, (der. Salih Tuğ), İstanbul 1962, s. 123-124.

(١٠٣) - أنظر صبحي المحمصاني، الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٧٢، ص ١٤٤-١٤٦، وأنظر أيضاً: M. Akif Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", *OA*, c. IX (1989), s. 31-33.

M. Akif Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", *OA*, c. IX (1989), s. 31-33.

وحده، ثم جاء إلى جانبه فيما بعد مذهب الشيعة الإمامية مع المذهبين المالكي والشافعي، وفي زمن الأيوبيين غلب المذهب الشافعي والمالكي، أما في زمن المماليك فكان يجري تعيين قضاة من المذاهب الأربعة. ولما جاء العثمانيون جعلوا الصدارة للقضاء الحنفي على قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى. وفي النهاية في عهد محمد علي باشا فقد أمر بتطبيق المذهب الحنفي وحده دون سائر المذاهب الأخرى (١٠٤). ومن ناحية أخرى كان لجهود المناصرين الأقوياء لبعض المذاهب ونجاحهم أكثر من الآخرين في نشر تعاليم تلك المذاهب أثره الواضح في انتشارها، ونتيجة لذلك انتشر المذهب الحنفي في الشرق الأوسط والمناطق التي استوطنها الأتراك وفي الهند والشرق الأقصى، بينما انتشر المذهب المالكي في شمال إفريقيا والأندلس، وانتشر المذهب الشافعي في الشرقيين الأوسط والأقصى، وانتشر المذهب الحنبلي في شبه الجزيرة العربية.

وكان ربط القاضي بمذهب معين، أو إلزامه عند التعيين باتباع مذهب بعينه، من الأمور التي أثارت الجدل في الفقه الإسلامي. فالمرشعون الأوائل الذين رأوا في الاجتهاد عنصراً لا يمكن التغاضي عنه في تكوين القضاة لم يستحسنوا تعيين القضاة مع شرط إلزامهم باتباع مذهب معين. واعتبر بعض المرشعين أن تعيين القضاة الذي يتم بشرط الإلزام بمذهب معين ليس جائزاً، بينما اعتبر البعض الآخر أن هذا الشرط وحده هو الذي لا يجوز، بينما يجوز التعيين (١٠٥). والخلاصة أن كلا الرأيين لم يقبل بالزام القاضي بتطبيق مذهب معين. غير أن الفائدة التي يحققها تطبيق مذهب بعينه لأجل ضمان الوحدة والاستقرار في القانون وتناقص فعاليات الاجتهاد مع مرور الزمن من ناحية أخرى والتزام القضاة في الأخذ براء مذهب بعينه قد ساقطت بالضرورة إلى أن تصبح آراء المذهب الواحد في الفتوى والقضاء هي الأساس الذي يؤخذ به، وأن يكون القضاء مخولين به وحده. وكانت الحجة في ذلك أن العلاقة بين القاضي والخليفة تشبه علاقة الوكالة، وفيها فان وظيفة القاضي يمكن تحديدها بالزمان والمكان وبعض الأمور الأخرى (١٠٦).

(١٠٤) - لمزيد من المعلومات أنظر: شفيق شحاتة، تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦١، ص ٤٠-٤٦، وعبد المجيد محمد الحفناوي، تاريخ القانون المصري، القاهرة ١٩٧٣-١٩٧٤، ص ٤٥٠ وما بعدها.

(١٠٥) - أنظر: الموردي، ص ٧٨ والفرا، ص ٦٣-٦٤ والمحمصاني، الأوضاع...، ص ١٦١.

(١٠٦) - أنظر: Ebul Ula Mardin, "Kadi", /A, c. VI, s. 43.

وقد عثرت المجلة فيما بعد عن هذا التحديد على النحو التالي: "يتقيد القضاء ويتخصص باستثناء بعض الأمور المتعلقة بالزمان والمكان" (المادة ١٨٠١). ثم تستطرد المادة وهي تقدم الأمثلة فتقول: "وكذلك إذا كان هناك رأي لأحد المجتهدين في هذا الخصوص وصدر أمر سلطاني للعمل بهذا الرأي بناءً على أنه أرفق بالناس وأوفق لمصلحة العصر فليس لقاض أن يعمل برأي مجتهد آخر يناهض رأي هذا المجتهد، وإذا عمل به فليس حكمه نافذاً". فالتحديد من ناحية المذهب نظر إليه هو الآخر في هذا الإطار.

وكان للدول التركية بوجه خاص دور مهم في انتشار المذهب الحنفي، فقد كان السلاجقة منذ عهد طغرل بك يختارون القضاة في الغالب من المذهب الحنفي (١٠٧). وكان من النتائج الطبيعية لذلك أن غلب تطبيق المذهب الحنفي في المحاكم خلال تلك الفترة، غير أننا لم نصادف وثيقة تدلنا على صدور الأحكام في تلك الفترة تبعاً للمذهب الحنفي (١٠٨). وهو الأمر الذي ينطبق أيضاً على المرحلة الأولى من عهد العثمانيين. فلا توجد إشارة واضحة في براءات [أي مراسيم تعيين] القضاة في تلك الفترة تدل على أنهم أصدروا أحكامهم طبقاً للمذهب الحنفي (١٠٩). ولعل القضاة في تلك الفترة لم يجدوا ما يدعوهم للتصريح بتطبيق هذا المذهب بالذات، لأنهم كانوا في الغالب من فقهاء الحنفية. أضف إلى ذلك أن المذهب الحنفي مع كونه كان الراجح إلى حد بعيد في تلك الفترة، إلا أنه لم يكن هناك تعصب مذهبي في هذا الموضوع بالقدر الذي شهدناه في القرون التالية، ولذا فمن المحتمل أنهم تركوا الباب مفتوحاً لآراء المذاهب الأخرى. وحتى مجيء القرن السادس عشر كان يحدث بين الحين والآخر أن يستعان برأي المذاهب الأخرى في المحاكم العثمانية، مما يدل على صحة الرأي الذي عرضناه، إذ يلاحظ من خلال القيودات التي تصادفنا في سجلات المحاكم الشرعية، في بورصة في القرن الخامس عشر، أن القاضي الحنفي هناك كان يعين النواب من المذهب الشافعي ويطبق الأحكام التي يقدمونها تبعاً لهذا المذهب، ولا سيما في الموضوعات التي يجيب عليها الاجتهاد الشافعي بشكل أفضل في المسائل الفقهية والاجتماعية، مثل امكانية التفريق قضائياً بسبب غياب الزوج دون أن يترك نفقة (١١٠). ومع ذلك فلا يجب ألا ننسى أن هذا التصرف كان محدوداً، وأن أصحاب الدعاوى لم يكن لهم الحق في اختيار المذهب الذي يريدونه من المذاهب الأربعة (١١١).

(١٠٧) - أنظر: Mehmet Altan Köymen, "Alp Arslan zamanı Büyük Selçuklu İmparatorluğu dini siyaseti", *Selçuklu Araştırmaları Dergisi*, c. IV, s. 150-152.

(١٠٨) - لا توجد في براءات القضاة [مرسوم تعيينهم] الموجودة في أيدينا ما يشير إلى أنهم سوف يعملون بمقتضى اجتهادات المذهب الحنفي، أنظر:

Osman Türan, *Türkiye Selçukluları Hakkında Resmi Vesikalar*, Ankara 1988, s. 46-56.

(١٠٩) - لا نرى في إحدى براءات القضاة المؤرخة في ٨٨٤هـ (١٤٧٩م) والخاصة بعهد السلطان محمد الفاتح إلا حديثاً عن اتباع اجتهادات الأئمة (اقتدأ اجتهاد أئمة). أنظر: Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 114-115.

(١١٠) - أنظر: Halil Sahillioğlu, "Bursa kadı sicillerinde iç ve dış demeler aracı olarak 'kitâbü'l-kâdî' ve 'süfteceler'", *Türkiye İktisat Tarihi Semineri*, Ankara 1975, s. 123; Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 72, 115-117.

(١١١) - قارن: İnalçık, "Mahkeme", *İA* c. VII, s. 151; Ortaylı, *Osmanlı Şehirlerinde Mahkeme*, *Bülent Nuri*: *Esen Armağanı*, Ankara 1977, s. 249.

وها هي إحدى الفتاوى لأبي السعود أفندي تدلنا على أن القضاة كان محظوراً عليهم أن يصدروا أحكاماً تعتمد على آراء مذهب يخالف مذهب المدعى عليه؛ ونص الفتوى: "إذا توفي زيد الحنفي أثناء غيابه وقام دائنوه الشافعية أثناء غيابه جملة ورثته بآثبات الدين وقام القاضي الحنفي بتنفيذ ذلك فهل يكون مقبولاً؟ الجواب: لا؛ فقد منع القضاة في الممالك المحروسة

والمعروف أن هذا التصرف استمر حتى القرن السادس عشر، ثم بدأ التصريح في براءات القضاة والمفتين منذ أواسط هذا القرن بأن القضاء والفتوى سوف يجريان على أسس المذهب الحنفي (١١٢). ويُفهم من ذلك أن التسامح الذي ظهر تجاه المذاهب السنية الأخرى حتى القرن السادس عشر قد انتهى عند ذلك التاريخ (١١٣). وكذلك في الأحوال التي تختلف فيها الآراء داخل المذهب الحنفي نفسه، كان القضاة مكلفين -حسبما تشير إليه البراءات- بالحكم اعتماداً على أصح تلك الآراء (١١٤). وعلى الرغم من كل ذلك كان في وسع القاضي أن يحكم اعتماداً على رأي يخرج عن الرأي الغالب في المذهب الحنفي، أو أن يعتمد على اجتهاد مقبول من المذاهب الأخرى، ولكن عليه أن يحصل من السلطان على إذن صريح بذلك (١١٥).

وهذا التطبيق الصارم للمذهب الحنفي كان جارياً في الأناضول والرومل، وهو ما يُفهم من قول أبي السعود أفندي حول اعتناق المذهب الشافعي (التشفع) بأنه "لا يجري في ديار الروم". وكان يجري في المناطق التي ينتسب قسم كبير من أهاليها لمذاهب أخرى غير المذهب الحنفي مثل مكة والمدينة وحلب والقدس والقاهرة تعيين قاض حنفي وعدد من النواب تحت رئاسته من المذاهب الأخرى، وبذلك يمكن للمنتسبين لتلك المذاهب أن يجدوا الامكانية لحل خلافاتهم الفقهية

من اصدار احكام تخالف مذهب المدعى عليه، فالحكم باطل وتنفيذه باطل" Ebusuûd, "Maruzat", MTM, sy. 2, s. 345.

(١١٢) - تتكرر العبارة التالية في كل براءات القضاة تقريباً بعد هذا القرن، وهي: .. وعليه [أي القاضي] أن يبحث المسائل المختلف فيها من قبل أئمة الحنفية فيتحرى أصح الأقوال ويعمل بمقتضاها...".
(Hıfzı Efendi, *Kanunname-i Cedid*, i.Ü. Hukuk Fakültesi Kütüphanesi, vr. 49b-50a; "Osmanlı Kanunnâmeleri", s. 326-327; Uzunçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 85-86, 112-113).

(١١٣) - يفهم بوضوح من فتاوى أبي السعود أفندي أنه كان هناك سماح لفترة للمذاهب الأخرى ولكن جرى المنع بعد ذلك. وهناك فتويان وردتا في أحد مجاميع الفتاوى مترادفتين وكلتاها مثال على ذلك: "المسألة: عندما عجزت هند التي اختفى زوجها عن مواجهة نفقات معيشتها فتشفعت وطلقتها القاضي الشافعي ثم تزوجت برجل آخر، وإذا ظهر بعد ذلك زيد فهل يحق له أن يسترد زوجته؟ الجواب: لا، أحمد.

جواب آخر: لقد صدر أمر سلطاني بالمنع يحظر فيه مسألة التشفع في ديار الروم. أبو السعود (Düzdağ, 1972, s. 44).
44. *Şühulislam Ebusuud Efendi Fetvaları Işığında 16. Asır Türk Hayatı*, İstanbul 1972, s. 44.
نفس السؤال وإجابة أبي السعود أفندي وحدها عليه في "معروضاته" (ص ٢٤٠-٢٤١). كما نشهد في "المعروضات" عبارة في فتوى أخرى تقول: "العمل بقول الشافعية في هذه الديار ممنوع" (٣٤١).

(١١٤) - المسألة: القاضي الذي تنص ببراءته على أن يعمل بأصح الأقوال هل يكون حكمه نافذاً إذا عمل بقول ضعيف؟ الجواب: إذا كان ضعيفاً جداً فلا يجوز. (Ebusuûd Efendi, s. 344; Selle, s. 17).

(١١٥) - هناك فتويان تشيران إلى ذلك: "المسألة: إذا كان زيد مجنوناً فهل يكون القاضي قادراً شرعاً على التفريق بينه وبين زوجته هند؟ الجواب: إذا كان القاضي مأموراً باتباع قول الإمام محمد [بن الحسن صاحب أبي حنيفة] فهو ممكن وإلا فلا (أبو السعود، ص ٣٤٠)".
المسألة: إذا زوّجت هند نفسها إلى زيد دون أن تعلم أنه مجزوم ثم إذا علمت ذلك ولم ترض به فهل تستطيع مطالبة القاضي بتطليقها منه؟ الجواب: لا، إلا إذا أذن للقاضي أن يعمل بقول الإمام محمد (Ali Efendi, *Fetâvâ*, İstanbul 1272, c.I, s. 91).
ففي كلا الحالتين فإن الرأي السائد في المذهب الحنفي (أي أصح الأقوال) هو عدم السماح بالتطليق ومن ثم فلا يستطيع القاضي الحكم بالطلاق ما لم يكن هناك جواز صريح.

تبعاً لما أقرته مذاهبهم(١١٦). واستمر ذلك النهج في مصر حتى القرن التاسع عشر، وفي زمن محمد علي باشا تخلت الدولة عام ١٨٠٥م عن تعيين قضاة (نواب) من المذاهب الأخرى، وعن تلك الاجتهادات المذهبية، ولم يسمح إلا بتطبيق المذهب الحنفي وحده، كما هو الحال في الأناضول والرومل(١١٧). وانطبق ذلك الوضع على المفتين أيضاً؛ إذ كان يجري تعيينهم من المذاهب الأربعة، لاصدار الفتاوى على مذاهبهم في المناطق التي يجري تعيين قضائهم من المذاهب الأخرى(١١٨).

واستمر هذا النهج حتى أوائل القرن العشرين، ولا يمكن التهوين من أهمية البقاء على مذهب واحد في الفترات التي توقفت فيها أعمال التشريع الرسمية في مجال الفقه الإسلامي، أو التهوين من أهمية تطبيق اجتهادات ذلك المذهب وحده في المحاكم من ناحية الاستقرار والتوحيد القضائي. غير أن تطبيق هذا النهج بشكل صارم وعدم اللجوء إلى الاستفادة من المذاهب الأخرى عند الحاجة كان له محذور آخر؛ إذ أدى إلى تشدد القوانين والعجز عن الوفاء بالاحتياجات الاجتماعية. كما كان يحدث بين الحين والآخر أن تتعسر القوانين في سبيل البقاء على مذهب واحد. والمثال على ذلك ما كان يجري في الزيجات التي تتم بالإكراه في حالات تهريب الفتاة أو غير ذلك من الأمور المشابهة، فبدلاً من الاستفادة من آراء المذاهب الأخرى لحل المشكلة الاجتماعية والفقهية الناجمة عن جوازها في المذهب الحنفي، وبدلاً من الاعلان عن بطلان هذا النكاح من البداية كانوا يجبرون الزوج على تطليق زوجته. فقد نصت قانوننامة العقوبات على أن "الذي يغتصب فتاة أو سيدة ويعقد عليها النكاح جبراً عليهم أن يطلقوها منه بالقوة ويقوموا

(١١٦) - ذهبت بعض المصادر إلى أن العثمانيين لم يطبقوا في البلدان العربية إلا مذهباً واحداً هو المذهب الحنفي، فلم يسمحوا بتطبيق المذاهب الأخرى (أنظر مثلاً: المحمصاني، ص ١٦٢-١٦٣). والحق أن كلام الباحث اللبناني ليس واضحاً ويتناقض بعضه مع بعض. وليس لنا أن نوافقه على رأيه؛ فالمعروف أن القاضي الحنفي في مكة كان يعمل إلى جانبه قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى. وهناك حكم بتاريخ ١٢ صفر ٩٧٣ (١٥٦٥م) موجه إلى قاضي مكة بأمره بتسجيل القضايا المنظورة في المحاكم المالكية والشافعية والحنبلية في سجل ثم يقوم بتسليمه كل ثلاثة شهور إلى محكمة الحنفية (المحكمة الكبرى) (أنظر أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر مهمة مصر رقم ٥، ص ٩١، حكم رقم ٢١١). وهناك فرمان مؤرخ في أواخر ذي القعدة ٩٥٥هـ (١٥٤٨م) تم إرساله إلى قاضي عسكر الأناضول يتحدث عن حكم بالطلاق أصدره النائب الشافعي لقاضي حلب تبعاً لمذهبه هو (أنظر أرشيف رئاسة الوزراء، تصنيف فكتة A. DVN 350). كما يتبين من فرمان مؤرخ في رجب ٩٨١هـ (١٥٧٣م) أن الجاري في طرابلس الغرب هو قيام القضاة بتطبيق المذهب المالكي. ويفهم من حكم مؤرخ في ١٥٢٢م أنهم عينوا في ديار بكر قاضياً شافعياً (أنظر: Halil İnalçık "Mahkama", s. 3).

(١١٧) - أنظر: شحاته، ص ٤٥ والحنفاوي، ص ٤٦٦.

(١١٨) - أنظر: D'Ohsson, c. II, s.284; Uzuçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s.174.

وحول تعيين مفتي شافعي في المدينة المنورة أنظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفاتر مهمة مصر، رقم ٥ ص ٢٠١، حكم رقم ٥٩٨.

بتأديبه" (١١٩). ولا شك أن هذا الحل أمر يثير الجدل. في حين أن قانون علاء الدولة بك الذي جرى تطبيقه مدة في منطقة معينة من أراضي العثمانيين كان ينص على أن النكاح الذي يُعقد بالإكراه يكون فاسداً على طريق آراء المذاهب الأخرى بدلاً من انهائه بالقوة، وتُحل المشاكل الفقهية والاجتماعية الناشئة عن ذلك، "فاذا جر الفتاة فأخذها وعقد عليها بعد ذلك فإن نكاحه فاسد، ويلزم تعزيره" (١٢٠). غير أن زيادة التعصب للمذهب أغلقت الباب تماماً على الاستفادة من آراء المذاهب الأخرى، واستمر الأمر على ذلك سنوات طويلة. وفي "المجلة" نفسها التي أعدت بعد عهد التنظيمات لم تجر الاستفادة من المذاهب الأخرى. فقد حالت الظروف السياسية والحقوقية في ذلك العهد دون "جمعية المجلة" ورئيسها احمد جوبت باشا أن يخطو مثل هذه الخطوة الراديكالية (١٢١).

ولم تتحقق هذه الخطوة إلا في مطلع القرن العشرين، في ظروف لم تكن مواتية على الإطلاق. فقد فرض التغيير الاجتماعي والثقافي آنذاك والضرورات التي نشأت عن اندلاع حرب البلقان حاجةً الى توسيع امكانيات التفريق بالاستفادة من المذاهب الأخرى، إلى أن صدرت الارادة السنية في النهاية بتاريخ الثالث والعشرين من ربيع الثاني ١٣٣٤ (٥ مارس ١٩١٦م) لتعترف للزوجة بحق الطلاق من زوجها الذي غاب ولم يترك لها نفقة، وذلك خروجاً على اجتهادات المذهب الحنفي. وبهذه الارادة السنية التي صدرت بالاستفادة من اجتهادات المذهب الحنبلي أتيحت الفرصة للاستعانة بالمذاهب الأخرى لأول مرة بعد مدة تزيد على ثلاثة قرون (١٢٢).

أما "مرسوم قانون العائلة" (حقوق عائلته قرارنامه سى) الذي أعد عام ١٩١٧ بعد مدة قصيرة من صدور تلك الارادة السنية فقد خطا خطوة راديكالية واسعة في هذا المجال، متبعاً أسلوباً تلفيقياً (eclectic) واستفاد في كثير من أحكامه من المذاهب الأخرى. ولكي يمكن للمرسوم التشريعي بهذه الوسيلة ان يكون قادراً على إعداد قانون للعائلة يلبي الاحتياجات القانونية والاجتماعية فقد جرت الاستعانة بالامكانات الفقهية العديدة في المذاهب الأخرى غير الموجودة في المذهب الحنفي (١٢٣). وكان هذا المرسوم التشريعي هو القانون الذي هيا السبيل للاستفادة من

(١١٩) - انظر: Heyd, *Criminal Law*, s. 60.

(١٢٠) - انظر: Barkan, *Kanunlar*, s. 121, md. 16.

كما يوجد نفس الحكم في قانوننامه بوز ارق Bozok، انظر: (ص ١٢٥، مادة ١٦)

(١٢١) - انظر: M. Akif Aydın, "Bir hukukçu olarak Ahmed Cevdet Paşa", *Ahmed Cevdet Paşa Semineri*, İstanbul 1986, s. 34-35.

(١٢٢) - للمزيد من المعلومات انظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 146-148.

(١٢٣) - للمزيد من المعلومات انظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 209-210.

المذاهب الأخرى لأول مرة في تاريخ القضاء الاسلامي، وكان مثالا يحتذى للكثير من قوانين العائلة التي أعدت في الدول الاسلامية الأخرى بعد ذلك. والواقع أن عدم الإستفادة - لقرون طويلة - من الآراء والمذاهب الأخرى في القضاء العثماني، والبدء في استغلال هذا الامكان قبل مدة قصيرة على انهيار الدولة العثمانية قد ترك أثره على مسيرة تطور القضاء العثماني لفترة تقرب من ستة قرون، كما أثر أيضا بالسلب على المسيرة العامة للقانون التركي بعد ذلك.

الفصل الرابع الفتوى وعلاقتها بالقضاء

الفتوى هي الاجابة التي تقدم حول مسألة من المسائل الدينية والقضائية، وهي تحتل مكاناً بارزاً في صياغة الأحكام الاسلامية والقوانين العثمانية. فالفتوى هي انعكاس لمبدأ الشورى الذي يوصى به أساساً في الفقه في مجال الحقوق، ومن ثم كان مجال استخدام الفتوى واسعاً منذ العهود الأولى للإسلام. وكانت الهيئة التي شكّلها الخليفة عمر بن الخطاب من سبعة فقهاء في المدينة المنورة مرجعاً يلجأ إليه الناس بحرية تامة بما فيهم قاضي المدينة لحل مشاكلهم الفقهية (١٢٤). بل ونعرف أن الخليفة منع هذه الهيئة من الخروج خارج المدينة حتى يستفيد الناس من آرائها الفقهية، كما نعرف أيضاً أن قاضي الكوفة ويدعى شريح كان يصطحب مجموعة من الفقهاء للاستفادة من فتاواهم أثناء المحاكمة (١٢٥). وفي عهود نشوء الفقه الاسلامي كان كل فقيه مجتهد مرجعاً للفتوى يلجأ إليه الناس متى شاءوا. ولم يكن الافتاء وظيفة تستدعي التعيين من سلطة مركزية، كما هو الحال في وظائف القضاة، بل كان التضلع في الفقه كافياً لذلك، ولهذا كان المدرس القائم على تعليم الفقه في المدارس مفتياً طبيعياً. وسواء الفتاوى التي تصدر عن مثل هؤلاء العلماء أو الفتاوى التي أصدرها المفتون الذين رأينا تعيينهم رسمياً بعد تاريخ معين فقد كانت دائماً ذات أهمية كبيرة في إقرار تطبيق الفقه الإسلامي على الرغم من أنها لم تكن ملزمة للقضاة. ويمكننا أن ندرك مدى أهميتها على امتداد تاريخ التشريع الاسلامي من كثرة مجاميع الفتاوى الموجودة في كل مذهب.

ونستطيع القول إن الفتاوى أثرت من وجهين في تطبيق الفقه؛ فقد كان من الواضح أن القضاة الذين لا يحوزون صفة الفقيه المجتهد يحتاجون إلى المفتي الذي يساعدهم بين الحين والآخر في ايجاد الأسس الشرعية للقضايا المعروضة عليهم، فالمفتون بهذا الوجه كانوا يعاونون القضاة. ومن ناحية أخرى فإن وجود الفقهاء الذين يرجع الناس إليهم دائماً للاستفادة من آرائهم في المسائل الدينية والشرعية كان أمراً ساعد على حل مشاكل كثيرة، وحال دون انتقالها إلى المحاكم.

وبالنظر لكل هذه الفوائد كانت السلطة المركزية تقوم - إلى جانب تعيين القضاة - بتعيين المفتين في الولايات والسناجق والأقضية داخل أراضي الدولة العثمانية. وكما أشرنا سابقاً فإن هذه الفتاوى إلى جانب أنها تساعد القاضي في تحديد القواعد والأحكام الفقهية اللازمة للقضايا

(١٢٤) - أنظر: Hamidullah, *Hukuk ilmi*, s. 121

(١٢٥) - أنظر: Atar, s. 122

كانت أيضاً تساعده في التعرف على أصح الأقوال السائدة في الأحوال التي تختلف فيها الآراء في المذهب الحنفي نفسه. ولهذا السبب كانت تطلب الفتاوى أحياناً من القاضي نفسه (١٢٦).

كما كان يحدث أيضاً أن يُبرز أحد الأطراف في دعوى منظورة أمام المحكمة فتوى حصل عليها لتدعيم موقفه، وتصادفنا أحكام عديدة في دفاتر السجلات الشرعية صدرت استناداً إلى فتوى قدمها أحد الأطراف للمحكمة (١٢٧). وهذا الأمر يدلنا على أن القضاة كانوا يقعون تحت تأثير الفتاوى المقدمة إليهم من الآخرين، أو الفتاوى التي يستصدرونها هم أنفسهم. والواقع أن عدم إلزام الفتوى للقاضي لا يعني أنه قادر على رفضها مهما كانت؛ فلا يحدث ذلك إلا إذا كانت في يده حجج قوية على ذلك الرفض، وإلا فإن المدعي قد يلجأ إلى المحكمة الأعلى وهي الديوان الهمايوني، ويصبح القاضي عندئذ في موقف حرج، موقف القاضي الراض للفتوى بغير مبرر (١٢٨). ونلاحظ في هذا الصدد أن الفتاوى الصادرة عن شيخ الاسلام بوجه خاص كانت ذات مكانة خاصة (١٢٩).

وكان تحول الفتوى إلى صفة الإلزام للقضاة يتأتى من الأمر الصادر عن السلطان بتطبيق رأي شرعي معين، أي بتطبيق فتوى معينة، مما يعني إلزامهم ببعض الأمور، ويكونون مجبرين على تطبيقها بعينها. وكان شيخ الاسلام يتمتع بحق عرض مثل هذه الفتاوى على السلطان مباشرة، ودون وساطة من الصدر الأعظم، وبحق تطبيقها في المحاكم إجبارياً. وعلى هذا كان شيوخ الاسلام أصحاب تأثير واضح ومباشر على تطبيق التشريعات العثمانية. ويتضح ذلك من مجموعة الفتاوى التي أصدرها أبو السعود أفندي، وجمعها تحت اسم (معروضات)، ثم قدمها مباشرة إلى السلطان، ثم أمر السلطان للعمل بموجبها، ومن ثم شكّلت نموذجاً فريداً للفتاوى التي تحولت إلى صفة الإلزام. وهناك شرحٌ وُضِعَ على هامش إحدى الفتاوى المحفوظة في أرشيف

(١٢٦) - أنظر مثلاً: Çavuşzade Mehmed Aziz, *Dürri's-Sukûk* İstanbul 1288, c. I, s. 72-73

(١٢٧) - أنظر مثلاً: Ongan, s. 50, nr.232; Çavuşzade, c. I, s.49,52,62

(١٢٨) - لأن هناك فتوى حررت إلى قاضي الشام وأوردها مومجى في كتابه تأمر القاضي بالنظر مرة أخرى في الصك الشرعي والفتوى الموجودة في يد المدعي وتكاد توجه إليه اللوم لأنه رفضهما دون اطلاع وتمحيص (Mumcu, *Divân-ı Hümayun*, s. 105, d.n. 147). ويقول حاييم جريب هو الآخر من خلال بحثه للسجلات الشرعية في مدينة بورصة أن القضاة كانوا دائماً يقبلون الفتاوى المقدمة لهم، وأن الطرف الذي يأتي بالفتوى هو الرابع دائماً للقضية. أنظر:

Haim Gerber, "Sharia Kanun and Custom in the Ottoman Law: The Court Records of 17th Century Bursa", *IJTS* II/1, s. 145-146

(١٢٩) - أنظر: Ahmet Mumcu, *Osmanlı Devletinde Rüşvet Özellikle*

Adli Rüşvet, Ankara 1969, s. 141-142; Jennings, s. 140.

قصر طوب قابي، يقول: "لقد صدر الحكم الهمايوني للعمل بهذه الفتوى الشريفة... وهذه الفتاوى صور من الفتاوى الموقعة الموجودة في يد الدفتردار، وقد كتبت ووضعت في الخزانة"، وهذه العبارة تدلنا على نموذج آخر لجعل تطبيق الفتاوى أمراً إلزامياً من قبل السلطان، كما تدلنا أيضاً على أن السلطان يستصدر الفتاوى بين الحين والآخر، ويأمر بتنفيذ ما جاء فيها (١٣٠).

وهناك دور آخر كانت تلعبه مؤسسة الفتوى في العمل المنظم للقوانين العثمانية، ألا وهو الدور الذي اضطلع به المفتون في ضمان توافق أحكام القضاة مع الشرع. ولا يستطيع أحد أن ينكر أن وجود المفتين في المراحل التي لم يكن فيها أصول منظمة للنقض، ولا سيما في المناطق البعيدة عن مركز الدولة، ووجود الفرصة دائماً أمام أطراف الدعوى للرجوع إليهم كان أمراً يجبر القضاة إلى حد معين على إصدار الأحكام بما يتفق مع الشريعة. وكانت الأحكام التي يصدرها القضاة مفتوحة دائماً لرقابة المفتين ونقدهم العلمي (١٣١).

(١٣٠) - للاطلاع على نص الفتوى أنظر: TSA,E, 4889

(١٣١) - أنظر: Ali Himmet Berki, *Büyük Türk Hükümdarı İstanbul Fatih Sultan* - أنظر: Mehmed Han ve Adalet Hayatı, İstanbul 1953, s. 59.

الفصل الخامس

مراجع القضاة في أحكامهم

إذا نحينا جانباً محاولات التدوين التي قام بها الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور برأي من عبد الله بن المقفع، ومحاولات التدوين التي لم تتحقق على أيام هارون الرشيد بعد ذلك فإننا لا نكاد نعثر على شيء من مثل ذلك في تاريخ الشريعة الإسلامية حتى ظهور "المجلة" في أواخر عهد العثمانيين. ولا شك أن عدم وجود حركة تدوين رسمية في مراحل نشوء الشريعة الإسلامية والآونة التي كثرت فيها أعمال الاجتهاد كان له أثر إيجابي على تطور الشريعة الإسلامية، فقد كان من شأن أي حركة للتدوين في المراحل الأولى أن تعوق إلى حد كبير تطورها. غير أنهم بدأوا يشعرون بالحاجة إلى حركة تدوين في العقود التالية بسبب الفوائد العملية التي يمكن أن تحققها. فقد تشكلت هيئة من الفقهاء بايعاز من الحاكم البابوري أوزنك زيب عالمكير، وقامت بجمع الآراء المعتمدة التي يمكن أن تشكل أساساً للفتوى والقضاء في المذهب الحنفي، ووضعتها جميعاً في كتاب عُرف باسم "الفتاوى الهندية" أو "الفتاوى العالمكيرية" نسبة إلى عالمكير (١٣٢). غير أن هذا الكتاب لم يكن قد جرى إعداده ليكون تطبيقه إجبارياً في المحاكم، بل كان بمثابة كتاب علمي يرشد القضاء والمفتين.

وعدم وجود حركة تدوين رسمية في تاريخ الشريعة الإسلامية وما يرتبط بها من عدم وجود مصدر لقوانين ذات سريان رسمي لا يعني أن القضاء كانوا يعانون كثيراً في الوصول إلى الأحكام الشرعية التي يطلبونها على مدى تاريخ التشريع الإسلامي والعثماني، أو أن ذلك كان سبباً في نوع من التشتت والتوزع في التشريع. بل على العكس كانت هناك دائماً أمام القضاء مصادر للمعلومات يمكنهم الاستعانة بها بسهولة، سواء أكان في مجال الحقوق الشرعية أم في مجال الحقوق العرفية، وما كان ساري المفعول منها رسمياً. وهذه المصادر هي كتب الفقه ومجاميع الفتاوى والقانوننامات وسجلات المحاكم الشرعية، يلجأون إليها متى شاءوا، ليحصلوا على الحكم الذي يريدونه. ولكن الملاحظ على القضاء في أحكامهم أنهم لا يذكرون بوضوح كتاب الفقه أو مجموعة الفتاوى أو القانوننامة التي اعتمدوا عليها في إصدارهم لتلك الأحكام، باستثناء بعض الأمثلة المحدودة (١٣٣).

(١٣٢) - أنظر: Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", s. 32-33.

(١٣٣) - يقول جربير أن هذه المصادر نادراً ما تذكر في السجلات الشرعية لمدينة بورصة (أنظر: جربير، ص ١٤٦). بينما يقدم هيد من السجلات الشرعية لمدينة قونية الأمثلة على الاحالات الواضحة إلى القانوننامة. أنظر (32 Criminal Law).
والاحالة تمت على كتاب "نتيجة الفتاوى" أنظر: (Çavuşzade, c.I. s.72-73)

وهذه المصادر الخاصة بالمعلومات والقوانين والشرائع السارية لم تكن محررة على شكل مواد، كما هو الحال في القوانين والتشريعات الحالية. ومن هذه الكتب المحررة بطريقة متميزة، ومن القانوننات التي هي عبارة عن نصوص قصيرة نوعاً ما، كان القضاة يحصلون بسهولة على الأحكام التي يطلبونها. ومن هذه الناحية فلا يصح أن نصف مصادر المعلومات والقوانين السارية في التشريعات العثمانية بوجه عام بأنها كانت متناثرة، أو أن استخدامها لم يكن عملياً. ويمكننا ذكر هذه المصادر على النحو التالي:

أ- الكتب

وهي مصادر الفقه الحنفي التي كان يجري تدريس أغلبها في المدارس للطلاب في مجال الشريعة الإسلامية، وتشكل في الوقت نفسه عوناً للقضاة في الحصول على الأحكام التي يصدرونها في المحاكم. ويمكن اعتبارها من هذه الناحية نشاطاً خاصاً في التدوين. ويأتي في مقدمة هذه الكتب حتى عهد السلطان محمد الفاتح كتاب الهداية للمرغيناني وكتاب كنز الدقائق لابن البركات النسفي والمختصر لقنوري وكتاب الوقاية لتاج الشريعة (١٣٤).

وابتداءً من عهد السلطان الفاتح قام الملا خسرو (محمد بن فراموز بن علي) بوضع شرح على كتابه المعروف باسم غرر الأحكام سماه درر الحكماء في شرح غرر الأحكام، وهو الذي يعرف اختصاراً باسم الدرر، وهو من أكثر الكتب التي كان يستعين بها القضاة في المحاكم العثمانية (١٣٥). وابتداءً من عهد السلطان سليمان القانوني أخذ كتاب ملتقى الأبحر لابراهيم الحلبي مكان كتاب الدرر، وهذا الكتاب الصغير الحجم، السهل الاستعمال قد انتشر بين الناس إلى حد أن القضاة شرعوا منذ ذلك يصدرهم أحكامهم استناداً عليه دائماً (١٣٦). وقد قام دوسون، المعروف بكتابه Tableau Général de l'Empire Ottoman الذي ألفه عن الحضارة العثمانية بتلخيص بعض الأقسام من

(١٣٤) - أنظر: 1 d.n. 22,29 ve 115 Uzünçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 37,57,72,77. للمزيد من المعلومات حول هذه الكتب أنظر: Ahmet Özel, *Hanefî Fıkıh Alimleri*, Ankara 1990, s. 37,57,72,77.

(١٣٥) - أنظر: 126 D'Ohsson, c.I, s.7-8; İnalçık, "Osmanlı Hukukuna Giriş", s. 126.

وقد وضعت على هذا الكتاب الذي ألفه ملا خسرو عديد من الشروح والحواشي (أنظر: كتاب جلبي في كشف الظنون، ج ٢ ص ١١٩٩ وكارل بروكلمان GAL ج ٢ ص ٢٢٦. وأنظر أيضاً: (102) Özel, *Hanefî Alimleri*).

(١٣٦) - أنظر: 115; Gottard Uzünçarşılı, *İlmiye Teşkilatı*, s. 8-10; D'Ohsson, c.I, s. 8-10; Jaeschke, *Yeni Türkiye'de İslamlik*, (trc. Hayrullah Örs), Ankara 1972, s. 12.

وهذا الكتاب مثل كتاب الدرر؛ إذ وضعت عليه شروح عديدة، أنظر:

Kâtib Çelebi, II, 1814 vd; Bağdatlı İsmâil Paşa, *İzâhu'l-Meknûn fi'z-Zeyl alâ Keşfi'z-Zunûn*, İstanbul 1972, c. II, s. 551; Brockelmann, GAL, c. II, s. 432, a.mlf. Supplementband, Leiden 1937, c. II, s. 642; Özel, *Hanefî Alimleri*, s. 115.

كتاب الملتقى لتقديم المعلومات عن الشريعة الإسلامية، مما يدلنا على مدى الشهرة التي بلغها كتاب الحلبي في العهد العثماني. فقد كان هذان الكتابان وكأنهما مرجعان للقوانين في المحاكم العثمانية، يرجع إليهما القضاة متى شاءوا. واستخدام دوسون لكلمة code التي تعني مجموعة القوانين، وهو يتحدث عن هذين الكتابين، إنما يدلنا أيضا على مدى ما حظيا به آنذاك من قبول.

ب- مجاميع الفتاوى

وهي مصدر المعلومات الذي يستعين به القضاة في عملهم، ويجري إعدادها بطريقة السؤال والجواب، فتصاغ المسألة على شكل سؤال ويكون الجواب عليها قاطعاً، ونظراً لأنها تتعرض لأكثر المشاكل شيوعاً، وتقدم لها الرأي الراجح في المذهب الحنفي فقد كانت تلك المجاميع هي المصدر الذي طالما رجع إليه القضاة. ولكي يتأكدوا من صحة الأحكام التي يصدرونها ويحولوا دون رفضها من جهة قضائية أعلى كالديوان الهمايوني كانوا يتجهون دائماً إلى أن تكون أحكامهم مستندة على فتوى من فقيه ثقة، ولاسيما فتوى شيخ الإسلام، ولعل ذلك هو الذي ساعد على زيادة الاعتماد على مجاميع الفتاوى، وزاد من انتشارها على امتداد تاريخ التشريع الإسلامي والقضاء العثماني (١٣٧). ونذكر من بين هذه المجاميع بوجه خاص فتاوى أبي السعود افندي ومجموع فتاوى زكريا زاده يحيى افندي (ت ١٠٥٣هـ/١٦٤٣م) المعروف باسم فتاوى يحيى افندي، ومجموع محمد افندي الانقروى (ت ١٠٩٨هـ/١٦٨٧م) المعروف باسم فتاوى الانقروى، ومجموع فيض الله افندي (ت ١١١٥هـ/١٧٠٣م) المعروف باسم فتاوى فيضيه، ومجموع منتش زاده عبد الرحيم افندي (ت ١١٢٨هـ/١٧١٦م) المعروف باسم فتاوى عبد الرحيم ومجموع يكي شهرلي عبد الله افندي (ت ١١٥٦هـ/١٧٤٣م) المعروف باسم بهجة الفتاوى، ومجموع چالجه لي علي افندي (ت ١١٠٣هـ/١٦٩٢م) المعروف باسم فتاوى علي افندي، ومجموع دُرِّي زاده محمد افندي (ت ١٢١٥هـ/١٨٠٠م) المعروف باسم نتيجة الفتاوى (١٣٨).

ج- القانوننامات

وهي مصدر هام آخر من مصادر المعلومات والتشريعات السارية المفعول في الحقوق العثمانية، فقد كنا قد تحدثنا قبل ذلك عن فترة نشوء الحقوق العُرفية، وعن الصورة التي ظهرت

(١٣٧) - للاطلاع على قائمة طويلة لمجاميع الفتاوى هذه أنظر: كشف الظنون، ج ٢، ص ١٢١٨، و اسماعيل

باشا البغدادي، ج ٢ ص ١٠٠ وما بعدها.

(١٣٨) - أنظر: D'Ohsson, c.I, s.17-18; Uzunçırşılı, *İlimiye Teşkilatı*, s. 197

وللمزيد من المعلومات حول تلك الكتب أنظر: Özel, *Hanefi Alimleri*, s. 130,136-137,139,141,143-144.

بها القانوننومات خلال تلك الدورة، فهي تجمع بين دفتيها القوانين التي فرضها السلاطين في مجال الحقوق العرفية بوجه خاص، وتنقسم من حيث الأساس إلى ثلاثة أقسام، الأول: وهو القانوننومات التي تحتوي أحكاماً في موضوع بعينه، وهذه القوانين التي صدرت على شكل فرمانات ومراسيم، وصاغت الأشكال الأولى للعديد من الأحكام الموجودة في قانوننومات السناجق والقانوننومات العامة كان يجري إرسالها إلى الإداريين المحليين والقضاة. ويمكننا التعرف على نماذج لهذا النوع من القوانين في دفاتر السجلات الشرعية وغيرها، مثل "دفتر المهمة" و "دفاتر المقاطعات" التي كانت تحفظ في مركز الدولة (١٣٩). والقسم الثاني: وهو قوانين الولاية أو السنق (اللواء) التي تجمع قوانين الأراضي والضرائب الجارية في مختلف السناجق والولايات، فقد كانت هذه القانوننومات هي التي تضم الأحكام السارية في منطقة معينة، ولا سيما الأحكام المتعلقة بالأراضي والضرائب فيها، فكان لكل ولاية أو سنق نسختان من تلك القانوننامة تحفظ إحداها في المنطقة المعنية، بينما تحفظ الثانية في استانبول لتصدر "دفتر التحرير" [تسجيل العقارات] الخاص بتلك المنطقة (١٤٠). ويمكننا أن نضيف إلى هذا القسم مجموعة أخرى من القانوننومات التي كانت تتعلق بموضوعات معينة، أو بفئة معينة من الناس، مثل ما يُعرف بـ (سياستنامه) التي كانت تضم أحكام عقوبات القتل والإعدام، وقانوننامة نظم الفاتح [السلطان محمد الثاني]، وقانون الانكشارية (قانون يكيچريان)، وقانون جماعة اليوروك (قانون يوروكان). أما القسم الثالث: فهو القانوننومات العامة التي تضم الأحكام الجارية في كافة أراضي الامبراطورية، وهي التي ذكرنا قبل ذلك أنها أعدت على أيام السلطان محمد الفاتح والسلطان بايزيد الثاني والسلطان سليم الأول والسلطان سليمان القانوني، وكانت تضم كافة الأحكام المعمول بها، ولا سيما ما يتعلق بمجالات القانون في العقوبات والأراضي والضرائب. وكما كان التتوين الرسمي

(١٣٩) - أنظر: İnalçık, "Kanunnâme", s. 563; a.mlf. "Suleiman the lawgiver", s. 112-115

وقد قام اينالجيقي بنشر بعض هذه القانوننومات مما يوجد في السجلات الشرعية لمدينة بورصة. أنظر:

Halil İnalçık, "Bursa şer'iye sicillerinde Fâtih Sultan Mehmed'in Fermanları", *Belleten*, sy. 44, s. 693-703; Robert Anhegger-Halil İnalçık, *Kanunname-i Sultani Ber Muceb-i Örf-i Osmani*, Ankara 1956, s. 3-85.

(١٤٠) - لقد قام عمر لطفي برقان بجمع قدر لا يستهان به ثم نشره، أنظر: (Barkan, *Kanunlar*). وللمزيد من المعلومات

عن قوانين السناجق أنظر: Heath W. Lowry, "The Ottoman Liva Kanunnames contained in the Defter-i Hakani", *OA*, c. II, s. 43-74.

موجوداً فقد كان هناك أيضاً نوع من التدوين الخاص، يجري بنفس الشكل ويؤدي تلك الوظائف بعينها (١٤١).

ولا شك أن القانوننات كانت مصدراً مهماً يعتمد عليه القضاة في تطبيق التشريعات العثمانية، ولا سيما في مجال العقوبات والأراضي والضرائب. ولهذا السبب كانت تُرسل إلى القضاة أينما كانوا لتكون تحت أيديهم عند إصدار الأحكام، كما كان القضاة بين الحين والآخر يعيدون إرسال تلك القانوننات إلى مركز الدولة لإضافة التغييرات التي تطرأ على القوانين والأحكام، أو لإدخال تعديلات وتصحيحات. بل كان يحدث أن تقدم هذه القانوننات لمن يطلبها من الأهالي لقاء أثمان معينة. ولا شك أن تعرف المواطن العادي على محتويات تلك القانوننات إنما يدل على أن لها وظائف أخرى مفيدة، مثل إيرادها عند الضرورة في وجه من يخالفون الأحكام، مما يضمن سيادة القانون.

د- دفاتر السجلات الشرعية

وهي الدفاتر التي كانوا يسجلون فيها كافة المعاملات والجراءات التي تجري في المحكمة، وكان العمل بها قد بدأ منذ زمن مبكر في التشريع الإسلامي. والسبب الأساسي وراء الاحتفاظ بهذه الدفاتر والعناية بها هو استخدامها عند الحاجة في التعرف على حكم سبق صدوره في إحدى القضايا، وكذلك لاثبات وجود الإجراءات القانونية التي تحولت إلى معاملات جارية في المحاكم إلى حد كبير ابتداءً من الأدوار الأولى، مثل معاملات الزواج والطلاق والبيع وإقامة الأوقاف وغير ذلك. والمعروف أن استخدام مثل هذه السجلات بدأ لأول مرة في مصر على أيام الأمويين؛ فقد حدث أن أنكر الأطراف في قضية ميراث حكماً أصدره قبل ذلك قاضي معاوية على مصر سليم بن عطر، فأصدر فيها الحكم من جديد، ثم قام بتسجيله في سجل مع وثيقة الشهود حتى يسهل الرجوع إليه عند الحاجة لاثبات الحكم (١٤٢). وهي الطريقة التي استمرت بعد ذلك بشكل مستقر إلى حد بعيد.

وقد جرت الدولة العثمانية هي الأخرى على إمساك سجلات لمحاكمها انطلاقاً من نفس الرأي، كما كان يجري تسجيل الفرمانات والمراسيم والأحكام المرسلة إلى القضاة في دفاتر

(١٤١) - يقوم أحمد آق غوندوز بنشر جانب كبير من القانوننات العثمانية، ولا سيما هذا النوع منها، أنظر: Akgündüz, c. I-VI.

(١٤٢) - أنظر: زكي الدين شعبان، الأحوال الشرعية، بيروت ١٩٧٨، ص ١٦-١٧، وأنظر أيضاً: Tyan, *L'Organisation*, s. 253.

السجلات الشرعية، حتى يتيسر الاطلاع عليها عند الضرورة (١٤٣). وكان القضاة يستعينون بتلك الدفاتر على حل الاختلافات الحقوقية المتعلقة بالقانون العرفي على ضوء الأحكام والمراسيم والفرمانات المسجلة في الدفاتر. وإذا تذكرنا أن القانون العرفي نشأ على مدى زمن طويل مع تراكم الأحكام والمراسيم والفرمانات التي يصدرها السلاطين، وأن الأشكال الأولى للقانوننات لم تكن في أغلب الأحيان إلا تلك الفرمانات والأحكام المنفردة لأدركنا جيداً ما هو الدور الذي لعبته دفاتر السجلات الشرعية في تطبيق القوانين العثمانية، باعتبارها مصدراً حياً لذلك، واحتوائها على صور من الأحكام والفرمانات. ولعل هذه الخاصية في تلك الدفاتر هي التي دفعت العثمانيين للعناية الفائقة بها، حتى أمكن أن يصل إلينا اليوم منها عدد كبير (١٤٤).

ويمكننا أن نضيف إلى تلك المصادر وجود المفتين وشيخ الاسلام الذين يمكن للقضاة أن يرجعوا اليهم بسهولة للتغلب على المشاكل الفقهية والقانونية التي قد تعترض سبيلهم. ويدلنا ذلك الوضع على أن القضاء في الدولة العثمانية كان يجري تطبيقه في جو من الوحدة والاستقرار، ويوضح لنا إلى حد ما لماذا كانت هناك حاجة ماسة إلى حركات التقنيين حتى مجيء عهد التنظيمات.

(١٤٣) - كانت القانوننات بوجه خاص تأمر بتسجيل الأحكام والفرمانات المرسلة [من مركز الدولة] في سجلات الأقاليم. فنرى في قانوننات لواء سلاطنة على أيام السلطان سليمان القانوني نصاً يقول: "وهناك أمر وهو إذا حدث حادث ولم يكن مسجلاً ومدنواً في الدفاتر والقانوننات فعلى القاضي الموجود في المحكمة أن يقوم بالتحري عن أمثاله في كل محكمة مرة واحدة ويوجد الفصيل في ذلك ثم يقوم بتسجيله في السجلات بحسب وقوعه، حتى إذا وقع مرة أخرى حادث يشبهه عمل به وبذلك لا يحدث تبديل أو تغيير ويكون السبيل لقطع النزاع، أنظر: (Barkan Kanunlar, s. 276. md. 20). كما نرى في قانوننات جزيرة قبرص أيضاً المؤرخة في ٩٨٠هـ (١٥٧٢م) عبارة تقول: "ولكي يجري العمل بحكمنا الشريف هذا فعليك أن تأمر بتسجيل صورة منه على ظهر دفتر الجزيرة المذكور وترسل صورة أخرى لتسجيلها في السجلات المحفوظة في المحاكم حتى يعمل القضاة بمقتضى ما جاء فيه..." (المصدر السابق، ص ٣٥٠)، وأنظر أيضاً: (Akgündüz, c. II, s. 233, md. 8, s.). (242, md. 11).

(١٤٤) - ولهذا السبب كان محظوراً على القضاة الذين يعملون لمدة عشرين شهراً أو عاماً أن يحملوا معهم دفاتر السجلات عندما يغادرون المحكمة التي يعملون فيها إلى محكمة أخرى، أنظر: ("Kanunnâme-i Al-i Osmân", s. 42).

الفصل السادس

الطوائف الغير المسكنة

كان للطوائف الغير المسلمة وضع خاص في القضاء العثماني، سواء من ناحية الأحكام التي يجري تطبيقها عليهم، أو من ناحية المحاكم التي يحاكمون فيها. ولكي نتعرف بشكل جيد على تلك الحقوق بكاملها يجب علينا معرفة هذه الأوضاع لغير المسلمين.

إن المبدأ العام في القضاء الاسلامي في أمر الأفراد الذين سيجري تطبيق القانون عليهم هو "الملك"، أو بتعبير آخر يجري تطبيق القانون الاسلامي على كل شخص في دولة الاسلام أو دار الاسلام بصرف النظر عن دينه، ومن ثم فإن الطوائف غير المسلمة التي تعيش تحت سيادة الدولة الاسلامية تخضع لنفس الأحكام التي يخضع لها المسلمون. ولم يكن هناك فرق من حيث الاساس بين هؤلاء الرعايا في الدولة الاسلامية وبين الأشخاص من رعايا الدول الأجنبية ممن يقيمون لفترة مؤقتة في أراضي الدولة الاسلامية، غير أن الدولة العثمانية كانت قد نظمت أوضاع الذميين والمستأمنين بشكل مختلف من حيث المحاكم التي تنظر في أمورهم، ولهذا فمن المفيد هنا أن نتناول الفريقين على حدة، فهناك غير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية ويطلق عليهم اسم "الذميون أو أهل الذمة"، أما الآخرون فيطلق عليهم اسم "المستأمنون".

أ- أهل الذمة

من المعلوم أنه عندما كانت تدخل إحدى البلدان تحت سيادة الدولة الاسلامية كان غير المسلمين المقيمين فيها مُخَيَّرين بين ترك أراضي الدولة الاسلامية أو الإقامة فيها داخل أراضيهم التي يسكنونها في اطار أسس معينة من التفاهم والاتفاق بينهم وبين الدولة الاسلامية. ويطلق على هذا الاتفاق الذي يعقد بين الطرفين اسم عقد الذمة، ويطلق على غير المسلم الذي هو أحد طرفيه اسم "ذمي". ويتعهد الذمي في هذا العقد بقبول ما تنص عليه القوانين الاسلامية من حيث الأساس، ودفع ضريبة الرأس التي تُعرف بالجزية مقابلاً لاعفائه من الجندية، بينما تتعهد الدولة الاسلامية لقاء ذلك بتأمينه على روحه وماله، والسماح له بالعيش على الدين الذي هو عليه. ونلاحظ في أوائل عهد الدولة الاسلامية أنها أكدت دائماً على تلك النقاط الثلاث في عقود الذمة التي عقدتها مع غير المسلمين(١٤٥).

(١٤٥) - أنظر مثلاً محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة،

بيروت ١٤٠٧/ ١٩٨٧، ص ١٩٦، ١٩٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٤، ٤٤٦.

وإتباعاً لأحكام القرآن في سورتي البقرة (الآية ٢٥٦) ويونس (الآية ٩٩)، وجرياً على سنة الرسول (ﷺ) في هذا السبيل (١٤٦) لم تكن الحرية الدينية المتاحة لغير المسلمين مقصورة على العقيدة والعبادة وحدهما، بل اعترفت لهم الدولة بما يستتبع ذلك من الحرية في أمور الزواج والطلاق والميراث والوصية وغير ذلك من كافة المعاملات الحقوقية التي أقرتها أديانهم. ويوجز فقهاء المسلمين المبدأ العام في هذا الموضوع بعبارة: "أمرنا أن نتركهم وما يدينون". وكان جواب الحسن البصري على الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز عندما سأل عن حق الدولة في التدخل في زيجات الذميين التي تعد باطلة في نظر الشريعة الإسلامية بضرورة عدم التدخل في ذلك وقوله: "إنهم يؤدون لنا الجزية حتى يعيشوا على مقتضى شرائعهم" (١٤٧). وهذه النظرة من فقهاء المسلمين إنما تدلنا على مفهوم الدين في الإسلام، فالدين في الإسلام ليس شكلاً يقتصر على أمور العقيدة والعبادة، بل إنه نظام متكامل ينتظم كافة جوانب الحياة الاجتماعية للفرد والعائلة بما في ذلك الحقوق، ولأجل ذلك جاء بالأوامر والنواهي. ولهذا السبب فقد أتيح لغير المسلمين أن يتولوا هم أنفسهم تنظيم حياتهم القانونية بما يتفق وأديانهم وعاداتهم وتقاليدهم، أو بمعنى آخر اعترف لهم بالاستقلال الذاتي في الحقوق والقضاء. ونلاحظ أن حدود هذا الاستقلال كانت واسعة في البداية، ثم أخذت في الانحسار مع مرور الزمن. وتصادفنا في بعض قضايا العقوبات نماذج على تطبيق الرسول (ﷺ) لشريعة اليهود عليهم (١٤٨). وكان محمد بن أبي بكر عامل الخليفة على مصر قد سأل عندما وردت إحدى قضايا الزنا بين مسلم ومسيحية إلى المحكمة، وأي قانون يجب تنفيذه فيهما، فأجابه الإمام علي بتطبيق الشريعة الإسلامية على المسلم وشريعة النصارى على النصرانية (١٤٩). والمعروف أن القاضي شُرِّحَ عندما كان في أرض الخراج أي في المناطق التي يسكنها غير المسلمين لم يَقم هناك بوظيفة القضاء (١٥٠). وبعد ذلك ابتعد فقهاء المسلمين عن فكرة الاستقلال القضائي والقانوني في مجال قانون العقوبات واضعين في الاعتبار أن الاستقلال يمس في الصميم حق الدولة في السيادة والنظام العام، ومن ثم وصلوا إلى فكرة أن الذميين يتمتعون

(١٤٦) - قام النبي (ﷺ) بعقد معاهدة مع اليهود في المدينة عقب هجرته إليها، واعترف لهم بوضوح بحرية الدين والعبادة، وجاء في حكم (المادة ٢٥): "اليهود دينهم وللمسلمين دينهم". أنظر نص المعاهدة في: (الوثائق السياسية، ص ٥٧-٦٤).

(١٤٧) - أنظر: Antoine Fattal, *le Statut Légal des Non-Musulmans en Pays d'Islam*, Beyrut 1958, s. 128.

(١٤٨) - أنظر: Atar, s. 38.

(١٤٩) - أنظر: Atar, s. 74.

(١٥٠) - أنظر: Fattal, s. 347.

أكثر بالاستقلال في المجال الذي يمكننا أن نسميه بالحقوق المدنية(١٥١). ثم لم يلبث أن انحسر هذا المجال أيضاً، وأصبح محصوراً في الأحوال الشخصية. ومع ذلك كانت محاكم الطوائف تنظر في قضايا عقوبات معينة بين حين وآخر(١٥٢). غير أن الذميين كانوا يتمتعون -إذا شاءوا- بحق الرجوع إلى المحاكم الشرعية في المجالات التي يحوزون فيها الاستقلال القانوني والقضائي، وعندئذ تطبق عليهم أحكام الشريعة الإسلامية(١٥٣). وقد رأينا كثيراً رجوع غير المسلمين إلى المحاكم الشرعية منذ عهد الإسلام الأولى(١٥٤).

ومع أن المبدأ الأساسي في الحقوق الإسلامية هو "الملك" فالواضح أن الأساس في منح الاستقلال القانوني والقضائي لغير المسلمين هو حرية الدين والعقيدة المعترف بها لهم، وإن تطبيق قرارات محاكم الطوائف كان منوطاً برضا الأطراف، ولا يحوز صفة القضاء الاجباري. فلا تتدخل دولة الإسلام في ذلك إلا إذا كانت الأطراف راضية عن الخضوع لها، ولا تضع عقاباً في حالة عدم رضا الأطراف. ومن هذه الزاوية فإن تلك المحاكم كانت نوعاً من هيئات التحكيم(١٥٥). وفي حالة رفض الأطراف لحكم هذه المحاكم فلهم الحق في الرجوع إلى المحاكم الشرعية.

وقد تباينت الآراء حول هذا الرجوع، هل على المحاكم الشرعية أن تقبله أم لا، وذهب الأحناف إلى أن المحكمة الشرعية مجبرة على قبوله، وما دامت قرارات محاكم الطوائف مجردة من قوة الإلزام فلا بد من التسليم لضرورة هذا الرجوع، وإلا أسفر الحل العكسي عن حرمان أهل الذمة من مرجع قضائي ملزم يحملون إليه نزاعاتهم. وقد بنى الأحناف آراءهم في هذا الموضوع على ما جاءت به الآية التاسعة والأربعون من سورة المائدة، ويقولون إن الآية الثانية والأربعين التي نزلت قبلها من نفس السورة التي تعترف بالاستقلال لغير المسلمين قد نُسِخت بهذه الآية.

(١٥١) - الواقع أن صلاحيات القضاء في قانون العقوبات في محاكم الطوائف الدينية ظلت منذ فترة مبكرة جداً منحصرة في الجزاءات الدينية كالطرد من الكنيسة والتوبيخ. أنظر: (Fattal, s. 350).

(١٥٢) - أنظر: Fattal, s. 349-350

(١٥٣) - أنظر: عبد الرحمن تاج، أحكام الأحوال الشخصية، القاهرة ١٩٥٥، ص ١٨٣-١٨٥ - وانظر أيضاً: G. H. Bousquet, *Du Droit Musulman et de Son Application Effective dans le Monde*, Alger 1949, s. 188.

(١٥٤) - أنظر: Atar, s. 224

(١٥٥) - أنظر: Ahmet Özel, *İslam Hukukunda Milletlerarası Münasebetler ve Ülke Kavramı*, İstanbul 1982, s. 200.

وقارن ذلك مع: Fattal, s. 358

أما الشافعية فلهم رأيان مختلفان، وأحدهما يتفق مع ذلك. بينما يرى المالكية والحنابلة أن المحكمة الشرعية مخيرة في هذا، فقد تقبل النظر أو لا تقبل (١٥٦).

واستمر هذا المنهج بشكل مستقر تقريباً على مدى تاريخ التشريع الاسلامي، واستمر أيضاً في الدولة العثمانية، وكان عدد أهل الذمة الذين كانوا موجودين في الأساس منذ قيام الدولة قد أخذ في الزيادة، حتى شكل قدراً لا يستهان به من مجموع الرعايا إلى نهاية عهد الدولة العثمانية. غير أننا لا نملك وثائق تتعلق بالوضع القانوني لأهل الذمة عن الفترة الواقعة بين قيام الدولة وحتى فتح استانبول، ويبدو أن الدولة العثمانية في تلك الفترة كانت تجري على هذا النهج المستقر الذي رأيناه في الدول الإسلامية التي سبقتها، فلم يكن هناك ما يمنع ذلك. أما بعد فتح استانبول فالمعروف أنها عُنيت بشكل خاص بالأوضاع القانونية للأقليات غير المسلمة، إذ قام السلطان محمد الفاتح بدايةً بتعيين جنادبوس Gennadius على بطريرقية الروم الارثوذكس، ومن المحتمل أنه عَقَدَ معه باسم الطائفة عقد ذمة. غير أن نص هذا العقد اللازم عقده مع طائفة الروم الارثوذكس ويمثل النموذج الأول من العقود التي رأيناها تعقد فيما بعد مع الطوائف غير المسلمة لم يصل إلينا. بينما وصلنا العقد الذي عَقَدَ مع أهل الذمة في حي غَلَطَة، ويحتوي بوجه خاص احكاماً مشابهة في موضوع حرية الدين والعبادة المكفولة لغير المسلمين، إذ نص ذلك العقد على عدم التعرض بوضع اليد على كنائس أهل الذمة في حي غلطه، أو تحويلها إلى مساجد، وعدم التدخل في شئون عباداتهم، أو السماح لأي ذمي بالتحول عن دينه إلى الاسلام (١٥٧). وينص المرسوم المقدم للمطران آنذاك على أن يقوم بوظيفة المطرانية بالشكل الذي جرى عليه الرؤساء الروحانيون قبله (١٥٨). ولا تحتوي هاتان الوثيقتان على حكم صريح عن الاستقلال الحقوقي والقضائي، ولعل عدم التصريح بذلك ناجم عن أن ذكر الحرية الدينية إنما المقصود به هو الاستقلالية في كلا هذين المجالين كما ذكرنا قبل ذلك، ولابد أن هذا النهج في الدولة العثمانية قد تحقق دون انقطاع، على شكل اعتراف بالاستقلال لأهل الذمة في هذين المجالين (١٥٩). والواقع

(١٥٦) - أنظر: Fattal, s. 353; Özel, *Ülke Kavramı*, s. 200, 204-206

(١٥٧) - هذه المعاهدة المؤرخة في أواخر جمادى الأولى ٨٥٧هـ (١٤٥٣م) أنظر نصها في:

İsmail Hakki Uzunçarşılı, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1983 c. II, s. 7-8; Akgündüz, c. I, s. 477; Zeki Mesud Alsan, *Yeni Devletler Hukuku*, Ankara 1950, c. I, s. 577; İlhan Lütem, *Devletler Hukuk Dersleri*, c. I-II, İstanbul 1958, c. II, s. 301.

(١٥٨) - أنظر: Akgündüz, c. I, s. 406

(١٥٩) - يقول شحاتة إن الصلاحيات القضائية لرؤساء الطوائف غير المسلمة منحها إياهم السلطان سليم الأول عام ١٥١٥م، غير

أننا لم نصادف تلك المعلومة في مصدر آخر، ولدنا مبررات كافية للشك في صحة ذلك، أنظر: (Chehata, *Precis de*)

أن هناك نصاً ورد في الاتفاق الذي عقد مع سكان حي غلطة وفي مرسوم المطرانية الذي صدر في عهد السلطان محمد الفاتح يقر استمرار الطقوس والمراسم وإدارة المطرانية بالوجه الذي كانت عليه في السابق. ويشير بذلك إلى تقليد الذي كان جارياً في العهد البيزنطي. فالمعروف في عهد الامبراطورية البيزنطية أن المسيحيين كانوا منذ عام ٣٠٣م يتمتعون بحق الرجوع إلى محاكمهم الدينية في قضايا الحقوق، ثم لم يلبث اليهود أيضاً بعد ذلك ان تمتعوا بهذا الامتياز الحقوقي والقضائي(١٦٠). ومن ثم فلا مانع أبداً من الاعتقاد بان غير المسلمين ظلوا يتمتعون بتلك الامتيازات بعد انهيار الامبراطورية البيزنطية أيضاً. والدليل على ذلك أن المؤرخ كريتوفولس Kritovoulos الذي عاصر السلطان الفاتح ذكر أن الصلاحيات التي مُنحت لبطيريقية الروم آنذاك لم تكن بأقل مما كان في العهد البيزنطي(١٦١).

أما المرجع القضائي المخول بالنظر في القضايا بين أهل الذمة والمسلمين فهو المحاكم الشرعية بلا منازع، ويجري تطبيق أحكام القوانين الاسلامية في القضايا بما يوافق القاعدة العامة(١٦٢).

وكان من نتيجة الاستقلالية التي اعترفت بها الدولة العثمانية لغير المسلمين أن تحول المنسوبون إلى أديان ومذاهب ذات كثافة سكانية معينة من هؤلاء إلى طوائف مستقلة بقدر معين على مدى مرحلة تاريخية معينة. وهذه الطوائف التي عرفت واحدها باسم (الملة) لا يُعرف بصورة قاطعة متى اعترفت بها الدولة العثمانية، ومتى جرى تنظيمها بشكل تام. والمحتمل أن كافة الارثوذكس الذين كانوا متوطنين في الدولة العثمانية هم الذين جرى تنظيمهم في البداية باعتبارهم ملة الروم. وعلى ذلك أصبح اليونانيون والصرب والبلغار والرومان بل والعرب المسيحيون الارثوذكس يشكلون ملة الروم(١٦٣). وكانت "بطيريقية الفنار" هي المركز الديني

31 s. 1970, *Droit Musulman* Paris (Droit Musulman Paris 1970, s. 31). وسوف نرى ايضاً فيما بعد أن المعلومة التي أوردها الباحث المصري حول أن

هذه الصلاحيات القضائية جرى حصرها عام ١٨٥٦ في الأحوال الشخصية لا تتفق والواقع التاريخي (انظر ص ٣١-٣٢).

(١٦٠) - انظر: Fattal, s. 345-346; Gibb-Bowen, c. II, s. 213.

(١٦١) - انظر: Benjamin Braude, "Foundation Myths of Millet system", *Christians and jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 78.

(١٦٢) - انظر: Özel, *Ülke Kavramı*, s. 203.

(١٦٣) - انظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 234; Richard Clogg, "The Greek Millet in the Ottoman Empire", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 185.

لهؤلاء. ونلاحظ هنا بوضوح أن كلمة (ملة) كانت تستخدم بمعنى يختلف كثيراً عن المعنى الاجتماعي المستخدم حالياً.

ويذهب اليهود بوجه عام إلى أنه جرى تشكيلهم كلمة بعد فتح استانبول، وبالشكل الذي ينتظمهم في كافة أراضي الدولة العثمانية، ومع ذلك فإن هناك اليوم شكوكاً قوية حول أن رئيسهم الروحي (حاحام باشى) الموجود في استانبول كان يجمع اليهود في كافة أراضي الدولة تحت إدارته (١٦٤). وعلى الرغم من أنه يمكن الحديث في عهد أول حاحام باشى أيام السلطان الفاتح ويدعى قاپسالي أنه كان يتمتع بسلطات واسعة، فإن هذه السلطات قد ضعفت بعد ذلك، واقتصرت لسنوات عديدة على استانبول وأطرافها (١٦٥). ولهذا فإن انتظام اليهود في نظام الملة إنما هو محصلة عهود متأخرة جداً.

أما الملة الأرمنية فيمكننا القول إنها أيضاً مرت بتطورات مشابهة، إذ يدور الجدل حول أن البطريق الأرمني الذي عينه السلطان الفاتح كان ذا سلطة على كافة الطوائف الأرمنية وعلى كنائسها. فهناك من يذهبون إلى أن يواكيم مطران بورصة جرى تعيينه بطريقاً فاصبح الزعيم الروحي والقضائي على كافة الأرمن، وأن نظام الملة الأرمنية تأسس عام ١٤٦١م (١٦٦)، وهناك أيضاً من يذهبون إلى أن هذا التعيين امرٌ ملفق تماماً، وأن البطريق المقيم في استانبول لم يكن يملك سلطة على طوائف الأرمن وكنائسهم في منطقتي الأناضول والروملي (١٦٧). غير أن برّذاقجيان يرى أن البطريق المقيم في استانبول كان منذ القرن السابع عشر على الأقل قد بدأ يفرض نفوذه على تلك الطوائف المستقلة في الأناضول والروملي (١٦٨). وفي هذه الحالة يمكننا القول إن البطيريرية الأرمنية كانت تنتظم الطائفة الأرمنية بكاملها منذ ذلك القرن على الأقل.

(١٦٤) - يقول برود Braud إن الموظف الذي يمثل كافة اليهود وأطلق عليه جب وبوون اسم (حاحام باشى) ويجري تزويده بصلاحيات تشبه صلاحيات الرؤساء الروحانيين للطوائف الأخرى لم يكن له وجود خلال عهود الدولة الأولى (أنظر ص ٨١).

(١٦٥) - أنظر: Mark A. Epstein, "The Leadership of the Ottoman Jews in the Fifteenth Centuries", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 104 vd; Joseph R. Hacker, "Ottoman Policy toward the Jews and Jewish Attitudes toward the Ottomans during the Fifteenth Century", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 119-122.

(١٦٦) - أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 221; Braud, s. 81.

(١٦٧) - أنظر: Kevork B. Bardakjian, "The Rise of the Armenian Patriarchate of Constantinople" *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 90.

(١٦٨) - أنظر: Bardakjian, s. 92.

وأدى هذا النوع من التنظيم إلى أن يصبح الرؤساء الدينيون رؤساء الملل، وممثلين لطوائفهم في أمور الدين والقضاء على السواء، ولهم صلاحيات الإدارة، ومن ثم فهم المسؤولون عن طوائفهم والممثلون لها أمام السلطات العثمانية (١٦٩). ولهذا استطاعت تلك الطوائف أن تتمتع بقدر معين من الحكم الذاتي. ومن ناحية ثانية كانت هناك طوائف مسيحية أخرى عدا تلك الطوائف الثلاثة، لم يكن معترف بها كملة، أو جرى الاعتراف بها بعد مدة طويلة، مثل الكاثوليك والبروتستانت وغيرهم. فلم يجر الاعتراف مثلاً بطائفة الأرمن الكاثوليك كملة إلا في عام ١٨٣٠م (١٧٠). وهناك قسم آخر كبير ممن لم يُعترف لهم بوضع الملة المستقلة جرى إدراجهم ضمن ملة الأرمن، ويخضعون للبطريرقية الأرمنية في الشئون الحقوقية والقضائية (١٧١). والأمر الجدير بالإشارة هنا في موضوع النظم القانونية العثمانية أن غير المسلمين، سواء جرى تنظيمهم على شكل ملة، أو كانوا على شكل طوائف لها كنائسها المستقلة، فهم في كلا الحالتين قد تمتعوا بالاستقلال في الحقوق والقضاء.

وقد ظهرت الاستقلالية في الحقوق والقضاء المعترف بها لأهل الذمة في الدولة العثمانية ليس نتيجة لمعاهدة دولية جرى عقدها، ولكن نتيجة لتنظيم حقوقي داخلي على مدى السنين. إلا أنه بمقتضى معاهدة قَيْنَارْجَة الصغرى التي عُقدت عام ١٧٧٤م كانت الدولة العثمانية قد تعهدت لأول مرة أمام روسيا بحرية العبادة للأرثوذكس من رعاياها وحماية كنائسهم، وعلى ذلك أخذت الحقوق التي يتمتع بها غير المسلمين تكتسب وضعاً دولياً (١٧٢). أما في عهد التنظيمات الخيرية فإن هذه الحقوق والامتيازات الممنوحة لغير المسلمين قد أصبحت موضوعاً للعلاقات الدولية بشكل مطرد، حتى ظهرت هذه الامتيازات الحقوقية والقضائية في "فرمان الإصلاح" الصادر عام ١٨٥٦م (١٧٣) بوجه خاص، وأصبحت تعهداً من الدولة العثمانية أمام المجتمع الدولي. وتبين ذلك في معاهدة باريس التي عقدت في نفس السنة، إذ وضعت في الاعتبار ما جاء به فرمان من أمور، حيث أرادوا أن تأخذ تلك التعهدات صبغة دولية حتى وأن كان بصورة غير مباشرة (١٧٤). وفي النهاية قضت معاهدة برلين عام ١٨٧٨م بزيادة تلك الحقوق المعترف بها

(١٦٩) - أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 212-213; Ubicini, *Türkiye 1850*, (trc. Cemal Karaağaçlı), İstanbul (ts.), c. I, s. 167-168.

(١٧٠) - أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 247.

(١٧١) - أنظر: Gibb-Bowen, c. II, s. 221.

(١٧٢) - المادة السابعة في معاهدة كوجوك قينارجة، أنظر:

Nihat Erim, *Devletlerarası Hukuku ve Siyasi Tarih Metinleri*, Ankara 1953, c. I, s. 124.

(١٧٣) - للاطلاع على نص فرمان أنظر: Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, Ankara 1983, c. V, s. 258-264.

(١٧٤) - أنظر المادة التاسعة في Erim, s. 346.

لأهل الذمة، وأصبحت موضوعاً لاتفاق دولي متعدد الأطراف (١٧٥). غير أن هذا الوضع خلق مشكلة دائمة للدولة العثمانية؛ فقد استغلته الدول الأوروبية في كل مناسبة للضغط عليها، وانتزاع حقوق أو ضمانات جديدة لغير المسلمين.

وقد ذكرنا فيما سبق أن حدود الاستقلال الحقوقي والقضائي المعترف بها لأهل الذمة كانت واسعة في أوائل عهد الدولة العثمانية، ثم أخذت تتحسر على مدى مرحلة تاريخية معينة، حتى اقتصررت على الأحوال الشخصية من حيث الأساس، كالنكاح والطلاق والوصية والميراث والوقف وغير ذلك. ومع هذا فالملاحظ أيضاً أن الرؤساء الروحانيين كانوا يتمتعون بصلاحيات توقيع العقوبات الدينية في الغالب على من يقترف جرماً معيناً، مثل الإخلال براحة الطائفة المنسوب إليها، أو الإخلال بالقواعد الدينية، كأن يمنعه من دخول الكنيسة، أو يرفض استقبال جنازته فيها، كما كان يتمتع الرؤساء بصلاحيات توقيع العقوبات المادية من حين لآخر (١٧٦). ويمكننا أن نرى بوضوح في المراسيم [براءات] الممنوحة لرؤساء الطوائف عند تعيينهم تلك الصلاحيات القضائية المحدودة (١٧٧). ويتضح من ذلك أن المجالات التي تقع خارج نطاق الأحوال الشخصية لم يروها - فيما بعد - مرتبطة بالحرية الدينية (١٧٨). وفي السنوات الأخيرة من عهد الدولة العثمانية ومع صدور "قانون العائلة" المؤرخ في عام ١٩١٧م ألغيت الصلاحيات القضائية لمحاكم الطوائف في هذا المجال، وأصبحت المحاكم الشرعية هي المرجع القضائي الوحيد المخول في مجال الأحوال الشخصية. غير أنهم لم يتعرضوا للاستقلال الحقوقي عند أهل الذمة، فجرى تقنين الأحكام الخاصة بهم، وأدرجت ضمن القانون (١٧٩). ولكن الواقع أنه لم يدخل حيز التنفيذ في الدولة العثمانية إلا لمدة عام ونصف، إذ جرى إلغاؤه في ١٩ يونية/ حزيران عام

(١٧٥) - أنظر: Seha L. Meray, *Devletler Hukukuna Giriş*, Ankara 1968, c. I, s. 242; Gülnihal Bozkurt,

Alman ve İngiliz Belgelerinin ve Siyasi Gelişmelerin Işığı Altında Gayrimüslim Osmanlı Vatandaşlarının Hukuki Durumu (1839-1914), Ankara 1989, s. 90-91,

(١٧٦) - إن وجود قوة شرطة صغيرة تابعة لكبير الحاخامات (Epstein, s.105)، ووجود سجن داخل بطريقتخانه الفلار (Gibb-

Bowen, c. II, s. 216) إنما يدلنا على أن الرؤساء الروحانيين كانوا يتمتعون بصلاحيات توقيع العقوبات في مجالات معينة،

أنظر: *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude - Bernard Lewis), New York

1982, c. I, s. 440

(١٧٧) - للاطلاع على براءة لأحد البطاركة الأرمن المؤرخة في ٢٧ رجب ١٢٤٨ / ٢٢ ديسمبر ١٨٣٢ أنظر دفاتر الطوائف غير

المسلمة في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، دفتر ١، ص ٢٥-٢٦.

(١٧٨) يقول شحاتة (ص ٣١-٣٢) إن هذا الإجراء بدأ عام ١٨٥٦م، إلا أن البراءة المذكورة سابقاً والمؤرخة في ١٨٣٢م لم

تتعرض إلا للأحوال الشخصية وحدها، مما يدلنا على أن هذا التحديد بدأ قبل هذا التاريخ.

(١٧٩) - أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 208-211

١٩١٩ وأعيدت الصلاحيات القضائية الخاصة بمحاكم الطوائف إليها(١٨٠). وعلى ذلك ظل الاستقلال الحقوقي والقضائي الخاص باهل الذمة في مجال الأحوال الشخصية على حاله حتى نهاية الدولة العثمانية.

والملاحظ أن الأحكام الإسلامية التي يتقرر تطبيقها على أهل الذمة في حالة رجوعهم إلى المحاكم العثمانية، سواء أكان المرجع القضائي جبرياً، أم كان اختيارياً، كانت تختلف بين الحين والآخر عما يجري تطبيقه على المسلمين، فلا يُعاقب الذمي الذي شرب الخمر ما دام دينه لا يمنع ذلك، وما دام لا يخل بالنظام العام(١٨١)، كما لم يجر تطبيق حكم الرجم على الزاني غير المسلم حتى ولو كان متزوجاً نظراً لأنه لا يُعد محصناً لكونه ليس مسلماً(١٨٢). كذلك يعد الخمر ولحم الخنزير من الأموال المتقومة بالنسبة لهم على عكس ما هو لدى المسلمين، ولهذا السبب تصبح موضوعاً للتصرفات القولية وتجري حمايتها إزاء الأعمال غير المشروعة. ولا يقتصر الأمر على هذه الفروق؛ فهناك نماذج عديدة مشابهة في كافة فروع القانون تقريباً.

ب- المُستأمنون

المستأمن هو الشخص الذي ليس من رعايا دولة الاسلام [أو دار الاسلام]، والأجنبي الذي يقيم فيها باذن لمدة مؤقتة. وعلى الرغم من وجود تشابه كبير بين الأوضاع القانونية للمستأمنين في القوانين الإسلامية والعثمانية، وبين أوضاع أهل الذمة، إلا أن هناك فروقاً في جوانب معينة يراها بعض الفقهاء؛ ففي الجرائم المفترقة في حق الأشخاص يرى أبو حنيفة أن يجري تطبيق أحكام الشرع على المستأمن، وعلى ذلك فالمستأمن الذي يقتل مسلماً أو ذمياً عمداً يجري عليه القصاص إذا توفرت الشروط الأخرى، أما في الجرم المتعلق بحق الله (سبحانه وتعالى) فلا يخضع المستأمن لأحكام الشرع، والزنا مثال على ذلك. أما أبو يوسف أحد الأئمة الأحناف فهو يخالف شيخه في ذلك، ويرى أن المستأمن يخضع لأحكام الشرع في كافة الجرائم(١٨٣). ويتفق

(١٨٠) - أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 221-224.

(١٨١) - تختلف نظرة الحنفية للمؤمنين في مسألة شرب الخمر، بينما يرى فقهاء الشافعية والمذاهب الأخرى أن مسألة شرب الخمر تمس النظام الإسلامي العام، وليس لها علاقة بمسألة حرية الدين والعبادة، ومن ثم يجب على أهل الذمة أن يخضعوا لما يخضع له المسلمون في ذلك. أنظر: محمد أبو زهرة، الجريمة، القاهرة [بدون تاريخ]، ص ٣٣٨-٣٣٩، وأحمد فهمي بهنسي، الحدود في الاسلام، القاهرة [بدون تاريخ]، ص ٢٦ وما بعدها.

(١٨٢) - أنظر: Ahmet Özel, *Ülke Kavramı*, s. 219.

(١٨٣) - أنظر: أبو زهرة، ص ٣٥٠-٣٥١ وعبد القادر عودة، التشريع الجنائي الإسلامي، ج ١ ص ٢٨٥.

المالكية والشافعية والحنابلة أيضاً مع ما يراه أبو يوسف من حيث الأساس، ولا يعترفون للمستأمنين بما يميزهم عن الآخرين في قانون العقوبات(١٨٤).

أما عن مسألة الاعتراف أو عدم الاعتراف باستقلال حقوقي وقضائي للمستأمنين، يشبه ما كان لأهل الذمة فلا أحد يعرف شيئاً عن ذلك حتى عهد السلطان سليمان القانوني. وكانت المرة الأولى عام ١٥٣٥م مع الامتيازات التي مُنحت لفرنسا، واعترفت لرعاياها من التجار بان تُنظرَ كافة قضاياهم الحقوقية والجزائية أمام قنصلياتهم(١٨٥). وبعد ذلك أيضاً اتسعت دائرة هذه الامتيازات حتى شملت الأجانب الآخرين، وأصبحت محاكم القنصليات هي المرجع القضائي العادي للنظر في النزاعات الواقعة فيما بين المستأمنين، فانتقلوا بذلك إلى نظام يشبه ما كان جارياً مع أهل الذمة في الاستقلال قضائياً عن المحاكم العثمانية. أما في كافة الخلافات الواقعة بين المستأمنين والرعايا العثمانيين فكانت المحاكم العثمانية هي المخولة بالنظر فيها، كما هو الحال مع أهل الذمة. غير أن الدولة في هذه الحالة كانت تعترف للمستأمنين ببعض الامتيازات والتيسيرات، كأن تسمح بنظر بعض قضاياهم المعينة أمام الديوان الهمايوني، وتسمح بحضور أحد موظفي السفارة أثناء المحاكمة(١٨٦).

وقد أسفر ذلك الوضع مع مرور الزمن عن نتائج تنقص من حقوق الدولة العثمانية في السيادة، فشاعت رفع الصلاحيات القضائية المخولة لمحاكم القنصليات، غير أن ضعف الدولة المستمر وتراجع قوتها في الصمود لمواجهة الغرب لم يسمح لها بتحقيق ذلك. وفي النهاية أصدرت قراراً عام ١٩١٤م من جانب واحد ألغت به كافة الامتيازات، وفي ظروف لم تكن تسمح لها بذلك أبداً، وأنهت الصلاحيات القضائية المخولة لمحاكم القنصليات. ولكن الواقع أن القرار لم يلق قبولاً لدى دول الغرب، فصار حبراً على ورق، وبالتالي ظل الغموض سائداً حول هذا الموضوع حتى نهاية الدولة العثمانية(١٨٧).

وهذه الامتيازات الحقوقية والقضائية التي تمتع بها غير المسلمين في الدولة العثمانية، سواء أكانوا من أهل الذمة أم كانوا من المستأمنين، لم توضع في شكل جديد إلا مع معاهدة لوزان التي جرى عقدها بين جمهورية تركيا ودول الغرب، وانتهت بذلك الصلاحيات القضائية المخولة

(١٨٤) - أنظر: أبو زهرة، ص ٣٤٦-٣٤٧ وعودة، ج ١ ص ٢٨٧-٢٨٩، وقرن ذلك مع: Özel, *Ülke Kavramı*, s. 221-222

(١٨٥) - أنظر نص هذا الامتياز الأول في: Erim, s. 9-15

(١٨٦) - أنظر: İnalçık, "İmtiyazat", s. 1180; Yılmaz Altuğ, *Yabancıların*

Hukuk Durumu, İstanbul 1971, s. 63; Heyd, *Criminal Law*, s. 223-224.

(١٨٧) - أنظر: İnalçık, "İmtiyazat", s. 1188

لمحاكم الطوائف والقنصليات، ولكن جمهورية تركيا اضطرت لأن تدفع ثمننا باهظاً لقاء ذلك، إذ قبلت استمرار الاستقلال الحقوقي للمواطنين غير المسلمين، وأن يكون لممثلي هذه الطوائف حق إبداء الرأي عند تقرير الأحكام الحقوقية المتعلقة بهم، كما تعهدت من ناحية أخرى بالقيام باصلاحات حقوقية تتفق ومطالب الغرب والاستعانة أثناء ذلك بجهود المشرعين الغربيين لفترة خمس سنوات. وبعد ذلك اتجهت سلطات الحكم في الجمهورية الى قبول التشريعات الغربية بكاملها، وتقدموا بذلك عما كان مطلوباً منهم، ورأت الأقليات غير المسلمة إزاء هذا الموقف أن تتخلى عن الامتيازات التي اتاحتها لهم معاهدة لوزان، فلم يعودوا في حاجة إليها(١٨٨).

(١٨٨) - لمزيد من المعلومات أنظر : M. Akif Aydın, "Batılılaşma", D/4, İstanbul 1992, c. V, s. 166-167.

الفصل السابع
القوانين العثمانية
بعد عهد التنظيمات

يكشف القانون العثماني حتى القرن التاسع عشر عن وحدة واتساق واضحين؛ ولم يحدث على مدى الحقبة التي امتدت خمسة قرون ونصف حتى التنظيمات أن وقع تغيير جذري يخرج على مسيرة التطور الطبيعي للبناء التشريعي. أما في الفترة التي بدأت بصدر "خط گلخانه الهمايوني" عام ١٨٣٩م [التنظيمات] فالملحوظ أن القانون العثماني قد انفصل بخطوط قاطعة عن الفترة السابقة، سواء أكان في أمر المؤسسات القضائية التي اقيمت، أم في أمر التشريعات التي جرى وضعها. ومن هذه الناحية فإن الضرورة تدعونا لأن نتناول القانون العثماني فيما بعد التنظيمات بشكل مستقل.

إن الفارق الواضح الذي تتميز به الفترة السابقة على عهد التنظيمات هو -كما تحدثنا سابقاً- سيادة التشريعات الإسلامية على نظام الحقوق، والسعي لملء الفراغ الناشئ أثناء تطبيق تلك التشريعات باسـس القوانين العرفية في الأطار الكلي للشرعة الإسلامية. ولم يستعينوا وهم يصنعون ذلك بنظام تشريعي أجنبي، بل كان اعتمادهم على التقاليد الفقهية والقانونية الخاصة بالدول الإسلامية التركية السابقة على العثمانيين، نظراً للملامح المشتركة التي تميزها إلى حد كبير. أما في عهد التنظيمات فقد بدأ الحديث عن الغرب، وعن نظمه القانونية التي لم يكن أمر الاستفادة منها وارداً حتى تلك الآونة. فقد بدأت مرحلة التنظيمات بحركة تغريب واقتباس في المجال التشريعي أيضاً كما كان الحال في المجالات الأخرى.

وكان لحركة التغريب في مجال التشريع والنظم الحقوقية التي جاءت بها آنذاك أسباب خاصة بها من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، ويأتي في مقدمتها إعجاب رجال الدولة العثمانية وتأثرهم بالنظم القانونية وحركة التقنين في الغرب. والمعروف أن الدولة العثمانية التي أخذت تزداد ضعفاً حتى القرن التاسع عشر كانت مسرحاً لسلسلة من الإصلاحات قبل عهد التنظيمات وبعده تستهدف إعادتها إلى سابق قوتها، وكان الغرب دائماً هو النموذج الذي احتذوا به في تلك الإصلاحات، ولا سيما بعد عهد التنظيمات. فقد نظر رجال الدولة العثمانية إلى حركة الإقتباس من الغرب في كافة المجالات على أنها تحول لا بد منه لانقاذ الدولة، ووصفة علاجية يمكن الوصول إليها بسهولة. أما القرن التاسع عشر فهو القرن الذي وقعت فيه إصلاحات وتشريعات قانونية في بعض دول أوربا لأسباب خاصة بتلك الدول. ولهذا وقع رجال الدولة العثمانية - وهم الذين رفعوا شعار التغريب في كل مجال - تحت تأثير النشاط التشريعي في الغرب، فرأوا ضرورة القيام بإصلاحات تحتذي النموذج الغربي في البناء العدلي والمجال

التشريعي دون أن يفكروا كثيراً في أمر توافقها أو عدم توافقها مع البناء الاجتماعي، أو في تلبيتها للاحتياجات التشريعية.

والسبب الثاني أن الدول الغربية كانت دائمة الضغط والإلحاح على الدولة العثمانية لارغامها على قبول قوانينها وتشريعاتها. وكان اتجاه الدول الغربية إلى إيجاد أسواق لمنتجاتها المتزايدة نتيجة للثورة الصناعية (١٨٩)، ومحاولة تأمين تجارتها مع دول تلك الأسواق عن طريق تطبيعها بقوانينها وتشريعاتها هي، وسعيها للبحث عن مكانة حقوقية معتبرة عن طريق فرض قوانينها (١٩٠)، ومحاولاتها لتأمين حقوق وامتيازات جديدة للأقليات القريبة منها في الدولة العثمانية، ولاسيما في مجال القانون العام، وجهودها بالتالي لزيادة مكانتها لدى الأقليات (١٩١)، هي كلها أسباب دفعت تلك الدول لممارسة ضغوطها المستمرة على الدولة العثمانية في مجال النظم العدلية والتشريع. والدليل على ذلك أنهم طالبوا عالي باشا أثناء مؤتمر باريس بان يعيد تنظيم المحاكم (على النظام الغربي) (١٩٢)، ثم ضغوط الدول الغربية على الدولة العثمانية لوضع تنظيمات تتعلق بغير المسلمين، ولا سيما في فرمانات الإصلاح (١٩٣)، ومحاولات الفرنسيين في الائتاء التي بدأ فيها إعداد "مجلة الاحكام العدلية" للأخذ بالقانون المدني الفرنسي المسمى بقانون نابليون Code Napoleon، ثم اتجاه عالي باشا الذي ضاق بهذه الضغوط إلى الأخذ به، سعياً منه للتخفيف من وطأتها (١٩٤)، ثم محاولات الانجليز أيضاً لفرض تنظيمات قانونية على النموذج الغربي (١٩٥) وتلك كلها أمور لا تمثل إلا بعض الأمثلة على الضغوط الأوروبية.

والسبب الثالث الذي يكمن وراء الإصلاحات التشريعية في عهد التنظيمات هو الحاجة الماسة لتلك الإصلاحات نفسها؛ فقد كان من شأن التغيرات الجذرية والتطورات التي بدأت تظهر على

(١٨٩) - أنظر: Barkan, "Din ve Devlet İlişkileri", s. 93

ومما يلتفت النظر أن أولى المحاكم التي ظهرت إلى جانب المحاكم الشرعية هي المحاكم التجارية، وأن أول القوانين المأخوذة عن الغرب كانت في التجارة مما يدلنا على أن المصالح التجارية والاقتصادية كانت هي الهدف وراء تلك الضغوط.

(١٩٠) - أنظر: Guido (Gad) Tedeshi, *Studies in Israel Law*, Jerusalem 1960, s. 86

(١٩١) - أنظر: Halil İncalcık, "Tanzimat Nedir?", *Tarih Araştırmaları 1940-1941*, DTCF, *Yıllık Araştırmalar Dergisi*, s. 256.

(١٩٢) - أنظر: Ahmed Cevdet Paşa, *Marûzât*, (haz. Yusuf Halaçoğlu), İstanbul 1980, s. 198.

(١٩٣) - أنظر: İncalcık, "Tanzimat Nedir?", s. 256

(١٩٤) - أنظر: Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", s. 46-48

(١٩٥) - أنظر تقرير السفارة الإنجليزية حول ذلك في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني، تصنيف يلديز رقم (553/251, K 35).

الحياة الاجتماعية والاقتصادية أن تفرض على الدولة وضع تشريعات تواكبها. ولما زاد عدد القضايا المعروضة على المحاكم وتباينت أنواعها كان من الضروري تعزيز المحاكم العثمانية التقليدية بالجديد منها، خاصة وأنها كانت محاكم ذات درجة واحدة تنتظر في كافة أنواع القضايا، ثم إثراء البناء القضائي بمحكمة النقض، وعلى ذلك دعت الحاجة بعد عهد التنظيمات إلى إقامة المحاكم التجارية والمحاكم النظامية، وإقامة محكمة النقض العثمانية الأولى، وهي المعروفة باسم "ديوان الأحكام العدلية". ومع إقامة عدد كبير من المحاكم الجديدة، ثم عدم كفاية التعليم الحقوقي آنذاك ظهرت الحاجة إلى تقنين مجالات حقوقية بعينها على وجه السرعة لتلبية حاجة القضاة في تلك المحاكم. فقد كانت إقامة المحاكم النظامية بوجه خاص وتشكيلها من عدد كبير من الأعضاء من غير المتخصصين في القانون في البداية وعدد كبير من القضاة أمراً دعا بالضرورة إلى إعداد نصوص قانونية يسهل على هؤلاء استيعابها (١٩٦). وإذا أضفنا إلى ذلك ما دعت إليه التطورات في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من تنظيمات حقوقية جديدة لأدركنا على الفور أن العديد من القوانين التي وضعت في عهد التنظيمات إنما ظهرت تلبية لتلك الحاجات الملحة. غير أن الإصلاحات التشريعية التي أجريت آنذاك كانت إرضاءً لدول الغرب بالدرجة الأولى، أو نتيجة لضغوط تلك الدول نفسها، ولأجل هذا لم تكن بالشكل الذي يلبي الحاجات الحقيقية. فالحقوق الجديدة التي مُنحت للأقليات غير المسلمة قد يسرت انفصالهم عن الدولة العثمانية، وعجلت لحدوثه. وكما أضر الشكل الذي أُقيمت به المحاكم التجارية ومشاركة التجار الأجانب فيها باستقلال القضاة، كذلك أسفرت القوانين التي وضعت وتعودّ التجار الغربيون عليها ثم المعاهدات التجارية التي عقدت مع الدول الأوروبية عن تدهور التجارة العثمانية، وبالتالي تدهور الوضع المالي. أما المحاكم النظامية المتعددة القضاة التي أُقيمت دون مراعاة للتركيب الثقافي في المجتمع العثماني فلم تعط النتيجة المرجوة منها، ولما تعذر وجود أعضاء لها من ذوي الثقافة القانونية اكتفوا بإجراء هذه الوظيفة بالأعضاء المتاحين. ومن العسير أن نقول إن ذلك كفل عدالة القضاة. وقد كان من شأن القوانين التي جرى اقتباسها عن الغرب دون مراعاة لأمر توافقها مع التشريعات العثمانية أن أفسدت الوحدة القانونية، وزادت من التبعية للقوانين الغربية، حتى مهدت السبيل فيما بعد لقبول تلك القوانين برمتها.

(١٩٦) - أنظر: Aydın, "Mecelle'nin hazırlanışı", s. 37-39

وتتقسم النظم القانونية التي وُضِعَتْ في عهد التنظيمات تحت تأثير كل هذه العوامل إلى مجموعتين؛ في مجال التشكيلات والأجهزة العدلية، وفي المجال التشريعي.

وقد رأينا فيما سبق أن نظام المحكمة الشرعية ذات الدرجة الواحدة والقاضي الواحد هو النظام الذي ساد في الدولة العثمانية حتى عهد التنظيمات. وإذا أضفنا إلى ذلك محاكم الطوائف التي كانت تنظر في قضايا الأقليات غير المسلمة الخاصة بالأحوال الشخصية، ومحاكم القنصليات التي كانت تفصل في الخلافات القانونية للأجانب الموجودين في أراضي الدولة العثمانية، لأدركنا أنه كان يوجد هناك من حيث الأساس ثلاثة أنواع من المراجع القضائية حتى عام ١٨٣٩م. وفي عهد التنظيمات لم يقع تدخل في الوظائف القضائية لمحاكم الطوائف والقنصليات، أما في المجالات التي تمارس فيها المحاكم الشرعية عملها فقد وُضِعَتْ الدولة سلسلة من النظم، واتجهت لإقامة محاكم جديدة. وبدأت النظم الأولى في هذا المجال بإقامة مجلس تجارة [محكمة] في استانبول عام ١٨٤٠م كان تابعاَ لنظارة التجارة. كما جرى في نفس العام تشكيل "مجلس المحاسبة" داخل نظارة المالية ليتولى حل الخلافات الواقعة بين الصَّرَافِين، وجرى تشكيل مجلس آخر لحل الخلافات في مجال التجارة البحرية وكان تحت رئاسة رئيس (ريس) الميناء. وحتى ذلك التاريخ كانت المحاكم الشرعية ذات القاضي الواحد تفصل في ذلك النوع من الخلافات وغيره. وبموجب لائحتين تنظيميتين جرى إعدادهما في عامي ١٨٤٧-١٨٤٨م تحول مجلس التجارة التابع لنظارة التجارة إلى محكمة تجارية مختلطة. وهذه المحكمة كانت تتشكل من ناظر التجارة رئيساً، وأربعة عشر عضواً، نصفهم من رعايا الدولة العثمانية والنصف الثاني من رعايا الدول الأجنبية (١٩٧). وبعد هذه التجربة الأولى بدأت إقامة المحاكم التجارية في كافة أراضي الدولة بوضع ذيل أضيف عام ١٨٦٠م على "قانون التجارة" (تجارت قانوننامه سى) الصادر عام ١٨٥٠م (١٩٨). وصدرت بعد ذلك اللائحة التنظيمية للولايات عام ١٨٦٤م، وأقيمت بمقتضاها المحاكم الحقوقية والجنائية، التي عُرفت بوجه عام باسم المحاكم النظامية، في الأقضية والسنجاق والولايات. وفي كل قضاء جرى تشكيل ما عُرف باسم "مجلس الدعوى" من أحد القضاة رئيساً، وثلاثة أعضاء من المسلمين وغير المسلمين، وفي السناجق جرى تشكيل "مجلس

(١٩٧) - أنظر: Mustafa Reşit Belgesay, "Tanzimat ve adliye teşkilatı", *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 214;

Ebul Ula Mardin, *Medenî Hukuk Cephesinden Ahmed Cevdet Paşa*, İst 1946, s. 244-246; Karal, *Osmanlı Tarihi*, c. VI, s. 150-152; A.C. Eren, "Tanzimat", *İA*, c.XI, s. 733-734.

(١٩٨) - أنظر: Ticaret Kanunnâme-i Hümâyûnuna Zeyil, *Düstûr*, Birinci Tertip, İstanbul 1289, c.I, s. 445 vd. özellikle 1-5. maddeler.

التمييز" تحت رئاسة قاض وستة أعضاء نصفهم من المسلمين والآخر من غير المسلمين، وموظف يجري تعيينه من قبل الحكومة، أما في الولايات فقد جرى تشكيل "ديوان التمييز" الذي يضم مفتش قضاة (مفتش حُكام) أو نائب المركز فيما بعد رئيساً، وستة أعضاء نصفهم من المسلمين والآخر من غير المسلمين، وموظفاً يجري تعيينه من قِبَل الحكومة. وكانت تقوم هذه المجالس والدواوين بوظيفة المحاكم الابتدائية والاستئناف (١٩٩)، ووضعت الدولة لها لائحة تنظيمية (نظامنامه) عام ١٢٨٨ (١٨٧٢م) أقرت فيها من جديد أسس العمل التي تسير عليها (٢٠٠). أما ديوان الأحكام العدلية (ديوان أحكام عدليه) فقد أقيم عام ١٨٦٨م ليكون محكمة للنقض تنظر في قرارات المحاكم النظامية، وجعلوا احمد جودت باشا رئيساً له (٢٠١). وفي نفس السنة التي أقيم فيها "ديوان الأحكام العدلية" ليكون المرجع الأعلى للقضاء العدلي أقيم أيضاً "مجلس شورى الدولة" (شورای دولت) ليكون المرجع الأعلى للقضاء الإداري، ووضع مدحت باشا على رأسه (٢٠٢). ثم قامت الدولة بتغيير الشكل القديم للمحاكم النظامية، وأعطتها شكلاً جديداً بقانون صدر عام ١٨٧٩م، وعُرف باسم "قانون تشكيلات المحاكم النظامية. كما كان من جملة ذلك أيضاً استحداث وظيفة الادعاء بقانون صدر لأول مرة (٢٠٣). أما المحاكم الشرعية فقد ظلت تعمل مع تقليص وظائفها عن ذي قبل. كذلك فإن "مجلس التشكيلات الشرعية" (مجلس تشكيلات شرعية) الذي كان قد تأسس عام ١٨٦٢م ثم أعيد تشكيله من جديد بتعليمات صدرت عام ١٨٧٣م قد بدأ هو الآخر في العمل مرجعاً للنقض من المحاكم الشرعية (٢٠٤).

ومع هذه الأجهزة والهيئات الجديدة زاد عدد المحاكم في الدولة العثمانية؛ فهناك المحاكم الشرعية والمحاكم النظامية ومحاكم الطوائف ومحاكم القنصليات، ولا يستطيع أحد أن ينكر أن هذا الوضع قد أدى إلى فوضى في القضاء. وجرى اتخاذ سلسلة من التدابير لإنهاء أعمال محاكم

(١٩٩) - أنظر: Engelhard (ed.), *Türkiye ve Tanzimat Devlet-i Osmaniye'nin Tarih-i İslahatı (1826-1882)*, (trc. Ali Reşad), İstanbul 1328 s. 486; Karal, *Osmanlı Tarihi*, c. VII, 167-168; Çoşkun Üçok - Ahmet Mumcu, *Türk Hukuk Tarihi*, Ankara 1982, s. 332-333;

ولأجل اللائحة التنظيمية للولايات أنظر: *Düstür*, Birinci Tertip, c. I, s. 608

(٢٠٠) - لأجل لائحة المحاكم النظامية الصادرة في منتصف شوال ١٢٢٨هـ (١١ يناير ١٨٧٢) أنظر: *Düstür*, Birinci Tertip, c. I, s. 352-356.

(٢٠١) - أنظر: Aydın, "Ahmed Cevdet Paşa", s. 27-30

(٢٠٢) - أنظر: Recai Galip Okandan, "Amme hukukumuzda Tanzimat devri", *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 121.

(٢٠٣) - أنظر: Üçok-Mumcu, s. 334; Belgesay, s. 218; *Düstür*, Birinci Tertip, c. IV, s. 245-260

(٢٠٤) - أنظر: Belgesay, s. 215; *Düstür*, c. IV, s. 75-77

القنصليات ومحاكم الطوائف التي لم يكن لها مكان داخل التركيب العدلي للدولة، ولا تتفق -بوجه خاص- مع مفهوم الاستقلال في أوائل القرن العشرين. فجرى في البداية عام ١٩١٤م الاعلان عن إلغاء الامتيازات بقرار صدر من طرف واحد(٢٠٥)، فكان من الطبيعي أن تلغى محاكم القنصليات هي الأخرى مع قرار الامتيازات. غير أن دول الغرب لم تقبل هذا الإلغاء من طرف واحد، وظل الغموض مستمراً في ذلك حتى نهاية الدولة العثمانية. أما الخطوة التي خطتها الدولة على طريق إلغاء محاكم الطوائف فقد وقعت عام ١٩١٧م؛ إذ صدر قرار بقانون العائلة (حقوق عائلته قرارنامه سي) حمل تاريخ ٢٥ اكتوبر من نفس العام ألغى الصلاحيات القضائية لمحاكم الطوائف في مجال الأحوال الشخصية، وخَوَّل المحاكم الشرعية للنظر في هذا النوع من القضايا لغير المسلمين(٢٠٦). غير أن إلغاء محاكم الطوائف كان هو الآخر سبباً في الاعتراض والنزاع، كما حدث عند إلغاء الامتيازات. وكانت النتيجة مع اعتراض الرؤساء الروحيين لغير المسلمين، وتدخل الدول المتحالفة، وتأثير الضغوط التي مارسوها في هذا الصدد أن جرى إلغاء القانون بعد مرور عام ونصف تقريباً على تطبيقه(٢٠٧). وهكذا عادت الأمور إلى وضعها السابق، وعادت محاكم الطوائف تمارس نشاطها من جديد، حتى نهاية عهد الدولة العثمانية.

ولا شك أن أهم الأعمال الحقوقية وأكثرها عمقاً في عهد التنظيمات هو ما حدث في المجال التشريعي. وإذا استثنينا قوانين العقوبات (جزا قانوننامه همايونلرى) لعام ١٨٤٠م وعام ١٨٥١م التي تنظم قسماً من قانون العقوبات لرأينا أن النموذج الأول في المجال التشريعي قد تحقق في حقوق التجارة. وأغلبية الأحكام التي تضمنها قانون التجارة (قانوننامه تجارت) الصادر عام ١٨٥٠م مأخوذة عن قانون التجارة الفرنسي. فهو بمثابة أول قانون يؤخذ عن مصدر أجنبي(٢٠٨). وبعد هذا القانون تم إعداد قانون العقوبات (جزا قانوننامه سى) الصادر بتاريخ ١٢٧٤ (١٨٥٨م) والذي أخذ قسم مهم من أحكامه عن قانون العقوبات الفرنسي لعام ١٨١٠م، ثم أعقبه في نفس العام قانون الأراضي (أراضى قانوننامه سى). وهذا القانون الذي قامت بأعداده هيئة ترأسها جودت باشا إنما هو قانون وطني تشكلت كافة أحكامه من خلال تقنين الأسس الحقوقية التي كانت سارية المفعول أساساً حتى ذلك الوقت. وينظم القانون الأسس الحقوقية

(٢٠٥) - أنظر : İnalçık, "İmtiyazat", c. III, s. 1188

(٢٠٦) - أنظر : Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 210-212

(٢٠٧) - أنظر : Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 221-224

(٢٠٨) - لنص القانون ونذله أنظر : *Düstür*, Birinci Tertip, c. I, s. 375-465; *Kanunnâme-i Ticaret ve Zeyilleri*,

Yeni Harflere Çevirenler: Fikri Gürzümâr - Tekin Gürzümâr, Ankara 1962, s. 43 vd.

للأراضي الميرية وأراضي الأوقاف غير الصحيحة، التي تشكل قسماً مهماً من الأراضي الزراعية، وليس الأراضي العثمانية كلها(٢٠٩). وبعد مدة من صدور هذا القانون جرى إعداد "اللائحة التنظيمية لأصول المحاكمات التجارية" (أصول محاكمه تجارت نظامنامه سي) في عام ١٢٧٨ (١٨٦١م) مع الاستعانة إلى حد كبير بالقانون الفرنسي، كما جرى في عام ١٢٨٠ (١٨٦٣م) إعداد "قانون التجارة البحرية" (تجارت بحريه قانوننامه سي) بالاستفادة من القوانين الأوروبية، وفي مقدمتها قانون التجارة الفرنسي(٢١٠).

ولا شك أن أهم قانون جرى إعداده في عهد التنظيمات هو "مجلة الأحكام العدلية". فقد جرى التفكير بعد التنظيمات في إعداد قانون مدني، حتى أنهم حاولوا إعداد قانون عُرف باسم "المتن المتين" (متن متين) قبل "المجلة"، غير أنهم لم يوفقوا في ذلك. ومع هذا ظل التفكير قائماً حتى إن عالي باشا طلب بعد ضغوط فرنسية كبيرة عليه ترجمة القانون المدني الفرنسي (Code Civile)، فشكّلت لجنة تولت فرز مواده، ومعرفة الصالح وغير الصالح منها للفقهاء العثمانيين، وقطعت في ذلك مرحلة لا بأس بها. وأثناء القيام بكل ذلك أخذت فكرة إعداد قانون مدني وطني تفرض نفسها، ولا سيما بجهود جودت باشا وهمة، وشرعت "جمعية المجلة" التي شكّلت تحت رئاسته للعمل على وضع هذا القانون. فكان أول ما ظهر من "المجلة" هو المقدمة والكتاب الأول "كتاب البيع" عام ١٨٦٩م، ثم بدأ سريانها، وتوالت الكتب بعد ذلك واحداً تلو الآخر، حتى بلغ مجموعها ستة عشر كتاباً، تضم ١٨٥١ مادة دخلت حيز التطبيق. فاذا وضعنا في الاعتبار أن الكتاب السادس عشر جرى إعداده وسريان مفعوله عام ١٨٧٦م لعلمنا أن إعداد "المجلة" استغرق ثمانية أعوام تقريباً. وقد كان لجودت باشا دور مهم في انجاز ذلك العمل، سواء أكان في التعجيل به وإتمامه، أم في تحرير مواده. وقد جمعت المجلة بين أحكام القوانين الإسلامية التي كانت سارية المفعول حتى ذلك الوقت فيما يتعلق من حيث الأساس بالمعاملات وأصول المحاكمة، وكانت قانوناً وطنياً خالصاً، فضلاً عن الناحية الفنية فيها. فقد انحصرت تأثيرها بالقوانين الغربية في الجوانب الشكلية دون سواها. إذ جرى إعداد المجلة اتباعاً للنظام التقليدي الافتائي (casuistic)

(٢٠٩) - انظر: M. Akif Aydın, "Arazi Kanunnâmesi", D/4, İstanbul 1991, c. III, s. 346-347.

(٢١٠) - انظر: Hıfzı Veldet Velidedeoğlu, "Kanunlaştırma hareketleri ve Tanzimat", *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 198.

ولنص لائحة أصول المحاكمات التجارية انظر: *Düstûr*, Birinci Tertip, c. I, s. 780-810.

ولنص قانون التجارة البحرية انظر: s. 466-536 و انظر أيضاً: *Kanunname-i Ticaret ve Zeyilleri*, s. 143 vd.

في الفقه الإسلامي، فهي النموذج الأول لعملية تقنين رسمي في التشريعات الإسلامية، والعمل الريادي في ذلك، سواء في الدولة العثمانية أو في الدول الإسلامية الأخرى، ومن ثم فهي تحتل مكانة خاصة، ليس في تاريخ القانون العثماني وحده، بل في تاريخ الحقوق الإسلامية كافة^(٢١١).

وبعد المجلة جرت الموافقة على "قانون أصول المحاكمات الجزائية" (٢١٢) الصادر بتاريخ ١٢٩٦ (١٨٧٩م) الذي صيغ بالاستفادة إلى حد كبير من "قانون المحاكمات الجزائية" الفرنسي، كما وافقوا على "قانون أصول المحاكمات الحقوقية" (٢١٣) الصادر بتاريخ ١٢٩٧ (١٨٨٠م) الذي جرى إعداده بالدمج بين مسودة أعدتها "جمعية المجلة" وبين أحكام قانون أصول المحاكمات الحقوقية الفرنسي. وعلى ذلك يكون قد تم تقنين أغلب المجالات الأساسية منذ بداية عهد التنظيمات حتى القرن العشرين باستثناء قانون العائلة.

فقد ترك قانون العائلة خارج نطاق عملية التقنين، على الرغم من أن مجلة الأحكام العدلية قد غطت أهم المجالات في القانون المدني. ولم يتيسر الأمر لتقنين هذا المجال إلا في أوائل القرن العشرين. وكانت هناك عوامل لعبت دورها في إعداد مشروع القانون وتقنين حقوق العائلة، فكان منها العامل الحقوقي مثل اكتمال القانون المدني العثماني إلى حد بعيد والقيام بوضع الاجراءات التنظيمية التي مَسَّت الحاجة إليها في هذا المجال، ومنها العامل الاجتماعي مثل وضع الاجراءات التنظيمية المناسبة لحاجات التركيب الاجتماعي الجديد الذي جاءت به حروب البلقان والحرب العالمية الأولى والتحولت الثقافية التي صاحبته، ومنها العامل الثقافي مثل تقدم تيار المطالبة بحقوق المرأة وأفكار المتقنين من أصحاب الاتجاه الغربي والاتجاه التركي القومي والاتجاه الإسلامي بوضع إجراءات تنظيمية جديدة على ضوء تلك المفاهيم الجديدة.

وقامت هيئة تحت رئاسة محمود أسعد افندي بأعداد القانون، وجرت الموافقة عليه بشكل مؤقت في ٢٥ أكتوبر ١٩١٧م. والقرار عبارة عن قسمين يتضمنان ١٥٧ مادة، تتعلق أحكامها بالمسلمين واليهود والمسيحيين. وعلى الرغم من إلغاء صلاحية المحكمة المخولة لمحاكم الطوائف وتحقيق نوع من الوحدة القضائية في هذا الصدد فلم يجر توحيد الأحكام الحقوقية،

(٢١١) - لمزيد من المعلومات أنظر: Aydın, "Mecelle'nin Hazırlanışı", s. 31-50.

(٢١٢) - أنظر: Velidedeoğlu, s. 199 وللاطلاع على النص أنظر:

Düstûr, Birinci Tertip, c. IV, s. 136-231.

(٢١٣) - أنظر: (Ahmed) Cevdet Paşa, *Tezâkir*, (yay.Cavid Baysun),

Ankara 1967, c. IV, s. 194-195; Mardin, *Ahmed Cevdet Paşa*, s. 126.

ولنص القانون أنظر: *Düstûr*, Birinci Tertip, c. IV, s. 261-333.

بدعوى أن ذلك لا يتفق والتركيب الاجتماعي والديني، وظلت المحافظة على الأحكام الخاصة بقانون العائلة في كل الأديان. وكان من أهم التجديدات التي جاء بها القانون أنه راعى آراء المذاهب الأخرى، وليس رأي المذهب الحنفي وحده، كما كان الحال عليه في السابق. غير أن "قانون العائلة" (حقوق عائلته قرارنامه سي) على الرغم من أنه جاء بالعديد من التجديدات في بابه إلا أنه أثار غضب الأقليات غير المسلمة، كما أغضب أيضاً المسلمين المحافظين، فكانت النتيجة أن صدر قرار بوقف العمل به في ١٩ يونيو/ حزيران ١٩١٩م (٢١٤).

والخلاصة أن نظم القضاء والحقوق العثمانية بعد عهد التنظيمات كانت موضعاً للعديد من الترتيبات والتقنيات التي لا تتفق مع بعضها البعض أخذاً عن المصادر العثمانية والمصادر الغربية. وهذا الأسلوب الجديد في الترتيب قد أفسد الصبغة الأصلية في الحقوق العثمانية، كما لم يهيئها للقدرة على مواجهة احتياجات العصر ويمنحها كيانا يعمل بشكل مطرد، بل تحولت معه - إذا جاز التعبير - إلى ثوب مهلهل تملوه الرقع من كل جانب. ولعل السبب في ذلك هو أن رجال الدولة لم يجدوا المناخ المناسب للعمل آنذاك، وكان قيامهم بهذه الجهود نزولاً على رغبة الدول الغربية، وليس إحساساً بحاجة البلاد إلى التجديد، فجاءت أعمالهم في هذا الصدد بغير إعداد كاف. وهذه الترتيبات المهلهلة المتناثرة هي التي هيأت السبيل لحركة تغريب شاملة في القوانين خلال العهد الجمهوري.

(٢١٤) - لمزيد من المعلومات أنظر: Aydın, *Osmanlı Aile Hukuku*, s. 151 vd

الباب السادس المجتمع العثماني

الفصل الأول تركيب المجتمع العثماني

تُطلق كلمة "مجتمع" على الوحدة المتكاملة التي تتشكل من أناس يعيشون على شكل مجموعات في إطار تنظيم معين، بينما تُطلق كلمة "دولة" على شكل التنظيم الموجود على المستوى الأعلى الذي يلتف حوله هؤلاء البشر. ويستلزم وجود الدولة اجتماع ثلاثة عناصر على الأقل، هي: الأهالي والأرض والسيادة. ويمكننا أن نتعرف على التجمعات البشرية التي عاشت داخل حدود الدولة العثمانية من طبيعة المجتمع العثماني، وعلى شكل تنظيم تلك الجماعات وشبكة العلاقات القائمة فيما بينها من خلال التعرف على تركيب المجتمع.

وكانت الدولة العثمانية - بعد أن وُضعت أسس قيامها في بلدة سوغوت - قد وسّعت حدود الأراضي الواقعة تحت سيادتها إلى أقصى مداها في القرن السادس عشر الميلادي. فعند وفاة السلطان سليمان القانوني كانت تضم قدراً كبيراً من أراضي الدول التي توجد اليوم على خريطة العالم، إذ كانت تضم أراضي تركيا الحالية والقرم وأوكرانيا ومولدافيا ورومانيا والمجر وصربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وسلوفينيا وألبانيا واليونان وبلغاريا والعراق وسورية ولبنان والأردن وفلسطين وإسرائيل والعربية السعودية واليمن ومصر وليبيا وتونس والجزائر، والخلاصة كافة أراضي الدول الواقعة على الرقعة الجغرافية الممتدة من البصرة إلى فينا، ومن القوقاز إلى فاس، ومن القرم إلى اليمن.

وأول تجمع شكّل النواة الأولى للدولة العثمانية هو الذي كان يترأسه ارطغرل بك أولاً، ثم تلاه عثمان بك، وهو تجمع من عشيرة (قايي) من الأتراك الغز، كانت من إحدى عشائر الحدود التي خضعت في البداية من الناحية النظرية لسلالة تركيا ثم للإيلخانيين من بعدهم. وعلى ذلك أقيمت الدولة في القرن الرابع عشر على أيدي العناصر التركية الخالصة، ثم لم تلبث بعد النصف الأول من القرن الخامس عشر أن تحولت إلى دولة كبرى، وضمت إليها أراضي الدول التي عدناها سابقاً. كما انخرط أهالي تلك البلدان الجديدة في نسيج المجتمع العثماني. ويشكل العنصر التركي الأغلبية بين أهالي المناطق التي كانت تحكمها الإمارات التركية التي ظهرت في الأناضول بعد انهيار هاتين الدولتين [السلجوقية والإيلخانية]. لأن منطقة الأناضول خلال الثماني أو العشر سنوات التي أعقبت فتحها أمام الأتراك بعد الانتصار في معركة ملاز كورد عام ١٠٧١م كانت قد امتلأت بالتجمعات الغزية الوافدة في كل طرف منها، وهذه التجمعات كانت تتغذى باستمرار بموجات الهجرة الجديدة الوافدة. أما موجة الهجرة الكثيفة الثانية فقد بدأت في النصف الأول من القرن الثالث عشر الميلادي، إذ أخذت للتجمعات التركمانية الفارة أمام الزحف المغولي تغد على الأناضول ابتداءً من عام ١٢٠٠م من تركستان وخراسان وأذربيجان. واكتسبت منطقة الأناضول الصبغة التركمانية

[الغزبية] بفضل الهجرات الكثيفة المتعاقبة بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر الميلاديين لتتحول إلى تركيا التي نعرفها(١). وهكذا فإن القسم الأعظم من الأهالي الذين انتقلوا إلى العثمانيين من الإمارات التركية الاناضولية ليسوا إلا هذه التجمعات التركمانية. ومع استمرار تلك الهجرات التركية نحو منطقة البلقان إثر الفتوحات العثمانية ومشاركة أناس من أجناس وأديان مختلفة ممن كانوا يعيشون في الأراضي المفتوحة حديثاً اكتسب المجتمع - الذي تشكل في غالبيته من الأتراك المسلمين في أوائل تأسيس الدولة - تركيا توليفاً Cosmopolite من الناحية البشرية. واستمر ذلك التركيب على حاله حتى انهيار الدولة العثمانية. واكتسبت كافة المؤسسات العثمانية شكلها التقليدي في القرن السادس عشر، ولهذا السبب يمكننا التعرف على تركيب المجتمع العثماني الأصلي خلال تلك الحقبة بعينها، ولأجل هذا أيضاً ينبغي علينا التعرف على مفهوم المجتمع عند العثمانيين أنفسهم.

أولاً- مفهوم المجتمع عند العثمانيين

كان من نتيجة تشكل بعض التجمعات البشرية الجديدة من ناحية، واتساع حدود الدولة من ناحية أخرى أن أخذ الأهالي الذين انخرطوا في المجتمع يكتسبون أوضاعاً قانونية معينة، وتتقرر أماكنهم داخل المجتمع، وهو الأمر الذي تحقق تنفيذاً لمفهوم الإنسان والمجتمع عند العثمانيين، وتطبيقاً لفلسفتهم في الحكم والادارة. وعندما ندقق في الأدبيات العثمانية المتعلقة بالموضوع يطالعنا مفهوم معين هو: أن الإنسان أشرف المخلوقات، وهو حضري بطبعه، ومن ثم فهو في حاجة إلى الآخرين لضمان معيشته ومواصلة حياته. وهذه الحاجة هي الدافع إلى ظهور المجتمعات وتشكل الدول. لأن قدرة المجتمع على مواصلة حياته إنما تتيسر من خلال التضامن والتكافل بين أفراده. واستمرار التوافق بين أفراد المجتمع إنما يرتبط بوجود كل فرد في الموقع الذي تقتضيه مواهبه وملكاته، ومحافظة على ذلك الموقع في المجتمع. ومثل هذا التقسيم للوظائف يفرض بالضرورة ظهور التباين والاختلاف بين الناس، وبالتالي ظهور الطبقات الاجتماعية(٢).

وهذه النظرة التي تشكل الأسس الفلسفية لنظام المجتمع العثماني لا توجد في الكتب النظرية فحسب، بل نراها في وثائق دور المحفوظات الخاصة بالتطبيقات في مجالات شتى، وتعتمد على الآية الكريمة: "أَهُمْ يَسْمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمًا بَيْنَهُمْ مَعِشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ

(١) - أنظر: F. Sümer, *Oğuzlar (Türkmenler)*, İstanbul, 1980, s. 92-199; O. Turan, *Türk Cihan hâkimiyeti mefkûresi tarihî*, İstanbul, 1979, s. 247-463.

(٢) - أنظر مثلاً: Tursun Bey, *Târîh-i Ebû'l-Feth* (haz. Mertol Tulum), İstanbul 1977, s. 10 vd.

فوق بعضٍ درجتٍ لِيَتَّخِذَ بعضهم بعضاً سُخْرِيّاً وَرَحِمْتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مما يجمعون" (٣). وقد فَسَّرَ العثمانيون ذلك دائماً بأن الله خلق الناس مختلفين في الملكات والمواهب لحكمته في تشكل الحياة في المجتمع ودورانها بشكل سليم، وأنه من اللازم على الفرد في المجتمع أن يقوم بالعمل الذي يناسب قدراته ومعرفته، ثم يحصل على الدخل الذي يوازي عمله، فأُن التوافق الضروري لمسيرة الحياة في المجتمع إنما يتحقق بهذا السبيل، أو بتعبير آخر، أن ظهور الطبقات في المجتمع أمر حتمي (٤)، وأن هناك بعضاً من الناس يميلون -لخلاف في أمزجتهم وطباعهم- لاستخدام القوة ضد الآخرين، وسلبهم حقوقهم، ويمتنعون عن القيام بوظائفهم الضرورية لحياة المجتمع، ومن ثم فإن الحيلولة دون وقوع الظلم وتحقيق الأمن وإقامة نظام اجتماعي يعتمد على العدالة إنما هي أمور تستلزم قوة إدارية مكلفة بتحقيق هذه الأمور، فهناك حاجة إلى قوة الدولة، وبالتالي إلى حاكم يراعى ذلك دائماً (٥).

وهذه الأفكار التي تشكل نظام المجتمع العثماني والأسس الفلسفية لإدارته قد أرجعوها لصيغة أطلق عليها اسم "دائرة العدل" أو "طوق الحقانية". وهذا المعنى الذي يمتد أصله إلى الساسانيين وجرى تفسيره بوضوح في كتاب "قوتادغو بيليک" (٦) وفي مؤلفات نظام الملك (٧) والغزالي تكرر تناوله في مؤلفات عثمانية عديدة، مثل "أخلاق علائي" لقنالي زاده علي أفندي (٨) وتاريخ نعيما (٩). ومن خلال هذه الرؤية فإن:

- ١- السلم بين الخلق يتحقق بالعدالة.
- ٢- والدنيا حديقة جدارها الدولة.
- ٣- والشريعة هي التي تنظم شئون الدولة.

(٣) - قرآن كريم، سورة الزخرف، الآية ٣٢.

(٤) - أنظر وقفية الداماد إبراهيم باشا في أرشيف المديرية العامة للأوقاف (Kasa no: 173, s. 11-13).

(٥) - أنظر تاريخ أبو الفتح لطورسون بك، ص ١٢.

(٦) - أنظر: Yusuf Has Hacib, *Kutadgu Bilig*, II, (trc. R.R. Arat), s. 36, 43, 155, 393-398.

و "قوتادغو بيليک" أي العلم الباعث على السعادة هو كتاب منظوم في قالب المثنوي وضعه يوسف خالص حاجب بالتركية القرخانية (الخلائية) في الحكم والإدارة والعادات والتقاليد والحياة الاجتماعية بوجه عام. وقد أنجزه يوسف خالص حاجب في قشغر عام ١٠٧٠م ثم قدمه إلى الحاكم القرخاني طابغاچ بغرا قراخن واستحق بذلك أرفع مناصب الدولة وهو منصب "الحجابة".

(٧) - أنظر: *Siyâsetnâme* (haz. M.A. Köymen), Kültür Bakanlığı yayınları, İstanbul, 1990.

(٨) - أنظر: Bulak, 1833, s. 47.

(٩) - أنظر: Zeki Arslantürk, *Nâima'ya göre Osmanlı Devleti'nin Çöküş Sebepleri*, Ankara 1989, s. 44 vd.

- ٤- والمُلك [حق السيادة] هو الذي يحمي الشريعة.
- ٥- والحصول على الملك أي على السلطة التي توحد بين الأرض والأهالي، وتقيم أسس الدولة، أو بتعبير آخر الاستحواذ على مقاليد الحكم إنما يستلزم وجود جيش قوي.
- ٦- ويحتاج تكوين الجيش إلى ثروة عظيمة.
- ٧- ولكي تتوفر تلك الثروة فلا بد من وجود الرعايا الذين يعيشون في رخاء واستقرار.
- ٨- وحياة الرعايا في رخاء واستقرار إنما يكفلها الحكم العادل.
- وسيراً على هذا الفهم من العثمانيين فإن عناصر العدالة والدولة والشريعة والسيادة والجيش والثروة والأهالي التي تشكل حلقات "طوق الحاقية" هذا تمثل في الوقت نفسه الركائز الأساسية لبناء المجتمع. فإذا انعدمت حلقة من تلك الحلقات أدى ذلك إلى انهيار الدولة، وتفكك المجتمع.
- وينقسم المجتمع في الدولة العثمانية إلى فئتين كبيرتين، هما أساس النظام والسلم في المجتمع، ويعتقد أنهما العامل الضروري للمسيرة السلمية في الحياة الاجتماعية. وأحدى هاتين الفئتين هي فئة الحاكمين [العسكريين] التي تتكون من الأشخاص الذين اعترف لهم السلطان بمرسوم خاص منه بصلاحيات دينية أو إدارية، أما الفئة الثانية، فهي فئة الرعايا المحكومين الذين لا يشاركون في الحكم بشكل من الأشكال، ويتكونون من جماعات تنسب لأديان وأعراق مختلفة. ووظيفة الرعايا أياً كان دينهم أو كانت أعراقهم أن يكونوا دعماً لفئة الحكام، عن طريق الانتاج وتأدية الضرائب. أما وظيفة الفئة الحاكمة، وعلى رأسها السلطان، فهي تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وتطبيق القوانين العثمانية العرفية، وضمان سيادة العدل في البلاد، ورفاه الأهالي(١٠). ومن هنا يلزم علينا لفهم تركيب المجتمع العثماني أن نتناول هاتين الفئتين من كل جوانبهما.

١- رجال الحكم والإدارة: الفئة العسكرية

كانت تتكون فئة الإداريين العثمانيين من أربع مجموعات فرعية، هي: موظفو السراي (سراي خلقي)، ورجال السيف (سَيَقيهِ)، ورجال العلم (عَلَمِيهِ)، ورجال القلم (قَلَمِيهِ).

أ- موظفو السراي

لاشك أن السلطان الحاكم هو أعلى سلطة في إدارة الدولة العثمانية، وعلى رأس الفئة العسكرية. وتدلنا الوثائق العثمانية على أن السلطان هو: ظل الله في الأرض، وأمير المؤمنين، وإمام المسلمين، وحامي حمى الاسلام، وظهير الشريعة، وسلطان الترك والعرب والعجم، ومالك

(١٠)-أنظر: Halil İnalcık, "Osmanlı toplum yapısının evrimi" (trc. M. Özden, F. Unan),

Türkiye Günlüğü, (sy.11, Yaz 1990), s. 31.

ملوك الأرض، صاحب الخيرات، وملاذ رجال العلم، وخادم الحرمين الشريفين، وغير ذلك من الألقاب والصفات. وعلى الرغم من أن السلطة المطلقة في المجتمعات الإسلامية وبالتالي عند العثمانيين كانت بيد الخليفة، فإن كبار العلماء يذكرون أن هذه السلطة ما هي إلا واسطة لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

وقد أقام السلاطين العثمانيون أولاً في قصور مدينتي بورصة وأدرنة، ثم انتقلوا إلى سراي (طوب قابي) الذي بناه السلطان محمد الفاتح، فأقاموا فيه مدة ثلاثة قرون ونصف. وكان هذا السراي مكاناً لسكنهم، كما كان في الوقت نفسه مكاناً تجري فيه الاتصالات بين السلطان والأهالي، ويعمل فيه بعض موظفي الدولة، وتجري فيه الاتصالات والمباحثات مع ممثلي الدول الأجنبية، والمكان الذي تقام فيه بعض المراسم السياسية والإدارية. ومن ثم فإن تركيب السراي العثماني يتميز بميزات خاصة؛ ولهذا وجب علينا أن نتحدث عن موظفيه أولاً، دون أفراد الفئة العسكرية الآخرين.

يتكون سراي طوب قابي من ثلاثة أقسام، هي: قسم الحريم (حرم)، وقسم الأندرون [= الداخلي]، وقسم البيرون [= الخارجي]. وتختلف أوضاع الذين يعيشون أو يعملون في تلك الأقسام الثلاثة. ولا شك أنهم جميعاً كانوا يتمتعون بامتيازات خاصة بسبب قربهم من السلطان، ولهذا كانوا يحوزون هبة واعتباراً كبيرين في نظر الأهالي خارج السراي.

وكلمة (حَرَم) تعني "المكان الذي يحرم على الغرباء دخوله"، فقد كانت دائرة الحرم أو الحريم في سراي طوب قابي هي المكان المخصص لإقامة السلاطين، ويقيم معهم في هذه الدائرة والدة السلطان التي تعرف بلقب (والده سلطان)، وبناته وأبنائهم، وزوجاتهم، وجواريه باختلاف درجاتهم (كوزده، اقبال، اوده لق)، وموظفات الحراسة، وغيرهن من الخادومات. كما كان يوجد من الذكور -عدا أبناء السلطان- أغا الحريم أو أغا دار السعادة أو أغا السراي الذي يعمل تحت إمرته عدد من أغوات الطواشي البيض (آق اغالر). وكان "أغا الباب" (قايي اغاسي) هو المسئول عن دائرة الحريم ودائرة الأندرون معاً، وكانت رتبته داخل السراي حتى عام ١٥٨٧م تعادل رتبة الصدر الأعظم خارج السراي، غير أن ازدياد نفوذ أغا دار السعادة بعد القرن السابع عشر طغى على نفوذ أغا الباب. وكان الأخير يتقاضى في القرن السادس عشر أجراً يومياً قدره تسعون أًقجه، وبدلاً يسمى بدل النطاق (قوشاق بدلي) قدره ٣٠٠٠ أًقجه سنوياً، فضلاً عن موارد سنوية نقدية قدرها ١٨ ألف أًقجه. وكان لأمهات السلاطين وأخواتهم وبناتهم وزوجاتهم أقطاعات

[ديريكات] تخصص لهن وتُعرف باسم (باشمقلى)، يحصلن على مواردها ومحاصيلها دخلاً لهن (١١).

وكان "الموضع الثالث" الذي يبدأ بباب الأغوات البيض (آق أغالر) في سراي طوب قايى، وتوجد فيه "غرفة العَرَض" (عَرَض اوده سى)، وكذلك "الموضع الرابع" الموجود خلفه ويضم الجواسق المختلفة والحدائق تعرف كلها باسم "الأندرون" [أي قسم الداخل]، وكان يطلق على غلمان الداخل (إيچ اوغلانلر) العاملين فيه اسم أغوات الأندرون (أندرون أغالرى) أو الـ (اندرونلو). وتدلنا كلمة الداخل (إيچ) على القصر الذي يجلس فيه السلطان. أما غلمان الدُوشيرمه الذين يجري جلبهم إلى الأندرون فكانوا يختارونهم من غلمان الداخل في سراي أدرنه وسراي ابراهيم باشا وسراي غلطة، وهذا الاختيار كان يقوم به السلطان بنفسه أحياناً. وكان على هؤلاء الغلمان الأغرة ذوي المواهب الذين بلغوا سن الرشد حديثاً أن يمروا بمرحلة تعليم وتدريب يجتازون خلالها بالترتيب "الغرفة الكبيرة" و "الغرفة الصغيرة" في الأندرون، ومهجع عمال الصقور (دوغانجى قوغوشى)، ومهجع المحاربين (سقرلى قوغوشى)، ومهجع المؤونة (كيلار قوغوشى)، وغرفة الخزانة (خزينه اوده سى)، والغرفة الخاصة (خاص اوده)، مع قيامهم في الوقت نفسه بالخدمات المفروضة عليهم في كل قسم. فإذا كشف الغلام عن مقدرته استطاع أن ينتقل الى المهجع أو الغرفة الأعلى. ولكن أربعين غلاماً فقط من غلمان الغرفتين الكبيرة والصغيرة البالغ عددهم ١٦٠ غلاماً كان بإمكانهم اجتياز كافة المراحل والوصول إلى الغرفة الخاصة. أما الذين لا يرتقون من منسوبي الغرف والمهجع الاربعة الأولى فكان يجري إرسالهم إلى بلوكات سوارى القبوقولى، ومن لا ينجح في اجتياز مهجع الخزانة إلى الغرفة الخاصة فكان يجري تعيينه في وظائف أخرى خارج السراي. وإذا رُقّي أمين الخزانة (خزينه دار باشى) أصبح أغا الباب. بينما كان موظفو الغرفة الخاصة يقومون بالخدمة الشخصية للسلطان، ويتولون شئون العناية بدائرة البُرْدَة الشريفة (خرقه سعادت دائره سى) التي تضم بعض مخلفات الرسول ﷺ والمعروفة باسم الامانات المباركة. وكانت تضم الغرفة الخاصة عدداً من الموظفين، هم: السَلْحَدَار والجُودَار والرَّكَبْدَار وأغا التَلْبَنْد وأغا المفتاح، الذين كانوا عند ترقيتهم يتولون أرفع المناصب في الدولة. فالأربعة الأوائل من هؤلاء كان في استطاعتهم أن يدخلوا على السلطان في مجلسه، ويعرضوا عليه ما لديهم، ولهذا عُرفوا باسم أغوات العرض (عرض أغالرى). وقد بلغ

(١١) -انظر: Resimli Haritalı Mufasssal Osmanlı Tarihi (Bir heyet tarafından hazırlanmıştır), İskit Yayınevi, c. 111, s. 1430-1434; Cengiz Köseoglu, Harem, İstanbul, 1979, s. 4-24.

عدد العاملين في الأندرون ما يقرب الثلاثمائة والخمسين في القرن السادس عشر، ثم أخذ ذلك العدد في الزيادة فيما بعد، حتى بلغ ضعف ذلك. وكان موظف الغرفة الخاصة يتقاضى أجراً يومياً قدره عشرون أقة، ويحصل طباطخ السلطان وذائق طعامه الخاص (چاشتكيگر) على أربعين أقة، أما رئيس الغرفة الخاصة (خاص اوده باشي) فيحصل على ستين أقة. ويدلنا كل ذلك على أن قسم الأندرون في السراي كان بمثابة المدرسة التي تولت تنشئة رجال الدولة لزمّن طويل، كما نشأ فيها العديد من الخطاطين والنقاشين والموسيقيين والمفكرين والشعراء والفنانين. وكانت عادتهم عندما يتولون وظائف خارج السراي أن يحمي أحدهم الآخر، وينكثون فيما بينهم بقدر ما كانوا عليه داخل السراي (١٢).

وتُطلق كلمة (بيرون) على القسم الواقع بين "الباب الأوسط" و "باب الأغوات البيض" في سراي طوب قابي، وهي كلمة فارسية تعني [الخارج]. ولهذا السبب كان يطلق على المقيمين أو العاملين في هذا القسم اسم عمال الخارج (بيرون خلقى / أو / ديش خلقى). وهم ينقسمون في الغالب إلى ست مجموعات.

تتكون المجموعة الأولى من "أرباب العلم"، مثل معلم السلطان والأطباء والكحالين والمنجمين وإمام السلطان. وكان الذي يُعنى بتربية الأمراء وتعليمهم من المعلمين يتحول إلى "معلم للسلطان" عندما تشاء الظروف، ويصبح أحد تلامذته الأمراء سلطاناً، ويحصل المعلم على رتبة عالية بين فئة أهل العلم. حتى لقد ظهر من معلمي السلاطين من استغل نفوذه وتدخل في شئون الدولة، وأثر في سيرها. غير أن العصيان الذي شب عام ١٧٠٣م وقُتل فيه فيض الله افندي الذي كان معلماً للسلطان وتولى مشيخة الاسلام حدّ من نفوذ هؤلاء وقلل من أهميتهم.

وهناك الجراحون ورئيسهم (جراح باشي) الذين كان عملهم الأول ختان الأمراء، وفحص الأغوات الطواشية المقرر استخدامهم في السراي، وهناك أطباء العيون ورئيسهم (كحال باشي)، وكان كل هؤلاء الأطباء داخل السراي وخارجه وموظفو الصحة الآخرون يتبعون رئيساً لهم يُعرف باسم (حكيمباشي)، وهو المخول بصلاحيّة التفتيش عليهم، وتعيينهم أو عزلهم، بل كان هو نفسه الذي يقوم باختبارهم، ويحصل لقاء وظيفته على مخصصات سنوية كبيرة؛ إذ كان يتقاضى أجراً يومياً قدره ٥٠٠ أقة، وعلى اقطاع (آرپه لق) في منطقة غليبولي يدر عليه دخلاً سنوياً معيناً، ويحظى بدرجة عالية من الاعتبار والتقدير. أما المنجمون فكانوا معينين بتعيين أيام السعد

(١٢) - أنظر: İ.H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Saray Teşkilâtı*, Ankara, 1984, s. 297-357; *Mufasssal Osmanlı Tarihi*, c. 111, s. 1427-1430.

وساعاتها، وتنظيم النقاويم وحساب أوقات الصلاة وإعداد إمساكيات رمضان. بينما كانت وظيفة الإمام أن يؤم السلطان في الصلاة داخل مسجد السراي، ويؤمه مع المصلين في المساجد الأخرى خارج السراي عند صلاة الجمعة والعيد. وقد جرت العادة أن يجري اختيار الإمام من بين ذوي العلم وأصحاب الصوت الحسن العارفين باصول الموسيقى، ويحصل على درجة مدرس على الأقل.

وكانت عادة العاملين في البيرون من أهل العلم أن يمارسوا أعمالهم في السراي نهاراً، ويغادروه في الليل إلى منازلهم.

أما المجموعة الثانية العاملة داخل قسم البيرون فتضم الأمناء بما تعنيه كلمة (أمين) من الثقة. واعتماداً على هذه الثقة كانت أمور العناية بالقصور القديمة والجديدة الخاصة بالأسرة المالكة، وترميمها وتلبية احتياجات العاملين في تلك القصور، وصرف رواتب المقيمين في الحريم، ومواجهة نفقاتهم موكولة لموظف يعرف باسم (شَهْرُ أَمِينِي) أي أمين العاصمة، مع عدد آخر من الموظفين والكتبة العاملين تحت إمرته، بينما أعطيت مهمة إعداد الطعام لأهل السراي - الذين كان يتراوح عددهم في القرن السادس عشر بين أربعة إلى خمسة آلاف، ثم ازداد حتى قارب اثني عشر ألفاً في القرن الثامن عشر - إلى أمين المطبخ العامر (مطبخ عامره أَمِينِي) مع عدد من الطباخين والخدم تحت إمرته، أما وظيفة ضرب العملة فقد تكفل بها أمين الضربخانه (ضَرْبْخَانِه أَمِينِي) مع عدد من الموظفين تحت إمرته، بينما أعطيت مهمة تأمين الشعير والأعلاف للحيوانات الموجودة في حظيرة السراي وتوفير الاحتياجات الأخرى لموظف يُعرف باسم (آرْپِه أَمِينِي) أي أمين الشعير، وعدد من المساعدين له. وفي النصف الثاني من القرن السادس عشر كان عدد العاملين في المطبخ وحده ٢٦٠ عاملاً، ستون منهم طباخون والآخرين من الخدم.

وتتكون المجموعة الثالثة في قسم البيرون من أغوات الرُكَّاب (رُكَّاب اغاثرى) وعدد من العاملين تحت إمرتهم. وكلمة ركاب (ركاب / أو / أوزنگى) تعني الحديدتين المعلقتين في السرج للركوب على الجواد. وقد اطلقت عليهم هذه التسمية لأنهم كانوا مجازين للسير إلى جوار جواد السلطان. وكان يعمل تحت إمرة هؤلاء الأغوات عدد من الموظفين مثل حَمَلَة الأعلام (سَنْجَقْدَار)، وبلوكات المهترخانه [أي الموسيقىات]، وبلوكات البوابين التي كان يتجاوز عدد أفرادها الألفين، والجاويشية الذين كانوا يعاونون في أعمال الديوان الهمايوني، ويقومون بتنفيذ القرارات الصادرة عنه، والقائمين على تربية الطيور [الجارحة] المستخدمة في رحلات صيد

السلطان، والطباخين الذواقة (چاشنيگير) الذين يقومون بمراقبة الأطعمة والأشربة المعدة لأجل السلطان وخدمة مواعده. وهؤلاء الأغوات الإداريون كانوا يحملون الألقاب التالية بالترتيب: أمير العلم (ميرِ عَلم)، ووكيل البوابين (قاييجير كتخداسى)، ورؤساء البوابين (قاييجى باشيلر)، ورئيس الجاويشية (چاوش باشى)، وأغوات الصيد (شكار اغالرى)، ورئيس الطباخين الذواقة (چاشنيگير باشى). أما أغا الانكشارية (يكيجرى أغاسى)، وأغوات البلوكات الستة التي تشكل فرسان القبولية، ورئيس الجبجية (جبه جى باشى)، ورئيس المدفعية (طويجى باشى)، ورئيس جنود عربات المدافع (طوب عربيه جى باشى) فقد كانوا جميعاً من الكوادر العسكرية (سيفيه) على الرغم من كونهم معدودين بين أغوات الركاب، ولهذا السبب سوف نتناولهم ونحن في معرض الحديث عن رجال السيف.

أما عن المجموعة الرابعة في قسم البيرون فيمكننا أن نذكر من بينها جنود المتفرقة (متفرقه) وجنود البلطة (بلطه جيلر / أو / تبرداران). فقد كان جنود المتفرقة يتولون القيام بالخدمة في أعمال مختلفة، وتراوحت أعدادهم على مدى الزمن بين ٤٠-٦٠٠ جندي، وكان منهم من يتقاضون راتباً، ومنهم من يحصلون على اقطاعات (ديرك) تدر عليهم دخلاً سنوياً لقاء أجرهم، وكانوا مكلفين عند خروج السلطان إلى الحرب بحماية خزانة الأندرون (اندرون خزينه سى). أما جنود البلطة فكانت وظيفتهم أثناء الحرب القيام بفتح الطرق والمسالك، ورفع الأحمال وإنزالها، وشد الخيام وغير ذلك، كما كانوا يتولون داخل السراي أعمال رفع جنازات الموتى من سكان الحريم، ونصب عرش السلطان أمام باب الأغوات البيض ورفعوه وغير ذلك من الأعمال المشابهة.

وهناك مجموعة خامسة في قسم البيرون تضم بلوكات للخدمة، تعمل في مجالات تختلف كثيراً عن المجالات التي ذكرناها، فهناك رجال البريد (پيَك)، وعمال الملابس (چماشيرجى)، والترزية، ومن يطلق عليهم (أهل جرَف)، كالخطاطين والمجلدين وصناع الأحبار والنقاشين والصاغة والساعاتية وحفاري الخشب (اويماجى) وصناع الأقواس (يايجى) والسهام (اوقچى) وصناع السكاكين (بيچاقچى)، وصناع المفاتيح والأقفال (چلينگير) والنجارين (دولگر) وعمال القناديل (قنديلجى) وغيرهم.

أما المجموعة الأخيرة في قسم البيرون فهي تضم طائفة البستانية (بوستانجى) أي عمال الحدائق والبساتين، الذين كانوا يعملون في حدائق سراي طوب قابى وبستان قاضي كوي وحديقة داود باشا وحديقة بشيكطاش وحديقة اسكندرچلبى وحديقة طولمه باغجه وحديقة بَبَك وببوك دره

ويُشاه باغجه وقنديللي وفلوريا والكاغدخانه وخاص كوي وغيرها، ويعملون في القوارب الخاصة بالسراي، ويشكلون أوجاقاً يُعرف باسمهم هو أوجاق البستانيّة (بوستانجي أوجاغي). ويُعرف البستانيّة العاملون في حدائق السراي باسم "أفراد الحديقة الخاصة" (خاص باغجه أفرادي)، أما العاملون في الحدائق والبساتين خارج السراي فيعرفون باسم "أفراد بساتين الخاصة" (خاصة بوستانلري أفرادي). وكانت تتكون مجموعة البستانيّة داخل السراي من ٢٠ بلوكا، يتراوح عدد أفراد كل واحد منها بين ١٩-٤٩ فرداً. أما البستانيّة خارج السراي فكانوا جماعة يتراوح عدد أفرادها بين ١٥-١٠٠ فرد. ويوجد على رأس كل مجموعة (اوسطى). وكان عدد البستانيّة في الحديقة الخاصة ٦٤١ بستانيا، أما عدد العاملين خارج السراي منهم فكان يبلغ ٩٧١ بستانياً، وهم يتقاضون راتباً على عملهم، وينقسمون فيما بينهم إلى تسع درجات. أما الحدائق والبساتين المذكورة فكانت مخصصة لتربية الزهور وزراعة الخضر، التي يجري بيعها لتحقيق دخل كان يصل عام ١٨١٤م إلى ١,٣٩,٩٠٠ اقجه.

وكانت بلوكات عمال القوارب (قايقجي بلوكلري) الموجودة في أوجاق البستانيّة تقوم بمهمة التجديف في القوارب التي يركبها السلطان والسلطانة والوالدة والأميرات. وكان للبستانيّة جميعاً رئيس يعرف باسم (بوستانجي باشي)، وهو المسئول في نفس الوقت عن الأمن في أطراف استانبول، وفي مرمرّة والقرن الذهبي وسواحل البحر الأسود، كما لم يكن في وسع أحد أن يبني بيتاً صيفياً على الساحل دون الحصول على إذن منه. وإذا خرج السلطان في نزهة بحرية أو راح يتنزه في الحدائق كان رئيس البستانيّة مكلفاً مع بعض رجاله بالسير إلى جانبه. وبسبب قربيه من السلطان كان الكل يتهيبه. وعند ترقية رئيس البستانيّة إلى رتبة أعلى فقد كان الباب مفتوحاً أمامه لكي يصبح رئيساً للباوين (قايقجي باشي) أو أميراً على سنجق (سنجق بكى) أو حتى وزيراً.

وكان يوجد في مدينة أدرنة أيضاً أوجاق للبستانيّة، فقد كان السلاطين العثمانيون يتوجهون بين الحين والآخر لقضاء بعض الوقت في تلك المدينة التي كانت عاصمة للدولة قبل فتح استانبول، ولهذا ظل سراي أدرنة محتفظاً بأهميته. وكانت طائفة البستانيّة العاملة هناك أكثر تحرراً من طائفة استانبول، وكانوا مسئولين عن أمن المدينة، ويتراوح عددهم بين ٥٠٠-٧٠٠ بستاني.

وكانت هناك طائفة من أهل البيرون ممن يقومون بتربية حيوانات السراي ويعنون بها، فهناك عدد من الموظفين والكتبة وساسة الخيول المعروفون باسم (آت اوغلانلري) وعدد من الخدم المهرة في ركوب الخيل الذين يعرف الواحد منهم باسم (سراخور) وعدد من السراجين

الذين يقومون بصناعة السروج، وعدد من صانعي نعال الخيول والقائمين على خصيها، وعدد من البغالين والجَمَّالين، وعدد من الغلمان الذين يرعون حيوانات الخاصة ويقيمون لها الحظائر ويعرفون باسم (يوند اوغلانلري)، وعدد من الحراس على المراعي والمروج، وعدد من القائمين على تربية اناث الخيول. وهؤلاء جميعهم كانوا تحت إمرة كبير يُعرف باسم (ميراخور) أي أمير الاسطبل، وهو إذا وقعت ترقيته خرج من السراي أميراً على أحد السناجق (سنجق بكى)، بل وكان يحدث أن يرقى إلى رتبة بكربكي أو وزير (١٣).

ويظهر لنا من كل ذلك أن السراي العثماني كان يتميز بتركيب معقد إلى حد كبير من الناحية الاجتماعية. فالألقاب التي تبدو اليوم وكأنها لا تحمل أهمية كبيرة في إدارة أمور الدولة العليا كالرباب والطباخ والبستاني وغيرهم كانوا يحوزون أهمية كبيرة في السراي العثماني، لأن السراي كان بمثابة المدرسة التي تقوم بالتربية التطبيقية وتعليم الثقافة العثمانية وآداب التعامل، وتقوم على تخريج الإداريين على أعلى مستوى في الدولة. وعدا هؤلاء العاملين الذين يعدون من بين فئة الإداريين لأنهم كانوا يعملون في السراي كانت تنقسم فئة العسكريين الأصلية إلى ثلاث طوائف هي رجال السيف (سَيِّقِيه)، ورجال العلم (عَلَمِيه)، ورجال القلم (قَلَمِيه).

ب- رجال السيف (أو أهل العُرف)

كلمة (سيف) عربية تقابلها كلمة (قليج) بالتركية، وعندما تستخدم كلمة (سيفيه) صفةً فإنها تعني ما يتعلق بالسيف، وبالتالي ما يتعلق بالجند، أما عند استخدامها اسماً فإنها تدل على فئة العسكريين في المجتمع العثماني. وتعرف هذه الفئة باسم أهل السيف أو أهل العُرف (أهل سيف - أهل عُرْف)، مما يعني مهارتهم في استخدام السيف وأعمال الكرّ والفرّ. أما وصفهم بأهل العرف فالمقصود منه أن هذه الفئة نشأت على نظم وتقاليد المجتمع، وليس من التركيب الديني.

ومع أن الوظيفة الأساسية لتلك الفئة هي الجندية فإنها كانت تتولى الوظائف الإدارية، وتنقسم إلى قسمين؛ أحدهما يخضع لنظام التيمار، والثاني لنظام القبوقلية (قبو قولى) *.

وكان الجنود السباهية أصحاب التيمار أحد العناصر المهمة في التشكيلات العسكرية؛ وهم جنود خيالة، أما عن التيمار، ذلك النظام المعقد، فالمعروف أن الدولة لم تكن تجمع الضرائب بنفسها من الرعايا، بل كانت تقوم بتقسيم موارد تلك الضرائب إلى وحدات تعرف باسم (بِيرْلِك)

(١٣) - أنظر: İ.H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti'nin Saray Teşkilâtı*, s. 359-464; Mufasssal Osmanlı Tarihi, c. 111, s. 1417-1427.

* أنظر الفصل الثالث من الباب الثاني.

وتعطيتها للسباهية مقابلاً لخدماتهم العسكرية. وكانت عملية منح التيمارات لهم تخضع لرقابة الحكومة المركزية، وتعتمد بالدرجة الأولى على السجلات العقارية المحلية في كل منطقة. ويقضي نظام التيمار بطواف السنجق قريةً قريةً، وحصر كافة مصادر الدخل الموجودة فيه، ويطلقون على تلك العملية اسم (تحرير)، وهي نوع من التسجيل المسحي للعقارات، يقوم بها كاتب كل ولاية (ايل يازيجيسى)، فيسجل الذكور العاملين في فلاحية الأرض، وعدد الدور الموجودة، والمحاصيل التي تنتجها الأرض، ومقدار الضرائب المقررة عليها، وإذا وجد أن هناك أحداً معفى من الضرائب سجّله مع كل ذلك في الدفتر المعروف باسم "دفتر المفصل". وكان يتصدر هذا الدفتر قانوننامه تنص على حقوق وواجبات الرعايا والإداريين على حدٍ سواء. وبهذه العملية يجري توثيق المكلفين بدفع الضرائب في كافة أراضي الدولة ومصادر دخلهم. وبعد ذلك تجري عملية تقسيم تلك الدخول إلى وحدات معينة تعرف باسم عام، هو (ديرلك). وكانوا يطلقون اسم "تيمار" على مجموعة الوحدات التي تدر دخلاً سنوياً يتراوح بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ أقجه، وكلمة "زعامة" على مجموعة الوحدات التي تدر دخلاً سنوياً يتراوح بين ٢٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠ أقجه، أما الوحدات التي تدر دخلاً يتجاوز ذلك فكانت تعرف باسم (خاص).

وكانوا يمنحون التيمار لجنود السباهية الذين استبسلوا في الحرب وكشفوا عن شجاعتهم فيها، بينما تُمنح "الزعامة" للسباهية أصحاب التيمار الذين أبلوا بلاءً حسناً في الحرب وكشفوا عن بطولاتهم، كما تُمنح لجاويشبة الديوان في مركز الدولة، وجنود المتفرقة وبعض الكتبة وغيرهم، أما "الخاص" فكان يحصل عليه السلطان وأفراد العائلة المالكة والصدر الأعظم والوزراء والكلربكيين وغيرهم من كبار رجال الدولة.

والسباهي صاحب التيمار هو الذي يشكل القاعدة التي تقوم عليها الفئة العسكرية، فقد كان السباهي صاحب التيمار مكلفاً بتدريب جندي واحد يطلق عليه اسم (جبه لو) وتجهيزه بجواد وعدة حرب كاملة عن كل ثلاثة آلاف أقجه يدرها عليه تيماره، والذهاب بهؤلاء الجنود إلى ميدان القتال عند اللزوم، أما السباهي صاحب "الزعامة" أو "الخاص" فكان مكلفاً بمثل ذلك عن كل خمسة آلاف أقجه يدرها إقطاعه. وكان مبلغ الثلاثة آلاف أقجه الأولى من دخل التيمار ومبلغ العشرين ألف أقجه الأولى من دخل "الزعامة" مخصصاً لمعيشة صاحب الإقطاع نفسه، وهذه الشرائح الأولى تعرف باسم (قنيچ) أي سيف، وعلى ذلك فإن متوسط الأجر اليومي لصاحب التيمار يبلغ ٨ أقباجات، بينما يبلغ متوسط أجر صاحب الزعامة اليومي ٥٦ أقبجه. وإذا كشف صاحب التيمار أو الزعامة عن بطولة وبسالة في الحرب والضرب واستحق الترقية منحتة الدولة

اقطاعاً أكبر، وبالتالي وجب عليه تجهيز وإعداد عدد أكبر من عساكر "الجلو". وعلى ذلك فالتيمار يمكن تبديله بزعامة، والزعامة يمكن تبديلها بالخاص.

وقد جرت العادة في السناجق المختلفة أن تضم كل عشرة بلوكات ألف جندي سباهي يجري تنظيمها ووضعها تحت قيادة ضابط كبير يُعرف باسم (آلاي بكى) أي أمير آلاي، وهؤلاء يجتمعون تحت قيادة أمير السنجق (سنجق بكى)، ثم يتوجهون جميعاً للانضواء تحت قيادة البكر بكى، أي أمير الأمراء في الإيالة، ويخرجون بهذا الشكل للمشاركة في الحرب.

وكانت الدولة العثمانية بفضل هذا النظام قادرة على تشكيل قوة عسكرية ضخمة دون تخصيص أي نفقات نقدية من ميزانيتها (١٤).

ففي أعقاب إعتلاء السلطان سليمان القانوني عرش الدولة العثمانية كان عدد أصحاب الاقطاعات عام ١٥٢٧م يبلغ ٣٧,٥٢١ سباهياً، وهؤلاء السباهية مع عساكرهم الجبلو البالغ عددهم ٢٧,٨٦٨ جندياً كانوا يشكلون قوة عسكرية راکبة يتراوح عدد أفرادها بين ٧٠-٨٠ ألف جندي. أما عدد جنود القبوقولية فكان يبلغ ٢٧,٩٠٠ جندي. كما كان يوجد عدا ذلك عدد من أصحاب الاقطاعات يبلغ ٩,٦٥٣ جندياً يعملون بين حاميات القلاع [٦,٦٠٠ في أوروبا، و ٢,٦١٤ في الأناضول، و ٤١٩ في المنطقة العربية]. وكان أصحاب الاقطاعات في تلك الفترة يحصلون على ٤٦٪ من مداخيل ضرائب الأرض في منطقة الروملي، وعلى ٥٦٪ منها في الأناضول، وعلى ٣٨٪ منها في البلدان العربية. ويقول المؤرخ علي عيني افندي إنه كان يوجد عام ١٦٠٧م عدد من الاقطاعات يبلغ ٤٤,٤٠٤ ويخرج منها ١٠٥,٣٣٩ جندياً من الخيالة. ويتضح لنا من كل ذلك أن التفوق العسكري عند العثمانيين لم يكن يعتمد على الكثرة العددية، كما كان يدعي أعداؤهم الأوروبيون عندما يتعرضون لهزيمة. والذي كان له الدور الأساسي في ذلك هو تفوق الجيش العثماني في دقة القيادة والانضباط والتدريب والتكتيك (١٥). وكان للسباهي صاحب الاقطاع عدا فرسه من التجهيزات الحربية سيفه وسنانه ودرعه وسهامه. ويضع على رأسه خوذة تُعرف باسم (مغفر)، ويرتدى فوق لباسه درقة أو درعاً من المعدن، كما كانت الخيام والمطابخ المتنقلة من أدوات وحدات السباهية.

Nikoara Beldiceanu, *XIV. yüzyıldan XVI. yüzyıla Osmanlı Devleti'nde Tımar* (trc. M.A. Kılıçbay), Ankara 1985.

(١٤) - للتعرف على نظام التيمار أنظر:

(١٥) - أنظر: Stanford Shaw, *Osmanlı İmparatorluğu ve Modern Türkiye*, c.I, İstanbul, 1982, s. 184.

وحتى أواخر عهد السلطان سليمان القانوني كان جيش السباهية أصحاب التيمارات يشكل واحداً من أقوى الوحدات العسكرية وأكثرها انضباطاً، ثم أخذت تضعف بعد ذلك عندما بدأ يجري توزيع الاقطاعات على أشخاص ليسوا أهلاً لها، بدلاً من أصحاب الحق والكفاءة، وكذلك بسبب البدء في استخدام تلك الوحدات في خدمات المؤخرة، بدلاً من بلوكات الخدمة التي جرى إلغاؤها ابتداءً من القرن السابع عشر.

ولم تكن تلك الاقطاعات ملكاً خالصاً للحاصلين عليها؛ ومن ثم فهي لا تنتقل عن طريق الارث من الأب الى الابن، بل كانت العادة أن يجري وضع اليد على الاقطاع الشاغر حتى يصدر مرسوم جديد بمنحه لشخص آخر. ولكن الأولوية في الحصول على الاقطاع تكون لولد السباهي المتوفى إذا وُجد، لأن أبناء السباهية ذوي التيمارات كانوا معدودين هم أيضاً من بين العسكريين، ولهذا كانت الأفضلية لهم في شغل التيمار. ومع ذلك فالملاحظ أن عملية انتقال تلك الاقطاعات كانت تجري في الغالب بين الغرباء، وليس من الابن إلى الابن، بل لم يكن هناك ما يمنع أن يكون هؤلاء السباهية من مناطق مختلفة، فعلى سبيل المثال كان يوجد بين أصحاب التيمار في ديار بكر مَنْ هم من انقره أو البوسنة أو صوفيا أو طرابزون. وهذا الوضع يدلنا بوضوح على أن السباهية لم يكونوا يشكلون طبقة أصيلة بين الأهالي، فلم تكن الاقطاعات في الواقع ممنوحة لأشخاصهم بل لوظائفهم. وكانوا يخضعون لرقابة مشددة، فاذا تقاعس أحدهم عن الاشتراك مع الجيش طُرد من إقطاعه.

أما عساكر القبولولية الذين يمثلون الجيش الدائم في الدولة العثمانية فكانوا ينضوون تحت ستة اوجاقات، هي: اوجاق العجمية، واوجاق الانكشارية، واوجاق الجبجية، واوجاق المدفعية، واوجاق المدفعية المحمولة على عربات، وعساكر سوارى القبولولية، وجميعها مترجلة إلا النوع الأخير (١٦).

وكان الاساس في تشكيل جنود القبولولية في العهود الأولى هو أخذ الخمس من أسرى الحرب، ثم تعليمهم وتدريبهم، ثم لم يلبثوا أن تركوا ذلك النظام إلى نظام آخر هو تطور للأول، ويُعرف باسم (دوشيرمه) أي الجمع والاقطاف (١٧). وهي عملية كانت تحدث تبعاً للحاجة كل ثلاثة أو خمسة أعوام، أو على فترات أطول من ذلك حسبما يقتضي الأمر، فيأخذون غلاماً عن

(١٦) - أنظر: İ.H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti teşkilâtından kapıkulu Ocakları*, 2 cilt, 2. bs., Ankara 1984; S. Yerasimos, *Az gelişmişlik Sürecinde Türkiye*, İstanbul 1980, s. 169-177.

(١٧) - أنظر: *Resimli Haritalı Mufassal Osmanlı Tarihi*, c. III, İstanbul 1959, s. 1416-1428

كل أربعين داراً من غلمان المسيحيين، يكون صحيح البنية فطناً، ويتراوح عمره بين ٨-٢٠ عاماً.

وبعد أن ينتقوا الصفوة من بين هؤلاء الغلمان لأجل السراي العثماني، كما ذكرنا سابقاً، يجري إرسال القدر الباقي منهم إلى الاناضول ليعيشوا فترة مع الأتراك من أهل القرى. وخلال تلك الفترة التي تبلغ سبعة أو ثمانية أعوام يتعلمون العادات والتقاليد الإسلامية، وبعد أن يعتادوا تلك الحياة الجديدة يجري إلحاقهم باوجاق غلمان العجمية (عجمى اوغلانلرى اوجاغى). وكان من المحظور جمع الشبان المتزوجين، أو الذين يتحدثون التركية، أو المترددين على استانبول، الذين كان يطلق عليهم اسم (بيرتق) أي رقيق أوفاتك باصطلاح ذلك العهد. حتى أن رهبان القرية كانوا يقومون باعداد قوائم باسماء هؤلاء الغلمان ويقدمونها للموظف المختص، لأنهم يضمنون لابنائهم - بهذه الصورة - أن يضعوا أقدامهم على أول الطريق إلى إرتقاء أرفع المناصب الإدارية والسياسية في الدولة. وكانت تجري تلك العملية تحت مسؤولية أغا الانكشارية [أي قائدها] على أيدي موظفي الدوشيرمة الخصوصيين ومساعدة الموظفين المحليين في المنطقة.

وكان غلمان العجمية يقومون -إلى جانب تأديتهم لأعمال التدريب والتعليم التي تفرضها الحياة العسكرية وتأديتهم لبعض الخدمات في الجندية -يكلفون للقيام ببعض الأعمال المدنية، والمثال على ذلك أنهم أيام بناء جامع السلیمانیة انجزوا ٤٥٪ من أيام العمل التي استغرقها البناء، وبلغت ٢,٦٧٨,٥٠٦ أيام عمل.

وكان عدد هؤلاء الغلمان ابان قيام الدولة يتراوح بين ٤٠٠-٥٠٠ غلام، ثم ازداد بعد مائتي عام؛ إذ كان يبلغ عند وفاة السلطان سليمان القانوني ٧,٧٤٥ غلاماً. وكان يتقاضى الواحد منهم أجراً يومياً يتراوح بين أقبه واحدة واقتتين ونصف، ويعرف باسم (عُلوْفه)، كما كانوا يحصلون كل عام على بدل حذاء وعلى لباسين وقماشاً من المخمل للمعطف ولباس المطر (يغمورلق) والسرّوال، وعلى قميصين.

وكانت مرحلة التعليم والتدريب والخدمة في اوجاق العجمية تستغرق في الغالب ثمانية أعوام، وبعد أن يُفصل قسمٌ ممن أتموا تلك المرحلة ليدخلوا السراي ضمن اوجاق البستانية يجري إلحاق الباقيين باوجاق الانكشارية، وهي العملية التي يطلقون عليها اصطلاح (چقمه / أو / قيويه چقمه) أي الخروج أو التخرج.

وكان اوجاق الانكشارية قد أخذ يتميز مع مرور الزمن بين اوجاقات القبوقولية الأخرى، حتى أصبح حجر الأساس في النظام العسكري كله، بينما تحولت الأوجاقات والوحدات الأخرى

إلى قوات مساعدة. ويضم أوجاق الانكشارية ١٩٦ بلوكاً أو أورطه، ويتكون البلوك الواحد من ستين جندياً، ويستقل بنفسه كوحدة عسكرية قائمة بذاتها. ويوجد داخل الأورطة أو البلوك نظام هرمي يركز على تقسيم الأعمال، ومن ثم فقد تخصصت بعض الأورطات في نوع معين من العمل ومهنت فيه، وهذا التخصص والنظام الهرمي يتيح للانكشارية فرصة الترقى في الوظيفة. وكانت ترقية جنود الانكشارية في البداية لا تتم إلا داخل الأوجاق نفسه، ثم لم يلبثوا بعد ذلك أن حصلوا على حق "الخروج" إلى تيمار، وجرى تنفيذ هذا النهج في النصف الثاني من القرن السادس عشر، الذي سمحت فيه الدولة بالزواج لجنود الانكشارية. وكان يحصل الانكشاري الذي التحق بالأوجاق حديثاً على أجر قدره أجتين في اليوم، ويمكن أن يزداد أجر هذا الانكشاري المبتدئ، لكنه لا يتجاوز الخمس أجتات يومياً. أما الانكشاري الذي يستحق الزيادة على ذلك فكان في وسعه أن يلتحق بوظيفة مسئولة براتب يومي يتراوح بين ٩-١٢ أجه، أو أن "يخرج" إلى تيمار يُدرّ دخلاً سنوياً قدره ٩٠٠٠ أجه، أو أن ينتقل للالتحاق بأوجاق خيالة القبوقولية (قبوقولى سوارى أوجاغى). فلم يكن صاحب التيمار مخولاً إلا لأصرف ثلاثة آلاف أجه من الدخل السنوي لتيماره على حاجاته الخاصة كما ذكرنا سابقاً. فالانكشاري الذي يتقاضى أجراً يومياً قدره تسع أجتات، يصل أجره السنوي إلى ٣,١٨٦ أجه، على اعتبار أن السنة القمرية ٣٥٤ يوماً، مما يدلنا على أن هناك توازناً في الدخل بين الانكشاري وصاحب التيمار.

وبعد هذه المرحلة يكون من الممكن الارتقاء إلى رئاسة الأورطة التي هي وظيفة القيادة فيها، وكان لكل أورطة رئيس يسمى باسم خاص تبعاً لوظيفة الأورطة نفسها؛ مثلاً كانت قيادة الأورطة الخامسة في يد (باش چاوش)، والأورطة رقم ٦٨ في يد (طورناجى باشى)، والأورطة رقم ٧١ في يد (سكسونجى باشى)، والأورطة رقم ٦٤ في يد (زغارجى باشى)، والأورطة رقم ٦٥ في يد (سكبان باشى). كما كانت تجري الترقيات أيضاً تبعاً لذلك الترتيب، واغا الانكشارية هو القائد الأعلى لأوجاق الانكشارية كله، والوكيل المعروف باسم (كتخدا بك) هو أقرب معاونين له.

ويحصل رئيس الأورطة العادي على أجر يومي قدره ٢٤ أجه؛ أو أن "يخرج" إذا شاء إلى تيمار يُدرّ دخلاً سنوياً قدره ٢٥٠٠٠ أجه. أما السكبان باشى الذي هو أقدم رؤساء الأورطات فكان راتبه اليومي يتراوح بين ٧٠-٨٠ أجه، ويتصرف على زعامة تدر دخلاً سنوياً قدره ٢٠,٠٠٠ أجه. وإذا حدث وحصل على وظيفة خارج الأوجاق كان "يخرج" برتبة سنجق بكى،

وعند هذا المستوى كانت تقع التضاربات في نظم الترقية بين السباهية أصحاب الاقطاعات وبين الانكشارية، وتكون النتيجة لصالح جنود القبولية.

وإذا وقعت ترقية السكان باشى داخل الأوجاق كان يصبح أعا للانكشارية، أي اكبر القواد في الأوجاق، وأحد كبار موظفي الدولة ذوي السلطة والنفوذ في نفس الوقت. ويحصل على غلوفة يومية قدرها ٤٥٠ أقجه، وعلى زعامة تدر دخلاً سنوياً قدره ٥٠,٠٠٠ أقجه. ولأن أعا الانكشارية يكون في الغالب برتبة (سنجق بكى) فانه عند الترقية يصعد بالترتيب إلى بكلربكي [أي أمير أمراء] أو إلى قبطان البحار (قِطَانِ دَرِيَا) ثم إلى وزير. وكان للانكشارية عند المشاركة في الحرب وظائف يكلفون بها، كالقيام بأعمال الحراسة والأمن في الأماكن الاستراتيجية، وفي الأماكن المحيطة بالديوان الهمايوني مثلاً، وفي المدن المختلفة في البلاد ومداخل القلاع ومراكز الحراسة.

وكان عدد جنود الانكشارية بين القرنين الخامس عشر والسادس عشر يبلغ ١٢,٠٠٠ جندي تقريباً، ثم زاد في أوائل القرن السابع عشر الى ٣٧,٠٠٠ جندي، وبلغ في نهاية ذلك القرن ٧٠,٠٠٠ جندي، أما في أوائل القرن الثامن عشر فقد بلغ ١٠٠,٠٠٠ جندي (١٨). وعلى الرغم من ذلك فقد أخذ أوجاق الانكشارية يقحم نفسه في شئون السياسة الداخلية للبلاد، ويخلق المشاكل للدولة، حتى أرغمت على إلغائه عام ١٨٢٦م.

وكان هناك أربعة أوجاقات أخرى للمشاة، هي بمثابة قوة مساعدة تتزود بالقادمين من أوجاق العجمية، مثلها في ذلك مثل أوجاق الانكشارية تماماً. ومنها أوجاق الجبجية (جَبَه جى أوجاغى) الذي كان معنياً بشئون الضروريات، ومكلفاً بتوفير أدوات الحرب للانكشارية، والعناية بها ونقلها من مكان لآخر. وكان عدد جنود الجبجية يتراوح بين ٥٠٠-٨٠٠ جندي حتى أواخر القرن السادس عشر، ويتقاضى الواحد منهم راتباً يومياً قدره ثمانى أقباجات، أما الأجر اليومي لرئيسهم (جبه جى باشى) فكان يبلغ ٩٥ أقبجة.

أما أوجاق المدفعية الذي كان يتراوح عدد جنوده في القرن السادس عشر بين ١٠٠٠-١٢٠٠٠ جندي فكانت مهمته تصنيع المدافع ومقذوفاتها، ثم استخدام تلك الأسلحة. ويتقاضى جندي المدفعية ٦-٨ أقباجات، بينما يتقاضى رئيسهم (طوبجى باشى) غلوفة يومية قدرها ٦٠ أقبجة. وكان هناك أيضاً أوجاق عربات المدافع (طوب عربه جيلرى أوجاغى)، ويضم ٤٠٠

(١٨) - للتعرف على أعداد الانكشارية خلال العهود المختلفة أنظر: Mücteba İlgürel, "Yeniçeriler", /4, c. XIII, s. 389.

جندي تحت قيادة رئيس لهم (عربه جى باشى)، ويتقاضى الجندي منهم أجراً يومياً يتراوح بين ٤-٦ أقباجات، وهم معنيون بصناعة عربات المدافع، وحمل أسلحة المدفعيين ومهماتهم أثناء الحرب.

ويأتي بعد ذلك اوجاق خيالة القبولوية (قبوقلى سوارى اوجاغى) الذي يعتبر الأوجاق الأخير في جنود القبولوية، وهو يتكون من ستة بلوكات، ويطلق عليهم كذلك اسم (آلتى بلوك خلقى) أي أهل البلوكات الستة، وكانت تتزود تلك البلوكات بالقادمين من سراي غلطة وسراي ابراهيم باشا، ومن الأندرون ممن لم تجر ترقية لهم هناك وغادروا تلك الأماكن للخدمة في الخارج، ومن غلمان السراي القدامى، ومن جنود الانكشارية الذين اثبتوا شجاعتهم في الحروب، ومن أبناء خيالة القبولوية أنفسهم. ولأجل هذا كان اوجاق الخيالة يتمتع بامتياز خاص. فكانت رواتبهم تزيد عن رواتب الانكشارية، إذ تبدأ علوفة الجندي المبتدئ من ١٤ أقبجة، حتى تصل علوفة الجندي الذي جرت ترقيته إلى البلوك الأعلى إلى قدر يتراوح بين ٨٠-٩٠ أقبجة. وكان خيالة القبولوية -عدا الاغوات رؤساء البلوكات- يقيمون في الأماكن ذات المراعي الخصبة خارج استانبول، وتحت رقابة الضابط الذي يُعرف باسم (كتخدا يرى) أي نائب الوكيل في اوجاق الانكشارية. وكان عددهم في القرن الخامس عشر يقرب من ثمانية آلاف، وازداد حتى بلغ عشرين ألفاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ويتولى خيالة القبولوية أثناء الحرب حماية خيمة السلطان، وأعلام السلطنة، وحماية خزانة الجيش وأتقاله المختلفة، ويقومون بتعيين الأماكن المرتفعة التي تعرف باسم (سنجق تپه سى) أي رابية العلم لتحديد الممرات التي سيسلكها الجيش في مسيرته، ويحفرون الخنادق والمتاريس. ويقومون في أثناء السلم بمهمة جمع بعض الضرائب، ولا سيما الجزية، إذا كانوا على درجة عالية من المهارة في ذلك.

أما القوات الخاصة التي كانت مكلفة بحماية القلاع والممرات والمضايق ومناطق الحدود والقيام أثناء الحروب بمهمة الاقتراب من صفوف العدو والاستكشاف فقد كانت تشكل مجموعة أخرى من رجال السيف (سيفيه)، ويمكننا اعتبارها من الوحدات المعاونة للجيش.

وهناك ايضا جنود المشاة (يايا) وجنود الخيالة القدامى (مُسَلَّم) الذين كانوا يشكلون أول جيش نظامي عند العثمانيين (١٩)، ولما جرى تشكيل فرق الانكشارية عند أواسط القرن الخامس عشر

(١٩) - لمزيد من المعلومات عن جنود المشاة (يايا) والجنود الراكبة (مُسَلَّم) انظر:

Halime Doğru, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Yaya-Müsellemler Taycı Teşkilâtı*, İstanbul 1990, s. 1-54.

بدأت الدولة تستخدمهم في أعمال المؤخرة، مثل عمليات النقل وتشغيل المناجم، وتشبيد القلاع، وشق الطرق وغير ذلك. وكان الجندي منهم يتقاضى أجراً يومياً قدره أفجستان أثناء الحرب، أما في السلم فكان يعود إلى بلده للعمل بالفلاحة مع الاعفاء التام من الضرائب، وكلمة (مُسَلَّم) تدل على ذلك المعنى. وكانوا يطلقون اسم (يوروك) على قوات المشاة (يايا) الموجودة في منطقة الروملي. وفي العقد الأخير من القرن السادس عشر كان يوجد من جنود المشاة ١,٢٩٤ اوجاقاً، ومن جنود المسلَّم ١,٠١٩ اوجاقاً، يضم كل واحد منها عشرين جندياً، أي أنهم كانوا جميعاً يشكلون قوة قوامها ٥٠,٠٠٠ جندي، يطلق على الذاهب منهم إلى الحرب اسم (أشكينجي) أي الرهوان، أما الباقي منهم في فلاحه الأرض فيعرف باسم (يَمَاق) أي مساعد أو معاون. وكان على الجندي الباقي أن يؤدي للذاهب إلى الحرب مبلغ خمسين اقجة لقاء ذلك.

وكان يحدث أحياناً أن تقوم تلك القوات الراكبة والمرتجلة بأعمال الحراسة على المضائق والممرات وفي القلاع، كما كان يقوم جنود القبولية المرسلين من المركز إلى تلك القلاع للتأهب في العمل معهم. وكان يوجد نوع آخر من الجنود يُعرفون باسم العَرَب، هم من بين الحراس الدائمين للقلاع. وتأتي تسمية العَرَب من أنهم كانوا من غير المتزوجين، يجري اختيارهم من الشباب التركماني في الأناضول. وقد استخدمتهم الدولة في أول عهدها وحدةً لجنود المشاة الخفيفة تحارب في مقدمة جنود الانكشارية، ثم جرى بعد ذلك تشكيل صنفين من جنود العَرَب، عُرف أحدهما باسم عَرَب القلاع، والثاني باسم عَرَب البحرية، وكان يوجد في أواسط القرن السادس عشر عدد منهم يتراوح بين ١٠,٠٠٠-١٥,٠٠٠ جندي.

أما الوحدات التي كانت تُعرف باسم (اقينجي) أي المغيرة، و (نلي) أي الشجعان أو الدلاة، و (بَشَلُو) أي الخمس، و (گوكللو) أي المتطوعة فكانت تشكل قوة الطليعة أمام الجيوش، وكانوا في الغالب من الجنود الراكبة المكلفة بمهمة الاستكشاف في الأراضي التي سيسلكها الجيش، وتوفير الأمن للطرق وجمع الأخبار وغير ذلك مما يشبه مهمة الطابور الخامس في الجيوش الحديثة. وفي أواسط القرن السادس عشر كان عدد الأفقجية يقدر بنحو خمسين ألفاً، أما الدلاة فكانوا نحو عشرة آلاف.

وعلينا هنا أن نعتبر القوات البحرية أيضاً من بين فئة رجال السيف، وكان يتولى القوات البحرية قائد يعرف باسم (قبطان پاشا / أو / قبطان دريا)، وفي زمن السلطان محمد الفاتح لم يكن الاسطول البحري قد تطور بعد، فكان القبطان برتبة أمير سنجق (سنجق بكى)، أما بعد أن جرى تعيين برباروس خير الدين باشا على تلك الوظيفة فقد حصل قائد الأسطول على رتبة

وموقع البكرىكي أي أمير الأمراء، وهناك من حصل منهم على رتبة الوزارة، وفي هذه الحالة يكون من حقه المشاركة في اجتماعات الديوان الهمايوني. وكان هو المسئول عن كافة الأمور المتعلقة بالبحرية، وكان يحصل في القرن السابع عشر على إقطاع من نوع (خاص) يدر دخلاً سنوياً قدره ٨٨٨,٥٠٠ أفجة، كما يحصل عدا ذلك على مبلغ قدره ٢٢٠,٠٠٠ قرش من مداخيل الجزر الخاضعة لنظام الالتزام. غير أن نفقات القبطان باشا كانت كثيرة أيضاً، فقد كان مكلفاً لقاء ذلك بتجهيز ألف جندي وإعدادهم للحرب.

وكانت تضم الترسانة عدا القبطان باشا عدداً كبيراً من الموظفين، مثل أمين الترسانة، والكتخدا أي الوكيل، والأغا، والريس (رئيس) والكتبة، وعشرة من المهندسين المعماريين تحت إمرة كبير لهم يُعرف باسم (باش معمار)، وعدد آخر من التجارين يبلغ أربعمئة نجار. ويضم الاسطول عدا القبطان باشا نفراً من كبار أمراء البحر، يُعرف الأول باسم (قيودانه)، والثاني باسم (پاترونه)، والثالث باسم (رياله). وكان الأول برتبة (بكرىكي)، أما الثاني فهو برتبة (سنجق بكى). وفي القرن الثامن عشر كان هؤلاء الأمراء ذوو المناصب الرفيعة في الاسطول يتقاضون أجوراً سنوية قدرها للؤل ٤٥٠٠ قرش، والثاني ٣٥٠٠ قرش، والثالث ٣٠٠٠ قرش. ثم يأتي بعدهم في الرتبة عدد من القباطنة السواري (سُواری قبطان)، وعدد آخر من الملازمين المساعدين لهم.

وكان يعمل على السفن كجنود عدا مشاة البحرية العزب عدد آخر من الرجال، يجمعونهم من السواحل القريبة، ومن بينهم الأتراك واليونانيون والأرناؤوط وأهل دالماتيا، وهم يعملون ويحاربون في الوقت نفسه، ويطلق عليهم اسم (لُونْد). وقسم منهم كان يجري جمعه من حساب الإقطاع الـ (خاص) الممنوح للقبطان باشا، أما الآخرون فكانوا يعملون لقاء أجر شهري يتقاضونه من خزانة الترسانة. ويوجد عدا كل هؤلاء عدد آخر من أسرى الحرب، ومن المحكوم عليهم بالتجديف على سفن الأسطول لقاء جنایات اقترفوها، ومن البحارة العاملين بالأجر. وقد اطلق عليهم في القرن السادس عشر اسم (آيلاقجی) أي أجير اليومية، ثم عُرفوا فيما بعد باسم (غليونجی). كما كان يعمل على السفن عدد من أهل الحرّف يتولون عمليات الترميم فيها، كالنجارين والحدادين واسطوات القلفطة وغيرهم.

ج- رجال الهيئة العلمية (علميه)

وهم الفئة الثانية من العسكريين، الذين يطلق عليهم اصطلاح (علميه) أو (أهل شرع)، فالاصطلاح الأول يعني المشتغلين بالعلم، أما أهل الشرع فهم العالمون بأسس الدين الاسلامي

والنظام الديني الذي يأمر به، والمكلفون بمهمة تطبيق ذلك. وهذه الفئة كانت هي المسئولة من حيث الأساس عن شئون الدين والقضاء والتعليم والتربية. وكانت فئة أهل العلم (علميه) تتكون من القضاة القائمين على شئون الفصل في القضايا والكتابة الشرعية وإدارة الشئون المحلية، ومن الخبراء المتمرسين في الطب والفلك والتنجيم ومن القائمين على التعليم والتربية في كافة المراحل. كما كان يدخل ضمن هذه الفئة موظفو الوظائف الدينية في المساجد كالأئمة والمؤذنين ومشايخ الطرق الصوفية، والسادات والأشراف من آل البيت النبوي. وتقوم المدارس بتنشئة أهل العلم، وهي تنقسم إلى درجات تبعاً لأجر المدرس الذي يقوم بالتدريس فيها، ويتقرر ذلك التصنيف تبعاً للدروس المقررة في المدرسة، بدايةً من البسيط إلى المعقد، وتبعاً لمقدار الأجر الذي يتقاضاه مدرسه، باعتبار أنه العنصر الأساسي في العملية التعليمية.

ولأن المكاتب [جمع مكتب] والمدارس كانت تدخل ضمن مؤسسات الأوقاف فقد كان التعليم بالمجان، بل كان في وسع طالب العلم أن يجد مكاناً للسكنى بالمجان في حجرات المدرسة نفسها، ويتناول طعامه بالمجان أيضاً في مكان فيها أو يجاورها اسمه (عمارت)، كما يحصل لنفقاته اليومية على مبلغ قدره أقجتان في الغالب.

وكانت المدارس التي أقامها السلطان محمد الفاتح وعرفت باسم (صَحْنِ ثَمَان)، والمدارس التي أقامها السلطان سليمان القانوني وعرفت باسم (صَحْنِ سُلَيْمَانِيَه) من المدارس التي تقوم بالتعليم في أعلى مستوياته. ويطلق على الطالب الذي يدرس في المدارس الدنيا اسم (سُوخْتَه)، وهي كلمة فارسية تعني المولع المتحرق، إذ كان الواحد منهم يتحرق شوقاً إلى العلم، ثم حُرِفَت تلك الكلمة فيما بعد إلى (صوفته). أما طلاب مدارس الصحن فكان يطلق على الواحد منهم اسم (دَانِشْمَنْد) أي صاحب العلم والمعرفة. وكان من حق الذي أكمل تعليمه وحصل على إجازته أن يتقدم بطلبه للحصول على وظيفة التدريس أو القضاء. وكان الانتقال من وظيفة التدريس إلى وظيفة القضاء ممكناً في كل وقت، غير أن على طالب الوظيفة أن ينتظر مدة تُعرف باسم (مُلَازَمَت)، يقوم في بدايتها بتسجيل اسمه في دفاتر تُعرف باسم الـ (مَطْلَب) توجد عند قاضي عسكر الأناضول أو قاضي عسكر الروملي، ثم يشارك في الاجتماعات التي تعقد هناك مرة في الأسبوع، ويوقع باسمه على ذلك الدفتر، فهو شرط لاغنى عنه لكل الدرجات. وعندما تنتهي مدة انتظار الدانشمند يجري تعيينه مدرساً على إحدى المدارس الدنيا، باجر يومي قدره عشرون أقبه، ويحدث نفس الشيء عند الانتقال من درجة إلى أخرى أعلى، إذ يحصل على مدرسة راتبها اليومي ٣٠ أقبه، ثم مدرسة أخرى راتبها اليومي ٤٠ أقبه، ثم مدرسة ثالثة راتبها اليومي ٥٠

أقجة، حتى يصل إلى مدارس (صحن ثمان) و مدارس (صحن سليمانيه) التي يحصل على راتب يومي قدره ٦٠ أقجة. وتُسمّى هذه المدارس بقدر الراتب اليومي الذي يحصل عليه مدرّسها (يكرميلي، قرقل، آلتمشلي..). ويصل الراتب السنوي للمدرس الذي يدرس في إحدى المدارس الدنيا (يكرميك) على مبلغ قدره ٧٠٠٠ أقجة، أما الراتب السنوي الذي يحصل عليه مدرس المدارس العليا (آلتمشلي) فكان يبلغ ٢١,٠٠٠ أقجة، وهو أمر يدلنا على أن المدرسين أصحاب الدرجات الأربع الأولى كانوا يحصلون على أجر يقارب أجر صاحب التيمار، أما أجر المدرس في المدارس العليا فكان يقارب أجر صاحب زعامة من المستوى الأدنى. ولأن صاحب التيمار كان مكلفاً بأعداد وتجهيز عدد من جنود الجبلو مقابلًا للمبلغ الذي يزيد عن الثلاثة آلاف أقجة الأولى من دخل تيماره، فيمكننا القول إن المدرسين كانوا أحسن حالاً منهم. أما معدل الدخل عند مدرّسي المدارس العليا (آلتمشلي) فكان يعادل دخل صاحب الزعامة، ومن هنا نرى أن أجور المدرسين لم تكن مرتفعة كثيراً، ومع ذلك فقد حظوا بمكانة أكبر، وكانت وظيفة التدريس تؤهلهم للانتقال إلى وظائف أخرى، فقد كان في وسع الذي يُدرّس في مدرسة راتبها اليومي خمسون أقجة مثلاً أن ينتقل إلى وظيفة القضاء براتب قدره ٣٠٠ أقجة، أو أن يصبح نشانجي على إحدى الإيالات أو دفترداراً. والواقع أن خريجي المدارس كانوا يشكلون المصدر الأساسي لتغذية كافة الوظائف في التشكيلات العلمية، فهم الذين يشغلون الوظائف الشاغرة فيها كلما ساحت الفرصة، بل كان منهم من جرى تعيينه في الوظائف [القلمية] أي البيروقراطية. أما مدرس المدرسة العليا (آلتمشلي) فقد كان في وسعه أن يحصل على وظيفة القضاء في المدن الكبرى، مثل مكة والمدينة والقدس والشام و حلب والقاهرة وأدرنة وبروصة، ويحصل على راتب يومي قدره ٥٠٠ أقجة، بينما كان مدرسو مدارس السليمانية مرشحين لتولي قضاء استانبول، أو لوظيفة قاضي عسكر الأناضول، أو قاضي عسكر الروملي. ويعتبر القضاء على تلك المدن أعلى من أمراء السناجق من حيث الرتبة. ولهذا السبب كان هناك صراع دائم بين هذه الفئة وجنود القوقولية، مما جعل الدولة تأخذ من أيدي قضاء العسكر حق تعيين القضاء الذين يتجاوز راتبهم اليومي ١٥٠ أقجة وتعطيه للوزير الأعظم في أواسط القرن السادس عشر (٢٠).

(٢٠) - انظر: İ. H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti'nin İlimiye Teşkilâtı*, Ankara 1965; S. Shaw, I, 190-193.

ويأتي بعد المدرسين - الذين هم بمثابة المعلمين للتشكيلات العلمية- عنصران مهمان آخران بين هذه الفئة، هما القضاة الذين يقومون بتطبيق القوانين والأحكام، والمفتون الذين يصوغون الأحكام الدينية تبعاً لما يستجد من مشاكل.

وقد جرى تقسيم الدولة العثمانية إلى وحدات عدلية، يطلق على الواحدة منها اسم (قضاء)، وهو يعني منطقة تدخل في نطاق المجال القضائي لأحد القضاة. ويوجد في كل قضاء محكمة يمارس فيها القاضي ومساعدوه شئون الفصل في القضايا وبعض الشئون الأخرى(٢١).

وكان في وسع الخريج (دائشمنْد) الذي أكمل تعليمه في المدارس أن يراجع الجهة المسئولة للحصول على وظيفة القضاء، وعندئذ يجري تقسيم المرشحين إلى مجموعات، كل منها خمسة أشخاص، ثم تُرسل المجموعة إلى محاكم الأيالات المعروفة باسم (مَوْلَوِيَّت) لقضاء فترة التدريب أولاً، وبعد قضاء المدة التي تتراوح بين ٣-٥ سنوات يعاد إرسالهم إلى استانبول.

وإذا كان المرشح يريد الوظيفة في منطقة الروملي رجع إلى قاضي عسكر الروملي، وإذا كان يريد لها في منطقة الأناضول رجع إلى قاضي عسكر الأناضول، وعندئذ يجري تسجيل اسمه في دفتر الروزنامة (مَطْلَب) ليحتفظ بدوره في التعيين. وبعد أن يمضي عام على "ملازمته" يجري تعيينه قاضياً في إحدى المحاكم الصغيرة، وهو تعيين لا يتم إلا بمرسوم [براءة] من السلطان.

وكان القاضي مكلفاً بتطبيق الأحكام الشرعية والعرفية معاً، إذ كانت وظيفته قضائية وإدارية في الوقت نفسه. وكان مطلوباً منه أن يساعد كل شخص في الحصول على حقه دون عناء، ويراعي الفصل في القضايا بالعدل والسرعة، ويحفظ حق العاجز عن الدفاع عن نفسه.

وقد راعت الدولة أن تكون مدة وظيفة القضاة قصيرة حتى لا تتوطد علاقاتهم كثيراً مع الأهالي، ولهذا كانت مدة القاضي صاحب رتبة (مَوْلَوِيَّت) عاماً واحداً، بينما كانت مدة القاضي في المحاكم الأصغر لا تتعدى في الغالب عشرين شهراً، فإذا أتم القاضي مدة الخدمة عاد إلى استانبول، وبدأ من جديد في تسجيل نفسه وانتظار دور تعيينه مرة أخرى، والمواظبة على حضور اجتماعات قاضي العسكر حتى يحصل ذلك.

(٢١) - أنظر: İ. Ortaylı, "Osmanlı kadısının taşra yönetimindeki rolü üzerine", *Amme İdaresi Dergisi*, c. IX, sy.1, (Ankara 1976, s. 95-107); İ. Ortaylı, "Osmanlı Kadısı". A.Ü. Siyasal Bilgiler Fakültesi Dergisi, XXX/1-4 (Ankara 1977), s. 117-128.

ومثلُ القضاة الذين يدخلون في الدور مرة أخرى عقب فراغهم من الوظائف كممثل أعضاء فئة العسكريين الآخرين الذين يفرغون من وظائفهم لسبب أو لآخر، إذ كانوا هم الآخرون يحصلون أثناء ذلك على قدر من المال يطلق عليه اسم (آريه لق)، وهو ما يمكن أن نعتبره باصطلاح اليوم "بدل بطلالة". كما كان من حق الذين انفصلوا عن وظائفهم بسبب الشيخوخة أو المرض أن يحصلوا هم أيضا على هذا البدل.

وتنص القوانين على أن القاضي يتبع الإدارة المركزية للدولة مباشرة باعتباره واحداً من كبار الموظفين المدنيين؛ وكان مسؤولاً عن تنفيذ أوامر الإدارة المركزية. ويضطلع في الوقت نفسه برئاسة الشؤون البلدية وشئون التسجيل القانوني. وتعتمد علاقته مع الرؤساء المدنيين الآخرين على التعاون أو التشاور، ولم يكن أحد منهم أعلى من الآخر أو أدنى منه. وهو أسلوب في الادارة العثمانية المركزية نابع من فكرة إقامة توازن بين أهل العرف ورجال الهيئة العلمية العاملين خارج العاصمة، وإتاحة الفرصة لأن يراقب أحدهم الآخر.

والقاضي مستقل في أحكامه، باعتباره رجل القانون الذي يفصل في القضايا يطبق القانون، وباعتباره الحكم الشرعي؛ إذ كان بمثابة الوكيل صاحب الصلاحية المطلقة عن السلطان. ولا ينقض أحكامه ويتصدى لمخالفاته القانونية وأخطائه إلا قاضي العسكر وشيخ الاسلام.

وهو لا يتقاضى راتباً من الدولة، فكان يؤمن عيشه من الرسوم التي يتقاضاها عن القضايا المعروضة عليه، ومن المعاملات والاجراءات القانونية الأخرى. وهي رسوم كانت تنقرر أحيانا بنسبة مئوية في بعض العمليات، وبمقدار ثابت في بعض الاجراءات الأخرى. فقد كان يتقاضى ٢٠٪ من بدلات الميراث في قضايا الارث، ويتقاضى ٣٢ اقجة عن اجراءات التمليك، و ١٢ اقجة عن بطاقة السكان (نفوس اورنكى)، و ٣٦ اقجة عن إجراءات عقد الزواج للمتزوجين الجدد، و ٧ اقجات عن القيد في دفتر السجل المدني (كوتوك قيدي).

وقد جرى ترتيب المحاكم ترتيباً هرمياً معيناً، تبعاً لمعدلات الدخل التي تأتيها، ويتم حساب هذا الدخل بمعدل ١٠ أقجات في اليوم عن كل مائة (خانه) أسرة. فالقضاء الذي يتراوح دخله اليومي بين ٤٠-١٥٠ أقجة يشكل القاعدة السفلى في التدرج الهرمي للمحاكم، وهذه أيضا كانت تخضع لترتيب معين فيما بينها. ويأتي بعد ذلك في التدرج الهرمي المحاكم الموجودة في مراكز الايالات والسناجق،

والتي يتراوح دخلها اليومي بين ٣٠٠-٥٠٠ أقة (٢٢). أما في قمة الهرم فكانت توجد محاكم بورصة وأدرنة واستانبول على التوالي، وإذا جرت ترقية قاضي استانبول أصبح قاضيا للعسكر.

وكان قاضي العسكر يحصل على راتب يومي من الخزانة قدره ٥٠٠ أقة (٢٣)، كما كان يحصل على نسبة مئوية معينة عن الاجراءات والمعاملات التي يقوم بها، فكان الدخل اليومي من تلك الرسوم لقاضي عسكر الروملي يبلغ ٨٠٠ أقة، بينما يصل دخل قاضي عسكر الأناضول إلى ١٥٠٠ أقة. أما عند التقاعد فكان يحصل الواحد منهما على الجراية المعروفة باسم (آرپه لق). ويتقدم قاضي عسكر الروملي على قاضي عسكر الأناضول درجة، وإذا جرت ترقيته حصل على منصب شيخ الاسلام.

ومن رجال الهيئة العلمية أيضا المفتون، وهم لا يملكون صلاحية اتخاذ القرار والإدارة، إذ تنحصر وظائفهم في مراجعة التراث الحقوقي كله، وإيداء الرأي في المسائل المطروحة. وكانوا يصيغون آراءهم رداً على الاسئلة التي تعرض عليهم من القضاة والموظفين والأشخاص العاديين وغيرهم ممن يشعرون بالحاجة إلى مسند شرعي يدعمون به موقفهم في قضايا معينة، وهذا الرأي هو ما يصطلح عليه باسم "الفتوى"، فالمفتي هو من يتولى أمر الإفتاء.

وكان القاضي يستطيع - بعد أن يجري تعيينه رسمياً - أن يتصدى لهذه المهنة إذا اعترف له المحيطون به مفتياً واحداً من أهل العلم الذين يحوزون الصفات اللازمة. وفي عهد السلطان سليمان القانوني سعت الدولة لتنظيم المفتين أيضا مثلما هو الحال مع القضاة، وظهر منصب شيخ الاسلام نتيجة لهذا التنظيم، وأصبح مفتي استانبول هو كبير المفتين في الدولة العثمانية، أي شيخ الاسلام.

وكانت مشيخة الاسلام هي أعلى المناصب في الترتيب الهرمي لرجال الهيئة العلمية، فكان شيخ الاسلام أكثر المتمتعين بالصلاحية في مسألة تفسير الأحكام الدينية من الوجهة الرسمية، والشخص الوحيد القادر على إصدار الفتوى حول شرعية القرارات والتصرفات التي تصدر عن كافة رجال الدولة. وكان الرجوع دائما في كل أمر عظيم من أمور الدولة العثمانية إلى فتوى من شيخ الاسلام، بل كان خلع السلطان نفسه لا يتم إلا بفتوى منه.

ولم يكن شيخ الاسلام واحداً من أعضاء الديوان الهلاليوني، ولكن كانت منزلته في البروتوكول [التشريعات] تعدل منزلة الوزير الأعظم. وكان راتبه اليومي في أوائل عهد الدولة يبلغ مائة أقة، ثم

(٢٢) - أنظر: S. Yerasimos, s. 180

(٢٣) - أنظر: S. Yerasimos, s. 181

زاد إلى ١٥٠ أقة في عهد السلطان بايزيد الثاني، ثم ارتفع إلى ٥٠٠ في عهد السلطان سليمان القانوني، ثم زاد فيما بعد حتى بلغ ٦٠٠ أقة (٢٤).

هذه هي الوظائف والمناصب العليا بين فئة رجال العلم (علميه)، أما الدرجات الدنيا منها فكانت تضم الآلاف من الأشخاص، ولكي نقدم فكرة عن عدد رجال هذه الفئة الذين كانوا يحصلون على رواتبهم في الغالب من الأوقاف ويعملون في أجهزة مختلفة ونتعرف على معدلات أجورهم يمكننا أن نذكر بعض الأرقام (٢٥)؛ ففي النصف الثاني من القرن السادس عشر كان يوجد ١,٢٩٨ رجلاً يعملون في وظائف دينية داخل ٤٣ جامعاً ومسجداً، ويحصل الإمام على أجر يومي يتراوح بين ٢-١٥ أقة، والمؤذن ٢-٧ أقات، والخطيب ٢-٣٠ أقة. وكان للخطيب وضع مهم في المجتمع نظراً لأنه هو الذي يقرأ اسم السلطان في خطبة يوم الجمعة علامة على الحكم والسيادة.

وكان لكل مكتب معلم يقوم بتعليم الصبية، ويحصل على أجر يومي يتراوح بين ٣-١٠ أقات، ويساعده في تلك الوظيفة شخص يدعى (قَلَمَه) أو (خليفه)، ويحصل على أجر يومي يتراوح بين ٢-٣ أقات.

وهناك أيضاً الزوايا والتكايا والخنقاوات الخاصة بالطرق الصوفية المختلفة، كالنقشبندية والبكتاشية والقادرية والمولوية وغيرها، كانت بيوتاً للثقافة في ذلك العصر، ويتولاهما شيوخ كانوا يلقنون دراويشهم فيها سبل التفكير والإيمان عند كبار المتصوفة المسلمين بأساليبهم وطرقهم الخاصة، فكان يحصل الشيخ على أجر يومي يتراوح بين ٨-٣٠ أقة.

أما الأجور اليومية للأطباء الذين كانوا يعملون في دور الشفا فكانت تتراوح بين ١٥-٣٠ أقة. وهناك عناصر أخرى من بين هذه الفئة كانوا يتولون الوظائف الدينية الصغيرة باجر يومي يتراوح بين أقة واحدة وخمس أقات، وهم يقومون بخدمة الأضرحة والمزارات، ويدعون للموتى.

د- رجال القلم (قلميه)

وهي الفئة التي أطلقوا عليها اسم (أهل قلم) أو (قلميه)، وكانت تضم كافة الموظفين الإداريين على كافة المستويات ممن يعملون في الأجهزة والدوائر الحكومية التي عرفت هي الأخرى باسم (قلم). ومعنى ذلك أن أهل القلم هم - باصطلاح اليوم - فئة البيروقراطيين في الدولة العثمانية.

(٢٤) - أنظر : S. Yerasimos, s. 181

(٢٥) - أنظر : B. Yediyıldız, "Sinan'ın yaptığı eserlerin sosyal ve kültürel açıdan tahlili", VI vakıf haftası. Kitabı, İstanbul, 1989, s. 103-128.

وكانوا يعملون في الديوان الهمايوني في قلم الامارة (بكلك قلمى) الذي يقوم باعداد وتوزيع الفرمانات واللوائح التنظيمية والوثائق المتعلقة بالشئون السياسية والاتصالات الخارجية، ويعملون في قلمي التحويل والرؤس (تحويل ورؤس قلملى) اللذين يتوليان إعداد خطابات التعيين والنقل في كافة المناصب الحكومية كالوزارة والقضاء وإمارة الامراء (بكلربكلكى) وإمارة السنجق (سنجق بكلكى) وغيرها من الشئون غير المالية.

وكان لكل قلم من الأقلام الثلاثة رئيس يعمل معه عدد كبير من الموظفين والكتبة، ويُعرف رئيس قلم الامارة باسم (بكلكجى)، ورئيس قلم التحويل باسم (تحويل كيسه دارى)، ورئيس قلم الرؤس باسم (رؤس كيسه دارى)، ويرأسهم جميعاً آمرٌ يُعرف باسم (رئيس الكتّاب). وراح حجم الأعمال الخارجية التي يتولاها رئيس الكتاب يتضاعف ابتداءً من أواخر القرن السابع عشر، حتى أخذ منصبه في القرن التاسع عشر شكلاً متطوراً عرف باسم "تظارة الخارجية" (خارجيه نظارتى).

وعدا أقلام الديوان الهمايوني كان يوجد قلم آخر في "الدفترخانة" يتولاه عدد من أهل القلم لإدارة كافة الشئون المالية في الدولة العثمانية، ويُعرف رئيسهم باسم "أمين الدفتر" أو "أمين الدفترخانة".

وينحدر رجال القلم في الغالب من عائلات مسلمة على عكس الدوشيرمة، وتجري تنشئتهم داخل الدوائر التي يعملون فيها من خلال نظام يُكلّف فيه الخبير المحنك بتعليم المنخرط حديثاً. فبعد أن يجري اختيار عدد من المرشحين، ويُعرف الواحد منهم آنذاك باسم (ملازم) يخضعون لعمليات تدريبية يتعلمون خلالها كتابة أنواع الخطوط المستخدمة في مختلف الأمور، ويتعلمون أساليب التكتائب وغير ذلك من الشئون المكتبية. فكان هؤلاء الفتيان المبتدأون (چراق) يتعلمون في الصباح ما يجب أن يعرفوه عن المهنة في الأقلام المذكورة، ويواظبون بعد الظهر على تلقي الدروس من بعض المعلمين في المدارس، أو في الجوامع الكبرى، حتى تزداد معارفهم الاسلامية، وتترسخ ثقافتهم العامة. وسواء كان الواحد من الفتية المبتدئين أو كان من الكتبة الذين أتموا تعليمهم فهم جميعاً تحت إمرة رئيس القلم الذين يعملون فيه. ويستطيع الواحد منهم بقدر براعته ومهارته أن يرقى إلى درجة القلفة أو الأوسطى. وقد نشأ بفضل هذا النظام أناس كثيرون من فئة أهل القلم هؤلاء، كانوا على درجة عظيمة من الثقافة، ورأينا من بينهم الشاعر والكاتب والمفكر. ولأن الأمور والمعاملات السرية في الدولة كانت تجري في تلك الأقلام فقد كانوا يراعون الدقة في اختيار المرشحين للعمل بين رجال القلم هؤلاء، وكثيراً ما كانوا يفضلون أبناء

الكتبة الذين عُرفوا بالصدق والإخلاص. وكانوا يطلقون اسم (خواجه - جمعها - خواجهگان) على رؤساء الأقسام الذين يشكلون الحلقة العليا في سلم البيروقراطية، وهي تعني المعلم من حيث اللغة ودرجة من الدرجات الوظيفية في البيروقراطية العثمانية (٢٦).

وأعلى الوظائف التي يمكن للموظف من هذه الفئة أن يرتقيها هي وظيفة "أمين الدفتر" ووظيفة "رئيس الكتاب" ووظيفة "دفتردار الروملي" وغيرها من الدفترداريات الأخرى بشتى درجاتها، ووظيفة "النشائجي".

فالدفتردار هو المسؤول الأول عن الشؤون المالية في الدولة والقائم على خزائنها. أما من حيث الأجر فكان يحصل على إقطاع من نوع الـ (خاص) يدرُّ عليه دخلاً سنوياً قدره ٦٠٠,٠٠٠ أقجة، أو يتقاضى راتباً من الخزانة يبلغ ٢٤٠,٠٠٠ أقجة.

أما النشائجي [= التوقيعي] فكان ملزماً بمعرفة القوانين والأحكام والتشريعات معرفة جيدة، وهو الذي يتولى إعداد مسودات الرسائل والمراسيم، ووَضَعَ طغراء السلطان على الفرمانات، وبدون هذه الطغراء التي هي بمثابة توقيع السلطان لا تكتسب الوثائق صفتها الرسمية. ولهذا السبب كانت وظيفة النشائجي على درجة عالية من المسؤولية والحساسية. وإذا كان النشائجي لا يحمل رتبة من الرتب عدَّوه برتبة أمير سنجق (سنجق بكى)، وهو يعادل الدفتردار من حيث الدرجة في الديوان الهمايوني.

فهذا الديوان هو أعلى جهاز للإدارة والحكم في الدولة العثمانية، وهو صاحب القرار الأخير. وكان وزراء القبة وأغا الانكشارية والقبطان باشا يمثلون فئة رجال السيف (سيفيه)، بينما كان قاضي عسكر الروملي وقاضي عسكر الأناضول يمثلان فئة رجال الهيئة العلمية (علميه)، أما الدفتردار والنشائجي فكانا يمثلان فئة رجال القلم (قلميه). وهذا المجلس الذي كان السلطان يترأسه في العهود الأولى بدأ بعد القرن الخامس عشر في عقد اجتماعاته تحت رئاسة الوزير الأعظم. فقد كان الأخير باعتباره وكيل السلطان رأساً لكافة أجهزة الدولة والمسئول عنها جميعاً. وكان في القرن السادس عشر يعد نظيراً للإمبراطور الألماني في العلاقات الدبلوماسية. ويحصل على إقطاع من نوع الـ (خاص) يدرُّ عليه دخلاً سنوياً مقداره ١,٢٠٠,٠٠٠ أقجة، أما عندما يحال إلى التقاعد فكان يحصل خلال القرن الخامس عشر على إقطاع من نفس النوع يدر دخلاً

(٢٦) - انظر: Norman İtzkowitz, *Osmanlı İmparatorluğu ve İslâmî gelenek* (trc. İsmet Özel), İstanbul 1989, s. 87-89; S. Shaw, I. 173-175.

سنوياً قدره ١٥٠ ألف أقة، ثم زاد في القرن السادس عشر حتى أصبح يتراوح بين ٢٠٠,٠٠٠-٣٠٠,٠٠٠ أقة (٢٧).

وكان المعمول به عند العثمانيين، سواء في المدارس التي تعمل على تخريج رجال العلم، وسواء في قسم الأندرون الذي يتولى تنشئة رجال السيف، أم في الدوائر والأجهزة التي ينشأ فيها رجال القلم، أن يحصل الشخص على التعليم العام إلى جانب التدريبات المهنية وتطبيقاتها في هذه الأجهزة. وكان الهدف من هذا النوع من التربية والتعليم هو تخريج الإداريين والمتخصصين القادرين على إدارة دفة الأمور في الدولة بانجح الأساليب، وفي إطار الامكانيات المتاحة آنذاك، ومن خلال مفهوم المجتمع الاسلامي وأسلوب الحكم فيه. وهذا النظام هو الذي نشأ في ظله العديد من رجال الدولة والمُشرّعين والقواد ذوي الكفاءة العالية، كما ظهر بفضلهم رجال برعوا في المجالات التطبيقية كالطب والعمارة. والمعروف أن هؤلاء الرجال كانوا على درجة عالية من الثقافة والانضباط؛ فكانوا يعرفون العربية والفارسية، ويتعاطون فروع الأدب التقليدي في الثقافة الاسلامية، ويشاركون في النشاط الأدبي، ويتابعون تطوراته عن كثب. وكان كل عثماني تقريباً والسلطان معهم في ذلك يلتحق إلى جانب تعليمه الرسمي باحدى الطرق الصوفية، وبفضل المعارف والمجاهدات كان الشخص يكتسب سعة الأفق وصدق الايمان والاعتدال ومراقبة النفس، أي كان التصوف يساعدهم على استيعاب الفضائل اللازمة للتخلي بالروح العثمانية في الآداب والسلوك (٢٨).

٢- المحكومون: الرعايا

وهم القسم الباقي خارج طبقة العسكريين، وبالتالي فهم لا يشاركون في الحكم والادارة، ويشكلون الطبقة الثانية في المجتمع العثماني، والقطاع الذي يدفع الضرائب للدولة، ويؤمن معيشته بالعمل في الزراعة والصناعات والاشتغال بالتجارة. وهذه الطبقة من الناس هي التي تُعرف باسم الرعية أو الرعايا، أي قطاع الأهالي الذين يشملهم السلطان أو الحاكم برعايته وحمايته. ويتشكل الرعايا من جماعات وطوائف مختلفة، تنتمي لأديان ومذاهب وأعراق متعددة. غير أن المجتمع لم يرق على أساس عرقي، بل قام على أسس فكرية وعقدية. وعدا العنصر التركي - وهو الغالب على مقاليد الحكم في الدولة، كان المجتمع العثماني يضم عناصر أخرى، كالعرب

(٢٧) - أنظر: S. Yerasimos, s. 177-178

(٢٨) - أنظر: Engin Akarlı, "Osmanlılarda devlet, toplum ve hukuk anlayışı", XVI. Yüzyıldan XVIII. yüzyıla Çağdaş Kültürün Oluşumu, İstanbul, 1986, s. 23.

واليونانيين والرومان والأرمن واليهود والسلاف. ولا شك أن هذا التركيب المعقد للمجتمع يرجع لاتساع الرقعة الجغرافية التي تسيطر عليها الدولة، وتباين خصائصها الديمغرافية. غير أن نظرة العثمانيين للحكم والسياسة والانسان كانت تلعب دوراً مهماً في ذلك؛ لأن الدولة كانت تترك لكل طائفة دينية حريتها واعترفت لهم باستقلال بقدر معين، ولم تسع أبداً لاستيعاب أحد أو محاولة إذابته.

وكانت الدولة العثمانية قد وضعت - بحسب الدين أو المذهب - تنظيمات للطوائف التي تعيش على أراضيها انطلاقاً من مبادئ الشريعة الاسلامية، وأطلق على هذا الشكل من الإدارة اصطلاح "نظام الملة". ولأن هذا النظام أقيم على مبدأ سيادة المسلمين فقد عُرف المسلمون باسم "الملة الحاكمة"، أما الطوائف من أهل الديانات الأخرى فقد عُرفوا باسم "الملة المحكومة"، (ملت محكومه) (٢٩).

وكان الأتراك والعرب والعجم والبوشناق والأرناؤوط يشكلون الأغلبية المسلمة في المجتمع العثماني، بينما كانت هناك ثلاث ملل أخرى كبيرة من غير المسلمين، وكان الارثوذكس هم اكثرهم عدداً، وبطريقخانه الفنار هي مركزهم الديني والاداري. ولأن الروم اليونانيين هم القطاع الأكبر بينهم فقد عُرفت البطريقخانه باسمهم، وكان يتبعها أهل الافلاق والبُغدان وسكان الجبل الأسود والصرب والبلغار.

وهناك ملة مسيحية أخرى كان لها وضع قانوني مستقل في المجتمع العثماني، وهي الملة الأرمنية، ولم يكن الأرمن من الارثوذكس؛ إذ يؤمنون بالطبيعة الواحدة للسيد المسيح (Monophysite) ويدافعون عن تلك التعاليم. ولهذا السبب كان الارثوذكس يتهمونهم بالمروق عن الدين. وكان الأرمن في منطقة أريفان Erivan يتبعون رئيس البطارقة Catholicos في ايجمياذين Eçmiyadzin، بينما يتبع الأرمن في مناطق قوزان ومرعش وحلب رئيس البطارقة في سيس، أما الأرمن في منطقة وان Van فكانوا يتبعون رئيس البطارقة في آق دمار. وكان يوجد في استانبول ايضاً عدد كبير من الأرمن، وكانت ايجمياذين إيان فتح استانبول هي أهم المراكز الروحية للأرمن. وبعد فتح استانبول قام السلطان محمد الفاتح بدعوة رئيس الاساقفة الموجود في بورصة إلى استانبول، ثم عينه بطريقاً على الكنيسة الأرمنية، وزوّده بصلاحيات بطريق الروم ورئيس الحاخامات. غير أن الأرمن ظلوا مرتبطين من الناحية الروحية برئيس

(٢٩) - لمزيد من المعلومات أنظر: Bilâl Eryılmaz, *Osmanlı Devleti'nde millet sistemi*, İstanbul 1992; a. mlf., *Osmanlı Devleti'nde Gayrimüslim Teh'anın Yönetimi*, İstanbul 1990.

البطارقة في ايجمياذين. وكان البطريق اسقفًا، وصِفَةُ البطريرقية كانت صفة الوظيفة الرسمية. وكانت الدولة تسيطر علاقاتها مع الطائفة الأرمنية عن طريق بطريق استانبول، وتعتبره المقام الأعلى. أما رؤساء البطارقة Catholicos فكانوا - ورغم أنهم أكبر الزعماء الروحانيين - لا يحوزون الصفة الرسمية في نظر الدولة.

ومن الطوائف الدينية الأخرى التي أخذت مكانها في المجتمع العثماني طائفة الموسويين أو اليهود. وكانوا يقيمون في الغالب في استانبول وازمير وسلانيك، وغيرها من المدن الساحلية، أو في الحواضر التي تزدهم بالسكان، مثل بغداد وحلب. وكان اليهود الفارون من الإبادة العرقية التي مارسها المسيحيون ضدهم وضد المسلمين في اسبانيا عام ١٤٩٢م، واليهود الفارون من مظالم بولندا والنمسا وبوهيميا قد لجأوا إلى الأراضي العثمانية واستقروا فيها. وكان رئيس حاخاماتهم هو المسئول عن إدارة العلاقات بينهم وبين الدولة.

وعدا هذه الطوائف كان هناك طوائف مسيحية أخرى، كالسريان واليعاقبة والنساطرة والمارونيين، ولكنهم كانوا أقل عدداً في المجتمع العثماني(٣٠).

كيف كان إذن توزيع السكان من الناحية العرقية والدينية داخل الأراضي العثمانية؟ المعروف أن عملية إحصاء عدد السكان لم تكن تجري قديماً، كما هو الأمر في العصر الحديث، ومع هذا فقد جرت خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر عدة عمليات لإحصاء السكان والضرائب، كانت تقع كل ثلاثين أو أربعين سنة، وأحياناً بمعدلات أقل، غير أن التعداد لم يكن ينظم جميع الأفراد، بل كان منحصراً في الذكور المكلفين بتأدية الضرائب. وهي عملية كانوا يطلقون عليها اسم (تحرير)، ويطلقون على الدفاتر التي تسجل فيها اسم "دفاتر التحرير" (تحرير دفترلري). وانطلاقاً من مجموعة الدفاتر التي نظمت في عهد السلطان سليمان القانوني خلال أعوام ١٥٢٠-١٥٣٥م فقد ذهب عمر لطفلي بارقان إلى أن عدد سكان الدولة العثمانية آنذاك كان يبلغ ١١,٦٩٢,٤٨٠ نسمة [انظر الجدول رقم ١]. وكان معدل المسلمين ٥٨,١٢٪، ومعدل المسيحيين ٤١,٣٤٪، أما اليهود فكانوا بمعدل ٠,٥٤٪(٣١). ولم يكن من طبيعة العثمانيين أن يتدخلوا في الشؤون الدينية لأي طائفة تعيش فوق أراضيهم، أو في لغاتهم، أو الجانب الأعظم من كياناتهم

(٣٠) - للتعرف على الأسنة والأديان المختلفة في الأراضي العثمانية أنظر:

Graf Marsilli, *Osmanlı İmparatorluğu'nun zuhur ve terakkisinden inhitatı zamanına kadar askerî vaziyeti*, (trc. Kaymakam Nazmi), Ankara 1934, s. 22-33.

(٣١) - أنظر: Ö.L. Barkan, "Essai sur les données statistiques des registres de :

Recensement dans l'Empire ottoman aux XVe et XVIe siècles", *social History of the Orient*, I, *Journal of the Economic and* 1957, s. 19-23.

الاجتماعي والاداري أو بايجاز في ثقافتهم. وفي هذا الصدد يقول أ. مايكل A. Miquel :
"كان الأهالي المسيحيون ينعمون بحكم لم ينعموا به في زمن البيزنطيين واللاتين، فلم يشهدوا أبداً
ظلماً بشكل منظم، بل على العكس، كانت أراضي الامبراطورية واستانبول في مقدمتها ملجأً
لليهود الأسبان الفارين من التعذيب، ولم يحدث في مكان قط أن أجبر أحد على الاسلام" وإذا
وقعت بعض الأمور من مثل ذلك فانما حدثت نتيجة للتطور الاجتماعي.

أما ف. برودل F. Braudel فيذهب إلى أن عدد سكان حوض البحر الأبيض المتوسط كان
يبلغ ٦٠ مليوناً في أواخر القرن السادس عشر، ويقول إن ٣٨ مليوناً منهم كانوا في اسبانيا [٨
ملايين] والبرتغال [مليون واحد] وإيطاليا [١٣ مليوناً] وفرنسا [١٦ مليوناً]، أما الباقون [٢٠-
٢٢ مليوناً] فهم سكان الأراضي العثمانية [٨ ملايين في الجانب الاوربي، و ٨ ملايين في الجانب
الآسيوي، و ٣-٢ ملايين في مصر، و ٣-٢ ملايين في شمال افريقيا] (٣٢).

ونلاحظ أن هناك فرقاً بين حساب لطفی بارتان وتوقعات برودل عن عدد السكان في الدولة
العثمانية يتراوح بين ٩-١٠ ملايين، وهناك سببان مهمان وراء ذلك؛ الأول أن أرقام بارتان
ترجع إلى أوائل القرن السادس عشر، بينما تعكس توقعات برودل الصورة في أواخر القرن
نفسه. والمعروف أنه كانت هناك زيادة سكانية في كافة دول البحر الأبيض المتوسط خلال القرن
السادس عشر. أما السبب الثاني فهو الزيادة المطردة في رقعة الأراضي العثمانية على امتداد
ذلك القرن.

والحقيقة أن المناطق الواقعة وراء نهر الدانوب ومنطقة وأن في شرق الاناضول وأسفل
الموصل لم تدخل ضمن أرقام بارتان. في حين أن برودل Braudel بنى توقعاته عن السكان في
عهد كانت رقعة الدولة قد بلغت أقصى اتساعها في أواخر القرن السادس عشر. ولهذا السبب فإن
الرأيين صحيحين فيما اشتغلاه من حيث الزمن والرقعة الجغرافية.

أما تعداد السكان العام الذي أجري عام ١٨٤٤م في أراضي الدولة العثمانية فقد أقر مجموع
٣٥,٣٥٠,٠٠٠ نسمة. وقد وضعنا التوزيع العرقي لهم في الجدول رقم (٢)، والتوزيع الديني في
الجدول رقم (٣).

وبالنظر إلى أرقام الجدول رقم (٣) يتبين لنا أن نسبة عدد المسلمين القاطنين في أراضي
الدولة العثمانية عام ١٨٤٤م كانت تبلغ ٥٨,١٣٪ من المجموع العام للسكان، بينما تبلغ نسبة

(٣٢) - أنظر: F. Braudel, *La Méditerranée et le Monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Paris, 1949, s. 137.

الارثوذكس [٣٨,٨٤]، والكاثوليك [٢,٥٥]، أي بمجموع ٤١,٣٩٪، وتبلغ نسبة اليهود ٠,٤٨٪. ومن الغريب حقاً أن تظل هذه النسب في أوائل القرن السادس عشر قريبة إلى حد بعيد من النسب المسجلة في أواسط القرن التاسع عشر. غير أن تخلي الدولة العثمانية عن كثير من أراضيها وهجرات المسلمين القادمة من تلك الأراضي المفقودة هي التي غيّرت تماماً تلك المعدلات، ففي عام ١٨٩٧م مثلاً ارتفع معدل المسلمين بين السكان عموماً حتى وصل إلى ٧٤٪، ثم يأتي بعدهم على التوالي اليونانيون [١٣,٤٩] والأرمن [٥,٤٧] والبلغار [٤,٣٦].

الجدول رقم (١)

توزيع السكان خلال أعوام ١٥٢٠-١٥٣٥م طبقاً لدفاتر التحرير

أيام السلطان سليمان القانوني (٣٣)

الولايات	عدد الأسر (خانة)			مجموع الأسر	السكان بمعدل خمسة اشخاص لكل أسرة
	مسلمون	مسيحيون	يهود		
(a) الاناضول	٥١٧,٨١٣	٨,٥١١	٢٧١	٥٢٦,٥٩٥	٢,٦٣٢,٩٧٥
(b) قرمان	١٣٤,٤٥٢	٣,١٢٧	--	١٣٧,٥٧٩	٦٨٧,٨٩٥
(c) ذوقدرية	٦٤,١٠٢	٢,٦٣١	--	٦٦,٧٣٣	٣٢٣,٦٦٥
(d) ديار بكر	٧٠,٨٥٨	١١,٩٣٨	٢٨٨	٨٣,٠٨٤	٤١٥,٤٢٠
(e) النونانيون	١١٦,٧٧٢	٥١,٦٦٢	--	١٦٨,٤٣٤	٨٤٢,١٧٠
(F) العرب	١١٣,٣٥٨	٩١٤	--	١١٤,٢٧٢	٥٧١,٣٦٠
(g) الفئات العسكرية	٥٠,٠٠٠ (٩)	--	--	٥٠,٠٠٠ (٩)	٢٥٠,٠٠٠ (٩)
المجموع	١,٠٦٧,٣٥٥	٧٨,٧٨٣	٥٥٩	١,١٤٦,٦٩٧	٥,٧٣٣,٤٨٥
(h) منطقة الروملی	١٩٤,٩٥٨	٨٦٢,٧٠٧	٤,١٣٤	١,٠٦١,٧٩٩	٥,٣٠٨,٩٩٥
(I) مدينة استانبول	٤٦,٦٣٥ (٩)	٢٥,٢٩٥ (٩)	٨,٠٧٠	٨٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠ (٩)
(j) الفئات العسكرية	٥٠,٠٠٠ (٩)			٥٠,٠٠٠ (٩)	٢٥٠,٠٠٠ (٩)
المجموع	٢٩١,٥٩٣	٨٨٨,٠٠٢	١٢,٢٠٤	١,١٩١,٦٩٩	٥,٩٥٨,٩٩٥
المجموع للعام	١,٣٥٨,٩٤٨	٩٦٦,٧٨٥	١٢,٧٦٣	٢,٣٣٨,٤٩٦	١١,٦٩٢,٤٨٠

(a) يوجد بين الأسر المسلمة فلاحون من نوع المسلّم والمشاة (يايا) ممن نظمتمهم الدولة جنوداً، وكان يبلغ عددهم ٥٢,١٤٨ جندياً.

(b) كانت ايلالة قرمان تتشكل من السناجق التالية: قونية وبغشهر وأقشهر واقسراى ونيگده وقيمرى وايچل.

(c) كانت ايلالة ذوقدرية تتشكل من لواء مَرعش وقضائي بُوزُوق وقرشهر.

(d) كانت تتشكل ايلالة ديار بكر من ألوية آمد وماردين والموصل وسنجار وعربگير وأرغني وچرموک وسيزک وکيغی وچميش گزک وخربوت والرها (أورفه) وعُنا والدير والرحبة وقضاء حصن کيفا.

(e) كانت تتشكل ايلالة الروم القديمة والحديثة من ألوية أماسيا وچروملی وتوقاد وقره حصار الشرقي وجانيک وطرابزون وملاحية وديورگی ولارندة وکماه ويايئورت.

(f) كانت تتشكل ايلالة العرب من ألوية الشام وصفد والصلت وعجلون وغزة والرملة والقدس وحما ومحص وطرابلس وعينتاب وبيره جيک وحلب وأدرنه وعذير وطرشوس وسيس.

(g-j) يعني اصطلاح "الفئات العسكرية" هنا السباهية أصحاب التيمارات، أو من يتصرفون على لقطاعات في تلك الايالات، وهم مجموعة عسكرية صغيرة كانت مكلفة باعداد وتجهيز جنود الـ (جبلو) واصطحابهم إلى الحرب. وهذه الأرقام تحتوي عناصر مجهولة.

(h) إن الأرقام الخاصة باستانبول إنما هي توقعات بعيدة عن الواقع؛ لأننا لا نملك دفاتر التحرير الخاصة بالمدينة، اللهم إلا وثيقة موجزة تحمل تاريخ ١٤٧٨م (انظر الجدول رقم ٤). وفي هذه الحالة فليس من الممكن أن نقدم أرقاماً قاطعة عن التطور الديمغرافي للمدينة خلال القرن السادس عشر. ويمكن القول استناداً على بحوث برودل أن عدد سكان استانبول في نهاية القرن السادس عشر كان يبلغ ٧٠٠,٠٠٠ نسمة (انظر: La Méditerranée du temps de Philippe II, p. 272). وانطلاقاً من ذلك يمكننا الاعتقاد ان عدد السكان في مطلع القرن كان يتراوح بين ٤٠٠,٠٠٠-٥٠٠,٠٠٠ نسمة.

الجدول رقم (٢)

التوزيع العرقي للسكان في الدولة العثمانية (عام ١٨٤٤م)

العناصر العرقية	اوربا	آسيا	افريقيا	المجموع
العثمانيون (الأتراك)	١,١٠٠,٠٠٠	١٠,٧٠٠,٠٠٠	---	١١,٨٠٠,٠٠٠
السلاف (١)	٧,٢٠٠,٠٠٠	---	---	٧,٢٠٠,٠٠٠
للرومان	٤,٠٠٠,٠٠٠	---	---	٤,٠٠٠,٠٠٠
الارناؤوط (الألبان)	١,٥٠٠,٠٠٠	---	---	١,٥٠٠,٠٠٠
اليونانيون	١,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	---	٢,٠٠٠,٠٠٠
الأرمن	٤٠٠,٠٠٠	٢,٠٠,٠٠٠	---	٢,٤٠٠,٠٠٠
اليهود	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	---	١٧٠,٠٠٠
التتار	٢٣٠,٠٠٠	---	---	٢٣٠,٠٠٠
العرب (٢)	---	٩٠٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٤,٧٠٠,٠٠٠
السوريون والكلدانيون (٣)	---	٢٣٥,٠٠٠	---	٢٣٥,٠٠٠
الدروز	---	٢٥,٠٠٠	---	٢٥,٠٠٠
التركمانيون	---	٩٠,٠٠٠	---	٩٠,٠٠٠
الاکراد	---	١,٠٠٠,٠٠٠	---	١,٠٠٠,٠٠٠
المجموع العام	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٠٥٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٥,٠٠٠,٠٠٠

- ١- يتكون السلاف في الدولة العثمانية من: البلغار وصرب الامارة والبوشناق وأهل الهرسك وأهل الجبل الأسود.
- ٢- يدخل ضمن هؤلاء أهالي افريقيا من العرب مثل مصر وغيرها.
- ٣- يدخل ضمن السوريين الموارنة، وعددهم ١٤٠,٠٠٠ نسمة، واليهود وعددهم ٧٠,٠٠٠ نسمة، أما الكلدانيون فيتشكلون من ١٦ قبيلة، يقرب عدد أفرادها من ٢٥,٠٠٠ نسمة(٣٤).

الجدول رقم (٣)

التوزيع الديني للسكان في الدولة العثمانية (في عام ١٨٤٤م) (٣٥).

الأديان والمذاهب	في أوروبا	في آسيا	في إفريقيا	المجموع	النسبة المئوية
المسلمون	٣,٨٠٠,٠٠٠	١٢,٩٥٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٢٠,٥٥٠,٠٠٠	٥٨,١٣%
الروم الارثوذكس	١١,٣٧٠,٠٠٠	٢,٣٦٠,٠٠٠	---	١٣,٧٣٠,٠٠٠	٣٨,٨٤%
الكاثوليك (١)	٢٦٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠	---	٩٠٠,٠٠٠	٢,٥٥%
اليهود	٧٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	---	١٧٠,٠٠٠	٠,٤٨%
المجموع العام	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١٦,٠٥٠,٠٠٠	٣,٨٠٠,٠٠٠	٣٥,٣٥٠,٠٠٠	

١- على الرغم من اختلاف طقوس الكاثوليك إلا أنها تشمل كافة المنسوبيين للكنائس الشرقية التي تعترف بسلطة البابوية.

ثانياً - المجتمع العثماني بحسب أشكال الاستيطان

كان المجتمع العثماني ينقسم من حيث مواطن الاستيطان إلى ثلاثة أقسام؛ أهل الحضر الذين يسكنون المدن، ويتشكلون من الموظفين الرسميين والتجار وأرباب الصنائع، ثم أهل الريف الذين يعيشون على الزراعة، ثم البدو الرحل الذين لم يعتادوا حياة الاستقرار بعد.

١- أهل الحضر

المدن هي الأماكن التي يتكاثف فيها النشاط الصناعي والتجاري، وتجري فيها الأمور السياسية والإدارية والعسكرية والدينية، وتقام فيها البنية التحتية اللازمة لكل تلك الأمور، ويجري تنظيم سكانها تبعاً لذلك. والذين يسكنون المدن فهم أهلها، أي أهل المدن أو الحضر.

والقسم الأعظم من المدن العثمانية كان يوجد على شكل قصبات [جمع قصبة، أي مدينة صغيرة] (٣٦)، وهي التي تحاط بالمزارع، كالكرم والبساتين والحدائق، ويكثر فيها النوع الأخير بوجه خاص، وهي بمثابة السوق المركزية التي تجري فيها عمليات التسوق بين القرى التي تحيط بها في الجبال والبراري ويختلف إنتاجها عنها. ويوجد منها إلى جانب السوق المساجد والحوانيت وعيون المياه الساخنة وغيرها من المحلات التي كانت تنعش الحياة فيها. وقد أقام العثمانيون في بعض القصبات التي ظهرت بهذا الشكل أو القصبات والمدن التي ورثوها عن السلاجقة أو استولوا عليها بالفتح من الشعوب الأخرى الجوامع والمدارس والمكاتب والمكتبات ودور إعدام

(٣٥) - أنظر: M.A. Ubicini, *Türkiye 1850*, C: I., s. 48-49.

(٣٦) - أنظر: Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda şehircilik ve ulaşım üzerine araştırmalar*, İzmir, 1984, s. 2-6.

الفقراء (عِمَارَت) ودور الضيافة ودور الشفاء وحنفيات المياه أو الششمتات (جشمه) والاسبلّة وغيرها مما يعرف في مجموعته باسم (كُلِّيّه). وهذه الوحدات كانت من مؤسسات الأوقاف التي أقيمت لتقديم الخدمة المباشرة للمجتمع. ولكي يوفرّوا الدخل اللازم لتلك المؤسسات أوقفوا عليها الحوانيت والحمامات والبازارات والأسواق والدكاكين وغيرها من أماكن العمل، كما أوقفوا عليها دور السكن. وهكذا ظهرت الأحياء التي تشكل وحدة ثقافية واجتماعية واقتصادية، ونشأت عنها المدن وتطورت. ومع هذا فقد كانت المدن العثمانية باستثناء بعضها مثل استانبول يقل عدد سكانها في الغالب عن ثمانية أو عشرة آلاف نسمة، ولا يتجاوز أكبرها ٦٠,٠٠٠-٧٠,٠٠٠ نسمة. وفي القرن السادس عشر كانت استانبول هي أكبر المدن الأوروبية كافة، بعدد سكانها البالغ ٧٠٠,٠٠٠ نسمة [للتعرف على عدد سكان بعض المدن العثمانية انظر الجدول رقم ٤].

ويمكننا تقسيم الأغلبية العظمى من الأهالي الذين يسكنون تلك المدن إلى أربع طبقات؛ هي طبقة العسكريين وطبقة التجار وطبقة أرباب الصنایع (اصناف) والفئات الأخرى.

الجدول رقم (٤)

تعداد سكان المدن الرئيسية خلال تواريخ مختلفة (٣٧)

اسم المدينة	قبل عام ١٥٢٠م	١٥٢٠-١٥٣٠م	١٥٣٠-١٥٧١م	بعد عام ١٥٨٠م
استانبول	٩٧,٩٥٦ (١٤٧٨)	٤٠٠,٠٠٠ (?)	٧٠٠,٠٠٠ (?)	---
حلب	٦٧,٣٤٤ (١٥١٩)	٥٦,٨٨١	٤٥,٣٣١	٤٦,٣٦٥
الشام (دمشق)	---	٥٧,٣٢٦	---	٤٢,٧٧٩ (١٥٩٥)
بورصة	---	٣٤,٩٣٠	٧٠,٦٨٦	---
ادرنه	---	٢٢,٣٣٥	٣٠,١٤٠	---
دياربكر	---	١٨,٩٤٢ (١٥٤١)	٣١,٤٤٣	---
انقرة	---	١٤,٨٧٢	٢٩,٠٠٧	---
اثينا	---	١٢,٦٣٣	١٧,٦١٦	---
توقاد	١٧,٣٢٨ (١٤٥٥)	٨,٣٥٤	١٣,٢٨٢	٢١,٢١٩ (١٦٤٦)
قونية	---	٦,١٢٧	١٥,٣٥٦	---
سيواس	٣,٣٩٦	٥,٥٦٠	١٦,٨٤٦	---
سراي بوسنه (سراييفو)	---	٥,٦٣٢	٢٣,٤٨٥	---
مناستر	٢,٦٤٥	٤,٦٤٧	٥,٩١٨	---
اوسكوب	٤,٩٧٤	٤,٦٣١	٩,٨٦٧	---
صوفيا	---	٣,٨٩٩	٧,٨٤٨	---
مجموع سكان المدن الاثنتي عشرة الأخيرة		١٤٢,٥٦٢	٢٧١,٤٩٤	---

وتتقسم المدن العثمانية - ما عدا استانبول عاصمة الدولة - إلى ثلاثة أقسام من حيث وضعها داخل إدارة المقاطعات والأقاليم (provinces)؛ فهناك مركز الولاية التي يقيم فيها البكرليكي [= أمير الامراء] وتعرف باسم سنجق الباشا، وهناك مركز السنجق الذي يقيم فيه أمير السنجق (سنجق بكى)، وهناك الأقضية [جمع قضاء، وهو أصغر من السنجق]. وكانت تتزايد أو تتناقص أعداد الولايات والسنجاقي وأعداد الأقضية على مر الزمان؛ ففي أواخر القرن السادس عشر كان يوجد ما يزيد على ثلاثين إيالة تضم ما يزيد على ثلاثمائة سنجق. ويذكر دوسون أن عدد الايالات في القرن الثامن عشر كان يبلغ ٢٦ إيالة، وعدد السناجق ١٦٣ سنجقاً، وعدد الأقضية ١٨٠٠ قضاء (٣٨).

(٣٧) - أنظر: Ö.L. Barkan, "Essai sur les données statistiques...", JESHO, I, 1957, s 27

(٣٨) - أنظر: D'Ohsson, c. VII, s. 278

وكان يعمل في مركز الإيالة - عدا البكلربكي أحد رجال السيف - قاضي برتبة (مولى) من رجال الهيئة العلمية، ودفتر دار الإيالة أحد رجال القلم. وكان يطلق على المحاكم التي يعمل فيها قضاة برتبة (مولى) اسم (موتويت). والبكلربكي هو رئيس ديوان الإيالة الذي يتولى مناقشة أمورها وإصدار القرارات الخاصة بها، ويعمل ضمن حاشية البكلربكي عدد كبير من الموظفين والجنود يطلق عليهم اصطلاح (قاي خلقى) أي أهل الباب أو الدائرة. أما الأعضاء الآخرون في هذا الديوان فهم الدفتردار، ووكيل البكلربكي (بكلربكى كتخداسى) وقاضي الإيالة وموظف آخر يُعرف باسم (صوباشى). وكان البكلربكي الجديد مكلفاً هو نفسه بتشكيل حاشيته، أي عماله وجنوده، فإذا جرى نقله إلى إيالة أخرى اصطحبهم معه، ولا يتفارقون إلا عند إعفائه من الوظيفة. ويوجد على رأس كل سنجق أميرٌ يعرف باسم (سنجق بكى)، وهو الآخر من رجال السيف مثل البكلربكي. وكان أمراء السناجق ينضمون إلى الجيش في الحروب قواداً على الجنود المجموعة في السناجق.

وفي كافة الأفضية بما فيها مراكز الإيالات والسناجق كان يوجد قاضي له وظائف وصلاحيات في المجالات المدنية والبلدية، بقدر ما كان له في مجال الحكم في القضايا، وهو من رجال الهيئة العلمية، ويقوم بتعيين نواب له على النواحي الداخلة في قضائه من علماء تلك المنطقة حتى يضطلعوا بمهام القاضي في تلك الوحدات الصغيرة. وكان للقاضي مساعدون آخرون، هم أئمة المساجد في منطقته، غير أنهم لا يملكون صلاحية القضاء بين الناس، ولكنهم يساعدون في حل بعض الخلافات، بما يتمتعون به من مكانة معنوية رفيعة لدى الأهالي.

وعدا النواب كان للقاضي الذي هو رئيس المحكمة المخولة بحل كافة الخلافات القانونية والجزائية مساعدون آخرون، يعاونونه في عمله، هم رئيس المٌخضرين (مُخْضِرُ باشى) والمُحضرون والكتبة وعددٌ من الخدم. ويتعاون مع القاضي أيضاً داخل القضاء الصوباشى وجنود العسس أو الخفراء (يساقجى)، فهم يساعدونه في جمع بعض أنواع الضرائب، وفي تطبيق الأحكام الصادرة عنه، أو الأوامر القادمة من العاصمة، وفي تعقب المجرمين وتنفيذ العقوبات والقبض على المشبوهين، كما يساعده حراس القلاع وجنودها في حماية القلعة من الداخل وتوفير الأمن. وهؤلاء من أهل العُرف. كما كان القاضي يستعين بكبار أرباب الحرف والصناعات (اصناف) على أمور الأمن والاستقرار. أما المحتسب فكان يستعين به القاضي على أمور تقرير الأسعار والتفتيش على أرباب الحرف والصناعات والرقابة على الأسعار والموازين والمكاييل

والجودة والنظافة، ومعاقبة المخالفين لذلك. أما في أمور تعمير المدينة وتنظيم مبانيها فكان القاضي يستعين بمشورة رئيس المعماريين (معمار باشى).

وفوق كل هذه الأمور كان التفتيش على أهل العُرف في المدينة من صلاحيات القاضي أيضاً، والواقع أنه مثل البكربكي وأمير السنق كان يخضع لأوامر الإدارة المركزية مباشرة، ولم يكن أحد منهم ذا سلطة على الآخر، ولكن كان الأميران، أي أمير الإيالة وأمير السنق في حاجة لأحكام وقرارات القاضي، كما كان هو الآخر محتاجاً لقوتهما التنفيذية. وعند تعيين أحد البكربكيين أو أمراء السناجق كان مرسوم التعيين (برأت) لا يوضع في السجلات إلا بعد إطلاع القاضي عليه، وفي حدود هذه العلاقة بين القضاة والأمراء كان يجري التعاون بينهم(٣٩).

ويمثل التجار الجماعة الثانية المهمة في المدينة، فعلى الرغم من أن الانتاج المحلي والاتجار فيه كان من شئون أرباب الحرف والصنایع (اصناف) إلا أن التجارة بين المدن والمناطق والدول كانت في أيدي التجار(٤٠).

وقد تبوأ التجار في التقاليد والعادات التركية الإسلامية مكانةً متميزة في المجتمع؛ فكانوا من حيث رقابة الدولة أكثر تحرراً من المشتغلين بالزراعة وأرباب الحرف. وكان رجال الأعمال الكبار هؤلاء يختلفون عن صغار التجار وأرباب الحرف؛ إذ كانوا يحققون الأرباح من التجارة الواسعة بين المناطق، ومن بيع البضائع التي استوردوها من الخارج. وينقل لنا سنان باشا أحد علماء القرن الخامس عشر نظرة الدولة إلى التجار على النحو التالي:

"انظروا إلى التجار نظرة طيبة، واعملوا على راحتهم، ولا تدعوا أحداً يستخف بهم؛ إذ يزداد الرفاه في البلاد بفضل التجارة التي يتولون أمرها، ويعم بجهودهم رخص الأسعار في الدنيا، وتشيع في الدول الأجنبية شهرة الحاكم بفضل أرباب التجارة، ويعظم ثراء البلاد أيضاً بفضل هؤلاء".

ولأنه لم يكن ممكناً مواجهة احتياجات المدن الكبرى -وعلى رأسها استانبول- من المناطق القريبة منها فقد كان للتجار الكبار وتجار الجملة دور مهم في هذا المجال؛ فكانوا يسيطرون على ٨٠٪ أو ٩٠٪ من أمور الشراء والنقل والتخزين للمواد الاستهلاكية الضرورية.

(٣٩) - أنظر: Robert Mantran (ed.), *Histoire de L'Empire Ottoman*, Paris 1989, s. 208-209, 250-252.

(٤٠) - أنظر المصدر السابق، ص ٢٢٠-٢٢٣.

إذ كانت تلبية احتياجات استانبول من اللحوم والقمح، وتجارة البن الذي كان يدخل بين الحين والآخر ضمن المواد الممنوعة، واستيراد الجلود الخام والمصنعة، والاتجار في الملابس الصوفية من البندقية وفرنسا وإنجلترا، ومنسوجات الصين الحريرية، وعطور الصين أو الهند، والفراء الروسي، والسجاد الشرقي، والأحجار الكريمة، كلها عمليات تجري في الأسواق على أيدي التجار الكبار الذين تخصصوا في تلك المجالات.

ويذهب الرحالة أوليا چلبى إلى أن جماعة كبار التجار وتجار الجملة والعاملين معهم في استانبول وحدها كانت تضم ١٥,١٦٠ فرداً، لهم عدد من الحوانيت والدكاكين والمخازن يبلغ ٣,١٨٨ محلاً.

وكانت تجارة البحار البعيدة تجري في الغالب بواسطة السفن الأجنبية، أما تجارة البحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط فكانت في أيدي الأتراك واليونانيين واليهود وحتى الأرمن. كما كان يوجد بين هؤلاء عددٌ من التجار الأوروبيين. بينما كان قسم كبير من تجار المسلمين قد قاموا بتأسيس تشكيلاتهم التجارية في مراكز التجارة الكبرى في شمال إيطاليا.

وكان لتجار الأقمشة في أدرنة علاقات تجارية مع أوروبا؛ فكانوا يقومون ببيع الأقمشة المنسوجة في الأناضول ودورفنيك إلى أوروبا، ويشترون في مقابلها منسوجات. كما كان يوجد تجار يشترون القطن من الأناضول ومصر واليمن والشرق الأقصى، ثم يقومون ببيعه في شتى أنحاء أوروبا.

وكان يوجد بين تجار استانبول أفراد من فئة العسكريين، وهؤلاء كان يحصلون على قدر كبير من الربح، ولاسيما من التجارة الخارجية. وتدخل شريحة صغيرة من هذا الربح إلى خزانة الدولة. وكان التجار بهذه الأرباح يوفرون المواد الخام للنساجين العاملين في المعامل الصغيرة، ويبيعون الأقمشة المنسوجة فيها إلى غرب أوروبا وروسيا. وكان الإداريون الذين يجدون الدعم من التجار بشكل أو بآخر يتيحون لهم فرص الاحتكار في بعض السلع المهمة، فكانوا يحيلون إليهم أمر السلاح والمنسوجات الصوفية التي يرون أن نقابات الحرفيين سوف تعجز عن إنتاجها خلال مدة قصيرة (٤١).

ويمثل أرباب الحرف والصناعات (أصناف) مجموعة أخرى من سكان المدينة العثمانية، واصطلاح (أصناف) الذي يطلق عليهم إنما يعني أفرع العمل المختلفة أو أصنافها. وقد جاء في

(٤١) - أنظر: S. Shaw, I, 223-225

أحد دفاتر الأسعار (نَرْخ دَفْتَرِي) الذي يحمل تاريخ ١٦٤٠م وتُقرَّر فيه الدولة أسعار السلع المتداولة بين الناس أنه كان يوجد آنذاك ٢٢٥ شخصا من أرباب الحرف والصناعات المختلفة، أي من طبقة الـ (اصناف)؛ فهناك الوراقون والمجلدون والخياطون والفراءون والمبيضون وصناع السيوف وصناع الدروع وصناع الخيام وصناع السكاكين وصناع الإبر والحلاقون وغيرهم (٤٢). فالأصناف الذين يتشكلون من أرباب التجارة الصغار ومن الحرفيين هم الذين يقومون بتصنيع المواد الخام المختلفة، وينشغلون في الوقت نفسه ببيع ما ينتجونه منها. ويمكننا القول إن أهالي المدينة - ما عدا أفراد الفئة العسكرية والأجانب - كانوا ينتظمون بكاملهم في طوائف حرفية (أو نقابة بمفهوم العصور الوسطى)، تختص كل واحدة منها بصنف معين منهم. وكان الغالب أن يكون أعضاء الطائفة الواحدة من دين واحد، أما القليل منها فكان يضم المسلم وغير المسلم. وللطائفة تركيب ذو ترتيب هرمي؛ فنرى في الدرجة الدنيا منه الصبية تحت التدريب ثم القلفة والأسطى، ثم شيخ الطائفة، ونقيبه، والداعي بالخير (دُعَاجِي)، والجاويش، ورئيس الفتية (يَكِيَت باشى)، والوكيل (كَتخدا).

والوكيل هو ممثل الطائفة في الخارج، ويدير العلاقة بينها وبين الحكومة. أما رئيس الفتية (يَكِيَت باشى) فكان هو المساعد له، والمسئول بوجه عام عن شراء المادة الخام من السوق ثم توزيعها بالتساوي على الأسطوات، والتفتيش على السلع المصنعة ومدى تطابقها مع المقاييس التي وضعتها الطائفة، وتوزيعها على الطوائف الأخرى والحوانيت وغير ذلك من الأمور. وهذه الطوائف كانت تعمل على استمرار تقاليد "الفتوة" و "الأخية" التي قامت على مبدأ بث روح التضامن والتكافل في النفوس، والتمسك بالأخلاق الحسنة والشرف والكرم والتضحية، في إطار من المشاعر الدينية الراسخة، ومن ثم كانت للشيخ في تلك الطوائف سلطة أخلاقية ودينية، فهو الذي يدير الاحتفالات الخاصة بتعيين المتمننين والاسطوات (چراقلق - اوسطالق)، ويضمن تطبيق العقوبات على المذنبين. كما كان يوجد في كل طائفة رجل أو اثنان من أهل الخبرة يَعْرِفَان جيداً أسرار المهنة ويؤيدان رأيها في جودة السلع، ويساعدان في تقرير أسعارها، ويقومان بحل الخلافات بين أهل الطائفة. وكل هؤلاء الرجال من الخبرة ذات المستوى الرفيع كان يجري انتخابهم من بين الأسطوات، ويقوم القاضي بتسجيل نتيجة الانتخاب في سجلاته. وعلى ذلك كان أرباب الصناعات والحرف (اصناف) يعملون ضمن منظومة متكاملة من القواعد التي تقررت فيها

(٤٢) - أنظر: Mübahat S. Kütükoğlu, *Osmanlılarda narh müessesesi ve 1640 tarihli narh defteri*, İstanbul 1983.

أدق التفاصيل، سواء من الجانب الخلقي أو من الجانب المهني، ومن ثم كانوا كما أشار بعض الرحالة الاوربيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين ينجزون أعمالهم على أرقى المستويات والمعايير العالمية(٤٣).

وقد ذكر الرحالة أوليا جلبي أن استانبول في القرن السابع عشر كانت تضم ١٤,٤٤٥ دكاناً ترجع إلى ٦٥ بائعاً من أرباب الصنایع، ويعمل في تلك الدكاكين ٤٨,٠٠٠ شخص، بينما كان يوجد ٢٣,٢١٤ ورشة ومعملاً يعمل فيها ٧٩,٢٦٤ رجلاً بين اسطى وعامل. وهذا يعني أن كل مكان عمل كان يضم عدداً يتراوح بين ٣-٤ أشخاص. ولا شك أن تنظيم أرباب الصنایع -الذين لم يكن لهم غاية تتعدى تأمين معاشهم من الناحية الاقتصادية- على هذا النحو كان يساعدهم على حمايتهم لحقوقهم من ناحية، وعلى حماية المستهلك بفضل الرقابة على الجودة والأسعار من ناحية أخرى، ويسهم - بالتالي - في استقرار المجتمع.

وكان يسكن المدن العثمانية عدا المنسوبين للفئة العسكرية وطبقة التجار وأرباب الصنایع قطاعات أخرى من الناس، مثل الممثلين الرسميين والتجار الاجانب القادمين من خارج البلاد ممن حصلوا على الأمان، أي من تعهدت الدولة بحمايتهم داخل حدودها، والرحالة، والعاطلين عن العمل، ممن تركوا قراهم إلى المدن رغم عدم التسامح كثيراً في ذلك، والبائعين المتجولين الذين لا يعرف أحد من أين جاءوا، ولم يدخلوا ضمن تشكيلات أرباب الصنایع، والسادات والأشراف الذين اعترفت لهم الدولة بشرف النسب.

ونرى من الصواب قبل الانتهاء من موضوع سكان المدن أن نلقي نظرة على بعض الأرقام للتعرف على مستويات الدخل لدى سكان المدن العثمانية وحالتهم الاقتصادية؛ إذ جاء في إحدى الدراسات التي اعتمدت على المعطيات الموجودة في دفاتر التركات (تركة دفترلری) المخصصة لاقرار ميراث المتوفين وتقسيمة بين الورثة أن ٨٤٪ من أهالي مدينة بورصة خلال عامي ١٤٦٧-١٤٦٨م كانوا يحصلون على دخل سنوي يقل عن ١٠,٠٠٠ اقجة، كما هو موضح في الجدول التالي، أما الذين يحصلون على دخل سنوي يزيد عن ١٠٠,٠٠٠ اقجة فكانوا لا يتجاوزون ١,٣٪ من أهاليها(٤٤).

(٤٣) - أنظر: R. Mantran (ed.), *Histoire de l'Empire ottoman*, s. 216-220

(٤٤) - أنظر: S. Yerasimos, s. 196

الجدول رقم (٥)

معدل الدخل لسكان مدينة بورصة (١٤٦٧-١٤٦٨ م)

أقل من ١٠٠٠ أقة	٧٩ شخصا	٢٥,٧%	٨٤,١%
من ١٠٠٠-٥٠٠٠ أقة	١٢٤ شخصا	٤٠%	
من ٥٠٠٠-١٠,٠٠٠ أقة	٥٧ شخصا	١٨,٤%	
من ١٠,٠٠٠-٥٠,٠٠٠ أقة	٤٩ شخصا	١٢,٦%	١٥,٩%
من ٥٠,٠٠٠-١٠٠,٠٠٠ أقة	٦ اشخاص	٢%	
أكثر من ١٠٠,٠٠٠ أقة	٤ اشخاص	١,٣%	
المجموع	٣١٩ شخصا	١٠٠%	١٠٠%

وفي دراسة أخرى أجريت على دفاتر التركات المؤرخة في ٨٨/١٤٨٧ أي بعد عشرين عاماً تبين أن دخل ٣٥٩ شخصاً من مجموع ٤٠٢ أي ٨٨,٨% منهم يقل عن ١٠,٠٠٠ أقة، وأن دخل ٢٧ شخصاً منهم [٧%] يتراوح بين ١٠,٠٠٠-٣٠,٠٠٠ أقة، ودخل ٥ أشخاص منهم [١,٢%] يتراوح بين ٣٠,٠٠٠-٥٠,٠٠٠ أقة، بينما يزيد دخل ١١ منهم [٣%] عن ٥٠,٠٠٠ أقة. وهذا يعني أن معدل الدخل قد تدنى عما كان عليه قبل عشرين عاماً، كما تدلنا تلك الأرقام أيضاً على أن معدل الدخل لدى الرعايا من سكان المدن لم يكن يزيد كثيراً بالقياس إلى معدلات دخول الفئات العسكرية (٤٥).

٢- أهل الريف

يعتمد الاقتصاد العثماني على الزراعة، ومن ثم كان الجانب الأكبر من الناس يسكنون القرى والأرياف. ويمكننا تقسيم هؤلاء إلى: عائلات المزارعين أمراء الاقطاعات الذين يتصرفون على أراض من الملك التام أو نصف الملك أو الأقل، والعائلات التي تزرع ما يُعرف باسم (مقاطعات)، وأصحاب الأملاك (ملك صاحبلى)، والمسكّم، والمعافون (معاف).

ولأن القانون العثماني كان يعتمد في الأساس على أحكام الشريعة الإسلامية فقد كان يقبل أن يكون كل شخص صاحباً لملك خاص من المال المنقول أو غير المنقول. ومع هذا فإن الملكية المجردة لكافة الأموال غير المنقولة، ولا سيما الأراضي الزراعية اعتبرت من حق الدولة، وجرى تقسيمها إلى وحدات عُرفت باسم (چيفتلك) أي مزارع، ثم وزعت على عائلات الفلاحين، أما الأموال المنقولة والدور والدكاكين والبساتين والحدائق وكافة الأراضي الملك التي انتقلت عن

الامارات التركية الأناضولية قبل العثمانيين وعن الدول الإسلامية السابقة فقد ظلت على حالها دون تدخل من الدولة.

وكان أمراء التيمار، أي أصحابها الذين يؤدون وظيفة رسمية في الدولة أو الذين تلزمهم الدولة - لقاء ذلك - بتجهيز عدد من جنود الـ (جبلو) يقيمون في القرى التي جرى تخصيص دخلها لهم. كما نرى بين هؤلاء عدداً آخر يتمتعون بحقوق مشابهة، كمن يعملون في القلاع من أمثال قواد القلاع (بیزدار) والملازمين والخدم، والعاملين في الوظائف الدينية، ممن يحملون صفة شيخ أو خليفة أو فقيه أو بابا أو (بير)، والعاملين في الإدارة المحلية كالصوباشي والديوان باشي والكتخدا والجرى باشي والخفر (قوروجي). وهؤلاء العاملون في هذا النوع من الوظائف ممن يتصرفون على تيمارات كان دخلهم السنوي يقل عن ٥٠٠٠ أقة، ويتراوح بوجه عام بين ١٠٠٠-٤٠٠٠ أقة. وكان للبعض منهم مزارع (چيفتلك) يفلحونها بانفسهم. وكان أصحاب التيمارات رجالاً من موظفي الدولة المعودين من الفئحة العسكرية، ومع هذا فلا يعتقد أحد أن حياتهم كانت تختلف عن حياة القرويين الآخرين (٤٦).

والذي يشكل الجانب الأعظم من القرويين هو تلك العائلات الريفية التي تفلح مزارع الرعية (رعييت چيفتلكرى) التي خصصتها لها الدولة بالأسلوب الانتاجي الذي أطلق عليه المؤرخ خليل اينالچيق اسم "نظام چيفتخانه". وهي مزارع تخضع لأسلوب تملك معين؛ فهي تخصص للعائلات القروية دون التصرف فيها بالبيع أو الهبة أو الوقف، ولكنها تنتقل من الأب إلى الابن أرضاً تلزم فلاحتها. فكان الفلاح يفلح الأرض بنفسه كوحدة عمل مستقلة بمحراثه وثيرانه وبذوره. ولم يكن في وسع أحد قط أن يفرض عليه أمراً ليس من الواجبات التي فرضها عليه القانون. ومن هذه الناحية كان الفلاح حراً مستقلاً، وكفلت الدولة لهم هذه الحقوق، وإلاّ تعذرت فلاحه المزارع، وتعذرت معها الاستفادة من نظام اقطاعات السباهية (٤٧).

وحتى لا تنفقت الرقعة الزراعية كان القانون يلزم أبناء المتوفى أن يفلحوا الأرض التي انتقلت لهم عن والدهم بالمشاركة، ويؤدوا الضرائب المستحقة عليها بالمشاركة. فان لم يترك المتوفى ولداً كان من حق ابنته أو أخيه أو أحد أقربائه الأولوية في فلاحه الأرض، وإذا لم يظهر أحد من هؤلاء

(٤٦) - أنظر: B. Yediyıldız, *Ordu Kazası Sosyal Tarihi*, Ankara, 1985, s. 59 vd.

(٤٧) - أنظر: H. İnalçık, "Köy, köylü ve imparatorluk", *V. Milletlerarası Türkiye Sosyal ve İktisat Tarihi Kongresi, Tebliğler*, Ankara 1990, s. 1-11.

انتقلت الأرض إلى الأشخاص الآخرين الذين يشاركونه التصرف عليها، وإذا لم يحدث ذلك انتقلت في النهاية إلى أحد القرويين المعدمين في تلك القرية.

والقروي الذي يفلح مزرعة كاملة تتراوح مساحتها بين ٧٠-١٥٠ دونماً [الدونم ١٠٠٠م²] تبعاً للمنطقة الواقعة فيها ودرجة خصوبة الأرض يؤدي للدولة ضريبة تتراوح بين ٢٢-٥٧ أقجة تبعاً للمنطقة أو المدة الزمنية. أما القروي الذي يفلح نصف مزرعة فهو يؤدي نصف الرسوم عنها، بينما يؤدي المتصرفون على مساحات أقل أقجة واحدة عن كل دونمين. وكان يطلق على الشاب الأعزب المقيم مع عائلته اسم (مُجَرَّد)، وهؤلاء كانوا معافين من الضرائب في بعض المناطق، وتحصل منهم الدولة في بعض المناطق الأخرى على ضريبة قدرها ست أقباج. وإذا تزوج المجرّد ولم يكن له أرض يزرعها أطلقوا عليه اسم (جَبَّه بَنَّاك)، أما إذا كان له أرض مزروعة لا تقل عن نصف مزرعة أطلقوا عليه اسم (أَكْنَلِي بَنَّاك)، وهؤلاء كانوا يؤدون للدولة ضريبة تتراوح بين ٨-١٨ أقجة تبعاً للمنطقة التي يسكنونها. كما كان يؤدي الفلاح عدا ذلك ضرائب عما ينتجه من الحبوب والخضر والفاكهة وعسل النحل والحيوان وغير ذلك بالمقادير التي قررتها القوانين في تلك المنطقة. وكان الفلاح الذي يهمل قسمًا من مزرعته ويتركه معطلاً لمدة تزيد عن الثلاث سنوات المقررة لراحة الأرض ملزماً بتأدية رسوم للدولة تُعرف باسم (چيفت بوزان رسمى) أي رسوم تعطيل الأرض(٤٨).

وعدا الأراضي المسجلة بالطابو كانت توجد هناك مجموعة من الناس في القرى العثمانية ممن يؤجرون أرضاً أو مكاناً من الدولة بنظام يُعرف باسم (مقاطعه)، ثم يقومون بفلاحتها أو تشغيلها. وهؤلاء الناس كانوا يؤجرون بمقتضى اتفاق قطعة من الأرض، أو يتعهدون باستغلال أحد المناجم، أو يحصلون على حق التصرف على عرصه [أرض البناء] في إحدى القرى أو القصبات، وذلك مقابل أجر سنوي يتفق عليه من قبل، وإذا كان موضوع الإيجار أرضاً من أراضي الأوقاف كان في وسع المستأجر أن يقيم عليها بناء يكون ملكاً خاصاً له، ويقوم بتشجيرها إذا شاء، فتكون الأشجار ملكاً له. غير أن هذا النوع من الأماكن المؤجرة بنظام المقاطعة تحولت مع مرور الوقت إلى أراضٍ مسجلة بالطابو، واستقر فيها القروي تماماً. والدليل على ذلك أن أصحاب الأملاك أيضاً الذين كانوا يحتفظون في أيديهم ببعض الحقوق على الأراضي في بعض المناطق تبعاً لنظام (مالكانه - ديوانى) الذي هو من مخلفات النظم السابقة على العثمانيين قد اختفوا مع مرور الزمن بين أواخر القرن

(٤٨) - أنظر: Ö.L. Barkan, XV ve XVI. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğu'nda Ziraat Ekonomisinin Hukukî ve Malî Esasları, I. Kanunlar, İstanbul, 1943.

الخامس عشر والنصف الأول من القرن السادس عشر نتيجةً لوقف تلك الأراضي أو تحويلها إلى تيمارات.

وهؤلاء الأهالي الذين يسكنون القرى وينحصر عملهم الأساسي في الفلاحة كانوا ينشغلون بأعمال إضافية حتى يتمكنوا من مواصلة الحياة الاجتماعية في خلال الحقبة الواقعة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر والتي انعدمت فيها سبل المواصلات ولم تظهر فيها كثيراً حركة أعمار المدن إلا في مراكز بعينها. كما كان يعيش بين هؤلاء -عدا الموظفين الدينيين والإداريين كالأئمة والمشايخ والفقهاء والوكلاء (كتخدا)- عددٌ من أصحاب الحِرَف كالخياطين ونسّاجي الجواليق والنحاسين والحدايين وصناع البرادع والحلاجين وغيرهم.

وكان من بين أهالي الريف طائفتان تعرفان باسم المُسلّم والمُعاف، فكانت الأولى تشكل استمراراً لوحنتين عسكريتين جرى تشكيلهما إبان قيام الدولة العثمانية وعرفتا آنذاك باسم المُسلّم والـ(بايا) أي المترجلة، وكانت الأولى من الخيالة، والثانية من المشاة المترجلة، ويحصل الجندي من هاتين اللوحنتين أثناء الحرب على أجر يومي قدره اقچتان، وعندما لا يخرجون إلى الحرب كانوا ينشغلون بفلاحة المزارع التي منحتهم الدولة إياها، ولا يؤدون عنها ضريبة. وبعد أواسط القرن الخامس عشر بدأت الدولة تستخدمهم في المهام الثانوية، ولما تزايدت أعدادهم بدأوا يذهبون إلى الحرب بالتناوب فيما بينهم، فكان الباقيون منهم مساعدين (يَمَاق) للذاهبين، ويدفعون لهم قدرًا معيناً من المال لقاء ذلك.

والطائفة الأخرى التي أخذت مكانها بين أهالي الريف العثماني في القرنين الخامس عشر والسادس عشر هي طائفة الـ(مُعاف) أي المعفاة من الضرائب، وكان يجري تسجيل اسمائهم في دفاتر التحرير تحت اسم عام هو (مُعَافِيَه) أو بالأسماء التي تدل على حرفهم. ومن بين هؤلاء جنود القلاع (حصار أرى) المكلفون بحراسة القلاع والعمل أحياناً بالزراعة، وملازمو القلاع (قلعه ملازمى) الذين كانوا يقومون بمعاونتهم، وعدد من اسطاوات القلاع، كالحدايين والنجارين وغيرهم، وصيادوا الطيور، وعمال أفران صهر المعادن (كُورَه جى)، وزُرّاع حقول الأرز لحساب الدولة، وحراس المضايق والممرات (دُرْبَنْدَجى) وحراس الجسور (كُوبرِجى). ويوجد من المعافين عدا هؤلاء سكان الزوايا والتكايا، والمُعَفَّون من السباهية، وملازمو الجوامع، كالخطباء والأئمة والحفّاظ والشيوخ الذين كانوا على شكل مجموعات تضم كل واحدة عشرة أشخاص يتولون جامعاً واحداً، وجماعة العلماء أي المشتغلون بالعلم، وأبناء المشايخ (شيخ زاده) وأبناء الأمراء السباهية (سپاهى زاده)، وهؤلاء كانوا معافين من الضرائب بكاملها أو من جزء منها.

٣- البدو (الرحل)

تختلف حياة البدو عن حياة أهل المدن والقرى، وهؤلاء الرحل أو جماعات الـ (بُورُوك) التي تصادفنا في المصادر العثمانية كانوا - على الرغم من تحررهم إلى حد ما من رقابة الحكومة المركزية- يمارسون حياة نظمتهـا لهم القوانين الموضوعـة. والواقع أننا نعلم أن قسماً كبيراً من تلك العشائر الرحل قد جرى توطينها في المناطق الجديدة التي ظهرت مع حركات الفتح السلجوقية والعثمانية، وأن المناطق التي سكنوها انصبغت بصبغتهم التركية. ويؤكد لنا تلك الحقيقة وجودُ القرى التي تحمل أسماء العشائر والقبائل التي أقامتـها إلى الآن في الأناضول والروملي.

وكانت جماعات البدو الرحل تشكل تجمعات تسمت باسمائها أو بأسماء الأراضي التي تنقلت بينها. وهؤلاء أيضاً كانوا ينقسمون فيما بينهم إلى قبائل وعشائر وما يتفرع عنها من الوحدات الأصغر. وكان رئيس القبيلة الذي يعرف عند الأتراك بالأمير وعند العرب بالشيخ ومساعدوه من الوكلاء (كتخدا) هو المعني بإدارة شئون العلاقة بين قبيلته وبين الدولة. ويمكننا من خلال دفاتر التحرير أن نرسم صورة للتوزيع الجغرافي الخاص بالأقوام الأساسية من البدو الرحل في الحقبة الواقعة بين القرن الخامس عشر والقرن السابع عشر؛ فهناك قبيلة (قره اولوس) في جنوب بحيرة وآن، وقبيلة (بوز اولوس) في منطقة دياربكر، وقبيلتا (ذولقدريه ويكى ايل) بين مرعش وسيواس، وقبيلة (بوزاوق) عند مصب نهر (قزل إرماق)، وقبيلة (اوج اوقلى) وقبيلة (رمضانلى) في مناطق طوروس. وهذه القبائل كانت تنتقل وترحل فوق رقعة واسعة من الأراضي؛ فعلى سبيل المثال كان التركمان المعروفون باسم (بوز اولوس) الذين يشكلون تجمعا يضم ٤٠,٠٠٠ فرد ويرعون قطعاناً من الماشية تقرب من مليوني رأس بين صغيرة وكبيرة يقضون فصل الشتاء في جنوب ماردين، ويتنقلون فوق هضاب الأناضول عند مناطق دياربكر وارضروم، وتمتد أحيانا إلى جورجيا والعراق. فلما أخذت الدولة منذ القرن السابع عشر في اتباع سياسة توطين تلك القبائل والعشائر أسفر ذلك عن تفتت القبيلة الواحدة، فتوزعت القبائل على مساحات أكثر اتساعاً، واضطرت لحياة الاستقرار. وتشكل قبيلة (بوز اولوس) التركمانية نموذجاً بارزاً على ذلك؛ فالمعروف أن عشائر وبطون من قبيلة (بوز اولوس) انتشرت منذ عام

١٦٠٠م حتى أواسط القرن التاسع عشر في مناطق قَرَمَان وآقشهر وكوتاهية وصاروخان وآيدين وقوش اطة سي، بل ومضت حتى جزيرة رودس وإستانكوي، وأستقرت في تلك المناطق(٤٩).

والعمل الرئيسي الذي تمارسه جماعات البدو الرحل هو تربية الحيوان؛ فهم الذين يلبون أغلب احتياجات المدن من اللحوم والدهون والألبان والجبن. وفي إطار القانوننامات كانوا يؤدون للدولة في الغالب رسماً قدره اقجة واحدة عن كل خروفين، ورَسْم حظائر (أغيل رسمي) قدره خمس أقجات عن كل قطيع غنم يضم ٣٠٠ رأس. ويؤدون أيضاً مقابل استخدامهم للمراعي رسوماً تعرف باسم (قيشلاق - يايلاق). كما كانوا يمارسون الصيد في الشتاء، ويعملون بالزراعة في أضييق الحدود. ويحدث أحياناً أن تأخذ منهم الدولة رجالاً للخدمة في الأعمال العسكرية المؤقتة، وخاصة ممن يسكن منهم على طرق الحرب. وتقوم بعض العشائر أيضاً بصناعة السهام والأقواس للدولة، ويؤدون بذلك الضرائب المستحقة عليهم. كما كانت تستخدمهم الدولة -عد ذلك- في حراسة الطرق والمفارق والممرات الجبلية، وفي شق الطرق واصلاحها، واقامة الجسور والقلاع والموانئ، وفي حماية القوافل التجارية. اما الذين يعيشون بالقرب من المدن والسواحل فكانوا ملزمين بتوفير المواد المختلفة للأسطول والمساعدة في انشاء السفن(٥٠).

(٤٩) - أنظر : Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda aşiretlerin iskânı*, İstanbul 1987, s. 14 vd.

(٥٠) - أنظر : Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğu'nda derbend teşkilâtı*, İstanbul 1990

الفصل الثاني

العائلة في المجتمع العثماني

آلف قنالي زاده علي أفندي (ت ١٥٧٢م) أحد علماء القرن السادس عشر كتاباً عندما كان قاضياً على الشام عام ١٥٦٤ سماه "اخلاق علاني" (استانبول ١٨٣٣م)، وخصص قسماً من أقسامه الثلاثة للعائلة، سماه "علم إدارة المنزل". ويرى قنالي زاده أن علم إدارة المنزل يشرح القواعد التي تمنح الانسان الرفعة في الدنيا والسعادة في الآخرة. ولأن الرجل كان عالماً اسلامياً، فقد كانت القوانين والتشريعات الاسلامية والعادات والتقاليد التركية التي تشكل كلها كيان العائلة العثمانية هي مصدر معارفه في موضوع العائلة.

وكان لهذا الكتاب أثره البالغ في المجتمع العثماني؛ فقد كان أول كتاب في الأخلاق يوضع باللغة التركية حاملاً طابعاً فلسفياً، ويرى أن الانسان لكي يستطيع أن يحمي نفسه من غوائل الطبيعة لا بد له من منزل وأمتعة، ولكي يحمي جنسه ويحافظ على نسله لا بد له من زوجة وأولاد، ولكي يستطيع أن يمنح أولاده قدراً ممتداً من التربية اللازمة لهم لا بد له من عائلة. والأب الذي يرأس عائلة تضم الزوجة والأولاد والخدم حريّ به أن يكون به عارفاً بصناعة الادارة؛ فعليه أن يكون كالإداري والطبيب الحاذق. ولا بد له أن يكون ذا حرفة في التجارة أو الزراعة أو غيرها ليتكسب منها، ويعرف أيضاً كيف ينفق قسماً مما كسب، أو بمعنى أصح القدر الضروري منه، ويوفر لنفسه المأكل والملبس بالقدر الذي يحافظ به على صحة بدنه، ويتزوج لأجل الحفاظ على النسل. ولا بد ان يكون الهدف الأسمى لصحة البدن هو تحصيل العلم والمعرفة. "فالمال لأجل الراحة في الحياة، وإلا فإن الحياة، ليست لجمع المال".

ويحبذ قنالي زاده أن تكون المرأة صحيحة البدن عفيفة، تتمتع بالقوة والكفاءة حتى تحمي بيتها. ثم يدافع قنالي زاده عن الزيجة الواحدة، فيقول: "يجب على الزوج أن يكتفي بزوجه الأولى، فلا يأخذ عليها امرأة أخرى أو جارية"، "والرجل في الدار كالروح في الجسد، وكما لا تكفي روح لجسدين لا يكفي الرجل الواحد ايضاً لدارين" (٥١).

ولم تنبثق هذه الآراء في المجتمع العثماني أقوالاً مجردة؛ بل جرى تطبيقها، إذ تدلنا الدراسات التي أجريت حول العائلة العثمانية من خلال سجلات المحاكم الشرعية على صحة ذلك.

والشباب أو الشابة اللذان قررا الزواج بارادتهما، أو بالتشاور مع عائلتيهما كانا يتوجهان بنفسيهما في الغالب إلى المحكمة، وأحياناً يقوم أحد الطرفين أو كلاهما بارسال وكيل عنهما إلى

المحكمة، أو أن يجري استدعاء الموظف المختص في المحكمة إلى الدار، فيعلنان في حضور الشهود عن نيتهما في الزواج، فيجري عقد النكاح، ويتم تسجيل العقد في سجلات المحكمة (٥٢). ويقدم الشاب عند الزواج قدراً من المال للمرأة يعرف باسم (مَهْر)، وهو تقليد عربي قديم أقره الدين الاسلامي لصالح المرأة، فجعل هذا الصداق من حقها بالكامل، وليس لأحد غيرها. وهو يختلف عن عادة الـ (بَاشْتَلِق) أي بدل التربية، غير أن الناس يخلطون بينهما أحياناً، وإن كان للأتراك قبل الاسلام عادة من مثل ذلك، عُرِفَت باسم (قالين).

وكان الفصل بين مال الزوج ومال الزوجة هو الأساس حسبما جرت عليه القوانين والتشريعات العثمانية، وهو أمر مصدره الاسلام. وتدلنا سجلات المحاكم الشرعية على أن الناس لم يُقبِلوا على تعدد الزوجات، فلا يصادفنا ذلك إلا قليلاً. وقد جاء في دراسة أجريت على سجلات أواخر القرن التاسع عشر الخاصة بمحكمة قرشهر (٥٣) أن أربعة فقط من مجموع ٢٤ رجلاً تزوجوا للمرة الثانية، فضلاً عن أن السبب وراء ذلك هو طلاق الزوجة الأولى، أو الرغبة في انجاب طفل ذكر. ويقول الراهب الالمانى البروتستانتى سولومون شويغر Solomon Shcweigger الذي زار تركيا في نهاية القرن السادس عشر، حول موضوع تعدد الزوجات: "إن الأتراك يحكمون الدنيا، وتحكمهم زوجاتهم. وليس هناك نسوة يتتزنهن ويُفَرِّحن أنفسهن بقدر المرأة التركية. وليس بينهم تعدد للزوجات. ولعلمهم جربوا هذا الأمر وأدركوا ما يجره عليهم من الهم وكثرة الانفاق فانصرفوا عنه. ولا يكثر الطلاق بينهم، لأن الرجل عند الطلاق يدفع لزوجته مالها ومتاعها، ويبقى البنات من عياله عند أمهم (٥٤).

كذلك فإن بعض العائلات غير المسلمة على الرغم من حريتها التامة في دينها وتقاليدها وقوانينها الخاصة كانت تتوجه إلى المحاكم الشرعية لبعض الأمور المتعلقة بقوانين العائلة، كعقد نكاح مثلاً، وتطلب تسجيل تلك العقود في سجلات المحكمة. كما لم يكن هناك فرق بين بيوت المسلمين وبيوت المسيحيين من ناحية أنواع الأمتعة ومقدارها، حتى أن العائلات المسيحية كانت تحتفظ في بيوتها بسجادة للصلاة ليستخدمها الضيف المسلم إذا أراد الصلاة.

(٥٢) - أنظر: M. Akif Aydın, "Osmanlı Hukukunda nikâh akidleri", *Osmanlı Araştırmaları* III, İstanbul 1982, s.7.

(٥٣) - أنظر: Rifat Özdemir, "Kırşehir'de Ailenin sosyo-ekonomik yapısı (1880-1906)", *Aile yazıları* / (der. B. Dikeçligil, A. Çiğdem), Ankara 1991, s. 477-519.

(٥٤) - أنظر: İlber Ortaylı, "Anadolu'da XVI. yüzyılda evlilik ilişkileri üzerinde bazı gözlemler" *Aile Yazıları* I, (der. B. Dikeçligil, A. Çiğdem), Ankara 1991, s. 15.

وتتكون العائلة العثمانية في الغالب من عدد يتراوح بين ٤-٧ أفراد؛ هم الأب والأم والأولاد. ومع هذا فقد كان هناك نوع من العائلات الكبيرة في الأحياء الثرية، ولا سيما في القصباء والمدن؛ إذ تضم مثلاً الزوج والزوجة والأولاد والحماة واخت الزوج واخته في الرضاعة والخادمة والجواري، بحيث تصل إلى عدد يتراوح بين ٣٠-٣٥ فرداً. وهذه الحياة التي يمكن ان نطلق عليها حياة القصور بدأت تتزعزع بعد عام ١٩٠٨م حتى انهارت، وأخذ نوع العائلات الصغيرة في الانتشار أكثر منها.

الفصل الثالث

الدينامية الاجتماعية
في المجتمع العثماني

يُنظر إلى الدينامية الاجتماعية في مجتمع ما من زاويتين؛ هما الدينامية الأفقية التي تجري على البقعة الجغرافية، والدينامية الرأسية التي تتحقق بتغير الأوضاع الاجتماعية للأفراد أنفسهم. والدينامية الأفقية في المجتمع هي ما يجري فوق البقعة الجغرافية لذلك المجتمع، من حركة انتقال من المدن إلى القرى، أو من منطقة إلى أخرى، أو الهجرة والتوطن فيها. وعندما تنظر من هذه الناحية إلى التاريخ العثماني يجب علينا أن ننظر إلى تاريخ تشكل هذه الدولة وتطورها واتساعها على أنه تاريخ للحركات التي قامت بها العشائر التركية التي غادرت تركستان في تغيير أماكنها وأوطانها على شكل كتل بشرية كبيرة، أو مجموعات صغيرة واستيطانها في أراضٍ وأوطان جديدة. وقسم من هذه الحركات تحقق تلقائياً، بينما تحقق القسم الآخر نتيجة لسياسة الدولة في الاعمار والاسكان.

فعلى أيام السلاجقة وإبان قيام الدولة العثمانية وتوسعها كانت هناك جماعات من الدراويش أطلق عليها المؤرخون اسم "الدراويش الأتراك مؤسسو المستوطنات"، وهؤلاء كانوا في حركة دائمة نحو الغرب، يقيمون الزوايا في الأراضي الخالية، ويعمرونها ثم يستوطنونها^(٥٥). وكانت العشائر القادمة مع الحركات العسكرية والقرويون المعدمون من الأرض يقيمون منازلهم حول تلك الزوايا ويسكنونها، حتى ظهرت القرى نتيجة لذلك، فكان الغالب أن كل قرية من تلك القرى تحمل اسم أول القادمين إلى هناك، واسم الدرويش الذي أسس القرية. وهذه الزوايا التي كانت في زمانها بمثابة مراكز ثقافية وقواعد للطرق الصوفية كان لها مشيخات تحولت في العهود التالية إلى وظائف رسمية، ثم لم تلبث أن فقدت وظائفها الأصلية، وتردت أوضاعها. واليوم فإن الأماكن التي تعرف باسم "المزارات" أو "أضرحة الأولياء" في الأناضول والروملی إن هي إلا تلك الزوايا، وأضرحة المؤسسين الأوائل لتلك القرى.

ومن الأساليب التي اتبعت في الدولة العثمانية لتشجيع الدينامية الأفقية تأسيس الأوقاف في الأماكن النائية وغير المأهولة لحياتها وانهاش الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها. والمثال على ذلك ما وقع في أواسط القرن الخامس عشر، في المكان الذي يُعرف اليوم باسم "اوزون كوبرى"، إذ كان مكاناً مليئاً بالمستقعات والأحراش يرتع فيه قطاع الطرق، فقام السلطان مراد الثاني عام ١٤٤٣م بإنشاء جسر طويل من ١٧٤ عقداً فوق نهر (أزگنه)، وجعل عند مدخله مجمعاً يضم

(٥٥) - أنظر: Ö.L. Barkan, "Osmanlı İmparatorluğu'nda bir iskân ve kolonizasyon metodu olarak vakıflar ve Temlikler, 1: istilâ devrinin kolonizatör Türk dervişleri ve zaviyeler", *Vakıflar Dergisi*, c. II, Ankara 1942, s. 354-365.

خانا لاستضافة المسافرين وداراً لاطعام الفقراء ومسجداً ومدرسة، ثم أنشأ للصرف على تلك المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الخدمة بالمجان للمجتمع حماماً وعدداً من الحوانيت، ثم قام فاسكن هناك جماعة من البدو الرحل مع إغنائهم من الضرائب. وبعد ذلك أخذت جماعات مختلفة تغد على أركنه وتستوطنها، فلم يمض على إقامة الجسر أكثر من ٣٠ سنة حتى تحولت المنطقة إلى قسبة عُرفت باسم "قسبة اوزون كوبرى"، كان يسكنها عدد من العائلات عام ١٥٥٦م يبلغ ٤٣١ عائلة(٥٦). وخلال هذه الفترات من التاريخ العثماني يمكننا العثور على مئات الأمثلة لهذا النوع من الحركات. وبهذه الأساليب وقَدَ على بلغاريا واليونان ومقدونيا ورومانيا والبوسنة والهرسك وصربيا وكل الأراضي التي كانت تحت سيادة العثمانيين في اوربا الشرقية آلاف من الناس واستوطنوها. ولعل تحول استانبول بعد فتحها إلى أكبر مدينة في أوربا خلال القرن السادس عشر كان لهذا السبب.

وهؤلاء الناس ممن سعت الدولة لجذبهم إلى الأماكن اللازمة عن طريق دعم الدراويش الأتراك مؤسسي المستوطنات، أو عن طريق إقامة الأوقاف ودور طعام الفقراء - كانوا في الغالب اشخاصاً من البدو الرحل ممن لم يستقروا بعد بشكل قاطع في مكان معين، أو من سكان المدن. وكان يحدث للبدو الرحل عندما يجدون الأماكن المناسبة لقضاء الصيف وقضاء الشتاء أثناء حركاتهم العادية أن يقيموا عليها القرى تلقائياً، ويستقروا فيها. وكانت الدولة تشجع هذا النوع من التوطن، غير أن الذي يتوطن أرضاً، ويبدأ في الاشتغال بالزراعة، ودفع المستحق عليها من الضرائب، أي يصبح في حكم واحد من الرعية، لم يكن من المقبول أن يترك أرضه وقريته، بل إن القوانين كانت تمنعه من ذلك. لأن في ترك الفلاحين لزراعتهم والانتقال إلى أماكن أخرى أمر قد يسفر عن تناقص حجم الضرائب، ويفسد الميزان الاقتصادي. ولهذا السبب كان القانون يُجبر الفلاحين الذين تركوا مزارعهم واستقروا في المدن على العودة إليها، بعد أن يقبض على الواحد خلال عشر سنوات. وكانت الدولة تطالب من يترك أرضه الزراعية خالية بدفع تعويض يُعرف باسم "رسم تعطيل المزرعة" (جيفت بوزان رسمى) أو "بدل اللوندية" (لُونْدَلِك آقچه سى).

ورغم هذا النوع من الإجراءات فقد طرأت تغييرات على الاقتصاد العالمي في أواخر القرن السادس عشر، زعزعت الاقتصاد العثماني، وقلبت الموازين، وأدت إلى أزمات اجتماعية،

(٥٦) -انظر: M. Tayyib Gökbilgin, *XV-XVI. Asırlarda Edirne ve Paşa Livası*, İstanbul 1952, s. 216-220.

وخربت آلاف القرى في الأناضول والرومل وسوريا، وفرغت من سكانها، واضطر الفلاحون فيها إلى الهجرة إلى المدن والقصبات، أو الهجرة إلى قرى أخرى. كما لجأ قسم آخر منهم إلى تشكيل العصابات، والانخراط في سلك الجماعات العاطلة التي كانت تغلق الناس، وعُرفت آنذاك باسم (صَارِيَجَه سَكْبَان).

وكان من أهم المشاكل التي واجهت الدولة العثمانية أمر تعمير القرى الخربة بالناس، وإعادة احياؤها منذ بداية القرن الثامن عشر، وعلى مدى ٣٠٠ عام، وتوطين البدو وقطاع الطرق الذين ظهروا آنذاك بغية حماية الأهالي المتوطنين من الأضرار القادمة من الخارج. ومن أهم الحوادث الاجتماعية التي شغلت الدولة العثمانية على مدى الثلاثمائة عام تلك هي سعيها أمام الكتل البشرية التي اضطرت للهجرة من بلدانها وخاصة من منطقة البلقان في موجحات متعاقبة على المناطق الداخلية، وتوطينها في الأماكن المناسبة. واليوم فإن التجاء الفارين من جهة الغرب أو من جهة الشرق إلى تركيا إنما هو استمرار لتلك الهجرات (٥٧).

أما الدينامية الرأسية فهي حركة الانتقال بين طبقة اجتماعية وأخرى داخل المجتمع، واكتساب وضع جديد فيه. ولم تعرف المجتمعات التركية - بما فيها المجتمع العثماني - نظاماً للطبقات لا يقبل الانتقال بالولادة بين طبقة وأخرى في أي وقت، كما لم يشهد المجتمع التركي نظام الطوائف الاجتماعية المغلقة على نفسها (Caste) كما هو الحال في الهند، أو نظام الفصل بين طبقة العبيد (Serf) وطبقة النبلاء وطبقة الرهبان، كما هو الحال في أوروبا العصور الوسطى.

كان الإداريون العثمانيون يريدون في الغالب عدم انفصال الفئات صاحبة الوظائف المختلفة عن الوظائف التي يشغلونها. ومع هذا فلم تكن هناك موانع مستحيلة في المجتمع بين طبقة المحكومين [الرعايا] وبين طبقة الحكام [الفئة العسكرية]، أو بين الفئات المختلفة التي يتشكلون منها. وكان هناك ثلاثة شروط للانتقال من فئة الرعية إلى فئة العسكريين، أو الارتقاء إلى الدرجة الأعلى في الوظيفة التي يشغلها الشخص؛ وهذه الشروط هي خدمة الدولة والدين ومعرفة الآداب العثمانية، وخدمة الدين تقتضي أن يكون الشخص مسلماً يعترف بالمبادئ السامية التي جاء بها الدين الإسلامي، أما معرفة الآداب العثمانية فهي تتوقف على المعرفة الجيدة لتقاليد الإسلام

(٥٧)-أنظر: Faruk Koçacık, "Balkanlardan Anadolu'ya yönelik göçler (1878-90)", *Osmanlı Araştırmaları* I, İstanbul 1980, s. 137-190.

وتقافته ومعاشه ذلك، والاحاطة بدقائق اللغة التركية العثمانية، والتمسك بالعادات والتقاليد العثمانية(٥٨).

وهذا يعني أن الانتقال إلى فئة الحكام أو الارتقاء إلى أعلى الدرجات في مناصب الدولة كان متوقفاً على التعلم واكتساب المهارات، وهذا أيضاً له طرق معلومة: إذ يستطيع الانسان أن ينخرط في سلك العسكريين ويبلغ أعلى المناصب بين فئة رجال السيف، وعندئذ يقتضي الأمر أن يخضع لنظام الدوشيرمة، ونظام الـ (قول)، ثم يقضي المدة اللازمة في كنف إحدى العائلات التركية، ثم اوجاق العجمية، ويتلقى القدر اللازم من التعليم والتدريب في الأندرون. ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٤٥٣-١٥٦٦م تولى الصدارة العظمى عدد من الصدور العظام بلغ ٢٤ وزيراً، كان أربعة منهم من فئة رجال الهيئة العلمية، بينما كان الآخرون ممن نشأوا وتربوا على هذا النظام(٥٩). أي أن هؤلاء كانوا من أولاد الرعايا المسيحيين، ثم طُبّق عليهم نظام الدوشيرمة، وتلقوا قدراً معلوماً من التعليم والتدريب، ثم استطاعوا الارتقاء حتى أرفع المناصب في الدولة.

وكان في وسع الشخص الذي قضى مرحلة من التعليم في المدارس أن ينخرط هو الآخر في السلك العسكري، ويبلغ أرفع المناصب في المجتمع. كما كان في وسعه وخاصة إذا كان من أصحاب الموهبة واللياقة وساعده الحظ بعض الشيء أن ينخرط في التشكيلات العدلية والدينية والتعليمية، ويبلغ أرفع المناصب في البيروقراطية المدنية. فعلى سبيل المثال نرى عندما ننظر إلى القاعدة الاجتماعية لمن ارتقوا مناصب التدريس في مدارس السلطان الفاتح التي كانت أرفع المؤسسات التعليمية عند العثمانيين في القرن السادس عشر أن ٤٧٪ من هؤلاء كانوا من الأهالي المحليين [الرعايا]، وأن ٣٩٪ منهم كانوا من عائلات الهيئة العلمية و ١٤٪ منهم جاءوا من الفئات العسكرية المختلفة.

كما كان اشتراك الشخص في الحرب والكشف عن بسالته وشجاعته، وبالتالي استحقاقه للتصرف على أحد الإقطاعات [التيارات]، أو الالتحاق كاتباً في إحدى دوائر الدولة الرسمية أمراً يشكل الخطوة الأولى لعروج سلم الترقى.

وقد كتب السفير النمساوي بوسبك O.G. de Busbecq السطور التالية ليصور الزحام الذي كان عليه مجلس السلطان سليمان القانوني في عام ١٥٥٥م، ويعرض علينا صورة واضحة

(٥٨) - أنظر: E. Akarli, a.g.m., s. 21

(٥٩) - أنظر: S. Yerasimos, s. 175

للدنامية الاجتماعية في المجتمع العثماني، فيقول: "عندما كنا في المجلس كان هناك زحام عظيم، إذ كان قسم كبير من بکربکیة الولايات قد جاءوا بالهدايا، وكل الحرس السلطاني (خاصه آلاي)، والخيالة، والسپاهية، والغربا، وأصحاب العلوفات، والانكشارية، كلهم كانوا هناك. ولم يكن في ذلك المجلس الضخم رجل واحد ذو منصب أو رتبة إلا ويحوز الجدارة والشجاعة التي تليق بهما، فلا يستطيع أحد أياً كان أن يشغل منصباً أرفع من الآخرين لأنه من نسل فلان أو ينحدر من العائلة الفلانية. وكل شخص يرى التقدير اللائق لوظيفته ومأموريته. ولأجل هذا فليس هناك نزاع بين الأتراك في المراسم والدرجات. والسلطان نفسه هو الذي يمنحهم الوظائف والمأموريات، فلا ينظر أثناء ذلك لدرجة ثراء الشخص ولا لأصلاته، أهي من الأم أو من الأب، ولا ينظر للرجاءات الفارغة والاسترحامات والتوصيات... ولا اعتبار على الاطلاق للنفوذ والشهرة التي يحوزها الشخص المرشح لوظيفة، فالجدارة والدراسة وحدهما محل الاعتبار، فالمطلوب من الشخص هو سجاياه وموهبته الفكرية ومهاراته. وها هنا يجري تعيين كل شخص على العمل الذي يناسب مواهبه واستعداده ومعارفه وأخلاقه وسجاياه. والشخص نفسه في تركيا هو الذي يبنى مستقبله ويحدد موقعه. والذين تصدروا أرفع المناصب كانوا في الغالب ممن خبروا حرفة الرعي، لم يكونوا يدخلون لأنهم جاءوا من مثل هذه المواضع الصغيرة المتدنية، بل على العكس كانوا يفخرون بذلك، فيقول الواحد منهم ماذا كنتُ وكيف أصبحتُ بفضل اجتهادي وإخلاصي!... ويقدر ضئالة الدين الذي عليهم لأجدادهم في مناصبهم ورفعتهم الحالية يرون مدى أحقيتهم في الفخر. فالأتراك لا يؤمنون بانتقال المزايا من الاب إلى الابن بالارث، أو الحصول عليها لمجرد النسب، بل يرون أن ذلك إحسان من الله في قسم منه والباقي مكافأة على الجد والاجتهاد والمعاناة. وبهذه الصورة فإن السلطة والمقام الرفيع والمناصب الإدارية في الامبراطورية العثمانية إنما هي مكافآت على الجدارة والمهارة. فعديم الشرف والكسول والعاطل والجاهل ليس في وسعه أبداً أن يتسلق منصباً رفيعاً، بل يظل على حاله حقيراً وضيعاً. وهذا هو السر وراء نجاح العثمانيين في كل عمل أقدموا عليه، فتحولوا إلى جنس ساد العالم كله، واتسعت رقعة أراضيهم إلى هذا الحد(٦٠).

الفصل الرابع
الحياة اليومية
في المجتمع الشثاني

كان الناس في المجتمع العثماني خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر يعيشون كما هو الحال في أوروبا، يفكرون ويتحدثون ويتحركون وينجزون أعمالهم ويتزوجون ويتخذون لأنفسهم الأموال والاملاك ثم يتركون المواريث لمن يأتي بعدهم حتى تدرّكهم الوفاة، وهم يفعلون كل ذلك تطبيقاً لأوامر دينانتهم وعاداتهم وتقاليدهم وأعرافهم التي توارثوها على مدى التاريخ. وعلى الرغم من هذه المبادئ الأساسية إلا أن قطاعات مختلفة من المجتمع كانت تمارس ألواناً أخرى من الحياة، تتناسب ومستويات خبراتها وتجاربها، وتتواءم مع الظروف المختلفة للبيئة التي يعيشون فيها. ولهذا السبب يجدر بنا أن نتناول الحياة اليومية في المجتمع العثماني من خلال الحياة في القصور والمدن، والقرى والبراري [البدو الرحل].

ففي القصور العثمانية كانت الحياة اليومية تجري تبعاً للقاعدة العامة، أي في إطار مبادئ الدين الإسلامي، وفي إطار العادات والتقاليد الجارية في القصور نفسها. وكان السراي العثماني مجتمعاً مغلقاً ذا طبيعة خاصة، يعيش فيه السلطان وعائلته مع عدد من العاملين في الخدمة الداخلية والخارجية، يتراوح بين ١٠-١٥ ألف عامل. وحتى أوائل القرن العشرين لم يكن أحد يعلم شيئاً عن حياة السلطان الخاصة، وعن دائرة الحريم التي يقيم فيها، وبالتالي عن الحياة اليومية هناك. ولا شك أن المعلومات التي جاء بها الرحالة الأوروبيون في هذا الصدد ما هي إلا نسيج من خيالهم، لأنه لم يكن في وسع أي أجنبي كان أن يخترق دائرة الحريم قبل عام ١٩٠٩م.

ففي دائرة الحريم الواقعة خلف الجدران الضخمة، وتحت حراسة أغوات دار السعادة، تعيش السلطانة الوالدة وزوجات السلطان (قادين افندي) والوصيفات والمحظيات والعاملات الاسطوانات والقلفاوات والجواري والخادمت، والأمراء أبناء السلطان وبناته الأميرات، فيقضي كل منهم يومه في القسم المخصص له، أو في الغرف، حيث يتناولون طعامهم، ويؤدون عباداتهم، أو يقضون بعض الوقت في القراءة، أو بعض التسلية والمشاركة في الحفلات والأفراح (٦١).

والواقع أن دائرة الحريم كانت تقوم هي الأخرى بوظيفة المدرسة، مثل قسم الأندرون في السراي؛ إذ يدخلها الجواري أطفالاً في سن الخامسة أو السادسة، ويمكنهن في الدوائر المختلفة على شكل مجموعات تضم المجموعة الواحدة عدداً يتراوح بين ٦-٢٠ جارية، ثم تتولى قلفاوات

الحريم تربيتهن، بينما يقوم المعلمون الخصوصيون بتعليمهن القراءة والكتابة والقواعد المعمول بها في السراي.

ويجري تقسيم الجواري بحسب مواهبهن؛ فهناك قسم كان يتعلم العزف على الآلات الموسيقية والغناء، وقسم آخر منهن يفضلن التمثيل، وفي أيام معلومة من الاسبوع يأتي المدرسون الخصوصيون لتعليم العازفات منهن في مكان يُعرف باسم (مَشَقَّخَانَة)، كما كان يحدث أن يذهبن إلى المعلم في داره. وكانت آلات العزف كثيرة، مثل القوپوز والكمانجة [وهي ما تعرف بالارنيه في مصر] والقانون والناي والدف والطنبور والكمان والأصناج والمزمار وغيرها. وفي القرن التاسع عشر دخل البيانو والقيثار (harp) والكمان، بينما أخذت الفرقة الموسيقية العسكرية الحديثة (باندو) مكان الطاقم القديم (مَهْتَر). كما كان من الهوايات والمشاغل اليومية التي ينشغل بها الجواري تعلمهن للحياكة، وشغل الابرة والدانتل. وكن جميعاً يحرسن على الصلاة والصوم باهتمام شديد. وكان للسيدة صفية أوكويور إحدى معلمات الحريم في العهد الأخير عبارة جعلتهن يكتبونها على باب الفصل، تقول: "لا تدخل الفصل من لا تؤدي صلاتها وتصوم فريضتها".

والمعروف أن عدد هؤلاء الجواري كان يبلغ في عهد السلطان محمود الثاني ٤٥٦ جارية، وزاد في عهد السلطان عبد العزيز حتى بلغ ٨٠٩ جواري. وتأتي أهمية تعليمهن وتدريبهن من احتمال أن يصبح بعضهن زوجات للسلطان أو والدات لهم. لأن الأمراء والسلطين العثمانيين كانوا في أوائل عهد الدولة يتزوجون من بنات حكام الدول المجاورة، وبعد عهد السلطان محمد الفاتح أخذوا في اختيار زوجاتهم من بين الجواري. وكانت زوجات السلطين يعرفن القراءة والكتابة، فكان لكل واحدة منهن تقريباً مكتبة في الجناح الخاص بها داخل دائرة الحريم، ومن ثم كن يقضين أغلب أوقاتهم في المطالعة، وكان عدد كبير منهن يعرف الموسيقى، ويطالع أسفار التاريخ بوجه خاص.

ولم يكن في وسع زوجات السلطان الاقتراب منه إلا بدعوة، ولا تجلس الواحدة منهن إلى جواره إلا بأذن، فيكون حديثها إليه في إطار رسمي، وكل تصرفاتها كذلك.

وكانت الزوجات تعتين كسائر النسوة الأخريات بشعورهن على الخصوص، ويعلقن الدبابيس المرصعة بالمجوهرات بين ضفائرهن، ويصنعن المكياج لوجوههن، ويضعن الكحل في عيونهن، ويعلقن العقود والسلاسل والأقراط في أعناقهن وآذانهن. وكن يرتدين في الغالب الفساتين الحريرية ذات الياقة والعروات المحلاة بأزرار الماس، ويتمنطقن بأحزمة مشغولة

بالمجوهرات، ويضعن على اكتافهن شيلان من الكشمير، ويرتدين فوق ذلك معطفاً خفيفاً في الصيف ومعطفاً من الفراء في الشتاء.

وكانت زوجات السلاطين قد أخذن بعد عهد محمود الثاني في ارتداء الفرجة والملاء (چارشاف) ووضع الد (يَشْمَق) على وجوههن، والظهور في أماكن النزهة، أما في عهد السلطان عبد الحميد الثاني فقد بدأ في التشبه بالاوربيات في ملابسهن ومعيشتهن.

وكانت العادة الجارية مع السلطنات والداات السلاطين وزوجاتهم وبناتهم أن يحصلن على المزارع والاقطاعات، وعلى قدر معلوم كل عام من النقود والأقمشة، وعلى قدر من الشموع والصابون والخطب والفحم وغير ذلك، مرتين في العام، في شهري محرم ورجب. كما كن يحصلن كل يوم على قدر من اللحوم والدجاج والسمن والعسل والقشدة والفاكهة وغيرها. وكان لكل واحدة منهن وكيل (كتخدا) يدير أمورها خارج السراي، وعدد كاف من الجواري. وكن يتناولن طعامهن في اجنحتهن داخل دائرة الحريم.

كما جرت العادة عندما يُرَزَق السلطانُ بطفل أن يخصص له جناح خاص ومربية ومرضعة وقلفة وعدد من الجواري، فكن يعملن على تربيته، وبعد أن يبدأ المشي كان يخرج بصحبة القلغاوات أو المربية إلى الحديقة، ليلعب ويلهو مع الأطفال الآخرين والجواري الصغيرات. فإذا بلغ سن التعليم عينوا له مدرساً، وتكون البداية في احتفال خاص بهذه المناسبة. وهؤلاء الأطفال كانوا يتعلمون القرآن والقراءة والكتابة واللغة العربية والتركية والفارسية والحساب والتاريخ والجغرافيا. وعندما ينتهي الطفل من قراءة القرآن كله كانوا يقيمون حفلاً بمناسبة ختم القرآن. وفي القرن التاسع عشر ولا سيما بعد إعلان "التنظيمات" شرعوا يُدرَّسون لهم الموسيقى الغربية واللغة الفرنسية.

وكانوا يطلقون كلمة "خلوة" (خلوت) على خروج سكان الحريم للتنزه واللهو في حدائق القصر، أما الاجتماعات والمجالس التي يعقدها السلطان في جناحه الخاص معهم في أجواء الشتاء المعتمة فكانت تُعرف باسم "الخلوة المُختَصَرَة" (مختصر خلوت). كما كانت تقام الخلوات مع السلطان في حديقة الخاصة السلطانية داخل القصر. وفي أيام الخلوة التي تقام عدة مرات في الربيع والصيف كانت تُنصَّب الخيام على الطرق التي تمشي فيها النسوة والجواري، حتى تؤدي فيها الصلاة ويجري فيها لعبهن وسمرهن وطعامهن، وتقام بين الخيام حارات مغلقة، وتكون الخيام مفروشة ومجهزة بالأمثلة اللازمة. وعندما ينتهي العمل من إقامة تلك الخيام يقوم أغوات

الحريم السلطاني بالصياح باعلى أصواتهم (خَلَوَتْ.. خَلَوَتْ)، فيخرجون إلى الحديقة ويقضون وقتاً ممتعاً حتى المساء.

وكان أهل السراي يخرجون للنزهة أيام الجمعة؛ فيزورون بين الحين والآخر بعض الأماكن في الخارج، وتُعرف هذه النزهات باسم "نزهة أميرية" (بكلك كزى). وكانوا أثناء هذه الرحلات التي يستخدمون فيها العربات يمارسون أنواع اللهو والتسلية حتى المساء. وفي بعض المواسم أيضاً كانوا يذهبون إلى السرايات السلطانية الأخرى؛ فقديمًا كانوا يزورون سراي أدرنة، أما بعد السلطان أحمد الثالث فكانوا يترددون على سرايات چراغان وبشييكطاش وطولمه باغچه في استانبول، ويقضون فيها مدة.

كما كانت تقام في السراي في بعض الليالي حفلات موسيقية خاصة، وأحياناً تنظم السهرات الغنائية التي يحضرها كل شخص.

وكان للمدّاحين ولاعبي قره گوز ولاعبي مسرح الساحة (اورطه اويونى) * مكان هام في حفلات السراي الترويحية، وكانت الجوّاري الماهرّات في التمثيل والرقص ينظمن تمثيلية، أو حفلاً غنائيّاً، مرةً أو مرتين في الاسبوع. وأكثر التمثيليات المعروفة في دائرة الحريم هي: الرقص (كُوجَك) والأرنب (طَاوُشَان)، والمهرّج (مَطْرَاق)، والد (قَلْيَانچُو).

وعدا الحفلات والماراسم التي كانت تقام داخل السراي العثماني في مناسبات الولادة والخطبة والزواج، كانت هناك احتفالات أخرى حية ممتعة، مثل تحية [أو تشريفة] يوم الجمعة (جمعه سلامغى)، والتهاني بعيد النوروز، والمناسبات الدينية، وموكب الصُرة إلى الأراضي الحجازية، والاحتفالات الأخرى التي تشارك فيها النساء. ومع مقدم شهر رمضان المبارك يفعم السراي بالجو الديني، وكل الموجودين فيه يصومون الشهر، ويختتم القرآن من يجيد التلاوة منهم، ويتبادلون الدعوات لتناول الافطار، وبعد التراويح يقضون ليلهم حتى السحر في السمر والفكاهة في أجنحتهم. وفي ليلة النصف من رمضان يقوم الجميع بزيارة البردة النبوية الشريفة، وفي ليلة

* المداح رجل يقوم بنقل الحكايات الغربية وحركات التقليد لتسلية الناس. والقره گوز لعبة المسرح الشعبي التي تعتمد في الغالب على شخصيتين تصنعان من الورق المقوى أو من جلد البعير، والشخصية الأولى (قره گوز) تمثل أحد العوام من الأهالي بتلقائيته وعفوية ألفاظه، بينما يمثل الشخصية الثانية (حاجى واد) الذي يتميز بالركة والتهذيب مع بعض التحلق. ومن خلال الحوار بين الشخصيتين تظهر المواقف المضحكة. ويقوم لاعب الـ (قره گوز) بتحريك الشخصيتين بعودين متصلين بهما من الخلف وراء ستارة بيضاء مع تركيز الضوء عليهما. وقد تضاف شخصيات أخرى ثانوية إلى هاتين الشخصيتين. أما مسرح الساحة (اورطه اويونى) فهو مسرح شعبي يقام في الساحات والميادين ويعتمد على شخصية حقيقية يجري الحوار فيما بينها أمام المتفرجين.

السابع والعشرين منه يجري الاحتفال بليلة القدر، أما الاحتفالات والماراسم التي تقام في السراي بمناسبة عيد الفطر وعيد الاضحى فكانت مبعثاً لتسم جو مختلف.

وتُصَوِّرُ الأميرة عائشة عثمان أوغلى ابنة السلطان عبد الحميد الثاني الجو الذي يلف السراي في شهر رمضان فنقول:

"كان رمضان ممتعاً في السراي؛ إذ يبدأ الاستعداد له قبل أسبوع، فتجري أمور التنظيف، وتأتي من الكيلار الهمايوني إلى كل الدوائر شتى أنواع المشروبات في قوارير ضخمة وألوان من أطعمة الافطار. وفي الليلة الأولى من الشهر كانت تقام حواجز الشبك الخشبية المذهّبة على كل الإيوانات في الدوائر، وتفرش سجادات الصلاة، ثم يأتي أغوات الحريم ومعهم إمام واثنان من المؤذنين من ذوي الصوت الحسن، وتتشد الأناشيد الدينية وتقام الصلاة. وفي الليل تفتح الأبواب، وتدخل الصينيات وعليها طعام السحور، ويظل الجميع في حركة دائبة حتى انطلاق مدافع الامساك. وعند الظهر كان يأتي واعظ لكل دائرة، فيلقي وعظه. ومع انطلاق مدافع الافطار يبدأ الجميع إفطاره بشرب ماء زمزم المباركة، ويجري إعداد أطعم الافطار، ويشرب الناس عصائر الليمون والفاكهة المتلجة... وتتحول دائرة الحريم في السراي خلال شهر رمضان إلى ما يشبه الجامع؛ فالكل مشغول بالعبادة...، (٦٢).

وكانت الحياة اليومية في المدن العثمانية تبدأ -ولاسيما بين القطاعات المسلمة- مع أذان الفجر الذي يدعو الناس للصلاة، وهكذا يستيقظ الواحد منهم، ثم يرفع فراشه، ويضعه في الخزانات المثبتة داخل الجدران، ثم يرتدي ملابسه ويتوضأ ويهيئ نفسه للصلاة.

ومما لاشك فيه أن الزي واللباس الذي يستخدمه الشخص كان يدل على مكانته وموقعه ودرجة ثرائه داخل المجتمع. ويأتي هذا الفارق من جنس القماش، أو من صناعته إذا كان محلياً أو مستورداً. وتحدث تيفينو J. Thévenot الذي زار تركيا بين عامي ١٦٥٥-١٦٥٦م عن لباس الأتراك وزيّهم في استانبول فصوره على النحو التالي:

"إن لباسهم يساعد على ظهورهم بمظهر جميل، ويستر كافة عيوبهم؛ فهم يرتدون سروالاً داخلية مغلقاً من الأمام والخلف تحت لباسهم، وأكمام قمصانهم تشبه قمصان النسوة عندنا، وتفتح بنفس الشكل، ويرسلونها فوق السروال. ويرتدون فوق القميص نوعاً من المعاطف (doliman) يطول حتى يبلغ الكعبين، ويغلق بازرار من الأمام مثل معاطف الرهبان، وهو ذو اكمام ضيقة

تنتهي على شكل دائرة صغيرة بشكل يغطي القسم الأعلى من اليدين. وكانوا يصنعون هذه المعاطف من أقمشة جميلة كالحرير والستان، أو من الأقمشة الملونة الأخرى، أما في الشتاء فكانوا يصنعونها من الأقمشة القطنية (بيكه). ويضعون على ذلك المعطف حزاماً، ويلبسون على رؤسهم نوعاً من التُّرْبَان أو القلانص، بعرض إصبعين أو ثلاثة، ويلقون في آذانهم أقراطاً من الذهب أو الفضة.

ويلقون فوق أحزمتهم خنجرين يطلقون عليهما اسم (جان جكر)، وهما سكينان في جرابين، ولكن المقبضين والجرابين مرصعان بالذهب والفضة، وأحياناً بالأحجار الكريمة، أو أن يكون المقبضان مزينين فقط بأسنان الأسماك التي يفضلونها على سن الفيل. وهذا النوع من الخناجر يباع بأسعار أغلى. ويعصبون على الحزام منديلين على الجانبين الأيمن والأيسر، ويضعون عليه علبة التبغ، ويضعون في صدورهم النقود والزينات وشتى الأشياء وحافظة الهوية والمناديل وغير ذلك، لأنهم يستخدمون صدورهم كما نستخدم نحن الجيوب.

ويلبسون فوق المعطف فَرَاَجَةً تشبه المبدل عندنا (robe de chambre)، أكمامها واسعة، لكنها في طول اكمام المبدل، وهم يستخدمونها بدل المنطو (مانطو)، وفي الشتاء يرتدون فوقها معطف الفراء، وكان في وسع متوسطي الحال أنفسهم أن يبدلوا عن طيب خاطر أربعمئة أو خمسمئة قرش لامتلاك فراء السُّمُور.

ويستخدمون نوعاً من الجوارب الصوفية تغطي الساق كلها، ويلبسون في أقدامهم نوعاً من الخفاف الصفراء أو الحمراء، كلٌّ حسب مقتدرته، وهي مخططة من أسفل، وأحذيتهم من نفس اللون، صنعت كلها تقريباً مثل الخفاف (pantofle)، ويثبتون في كعبها قطعة صغيرة من الحديد، تشبه نصف الدائرة، ويطلقون عليها اسم (پابوچ) (٦٣).

وكان من عادة المسلمين أن يستخدموا الأحذية الصفراء، أما غير المسلمين فيستخدمون الاحذية السوداء والزرقاء البنفسجية. ومن بين أنواع الأحذية المستخدمة عند الأتراك: بُوتين، جيزمه، مسّت، ترلّك.

والعمامة (صَارِيق) هي أهم أنواع أغطية الرأس، يستخدمونها من القطيفة، ويلفون عليها الشال الخفيف، فكانت لفة الشال تدل على موقع الشخص ومكانته. وقد انعكس ذلك الوضع على شواهد القبور نفسها، ويمكننا أن نرى ذلك واضحاً اليوم من خلال القبور الباقية عن العثمانيين في

استانبول. وكان لكل لغة عمامة اسم خاص يميزها؛ فهناك: سليمي وقلاوي، وپريشاني وغيرها. أما غير المسلمين فكانوا يضعون على رؤسهم الزعبوط (كُلَّاه) أو الطاقية، وليس العمامة. والمرأة في الأراضي العثمانية، مهما كان دينها أو عرقها، تحب التزين والظهور في أجمل مظهر، مثل كل النساء في سائر الأرض، وفي كل عصر، غير أنها لم تكن وهي تمشي في الشوارع تكشف عن تلك الأزياء الجميلة، وحليها الغالي، كالأحزمة والدبابيس والماس والزمرد واللؤلؤ، أو تكشف عن عقدها المحلى وأساورها الثمينة، بل يظل ذلك كله مستتراً تحت فَرَاجَتِها، فلا تكشف عنه إلا في دارها، أو في دار أحد من أصدقائها.

ولا شك أن المأكَل والمشرب كان أمراً هاماً في الحياة اليومية، ويذكر الرحالة الذين زاروا الأراضي العثمانية من القرن الخامس عشر إلى القرن السابع عشر أن الأتراك من الأقوام القنوعة، وأنهم يتناولون طعاماً قليل النفقات، يمكن إعداده بسرعة، وإذا كان لدى الواحد منهم شئ من الملح والخبز والثوم أو البصل، مع قليل من الزبادي (يوغورت) فلا يطلب الزيادة على ذلك، ويكفيهم لمونة البيت دن من الأرز، وقَدْر يدانيه من السمن، وقَدْر من الفاكهة المجففة. ومن لا يذهب إلى داره عند الظهيرة يتناول طعامه في المطاعم، وأهمها الـ (باشخانـه)، أي المَسْمَط، والـ (إشكَمَبَه جى) أي طاهي الكرش، والـ (مُهَلْبِجِى) أي صانع حلويات الألبان. ففي الباشخانـه يجد الناس رأس الغنم وكوارعها والأرز، بينما يجدون عند المهلبيجي الحليب والقشدة والسמיד والدجاج المسلوق.

وكانوا يتناولون طعام العشاء في منازلهم، وأهم الأطعمة الأرز ولحم الغنم والخضروات المطهية، تُقدَّم لهم في أطباق وصحون نحاسية مطلية بالقصدير، وفي قِصَاع من الصيني أو الفخار، موضوعة كلها فوق صينية كبيرة.

وكانت منتجات الألبان وخاصة الزبادي (يوغورت) من أهم الأطعمة عندهم، وكانت دكاكين بائعي القشدة (قَايْمَاقْجى) في حي ابي ايوب الأنصاري في استانبول ذات شهرة واسعة في ذلك، كما كانت تلك الدكاكين في الوقت ذاته محلاً لاجتماع الناس ومسامراتهم.

وتكثر أنواع الأطعمة إلى درجة كبيرة، وأكثر المشروبات بعد الماء البوظة والمثلث واليكمز* ومحلل العسل. ويشرب غير المسلمين العرقي والنيذ، ويشاركهم -بالطبع- بعض المسلمين في ذلك.

وكانت تركيا قد عرفت البن في أواسط القرن السادس عشر، وعمّ شرب القهوة بشكل واسع، فكان ظهور أولى المقاهي في استانبول عام ١٥٥٤م، ثم لم تلبث أن انتشرت خلال مدة وجيزة في العديد من المدن الأخرى، فاصبحت موضة العصر، وتحولت إلى أماكن للاجتماع والسمر، يقبل الناس عليها كثيراً. وعلى الرغم من منع شرب القهوة في عهد السلطان مراد الثالث إلا أن الناس لم يعبأوا بهذا المنع، بل على العكس أضيف إلى القهوة عادة شرب الدخان ابتداءً من أواخر القرن السادس عشر، وانتشرت بين النسوة إنفسهن عادة تدخين الـ (جوبوق) خلال فترة وجيزة.

ومما لا شك فيه أن هناك قطاعاً من الناس كان يعارض التدخين. وعلى الرغم من رغبة السلطان مراد الرابع عام ١٦٣٧م في منع الدخان واغلاق المقاهي وقيام رجال الدين بوعظ الناس في المساجد وتحذيرهم من تدخينه إلا أنهم لم يفلحوا في ذلك، واضطر السلطان محمد الرابع في النهاية إلى رفع الحظر، وأسس إدارة لاحتكار التبغ (Regie)، فكان أمراً أتاح للدولة مصدراً جيداً للدخل.

وكانت أماكن العمل في المدن موجودة في أحياء مستقلة عن بعضها البعض، يمشون إليها من منازلهم سيراً على الأقدام، في شوارع مرصوفة بالأحجار، وتستخدم الدكاكين بوجه عام مكاناً لصناعة الشيء وبيعه معاً، أما البضائع القادمة مع قوافل التجارة فكان يجري أولاً تخزينها في الخانات الضخمة، ثم يجري توزيعها من هناك على أرباب الصناعات والحرف.

وكانت الأصوات الصادرة عن الدكاكين بما تنتج من مختلف السلع تضيء على المدينة روحاً من الحيوية والنشاط، وتشتعل الحركة في الأسواق أكثر وأكثر عندما يطوف فيها القاضي والمحتسب وغيرهما من موظفي الدولة لمراقبة الأسعار وجودة السلع. ولم يكن ذهاب الناس إلى الأسواق والبازارات مقصوراً على التسوق وحده، بل كانوا يرتادونها للفرجة والتسلية أيضاً.

* المثلث مشروب من الماء والسكر وبعض أنواع البهارات يتم غليها ثلاث مرات. أما اليكمز فهو يشبه

العسل الأسود في مصر ولكنه يصنع من الفاكهة كالعنب والكمثرى والتفاح.

وكان من بين الأعمال اليومية الهامة التي يقوم بها الناس ذهابهم للتسوق في أسواق الأحياء، التي تقام في أيام معلومة من الأسبوع، تختلف من حي إلى آخر.

ويجري مشوار العمل اليومي ممتداً من الصباح إلى المساء، صيفاً وشتاءً، ولا يتوقف إلا مرتين عند صلاة الظهر وتناول طعام الغداء، وعند صلاة العصر، أما يوم الراحة الأسبوعية فهو يوم الجمعة، فضلاً عن أيام الاعياد الدينية وبعض المناسبات والاحتفالات السنوية الأخرى (٦٤).

والحياة اليومية داخل المجمعات المعمارية والجامع الضخم الذي يتوسطها وتقام فيه صلاة الجمعة تختلف -لا شك- عن الحياة في أماكن الشغل؛ ففي مجمع السليمانية المعماري مثلاً الذي يضم الجامع والمدارس والكتّاب ودار الحديث ودار الإطعام (عمارت) ودار النقاها (تابخانها) ودار الشفا والضريح كانت الحياة تبدأ مع القيام لصلاة الفجر، لعدد من الطلاب يبلغ ٩٦ طالباً، وعدد من العاملين يبلغ ٥٣٤ عاملاً. ومن الطبيعي أن ضيوف الليل في دار النقاها كانوا يشتركون معهم. ومن البديهي أيضاً أن العاملين على إعداد فطور الصباح في دار إطعام الفقراء كانوا يبدأون العمل قبل ذلك. ثم تبدأ بعد الفطور أعمال الدرس والتعليم في الكتّاب والمدارس ودار الحديث، وفي الجامع نفسه، بينما يتوافد الناس على دار الشفا للعلاج والتداوي، وتعلو من داخل الضريح أصوات الدعاء للموتى.

وكان موظفو المجمع وطلابه والمسافرون والفقراء القادمون من شتى أنحاء البلاد يتناولون طعام الغداء معاً داخل دار الإطعام، ويمدون عدا ذلك أربعين مائدة يجلس على كل منها خمسة أشخاص، أي يقدمون الطعام لمجموعة أخرى من الناس تبلغ مائتي شخص، مما يعني أن هذا المكان كان يطعم بالمجان عدداً من الناس يتجاوز الثمانمائة (٦٥). ويذكر دوسون (D'ohsson) أن دور الضيافة الموجودة في استانبول خلال القرن الثامن عشر كانت تطعم كل يوم عدداً من الناس بالمجان يزيد عن ثلاثين ألفاً (٦٦).

وهذا يعني أن طلاب ومعلمي المدارس التي هي أرفع المؤسسات التعليمية في البلاد كانوا يجتمعون يومياً، وخلال ساعات معينة مع موظفي المجمع وعماله، ومع قطاع كبير من الأهالي على مائدة واحدة. وكان المسجد وهو يتوسط المجمع المعماري هو قاعة المؤتمرات والباب

(٦٤) - لمزيد من المعلومات عن الحياة اليومية في المدينة أنظر: Robert Mantran, *XVI. ve XVII. Yüzyılda İstanbul'da gündelik hayat*, (trc. M. A. Kılıçbay), İstanbul 1991.

(٦٥) - أنظر: B. Yediyıldız, "Sinan'ın yaptığı.....", s. 110-112.

(٦٦) - أنظر: D'Ohsson, *Tableau Général de l'Empire Ottoman*, c. II, Paris 1788, s.461.

المفتوح أمام الأهالي إلى المدرسة التي هي بمثابة الجامعة عند العثمانيين. وبهذه الوسيلة تنتقل المعلومات المكتسبة من المدارس إلى الأهالي. وكانت العطلة كل عام تتخلل الأشهر الثلاثة (رجب وشعبان ورمضان) ويتفرق طلاب المدارس ومعلموها على مختلف المناطق والبلدان، وتتاح أمامهم الفرصة من خلال الوعظ في المساجد لنشر معارفهم في كل بقعة من أنحاء البلاد، وعلى هذا النحو تتشكل ثقافة شفوية مشتركة من شأنها توفير التكامل الاجتماعي بين الناس. وهذه الثقافة كانت تدخل حتى القرى عن طريق قنوات الاتصال التي ذكرناها (٦٧).

وأغلب القرى العثمانية المتناثرة جداً كان يتكون من خمس أو ست دور (خانه)، والأماكن التي تضم أربعمئة أو خمسمئة دار كانت تعد قسبة، ولكن في القصبات أيضاً كان الناس يعيشون حياة القرية. وكما كانت هناك قرى مستقلة بالمسلمين وأخرى بالمسيحيين كان هناك أيضاً قرى مختلطة، وكانت مظاهر العداء جد نادرة بين الطرفين، فكانوا يعيشون حول الجوامع، وأحياناً حول الزوايا أو الكنائس، في جو من التسامح المتبادل، وكان للتأثير الثقافي أثره حتى في تشكيل مزارات يشترك في زيارتها المسلمون والمسيحيون على السواء.

وكان قطاع كبير من أهل الريف، وخاصة في المناطق النائية، يسعون من الناحية الاقتصادية للأكتفاء بمواردهم الذاتية؛ فالنسوة يقمن بتمشيط الصوف الذي حصلن عليه من الأغنام التي تربّيها الأسرة، ويصنعن منه الحبال وينسجن الأقمشة، أما الرجال فيقومون بتصنيع الجلود وإعداد الأمتعة، ويصنعون في الغالب الأدوات الخشبية المستخدمة في مزارعهم. كما كانت صناعة اللباد من الأعمال اليومية التي يتولاها الرجال، فقد كانوا يستخدمونه في عمل السجاجيد والأغطية والخيام، ويشكل في الوقت نفسه المادة الخام لصناعة العباءات الغليظة وأغطية الرأس وغيرها.

ويحصل القروي على طعامه بوجه عام من الحيوانات التي يقوم بتربيتها، ومن البساتين التي يزرعها، والأغذية الأساسية عندهم هي الحليب والزبادي وأنواع الجبن والفاكهة الطازجة والجافة ولحم الأغنام والعسل النحل والجوز وغير ذلك، أما المشروب الأساسي فهو الماء والزبادي أو اليوغورت السائل (أيران).

وتمتلك الأسرة القروية في الغالب بقرة أو بقرتين، وزوجاً من الثيران أو الجاموس، وأحياناً حصاناً أو حماراً وعدداً من الماعز والأغنام والدجاج، وحقلًا تزرع فيه الخضار ومستلزمات

(٦٧)-انظر: B. Yediyıldız, "Sosyal teşkilâtlar bütünlüğü olarak Osmanlı Vakıf külliyesi", *Türk Kültürü* (Mart-Nisan 1981, sy. 219), s. 262-271.

البيت. وتختلف أجناس الحيوانات من منطقة إلى أخرى، ففي المناطق المرتفعة تكثر الأغنام والماعز، وفي جنوب الأناضول تكثر الابل، ويربون الخيول في منطقة الروملي. ولا شك أن أكثر المواد الغذائية استهلاكاً هي الحبوب. وكانوا يزرعون القمح والشعير بكثرة في مراعي الأناضول الشتوية، وفي سهول تونس وتاليا. وكان متوسط استهلاك العائلة المكونة من خمسة أفراد من القمح ١٥٠٠ كجم تقريباً. أما الأرز فلم يكن مادة غذائية ميسرة للجميع، لأن زراعته لم تكن ممكنة إلا في المناطق التي تستخدم نظام الري الدائم، مثل غرب الأناضول وچقور أوّه والبلقان ومصر. بينما يزرع قصب السكر في مصر وقبرص، ويصنع النبيذ في اليونان وطرابزون ومناطق نهر الدانوب.

وتقام المنازل من مواد تختلف مع اختلاف المناطق، وبعد تأثيثها تفرش بالسجاد والكليم أو باللباد، وتكون الحظيرة في الغالب أسفل المنزل أو بجواره، ومن ثم كانوا يستغلون الحرارة الناشئة عن الحيوان في فصل الشتاء. وكانوا يستخدمون للتدفئة الحطب أو الروث الجاف في فرن الدار. ولم تكن الاثاثات المنزلية الحديثة [الموبيليا] معروفة فكانوا يضعون ملابسهم في حقائب من الجلد أو صناديق من الخشب. أما المواد الغذائية كالحبوب واللحوم والفاكهة المجففة فكانوا يحفظونها في عنابر خاصة (سَرَنْدِي) أو في آنية فخارية.

ونمط العمل الزراعي بوجه عام هو الذي يحدد التقويم السنوي للفلاح، وفي القرى الكبيرة التي تضم جوامع كبيرة يجتمع الناس فيها أيام الجمعة وفي عيدي الفطر والأضحى، وتعم الفرحة كل البلاد مع مقدم موسم الربيع. وكان لكل منطقة عاداتها وتقاليدها الخاصة للاحتفال بتلك الأعياد والمناسبات، ولكل منهم ألبابه وأغانيه المتميزة. وتؤثر الثقافات المحلية في بعضها البعض من كافة الجوانب؛ وكان لوجود الأتراك في منطقة البلقان أثره الواسع والعميق على الثقافات الشعبية هناك. وكانت الثقافة الشعبية التركية التي استمدت أصولها من منطقة تركستان في آسيا الوسطى قد أخذت صبغتها الإسلامية عن طريق الزوايا والتكايا بوجه خاص، فقد كانت جماعات الدراويش موجودة في كل المناطق تقريباً، حتى في أكثر المناطق بُعداً، ويجذبون أهالي البلاد برقصاتهم وأغانيهم المصحوبة بالموسيقى، وبها يلقنونهم أفكارهم وأساليب معيشتهم. ويذكر الرحالة ابن بطوطة أن لتركمان ديار الروم في القرن الثالث عشر في كل ولاية ومدينة وقرية يسكنونها كانت

توجد زاوية لدرأويش "الأخية". وقد استمرت أغلب الزوايا حتى نهاية القرن التاسع عشر تواصل نشاطها بشكل أو بآخر (٦٨).

وكانت أهمية تلك الزوايا عظيمة لما تركته من أثر على الحياة اليومية للفلاحين وسكان القصبات؛ لأنها كانت بمثابة مراكز ثقافية في القرية التي توجد فيها، وفي القرى المحيطة بها، يتردد عليها الناس كل يوم. ولهذا السبب فإن التعرف على الحياة اليومية في إحدى الزوايا سوف يكون أمراً طريفاً، والمثال على ذلك زاوية "آخي بهلوان" التي تأسست في أواسط القرن الثالث عشر في (نيكسار) واستمر وجودها حتى نهاية القرن التاسع عشر؛ فقد أقيمت تلك الزاوية عام ١٢٩١م في نيكسار التي كانت السيول قد خربتها عام ١٢٨٩م، وكانت الزاوية تضم في داخلها مدرسة وعدداً من الحجرات وحماماً ومنزلاً وبعض حنفيات المياه أو الششمت (چشمه) وعدداً من الحدائق. وأوقفوا للصرف عليها عدداً من القرى والبساتين والمخازن والطواحين والحدائق والدور والخانات والدكاكين، وكان في الزاوية شيخ وخادم وطباخ وعامل مياه (صويولجي) وحمامي، فكان الشيخ هو المسئول عن كافة أمورها بصفته مديراً لها، وعامل المياه هو الذي يُعنى بقنوات المياه والششمت، بينما كان يدخل الحمام كل من يريد الاغتسال وبلا مقابل، فيدخل الشخص إلى الحمام بعد أن يترك ملابسه على السجاجيد الصغيرة في المدخل، ويقوم خادم الحمام (دلاك) بذلك القادمين، فضلاً عن مهمته في العناية بأمور الحمام نفسه.

وكانت مهمة الطباخ هي إعداد وجبتين في اليوم صباحاً ومساءً، وكان الضيوف القادمون إلى الزاوية كل يوم يتناولون الطعام مع الدراويش المقيمين فيها والفقهاء النازلين عليها. والمواد الغذائية الأساسية في الزاوية هي خبز القمح واللحم وزيت الزيتون والجبين والبطيخ والعنب والفواكه الأخرى.

وكانت تزداد مقادير الطعام وتتنوع أصنافه في ليالي الجمعة والعيد وال مناسبات الدينية الأخرى، ويصنعون آنذاك "حلى العسل" (بال حلواسى)، وتزدان الزاوية بالأنوار من كل جانب. وكانت العادة في أيام الاثنين والخميس أن يقوم أربعة حفاظ من أهل الزاوية بتلاوة أربعة أجزاء من القرآن الكريم، وكان الأذان للصلاة من عمل خادم الزاوية الذي يعاون الشيخ، بينما تقع المسؤولية العلمية والمعنوية للزاوية على الشيخ نفسه، إذ يلزم أن تتوفر فيه صفات العلم والإيمان والتقوى والبعد عن النواهي والزهد، والعلم بأداب الصوفية، والتخلق باخلاقيهم، والقدرة

على تنوير الطالبين وإرشادهم لطريق الحق. ولم يكن للشيخ أن يغادر الزاوية أيام الجمعة وفي الأعياد، فلا يتركها إلا لأداء بعض الواجبات الاجتماعية، مثل عيادة المرضى، والشهادة أمام المحكمة، والمشاركة في تشييع الجنازات وغير ذلك. فهو الذي يؤم أهل الزاوية في الصلاة، وبعدها يُتلى بعض من القرآن، أما بعد صلاة الفجر والمغرب فكان موعد الجماعة مع حلقة الذكر.

وكان لأخي بهلوان زاوية أخرى في قرية (يَاوَادِي) التابعة لـ(مسعوديه)، ولا زال الأهالي في تلك المنطقة يحكون أساطير وحكايات شعبية تتعلق بها حتى عام ١٩٨٥م، وهو الأمر الذي يكشف بوضوح عن مدى الأثر العميق الذي تركته الزوايا على الحياة اليومية عند أهل الريف(٦٩).

وتختلف الحياة اليومية عند البدو عنها عند أهل الريف، سواء كان من ناحية طبيعية المنطقة التي يعيشون فيها أم كان من ناحية مجال عملهم؛ فالبدو الرحل يعيشون -قبل كل شيء - حياة متنقلة بين مراعي الصيف ومراعي الشتاء، وبين موسم وآخر، وقد يكون المرعى الصيفي قريباً من مرعى الشتاء، أو يكون على العكس بعيداً، وعلى سبيل المثال فإن العشيرة التي كانت تتجه نحو المناطق التي ينبع منها نهر الفرات حيث المراعي الصيفية كانت تنزل في الشتاء إلى براري سوريا لقضائه هناك. وكان الغالب أن يربوا الخيول والغنم والماعز والبغال والجمال، كما كان منهم من يقوم بتربية العجول. ويمضي القسم الأعظم من حياتهم في الترحال مع تلك الرحلات الطويلة. وكان الغالب أن يقيموا خيامهم في الصيف بالقرب من القرى والأماكن الخربة، أو أماكن الاستيطان المتروكة، وفي الشتاء يقيمونها في أطراف القصبات.

وخيامهم التي تعرف باسم (بور / أو / أو) أي المسكن أو الوطن، كانت من النوع الذي يسهل نصبه وفكه بسرعة، وتستخدم العشائر التركية ثلاثة أنواع منها، هي الخيمة السوداء ذات العمود (بيركلى قره جادر)، والخيمة المستديرة (مدور جادر)، وخيمة العشب (آلاچوق جادر). وتصنع الأولى من شعر الماعز، والثانية من القطن أو اللباد، بينما تصنع الثالثة من العشب والكلأ أخضره ويابس. أما خيام العشائر العربية فكانت من وبر الجمال.

وعدا الخيام كان لوسائل النقل والمواصلات آنذاك، أي الخيول والجمال، دور هام في حياة البدو الرحل، نظراً لما جروا عليه من حياة الحِل والترحال. وكانوا وهم يمضون عامهم في التنقل

(٦٩) -أنظر: B. Yediyıldız, "Niksarlı Ali Pehlivanın dârüssulehâsi", *Türk tarihinde ve kültüründe Tokat*, Ankara 1987, s. 281-290.

بين مرعى الصيف ومرعى الشتاء يسكنون الخيام التي صنعوها من شعر الحيوانات التي ينشغلون بتربيتها طول اليوم، ويرتدون الألبسة التي نسجوها من صوفها. وكان أكثر ما ينسجون السجاد والأجولة والمخالي وجلال الدواب والأكلمة. وكانت شهرة السجاد والكليم التركماني واسعة. كما كانوا يستخرجون طعامهم من لحوم وحليب تلك الحيوانات. وعلى الرغم من أن العمل الاقتصادي الأساسي عند البدو الرحل هو تربية الماشية فإنهم كانوا ينشغلون أحياناً ببعض الزراعات البدائية في مراعيهم. وكان لكل عشيرة بوجه عام حياة اقتصادية مغلقة، يكتفون ذاتياً من خلالها، غير أنهم كانوا أثناء رحلاتهم الموسمية الطويلة يذهبون إلى الأسواق القريبة من الأماكن التي حلوا فيها، ويبيعون منتجاتهم الحيوانية كالسمن والجبن والزبادي والصوف، أو يتقايطون عليها. كما كانوا يتولون عند خروج الجيش العثماني للحرب أعمال المعاونة في نقل المعدات والأدوات العسكرية بخيولهم وجمالهم وبغالهم. ويمضي جانب كبير من حياتهم اليومية في تربية تلك الحيوانات، وخاصة خيول الركوب، وفي الاتجار في تلك الحيوانات بين العشائر نفسها، أو مع تجمعات الحضر القريبة.

الفصل الخامس
التغيرات التي طرأت
على تركيب المجتمع العثماني

نجحت الدولة العثمانية -كما ذكرنا سابقاً- في أن تجمع خلال تاريخها التقليدي بين أناس اختلفت أجناسهم وتباينت أديانهم واعتقاداتهم، في إطار من السلم والتعايش. وكانوا يطلقون على ذلك النظام الاجتماعي وتعايش الناس اسم "نظام العالم" (نظام عالم)، وأطلق عليه الأوروبيون اسم Pax ottomana أي السلام العثماني. ولكن الواقع أن أعراض المرض التي بدأت تظهر على هذا النظام والسلطان سليمان القانوني ما يزال على قيد الحياة أخذت تبرز وتتكشف بوضوح في الأعوام التالية.

وكان هناك تحولان كبيران وقعا في المجتمع خلال القرن السادس عشر، أولهما هو التحول الذي طرأ على التركيب الديمغرافي، أما الثاني فقد كشف عن نفسه في اختلال التوازن القائم بين المجموعتين اللتين تشكلان فئة رجال السيف (سيفيه). والواقع أن عدد السكان كان قد زاد على امتداد ذلك القرن في كل حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي الأراضي العثمانية أيضاً، بمعدل ١٪ في القطاع الريفي، و٢٪ في المدن. وفي الجانب الآخر كان قسم كبير من اقطاعات السباهية أصحاب التيمارات الذين هم حكام المقاطعات في اطار نظام التيمار قد انتقل إلى أيدي القبوقولية الذين هم من أصول الدوشيرمة ممن جرى تعيينهم للعمل في المقاطعات. وقد فضلت تلك الفئة التي اتخذت لنفسها الجفالق والمالكانات مستقلة عن مركز الدولة أن تعمل بتربية الماشية بدلاً من الزراعة، ولهذا حاولوا جمع ضرائب زائدة من الفلاحين على الرغم من انخفاض الانتاج الزراعي، بل إنهم قدموا للفلاح الذي وقع في الضيق ديوناً بالربا حتى ضاقت حاله أكثر وأكثر، بينما ازدادوا هم ثراءً بهذه الطرق اللاعقلانية. وهكذا فقد قسم كبير من السباهية أصحاب التيمارات تيماراتهم، واضطر الفلاحون بعد أن تعطلوا عن العمل أن يتخلوا عن أراضيهم بعجزهم عن سداد ديونهم، وبدأوا يعملون بالأجر حتى ضاق بهم العيش، بينما ظهر في الوقت نفسه نوع جديد من أثرياء القرى، هم موظفو الدولة.

كما كان هناك حدث آخر هام أثر بعمق على المجتمع العثماني في القرن السادس عشر، ألا وهو اكتشاف أمريكا (١٤٩٢م). وقد قام الأوروبيون بنقل معدن الفضة التي حصلوا عليها بكميات ضخمة من بيرو والمكسيك إلى أوروبا، وفي تسعينات القرن السادس عشر (١٥٨٠م) طرحوها في الأسواق العثمانية، وهذه الطاقة الشرائية الجديدة قد زعزعت الاقتصاد العثماني الذي كان يراعي دائماً أمر التوازن بين الأنتاج والاستهلاك، ومن ثم ارتفعت أسعار الحبوب والمواد الخام، وبدأت عملية بيعها مهربة خارج الأراضي العثمانية. وهذا أيضاً كان سبباً في معاناة أرباب الحرف والصناعات من شح المواد الخام، وكان ارتفاع الأسعار يسير بوجه عام بمعدل ٠.٦٪ سنوياً، على

فترة بلغت ١٥٠ عاماً، فارتفع المعدل كثيراً حتى بلغ ٢٠٠٪، وهذا الغلاء الفاحش زرع أحوال الأهالي، وكان سبباً في تضرر اجتماعي.

وكان يجري بسهولة تشغيل الأهالي الذين تركوا قراهم لأي سبب، نظراً لقلّة أعدادهم في النصف الأول من القرن السادس عشر، فكانوا يساقون إلى الحروب بوجه عام تحت اسم "الفتية الغرباء" (غريب يگیت)، ومع مرور الزمن زاد عددهم حتى أصبحوا يشكلون فرق العاملين أو الحاشية (قاپی خلقی) مع أمراء السناجق والبكربكيين، واكتسبوا صفة الجندي الأجير باليومية، وعرفوا باسم (سكبان). غير أن عملهم لم يكن متصلاً، فلم يكونوا يحصلون على أجورهم إلاّ عند الاشتراك في الحرب، ويصبحون عاطلين في زمن السلم، أو عندما ينقل أميرهم إلى مكان آخر، وكان يطلق على هؤلاء العاطلين اسم (لُونْد).

وهؤلاء اللوندية العاطلون عن العمل، والسباهية الذين اغتصب القبولولية تيماراتهم بالشكل الذي ذكرناه سابقاً، وبعض طوائف البدو الرحل، والفلاحون الذين فروا من قراهم وعطلوا مزارعهم، وخريجوا المدارس الذين لم يعثروا على عمل لهم، بدأوا جميعاً يبحثون عن عمل يشبعون به بطونهم؛ فانخرطوا في أعمال اللصوصية وقطع الطرق. وقد بدأت تلك الحوادث في منطقة توقاد عام ١٥١٩، واستمرت على ذلك حتى النصف الثاني من القرن السابع عشر، وشكلت الأساس لثورات "الجلالية" المعروفة التي تركت أثراً عميقاً في المجتمع العثماني؛ فقد انقرضت فئة السباهية أصحاب التيمارات، وتحول الفلاح -الذي جرى تسليحه ضد الجلالية تحت اسم "جند الولاية" (ایل أرلری)- إلى جندي بالأجر بعد ذلك لطبقة الأعيان التي سوف نتحدث عنها فيما يلي، وازدادت سرعة الهجرة من القرى إلى المدن، واضطر الفلاحون للانتقال إلى مناطق بعيدة لا تصل إليها أيدي اللصوص وقطاع الطرق، وأقاموا هناك قراهم الجديدة. ونتيجة لتلك الحركات الاجتماعية انخفض الانتاج الزراعي، واختل التوازن القائم بين القرية والمدينة في المجتمع العثماني (٧٠). ولم تستطع كتب العدالة (عدالت نامه) التي كان يجري نشرها على مدى القرن الثامن عشر أن تصيب هدفها تماماً ضد "أهل العُرف" الذين اغتصبوا من الفلاح أرضه (٧١).

(٧٠) - أنظر : Mustafa Akdağ, *Türk halkının dirlik ve düzenlik kavgası*, Ankara 1975

(٧١) - أنظر : Halil İnalçık, "Adâletnâmeler", *Belgeler*, Ankara 1967, II/3-4, s. 49-145

كما أن بعض التغيرات التي ظهرت على آلية الإدارة في المقاطعات ومركز الدولة آنذاك قد أسفرت عن نتائج أثرت في كيان المجتمع. فالواقع أن منح السناجق والايالات لكبار موظفي الدولة كنوع من الد (أريه لق) لتكون مصدر دخل لهم، ثم عدم ذهابهم إلى وظائفهم تلك جعلهم يرسلون وكلاء عنهم لإدارتها ممن عرفوا أولاً باسم (مُسَلَّم)، وبعد ذلك باسم (مُتَسَلَّم). ونظام التوكيل هذا الذي فكروا فيه للأحوال الاضطرابية قد تحول فيما بعد إلى نظام دائم. وفي البداية كان يجري انتخاب المسلم والمتسلم من بين حاشية الاداري الأصلي نفسه، وبعدها أصبح يجري انتخابهم من بين الأعيان والوجهاء في المنطقة (٧٢). ولا شك أن اتجاه أمراء السناجق والكلربكيين لإعطاء وظيفة الوكالة إلى أعيان ووجهاء المنطقة إنما لأنهم الأقوياء وأصحاب الكلمة المسموعة فيها، ومن ناحية أخرى كان الاعيان والوجهاء الذين قبضوا على زمام الأمور بهذا الشكل يدعمون قوتهم المحلية أكثر وأكثر، كما أن فقدان نظام التيمار لأهميته قد أسفر عن التوسع في نظام "الالتزام" الخاص بجباية الضرائب، وهو السبب الذي زاد من قوة الأعيان، لأن القادرين على الحصول على وظائف الالتزام كانوا في الغالب من طبقة الأعيان بما لهم في مناطقهم من قوة المال والرجال.

وكانت طبقة الأعيان والوجهاء موجودة في المجتمع العثماني في القرن الرابع عشر، غير أن أوضاعهم ووظائفهم كانت مختلفة آنذاك، إذ كان عملهم الأصلي هو إدارة العلاقات القائمة فيما بين النظام الحاكم وأهالي المدينة. فقد كان قاضي البلدة عند وصول أحد الفرمانات من مركز الدولة يقوم بدعوة أعيان ووجهاء المدينة ووكلاء الطوائف الحرفية والأئمة، ثم يعلنهم بأوامر السلطان، باعتبارهم ممثلي الأهالي ونوابهم.

كما كان السادات والأشراف والمفتي الذي هو وكيل شيخ الاسلام معدودين أيضا من الوجهاء، وهؤلاء كانوا من أثرياء المجتمع وذوي النفوذ فيه، ولم يكن الأعيان أيضا أقل شأناً منهم في الثراء والنفوذ. وكانت الأصول الاجتماعية لهؤلاء ترجع في الغالب إلى فئات الموظفين المحليين الذين استغلوا مناصبهم الرسمية وارتفع قدرهم بين الناس، وإلى جنود القبولية الذين عملوا في المنطقة. وكان لظهور جو الاضطرابات التي أثارها الثورات الجبلية أثره في التيسير على الأعيان لأن يحلوا محل أصحاب التيمارات كمستأجرين أو محصلين للضرائب.

(٧٢) - أنظر: Özer Ergenç, "Osmanlı klâsik dönemindeki eşraf ve a'yan üzerine: bazı bilgiler", *Osmanlı Araştırmaları* III, İstanbul 1982, s. 105-118.

وفي عام ١٦٩٥م وقع تغيير في المالية العثمانية؛ إذ تحول "نظام الالتزام" إلى نظام "المالكانة"، وهو الأمر الذي دَعَم من نفوذ الأعيان. لأن المورد الضريبي في نظام المالكانة يكون موجراً مدى الحياة، وينتقل هذا الحق من الأب إلى الابن. وكان ما يزيد على نصف الأراضي المخصصة للزراعة كانت قد تحول إلى هذا النوع من المالكانات. وكما ذكرنا سالفاً فإن إجماع الإداريين في المقاطعات عن الذهاب إلى وظائفهم وتعيينهم لوكلاء ينوبون عنهم في تلك الوظائف تحت أسماء مختلفة، ثم انكماش قوة الإدارة المركزية باطراد جعل من الأعيان قوة أكثر تأثيراً ونفوذاً في مناطقهم، مما جعل الإدارة المركزية نفسها مضطرة للتعاون معهم، وهو الأمر الذي أضفى الشرعية على الوضع الجديد للأعيان. فكان يجري منح مراسيم التعيين (برات) للأعيان الذين يقوم الأهالي بانتخابهم وتضفي عليهم الصفة الرسمية، وكانوا يساعدون الدولة في أمور جباية الضرائب وتوفير الأمن المحلي وجمع العدد المطلوب من الجنود للدولة والرقابة على الأسعار والعناية بالمنازل (منزلخانه) أي محطات الراحة على طريق عبور الجيوش، بل كان يحدث أحياناً أن يجري تعيين بعض هؤلاء الأعيان في مناصب أمير سنجق وبكربكي.

ومع ضعف النظام المركزي وتفككه تدعم موقف الأعيان بنفس النسبة، حتى أصبحوا أصحاب السطوة الذين يمثلون دولة داخل الدولة، واستمرت عائلاتهم على ذلك لعدة أجيال. وكان من بين تلك العائلات آل قره عثمان وآل جاپان وآل جانيكلي زاده وآل كوچوك علي وآل تكة وآل تبه دلنلي علي باشا وآل سَرَزَلِي اسماعيل أفندي وغيرها من العائلات المتنفذة (٧٣).

وكان السلطان محمود الثاني قد اضطر في البداية أن يعقد اتفاقاً مع الأعيان، إلا أنه عاد بعد ذلك وكسر شوكتهم، وعادت الإدارة المركزية إلى قوتها من جديد، بعد إلغاء أوجاق الانكشارية. غير أن المركزية العثمانية في القرن التاسع عشر لم تتعد أن تكون نظاماً استطاع الحفاظ على وجوده في ظل توازن القوى الأوروبية.

ومع حدوث تلك التغيرات على إدارة المقاطعات في الدولة العثمانية، وما تركته من تأثير في التركيب الاجتماعي وقَعَت كذلك بعض التغيرات في نظم الإدارة المركزية، ولكن الذي يعيننا هنا هو قبل كل شيء تغيير الهوية في كوادِر الإدارة، نظراً لتأثيره على التركيب الاجتماعي أكثر من التغيرات التي تعرضت لها النظم والتشكيلات نفسها.

(٧٣) - أنظر: Yücel Özkaya, *Osmanlı İmparatorluğu'nda ayanlık*, Ankara, 1977; a. mlf., *XVIII. Yüzyılda*.

Osmanlı kurumları ve Osmanlı toplum yaşantısı, Ankara 1985; Necdet Sakaoğlu, *Anadolu Derebeyi ocaklarından Köse Paşa Hanedanı*, ankara 1984.

ففي القرن الثامن عشر أخذت فئة أهل القلم (قلميه)، أي فئة البيروقراطية تتبوأ مكان الصدارة على حساب الفئات العسكرية الأخرى، حتى بدأت الدولة في تعيين الصدر الأعظم من بين رؤساء الكتّاب الذين هم رأس البيروقراطية العثمانية، وليس من رجال السيف، وعلى سبيل المثال فإن قوجه راغب باشا أحد الدبلوماسيين الكبار في عصره تولى منصب الصدر الأعظم وهو من رجال القلم. ويرجع علو قدر البيروقراطيين إلى أن العلاقات الخارجية في الدولة كان يتولاها رئيس الكتّاب رأس البيروقراطية، ثم تكاثف حجم العلاقات الخارجية للدولة، ابتداءً من القرن الثامن عشر. ففي عهد السلطان محمود الثاني تحول منصب رئاسة الكتّاب إلى "تظارة الخارجية" (خارجيه نظارتى). وهذه القنوات هي التي ستغذي اتجاهات التحديث عند رجال الدولة العثمانية الذين آمنوا بأن قيام الدولة من كبوتها ومسيرتها للعصر لن يتأتى إلاّ بملاحقة التحولات الحادثة في أوروبا. وسوف يكون للأفكار أو الخبرات القادمة من هذا الطريق أثرهما في أحداث تغيرات بين القطاعات الأخرى للمجتمع. وفي الجانب الآخر كان نظام الدوشيرمه مصدر تغذية الجيش بالجنود الجدد قد اضمحل في القرن الثامن عشر، ولهذا السبب أخذ الناس من كافة الفئات والطبقات في الانخراط في كوادرات الدولة، وتولي الوظائف البيروقراطية. وهؤلاء الإداريون القادمون من قاعدة اجتماعية مختلفة، والمزودون بمصادر معرفة مختلفة وهوية جديدة تتمتع بالتجربة والكفاءة بحيث تستطيع التباري مع السفراء الأجانب الموجودين في استانبول قد استطاعوا من خلال الإصلاحات التي بدأوا بها أن يهيأوا الدولة العثمانية للدخول في القرن التاسع عشر.

وفي ذلك القرن استطاع السلطان محمود الثاني أن يحطم شوكة الأعيان المتمردين في المقاطعات من ناحية، ويقضي من ناحية أخرى على الانكشارية عام ١٨٢٦م، وهم الذين كانوا قد بدأوا يمارسون أعمالاً أخرى زعزعت نظام المجتمع منذ مدة طويلة. وبذلك نجح السلطان في القبض على زمام الأمور، والاستحواز على الأدوات اللازمة لإعادة تنظيم شئون الدولة والمجتمع.

كذلك فإن التطورات والتغيرات التي وقعت في القرن الثامن عشر وتحدثنا عنها بإيجاز فيما سبق، وإقامة السفارات الدائمة في دول أوروبا بوجه خاص، واطراد حجم العلاقات مع تلك الدول كانت عوامل مهدت لظهور جيل جديد من الدبلوماسيين العثمانيين. وهؤلاء الرجال الذين سعوا بحكم عملهم إلى التعرف على نظم الحكم في الدول الغربية، وعلى الأوضاع الدولية كانوا يختلفون عن فئة الإداريين القدامى، لأنهم ليسوا من النظام العسكري التقليدي، ولم يتخرجوا في

المدارس التقليدية. بل كانوا ممن نشأوا في "غرفة الترجمة" (ترجمه اوده سى) أو ربّوا أنفسهم بانفسهم في مجال السياسة وإدارة الدولة أثناء آدائهم لوظائفهم الدبلوماسية خارج تركيا. وهؤلاء الذين اكتسبوا الحنكة والتجربة العملية في مكاتب الدولة كانت تتسم طبيعة التعليم الذي حصلوا عليه بالصبغة العلمانية، ويتجه في الأساس إلى الجانب العملي، ولأن هؤلاء البيروقراطيين كانوا قد تخصصوا في موضوعات بعينها في المجالين المالي والدبلوماسي وازداد نفوذهم في الإدارة خلال ذلك القرن فقد اتجهوا إلى القيام باصلاحات جذرية في الدولة، ولا سيما في الإدارة. ويسأتي في مقدمة هؤلاء الرجال رشيد باشا الكبير وفؤاد باشا وعالي باشا ومحدث باشا، وغيرهم من الشخصيات البارزة التي تركت بصماتها على سياسة الدولة خلال "عهد التنظيمات الخيرية" (١٨٣٩-١٨٧٦م).

وكان لأغلب البيروقراطيين في عهد التنظيمات صلات بالسفراء الأجانب في استانبول، وهذه الصلات على الرغم من أنها كانت تدعم مراكزهم إلا أنها أتاحت للأجانب فرصة التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

وهذا الجيل الجديد من البيروقراطيين كانوا يرون في أنفسهم جماعةً مستقلةً عن أصولها الاجتماعية والاقتصادية، رغم انحدارهم من عائلات ثرية، ويعتقدون مع هذا أنهم الأكثر كفاءة في إدارة الدولة، ومن ثم بدأوا ينتزعون صلاحيات السلطان، ويستحوزون عليها رويداً رويداً، وتحولوا إلى جماعة مغلقة على نفسها لا تقبل المشاركة من الآخرين.

وترى هذه الجماعة المتحلبة إلى حد ما من المعايير والمبادئ الإسلامية أن السياسة فنّ يجب ترقّيته بطريق العقل، ومثل هذه السياسة وحدها هي التي تخدم الصالح العام، وتمثل إرادة الشعوب. ولكي تستطيع تلك الإرادة أن يكون لها السيادة فلا مناص من إقامة إدارة حكومية سلطوية (Authoritarian)، وتحويل الفكر العلماني الذي سيجري استمداده من حضارة الغرب إلى مؤسسات متخصصة يدعمها القانون. وهذه الآراء والأفكار هي التي مهدت لظهور "التنظيمات الخيرية" (٧٤). ونلاحظ في "خط گلخانه الهمايوني" (١٨٣٩م). أنه احتوى تلك الأفكار الثورية، لكنها وُضِعَتْ بمهارة بين السطور، حتى لا تستثير استياء المحافظين. فقد نصت تلك الوثيقة على امكانية إصدار مجموعة من القوانين لأجل رفاه المجتمع وتأسيس السلطة من جديد، وكان السلطان هو الآخر يُقرّ بتعهدات صدّق عليها بالقسم في هذا الموضوع.

(٧٤) - أنظر : Musa Çadırcı, *Tanzimat döneminde Anadolu kentlerinin sosyal ve ekonomik yapıları*, Ankara 1991; 150. *Yılında Tanzimat* (haz. Hakkı Dursun Yıldız), Ankara 1992.

وأخذ مبدأ المساواة بين كافة رعايا الدولة مسلمين وغير مسلمين مكانه في فرمان، فكان أمراً مهماً في تغيير تركيبة المجتمع؛ إذ بدأ تشكيل مجالس إدارة للولايات، كانت مهمتها مناقشة الموضوعات المتعلقة بالادارات المحلية وإصدار القرار بشأنها، وتكون نسبة التمثيل في تلك المجالس تبعاً لعدد السكان المسلمين وغير المسلمين.

وقد اقتضى "خط گلخانه الهمايوني" وضع تنظيم جديد للعلاقة بين الدولة والمجتمع، كما اقتضت تلك المبادئ وضع حد للأعمال والانجازات الاعتبارية والتقديرية التي كان يقوم بها السلطان والحكومة، وأقرت الحقوق الطبيعية للأهالي وواجباتهم تجاه الدولة، وكُلِّف "مجلس الأحكام العدلية" (مجلس أحكام عدليه) بأعداد مسودات القوانين والرقابة على الانفاق الحكومي. وقام السلطان وكبار رجال الدولة والموظفون فأقسموا أمام الأهالي أنهم سوف يتمسكون بالأسس والمبادئ التي جاء بها الخط الهمايوني، ثم جرى بعد ذلك تسجيل الخط في المحاكم، وأُرسلت نسخ منه إلى دوائر الدولة، وإلى مجلس الأحكام العدلية المكلف بأعداد مسودات القوانين، وجرى حظر إصدار القوانين والتشريعات التي تحتوي أموراً قد تشكل تناقضاً مع مبادئ هذا الخط (٧٥).

أما في "فرمان الإصلاح" [الذي صدر عام ١٨٥٦م] فقد توسعوا في تلك المبادئ وبلوروها أكثر وأكثر، وعددوا الإصلاحات الملموسة التي تستهدف التطبيق بوجه خاص. وجعلوا هدفهم في فرمان الإصلاح - كما هو الحال في خط گلخانه - التقريب بين كافة المواطنين بصرف النظر عن أديانهم وأعراقهم، وخلق مجتمع عثماني متوحد متآلف.

وعلى تلك المفاهيم الجديدة بدأ يظهر نشْء تربي في المدارس الجديدة التي أقيمت بعد تنفيذ تلك التنظيمات. وإلى جانب ذلك كانت التقاليد العثمانية والمؤسسات التعليمية القديمة تواصل وجودها، ولهذا السبب ظلت تقاليد المجتمع محلاً لجِدال استمر حتى انهيار الدولة العثمانية بين مؤيدي الاتجاه العثماني والاتجاه التركي والاتجاه الإسلامي والاتجاه الغربي، ولكن لأسباب كثيرة لم تنتج الفرصة لاقامة مجتمع عثماني على ذلك النحو. ومع هذا كانت الأراضي العثمانية مسرحاً لتطورات وتغيرات كبيرة في الحركة السكانية وعمليات إعادة البناء.

وكانت الدولة العثمانية منذ نهاية القرن السادس عشر حتى أواخر القرن الثامن عشر قد خاضت حروباً طويلة ومضنية، وزاد عدد السكان، وظهرت الأزمات الاقتصادية، وعمت البطالة

(٧٥) - أنظر: Enver Ziya Karal, "Gülhâne Hatt-ı Hümayununda Batının etkisi", *Belleten*, XXVIII/112 (١٩٦٤), s. 581-601; Halil İnalcık, "Osmanlı toplum yapısının evrimi", s. 34 vd.

وحركات النهب والسلب والخروج على القانون، وكثرت الثورات الجبلية وغيرها، مما كان سببا في حدوث موجات ديمغرافية كبيرة داخل البلاد.

وكانت الدولة قد اتبعت سياسة للإسكان، طبقتها لإعمار وتترك الأماك التي فتحتها حديثاً خلال القرنين الرابع عشر والخامس عشر، فاضطرت هذه المرة لتطبيقها من أجل إعمار الأماك التي خربت ونزح عنها أهلها وتجهيزها للزراعة، ثم توطین المهاجرين القادمين من الأراضي التي تخلو عنها بالحرب إلى أماكن أخرى مناسبة. ولا شك أن هذه السياسة كانت تستهدف تعويض النقص عن المحاصيل التي كانت تنتج في الأراضي المفقودة بالحرب، ولهذا السبب كانت تعمل على تشجيع ودعم العشائر البدوية أو القادمين من خارج الحدود على التوطن والاستقرار.

وإزاء جماعات البدو التي كانت تمارس السلب والنهب وتقلق الأهالي وتضطرم للرحيل عن أراضيهم فقد اضطرت الدولة للقيام بإبعادها إلى أماكن أخرى، وتوطینها حتى اضطر قسم من تلك الجماعات إزاء الرقابة الصارمة من الدولة إلى الاستقرار والتوطن من تلقاء أنفسهم. وقد شاعت الدولة توطین الزراع - الذين تركوا أراضيهم للأسباب التي ذكرناها سابقاً - في أماكنهم القديمة، تطبيقاً لسياسة الإسكان، إلا أنها لم تفلح في ذلك، نظراً لأن أحداً لم يفتش عن المشاكل التي كانت تكمن وراء مغادرتهم لديارهم، ويسعى لحلها.

وكانت المضايق والممرات وهي التي تحمل أهمية كبيرة في توفير الأمن للطرق قد تعرضت للإهمال خلال فترة الاضطراب، فبدأت الدولة منذ عام ١٧٢٠م في إصلاحها، وأعادت تنظيم أجهزتها من جديد، ثم عملت على توطین الزراع العاطلين حولها.

ومن جماعات الأهالي الذين كانوا هدفاً للإسكان في القرن الثامن عشر جماعات البدو الرحل المتنقلة بين مراعي الصيف ومراعي الشتاء، والتي كانت تقلق راحة الأهالي في حُلّها وترحالها، فقامت الدولة بتوطینها أيضاً، إما في مراعيهم الصيفية، وإما في مراعيهم الشتوية، بحسب ما يفضلونه ومدى ملائمة المكان لأحوالهم.

وقد ذكرنا قبل ذلك أن عدد السكان في الدولة العثمانية وكافة بلدان البحر الأبيض المتوسط زاد في القرن السادس عشر، أما في القرنين السابع عشر والثامن عشر فالمعتقد أن أعداد السكان تناقصت عند العثمانيين في المدن والقرى على السواء.

أما في القرن التاسع عشر فكانت هناك ظاهرتان معاً عاشتهما الدولة في موضوع السكان؛ فمن ناحية كان عدد السكان العام في تناقص، ومن ناحية أخرى كانت هناك زيادة مطردة في عدد

السكان الأتراك المسلمين داخل الحدود العثمانية الآخذة في الانكماش. وكان تناقص عدد السكان العام مرتبطاً بحادثة فقدان الأراضي في الحروب، أما زيادة عدد السكان الأتراك المسلمين فكان نتيجة لحركة الهجرة القادمة من تلك الأراضي المفقودة. والحقيقة أن ظاهرة الهجرة تلك لعبت دوراً مهماً في تحويل السكان إلى وضع أكثر تجانساً. ففي عام ١٨٤٤م كانت معدلات السكان المسلمين والسكان غير المسلمين [انظر الجدول رقم ٣] تتطابق تقريباً مع معدلات القرن السادس عشر. وفي هذا التاريخ كان مجموع السكان يقدر بنحو ٣٥ مليوناً، في حين أن مجموع السكان عام ١٩١٤م انخفض إلى نحو ١٨ مليوناً بسبب الأراضي التي فُقدت وبسبب الهجرات، بينما ارتفع معدل المسلمين إلى ٨١٪ [انظر الجدولين رقم ٣ ، ٤].

وخلال العقدين الآخرين من القرن الثامن عشر وقعت حروب العثمانيين مع الروس والنمساويين، وكثرت بسببها الهجرة إلى الأناضول من مناطق قازان والقرم والقوقاز وأوزي حتى بلغ عدد المهاجرين ما يقرب من نصف مليون.

وفي نهاية الحرب العثمانية الروسية (١٨٠٦-١٨١٢م) اضطر عدد من الأتراك يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ نسمة كانوا يقيمون في منطقة البلقان إلى النزول إلى الجنوب. فامتألت بهم قرى وقصبات منطقة الروملي، بل وفاضت بهم استانبول حتى عبروا الأناضول.

وأجبر الأتراك بين أعوام ١٨٢٠-١٨٣٠م على الهجرة من جزيرة المورة والأفلاق والبغدان إلى الأناضول.

أما حرب القرم (١٨٥٤-١٨٥٦م) فقد كانت سبباً في موجة جديدة من الهجرة؛ إذ نزح إلى الأناضول من أهل القرم ٦٠٠,٠٠٠ نسمة خلال أعوام ١٨٥٦-١٨٦٤م.

وفي عام ١٨٧٧م هاجر من منطقة القوقاز إلى الأناضول مليون شخص، وقد استمرت تلك الهجرات في الاطراد حتى انهيار الدولة العثمانية، بل كانت تحدث بين الحين والآخر في العهد الجمهوري نفسه، ولا زالت على ذلك حتى اليوم.

ومع تطور وسائل النقل وإقامة العلاقات مع الأسواق الخارجية ارتفع أيضاً معدل عمران المدن في القرن التاسع عشر، فكان تعداد سكان استانبول في أول القرن نحو ٣٥٠,٠٠٠ نسمة، وارتفع في نهايته حتى تجاوز المليون، بينما تطورت المدن الأخرى أيضاً، وأصبحت مدينة إزمير هي الثانية بين المدن.

ووقعت في القرن التاسع عشر تغيرات في أماكن القرى أيضاً، وكانت قرى الوديان والبراري المحدودة في القرن السادس عشر قد تضاعلت كثيراً خلال حقبة الاضطرابات التي

وقعت خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر وتحدثنا عنها قبل ذلك، وبدأت تتسحب القرى إلى المنحدرات والجبال. في حين أن المهاجرين القادمين من الخارج في القرن التاسع عشر قد جرى توطيئهم في قونية وأدرنة، وفي وديان السواحل. لأن المنتجات الزراعية التي انفتحت على التجارة الخارجية كان يجري تصديرها من الموانئ، وهذا الوضع قد اقتضى زراعة الوديان. كذلك فإن البدو الرحل الذين شاءت الدولة أن تضعهم تحت سيطرتها لتدعيم الإدارة المركزية لم يكن أمر توطيئهم ممكناً إلا في تلك الوديان. وعلى الرغم من الظروف الصحية غير الملائمة إلا أن موجات الاسكان المتعاقبة كانت جديرة بزيادة سكان الوديان وزيادة عدد القرى.

الجدول رقم (٦)

توزيع السكان في الدولة العثمانية بحسب الطوائف الدينية (١٩٠٦-١٩١٤م) (٧٦)

الطوائف	٧/١٩٠٦	النسبة	١٩١٤م	النسبة
المسلمون	١٥,٥٠٨,٧٥٣	%٧٤,٢٦	١٥,٠٤٤,٨٤٦	%٨١,١٢
الروم	٢,٨٢٣,٠٦٣	٢٥,٧٤	١,٧٢٠,٧٣٨	٢٥,٧٤
الأرمن	١,٠٣١,٧٠٨		١,١٦١,١٦٩	
البلغار	٧٦١,٥٣٠		١٤,٩٠٨	
الروم - الكاثوليك	٢٩,٧٤٩		٦٢,٤٦٨	
الارمن - الكاثوليك	٨٩,٠٤٠		٦٧,٨٣٨	
البروتستان	٥٢,٤٨٥		٦٥,٨٤٤	
اللاتين	٢٠,٤٩٦		٢٤,٨٤٥	
الموارنة	٢٨,٧٣٨		٤٧,٤٠٦	
السريان	٣٦,٩٨٥		٥٤,٧٥٠	
الكلدان	٢,٣٧١		١٣,٢١١	
اليهود	٢٥٣,٤٣٥		١٨٧,٠٧٣	
القبط	١٦,٤٧٠		١١,١٦٩	
أجانب	١٩٧,٧٦٠		---	
آخرون	٣٢,٠٤٧		٣٤,٧٥١	
المجموع العام	٢٠,٨٨٤,٦٣٠	١٠٠	١٨,٥٢٠,٠١٦	١٠٠

ووقعت تغيرات أيضا في تركيب المدن خلال القرن التاسع عشر، فقد بدأ استخدام السفن البخارية والسكك الحديدية في النقل، مما اقتضى اقامة محطات السفر والموانئ والمخازن والفنادق ونظم البريد ومنشآتها، وبدأت هذه المباني تحتل مكان النزل والخانات.

ومع ظهور رأس المال الأجنبي ظهرت المصارف في مناطق معينة من المدن، وظهرت فيما حولها مكاتب العمل، بينما تراجعت الأسواق الدائمة للحلي والاقمشة الثمينة (بَدَسْتَان).

(٧٦) - أنظر: Kemal Karpat, *Ottoman population 1830-1914 demographic and social characteristics*, Wisconsin, London, 1985, s. 162-189

وذلك نقلا عن مخطوطة تركية في مكتبة جامعة استانبول حول تعداد السكان في عموم الممالك العثمانية لعام ١٩٠٦-١٩٠٧ رقم (٩٤٧) والاحصاء الصادر تحت اسم: ممالك عثمانية نك ١٩٣٠ (١٩١٤) سنة سى نفوس استاتستيكي (استانبول ١٩١٩).

ونظراً لأن أمور الإدارة في المدن قد جرى نقلها من مقار فئة العسكريين إلى الدوائر الرسمية التي أقيمت لأجل النظام البيروقراطي الذي تشكل حديثاً فقد تحولت تلك الدوائر إلى مناطق جذب سكاني داخل المدينة، كما ظهر - نتيجة لحركة التغير في المدن الكبرى - محال لبيع الامتعة الفاخرة، ومسارح وأماكن للترفيه.

ولا شك أن كل هذه التغيرات كانت وراء تغيير التركيب الاجتماعي للمدن العثمانية التقليدية. فقد أدى ذلك إلى اختلاط "الطوائف" المقيمة في أماكن منفصلة عن بعضها البعض، بل وظهور طبقات كوزموبوليتية غنية جديدة جاءت نتيجة لاختلاط الأفراد من ملل ونحل مختلفة، مما دفع هؤلاء إلى إقامة أحياء جديدة خارج المدن. كما كان استقرار المهاجرين وأهل الريف في أطراف المدن ظاهرة أخرى جديدة.

وهذه التغيرات التي تعرض لها بناء الدولة والمجتمع العثماني قد أثرت بدورها على أساليب الحياة المعيشية التي حاولنا تصوير ملامحها فيما سبق. وقبل كل شيء لا بد من القول إن زيادة عدد السكان وعدم الكفاية الاقتصادية لتجمعات الاستيطان الصغيرة وإلغاء تحديدات الإسكان في "عهد التنظيمات الخيرية" ثم ظهور التموجات السكانية التي أسفرت عنها الحروب قد أفسد الوحدة الثقافية التي كانت عليها الأحياء التي تكونت تبعاً لنظام "الطوائف" المستقلة، فدخلت الجماعات العرقية والدينية في عملية تفاعل أوسع في أساليب حياتها المعيشية. وانهار نظام "المجمع" (كليه) الذي كان يشكل المراكز الثقافية في الأحياء والمدن، ويصنع الحياة الاجتماعية بصبغة معينة، كما فقد المسجد وظيفته المتعددة الجوانب. ومع إقامة المدارس الحديثة تراجعت المدارس التقليدية - التي كانت أهم عنصر في المجتمع - إلى الدرجة الثانية، وتحولت دور الشفاء هي الأخرى إلى مؤسسات صحية منفصلة، تقوم على خدمة الطبقة البيروقراطية. واحتلت المباني المخصصة للكنائس العسكرية (قشله) والمحاكم ومحطات القطار وغيرها مكان عمارة الجامع الذي فقد خصائصه في الضخامة والعظمة.

وكانت المقاهي قديماً تأخذ مكانها حول المجمع (كليه)، وتلعب دور المحفّز في عملية التفاعل الاجتماعي، فكان الناس يجلسون فيها على أرائك تحيط بحوض للمياه، تتوسطه فسقية أو نافورة صغيرة، ويتبادلون الحديث انتظاراً لوقت الصلاة، ويستمعون لملاحم البطولة مثل (دانشمندنامه) وغيرها. أما في القرن التاسع عشر فقد تأثر الناس بالغرب، فأخذت الكراسي مكان الأرائك، وأخذت خشبات المسرح مكان الأحواض، وعلقوا على الجدران صوراً لأبطال الحرية جنباً إلى جنب مع الرسوم التي تدل على كرامات الأولياء. كما تحول عدد من المقاهي إلى أماكن لبيع الفطائر والكعك والحلوى وأماكن للترفيه والسمر، وبدأت أساليب التسلية الحديثة تدخل الحياة اليومية، وكان المسرح

واحداً منها. كما تحولت عادات الناس في ارتياد أماكن النزهة القديمة إلى حفلات الليالي المقمرة على شاطئ البسفور. أما الحفلات التي كانت تقيمها السفارات الأجنبية فقد تمخضت عن ظهور أسلوب للترفيه، يختلط فيه الرجال مع النساء بين الطبقات الراقية من المسلمين.

وفي القرن التاسع عشر عجزت الحرف التقليدية عند العثمانيين عن إشباع الرغبات والأنواق المتنامية نتيجة للتأثير الغربي، فانهارت مع مرور الزمن. ولا شك أن استيراد المنتجات الصناعية من أوروبا كان من أهم العوامل على ذلك الانهيار، فقد تحول استخدام السلعة الأوربية، ولا سيما في نظر الطبقة الراقية من أهالي استانبول، إلى رمز على التميز الاجتماعي، وأصبح ذلك عنصراً مشجعاً على ترك الإنتاج المحلي، ناهيك عن رخص المنتج الصناعي وقدرته على التنافس. وهكذا تغير أيضاً نمط الحياة الاقتصادية، ومَهَّدَ التحولُ في ذلك المجال إلى ظهور نمط جديد من الناس اعتادوا الطواف بين الشوارع لمشاهدة الفترينات ذات الطابع الأوربي التي تعرض السلع المستوردة.

وفي العهود الأولى كان الناس في الأحياء العثمانية يعيشون حياة لا تختلف كثيراً في أنماطها بين غني وفقير، ونتيجة لتأثرهم بالقيم الإسلامية التي تحض بوجه خاص على انفاق الكسب الفائض عن الحاجة في أوجه الخير، بينما كان لتغير العقلية في القرن التاسع عشر وظهور الفروق الاقتصادية أن بدأ الأثرياء في السكن في أماكن منفصلة، مثل شواطئ البسفور. وتأثرت الطبقة الفقيرة بشكل سلبي بسبب زيادة عدد السكان، واضطروا للسكنى في منازل صغيرة بالإيجار، متلاصقة ببعضها ببعض، كانوا يطلقون عليها اسم "دار اليهودي" (يهودي خانه).

وبدأت التقنيات الغربية تترك أثرها على الحياة اليومية في استانبول؛ فقد بدأ مثلاً بين الطبقات الراقية شيوع استخدام [الاتوموبيل]، الذي دخل استانبول لأول مرة عام ١٨٩٥م، وعُرف آنذاك باسم (ذات الحركة)، كما دخل الترام الكهربائي في خدمة النقل، وأصبح وسيلة لسرعة نبض الحياة. أما البرق والهاتف فقد صارا من عناصر الحياة اليومية بعد إعلان الدستور الثاني (٧٧).

وعلى الرغم من تلك التحولات التي طرأت على الحياة اليومية في استانبول إلا أنها استمرت في المقاطعات أعواماً طويلة وهي تحافظ على سكونها، في جو من التوكل الناشئ عن نظام الحي القديم، وعن الأفكار الصوفية ومسالك الدراويش.

(٧٧) - أنظر : Ekrem İşin, "19. yüzyılda modernleşme ve gündelik hayat", *Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi*, İstanbul 1985, s. 538-563.

الباب السابع

البنية الاقتصادية في الدولة العثمانية

الفصل الأول

النظام المالي عند العثمانيين

أولاً - كيف يعمل النظام المالي

١ - الدفتردار

كان للعثمانيين نظام مالي وضعوه على أسس متينة، غير أن وَضْعَهُ لم يأت دفعة واحدة تبعاً لخطة بعينها، فقد كان لهم إمارة صغيرة، لم تلبث أن تحولت إلى إمبراطورية واسعة، تمتد أراضيها في ثلاث قارات، وكان النظام المالي آخذاً في التطور مع الوقت، ملبياً للاحتياجات المطردة.

وكان على رأس النظام المالي موظف كبير يُعرف باسم الدفتردار، كان مسئولاً أمام الصدر الأعظم. وكان العثمانيون قد استحسنوا ذلك النظام الذي استخدمته قبلهم الدول التركية المسلمة، مع التغيير قليلاً في اسم (دفترداري ممالك) الذي كان يستخدمه الإيلخانيون. والمعروف أن الدفتردار كان موجوداً في النصف الأول من القرن الخامس عشر، وزاد العدد مع اتساع حدود الدولة، وهناك احتمال أن دفتردارية الأناضول أقيمت على أيام السلطان بايزيد الثاني، للنظر في الشؤون المالية لمنطقة الأناضول، بينما أقيمت دفترداريتان أخريان في النصف الأول من القرن السادس عشر، للنظر في الشؤون المالية للأراضي الساحلية (بالى) في منطقتي الروملي والأناضول، وموارد الالتزام (مقاطعة لر) الموجودة في استانبول وعُرفت باسم دفترداريات "الشق الثاني" (١). أما "دفتردارية العرب والعجم" التي أقامها السلطان سليم الأول، ودفتردارية "الشق الثالث" التي أقيمت في عهد السلطان محمد الثالث وكانت معنية بالنظر في الشؤون المالية لاقطاعات الخاصة (خاصلر) على شواطئ نهر الدانوب فلم تعمرا طويلاً.

والدفتردار هو رئيس الشؤون المالية في منطقته، إلا أن دفتردار "الشق الأول" أو "دفتردار الروملي" هو الباش دفتردار أي رئيسهم جميعاً، والمسئول من الدرجة الأولى عن الشؤون المالية للدولة. وقد انحسرت أهمية الدفتردارين الآخرين بعد القرن السادس عشر الميلادي بينما زادت أهمية الباش دفتردار. وفي العهود السابقة على ذلك كان الدفتردارون الثلاثة يضعون توقيعاتهم المَدْبِلة (قويروقلي) معاً على ظهر الفرماتات والمراسيم وغيرها مما يكتب في دائرة المالية، أما في القرن الثامن عشر فقد اقتصر ذلك الحق على الباش دفتردار وحده. وكان من وظائفه إعداد الميزانية السنوية، وتقديم ملخصاتها وملخصات قوائم العلوفات إلى السلطان. ودفتردار الأناضول

(١) - يقول المؤرخ اسماعيل حقي أوزون چارشيلي أن تلك الدفتردارية أقيمت خلال ١٥٤٠-١٥٦٠م (Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı, Ankara 1948 s. 328, n. 1) ولكن يتبين أنها أقيمت قبل عام ١٥٢٤م، إذ أخذت مكانها ضمن ميزانية الدولة لذلك العام أنظر: H. Sahillioğlu, "1524-1525 Osmanlı Bütçesi", İFM, XLI/1-4, (Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan'a Armağan) (1985), 435.

الذي عُرِف بعد القرن السابع عشر باسم "دفتردار الشق الثاني" قد فَقَدَ قيمته بعد القرن السادس عشر، ولم يعد يؤدي وظيفته بالمعنى الحقيقي في الديوان الهمايوني إلاّ عندما يخرج "الدفتردار الأول" (باش دفتردار) مع الجيوش إلى الحرب، فينوب عنه في استانبول تحت اسم "دفتردار الأستانة" (أستانه دفترداري)، أما "دفتردار الشق الثاني" الذي تغيّر اسمه إلى "الشق الثالث" بعد القرن السابع عشر فكان بمثابة المساعد له.

ومع تأسيس "خزانة الايراد الجديد" (ايراد جديد خزينه سى) في عهد السلطان سليم الثالث اكتسبت دفتردارية الشق الثاني شخصية جديدة؛ فقد رأت الدولة أن يكون "ناظر الجيش الحديث" (تعليملى عسكر ناظرى) الذي وضعته على رأس "الجيش الجديد" الذي استحدثت تحت اسم (نظام جديد) هو رئيس "خزانة الايراد الجديد" في الوقت نفسه، ثم جرى دمج هذه الوظيفة مع دفتردارية الشق الثاني، وبذلك عُرِف دفتردار الشق الثاني باسم "ناظر الايراد الجديد" أيضاً.

وحصل "ناظر الايراد الجديد" في هذه الترتيبات على صلاحية إدارة موارد الالتزام (مقاطعة لر) التابعة للخزانة الجديدة، أما الباش دفتردار فقد كُلف بالمحافظة على تلك الخزانة ومراقبة أعمالها.

وفي عهد السلطان سليم الثالث أيضاً كانت دفتردارية الشق الثالث قد فَقَدَت أهميتها آنذاك مع تأسيس "نظارة الذخيرة" (ذخيرہ نظارتي) عام ١٧٩٥م، فجرى دمجها مع نظارة الذخيرة، واكتسبت تلك الدفتردارية شخصية جديدة. غير أن الدولة رأت بعد اقامة "خزانة الترسانة" (ترسانه خزينه سى) عام ١٨٠٥م أن تجعل ناظر الترسانة دفترداراً للشق الثالث، أما ناظر الذخيرة فقد انخفضت درجته إلى الشق الرابع.

ونظراً لأن الدفتردار هو المسئول عن كافة الشؤون المالية في الدولة فقد كان يقتضي الأمر أن يكون حائزاً على بعض الخصال المهمة، كأن يكون وقوراً، دمث الأخلاق، متزن المزاج، بعيداً عن الرشوة، مقتصداً في تصرفاته، يفهم في شئون الكتابة، ساعياً إلى زيادة مداخيل الخزانة، قادراً على تأدية الرواتب في أوقاتها (٢). كما يلزم من ناحية أخرى أن يكون الدفتردار - حسب نصائح صاري محمد باشا الذي تولى وظيفة الدفتردارية عدة مرات خلال القرن السابع

(٢) - أنظر: Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na "Lütfi Paşa Âsafnâmesi (Yeni Bir Metin Tesisi Denemesi)", Armağan, (nşr. M. S. Kütükoğlu), İstanbul 1991, s. 93-95.

عشر (٣) - مجهزاً بالصلاحيات التامة في الأمور المالية، وعدم اللجوء إلى تغيير الدفتردار بكثرة عند سماع الشائعات حتى يتمكن من أداء وظيفته على الوجه الأكمل.

ومنذ أواسط القرن السابع عشر أخذت أهمية الباش دفتردار في الاطراد، حتى أن دفتردار الأناضول نفسه لم يكن له حق الكلمة إلا عند غياب الباش دفتردار. وقد تحول هذا النظام إلى "نظارة المالية" عام ١٨٤٠م/١٢٥٦هـ.

٢- أقلام الشؤون المالية

ظهر النظام المالي العثماني من أقلام [أي إدارات أو دوائر]، متعددة كانت مهمتها تحصيل الواردات، وتوزيع الانفاق. وتدلنا الشروح المسجلة على هوامش ميزانية عام ١٥٦٧م أن قسماً من هذه الأقلام في القرن السادس عشر كان تابعاً للخزانة، والقسم الآخر للدفتردارين.

ومن أقلام الخزانة قلم الروزنامجه الأول [أو: الروزنامجه الكبير]، الذي كان يتولى مهمة قيد الواردات والنفقات بشكل يومي، إذ تُرسل إليه يومياً التذاكر التي تعد في الأقلام الأخرى، وتُعرف باسم (تحويل)، فيقوم بقيدھا في الدفاتر، ثم يراجعها عند كل مساء بشكل منتظم. أما قلم الروزنامجه الثاني [أو: الروزنامجه الصغير] فكانت مهمته قيد رواتب الموظفين، من أمثال بوابي السراي وجنود المتفرقة الثابتين (كديكلى متفرقة).

وقلم المحاسبة هو الثاني بين الأقلام التابعة للخزانة، وكان في البداية ينقسم إلى قسمين؛ أحدهما لحسابات الروملي، ويُعرف باسم (محاسبة أول / أو / باش محاسبه)، والثاني لحسابات الأناضول، ويُعرف باسم (محاسبة ثانی)، وكانت مهمتها تدقيق دفاتر أوقاف السلاطين والوزراء وحسابات الجزية في مناطقهما. وقبل الإصلاح الضريبي الذي أجري عام ١٦٩١م كان قلم المحاسبة الأول هو المكلف بمهمة الرقابة على كافة الإيرادات والنفقات، وبمثابة المدير على أقلام المالية الأخرى. أما بعد العملية التنظيمية التي أجريت في ذلك التاريخ فان قلم محاسبة الجزية (جزیه محاسبه قلمی) الذي كان معنياً بأعداد تذاكر الجزية المفروضة على غير المسلمين من رعايا الدولة العثمانية وجمع الضرائب قد ظهر كأكبر قلم للموارد. بينما أُحيلت إلى قلم محاسبة الحرمين الشريفين إدارة الأوقاف الكبرى، وأمور الحج، وحسابات الأوقاف الموجودة في مكة والمدينة، وحسابات الالتزام (مقاطعه لر).

(٣) - انظر: Defterdar Sarı Mehmed Paşa, *Nesâ-yihû'l-vüzerâ ve'l-ümerâ veya Kitâb-ı* (٣) - انظر: *Güldeste*, (yay Hüseyin Ragıp Uğural), Ankara 1969.

أما قلم المقابلة (مقابله قلمى) فقد كانت مهمته إعداد دفاتر الجنود الذين يحصلون على علوفات، مثل جنود القبوقليه، ومقابلتها مع الدفتر الرئيسي، ثم تحديد مقدار العلوفة اللازم صرفها. وقد انقسم ذلك القلم إلى عدة أقلام في العهود التالية، فكان منه قلم مقابلة المشاة (بياده مقابله قلمى)، وقلم مقابلة الخيالة (سوارى مقابله قلمى)، وقلم مقابلة السباهية، وقلم مقابلة السلحدار. وفي البداية كان قلم مقابلة المشاة (بياده مقابله قلمى) يتولى إعداد مواجب [أي رواتب] الموظفين والجنود في الانكشارية والمدفعية وسائقي عربات المدافع وموسيقىات الخيمة (مهنتران خيمه / أو / جادر مهنترلى) والمطبخ السلطاني (مطبخ عامره) ومخازن المؤن (كيلار)، أما في أواخر القرن السابع عشر فقد وجهت إلى قلم الانكشارية (يكيچرى قلمى) مهمة إعداد مواجب الانكشارية وغللمان العجمية وبستانية السراي والبلطجية [أي جنود الفوس].

أما الأقلام التابعة للدفتردارين فهي أقلام المقاطعات [أي موارد الالتزام]، والموقوفات، والواردات، وتذاكر القلاع، وتذاكر الأحكام.

فكان للمقاطعات قلمان، قلم أول وقلم ثان، كانا تابعين للباش دفتردار في القرن السادس عشر، كما كان للأناضول ودفترداريات الشق الثاني ثلاثة أقلام، باسم الأول والثاني والثالث. وكل واحد من تلك الأقلام كان معنياً بأمور مقاطعات موارد الالتزام الواقعة داخل نطاق منطقته، فهو الذي يُصدر البراءات والتذاكر الخاصة بها. ومع مرور الزمن ظهرت أقلام للمقاطعات، عُرف أغلبها باسم النشاط الذي يمارسه، ومن هذه الأقلام قلم الباش مقاطعه، الذي كان مختصاً في رسوم بعض الجفالك أو المزارع (چفتلك) والملاحات والأسماك والمستقعات والغابات في منطقة الروملي، وإعطائها للالتزام، فلما تنازلت الدولة عن قسم من الأراضي التي كانت توجد فيها المقاطعات في منطقة الروملي عقب الحروب التي انتهت بمعاهدة قارلوفچه عام ١٦٩٩م فقد ذلك القلم أهميته السابقة.

ومن ناحية أخرى، فقد تشكلت عدة أقلام أخرى مستقلة لانجاز الأعمال التي استجدت مع مرور الزمن، مثل: قلم مقاطعات الحرمين، الذي تحول إلى قلم مستقل، وأخذ ينظر في شئون الوظائف الموجهة لبعض المتقاعدين وأهل الدعاء (دُعاجى)، وكان يقوم بأعماله قبل ذلك كاتب يتبع قلم المقاطعات الثاني في الأناضول والمقاطعات الموجودة في تكة وعلائييه (آلانيا) في القرن السادس عشر.

- وهناك قلم مقاطعات الخواص (خااصلر مقاطعه سى قلمى)، الذي كان ينظر في حسابات خواص [اقطاعات] الوزراء وغيرهم، وفي حسابات بعض المقاطعات.
- وقلم مقاطعات استانبول، الذي كان يقوم بمهمة قلم المقاطعات الأول التابع لدفتردار الشق الثاني في القرن السادس عشر، وينظر في حسابات الاحتساب في استانبول وأدرنه ومقاطعات مواني المورة وجمرك سلانيك.
- وقلم مقاطعات بورصة، الذي جرى فصله عن بعض المقاطعات في قلمي المقاطعات الأول والمقاطعات الثالث التابعين لدفتردار الأناضول في القرن السادس عشر، وكان ينظر في حسابات مقاطعات بورصة وبولو وبيغا واطه پازارى وچانقيرى وقسطمونى وبعض المقاطعات في انقره، ويضطلع بحسابات مقاطعة "ميزان الحرير".
- وقلم مقاطعات أولونيا وأكريوز، الذي كان يضطلع بحسابات المقاطعات في تساليا وألبانيا، ثم انضم إلى مقاطعات بورصة في عام ١٧٤٨م.
- وقلم مقاطعات كفه، الذي كان يقوم بمراقبة واردات بعض المقاطعات على سواحل بحر ايجة والجزر ما عدا القرم، وحسابات مواجب محافظي بعض القلاع، ثم جرى دمجها عام ١٧٣٣م مع مقاطعات استانبول.
- وقلم مقاطعات المناجم (معدن مقاطعه سى قلمى)، الذي كان يُدار بواسطة أحد الكتبة العاملين في قلم المقاطعات الثاني التابع لدفتردار الشق الأول في القرن السادس عشر، ويضطلع - عدا واردات المناجم المختلفة - بحسابات مقاطعات بعض الجمارك وعلى رأسها جمرك استانبول، وبحسابات الرسوم المحصلة عن البن والتبغ والعنب.
- وقلم مقاطعات الأغنام، الذي كان يضطلع بحسابات الرسوم المفروضة على الأغنام والماعز في منطقة الروملي، والمعروفة باسم (عادتِ أغنام).
- وقلم مقاطعات الساليانة (ساليانه قلمى)، الذي كان يعنى بحسابات ساليانات خانات القرم وحسابات ساليانات ربانة الأساطيل في البحر الأبيض المتوسط ونهر الدانوب.
- وقلم التشريفات، الذي ظهر نتيجة لاطراد أعمال كاتب التشريفات التابع للباش دفتردار الذي كان يعنى الى جانب أعماله الأخرى بامور تسجيل وقيد الهدايا القادمة إلى السلطان في القرن السادس عشر.
- وكانت أقلام الموقوفات (موقوفات قلملى) مكلفةً بالنظر فيما هو موقوف من بيت المال، والأشياء التي ليس لها صاحب (ياوه)، ومن التيمارات، والتجهيز للمؤن الميرية المقرر جمعها

لحساب ضريبة العوارض، وإمساك حسابات أجور النقل الخاصة بالمؤن المشتراة من جانب الميري والمقرر نقلها إلى استانبول، والاضطلاع بأمور الالتزام الخاصة بضريبة الأغنام (عَادَتِ أَغْنَامُ)، وتحصيل الرسوم "القلمية" (قلميه رسمى) المقرر تحصيلها بنسبة ١٠٪ من المزارع (جفتلك) المعطاة للالتزام مدى الحياة. ولكي يتمكن قلم الموقوفات من الاضطلاع بهذه الأمور قامت الدولة في تواريخ متفاوتة بإقامة قلم عُرف باسم خليفة المنزل (منزل خليفه سى)، وآخر باسم كتابة الأغنام (عَمَّ كتابتى)، ودائرة عُرفت باسم دائرة الشئون القلمية (قلميه دائره سى)، وربطتهم جميعاً بقلم الموقوفات.

وكان قلم تذاكر القلاع (تذكره جى قلاع) التابع للباش دفتردار يتولى إعداد مراسيم التعيين والواجب للعاملين في قلاع بلاد العرب كلها وأرضروم ومنطقة الروملي، أما قلم تذاكر القلاع الآخر الذي كان تابعاً لدفتردار الشق الثالث فكان معنياً بتلك الأمور في قلاع المورة وإينابختي وكورون ومودون وغيرها.

وكانت هناك أقلام عُرفت باسم تذاكر الأحكام (تذكره جى أحكام قلملى)، مهمة كل واحد منها في الأماكن الواقعة تحت إدارة الدفتردار التابعة له هي إعداد أحكام الميري والشكاوى وإعداد تذاكر ومراسيم [أو براءات] التيمارات الخاصة بأصحاب الملاحات وزراع الأرز والقائمين على تربية الصقور.

أما "الوارداتي" (وارداتجى) فكان وحيداً، ويتبع الباش دفتردار، كما كان لكل دفتردار موظف باسم (تذكره جى) وآخر باسم (مودعاتجى) يقوم بتسجيل الذهب والنقد الداخل إلى الخزانة، وموظف ثالث باسم (تسليماتجى) مهمته تسليم الأقمشة المقرر حياكتها أو تطريزها للحرفيين المعنيين.

وكان قلم المؤرخ (تاريخجى قلمى) يقوم - إلى جانب وظيفته في وضع التواريخ على المستندات والأوراق الصادرة عن الشئون المالية - بإعداد "أحكام سبب التحرير" (سبب تحرير حكملرى) الخاصة بالحوالات التي يتقرر عملها من مداخل المقاطعات والجزية والعوارض وغيرها، وكان مصدر الدخل للعاملين في ذلك القلم من الرسوم المحصلة عن تلك الأحكام.

وكانت هناك محكمة الشئون المالية (ماليه محكمه سى) مهمتها النظر في قضايا الجرائم المالية، ويمثل مقام الادعاء فيها موظف يعرف باسم (باش باقى قولى)، وهو المكلف في الوقت

نفسه بتعقب ديون ومستحقات المالية، وهي وظيفة كان يقوم بها مع عدد من المساعدين له، يُعرف الواحد منهم باسم (باقي قولى) أي جندي البواقي أو موظف الديون والمستحقات.

٣- الميزانيات

تمثل أنشطة الدولة وأجهزتها المختلفة العنصر الأساسي في نفقاتها، كما أن حالات الحرب والأزمات الاقتصادية والسياسية وسنوات القحط والأوبئة هي من العوامل التي طالما أثرت على واردات الدولة ونفقاتها. ولأجل هذا كان لدراسة ميزانيات الدولة أهمية خاصة، ليس في تاريخ الاقتصاد وحده، ولكن في التاريخ السياسي أيضاً وإلقاء الضوء على منعطفاته المختلفة.

والميزانية بالمعنى الحقيقي هي الخطة المالية التي تعدها الحكومة حول تصورها لموارد الدخل المقرر جمعها للخزانة في العام التالي والنفقات التي ستقوم بها، ثم يصدق عليها المجلس ويعيدها للحكومة لتقوم بتنفيذ بنودها. غير أن الدولة العثمانية لم يكن لها ميزانية بهذا المعنى حتى القرن التاسع عشر. وعلى الرغم من أمر السلطان محمد الفاتح الوارد في "قانوننامه التشكيلات" (تشكيلات قانوننامه سى) الذي ينص على "أن يقرأ الدفتردارون على ركبنا الهمايوني مرة كل عام موارد دخلنا ونفقاتنا" وما يدل عليه ذلك الأمر من قيام الدفتردارين بأعداد ميزانية كل عام وعرضها على السلطان، إلا أن عدد ما وصلنا من تلك الميزانيات قليل جداً، كما أن الموجود منها بين أيدينا الآن لا يرقى إلى وصف ميزانية بالمعنى الحقيقي.

وتمثل ميزانيات الدولة العثمانية في العهد التقليدي نوعاً من البلانشو، أو بيان الموازنة balance sheet الذي يجري عمله في نهاية السنة لعرض موارد الدخل والنفقات التي تمت في العام السابق، أو بتعبير آخر، لم يقم العثمانيون بوضع نفقاتهم في إطار جرى تحديده من قبل. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أنهم كانوا يقومون بالإتفاق بشكل عشوائي، فكانت ميزانية العام السابق دليلهم دائماً للعام الذي يليه.

ويمكننا عرض خصائص الميزانية عند العثمانيين على النحو التالي:

- ١- جرى تنظيم ميزانيات القرن السادس عشر بحيث تحتوي مدة سنة شمسية، ويكون تاريخ البداية هو يوم النوروز. أما في القرن السابع عشر فقد جعلوا الأساس هو العام الهجري، غير أنهم عادوا في القرن الثامن عشر وجعلوا تنظيمها على أساس العام المالي الذي يبدأ في شهر مارس، واستمر ذلك حتى نهاية الدولة العثمانية.
- ٢- تتميز ميزانيات القرن السادس عشر كلها بخاصية مشتركة إلا ميزانية عام ١٥٢٧-١٥٢٨م/٩٣٣-٩٣٤هـ، وتتمثل تلك الخاصية المشتركة في وضع أرقام الميزانية الأساسية

وإلى جانبها مباشرة أرقام ميزانية العام المالي السابق على سبيل المقارنة، حتى يتضح وضع المكسب والخسارة في الميزانية الأساسية بالنظر إلى الميزانية السابقة.

٣- لا تحتوي الميزانية العثمانية على كافة المفردات في موارد الدخل، ولا يدخلها تقريباً إلا الموارد التي يتم الحصول عليها من "خواص" السلطان. والاستثناء الوحيد من بين الميزانيات المعروفة هو ميزانية عام ١٥٢٧-١٥٢٨م/ ٩٣٣-٩٣٤هـ؛ فالواقع أنها تحتوي حاصلات خواص وقيمات الوزراء والأمراء وغيرهم عدا خواص السلطان، كما تحتوي أعداد أصحاب الاقطاعات الأخرى، أدرجت جميعها بحسب الايالات، أو مجموعة الايالات التابعة لها، وتكشفَ على هذا النحو أيضاً نصيب كل واحد من المجموع العام.

غير أن الميزانيات الأخرى المعروفة عن القرن السادس عشر لا تحتوي موارد الايالات ولا موارد الأوقاف. وكان للصعوبات والمخاطر الموجودة في عملية النقل والاتصال دورها في فرض منهج معين انعكس على الميزانية، فكان يجري إرسال الباقي بعد استقطاع المصاريف المحلية من المبالغ المحصلة حتى في مفردات الواردات التي قامت الدولة نفسها بجمعها. أما في نظام التيمار فقد تنازلت الدولة عن موارد تلك الاقطاعات لقاء قيام المنفعين بها بخدمة معينة. وفي التيمارات غير الحرة كانت تقوم الدولة بتحصيل بعض الرسوم منها، بينما لم تتدخل في التيمارات الحرة.

وقرى الأوقاف الكبرى هي الأخرى مثل التيمارات؛ فلا تتدخل الدولة فيها بشكل من الأشكال، ومن ثم فلا نرى انعكاساً لمواردها في الميزانية.

فالموارد هنا هي عملية إرسال ما يفيض منها - بعد استقطاع المصاريف المحلية - إلى المركز، وكان ذلك هو السبب في التناقض المستمر لأرقام الميزانية ابتداءً من القرن السابع عشر. فالواقع أن قسماً من موارد الدولة يبلغ ٤٩٪ تقريباً منها لم يكن يظهر في ميزانيات القرن السادس عشر، ثم ارتفعت تلك النسبة في العقد السابع من القرن السابع عشر لتصل إلى ٧٥٪ من الموارد. ويرجع السبب في ذلك إلى اختلال التوازن العسكري والسياسي في القرن السابع عشر لغير صالح العثمانيين، ولم يدخل ضمن الميزانية كل موارد الخواص السلطانية الواقعة في المنطقة الباقية شمال نهر الدانوب، وقسم كبير من موارد مناطق مثل ديار بكر والموصل وبغداد وكريت كان يستهلك في محله، كما لم توضع إرسالية مصر ضمن موارد الدولة، بل كانت تدخل مباشرة إلى "خزانة الجيب الهمايوني" (جيب همايون خزينه سي) أي خزانة النفقات السلطانية الخاصة.

إن المقصود من المصاريف هو ما تقوم الدولة بانفاقه في المركز فقط؛ ومفرداتها الأساسية هي المبالغ التي يتسلمها السلطان، ونفقات السراي، وموجب القبولية، ونفقات الترسانة، والنفقات العسكرية [مثل عملية تصنيع الأسلحة وصب المدافع وغير ذلك]، والانعامات والاحسانات، والنفقات الموجهة إلى سفراء الدول الأجنبية.

أما عن أسلوب ترتيب الميزانية فكان يبدأ بعنوان يدل على الكيفية الخاصة بها، مثل: "إجمال المحاسبة" أو "محاسبة الواردات ومصاريف الخزانة العامة". ونشهد هنا تاريخ البداية وتاريخ الانتهاء بالسنة الهجرية وأسماء الدفتردارين الثلاثة. ثم يأتي المجموع العام لتلك السنة تحت عنوان "أصل المال"، ويشار إلى مكسب الخزانة من جراء الفرق بين أسعار بيع وشراء الذهب تحت اسم (تفاوت حسنه). وبعد أن تجرى عملية الجمع لهذه الأمور وإلى جوارها أرقام الميزانية السابقة يوضع الفرق في المجموع بين الميزانيتين تحت اسم "الزيادة" (+) أو "الكسر" (-).

وقد سُجِلَت الموارد والنفقات في فصول مستقلة. وعلى الرغم من عدم وجود تطابق تام بين ميزانيات القرن السادس عشر فإن التصنيف قد جرى بحسب الدفترداريات، أو بمعنى آخر، بحسب الانتشار الجغرافي. فقد وُضِعَت الأرقام تبعاً لترتيب دفتردار الشق الأول والشق الثاني ودفتردار الأناضول. ويأتي في مقدمة تلك الموارد حاصلات المقاطعات والجزية وضرائب الاسنيچة والرسوم على البساتين وصناع الزيت وأفرا ن صهر المعادن. كما أن الرسوم المقررة على الأحكام والشكاية والتذاكر داخلة ضمن هذه المجموعة. أما الموارد القادمة من أماكن مثل ديار بكر وحلب والشام وبلاد العرب الأخرى فقد سُجِلَت منفصلة. وهناك موارد وضعت تحت عنوان "أموال متفرقة" (اچهای متفرقه)، هي عبارة عن الضرائب التي تجبى في الظروف الطارئة كالضرائب المعروفة باسم العوارض، والمبالغ المتبقية في الخزانة خلال المدة الواقعة بين عمليتي تعيين لمحافظة القلاع، ورسوم الخمس (پنجیک) التي تُحصَل عن الأسرى، وأموال المخلفات [أي التركات]، والأموال التي تأتي من بيع حيوانات ودواب الحكومة والأقمشة الزائدة عن الحاجة ومعاطف الفراء القديمة وغيرها في السراي. كما نرى في بعض الميزانيات موارد أدرجت منفصلة تحت عنوان: (مقرر) و (غير مقرر).

وفي القرن السابع عشر حدث تغيير على هذا الشكل من التنظيم في الميزانيات؛ إذ اتبعوا ترتيباً بحسب أقلام الشئون المالية. صحيح أن قسماً من تلك الأقلام يقترن بأسماء أماكن

مثل بورصة أو كَفَه، ولكن هذا أيضا شيء مضلل إلى حد ما، لأن "قلم مقاطعات كَفَه" مثلاً لم يكن معنياً بكفه وحدها، بل كان مكلفاً بالنظر في الشؤون المالية لكل سواحل بحر إيجيه وجزره. وأن "قلم مقاطعات المناجم" كان يعنى بموارد من غير المناجم، كما أن عدداً من الموارد المتعلقة بالمناجم كانت موزعة أيضا على أقلام أخرى.

أما عن النفقات فقد وضعت ضمن فصول مختلفة بحسب ما هية الانفاق؛ ويتقدمها مواجب القبولية وموظفي السراي تحت عنوان: (مواجات)، ثم يأتي بعده فصل (تسليمات) الذي يضم أولاً المبالغ المدفوعة للسلطان، ثم النفقات التي يستهلكها المطبخ السلطاني (مطبخ عامره) والاسطبل الخاص والنفقات المخصصة للسفراء الأجانب وغير ذلك. أما الفصول التي تلي ذلك فهي تختلف قليلاً من ميزانية لأخرى؛ ففي ميزانيات القرن السادس عشر تأتي مشتريات الأقمشة والبسط ومعاطف الفراء وغير ذلك تحت عنوان: "المبايعات"، وتأتي النفقات المقدمة للانكشارية في بعض القلاع، والأموال المقدمة للانكشارية أيضاً وغللمان العجمية وغيرهم كبذل للأسلحة (كَمَان بَهَا) تحت عنوان: "عادات"، كما تأتي الاحسانات والصدقات تحت عنوان: "انعامات وصدقات". ويحمل الفصل الثالث في ميزانيات القرن السابع عشر عنوان: "الاخراجات". أما في النهاية فتأتي البقية، ويجري تسجيلها في بعض الميزانيات بحسب أجناس العملات الذهبية الموجودة عليها، كما يُشار في البعض الآخر إلى المبالغ المحفوظة في الخزانة العامرة وفي (يدى قوله) وفي (بَدَسْتَن). وفي حالة زيادة الواردات على النفقات يوضع الزائد تحت عنوان "الباقى"، أما في عكس ذلك فيوضع العجز تحت عنوان: "زيادة المصاريف عن الإيراد".

وعندما تعددت الخزائن جرى تنظيم ميزانيات مستقلة توضح الإيرادات والنفقات للخزائن الجديدة. ومنها ميزانيات خزانة الإيراد الجديد (إيراد جديد خزينه سى)، التي كانت تتشكل من جمع الميزانيات الشهرية التي كان يجري إعدادها بانتظام، وتضم أقسام الإيراد والنفقات والموازنة.

وتجتمع مفردات الإيراد ومفردات النفقات على السواء في ثلاث مجموعات: ففي المجموعة الأولى من الإيراد نرى: (أ) - موارد المقاطعات، (ب) - فوائد السندات [الربح السنوي]، (ج) - مداخيل التيمارات والزعامات مما تقوم تلك الخزانة بضبطه.

وفي المجموعة الثانية منها نرى: (أ) - ضريبة الزجر (زجرية) التي يجري تحصيلها عن بيع الخمر، (ب) - الرسوم المقررة على القطن، (ج) - رسوم الأصواف، (د) - رسوم كَرَم

إِسْتَفِيدَا، (هـ) - رسوم الأصباغ، (و) - رسوم شجر العفص [المستخدم في دبغ الجلود]، (ز) - الرسوم على الوبر والأصواف الناعمة (angora, mohair) المخصصة لتلك الخزانة. أما في المجموعة الثالثة فنرى الواردات غير العادية، كالموارد الحاصلة من التراكات والأموال العائدة إلى الخزانة نتيجة لبعض المعاملات.

وخصّص الفصل الأول من مفردات النفقات للمبالغ المدفوعة للخزانة العامرة وخزانة الضربخانه من جرّاء ضبط بعض المقاطعات. بينما خصّص الفصل الثاني لرواتب جنود "النظام الجديد" وجنود البحرية.

ولم تكن النفقات خارج هذه المفردات ثابتة عند قدر معين؛ بل كانت تتغير بحسب الحاجة من سنة إلى أخرى، ولهذا اختلفت الميزانيات إحداها عن الأخرى. ويمكننا أن نذكر من ذلك بيع وشراء السندات ومصاريف الانشاء والتعمير ونفقات الحروب وغير ذلك.

٤- الخزائن:

أ) عهد الخزانة الواحدة

كان للعثمانيين حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر خزانتيان؛ إحداها أساسية توضع فيها موارد الدولة وتخرج منها نفقاتها وتعرف باسماء متعددة مثل: الخزانة العامرة (خزينة عامره) وخزانة الخارج (ديش خزينه - طشره خزينه سي) وخزانة البيرون (بيرون خزينه سي) وخزانة المالية (ماليه خزينه سي) وخزانة الديوان الهمايوني (ديوان همايون خزينه سي)، أما الثانية فهي للاحتياط وعرفت باسماء مثل: خزانة الداخل (اندرون خزينه سي - إيچ خزينه) أو خزانة الخاصة [السلطانية]. ولأن خزانة الداخل كانت بمثابة الخزانة الاحتياطية فلا نجانب الصواب إذا قلنا إن ذلك العهد كان عهد الخزانة الواحدة.

الخزانة العامرة: كانت خزانة الخارج في القرنين السادس عشر والسابع وكما يُعرف من اسمها الآخر أي "خزانة الديوان الهمايوني" توجد بجوار المبنى المعروف باسم (قُبّة آلتى) أي

"تحت القبة" الذي يجتمع فيه الديوان الهمايوني(٤). أما في القرن الثامن عشر فتدلنا المصادر العثمانية على وجود خزانة في الفناء الأول داخل سراي طوب قايى (٥).

وكانت العادة عند دخول المبالغ إلى الخزانة أن يتسلمها كبير الأمناء (وَرْتَه دار باشى) في حضور الأمناء الآخرين وكتاب اليومية (روزنامچه جيلر) وناظر السركي (سرگى ناظرى) وكتاب السركي وفريق موسيقى الخيمة (مَهْتَرَانِ خِيَمَه). وعندئذ يقوم كاتب السركي بتسجيل الإيراد والمصاريف في ايصالات السركي (سرگى پُوصْلَه سى)، كما كان الشخص الذي يقوم بتسليم شيء للخزانة يحصل من الروزنامچه على ايصاله. وعند المساء تجري عملية حساب الصادر والوارد، ويتولى رئيس الأمناء مراقبة ذلك بمراجعة الايصالات الموجودة بين يديه، ولأجل المصاريف الجارية كانت تُترك عنده أربعة أو خمسة أكياس من النقود، بينما يُودَع الباقي منها في الخزانة ثم يجري ختمها.

وكان لا بد عند صرف شيء من الخزانة أن يصدر بذلك أمر (بيورلدى) من الصدر الأعظم بناءً على طلب موقع من الدفتردار، فلا يتم الصرف من الخزانة في حالة نقص أحد الأمرين، حتى أنهم في القرن الثامن عشر بدأوا في النص عند الصرف على نوع الإيرادات التي سيجري منها.

خزانة الداخل (ايچ خزينه): وهي الخزانة التي عُرفت بأسماء متعددة، وتكونت من عدة خزائن فرعية يقوم قسم منها بوظائف متباينة. وتلك الخزائن هي: خاص اوده و بُدروم وإفراز وچيلخانَه و رَحْت (أو: خاص آخور) و خَلَعْت (أو: أُنْدرون ديش خزينه سى) وجيب همايون (أو: حرم همايون). فكانت خزانة الاسطبل الخاص (خاص آخور) تضم أطقم الخيول الثمينة وغير

(٤) - يقول (التوقيعي عبد الرحمن باشا) في قانوننامه وهو يتحدث عن اجتماعات الديوان الهمايوني (MTM, I/3,509-510) إن كبير أمناء خزانة الخارج كان قبل الاجتماع يقوم بفك الشمع عن خاتم الخزانة ثم يسلمه للصدر الأعظم، أما بعد انقضاء الاجتماع فكان يقوم كبير الجايشية بأخذ الخاتم الهمايوني من الصدر الأعظم ثم يختم به كيس الروزنامه ودفترخانه المالية والخزانة والدفترخانه. وهذا يعني أن خزانة الخارج كانت في أواخر القرن السابع عشر توجد إلى جوار الديوان الهمايوني.

(٥) - يقول دوسون إن خزانة المالية كانت توجد في الساحة الأولى من سراي طوب قايى عند الدخول من الباب الهمايوني في الجهة اليمنى، أنظر: 362, *Uzunçarşılı, Merkez ve Bahriye Teşkilatı*, وذلك نقلاً عن *Tableau Général de L'Empire Ottoman* وأنظر أيضاً M. Belin, *Türkiye İktisadî Tarihi Hakkında Tetkikler*, (trc. M. Ziya [Karamürsel]), İstanbul 1931. s. 46

كما جاء في دفتر الروزنامچه المؤرخ في ١١٣٩هـ/ ١٧٢٦م عبارة تقول: "عندما يقتضي الأمر اخراج نقود من الخزانة المختومة في الباب الهمايوني..." وهي تدلنا على وجود خزانة عند الباب الهمايوني في السراي. أرشيف رئاسة الوزراء العثمانية، تصنيف كبه جي، رقم ٢٠٢٨، وأنظر أيضاً: Ahmet Tabakoğlu, *Gerileme Dönemine Girerken Osmanlı Maliyesi*, İstanbul 1985, s. 42, dn. 27.

ذلك، وتضم خزانة الخَلْع (خُلَعَتْ خزينه سي) الخلع ومعاطف الفراء الغالية والمخلفات [التي يتركها الشخص بسبب الوفاة أو المصادرة]. وهاتان الخزانتان كانتا توجدان خارج "باب السعادة" الباب الثالث في سراي طوب قايي، أما الخزائن الأخرى فكانت تقع داخل الفناء الثالث. وباستثناء خزانة الجيب الهمايوني (جَيِّبِ همايون خزينه سي) كانت الخزائن الأخرى أقساماً لحفظ المسكوكات وعيدان المسكوكات، وحفظ الحلي والمجوهرات الثمينة في حالة عدم كفاية "مهجع الخزينة" (خزينه قوغوشي). وكانوا عند الحاجة يستخرجون - بأمر من السلطان - النقود والمعادن الثمينة المحفوظة هناك ويستخدمونها. وفي حالة عدم كفاية النقود الموجودة هنا للحاجة كانوا يستخرجون الذهب والفضة منها لتحويلها إلى عملة، ويرسلونها عندئذٍ إلى الضربخانة. فعندما نفدت نقود الدولة نتيجة للحروب التي وقعت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر قامت بإذابة المعادن الثمينة في السراي وحولتها إلى نقود.

وخزانة الجيب الهمايوني هي الخزانة الخاصة بالسلطان، وتُجمَع فيها الموارد التالية:

- ١- مبلغ ٥٠,٠٠٠ أقبه يقدمه الديوان الهمايوني كل شهر.
 - ٢- الموارد القادمة من الخواص السلطانية والمالكانات.
 - ٣- الفائض عن أوقاف الحرمين الشريفين.
 - ٤- الحاصلات التي تجمعها طائفة البستانية في استانبول وأدرنه من حدائق الخاصة السلطانية.
 - ٥- الفائض عن الضربخانة.
 - ٦- الموارد الناتجة عن المخلفات والمصادرات.
 - ٧- إرسالية مصر
 - ٨- الضرائب القادمة من إمارتي الافلاق والبُغدان.
- وكان لهذه الموارد أبواب متعددة للصرف؛ وأهمها الأموال والهدايا التي جرت العادة بإرسالها كل عام مع موكب الصرة إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، وزكاة الفطر، والعطايا والصدقات والهبات التي يقدمها السلطان في مناسبات شتى، والنفقات الشهرية لدائرة الحريم السلطاني، والهدايا المقدمة لحكام الدول الأجنبية وغيرهم.

وكان السلطان عندما يسحب أموالاً من الخزانة يقدم إيصال استلام (تَسْلَم تذكره سي) مختوماً بالخاتم الهمايوني ذاكراً فيه مقدار العملة ونوع السِّكَّة (٦).

وكان إذا انتهت إحدى الحروب بالنصر، وضاعت خزانة الداخل بفائض أموال الغنائم استخدموا لذلك الخزانة الموجودة في (يدى قوله) (٧). كما جرت العادة أن تقوم خزانة الداخل باقراض خزانة الخارج، ولا سيما عند ازدياد النفقات في وقت الحرب، وهذا القرض يُصرف بكفالة الصدر الأعظم والباش دفتردار. وكان إذا حدث ووقعت الحرب قبل قيام السباهية بجمع محاصيل تيماراتهم قامت خزانة الداخل باقراضهم، شريطة تسديد تلك القروض بعد الحرب. ولما تدهور الوضع المالي ابتداءً من القرن السابع عشر أسفر ذلك عن تأخر سداد القروض في وقتها، وهكذا دخلت خزانة الخارج ومن بعدها خزانة الداخل في أزمة مالية، حتى بلغت ذروتها في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

ب عهد الخزائن المتعددة

عهد الانتقال وقيام الضربخانة بوظيفة الخزانة الاحتياطية: وقع في النصف الثاني من القرن الثامن عشر بعض التغييرات في هوية الضربخانة، أي دار سك العملة؛ إذ بدأت الدولة في استخدامها كخزانة احتياطية للخزانة العامة ابتداءً من عام ١٧٧٣ - ٧٤. وبسبب تدهور إدارة مقاطعات الحرمين الشريفين التي ينتفع بها أغوات دار السعادة أدرجتها الدولة ضمن نظام المالكه الذي يعني حق الانتفاع على قيد الحياة، وابتداءً من عام ١٧٥٧ - ٥٨ أعطيت صلاحية بعض الأمور كالبيع والالتزام للدفتردار، ثم بدأت بعد ذلك الضربخانة عام ١٧٦٦م في إدارتها. غير أن بدلات البيع التي تعرف باصطلاح (مُعْجَلَه) فقط وليس كافة مداخيلها هي التي كانت

(٦) - هناك العديد من تلك التذاكر في دور الوثائق عندنا، أنظر مثلاً تذاكر مراد الرابع في: الأرشيف العثماني، تصنيف ابن الأمين، مالية رقم ٩٥٧.

(٧) - تشير بعض المصادر إلى أن هذه الخزانة أقيمت في عهد السلطان سليمان القانوني وعلى أيام الصدر الأعظم رستم باشا (Belin, *TİHT*, s. 52; Uzunçarşılı, *Merkez*, s. 363). غير أن كتاب (آصفنامه) الذي وضعه لطفی باشا (نسخة مكتبة جامعة استانبول التي نشرتها مباهات كوتوك اوغلي، ص ٩٢) يورد عبارة تقول:

"عندما ترك عبيكم الفقير الوزارة جرى تخصيص قدر يكفيه لمدة عشرين عاماً من خزانة (يدى قلّه) ومن الخزانة العامة". وذلك دليل على أن خزانة (يدى قلّه) كانت موجودة أيام كان لطفی باشا صدر أعظم. بل إن الأمر الذي أصدره السلطان محمد الفاتح عقب فتح استانبول باقامة قلعة داخلية لخزانة الدولة في (يدى قلّه) يجعلنا نذهب إلى أن تلك الخزانة كانت

موجودة منذ عهد الفاتح نفسه. أنظر: Bekir Kütükoğlu, "Fâtiḥ, Fetih ve İstanbul", *Tarih Boyunca İstanbul*, *Semineri*, 29 Mayıs - 1 Haziran 1988 - *Bildiriler*, İstanbul 1989, s. 8

تدخل خزانة الضربخانة، أما المبالغ المقرر تأديتها باسم (مال) كل عام فكانت تترك لخزانة الحرمين الشريفين لمواجهة المصاريف اللازمة للأوقاف.

وما عدا مقاطعات الحرمين الشريفين كانوا قد تركوا للضربخانة موارد مقاطعة الـ (سيمكشخانه) وبعض مقاطعات الميري، وتركوا لها أيضا موارد الجفالك والتميمات التي كانت تقوم هي بالسيطرة عليها وإدارتها، وتركوا لها ضريبة "بدل المخلفات" (مخلفات بدلي) التي كانت تسدد في المصادرات عند ترك التراكات للورثة. وكان من واردات تلك المؤسسة أيضا الحاصلات التي تأخذها من عمليات سك العملة.

خزانة الإيراد الجديد: وقع في عهد السلطان سليم الثالث تغيير في السياسة المالية للدولة؛ إذ شاعت تأسيس خزانة خاصة لمواجهة نفقات الحرب إلى جانب نفقات الجيش الحديث الذي أقيم آنذاك وعرف باسم "النظام الجديد". وفكروا في البداية أن تُترك إدارة ذلك العمل للضربخانة، ثم لم يلبثوا أن صرفوا النظر عن ذلك، ورأوا من الأنسب إقامة خزانة جديدة تعرف باسم "الإيراد الجديد"، فأقيمت تلك الخزانة في ٢ مارس ١٧٩٣م، وتقررت مصادر إيرادها على النحو التالي:

١- تقوم "خزانة الإيراد الجديد" بإدارة بعض مقاطعات الميري التي تديرها الخزانة العامرة، وإدارة مقاطعات الحرمين الشريفين والتميمات التي تديرها الضربخانة، وإدارة شئون الالتزام الخاصة بكل ذلك.

٢- وكان قد تقرر لمقاطعات المالكانه التي تتجاوز فوائدها السنوية عشرة أكياس من النقد أن تحال إلى خزانة الإيراد الجديد فور سقوط حق الانتفاع بها، غير أنهم رأوا أن تترك لها الفوائد فقط حتى لا تُحرم الخزائن الأخرى تماماً من مواردها فتضعف، وأن تنقل المبالغ المعروفة باسم (مُعَجَّلَه - مال - قلميه) إلى الخزائن التي كانت تتبعها من قبل.

٣- وتدخل الفوائد الخاصة بالسندات (أسهام) التي يتقرر سقوط حقها بين موارد خزانة الإيراد الجديد.

٤- يجري ربط تيمارات الجنود رماة القذائف (قُمْبَرَه جى) بتلك الخزانة.

٥- يُترك لهذه الخزانة الجديدة أيضا جمع بعض الرسوم، وعلى رأسها "رسم الزجر" بالإضافة إلى المقاطعات التي نقلت من الخزانة العامرة والضربخانة بقصد ضمان تأدية "مُعَجَّلَاتِهَا" في وقتها لتلك الخزائن.

غير أن خزانة الإيراد الجديد لم تعمر طويلاً؛ فقد جرى إلغاؤها هي والأجهزة الجديدة الأخرى نتيجة للثورة التي شبت آنذاك، وخُلِع فيها السلطان سليم الثالث عن العرش ثم قُتل.

خزانة المون: كان تأسيس خزانة المون (ذخيرته خزينة سي) في عهد السلطان سليم الثالث أيضاً. وقد قامت الدولة أولاً بتأسيس "نظارة المون" (ذخيرته نظارتى) في خريف عام ١٧٩٣م بغية توفير المون لاستانبول، وضمان تحقيق ذلك بطريقة أكثر تنظيماً. وفي تلك المرحلة جرى تخصيص صندوق تحت اسم "رأسمال المون" (ذخيرته سرمايه سي) من الضربخانة لشراء المون، على أن تكون الحسابات وتشغيل النقود أمراً تتولاه الخزانة العامرة، أي أنهم جاءوا بنوع من الرأسمال الدوار revolving fund. وبعد عامين من ذلك وضعت اللائحة التنظيمية المؤرخة في ١٥ سبتمبر ١٧٩٥م/٥ ربيع الأول ١٢١٠هـ. والذي تحول بمقتضاها ذلك الصندوق إلى خزانة عُرفت بالاسم الذي أشرنا إليه. وهي خزانة تختلف عن الخزائن الأخرى في أنها لا تملك مصادر معينة للدخل، أما من حيث أسلوب العمل فلا اختلاف فيه. وكانت تحتل مكاناً خاصاً داخل سراي طوب قابى (قاپى آره سي)، ويقوم بحساباتها اليومية موظفان، أحدهما لأمانة السجل (سرگى خليفه سي) والثاني لأمانة الخزانة (وَزَنَتَه دار)، ويقومان كل مساء بتسليم أوامر الصرف (سرگى پُوصَلَه سي) لناظر المون والباش دفتر دار. ولكي تجري عملية الصرف من هذه الخزانة كان لا بد من توقيع الصدر الأعظم والباش دفتر دار على أمر الصرف، ثم قيام الناظر بسحب اشارة (صح) على ظهر الأمر.

وبعد مقتل السلطان سليم الثالث شاء البعض إلغاء هذا النظام التمويني الجديد مع إلغائهم للجيش الحديث الذي عُرف آنذاك باسم "النظام الجديد"، ومن ثم فكروا في إلغاء خزانة المون، غير أنها ظلت على حالها حتى بعد "عهد التنظيمات" وعقب إقامة "خزانة المالية".

خزانة الترسانة العامرة: كانت نفقات الترسانة قبل عام ١٧٩٣م تخرج من "الخزانة العامرة"، فلما أُقيمت "خزانة الإيراد الجديد" أُحيل إليها أمر تلك النفقات. غير أن زيادتها مع مرور الوقت اقتضت وجود جهاز خاص يمكنه الاضطلاع بحسابات الترسانة، ولأجل هذا نُقلت إليه ابتداءً من أواخر عام ١٨٤٠م موارد بعض المقاطعات التابعة "لخزانة الإيراد الجديد" وموارد الزعامات والتميمات البحرية وفوائد السندات المحلولة [أي التي مات عنها أصحابها] وبديلات الغليونجية. أما في فبراير ١٨٠٥م وعقب إقامة "خزانة الترسانة" رسمياً فقد وُجِعت إليها الزيادات التي أُجريت على حاصلات بعض مقاطعات الأوقاف ورسوم ميزان الحرير التي زِيدت هي الأخرى. وتقرر منذ ذلك أن تتولى الترسانة من تلك الموارد مواجهة رواتب العاملين فيها ومأكلهم ونفقات انشاء السفن واصلاحها وتجهيزها.

وتدلنا الأرقام الخاصة بميزانيات خزانة الترسانة أنها سجلت نمواً يبلغ خمسة أو ستة أمثالها خلال فترة ثلاثين عاماً، غير أن هذا النمو لا يعني أن حساباتها كانت تُسَوَّى بغير عجز دائماً، فقد عاشت مرحلة استقرار حتى عام ١٨٢١م - ١٢٣٧/٢٢هـ، بل إن خزانة الترسانة أقرضت الخزانة العامرة نفسها. ثم لم تلبث بعد عام ١٨٢٢م أن اضطرت لطلب العون من الضربخانة، أما عقب إقامة "خزانة العساكر المنصورة" فقد تحولت إلى جهاز تابع لها.

خزانة المقاطعات أو خزانة العساكر المنصورة: عقب إلغاء جيش الانكشارية في عهد السلطان محمود الثاني وإقامة الجيش الجديد الذي عُرف باسم "العساكر المنصورة المحمدية" وتضاعف نفقات الجند عما سبق أضعافاً مضاعفة اقتضى الأمر أن تبحث الدولة عن مصادر جديدة للدخل، وكان أول ما حدث هو زيادة ضريبة الجزية بمقدار ٣٠٪، ثم خصصت لهذا الأمر حاصلات بعض المقاطعات التي تديرها الضربخانة، وحاصلات العقارات الهاميونية التي تسيطر عليها "خزانة الجيب الهاميونية" وحاصلات الرسوم المعروفة باسم (قبو خُرْجِي وباغچه بها) (٨). وفي البداية وُجهت إدارة تلك الموارد إلى "خزانة المقاطعات" التي كانت تتبع "الخزانة العامرة"، ومن المحتمل أنها سميت بذلك الاسم لأنها كانت تُعنى بالمقاطعات. وفي فبراير ١٨٢٧م/ رجب ١٢٤٢هـ انفصلت حسابات خزانة المقاطعات عن الخزانة العامرة، وتحولت إلى جهاز مستقل. ونقل إليها -بالإضافة إلى الموارد الأخرى - رسوم القطن ورسوم الاغنام (اغنام ترتيبي)، ورسوم أخرى أعيد تنظيمها من جديد، مثل رسوم الاحتساب (احتساب رسمي) ورسم الميري (ميري رسمي) ورسم الدمغة ورسم التخميس ورسم الوزن (قنطارية) ورسم الصادرات (رقتيه) ورسم عُرف باسم (رُخصتيه) فرض على بعض البضائع التي كان تصديرها محظوراً حتى ذلك التاريخ. كما وضعت الدولة يدها على بعض المواد، وعلى رأسها الأفيون، فيما عُرف بالانحصار او الاحتكار (يد واحد - تك أل) وتركت لتلك الخزانة حاصلات المكسب الناتج عن الفارق بين أسعار الشراء والبيع لتلك المواد، وحاصلات إدارة فرز الأفيون (افيون مُميّز لكى) (٩).

(٨) - "مصاريف الباب" (قابوخرجي) و "بدل الصرة" (بوغچه بها) اصطلاحان كانا مستخدمين للمبالغ التي يرسلها المعينون

الجند في الايالات والسناجق أو من المبقى عليهم في وظائفهم إلى الصدر الأعظم وبعض كبار رجال الدولة.

(٩) - كانت ادارة فرز الأفيون (افيون مميز لكى) هي الموكلة بتحديد جودة الأفيون المقرر تصديره من ازمير، وتأخذ مقابل ذلك

مائة درهم افيون عن كل سلة منه. أنظر: M.Kütükoğlu, "1826 Düzenlemesinden Sonra İzmir İhtisab)

(Nezâreti", TED, sy.13 (1987)", 502-503

وفي البداية كانت تدار الموارد والنفقات معاً، وبعد عام ١٨٢٩م تُركت إدارة الموارد لـ "نظارة المقاطعات"، أما النفقات فقد أُقيمت لإدارتها "نظارة الانفاق" (مصارفات نظارتي). وفي عام ١٨٣٤م جرى تغيير اسم "خزانة المقاطعات" وأصبح "خزانة العساكر المنصورة" (منصوره خزينه سى)، كما جرى في نفس التاريخ إقامة خزانة أخرى تتبع الأخيرة، عُرفت باسم "خزانة الرديف" كانت مهمتها تنظيم حسابات كتائب جنود الاحتياط التي شُكِّلَتْ لتكون القوة الاحتياطية لقوات "العساكر المنصورة المحمدية"، كما فُرضت ضريبة جديدة عُرفت باسم "إعانة جهادية" (اعانه جهاديه) لمواجهة النفقات من تلك الخزانة. غير أن عجزها عن مواجهة النفقات جعلهم فيما بعد يخصصون لها فائض التعريفات الجمركية وقسماً من رسوم الحرير التي زادوا مقدارها، والقسم المتبقي بعد خصم المصاريف المحلية من الموارد المعروفة باصطلاح "الخارج عن البدلات والثمرات المسجلة" (غير از بدلات و ثمرات مقيده) في نظام الالتزام داخل بعض السناجق.

إدماج الخزانة العامرة مع الضربخانة: عقب إقامة خزانة العساكر المنصورة ونقل بعض الموارد إليها لمواجهة النفقات العسكرية فَقَدَت الخزانة العامرة والضربخانة مكانتهما القديمة؛ فقد عجزت الخزانة العامرة في الحفاظ على وجودها دون الحصول على عون الضربخانة لها، ومع إلغاء صفة "الميري" أي الصفة الرسمية عنها في إبريل - مايو ١٨٣٥م ثم فقدها بسبب ذلك لصفة الخزانة الأساسية في الدولة جرى دمجها مع الضربخانة في سبتمبر - أكتوبر ١٨٣٥م/ جمادي الآخرة ١٢٥١هـ. غير أن هذا الجهاز الجديد لم يعمر طويلاً؛ إذ أعيد تقسيمه إلى قسمين مرة ثانية عام ١٨٣٨م.

إدماج الخزانة العامرة مع خزانة العساكر المنصورة: عند تشكيل "نظارة المالية" في فبراير ١٨٣٨م جرى فصل الخزانة العامرة عن الضربخانة ودمجها مع خزانة العساكر المنصورة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلوا يسكون حسابات الموارد والنفقات منفصلين عن بعضهما. وقبيل "التنظيمات الخيرية" جرى فصلهما من جديد تحت اسم "الخزانة العامرة" و "خزانة المقاطعات".

ج- الانتقال إلى الخزانة الواحدة: خزانة المالية

كان من جراء عدم الشروع دفعة واحدة وفي كل مكان في تطبيق النظم الجديدة التي جاءت بها "التنظيمات الخيرية" في مجال الشؤون المالية أن ظهرت أجهزة تتبع نظامين مختلفين. فبدأت تدار الأجهزة العاملة بالنظام القديم من قبل "الخزائن العامرة". أما الأجهزة العاملة بالنظام الحديث فقد شرعت في إدارتها "خزانة المالية" التابعة لناظر الشؤون المالية. وكان مما يدخلها واردات

"إدارات التحصيل" (محصلق) التي اقيمت حديثاً، وحاصلات "جمرك الامتعة والتبغ" و "جمرك الاخشاب" في استانبول، وحاصلات رسوم الاحتساب ورسوم الزجر (زجريه)، وحاصلات رسوم المناجم والكرنتينة والتحميصخانه وغير ذلك.

وإثناء القيام بهذا التنظيم الجديد رأوا أن موارد السلطان الخاصة عاجزة عن مواجهة نفقاته، فتقرر - مع بعض الاستثناءات - أن تتولى خزانة المالية ادارة أملاك السلطان وعائلته، وتدفع له مقابلاً لذلك راتباً من شهر مارس ١٨٤٠م/ محرم ١٢٥٦هـ. كما تقرر في شهر مايو من نفس العام ضم كافة الخزائن الأخرى إلى خزانة المالية، والجري على مبدأ الخزانة الواحدة والميزانية الواحدة.

ثانياً- الضرائب

١ - الضرائب الشرعية

أ) - **ضريبة العُشر**: وهي من حيث اللغة جزء من عشرة أجزاء. والمعروف في الاسلام أن الأراضي المفتوحة عندما يجري توطين المسلمين فيها أو يقبل أهلها المحليون اعتناق الاسلام كانت تُعد "أراض عُشرية"، ومن ثم جرى تحصيل ضريبة العشر التي تراوحت بين عُشر إلى خمسة أعشار تجبي من المسلمين عن الأراضي الزراعية بحسب أسلوب الري فيها، طبيعياً أو صناعياً. غير أن تطبيق ضريبة العشر عند العثمانيين يختلف عن ذلك كثيراً.

فعند العثمانيين كانت ادارة المناطق المفتوحة تنتقل إلى الدولة، ولهذا كانت تتحول كل أراضيها تقريباً إلى ملكية الميري، ويصبح المزارعون مستأجرين دائمين لأراضي الدولة، ويقدمون لها كل عام قدراً من المحصول الذي تخرج به الأراضي، يُعرف باسم "العشر". وكافة الرعايا مسلمون وغير مسلمين مكلفون عند العثمانيين بالعشر. وتتراوح نسبة الضريبة بين عُشر إلى خمسة أعشار، وتتص قانوناً كل سنق على القدر المطلوب بحسب طبيعة المنطقة، كما اختلف قدر الضريبة من محصول إلى آخر، حتى ولو كان في منطقة واحدة. وهناك أماكن اختلفت فيها نسبة الضريبة التي يؤديها المسلم والمسيحي وإن كان من الأمور النادرة. كما كانوا يجمعون مع ضريبة العشر ضرائب أخرى تحت أسماء مختلفة في بعض المناطق، ولهذا زادت النسبة. أما في أراضي نظام "المالكانة" فقد أخذت ضريبة العشر شكلاً آخر مختلفاً؛ ففي الوقت الذي كانوا يجمعونها في بعض الأماكن [قرامان وبعض الولايات الشرقية] على شكل حصة للديواني وحصة للمالكانة، جمعوها في بعض الأماكن الأخرى أيضاً على شكل حصتين للمالكانة وحصة للديواني، وخاصة في ارزجان التي كانت تدفع دائماً حصة زائدة للـ (ديواني) بواقع ثلاثة

أعشار، أي حصتين للمالكانة وحصاة للديواني، كما أن حلب من الأماكن التي كانت تدفع خمسة أعشار، ثلاث للمالكانة وحصتان للديواني، وفي ماردين أربع للمالكانة وحصاة للديواني. غير أن هذا التباين في النسبة لم يكن ناجماً عن عشوائية في التطبيق، بل راعت الدولة في المناطق المختلفة القوانين التي كان معمولاً بها قبل العثمانيين من ناحية، والظروف الاقتصادية التي كانت عليها تلك المناطق من ناحية أخرى. ومع إعلان "التنظيمات الخيرية" رأت الدولة الأخذ بمبدأ المساواة في الأماكن التي يطبق فيها هذا النظام، ومن ثم توحيد النسبة، وانطباق اسم الضريبة على مسماها (عُشْر).

أما عن أسلوب جباية ضريبة العشر فالمعروف في الفترة التي عمل فيها نظام التيمار بشكل جيد أن أمر جمعها ترك للسباهية مقابل الخدمات التي كانوا يقومون بها للدولة. غير أن تدهور الأوضاع الاقتصادية والشعور بالحاجة إلى موارد دخل جديدة جعلتهم يحولون التيمارات إلى (خواص)، ويدعون أمر جباية حاصلاتها للمتزمين، ولكن رغبة هؤلاء في الكسب الأكبر لأنفسهم استنفدت قدرة الفلاح المادية، مما دفع الدولة للتفكير في انقاده من أيديهم، فأحالت أمر تحصيل هذه الضريبة إلى موظفين رسميين، عُرف الواحد منهم باسم (مَحْصَل)، ومع ذلك فإن تباطؤ هؤلاء أيضاً في نقل المحاصيل إلى الأسواق سبب للخزانة أضراراً فادحة، وعلى الرغم من قيام الدولة بتجربة إعادة نظام الالتزام ونظام الأمانة، أحدهما في أعقاب الآخر، إلا أنها لم تحصل على النتيجة المرجوة من كليهما. وبعد إعلان الجمهورية التركية جرى إلغاء ضريبة الأعشار بقانون صدر عام ١٩٢٥م.

وتحمل ضريبة العشر أسماء مختلفة تبعاً لنوع المحصول الذي تجبى عنه؛ فهناك ضريبة (رسم باغ) أي ضريبة الكروم التي تجبى عن محصول العنب بعد جمعه، وهناك ضريبة (رسم شرا) أي ضريبة حطب الايقاد التي تجبى عن محصول العسل الاسود المصنوع من العنب (بَكْمَز). ومع اختلاف النسبة من مكان لآخر فإن رسم الحطب - في الأماكن التي يكون فيها رسم الكروم بنسبة العشر - يكون بنسبة ١/١٥ نظراً لاستخدام الحطب عند صناعة الـ (بكمز). والرسم الذي يؤدي عن حدائق الفاكهة عندما تنتضج محاصيلها ولا تقل نسبته عن العشر يعرف باسم (رسم باغچه) أو (رسم فواكه)، بينما يُعرف الرسم الذي يؤدي عن حقول الشمام والبطيخ وغيرهما باسم (رسم بوستان). وهذه الرسوم لا تؤدي إلا إذا كانت تلك المحاصيل بقصد الربح والتجارة؛ فهي لا تخضع للضريبة عندما تكون بالقدر الذي لا يزيد عن حاجة أهل البيت. كما كانت تحصل الدولة على ضريبة العشر عن محصول القطن (رسم پنبه)، وعن الحرير (رسم

حرير)، وعن الكلأ والعشب (رسم كياه - رسم چاير)، وعن صيد الاسماك (رسم آخ)، وعن غسل النحل (رسم قووان - رسم كواره). وهذا الرسم الأخير كان يؤدي للسباهي صاحب الأرض التي توجد فيها خلايا النحل بنسبة العشر في الغالب بعد استقطاع نفقات النحل في فصل الشتاء.

ب) - الخراج: وهو من حيث اللغة "المال المأخوذ عن حاصلات مكان أو عن جهد العبيد والصبية الذين يجري تشغيلهم كعمال"، ومع ذلك فقد استخدم هذا الاصطلاح على الضريبة التي تجبى عن الأشخاص، وذلك بسبب ملكية الأرض مع مرور الزمن. والخراج في تعريف آخر، ضريبة تجبى عن "الأراضي الخراجية"، أي الأراضي التي فتحها المسلمون ثم تركت لأهلها المحليين. وتعرف ضريبة الخراج التي تجبى من الأشخاص باسم الجزية. وينقسم خراج الأراضي إلى قسمين:

- أحدهما "الخراج المَقْسَم"، وهو بحسب خصوبة الأرض، ولا يؤدي إلا بجمع المحصول، ويتعدد بتعدد المحصولات السنوية.

- وثانيهما "الخراج المَوْظَف"، وهو لا يرتبط بالمحصول، بل هو ضريبة تجبى عن مساحة الأرض بحسب عدد الدونم أو الجَرِيب [٦٠ ذراعاً مربعاً]. وفي القرن السادس عشر رأى أبو السعود افندي أن العُشر يقابل الخراج المَقْسَم، ورسم المزرعة (جفت رسمى) يقابل المَوْظَف.

ج) - الجزية: وهي ضريبة الرأس التي يؤديها أهل الذمة في حالة بقائهم على أديانهم وعدم مشاركتهم في الحروب وتعهد الدولة بحمايتهم. ولكي يصبح الشخص مكلفاً بدفع الجزية كانت هناك بعض الشروط، كأن يكون الشخص ذكراً بالغاً صحيح البدن قادراً على العمل. ويُعفى من ذلك النساء والأطفال والمرضى والمعوقون والشيوخ غير القادرين على العمل والرهبان الذين يعيشون على الهبات وحدها [ما عدا الذين يعيشون داخل الأديرة الكبيرة]، والعبيد والمتسولون. وهي في نفس الوقت تؤخذ من أصحاب الثروات القادرين على تأديتها رغم عدم اشتغالهم. أي أن الجزية ضريبة رأس تؤدى عن الذكور الأصحاء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤-٥٧ عاماً.

وكانت تؤدى على ثلاثة مستويات، تبعاً للحالة المالية للمُكَلَّفِين؛ فهي عن الثري بمقدار ٤٨ درهماً فضياً (اعلا) لقاء [اعفائه من] الذهاب ركباً إلى الحرب مع شخص آخر يتكفل بتجهيزه، وبمقدار ٢٤ درهماً فضياً (أوسط) من متوسط الحال لقاء [اعفائه من] الاشتراك في الحرب ركباً وبمفرده، وبمقدار ١٢ درهماً فضياً (ادنى) من الفقير لقاء [اعفائه من] الاشتراك في الحرب

مترجلاً. وكانت فئة متوسطي الحال هي التي تمثل العدد الأكبر؛ إذ يتراوح مقدارها بين ٦٠-٨٠٪ من مجموع الفئات الثلاث. أما الفئتان الأعلى والأدنى فكانتا تمثلان نسبة ١٠-٢٠٪ تقريباً. وكان يعنى بضريبة الجزية قلم يقال له "قلم حسابات الجزية" (جزية محاسبه سي قلمي)، فيقوم في شهر المحرم من كل عام باعداد صُرر الجزية وتسليمها للقائمين على عملية الجباية، ثم إرسالهم إلى الأماكن المطلوبة. وكانت تجري عملية الجباية في أول الأمر على أيدي موظفي الدولة، ثم شرعوا ابتداءً من عهد السلطان محمد الفاتح [أو سليمان القانوني] في تطبيق نظام "الالتزام" مع بعض الاستثناءات القليلة. فلما ظهرت محاذير من جمعها بنظام الالتزام ذي الأجل القصير انتقلوا إلى تطبيق نظام "المالكانة" في عهد السلطان مصطفى الثاني، ومع ذلك فلم يُعمرَ هذا النظام طويلاً؛ إذ عادوا مرة ثانية إلى النظام القديم الذي كان في عهد السلطان احمد الثالث. أما في عهد السلطان محمود الثاني فقد قامت الدولة -فيما قامت- بإجراء بعض الإصلاحات على أسلوب جباية تلك الضريبة.

ومع صدور "التنظيمات الخيرية" وقبول مبدأ المساواة بين كافة رعايا الدولة صدرت إرادة سلطانية في ١٠ مايو ١٨٥٥م قضت بفرض الجندية على غير المسلمين، كما هو الحال مع المسلمين، ومن ثم ألغيت ضريبة الجزية، غير أن فرض الجندية أدى إلى ظهور علامات التذمر بين الرعايا غير المسلمين، واضطرت الدولة بعد مدة قصيرة إلى فرض (بدل) نقدي يؤدي بدلاً من ذلك. أما في عام ١٩٠٩م فقد ألغي البدل وعادت الجندية من جديد خدمة إجبارية على جميع الرعايا.

٢- رسوم الرعية/ أو الضرائب التي تؤدي للسباهي

(أ)- ضرائب على الرعايا المسلمين

رسم المزرعة (چفت رسمي): وهو ضريبة كانت تؤدي عن كل دار أو عائلة (خانـه) والأرض التي تقوم بفلاحتها. ولأنها تؤدي مرتبطة بالأرض فقد اعتبرها ابو السعود افندي من "الخَرَاج المَوْطَف" (١٠). وساد هذا الرأي بعد ذلك أيضاً، حتى أنه دخل القانوننـامات نفسها (١١). وجباية ضريبة من المزارعين ليست على الأرض مثل ضريبتـي (رَسْم مُجَرْد) و (رَسْم قَرَا)

(١٠) - يرى البروفسور بركان في ذلك محاولة للتوفيق بين النظام القائم مع أحكام الشريعة،

للمزيد من التفاصيل أنظر: (Kanunlar, s. XLI).

(١١) - قانون اوسكوب وسلاطيك، أنظر: (Barkan, Kanunlar, s. 299)

اللتين تكملان رسم المزرعة إنما يؤكد الرأي بأن هذا الرسم لم يكن مرتبطاً بالأرض فحسب، بل كان في الوقت نفسه ضريبة تجبى من رب الدار (١٢).

وتنص قانوننامه السلطان محمد الفاتح على أن الفلاح مكلف بخدمة السباهي بدينياً قدر ثلاثة أيام في العام (= ٣ أقجات)، وتأدية رسم يُعرف باسم "رسم المنجل" (أوراق رسمي) (قدر عربية عشب = ٧ اقجات)، ورسم يُعرف باسم "رسم النورج" (دوگن رسمي) (نصف عربية تبين = ٧ اقجات)، ورسم باسم "رسم العربية" (قَغْنِي رسمي) (قدر عربية حطب = ٣ اقجات)، ورسم باسم "رسم النير" (بويندروك رسمي) (أن يعمل بعربته = اقجتان)، أي أن المجموع ٢٢ اقجه. وهذا المقدار هو نفسه رسم المزرعة الذي كان يجبى حتى أواسط القرن الخامس عشر. ويختلف مقدار أرض المزرعة (چفتاك) تبعاً لدرجة خصوبتها والمنطقة التي تقع فيها؛ فهي في كثير من الأماكن تبلغ ٤٠ خطوة أو ٧٥ ذراعاً مربعاً [بذراع الترتزي الذي يبلغ ٦٥سم]، أو بتعبير الفلاحين أنفسهم، بقدر ما يحرثه زوج من الثيران في اليوم. ويكون الفلاح مكلفاً بتأدية رسم المزرعة بعد اجراء عملية التحرير، أي التسجيل الرسمي للعقارات. وكانت تتم التأدية لهذا الرسم عقب موسم الحصاد، ثم تغير موعدها في أواخر القرن الخامس عشر ليصبح أول شهر مارس من كل عام.

وقد حرص العثمانيون على عدم تفتيت الرقعة الزراعية؛ فلم يسمحوا بتقسيم أرض المزرعة لأكثر من نصفين. وعندما يكون أبناء صاحب المزرعة أكثر من اثنين فليس لهم إلا أن يفلحوا الأرض مشتركين، ويؤدوا الرسم عنها مشتركين. أما الأراضي التي تترك خالية بعد تعطيل الفلاح لها فكان من حق السباهي أن يعطيها لغيره حتى يفلحها.

رسم تعطيل المزرعة (چفت بوزان رسمي): كان القانون يبيح للسباهي أن يقبض على الفلاح الذي ترك أرضه ورحل عنها إلى مكان آخر أو احترف حرفة أخرى ثم يعيده إليها. وكان القصد من ذلك هو استمرار فلاحه الأرض، والحيلولة بالتالي دون تناقص الدخل المخصص للسباهي من الأرض. غير أن القبض على فلاح عَطَّل أرضاً بعد عشر سنوات، واجباره على العودة إليها كان أمراً يصعب تحقيقه، ولهذا فُرِضَتْ عليه هذه الضريبة التي يحددها مقدار الأرض التي عطّلها، وهي تعرف باسم (چفت بوزان رسمي)، أو باسم (لَوْنْدَك آقچه سي) أي

نقود البحارة، إذا ترك الفلاح أرضه والتحق للعمل في خدمة البحرية. أما في حالة اللجوء إلى أرض سباهي آخر فكان على الفلاح أن يؤدي للسباهي القديم نفس ضريبة العشر التي يؤديها للسباهي الجديد. غير أن السادات، وانباء السباهية، والزياتين، وعشائر اليوروك [الرحل]، وأصحاب المراسيم، والعاجزين عن فلاحية الأرض، والذين اشتغلوا بالحرف الأخرى وسكنوا المدن كانوا معافين من تأدية هذا الرسم رغم قدرتهم على تعطيل مزارعهم متى شاءوا.

رسوم البَنَّاك - مُجَرَّد قَرَا): البَنَّاك هو الابن المتزوج للفلاح صاحب المزرعة، فإذا كان معدماً من الأرض تماماً أطلقوا عليه اسم (جابا بَنَّاك)، وإذا كان يتصرف على أرض تقل عن نصف مزرعة عُرف باسم (اكينلي بَنَّاك). وكان الغالب أن يؤدي الأول رسماً قدره ٩ أقباجات، بينما يؤدي الثاني ١٢ أقبجه. أما إذا كان رسم الدونم (دونم رسمي) للأرض التي يتصرف عليها البنَّاك يتجاوز مبلغ الانتتي عشر أقبجه فعليه أن يسدد رسم الدونم بدلاً من رسم البنَّاك.

والمُجَرَّد هو الابن الأعزب للفلاح صاحب المزرعة، ولم تكن عليه رسوم قط في بعض المناطق خلال القرن الخامس عشر، ويؤدي ٣ أقباجات في مناطق أخرى. أما في القرن السادس عشر فقد بدأت الدولة في تحصيل رسم عنه قدره ٦ أقباجات. وعندما يتزوج المجرّد يصبح في وضع البنَّاك، ويعود إلى وضع المجرّد في حالة الطلاق. كما يُعد من اعتنق الاسلام واحداً من فئة البَنَّاك، لأنه خرج عن فئة غير المسلمين.

أما اصطلاح (قَرَا) فقد أطلق على معان مختلفة مع اختلاف الزمان والمكان، واستخدموه في القانونامات علماً على البَنَّاك، وفي بعضها الآخر علماً على المجرّد.

رسم الأرض/ أو / رسم الدُونُم (رَسْم زَمِين/ رسم دُونُم): كان الجاري في حالة فلاحية الأرض التي لا يجري التصرف عليها بالطابو من قِبَل فلاحين معدمين من الأرض أو فلاحين يريدون زراعة أرض أكثر مما في أيديهم، أو فلاحين ليسوا مسجلين في الأصل على قائمة السباهي صاحب ذلك التيمار (خارج رعيت) أن يجري تحصيل رسم منهم يعرف باسم (دُونُم رسمي - رسم زمين)، وهو بمقدار اقبجتين إلى خمس أقباجات عن كل دونم تبعاً لدرجة خصوبة الأرض.

رسم الدُخَان/أو (دُوخَان رسمي - توتون رسمي): وهو رسم كان يجري تحصيله ممن يفدون على تيمار السباهي من الخارج لقضاء فصل الشتاء، فيؤدون رسم ٦ أقباجات باسم رسم الدخان في مقابل "اشعالهم لمدخنهم". أما إذا امتدت اقامتهم وتجاوزت ثلاث سنوات فكان على السباهي أن يشرع في تحصيل رسم البَنَّاك منهم.

ب) - ضرائب على الرعايا غير المسلمين

ضريبة الرأس (رَسْمُ إِسْپَنَجَه): ضريبة من الضرائب العرفية يؤديها الفلاحون من غير المسلمين، وهي ضريبة على الرأس، وضريبة تقابل ضريبة رسم المزرعة (جفت رسمي) في الوقت نفسه. غير أنها كانت تجبى بمقدار واحد من كافة الذين بلغوا السن اللازمة لآداء الضرائب، ودون النظر إلى مساحة الأرض التي يتصرف عليها غير المسلمين المكلفين، أو إلى عدد الحيوانات التي يملكونها. وكان رسم الاسبنجة في القرن السادس عشر يبلغ ٢٥ اقجة، ثم ارتفع بعد ذلك. وقد جرى تطبيقه أولاً في أراضي الروملي التي فُتِحَتْ في القرن الخامس عشر، وفي جزء من أراضي المجر وفي الأناضول، أما في الأماكن الأخرى فكانوا يجمعون من الفلاحين غير المسلمين رسم مزرعة كما هو الحال مع المسلمين. وفي حالة انتقال أراضي الاسبنجة إلى أيدي مسلمين كان يستمر تحصيل نفس الضريبة، وإذا دخل المكلف بتأدية الاسبنجة دين الاسلام تحول إلى وضع البَنَّاك.

رسم الأرملة: وهو ضريبة تعرف باسم (بَيَوَه رسمي) تجبى من الأرملة غير المسلمة بواقع

٦ اقجات.

ج) - الرسوم والضرائب الأخرى

كانت هناك أنواع أخرى من الضرائب، يجري تحصيلها من الفلاحين عن الأشياء التي يملكونها أو يقومون بإنتاجها.

رسم الطواحين (رسم آسياب): وهي ضريبة كانت تجبىها الدولة عن الطواحين المائية والهوائية ومعاصر الزيت، وكانت تأخذها في بعض الأماكن دون النظر إلى قدرة التشغيل السنوية في الطاحونة أو المعصرة، بينما تقوم بتقريرها في بعض الأماكن الأخرى مع مراعاة دورات التشغيل السنوية، ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو عاماً كاملاً.

رسم العروس (رَسْمُ عَرُوس): ضريبة كان يحصل عليها السباهي بقدر معين من العريس الذي يتزوج باحدى بنات الفلاحين في تيماره، وتعرف باسماء (رسم عروس/ عروسانه/ گردك). ويتحدد مقدارها تبعاً لحالة العروس إن كانت بكرةً أو أرملة أو مسلمة أو غير مسلمة أو حرة أو جارية. أما تزواج العبيد بالجواري فلم يكن يخضع لأي من الضرائب. وفي حالة زواج بنات الموظفين من أمثال الزعيم والسباهي وجنود القلاع كان الصوباشي هو الذي يحصل على تلك الضريبة، أما في حالة زواج بنات الصوباشي نفسه فكان أمير السنجق هو الذي يحصل عليها.

وقد ألغيت تلك الضريبة في القرن التاسع عشر، وشرعت الدولة في ربط أمر الزواج بالحصول على إذن (إذن نامه) من القضاة.

رسم الأغنام (رسم اغنام): ضريبة تجبى من الفلاحين المتوطنين، ومن البدو الرحل الذين يعملون بتربية الحيوان، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. وهي بمعدل اقجه واحدة عن كل رأسين من الأغنام أو الماعز تحت اسم (رسم اغنام) أو (رسم آغيل). وكانت تجري عملية حصر الأعداد في النوروز كل عام.

رسم الحيوانات الضالة والفارة (ياوه وقاچقون رسمى): كانت العادة عندما يقبض أحد على حيوان ضال أن يخبر القاضي بذلك، ويظل يرعاه حتى يظهر صاحبه، فيسترد منه ما أنفق عليه. وكانت تقع تلك الأمور بكثرة في الأماكن المعروفة بتربية الحيوان بأعداد كبيرة. وفي البداية كانت تجبى الضريبة عن تلك الحيوانات تحت أسماء مختلفة، ثم دخلت بعد ذلك تحت اسم "الحاصلات المتفرقة". أما الحيوانات الضالة التي لا يظهر أصحابها فكانت تذهب حاصلات ببيعها إلى خزانة الدولة.

٣- ضرائب "العوارض" (عَوَارِضْ وِيرْگِیلْرى)

وهي نوع من الضرائب التي كانت تفرض في حالات الطوارئ والظروف "العارضة" بقرار من الديوان الهامايوني وأمر من السلطان، وتعرف باسم "العوارض الديوانية". وهي أيضا من نوع الضرائب العرفية، كانت تُجمع في البداية لمواجهة احتياجات الدولة في حالات الحرب فقط، ثم لم تلبث الدولة أن أخذت تجمعها لأجل توزيع العُلوفات وغير ذلك حتى تخفف العبء عن الخزانة، وترفع عنها الضيق الذي هي فيه.

أ) - أسلوب توزيع الضرائب العارضة وأنواعها

على الرغم من أن الأساس في ضرائب العوارض هو الـ (خَانَه)، أي العائلة أو الدار أو الوحدة الأسرية فإن خانة العوارض تختلف من حيث الدلالة عن الخانة الحقيقية. وتدلنا القيود المسجلة في دفاتر التحرير الخاصة بأوائل القرن السادس عشر على أن خانة حقيقية كانت تساوي خانة عوارض، ولكن مع مرور الزمن وتبعاً لطبيعة المكان وحاجة الدولة تجاوز عدد الخانات الحقيقية عدد خانات العوارض (٣، ٥، ٧، ١٠، ١٥ خانة حقيقية = خانة عوارض واحدة). ولأجل حصر خانات العوارض كانت تجري عمليات تحرير خاصة؛ فبعد أن يتم تسجيل كافة السكان في المكان المقرر جعله للعوارض يُسقط منهم المعافون ثم يجري حساب عدد خانات العوارض من الباقين. وهؤلاء قد يكونون - بدلاً من الخانة الكاملة - نصف خانة أحيانا أو ربع أو ثلث خانة. أما

المعافون من العوارض فهم حراس الممرات والمضايق (رَبَّيْنَدَجِي) وصناع الجسور (كُوپِرِجِي)، وغيرهم ممن يؤدون للدولة بعض الخدمات، كمستخرجي الملح وزراع الأرز. كما كانت الأماكن التي تتعرض للحرب أو للكوارث الطبيعية معفاة هي الأخرى بشكل مؤقت من تأدية ضريبة العوارض.

ولم تقتصر ضريبة العوارض على الشكل النقدي، بل كانت تجمع في شكل عيني، أو في شكل خدمة بدنية تؤدي للدولة.

ب) - ضرائب العوارض بحسب أشكال جبايتها

عوارض عينية: ويأتي في مقدمتها ما يحتاجه الجيش من مؤن، وتُعرف باسم "النزل" التي هي الدقيق اللازم للجنود والشعير اللازم للدواب، وهي ضريبة حقيقية تجبى بلا مقابل. ويقوم على جمعها قضاة المنطقة، ثم يقومون بتسليمها للموظف المختص بذلك الأمر هناك، ويُعرف باسم "أمين النزل" (نزل أميني). كما كان يحدث أيضا في الأماكن التي تبعد عن مكان مرور الجيش أن تجبى تلك الضريبة ك (بدل). ولأن ضريبة النزل ضريبة بالمعنى الحقيقي فقد تعفى منها أيضا الفئات المعفاة في الأصل من الضرائب.

أما اصطلاح (سُورَسَات) الذي يعني مهمة نقل المؤن اللازمة للجيش إلى مكان ما، فلم يكن ضريبة بالمعنى الحقيقي، لأن أثمانها دُفعت حتى ولو كان بالسعر الرسمي، بل كانت فقط تكليفاً يُلزم القضاة بجمع الدقيق والخبز والشعير والضأن والسمن والعسل وغير ذلك من المواد الغذائية، ثم الاحتفاظ بها في "منازل" معينة "ينزل" عليها الجيش.

وكانوا يطلقون على المؤن التي تشتريها الدولة شراءاً أثناء الاستعداد للمعارك الحربية بقصد تخزينها في المخازن في الأماكن المركزية أو بقصد توفير احتياجات الجيش منها عند ذهابه للحرب أو عودته منها اسم "الذخيرة المشتراة" (اشترا ذخيره سي). وتكون عملية الشراء بسعر السوق الذي يطلقون عليه (نَرَخ رُوزي/ أو/ نَرَخ جَارِي)، أو أن تجري كذلك بالسعر الميري أي الرسمي كنوع من التكليف.

كما كانت العادة عند سفر أحد الولاة، أو عند وصول أحد السفراء غير العاديين أن يكلف أهالي المنطقة التي يمر منها هؤلاء بتوفير وسائل الاعاشة والبيتوتة لقوافلهم في مقابل "العوارض" المقررة على هؤلاء الأهالي. إلا أنه عند تكرار مثل هذه الأمور في عام واحد وتجاوزهم لطاقة الأهالي كانت الدولة -بناءً على طلبهم- تنقل هذا التكليف إلى قضاء آخر قريب. والواقع أن الدولة

وهي تفرض على الأهالي هذا النوع من الضرائب كانت تراعي دائماً قدرتهم على تأديتها، وكانت إذا وقع خطأ رغم ذلك تقوم في الحال بتصحيحه(١٣).

ضرائب الخدمة البدنية: كانت مهمة التجديف في سفن الأسطول العثماني مقصورة على الأسرى بوجه عام، وعلى المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة، ومع ذلك فإن الدولة عند عدم كفاية هؤلاء في المعارك البحرية كانت تلجأ إلى جمع عمال التجديف من المناطق الساحلية. وهؤلاء العمال كانوا يقومون بالخدمة البدنية في الأسطول، ويحصلون أثناء ذلك على النقود التي تلبي احتياجاتهم مما توفره الدولة لهم من أهالي المنطقة.

الضرائب النقدية: كان من أشكال ضرائب العوارض أن تُجبي أيضاً نقداً تحت اسم (عوارض اقچه سي/ أو/ عوارض بدلي). وكانت الدولة - لكي تحول دون إقدام الولاة على جمع نفقاتهم التي يعجزون عن مواجهتها من خواصهم بطرق غير مشروعة وتحت أسماء مختلفة - أن قبلت رسمياً في عام ١٧١٨م/ ١١٣٠هـ أن يقوم هؤلاء بجباية ضريبة للمعونة العسكرية تُعرف باسم (إمداديه سفريه) تُخصّص لمواجهة نفقاتهم العسكرية. أما في حالة جباية الضريبة نفسها في زمن السلم فهي تعرف عندئذ باسم (إمداديه حَضَرِيه). أما الضرائب التي جُبيت تحت اسم (جهاديه/ أو/ إعانه جهاديه) فلم تكن لمواجهة نفقات الحرب وحدها، بل كانت أيضاً لأجل توفير بعض الاحتياجات الخاصة بالجنود(١٤). أضف إلى ذلك أن قسماً من ضرائب العوارض كان قد تحول منذ القرن السابع عشر إلى ضرائب دائمة لتغطية عجز الميزانية. كذلك للحيلولة دون سحق الأهالي الفقراء تحت وطأة تلك الضرائب أقيمت مع مرور الوقت "أوقاف العوارض" للحصول على تلك الضرائب من أثرياء المنطقة.

٤ - الضرائب العرفية بعد عهد التنظيمات

أ) - الضريبة الجماعية (عن جماعتن ويرگی)

كانت الدولة العثمانية مع إعلان التنظيمات الخيرية عام ١٨٣٩م قد قبلت بمبدأ المساواة بين رعاياها من الناحية الاجتماعية والقانونية والمالية، ومن ثم ألغيت بعض التكاليف المقررة على الأهالي، مثل عملية توفير الأخشاب وملح البارود والجوت وغير ذلك من المواد التي كانوا

(١٣) - أنظر: M. S. Kütükoğlu, "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Devletinde Fevkalâde Elçilerin Ağırılanması", *Türk Kültürü Araştırmaları*, XVII/1-2, Ankara 1989, s. 199-201.

(١٤) - جرى مثلاً على أيام السلطان محمود الثاني جمع إعانة باسم "الإعانة الجهادية" لمواجهة احتياجات عساكر الردف. لمزيد

من المعلومات أنظر: M. S. Kütükoğlu, "Redif Askeri Giderlerini Karşılamak Üzere Alınan Bir Vergi: İâne-i Cihâdiyye" *Birinci Askeri Tarih Semineri, Bildiriler II*, Ankara 1983, s. 145-166

يقدمونها للدولة حتى ذلك التاريخ كنوع من البذل لحق الانتفاع بالمكان (أوجاقليق)، وتكاليف حراسة الممرات والمضايق (دَرَبَنْدَجِيك) وإقامة الجسور (كُوپروچيك) وغير ذلك من الخدمات، ثم فرضت ضريبة موحدة بدلاً من كل ذلك. ولأجل هذا اقتضى الأمر أيضاً معرفة الأهالي؛ فشرعت الدولة تحت إشراف المُحصِّلين في حصر كافة ما يتمتع به الناس من أموال وعقارات ودواب، ثم أقرت تطبيق الضريبة ابتداءً من عام ١٨٤٠م، وراعت فيها مقدار الضرائب العُرفية التي كان الأهالي يؤدونها قبل ذلك، ولكنها خفضت قيمتها لسهولة التحصيل، ثم حددتها حتى تبين المقدار المقرر على القرية أو الحي. وكان يتولى جمعها عُمد القرى وأئمتها ورؤساؤها الروحانيون بالقدر الذي يوافق القدرة المالية لكل شخص. وتقرر في البداية أن تكون جبايتها على قسطين، أحدهما في [٢٣ إبريل/نيسان الرومي الذي يقابل ٦ مايو الميلادي] (رُوزِ خضير)، والثاني في [٢٦ نوفمبر/تشرين أول الرومي الذي يقابل ٩ نوفمبر الميلادي] (رُوزِ قاسم)، وبعد ذلك رأت الدولة أن يؤديها المكلف في الموعد الذي يناسبه، حتى تقرر في النهاية أن تكون التأدية على عشرة أقساط.

ولكي تتمكن الدولة من سد عجز الخزانة الناشئ عن إلغاء بعض الضرائب والرسوم التي كانت مقررة قبل عهد التنظيمات فقد أقرت بعض الزيادات على مقدار الضريبة الموحدة، حتى تواجه أولاً نفقات جهاز الحجر الصحي (قرانتينه) الذي أقيم حديثاً عام ١٨٤٥-١٨٤٦، وتسد العجز الناشئ عن ضريبة الـ (إسبَنجَه) التي ألغيت عام ١٨٤٨-٤٩، وتتلافى فاقد الموارد الذي خَلَفَتْه شروط "معاهدة قانليجه التجارية ١٨٦١" في الجمارك (١٥).

ب) - الفصل بين ضرائب: الأملاك، والأراضي، والتمتع

قامت الدولة عقب صدور "قرمان الإصلاحات ١٨٥٦" بتحقيق سلسلة من الإصلاحات، ورأت أثناء ذلك أن النظام الضريبي في حاجة هو الآخر إلى إجراء تنظيم جديد، فألغت الضريبة الموحدة التي ظل تطبيقها سارياً حتى عام ١٢٧٥ (١٨٥٨-٥٩)، وقررت جباية ضرائب الأملاك والأراضي والتمتع منفصلة عن بعضها، ثم شرعت في تطبيق ذلك بأن جعلت ولاية بورصة في منطقة الأناضول وولاية يانيه في منطقة الرومي هما بداية التطبيق، بينما شرعت في عمليات التعداد السكاني للمناطق الأخرى. ووضعت ضرائب إجبارية على كافة المباني، بحيث تكون الضريبة على ما يدر دخلاً بمعدل ٨،٠٪، وما لا يدر دخلاً بمعدل ٤،٠٪، وعن الأطيان بمعدل

(١٥) - للمزيد من المعلومات أنظر قسم التجارة الخارجية والجمارك.

٠,٤٪، وعن الدخل السنوي للحرفيين والتجار بمعدل ٣٪ كضريبة تمتع. أما الذين يعملون بالزراعة فقد استمروا في تأدية ضريبة العُشر ورسم الأغنام كما كان عليه الحال من قبل. غير أن الدولة أجرت بعض التغيير على هذه الضرائب من خلال لائحة تنظيمية (نظامنامه) صدرت عام ١٢٩٧ (١٨٨٠م)، وكان منها أن بدأت في تحصيل ضريبة عن الأراضي التي تسدد ضريبة العُشر، ومن قيمة أراضي البناء بمعدل ٠,٤٪، وعن الأراضي التي لا تسدد ضريبة العُشر بواقع ٠,٨٪، وعن المباني التي تقل قيمتها عن ٢٠,٠٠٠ قرش ويقيم فيها أصحابها بواقع ٠,٤٪، والأخرى التي تزيد قيمتها عن ٢٠,٠٠٠ قرش وتمارس التجارة والصناعات بداخلها بواقع ٠,٨٪. ثم لجأت الدولة في الأعوام التالية إلى زيادة هذه المعدلات لسد العجز في الميزانية، وأجرت بعض التعديلات الجديدة. وكانت البداية بسكان استانبول؛ إذ كانوا معافين من قديم من الضرائب التي يؤديها سكان المدن، فبدأوا في عهد السلطان عبد الحميد الثاني في تأدية الضرائب هم الآخرون.

ثالثاً- موارد الدخل وإدارتها

كانت عملية جمع الموارد من كل ركن في أنحاء الدولة العثمانية وإيصالها إلى خزانة المركز أولاً ثم إعادة توزيعها من هنا أيضاً لمواجهة النفقات أمراً شاقاً إلى أبعد الحدود مع ظروف ذلك العصر، بل كانت مستعصية أحياناً. ولعل هذا هو السبب الذي دفع الدولة لأن تترك جانباً من تلك الموارد لمواجهة الرواتب وتحيل الجانب الآخر منها للأشخاص ليتولوا جمعها.

١- نظام الـ (تيمار)

إن الأساس في نظام التيمار هو أن تترك الدولة للنفقات العسكرية التي تريد مكافأتها على الخدمات التي تتولى القيام بها حق قيامهم باسمهم ولحسابهم بجباية بعض حاصلات الضرائب بدلاً من حصولهم على رواتب شهرية. والرسوم التي يتولى السباهي جبايتها هي: رسم المزرعة (جفت رسمي) وتوابعه التي ذكرناها سابقاً، ورسوم العُشر والدخان والطابو والكرديك، ورسوم التيمارات الحرة (سَرَسْت تيمار) التي يتصرف عليها الأشخاص ذوو الرتب العليا، مثل رسم النياية ورسم الجُرم والجناية ورسم البادَهْوَا. والذي يحدد نوع هذا الإقطاع هو قيمة حاصلاته [المسجلة في دفاتر التيمار]، فالذي يُدر دخلاً سنوياً يبلغ ٢٠,٠٠٠ اقجه يسمى (تيمار)، والذي يزيد دخله عن ذلك ولا يتجاوز ١٠٠,٠٠٠ اقجه يسمى (زَعَامَت)، أما الإقطاع الذي يزيد دخله عن هذا الرقم فيسمى (خَاصَن). والذي يتصرف على هذه الاقطاعات كان مكلفاً مقابل الحصول على دخولها بالمشاركة بنفسه في الحرب مع اصطحاب عدد من الجنود يُعرف الواحد منهم باسم

(جَبَلُو)، وتجهيزهم تجهيزاً عسكرياً كاملاً، على أن يكون تجهيز الجندي الواحد مقابلاً لمبلغ ٥٠٠٠ أقبه من دخل الإقطاع.

٢- نظام الـ (مُقَاطَعَه)

من معاني المقاطعة في اللغة الاتفاق على عمل بحجم معين، مقابل أجر معين، أما استخدامها كاصطلاح مالي عند العثمانيين فهي تعني المكان أو المؤسسة التي تجلب دخلاً نقدياً معيناً كل عام، مثل المناجم والجمارك والملاحات وفخاخ صيد الأسماك والضربخانات وغيرها، وتجري إدارتها في عدة أشكال، منها أن تدار المقاطعة بأيدي عدد من الموظفين تقوم الدولة بتعيينهم برواتب شهرية، ويطلق على هذا الموظف اسم (أمين)، بينما يعرف هذا الشكل من الإدارة باسم الـ (أمانت)، وهو أسلوب كانت تلجأ إليه الدولة عندما لا تجد أحداً يتولى أمور المقاطعة بطريق الإلتزام، أو تعجز عن تحديد مقدار دخل المقاطعة قبل عرضها على الملتزمين. وفي الإدارة بطريق الأمانة فإن دخل المقاطعة هو المقدار المتبقي من حاصلاتها بعد خصم رواتب الموظفين والعمال والنفقات الأخرى، كمصاريف الوقود والتعمير والكراء وغير ذلك. وهذه الحاصلات كان يجري إرسالها إلى المركز، أو يجري تحويلها إلى مكان آخر يأمر المركز به.

أما إدارة المقاطعات عن طريق الإلتزام فهو حق يشتره القادر بالمزاد، ولمدة ثلاثة أعوام في الغالب، أي لمن يتعهد بسداد أعلى مبلغ. ويقوم الملتزم [أو العامل] الذي رسا عليه مزاد الإلتزام بسداد قدر من قيمة الإلتزام مقدماً، ثم تقديم كفيل يكفله عن سداد القدر المتبقي. فإذا جمع الملتزم حاصلات المقاطعة وسدد للدولة ما التزم به كان الجزء المتبقي بعد ذلك هو مكسبه. أما من يعجز منهم عن سداد ما التزم به كانت الدولة تضع يدها على أمواله، فإن لم تف الأموال بذلك وُضع في السجن.

وعلى الرغم من أن مدة الإلتزام كانت محددة بثلاث سنوات في الغالب إلا أن الملتزم عندما يرى نفسه رابحاً كان في إمكانه أن يحصل على المقاطعة باكثر من (تحويل)، أي لست سنوات أو تسع سنوات أو حتى لمدة ١٢ سنة. ومن ناحية أخرى، كانت الدولة قبل انتهاء مدة التحويل تفسخ عقد الإلتزام إذا وجدت من يدفع أكثر لتلك المقاطعة، فتقوم بحساب المدة المنقضية من التحويل وتنزع المقاطعة من الملتزم الأول. كما كان من حق الملتزم الواحد أن يلتزم باكثر من مقاطعة في آن واحد، ويتلافى بذلك الخسارة التي يتعرض لها من إحدى المقاطعات بالمكسب

الذي يحصل عليه من مقاطعة أخرى، ويمكن كذلك لأكثر من شخص أن يتعهدوا بالتزام إحدى المقاطعات مشاركة فيما بينهم.

وكان تسديد أقساط الالتزام في النوروز [مارس] وفي أغسطس، غير أن غلوفات الحاميات العسكرية في تلك المنطقة ورواتب أرباب الدعاء (دعاغو) وخدام أوقاف السلاطين أو أجور المهمات العسكرية والمؤن وأجور النقل كانت تسدد حسماً من هذه الأقساط.

وفي حالة تحويل المقاطعة التي تدار بالأمانة إلى التزام يأخذه الأمين نفسه فإن الملتزم يستمر بهذه الصفة لأنه كان أميناً قبل ذلك لتلك المقاطعة، كما يُحسب الأجر الذي يحصل عليه من مردود الالتزام. ويطلق على هذا النوع من الإدارة اصطلاح (أمانت برّ وجّه التزام) أي أمانة على سبيل الالتزام. والأمناء في هذا النظام يتحملون مسؤوليات الملتزمين الآخرين لأنهم معدودون منهم (١٦).

٣- نظام الـ (مالكانه)

كان من نتيجة الفشل في بعض الحروب التي طال أمدها في القرن السابع عشر أن اقتضى الأمر إيجاد مصادر جديدة للدخل يمكن بواسطتها مواجهة النفقات المطردة، ولما لم يكف إنقاص عيار السكة والمصادرات وفرض ضرائب جديدة أو زيادة قيمة الضرائب الموجودة لسد العجز جربت الدولة بيع مقاطعات الالتزام للأشخاص مدى حياتهم. وهذا النظام الذي عُرف باسم "المالكانه" كانت قد جربته الدولة في شرق الأناضول وجنوبه الشرقي وفي سوريا منذ مطلع القرن السابع عشر، إلا أن إقراره كسياسة مالية وتعميم تطبيقه لم يحدث إلا في عام ١٦٩٥م الذي أعقب حصار فينا الثاني وأثناء الحرب التي انتهت بمعاهدة (قارلوفجه ١٦٩٩). فكانت تباع المقاطعات بالمزاد لمن يقدم أعلى الأسعار، أما السعر الذي يبدأ به المزاد فكان رقماً يتراوح بين ٢-١٠ أضعاف الربح الذي يمكن أن يجلبه للملتزم. وعدا بدل البيع المقدم الذي يعرف باسم (مُعَجَلَه) كان يجري تسديد بدل الدلالة (دَلَالِيَه) وبدل الـ (جَبَلُو)، كما يُسدد كل عام أيضاً مقدار معين آخر من المال تحت اسم (مُؤَجَلَه). وفي مقابل ذلك كانت الدولة تتخلى عن حقوقها المالية والإدارية لصاحب المالكانه، فلا يتدخل موظفو الدولة في شئونها.

ويظل صاحب مقاطعة المالكانه يتصرف عليها بهذا الشكل حتى وفاته، وعندئذ تتحلّ عنه، وتعرض للمزاد مرة أخرى. ولكن كان لابن صاحبها الحق أن يشترك في المزاد، فإذا قبل أن

(١٦) - أنظر: Halil Sahillioğlu, "Bir Mültezim Zimem Defterine Göre XV. Yüzyıl Sonunda Osmanlı Darphane Mukataaları", *İFM*, XXIII/1-2 (1963), 145-153.

يدفع أعلى الأثمان المعروضة كان له الأولوية في الحصول عليها. والواقع أن انحلال مقاطعات المالكانة عن أصحابها ثم عودتها للدولة مرة أخرى لم تتحقق بالقدر المأمول؛ إذ كان صاحبها يبيعها وهو على قيد الحياة، ولهذا لم تجن الدولة من هذا النظام مكاسب بالقدر الذي توقعته. ومع ذلك فقد استمر تطبيق نظام المالكانة حتى عهد التنظيمات، وكان من العوامل المهمة في ظهور طبقة الـ (أعيان) في القرن الثامن عشر.

رابعاً- الإقتراض

١- الإقتراض الداخلي

كان الوضع المالي للدولة متدهوراً من الأساس، فلما استجذبت نفقات الحرب بعد عام ١٧٦٨م ساء الوضع أكثر وأكثر، وأدركت الدولة ضرورة البحث عن مصادر جديدة للدخل. ولأنها وجدت أن نظام المالكانة لم يسفر عن النتيجة المرجوة فقد فكرت هذه المرة في سلوك طريق جديد، فاتجهت بدلاً من بيع المقاطعات مدى الحياة- إلى إصدار أسهم لأرباحها، ثم بيع تلك الأسهم. فكان يعتمد نظام الأسهم هذا على أن المقاطعات التي تُدار بأسلوب "الأمانة" وتدر ربحاً، يُراعى مقداره السنوي، ثم يُقسّم إلى عدد معين من الأسهم، ثم تُعرض تلك الأسهم للبيع بالمقدم (مُعَجَّلَه) بخمسة أو ستة أضعافها. وقد وقعت تجربة نظام الأسهم للمرة الأولى عام ١٧٧٥م على "مقاطعة جمرك التبغ" في استانبول، التي كانت تدر ربحاً عالياً، إذ رأت الدولة في البداية أنها الحل الذي يمكن أن يزيح الضائقة المالية عن خزانة الدولة. غير أن سداد الأرباح الذي حددوا له "يوم الخضر" [رومي ٢٣ نيسان = ميلادي ٦ مايو]، و "يوم قاسم" [رومي ٢٦ تشرين أول = ميلادي ٩ نوفمبر] أخذ يشكل عبئاً على الخزانة بعد أن أصدرت أسهماً مشابهة لبعض المقاطعات الأخرى أيضاً؛ لأن الأسهم التي كانت تباع بشرط قيد الحياة قد اعترفت لها الدولة بحق الانتقال بالبيع من شخص لآخر، ومن ثم تعثرت عملية عودة الأسهم إلى الخزانة بعد إنحلالها بوفاة أصحابها، وبالتالي إعادة بيعها من جديد. صحيح أن الدولة كانت تتقاضى عند بيعها الأسهم -كما كان الحال في بيع مقاطعات المالكانة - رسوم الدلالة (دَلَالِيَه)، و "بدل الجبلو" (جبلو بدليه سى) وبعض الرسوم الأخرى عند انتقال الأسهم بالبيع من شخص لآخر تحت اسم "رسم قصر اليد" إلا أن هذه الرسوم لم تكن بالقدر الكافي لمواجهة مدفوعات الأرباح في المقاطعات التي هيبطت مواردها تحت الأرقام المتوقعة في البداية. ولهذا السبب بدأت تضطر الخزانة لتأخير تواريخ السداد بين الحين والآخر، أو بمعنى آخر، لم يأت نظام الأسهم هو الآخر بالانتعاش المرجو للخزانة.

وكان من جراء الأحداث السياسية التي وقعت في عهد السلطان محمود الثاني وما أسفرت عنه الحروب أن تدهور وضع الخزانة تماماً، ولم تعد للأهالي قدرة على سداد ضرائب جديدة، كما لم يكن من السهل تخفيض عيار السكة. واتجهت الدولة إلى سبيل آخر قد ينعش الخزانة ولو بقدر ضئيل؛ فأصدرت في عام ١٨٣٩ وهو العام الأول في حكم السلطان عبد المجيد عملة ورقية عرفت آنذاك باسم (قائمته معتبره نقديه). والواقع أن هذه العملة لم تكن بالمعنى الحقيقي للعملة؛ لأنه لم يكن في الخزانة ما يغطيها من الذهب، بل كانت نوعاً من سندات خزانة أو قوائم للأسهم. وهذه القوائم الأولى التي كان أكبرها بمبلغ ٥٠٠ قرش قد كُتبت بخط اليد فيما يشبه "أمر الدفع" (سرگی) بربح قدره ٨٪، وتقرر أن يُسترد مبلغها الأساسي بعد ثماني سنوات، أما الأرباح فتصرف بعد ذلك. غير أن ظهور قوائم مزورة منها في السوق بعد فترة وجيزة جعلهم يسحبونها على الفور، ويستبدلونها بقوائم أخرى مطبوعة (١٨٤٢م). ولم تكن القوائم تحمل أرقاماً متسلسلة، مما جعل الناس لا يعرفون مقدار ما طُرح منها، وزادت أعدادها في السوق باطراد، وانخفضت أرباحها إلى ٦٪. وأثناء حرب القرم كان يوجد آنذاك ٣٥٠,٠٠٠ كيس من القوائم فأضافوا إليها قوائم جديدة كانت عبارة عن شرائح من ذات العشرة قروش والعشرين قرشاً تحت اسم "قائمة الجيش" (اوردو قائمه سی)، وبذلك يكون تداول القوائم قد انتقل إلى خارج العاصمة أيضاً. غير أن هذه القوائم كانت تأتي إلى المركز، ولكنها لا تطرح مرة ثانية في السوق، مما جعل مقدار "الأوراق النقدية" يتناقص نوعاً ما، وعلى الرغم من أن القرض الخارجي الذي تم عام ١٨٥٨م قد خُصص لالغاء القوائم فقد حاولت الدولة أن تحصل من الأهالي على "إعانة عمومية" لأجل جمع قوائم كانت لا تزال موجودة في السوق بمبلغ ٨٠٠,٠٠٠ ليرة. وفي عام ١٨٥٩م صدرت أسهم عرفت باسم (أسهم جديده) بربح ٦٪، ويكون أجلها بعد ٢٤ سنة، وصدرت أذن خزانة (سرگی) بربح ٦٪، وبضمان سداد من "خزانة الخاصة". وعن القوائم فقد تم سحبها تماماً من السوق في أعقاب القرض الخارجي الذي تم عام ١٨٦٢م بضمان نقد فضي قيمته ٤٠٪ وموارد متوقعة قيمتها ٦٠٪ من القرض.

أما الأسهم والسندات فكانت تباع وتشتري في بورصة استانبول، لكنها مع ألعيب البورصة بدأت تتعرض معاملات نقل كثيراً عن قيمتها الأساسية، ولأجل إخضاع معاملات البيع والشراء لنظام محكم جرى في عام ١٨٧١م نشر لائحة تنظيمية لهذا الغرض، عرفت آنذاك باسم (در سعادت تحويلات بورصه سی نظام نامه سی).

وزادت عمليات الاقتراض الداخلي أيضا بسبب حرب عام ١٨٧٧-٧٨؛ إذ قامت الدولة باقتراض مبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار ذهبي من صرافي غَلَطَـه والبنك العثماني، بعد أن خصصت لسدادها رسوم الملح والتبغ والدمغة والكحول والحرير والأسماك، وهي المعروفة باسم "الرسوم الستة".

٢- الاقتراض الخارجي

لم تأت عمليات الاقتراض الداخلي بالانتعاش المطلوب، ولهذا فعندما ظهرت بوادر حرب جديدة في الأفق مع احتلال روسيا للقرم عام ١٧٨٣م اضطرت الدولة للبحث عن مصادر جديدة للدخل، فكانت تلك هي المرة الأولى التي اتجهوا فيها إلى قرض خارجي لسد العجز في الخزانة، حتى أنهم فكروا في البداية في طلب ذلك القرض من المغرب الدولة المسلمة بدلاً من فرنسا وهولانده أو اسبانيا، ومع أنهم رأوا أن ذلك الرأي هو الأصح إلا أنهم رأوا بدلاً من ذلك أن بيع الواردات المخصصة للدولة في ولاية آيدين في شكل سندات هو أنسب الأمور لسد العجز (١٧). وكانت نفقات حرب عام ١٧٨٧م قد وضعت الخزانة في حرج شديد، واضطرت الدولة لحظر شغل المجوهرات والذهب في مطلع عام ١٧٨٩م، وقامت بجمع مجوهرات السراي، بل وجمعت أطقم الفضة في بيوت كبار رجال الدولة، وجمعت من تجار استانبول ٣٢,٠٠٠ أقه من الفضة الخالصة، ثم أرسلتها إلى الضربخانة وحولتها إلى نقود (١٨)، وفكرت من ناحية أخرى في قرض خارجي، وكانت هولانده هي الدولة الأولى التي فكرت فيها (١٩)، ثم لم تلبث أن عادت وطلبت قرصاً من انجلترا بمبلغ ٢٠ مليون قرش، غير أن الانجليز لم يقابلوا الطلب بحرارة، وباءت المحاولة بالفشل (٢٠).

ونلاحظ أن طلبات الاقتراض بعد ذلك تكررت في الأوقات التي ضاقت فيها الخزانة حتى عام ١٨٥٤ الذي تم فيه أول اقتراض. وكان منها القرض الذي طلب من انجلترا في عام ١٧٩٩م عقب الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م، والثاني الذي طلب منها أيضاً لسد العجز الذي

(١٧) - أنظر: Ahmed Vâsîf, *Mehâsinü'l-âsâr*, İstanbul 1978, s.193.

(١٨) - أنظر التقرير المؤرخ في أول فبراير ١٧٨٩ المرسل من السفير الإنجليزي (R. Ainslie) إلى كارماتن

في Public Record Office, Foreign Office 78/10

(١٩) - أنظر: Cevdet Paşa, *Tarih*, IV, İstanbul 1303, s. 131.

(٢٠) - أنظر: Refii Şükrü Suvla, "Tanzimat Devrinde İstikrazlar", *Tanzimat*, I, İstanbul 1940, s. 267.

ظهر في الميزانية في العام التالي من "معاهدة بلطه ليماني التجارية ١٨٣٨"، غير أن المحاولتين لم تلقيا قبولاً من الانجليز.

وفي عام ١٨٥٠م وقع أثناء الصدارة العظمى لرشيد باشا أن قبلت شركتان في باريس ولندن تقديم قرض مقداره ٥٥ مليون فرنك، بل وجرى عرض سنداته في السوق في باريس انتظاراً لتصديق السلطان، ومع ذلك فإن التغيير الذي وقع في منصب الصدارة العظمى آنذاك جعل الدولة تصرف النظر عن التصديق على العقد، مما اضطرها لأن تدفع - فوق هذا- تعويضاً عن ذلك في تلك الظروف الحرجة.

ومع الاضطرابات الداخلية التي وقعت في النصف الأول من القرن التاسع عشر، والنفقات العسكرية التي جاءت بها الحروب الروسية زادت حدة الأعباء على عاتق الدولة، وجاءت حرب القرم ليصل عجز الميزانية إلى مدها. وبمقتضى معاهدة التحالف التي تمت في مارس عام ١٨٥٤م تعهد السلطان العثماني مقابل كفالة فرنسا وانجلترا لوحدة الأراضي العثمانية بإجراء عدد من النظم الجديدة، مثل إقامة المحاكم المختلطة والمساواة غير المشروطة بين رعايا الدولة، وإلغاء ضريبة الجزية، فكان ذلك سبباً في تعاطف الصرافين الأوروبيين تجاه العثمانيين في موضوع القروض على الرغم من التجربة الفاشلة التي وقعت عام ١٨٥٠م. ولكن مع كل ذلك لم تكن مكانة الدولة كافية للحصول على قرض مقداره خمسة ملايين جنيه استرليني، وبربح ٦٪ جرى الحصول عليه عام ١٨٥٤م، فاقترض الأمر أن توضع عائدات مصر السنوية ضماناً لذلك. غير أن عجز الخزانة كان كبيراً إلى حد أن مبلغ ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني الذي تبقى من هذا القرض بعد استخراج عدة مصاريف مختلفة لم يف بنفقات الحرب لعام واحد. وحاولت الدولة أن تسد قسماً من العجز بإصدار القوائم وأذونات الخزانة، ومع ذلك فلم يكن هناك مفر من التعاقد على قرض ثان عام ١٨٥٥م، ولأجل هذا القرض الثاني البالغ خمسة ملايين ليرة بضمان القسم الباقي من عائدات مصر وعائدات جمركي سوريا وازمير لم تكفله الحكومتان الفرنسية والانجليزية إلا بشرط تخصيصه لمواجهة نفقات الحرب.

وبعد حرب القرم أيضاً تعاقبت عمليات الاقتراض؛ وكان قسم منها يستخدم لسداد القروض التي جرت قبل ذلك. وكانت الاضطرابات التي وقعت في منطقة البلقان وجزيرة كريت قد زادت من الأزمة المالية، حتى كان عام ١٨٧٥م الذي فقّدت الدولة فيه تماماً قدرتها على السداد. وفي شهر اكتوبر من ذلك العام نشرت الدولة قانوناً ومعه التبليغات الخاصة به؛ إذ أعلنت أن أرباح القروض واطفائها، أي الأقساط المخصصة لسداد الدين، جرى تخفيضها إلى النصف لخمس

سنوات، وأن النصف الأول سوف يسدد نقداً، أما الثاني فسوف يسدد بسندات ربحتها ٥٪، وأن التأمينات المقدمة لذلك هي الحاصلات العامة للجمارك ورسوم الملح والتبغ وعائدات مصر، وأنه في حالة عدم كفايتها سوف يضاف إليها حاصلات "رسم الأغنام". وفي عام ١٨٧٦م جرى إيقاف سداد القروض تماماً، واستمر ذلك حتى القرار الذي نشر في ٢٠ ديسمبر ١٨٨١م وعُرف باسم "قرار شهر المحرم" (محرم قرار نامه سي). فكانت نتيجة ذلك أن أدى تدهور الأسعار الذي ظهر في قيمة السندات إلى دخول العديد من البنوك في أزمة مالية، ومنها "بنك استانبول" و "البنك العثماني".

وقد كان للحرب الروسية (١٨٧٧م) أثرها السيء على الخزنة العثمانية؛ إذ تدهور حالها أكثر من ذي قبل، فحاولت الدولة عن طريق البنك العثماني الحصول على قرض جديد بالرجوع إلى الأهالي في لندن، ومع ذلك فلم يظهر عدد كبير لشراء السندات، فاشترأها البنك العثماني بسعر ٥٢٪.

فلما انتهت الحرب واضطرت الدولة العثمانية لسداد تعويضات حرب لدولة روسيا قدرها ٣٥ مليون ليرة زادت وخامة الوضع أكثر وأكثر. وحاولت الدولة العثمانية بوساطة الدول الأخرى تخفيف التعويضات في مؤتمر برلين، فأحيل قسم من تلك الديون إلى بلغاريا والجبل الأسود وصربيا واليونان، وهي الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية، مما خفف من العبء شيئاً ما.

ومن ناحية أخرى قامت الدولة العثمانية مع "قرار شهر المحرم" الذي نشر في نهاية المفاوضات التي جرت مع ممثلي الدول الأوروبية فتركت لـ "لجنة الديون العمومية" إدارة "الرسوم الستة"، أي الملح والتبغ والكحول والدمغة والحرير والأسماك، كما تركت لها أمر تسوية كافة الديون الداخلية والخارجية (١٨٨١م). وهكذا أصبحت لجنة الديون العمومية دولة داخل الدولة، غير أن عمليات الاستدانة لم تتوقف بعد ذلك أيضاً؛ فقد تمت بين عامي ١٨٨١-١٩١٤م ست وعشرون عملية اقتراض أخرى. وكان استخدام القسم الأكبر من القروض لمواجهة الاحتياجات اليومية، أو بمعنى آخر للاستهلاك، بينما كان القسم المخصص للاستثمارات المستقبلية قدراً ضئيلاً لا يتعدى سدس القروض، فكان ذلك واحداً من الأسباب في فشل سياسة الاقتراض، أضف إلى ذلك أن حد الربح كان مرتفعاً، بينما كانت أسعار الإصدار منخفضة، وهو الأمر الذي أسفر عن نتيجة سلبية. وكان وُضع بعض الموارد منذ البداية نوعاً من التأمين، ثم تحويل موارد الرسوم الستة إلى لجنة الديوان العمومية بمقتضى قرار شهر المحرم، ثم اعتراف الدولة العثمانية

مع ذلك للدول المانحة بامتيازات قضائية ومالية واقتصادية قد أسفر كل ذلك عن عدم حصول الجدوى المنتظرة من القروض. وكما لم يتم إلغاء لجنة الديون العمومية إلا بعد إعلان الجمهورية لم يكتمل كذلك سداد الديون بكاملها إلا بعد مدة.

الفصل الثاني
المعادن الثمينة
والسياسة النقدية
وسياسة الأسعار

أولاً- المعادن الثمينة

كان هناك معدنان مهمان اهتمت بهما الدولة العثمانية كما اهتمت دول العالم الأخرى؛ وهما الذهب والفضة اللذان يُستخدمان في ضرب السكة. وكانت البندقية والوقت لا يزال وقت الحروب الصليبية قد اتجهت إلى البحر الأسود بغية توجيه تجارتها إلى الأماكن التي يجري فيها استخدام الذهب، واستطاعت أن تجد الفرصة للاستفادة من مناجم الذهب الغنية في منطقة القرم. أما مناجم الذهب التي كانت تأتي في المرتبة الثانية في العالم القديم وتغذي أوروبا بذلك المعدن فتوجد في السودان، وكان يجري نقل الذهب المستخدم في أوروبا حتى بداية الكشف الجغرافية من السودان عن طريق البحر الأبيض المتوسط. وبدأ الذهب الذي يحمله البحارة البرتغال يأخذ - رويداً رويداً- مكان ما كان ينقل من الطريق القديم بعد الرحلات التي كان يقوم بها البرتغاليون في أواسط القرن الخامس عشر إلى غرب أفريقيا. أما الذهب الذي كان مستخدماً في الأراضي العثمانية حتى أواخر القرن السادس عشر فكان يأتي بالدرجة الأولى من مناجم البلقان، ومن إذابة العملات الذهبية الأجنبية.

أما عن معدن الفضة فكانت حاجة الدول الأوروبية إليه يجري تأمينها حتى أواسط القرن السادس عشر من ألمانيا والمجر وبوهيميا ومنطقة تيرول، بينما كان يجري استخراجه في الدولة العثمانية من المناجم التي كانت موجودة في منطقة الروملي قبل فتحها واستمر العثمانيون على استخراجه منها بعد الفتح، ومن المناجم القليلة في منطقة الأناضول.

ونتيجة للتطورات الاقتصادية التي وقعت في أوروبا في نهاية القرون الوسطى ظهر عدم قدرة النقد الموجود على مواجهة الحاجة المتزايدة في التبادل التجاري، وعدم كفاية المعادن الثمينة. وانعكس ذلك على منطقة الأناضول قبل العثمانيين، فاقتضى الأمر اتخاذ بعض التدابير، مثل حظر تصدير تلك المعادن، وانقاص عياراتها. فلما استمر هذا الوضع في عهد العثمانيين أيضاً وضعت الدولة بعض الشروط -وخاصة في التواريخ التي قطعت فيها السكة حديثاً- لاستخدام هذين المعدنين في غير ضرب العملة، ومنها أنه لم يكن من المسموح به في عهد السلطان محمد الفاتح بيع الذهب ما لم يكن هناك إذن من عامل الضربخانة^(٢١). وكان يُسمح بتقنية الفضة في معامل التكرير الموجودة داخل المناجم فقط، ثم نقلها إلى الضربخانة وبيعها، وكان

(٢١) - أنظر الحكم الخاص بالخطر على تصدير الذهب في أدرة في: Robert Anhegger - Halil İnalçık (yay.), *Kanunnâme-i Sultânî ber Mûceb-i Örf-i Osmânî. II. Mehmed ve II. Bayezid Devirlerine Ait Yasakname ve Kanunnâmeler*, Ankara 1956 s. 3-4.

يُعاقَبُ كل من قُبِضَ عليه متلبساً بشراء الفضة المهربة. ولكي تحول الدولة دون عملية التهريب أصدرت أوامرها بتفتيش الصناديق في الأسواق والحوانيت، وتفتيش المسافرين مع القوافل، ووضع اليد على الفضة غير المختومة، وعدم صرف أكثر من مائتي درهم فضة لمن يعملون بتصنيع الحلبي في المدن كالصائغ والفضاض (٢٢). كما حظرت إخراج الذهب والفضة إلى خارج البلاد (٢٣)، واتبعت في التجارة الخارجية منهج التبادل والمقايضة.

وعقب اكتشاف أمريكا وتزايد مقادير الذهب والفضة نتيجة لتغيير أساليب الإنتاج هناك بدأت تتهمر الكميات الضخمة من هذين المعدنين على إسبانيا، ثم تتجه من هناك إلى الدول الأوروبية الأخرى. أما في النصف الثاني من ذلك القرن فقد وصلت الفضة الأمريكية إلى شرق البحر الأبيض المتوسط عن طريق جنوه. وفي خلال العقد التاسع من القرن السادس عشر بدأت تدخل الأراضي العثمانية الريالات الأسبانية ملء الصناديق. وهذه الوفرة في النقود والتخفيض المتعمد في عياراتها في بعض البلدان كانت السبب وراء الزيادات غير العادية في الأسعار خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر. فقد ارتفعت الأسعار في الربع الأخير من القرن ثلاثة أو أربعة أضعاف ما كانت عليه في الربع الأول، وأخذت البلدان العثمانية هي الأخرى نصيبها من تلك الزيادة. فلما كثرت كميات الفضة وتغيرت فيها معدلات الذهب والفضة انسحب الذهب من التداول نتيجة للمضاربات على هذين المعدنين. وبسبب المعوقات في عملية انتقال الذهب فيما بين العاصمة والولايات بدأت التجارة تجري بحساب العملة الفضية بدلاً من الذهب الذي كان هو المعتمد عليه حتى ذلك العهد. ونتيجة لارتفاع التكلفة في مناجم المعادن في منطقة البلقان خلال تلك الأعوام صعبت عملية التنافس مع الفضة الأمريكية، وجرى إغلاق المناجم. أما الضربخانات التي تعمل على الفضة التي توفرها لها تلك المناجم فقد اتجهت إلى ضرب العملات الناقصة المغشوشة. ولم تفلح الدولة في تثمين الفضة، كما لم تنجح في التصدي لمن يقومون بضرب العملات المغشوشة. فلما كثرت نفقات الحرب، وانضمت إليها أزمات عام النسيء أصبح من الضروري إجراء تخفيض وانقاص لعيارات العملة.

(٢٢) - نفسه، ص ١٤-١٦.

(٢٣) - نفسه، ص ٨٣، ونقلًا عن السجلات الشرعية في بورصة أنظر: Mustafa Akdağ, *Türkiye'nin İktisadî ve* İçtimai Tarihi II, 1453- 1559, Ankara 1971, s. 335, 339; H. İnalçık, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti Üzerinde Bir Tetkik Münasebetiyle", *Bellefen*, XVI/60 (1951), 655.

وأدى اختلال نسب الذهب والفضة في العملة إلى أن أصبح معدن النحاس يأخذ مكان العملات الفضية أو إلى الزيادة المطردة في معدلات النحاس في العملات الفضية. وهكذا بدأت عملات أوروبا المغشوشة تغزو الأسواق العثمانية، وأصبحت الريالات الأسبانية والدنانير الأسدية الهولندية تشكل المادة الخام الأساسية في ضربخانات العثمانية؛ إذ كانت تجري إذابتها وضربها أقبات من جديد. وكان من غير الممكن أن تضرب اقچه كاملة العيار من عملة مغشوشة دون أن تفقد شيئاً من وزنها. ولم يكن ممكناً بسبب المواد التي احتوتها المعاهدات تحويل العملات التي جاء بها التجار الأجانب إلى أقبات عثمانية، ولكنهم عندما يتنبهون إلى أن أحداً جاء بعملات مغشوشة كانوا يحولون دون إدخالها إلى البلاد.

ثانياً- السياسة النقدية

١- النقود العثمانية

كانت الاقجة الفضية هي وحدة النقد، وضُرِبَت أول اقجة عثمانية في عهد عثمان بك (٢٤)، وحافظت على ميزتها كوحدة نقدية حتى القرن السابع عشر. ولأجل هذا فإن الفترة الممتدة حتى عام ١٤٧٩م تعرف في تاريخ النقد بانها فترة أحادية المعدن في العملة (monometalism). ومن ناحية قُطِعَ الاقچه فقد ضُرِبَت على شكل قطعة باقجتين، وأخرى بخمس أقبات لأول مرة في عهد اورخان بك. أما السلطان محمد الفاتح فقد ضربت العملة من فئة عشر أقبات في عام ١٤٧٠م باسم (محمد خاني). وهذه السكة الغليظة ظلت على تداولها في عهد السلطان بايزيد الثاني أيضاً باسم (گموش سلطانيه) أي الفضة السلطانية.

وعلى الرغم من أن الاقجة كانت هي العملة الرسمية في الدولة العثمانية إلا أن الناس كانوا يتداولون إلى جانبها نقوداً أخرى محلية. وفي أعقاب فتح مصر كانت البارة (پاره - Pâre) هي المستعملة في تلك المنطقة، أما في شرق الأناضول فكانوا يستعملون الـ (شاهي) الذي هو عملة إيرانية، وفي القرم الاقجة الكفلاوية (كفوي اقچه)، وفي الافلاق والبغدان وأردل والمجر يستعملون الـ (پنز - Penz). وعقب تدفق القروش الأوروبية جرى ضرب الشاهي في النصف الثاني من القرن السادس عشر في ضربخانات بغداد والبصرة وتبريز وآن ودياربكر.

(٢٤) - كان المعتقد حتى عام ١٩٧٧م أن أول عملة عثمانية ترجع إلى أورخان بك، فلما تم اكتشاف عملة مكتوب عليها

"عثمان بن ارطغرل" تغيرت الفكرة السابقة، انظر: Ibrahim Artuk, "Osmanlı Beyliğinin Kurucusu Osman

Gazi'ye Ait Sikke", *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, s. 27.

وفي عام ١٦٨٥م قاموا بإذابة الأدوات والامتعة المشغولة من الذهب والفضة الموجودة في السراي، ثم حولوها إلى عملة، وجرى تخفيض سعر الاقچه قليلاً، بينما قاموا بضرب البارات المصرية، وتركّت الأقچه من ذلك التاريخ مكانها بالفعل للبارة، إلّا في حسابات الخزانة.

وعقب طرح القروش الأوروبية بكميات كبيرة في الأراضي العثمانية، وإغلاق الضربخانات واحدة تلو الأخرى، بدأت السوق تواجه احتياجاتها النقدية بهذه العملات، حتى أن ضرائب الإيالات لم تعد تؤدى بالعملات الذهبية، بل بالريالات الاسبانية المعروفة بالقروش السوداء، أو بالريالات الأسدية الهولندية المعروفة بالقروش ذات الأسود. ولما بدأت الضربخانات العثمانية نشاطها من جديد بعد عام ١٦٩١م أخذت هي الأخرى تضرب تلك العملات بغير رسوم فوقها، ووقعت عملية الانقاص من عيارات العملة، مما أدى إلى أن تحوّل البارة بعد زمن إلى كسور القرش. ومع ذلك فإن العثمانيين ضربوا سكة أخرى بولندية المنشأ تزيد عن القرش وتعدل من حيث الوزن ثلثيه أو ثلاثة أرباعه، وتُعرف باسم "ظلولوطه" (Zloty, Iselote).

ولما لم تجد الدولة حيلة أخرى أمامها غير ضرب سكة ناقصة للتغلب على تفاقم الأزمة المالية التي جاءت بها الحروب في الربع الأخير من القرن الثامن عشر جرى في السنة الأخيرة من عهد السلطان عبد الحميد الأول انقاص وزن السكة إلى النصف، وضرب سكة جديدة من فئة القرشين (٢٥). أما في عهد السلطان سليم الثالث (ميلادي ١٧٩٢-٩٣/ هجري ١٢٠٧) فقد اتجهت الدولة إلى ضرب سكة من فئة المائة قرش إلى جانب تلك العملات (٢٦). وفي عهد السلطان محمود الثاني (١٨١٠م/ ١٢٢٥هـ) جرى ضرب سكة من فئة الخمسة قروش، كانت تساوي فئة القرشين القديمة، وعُرفت باسم (جهاديه) بقيمة مائتي بارة، وكانت القيمة الحقيقية لهذه العملة في مواجهة الـ (مجيديه) تساوي ١٨ قرشاً و ٨ بارات، أما القيمة الاعتبارية فقد تقررّت بنحو ٢٦ قرشاً. ثم جرى في أعقاب ذلك تخفيض عياراتها، بل وطرحوا للتداول فئاتها الأقل. كما ضربوا في ذلك العهد قطعاً بسنة قروش (آلتيلق) كانت تساوي ٢٤٠ بارة، وضربوا فئات أصغر منها بثلاثة قروش، وقرش ونصف تساوي ٦٠ بارة.

وفي عهد السلطان عبد المجيد اتجهت الدولة إلى إصلاح النقد؛ ففي عام ١٨٤٤م ضربت عملات من الذهب وأخرى من الفضة كانت درجة صفائها (٨٣٠، ٠)، فكانت هناك قطعة

(٢٥) - أنظر: Cevdet Paşa, *Tarih*, IV İstanbul 1303, 131; Belin, s. 259

(٢٦) - أنظر: Cevdet Paşa, *Tarih*, VI, 56; Belin, s. 276-77

العشرين قرشاً وقطعة العشرة قروش وقطعة الخمسة قروش وقطعة القرش الواحد وقطعة العشرين بارة (٢٧).

والى جانب تداول النقد الأجنبي في الأراضي العثمانية، ولا سيما عملات البندقية الذهبية التي عُرِفَتْ آنذاك باسم (فرنكى فلورى) فقد جرى ضرب الليرة الذهبية لأول مرة كعملة عثمانية عام ١٤٧٨م على أيام السلطان محمد الفاتح، وحافظت على نقاتها حتى عام ١٦٤٠م. ويطلق على الفترة التي يجري فيها تداول الذهب والفضة في آن واحد اسم (بيمتاليزم).

ولما سعى العثمانيون بعد فترة لتشغيل ضربخاناتهم من جديد قاموا بضرب ليرة ذهبية في عيار الجنيه المجري عام ١٦٩١م، وعلى الرغم من ذلك فقد أجروا تغييرات على عيارها في النصف الأول من القرن الثامن عشر، وفي كل مرة يطرحونها في السوق كانوا يطلقون عليها اسماً جديداً؛ فهي: ذات الطغراء (طغراالى) في عام ١٧٠٣م، وذات السلسلة (زنجيرلى) في عام ١٧١٣م، والبندقى (فندق) في عام ١٧١٦م، وذهب المحبوب (زَرِّ مَحْبُوب) في عام ١٧٢٩م. وكان العثمانيون وهم لا يزالون في عهد السلطان مراد الأول قد ضربوا سكة نحاسية تقل عن الاقجة لاستخدامها في عمليات الشراء الصغيرة. وكان قيام الدولة بطرح هذه النقود للتداول وهي التي عُرِفَتْ باسماء (فُلُس، پول، مَنقُور) إنما كان نوعاً من فرض الضريبة. أما في عام ١٦٨٧م فقد جرى ضرب المنقور وطرح للتداول، وكان يزن نصف درهم، ويساوي الاقجة من حيث القيمة الاعتبارية. غير أن الخزانة لم تكن تقبل المنقور، فاستمر تداوله ثلاث سنوات ثم ضُرِبَتْ بدلاً منه قروش من النحاس. ولكن بعد ذلك أيضاً ضُرِبَت العملات النحاسية، واحتوى المضروب منها في عهد السلطان عبد المجيد على ٣٪ قصدير و ٢٪ رصاص.

وجرت أول محاولة لإصدار نقود ورقية في عهد السلطان عبد المجيد، غير أن تلك العملات الورقية كانت ذات أرباح كما ذكرنا سابقاً، أي في حكم السندات أكثر من أي شيء آخر. وأولى العملات (قائمه لر) التي كانت بغير أرباح هي التي طبعت عام ١٨٥٠م/١٢٦٧هـ، وكانت جزازات صغيرة من فئة العشرة والعشرين قرشاً (٢٨). ثم كثر طبع تلك "القوائم" في عهد السلطان عبد العزيز، فكانت زيادتها في التداول هي السبب في تدني قيمتها. وفي عام ١٨٦١م عندما ارتفعت الليرة الذهبية المعروفة باسم المجيدي لتصل إلى ٣٥٠ قرشاً شعرت الدولة بالحاجة إلى

(٢٧) - أنظر: Belin, s. 286

(٢٨) - أنظر: Mine Erol, *Osmanlı İmparatorluğunda Kâğıt Para (Kaime)*, Ankara 1970, s. 3

سحب القوائم من التداول. وامكن في نهاية تلك العملية أن تنخفض الليرة الذهبية الى مائة قرش في ١٣ سبتمبر ١٨٦٢م.

وعندما اعتلى السلطان عبد الحميد الثاني العرش جرى الاتجاه إلى طبع القوائم من جديد بقصد تحسين الوضع المالي. وكان الأساس الذي وضع هو أن تقبل القوائم من الخزنة ومن صناديق المال في تسديد الضرائب بقصد أن تكون ندأ في التعامل مع الليرة الذهبية، وعلى الرغم من ذلك بدأت القوائم بعد مدة تفقد قيمتها أمام الليرة الذهبية، مما عرّض الخزنة لأضرار جمة (٢٩)، فصدر القرار في مارس ١٨٧٩م بجمعها، وجرى امحاؤها في شهر اكتوبر (٣٠).

وفي عام ١٩١٥م جرى للمرة الثالثة إصدار عملات ورقية جديدة طُرحت للتداول على شكلين (ترتيب)، والشكل الأول الذي صدر في شهر يولييه كان له غطاء ذهبي بالكامل، جرى الحصول عليه من المانيا والنمسا، ثم سُدد للجنة الديون العمومية. أما الشكل أو الترتيب الثاني الذي صدر في اكتوبر فقد جرى اصداره بضمان أدونات الخزنة الألمانية المودعة لدى لجنة الديون العمومية. غير أن الترتيب الثاني لم يكن له غطاء ذهبي، فلم يلبث فرق القيمة الذي بين الأوراق النقدية وبين الذهب أن أخذ في الزيادة. ومع سحب النقود المعدنية بعد فترة من التداول جرى أيضا إصدار الترتيب الثالث بنقود ورقية ذات ربع وثمان ليرة بقرض أخذ من المانيا ايضا بضمان أدونات خزانتها. ولما زادت ضائقة النقود الصغيرة التي كانت تتغير حتى ذلك التاريخ من ناحية القيمة الحقيقية والقيمة الاعتبارية صدر في ابريل ١٩١٦م قانون "توحيد المسكوكات"، واعتبرت الليرة الذهبية مائة قرش، في محاولة من الدولة للقضاء على الفوضى (٣١).

٢- تجديد السكة وتصحيحها

كانت العادة عند اعتلاء كل سلطان جديد لعرش البلاد أن يأمر بسك عملة باسمه، كما كان يشعر بعضهم من حين لآخر بضرورة تجديد العملة التي ضربت قبل ذلك، وتُعرف هذه العملية باسم (سكة تجديدي) أي تجديد السكة، وعندئذ يحظر استخدام السكة القديمة، ويقوم الناس بتسليمها للضربخانة والحصول بدلاً منها على السكة الجديدة. وقد جرى تطبيق ذلك لأول مرة على أيام السلطان بايزيد الصاعقة، إذ جُمعت الأقبة القديمة، وضُربت من جديد مقابل أجر معين وقرّ خزنة الدولة مورداً جديداً، ولكن مع تذرر الأهالي واستيائهم.

(٢٩) - أنظر: Enver Ziya Karal, *Osmanlı Tarihi*, VIII, *Birinci Meşrutiyet ve İstibdat Devirleri 1876-1907*, Ankara 1962. 425-426.

(٣٠) - أنظر: Erol, *Kaime*, s. 27.

(٣١) - أنظر: Zafer Toprak, "Osmanlı Devleti'nin Birinci Dünya Savaşı Finansmanı ve Para Politikası", *ODTÜ Gelişme Dergisi*, 1979-1980 özel sayısı, Ankara 1981, s. 205 vd.

وهناك سكة محفوظة في "المتحف الأثري" لعثمان بك تزن (٦٨,٠ جم)، بينما أمر اورخان بضرب أقة تزيد ستة قراريط (٢,١ جم)، واستمر ابنه مراد الأول في الحفاظ على ذلك الوزن خلال السنوات الأولى من عهده، أما في التجديد الثالث للعملة فقد زيدت إلى ستة قراريط وربع، وجاءت هذه الزيادة في وزن الأقة من زيادة موارد الخزنة، نتيجة لفتوحات الدولة في منطقة الروملي.

وقام السلطان بايزيد الصاعقة باصلاح الاقجة؛ وتراوحت أوزانها بين ١,٢ - ١,٣٥ جم. ومع ذلك يمكن القول إن قيمة الأقة انخفضت قليلاً بالنظر إلى ما ضرب به والده وكانت في الغالب ستة قراريط. وفي "عهد الفترة" (فترت دورى) لم تجر المحافظة تماماً على نظام السكة، وضربت في عهد السلطان جلبي محمد أيضاً اقجات باوزان متباينة. وعلى الرغم من أن بينها ما كان يزن ٦ قراريط إلا أن الاقجة المضروبة أخيراً كانت تزن $\frac{3}{4}$ 5 قيراط. وكانت الاقجات الأولى التي ضربت في عهد مراد الثاني بنفس الوزن، وجرى خلال التجديد الثاني الذي وقع عام ١٤٣٠/٣١ هـ (٨٣٤م) تخفيض الوزن قليلاً، فكانت كل ١٠٠ درهم فضة تساوي ٢٣٠ أقة. وفي عهد السلطان محمد الفاتح وقع تجديد السكة ست مرات، ورغم أنهم حافظوا على الوزن الذي كان في عهد مراد الثاني في التجديد الأول عام ١٤٤٤م إلا أن عمليات التخفيض والتحديد الجديدة لسعر العملة قد تعاقبت بعد ذلك. ففي التجديد الأخير الذي وقع عام ١٤٨١م كانت المائة درهم فضة تقابل ٤٠٠ أقة. وفي أحد التجديدين اللذين أجريا في عهد بايزيد الثاني احتفظت الاقجة بالوزن نفسه، بينما جرى في التجديد الثاني تخفيض الوزن بعض الشيء؛ فبدلاً من أن تكون المائة درهم فضة ٤٠٠ أقة أصبحت ٤٢٠ أقة.

ومنذ ذلك التاريخ حتى قبيل حملة السلطان سليمان القانوني على سيغيتوار (Szigetvár/Sigeth) لم يحدث تغيير في قيمة الأقة، أما في عام ١٥٦٥م فقد قامت الدولة بعملية ضبط ليست بالكبيرة؛ إذ قطعت المائة درهم فضة إلى ٤٥٠ أقة بدلاً من ٤٢٠ أقة. وفي الربع الأخير من القرن السادس عشر زاد انخفاض قيمة الاقجة، كما تزايدت كميات الزائف والمزور منها بين أيدي الناس، ومن ثم اقتضى الأمر إعادة ضبط وزن الاقجة وعلماها من جديد، وهي عملية كان يتم اللجوء إليها بين الحين والآخر، وعرفت باسم "تصحيح السكة" (سكه تصحيحى).

ووقعت أول عملية لتصحيح السكة عام ١٥٨٦م، وتكررت عدة مرات في القرن السابع عشر. وقد أدت وفرة العملات الأجنبية في السوق إلى غلق مناجم الفضة، ومن ثم أقدم ملتمزو

الضربخانة على ضرب اقجة ناقصة حتى يمكنهم الوفاء بتعهداتهم للخرانة، وارتفعت قيمة "الليرة الشاهين" التي كانت تساوي ٦,٥ اقجة، لتبلغ في النصف الثاني من القرن السادس عشر قيمة اعتبارية تساوي ٧ اقجات، فأدى انخفاض قيمة الأقجة في مواجهة الليرة الذهبية إلى الاتجاه نحو تصحيح السكة، ورفع مقدار الاقجة المقطوعة من مائة درهم فضة إلى ٨٠٠ بدلاً من ٤٥٠. وارتفعت كذلك قيمة الأقجة في مواجهة الليرة الذهبية من ٨٠ إلى ١٢٠. وعلى الرغم من تلك العملية لم يتوقف انخفاض قيمة الأقجة، فاضطرت الدولة خلال أعوام: ١٥٨٩ و ١٦٠٠ و ١٦١٨ و ١٦٢٤ و ١٦٤٠م إلى أن تلجأ إلى عمليات تصحيح السكة. وبينما كان الواجب في مثل هذا النوع من العمليات أن تجمع الدولة الأقجة القديمة وتطرح الجديد منها للتداول لجأت إلى فرض ضريبة في عام ١٥٨٨م تحت اسم "رسم تصحيح سكة" بقصد رفع العبء عن الخزانة، فكان ذلك سبباً في استياء الأهالي وسخطهم، ورفع السباهية راية العصيان، بدعوى أنهم تقاضوا علوفاتهم اقجات ناقصة العيار، وكانت النتيجة أن قُتل الصدر الأعظم ومعه الباشا دفتردار.

وعلى الرغم من أن الدولة عندما قامت بعملية التصحيح في عام ١٥٨٩م قد حافظت على قيمة الأقجة في المستوى الذي كانت عليه عام ١٥٨٦م من حيث الوزن والقيمة أمام الذهب إلا أن الحفاظ على ذلك كان من غير الممكن، فارتفعت الليرة الذهبية حتى وصلت الى ٢٢٠ اقجه، ومن ثم قامت الدولة بوضع ترتيب في عام ١٦٠٠م بحيث تُقطع المائة درهم إلى ٩٥٠ اقجة، ويجري حساب الليرة الذهبية كما كان جارياً في السابق أيضاً بقدر ١٢٠ اقجة. ومع ذلك فإن تلك العمليات التعسفية لم تجد في تخفيض القيمة الحقيقية لليرة الذهبية، ولكن على الرغم من الانخفاض المستمر لقيمة الأقجة حاولت الدولة خلال عمليات التصحيح التي جرت عام ١٦١٨ و ١٦٢٤ و ١٦٤٠م التمسك بسعر ثابت هو أن يكون عدد الاقجات المقطوعة من المائة درهم فضة ١٠٠٠ اقجة، بينما تظل الليرة الذهبية على حالها ١٢٠ اقجة، والريال ٨٠ اقجة، والأسدي ٧٠ اقجه. غير أن هذه المحاولات التعسفية للاحتفاظ بسعر ثابت للاقجة لم تصمد طويلاً؛ فعقب كل مرة من عمليات التصحيح كانت الأقجة تبدأ بعد مضي فترة وجيزة في الانخفاض، ومن ثم يزداد الغلاء، بل وزادت عمليات السوق السوداء. ففي نهاية العقد السابع من القرن السابع عشر كان السعر الرسمي للريال ١١٠ اقجات والأسدي ١٠٠ اقجة، وبعد عام ١٦٧٥ أصبح الريال ١٢٠ والأسدي ١١٠ اقجات، وبعد مضي مدة وجيزة أيضاً وصل ١٢٠ اقجة (٣٢).

(٣٢) - أنظر: İstanbul 1965, s. 28-31, (رسالة علمية لم تطبع), Sahillioğlu, Bir Asırlık Osmanlı Para Tarihi 1640-1740.

وكانت الحروب التي أعقبت حصار فينا الثاني قد أدت إلى تفريغ الخزانة تماماً، واضطرت الدولة أن ترسل إلى الضربخانة ما كان محفوظاً في خزائني الأندرون والاسطبل الخاص من أشياء صنعت من الذهب والفضة لتحويلها إلى نقد، ولما لم يكف ذلك للقضاء على الضائقة اتجهت الدولة إلى إعادة ضبط الأقجة من جديد، فقطعت من المائة درهم فضة ١٧٠٠ أقجة. وكان ضرب المنقور في تلك الآونة أمراً أشعل نار التضخم النقدي، فقامت الدولة بحظر تداوله في عام ١٦٩١م، وعادت إلى السكة الفضية من جديد، على أن تكون المائة درهم فضة ٢٣٠٠ أقجة. وقد أدت تلك العمليات إلى الانخفاض المستمر في وزن الأقجة وفقدانها لقابلية الاستخدام، فتركت مكانها للبارة التي كات تضرب بنسبة ٧٠٪ فضة والباقي نحاس، ثم تركت الأخيرة مكانها أيضاً للريالات والقروش، ومع ذلك فإن السيطرة على تلك العملات أيضاً لم تكن أمراً ممكناً.

٣- الضربخانات العثمانية

كانت أراضي الدولة العثمانية ممتدة فوق ساحة شاسعة، فلم يكن ضرب السكة مقصوراً على العاصمة، فعدا مدينة استانبول كانت توجد ضربخانات في مدن الأناضول، مثل بورصة وإيسلوق وأماسيا وقونية (٣٢) ونيرة وقسطموني (٣٤)، وفي مدن الروملي مثل غليبولى وأدرنة وسيروز (سَرَز) (٣٥)، وبلغراد (٣٦) واسكوب ونوفا - برْدَه (Novo Brdo/ Novabirda) (٣٧)، وفي مصر وبعض مدن الشمال الأفريقي، وفي بغداد، ودمشق وحلب، وغيرها من المدن المعروفة. غير أن هذه الضربخانات لم تكن تعمل كلها في آن واحد، كما كانت هناك فترات تعطلت فيها تماماً كما أشرنا سلفاً. فالفترات التي يشتد فيها نشاط الضربخانات هي التي كان يجري فيها تجديد وتصحيح العملة. ومقدار الفضة الذي يجري ضربه في تلك المواقف الخاصة كان يرتفع حتى يبلغ عشرة أضعاف المقادير المستخدمة في الظروف العادية؛ لأن تداول النقود القديمة كان يتم حظره بفرمان، إذ يأمر كل من يحوز قدراً من الفضة أن يتوجه به إلى الضربخانة، فيقوم بتسليمه ثم يحصل على النقود الجديدة.

وتعطى الضربخانات للالتزام لمدة ثلاثة أعوام في الغالب، وفي حالة عدم ظهور أحد للنقد لأخذ الالتزام بالسعر المقرر في دفاتر المقاطعات (مقاطعه دفترلري) تقوم الدولة بتعيين أحد

(٣٢) - أنظر : Kanunnâme-i Sultânî, s. 23/15

(٣٤) - أنظر : Sahillioğlu, "Darbhane", s. 158, 171

(٣٥) - أنظر : Kanunnâme-i Sultânî, s. 17/13

(٣٦) - أنظر : Sahillioğlu, Para Tarihi, s. 36-37.37

(٣٧) - أنظر : Sahillioğlu, "Darbhane", s. 167-168

الأمناء عليها لتشغيلها. وفي المراحل التي كانت تدار فيها الضربخانات بنظام الأمانة كان من الممكن التثبت من مقدار المعدن المصنع نظراً لأن الامناء كانوا يدفعون رسوماً عن كميات المعدن المصنعة، أما في حالة تولي الملتزمين لهذه العملية فلم يكن ممكناً التعرف على الكميات المصنعة من الذهب والفضة والنحاس. ومن ناحية أخرى فإن حاصلات الضربخانات في نظام الأمانة كانت منخفضة، أما في نظام الالتزام فكانت مرتفعة.

وعند اعتلاء سلطان جديد للعرش أو عندما ترى الدولة القيام بتجديد أو تصحيح السكة عند الشعور بضرورة ضبط عيارات النقود كان يقتضي الأمر تغيير السكة القديمة المتداولة بسكة جديدة، ولهذا كان يزداد العمل والنشاط في الضربخانات، ويستمر الوضع على ذلك مدة حتى بعد اكتمال عملية التجديد والتصحيح. وفي تلك الآونة كانت تزداد أيضاً أسعار الالتزام الخاصة بمقاطع الضربخانات، ثم لا تلبث أن تعود للتدني عند انخفاض حجم العمل في ضرب العملة (٣٨).

وكانت أعمال الضرب حتى أواسط القرن السابع عشر توفر لخزانة الدولة دخلاً لا بأس به، فلما شرعوا في قطع الإقجة من قروش أوربا المتدنية العيار كانت النتيجة أن الضربخانات لم تتضاءل أرباحها مع مرور الوقت فحسب، بل بدأت تتعرض للخسارة، ولهذا السبب أيضاً اتجهت الدولة إلى إيقاف نشاطها أو على الأقل تخفيضه إلى المستوى الأدنى. ففي المدة الواقعة بين ١٦٦١-١٦٨٦م كانت ضربخانة استانبول نفسها لا تضرب من النقود إلا ما يكفي لمواجهة النفقات الشهرية للسلطان وعائلته (٣٩).

٤- المصارف

كان تداول القوائم [في القرن التاسع عشر] مقصوراً على الأراضي العثمانية وحدها، ومع ذلك فقد تركت أثراً سنياً في الخارج؛ إذ كان للتقلبات الكبيرة في العملة الانجليزية والفرنسية في الديال المسحوبة على لندن وباريس أثرها في أن أجبرت الدولة على اتخاذ بعض التدابير، وكان يجب التمسك بسعر ثابت للعملة العثمانية أمام الاسترليني. ولأجل هذا جرى عقد اتفاق مع الصراف ليون والصراف بلطجي (Baltazzi) من صرافي حي غلطة في استانبول عام ١٨٤٥م/١٢٦١هـ حول أن الاسترليني سوف يظل بحساب ١١٠ قروش وذلك في مقابل المساعدة

(٣٨) - أنظر: Sahillioğlu, "Darbhane", s. 174

(٣٩) - أنظر: Sahillioğlu, Para Tarihi, s. 27

التي ستقوم بها الحكومة بمبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ قروش. والواقع أن الصرافين صدّقوا في وعدهما واحتفظا بسعر الاسترليني ثابتاً. وبعد هذه التجربة سمح لهذين الشخصين في عام ١٨٤٧ أن يقيما مصرفاً باسم "بنك استانبول" (درساعت بانقه سى/ استانبول بانقه سى). والواقع أن هذا البنك لم يكن له رأسمال معين، وكانت بوالصه تلقى قبولاً نظراً للتقدير الذي كان يحظى به مؤسسه، غير أن عجز الدولة عن سداد القروض التي أخذتها منه في موعدها أضر بالمصرف، فشرع يطرح القوائم في السوق كحل للضائقة، ولكن هذا التصرف أيضاً لم يساعده على استمرار وجوده، فاعلن إفلاسه ليلحق بالخزانة خسارة مقدارها ٦٠٠,٠٠٠ ليرة.

وعلى الرغم من أن نهاية مصرف استانبول كانت الافلاس إلا أنه نجح خلال مدة نشاطه في الاحتفاظ بسعر الليرة ثابتاً أمام الاسترليني، وهو الأمر الذي دعا الحكومة لاقامة مصرف جديد. وفي عام ١٨٥٦م بدأ المصرف العثماني Ottoman Bank نشاطه برأسمال انجليزي. وكان مركزه في لندن، بينما فتح فروعاً له في استانبول وإزمير وبغروت وسلانيك. والواقع أن الحكومة العثمانية كانت تفكر في مصرف أكبر شمولاً واتساعاً للاضطلاع بالمعاملات التجارية، ولهذا أضيف رأس المال الفرنسي لهذا المصرف فظهر في عام ١٨٦٣م ما عُرف باسم (بنك عثمانى شاهانه) الذي كان مصرفاً رسمياً من ناحية، ويقوم بالمعاملات التجارية من الناحية الأخرى.

وفي تلك الأثناء أقيمت عدة مصارف أصغر حجماً حاملة أسماء متعددة، كان قسم منها عثمانياً مثل مصرف الأشغال العمومية (عمومى نافع بانقه سى) ومصرف التجارة العثماني (عثمانلى تجارت قومانياسى) والقسم الآخر أجنبياً مثل المصرف الشرقي النمساوي ومصرف التجارة الشرقي الايطالي والمصرف الروسي، هذا في الوقت الذي كان فيه الوضع المالي للدولة يسير نحو الأسوأ، فنجح المصرف العثماني الشاهاني في الاستحواز التام على الموارد الضريبية والاتفاق وأمور السندات وأذونات الخزانة.

وقد تأسس هذا المصرف بمحاولة من مدحت باشا عام ١٨٦٣، ثم تغير اسمه بعد ذلك فأصبح "صندوق الأمن" (امنيت صنديغى) ومؤسسة انتشرت في كل انحاء البلاد برأس مال تركي خالص. وكانت غاية الصندوق الذي بدأ نشاطه لأول مرة في قسبة بيرو Pirot التابعة لنيش بمبلغ قدره ٢٠٠ ليرة ذهب مجيدي هي توفير القروض للفلاحين بآرباح ميسرة عن طريق الكفالة والرهن. ولما نجحت تلك المحاولة انتشرت أولاً في كل ولاية الطونة عام ١٨٦٤م، ثم لم تلبث أن انتشرت في كل عواصم الولايات ومراكز السناجق تحت اسم "صندوق المنافع" (منافع

صنديغى) بمقتضى لائحة تنظيمية صدرت عام ١٨٦٧م. وفي عام ١٨٦٨م أقيم وعلى يدي مدحت باشا أيضاً "صندوق أمن استانبول" (استانبول امنيت صنديغى). ونظراً لأن الصندوق لم يؤسس برأسمال معين فقد كان يعتمد على أموال التوفير التي يودعها الأهالي. وكان يصرف الأرباح على المودوعات الصغيرة بواقع ٩٪، بينما يقدم القروض بشرط الرهن بواقع ١٢٪. وبسبب التيسيرات التي أتاحتها في عمليات إرسال النقود من مكان لآخر عن طريق سحب بوالص على صناديق المال الموجودة في الولايات فقد زاد الإقبال عليه خلال مدة وجيزة، وبدأ من عام ١٨٧٢م يفتح فروعاً له في الولايات.

ثالثاً- تقرير الأسعار والرقابة عليها

١- نظام التسعير

السعر (نرخ) "هو الحد الأقصى من القيمة المقررة من السلطات الرسمية لسلعة من السلع". ومع تعدد الآراء بين فقهاء المسلمين حول جواز التسعير وعدالته فقد عني العثمانيون عناية كبيرة بهذا النظام، بغية توفير عوامل الرفاه للأهالي. وكان الصدر الأعظم يخرج للرقابة على الأسواق، ويعني السلطان هو الآخر عن كثب بهذا الموضوع.

وكانت تجري عملية تقرير الأسعار عن طريق زعماء الحرفيين والتجار، وفي حضور القاضي والمحتسب. ومع أن منفعة الأهالي هي الأمر الذي يؤخذ في الاعتبار أثناء عملية التسعير إلا أنهم كانوا يحاولون أن يتركوا للحرفيين والتجار دائماً قدراً من الربح، تبعاً لجنس السلعة ونوع المنتج، والمواد الخام المستخدمة، ونوع الجهد ومقداره، بحيث يتراوح بين ١٠-١٥٪، ويصل إلى ٢٠٪ في السلع التي تتطلب جهداً أكبر. ولأجل هذا كان يجري حساب تكلفة المنتج الحاصل بعد استخدام المواد الداخلة في إنتاجه بقدر معين، ثم يجري تحديد السعر بإضافة معدل الربح إليه، وهي العملية التي تُعرف باصطلاح "ضبط المذاق" (چاشنى توتمق).

ونرى فيما عدا فترات التضخم الكبيرة أنه لم يكن هناك تغيير كبير في أسعار المواد إلا المواد الغذائية التي كانت تتغير بحسب المواسم، أما المواد التي تتغير أسعارها تبعاً للمواسم فهي الخبز - في المقدمة - واللحوم والخضر والفاكهة. فقد كان يجري ضبط سعر الخبز في أعقاب الحصاد، ويجري التغيير كلما مست الحاجة حتى يتم الحصول على المحصول الجديد. غير أن شعور الناس بقلّة المؤن في أشهر الشتاء القارص كان يرفع أسعارها. والغالب أن تتمسك الدولة بسعر الخبز ثابتاً؛ إذ كان بقدر اقجه واحدة في القرنين السادس عشر والسابع عشر، بينما كان باره واحدة أو بارتين في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والذي كان يتغير هو وزن رغيف الخبز نفسه. وكان

يجري ضبط أسعار الأغذية الحيوانية [كالحوم والألبان ومنتجاتها] في أشهر الربيع والخريف. كما كان من أهم الأمور التي يراعيها المسؤولون وموظفو الدولة أن يقضي الناس شهر رمضان في سعة واطمئنان. ولأجل هذا كان الغالب في آخر شهر شعبان أن يجري تقرير أسعار المأكولات من جديد.

وكانت هناك أمور تفرض على المسؤولين أن يعيدوا النظر في الأسعار القائمة، لا سيما في الأحوال غير العادية كالحروب والحصار والتعبئة، وفي حالات الكوارث الطبيعية كالجفاف والسيول والبرد القارس وغزو الجراد وغير ذلك. ففي أثناء الحصار مثلاً، وعندما تتعطل الحركة البحرية ويتوقف النقل البحري الرخيص أصلاً يتجه الناس إلى النقل بالبر، ومن ثم يصبح ارتفاع أسعار النقل سبباً في ارتفاع أسعار المواد الأخرى. وفي حالة الحرب كان يحصل الجيش على الجانب الأكبر من المحاصيل فيقل بذلك مقدارُ المخصصِ منه للأهالي، كما هو الحال عند حدوث الجفاف، ومن ثم يختل ميزان العرض والطلب، وتصبح هناك ضرورة لزيادة الأسعار.

أما في الآونة التي تنخفض فيها عيارات العملة، ويقضي الأمر من الدولة أن تلجأ إلى وضع ترتيبات جديدة بين الحين والآخر، فكانت تبادر بعملية ضبط عامة لأسعار البضائع والامتعة والخدمات. ولأجل هذا كان زعماء الحرفيين والتجار يجتمعون في أعقاب عملية تصحيح السكة في مقر الصدر الأعظم، فيقومون بتقرير أسعار السلع الرئيسية في حضور القاضي، وبعد ذلك تترك لهم أسعار السلع من الدرجة الثانية ليقوموا هم أنفسهم بتحديد أسعارها بالقياس إلى أسعار السلع الرئيسية. وكانت تجري عملية تحديد الأسعار خارج استانبول بالتشاور بين القاضي والأشراف والأعيان.

وأثناء عملية التسعير يجري الفصل بين أسعار الجملة وأسعار القطّاعي. ويستخدمون في دفاتر الأسعار (نَرْخُ دَفْتَرَلَرِي) اصطلاح (كوتوروجي) لتاجر الجملة، ويقابله اصطلاح (مقيم) أو (اوطوراقجي). أما عن قيام تجار الجملة بعمليات البيع في الحوانيت مثل تجار القطّاعي فكان ممنوعاً. وكانت العادة عقب الانتهاء من عملية التسعير أن يتعهد البائعون والتجار بتطبيق تلك الأسعار في البيع، أو الرضا بالعقاب في حالة مخالفتها. وتجري عملية التسعير في استانبول بحضور قاضيهما، وهو الذي يقوم بعدها بإعلان قضاة البلدات الثلاث (بلاد ثلاثه) أي أوسكودار وأيوب وغلطة بهذه الأسعار، ثم يقوم هؤلاء أيضاً بإعلام المحاكم في دوائرهم بها، ويخرج المنادون إلى الأسواق للإعلان عنها على مسمع من التجار والبائعين والأهالي. كما كانت ترسل قوائم

الأسعار إلى "قلم الباشمُحاسبه"، ثم تُرسل إلى المدن الأخرى لتكون نماذج للتسعير أمامها، كما كانت ترسل بين الحين والآخر قوائم الأسعار من تلك المدن إلى استانبول بقصد تقديم المعلومات. وسواء جرت عملية تحديد السعر داخل إحدى المدن وطُبقت فيها أو أرسلت قوائم الأسعار من العاصمة إليها فإن القضاة خارج استانبول كانوا مكلفين بتسجيل قوائم الأسعار في سجلاتهم. أما قاضي استانبول نفسها فكان له دفتر مخصص لتسجيل الأسعار المقررة، سواء ما كان عقب عمليات تصحيح السكة (٤٠) أو كان في الأحوال العادية (٤١).

وعلى الرغم من الاهتمام الشديد بالأسعار والرقابة المشددة عليها والتعهدات التي كان يقطعها التجار على أنفسهم باحترامها وتطبيقها فقد كان من الحوادث التي يصادفها الناس كثيراً أن تسير الأسعار في جو من الفوضى، ولا سيما عند ارتفاع التضخم واختلال عبارات العملة. كما كان لآراء الصدر الأعظم وأفكاره عن الأسعار أثرها المهم في وضع الترتيبات اللازمة في هذا الموضوع، فالصدر الأعظم كوبريلي زاده فاضل مصطفى باشا مثلاً لم يكن يرى من الصائب التعسف في السعر وإجبار التجار عليه، ولهذا تركت الأسعار وحالها في عهده، إلا أن المسؤولين بعد ذلك وجدوا صعوبة شديدة في السيطرة عليها وضبطها.

ولكي تضمن الدولة رعاية التجار للأسعار كانت تضع الأسواق تحت الرقابة دائماً، وتجري عمليات التفتيش اليومية بواسطة الد (محتسب) وعدد من الرجال المساعدين له، يطلق عليهم (قول اوغلانلري) أي رجال التفتيش. أما عقب انفضاض الديوان الذي كان يعقد في دار الوزير الأعظم يوم الأربعاء فكان الوزير نفسه هو الذي ينهض للتفتيش ومعه قاضي استانبول والمحتسب وعدد آخر من الموظفين، فيطوفون الأسواق ويفتشون على التجار، ويعاقبون في الحال من يرونه مخالفاً لشروط السعر والجودة.

وقد حافظ نظام التسعير هذا على وجوده حتى أواسط القرن التاسع عشر، فلما بدأت تظهر التغيرات في أوضاع التجارة شيئاً فشيئاً ابتداءً من النصف الثاني لذلك القرن كانت هي السبب وراء فقدان نظام التسعير هو الآخر لأهميته، وكانت النتيجة أن تركت الحرية للأسعار، فيما عدا بعض المواد الغذائية الضرورية كالخبز واللحم.

(٤٠) - يوجد من تلك الدفاتر دفتران لاستانبول، أحدهما عن عام ١٦٠٠ والثاني عن عام ١٦٤٠، وقد قمنا بنشرهما:

"1009 tarihli Narh Defterine Göre İstanbul'da Çeşitli Eşya ve Hizmet Fiaatları", TED, sy. IX (1978), 1-85; Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri, İstanbul 1983

ويتبين من هذه الدفاتر مدى تغير الأسعار من فترة لأخرى.

(٤١) - يوجد منها اليوم دفتر في أرشيف السجلات الشرعية باستانبول تحت رقم (٢٠١) يسجل أسعار ١١٧٦-١٢٧٢هـ.

٢- نظام الاحتساب

يعتمد الاحتساب على مبدأ "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، وهو نظام كان موجوداً منذ العهود الأولى للإسلام. والمحتسب هو القائم على رأس هذا النظام، ويُعنى بأمور جد متنوعة. ولطبيعة موضوعنا فسوف نتناول هنا مسألة الرقابة على الحرفيين والتجار.

فلا شك أن وصول السلعة إلى المستهلك بأسعار رخيصة والعناية بالظروف الصحية لها والحفاظ على مستويات الجودة اللازمة كانت من الأمور الهامة في تأمين رفاه الأهالي. والواقع أن الإداريين العثمانيين وعلى رأسهم السلطان كانوا يهتمون كثيراً بهذا الأمر، وجرى إعداد قوانين الاحتساب لضمان تحقيق هذا الغرض. وأقدم قوانين الاحتساب المعروفة لدينا ترجع إلى عهد السلطان بايزيد الثاني. ونرى في تلك القوانين أن موضوع الخبز مثلاً لم يكن مقصوراً على سعره ووزنه فحسب، بل تطرق إلى مقدار القمح المستخدم ومقدار الدقيق المستخرج منه، ومقدار المخزون المفروض على أصحاب الأفران والاحتفاظ به، والعقاب الذي يجب إنزاله بهم إذا خرج الخبز نيباً أو ناقصاً، كما أشارت القوانين إلى التدابير اللازمة لتوفير ما تحتاجه المدينة من اللحوم.

وفي موضوع الملابس والسلع الاستهلاكية المعمرة نرى فصولاً مستقلة؛ حتى أن بعض السلع مثل الأحذية كانت تنص القوانين على المدة التي يجب أن تمضي في استهلاكها، كما نصت على مقاييس الطول والعرض في سلع كالقمشة والحصير وغيرها، أي أنهم حاولوا من خلال القوانين وضع تصور كامل للتوحيد القياسي standardization. كما نلاحظ في تلك القوانين أنهم أولوا النظافة عناية فائقة؛ فقد عدت القواعد والأصول التي يجب رعايتها من جانب الطبّاخين وغيرهم من صناع الأطعمة والمأكولات، ومن الحلاقين وأصحاب الحمامات. وعنيت القوانين بحياة الإنسان عندما أشارت إلى ضرورة التمسك بحد الاستيعاب في وسائل النقل البحرية، وراعت في الوقت نفسه حقوق الحيوان في عمليات حمل ونقل الأثقال، وحذرت من السماح بتحميله فوق طاقته (٤٢).

وتمثل قانوننامات الاحتساب في الوقت نفسه سجلات للأسعار، ولا سيما القوانين التي وضعت في الآونة التي لم يحدث فيها تغير كبير في عيار العملات، إذ ظلت تحافظ على حيويتها وسرياتها فترات طويلة.

(٤٢) - للاطلاع على قانوننامات الاحتساب التي وضعت في عهد بايزيد الثاني لمدينة استانبول وأدرنة وبورصة أنظر:

Ömer Lütfü Barkan, "XV. Asrın sonunda Bazı Büyük Şehirlerde Eşya ve Yiyecek Fiatlarının Tesbit ve Teftişi Hususlarını Tanzim Eden Kanunlar. I. Kanunnâme-i İhtisab-ı İstanbul-el- mahrûsa", 7V, I/5 (1942), 326 vd.; II/ 7, 15 vd.; II/9, 168 vd.

وكانت الرقابة على الحرفيين والتجار في ضوء قانوننات الاحتساب هي كما ذكرنا المهمة التي يتولاها المحتسب ومساعدوه المعروفون باسم "رجال التفتيش" (قول اوغلانلرى). فقد قام هؤلاء الموظفون بمهمة الرقابة على الجودة والأسعار بين الحرفيين والتجار، وعاقبوا المخالفين للنظام ممن يدخل ضمن صلاحيتهم، أو عرضوهم على القاضي في الأحوال التي تخرج عن صلاحيتهم، كما قاموا في مهمة جمع بعض الرسوم والضرائب المقررة عليهم، مثل "يومية الدكاكين" (يوميه دكاكين) والدمغة و "ضريبة السوق" (باج بازار) وغيرها. وفي عام ١٨٢٦م عندما جرى إلغاء اوجاق الانكشارية وأقيم بدلاً منه الجيش الذي عرف باسم "العساكر المنصورة المحمدية" سعت الدولة لايجاد موارد دخل يمكن الاعتماد عليها في الاتفاق على هذا الجيش الجديد، فاتجهت لاعادة تنظيم هيئة الاحتساب التي كانت قد خرجت عن مسارها منذ مدة طويلة، وقامت بتوسيع دائرة بعض الضرائب والرسوم التي كانت موجودة من قديم، مثل رسوم "يومية الدكاكين" والدمغة و "رسم الوزن" (قنطاريه) ثم زادت من قيمتها، وبدأت في الوقت نفسه بتكليف هيئة الاحتساب بجباية الرسوم التي قررتها حديثاً، مثل "رسم الرخصة" (رُخْصَتِيه)، ثم وجهت إلى المحتسب الذي أصبح يعرف باسم "ناظر الاحتساب" مهمة إدارة الأموال التي جرى ربطها بنظام الانحصار الاحتكار (يد واحد). وجرى منذ ذلك التاريخ ايضا إلغاء وظائف "رجال التفتيش" (قول اوغلانلرى)، وتولاها بدلاً منهم جنود جيش العساكر المنصورة. وفي شهر اغسطس ١٨٣٨م قامت الدولة بإلغاء جزئي لتلك الرسوم التي يجبيها الاحتساب؛ إذ ألغت قسماً منها نتيجة للضغوط الداخلية، بينما ألغت قسماً آخر نتيجة للضغوط الخارجية. أما في عام ١٨٥٤م فقد جرى إلغاء نظام الاحتساب بكامله، وألغي بالتالي ما كانت تقوم بتحصيله تلك الهيئة من الضرائب والرسوم الأخرى (٤٣).

الفصل الثالث النشاط التجاري

أولاً - التجارة الداخلية

١- أساليب التجارة الداخلية

إن التجارة الواسعة التي تجري ممارستها بين المدن والقصبات أو بين الممالك هي التجارة التي تعرف بتجارة الجملة. وقد كان أمر توزيع السلع والبضائع المنتجة داخل البلاد في الأراضي العثمانية أو السلع والبضائع القادمة من الأماكن التي انتجت فيها خارج البلاد أو من المواني على المناطق السكانية يجري عن طريق تجار الجملة. وأياً كان جنس البضاعة فقد كان يجري نقلها إلى مكان الميزان أو الخان حيث يجري توزيعها على تجار القطاعي. وهذه الموازين والخانات، ولا سيما في المدن الكبرى مثل استانبول كانت تعرف باسماء البضائع التي ترد عليها؛ فهناك "قَبَان الدقيق" و "قَبَان العسل" و "قَبَان القطن" و "خان الحرير" وغير ذلك. ولم تكن الخانات في الأناضول مقصورة على انتقال السلع من تاجر لآخر، بل كانت في الوقت نفسه أماكن لالتقاء القوافل التجارية، كما كان أغلب تلك الخانات مؤسسات وُقُفية تأخذ مكانها داخل مجمعات معمارية ضخمة(٤٤).

وكان انتقال السلع إلى المستهلك يجري -كما هو اليوم- عن طريق تجار القطاعي. ولم يكن هؤلاء التجار يحصلون على السلع من تاجر الجملة؛ بل يحصلون عليها بواسطة زعماء الحرفة والتنظيم التابعين له(٤٥). وكان الحرفيون والصناع يقومون بتصنيع المواد الخام وبيعها مباشرة للمستهلك. وباستثناء بعض الحرفيين اللازم وجودهم في كل حي، مثل الفرانين والبقالين والجزارين فإن الحرفيين وتجار القطاعي الآخرين كانوا يجتمعون في أسواق وأحياء بعينها، مثلهم في ذلك مثل تجار الجملة. وإلى جانب المدن الكبرى مثل استانبول وأدرنة وبورصة كانت الأسواق التي يتجمع فيها الحرفيون والصناع في مناطق الاستيطان الصغيرة، سواء في الأناضول أو في منطقة الروملي، توجد في الغالب على شكل "أسواق طويلة" (اوزون چارشى) أو "أسواق مغطاة" (قپالى چارشى). والدليل على ذلك أن السوق الموجودة في سراييفو داخل البوسنة وهي إحدى هذه الأسواق ما زالت تعرف حتى اليوم باسم (باش چارشى). أما الأماكن التي كانت تباع

(٤٤) - كان الخان القائم في (أورله) أحد أقضية إزمير مثلاً وفقاً أقامته السلطنة حفصة والدة السلطان سليمان القانوني، أنظر: Suraiya Faroghi, *Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia. Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting, 1520-1650*, Cambridge 1984, s. 29, 30.

(٤٥) - أنظر هذا الشكل من الانتقال في قسم أرباب الحرف والصنایع.

فيها الأقمشة الغالية والمجوهرات الثمينة فكانت توجد داخل تلك الأسواق المغطاة، وفي أقسام مستقلة منها، تغلق بابواب حديدية، وتعرف باسم (بَدَسْتَان).

وكانت البازارات أيضا من أماكن التجارة المهمة في نقل البضائع إلى المستهلك؛ إذ يقوم تجارها بالتنقل بين الأماكن التي تقام فيها كل يوم في حي مختلف، والبازارات التي تنصب في الأماكن التي توجد فيها الجوامع الجامعة كانت تقام أيام الجمعة، فيرتادها أهل الريف للعبادة والتسوق في نفس الوقت. وهذه الأسواق المتنقلة تنصب في المدن الكبرى يوماً كاملاً، أما في الأحياء الصغيرة فهي تظل منصوبة حتى الظهيرة أو لعدة ساعات ثم تنفض(٤٦).

والأسواق الموسمية (پاناير) هي أيضا من الأماكن التي يمارس فيها تجار الجملة وتجار القطاعي على السواء نشاطهم، ومع وجودها في الأناضول داخل مدن مثل سيد غازي وآلاشهر ونازللي إلا أن الأساس في إقامتها كان في منطقة الروملي، في مدن مثل أوزونجه آباد خاص كوي وقلبه ويانيه وآلاسونيا وماشقولور ودوليان وغيرها. والفرق بين الأسواق المتنقلة (پازار) والأسواق الموسمية (پاناير) هو أن الأخيرة تقام مرة كل عام، وهي في منطقة الروملي بوجه خاص كانت من الأماكن التي تباع فيها البضائع والسلع المحلية إلى جانب السلع المستوردة وعلى نطاق واسع. وكثير من تلك الأسواق الموسمية كان يقام داخل الأوقاف الضخمة كالخانات، ويتولى مسئولية الأمن فيها الإداريون المحليون، وهؤلاء كانوا يוכלون هذه المهمة لجنود الإنكشارية هناك من فئات المشاة (پايا باشي)(٤٧).

٢- مكانة استانبول في التجارة الداخلية

كان لمدينة استانبول مكانة هامة ومتميزة في تجارة الإمبراطورية العثمانية، نظراً لما كانت تأويه من أعداد غفيرة من الناس من أهل السراي العثماني وأهالي المدينة وعساكر القبولية. وكانت عملية توفير سبل الاعاشة لتلك الأعداد الضخمة هي أكثر الأمور التي ينشغل بها كافة المسؤولين وعلى رأسهم السلطان، لأن الضواحي المحيطة باستانبول كانت أفقر من أن تلبي كافة احتياجات الناس منها، ولأجل هذا كانت منطقة الروملي والأفلاق والبُغدان وغرب الأناضول بمثابة مخازن المؤنة لاستانبول، فكانت أنواع الحبوب تأتي من الأفلاق والبغدان من مواني

(٤٦) - للمزيد من المعلومات، انظر: Suraiya Faroghi, "16. Yüzyılda Batı ve Güney Sancaklarında Belirli Aralıklarla Kurulan Pazarlar (İçel, Hamid, Karahisar-i Sahib, Kütahya, Aydın ve Menteşe)", *ODTÜ Gelişme Dergisi* 1978 Özel Sayısı, s.39-85.

(٤٧) - للمزيد من المعلومات، انظر: Suraiya Faroghi, "The Early History of the Balkan Fairs", *Südost-Forschungen*, band XXXVII (1978), 50-68.

الدانوب ومن موانئ البحر الأسود من جهة الأناضول والروملي، وتأتي من تراقيا وسواحل بحر إيجه، وخاصة سناجق قوجه إيلي وخُداونُديكار [بورصة] وقاره سي، وتتقل في الغالب بواسطة التجار التابعين لميزان الدقيق (اون قبانى) في استانبول عن طريق البحر. كما كانت تجلب تلك الحبوب عند الضرورة من أراضوم في الشرق، ومن كفه في الشمال، ومن مناطق الجنوب حتى مصر وطرابلس الغرب. وكان في قدرة السفن العاملة في البحر الأسود أن تنقل ٧٠٠٠ كيلة استانبولية، أما سفن بحر مرمرة فكانت بسعة ١٠٠٠ كيلة (٤٨). وهي تتمتع بأولوية التحميل في الموانئ التي ترسو فيها، ولها كفيل يكفلها ويتعهد بنقل أحمالها إلى استانبول. وعندما تصل الحبوب إلى استانبول كانت توزع على الطواحين بالقدر الذي تستحقه.

أما اللحوم التي تأتي في الترتيب الثاني من حيث الأهمية في موضوع الاعاشة فكان يجري توفيرها من مناطق الأناضول، من قوجه إيلي حتى ديار بكر، ومن الأقالق والبغدان ومن الروملي. ويتم جلبها إلى استانبول عن طريق أشخاص يجري ترشيحهم من بين الأثرياء، يُعرف الواحد منهم باسم (جَلَب). ولحوم الضأن هي اللحوم المفضلة في استانبول، وتأتي على شكل قطعان حتى مشارف استانبول في سيلوري وبيوك چَكْمَجَه وكُوجُوك چَكْمَجَه حيث يجري تسمينها هناك، ثم تُوزع على الجزارين حيث يجري ذبحها في المذابح القائمة خارج العاصمة (٤٩).

وتقوم مصر بتلبية احتياجات استانبول من الأرز والبن، ويجري إرسالهما عن طريق البحر، وكانت الدولة نظراً لطول المسافة وعدم كفاية السفن العثمانية أحياناً تلجأ إلى الاستعانة بسفن الدول الأجنبية العاملة على هذا الخط، غير أن أعمال القرصنة التي كانت تقع بين السفن الحاملة للإعلام الانجليزية والفرنسية العاملة في البحر الأبيض المتوسط خلال القرن الثامن عشر تركت أثراً عميقاً على التجارة بين مصر واستانبول، وتعثّر الحصول على الأرز والبن القادمين من هناك في أسواق استانبول (٥٠).

(٤٨) - أنظر: Lütfi Güçer, "XVIII. Yüzyıl Ortalarında İstanbul'un İlaşesi İçin Lüzumlu Hububatın Temini Meselesi", *İFM*, XI/1-4 (1950), 400.

(٤٩) - أنظر: Ahmet Refik, *Onaltıncı Asırda İstanbul Hayatı (1553- 1591)*, İstanbul 1935, s. 84-90;

وأنظر أيضاً أرشيف السجلات الشرعية في (İstanbul Kadılığı, nr. 201)

(٥٠) - أنظر: Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 58

وتأتي الخضر والفاكهة من ضواحي المدينة ومن سواحل مرمرية بوجه عام، وتأتي الفواكه المجففة والزيتون والزيت من سواحل إيجة بواسطة السفن. وكان قد جرى تحديد الأرصفة التي يجري تفريغ كل نوع من تلك السلع عندها فيما بين (امين اوكي) و (اون قيانى). وهناك يجري توزيع قسم منها على الحرفيين والصناع والتجار، بينما يُنقل القسم الثاني إلى خانات تجارة الجملة (٥١). أما انتقال تلك السلع إلى الأهالي، أي بيعها بالقطاعي فكان يجري في الأسواق المفتوحة وعند البقالين وبائعي الفواكه والخضر.

وفي استانبول كانت ترد - عدا المواد الخام والسلع القادمة من شتى انحاء الامبراطورية- بضائع أجنبية جد متنوعة، تصل إلى المدينة عن طريق السفن وقوافل التجارة؛ فهناك حريز ايران وبضائع اوربا المختلفة وخاصة الاقمشة، وتوابل الهند وأقمشتها وغير ذلك (٥٢)، حيث يباع كل منها في أماكن معينة.

٣- التجار أصحاب النفوذ في التجارة الداخلية

ليس من الصواب ماشاع عن أن الذين عملوا بالتجارة في أراضي الدولة العثمانية كانوا من الطوائف غير المسلمة، وأن المسلمين عذفوا عن الدخول في هذه الساحة؛ إذ كان يتولى التجارة الداخلية بوجه خاص تجار مسلمون وغير مسلمين على السواء من رعايا الدولة العثمانية حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر الميلاديين، ففي أواخر القرن السادس عشر مثلاً كانت البضائع التي تنقلها القوافل القادمة إلى بورصة تعود ملكيتها بالكامل إلى التجار المسلمين (٥٣). وكان التجار الأجانب يوطنون عملاءهم في مدن مثل أنقرة وبورصة ويقومون بشراء المواد التي يقررون تصديرها في مواطن إنتاجها، ومع هذا فإنهم لم يفعلوا ذلك بقصد الاتجار فيها داخلياً. ولكننا سوف نرى أن الوضع تغير في القرن التاسع عشر، إذ تحول التجار الأجانب إلى تجارة الجملة أولاً، ثم لم يلبثوا أن دخلوا تجارة القطاعي في أعقاب "معاهدة بلطه ليمانى" عام ١٨٣٨م.

(٥١) - انظر: Mantran, 17. Yüzyılın İkinci Yansında İstanbul, II, 62 vd.

(٥٢) - كثير من السلع المباعة في أسواق استانبول توجد أسعارها في دفاتر التسعيرة التي وضعت بمناسبة

عمليات تصحيح العملة التي جرت عام ١٠٠٩هـ (١٦٠٠م) وعام ١٠٥٠هـ (١٦٤٠م)، انظر:

M. S. Kütükoğlu, "1009 (1600) tarihli Narh Defterine Göre İstanbul'da Çeşitli Eşya ve Hizmet Fiatları", TED, IX (1978), 1-85; Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri, İstanbul 1983.

İnalçık, The Ottoman Empire. The Classical Age 1300-1600, (trc. Norman : انظر: (٥٣)

İtzkovitz-Colin Imber), London 1973, s. 125.

٤- بعض قوانين الحظر والتحديد

أ) - مبدأ الأقضية المغلقة

لما كانت أراضي الدولة العثمانية تمتد فوق ساحة شاسعة في ثلاث قارات فقد تميزت كل بقعة من بقاعها بإنتاج محاصيل و سلع معينة، وينقل الزائد عن الحاجة من تلك المحاصيل والسلع إلى المناطق الأخرى ظهر نشاط تجاري واسع داخل البلاد. غير أن كل المحاصيل والسلع لم تكن تتمتع بدرجات متساوية من التدفق. ولأن بعض المحاصيل مثل القمح الذي يمثل المصدر الأساسي لغذاء الأهالي لم تكن تكفي في مناطقها أحياناً فكان انتقالها محظوراً خارج القضاء، أي أن المبدأ السائد هو انغلاق الأقضية على نفسها. ويرجع السبب في ذلك إلى الحيلولة دون إحداث قحط مصطنع في منطقة من المناطق، والحيلولة دون تدني الدخل الضريبي الذي يجبي على الحبوب في الأسواق داخل القضاء، وتوفير حاجة الجيش العثماني من المؤن خلال خروجه المتواصل للحرب، وكذلك توفير سبل الاعاشة للمدن الكبرى التي لا تكتفي ذاتياً، مثل استانبول وأدرنة ومكة والمدينة وغيرها. غير أن نقل الحبوب إلى تلك المدن نفسها لم يكن يتم إلا بعد الحصول على إذن. وعند ظهور القحط في أحد الأقضية نتيجة لتغير في المناخ أو لظهور كارثة طبيعية كان يصدر القرار من الديوان الهمايوني بنقل المحاصيل اللازمة من الأقضية المجاورة ذات الفائض إلى القضاء المنكوب. وقد لوحظ على سبيل المثال أنهم نقلوا الحبوب إلى جزيرة رودس من منتشا وتكه، وإلى أوجاقت الغرب من ضفة الروملي في بحر ايجه، وإلى كفه من مواني الافلاق والبعغان ونهر الدانوب(٥٤). كما كان يحدث أحياناً عندما تتعذر عملية الحصول من المناطق المجاورة للقضاء المنكوب على حاجته أن يجري شراؤها من المناطق الأبعد.

ولكي تصل الحبوب التي حصلت على الاذن بالنقل إلى المكان المنصوص عليه في الاذن وتباع بالسعر الرائج، أي للحيلولة دون تهريبها وبيعها في السوق السوداء تنبتهت الدولة إلى ضرورة اتخاذ بعض التدابير؛ ومنها أنهم كانوا يصدرون حكماً [أي قرار من الديوان الهمايوني] إلى قاضي المكان حول السماح بنقل الحبوب التي يتقرر شراؤها من هناك، كما يلزم التاجر بأن يجد لنفسه كفيلاً من الناس يكفله، ثم يسلمه قاضي المكان الذي تجري عملية الشراء منه سنداً

(٥٤) - أنظر: Lütfi Güçer, "XVI. Yüzyıl Sonlarında Osmanlı İmparatorluğu Dahilinde

Hububat Ticaretinin Tâbi Olduğu Kayıtlar", İFM, XIII/1-4, 81-86.

(تَمَسُّك) يدرج فيه اسم السفينة المكلفة بالنقل وربانها وتاريخ اقلاعها ونوع الحبوب ومقدارها وأسعارها، وتتم بذلك عملية الرقابة على السعر في أماكن الشراء وأماكن البيع(٥٥).

(ب) - نظام الإحتكار أو الإحصار .

كانت الدولة العثمانية قد وضعت موانع وتحددات على بعض السلع مما عدا الحبوب ايضاً، أو جعلت في يدها أمر بيع وشراء تلك السلع. فكان الملح واحداً من المواد التي احتكرتها الدولة منذ عهودها الأولى، وكان لكل مملحة منطقة معينة يطلق عليها اسم (أوري) أي سياج، يباع فيها ملحها. فكما كان نقل ملح منطقة إلى أخرى وبيعه فيها ممنوعاً كان من المحظور ايضاً إدخال الملح إلى الأماكن الواقعة داخل حدود الملاحات الموجودة(٥٦). ومن المؤكد أن هناك سبباً لذلك فلعلهم أرادوا الحيلولة دون وقوع المنافسات بين الملاحات بسبب الفارق في قيمة التكلفة. أما في حالة قلة الملح الناتج من إحدى الملاحات نتيجة لاختلاف الظروف بحيث لا يفي باحتياجات تلك المنطقة فقد كان نقل فائض الانتاج إليها من ملاحه أخرى ممكناً باذن من الحكومة، كما هو الحال تماماً في مسألة نقص الحبوب. وكان نقل الملح وبيعه داخل مناطق الملاحات مقيداً هو الآخر ببعض القواعد؛ ويتولى أمر النقل بوجه عام جماعات اليوروك التي تعمل في تربية الحيوان، ويجري اعفاؤهم مقابل هذه الخدمة من تأدية الضرائب المعروفة باسم "العوارض الديوانية" و "التكاليف العرفية". وكان تجار الملح يشترونه من الملاحات بالسعر المقرر في مواسم معينة ثم يشرعون في بيعه داخل مخازن الملح القائمة في أسواق المدن والقصبات الموجودة داخل منطقة الملاحه، أي داخل سياجها. ومع كل ذلك فقد كان في وسع الأهالي أن يحصلوا على الملح اللازم لهم من تلك الملاحات دون وسيط. وقد دخل خزانة الدولة بفضل هذا النظام الاحتكاري قدر لا يستهان به من المال.(٥٧).

وكانت الدولة بين الحين والآخر تتدخل أيضاً في بيع وشراء بعض السلع الأخرى، وإن لم يكن بهذا القدر من التحكم والاستمرارية. وهذا النظام الاحتكاري الذي سيعرف في القرن التاسع عشر باسم "اليد الواحدة" (يد واحد) وتبذل الدول الاجنبية قصارى جهدها لإلغائه يصادفنا في عهد

(٥٥) - نفسه، ص ٩٠-٩٧

(٥٦) - أنظر: 28-34 Kanunnâme-i Sultânî,

(٥٧) - أنظر: Lütfi Güçer, "XV-XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Tuz İhisiarı ve Tuzlaların İşletme Nizamı", /FM, XXIII/1-2 (1963), 110 vd.

السلطان محمد الفاتح، أو السلطان بايزيد الثاني في منطقة آيدين مطبقاً على محصول السمسم، وفي منطقة الروملي مطبقاً على محصول شعير الأرز(٥٨).

وفي النصف الأول من القرن التاسع عشر طبقت الدولة نظام الاحتكار اعتباراً من عام ١٨٢٨م على بيع بعض السلع والمحاصيل، لتحول -من ناحية- دون غش المحتكرين للأهالي، وتعمل -من ناحية أخرى، وهو الأهم- على توفير المال اللازم لنفقات جيش "العساكر المنصورة" الذي أقيم حديثاً، وهذه المحصولات هي الأفيون والپلاموط [الفَلُون أو المَلُول أو أقماع البلوط المستخدمة في الدباغة: Valonia oak Quercus aegilops] والحريز وزيت الزيتون والقطن وشعر العنز والصوف والحبوب. فلما وجدت الدولة أن تطبيق هذا النظام لا يعود عليها بالربح الكثير صرفت النظر عنه بعد مدة قصيرة إلا في محصول الأفيون الذي استمر على ذلك لعشر سنوات، فكان شراء الأفيون خلال تلك المدة يجري على أيدي التجار الحاصلين على تراخيص بذلك من هيئة الاحتساب في إزمير، أما عمليات بيعه فكان يتولاها ناظر الاحتساب، ويسجل المكسب الناتج من الفارق بين سعر الشراء والبيع لحساب "خزانة المقاطعات" [ومن بعدها خزانة العساكر المنصورة](٥٩). غير أن ضغوط التجار الأجانب الذين لم يرتاحوا لهذا النظام وفي مقدمتهم الانجليز قد أسفرت عن إلغاء النظام برمته عام ١٨٣٨م(٦٠).

ثانياً - التجارة الخارجية

١- الامتيازات التجارية

أ) - قبل عام ١٨٣٨م

كان لوقوع الأراضي العثمانية بين المراكز التجارية الشرقية والغربية أن جعلها تواصل جذب اهتمام التجار الأوروبيين، حتى بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح؛ لأن نقل بضائع الشرق الأقصى إلى أوروبا كان مستمراً في القرن السادس عشر من على أراضي الشرق الأدنى والبحر الأبيض المتوسط، كما أن التجارة في محاصيل شرق البحر المتوسط حققت مكاسب وافرة للتجار الأوروبيين.

(٥٨) - أنظر: Kanunnâme-i Sultânî, s. 67 (susam), 68 (çeltik).

(٥٩) - كان للدخل الصافي من الأفيون في عام ١٨٣٥ يبلغ ٢,٩٩٢,٨٣٠ قرشاً أنظر:

İbrahim İhsan Poroy, "Expansion of Opium Production in Turkey and the State Monopoly of 1828-1839", *International Journal of Middle East Studies*, 13 (1981), 201.

(٦٠) - أنظر: M.S.Kütükoğlu, "1826 Düzenlemesinden Sonra İzmir İhtisab Nezâreti",

s. 503-504; *Münasebetler*, I, 65 vd., 109.

وكانت الدول البحرية المشتغلة بالتجارة كالبندقية وجنوة تمارس هذا النشاط في الأناضول والبحر الأسود بموجب الاتفاقات التجارية التي حصلوا عليها من البيزنطيين ومن السلاجقة قبل ظهور العثمانيين بمدة طويلة، حتى أنهم أقاموا المستعمرات في البحر الأسود وغلطه. فلما بدأت تتنامى قوة العثمانيين في الأناضول اعترفوا ابتداءً من أواسط القرن الرابع عشر للجنوبيين أولاً (١٣٥٢م) بحق التجارة في تلك الأراضي، ثم للبنادقة من بعدهم، وعندما سيطروا على البحر الأسود سمحوا لهم مدة بممارسة التجارة هناك أيضاً. فالواقع أننا نلاحظ في المعاهدة المؤرخة في ١٤٧٩م التي قدمها السلطان محمد الفاتح للبنادقة أنه سمح لهم بالتجارة في طرابزون وكفّه، بينما نرى في المعاهدة المؤرخة في ١٥٤٠م المعقودة في عهد السلطان سليمان القانوني أن هذه المادة قد ألغيت. وفي المعاهدات التي عُقدت مع الدول الأخرى بعد ذلك فهي على الرغم من إقرارها بأمر السماح بالتجارة للبلدان الواقعة بين نهر الدون وروسيا والأراق، وأن تكون بالبر والبحر بين تلك البلدان والأراضي العثمانية" إلا أن الواقع هو عدم السماح بالفعل للسفن - الحاملة للاعلام الأجنبية حتى انعقاد معاهدة قينارجة الصغرى ١٧٧٤ - بالدخول إلى البحر الأسود اللهم إلا في بعض الاستثناءات القليلة. ثم لم تلبث الدولة بعد أن اعترفت بهذا الحق للروس أولاً أن منحتة للتجار النمساويين عام ١٧٨٤م، ثم للتجار الانجليز عام ١٧٩٩م، غير أن الانجليز لم يتمكنوا بالفعل من الدخول إلى البحر الأسود إلا في عام ١٨٠٢م، وهو التاريخ الذي سُمح فيه للفرنسيين بالدخول (٦١). ثم أعقب ذلك دخول اسبانيا وصقلية وهولاندا والدنمارك وغيرها (٦٢).

وفي القرن السادس عشر حصلت كل من فرنسا (١٥٣٦م) وانجلترا (١٥٨٠م) وهما الدولتان العظميان في العصور التالية على حق ممارسة التجارة في الأراضي العثمانية تحت أعلامهم الخاصة، أما في عام ١٦١٢م فقد شاركتهم في ذلك هولاندا هي الأخرى. وفي عام ١٥٤٧ منحت الدولة العثمانية التجار النمساويين الذين كانوا يمارسون التجارة تحت حماية البندقية من قديم حق التنقل "في أمن وأمان" داخل أراضيها. أما التجار الروس الذين ظهروا داخل الأراضي العثمانية منذ القرن الخامس عشر فقد اعترفت لهم الدولة بامتياز ممارسة التجارة في الأراضي والمياه العثمانية ما عدا البحر الأسود وذلك بمقتضى معاهدة بلغراد ١٧٣٩م. وفي

(٦١) - انظر: Kemal Beydilli, "Karadeniz'in Kapalılığı Karşısında Avrupa Küçük Devletleri :
ve 'Miri Ticaret' Teşebbüsü", *Belleten*, LV/214 (1991), 697-698.

(٦٢) - للمزيد من المعلومات، انظر: Beydilli, *a.g.m.*, s. 704 vd.

القرن الثامن عشر حصلت الدول الأوروبية الأخرى على مثل هذه المعاهدات التجارية واحدة تلو الأخرى.

وكان قصد الدولة العثمانية من منح هذه المعاهدات هو إنعاش التجارة داخل البلاد، وحققت بالفعل نجاحاً في ذلك. وهذه الأراضي التي توفرت لها المواد الخام المتعددة والرخيصة رغم كل أوامر المنع والتحديد كانت تجذب التجار الأوروبيين إلى درجة كبيرة، فأقاموا متاجرهم في الموانئ، ولا سيما استانبول وإزمير، وفتحوا فيها القنصليات، ومارسوا نشاطهم التجاري وهم يوتقون الصلات عن طريق عملائهم مع المناطق الداخلية في البلاد. وهذه المعاهدات كانت تتضمن مواد ذات فائدة عظيمة للتاجر الأجنبي الـ (مستأمن) سواء كان من الناحية التجارية أو القضائية؛ ومنها أنها كانت تضمن لتجار دول المعاهدات حرية ممارسة التجارة في المياه والأراضي العثمانية حاملين أعلامهم الخاصة، وعدم التعرض للأذى من أي شخص كان، وتقديم كافة التيسرات اللازمة من قبل المسؤولين عند مرور سفنهم على الأفضية، وتحظر المساس بما لديهم من بضائع، والتأكيد على عدم مطالبتهم بأي نوع من الضرائب أو الرسوم تزيد عن الجمارك القانونية المقررة عليهم، وعدم مساعلة أحد منهم لدين عليه، وأن يتولى قناصلهم فض القضايا الناشئة فيما بينهم، أما خلافاتهم مع الرعايا العثمانيين فتتظر فيها المحاكم المحلية، وفي حالة تجاوز موضوع الدعوى مبلغ ٤٠٠٠ آجة يجري النظر فيها في محاكم استانبول. وكان يتمتع السفراء والقناصل الأوروبيون بحق استخدام من يشاءون لتولي مهمة الترجمة لهم، كما كان هؤلاء يتمتعون هم الآخرون ببعض الاعفاءات، وهو الأمر الذي أدى مع مرور الزمن إلى ظهور نظام أضر بمصالح الدولة العثمانية. وكان من شأن الصراع الذي ظهر في البداية بين تلك الدول الأجنبية بسبب مزاعم التفوق أن تلجأ كل دولة ترى دولة أخرى حصلت على امتياز من الدولة العثمانية إلى الحصول هي الأخرى عليه، حتى أصبحت كل واحدة منها تمارس التجارة في الأراضي العثمانية في وضع "الأمة صاحبة الامتيازات الأكثر" (٦٣).

وكان الجنويون والبنادقة يسيطرون على تجارة البحر الأبيض المتوسط حتى أوائل القرن السادس عشر، فلما ظهر الفرنسيون أولاً على المسرح، وبعدهم الانجليز والهولنديون انتزعوا منهم مواقعهم، واحتلت الأقمشة الصوفية الرقيقة الخفيفة التي يصنعها الانجليز والهولنديون مكانة يصعب منافستها في تلك السوق منذ أوائل القرن السابع عشر، ثم انفرد الانجليز بالتفوق في

(٦٣) - أنظر: İnalçık, "İmtiyazat" E/ ٢, III (1971), s. 1180 vd.; M. S. Kütükoğlu, Münasebetler, I, 20 vd.; a. mlf., "Ahidnâme", D/4, I (1989), 538-539.

تجارة الليفانت Levant حتى أواخر القرن، لا سيما بعد اتجاه الهولنديين إلى الشرق الأقصى. وبعد أن أصبح كولبرت رئيساً عام ١٦٧٠م وصدر المعاهدة التي نجح نوانتل سفير فرنسا في استانبول في الحصول عليها عام ١٦٧٣م بدأت التجارة الفرنسية في شرق المتوسط في الانتعاش من جديد، وظلت تنمو على حساب التجارة الانجليزية طوال القرن الثامن عشر. وعلى ذلك النحو فإن حجم التجارة الفرنسية الذي لم يكن يتجاوز ثمن حجم التجارة الانجليزية الهولندية في الليفانت خلال العقد السابع من القرن السابع عشر لم يفتأ أن وصل في العقد السابع من القرن الثامن عشر إلى القدر الذي تساوى فيه مع تجارة هاتين الدولتين معاً، وظلت فرنسا تحافظ على هذا التفوق حتى انقلبت العلاقات إلى حالة العداء مع الدولة العثمانية نتيجة لقيام نابليون بونابرت باحتلال مصر عام ١٧٨٩م، وتغيرت الموازين مرة أخرى بعد هذا التاريخ(٦٤).

وبعد الانقلاب الصناعي في أوروبا حاول الانجليز استغلال تفردهم دون منافس يُذكر في الأراضي العثمانية لتوفير احتياجاتهم المطردة إلى المواد الخام من ناحية ودخول سوق جيدة لبضائعهم من ناحية أخرى، فلم تتوقف جهودهم عند ممارسة الحقوق التي منحهم إياها المعاهدات إلى أبعد الحدود بل سعوا إلى تأويل موادها عمداً بما يخدم مصالحهم، وينزلوا بالرسوم الجمركية إلى أدناها، ونجحوا في غمر انجلترا بسيل من المواد الخام. ويبدو أن الدولة العثمانية شعرت إزاء ذلك بضرورة اتخاذ بعض التدابير، ولا بد أن الرسوم الداخلية التي قررتها تحت أسماء متعددة هي أحد تلك التدابير. كما ألزمت التجار الأجانب الذين يريدون ممارسة تصدير البضائع دون وسيط بتأدية رسوم داخلية مساواةً بالتجار من الرعايا العثمانيين، وأجبرت الانجليز على قبول ذلك والتصديق عليه بمقتضى "معاهدة القلعة السلطانية ١٨٠٩م".

ونمت مواني شرق البحر الأبيض المتوسط وبجر ايجة وتطورت هي الأخرى خلال تلك العصور؛ فإن حلب التي كانت بمثابة المركز التجاري (entrepôt) لتصدير البضائع في أوائل القرن السابع عشر قد فقدت تفوقها لمدة من الزمن نتيجة للحرب العثمانية الإيرانية وبسبب محاولات الانجليز في تصدير الحرير الإيراني عن طريق الخليج، وتدنّى ميناؤها الاسكندرون هو الآخر إلى المرتبة الرابعة بعد ازмир والاسكندرية وصيدا. وعلى الرغم من أن تجارة

(٦٤) - للتعرف على التنافس التجاري بين فرنسا وانجلترا في القرن الثامن عشر أنظر:

Paul Masson, *Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIIe siècle*, Paris 1911; A.C.Wood, *Levant Company*, London 1935, s. 136-178; Ralph Davis, *Aleppo*, London-Toronto, 1967; M. S. Kütükoğlu, *Münâsebetler*, I, 53-54; Bruce Mac Gowan, *Economic Life in Ottoman Europe. Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600-1800*, Cambridge-Sydney 1981, s. 21-23.

الاسكندرون عادت إلى الانتعاش في الربع الأخير من القرن الثامن عشر إلا أن جانباً كبيراً من التصدير كان قد تحول من الحرير إلى القطن والخيوط والأقمشة القطنية.

وكان ميناء إزمير منذ القرن السابع عشر أهم مواني التصدير في الأناضول، وابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر احتل القطن والفواكه المجففة مكان الحرير في التصدير من ذلك الميناء. أما سلاتيك هي الأخرى فعلى الرغم من أنها لم تكن في مستوى إزمير إلا أنها كانت واحداً من أكثر المواني حركة على بحر ايجه. وتحولت استانبول إلى ميناء يستورد السلع الفاخرة أكثر من أي شيء آخر.

(ب) - بعد عام ١٨٣٨م

كانت حاجة الانجليز المتزايدة إلى المواد الخام لصناعاتهم المتنامية وإلى الأسواق الجديدة لتصريف بضائعهم هي العامل الذي دفعهم للبحث عن امكانيات لممارسة التجارة بشروط أكثر تيسيراً في أراضي الدولة العثمانية. وكانت "شركة الليفانت" التي تأسست في أواخر القرن السادس عشر ولم تسمح بالتجارة في شرق المتوسط إلا لأعضائها قد ألغيت عام ١٨٢٥م، وبذلك استطاع كل تاجر انجليزي أن يجد الفرصة للمشاركة في تجارة البحر المتوسط متى شاء. ولهذا كان هدف وزارة الخارجية البريطانية الذي وضعته نصب عينيها أن تُرفع كافة أوامر المنع والتحديد داخل الأراضي العثمانية، وأن يجري تقليل بعض الرسوم المفروضة على التجار الأجانب وكانوا يؤدونها منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر، ولا يقتصر التاجر الانجليزي على تجارة الجملة وحدها بل تتاح له الفرصة لممارسة تجارة القطاعي مثله مثل التاجر العثماني. وكان الطلب بتجديد الدولة العثمانية للتعريفات الجمركية التي انتهت مدتها عام ١٨٣٤م فرصة ممتازة لتحقيق كل هذه الأهداف. وتحولت المفاوضات التي بدأت بين المفوضين في نهاية الجهود الدبلوماسية التي جرت بين عامي ١٨٣٤-١٨٣٦م إلى شكل من التفاوض على عقد معاهدة رغم كل المقاومة التي كشف عنها العثمانيون في البداية. وشعر كبار رجال الدولة التي كانت في وضع لا تحسد عليه بسبب تمرد محمد علي باشا آنذاك أنهم مضطرون للتراجع أمام انجلترا حتى يمكنهم التعجيل من ناحية بتغطية عجز الخزانة الذي سببته الرسوم الجمركية التي لم تسدد لها وسجلت في حساب الديون، وضمان الحصول على دعمها الدبلوماسي من ناحية أخرى. وعلى ذلك جرى التوقيع على "معاهدة بلطه ليماني في التجارية" في ١٦ اغسطس ١٨٣٨م التي نصت على إلغاء نظام الاحتكار وأوامر حظر التصدير وإبطال مبدأ الحصول على التراخيص،

والموافقة على تحصيل رسم ٩٪ عن التصدير ورسم ٢٪ عن الاستيراد بدلاً من كل الرسوم الداخلية التي كان معمولاً بها.

واتضح بعد الشروع في تنفيذ المعاهدة أن هناك عبارة في النسخة الانجليزية وحدها كانت تتيح للتجار الانجليز أن يمارسوا "كافة أنواع التجارة" في الأراضي العثمانية فأصبحت حجة لهم للشروع في تجارة القطاعي أيضاً. وعلى الرغم من كل جهود الحكومة العثمانية وردّ الانجليز بأن تغييرها منوط بشروط المعاهدة التجارية الروسية المقرر عقدها فإن حذف تلك العبارة لم يتحقق حتى المعاهدة الروسية لعام ١٨٤٦م. في حين أن الروس بهذه المعاهدة قبلوا عدم الدخول في ممارسة تجارة القطاعي، سواء كان في بيع الملح والشب والنشوق والخمور وآلات الحرب، أم كان في صيد الأسماك في المياه العثمانية وبيعها (٦٥).

وفكرة مبدأ الحماية التي يحتمل أنها طُرحت نحو عام ١٨٦٠م بتأثير من الانجليز أيضاً قد لاقت استحساناً، واكتسبت التجارة الخارجية بعداً جديداً مع "معاهدات قانليجه التجارية" التي جرى توقيع الأولى منها مع الفرنسيين في ٢٩ إبريل ١٨٦١م. ويتكرر مرة أخرى القول بأن الاحتكار وأوامر حظر التصدير ألغيت، وتجرى الموافقة على ممارسة التجار الأجانب للتجارة بالتساوي مع "التاجر المحلي المتمتع باكثر أسباب الرعاية" في التجارة الداخلية، بينما يُحظر بالكامل استيراد الملح والتبغ وكافة أدوات وآلات الحرب، ما عدا ما يستخدم منها للصيد والزينة، أما الملح والتبغ من الانتاج المحلي فقد اطلق أمرهما، سواء كان في البيع والشراء، أم كان في التصدير إلى الخارج. وجرى تخفيض الرسوم الجمركية بالتدريج، وهي التي تقررّت بمعدل ٨٪ للسنة الأولى بحيث تتوقف عند معدل ١٪ بعد ثماني سنوات، بينما زيد معدلها على السلع المستوردة بشكل يفوق هذا بكثير، كأن يزداد من ٥٪ إلى ٨٪ (٦٦).

وبعد هذه المعاهدات أصبح في وسع الأجانب أن يمارسوا التجارة القطاعي بكل حرية داخل الأراضي العثمانية، وباستثناء "معاهدة التجارة الألمانية" المعقودة عام ١٨٩٠م لم تعقد الدولة العثمانية معاهدات تجارية أخرى مع الدول الأوروبية بعد هذا التاريخ. وأكدت المعاهدة الألمانية هي الأخرى على حظر إدخال الملح والتبغ والأدوات الحربية إلى الأراضي العثمانية، بينما وُضِعَ الكبريت الكيماوي وورق اللعب وورق السجائر والنفط ضمن نظام الاحتكار (٦٧).

(٦٥) - للمزيد من المعلومات، أنظر: Kütükoğlu, *Münasebetler*, II, 72-74.

(٦٦) - أنظر: Mecmua-i Muâhedât, I, İstanbul 1294, 44 vd.

(٦٧) - أنظر أصول تلك المعاهدات في الأرشيف العثماني (nr. 355/2).

وعلى الرغم من أن المفاوضات كانت قد بدأت مع الدول الأوروبية الأخرى في الربع الأخير من القرن التاسع عشر لعقد معاهدات تجارية جديدة إلا أن إتمامها لم يكن ممكناً حتى اشتعلت الحرب العالمية الأولى، ولهذا قامت الدولة العثمانية في أكتوبر ١٩١٥م بإلغاء الامتيازات الأجنبية Capitulations . ومع أن معاهدة سيفر فرضتها مرة ثانية على العثمانيين إلا أن معاهدة لوزان نصت على إلغائها تماماً.

٢- بعض قوانين الحظر والتحديد

كانت الدول منذ عهود قديمة تضع بعض قوانين المنع والتحديد على التجارة بغية توفير الاحتياجات الضرورية لأهاليها؛ فقد جرى تطبيق ذلك النظام في اليونان وروما، كما استحسنته الدول الأوروبية في العصور الوسطى وفي بيزنطة أيضاً، أما الدول الاستعمارية مثل إسبانيا والبرتغال فلم تكتف بالاستحواز لنفسها فقط على خيرات مستعمراتها بل حرصت أيضاً على أن تكون المنتجات الصناعية التي تدخل المستعمرات من منتجاتها هي نفسها دون غيرها.

وقد وضعت الدولة العثمانية هي الأخرى منذ ظهورها بعض قوانين المنع والتحديد على المواد الغذائية والخامات الصناعية، وحظرت بذلك بيع السلع للتجار الأجانب الذين يقدمون أسعاراً أعلى مما يقدمه التجار المحليون، واجتهدت في الحيلولة دون ظهور أزمات مصطنعة في البلاد.

وكانت الحبوب في مقدمة السلع المحظور تصديرها، وكان أن تحرك السلطان بايزيد الصائقة إبان تأسيس الدولة من وجهة نظر سياسية رأى من خلالها حظر تصدير الحبوب بواسطة سفن البنديقية وجنوة حتى يحول دون اشتداد ساعد العدو بمحصول البلاد (٦٨)، أما بعد ذلك فقد استمرت قوانين الحظر ولكن لأسباب اقتصادية. ومع ذلك فإن عمليات التهريب قد بلغت - رغم الحظر - حداً خطيراً ابتداءً من أوائل القرن السادس عشر (٦٩). وصدرت الأوامر والأحكام السلطانية لتعلن أن "الدلالين المستغلين" الذين تكاثروا في جزر بحر إيجه وفي سواحل الأناضول المقابلة لها بوجه خاص يشترون الحبوب بأسعار تزيد على السعر الجاري ٢٠٪، وبعد أن يقوموا بتخزينها مدة يحملونها على السفن سرّاً إلى استانبول، أو إلى موانئ أخرى عثمانية،

(٦٨) - أنظر: Max Silberschmidt, *Venedik Menbalarına Nazaran Türk İmparatorluğunun Zuhuru Zamanında Şark Meselesi*, İstanbul 1930, s. 58.

(٦٩) - أنظر: Mustafa Akdağ, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti", *Belleten*, XIV/55 (1950), 391.

والواجب هو حظر نقل الحبوب وعدم السماح لأصحاب السفن بذلك مطلقاً ما لم يكن في أيديهم "أوامر شريفة" تحمل الطغراء السلطانية كُتبت موجهة إلى موظفي الدولة المعنيين بنقل الحبوب مثل قاضي المنطقة ونائبه وغيرهما (٧٠). وإلى جانب السماح رسمياً بتصدير الحبوب بترخيص خاصة في الأعوام التي يكثر فيها المحصول فقد استمر حظر تصدير الحبوب إلى الخارج حتى قبيل عهد التنظيمات، ولكن عمليات التهريب استمرت، وكانت تصل إلى حد الخطر بين الحين والآخر.

وكانت المجموعة الثانية في المواد التي خضعت لحظر التصدير هي المواد الخام الصناعية، غير أن أوامر الحظر على تلك المواد لم تكن قاطعة ودائمة مثلما كان على الحبوب؛ إذ يلاحظ على سبيل المثال أن القطن وخيوطه والجلد المدبوغ وشمع العسل وخيوط الصوف والوبر كان يسمح بتصديرها في الأحكام الصادرة من الإدارة المركزية إلى دفترداريات الولايات، وفي بعض الاتفاقيات الممنوحة للدول الأوروبية. وإلى جانب وجود أحكام من هذا النوع حول منح القطن وخيوطه للانجليز والفرنسيين نلاحظ في الاتفاقيات التي منحت للفرنسيين في عهد السلطان سليم الثاني وللهولنديين من بعدهم أنها نصت على السماح لهؤلاء التجار بتصدير الجلود إلى جانب المادتين الآخرين. أما في اتفاقية ١٦٧٣م فقد ورد النص على الاعتراف بالحقوق نفسها لأجل شمع العسل وأنواع الجلود (٧١). وتدلنا الاتفاقية الانجليزية عام ١٦٧٥ أيضاً على أن التجار الانجليز عندما كانوا يشترون غزل الصوف والوبر من انقرة كان يجري اعفاؤهم من "ضريبة التصدير" (باج اخراجيه)، أي على أن الدولة كانت تسمح بتصدير هذه المواد.

وهناك بعض المواد الأخرى كانت تسمح الدولة بتصديرها في الأعوام التي يزيد المحصول فيها أو عندما تنعدم جودتها للاستخدام في الصناعات المحلية؛ ففي الاتفاقية الانجليزية لعام ١٦٧٥ مثلاً نراها تنص على السماح بنقل سفينتين من التين وسفينتين من العنب في الأعوام التي يكثر فيها المحصول من مواني إزمير وسلانيك (٧٢). أما في يونيو ١٨٢٦م فقد سمحت الدولة بتصدير بعض أنواع الوبر بسبب "عدم صلاحيتها للمنسوجات الصوفية". وواقع الأمر أن الدولة على قدر ما كانت تحرص كثيراً على تنفيذ أوامر حظر التصدير في الأحوال الطارئة وتوسّع من نطاقها كانت أيضاً تبدي التسامح في الأحوال العادية حتى ألغت تلك الأوامر تماماً باتفاقية عام ١٨٣٨م.

(٧٠) - أنظر: Lütfi Güçer, "Hububat Ticareti", /FM, XIII/1-4 (1953), 79-80

(٧١) - أنظر: Mecmua-i Muâhedât, I, 6

(٧٢) - أنظر: Kütükoğlu, Münâsebetler, I, 31-32

٣- التجار أصحاب النفوذ في التجارة الخارجية

كانت ممارسة التجارة الخارجية تجري عموماً على أيدي التجار المستأمنين، أي تجار الدول الأجنبية صاحبة الاتفاقيات الحاصلين على "عهد الأمان". فكان هؤلاء التجار يمارسون التجارة في الأراضي العثمانية بفضل ما تتيحه لهم الاتفاقيات والقوانين من ضمانات، حتى انه يمكننا القول إنهم كانوا في موقع أفضل من التجار الرعايا، سواء كان من ناحية الرسوم الجمركية المقررة عليهم أم من ناحية الحقوق والامتيازات التي يتمتعون بها.

وعلى الرغم من مشاركة التجار العثمانيين المسلمين بقدر ضئيل في التجارة الخارجية قبل القرن التاسع عشر إلا أن النصيب الأوفر كان لغير المسلمين. وكان غير المسلمين من رعايا الدولة يقومون بمسألة الوساطة للتجار المستأمنين بسبب معرفتهم للغات واستغلوا الفراغ في الاتفاقيات التجارية المعقودة في القرن الثامن عشر بوجه خاص، وزادوا نصيبهم من التجارة الخارجية. والواقع أن احتواء الاتفاقيات الممنوحة للدول الأوروبية على بعض المواد مثل أحقية السفراء والقناصل في تعيين الأشخاص الذين يريدونهم ك مترجمين وحراس أمن ، واعفاء المترجمين وعشرة من خدمهم من التكاليف العرفية (٧٣) كان من الأمور التي جعلت الرعايا غير المسلمين يقبلون إقبالا على الدخول تحت حماية الدول الأجنبية. أما السفراء والقناصل أنفسهم فقد حولوا ذلك إلى واسطة للكسب؛ فكانوا على الرغم من عدم استخدامهم في أعمال الترجمة يحصلون لهم على مراسيم الترجمة في مقابل الحصول منهم على منافع مادية. وحاولت الدولة إلغاء هذا الأسلوب في تواريخ مختلفة خلال القرن الثامن عشر، فأرسلت إلى السفارات احتجاجاً على ذلك، غير أنها لم تفلح في القضاء على تلك الظاهرة حتى جرى في أوائل القرن التاسع عشر الاعتراف بوضع خاص للرعايا غير المسلمين ممن يريدون ممارسة التجارة مع أوروبا. واعترفت الدولة في عام ١٨٠٢م لمن يريد من رعاياها غير المسلمين بحق ممارسة التجارة الخارجية مثلهم مثل التجار الأوروبيين، ومنحتهم المراسيم الخاصة بذلك حتى ظهرت منهم فئة عُرفت باسم "تجار أوروبا". وهذه الفئة من التجار كانت تخضع لإشراف البكلكجي، ويقوم كل واحد منهم بتأدية الرسوم الجمركية المستحقة عليه من خلال تعريفه الدولة التي يتاجر معها، ويحق له أن يكون صاحباً لخدامين، ويكلف بدفع رسم دخول المهنة وقدره ١٥٠٠ قرش.

ومع ظهور فئة "تجار أوروبا" اختفى التجار المسلمون تماماً؛ إذ أصبحوا لا يجدون فرصة للتجارة، فهم لا يتمتعون بما يتمتع به الآخرون، كما لم يكونوا يقبلون الوقوع في مواقف لا تشرفهم، كأن يقبلوا اللجوء للاحتماء بالتجار المستأمنين أو بتجار أوروبا من أجل ممارسة التجارة. وقد أسفرت الجهود التي بذلت للحيلولة دون ذلك عن ظهور فئة عرفت باسم "تجار الخير" (خيريه تجارى) بأن منحت الدولة كل من يريد من التجار المسلمين ممارسة التجارة الخارجية حق التمتع بالامتيازات التي حصل عليها الآخرون، وذلك في السنوات الاولى من عهد السلطان محمود الثاني. وعلى الرغم من عدم وجود تحديد معين لأعداد تجار أوروبا فقد وضعت الدولة حداً معيناً لعدد تجار الخير، سواء كان في استانبول أو كان في مدن الولايات. وفي مقابل ذلك كان مقدار الرسم الذي يدفعه تاجر الخير للحصول على مرسوم المهنة أقل (١٢٠٠ قرش) (٧٤). وهذه الحقوق التي منحت للتجار من رعايا الدولة العثمانية أتاحت لهم فرصة التحرك والنشاط خلال الأعوام التالية من القرن حتى أنه ظهر من فئة "تجار أوروبا" بوجه خاص من استطاع تجهيز السفن التجارية، ومارس عمليات النقل البحري.

ثالثاً- الجمارك

١- الجمارك الداخلية

الجمرك هو الرسم الذي يجري تحصيله عن السلع والبضائع عند اجتيازها الحدود. والمعروف أن الرسوم الجمركية في عصرنا لا تجبى إلا عند حدود الدولة، أما في عهود ما قبل الصناعة فكانت تجبى عن البضائع عند عبورها ايضاً من منطقة لأخرى، أو من مدينة لأخرى. ولهذا كان هناك نوعان منها: جمارك خارجية وجمارك داخلية. وهذا النوع الثاني بدأت أوروبا في إلغائه ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر، وألغى تماماً في أواسط القرن التاسع عشر، بينما استمر في الدولة العثمانية حتى أوائل القرن العشرين.

أ) - أنواع الجمارك الداخلية

كانت تجري عملية جَمَرَكَة البضائع في النظام الجمركي العثماني لدى دخولها إلى موضع الجمرك، أو عند خروجها، كل على حدة. ولعل السبب في ذلك هو ضمان بيع السلعة في المكان

(٧٤) - أنظر : Ergin, *Mecelle-i Umur-u Belediye*, I, İstanbul 1922, s. 674 vd.; Ali İhsan Bağış, *Osmanlı Ticaretinde Gayr-i Müslimler*, Ankara 1983, s. 52 vd, 96 vd.; Musa Çadırcı, "II. Mahmut döneminde (1808-1839) Avrupa ve Hayriye Tüccarı", *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, 237-241; M. S. Kütükoğlu, *Münasebetler*, I, 71-73 ve "Avrupa tüccarı", *DİA*, IV, 159-160.

الذي جاءت منه. ويُعرف رسم جمرك الدخول باسم (أمديه)، ورسم جمرك الخروج باسم (رَفْتِيَه)، أما رسم جمرك الترانزيت فكان يُعرف باسم (مروريه). ويجري تقدير هذا الرسم في الغالب على أساس قيمة السلعة (ad valorem)، أي عند دخولها إلى الجمرك. وابتداءً من القرن الثامن عشر بدأت الدولة في تحصيل الجمارك على أساس تعريفات نوعية (specific)، يجري تحديدها تبعاً لسعر البضاعة في تاريخ معين.

وكانت استانبول وإزمير وانطاليا وسلاطيك وبيروت وطرابزون وكفه من المواني الهامة، ليس في التجارة الخارجية وحدها، بل وفي التجارة الداخلية أيضاً، بسبب رخص النقل البحري وسهولته في بعض الأحوال، ومن ثم كانت تلك المواني مراكز جمركية مهمة في الوقت نفسه. كما كان يوجد إلى جانب تلك الجمارك جمارك أخرى في مواني من الدرجة الثانية أقل حركةً منها. وكانت مسألة جباية الرسوم الجمركية على التجارة التي تجري بطريق البر قد استوجبت هي الأخرى إقامة جمارك برية؛ فكانت المدن الكبرى مثل بورصة وارضروم وتوقاد ودياربكر وبغداد ودمشق وحلب وأدرنة وبلغراد تضم هي والمدن الأصغر منها أيضاً جمارك برية. وكانت البضائع التي يؤدي عنها الرسم وتمر من تلك الجمارك يحصل صاحبها على وثيقة تُعرف باسم "تذكرة الأداء" (أذا تذكره سى)، وحتى لا تؤدي نفس البضاعة رسم الجمرك مرة أخرى عند مرورها على إدارة جمركية أخرى. وعلى الرغم من ذلك لم يكن الأمر يخلو من مخالفات للنظام. أما الرسوم الجمركية على البضائع المقرر ذهابها إلى مدن ساحلية فكان المبدأ أن تجري تأديتها في مكان الوصول، وليس في المكان الذي خرجت منه. وعند ذلك يحصل التاجر صاحبها في الجمرك الذي خرجت منه على وثيقة إعلام تُعرف باسم (علم وخبر قائمه سى)، تحتوي نوع البضاعة ومقدارها، وعند الجمرك الكبير الذي يصل إليه يؤدي الرسوم المقررة، ويسجّل ذلك على الاعلام الذي في يده، وعند العودة يبرز ذلك لمُسئولي أول جمرك يمر منه ويثبت أنه أدى ما عليه. وكان القصد من ذلك هو الحيلولة دون عمليات التهريب؛ فقد كان مما يحدث أحياناً أن يقوم التاجر بتمرير بضائعه دون تأدية الرسم، مدعياً أنه سينقلها إلى استانبول، ثم ينحرف إلى طريق ليس فيه جمرك، ويبيع البضاعة هناك. ومع كل ذلك فإن بيع البضاعة في جمرك الوصول أيضاً كان سبباً في ظهور بعض المشاكل بين الحين والآخر، ولأجل هذا أقرت الدولة مبدأ بيعها في مكان الخروج، بمقتضى لائحة تنظيمية جرى نشرها تحت اسم (مَخْرَج نظامنامه سى) في عام ١٨٥٧م/١٢٧٣هـ. ولكنهم شرعوا في أن جعلوا الرسم عن البضائع التي تتحدد قيمتها بالسعر الجاري عندما تجري تأديته عنها في الجمرك البري ثم تصل إلى مدينة الميناء ويظهر أن

سعرها هناك أعلى فإن الفارق بين السعيرين يؤديه التاجر، أما الرسم الأول الذي جرى تحصيله فيؤديه موظف الجمرک البري(٧٥). وفي أعقاب عهد التنظيمات ألغت الدولة الجمارک البرية المحدثه (١٨٤٣م) بينما ظلت الجمارک القديمة تواصل عملها. في حين أن هذا النوع من الجمارک قد اختفى في الدول الأوروبية. ودوام استمرارها في الأراضي العثمانية لم يكن يتفق والظروف الاقتصادية في ذلك العهد، ولهذا جرى إلغاء الجمارک البرية عام ١٨٧٤م، أما الجمارک الساحلية فنظراً لأنها كانت نقطة البداية والنهاية في آن واحد في التجارة الخارجية وقيام السفن الأجنبية بدور فعال جداً ليس في التجارة الخارجية وحدها ولكن في التجارة الداخلية أيضاً فقد جرى تخفيض الرسوم الجمركية المحصلة فيها لتصل إلى ٢٪ تحت اسم "معونة التجهيزات العسكرية" (تجهيزات عسكريه اعانه سي)، ومع ذلك فقد استمر تحصيل تلك الرسوم حتى عام ١٩١٠م(٧٦).

ب) - معدلات الرسوم الجمركية

استمرت الدولة العثمانية مدة طويلة وهي تدير الأراضي الداخلة تحت سيادتها دون أن تقوم باحداث تغيير كبير في القوانين والأنظمة الموجودة فيها. ولذلك كان لكل سنجق تقريباً قوانين خاصة به، فكانت الرسوم الجمركية مثلها كمثل الضرائب المحصلة عن المحصولات الزراعية تختلف هي الأخرى من ايالة لأخرى، ومن سنجق لآخر. كما كانت تختلف أيضاً معدلات الرسوم الجمركية التي يؤديها المسلم وغير المسلم ومواطن الدول المتحاربة مع العثمانيين [الذي يطلق عليه اسم "حربى"]. ففي القرن السادس عشر كانت الرسوم بوجه عام ٣٪ من المسلمين و ٤٪ من الرعايا غير المسلمين و ٥٪ من رعايا الدول المتحاربة، ومع ذلك فقد كانت هناك أماكن تختلف تلك المعدلات فيها، مثل آيدين وأدرنة. فالواقع أن التجار المسلمين هناك كانوا يؤدون رسماً بمعدل ٢٪. ونحو أواخر ذلك القرن (١٥٩٠م) وقعت زيادة على الرسوم الجمركية بمعدل ١٪ تحت اسم "خسائر الجزارين" (ضرر قصابيه) لمواجهة مصاريف اللحوم لعساكر القبولية. وبذلك أصبحت رسوم الجمارک الداخلية ٤٪ للمسلمين و ٥٪ لغير المسلمين و ٦٪ لرعايا الدول المتحاربة (حربيلر). ولم يكن المتبع في تحصيل الرسم الجمركي أن يُحسب من قيمة السلعة في

(٧٥) - أنظر : Düstür, I. tertib, II, İstanbul 1289, s. 552

(٧٦) - أنظر : Mehmet Genç, "Osmanlı Devletinde İç Gümrük Rejimi", *Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi*, (1985), 790.

كل مكان من أراضي الدولة العثمانية؛ ففي بعض الجمارك مثل توقاد كان الرسم الجمركي يؤخذ عن كل "حمل" (٧٧).

ومن ناحية أخرى لم يكن للتجار الأجانب دور يذكر في التجارة الخارجية قبل القرن الثامن عشر، غير أن محاولاتهم في شراء السلع من منشأها حتى يحصلوا على المواد الخام بأسعار أرخص في أواخر القرن الثامن عشر كانت هي السبب -كما ذكرنا سابقاً- في صدور القرار بمعاملة التاجر الاجنبي معاملة التاجر المحلي، ويؤدي رسومه الجمركية مثله مثل التاجر غير المسلم من رعايا الدولة العثمانية.

وبعد عهد التنظيمات بدأت الدولة في تطبيق معدلات الرسوم الجمركية في الجمارك الداخلية أيضاً مما نصت عليه معاهدة عام ١٨٣٨م. فشرعت تأخذ رسماً مجموعته ١٢٪ عن البضائع التي تنقل من ميناء لآخر بقصد الاستهلاك في الداخل، بحيث تحصل على ٩٪ عند وصول السلعة من البر إلى الميناء، و٣٪ عند تحميلها على السفينة. وكان يجري تحصيل هذه الرسوم بعد عام ١٨٥٠م في السلع المتروكة للسعر الرائج بعد تخفيض نسبة ١٦٪ منه. وبعد عام ١٨٦٢ تم تخفيض الرسوم الجمركية الداخلية هي الأخرى بالتوازي مع الرسوم الجمركية الخارجية، فنزلت إلى ٨٪، أما في عام ١٨٦٦م فقد تقرر بعد أن يتم تخفيض بمقدار ١٠٪ من السعر الجاري عن كافة السلع المقرر استهلاكها في الداخل أن يجبي عنها رسم جمركي بنفس المعدل.

٢ - الجمارك الخارجية

أ) - معدلات الرسوم الجمركية

كانت الرسوم الجمركية التي يجري تحصيلها عن التجارة الخارجية منخفضة كثيراً في أوائل عهد الدولة العثمانية. ومع أن المعاهدات المعقودة لم تكشف عن معدلات الرسوم الجمركية ونصت على مقدارها بعبارة "حسب العادة والقانون" فقط إلا أنها كانت حتى عهد السلطان محمد الفاتح بمعدل ٢٪. وزادت في ذلك العهد إلى ٤٪، ثم ارتفعت لتصبح ٥٪، واستمرت على ذلك دون زيادة خلال القرن السادس عشر. ومع ذلك فقد كانت هناك بعض الأماكن مثل مصر يزيد فيها معدل الرسم عن ٥٪، واستمرت على ذلك حتى القرن الثامن عشر.

(٧٧) - أنظر: Abdurrahman Vefik, *Tekâlif Kavâidi*, I, 54-55 وكان الحمل (بوك) يساوي

مائة ألف اقجه أو يساوي كيمين في حسابات المالية العثمانية.

وقد جرى تخفيض معدل الرسوم الجمركية الخارجية لأول مرة على أيام السفير ويليام هاربورن في نهاية القرن السادس عشر إلى ٣٪، ويُنحصر على التجار الانجليز وحدهم، ونصت معاهدة ١٦٠١م هي الأخرى على ذلك. ثم لم تلبث الدولة أن قبلت تطبيقه على الهولنديين عام ١٦١٢م، ثم على النمساويين عام ١٦١٦م. إلا أن الفرنسيين الذين كانوا قد حصلوا قبل تجار هاتين الدولتين بكثير على معاهدة من مثل ذلك ظلوا يؤدون ذلك الرسم بمقدار ٥٪ حتى عام ١٦٧٣م. أما مسألة تخفيض رسوم الجمرک في مصر إلى ٣٪ فقد وقع عام ١٦٩٠ (٧٨).

وقد تحدت معدلات الرسوم الجمركية في معاهدة ١٨٣٨م بحيث تكون ٩٪ (أمديه) و ٣٪ (رفتيه) على سلع التصدير، وتكون بمقدار ٣٪ على سلع الاستيراد مع إضافة ٢٪ إليها. ولكن نسبة ٩٪ و ٢٪ هنا إنما هي رسوم داخلية، إذ ليس هناك زيادة في الواقع على الرسوم الجمركية الخارجية. إلا أن التجار الأجانب إذا اشتروا السلعة من موضع انتاجها ونقلوها، إلى داخل البلاد فهم ملزمون بتأدية هذين الرسمين، وإلا فسوف يكون قد أدى ٣٪ كما في السابق. ومع معاهدة ١٨٦١م واتجاه الدولة جزئياً إلى نظام الحماية جرى رفع نسبة الجمرک عن السلع المستوردة من ٣٪ إلى ٨٪. أما عن سلع التصدير فقد تقررت بواقع ٨٪ أيضاً للعام الأول، على أن يجري تخفيضها في الأعوام التالية بنسبة ١٪ حتى تصل في النهاية إلى ١٪ (٧٩).

فلما وقعت الزيادة لسد العجز في ميزانيات ولايات الروملي عشية إعلان المشروطية الثانية [الدستور] جرى رفع الرسوم الجمركية إلى ١١٪، ثم جرت الدولة عام ١٩١٣م أن تضع تعريفة جمركية جديدة بمعدل ١٥٪. وأثناء قيامها بعقد تحالف مع فرنسا توصلت إلى قرار مبدئي مع انجلترا أيضاً، غير أن نشوب الحرب العالمية الأولى حال دون تحقيق الاتفاق. ولكن الحكومة العثمانية زادت معدل الرسوم الجمركية في سبتمبر ١٩١٤م إلى ١٥٪، ثم أعلنت في مايو ١٩١٥م عند زيارتها مرة أخرى مدة الحرب إلى ٣٠٪ (٨٠).

ب - التعريفات الجمركية

كان يجري تحصيل الرسوم الجمركية في بدايات عهد الدولة على أساس قيمة السلعة ad valorem، غير أن هذه الطريقة كانت كثيراً ما تؤدي إلى نشوب الخلاف بين موظفي الجمارك

(٧٨) - أنظر: İnalçık, "İmtiyâzât", 1182 vd.

(٧٩) - أنظر المادتين (٤-٥) في: Mecmua-i Muâhedât, I, 46

(٨٠) - أنظر: Meclis-i Meb'usan, Gümrük Tarife-i Umûmiyesi ve Ona Mütferri Kanun Lâyihası ve Tarife Encümeni Mazbatası, İstanbul 1331.

والتجار على تحديد السعر، ولهذا شرعوا في وضع سجلات للتعريف على فترات معينة تحدد أسعار السلع تبعاً لجنسها ودرجة جودتها ومقدار الجمرک المقرر عليها. وكان يجري وضع التعريفات في البداية لأجل السلع التي يمكن أن تمر من الجمارک وحدها، وعلى سبيل المثال لم يتحدد في عام ١٦٤٣م/ ١٠٥٣هـ مقدار الجمرک إلا على عدة سلع في الأسكندرون وحلب وعلى أنواع المخمل وحدها في استانبول وغلطة وإزمير، وجرى التأكيد على ذلك في معاهدة ١٦٧٥م أيضاً (٨١). ونرى في القرن الثامن عشر أنهم وضعوا تعريفات أكثر تفصيلاً لجمارك المواني التي كانت تسير فيها حركة التجارة الخارجية على نطاق واسع مثل سلانيك (٨٢) وإزمير (٨٣). وقد أخذ وضع سجلات التعريف في الانتشار نحو أواسط ذلك القرن (٨٤)، أما في أواخره فقد وضعوا تعريفات على فترات معينة، حاولوا فيها التوفيق بين أسعار السلع المتغيرة ومقدار الجمارک عليها (٨٥). وكان التجار الذين حازوا من خلال المعاهدات التجارية على صفة "الأمة الأولى بالرعاية" عندما يكتشفون في التعريفات الجمركية الخاصة بالأمم الأخرى أن الأرقام فيها تقل عن أرقامهم يجتهدون هم الآخرون لتسوية ذلك الفارق في تعريفاتهم (٨٦).

وكان المعمول به دائماً لتجديد التعريفات أن يتقدم أحد الطرفين باخطار الطرف الآخر قبل نفاذ المدة المحددة من قبل، ومن الطبيعي أن يأتي الطلب من الطرف الذي يكون تغيير الأسعار

(٨١) - أنظر: *Mecmua-i Muâhedât*, I, 259-60; *Kütükoğlu, Münâsebetler*, I, 30-31

(٨٢) - للاطلاع على تعريف جمرک سلانيك المؤرخة في ١٧٣٢م أنظر:

G. R. Bosscha Erdbrink, *Relations*, Ankara 1975, s.292-301.

(٨٣) - أنظر: Halil Sahillioğlu, "1763'de İzmir Limanı İhracat Gümrüğü ve Tarifesi", *BTDD*, II/8 (1968), 53-57.

(٨٤) - هناك إشارة إلى "فترة تعريف" في المعاهدة الفرنسية المؤرخة في ١٧٤٠م (*Mecmua-i Muâhedât*, I, 26)، كما تم نشر تعريف أخرى خاصة بمملكة صقلية تحمل نفس التاريخ

Şerafettin Turan, "Osmanlı İmparatorluğu ile İki Sicilya Krallığı Arasındaki Ticarette İlgili Gümrük Tarife Defterleri", *Belgeler*, IV/7-8, 87-165.

(٨٥) - التعريفات الجمركية التي أمكن حصرها حتى الآن مما جرى الاتفاق عليه مع دول أوروبا الأربع الكبرى هي:

مع روسيا: ١٧٨٢، ١٨٠٦، ١٨٣١، ١٨٤٢، ١٨٦٢ (*Osmanlı-Rus Gümrük Tarifeleri*, İstanbul 1980) Meral Şen,

رسالة تخرج من قسم التاريخ جامعة استانبول)

مع فرنسا: ١٧٩٢، ١٨١٦، ١٨٣٩، ١٨٥٠، ١٨٦٢ (*Osmanlı-Fransız Gümrük Tarifeleri*) Müjgân İrençin, İstanbul 1982 رسالة تخرج من قسم التاريخ جامعة استانبول)

مع إنجلترا: ١٧٩٤، ١٨٠١ (والتاريخ الصحيح ١٨٠٦)، ١٨٢٠، ١٨٣٩، ١٨٥٠، ١٨٦٢ (M.S.Kütükoğlu, "Tanzimat Devri Osmanlı-İngiliz Gümrük Tarifeleri", *TED*, sayı 4-5 (1974), 335-393

مع النمسا: ١٧٩٧، ١٨٠١، ١٨١٨، ١٨٣٩، ١٨٧٢ (*Osmanlı-Avusturya Gümrük Tarifeleri*, İstanbul 1979 رسالة تخرج من قسم التاريخ جامعة استانبول).

(٨٦) - كانت هناك تعريف وضعت عام ١٨٠١ مع الإنجليز والروس والنمساويين قبيل عهد الصلح مع فرنسا فتأجل تطبيقها لما بعد الصلح مع فرنسا (١٨٠٢)، ولكن السفير الإنجليزي شكاً من ارتفاع أسعار بعض السلع في تعريفته فجرى وضع

تعريف ثانية *Kütükoğlu, Münâsebetler*, I, 79-80

في صالحه. وعلى الرغم من الافتقار إلى الوضوح الكامل في التعريفات السابقة على عام ١٨٣٨م فالملاحظ أنهم كانوا يحددون مقدار الرسم الجمركي بعد اجراء تخفيض معين على السعر الجاري للسلعة^(٨٧). والدليل على ذلك أن الرسوم في تعريفات عهد التنظيمات هي الأخرى لم تُحسب أبداً على السعر الجاري للسلعة. وفي تعريف ١٨٣٩ حسبوا متوسط أسعار السلع خلال السنوات الخمس الأخيرة ثم حددوا مقدار الرسوم الجمركية، وفي تعريف ١٨٥٠ أجروا تخفيضاً على سلع التصدير بمقدار ١٦٪ وعلى سلع الاستيراد بمقدار ٢٠٪ ثم قرروا مقدار الرسوم الجمركية، أما في تعريفات ١٨٦٢ فقد أجروا تخفيضاً بمعدل ١٠٪ على كافة السلع، ثم قرروا الرسم الجمركي بعد ذلك^(٨٨).

(٨٧) - إن النص في التعريف الانجليزية لعام ١٨٠٦ على أنه سوف يجري تحصيل رسم عن الأسعار الجارية للسلع بعد اجراء تخفيض قدره ٢٠٪ انما هو دليل على ذلك، انظر (Kütükoğlu, Münasebetler, I, 134)

(٨٨) - للمزيد من المعلومات أنظر: "Tarife", TED, sy. 4-5 (1974), s.338, 342, 346

الفصل الرابع

خدمات النقل والبريد

أولاً- المواصلات

١- المواصلات البرية

أ - الطرق البرية ومنشأتها

كانت أعمال التجارة البرية التي تجري عن طريق القوافل ويمارسها الأشخاص حتى بداية ظهور السكك الحديدية في أواسط القرن التاسع عشر تقع نتيجة لظروف العصر تحت تهديد الشتاء القارص وقطاع الطرق. فقد كانت تتعدم تقريباً قدرة القوافل على المسير في شرق الأناضول الذي لا تنقطع عنه الثلوج في أشهر الشتاء بوجه خاص؛ ولهذا كانت تتوقف حركة القوافل في تلك الأشهر. وكان تحرك القوافل على بعض الطرق يجري في مواعيت معينة؛ فالقوافل التي تشق الطريق من توقاد إلى استانبول مثلاً كانت تبدأ في نهاية فصل الشتاء، بينما تتحرك القوافل المتجهة إلى إزمير في نهاية فصل الصيف(٨٩).

وكما كانت تضطلع الدولة بحماية المضايق والممرات الخطرة ضد قطاع الطرق عن طريق حراس مخصوصين (دَر پندجی) مقابل إعفائهم من بعض الضرائب(٩٠) كان أصحاب القوافل هم الآخرون يجازفون بضياح الوقت فينتظمون بقوافلهم في مواكب ضخمة حتى يضمنوا سلامة بضائعهم(٩١).

وكانت الطرق الرئيسية الممتدة في شرق وغرب الأناضول وشماله تنتهي عند مدن المواني مثل استانبول وإزمير وطرابزون وغيرها. وكان ما يحدث بعد نقل السلع الإيرانية إلى توقاد عن طريق (ارضروم - ارزنجان) تأخذها القوافل المتجهة إلى استانبول، سالكة طريق (أماسيا - بولو - إزميد)، أما القوافل التي تتجه بها إلى إزمير فكانت تسلك طريق (أنقرة - أسكيشهر). وكانت القوافل المارة على أنقرة وأماسيا تلتقي بجوار إزميد. ولا شك أن وجود هذا الطريق هو الذي جعل توقاد وأماسيا من المراكز التجارية الهامة في الأناضول منذ القرن الخامس عشر. وكانت بورصة مركزاً لتوزيع الحرير الإيراني ومدينة تطورت فيها الصناعات الحريرية مما كان يزيد في أهميتها التجارية. كما كانت حلب مركزاً آخر لتجارة الحرير ومدينة تقدمت فيها

(٨٩) - نقلاً عن Tavenier أنظر: Hrand D. Andreasyan, *Polonyalı Simeon'un Seyahatnamesi 1608-1619*, İstanbul 1964, s. 175 ek IV.

(٩٠) - في أواسط القرن السادس عشر كان يوجد في الأناضول ٢٢٨٨ عائلة مكلفة بحماية المعابر (دَر پندجی)، وفي القطاع الشرقي من البلقان ١٩٠٦ عائلات (Hallı İnalçık, *Classical Age*, s. 149). ولمزيد من المعلومات عن هذا

الجهاز أنظر: Cengiz Orhonlu, *Osmanlı İmparatorluğunda Derbent Teşkilâtı*, İstanbul 1967

(٩١) - أنظر: Robert Mantran, II, s. 87

المنسوجات الحريرية في نفس الوقت، مثلها مثل دمشق، مما جعلها منافساً لبورصة. ولم يكن اتصال دمشق وحلب مقصوراً على تبريز عن طريق (بيره جِك - اورفة - ديار بكر) فقط؛ بل كان الطريق من مصر ومكة والمدينة يمر هو الآخر عبر دمشق، ويصل إلى بورصة ماراً بالاسكندرون وأطنة وقرمان وقونية وكوتاهية. وكانت هناك طرق فرعية تربط تلك المدن الواقعة على هذه الطرق بعضها ببعض، كما كانت هناك أيضاً طرق تربط مواني البحر الأسود ببعضها ببعض، مثل الطريق الذي يربط سينوب بقسطموني، وطرابزون بارضروم، ويربط مينائين هامين على البحر الأبيض المتوسط، هما آلتايا وانطالية بكوتاهية، وتحوز كلها أهمية عظيمة في تجارة القوافل. أما الطرق الواقعة في الأراضي الأوربية فكانت تبدأ من استانبول وغليبولي وتتشابه عند أدرنه، ثم يمتد فرع منها إلى الأفلاق والبغدان ماراً بأيدوس وبابا داغى، ويمتد الفرع الثاني حتى يصل إلى سواحل البحر الأدرياتي ماراً بسلانيك وسرّز وأوخري، بينما يمتد الفرع الثالث إلى تاتار يازارى ماراً بقلبة، ثم ينفصل بعدها إلى فرعين؛ يصل أحدهما إلى المجر ماراً بصوفيا ونيش وبلغراد، بينما يصل الثاني إلى دوبرفنيك ماراً بكوستنديل واوسكوب وسراييفو وموستار. وكان لهذا الطريق فروع تؤمن الاتصال ببعض المدن مثل اثينا وپروژه وألوتونيا. وقد بذل العثمانيون جهوداً ضخمة للحفاظ بصورة دائمة على تلك الشبكة من الطرق التي كان قسم منها قد أقيم في زمن الامبراطورية الرومانية، ووكّلوا أمر إصلاحها والعناية بها إلى أشخاص، كان يُعرف الواحد منهم باسم (بولجى)، أي عامل طرق، وأعفوه من تأدية الضرائب الطارئة (تكاليف فوق العادة).

وكانت القوافل التي تستخدم تلك الطرق تقضي ليلها فيما عرف بالخانات والكروانسرائيات التي أقيم قسم منها على أيام السلاجقة. وهي مبان كانت تمثل أجزاء من عمائر وفاقية ضخمة، أو على شكل كروانسرائيات مستقلة. ويبين فيها كافة المسافرين من مسلمين وغير مسلمين، فقراء كانوا أم أغنياء، ويحصل الواحد منهم على قدر من الخبز وطاس من الحساء، وعلى قنديل وقدر من العلف لدوابه (٩٢).

ولكي تزيد الدولة من سيولة حركة المرور التي تكاثفت مواكبةً للتطورات التي سجلها حجم التجارة الخارجية بوجه خاص ابتداءً من القرن الثامن عشر، وتضمن للقوافل والمسافرين سفراً في ظروف أحسن فقد رأت من الضرورة أن تشق الطرق المنتظمة تمشياً مع روح العصر، ومن

ثم أقدمت على بعض المحاولات في عهد السلطان محمود الثاني. أما بعد عهد التنظيمات فقد بذلت بعض الجهود لإنجاز مشروع الطريق البري (طرابزون - بغداد) غير أن الضائقة المالية حالت دون تنفيذه. وفي عام ١٨٦٣م صدرت لائحة تنظيمية^(٩٣) نشرها "مجلس المعابر" (مجلس معابر) حول ضرورة فحص ومعاينة كافة الطرق الموجودة في البلاد، ثم أعقبتها لائحة تنظيمية أخرى في عام ١٨٦٩م كلفت الذكور من السكان بالعمل في إنشاء الطرق، وجرى في تلك اللائحة حصر أنواع الطرق الموجودة تبعاً لدرجة فعاليتها؛ فهناك: ١- الطرق التي تربط الولايات باستانبول وبالمواني والسكك الحديدية، ٢- الطرق التي تربط الولايات بعضها ببعض، ٣- الطرق التي تربط الأقضية بالطرق الرئيسية والمواني والسكك الحديدية وتربط الأقضية بعضها ببعض، ٤- الطرق الواقعة فيما بين التجمعات السكنية الفرعية ولا ترتدح بحركة المرور. كما أثبتت اللائحة درجة اتساع تلك الطرق وحجم أجانبها وأنواع الأحجار التي سترصف بها وأسمائها وغير ذلك^(٩٤).

وعلى الرغم من أن الدولة كانت جادة في تناولها لموضوع الطرق إلا أن أحداً لا يستطيع الادعاء بأنها أنجزت شيئاً ذا بال في ذلك. صحيح أنه جرى بعد العقد السابع من القرن التاسع عشر شق الطرق التي تربط المواني بداخل البلاد، سواء في ولايات الطونة وسواء في الأناضول، ولكن ذلك لم يتحقق إلا بمبادرات شخصية من الولاة في تلك الولايات. أما إنشاء طريق العربات الذي يربط دمشق بميناء بيروت، أكثر مواني شرق المتوسط حيوية وحركة، فقد قامت به شركة فرنسية بين عامي ١٨٥٧-١٨٦٢م^(٩٥). ومع كل ذلك فقد انتهى العمل في إقامة عدة طرق في مطلع الربع الأخير من القرن، هي: إزمير - آيدين، وطرابزون - أرضروم، واستانبول - أدرنة، واستانبول - بورصة، ومرسين - أطنة - سليفكة - قونية^(٩٦). وعلى الرغم من إلغاء قانون العمل الجبري في إنشاء الطرق الذي جاءت به في تلك الأونة اللائحة التنظيمية لعام ١٨٦٩م فقد أعيد إقرارها من جديد عام ١٨٧٩، وبذلك أمكن إقامة طرق في الأناضول والروملي بلغ طولها ٥٠٠٠ كيلومتر. وفي عام ١٨٩١م تحول العمل الجبري في الطرق إلى بدل

(٩٣) - انظر: Vak' anüvis Ahmed Lütfi Efendi Tarihi, (haz. M. Münir Aktepe), X, Ankara 1988, s. 79.

(٩٤) - انظر: Düstür, I. terib, II, 302 vd.

(٩٥) - انظر: Salnâme-i Vilâyet-i Beyrut, H. 1311-1312, mâlî 1310 seneleri için, Beyrut 1310, s. 255-62.

(٩٦) - انظر: Musa Çadırcı, Tanzimat Döneminde Anadolu Kentleri'nin Sosyal ve Ekonomik Yapıları, Ankara 1991, s.300.

نقدي. ورغم أن الدولة عُنيت كثيراً بأقامة الطرق على أيام الصدر الأعظم سعيد باشا والصدر الأعظم رفعت باشا إلا أن ذلك لم يفِ بالحاجة المطلوبة(٩٧).

ب) - السكك الحديدية

اقتضت الضرورة مع زيادة حجم التجارة الخارجية بعد عهد التنظيمات أن تقوم الدولة بتنفيذ حركة اتصال المواني بداخل البلاد وتحديث وسائلها؛ ومن ثم اتجهت إلى التفكير بعد عام ١٨٥٠م في اقامة خطوط السكك الحديدية. وبينما كانت اقامة الطرق البرية تجري برأس المال العثماني فقد أقيمت السكك الحديدية برأس المال الأجنبي، وبدأ عام ١٨٥٦م برأس المال الانجليزي إقامة خط كوستجه - چرنافودا، وخط إزمير - آيدين، فانهى الأول عام ١٨٦٠م، أما الثاني فقد أمكن الانتهاء منه في عام ١٨٦٦م بعد أن جرى تمديد أجل امتيازه ثلاث مرات، واشترت الدولة قسماً من الأسهم وزيد مقدار تأمين الأرباح. أما بعد عام ١٨٨٠م فقد أقيمت الخطوط الفرعية بامتيازات جديدة(٩٨).

وقبل أن ينتهي خط (إزمير - آيدين) حصلت الشركات الانجليزية أيضاً على امتياز انشاء خط (روسجق - وارتنا) عام ١٨٦١م، بينما حصلت على امتياز خط (إزمير - قصبه) عام ١٨٦٣م، ثم انتهى العمل منهما معاً عام ١٨٦٦م. غير أن الأماكن التي يمر منها خط وارتنا تركته الدولة العثمانية لبلغاريا بمقتضى معاهدة برلين، ولأجل هذا أُحيل أمر سداد الديون الخاصة بانشاءه إليها(٩٩). أما خط قصبه فقد جرى تمديده حتى آلاشهر عام ١٨٧٥م، بينما امتد بعد عام ١٨٨٠م إلى باندورمه من ناحية وأفيون قراحصار من ناحية أخرى(١٠٠).

أما عن سبب انشاء خطوط السكك الحديدية في منطقة الروملي فلم يكن الأمر مقصوراً على تأمين الاتصال مع أوروبا بوسائل حديثة وسريعة فحسب، بل كان القصد منه في نفس الوقت ولعل ذلك هو الأهم هو ضمان الإسراع في عمليات سَوق الجيش إلى جبهات القتال عند نشوب الحرب في تلك المنطقة. غير أن انشاء هذه الطرق هناك كان أكثر صعوبة بالقياس إلى المناطق الأخرى. فأحد الامتيازين الأولين اللذين قُدا للشركات الانجليزية (١٨٥٧م) لم يتم إيداع مبلغ الضمان الخاص به، بينما لم يكتمل إعداد الخريطة الخاصة بالثاني (١٨٦٠م)، ولهذا تم فسخهما، أما الامتياز الثالث الذي حصل عليه أحد البلجيكيين (١٨٦٨م) فقد أدرك الطرفان صعوبة اكتماله،

(٩٧) - أنظر: Karal, *Osmanlı Tarihi*, VIII, 462.

(٩٨) - أنظر: Orhan Kurmuş, *Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi*, İstanbul 1974, s. 51 vd.

(٩٩) - أنظر: Ch. Morawitz, *Türkiye Maliyesi*, Ankara 1979, s. 307-308.

(١٠٠) - أنظر: Morawitz, *a.g.e.*, s. 322-323.

رغم بدء العمل فيه، وتم فسخه هو الآخر. غير أن الاهتمام الفائق الذي أولته الدولة لإقامة هذا الطريق جعلها تجازف بالمخاطر، وتتفق مع البارون موريس دي هيرش الصراف البلجيكي واليهودي الألماني الأصل عام ١٨٦٩م بدفع تأمين ١٤٠٠ فرنك عن كل كيلومتر، وحق تشغيل لمدة ٩٩ سنة. وفي عام ١٨٧٠م جرى تأسيس شركتين، إحداهما لإنشاء الخط والثانية لتشغيله، وبعد مرور عامين جرى انقاص جزء من طول الخط، وأعاد هيرش الامتياز للدولة وواصل عمله مقالاً لاتمام الانشاءات حتى تمت عام ١٨٧٥م، ولكن الاتصال بين الأراضي العثمانية وأوروبا لم يتحقق. ولما اضطرت الدولة العثمانية عام ١٨٧٨م للتنازل لبلغاريا عن قسم من الأراضي التي يمر منها الخط كانت النتيجة أن طالت المفاوضات سنوات عدة لحل هذا الموضوع (١٠١).

كانت الحكومة العثمانية تدرك جيداً مدى أهمية خطوط السكك الحديدية في منطقة الروملي، فأقدمت - اعتباراً من عام ١٨٩٠م - على منح عدد من الامتيازات الجديدة لإقامة خطوط الالتقاء التي تربط الخط الرئيسي بمقدونيا وشمال منطقة الروملي. وفي عام ١٨٩٤م انتهى العمل من خط (سلانيك - مناستر)، وهو أحد الخطوط التي كانت تتمتع بامتياز التأمين على كل كيلومتر والتشغيل لمدة ٩٩ سنة، أما خط (استانبول - سلانيك) الذي بدأ العمل فيه عام ١٨٩٣م لربطه بخط (أدرنه - دده اغاج) فقد انتهى في عام ١٨٩٦م (١٠٢).

وكان الخط الأهم الذي فكر في انشائه في الأناضول رجال الدولة العثمانية وعلى رأسهم السلطان فهو الخط الذي يربط بين استانبول وخليج البصرة؛ إذ يمكن بواسطته التقليل من الاعتماد على قناة السويس. والواقع أنهم كانوا يفكرون قبل افتتاح قناة السويس بمدة طويلة في إقامة طريق مائي يربط خليج البصرة بالبحر الأبيض المتوسط، ثم في خط حديدي بعد ذلك، ولأجل هذا قام الجنرال الإنجليزي چسني Chesney بعمل دراسة على المنطقة، وحصل كذلك على امتياز عام ١٨٥٧م لإقامة الخط، غير أنهم صرفوا النظر عن ذلك فيما بعد (١٠٣). ونحو أواخر ذلك القرن قامت شركة نمساوية روسية ببعض المحاولات للدخول في إنشاء السكة الحديدية التي تربط البحر الأبيض المتوسط بخليج البصرة، ويكون التمويل من الصرافين

(١٠١) - أنظر: A. du Velay, *Türkiye Maliye Tarihi*, Ankara 1978, s. 156-157; Morawitz, *a.g.e.*, s. 308 vd.

(١٠٢) - أنظر: A. du Velay, *a.g.e.*, s. 366 vd; Morawitz, *a.g.e.*, s. 318-320.

(١٠٣) - للتعرف على البحوث التي قام بها چسني أنظر: W. P. Andrew, *Memoir on the Euphrates Valley Route to India*, London 1857.

ولمشروع القناة المائية أنظر: (Kütükoğlu, *Münasebetler*, I, 74-78).

الفرنسيين والانجليز، غير أن الدولة العثمانية رأت بعض المحاذير في تنفيذ ذلك المشروع من الجانبين السياسي والاقتصادي فلم تقبل عليه. والواقع أن هذا الخط كان سيأخذ مكان طرق القوافل القديمة في نقل سلع الشرق الأقصى إلى أوروبا، كما كان أكثر ميزة لمن سيتولون انشاءه؛ لأنه ينقذهم أيضاً من مشقة اجتياز جبال طوروس. غير أن السلطان عبد الحميد الثاني كان يفضل خطاً حديدياً يقطع الأناضول ويصل إلى البصرة، بدلاً من خط يربط الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بالبصرة (١٠٤).

وكان القسم الأول من خط (حيدر باشا - بغداد) الذي يصل حتى إزميد قد أقامته الحكومة العثمانية، أما القسم المقرر مده حتى أنقرة فقد تولته "شركة الأناضول لخطوط السكك الحديدية العثمانية" التي أسسها البنك الألماني Deutsche Bank بالامتياز الذي حصلت عليه عام ١٨٨٨م، وانتهت من انشاءه ثم بدأ تشغيله في ٣١ يناير ١٨٩٢م. وقامت نفس الشركة بالانتهاء من انشاء خط (اسكيشهر - قونية) عام ١٨٩٦م، وخط (عارفیه - اطه پازاری) عام ١٨٩٩م. أما عن البدء في خط (اسكيشهر - قونية) ومعه في نفس الوقت خط (أنقرة - قيسري) فقد اقتضى مرور فترة طويلة. كذلك فإن تكملة خط (قونية - بغداد) قد منحت للشركة الألمانية أيضاً في مارس ١٩٠٢م، ولما ظهر لها أن الخط لن يحقق من الربح شيئاً كثيراً اضطرت الدولة لمساعدتها في الانشاء، وعقدت معها اتفاقاً عام ١٩٠٣م اعترفت لها فيه بحقوق تشبه الحقوق التي اعترفت بها الحكومة الأمريكية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لـ "شركة اتحاد الباسفيك" من أجل أنشاء خطوط السكك الحديدية. ومن تلك الحقوق أنها أصدرت سندات "سكة حديد بغداد العثمانية" بمبلغ ٥٤ مليون فرنك، وسلمتها للشركة، كما منحتها حق الانتفاع بالأراضي التي يمر منها الخط، واستخدام المحاجر بالمجان، واستخراج الخشب اللازم من غابات الدولة بلا مقابل، وحق القيام بالحفريات الأثرية في الأراضي التي يمر منها الخط. وهكذا بدأ العمل في الانشاء عام ١٩٠٣م وظل يتقدم خطوة خطوة حتى وصل الخط إلى بغداد. وأصدرت الدولة في تلك الأثناء الترتيبين الثاني والثالث من سندات الخط، ولكن عندما تعذر تخصيص الزيادة التي كانت بمعدل ٣٪ على الرسوم الجمركية لتلك الانشاءات وهو عكس ما كان مأمولاً تراجعت الشركة عن حقوقها في القسم الباقي من الخط بين بغداد والبصرة، وقبلت اتمام المسافة حتى بغداد فقط دون أي ضمان (١٩١١م). وكان القسم الممتد من الخط حتى حلب قد انتهى ووصل إلى هناك أول

قطار قبل عدة أيام من احتلال الجيش الانجليزي للمنطقة في الحرب العالمية الأولى. كما انتهى في تلك الأثناء أيضا خط الاسكندرون الذي يربط بين الخط الرئيسي وسواحل البحر الأبيض المتوسط(١٠٥).

وأعطت الدولة خط (أطنة - مرسين) (١٨٨٦م) وخط (يافا - القدس) (١٨٨٠م) اللذين يربطان المدن الساحلية بالمدن الداخلية لنظام الالتزام، أما خط (بيروت - دمشق - حماه) فقد حصلت الشركة الفرنسية التي أقامت طريق (بيروت - دمشق) الرملي على امتياز إنشائه، ثم فتح للتشغيل(١٠٦).

أما سكة حديد (دمشق - الحجاز) التي كان القصد منها تقوية نفوذ الدولة العثمانية في تلك المنطقة بالدرجة الأولى والتيسير على الزاهبين إلى الحج فقد أقدم على إقامتها مهندس ألماني برأس مال عثماني، واستغرق انشاؤها فترة تقع بين ١٩٠١-١٩٠٨م، وكانت الدولة تقدم الأنواط والنياشين والميداليات لمن يتبرع من الأهالي المسلمين في بناء ذلك الخط، كل حسب مقدار التبرع الذي قَدَّمه.

٢- المواصلات البحرية

أ) - النقل البحري

كان المتبع بوجه عام أن تتم حركة النقل البحري بين المواني العثمانية على سفن تحمل علم الدولة، ومع ذلك كانت السفن الأجنبية تُستخدم هي الأخرى كلما دعت الحاجة. فقد كانت السفن العثمانية صغيرة الحجم نسبياً، ولهذا مَسَّت الحاجة للاستفادة إلى حد أوسع من السفن الأجنبية بين المواني البعيدة. كما أن السفن الممنوعة من الابحار بسبب ممارستها للتهريب كانت هي الأخرى تُستَخدم عند الضرورة بين المواني العثمانية. وفي القرن الثامن عشر زادت الحاجة إلى استخدام السفن الأجنبية، فكان لفرنسا بعد عام ١٧٨٠م ١٥٠ سفينة تتبع مواني البحر الأبيض المتوسط، تتردد على موانيه في الشرق ومواني الشمال الافريقي(١٠٧). ومع ذلك فإن الحرب الانجليزية الفرنسية التي طال أمدھا جعلت السفن اليونانية تأخذ مكان تلك السفن، وحتى حلول السفن البخارية محل السفن الشراعية كان أمر النقل البحري - لاسيما في بحر ايجة - موكلاً بالدرجة الأولى للسفن الخاصة بالملاحين اليونانيين.

(١٠٥) - أنظر: Earle, a.g.e., s. 81 vd.

(١٠٦) - أنظر: Morawitz, s. 326-330

(١٠٧) - أنظر: Charles Issawi, *The Economic History of Turkey 1800-1914*, Chicago 1980, s. 152.

وقبل القرن التاسع عشر كان من النادر أن تدخل إحدى السفن الأجنبية إلى البحر الأسود، ولهذا كان النقل البحري فيه مقصوراً على السفن العثمانية وحدها، فكان ريان السفينة مجبراً على تقديم الضمان حتى يحصل على الرخصة (إذن سفينة) للابحار في البحر السود. ولما بدأت السفن التي تحمل الأعلام الأجنبية تحصل على حق العمل الحر في البحر الأسود كانت الشركات النمساوية - أولاً - ثم الروسية والانجليزية والفرنسية تقوم بتنظيم رحلاتها المنتظمة بين المواني الأوربية والعثمانية من ناحية، وبين المواني العثمانية نفسها من ناحية أخرى. وعلى الرغم من أن السفن ذات الأعلام العثمانية كانت هي الأكثر عدداً فإن السفن الاجنبية كانت تقوم بنشاط واسع في نقل البضائع والركاب، بل تعدى الأمر ذلك؛ إذ بدأت نحو أواسط القرن التاسع عشر في أعمال النقل البحري في أماكن مثل بحر مرمرة ومضيق البسفور وخليج إزمير.

وعلى الرغم من أن رجال الدولة العثمانية في أوائل عهدها كانوا يتغاضون عن نشاط الأجانب بسبب عجز السفن العثمانية عن تلبية تلك الاحتياجات إلا أنهم تجنبوا منح امتياز لأحد لممارسة ذلك بشكل مباشر. أما بعد تأسيسهم لشركات الملاحة العثمانية فقد حظروا على السفن الأجنبية التعدي على حقوق الملاحة الداخلية في المياه العثمانية. ولكن على الرغم من ذلك كان من الصعب على العثمانيين بسفنهم التي بلي قسم منها وتحول إلى حديد خرده أن يمنعوا تماماً نشاط الشركات الأجنبية من الملاحة في المياه العثمانية في الوقت الذي تحقق لهم أرباحاً ضخمة. في حين أنه كان يوجد - عدا "الشركة الخيرية" التي كانت مؤسسة عثمانية أهلية تكفلت أمر الملاحة في مضيق البسفور - مؤسسات أخرى تبعت الترسانة وعرفت عند إقامتها باسم "الفوائد العثمانية" (فوائد عثمانية)، ثم تحول اسمها إلى "العزيفية"، وتحول في النهاية إلى "الإدارة المخصصة" (إدارة مخصصة) كانت - على الرغم من المصاعب التي تعترضها - تتولى عمليات النقل البحري بين مواني استانبول وجدة وإفريقيا. وإلى جانب ذلك كانت "الشركة الخديوية" (خديوية كومپانيه سى) التي أقيمت في مصر تعمل بين الاسكندرية واستانبول، أما "الشركة الحميدية" (حميدية كومپانيه سى) التي أقيمت لتشغيل السفن داخل خليج إزمير، فقد انتقلت فترة للعمل خارج الخليج إذ قامت برحلاتها إلى بعض الجزر القريبة منه حتى بلدة أيوالق (١٠٨). وبذلك انتقلت الأهالي العثمانيين من السفر - على غير رغبتهم - بالسفن الأجنبية.

(١٠٨) - للتزود بمعلومات عامة عن الشركات العاملة في المياه العثمانية أنظر :

Mübahat S. Kütükoğlu, "Osmanlı Buharlı Gemi İşletmeleri ve İzmir Körfezi Hamidiye Şirketi", ÇAĞINI YAKALAYAN OSMANLI, Osmanlı Devletinde Modern Haberleşme ve Ulaşım Teknikleri, İstanbul 1995, (haz. E. İhsanoğlu, M. Kaçar). s.165-206.

أما عن التجارة الخارجية فقد كان للسفن الأجنبية قصب السبق فيها دائماً؛ وعلى الرغم من صدور فرمان سلطاني عام ١٨٢٣م يأمر باقتصار النقل التجاري مع أوروبا على السفن العثمانية (١٠٩) إلا أن ذلك لم يكن ممكناً بأي حال، ولا سيما بعد ظهور السفن البخارية.

(ب) - المواني والأرصفة البحرية

كانت الأراضي العثمانية تضم العديد من المواني الطبيعية، سواء كان على سواحل البحر الأبيض المتوسط، أو على سواحل البحر الأسود. وكانت المعاهدات المعقودة تكفل للسفن الإلتجاء إلى تلك المواني في الأحوال الجوية السيئة وحصولها على كافة احتياجاتها دون أي مانع. وكانت مواني طرابزون وسينوب وأماسرَه وارانّا على البحر الأسود، وسلانيك على بحر ايجة، وانطالية والاسكندرون وبيروت على البحر الأبيض المتوسط تمثل في الواقع مأوى آمناً للسفن، كما كانت -لارتباطها بدواخل البلاد - توفر ميزة عظيمة للتجارة البحرية. غير أن تلك المواني كانت حتى أواسط القرن التاسع عشر تفتقر جميعها إلى الأرصفة التي يمكن للسفن الرسو عندها، وعلى المنشآت التي تتولى عمليات الشحن والتفريغ، فكانت السفن ترسو بعيداً عن الشاطئ، ثم تتولى القوارب والزوارق نقل ما عليها من ركاب وبضائع إلى الساحل. وكان يوجد قبل ظهور الأرصفة شمندورات بحرية لربط السفن بحسب الأعلام التي تحملها بين سراي بورني وغلطة في استانبول.

فلما تغيرت الأحوال في القرن التاسع عشر، واقتضى الأمر مد السكك الحديدية، وتيسير تدفق السلع والبضائع على المواني من ناحية، وأصبحت عملية شحن وتفريغ السفن بنفس الشكل من ناحية أخرى، شرعت الدولة في اقامة الأرصفة لتكون مواكبةً لمد خطوط السكك الحديدية. وقد دخل رأس المال الأجنبي في اقامة الأرصفة كما حدث في مد السكك الحديدية. أما عمليات انشاء بعض المواني فكانت تحصل عليها شركات السكك الحديدية أو الأشخاص والهيئات التابعة لها؛ إذ نرى أن انشاءات رصيف وارانّا قد أعطيت قبل أربعة أشهر من استكمال سكة حديد (ارانّا - روسجق) لشركة كان يمثلها كاتب شركة السكة الحديد في يوليه ١٨٦٧م (١١٠).

وللشركة الحديدية وحدها أنظر: Sadık Kurt, "Hamidiye Vapur Şirketi (1884-1915)", *Çağdaş Türkiye Tarihi Araştırmaları Dergisi*, 1/1 (İzmir 1991), 71-107.

(١٠٩) - أنظر: Issawi, s. 154-155

(١١٠) - للتعرف على مقالة الرصيف وتاريخه أنظر: *İmtiyâzat ve Mukavelât*, I, İstanbul 1302, s. 401-406.

كذلك فان فكرة إقامة رصيف لإزمير لم تظهر هي الأخرى إلا بعد الشروع في انشاء سكة حديد (إزمير - آيدين). وكان يوجد في إزمير حي يسكنه الأجانب يمتد على طول الساحل، ويعرف باسم "حي الفرنجة" (فرنك محله سي)، وكانت أبوابه الخلفية تفتح في اتجاه الساحل، ولذلك كانت السيطرة على عمليات التهريب أمراً صعباً. ولما أثر ذلك الموضوع لأول مرة عام ١٨٦٢م رأوا أن يقيموا سياجاً من القضبان الحديدية، يوضع فوق عوامات أو أطواف على مياه الساحل، غير أن فكرة إقامة رصيف قوي لم تلبث أن رجحت بعد ذلك. وجرى في البداية أن حصلت على الامتياز شركة انجليزية عام ١٨٦٧م، وبعد مدة تحول ذلك الامتياز إلى آخرين؛ فحصل عليه الأخوة دوسو الفرنسيون. وفي المرحلة الأولى انتهى العمل عام ١٨٧٦م من السياج الذي بقي خارج قسم المائة ذراع المتروك أما الجمرک بعد اعتراض الانجليز. ثم لم يلبث ان انتهى العمل أيضاً من القسم الواقع أمام الجمرک، وافتتح للخدمة. وبذلك تيسر العمل للسفن من ناحية، وتصدت الدولة لعمليات التهريب الجمركية من ناحية أخرى(١١١).

وأثناء العمل في انشاء رصيف إزمير كان صبري باشا الوالي على سلاطيك قد أقدم على إقامة رصيف لها أثناء انشاء خطوط سكة حديد استانبول - سلاطيك واستانبول - ميتروفيتش في الروملي والطرق البرية سلاطيك - مناستر وسلاطيك - سرز، وهذه المحاولة كانت برأس مال عثماني. غير أن أعمال البناء توقفت عام ١٨٧٤م لعدم كفاية رأس المال، ثم لم تلبث أن بدأت من جديد عقب اتفاق مع رجل فرنسي يدعى ادموند بارتيسول (١٨٩٦م)، غير أن نشوب الحرب اليونانية والخلاف مع "شركة الشرق للسكك الحديدية" أخرت إتمامه(١١٢).

أما عن إقامة ميناء بيروت ورصيفها البحري فقد حصلت على امتيازهما في يولييه ١٨٨٧م بعض الشركات التي كان من بينها "الشركة العثمانية لطريق بيروت/ الشام". وبدأ العمل في يونيه ١٨٨٩م (١١٣) حتى انتهى، وشرعت الشركة ابتداءً من عام ١٨٩٤م في جني ثماره(١١٤).

ولم تجر إقامة رصيف لاستانبول إلا بعد إقامة تلك المواني، مع أنها كانت أكثر الاماكن ازدهاماً بالمرور البحري. فعلى الرغم من أن ماريوس ميشل [ميشل باشا] الذي حصل على امتياز إقامة المنارات عام ١٨٧٥م قد حصل أيضاً على امتياز إقامة أرصفة لاستانبول عام ١٨٧٩م إلا أن

(١١١)-أنظر: M.S.Kütükoğlu, "İzmir Rıhtımı İnşaatı ve İşletme İmtiyazı", TD, sy. XXXII (1979), 499 vd.

(١١٢) - للمزيد من المعلومات أنظر: Ali Ramazanoğlu, *Selânik Rıhtımının İnşası*, İstanbul 1980.

رسالة تخرج من قسم التاريخ بأداب استانبول.

(١١٣) - أنظر: *Salmâ-i Vilâyet-i Beyrut*, s. 282-289.

(١١٤) - أنظر: Karal, *Osmanlı Tarihi*, VIII, 464.

رخاوة أرضية القرن الذهبي جعلت الشركات تحجم عن إقامة انشاءات فيه، ومن ثم تعثر الشروع في العمل مدة طويلة. وفي عام ١٨٩٠م جرى تجديد الامتياز، وأضيف إلى جانب عمل الرصيف إقامة جسرين فوق القرن الذهبي، وإقامة عدد من أحواض السفن والمراكز التجارية بالقرب من الجمر. وقد بدأ العمل في الانشاءات على ساحل غلطة عام ١٨٩٢م، وانتهى ذلك القسم عام ١٨٩٥م، واستطاعت الباخرة الأولى الاقتراب من الرصيف في شهر سبتمبر من نفس العام. وعلى الرغم من أن العمل في جانب استانبول بدأ أيضا عام ١٨٩٤م ولم تكن انشاءات رصيف غلطة قد انتهت بعد إلا أن وقوع انهيار في عام ١٨٩٦م قد أبطأ من سير العمل في الانشاء، ومع ذلك فقد انتهى العمل في إقامة الرصيف في شهر فبراير ١٩٠٠م (١١٥). أما عن إقامة رصيف حيدر باشا فلأنه لم يكن له ميناء محصن وكان معرضاً لرياح الشمال والجنوب وصعوبة جريان عمليات الشحن والتفريغ في الظروف الجوية السيئة فقد عُقد اتفاق بشأنه مع "شركة السكك الحديدية الاناضولية العثمانية" في مارس ١٨٩٩م، وحصلت الشركة بموجب ذلك الاتفاق أيضا على حق إقامة أحواض السفن وكافة الأعمال التي تساعد على تيسير عمليات الشحن والتفريغ. وفي عام ١٩٠٢م تم تأسيس شركة جديدة تحت اسم "شركة ميناء حيدر باشا" وعُهد إليها بإقامة الرصيف (١١٦)، ثم جرى افتتاحه للعمل في عام ١٩٠٤م.

وجرى العمل في انشاء ميناء نَرِينَجِه في نفس الأعوام التي كان يجري فيها انشاء ميناء استانبول؛ ففي عام ١٨٩٥م حصلت الشركة الألمانية على امتياز إنشائه، وانتهت منه خلال مدة قصيرة، ثم بدأ تشغيله عام ١٨٩٦م.

وفي عام ١٩١١م عندما عُقدت الاتفاقات الجديدة المتعلقة بإقامة السكة الحديد مع "شركة سكة حديد بغداد" حصلت "شركة ميناء حيدر باشا" على امتياز ميناء الأسكندرون لمدة ٩٩ سنة، على أن تتكفل بإقامة الأرصفة وأحواض السفن والمراكز التجارية (١١٧).

وهكذا جرى في أوائل القرن العشرين الانتهاء -حتى وإن كان برأس مال أجنبي- من إنشاء مواني المدن الساحلية الرئيسية وأرصفاتها وخطوط السكك الحديدية التي تربطها بدواخل البلاد وشُعَّت الطرق الرملية وإن كانت تقل عنها كثيراً، ودخلت أعمال التجارة والنقل البحري مرحلة أكثر انتظاماً.

(١١٥) - أنظر: Zihni Bilge, *İstanbul Rıhtımları*, İstanbul 1940, s. 1-11

(١١٦) - أنظر: du Velay, *a.g.e.*, s. 397

(١١٧) - أنظر: Earle, *a.g.e.*, s. 126

ثانياً- وسائل الاتصال

١- نظم البريد

أ) - البريد العثماني

كانت وسائل الاتصال في الممالك العثمانية تعتمد حتى القرن التاسع عشر على طريقة "أمناء البريد ونَزْل الطريق" (أولاق - مَنَزِلْخَانَه)، وهو نظام كانت تستخدمه الدولة في اتصالاتها الحكومية. أما عن نظم البريد التي تؤمن الاتصال بين الأهالي فلم تظهر إلاّ عقب إعلان التنظيمات الخيرية. وبدلنا التشكيل الجديد الذي أجري على نظام أمناء البريد في عهد السلطان سليمان القانوني وقبل صدارة لطفي باشا أنه لم يكن يعمل بالشكل المرضي. وهؤلاء الأمناء (أولاق) الذين عُرفوا أيضاً باسم (تتار) وكانوا يتولون إيصال الرسائل إلى أصحابها، ويقومون - لأجل هذا- بتغيير خيولهم في محطات النزول التي عُرفت هي الأخرى باسم (مَنَزِل) جرى على أيام السلطان عبد الحميد الأول وضعهم ضمن تنظيم أطلق عليه اسم "أوجاق التتار" (تتاران أوجاغي). أما عن إقامة نظام بريدي بالمعنى الحقيقي فقد وقعت المبادرة لتحقيقه لأول مرة في عهد السلطان محمود الثاني، ضمن أعمال التجديد التي قام بها؛ إذ بدأ عام ١٨٣٢م في إقامة طريق للبريد بين استانبول وإزميد، وشرع في النقل اعتباراً من عام ١٨٣٤م. وكان القائد العسكري العام خسرو باشا قد حاول في نفس العام ترك نظام المنازل أو المحطات (منزلخانَه) والانتقال إلى النظام البريدي، غير أن ذلك لم يتحقق إلاّ بعد عدة سنوات. وفي عام ١٨٣٩م أمكن نقل بعض مكاتبات الحكومة من "التحريرات المهمة" بشكل يتفق والنظام البريدي الحديث إلى الأناضول وإلى الروملي على السواء. ولما تأسست "نظارة البريد" (بوسته نظارتى) في شهر أكتوبر عام ١٨٤٠م شرعوا في ارسال البريد من استانبول إلى الأناضول والروملي مرة كل اسبوع.

وكان ظهور نظارة البريد في استانبول أولاً، وكانت تضم في مطلع عام ١٨٤٢م عدا ناظرها ٢٣ عاملاً، ٨ منهم موظفون، و ١٥ من السعاة، ثم ارتفع العدد في نهاية العام ليلبلغ ٤٦ عاملاً، ١٦ من الموظفين، و ٣٠ من السعاة، أما في أوائل ١٨٤٣م فقد ارتفع العدد إلى ٧٠ عاملاً. ثم أخذ التنظيم في الاتساع وزاد معه عدد العاملين. وجريت الدولة إدارة الجهاز البريدي بنظام الالتزام، كما هو الحال في بلدان أوروبا في غضون أعوام ١٨٥٢-١٨٥٧م، إلاّ أنها تراجعت عن ذلك بعد مدة قصيرة، واتجهت إلى وضع تنظيم جديد للجهاز وزادت في عدد كوادره.

وفي عام ١٨٦٣م بدأ العمل بلبصق الطوابع على الرسائل، وتقرر لاستانبول عشرة مراكز بريدية في أحيائها المختلفة، وعدد من صناديق البريد في شتى أركان المدينة، حتى يتسنى للأهالي الاستفادة من تلك الخدمة. ولكي تجري المراسلات داخل المدينة بشكل أكثر تنظيماً جرى في عام ١٨٦٥م تشكيل جهاز عُرف باسم "بريد المدينة الأول" (برنجى شهر پوسته سى)، وبعد الادارة بنظام الالتزام الذي جرت تجربته للمرة الثانية اتجهت الدولة إلى اقامة مراكز بريد تخضع لادارة "البوسته خانه العامرة" باسم "بريد المدينة الثاني" ففتحت اربعة مراكز في "داخل السور" واثنين في غلطة وخمسة في البسفور ومركزاً في قاضي كوي ومركزاً في اوسكودار ومركزاً في بيوك أله (١٨٦٩). اما في عام ١٨٧١م فقد جرى دمج نظارة البريد مع نظارة البرق(١١٨).

وانتهجت نظارة البريد إلى فتح فروع لها في المدن الأخرى خارج استانبول، وكانت البداية عند تأسيس مديرية البريد في أدرنة، ثم تبعها تأسيس المديريات المماثلة في المدن الأخرى، وكانت الأفضلية في ذلك للأماكن التي تدخل -بوجه خاص- في إطار تطبيق "التنظيمات الخيرية". وفي عام ١٨٦٨م كان يوجد في الأناضول على طرق أمناء البريد ١٤٢ مركزاً، وفي الروملي ١١٦ مركزاً بريدياً آخر يعمل جميعها لتقديم تلك الخدمة. وبينما كانت رحلات البريد تجري بانتظام بين المراكز ذات المديريات كان العاملون في نظام أمناء البريد القديم يتولون نقل البريد في الأماكن التي لم تدخل ضمن النظام الجديد تحت إشراف الإداريين المحليين وعمال المحطات القديمة (مَنْزِلْجى) أو الكتبة.

وانحصر نقل البريد في البداية على الرسائل والخطابات وحدها، وبناءً على رغبة التجار بدأت منذ عام ١٨٤١م حركة البريد المنتظم في نقل الأمانات وصُرَّر النقود وعينات السلع. غير أن انجاز عمليات النقل بواسطة الدواب آنذاك كانت تعطل حركة الخدمة البريدية، فتراجعت إدارة البريد عن نقل الأحمال والأمتعة في عام ١٨٥٨م، واقتصرت على نقل الخطابات ونقود الامانات وحدهما، ومع ذلك فلم يوضع ذلك القرار موضع التطبيق إلا في عام ١٨٦٦م. وفي شهر يولييه عام ١٨٧١م صدرت اللائحة التنظيمية الثانية للبريد، فأقرت نقل الخطابات والمسكوكات الذهبية والفضية والمجوهرات وعينات البضائع التجارية، شريطة ألا يتجاوز حجمها حجم أخراج [جمع خُرج] البريد، كما أقرت نقل الكتب وغيرها، شريطة ألا يزيد وزن الرزمة الواحدة عن أفتين [٢,٥ كيلوجرام تقريباً].

وعن أجور البريد فإن الذي يحدد مقدارها عوامل المسافة وواسطة النقل والوزن؛ إذ المعروف مثلاً أن النقل البحري أرخص من النقل بطريق البر، ولهذا كانت أجور البريد منخفضة. وهذا هو السبب في اهتمام نظارة البريد بالنقل البحري؛ فكانت تنقل بريد طرابزون وأرضروم عن طريق البحر منذ البداية، وكانت قد اشترت في عام ١٨٥٩م باخرتين لتدعيم النقل البحري، أما في عام ١٨٦٣م فقد أقامت جهاز "بريد السواحل" (ساحل پوسته لرى). وفي أعقاب تشغيل السكك الحديدية في سبعينات القرن التاسع عشر زادت سرعة النقل في الأماكن التي تمر منها السكك الحديدية وانخفضت أجور البريد، بينما استمرت لفترة عمليات نقل البريد التي تتم بالدواب والسعاة على شكلها القديم في الأماكن الأخرى (١١٩).

ب) - البريد الأجنبي

كانت إدارات البريد الأجنبية تمارس نشاطها في أنحاء الدولة العثمانية قبل قيام الأخيرة بتأسيس جهازها البريدي بمدة طويلة. ووقع ذلك لأول مرة في عهد السلطان أحمد الثالث عندما أقدمت دولة النمسا على تشكيل جهاز بريدي يعمل بين فيينا وسفاراتها في استانبول، فكانت عملية نقله في البداية تجري سراً حتى عُقدت "معاهدة زشتوي" عام ١٧٩١ ونصت إحدى موادها على حرية السعاة النمساويين في التنقل داخل الأراضي العثمانية، فاصبحت -من ثم- خدمة البريد علنية، أما بعد عام ١٨٢١م فقد تحولت إلى خدمة منظمة. واستطاع النمساويون منذ أواسط القرن الثامن عشر أن يفتتحو ٧٨ مركزاً للبريد في المدن المهمة، مثل استانبول وإزمير وسلانيك، وكانوا ينقلون البريد بواسطة "شركات اللويد وسفن نهر الدانوب البخارية".

كذلك فإن المادة التي وضعت في المعاهدة الروسية لعام ١٧٨٣م ونصت على تنشيط حركة المراسلات بين الحدود للتيسير على التجارة بين الطرفين قد أسفرت هي الأخرى مع مرور الزمن عن شروع روسيا في ممارسة النشاط البريدي داخل الأراضي العثمانية. ولما نشبت حرب القرم توقفت حركة البريد الروسي، ثم لم تلبث أن عادت من جديد بعد عام ١٨٥٧م، وكانت تتولى نقل البريد "الشركة الروسية للتجارة والسفن البخارية". وكانت رحلات بواخر الشركة تبدأ من باطوم على البحر الأسود، ثم تعبر من استانبول متجهة إلى طرابلس الشام، وتقوم بنقل البريد بين تلك الموانئ.

أما الفرنسيون والانجليز فقد دخلوا مجال نقل البريد في القرن التاسع عشر؛ إذ قامت أولاً مراكز البريد الفرنسية عام ١٨١٢م ثم أغلقت أثناء الحرب اليونانية في عام ١٨٢٧م، ثم عادت بعد عشر سنوات لتمارس نشاطها من جديد، واستمر الفرنسيون على ذلك حتى بلغ عدد مراكز بريدهم ٤٥ مركزاً.

وتأسست دور البريد الانجليزية عام ١٨٣٢م، وكانت تمارس نشاطها في استانبول وإزمير وبيروت، ثم انضمت إليها سلاتيك عام ١٩٠٠م. وكان الانجليز بسبب علاقاتهم بالهند قد فتحوا فرعين لبريد الهند في كل من بغداد والبصرة. ودخل اليونانيون في هذا المجال بعد حصولهم على استقلالهم، والابطاليون عام ١٨٦٩م، بينما دخله الألمان عقب استكمالهم للوحدة. فكان لليونانيين مراكز بريد في استانبول وإزمير والاسكندرية، وفي بعض المدن في منطقة الروملي، وللإيطاليين في طرابلس الغرب، أما الألمان فكانت مراكزهم في استانبول وإزمير وبيروت والقدس ويافا.

وكانت مراكز البريد النمساوية هي أكثر المراكز الأجنبية اتساعاً في شبكتها وأقواها جميعاً في مجال التنافس، سواء كان من ناحية السرعة أو من ناحية الرخص في أجور البريد. وكانت مراكز البريد الفرنسية بعد عودتها لممارسة أعمالها للمرة الثانية تحاول منافسة المراكز النمساوية، ألا أنها لم تفلح في ذلك، لأن مراكز البريد النمساوية كانت تقبل الرسائل حتى ١٥ دقيقة قبيل وقت التحرك، وتقرر أسعاراً أقل نسبياً مما تقررره مراكز البريد الفرنسية، كما كانت -فضلاً عن ذلك- تحدد أوقاتاً معينة للبريد القادم والذاهب إلى جهات متباعدة، ولهذا كانت تتمتع بوضع أحسن، ليس في مجال مراسلات استانبول وحدها، بل وفي مراسلات البحر الأسود وروسيا التي تمر عبر استانبول (١٢٠).

واستمرت مراكز البريد الأجنبية تمارس نشاطها حتى بعد تأسيس البريد العثماني، وبذلت الحكومة العثمانية محاولات شتى لازاحة تلك المراكز، واهتمت "امانة الجمارك" بهذا الموضوع؛ إذ كان يدخل إلى البلاد عن طريق تلك المراكز بوجه خاص بضائع مهربة من المجوهرات والأشياء الثمينة بسبب بُعدها عن الرقابة. ولكي تضاعف الحكومة من رغبة الأهالي في الاقبال على البريد العثماني قامت عام ١٨٦٣م بتطبيق تعريفات خاصة على الرسائل المتقلة بين مدن السواحل، وتوسلت -من ناحية أخرى- إلى تدابير يصعب تطبيقها، مثل حظر حمل أكياس البريد الأجنبي عن طريق السكك الحديدية. ولكن ما كان لأي من تلك التدابير أن يعزز وضع البريد العثماني، أو أن يجدي في الحد من نشاط البريد الأجنبي.

وبعد تحويل "مديرية البريد" عام ١٨٧١م إلى نظارة لم تسفر الاتصالات التي جرت مع هيئات البريد في الدول الأوروبية وسفرائها المقيمين في استانبول لإلغاء مراكز البريد الأجنبية عن شيء. فلما افصحَت السفارات عن مخاوفها من أن يعجز البريد العثماني عن القيام بما يقوم به البريد الأجنبي تجنبت الخارجية العثمانية الإصرار أكثر من اللازم في هذا الموضوع. وعلى الرغم من أن الموضوع أثير عدة مرات في تواريخ مختلفة بعد ذلك إلا أنه لم يسفر عن النتيجة المرجوة. غير أن مراكز البريد اليوناني كانت تعمل سراً في تسريب الجرائد اليونانية المناهضة للدولة العثمانية إلى داخل البلاد، فأغلقت الدولة ما كان موجوداً فيها في استانبول عام ١٨٦٨م، بينما أغلقت المراكز الأخرى لليونانيين عام ١٨٨١م. كما أغلقت مراكز البريد الإيطالية عام ١٨٨٣م إلا أنها عادت لتمارس نشاطها من جديد عام ١٩٠٨م. غير أن نشوب الحرب في طرابلس الغرب جعلهم يعيدون إغلاقها، ولم تفتح إلا بعد عقد الصلح بين الدولتين. أما مراكز بريد الدول الأخرى فقد استمرت تمارس نشاطها مع قيامها بنقل البريد العثماني حتى عام ١٩١٤م (١٢١).

٢- شبكة البرق

كان السراي العثماني في خمسينات القرن التاسع عشر التي شهدت فيها أوروبا وأمريكا حديثاً ظهور التلغراف الكهربائي قد أبدى اهتماماً هو الآخر بذلك النظام، وعلى الرغم من القيام بتجربته عام ١٨٤٧م في سراي بكلربكي إلا أن أعمال مد شبكته في الأراضي العثمانية لم تبدأ إلا أثناء حرب القرم. وكانت الغاية من إقامة أول خط للبرق عام ١٨٥٤م هي رغبة الفرنسيين والبريطانيين في التخابر السريع مع وحداتهم العسكرية. ولأجل هذا أيضاً خطط الفرنسيون لإقامة خط (وآرنا - رُوسْجُوق - بوخارست)، بينما خطط البريطانيون لإقامة خط (وآرنا - باليق لاهو). كما بدأت بعض الشركات في تلك الآونة تعرض على العثمانيين إقامة خطوط برق للربط بين المدن العثمانية والمدن الأوروبية، وجرى مد الخطوط في الأراضي العثمانية على أيدي المهندسين الأجانب، ولكن بالعمالة العثمانية ورأس المال العثماني.

وفي عام ١٨٥٥م أقيم خط في أراضي منطقة الرومي يبدأ من استانبول، ثم يتفرع عند أدرنة إلى فرعين، يمتد أحدهما من على (قلبه - صوفيا - نيش) ليصل إلى بلغراد، بينما يتحد الفرع الثاني مع خط (وآرنا - شُمنِي) الذي كان الفرنسيون أقاموه في شمني قبل ذلك. كما أقيم برأس المال العثماني خط (استانبول - جنّاق قلعه) الذي يرتبط مع خط (جنّاق قلعه - اسكندريه) الذي أقامه

(١٢١) - أنظر: Salih M. Kuyas, "Posta Tarihi ve Kapitülasyon Postaneleri", *Tarih ve Toplum*, sy. 1 (Ocak 1984), s. 51-53; sy. 2 (Şubat 1984), s. 93-94.

الانجليز، وأقيم كذلك القسم الباقي داخل الأراضي العثمانية من الخط الذي تقرر له أن يربط الهند بأوروبا. وفي البداية جرى مد خطوط بين (أوسكودار - إزميد) و (إزميد - سيواس)، وفي عام ١٨٦٤م جرى استكمال خط البرق الذي يربط الهند بأوروبا بعد وصل خط (بغداد - البصرة) مع خط (الهند - البصرة) الذي أقامه الانجليز.

وكان مقرراً للقسم الذي سيمر عبر البحر المتوسط في شبكة البرق الثانية التي خططت لاقامتها بين أوروبا والهند من خلال التعاون الانجليزي النمساوي أن يتعقب الساحل الادرياتي، ثم سواحل كريت والاسكندرية وسوريا، أما القسم الواقع بين هذا وخليج البصرة فتجري اقامته على امتداد سهل الفرات (١٢٢)، بينما يجري ربط الفرع الخارج من الاسكندرية بالهند بعد أن يمضي براً إلى السويس ماراً بساحل البحر الأحمر حتى عدن. وصوّت السلطان على ذلك المشروع عام ١٨٥٥م وأعطى حق تشغيله لمدة ٩٩ عاماً لشركة انجليزية في مقابل قيام الانجليز بتمويله، كما اعترفت الدولة العثمانية للانجليز بحقهم في مد خطوط البرق في المكان الذي يريدونه في جدة وسواكن وجزيرة قمران واليمن شريطة الاعلان عن ذلك مسبقاً، وحقهم في الاعفاء الجمركي على الأدوات والمعدات المستخدمة في المشروع. وكانت الحكومة العثمانية وهي تقدم هذا الامتياز تشترط تأدية الضرائب في مواعيدها والاعتراف بالأسبقية لخطوط البرق الرسمية العثمانية (١٢٣).

وكان الخط الثاني الذي خططت الانجليز لتمريره من البحر الأبيض المتوسط هو الخط بين جزيرة مالطة والاسكندرية، وكان يقال إن فشل الخط الأول نابع من البحث عن امكانيات للخط الثاني. وهذا الامتياز الذي تم منحه في ابريل ١٨٦١م كان يتضمن شروط مقالة البحر الأحمر ما عدا تخفيض المدة الى ٨٥ سنة (١٢٤). وعلى الرغم من أن انجلترا كانت تقصد من وراء ذلك تأمين اتصالها بالهند إحدى مستعمراتها إلا أن مرور خطوط البرق من الأراضي العثمانية قد حقق مكاسب كبيرة للعثمانيين، لا سيما من ناحية السرعة في عمليات التخابر. وكانت تقتضي الضرورة في البداية أن تكون البرقية باللغة الفرنسية، فلما طُوّرت أبجدية مرس عام ١٨٥٦ لتتوافق مع الأبجدية العربية بدأت عملية إرسال البرقيات بالتركية العثمانية [التي كانت تكتب بالحرف العربي].

(١٢٢) - أنظر: W.P.Andrew, *Memoir on the Euphrates Valley Route to India*, London 1857, s. 230.

(١٢٣) - أنظر: Mustafa Kaçar, *Osmanlı Telgraf İşletmesi (1854-1871)*, İstanbul 1986, s. 49 vd.

(رسالة ماجستير من معهد العلوم الاجتماعية جامعة استانبول)

(١٢٤) - أنظر نص هذه المعاهدة في: *Mecmua-i Muâhedât*, I, 286-288.

الفصل الخامس الصناعة

أولاً- طوائف أرباب الحرف والصناعات

١- نشأتها

عرف التصوف الاسلامي جماعات "الفتوة"، وكان من شروطها أن يكون الشخص مسلماً صاحب حرفة، فلم يكن للعاطل أن ينخرط في تشكيلاتها، ولعل ذلك هو الذي أنقذ الزوايا محل تجمعهم من أن تكون موئلاً للعاطلين، أضف إلى ذلك أن انخراط الغالبية من أصحاب الصناعات في تشكيلات الفتوة هو الذي جعل من الاحتراف والفتوة أمرين لا ينفصلان، حتى إن أصحاب الحرف والصناعات عندما ابتعدوا عن الزوايا وراحوا يشكلون تنظيمات لهم تضم زملاءهم من غير المسلمين أيضاً ظلوا يحافظون على تقاليد الفتوة.

والواقع أن الشروط التي لزم توافرها في أهل الفتوة كالصدق والوفاء والكرم والمروءة وغير ذلك كانت هي الصفات التي جاهد أصحاب الصناعات في التمسك بها خلال العصور التالية. وكثير منهم كان إذا جاءه في الصباح. ذبونان أرسل أحدهما إلى جاره الذي لم يستفتح بعد، مما يدل أبغ دلالة على الوفاء والكرم. وهناك لوحات كانت تعلق حتى زمن قريب في حوانيت بعض الحرفيين كتب عليها:

(بسمه ايله آچيلير دكانمز)

"بسم الله نفتح دكاننا

حضرت... در بيرمز استادمز)

وشيخنا ومرشدنا هو سيدنا.. فلان"

مما يدلنا على أنه كان لكل حرفة في الفتوة شيخ مرشد يمتد نسبه لأحد الأنبياء، كما أن "التمنطق بالمئزر" (يشتمال قوشانمق) أحد المراسم الرئيسية في احتفالات التهاني لدى جماعة "الأخية" حالياً هو دليل على أن عملية "لبس السروال" (شَالْوَارِ غيمه) و "ربط الشدّة" (شَدّه باغلامه) من شروط الفتوة قد تحولت إلى مراسم تقام لمن بلغوا في الحرفة مرتبة الاستاذية(١٢٥).

ويُعرف فرع الفتوة في الأناضول باسم "الأخية" (آخيلك)(١٢٦) نسبةً إلى (أخي أوران) شيخ الطائفة. وكان لجماعة الأخية دورهم البارز في قيام الدولة العثمانية، والمعروف أيضاً أن بعض سلاطين العثمانيين الأوائل كانوا من أتباع هذا التنظيم. غير أن ظهور بعض الأمور، مثل زيادة وطأة الظروف على بعض الحرفيين من ناحية، وحاجتهم مسلمين وغير مسلمين للحياة معاً

(١٢٥) - أنظر: Abdülbaki Gölpınarlı, "İslâm ve Türk İllerinde Fütüvvet Teşkilâtı ve Kaynakları" *IFM*, XI/1-4, 7 vd.; *MUB*, I, 518 vd.

(١٢٦) - هناك اختلاف في الرأي حول كلمة (ahi)، هل هي تحريف لكلمة (akı) التركية التي تعني الكريم أو ذي المروءة، أم هي (أخي) العربية. وهي في كلا المعنيين تناسب مبادئ الأخية، أنظر حول ذلك:

Neclâ Pekolcay, "İslâmî Türk Edebiyatı Metinlerinde Ahî Kelimesinin Yeri", *Türk Kültürü ve Ahîlik*. XXI. Ahîlik Bayramı Sempozyumu Tebliğleri. 13-15 Eylül 1985, İstanbul 1986, s. 73-77.

والأنصواء تحت تنظيم يربط بينهم من ناحية أخرى قد كشفت عن حاجة كافة الحرفيين وأرباب الصناعات للأماكن التي تجمع بينهم، ومن ثم أخذوا في الابتعاد شيئاً فشيئاً عن الزوايا والتكايا، وشرعوا في تشكيل طوائف أو نقابات تضمهم. غير أن بعض الخلافات التي ظهرت بينهم في القرن الثامن عشر أوجبت الفصل بين نقابات المسلمين وغير المسلمين (١٢٧).

٢- زعماء أرباب الحرف والصناعات

على الرغم من تباين أسماء الزعماء في تشكيلات الحرفيين خلال المرحلتين اللتين كانوا يجتمعون فيها داخل الزوايا والتكايا وفي النوادي التي ذكرناها، إلا أن الغالب هو وجود زعيمين؛ ففي مرحلة الزوايا كان الزعيم يعرف باسم "الشيخ" و "النقيب"، ومن المحتمل أن هذين الاسمين تركا مكانهما منذ القرن السادس عشر لا سمين آخرين هما: (كتخدا) و (يگيت باشى) أي "الوكيل" و "رئيس الفتية". ومهما يكن فإن احترام (أخي أوزان) لحرفة الدباغة كان السبب وراء استمرار وجود زعيم كان يحمل اسم "شيخ" أو "أخي بابا" حتى العهود المتأخرة بين تجمعات الدباغين والسراجين وصناع الأحذية (١٢٨). وهؤلاء الزعماء كانوا يتولون الزعامة بانتخاب الأسطوانات أعضاء التشكيل وتصديق القاضي على ذلك. ولكن على الرغم من أنه كان هناك بعض الأشخاص ممن لا صلة لهم بالعمل الحرفي ورضوا بترك معاشاتهم لخزانة الدولة قد جرى تعيينهم في وظيفة كتخدا الحرفيين فليس من الصواب الحكم بتعميم مثل هذه الحوادث، والادعاء بأن الدولة هي التي كانت تقوم بتعيين كافة الوكلاء (كتخدا) في عهد من العهود (١٢٩).

والشيخ أو الكتخدا [كلمة فارسية مركبة من كد = بمعنى الدار، وخدا بمعنى الرب أو (الصاحب) في تشكيلات أرباب الحرف والصناعات هو الإداري الأول، وهو يتمتع بصلاحيات ووظائف، منها تنظيم العلاقة بين الدولة وأعضاء التشكيل، وتوفير المواد الخام لأعمالهم، وحل الخلافات الناشئة فيما بينهم ومعاقبة المذنب بعد استشارة "أهل الخبرة"، والقيام بأعمال انتقال الكدك* التي استجبت في العهود التالية. أما النقيب أو رئيس الفتية فكان مسئولاً عن الأمور

(١٢٧) - أنظر: MUB, I, 577-578

(١٢٨) - أنظر: *Islamic Society and the West*, I/1, London s. 284

(١٢٩) - أنظر: Mantran, *Istanbul*, I, 356

* الكدك [تنطق الكاف مثل الجيم المصرية]، وهو اصطلاح عثماني يعني المكان أو الموقع الذي يشغله أشخاص يقومون بوظائف معينة ضمن مجموعة معينة لا تزيد أعدادها أو تنقص مع الوقت، فإذا شغرت وظيفة قامت الدولة على الفور بتعيين شخص آخر فيها. وقد كان جنود المتطوعة (كوكالو) في ولايات الحدود وجنود المتفرقة (متفرقة) وبعض الجاويشية وجنود القلاع وبعض الأسطوانات من أرباب الحرف والصناعات (اصناف) وغيرهم من ذلك النوع.

الداخلية وحدها بين أرباب الحرف. وكانت وظيفته -عدا تنظيم العلاقة بين الحرفيين والكتخدا وتقسيم المواد الخام، والانشغال بامور الزاوية أو النقابة، وإدارة مراسم التمنطق بالمنز، والسعي لفض المنازعات بين الاسطاوات، وإحالة المستعصي على الحل منها إلى الكتخدا.

وكان يجري انتخاب الكتخدا ورئيس الفتية عند اجتماع المسلمين وغير المسلمين في تشكيل واحد من المسلمين في العهود الأولى، ثم شرعوا فيما بعد في انتخابه عموماً من فريق الأغلبية السائد في التشكيل. ومع ذلك فقد كان من الممكن عند ازدياد أعضاء الفريق الآخر أن يقوموا أحياناً بإجراء الانتخابات، واختيار الكتخدا أو رئيس الفتية الجديد منه. ولما شرع غير المسلمين في تنظيم أنفسهم داخل نقابات مستقلة بهم أقدموا في البداية على انتخاب رئيس الفتية من بينهم، ثم لم يلبثوا بعد ذلك أن انتخبوا الكتخدا أيضاً (١٣٠).

وكان يوجد داخل التشكيل عدا هذين الزعيمين الكبيرين هيئة تتشكل من كبار الاسطاوات والحرفيين المحنكين، تُعرف باسم هيئة "الشيوخ" (اختيارلر). أما المتمرسون منهم ممن كانوا يعرفون باسم "أهل الوقوف/ أهل الخبرة" فلعلهم كانوا يُنتخبون من بين أعضاء تلك الهيئة، وكانوا يشاركون في عمليات تحديد الأسعار والإشراف على دَمَغ المكايل والموازين، ويُرجع إلى رأيهم عندما يلزم الأمر معاقبة أحد الحرفيين (١٣١).

٣- الدرجات والرتب بين أرباب الحرف والصنایع

كانت تبدأ الدرجات عند الحرفيين من الأدنى إلى الأعلى؛ فهناك الصبي المبتدئ (چراق)، ثم العامل المدرب (قَلَفَه)، ثم المتمرس الخبير (أسطى). وفي البداية يقوم الصبي المبتدئ بانجاز بعض الأعمال الصغيرة بتوجيه من الأسطى، ومع اكتسابه لبعض المهارات التي تمكنه من المساعدة في العملية الانتاجية يبدأ في الحصول على أجر أسبوعي. وبعد أن يعمل الصبي مدة

وأهم هؤلاء الكدكية هم أرباب الحرف والصنایع؛ إذ كان ذلك بمثابة نوع من الامتياز والانتحاص في الوقت نفسه، فقد كان لكل طائفة منهم عدد معين وحوانيت ودكاكين عمل معينة، فلا يبيع أحد ما يبيعه الآخر أو يصنع ما يصنعه. وعندما يحصل أحدهم على مكان بالكدك عليه أن يؤدي مبلغاً معيناً من المال ثم يحصل على الفرمان الذي يخول له هذا الحق. والكدك هنا نوعان؛ مستقر وهوائي، والمستقر يمارس مهنة بعينها في مكان بعينه، أما الهوائي فهو يرجع للأسطى نفسه ويمارس فيه عمله في المكان الذي يريده. وكان أصحاب الكدك المستقر مطالبين بدفع إيجاره لصاحب الملك، ولكن ليس لصاحب الملك أن يقاضيه إذا تأخر في السداد، مما كان يعني المشاركة في الملكية. وإذا مات أحد أصحاب الكدك أو ترك المهنة قام أكبر مساعديه (قالفه) بالتقدم للحصول على الكدك بنفس الشروط السابقة. والمعروف أن هذا النظام كان جارياً منذ القرن السادس عشر. وصدرت في عام ١٨٦٠ لائحة تنظيمية للكدك حتى تم إلغاء النظام نهائياً عام ١٩١٣.

(١٣٠) - أنظر: MUB, 564 vd.; Mantran, *Istanbul*, I, 356-357

(١٣١) - أنظر: MUB, I, 560 vd.

معينة، تمتد في الغالب إلى ثلاث سنوات، يكتسب حق الارتقاء إلى درجة "القفلة" بعد أن يدخل امتحاناً أمام هيئة الإدارة [أو هيئة النقابة فيما بعد]، فإذا اجتازه بنجاح أصبح واحداً من القلفاوات في الدكان، وعندئذ يُقام احتفال تحضره هيئة الإدارة والاسطواوات، ويرتدي خلاله الشاب لأول مرة اللباس الخاص بأهل تلك الحرفة، ثم يشدون على خصره بالشدة أو يربطون عليه المنزر، ويوجهون إليه بعض النصائح.

ويظل العامل يعمل بدرجة القلفة مدة ثلاث سنوات حتى يحصل على درجة "أسطى"، غير أن الحصول على تلك الدرجة لم يكن مقصوراً على المهارة في الحرفة فحسب، بل كان يقتضي الأمر منه ألا يكون محلاً للشكوى قط خلال عمله في درجة القلفة، وأن يكون قد أنجز الأعمال التي طلبها منه الأسطى باتقان، وأن يكون حسن المعاشرة مع بقية القلفاوات، وبذل ما في وسعه للعناية بالصببة المبتدئين وانشغل برعايتهم، وكان في تعامله مع الزبائن صادقاً ودوداً، وغير ذلك من الصفات والمزايا. وكان يلزمه -عدا ذلك- لأن يمتلك رأس المال الذي يمكنه من فتح دكان، ثم وجود دكان فارغ في تلك الحرفة.

وعند توافر كل هذه المزايا يجري إخبار القلفة -قبل شهر على الأقل- بقرار استحقاقه لدرجة أسطى، وبعد قيام معلمه الأسطى بإخبار الكتخدا بأن القلفة وجد لنفسه دكاناً، يجري تحديد يوم الاحتفال. وكانوا يراعون في الاحتفالات التي تقام للقلفاوات الذين ارتقوا إلى درجة الأسطى أن تكون في موسم الربيع، وفي اليوم الذي يحتفل فيه أرباب الحرف والصنایع بعيدهم كل عام؛ ويكون على رأسهم كل الوكلاء (كتخدا) والمفتي والقاضي والأئمة والخطباء وغيرهم. وبعد أن ينتهي الكتخدا من نصائحه -كما هي العادة- إلى القلفة المرشح لدرجة أسطى، يعلن عن رضائه عنه ينزع عنه منزر القلفة ليضع بدلاً منه منزر الأسطى، ثم يقبل عليه الحاضرون للتهنئة، وتبدأ الأفراح بعد ذلك.

٤- نظام الاحتكار بين أرباب الحرف والصنایع: "الكدك"

كانت الدولة العثمانية قد حددت -كما هو الحال في أوربا العصور الوسطى- عدداً معيناً للدكاكين والاسطواوات المخصصة لكل طائفة من طوائف الحرفيين الموجودة بحسب الحاجة في المدينة أو القصبه العثمانية. ولم يكن مسموحاً لأحد، لا من المنسوبين للتشكيل الحرفي، ولا من السلطات الرسمية أن يقدم على زيادة تلك الأعداد ما دامت الظروف الاقتصادية القائمة غير قادرة على تحمل الزيادة. ومع ذلك لم يكن هذا الموقف حائلاً دون وقوع مخالفات للنظم؛ فكان يحدث بين الحين والآخر أن يرتفع كثيراً عدد الدكاكين والورش فوق المقرر، ويقومون لتصحيح الوضع

المختل بتحويل الزيادات إلى التخصصات القريبة التي تمس إليها الحاجة. وعلى سبيل المثال ارتفع عدد ورش نسيج الد (سراسر) قماش حريري ثمين تستخدم خيوط الذهب والفضة في نسجه في استانبول في القرن السادس عشر حتى صار ضعف العدد اللازم، ومن ثم وقع هدر كميات كبيرة من الفضة، فأصدر الديوان الهمايوني حكماً باغلاق الورش الزائدة عن الحاجة (١٣٢). كما زاد في نهاية ذلك القرن أيضا عدد محلات الزهور فوق ما هو معتاد بكثير، فتقرر إغلاق ما فتح منها فيما بعد (١٣٣). وفي أوائل القرن السابع عشر لم تتغاض الدولة عن شروع البقالين وصنّاع حلوى العقيدة (أغده جى) والحوانيين في تصنيع وبيع الخل فضلاً عن صنّاعه وبائعيه الأصليين؛ فأصدرت الأوامر بمنع ذلك (١٣٤).

والواقع أن هذه الأمور لم تكن حوادث منفردة؛ بل كانت مطردة الوقوع، وأخذت في الاطراد مع مرور الزمن، ولعل ذلك هو الذي أدى في القرن الثامن عشر إلى وضع نظام يحظر فتح دكان وممارسة المهنة ما لم يكن صاحبه حائزاً على حق "كدك" للحيلولة دون وقوع مثل هذه الأمور. ونشهد في وثائق الأرشيف العثماني احتوائها ضمناً على "صلاحيات ممارسة الحرفة" في إطار الكدك الذي يُعرّف بأنه "الآلات اللازمة المعلومة" لممارسة حرفة من الحرف. فالشخص الذي ليس صاحباً للكدك لم يكن من حقه أن يفتح دكاناً ويمارس حرفة أو صنعة. وكان الكدك يباع ويشترى، إما تاماً وإما بنسبة النصف والربع والثلث، وبالنظر إلى قيمته تؤخذ البضائع والسلع من التجار، ويجري رهنه والاستدانة باسمه. والكدك الذي يموت صاحبه عنه وهو مدين يجري بيعه وسداد الديون المستحقة على صاحبه. وكانت عمليات انتقال الكدك وبيعه محصورة في أشخاص معينين؛ إذ يُعترف للابن بالحق الأول في ذلك، فإذا لم يكن له ابن كان للقفلة الذي نشأ في ذلك التخصص الحق في شراء الكدك.

والكدك عموماً يتبع الدكان الذي يوجد فيه، وكان يلزمه بعض الإجراءات الصورية لأجل تغيير المكان. فقد كان من الممكن تغيير المكان لهذا النوع من الكدك الذي يُعرف باسم "الكدك المستقر" (مستقر كديك)، وذلك بأجراء تحقيق وكأنه لمنح كدك جديد. أما الكدك "الهوائي" فلم يكن يتبع دكاناً، بل يتبع أحد الأشخاص، والشخص صاحب هذا النوع من الكدك كان مسموحاً له بممارسة مهنته في المكان الذي يشاء. وإذا زادت الحاجة إلى حرفة معينة زادوا عدد الكدك

(١٣٢) - أنظر: A. Refik, *İstanbul Hayatı*, I, s. 108/10 ve 115/24
(١٣٣) - أنظر: A. Refik, *İstanbul Hayatı*, II, İstanbul 1931, s. 18/37
(١٣٤) - أنظر: A. Refik, *İstanbul Hayatı*, II, s. 45/86

المخصص لها، أما إذا قلت الحاجة أعادوا بعض الكدك إلى الخزانة التابعة لها، أو دمجوها مع أماكن الكدك الأخرى في نفس الحرفة، أو حصلوا على إذن بتحويلها إلى حرف من نوع آخر. وعلى الرغم من صرامة القواعد التي يخضع لها أرباب الحرف والصناعات إلى هذا الحد أقبل الأجانب أنفسهم في أواخر القرن الثامن عشر على الدخول في مجال الحرف والصناعات، ولم يقتصر الأمر على من كانوا في البداية من رعايا الدولة ثم دخلوا في جنسيات أجنبية. وقبولوا في البداية بروح من التسامح نسبياً نظراً لأنها كانت حوادث منفردة، ولم يتعرض لهم أحد ما لم يصبحوا محلاً للشكوى، فلما زادت أعدادهم مع مرور الوقت، وبدأت تظهر النزاعات بينهم وبين أرباب الحرف العثمانيين أدى ذلك إلى وقوع الدولة نفسها في مأزق صعبة بين الحين والآخر، وليس للمتضررين من أرباب الحرف وحدهم. وعلى الرغم من محاولات الدولة في التصدي لهم إلى حد ما حتى قبيل ظهور "التنظيمات الخيرية" إلا أن عقد معاهدة (بلطه ليمانى ١٨٣٨م) ونصها على عبارة "ممارسة كافة أنواع التجارة" زجت بالأمور إلى طريق مسدود. أما بعد معاهدتي (قائلجيه ١٨٦١م) فقد تم إلغاء نظام الكدك في الحرف والصناعات، وأصبح من حق كل فرد، عثمانياً كان أو أجنبياً، أن يمارس الحرفة التي يريدها (١٣٥).

٥- نظام الرقابة الذاتية بين أرباب الحرف والصناعات

كان لأرباب الحرف والصناعات العثمانيين نظام للرقابة الذاتية فيما بينهم، يفتش على كبارهم، وعلى عدد الدكاكين، ونتاج السلع الجيدة، ومراعاة الأسعار، وحقوق بعضهم على بعض، وغير ذلك من الأمور؛ فكان قيام أحد زعماء المهنة بمحابة عضو أو مجموعة منهم على حساب الآخرين، أو إقدامه على تصرف آخر غير مشروع، وإصراره على ذلك رغم إخطارهم له إنما يشكل سبباً كافياً لقيامهم بمراجعة القاضي، والمطالبة بعزل ذلك الزعيم. وعندئذ كان للقاضي إذا تثبت من حقهم في الشكوى أن يعزله من وظيفته.

وكان أرباب الحرف يكفلون بعضهم البعض في التعهد بعدم التدني بدرجة الجودة في السلع، وتجنب البيع بأسعار تفوق ما حددته السلطات الرسمية، والمنافسة غير العادلة؛ ومن ثم كان من حق كل واحد منهم أن يخطر من لا يراعون هذه الشروط، ويقدم الممتنعين منهم للمثل أمام القاضي. وهناك العديد من الأمثلة على ذلك، نراها في سجلات المحاكم الشرعية. ومهما كان أرباب الحرف يقومون بتصنيع مواد خام معينة وينتجون منها سلعاً ذات مواصفات موحدة، فقد كان هناك منهم من

فاق زملاءه مهارةً، وقام بتصنيع سلع أكثر جودة، أو بأوصاف مختلفة، وهؤلاء كانت حقوقهم محفوظة. ويمكننا أن نتعرف على الأمثلة الجميلة على ذلك في السجلات الخاصة بالأسعار عقب عمليات تصحيح السكّة، وفي بعض السجلات الأخرى المتعلقة بأمور أرباب الحرف. وفي مثل هذه الأحوال كان يجري وُضْع سعر مختلف يتناسب وجودة السلعة، أو أن يُعطَى حق تصنيع السلعة بتلك الأوصاف للأسطى الذي صنعها وحده (١٣٦). ولم يكن من المسموح به داخل التشكيل أن يُقدّم أحد الأعضاء على أمر يخالف مبادئ أرباب الحرف التي لا يمكن التغاضي عنها، كالتحلي بالخلق الحسن والصدق والاحترام المتبادل؛ إذ كان المعروف من عوائدهم أن ينبهوه للعدول عن ذلك.

ولم تكن الرقابة الذاتية محصورة داخل النقابة وحدها؛ بل كان لنفس الآلية دورها أيضا في العلاقات القائمة بين مختلف النقابات. وكان نظام الاحتكار موجوداً بين الحرفيين والصناع العثمانيين، كما هو الحال في تشكيلات الحرفيين في أوروبا العصور الوسطى، أي أنهم حددوا عدد الدكاكين في كل حرفة، وعدد الأسطوانات الذين يمارسونها، فلم يكن لأحد منهم احتراف حرفة معينة أن يدخل للعمل في مجال حرفة أخرى. وعند عجز الأعداد المقررة في مواجهة حاجة الانتاج، أو زيادة تلك الأعداد عن الحد المقرر يمكن فقط زيادة الأعداد أو تخفيضها بعد الحصول على الأذن من السلطات الحكومية. وهذا الأمر إنما كان إجراءً للحيلولة دون إقدام أحد من غير الاسطوانات على ممارسة حرفة من الحرف، والحد من زيادة الانتاج عن الحاجة، فيقل معدل الكسب في نصيب كل أسطى، وبالتالي تنخفض جودة السلعة، وتتدهور أحوال الحرفيين والصناع. ولهذا كان محظوراً على من يمارس حرفة معينة أن يتدخل في الحرف الأخرى، ولا سيما الحرف القريبة من بعضها البعض، وإلاّ تَدَخَّل نظام الرقابة الذاتية، وتصدى لمن لا يراعون ذلك. أما الحرفيون الذين يشتركون في انتاج سلعة معينة فكانوا يعقدون اتفاقات فيما بينهم تظل سارية وفق شروط معينة. كما كان يجري تصنيع الآلات التي تستخدمها مجموعة معينة من الحرفيين على أيدي حرفيين آخرين ضمن اتفاق يعقدونه فيما بينهم، ولكن في اللحظة التي تتدنى فيها الجودة كان يحق للمتضرر أن يحصل على الاذن الرسمي، ويستبدل هؤلاء الحرفيين بآخرين (١٣٧).

(١٣٦) - نلاحظ أنهم في عام ١٦٤٠ كانوا يقررون أسعاراً خاصة لسلع بعض الأسطوانات كالدواة (أي طاقم الكتابة) والاختام وأشغال النحاس والصوف (Kütükoğlu, *Narh* 1640, s.107-18, 222-223, 231). كما أنهم منحوا في أوائل القرن الثامن عشر تراخيص مسجلة (patent) لاسطوانات يقومون بتصنيع الأكلمة من نوع خاص والاحبار الحمراء (İMŞSA, İstanbul Sicilli, nr. 24, vr. 60b, 173a).

(١٣٧) - انظر: M. Kütükoğlu, "Oto-kontrol", *Ahilik ve Esnaf*, İstanbul 1986, s. 58-76.

ثانياً- الصناعات الثقيلة

يقتضي الأمر من كل دولة قوية في المجال العسكري أن تُعنى بتصنيع آلاتها ومعدات الحرب، وأن تقيم المصانع والورش لأجل ذلك. وكان تصنيع تلك الآلات والمعدات التي احتاجتها الجيوش العثمانية، وهي تركّز من معركة لأخرى، على مدى تاريخها الطويل، يجري إلى حد بعيد في المصانع والورش العثمانية، ولأجل هذا أُقيمت في بعض المدن، وعلى رأسها استانبول منشآت عدة مثل: الترسانة والطوبخانة والبارودخانة والجَبَخانة وغيرها.

١- الترسانة العامرة

أ- في الحقبة الأولى (التقليدية)

أ/ الترسانات العثمانية: أطلق العثمانيون على المنشآت التي تقوم بصناعة السفن وتجهيزها اسم (دار الصناعة) أو (ترسانة) وهو الاسم الأكثر شيوعاً [لعل أصلها من arsenal أو darsena أو غير ذلك من الأشكال في اللغات اللاتينية ثم انتقلت إلى التركية في شكل: ترسانة]. وكان للدولة العثمانية التي تحيطها البحار من كل جانب ترسانات على شواطئ البحر الأسود وبحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، وعلى شواطئ نهري الدانوب والفرات، عدا العديد من ورش إنشاء السفن في مدن المواني. فقد كانت هناك ترسانات في سينوب وإزميد والسويس قبل استيلاء العثمانيين على تلك الأماكن، وترسانة سينوب مثلاً كانت توجد في أنسب المواقع لإقامة الترسانات، نظراً لوجودها في ميناء طبيعي منيع، وسهولة الحصول على المواد اللازمة لإنشاء السفن من المناطق المجاورة، وجرت إقامتها على أيام إمارة أبناء جاندر (جاندر اوغلري)، ثم قام العثمانيون بتوسيعها، وأصبحت في عهدهم الترسانة الثالثة بعد ترسانتي غلطة وجليبولي.

والترسانتان الأخريان اللتان كانتا موجودتين قبل العثمانيين هما ترسانة إزميد، وترسانة السويس التي تولت إنشاء السفن اللازمة للاستخدام في المحيط الهندي بوجه خاص، غير أن الفارق بينها وبين الترسانات الأخرى هو أن أغلب عمالها ومستلزماتها كان يجري إرسالها من "الترسانة العامرة" في استانبول.

وكانت أولى الترسانات العثمانية في الضخامة والأنظمة ترسانة غليبولي، التي بدأ إنشاؤها عام ١٣٩٠م، وجرت إقامتها مع بناء الميناء هناك، كما أنشأوا إلى جانبها مخازن لمواد الإنشاء وفرناً وبارودخانة. وعلى الرغم من إقامة ترسانة غلطة بعد فتح استانبول وتضاؤل أهمية ترسانة غليبولي ابتداءً من أواخر عهد السلطان سليم الأول إلا أنها ظلت تحافظ على وجودها مدة طويلة، فكان يتوقف العمل فيها بين حين وآخر ثم لا تلبث تعاود النشاط عند الضرورة.

ولا شك أن ترسانة استانبول التي عُرفت باسم "الترسانة العامة" كانت أكبر الترسانات العثمانية وأكثرها فعالية. فقد كان أول عمل بعد فتح استانبول هو استخدام ميناء (قادرغ) كترسانة أولاً، ثم أقاموا بعد ذلك ترسانة من عدة عيون في موقع (آينه لى قواق). أما في عهد السلطان سليم الأول فقد شرعوا في إقامة ترسانة ضخمة بين غلطة ومجرى مياه الكاغدخانة، وانتهى العمل فيها عام ١٥١٥م (١٢٨). واتسعت تلك الترسانة في عهد السلطان سليمان القانوني أيضاً؛ فكانت تضم عدا مبانيها برجاً للبارودخانة وداراً للمجاديف (كُور كُخانه) وعدداً من الدواوين (ديوانخانه) وسجناً. ولما وقعت الهزيمة في معركة اينباختى [لبانتو عند مدخل خليج باتروس ١٥١٧م] شرعت الدولة في بناء اسطول بحري جديد، فجرى توسيع الترسانة حتى يمكنها إنشاء عدد أكبر من السفن.

وفي عام ١٧٠٩م أقيمت خارج الترسانة وفي جانبها الغربي دار لصناعة مراسي السفن (لنكرخانه). ولما أخذت السفن من نوع الغليون تحتل مكان السفن التقليدية من نوع (قادرغ) في القرن الثامن عشر اقتضى الأمر إقامة قضبان للإنشاء تشبه زحافات تعويم السفن (١٢٩).

أ/ب- أنواع السفن: عُرف الأسطول الذي يطوف البحار عند العثمانيين باسم "الاسطول الكبير" (بُيوك دُونَمَا)، بينما عُرف الاسطول الخفيف الذي يستخدم في الأنهار باسم (اينجَه دونمما). وكما تختلف أنواع السفن المستخدمة في الاسطول الأول عن السفن المستخدمة في الثاني، كانت تختلف السفن أيضاً من حيث استخدامها للشرع والمجاديف، فالسفن التي تسير بالمجداف والشرع تدخل صنف يعرف باسم (چَكديرى) أو (چَكديرمه)؛ وهي: قادرغ [من سفن الأسطول الكبير، وهي ضيقة طويلة وطويلة فائقة السرعة]، وباشطَرده [وتضم ٢٦-٣٦ مقعداً للتجديف، وهي نوع من القادرغ الكبيرة ولها ثلاثة أشكال: أُرطَه -پاشا- هُمَايون]، وقاليتَه [وهي بمجاديف تستخدم في الغالب للمطاردة ويبلغ طولها ٤٠-٥٠ ذراعاً، وتضم ١٩-٢٤ مقعداً للتجديف]، وبرگنده [سفينة حربية تضم ١٨-١٩ مقعداً]، وماوئا [سفينة حربية من طابقين تضم ٢٦ مقعداً]، وسفن الحجارة والمدافع [التي تستخدم في نقل الأخشاب والحجارة وغيرها]، وغير ذلك من السفن الأخرى والقوارب والزوارق مما يدخل ضمن هذه المجموعة.

(١٣٨) - ورد في (أصفنامه) (نشر: كوتوك اوغلى، ص ٣١). أن السلطان سليم الأول كان يتطلع إلى إقامة ترسانة تضم ثلاثمائة رف (shelf)، غير أن هذا الرقم لم يبلغ حتى ١٥٠ رفاً بالنظر إلى الآراء الواردة في مختلف التواريخ:

(Idris Bostan, *Osmanlı Bahriye Teşkilâtı: XVII. Asırda Tersâne-i Âmire*, Ankara 1992, s. 3-4).
 (١٣٩) - انظر: Wolfgang Müller-Wiener, "15-19. Yüzyılları Arasında İstanbul'da İmalathane ve Fabrikalar", *Osmanlılar ve Batı Teknolojisi. Yeni Araştırmalar Yeni Görüşler*, İstanbul 1992, s. 62.

أما السفن الشراعية فيأتي في مقدمتها الغليون [وهو سفينة حربية ذات ثلاثة أشرعة جرى تطويرها في القرن السابع عشر]، وأغريبار [وهي شراعية تستخدم غالباً في النقل وتحمل المدافع أيضاً]، وبارجَه [وتستخدم في النقل وفي الحرب أسفلها مستو وقد تكون بشراعين أو ثلاثة]، وشَهديه [سفينة ذات ثلاثة أشرعة]، وكُرُوت [سفينة حربية بثلاثة أشرعة وتكبر عن الشهدية]، وبريك وشالوپه [وهي سفن حربية صغيرة بشراعين وبدون عنبر]، ويدخل في هذه المجموعة أيضاً السفن ذات الشراعين التي ليس لها عنبر مثل (اوستقونا).

وكان يقضي القانون حتى أواخر القرن السابع عشر بإنشاء ٤٠ قادرغه كل عام، أما في القرن الثامن عشر فقد تركز العمل في إنشاء الغلايين. ومع ذلك لم تكن الترسانات العثمانية تعمل بوتيرة واحدة؛ فقبل الإبحار كانت تتزايد حركة الانشاء والاصلاح، وفي الأوقات العادية كانت تعمل بما تقتضيه الحاجة. وكانت الباشطَرْدَه والقادرغَه هما أكثر الأنواع تصنيعاً في الترسانة العامة في القرن السابع عشر، ويأتي بعدهما القاليتَه والماوئا والفِرقاطه. ويجري في الحال تصنيع سفن جديدة بدلاً من السفن التي فُقدت في المعارك الحربية؛ ففي عام ١٦٥٧م عندما تحطم الأسطول تحركت الترسانة في ذلك العام وقامت بإنشاء ٦٠ سفينة حتى عام ١٦٦٠-١٦٦١م لتحل محل السفن المفقودة. واقتضت معركة كريت تجديد الاسطول، فبدأوا في إنشاء الغلايين، غير أنهم لم ينجحوا في ذلك كثيراً، واضطروا للعودة إلى إنشاء السفن من نوع القادرغه على أيام الصدر الأعظم كوبرلي فاضل احمد باشا، إلا أنهم عادوا لصناعة الغلايين في عهد الصدر الأعظم قره مصطفى باشا المرزيفوني، وزادت سرعتها في السنوات التي أعقبت هزيمة فينا الثانية، وانخفضت بعد ذلك أعداد سفن القادرغه في الترسانة العامة حتى بلغت أدنى مستوى.

وإلى جانب حركة إنشاء السفن في الترسانة العامة كانت تجري أيضاً عمليات الإصلاح للسفن المعطوبة، ويبدو أن السفن التي صنعت في الترسانات الأخرى أيضاً لم تكن تجري عمليات إصلاحها إلا في ترسانة استانبول.

وفي عهد السلطان محمد الفاتح بدأت أعمال إنشاء السفن على نهر الدانوب، ثم أقاموا ترسانة في رُوسْجُوق بعد ذلك، وكانت تقوم بصناعة السفن المناسبة للسير في ذلك النهر، مثل: القاليتَه، والفِرقاطه [من سفن الاسطول الخفيف وتضم ١٠-١٧ مقعداً للتجديف، سريعة وكبيرة نسبياً، ولهذا كانت تستخدم في نقل البريد]، وشَائِقَه [وهي سفينة حرب أسفلها مستو، واستخدمها القَرَّاقُ بصفة خاصة]، وأوستى آچيق [أي المكشوفة، وهي للنقل]، وشالوپه، وإشقامپاويا [من

سفن الأسطول الخفيف في نهر الدانوب، وتستخدم لنقل الأخبار]، وقيزلانغيج [أي طائر الخطاف أو السنونو، وهي سفينة أصغر من الفرقاطة وتعمل بالمجاديف ضمن سفن الاسطول الخفيف]. وأقيمت على نهر الفرات أيضا ترسانات مثل نهر الدانوب، كانت توجد في بره جيک والبصرة، وكانوا يجلبون لها المواد اللازمة من المناطق المجاورة. ففي ترسانة بره جيک كانت تصنع الفرقاطات وسفن الأنهار، بينما تقوم ترسانة البصرة بصناعة القادرغ والغليون فضلاً عن القالبته.

أ/ج - الصناع العاملون في الترسانة: تضم الترسانة عدداً كبيراً من أصحاب الحرف المختلفة العاملين في صناعة السفن؛ فكان يوجد نحو عام ١٥٣٠م عدد منهم يبلغ التسعين من عمال الجلفطة (قالفاتجي) [أي حشو ما بين الخشب في جسم السفينة بالقطران والاسبيداج للحيلولة دون تسرب الماء إليها]، والنجارين، وعمال نجر المجاديف (پاروترأش)، وصناع البكرات (مقره جي)، وصناع القمبر (قمبره جي)، والحدادين، وعمال البوية (استوبجي)، وعمال المرمات (مرمتجي). ويقع العمل الأكبر في صناعة السفن على النجارين وعمال التقب (بورغوجي). ويختلف عدد الحرفيين العاملين في الانشاء تبعاً لنوع السفينة وحجمها؛ فقد كان يعمل في صناعة الباشطرده التي انشئت عام ١٦٦٣-١٦٦٤م عدد من النجارين يتراوح بين ٢٢١-٢٤٣ نجاراً، بينما يتراوح عددهم في صناعة الغليون بين ١٨٧-١٩٥ نجاراً (١٤٠). أما عدد عمال الجلفطة فكان يقل عن ذلك. كما كان يوجد عدد آخر من العمال المكلفين باعداد مستلزمات الانشاء، قسم منهم يعمل في الترسانة نفسها، والقسم الآخر خارجها. وعلى سبيل المثال كان هناك نشارون (أره كَش) يقومون بقطع الأخشاب اللازمة للصناعة بالمقاسات المطلوبة، بينما يقوم الخطابون (تكنيسارجي) بقطع أفرع الاشجار اللازمة من الغابة لمجاديف القادرغ والباشطرده بعد أن تأخذ شكلها على أيدي عمال النجر (پاروترأش)، ويقوم السباكون (طونجگر) بصب حديد الزهر للبكرات، ويقوم صناع المراسي (لنكرجي) بصناعتها. أما القوارب الصغيرة والزوارق فكان يقوم بصناعتها عامل يعرف باسم (زورقجي).

أ/د - مستلزمات صناعة السفن: تتمثل مستلزمات صناعة السفن في الخشب والزفت والقطران والأشربة والمجاديف والحبال والمراسي، وغير ذلك من الأشياء التي يجري توفيرها من أماكن معينة تخصص للترسانة، أي أن أهالي المناطق التي توجد فيها تلك المواد كانوا مكلفين

باعداد ما يُطلب منها كل عام لقاء إعفائهم من ضريبة "العَوَارِض". وكان يجري قطع الأخشاب من الغابات المجاورة للترسنة بوجه عام؛ إذ تأتي الأخشاب لترسنة استانبول مثلاً من مناطق قوجه ايلي وچناق قلعه وضواحيهما، ولترسنة سينوب من سمسون وقسطموني، ولترسنة انطالية من غابات آلانيا وپاياس. غير أن ثمن المواد التي تشتري من أراضي الـ (اوجاقلق)* لا يزيد [ما يدفع لها] عن الخمس بالسعر الميري، ولأجل هذا فإن التغير الذي يطرأ على الأسعار الجارية مع مرور الزمن لم يكن ينعكس بالشكل التام على تلك المواد، ومن ثم كان الأهالي يتضررون من ذلك، فكانوا يوردون السلع القليلة الجودة للدولة حتى يعوضوا تلك الخسارة، بينما يدفعون بالأخشاب الجيدة للتجار بأسعار أعلى، على الرغم من الأوامر التي تحظر عليهم البيع قبل الوفاء بما عليهم للدولة. وفي مثل هذه الأحوال كانت تضطر الدولة للشراء من التجار، ولا سيما في أوقات الحرب، ومن ثم كانت تتضاعف المبالغ المدفوعة لشراء المواد.

وفي أواسط القرن السابع عشر كان ثمن الأخشاب اللازمة للقادرغة الواحدة بما في ذلك السواري والمجاديف وغير ذلك يزيد عن ٥٠,٠٠٠ أقة، أما بالنسبة للسفينة من نوع الغليون فكان يزيد عن ٨٠,٠٠٠ أقة. وكانت هناك أنواع كثيرة من الخشب تستخدم في صناعة السفن، وذات خصائص ومقاييس معينة. وما تحتاجه الترسنة العامرة منها كان يجري تقسيمه بين المكلفين بذلك بحسب الجنس والأوصاف. وتقوم الدولة بشراء الأخشاب للترسنة من خارج أراضي الـ (اوجاقلق) أيضاً، وهذه الأخشاب كان يجري تأمينها من المناطق الممتدة حتى سمسون في الطرف الأناضولي من البحر الأسود، وحتى وارتا في الروملي. أما المبالغ التي يلزم سدادها للشراء فكانت تجمع من أهالي تلك المناطق باسم ضريبة "العَوَارِض".

ويختلف نوع الأخشاب التي تستخدم في صناعة السواري والأعمدة التي تُربط فيها الأشعة؛ فهي تأتي من أماكن معينة، وبأوصاف ومميزات معينة.

وعدا هذه المواد المستخدمة في صناعة جسم السفينة وأعمدتها كانت تحتاج الصناعة أيضاً إلى خشب الخَلَنْج الذي يُحرق لتجفيف الأخشاب الأخرى، ويأتي من اوسكودار وضواحيها، وإلى

* اوجاقلق اصطلاح عثماني يطلق على الأراضي التي تمنحها الدولة للانتفاع بها قيد الحياة وانتقال ذلك الحق للورثة دون التصرف بالبيع أو الوقف أو الهبة. ويحصل شاغلها على ضمانها الشرعية والعرفية. والفرق بين الاوجاقلق والتمياز هو أن الأول لا يشترط تأدية خدمة للدولة لقاء ذلك على الإطلاق. وهو نظام جرى تطبيقه على الأراضي الواقعة على الحدود الشرقية للدولة، ويحصل عليه الأمراء والنبلاء هناك.

وعدا ذلك، كانت الدولة قد خصصت بعض المناطق القادرة على توفير أو انتاج كافة مستلزمات بناء السفن كالأخشاب والقطران والصفیح والأشعة والمجاديف والحبال والجوت والمراسي وغير ذلك. ويجري إعفاء العاملين في تلك المناطق من الضرائب والتكاليف لقاء قيامهم بتوريد تلك المستلزمات للدولة عند الضرورة.

الحديد الذي يستخدم في صناعة المسامير والمراسي، ويأتي من صمّاقوف ومن صمّاقووجق (Samakovcuk) في قضاء خواص استانبول في الروملي، وإلى الرصاص المستخدم في صناعة المقذوفات، وفي غلق ثقب الاشعال المفتوح لاشعال القذيفة، ويأتي من البوسنة وشمال صربيا في الروملي، ومن كُموشخانِه وكَبّان وأرغني في الأناضول، وإلى القطران المستخدم في عملية الجلفطة، ويأتي من چَنّاق قلعه والأفلاق والأرناؤوط [ألبانيا]، وإلى الجوت من سنجق جانيك، وإلى أنواع الحبال التي تربط الأعمدة والأشعة من ضواحي إزمير، وإلى الاسبيداج من قوجه ايلي وسينوب وضواحيهما. كما كان يجري توفير قسم من المواد اللازمة كالأصباغ والزيت والشمع بنظام الـ (اوجاقلق)، بينما يأتي القسم الآخر منها بطريق الشراء (١٤١).

ب) - إصلاح الترسانة

كان وُضِعَ الأسطول العثماني في القرن الثامن عشر قد تدنى كثيراً في مواجهة التقنية الغربية المتقدمة، وتعرض إزاء ذلك للعديد من الهزائم. وانطلاقاً من فكرة انشاء السفن بالتقنيات الجديدة وتنشئة الفنيين المتخصصين أقامت الدولة عام ١٧٧٣م "المهندسخانة البحرية الهمايونية"، ولكن العثمانيين عندما اعتمدوا على السلطان سليم الثالث العرش لم يكونوا حتى ذلك الوقت يملكون اسطولاً بحرياً حديثاً. وكان قائد الاسطول العثماني آنذاك كوجوك حسين باشا الذي كلف بتنظيم الاسطول والترسانة، قد استطاع بهمته وجهوده أن يعيد إلى العمل خمس عشرة ترسانة كانت معطلة، وبصنع ٤٥ سفينة حتى أصبح الاسطول العثماني في حالة ممتازة (١٤٢).

وفي عهد السلطان محمود الثاني اهتمت الدولة بالشئون البحرية قدر اهتمامها بالشئون الأخرى؛ فأقامت حوضاً ثالثاً بجوار الحوض الحجري الذي أقامه المهندسون والاسطوانات السويديون في الترسانة على أيام السلطان سليم الثالث (١٨٢٦م)، وزادت سرعة العمل في إنشاء السفن داخل ورش سينوب وكنليك وبُذِرَوم التابعة للترسانة العامرة، وأقيمت في الوقت نفسه ورش أخرى جديدة في أماسرَه وسمسون والآشهر. وتضاعفت الجهود بعد ذلك حتى جاء عام ١٨٢٧م الذي أحرق فيه الاسطول العثماني في نَوَارين على أيدي الاساطيل المشتركة من روسيا وفرنسا وانجلترا، فضاعت كل هذه الجهود في لحظة.

وفي تلك الأعوام وقع التحول في تقنيات صناعة السفن، وأخذت السفن البخارية تحل محل السفن الشراعية. فقد بدأت صناعة السفن البخارية لأول مرة في امريكا عام ١٨٠٧م، ثم لم تلبث

(١٤١) - أنظر: Bostan, Tersane, s. 102 vd.

(١٤٢) - أنظر: Karal, Osmanlı Tarihi, 69-70

أن انتقلت إلى أوربا بعد فترة وجيزة. أما الأسطول العثماني فقد بدأ تعرفه على أول سفينة بخارية انجليزية عام ١٨٢٧م، واشترى الثانية عام ١٨٢٩م. وبذلك يكون العثمانيون قد نجحوا في مسابقة العصر، بل وشرعوا في استخدام السفن المصنوعة في الورش الأوروبية ضمن وحدات الأسطول العثماني.

وبعد ذلك بعام واحد بدأت في الترسانة العامرة تحت إشراف مهندسين أمريكيين صناعة سفن من نوع الكُرُوتَ والبريك والفرقاطة، فضلاً عن صناعة السفن البخارية. وفي ٢٦ نوفمبر ١٨٣٧م جرى تشييد أول باخرة، أطلق عليها آنذاك اسم "أثرُ الخير" (أثر خير). وجرى في تلك الآونة في الترسانات الأخرى خارج استانبول أيضاً إنشاء سفن كانت تأتي محركاتها من أوربا، بينما يتولى الأتراك صناعة الأقسام الأخرى بكاملها (١٤٣). وبدأ الانصراف شيئاً فشيئاً عن صناعة السفن الخشبية والشرعية، والاقدام على السفن الحديدية، فجرى العثمانيون أيضاً على ذلك، وقاموا بصناعة أولى البواخر الحديدية عام ١٨٤٨م، وهي الباخرة التي صنعت في مصنع حديد "البارودخانه العامرة" وجرى تشييدها في ١٨ نوفمبر من نفس العام (١٤٤). ولكن في الأعوام التي تلت ذلك دخلت بواخر كثيرة صنعت في ورش أوربا في الأسطول العثماني، حتى تحول في عهد السلطان عبد العزيز إلى قوة ضخمة، إلا أن أغلب بواخره كان يجري تصنيعها وتجهيزها في أوربا، ولا سيما إنجلترا.

٢- الطوبخانة العامرة

أ) - نبذة تاريخية

بدأ العثمانيون في استخدام المدافع لأول مرة في حربهم مع إمارة أبناء قَرَمَان عام ١٣٨٦م، أو في حرب قُوصُوه الأولى عام ١٣٨٩م. وعلى ذلك فإن "الطوبخانات" أي دور صناعة المدافع كانت موجودة في بورصة وأدرنة قبل فتحهم استانبول. كما كان يحدث أيضاً أن تصنع المدافع أثناء الحرب عند الضرورة. وفي عهد السلطان محمد الفاتح أثناء محاصرة استانبول كان العمال الأتراك المهرة في صب المدافع وإلى جانبهم أوربان المجري قد صنعوا مدفعاً كان له شأن كبير في الحصار.

(١٤٣) - أنظر: Gencer, *Bahriye'de Yapılan İslahât Hareketleri ve Bahriye Nezâreti'nin Kuruluşu* (1789-1867), s. 99-100; 120-123.

(١٤٤) - أنظر: أرشيف رئاسة الوزراء العثماني (اداره - داخلية، رقم ١/١٠١٠١).

وبعد فتح استانبول أقيمت في جهة غلطة على أيام السلطان الفاتح والسلطان بايزيد الثاني دار لصناعة المدافع، عُرِفَت باسم "الطوبخانة العامرة" الذي أطلق على الحي كله فيما بعد. وفي عهد السلطان سليمان القانوني لم تعد تلك الدار قادرة على تلبية الحاجة؛ فهُدمت وأقاموا في مكانها داراً أخرى جديدة، حيث يبعد البناء مسافة مائة متر عن البحر، ويبدو مثل قلعة أحيطت أطرافها بالجدران العالية. ولا يزال الحي الذي توجد فيه يحمل اسمها حتى اليوم "حي الطوبخانة".

ويبدو أن الطوبخانه تعرضت لحريق أتى عليها؛ فأعيد بناؤها من جديد نحو أواخر النصف الأول من القرن الثامن عشر، ثم جرى تطويرها في النصف الثاني من القرن نفسه لتلبية الاحتياجات، وأضيف إليها عدد جديد من ورش صناعة المدافع. أما في القرن التاسع عشر فقد دُعموها بالمنشآت التي تتفق والتقنيات الحديثة (١٤٥).

(ب) - صناعة المدافع

كانت تعتمد صناعة المدافع على قوالب الصب؛ فقد كانوا يشبتون عموداً حديدياً داخل القالب، ثم يضعون عجينة خاصة من طين جرى خلطه بعدد من البيض بتراوح بين ٤٠-٥٠ ألف بيضة، ثم يصبون الحديد الزهر داخل القالب، وبعدها ينزعون العمود الحديدي منه فيأخذ شكل ماسورة المدفع. وكانوا يصهرون الزهر في أفران خاصة ترتفع فيها الحرارة إلى درجات عالية، ولهذا كانت تبنى الأفران من أحجار نارية خضراء يجلبونها من الجزر، وتكون على شكل غرف ذات قباب. ثم يلقون فيها قدر ٤٠-٥٠ ألف قنطار من النحاس وقطعاً من المدافع القديمة لتكون خميرة للعجين، ثم تبدأ عملية الاشعال من الجوانب الأربعة للقبة مع خلط العجين بقدر من القصدير، ثم يجري صب الزهر الناتج في القوالب المثبتة أمام القبة، ويتفاوت عدد القوالب تبعاً لنوع المدافع المراد صبها (١٤٦).

(ج) - أنواع المدافع المصنوعة في الطوبخانة العامرة

اختلفت أنواع المدافع في حجمها وقوتها تبعاً للأماكن التي تستخدم فيها، فكان من تلك الأنواع الـ(شاهي) أي العظيم، والـ(ميانه) أي المتوسط، ثم الأحجام الصغيرة. فهناك المدافع

(١٤٥) - أنظر: Müller-Wiener, s. 59-60

(١٤٦) - أنظر: İ. H. Uzunçarşılı, *Osmanlı Devleti Teşkilâtında Kapıkulu Ocakları*, II, Ankara 1944, s. 39-45.

الثقيلة التي أطلق عليها العثمانيون اسم (بال يمز) *، والمدافع الضخمة المعروفة باسماء (بادلوشقه/ باچالوشقه/ بزيليك) و (پارانكى/ پرانكى) وهي تستخدم في الغالب عند محاصرة القلاع، والمدافع السريعة الطلقات رغم صغر قطرها وحجم قذيفتها والمعروفة باسم (ضريه زن)، والمدافع المعروفة باسم (شايقه/ چايقه) التي تستخدم في البر لذلك القلاع، ويجري تثبيتها على سفن تحمل نفس الاسم ومعها مدافع صغيرة تعرف باسم (چاقلوز/ شاقلوز/ شاقلوز) تطلق قذيفة على شكل بيضاوي، ومدافع الهاون التي تعرف باسم (هوايى)، والمدافع المعروفة باسم (قولومبورنو/ قولونبورنو) التي تستخدم من داخل السفن، وتتميز بطول ما سورتها. وهذه المدافع كلها كانت تصنع في الطوبخانات العثمانية.

والمعروف أن المدفعية العثمانية بلغت ذروتها في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين، ثم أخذت في التراجع ابتداءً من القرن السابع عشر في مواجهة الصناعة الأوربية الآخذة في التطور. وفي القرن الثامن عشر بدأ إصلاحها وتطويرها على أيام السلطان مصطفى الثالث بهمة المهندس المجري البارون دي توت، وفي عهد السلطان سليم الثالث على يدي المهندس التركي حسين رفقي افندي. وفي أواسط القرن التاسع عشر تعرضت المدفعية العثمانية لحملة جديدة من التطوير مع ظهور المدفع السريع الطلقات الذي أعد النموذج الخاص به أحمد ثريا أمين بك (١٨٦٦م). وكانت المدافع بعد إعداد تصاميمها في الطوبخانة آنذاك تجري عملية صبها في مصنع حديد (زيتين بورنى) وسقي حديدها، أما عملية الخرط والسحج فكانت تجري في الطوبخانة (١٤٧).

ومن مستلزمات المدفعية القذائف التي تعرف باسم (كُله)، وقد صنع العثمانيون القذائف من الأحجار الصلدة والحديد والرصاص. وتجري صناعة القذائف الحديدية بوجه عام في الأماكن التي يستخرج منها معدن الحديد، مثل بيله جيک في الأناضول ورونيك داخل سنجق سمندرة في الروملي. أما عن عملية إطلاق تلك القذائف إلى الهدف المحدد فكانوا يستعينون لذلك بالطاقة المتولدة من اشتعال مادة البارود (١٤٨).

٣- البارودخانة العامة

أ) - نبذة تاريخية

* بال يمز عبارة بالتركية تعني "لايأكل العسل"، لكنها تحريف لكلمة إيطالية (pallamezza) هي علم على أحد المدافع الثقيلة التي كان يستخدمها العثمانيون لذلك القلاع. وانتقلت الكلمة بعد ذلك إلى الفارسية على شكل (عسل نه ميخورد). (١٤٧) - أنظر: 118-120, s. 1988, *Muzaffer Erendil, Topçuluk Tarihi*, Ankara 1988. (١٤٨) - نفسه، ص ٧٠-٧٤.

عَرَفَت الأراضي العثمانية على اتساعها مدناً كبرى عدا استانبول، كان يوجد فيها معامل للبارود مثل إزمير وسلانيك وبودين وطمشوار وبغداد والقاهرة. ولعل أقدم تلك المعامل هو بارودخانة غليبولي التي أقيمت في عهد السلطان بايزيد الصاعقة. أما بارودخانة بودين فقد أقامها بكربكي تلك الولاية صوقللى مصطفى باشا.

وكانت أول بارودخانة عثمانية في استانبول هي التي أقيمت في (آت ميدانى)، فلما احترقت في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي بفعل إحدى الصواعق أقاموا واحدة أخرى بدلاً منها في الكاغدخانة، وظلت تعمل في صناعة البارود حتى عام ١٦٤٧م. وكان يوجد بها قدر ١٠٠ هاون من النحاس الأصفر للدق، ويعمل فيها قرابة مائتي عامل تحت إشراف كبير لهم يعرف باسم (بارودجى باشى)، يقومون بصناعة ٣٠٠ قنطار بارود في الشهر. غير أن تلك البارودخانة لم تكن قادرة على تلبية الاحتياجات اللازمة، ولهذا أقيمت بارودخانة أخرى جديدة في حي (شهر امينى) على أيام السلطان محمد الرابع، غير أن وقوع انفجار فيها عام ١٦٩٨م وتدميره للمباني المجاورة جعلهم يفكرون في نقلها خارج سور استانبول، فكان جانب حديقة اسكندر جلبى الواقع في باقرکوي (أتاكوي حالياً) هو المكان المناسب لهذا العمل، حتى أن البارودخانة العامرة راحت تمارس نشاطها هناك ابتداءً من عام ١٧٠٢م. وبعد أن شبت فيها عدة حرائق أعيد بناؤها عام ١٧٩١م من الحجر، وفي الأعوام التالية أضيف إليها عدد من الدواليب الجديدة، وبدأت في تصنيع البارود الملمع الانجليزي والفلمنكي الأكثر جودة. ولما بدأت في العمل عام ١٧٩٤م "بارودخانة أراندلو" في (حلقه لى) التي كانت تدور دواليبها بقوة الماء لم تعد هناك حاجة لنظيرتها في غليبولي وسلانيك، فجرى اغلاقها عام ١٨٠٠م. وفي عهد السلطان محمود الثاني جرى ربط معامل البارود هذه بـ"نظارة المهمات الحربية" ثم أجريت عليها بعض الإضافات الخفيفة، واستمرت تمارس نشاطها بنفس الأسلوب في إنتاج البارود حتى أواسط القرن التاسع عشر.

وكانت صناعة البارود القطني قد بدأت في أوربا خلال العقد الرابع من القرن التاسع عشر، بينما لم تبدأ صناعة ذلك النوع من البارود في المعامل العثمانية إلا في العقد السابع من نفس القرن. وفي تلك الأعوام كان النوع المعروف باسم البارود المنشوري (پريزمايتيك بارود) الذي يستخدم من البارود القطني في المدافع يجري استيراده من أوربا، وفي الوقت نفسه قامت الدولة بتأسيس ورشة جديدة للبدء في إنتاجه داخل البارودخانة العامرة. غير أن ورشة واحدة لم تكن كافية لسد الحاجة من هذا النوع الذي كان يستخدم في مدافع كروپ فاتجهت الدولة إلى استيراد

ورش جديدة من المانيا عام ١٨٨١م، أما في العام التالي فقد تقرر تصنيع البارود القطني في بارودخانه آزادلو.

وبعد اكتشاف مادة النتروسليلوز عام ١٨٤٨م بدأوا في البحث عن سبل جديدة لتصنيع البارود، وبعد عشر سنوات من تصنيعه في أوربا (١٨٨٤م) نجحت البارودخانه العامرة عام ١٨٩٥م في استكمال الاستعدادات لصناعة البارود الخالي من الدخان. غير أن معامل البارود العثمانية لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات، واستمر الاستيراد من الخارج.

وبينما كانت تقام منشآت جديدة لإنتاج البارود القطني والبارود المنعدم الدخان لم يكن إنتاج البارود الأسود قد انقطع، لأن البارود المنعدم الدخان لم يكن يستخدم في كل الأغراض التي يستخدم فيها البارود الأسود؛ ففي تفتيت القذائف والشظايا، وفي الخراطيش التي تطلق في الاحتفالات والأعياد لا يستخدم إلا البارود الأسود وحده. غير أن إغلاق بارودخانه آزادلو في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وانخفاض الإنتاج في مصنعي قيسري وقونية لصناعة ملح البارود كان سبباً في إيقاف تصنيع البارود الأسود لمدة داخل البارودخانه العامرة عام ١٨٩١م.

ب) - صناعة البارود

كان الصينيون هم أول من صنعوا البارود الأسود، ونحو أواخر القرن الثامن عشر كان يصنع من ملح البارود [نترات البوتاسيوم] بنسبة ٧٥٪ والكبريت ١٢,٥٪ وفحم الصمصاف بنسبة ١٢,٥٪. وكان يجري استخراج ملح البارود من أماكن متعددة في الأناضول والرومل، فكان يجهز قسم من ذلك الملح في المصانع المقامة بالقرب من محل استخراج، ثم يرسل إلى استانبول، وتتلقاه بارودخانه استانبول من المحاجر الموجودة في: انقره وقيصري وقونية وآقشهر وقره حصار صاحب (أفيون قره حصار) وآيدين واسكي إيل وإلغين وقره بيكار وكليسا حصاري وأثينا، بينما تحصل بارودخانه آزادلو على احتياجاتها من المحاجر الموجودة في: سلانيك ومناستر وأوسكوب وبيرلپه وقلبه وتاتار بازارى ودمير حصار وفودينا وتساليا يكي شهري و وارذار يكيجه سي وإغريبوز.

ولكي يأخذ ذلك الملح [نترات البوتاسيوم] الحالة التي تجعله صالحاً لصناعة البارود كان يجري غسله وإذابته، وتتم عملية الغسل في أربعة أحواض منفصلة تكون درجة حرارة الماء فيها ١٨ مئوية، ثم تنقل إلى مرجل لغلبيها في درجة تتراوح بين ٦٠-٧٠ مئوية، ثم تنقل إلى الحوض بالمضخة. وبعد أن يجري خضها في الحوض الأول في درجة حرارة ٣٠-٣٥ مئوية، وفي

الثاني في درجة حرارة ٢٠-٢٥ مئوية يعاد غليها في المرجل، ويستخرج الملح منها، وبعد أن يتبخر الماء منه تجري عملية ملئه في براميل خشبية، ثم يغسل وفي النهاية تجري إذابته في فرن الصهر إلى أن تنفصل عنه المواد الغريبة ثم يجري تفريغه في القوالب.

وكان يجري استيراد القسم الأعظم من الكبريت، أما القسم الآخر فكان يأتي من أرغيش وأخلاق في شرق الأناضول ومن منطقة بحيرة لوط [البحر الميت].

وهذه المواد الثلاث التي يصنع منها البارود كان يجري سحق كل منها على انفراد، وتعيمها في الهاون أو الدولاب ثم يخلط الجميع. وتتوقف جودة البارود على الدقة في اتباع خطوات التصنيع وعلى الضبط الجيد للنسب بين المواد، لأن قدرة المدفع على إطلاق القذيفة وإيصالها إلى الهدف تتوقف على طاقة البارود في الاشتعال. إذ ينبعث الأوكسجين اللازم لاحتراق الفحم مع الكبريت من نترات البوتاسيوم (KNO_3)، ويتولد الضغط العالي الناتج عن غاز ثاني أوكسيد الكبريت (CO_2) المتولد عن احتراق الكبريت وثاني أوكسيد الكربون (SO_2) المتولد عن احتراق الفحم، وهنا تنطلق القذيفة من المدفع. وكان عدم وصول القذائف إلى أهدافها في حربي ١٧٦٨م و ١٧٨٧م أمراً اقتضى القيام بتغيير النسب المتبعة في الخلط وأسلوب التصنيع. وفي عام ١٧٩٣-١٧٩٤م بدأت صناعة البارود الملمع الانجليزي، وجرى تعديل على نسبة الكبريت والفحم؛ فقد كانت التركيبة السابقة هي: ٦ نترات بوتاسيوم + ١ كبريت + ١ فحم، أما التركيبة الجديدة فهي: ٦ نترات بوتاسيوم + $\frac{4}{3}$ كبريت + ١,٥ فحم. ولكي يتم التأكد من تصنيع البارود الجيد تقرر في حالة عدم خروج البارود المصنّع بمستوى البارود الانجليزي أن يقوم ناظر البارودخانه بتلافي الخطأ وشراء بارود انجليزي بمقدار البارود الرديء الذي أنتجه.

ويشكل القطن المادة الأساسية في البارود القطني الذي بدأ إنتاجه بعد عام ١٨٦٠م. ويتم ذلك بنزع بذور القطن ثم تنديفه وغسله بالماء وتنظيفه، ثم وضعه لمدة في خليط من النتريك (HNO_3) وحامض الكبريتيك (H_2SO_4)، ثم يجري تجفيفه لنحصل بعد ذلك على البارود القطني. وهو يشبه في هيئته القطن الرديء ولكنه أكثر منه خشونة، وذو خصائص مطاطية، كما تتولد عند فركه وذلكة طاقة كهربائية. أما البارود المنعدم الدخان فكان يتم الحصول عليه بمعاملة البارود القطني بالنيتروجلسرين، وبعد تجميده يجري تحويله إلى صفائح. فكان يستخدم منه في المدافع حبات غليظة مثل البارود المنشوري، أما في البنادق فكانت له أشكال مختلفة تبعاً لحجم البندقية.

ثالثاً - الصناعات الصغيرة

١- صناعة النسيج

كانت صناعة النسيج اليدوي قد قطعت شوطاً كبيراً من التقدم في الدولة العثمانية حتى القرن التاسع عشر. وكانت الأنوال اليدوية في المنازل أكثر انتشاراً في مدن الصناعات النسيجية عنها في المعامل والورش الكبيرة. وانتشرت صناعة الأقمشة الصوفية والحريرية في أماكن بعينها، بينما كانت صناعة المنسوجات القطنية موزعة على أماكن كثيرة في أنحاء البلاد.

أ) - المنسوجات الصوفية

كان الشعر مادة لأشهر المنسوجات الصوفية المعروفة في الأناضول منذ القرن السادس عشر حتى الثامن عشر الميلاديين. وهو شعر الماعز الناعم وحده، وعرفت صناعة نسجه في أنقرة وضواحيها وبعض الأماكن الأخرى القليلة جداً. ففي أنقرة كان يوجد في كل بيت تقريباً نول لنسجه، ومع ذلك فإن حي (آوانجق) بالذات كان أكثر الأماكن ازدحاماً بها. ويرى البعض أن عدد أنوال الشعر في أنقرة كان يقرب من ألف نول في أواخر القرن السادس عشر. فقد اشتهرت تلك المنطقة بصناعته إلى حد أن الرحالة الذين زاروا أنقرة لم يذكروها إلا وذكرها معها صناعة نسيج الشعر هناك، بل نشهد في رحلاتهم التي كتبوها مناظر لصناعة الشعر في لوحاتهم عن أنقرة (١٤٩).

ومن المدن المشهورة بعد أنقرة في نسيج القماش مدينة طوسيا، غير أن الشعر الذي عُرفت به لم يكن يداني شعر أنقرة، كما أن بعض الضرورات الاقتصادية قد اقتضت منذ أواخر القرن السادس عشر التقليل من أطوال الأقمشة (١٥٠).

وكانت تبدأ عملية نسيج الصوف هذا عقب جز الماعز في شهر مايو، غير أن هناك بعض العمليات لتجهيزه للاستخدام، كالصبغ والغسل والتنعيم. وهذه العمليات الأخيرة كان يتولاها التاجر، إذ يشتري الشعر الخام، ثم يكلف الحرفيين الآخرين بها تبعاً لطلبات الزبائن، ثم يتولى

(١٤٩) - أنظر: Semavi Eyice, "Ankara'nın Eski Bir Resmi", *Atatürk Konferansları*, IV, Ankara 1971, resim 8 ve 12.

(١٥٠) - إن الشعر الممتاز (أعلا) الذي يبدو بطول ٣٢ ورقة عام ١٦٠٠م جرى تقرير طوله بثمانية وعشرين ذراعاً في التسمية التي وضعت في أواخر أيام عام ١٦٤٠م (M.S. Kütükoğlu, "Narh 1600", s. 21)، أما بعد ستة أشهر فقد أشير إلى أنه سوف تجرى زيادته إلى ٣٢ ذراعاً وذلك في الوقت الذي كان فيه شعر مدينتي طوسيا وقوج حصار بطول ١١ ذراعاً. كما كان هناك فارق كبير بين الأسعار (M.S. Kütükoğlu, *Narh 1640*, s. 109-110). وفيما يتعلق بتصنيع الشعر القصير في مدينة طوسيا أنظر: (S. Faroqhi, *Towns*, s. 140-141).

نقلها إليهم. وكانت عملية النقل تتم إلى استانبول وإلى المدن الأخرى مثل بورصة وحلب، وكذلك إلى البلدان الأوروبية.

وحتى لا تتناقص الكميات اللازمة من الشعر لاستهلاك البلاد ولا يتعطل عماله وتتوقف أعمالهم كانت الدولة تحظر بين الحين والآخر عمليات تصدير خيوطه إلى الخارج. ولكن على الرغم من ذلك كان التجار البنادقة والبولونيون والانجليز والهولنديون يتوطنون في أنقرة، أو يوطنون عملاءهم فيها للقيام بعمليات شراء واسعة للشعر وخيوطه، ثم يقومون بتصديره إلى بلادهم (١٥١).

وهناك نوع آخر من الأقمشة الصوفية، وهو وأن لم يكن بقدر النوع السابق، إلا أنه كان من المنسوجات المشهورة في أنقرة وطوسيا، وهو الـ (مُحَيَّر) الذي ينسج هو الآخر من شعر العنز. وقد قصد الأوروبيون من هذه الكلمة شعر العنز، وكتبوها على شكل (mohair)، ثم لم تلبث مع مرور الوقت أن دخلت التركية أيضاً وأصبحت كلمة (moher) تستخدم بدلاً من كلمة (مُحَيَّر). ونفهم من الأسعار التي سادت في أواسط القرن السابع عشر أن (محير) طوسيا ذا اللون الوردى وحده هو الذي كان في مستوى (محير) أنقرة. ولم تكن عنزات انقره تربي في مكان آخر من العالم حتى العقد الرابع من القرن التاسع عشر، ووصف بعض الرحالة مثل تورنفورت (ب. دي تورنفورت) و بوكوك (ر. بوكوك) شَعْرَهَا بأنه ناعم كالحرير، ولهذا تقدمت صناعة نسج الشعر كثيراً في أنقرة. غير أن قيام جنوب أفريقيا بعد ذلك التاريخ بتربية ذلك النوع من الماعز لأول مرة، ثم امريكا بعدها قلل من أهمية أنقرة، ومن ثم انقرضت صناعة نسج الشعر والـ (محير) أي "الموهر".

وكان الجوخ أو المخمل (چوقه - چوخه) قماشاً آخر استحبه الناس في ذلك العصر، ولكن المستعمل منه بكثرة كان يرد من أوربا، ولا سيما البندقية وفرنسا، وفي الأعم الأغلب من المخمل الانجليزي والهولندي. وكان يقوم بصناعة نسج المخمل يهود سلانيك الذين اختاروا الإقامة في أراضي الدولة العثمانية، وطناً ثانياً لهم بعد طردهم في أواخر القرن الخامس عشر من ألمانيا واسبانيا (١٤٩٢م) ومن البرتغال (١٤٩٦م). وكان السلطان بايزيد الثاني قد سمح لهم بأن يقوموا بشراء الصوف بالسعر الميري في أراضي الروملي، في مقابل أن يقوموا بنسيج الجوخ لساكني الانكشارية، فكان هؤلاء النساجون للجوخ من أهل سلانيك مكلفين بتسليم مقدار معين منه كل عام

(١٥١) - أنظر قسم السلع المحظور تصديرها.

للدولة. وفي أوائل القرن السادس عشر كان يصل هذا المقدار إلى ٩٥ ألف ذراع، ثم زاد في نهاية القرن ليصل إلى ٢٨٠ ألف ذراع (١٥٢). ولأجل هذا لم تكن الدولة تسمح لهم بترك سلانيك والتوطن في مدن أخرى.

وكانوا يستخدمون الجوخ المنسوج في سلانيك في حياكة معاطف للمطر تُعرف باسم (باراني)، ولباس يعرف باسم (ميراخوري). وكان يُفرض عليهم أن تكون خيوط السداة بمستوى الجوخ الميري، أما خيوط اللحم فتكون ٤٠ چله [كل ٤٠ سنة في مشط القماش تعد چله واحدة]. والمقبول في الجوخ أن يكون كثيف النسيج؛ أي أن تكثر أعداد الخيوط المارة من بين أسنان مشط النول، وأن لا يُستخدم في النسيج صوف رديء مثل صوف الأرجل، وأن يُصبغ باللون اللازوردي. وكانت الدولة قد حظرت أيضاً القيام بنسج أنواع الجوخ الأخرى ونوع (وكنسه - ولنچه) قبل استكمال الكميات المخصصة للانكشارية (١٥٣). وعلى الرغم من ذلك أخذت جودة الجوخ المحلي في التدهور خلال القرن السابع عشر، حتى أعرض الجنود أنفسهم عن استخدامه. وفي عام ١٧٠٣م شاعت الدولة التخفيف من حدة الارتباط بالخارج، فقررت البدء في تصنيع الجوخ في أدرنة وسلانيك. غير أن هذه المحاولة توقفت لفترة مع ظهور عصيان (يپرونا خليل). أما في عام ١٧٠٨م فقد بدأ في استنبول تشغيل معمل للجوخ كان يستخدم صناعاتاً من سلانيك. وفي عام ١٧٠٩م أعطيت إدارة المعمل لأحد الرعايا العثمانيين من غير المسلمين، فجاء بالماكينات والصناعات من بولندا، وشرع في الإنتاج بتنظيم جديد. فكانت الدولة تقوم بتمويل المعمل، وأضيف إليه بعض المنشآت الأخرى مثل معمل الصباغة. ولكن رغم كل هذه الجهود لم يرق الإنتاج إلى مستوى الجوخ الأوربي، ولعل السبب في ذلك تدهور جودة الصوف المستخدم في الصناعة، فتوقف عن العمل عام ١٧٣٢م. ولا شك أن العامل الأساسي وراء ذلك الإغلاق هو قيام الفرنسيين في القرن الثامن عشر بتقليد الجوخ الإنجليزي الممتاز المعروف باسم (لندر) تحت اسم (londrine) والسيطرة به على السوق العثمانية النسيجية (١٥٤).

وكان نسيج أنواع تعرف باسم الـ (عَبَا) والـ (شايق) من الصناعات التي تقدمت كثيراً في المدن العثمانية؛ فقد انتشرت في بعض المدن الموجودة حالياً داخل حدود بلغاريا، مثل قلبه

(١٥٢) - أنظر: Halil Sahillioğlu, "Yeniçeri Çuhası ve II.Bayezid'in Son Yıllarında Yeniçeri Çuha Muhasebesi", GDAAD, sy. 2-3 (1974), s. 419.

(١٥٣) - أنظر: Sahillioğlu, "Yeniçeri Çuhası", s. 422-23.

(١٥٤) - أنظر: Mehmet Genç, "18.Yüzyılda Osmanlı Sanayii", *Dünü ve Bugünüyle: Toplum ve Ekonomi*, sy. 2 (İstanbul 1991), 109-113.

ولوفجَه وتتارجِق وإسليميه وقيزأنلق، وفي أوسترومجه، وغرب الأناضول في باليكسير. وكانت شهرة عباات قلبه تتجاوز حدودها وهي لا تزال في أواسط القرن السادس عشر. ولم يكن ارسال العباات المنتجة في تلك المدن في القرن الثامن عشر مقصوراً على المدن العثمانية وحدها، بل كان يجري تصديرها إلى الخارج. وبعد ان اتجه صناع العباات من أهل قلبه إلى الملابس الجاهزة بدأت القرى القائمة على سلسلة جبال رودوپ هي الأخرى في صناعة العباات. وفي القرن الثامن عشر كانت شُمني وطيرنُوه من المدن التي تقدمت في تلك الصناعة، فكانت تخرج منتجاتها إلى الأسواق الأخرى غير المحلية، إلا أنها لم تبلغ المستوى الذي بلغته منتجات قلبه وإسليميه وقازان(١٥٥).

واقترضى الأمر عقب الاصلاحات التي أجريت في المجال العسكري في الربع الثاني من القرن التاسع عشر أن تتضاعف فعاليات مدن صناعة العبا، سواء في منطقة الروملي أو في غرب الأناضول. واختلفت أطوال ثوب العبا وعرضه من مدينة إلى أخرى، واختلفت أسعاره تبعاً لذلك. ففي عام ١٨٣٦م كان ثمن ثوب مدينة إسليميه ١٦ قرشاً، وثوب تثار بازارى ٣٣ قرشاً، أما ثوب باليكسير فكان ثمنه في حدود ٢٨ قرشاً(١٥٦).

(ب) - المنسوجات الحريرية

كانت مدينة بورصة من أهم وأوسع المراكز شهرة في صناعة المنسوجات الحريرية في الامبراطورية العثمانية، ووُجدت إلى جانبها مدن أخرى تطورت فيها تلك الصناعة، مثل استانبول وحلب ودمشق وبيلَه جِك وأماسيا وساقِز. وتختلف الأقمشة الحريرية تبعاً للتقنية المستخدمة فيها. ولا شك أن أكثر الاقمشة الحريرية قبولاً وأغلاها ثمناً هو نوع (سراسر) الذي تدخل في نسيجه خيوط الذهب والفضة. فتكون السداة فيه من الحرير بينما تكون خيوط اللحمة من الذهب أو الفضة. أما الحرير الخام فلم يكن من نوع واحد؛ إذ يستخدم فيه حرير بورصة وإيران وطرابلس جنباً إلى جنب، كما يختلف مقدار الذهب والفضة ومقدار الحرير تبعاً لنوع القماش ودرجة جودته. وقد أشارت السجلات الرسمية للأسعار (نرخ دفترلري) إلى المقدار اللازم وجوده من هذه المواد في ثوب يبلغ طوله ١١ ذراعاً(١٥٧). وقد بدأت صناعة حرير السراسر في

(١٥٥) - أنظر: Nikolay Todorov, "19. Yüzyılın İlk Yarısında Bulgaristan Esnaf Teşkilâtında Bazı Karakter Değişimleri", *İFM*, XXVII/1-2 (1969), 2-11.

(١٥٦) - أنظر: M.S.Kütükoğlu, "Asâkir-i Mansûre-i Muhammediyye Kıyâfeti ve Malzemesinin Temini Meselesi", *Doğumunun 100. Yılında Atatürk'e Armağan*, İstanbul 1981, s. 551-552.

(١٥٧) - للمزيد من المعلومات أنظر: Kütükoğlu, *Narh 1640*, s. 117-122.

معامل الدولة في استانبول ابتداءً من أواسط القرن السادس عشر، فكانت خيوطه الحريرية تجهز في مدينة بورصة، بينما تأتي خيوط الذهب والفضة من معملهما المعروف باسم الـ (سِيمَكْشَنَخَانِه).

وهناك نوع يُعرف باسم (كَمْخَا) كانت خيوط لحمته من القطن، وعَرَفَه الأوربيون باسم Ottoman أي الحرير العثماني حتى نُسِي اسمه الأصلي مع مرور الزمن، وأصبح يُذكر بهذا الاسم من قِبَل الأتراك، وهو من الأقمشة السمكية التي تستخدم في الملابس وفي الأثاث، وكان يصنع في بورصة واستانبول وأدرنة وأماسيَا وسَاقِيز.

وكان هناك حرير الأطلس الذي يُنسج بتقنية معينة، بحيث تختفي خيوط اللحمية فيه وتبدو على السطح خيوط السداة تماماً، وكان يأتي في الغالب من إيران ودمشق والبندقية حتى القرن السادس عشر، ثم بدأ نَسْجُه خلال هذا القرن في استانبول وبورصة والآشَهْر وَمَرْعَش. أما النوع المعروف باسم (قُطْنِي) فكانت خيوط السداة فيه من القطن مع الحرير، وخيوط اللحمية من القطن، وكان ينسج أحياناً باستعمال خيوط الحرير الملونة في السداة وبتقنية تشبه تقنية الأطلس، فيبدو في شكل لامع ذي خطوط. وكانوا يقومون بعد نَسْجِه بغليه وتلميعه، ويُنسج أحسنه في دمشق وبغداد، والفارق بين إنتاج هاتين المدينتين هو عرض الخطوط الملونة في الاثنين.

أما الأقمشة القطيفة التي تشبه تقنياتها تقنية السجاد فكانت من الأنواع المحببة إلى نفوس الترك، ولها أنواع تستخدم في اللباس وفي الأثاث، ويعرف النوع ذو الوبرة البارزة منها باسم (چَاتَمَه قديفه). ويختلف الذين يقومون على نسجها (خامجيلر) عن يقومون بصبغها (صَبَاغَلِر). وأكثر الأنواع المحببة منها هو القطيفة الحمراء التي يجري صبغها بنوع من الصمغ الهندي يعرف باسم (لوك/لاك)، ولهذا كانت أسعارها مرتفعة بالنظر إلى الأنواع الأخرى. وتتسج أنواع القطيفة من الحرير وحده، وقد يضاف إليه خيوط الذهب. وفي القطيفة من نوع (چَاتَمَه) يكون خيط السداة من الحرير الخام بينما يكون خيط اللحمية من الحرير المغلي. وكان سعيهم لازاحة الخشونة الناتجة عن استخدام الحرير الخام في القماش وخفض تكلفته إلى أدنى مستوى سبباً دفعهم مع مرور الزمن إلى استخدام الكتان في خيوط السداة أولاً، ثم القطن فيما بعد، ومن ثم أخذت جودة القطيفة في التدهور. وكانت أشهر المدن التي تقوم بصناعتها هي بورصة واستانبول [وتتركز في حي اوسكودار]، وفي بِلَه جِك وآيدوس وبغداد وگوینوک وقرمان.

ولم تكن أنواع المنسوجات الحريرية التركية محصورة في ذلك؛ بل كانت هناك أنواع أخرى، نذكر منها: (تافْتَه) القماش الحريري الناعم الذي لا يُغلى بعد نسجه، و (واله) و (بورونجك) و (سَرَنگ) و (فوطه / فيطه/)، وهذه الأنواع الأربعة الأخيرة تكون في مستوى التافته ولكنها تُغلى بعد النسيج (١٥٨).

وقد تطورت صناعة المنسوجات الحريرية عند العثمانيين إلى هذا الحد، حتى كان الحريري التركي في القرن السادس عشر الميلادي يلقي إعجاباً كبيراً في أوروبا، غير أن هذا الوضع أخذ يتغير في أواخر ذلك القرن، وشرع الأوروبيون في تفضيل شراء الحريري الخام على الأقمشة المنسوجة، فكان ذلك سبباً في أن بدأت صناعة نسج الحريري في التدهور شيئاً فشيئاً (١٥٩). وفي القرن التاسع عشر ذهب الأوروبيون أبعد من ذلك، فكانوا يأخذون شرائق الحريري بدلاً من الحريري نفسه. وكانت الأقمشة الحريرية المصنوعة في البندقية بوجه خاص قد وجدت سوقاً واسعة لها داخل أراضي الدولة العثمانية ابتداءً من القرن السابع عشر. وإضافة إلى ذلك قام الفرنسيون في أواسط القرن الثامن عشر نفسه بفحص الأقمشة التركية المقصبة بخيوط الذهب والفضة، وشعروا بحاجتهم إلى تعلم التقنية المعروفة باسم اپريه (apprêt) (١٦٠).

وكان استهلاك السراي العثماني والمحيطون به للحرير الجيد المستورد في الغالب من البندقية، فكان إذا حدث ونشبت الحرب مع تلك الدولة قلت الكميات المعروضة من الحريري في الأسواق وارتفعت أسعاره، فكان ذلك عاملاً دفع الدولة عام ١٧٢٠م إلى إقامة مصنع للمنسوجات الحريرية في استانبول. وبدأ المصنع يمارس عمله بمساعدة الصناع الذين جُلِبوا من جزيرة ساقر، وزاد انتاجه بعد مدة، حتى أصبح قادراً على بيع انتاجه للسوق الحرة، وعلى الرغم من ذلك عجز في النصف الثاني من نفس القرن عن مواصلة العمل بنفس القدرة (١٦١).

ج - المنسوجات القطنية

انتشرت صناعة المنسوجات القطنية في الأراضي العثمانية بشكل واسع، ومن الطبيعي أن تكون الأماكن التي تجود فيها زراعة القطن هي الأماكن التي تحتل الريادة في تلك الصناعة،

(١٥٨) - أنظر: Fahri Dalsar, *Türk Sanayi ve Ticaret Tarihinde Bursa'da İpekçilik*, İstanbul 1960, 31-61.

(١٥٩) - أنظر: Halil İncalcık, "Bursa. XV. Asır Sanayi ve Ticaret Tarihine Dair Vesikalar", *Belleten*, XXIV/93 (1960), 61-68; Murat Çizakça, "A Short History of the Bursa Silk I 1590-1900", *Journal of the Economic and Social History of the Orient*, XXIII/1-2, 147-152.

(١٦٠) - أنظر: Halil Sahillioğlu, "XVII. Yüzyılın Ortalarında Sırmakeşlik ve Altın-Gümüş İşlemeli Kumaşlarımız", *BTDT*, II/16 (Ocak 1969), 48-53.

(١٦١) - أنظر: Genç, "Sanayi", s. 114-118.

ويأتي في مقدمتها المنطقة التي تحيط بنهري (جُقُور أُوَه) و (مَنْدَرَس)، ثم تعقبها منطقة آلايا وأَرْزَنْجَان وملاطيه، كما كان يزرع القطن وإن كان بمقادير قليلة في منطقة أَماسِيَا - مرزيفون ومنطقة توقاد، أضف إلى ذلك زراعة القطن في جزيرة قبرص ومصر. ولم يكن نسيج الأقطان مقصوراً على تلبية احتياجات السوق وحدها، بل كانت أيضاً لتوفير احتياجات الأهالي أنفسهم، ولهذا كان يوجد إلى جانب الصانع المنسوبين لنقابات الحرفيين ورش أخرى صغيرة تمارس نشاطها في البيوت المنتشرة حتى في القرى نفسها.

وعُرفت المنسوجات القطنية بأسماء مختلفة تبعاً لخصائص كل نوع منها، كما اختلفت مجالات استعمالها؛ فقد كان هناك نوع منها يعرف باسم (بوغاصي) يُصنع منه الـ(قُطْطَان)، والـ(قَبَامَه)، وهي نوع من القُطْطَان المبطن أو الصدرية القطنية، والسروال، والـ(زبون/Zibin) وهو القميص القصير دون اكمام بلبس تحت القُطْطَان، والملابس الداخلية، والـ(أَنْتَارِي)، كما كان يستخدم هذا النوع في عمل البطانات للألبسة. وكانت أهم مراكز قماش (بوغاصي) التي تباع انتاجها في سوق استانبول هي استانبول نفسها ومانيسا وكزلي وحديد وبورلي ودياربكر وتوقاد وقسطموني والموصل. وتدلنا سجلات الأسعار في عام ١٦٤٠م على أن قماش البوغاصي المنتج في الموصل هو أجود أقمشة هذا النوع التي كانت تباع في استانبول، ثم يأتي بعده في الجودة بوغاصي دياربكر ومانيسا وحديد. أما في قرمان وقيسري وقبرص فكانت منسوجات هذا النوع تستخدم لعمل البطانات.

والنوع الثاني من الأقمشة القطنية هو ما يعرف باسم (الآجَه) الذي كان ينسج بخطوط طولية ذات ألوان مختلفة، ويستخدم غالباً في صنع قفاطين النساء والقمصان القصيرة بغير اكمام، وتصنع أشهر أنواعه في مانيسا ويكشهر وتيرة ومصر.

أما نوع الـ(تُلْبَتَد) فهو النسيج القطني الرقيق الذي يستخدم غالباً في الشيلان ولقائف العمائم، وكان أجوده ما يأتي من بلاد الهند. ومع ذلك فقد ثبت أن التلبند كان يصنع في بعض الأماكن مثل الموصل وأَرْمَنَّاك وچِنَه.

أما النسيج الذي يُعرف باسم الـ(بَز) والذي يُستخدم غالباً في صنع القمصان العادية، فكانوا ينسجونه في أماكن عديدة تمتد من ريزه إلى أنْزَمِيَت، ومن سينوب إلى مصر(١٦٢).

(١٦٢) - أنظر: Narh 1640, 126-132, 135-136, 142; Faroghi, "Notes on the Production of Cotton and Cotton Cloth in the XVIth and XVIIth Century Anatolia", *Journal of European Economic History*, VIII/2 (1979), 406 vd.; a.mlf., *Towns*, s. 131-135.

ولم تكن المنسوجات القطنية مقصورة على استخدام الناس في الحياة اليومية، بل كان يستخدمها الجيش في الخيام والأسطول البحري في الأشرعة والقلوع بمقادير كبيرة. وتدلنا وثائق الأرشيف العثماني على أن سنجقي آيدين وصاروخان وقضاء برغما، وصُومه وغيلبولي وضواحيهما في غرب الأناضول هي التي كانت تتكفل بتوفير تلك الكميات. وهناك أنواع مختلفة للنسيج المستخدم في شراع الـ (مايستره) [الشراع الموجود على أنى وأطول عارضة فوق الصاري الثاني في مقدمة السفينة]، وفي شراع الـ (البورتا) [الشراع الذي يفتح على القطع الثالثة في صواري السفينة من بداية ظهرها]، وهذه المنسوجات كانت تُصنع في الغالب في غيلبولي وضواحيها. ومع زيادة أعداد السفن من نوع الغليون في القرن الثامن عشر اشتدت الحاجة أكثر من ذي قبل لأقمشة الأشرعة القطنية، غير أن شراء الدولة لها بالأسعار الرسمية جعل الصناع يتضررون، وتزداد خسائرهم، فتعثرت عملية الحصول على الكميات اللازمة، كما تدنت جودة النسيج. وفي ظل هذه الظروف اضطرت الدولة للاتجاه إلى الاستيراد من الخارج من ناحية، وأقامت مصنعاً لنسج تلك الأقمشة داخل الترسانة من ناحية أخرى، وجرى تنظيم عمل ذلك المصنع والتحكم في معدلات انتاجه بحيث تزيد في وقت الحرب لمواجهة احتياجات الاسطول من نسيج الأشرعة، وفي وقت السلم يجري بيع الزائد من الانتاج إلى أصحاب السفن الخاصة. كما مُنحت تلك المؤسسة حق احتكار نسج قماش الأشرعة في استانبول وضواحيها، وسعت الدولة إلى الحيلولة دون ارتفاع أسعار غزل القطن لمواجهة الطلب المتزايد. ولكن أسعار الغزل ارتفعت في الربع الأخير من القرن، ومن ثم ارتفعت أيضا التكاليف، ولأن نظام الشراء الرسمي الذي تتوفر بواسطته كميات غزل القطن لم يكن يعمل بصورة جيدة انخفضت مستويات النسيج، وعلى ذلك قامت الدولة بإنشاء مصنع للغزل ايضا تابعا للترسانة عام ١٨٢٦م، وبدأت أول منشأة عثمانية متكاملة تمارس عملها في الانتاج للأسطول البحري وحده (١٦٣). ومع ذلك فإن حياكة الملابس الصيفية للجنود من قماش الأشرعة جعلهم يواصلون جلب الأقمشة لجيش "العساكر المنصورة" من غيلبولي وضواحيها حتى بعد عام ١٨٢٦م. غير أن امتناع الصناع عن البيع بالأسعار الرسمية كان يضطر الدولة في بعض الأحوال إلى رفع الأسعار لارضاء الصناع حتى تحصل بهذه الطريقة وحدها على احتياجاتها (١٦٤).

(١٦٣) - أنظر: Genç, "Sanayi", s. 118-123.

(١٦٤) - أنظر: Faroqi, *Towns*, s. 127; Kütükoğlu, "Kıyafet", s. 568-571.

٢- الصباغة

انتشرت حرفة صباغة الأقمشة في أغلب المراكز التي كانت تقوم بأعمال النسيج، وكانت معامل الصباغة في الأناضول قد انتشرت بشكل كثيف منذ القرن السادس عشر في المراكز الرئيسية، مثل توقاد وچوروم ومرزيفون وبورصة وحيد وانقرة وقيصري وأطنة واورفة وملاطية ومرعش وعنتاب. ويمكننا أن نشهد ذلك من خلال سجلات "التحرير" و "التمتع" في الأرشيف العثماني؛ إذ يمكننا من خلال سجلات التحرير أن نتعرف على أعداد معامل الصباغة من الضرائب التي كانت تؤديها للدولة (١٦٥)، أما سجلات التمتع فهي تحتوي أسماء الصباغين والدخل الذي يحصل عليه كل واحد منهم من تلك الحرفة، وعلى سبيل المثال كانت قسبة (كوزل حصار) في آيدين تضم ١٦ صباغاً اثنا عشر منهم مسلمون وأربعة من اليونانيين، وستة منهم أيضاً يتعيشون من تلك الحرفة وحدها في عام ١٨٤٥م (١٦٦).

وتلك المصاوغ كانت تستخدم الأصباغ الطبيعية حتى ظهور أصباغ الأنيلين، وقسم من الأصباغ كانت تبيعه الدولة، وتستخدم للألوان الرئيسية جذر القوة [Rubiatinctorum] والقرمز، للون الأحمر، والنيلة للون الأزرق، ونوع من العليق [اسمه بالتركية: آلاجَهري] للون الأصفر، فالقوة والعليق والنيلة من النباتات، أما القرمز فهو حشرة تعيش على التين الهندي أطلق عليها الأوربيون اسم cochineal. وتبنت جذور القوة في وسط الأناضول وجنوبه الشرقي، بينما تبنت أجود أصنافها في غربه. أما العليق فهو يوجد في التربة البركانية، وتزرع أجود أنواعه في ضواحي قيسري وفي وسط الأناضول وجنوبه الشرقي. بينما تأتي أحسن أنواع النيلة من لاهور، ولأنها من الأشياء المستوردة كانت أثمانها مرتفعة. وفي عام ١٦٤٠م كان الصبغ بالنيلة والأخضر الغامق يتكلف ٣٠ أقه، ويتجاوز بذلك كافة أنواع الأصباغ الأخرى. ولكي تكون الصباغة جيدة وتثبت الألوان على زهوها كانوا يعاملون الأقمشة بمحلول الشب. وكانت تُستخرج أحسن أنواع الشب من أنحاء (كديز) في الأناضول وتراقيا، كما كان الأوربيون أنفسهم يحصلون عليها من نفس هذه المناطق (١٦٧).

(١٦٥) - وتصديقاً لذلك فإن السيدة ثريا فاروقي سرنت رأيها عن معامل الصبغ ومقدار انتاجها اعتماداً على الأرقام الواردة في "دفاتر التحرير" وذكرت أن معامل الصبغ الموجودة داخل الأوقاف لم تظهر في ذلك، أنظر: Faroqi, *Towns*, s. 145-155

(١٦٦) - هذه المعلومات المستخرجة من "دفاتر التمتع" في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني تحت رقم: ١٩٨١، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠٢٠، ٢٠٢٣، ٢٠٢٥، ٢٠٣٠، ٢٠٣١، ٢٠٣٧، ٢٠٣٩، أخذتها عن الباحثة (Arzu T. Terzi) المعينة في قسمنا من خلال رسالة الماجستير التي أعدها حول التركيب الاجتماعي والاقتصادي لقسبة (كوزل حصار) التابعة لولاية آيدين، وانتهاز هذه الفرصة لأقدم لها الشكر.

(١٦٧) - أنظر: Suraiya Faroqi, "Alum Production and Alum Trade in the Ottoman Empire (About 1560-1830)", *Wiener Zeitschrift für die Kunde des Morgenlandes*, 71. band (Wien 1979), 154; a.mlf., *Towns*, s. 145-153.

وكان الحرفيون من الصباغين يتفوقون فيما بينهم على المواد التي يتخصص كل منهم في صباغتها، فكان معروفاً للجميع من يقوم منهم بصباغة غزل القطن والحرير أو الأقمشة أو الجلود أو الورق أو غيرها. ففي استانبول خلال القرن الثامن عشر مثلاً كانت صباغة التلبد والأقمشة الحريرية وغير الحريرية وحرير البورونجك وجلود القلائس والورق واللباد الوبري يقوم بها صباغو القطعة في حي (يكى قيو)، ويقوم بصباغة ثياب إحرام الجزائر وبرايفشته والشيلان وأحزمة مصر والجوخ واللباد وعباءاته وأحسن شيلان الهند والمغرب الصباغون في حي (فضلى پاشا) (١٦٨).

٣- الدباغة

لا شك أن الجلود والأحذية وأطقم الخيول والقرب وغيرها من المصنوعات الجلدية هي من المواد التي تمس إليها الحاجة لدى الأهالي ولدى الجيش على السواء، نظراً لتعدد المجالات التي تستخدم فيها. والمعروف أن تحويل جلود العجول والثيران والأبقار والأغنام والماعز وغيرها من الحيوانات التي تؤكل لحومها إلى جلود يمكن الاستفادة منها واستخدامها تحتاج إلى بعض العمليات الكيميائية. وهي تُعرف "بالدباغة"، ويُعرف الحرفي الذي يقوم بها باسم "الدباغ". وكان يقتضي الأمر أن تباع جلود الحيوانات المذبوحة في المجازر العثمانية وفي دكاكين الجزارين إلى الدباغين. والواقع أن الدولة كانت -كما أسلفنا في قسم "قوانين حظر التصدير"- تلجأ إلى هذه القوانين بين الحين والآخر للحيلولة دون الوقوع في ضائقة الحصول على الجلود المستخدمة في صنع الحاجيات اللازمة للجيش والأهالي. وبعد قيام الدولة بإلغاء قوانين المنع تلك في القرن التاسع عشر تعهد الدباغون بتلبية احتياجات مصنع الجلود، غير أن بيع التجار الأجانب الجلود الخام لهم بأسعار أعلى أوقعهم في مأزق حرج (١٦٩).

وتمر عملية تربية الجلد الخام بعدة مراحل؛ إذ يجري غسله أولاً وتنظيفه من الشوائب، ثم يوضع في الكلس المطفي لإزالة الشعر من عليه، وبعد أن تتم عملية تنظيف الطبقة السفلية منه تجري دباغته. وأكثر المواد المستخدمة في هذه المرحلة هي أقماع البلوط أو المّول (valonia Oak) ثم الشب. وكانت تجري عملية نقع الجلود في أحواض لمدة عام بعد نثر حبات المّول بينها. ثم تخضع الجلود المدبوغة لبعض العمليات لإزالة النتوءات الظاهرة عليها وتجهيزها للاستخدام.

(١٦٨) - أنظر: Kütükoğlu, "Oto-kontrol", s. 69
(١٦٩) - أنظر: Kütükoğlu, "Tanzimat", s. 91-136

وكانت أقصاع البلوط أو الملول المستخدمة في الدباغة هي نفسها المادة التي يحتاج إليها الأوروبيون للاستخدام في نفس الغرض، ويجري تصديرها إليهم، غير أن الدولة كانت تجتهد في عدم السماح ببيعها إلى الخارج قبل تغطية صناعة الجلود المحلية، حتى أنها كانت تعارض أن يُرسل الملول إلى استانبول نفسها من إحدى القصابات داخل حدود الدولة ما دام لا يكفي احتياجات الدباغين فيها.

وصناعة الجلود هي إحدى الصناعات التي تقدمت كثيراً عند العثمانيين؛ وكانت لها مراكز برعت فيها، مثل استانبول وأدرنة وبورصة وقيصري وتوقاد وانقرة ودياربكر وأورفة. فكانت توقاد هي المدينة التي تنتج أحسن أنواع الجلد اللامع، وكانت لا تزال تأوي أشهر الدباغين حتى بعد بداية تدهور العديد من الصناعات في القرن التاسع عشر (١٧٠). أما جلود مانيسا الملمعة فكانت في مستوى جلود استانبول (١٧١). بينما لم تكن جودة الجلود الملمعة من مدينتي ديوريجي وقونية بهذا القدر. وكانت أجود أنواع الأحذية من الجلود الملمعة التي تباع في سوق استانبول تأتي من قيسري، بينما تأتي ذات المستوى المتوسط من ديوريجي، أما ذات الجودة المتدنية فتصنع من جلود قونية (١٧٢). وكانت أنواع الجلود الملمعة والعادية التي بيعت في بورصة عام ١٦٢٤م تصنع كلها في تلك المدينة. ويمثل الجلد الملمع الأحمر أعلى أنواع الجلود، كما هو الحال في الأقمشة الحمراء، بينما كانت الجلود الملمعة المصنوعة من الماعز الصغير هي الأعلى بالقياس إلى المصنع منها من جلود الماعز الأكبر سناً (١٧٣).

٤- السراجة

يستخدم قسم من الجلود المدبوغة في صناعة الأحذية وغيرها، بينما يستخدم القسم الآخر في صناعة سروج الخيل ورحالها على أيدي السراجين. وكان السراجون قد شرعوا عقب فتح استانبول في ممارسة حرفتهم بجوار سوق فيها تعرف باسم (بَزَارِسْتَان)، ثم لم يلبث السلطان محمد الفاتح أن أقام لهم عام ١٤٧٥م سوقاً في الحي الذي لا زال يعرف حتى الآن باسم (سَرَاجْخَانِه)، ثم نقلهم إليها وأوقف ريع السوق على جامع آياصوفيا. وقبل الحريق التي شبت في نهاية القرن السابع عشر (١٦٩٣م) كان عدد حوانيتهم هناك يتجاوز ٣٠٠ حانوت.

(١٧٠)- انظر: Mehmet Genç, "Tokat", *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat Sempozyumu. 2-6 Temmuz*, 1986, Ankara 1987, s. 150.

(١٧١) - نلاحظ أن أسعار الأحذية المصنوعة من الجلد اللامع (سختيان) في هاتين المدينتين في عام ١٦٠٠م كانت واحدة، انظر: Kütükoğlu, "Narh 1600", s. 32-33

(١٧٢) - انظر: Narh 1640, s. 191

(١٧٣) - للتعرف على أسعار الجلود الملمعة (سختيان) والجلود الغليظة (مشين وكُسله) المقررة عام ١٦٢٤م في بورصة، انظر: M.S. Kütükoğlu, "Narh 1624", TD, XXXIV (1984), 157-158.

والسراجة، مثلها مثل سائر الحرف الأخرى، بدأت في التدهور في القرن الثامن عشر الميلادي، ومع ذلك ظلت صناعة الأشياء الخاصة بالسراجين تحت احتكار هؤلاء الحرفيين حتى عهد التنظيمات، ولما أصاب التدهور حرفة الدباغة في القرن التاسع عشر تأثرت السراجة هي الأخرى، وحاول السراجون في النصف الثاني من ذلك القرن أن يستعيدوا نشاطهم، إلا أنهم لم ينجحوا في ذلك كثيراً.

٥- صناعة القصب من الذهب والفضة (سيمكشلك)

(سيمكش) كلمة فارسية مركبة من (سيم) أي الفضة و (كش) للحرفة والمهنة، وتطلق الكلمة على الحرفي الذي يقوم بصناعة القصب من الذهب والفضة. وكان يطلق على المعمل المخصوص الذي يمارس فيه هؤلاء الحرفيون عملهم اسم (سيمكشخانه). وكان يوجد في كل من بورصة وسلاطيك معملان من هذا النوع، إلا أن معمل الـ (سيمكشخانه) الذي أنشأه السلطان محمد الفاتح في استانبول كان هو الأكبر. وهذا المعمل الذي يُعتقد أنه كان يمارس نشاطه قبل القرن الثامن عشر في (بيك بر ديرك) و (چارشي قايي) قد استقر ابتداءً من ذلك القرن في (قوسقا)، وراح يمارس نشاطه في المبنى الذي يستخدم الآن مقراً للمكتبة الشعبية Halk Kütüphanesi في حي بايزيد باستانبول.

ونظراً لأن المواد المشغولة هي من المعادن الثمينة كالذهب والفضة، فقد كان الحرفيون من القصابين يخضعون لقواعد رقابة صارمة، مثل توفير معدني الذهب والفضة لهم من الضربخانه، وإلزامهم بالعمل داخل المعمل نفسه، إلا في الظروف الخاصة عندما يُسمح لهم بالعمل في منازلهم، وعدم تجاوز المقدار المعين يومياً من الفضة [وكان في أواخر القرن السابع عشر ٣٦٠ دقة أو ورقة = ٤٤٠٠ درهم].

وكان العاملون في الـ (سيمكشخانه) ينقسمون إلى ثلاث مجموعات؛ فهناك من يقومون بتريق الذهب والفضة ويعدونه لعمل الأسلاك الرفيعة، ويعرف الواحد منهم باسم (صاغجي)، ومن يقومون بعمل الأسلاك الرفيعة نفسها، ويعرف الواحد منهم باسم (سيمكش)، ومن يقومون بلف هذه الأسلاك الذهبية أو الفضية حول خيوط الحرير أو القطن، ويعرف الواحد منهم باسم (قِلاندَاجي).

وكانوا يقومون أولاً لتصنيع أسلاك الذهب والفضة باذابة المعدن مع الرصاص، واثاء تأكسد الرصاص تتحد المعادن الأخرى مع اكسيد الرصاص وتتحول إلى خَبَث، ومن ثم يظل الذهب الخالص أو الفضة الخالصة في قاع البوتقة. وبعد هذه العملية من التنقية يجري صب

الفضة من أنابيب رفيعة وتحويلها إلى عيدان تعرف باسم (حَلَقَه)، ثم يأخذها عامل الترقيق: (صاغيجي) أولاً فيدخل هذه الحلقات في آلة تعرف باسم (حَدَّه) هي قالب حديد له تقوُّب واسعة في أحد طرفيه وأخرى ضيقة في الطرف الآخر، ويكون دخول الحقات من الطرف الواسع ثم يسحبها العامل من الطرف الضيق فتترق الحلقات، ثم يأخذها عامل آخر هو عامل الدولاب (جَرَخْجِي) فيقوم بتمرير تلك الحلقات في آلة أخرى تشبه الحدة ولكنها ترقق الفضة أكثر منها وتحولها إلى أسلاك. وكان يجب - لصناعاته القصب (صِيرْمَه) - أن يجري تغليف هذا السلك الفضي بالذهب وتلميعه، فيقومون بتنظيف السلك بالحامض أولاً وغسله وتجفيفه، ثم يغلف بالزئبق، وبعد ذلك يلقى في الزئبق الذي وصل إلى درجة الغليان في البوتقة بقطع الذهب، ثم يحصل الفلز الذي يُدهن به على السلك، وفي النهاية تجري عملية التسخين مرة أخرى، إلى أن يتبخر الزئبق ويبدأ الذهب في أخذ لونه الحقيقي بدهانه بشمع التذهيب. أما في عمل القيطان فبعد لف الفضة على حرير بورصة طبقتين يجري تمريره من بين اسطوانتين شدينتين لترقيقه. وكان هناك إلزام عندما يكون القيطان أصفر اللون أن يستخدم له الحرير الأصفر.

وكانوا يطلقون على الأسلاك والقياطين المصنوعة في الد (سيمكشخانه) أسماء مختلفة تبعاً للمواد المستخدمة فيها ودرجة جودتها؛ فهناك القصب المطلي بطبقة ذهب سمكية (أغير آلتونلى اوچ بالديزلى صيرمه)، وكان يصنع من الذهب الشديد النقاء، ويجري تمريره مرتين من الحدة. ويستخدم القصب والقياطين في ملابس رجال الدولة، وفي السناجق [أي الأعلام التي تتصدر الجيوش] وأغشية السيوف والسروج وغير ذلك، أما أسلاك الفضة والذهب [أو القصب] فكانت تستخدم - كما ذكرنا قبل ذلك في النسيج - في المنسوجات الحريرية (١٧٤).

رابعاً - محاولات النهوض بالصناعة في القرن التاسع عشر

١ - إقامة المصانع

نلاحظ أن الدولة بدأت في إقامة المصانع منذ أوائل القرن التاسع عشر، كما كان أغلبها لتلبية احتياجات الجنود. ففي سلطنة سليم الثالث اهتمت الدولة بتطوير الصناعة أيضاً إلى جانب الإصلاحات العسكرية؛ فأقامت في (بِكْقُوز) * مصنعاً للورق والجوخ. وهذا المصنع الذي تأسس

(١٧٤) - للمزيد من المعلومات حول جهاز السيمكشخانه ومصنوعاته، أنظر:

Himmet Taşkömür, *Osmanlı İmparatorluğunda Simkeşlik ve Tel Çekme* (XV-XIX y.y.),

İstanbul 1990. (رسالة ماجستير في التاريخ من معهد العلوم الاجتماعية بجامعة استانبول)

* تنطق الكاف كالياء، وتقع بكقوز على الساحل الآسيوي للبوغاز.

برأسمال الضربخانة بدأ في الانتاج عام ١٨٠٥م، فكان يزود مطبعة اوسكودار والحيش بحاجتهما من ورق الطباعة وورق الخرطوش، ويبيع للتجار والحرفيين احتياجاتهم من أنواع الورق المختلفة. غير أن المصنع لم يكن قادراً على تغطية كل الاحتياجات، ولهذا استمرت عملية الاستيراد من الخارج. وكان دخول الآلات الميكانيكية في الصناعة في أوروبا آنذاك وهبوط أسعار الورق ثم الصعوبات التي كانت تواجه مصنع بكقوز في الحصول على الصوف الخام المستخدم في صناعة الجوخ وعمليات البيع بالقروض، وعجزه بعد مدة عن سداد الديون التي كان يأخذها من الضربخانة(١٧٥) من العوامل التي أجبرته على إيقاف انتاج الجوخ أولاً، ثم إيقاف قسم انتاج الورق من بعده.

وكانت الدولة قد أقامت بعد مصنع الورق في بكقوز مصنعاً آخر في إزمير عام ١٨٤٣م يعمل بقوة الماء. وعُرف ورقه آنذاك باسم (أثر جديد)، وفرضت الدولة استخدامه في الدوائر الرسمية، وكان على درجة من الجودة لا بأس بها، غير أن رخص الورق القادم من أوروبا وحدة التنافس بين النوعين جعلت المصنع يفشل في الاستمرار مدة طويلة؛ فأغلق أبوابه في العقد السادس من القرن التاسع عشر. وفي أواخر القرن حصل عثمان بك كاتب أول الما بين السلطاني على امتياز حق إقامة مصنع للورق باسم (حميديه) في استانبول، غير أن عجزه عن سداد الديون المستحقة عليه لشركة (ماسون سكوت) التي اشترى منها الآلات أفضى إلى وضع اليد على المصنع، ثم جرى حله بعد نشوب الحرب العالمية الأولى(١٧٦).

وكانت الدولة عقب الاصلاحات العسكرية في عهد السلطان محمود الثاني قد حاولت عام ١٨٢٨م تشغيل قسم الجوخ من جديد في مصنع بكقوز، ولما وجدت أن قدرته الانتاجية لا تلبي إلا ثلث الاحتياجات قررت عام ١٨٣٢م توسيعه باستيراد ماكينات واسطوات من فرنسا، غير أنها لم تلبث أن تراجعت عن ذلك القرار بعد مدة. ورأت الدولة من ناحية أخرى أن تستفيد من مصنع الجوخ الذي أقامه (دوبرو چلسكوف) في إسليميه بامكانياته الذاتية، فقامت بتأدية ثمن الآلات وخط الانتاج الجديد الذي سيقام فيه حتى بدأ العمل في عام ١٨٣٦م. وانخفضت فيه تكاليف الانتاج بعد أن عينت الدولة لادارته مديراً جديداً عام ١٨٤١م، ثم لم تلبث في العام التالي أن أقامت مصنعاً آخر إلى جواره(١٧٧).

(١٧٥) - أنظر: Osman Ersoy, XVIII. ve XIX. Yüzyıllarda Türkiye'de Kağıt, Ankara 1963, s. 36-48.

(١٧٦) - أنظر: Ersoy, Kağıt, s. 48-53.

(١٧٧) - أنظر: Kütükoğlu, "Kıyâfet", s. 545-550; Adnan Giz, "İslimiye Çuha Fabrikası",

İSOD, sy. 27 (15 Mayıs 1968), s. 15-16.

وعندما عجز أول معمل للطرابيش (فَسْخَانَه) كان يوجد في ميدان الجندي (جندي ميداني) في حي (قُوم قايي) عن مواجهة احتياجات "جنود العساكر المنصورة" أيضا أقامت الدولة معملاً آخر في منطقة أيوب في حي الدفتردار، وبدأ الإنتاج عام ١٨٣٣م. وكان فيه القدر الكافي من المياه، فلم تعد هناك حاجة لنقل الطرابيش إلى مصنع ورق بكقوز لصباغتها (١٧٨)، وفي عام ١٨٤٣م أضيفت إلى المعمل أنوال للنسيج كان ثلثا رأسمالها من الضربخانة والثلث من أرباح المعمل، وتحول عندئذ إلى مصنع للجوخ. ولم يلبث ذلك المصنع في العام التالي أن بدأ في استخدام الماكينات البخارية، وأضيفت إليه ماكينات للغزل والتلميع. وكانت الدولة تشتري ٧٠٪ من إنتاج المصنع من الجوخ لمواجهة احتياجات الجنود، وعقب الحريق الذي شب عام ١٨٦٦م بدأ المصنع في العمل من جديد بعد عامين (١٨٦٨م)، لكن بعد تحوله إلى مصنع حديث للنسيج (١٧٩). وخلال عامي ١٨٨٣-١٨٨٥م أضيفت إلى المصنع ابنية جديدة، وكان يضم في أوائل القرن العشرين ماكينتين بخاريتين بقوة ٤٠٠ حصان. وبعد اغلاق مصنع إزميد عام ١٩١٦م نُقلت ماكيناته إلى مصنع الفَسْخَانَه السابق (١٨٠). واستمر يواصل عمله بعد إعلان الجمهورية كمؤسسة تابعة لمصرف (سومر بانق). وفي عام ١٨٤٣م أُقيم في هَرَكه أيضا مصنع للنسيج، كان يضم ٥٠ نولاً للقطنيات و ٢٠ نولاً للحريريات. وكان ينتج أقمشة حريرية ممتازة، وزاد الإقبال عليه فأضافت الدولة إليه عام ١٨٥٠م مائة نول للجاكار، أما أنوال نسيج القطنيات فقد جرى نقلها إلى "مصنع زيتون بورني للأقمشة القطنية والكتانية"، وانحصر نشاط مصنع هَرَكه في إنتاج أقمشة الملابس والأثاث للسراي العثماني. أما في عام ١٨٩١م فقد جرى جلب العمال من مغنيسا وسيواس ليفتح فيه قسم للسجاد الذي كان يحظى بالأقبال في الأسواق الخارجية أيضا. ثم أضيف إليه في عام ١٩٠٢م قسم للجوخ والمنسوجات الصوفية الخشنة (شاياق)، وقسم آخر في عام ١٩٠٥م لصناعة الطرابيش (١٨١).

وكان المعمل الذي أُقيم في بكقوز أيضا عام ١٨١٢م ليكون داراً للدباغة (دَبَاغْخَانَه) قد جرى توسيعه بعد ذلك، وشرع في تصنيع الأحذية أيضا. وفي ١٨٤١-١٨٤٢م جرى تزويده بالماكينات البخارية وتحويله بعد مدة إلى مصنع للأحذية. ونحو نهاية القرن التاسع عشر أضيف إليه

(١٧٨) - أنظر: Kütükoğlu, "Kıyafet", s. 571-581

(١٧٩) - أنظر: Ömer Alageyik, "Türkiye'de Mensucat Sanayiinin Tarihçesi", /SOD: sy. 16 (15 Haziran 1967), s. 9; Tefik Güran, "Tanzimat Döneminde Devlet Fabrikaları", 150. Yılında Tanzimat, s. 243.

(١٨٠) - أنظر: Müller-Wiener, s. 75-76

(١٨١) - أنظر: Vedat Eldem, Osmanlı İmparatorluğunun İktisadi Şartları Hakkında Bir Tetkik, Ankara 1970, s. 119.

قسم خاص بقصد تدريب وتنشئة عمال قادرين على تصنيع الأحذية للحيش (١٨٢). وبعد أن جرى ربطه عام ١٩٠٨م بوزارة الحربية قامت الدولة بميكنة قسم الجلود (١٨٣)، ثم زودت المصنع عام ١٩١٢م بالمحركات الحديثة، كان اثنان منها يعملان بالديزل. ولا يزال ذلك المصنع يعمل تابعاً منذ عام ١٩٣٣م لمصرف (سومر بانق).

ولم تكن المصانع التي أقيمت أو جرى تطويرها في عهد التنظيمات محصورة في ذلك فقط؛ بل كانت هناك مجموعة تنظم في داخلها مصنعاً صغيراً للحديد في البارودخانه صنعت فيه أول باخرة حديدية، ومصنعاً متوسطاً للحديد في (زيتون بورني) كان يقوم بصناعة الماكينات والآلات مع مصنع آخر كبير للحديد، ومعمل يقوم بتصنيع البنادق والأسلحة وغيرها. وكانت الدولة قد استوردت المحركات والآلات ذات التقنية الحديثة اللازمة لمصنع الحديد من إنجلترا. وكان مصنع حديد (زيتون بورني) من أغلى مصانع الدولة التي أقامت في تلك الفترة [٥٠,٠٠٠ قرش]. فقد بدأ انشاء المصنع عام ١٨٤٣م وقبل أن يكتمل بناؤه تماماً بدأ فرن الصهر في العمل عام ١٨٤٦م، ثم لم يلبث أن بدأ يعمل المصنع بكامل طاقته بعد عام ١٨٥٠م، وكان يقوم بتصنيع المدافع والسيوف والسناكي ورؤس المزاريق وقذاحات البنادق والأعمدة والأنابيب الحديدية والقضبان الصلب والصاج المدرفل وقطع الحديد المستخدمة في سروج الخيل وأدوات الحقول والحدائق وغير ذلك (١٨٤). فلما زادت الحاجة إلى الآلات والأدوات العسكرية جرى تحويل انتاج المصنع بكامله في ذلك الاتجاه، وزودته الدولة بالآلات والمعدات الحديثة.

وفي أوائل النصف الثاني من القرن التاسع عشر أقيم مصنع لغاز الفحم كان مخصصاً في البداية لتزويد قصر (طولمه باغچه) بحاجته من ذلك الغاز، وبعد مدة قصيرة جرى توسيعه لتلبية احتياجات الأهالي. وفي عام ١٨٨٧م أقيم مصنع آخر في (يدي قله) ومصنع ثالث في (قاضي كوي) عام ١٨٩١م، وكلاهما كان برأسمال أجنبي (١٨٥).

وكان هناك -عدا ما أقامته الدولة- مصانع أخرى متعددة، أقيم القسم الأعظم منها على أيدي المستثمرين الأجانب في استانبول وإزمير وبورصة وبيروت وغيرها. ومن أهم تلك المصانع مصنع

(١٨٢) - أنظر: Müller-Wiener, s. 73

(١٨٣) - أنظر: Eldem, *İktisadi Şartlar*, s. 118-119

(١٨٤) - أنظر: Mücteba İlgürel, "Zeytinburnu'nda Bir Demir Fabrikası", *Tarih Boyunca İstanbul Semineri*. 29 Mayıs - 1 Haziran 1988. *Bildiriler*, İstanbul 1989, s. 157-164.

(١٨٥) - أنظر: Müller-Wiener, s. 85-86.

للزجاج والورق في بكفوز، ومصنعان لغزل الحرير في بورصة ولبنان، ومصنعان لغزل الصوف في إزمير وافيون، ومصنعان لحلج القطن وغزله في أطنة وطرسوس (١٨٦).

٢- تشجيع الاستثمارات الخاصة: المعارض

أ) - المعارض الدولية

كانت الدولة وهي تقيم المصانع المجهزة بأحدث التقنيات لتلبية احتياجات الجيش والحكومة بالدرجة الأولى، تتوسل من الناحية الأخرى كافة السبل لانعاش الانتاج لدى أصحاب الصناعات الصغيرة، الذي كان قد توقف منذ مدة وتدنّت جودته، ومساعدتهم على مسايرة تلك التقنيات. وكان عرض البضائع والسلع في المعارض واحداً من تلك السبل. وكانت الخطوة الأولى في ذلك هي مشاركة الدولة العثمانية في المعرض الدولي الذي جرى تنظيّمه في لندن عام ١٨٥١م؛ إذ عرضت فيه عدداً من السلع والمنتجات بلغ ٧٠٠ سلعة، كان من بينها المنسوجات الصوفية والحريرية والقطنية ومنتجات الجلود والخشب والقيشاني وأدوات الزينة الفضية ومختلف المحاصيل الزراعية. وكان من المعروضات التي فازت بالجوائز التشجيعية منتجات مصنع بكفوز والورق والجلود والحرير وطرابيش تونس وبعض المشغولات اليدوية والمحصولات الزراعية.

أما معرض باريس الذي نُظّم عام ١٨٥٥م فقد تشكلت لأجل المشاركة فيه هيئة تنظيمية أفضل تتولى اختيار المعروضات التي سترسل إليه، واعترفت الدولة لها بحق الاعفاء من الضرائب والجمارك، وجرى إرسال ٢٠٠٠ سلعة ومنتج من الأناضول والرومل، كالسجاد والأقمشة الصوفية والأدوات النحاسية والبرونزية والخشبية وبعض المعادن والمحاصيل الزراعية ومنتجات مصانع إزمير وهرّكه وزيتون بورني وأرغلي ومنتجات الفسّخانة والطوبخانة. وكانت هناك سلع حصلت على ٢٧ ميدالية، وأخرى على ٢٠ شهادة تشجيعية، كالمحاصيل الزراعية من التين والعنب والسمسم والقمح وبعض منتجات هركه والفسخانة واللباد ومشغولات الصوف اليدوية والحلي من الذهب والفضة والملابس الكتانية والقطنية ومباسم التدخين وغير ذلك. أما في معرض لندن الثاني الذي نُظّم عام ١٨٦٢م فقد ارتفعت أرقام الميداليات والشهادات التشجيعية إلى ٨٣ ميدالية و ٤٤ شهادة.

(١٨٦) - أنظر: Ömer Celâl Saraç, "Tanzimat ve Sanayimiz", *Tanzimat*, I, İstanbul 1940, s. 437-38.

ب) - المعرض العمومي العثماني

قامت الدولة في العام التالي على معرض لندن الثاني بتنظيم معرض مكشوف في استانبول يستقبل كافة الفلاحين والحرفيين والتجار. وكان الهدف منه تعارف أرباب الزراعة والصناعات على بعضهم البعض، والتعرف على المشاكل والمصاعب التي يعانونها ونقلها للمسؤولين من ناحية، والعمل على انتاج أفضل المنتجات والمحاصيل من ناحية أخرى، وبالتالي إنعاش النشاط الزراعي والصناعي والتجاري، كما تقرر للبضائع والسلع المعروضة أن تعفى من الجمارك والضرائب، وضمان وصول السلع التي لا يرغب أصحابها في المبيع على أيدي اشخاص معتمدين، وتغطية كافة النفقات الناشئة عن ذلك من "صناديق المال" القائمة في عواصم الولايات، وقيام الدولة بشراء السلع التي لم يتم بيعها خلال المعرض، والقيام بتوزيع جوائز لأحسن السلع والبضائع كما هو الحال في المعارض الأوروبية. وجرى تشكيل لجان في مختلف الولايات تحت رئاسة الإداريين فيها لاختيار أحسن السلع لإرسالها إلى المعرض. ولم يكن الهدف من إقامة المعرض هو عرض سلع وبضائع البلاد وحدها، بل كان المعرض يضم بعض الماكينات والآلات المصنوعة في أوروبا، حتى يشاهدها الفلاح والصانع المشارك في المعرض، ويتعرف على التقنيات الحديثة المستخدمة في الغرب، ومن ثم يشعر بمدى حاجته للعمل بالآلات الحديثة فتتجهز الزراعة والصناعة. وكانت الدولة قد كلفت سفراءها وقناصلها باختيار تلك الآلات وإرسالها إلى استانبول.

وكان المعرض قد أقيم في ٢٨ فبراير ١٨٦٣م في حي (سلطان احمد) على مساحة قدرها ٣٥٠٠ متر مربع، وضم ما يزيد على عشرة آلاف مادة، كانت على رأسها المحصولات الزراعية التي أتت من أماكن متعددة؛ فالقمح من ٢١٢ مكاناً والجاوذار أو الشَّيْلَم [rye بالانجليزية] من ٢٤٧ مكاناً والذرة من ١٠١ مكاناً والقطن من ٩٢ مكاناً والأرز من ٤٢ مكاناً وغير ذلك من المحصولات التي وضعت أسعارها عليها.

وكان يوجد من بين المواد المعروضة منسوجات من مصانع الدولة وأقمشة من بورصة وبيله جك وأماسيا وحلب وبيروت ودمشق ودياربكر وغيرها من المدن ذات الشهرة العريقة، ومشغولات استانبول، وسجاد أوشاق وگوردس وسلانيك ونيش وغيرها، والجلود الملونة والعادية التي جاءت من مختلف الولايات وعلى رأسها استانبول، والبنادق والمسدسات المصنوعة في الطوبخانة ومصنع زيتون بورني للسلاح، والآلات الحادة كالسيوف والخناجر والسناكي وغيرها مما صنع في ارضروم وبورصة وطرابزون، وشتى أنواع المعادن والآلات المستخدمة في

التعدين، والملح والرخام. كما جرى تكريم عدد من العارضين من استانبول ويانيه وديار بكر وبيروت ودمشق وحلب بالنيشان المجيدي من الطبقة الخامسة، وحصل عدد من المهندسين الفنيين الممثلين للشركات الأجنبية على نياشين من طبقات مختلفة.

وظل المعرض مفتوحاً خمسة أشهر، كشف خلالها عن مدى ثراء الامبراطورية بمصادرها الطبيعية، والضرورة في مبادلة البضائع والسلع بين مختلف المناطق، وعن أن الاستخدام الأمثل للموارد سوف يقلل من الاعتماد على الخارج، وأن الجودة سوف ترتفع في حالة استخدام التقنية الحديثة في الانتاج وما يترتب على ذلك أيضاً من زيادته خلال مدة قصيرة.

٣- لجنة إصلاح الصناعة

كان من التدابير التي اتخذتها الدولة لانعاش الصناعات الصغيرة إقدامها على تشكيل "لجنة إصلاح الصناعة". ومن المحتمل أنها بدأت نشاطها عام ١٨٦٤م، وكانت غايتها لم شمل الحرفيين وأرباب الصناعات الذين كان يستحيل في الظروف السائدة آنذاك قيامهم بحملة جادة وتوحيد رؤس أموالهم ومساعدتهم على إقامة شركات تضمن لهم العمل سوياً. وهكذا يمكن لأرباب الحرف والصناعات المتفرقين هنا وهناك أن يضمّنوا دعم الدولة لهم، ويمارسوا نشاطهم في إطار من النظام والضبط والربط، ويتعاونوا فيما بينهم في جو من الانضباط، وترفع جودة منتجاتهم، وتتيسر تنشئة العمال المهرة من بينهم.

وكان قد تقرر لهذه اللجنة أن تتشكل من رئيس وعدد من الاعضاء الدائمين من أرباب الحرف والصناعات، وأن تجتمع كل يوم ما عدا الجمعة والأحد، كما ينضم إليها عضو عن كل دائرة رسمية تشتري منتجات الشركات تكون مهمته التبليغ بالاحتياجات اللازمة والمساعدة في تحرير المضابط واللوائح التنظيمية. وكان مقررأً للوائح التنظيمية التي أعدت داخل اللجنة أن تعرض - بعد موافقة المجلس الأعلى (مجلس وآل) - على السلطان، ثم تدخل حيز التنفيذ بعد صدور إرادته السنية.

ولما كان المطلوب هو النهوض بجودة السلع التي تنتجها الشركات المقرر اقامتها ورخص أسعارها فقد كُلفت اللجنة بذلك، وأشارت اللوائح إلى معاقبة منتجي البضائع الفاسدة طبقاً لأحكام "أمانة العاصمة" (شهرامانتي)، وقيام اللجنة بالاطلاع على الخلافات الناشبة بين أرباب الحرف والتشاور بشأنها مع ذوي الخبرة منهم، ثم عرض النتيجة على "المجلس الأعلى"، كما تقوم اللجنة أيضاً بالنظر في حالات أصحاب الابتكارات الأصيلة وحققهم في الحصول على امتياز الانتاج، وتبليغ المجلس الأعلى بذلك.

وفي نهاية الاجراءات التي تمت تطبيقاً لتلك اللائحة تقرر إقامة شركات لكل من القصابين والسراجين والدباغين والقماشين والسباكين والحدادين وصُنَّاع الأجراس. غير أن زيادة أعداد الحرفيين الراغبين في الانضواء في شركات جعلتهم يضطرون في اللجنة إلى إعادة التشكيل من جديد. وجرى التركيز على حل مشاكل الشركات التي أقيمت في تلك المرحلة الثانية. وبعد خمس سنوات من عمل اللجنة رأوا أن لا ضرورة لها، فتوقفت [أغسطس ١٨٧٤م]. غير أن بقاء أرباب الحرف والصناعات محرومين ممن يرعاهم أجهض تلك الحملة، ومست الحاجة بعد عامين إلى تشكيل لجنة جديدة تتولى أعمال اللجنة السابقة أطلق عليها اسم "لجنة التجارة والزراعة" (١٨٧).

٤- إقامة الشركات

أ- شركة القصابين (صنَّاع القصب من الذهب والفضة)

وهي أولى الشركات التي تأسست بقرار من "لجنة اصلاح الصناعة"، وظهرت من اتحاد العمال العاملين في الـ (سيمكشخانه) [أغسطس ١٨٦٦م]. وكان لتغير الأذواق بعد صدور التنظيمات الخيرية وزيادة إقبال الناس على السلع الأوروبية الرخيصة أن تسبب في إحداث هبوط ملحوظ في نشاط الـ (سيمكشخانه)، ولم يكن دعم الدولة لها كافياً. فكان من نتيجة الدراسات التي قامت بها لجنة إصلاح الصناعة للقضاء على تلك الحالة وإعادة الـ (سيمكشخانه) إلى سابق عهدها أن تقرر إقامة الشركة برأسمال تدفعه الدولة قدره ١٠٠٠ كيس، وأن يكون بيع القصب (صيرمه) الذي تحتاجه الدوائر الرسمية ورجالات الدولة من العسكريين والمدنيين نقداً من الشركة. غير أن الحرفيين صنَّاع القصب كانوا قد توقفوا منذ زمن عن ممارسة تلك المهنة، فترددوا في الاقدام على العمل بمثل هذه الأمور الدقيقة. كذلك فإن البرنامج الجديد الذي أعدته لجنة إصلاح الصناعة بشروط أنسب لم يُكتب له التطبيق لعدم امكانية سداد المبلغ الذي تقرر دفعه من الخزنة، ومن ثم انتهت المحاولة بالفشل.

ب- شركة الدباغين

تحتاج الدباغة إلى مواد يأتي في مقدمتها أقماع البلوط والصمَّاق التي تستخدم في تربية الجلد الخام، وزادت تلك الحاجة في القرن التاسع عشر، إلا أن التجار الأجانب كانوا يحملون تلك المواد إلى خارج البلاد، مما أدى إلى ضعف الدباغة في أواسط القرن التاسع عشر، فلما بدأ الحديث عن توحيد الحرفيين قام الدباغون هم الآخرون بالمطالبة بالاندماج في شكل شركة قوية.

(١٨٧)- أنظر : Ergin, M U B, I, 717-729; Rıfat Önsoy, *Tanzimat Dönemi Osmanlı Sanayii ve Sanayileşme Sanayileşme Politikası*, Ankara 1988, s. 105-102.

وجرى إعداد لائحة تنظيمية تنص على أن تعفى الآلات والمعدات التي يتقرر جلبها من أوروبا من الجمارك ورسوم الدمغة لمدة ست سنوات، وأن تحصل الشركة على امتياز يستمر اثنتي عشرة سنة، وتكون الأولوية في الحصول على الجلود المستوردة لأعضاء الشركة، وأن تتكفل الشركة بتلبية حاجة الأجهزة الرسمية من الجلود كالقيادة العامة للجيش والطوبخانة وغيرها، كما لا يحق لأعضائها أن يعملوا في أماكن خارجها. وبدأت الشركة نشاطها بعد تصديق السلطان على تلك اللائحة، وشارك في رأسمالها أرباب تلك الحرفة وغيرهم من فاعلي الخير، ومن خزانة الدولة بشراء السندات التي طُرحت لأجلها.

وأستطاعت شركة الدباغين من خلال السياسة الناجحة أن تصل إلى المستوى الذي جعلها قادرة على منافسة المنتجات الأوروبية في الجودة والأسعار، وقامت في نهاية عامها الأول بتوزيع أرباح على مساهميها بواقع ٥١,٥٪، وأصدرت من ناحية أخرى أسهماً جديدة لزيادة رأسمالها. فكان هذا الوضع المشجع في شركة الدباغين عاملاً دفع السراجين والنساجين والسباكين والحدادين إلى الانضمام في شركات مماثلة.

ج - شركة السَّرَاجِينَ

كان لنشاط شركة الدباغين الناجح ما شجع السَّرَاجِينَ على السير في نفس الاتجاه؛ وجرى إعداد لائحة تنظيمية لهم تحتوي نفس الشروط التي احتوتها لائحة الدباغين تقريباً، وبدأوا نشاطهم عام ١٨٦٧م، وحصلوا على الاذن بتصنيع الأحذية والنعال عدا أعمال السراجة. غير أن الأرباح التي وَزَعَتها على أصحاب الأسهم في نهاية في الأشهر الستة الأولى لم تتجاوز ١٣,٥٪. والواقع أن عدم كفاية رأس المال وصعوبة الانتظام في تحصيل متأخرات الديون الناشئة عن البيع بالأجل أضعف الموقف المالي للشركة بشكل واضح، وفقدت ما كانت تحظى به من الاهتمام خلال مدة قصيرة.

د - شركة القَمَاشِينَ

كانت صناعة النسيج هي أكثر الصناعات التي تضررت من المنافسة الأجنبية؛ إذ كانت الأقمشة الأوروبية قد استولت بشكل كامل تقريباً على الأسواق العثمانية، ولا سيما في القرن التاسع عشر، وأخذ يضعف الإقبال على الأقمشة المحلية، فبدأت المعامل تغلق أبوابها. وكان يوجد في استانبول وأوسكودار عدد من أنوال النسيج يصل إلى ٢٧٥٠ نولاً، فبدأ يقل حتى بلغ ٢٥ نولاً. وانسحب ذلك الوضع على سائر المدن العثمانية الأخرى، ولا سيما في الأنسجة القطنية. ومن ثم تقرر لانعاش تلك الحرفة من جديد إقامة شركة للنساجين والقماشين في ابريل عام ١٨٦٨م،

واعترفت لها الدولة -إلى جانب الامتيازات التي حصلت عليها الشركات الأخرى- بحق الحصول على الزائد من الآلات والمعدات الموجودة في مصنع هَرَكَة بصورة مؤقتة. ولم تلق الشركة اقبالاً في البداية، فلما وزعت على المساهمين أرباحاً بمعدل ٤٠٪ في نهاية عامها الأول زاد الإقبال عليها، وساعدها على بيع أسهمها الأخرى أيضاً.

هـ) - شركة السباكين

شارك السباكون أيضاً في حملة إقامة الشركات؛ إذ قام العاملون منهم في أماكن مثل السليمانية وطوبطاشي وأيَازْمَه وغيرها بمراجعة الجهات المعنية في فبراير عام ١٨٦٨م للسماح لهم بإقامة شركة، وحصلوا على نفس الحقوق التي حصلت عليها الشركات الأخرى، فتأسست في شهر إبريل من نفس العام، غير أنها لم تلق إقبالاً كبيراً.

و) - شركة الحدادين

وتأسست تلك الشركة أيضاً في إبريل عام ١٨٦٨م، واعترفت لها الدولة -عدا الحقوق التي اعترفت بها للشركات الأخرى- بحقها في الحصول على قطعة أرض مناسبة من أراضي الدولة في استانبول تخصص لمصنع الحديد، وأن تستخدم المعدات الموجودة في معمل الحديد (دَمِيرْخَانَه) المجاور لقصر طوب قاي حتى ينتهي بناء المصنع، وأن تحصل على القمح من منطقة أرغلي بالأسعار التي تتعامل بها الترسانة والطوبخانة. ثم جرى تحديد الأشياء التي سيتم تصنيعها، وصدرت سندات الأسهم لجمع رأسمال الشركة، كما تقرر أيضاً استقطاع قرش واحد من الأجر اليومي لكل صبي في الشركة ليكون شريكاً فيها. وعلى الرغم من ذلك تأخرت عملية جمع رأس المال، ولهذا لم تتمكن الشركة من بدء عملها إلا في العام الثاني من تأسيسها. وبسبب تدني معدل الربح في نهاية عامها الأول اتجه المسؤولون إلى زيادة رأس المال (١٨٨).

٥- إقامة المدارس الصناعية

وقعت أول محاولة لإقامة مدرسة صناعية في استانبول عام ١٨٤٨م، وكان التفكير أن يكون مكان التدريب العملي في "مصنع زيتون بورني" حيث أقيمت المدرسة بالقرب منه، غير أنها لم تستطع أن تبدأ نشاطها التعليمي. وكانت المحاولة الثانية على يد والي ولاية الطونة مدحت باشا؛ إذ بدأ في نيش أولاً عام ١٨٦٣م، ثم في رُوسْجُوق، فأقام داراً للإصلاح (اصلاخْخَانَه) كانت الاغلبية بين تلامذتها للصبية المعدمين والأيتام دون النظر إلى أديانهم ولغاتهم. وكانوا

يتعلمون -إلى جانب القراءة والكتابة والحساب ومسك الدفاتر وغير ذلك - بعض الحرف والصناعات بتوزيعهم على المعامل والورش المختلفة. ولما اثبتت تلك المدارس نجاحها أقاموا نظريات لها في المدن الأخرى.

وبينما كانت تجري إقامة دور الإصلاح تلك في ولايات الطونة كانت تجري في استانبول أيضا مساع حثيثة لإقامة "مدرسة إصلاح الصناعة" لتلبية الحاجة إلى الصناعات المهرة في مختلف الحرف والصناعات، وكان التفكير أن تضم تخصصات مثل: التعدين وأعمال الخشب والأجر والصباغة والدباغة وغير ذلك، وتكون أماكن تدريب التلاميذ في مصنع قره طاغ للأجر ومصنع باقيركوي للأقمشة ومصنع بكقوز للجلود. ولكن الصعوبات المالية أخرت تحقيق ماعزموا عليه؛ فلم يتم افتتاح المدرسة إلا في نوفمبر ١٨٦٨م، والتحق بها الصبية تحت سنة ١٣ سنة للقسم الداخلي والطلاب تحت سن ٣٠ سنة للفصول النهارية، وكانت الدراسة في فروع الحداثة والنجارة والسباكة وإصلاح الماكينات والعمارة والحيكة وصناعة الأحذية وتجليد الكتب. وكان جزء من المنحة التي يحصل عليها الطلاب الممنوحون يجري استقطاعه لحساب "صندوق الأمان" (أمنيت صندىغى)، ثم يصرف لهم عند التخرج ليكون رأسمالهم لإقامة ورش خاصة بهم. ولم تلبث تلك المدارس أن انتشرت في الأناضول أيضا، كما أعيد تنظيم مدارس دور الإصلاح القديمة (اصلاخانة) من جديد في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وعُرفت باسم "مدرسة الحميدية العالية للصناعات" (حميديه صناعات مكتب عاليسى) (١٨٩).

(١٨٩) - أنظر: Ergin, *MUB*, I, 745-748; Bayram Kodaman, "Tanzimattan II. Meşrutiyete kadar Sanayi Mektepleri", *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, s. 287-293; Önsoy, *a.g.e.*, s. 115-124.

خاتمة الباب السابع

بدأ النظام المالي العثماني منذ العهد الذي قامت فيه الدولة، وأخذ يتطور ويتطور بعد فتح العثمانيين لآستانبول حتى استقر على أسس متينة تتفق والظروف التي مر بها، غير أن الحروب الدائمة والمتصلة ابتداءً من القرن السابع عشر والحروب التي أخذت تنتهي بالفشل ابتداءً من أواخر ذلك القرن أدت - إزاء المصاعب المالية التي جاءت بها - إلى انهيار المالية العثمانية، حتى اضطرت الدولة منذ أواخر القرن الثامن عشر إلى التفكير بين الحين والآخر في البحث عن دعم خارجي، كما أن الإصلاحات التي جاء بها عهد التنظيمات عجزت هي الأخرى عن إعاة الأمور إلى نصابها، فلبأت الدولة إلى العون المالي من أوروبا في أواسط القرن التاسع عشر.

وكان العثمانيون يدركون جيداً أهمية التجارة الخارجية في دعم الوضع الاقتصادي للبلاد، ومع ذلك فلم يروا بأساً في تسليمها لأيدي التجار الأجانب أكثر من رعاياهم من التجار العثمانيين، بل إنهم رأوا تشجيع الأجانب على ممارسة التجارة في الأراضي العثمانية بالحقوق التي اعترفوا بها لهم من خلال المعاهدات. ولم يكن هناك بأس في حصولهم على تلك الحقوق في زمن القوة، فلما ضعفت الدولة مع مرور الزمن أصبحت عاملاً على زعزعة الاستقلال الاقتصادي فيها، أضف إلى ذلك أن الجمارك الداخلية في الدولة العثمانية كانت مستمرة حتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، بينما ألغيت في دول أوروبا، أما الجمارك الخارجية فكانت مرتفعة في أوروبا، ولا سيما في القرن التاسع عشر وبجري تطبيق سياسة الحائط الجمركي فيها، بينما استمرت معدلاتها منخفضة جداً عند العثمانيين، وهذا ما أدى إلى ضياع الكثير من الموارد على خزانة الدولة من ناحية، وإلى إضعاف الصناعة المحلية ووضعها في حالة لا تستطيع معها القدرة على منافسة الصناعة الأوربية المستمرة في التطور من ناحية أخرى، ولم تكن جهود العثمانيين ومحاولاتهم لإنهاض صناعتهم تبلغ القدر المطلوب أو تصل إلى النتيجة المرجوة.

وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية أجرت تغييراً في هياكلها التنظيمية مع مجئ عهد التنظيمات إلا أن الصعوبات المادية وافتقارها من ناحية أخرى إلى الإداريين والاقتصاديين والفنيين المدربين كانت من الأمور التي أعاققت استيعاب التجديدات المنقولة عن أوروبا، ومن ثم لم تغلح في تحقيق الاستقرار. ولم تكن إقامة المدارس وإيفاد الطلاب إلى أوروبا أمراً قلل من الحاجة إلى الأوربيين؛ بل مَسَّت الحاجة عند إقامة المنشآت مثل السكك الحديدية والمواني والأرصفة والمصانع ليس فقط لرؤس الأموال من المستثمرين الأوربيين، ولكن أيضاً لمهندسيهم،

بل ولعمالهم أحياناً ولخبراتهم. فكانت النتيجة أن اقتضت الضرورة أيضاً ترك حقوق تشغيل تلك المنشآت للشركات الأجنبية مدة طويلة، وأدت القروض والديون التي حصلت عليها الدولة من الأوربيين إلى تشكيل "لجنة الديوان العمومية" في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ووضع النظام المالي العثماني تحت رقابة الدول الأوربية وتخلي الدولة عن كثير من مواردها لسداد تلك الديون؛ ففقدت استقلالها الاقتصادي، ثم لم تلبث في النهاية أن فقدت أيضاً استقلالها السياسي.

**ثبت زمني بأحداث التاريخ
العثماني المممة**

أهم أحداث التاريخ العثماني

فاتحة التاريخ العثماني	١٢٩٩-١٣٠٠م
انتصار الغازي عثمان في موقعة "قويون حصارى"	١٣٠٢م
اعتلاء الغازي اورخان العرش	١٣٢٤م
فتح بورصة	١٣٢٦م
فتح إزنيق	١٣٣١م
ضم إمارة قاره سي	١٣٣٤م
أخذ منطقة قوجه ايلي	١٣٣٧م
زواج الغازي اورخان بابنة كنتاكوزينوس والتحالف معه	١٣٤٦م
انتقال سليمان باشا إلى الروملي لمساعدة البيزنطيين واتخاذ قلعة جيمبي قاعدة له	١٣٤٩-١٣٥٢م
اعتراف العثمانيين للجنوبيين بحق حرية التجارة في الأراضي العثمانية	١٣٥٢م
فتح غلبولي	١٣٥٤م
وفاة الغازي اورخان واعتلاء مراد الأول العرش • ظهور وظيفة قاضي العسكر	١٣٦٢م
وضع قانون الـ (بنجيك)	١٣٦٣م
ضباع غلبولي	١٣٦٦م
الانتصار في موقعة جيرمن	١٣٧١م
اعتراف المملكة البلغارية بالسيادة العثمانية	١٣٧٦م
إعادة غلبولي للعثمانيين	١٣٧٧م
أخذ نيش وصوفيا	١٣٨٥-١٣٨٦م
الهزيمة في بلوشنيك وقيام حلف البلقان	١٣٨٨م
الانتصار في معركة قُوصُوه الأولى واستشهاد مراد الأول، وجلس بايزيد الصاعقة على العرش	١٣٨٩م
ضم امارات آيدين وصاروخان وكرميان ومنتشا ومحاربة قَرَمَان وحصار قونية وانشاء ترسانة غلبولي	١٣٩٠م
الحصار الأول لاستانبول	١٣٩١م
استحداث رسوم المحاكم	١٣٩٣م

الانتصار في نيكبولى	١٣٩٦م
الانتصار في معركة آقچاي واعتراف إمارة قرمان بالسيادة العثمانية	١٣٩٧-١٣٩٨م
وفاة القاضي برهان الدين، وضم إمارات البحر الأسود	١٣٩٨م
الهزيمة في معركة انقره وأسر السلطان بايزيد الصاعقة	١٤٠٢م
عهد الانتقال (فُتِرت) والاضطرابات الداخلية	١٤٠٢-١٤١٣م
سيطرة محمد الأول على الموقف وإقامة الدولة من جديد	١٤١٣م
المعركة البحرية بين العثمانيين والبنادقة وعقد الصلح وتمرد الشيخ بدر الدين • والحرب على المجر	١٤١٦م
فتح أولونيا	١٤١٧م
الاستيلاء على منطقة سمسون	١٤١٨-١٤٢٠م
وفاة السلطان محمد الأول وجلس مراد الثاني على العرش	١٤٢١م
القضاء على مصطفى جلبي (توزمه)	١٤٢٢م
تعيين المنلا فناري أول شيخ للإسلام	١٤٢٥م
إعدام جنيد أمير إزمير، وانتقال إمارة تكة إلى العثمانيين	١٤٢٥-١٤٢٦م
انتقال إمارة گرميان إلى العثمانيين	١٤٢٧-١٤٢٨م
فتح سلانيك	١٤٣٠م
مولد السلطان محمد الفاتح	١٤٣٢م
الاستيلاء على سمندره	١٤٣٩م
حصار بلغراد الفاشل	١٤٤٠م
صلح سكدين، وتنازل مراد الثاني عن عرشه، وجلس محمد الثاني، وانتصار وَارْتَا (Varna)	١٤٤٤م
تخلي السلطان محمد الثاني عن عرشه واعتلاء السلطان مراد الثاني للمرة الثانية	١٤٤٥م
الانتصار في معركة قُوصُوه الثانية	١٤٤٨م
وفاة مراد الثاني واعتلاء محمد الثاني العرش للمرة الثانية	١٤٥١م
فتح استانبول وتحويل كنيسة آياصوفيا إلى جامع	١٤٥٣م
الاستيلاء على جزيرة المورة	١٤٥٨-١٤٦٠م
نهاية الامبراطورية الرومانية في طرابزون، وضم إمارة أبناء جاندر	١٤٦١م
بداية الحرب بين العثمانيين والبنادقة	١٤٦٣م

حملة محمد الثاني على الأرناؤوط (الألبان)	١٤٦٦م
نهاية إمارة أبناء قَرَمَان	١٤٦٨م
أخذ أكريريوز • ضرب عملة من فئة عشر أُقْجَات باسم (محمد خان)	١٤٧٠م
افتتاح (كلية) السلطان الفاتح	١٤٧١م
تشبيد قصر طوب قابى	١٤٧٢م
الصراع بين العثمانيين وإمارة الشاة البيضاء (آق قويونلى): نصر موقعة اوتلى بلي	١٤٧٣م
وفاة العالم الكبير علي قوشجى	١٤٧٤م
دخول القرم تحت التبعية العثمانية	١٤٧٥م
حملة البغدان وانتصار العثمانيين فيها	١٤٧٦م
ضرب أولى العملات الذهبية في عهد السلطان محمد الفاتح	١٤٧٨م
الصلح بين العثمانيين والبنادقة ومنح السلطان الفاتح لهم معاهدة الاعتراف بحق حرية التجارة في طرابزون وكفه	١٤٧٩م
الخروج إلى اوترانتو وحصار رودس الفاشل وتفرع وظيفة قضاء العسكر إلى فرعين أحدهما للروملي والثاني للاناضول	١٤٨٠م
وفاة محمد الثاني واعتلاء بابزید الثاني العرش واعتبار المائة درهم فضة ٤٠٠ اقجة	١٤٨١م
هزيمة الأمير جم ولجونه إلى جزيرة رودس	١٤٨٢م
حرب موروآ وضم الهرسك	١٤٨٣م
حرب البغدان • فتح كيلى وآق كرمان	١٤٨٤م
بداية الصراع العثماني المملوكي	١٤٨٥م
ضياع بعض الأراضي لصالح المماليك	١٤٨٩م
الصلح بين العثمانيين والمماليك	١٤٩١م
حرب المجر	١٤٩٢م
احياء منصب نقيب الأشراف واستمراره إلى نهاية الدولة	١٤٩٤م
الهدنة مع المجریین وموت الأمير جم ومولد الأمير سليمان (القانوني)	١٤٩٥م
وصول أول سفير روسي إلى استانبول	١٤٩٧م
الحرب على لسهتان (بولندا)	١٤٩٨م
الحرب على البندقية • الاستيلاء على اينباختى (البانتو) • مداومة پرورَه	١٤٩٩م

الاستيلاء على مودون ونافارين وكورون	١٥٠٠م
الصلح مع البندقية	١٥٠٢م
افتتاح (كلية) السلطان بايزيد	١٥٠٥م
زلزال عظيم في استانبول (القيامة الصغرى)	١٥٠٩م
تمرد (شاه قولى بابا تكة لي) وحركة الأمير سليم (السلطان فيما بعد)	١٥١١م
تنازل بايزيد الثاني عن عرشه واعتلاء ابنه سليم الأول	١٥١٢م
الانتصار في موقعة چالديران ودخول تبريز	١٥١٤م
الحملة على مصر والانتصار في موقعة مرج دابق	١٥١٦م
الانتصار في الريدانية ودخول القاهرة ووضع الحرمين الشريفين تحت الحماية	١٥١٧م
العثمانية واكتمال العمل في بناء ترسانة القرن الذهبي	
التمرد الجلالى • دخول الجزائر تحت السيادة العثمانية	١٥١٩م
وفاة سليم الأول وجلس سليمان الأول	١٥٢٠م
فتح بلغراد	١٥٢١م
ضم جزيرة رودس	١٥٢٢م
تمرد احمد باشا الخائن في مصر	١٥٢٤م
تمرد الانتكشارية • وصول أول سفير فرنسي إلى استانبول • وفاة شيخ الاسلام	١٥٢٥م
زنبيللى علي افندي	
الانتصار في موقعة مهاج (موهاكس) ونهاية المملكة البلغارية • مولد الأمير	١٥٢٦م
سليم (السلطان)	
استكمال فتح البوسنة	١٥٢٧م
حصار فينا واسترداد بودين ونزول برباروس خير الدين إلى مرسيليا	١٥٢٩م
دخول برباروس خير الدين في خدمة العثمانيين وتعيينه بكلربكياً على الجزائر	١٥٣٣-١٥٣٤م
خروج الحملة على العراقين، ودخول تبريز للمرة الثانية وأخذ بغداد • وفاة	١٥٣٤م
ابن كمال باشا شيخ الاسلام	
حصول الفرنسيين على معاهدة تسمح لهم بالتجارة بسفنهم حاملة أعلامهم في	١٥٣٦م
المواني العثمانية • إعدام الوزير الأعظم إبراهيم باشا	
الحملة على كورفوس وآلونيا	١٥٣٧م
الانتصار في پروزة وحملة سليمان باشا الخادم إلى الهند	١٥٣٨م
إلغاء امتياز التجارة في البحر الأسود الذي نصت عليه معاهدة البندقية	١٥٤٠م

الضم النهائي لبودين وتحويلها إلى بكربكية	١٥٤١م
فتح استرغون واستولني بلغراد	١٥٤٣م
الصلح بين العثمانيين وآل هابسبورغ • الاعتراف للنمساويين بحق التجارة الآمنة في الأراضي العثمانية • فتح صنعاء	١٥٤٧م
حرب ايران الثانية	١٥٤٨م
فتح طرابلس الغرب	١٥٥١م
حملة بييري رئيس على البرتغاليين	١٥٥٢م
حملة طورغود رئيس في البحر الأبيض المتوسط • حملة نخجوان	١٥٥٣-١٥٥٤م
أولى المعاهدات بين العثمانيين وايران: صلح اماسيا	١٥٥٥م
الحملة التاسعة في البحر الأبيض المتوسط، وفتح فاس • افتتاح (كلية) السليمانية	١٥٥٧م
ظهور كتاب "الشقائق النعمانية"	١٥٥٨م
الحرب بين الاميرين بايزيد وسليم في قونية وهزيمة الأول ثم لجوئه إلى ايران أخذ جربة	١٥٥٩م ١٥٦٠م
وفاة طاش كوبريلي زاده (صاحب الشقائق النعمانية)	١٥٦١م
الصلح بين العثمانيين وآل هابسبورغ	١٥٦٢م
حصار مالطة الفاشل • المائة درهم فضة تضرب منها ٤٥٠ أوجه	١٥٦٥م
حملة سليمان القانوني الأخيرة: سيكتوار، و وفاة السلطان ثم اعتقال سليم الثاني العرش	١٥٦٦م
ثورة اليمن	١٥٦٧م
حملة استراخان • قائد الاسطول قوردي اوغلي خضر بك يتوجه إلى سومطرة	١٥٦٩م
استكمال فتح قبرص • الهزيمة في اينابختي (لبانتو)	١٥٧١م
الانتصار في البغدان • فتح تونس • افتتاح السليمية • وفاة سليم الثاني واعتلاء مراد الثالث العرش	١٥٧٤م
تقديم كتاب "منشآت السلاطين" للسلطان مراد الثالث	١٥٧٥م
بداية الحرب العثمانية الايرانية • انتصار "القصر الكبير" في المغرب • الحركة في القوقاز	١٥٧٨م
أخذ تبريز	١٥٨٥م
أولى عمليات تصحيح العملة	١٥٨٦م

عمليات كورجستان العسكرية	١٥٨٧م
حملة كُنجه • إقرار ضريبة تصحيح العملة	١٥٨٨م
التصحيح الثاني للعملة	١٥٨٩م
المعاهدة العثمانية الايرانية • زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ١٪ تحت اسم "مضار الجزائريين" لمواجهة احتياجات الانكشارية من اللحوم	١٥٩٠م
الحروب بين العثمانيين وآل هابسبورغ	١٥٩٣م
سقوط استرغون • وفاة مراد الثالث وجلس محمد الثالث على العرش	١٥٩٥م
الاستيلاء على قلعة اكرى والانتصار في موقعة (خاج اووا)	١٥٩٦م
تصحيح العملة	١٥٦٠م
الانتصار في قانيجه Kanije • تخفيض رسوم الجمارك التي يدفعها التجار الانجليز إلى ٣٪ وادراج ذلك في المعاهدة	١٦٠١م
بداية الحرب بين العثمانيين وايران • وفاة محمد الثالث وجلس أحمد الأول	١٦٠٣م
هزيمة المتمردين: جانبولاد اوغلي ومعن اوغلي في (وادي اوروج)	١٦٠٧م
مراد باشا في الأناضول للقضاء على الجالبيين	١٦٠٩-١٦١٠م
المعاهدة العثمانية الايرانية • منح الهولنديين معاهدة تجارية	١٦١٢م
اشتعال الحرب الايرانية من جديد • الحملة على رَوَّان	١٦١٥م
جلس السلطان مصطفى الأول	١٦١٧م
خلع مصطفى الأول وجلس عثمان الثاني • تصحيح العملة	١٦١٨م
خروج عثمان الثاني على رأس حملة إلى لهستان (بولندا) (حملة خوتين)	١٦٢١م
مقتل عثمان الثاني واعادة مصطفى الأول إلى العرش	١٦٢٢م
خلع مصطفى الأول عن العرش وجلس مراد الرابع	١٦٢٣م
تصحيح العملة	١٦٢٤م
شيخ الاسلام يَقْتُل لأول مرة (اخي زاده حسين افندي)	١٦٣٤م
خروج مراد الرابع في حملة على رَوَّان	١٦٣٥م
الحملة على بغداد وأخذها	١٦٣٨م
الصلح بين العثمانيين وايران: معاهدة قصر شيرين	١٦٣٩م
وفاة مراد الرابع، وجلس السلطان ابراهيم • تصحيح العملة	١٦٤٠م
شن الحرب على كريت، والاستيلاء على هانية	١٦٤٥م
خلع السلطان ابراهيم وجلس محمد الرابع • حصار قَنْدية	١٦٤٨م

قيام البنادقة بمحاصرة مضيق چناق قلعه (الدردنيل) • حادثة چنار وبداية عهد أسرة كوبرلي	١٦٥٦م
الاستيلاء على قلعة واران (Varad)	١٦٦٠م
الحملة على أويوار Uyvar وفتحها	١٦٦٣م
هزيمة سانت غوتار ومعاهدة واسوار Vasvar	١٦٦٤م
الاستيلاء على قنديه ودخول جزيرة كريت بكاملها تحت السيادة العثمانية	١٦٦٩م
حملة لهستان (بولندا) والاستيلاء على قمانيجه • معاهدة بوجاش	١٦٧٢م
تخفيض رسوم الجمارك للتجار الفرنسيين إلى ٣٪	١٦٧٣م
الصلح مع لهستان: معاهدة زوراوتا	١٦٧٦م
الحملة على چهرين في اوكرانيا	١٦٧٨م
المعاهدة العثمانية الروسية	١٦٨٢م
حصار فينا الثاني والهزيمة الفادحة	١٦٨٣م
فقدان أويوار Uyvar • تحويل ما يوجد في السراي من ذهب وفضة إلى عملات	١٦٨٥م
سقوط بودين	١٦٨٦م
خلع محمد الرابع وجلس سليمان الثاني • وسقوط اكري • طرح الاقجه المعروفة باسم (منقور) للتداول	١٦٨٧م
فقدان بلغراد	١٦٨٨م
سقوط قانيجه • استعادة بلغراد • إقرار رسم الجمرک الذي يؤديه الفرنسيون في مصر بواقع ٣٪	١٦٩٠م
جلس احمد الثاني والهزيمة في سالانكامن Salankamen • حظر ضرب العملة المعروفة باسم (منقور) لتأثيرها في ارتفاع الأسعار	١٦٩١م
وفاة احمد الثاني وجلس مصطفى الثاني • بداية تطبيق نظام الـ (مالكانه)	١٦٩٥م
هزيمة زنتا Zenta	١٦٩٧م
اشتعال النيران في بارودخانه شهر اميني	١٦٩٨م
معاهدة قارلوفچہ	١٦٩٩م
توقيع معاهدة استانبول مع الروس	١٧٠٠م
بداية الانتاج في البارودخانه الجديدة التي اقيمت في حديقة اسكندر چلبى (حي اتاكوي اليوم في استانبول) • إيقاف العمل في معمل الجوخ باستانبول	١٧٠٢م

واقعة أدرنة واعتلاء أحمد الثالث كرسي العرش • طرح الدينار الذهبي (طغرائي) للتداول	١٧٠٣م
اقامة معمل للجوخ في استانبول يقوم على الانتاج فيه اسطاوات من سلاتنيك	١٧٠٨م
بناء معمل لمراسي السفن (لنكرخانه) داخل الترسانة	١٧٠٩م
انتصار پروت وعقد الصلح	١٧١١م
طرح الدينار الذهبي (زنجيرلي) للتداول	١٧١٣م
إعلان الحرب على البندقية والحملة على المورة	١٧١٥م
الحرب العثمانية النمساوية، وهزيمة وارادين، وفقدان طمشوار • طرح الدينار الذهبي (فندق) للتداول	١٧١٦م
معاهدة بَسَاروفجه • تحويل الولاية سلطة جباية ضريبة تحت اسم (إمدادية سفريه) لمواجهة نفقاتهم العسكرية	١٧١٨م
الدولة تقيم مصنعاً للمنسوجات الحريرية في استانبول	١٧٢٠م
الحرب مع ايران على ثلاث جبهات	١٧٢٣م
العمليات العسكرية في آذربيجان، والاستيلاء على تبريز وكنجه	١٧٢٤-١٧٢٥م
طرح دينار ليرة ذهبية جديدة للتداول تحت اسم (زر محبوب)	١٧٢٩م
ثورة بطرونا خليل وخلع السلطان احمد الثالث وجلس محمود الأول	١٧٣٠م
عقد الصلح بين العثمانيين وايران	١٧٣٢م
اشتداد حدة الحرب الايرانية ونجاحات نادر شاه • دمج مقاطعة كفه مع "قلم مقاطعة استانبول"	١٧٣٣م
الحرب العثمانية النمساوية الروسية	١٧٣٦م
معاهدة بلغراد • الاعتراف للتجار الروس بحق التجارة في الأراضي والمياه العثمانية ما عدا البحر الأسود	١٧٣٩م
اشتداد حدة الحرب العثمانية الايرانية من جديد	١٧٤٣م
عقد الصلح بين العثمانيين وايران	١٧٤٦م
ضم مقاطعتي آوَلونيا واكريبوز "قلم مقاطعة بورصة"	١٧٤٨م
وفاة محمود الأول، وجلس عثمان الثالث	١٧٥٤م
وفاة عثمان الثالث، وجلس مصطفى الثالث	١٧٥٧م
الشروع في إدارة شئون البيع والالتزام في "مقاطعات الحرمين الشريفين" عن طريق دفتر دار	١٧٥٧-١٧٥٨م

الشروع في إدارة شؤون "مقاطعات الحرمين الشريفين" عن طريق الضربخانة	١٧٦٦م
اشتعال الحرب العثمانية الروسية	١٧٦٨م
دخول الاسطول الروسي إلى البحر الأبيض المتوسط بمساعدة الانجليز	١٧٧٠م
احتلال القرم	١٧٧١م
إقامة "دار الهندسة البحرية الهمايونية"	١٧٧٣م
الشروع في جعل الضربخانة مؤسسة احتياطية للخزانة العامة	١٧٧٣-١٧٧٤م
معاهدة قَيْتَارْجِه الصغرى والاعتراف للروس بحق الملاحة في البحر الأسود	٢١ يولية ١٧٧٤م
تشكيل "اوجاق المدفعية السريعة"	١٧٧٤م
اجراء بعض التعديلات (تتقيحنامه) على معاهدة قَيْتَارْجِه الصغرى في (آينه لى قَواق)	١٠ مارس ١٧٧٩م
قيام روسيا بضم القرم	١٧٨٣م
الدولة العثمانية تعترف لروسيا بضم القرم بوثيقة رسمية (سند)	٨ يناير ١٧٨٤م
الاعتراف للنمساويين بحق الملاحة في البحر الاسود	١٧٨٤م
اعلان الحرب العثمانية الروسية	١٧ اغسطس ١٧٨٧م
دخول النمسا إلى جانب روسيا في الحرب حليفة لها ضد العثمانيين	٩ فبراير ١٧٨٨م
استيلاء الروس على قلعة أوزي	يناير ١٧٨٩م
وفاة السلطان عبد الحميد الأول وجلس السلطان سليم الثالث على العرش	٧ مايو ١٧٨٩م
عقد الحلف العثماني السويدي	١١ يولية ١٧٨٩م
حظر صياغة المعادن الثمينة والمحاولة الفاشلة في الحصول على قرض خارجي	١٧٨٩م
عقد حلف مع بروسيا	٣١ يناير ١٧٩٠م
بروسيا تجبر النمسا على الصلح: ميثاق رِيخِينباخ	٢٧ يوليه ١٧٩٠م
هدنة يرگوگى	٨ سبتمبر ١٧٩٠م
استيلاء الروس على قلعتي كيلى واسماعيل	اكتوبر-نوفمبر ١٧٩٠م
نهاية القتال بين النمسا والدولة العثمانية: معاهدة زِشْتُوى	٤ اغسطس ١٧٩١م
نهاية الحرب الروسية: هدنة قالاس	١١ اغسطس ١٧٩١م
التنازل عن القرم لروسيا • معاهدة ياش	١٠ يناير ١٧٩٢م
الشروع في تشكيل جيش "النظام الجديد" • ضرب عملة من فئة ١٠٠ قرش في عهد السلطان سليم الثالث	١٧٩٢م

- ١٧٩٣م اصلاح السفارات الدائمة واستحداث سفارات دائمة في لندن وباريس وفيينا •
 اقامة جيش "النظام الجديد" • تشكيل "نظارة الذخيرة" أي التموين
- ١٧٩٣-١٧٩٤م الشروع في انتاج البارود الانجليزي في البارودخانه العامرة
- ١٧٩٤م بداية الانتاج في بارودخانه أزلتو التي اقيمت في (حلقة لى)
- ١٧٩٥م مسح لهستان (بولندا) من على خريطة اوربا • بداية التعليم في "دار الهندسة البرية الهمايونية" • اقامة "خزانة الذخيرة"
- ١٧ سبتمبر ١٧٩٧م القضاء على دولة البندقية
- ١٧٩٧م بداية العمل في المطبعة التي اقيمت في "دار الهندسة" • استحداث سفارات دائمة في باريس وفيينا وبرلين • تمرد بازواند اوغلى • حركات قطاع الطرق في جبال الروملي وعصيانهم
- اول يولية ١٧٨٩م حملة فرنسا على مصر
- ٣ سبتمبر ١٧٨٩م إعلان الحرب على فرنسا
- ٣ يناير ١٧٩٩م التحالف العثماني الروسي ضد فرنسا
- ٥ يناير ١٧٩٩م التحالف مع انجلترا ضد فرنسا
- فبراير ١٧٩٩م استيلاء نابليون على العريش وغزة
- مايو ١٧٩٩م هزيمة نابليون في عكا على يد احمد باشا الجزار
- اغسطس ١٧٩٩م عودة نابليون إلى فرنسا واستمرار الاحتلال الفرنسي لمصر
- ١٧٩٩م محاولة فاشلة للحصول على قرض خارجي
- مارس ١٨٠٠م القوات الروسية والعثمانية تقيم "جمهورية الجزر السبع"
- اغسطس ١٨٠١م الهدنة للجلاء عن مصر
- ٢٥ يونية ١٨٠٢م معاهدة باريس: الصلح مع فرنسا
- ١٨٠٢م السماح للسفن الفرنسية والانجليزية بالملاحة في البحر الأسود رافعة أعلامها • ظهور فئة من التجار العثمانيين من غير المسلمين الذين كانوا يتاجرون مع أوربا عُرفت باسم "تجار اوربا" نتيجة لحصولهم على الحقوق التي حصل عليها تجار الدول الأوروبية
- فبراير ١٨٠٤م بداية ثورات الصرب
- يوليه ١٨٠٥م تعيين محمد علي والياً على مصر
- ١٨٠٥م اعتراف الدولة العثمانية بلقب "الامبراطور" لنابليون • إقامة "خزانة الترسانة" • بداية الانتاج في مصنع الجوخ والورق الذي اقيم في بكقوز

- أكتوبر ١٨٠٦م روسيا تحتل أرض المملكتين، أي الأفلاق والبغدان (رومانيا)
- ١٨٠٦م فشل جيش "النظام الجديد" وتراجعته: واقعة أدرنة الثانية • الحرب العثمانية الروسية
- ٢٠ فبراير ١٨٠٧م اشتراك إنجلترا بجانب روسيا في الحرب ضد العثمانيين ووصول الاسطول الانجليزي إلى مشارف استانبول
- مارس-سبتمبر ١٨٠٧م هجوم الاسطول الانجليزي على الاسكندرية وهزيمته على يد محمد علي باشا
- ٢٥ مايو ١٨٠٧م التمرد على جيش "النظام الجديد"
- ٢٩ مايو ١٨٠٧م خلع السلطان سليم الثالث عن العرش وإلغاء جيش "النظام الجديد"
- ١٨٠٧م بلوغ الدعوة السلفية الوهابية ذروتها: تعطيل فريضة الحج
- ١٨٠٧/٥/٢٩- عهد السلطان مصطفى الرابع: الاضطرابات السياسية والانتقالات
- ١٨٠٨/٧/٢٨م تدخل مصطفى باشا العلمدار وخلع مصطفى الرابع عن العرش ومقتل السلطان سليم الثالث وجلس محمود الثاني
- ١٨٠٨/٧/٢٨- مدة قصيرة للعلمدار مصطفى باشا في منصب الصدر الأعظم
- ١٨٠٨/١١/١٦م وثيقة الوفاق: وفاق الدولة من طبقة الأعيان
- ٢٩ سبتمبر ١٨٠٨م تمرد الانكشارية: نهاية العلمدار مصطفى باشا
- ١٥-١٦ نوفمبر ١٨٠٨م نهاية الحرب الدائرة مع إنجلترا: معاهدة القلعة السلطانية
- ٥ يناير ١٨٠٩م ضرب عملة فضية من فئة الخمسة قروش باسم "جهاديه" في عهد السلطان محمود الثاني
- ١٨١٠م
- ٢٨ مايو ١٨١٢م نهاية الحرب الروسية: معاهدة بوخارست، والحكم الذاتي لصربيا
- ١٨١٢م محمد علي باشا يخمّد ثورة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الحجاز • أول تأسيس لمراكز البريد الفرنسية
- ١٨١٦م الاعتراف بميلوش اوبرونوفيتش أميراً للأمراء (باش كينز) والتأكيد على الاستقلال الذاتي لصربيا
- فبراير-مارس ١٨٢١م بداية ثورة اليونانيين في الأفلاق والمورة
- ١٨٢٣م محاولة الاتجار مع أوروبا بواسطة السفن التركية
- ١٨٢٤م دعوة القوات المصرية لاختماد الثورة اليونانية
- ١٤ يونيو ١٨٢٦م إلغاء أوجاق الانكشارية، واقامة جيش جديد باسم "العساكر المنصورة المحمدية"

٧ أكتوبر ١٨٢٦م	عقد معاهدة اق كرمان مع روسيا
١٨٢٦م	إعادة تنظيم هيئة الاحتساب
٤ أبريل ١٨٢٧م	بروتوكول بترسبورغ بين إنجلترا وروسيا حول استقلال اليونان
٦ يولييه ١٨٢٧م	بروتوكول لندن الذي عقد بمشاركة فرنسا أيضا
يولييه ١٨٢٧م	نجاح القوات المصرية في إخماد الثورة اليونانية وتسليم أثينا
٢٠ نوفمبر ١٨٢٧م	معركة نوارين: إحراق الاسطول العثماني المصري
١٨٢٧م	العثمانيون يمتلكون أول سفينة بخارية من صنع الانجليز • فصل "خزانة المقاطعات" عن "الخزانة العامة"
٢٦ أبريل ١٨٢٨م	اعلان روسيا الحرب
١٤ سبتمبر ١٨٢٩م	صلح أدرنة: استقلال اليونان
١٨٢٩م	إبدء التشكيل العسكري المعروف باسم "الدالة"
٥ يولييه ١٨٣٠م	هجوم الفرنسيين على الجزائر واحتلالهم لها
١٨٣٠م	بداية تربية الماعز ذي الشعر في جنوب افريقيا • الاعتراف الرسمي بالطائفة الأرمنية الكاثوليكية وكنيستها
١٨٣٠-١٨٣١م	تعداد السكان
١٨٣١م	نشر أول جريدة (تقويم وقايح) • إلغاء نظام التيمار (مع بقائه مستمرا مدة طويلة بشكل رمزي محدود)
١٢ ديسمبر ١٨٣٢م	انتصار القوات المصرية على الجيش العثماني عند قونية
١٨٣٢م	المساواة في الوظائف بين الرتب في الكوادر العلمية والادارية وإقرار الدرجات والألقاب • تمرد والي مصر محمد علي باشا • انشاء خط بريد استانبول إزميد • إقامة مراكز البريد الانجليزية
٢ فبراير ١٨٣٣م	تقدم القوات المصرية حتى كوتاهية
٥ أبريل ١٨٣٣م	القوات الروسية تنزل عساكرها عند بكقوز بقصد المساعدة ووصول الاسطول الروسي إلى استانبول
مايو ١٨٣٣م	اضطرار محمد علي باشا إلى الوفاق: اتفاق كوتاهية
٨ يولية ١٨٣٣م	التحالف العثماني الروسي ضد محمد علي باشا: معاهدة خنكار إسكله سي، وغلق المضائق في وجه الدول الأخرى
١٨ سبتمبر ١٨٣٣م	معاهدة مونخنغراتز Münchengraetz بين روسيا والنمسا
١٨٣٣م	إقامة معمل الطرايش (فَسْخَانِه)

- ١٨٣٤م افتتاح المدرسة الحربية • تغيير اسم "خزانة المقاطعات" إلى "خزانة [العساكر] المنصورة"
- ١٨٣٥م دمج "الخزانة العامة" مع "الضربخانة"
- ١١ مارس ١٨٣٦م تأسيس "نظارة الشؤون الخارجية" (تاريخ الفرمان السلطاني في ٢٣ ذي القعدة ١٢٥١هـ)
- ١٨٣٦م بداية الانتاج في مصنع إسليميه للجوخ الذي أقامته الدولة
- ٢٦ نوفمبر ١٨٣٧م تدشين السفينة البخارية (أثر خير) من الصناعة العثمانية
- ٢٤ مارس ١٨٣٨م إقامة "المجلس الأعلى للأحكام العنلية"
- ١٦ أغسطس ١٨٣٨م التوقيع على "معاهدة بلطه ليماني" التجارية التي تعترف بامتيازات واسعة للتجار الانجليز . وتقرر بهذه المعاهدة جعل الرسوم الجمركية في حالة التصدير بواقع ١٢٪ وفي الاستيراد بواقع ٥٪
- ١٨٣٨م إقامة "نظارة المالية" وفصل الخزانة العامة عن الضربخانة ثم دمجها مع خزانة العساكر المنصورة • تحويل الدفتردارية إلى جهاز جديد هو "نظارة المالية"
- ٢٤ يونيو ١٨٣٩م اشتعال الحرب مرة أخرى مع محمد علي باشا، وهزيمة القوات العثمانية في نزيب
- اول يوليه ١٨٣٩م وفاة السلطان محمود الثاني واعتلاء السلطان عبد المجيد العرش، وتسليم الاسطول العثماني لمحمد علي باشا
- ٣ نوفمبر ١٨٣٩م إعلان فرمان التنظيمات الخيرية (خط گلخانه الشريف)
- ١٨٣٩م إصدار العملة الورقية التي عرفت باسم (قائمة معتبرة نقديه)
- ٣ مايو ١٨٤٠م وضع قانون العقوبات العثماني على ضوء قانون فرنسا وقبوله (أجريت تعديلات على هذا القانون في ١٤ يوليه ١٨٥١م ودخل حيز التنفيذ باسم "القانون الجديد")
- ١٨٤٠م قرار فرض "ضريبة التمتع" في الأماكن التي تسري عليها قوانين التنظيمات الخيرية • دمج كافة الخزائن في "خزانة المالية" • إقامة "نظارة البريد"
- ٢٤ مايو ١٨٤١م حل المسألة المصرية بمساعدة انجلترا، والتنازل عن حكم مصر لمحمد علي باشا بطريق الوراثة
- ١٣ يوليه ١٨٤١م اتفاقية لندن للمضايق
- ١٨٤١م أحداث لبنان

- ١٨٤٣م • إنشاء مصنع هركه • بداية العمل في بناء مصنع الحديد في (زيتون بورني) •
إلغاء الجمارك البرية المحدثة • اضافة عدد من أنوال نسيج الجوخ على معمل
الفسخانة
- ١٨٤٤م أول فبراير ١٨٤٤م تصحيح العملة
١٨٤٤م بداية استخدام الماكينات البخارية في معمل الفسخانة
١٨٤٥م ١٠ ابريل ١٨٤٥م إنشاء جهاز الشرطة (بموجب اللائحة الصادرة في ١٢ ربيع الأول ١٢٦١هـ)
١٨٤٥م إقامة مصنع للورق في إزمير يعمل بدفع المياه
١٨٤٦م ١٦ فبراير ١٨٤٦م إقامة مشيرية الشرطة
١٨٤٦م معاهدة التجارة الروسية
١٨٤٧م حل تشكيل السباهية أصحاب التيمار • أولى التجارب لاستخدام التلغراف في
قصر بلكربكي باستانبول • اقامة "بنك درسعادت"
١٨٤٨م ١٨ نوفمبر ١٨٤٨م تدشين اول سفينة مصنوعة من الحديد على ايدي العثمانيين
١٨٤٨م الانقلابات الليبرالية في أوروبا: الثورات القومية في بولندا والمجر • الاعتراف
الرسمي بالطائفة الأرمنية البروتستانتية وكنيستها • أولى المحاولات لاقامة أول
مدرسة صناعية في استانبول
- ١٨٥٠م قرار تحديد الرسوم الجمركية بعد اجراء تخفيض بواقع ٢٠٪ على الواردات و
١٦٪ على الصادرات من سعر البضائع التي تشكل الأساس في الرسوم
الجمركية على أن يحسب ذلك من عام ١٨٤٧م • التصديق على قانون التجارة
• إصدار أول سندات بدون أرباح
- ١٨٥١م التصديق على قانون العقوبات • معرض لندن
١٨٥٣م مسألة "الاماكن المقدسة"، وضغوط روسيا ثم اشتعال حرب القرم
١٨٥٤م ١٢ مارس ١٨٥٤م التحالف مع انجلترا وفرنسا ضد روسيا
١٨٥٤م أول قرض خارجي: بداية عهد الاقتراض والاستدانة • انقسام "المجلس الأعلى"
إلى "المجلس العالي للتنظيمات" و "مجلس الأحكام العدلية" • حل هيئة الاحتساب
تشكيل "أمانة العاصمة" في استانبول (بداية ظهور البلديات بالمعنى الحديث)
- ١٨٥٥م ١٦ أغسطس ١٨٥٥م دخول التلغراف للخدمة في الامبراطورية العثمانية
٩ سبتمبر ١٨٥٥م إلغاء التسعيرة الجبرية على كافة المواد تقريباً ما عدا اللحوم والخبز
١٨٥٥م ١٤ نوفمبر ١٨٥٥م إلغاء "الجزية" التي تجبى من غير المسلمين
١٨٥٦م ١٨ فبراير ١٨٥٦م إعلان "قرمان الاصلاحات"

معاهدة صلح باريس • هزيمة روسيا • تحويل البحر الأسود إلى بحر محايد منزوع السلاح	٣٠ مارس ١٨٥٦م
الظروف تنتهياً لشرع روسيا في غزو المناطق التركية في آسيا • تأسيس البنك العثماني • تطبيع الأبجدية العربية على ابجدية مورش وبداية استخدام التركية العثمانية في التلغراف	١٨٥٦م
إنشاء خط حديد (كوستنّجه - چرئوه)	١٨٥٦-١٨٦٠م
إنشاء خط حديد (إزمير-آيدين)	١٨٥٦-١٨٦٦م
أحداث جدة وتدخل القوات الانجليزية	١٨٥٧م
إقامة "مظارة المعارف العمومية"	١٧ مارس ١٨٥٧م
صدور اللائحة المعروفة باسم "لائحة المَخْرَج" التي تنص على اتباع اسلوب تحصيل الجمرک عن البضائع من مكان خروجها وليس من مكان وصولها.	١٨٥٧م
شق طريق عربات (شوسيه) بيروت دمشق الحجري	١٨٥٧-١٨٦٢م
التصديق على قانون الأراضي	٦ يونيه ١٨٥٨م
صدور اللائحة العمومية للبلدية السادسة التي تقرر اقامتها في كل من حي بك اوغلي وحي غلطة باستانبول (أول نموذج للبلديات)	٨ يونيه ١٨٥٨م
الموافقة على قانون العقوبات • القيام بالاقتراض الخارجي لأجل إلغاء السندات الورقية (القوائم)	١٨٥٨م
الفصل بين ضرائب الأملاك والأراضي والتمتع	١٨٥٨-١٨٥٩م
إنشاء مدرسة الادارة (مُلكيه مكتبي)	١٢ فبراير ١٨٥٩م
جمع "الاعانة العمومية" للمساعدة على جمع وإلغاء السندات الورقية (القوائم) من التداول.	١٨٥٩م
إنشاء المحاكم التجارية	١٨٦٠م
أحداث لبنان وسوريا • تحويل لبنان إلى إيالة ممتازة	١٨٦٠-١٨٦١م
إقرار الوضع القانوني الخاص لمتصرفية جبل لبنان ولائحته • تعيين دافيد باشا واليّاً على لبنان	٩ يونيه ١٨٦١م
عقد معاهدتي قانبلجه للتجارة مع الفرنسيين والانجليز، وهما ينصان على زيادة الرسوم الجمركية في التجارة الخارجية إلى ٨٪ وإلغاء نظام الاحتكار بين أرباب الحرف والصنایع	٢٩ أبريل ١٨٦١م

- ١٨٦١م وفاة السلطان عبد المجيد واعتلاء عبد العزيز العرش • الموافقة على "لائحة اصول المحاكمات التجارية"
- ١٨٦١-١٨٦٦م انشاء خط حديد (روسجق - وارتا)
- ١٨٦٢م تأسيس ولاية الطونة وتعيين مدحت باشا والياً عليها • الشروع في تحصيل رسوم الجمارك بعد اجراء تخفيض بواقع ١٠٪ من أسعار البضائع التي تشكل الأساس لتلك الرسوم • جمع السندات الورقية (القوائم) بكاملها من السوق • تحديد قيمة الليرة الذهبية بمائة قرش
- ٢٨ فبراير ١٨٦٣م افتتاح "معرض سلطان احمد" (المعرض العمومي)
- ١٨٦٣م رحلة السلطان عبد العزيز إلى مصر • اقامة مدحت باشا لأول دار اصلاح (اصلاح خانه) في نيش (مدرسة للصناعات فيما بعد) • اقامة "صندوق المنافع" • بداية لصق الطوابع على الخطابات • الموافقة على قانون التجارة البحرية
- ٨ اكتوبر ١٨٦٤م الموافقة على "لائحة الولايات"
- ١٨٦٤م انجلترا تمنح اليونان الجزر الأيونية (الجزر التي تشكل جمهورية الجزر السبع) • استكمال العمل في اقامة خط التلغراف الذي يربط الهند بأوروبا براً • تشكيل "لجنة اصلاح الصناعة" • اقامة المحاكم "النظامية"
- ١٨٦٥م اقامة كنيسة رومانيا المستقلة • اقامة "مركز بريد المدينة الأولى في استانبول"
- ١٨٦٦م اشتعال الثورة في جزيرة كريت، وفعاليات الاتحاد مع اليونان • تعديل نظام الوراثة في حكم مصر • احمد ثريا امين بك يُعد نموذجاً لمدفع سريع الطلقات والانطلاقة التي حققها العثمانيون في مجال المدفعية • تأسيس "شركة القصابين" • قرار بتحديد الرسوم الجمركية بعد اجراء تخفيض بواقع ١٠٪ من السعر الجاري للبضائع التي تستهلك في الداخل
- ١٨٦٦-١٨٦٧م هزيمة النمسا أمام بروسيا واقامتها للوحدة المتساوية مع المجر: الامبراطورية النمساوية المجرية
- ٨ يونيه ١٨٦٧م مصر تتحول إلى خديوية
- ٢١ يونيه ١٨٦٧م رحلة السلطان عبد العزيز إلى أوروبا
- ١٨٦٧م إلغاء آخر ممثلية عسكرية عثمانية في صربيا وإخلاء القلاع الصربية • منح لقب "خديو" لوالي مصر اسماعيل باشا • شروع "الشبان العثمانيين" في الهروب إلى اوروبا • الاعتراف للأجانب بحق التملك • تشكيل "نظارة البحرية" • تأسيس شركة السراجين • تعميم اقامة "صندوق المنافع" على كافة الولايات والسنجاق

- ١٨٦٧-١٨٧٦م إنشاء رصيف إزمير البحري
- ١٨٦٨م أول مارس تشكيل "تظارة العدل"
- ١٨٦٨م أول إبريل تشكيل "مجلس شورى الدولة" وفصل "ديوان الأحكام العدلية" كجهاز مستقل للتمييز
- ١٨٦٨م عالي باشا يخمد ثورات جزيرة كريت وتمنحها الدولة الحكم الذاتي • افتتاح "مدرسة غلطة سراي السلطانية" • إقامة "صندوق الأمان باستانبول" • تأسيس شركتي الحدادين والسباكين • إغلاق مركز البريد اليوناني • تحويل الفسّخانة إلى مصنع حديث للنسيج
- ٢٦ أغسطس ١٨٦٩م الموافقة على "لائحة الطرق"
- ٢ سبتمبر ١٨٦٩م لائحة المعارف العمومية وتنظيم التعليم الابتدائي والمتوسط
- ١٨٦٩م افتتاح قناة السويس • تقسيم الجيش العثماني إلى ثلاثة أقسام: (نظاميه - رديف - مستحفظ) • الموافقة على الكتاب الأول من "مجلة الأحكام العدلية"
- ١٨٧٠م إنشاء الكنيسة البلغارية المستقلة وتحرر البلغاريين من نفوذ بطريرخانة الروم • الهزيمة الفادحة لفرنسا في حربها ضد ألمانيا/ بروسيا • إعادة تسليح البحر الأسود وعدم إعترا ف روسيا بأحكام معاهدة باريس • محاولة لافتتاح الجامعة (دار الفنون)
- ٢٢ يناير ١٨٧١م صدور "لائحة الإدارة العمومية للولايات"
- ١٨٧١م وفاة الصدر الأعظم عالي باشا • زيادة وطأة الحكم الفردي للسلطان عبد العزيز وتولي محمود نديم باشا منصب الصدارة العظمى • صدور "لائحة بورصة تحويلات درسات" • الدمج بين نظارتي البريد والبرق ونشر "لائحة البريد الثانية"
- ١٨٧٢م افتتاح فروع "صندوق الأمان"
- ١٨٧٣م تشكيل "مجلس التدقيقات الشرعية"
- ١٨٧٤م زيادة عمليات التحريض التي تمارسها روسيا وفعاليات الجامعة السلافية • إلغاء الجمارك البرية • إيقاف نشاط "لجنة إصلاح الصناعة"
- ١٨٧٥م ثورات البوسنة والهرسك
- ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦م إعلان المشروطة الأولى (القانون الأساسي)
- ١٨٧٦م ثورة البلغار • الجبل الأسود يعلن الحرب على الدولة العثمانية • خلع السلطان عبد العزيز عن العرش، وجلس السلطان مراد الخامس، ثم خلعه وجلس عبد

الحميد الثاني • عقد مؤتمر دولي في استانبول لمناقشة أزمة البلقان • إيقاف عمليات السداد للديون • الموافقة على الكتاب الأخير من "مجلة الأحكام العدلية"	١٩ مارس ١٨٧٧م
أول اجتماع لمجلس المبعوثان (استمر حتى ٢٨ يونيه)	٢٥ سبتمبر ١٨٧٧م
قانون بلدية درسعادت (استانبول) يناقشه مجلس المبعوثان ويوافق عليه	٥ أكتوبر ١٨٧٧م
الموافقة على قانون البلديات	١٣ ديسمبر ١٨٧٧م
تعطيل مجلس المبعوثان لأجل غير مسمى	١٨٧٧م
الهجوم الروسي واشتعال الحرب العثمانية الروسية، وقيام الروس باحتلال البلقان وشرق الأناضول	
حل مجلس المبعوثان	١٣ فبراير ١٨٧٨م
عقد معاهدتي اياستفانوس وبرلين • استقلال كل من صربيا والجبل الأسود ورومانيا • مولد إمارة بلغاريا • ظهور مشكلة الأرمن • استيلاء انجلترا على قبرص • ترك البوسنة والهرسك للاحتلال والحكم النمساوي المجري • ظهور المشكلة المقدونية	١٨٧٨م
جمع السندات الورقية (القوائم) التي طبعت في عهد عبد الحميد الثاني وإحراقها • الموافقة على "قانون تشكيلات المحاكم النظامية" • الموافقة على "قانون أصول المحاكمات الجزائية"	١٨٧٩م
تشكيل "لجنة الديون العمومية" وفقدان المالية العثمانية لاستقلالها	٢٠ ديسمبر ١٨٨٠م
الاصلاح الضريبي • استكمال العمل في إنشاء خط حديد (يافا - القدس) • الموافقة على "قانون أصول المحاكمات الحقوقية"	١٨٨٠م
احتلال الانجليز لمصر	١٨٨١م
احتلال الفرنسيين لتونس • نشر "قرار شهر المحرم"	١٨٨٢م
الشروع في اصلاح الجيش العثماني على يد هيئة عسكرية بروسية	١٨٨٣م
التنازل عن إيالة الروملي الشرقية للإمارة البلغارية ومن ثم ضعف السيطرة على تلك المنطقة	١٨ سبتمبر ١٨٨٥م
بلغاريا تضم الروملي الشرقية لأراضيها	١٨٨٥م
الانتهاء من اقامة خط حديد أطنة - مرسين	١٨٨٦م
اقامة مصنع يدي قوله لغاز الفحم	١٨٨٧م
منح الألمان امتياز خط حديد (حيدر باشا - إزميد - انقره)	١٨٨٨م
تشكيل "جمعية الاتحاد العثماني" (الاتحاد والترقي)	١٨٨٩م

- ١٨٩٠م العصابات الثورية الأرمنية تكثف نشاطها في مقدونيا البلغارية وفي الأناضول
- ١٨٩١م تحويل الإلزام بالعمل بدينياً في شق الطرق إلى بدل نقدي • إقامة مصنع (قاضي كوي) - (قورباغه لى دره) لغاز الفحم • افتتاح قسم السجاد في مصنع هَرَكِه
- ١٨٩٢م بداية تشغيل خط حديد (حيدر باشا - إزميد)
- ١٨٩٣-١٨٩٦م إنشاء خط حديد (استانبول - سلانيك)
- ١٨٩٤م الأحداث الأرمنية في ساسون • استكمال العمل في إنشاء خط حديد (سلانيك - مناستر)
- ١٨٩٥م الأحداث الأرمنية في استانبول، وتدخل الدول الأجنبية إلى جانب الأرمن • الانتهاء من إقامة رصيف غلطة البحري • تصنيع البارود الخالي من الدخان في البارودخانة العامرة
- ١٨٩٦م هجوم الأرمن على فرع البنك العثماني في استانبول • اشتعال الثورة في جزيرة كريت • الانتهاء من إقامة خط حديد (أسكيشهر - قونية)
- ١٧ ابريل ١٨٩٧م الحرب العثمانية اليونانية وانتصار العثمانيين فيها
- ١٨٩٧م نزول القوات اليونانية إلى جزيرة كريت، وهجوم العصابات اليونانية على الحدود العثمانية في الروملي
- ١٨٩٨م استمرار مشكلة كريت، ومنح الجزيرة حكماً ذاتياً وانسحاب القوات العثمانية منها، وتعيين الأمير اليوناني يورغي والياً عليها
- ١٨٩٩م منح الألمان امتياز خط حديد بغداد • افتتاح خط حديد (عارفيّه - اظه پارارى)
- ١٩٠٠م محاولة الدخول في إقامة خط حديد الحجاز • الانتهاء من إقامة رصيف استانبول البحري
- ١٩٠١م ازدياد نشاط العصابات في مقدونيا، وتدخل الدول الكبرى
- ١٩٠١-١٩٠٨م إنشاء خط حديد الحجاز
- ٢٣ نوفمبر ١٩٠٢م نشاط "الجمعية الثورية البلغارية" في مقدونيا • ثورة "يوم الجمعة" واخمادها • إعداد خطة اصلاحية خاصة لأجل مقدونيا
- ٨ ديسمبر ١٩٠٢م تعيين حسين حلمي باشا مفتشاً عاماً على مقدونيا بصلاحيات واسعة
- ١٩٠٢م اشتعال الثورة اليمينية من جديد • إضافة عدد من أنوال نسيج الجوخ لمصنع هَرَكِه
- ٢-٣ اغسطس ١٩٠٣م ثورة "يوم عيد آيا إيليا" • ظهور ملامح خطر الحرب البلغارية العثمانية
- سبتمبر ١٩٠٣م برنامج مورزتغ: حصول مقدونيا على الحكم الذاتي

نهاية العمل في اقامة رصيف حيدر باشا البحري وبداية تشغيله	١٩٠٤م
الأرمن يقومون باعتداء بالقنابل على موكب السلطان عبد الحميد الثاني	٢١ يوليه ١٩٠٥م
بداية تصنيع الطرايش في مصنع هرگه	١٩٠٥م
أحداث العقبة والأزمة التي جاءت بها	١٩٠٦م
إعلان المشروطية الثانية (الدستور)	٢٣ يوليه ١٩٠٨م
دولة النمسا/ المجر تعلن ضم البوسنة والهرسك إلى أراضيها، وتعلن إمارة البلغار في نفس اليوم استقلالها دولة ملكية	٥ اكتوبر ١٩٠٨م
اليونانيون في جزيرة كريت يعلنون ضم الجزيرة إلى اليونان	٦ اكتوبر ١٩٠٨م
أول اجتماع لمجلس المبعوثان بعد إعلان المشروطية الثانية (الدستور)	١٧ ديسمبر ١٩٠٨م
إلحاق مصنع الجلود في بكقوز بنظارة الحربية	١٩٠٨م
الموافقة على "قانون أصول المحاسبة العمومية"	٢٧ فبراير ١٩٠٩م
"حادثة ٣١ مارس" (بالتقويم الرومي)	١٣ ابريل ١٩٠٩م
وصول "جيش الحركة" إلى (يشيل كوي) عند مشارف استانبول، وقيامه بالقضاء على الاضطرابات وإعادة النظام في استانبول	١٩ ابريل ١٩٠٩م
خلع السلطان عبد الحميد الثاني عن العرش وتولية السلطان محمد رشاد	٢٧ ابريل ١٩٠٩م
افتتاح مجلس المبعوثان	١٧ ديسمبر ١٩٠٩م
ثورة الأرمن في ولاية أضنه • الخدمة العسكرية إجبارية على غير المسلمين بدلاً من تأدية "البديلة"	١٩٠٩م
ثورة الأرناؤط (الألبان) • إلغاء الجمارك الداخلية تماماً	١٩١٠م
توجه السلطان محمد رشاد إلى منطقة الروملي لتهدئة الأرناؤط (الألبان) • هجوم الإيطاليين على طرابلس الغرب وبنغازي واحتلالهما	١٩١١م
الحرب العثمانية الإيطالية	١٩١١-١٩١٢م
حل مجلس المبعوثان	١٨ يناير ١٩١٢م
تأسيس "المنتديات التركية" (تورك اوجاقلرى)	٢٥ مارس ١٩١٢م
اجتماع مجلس المبعوثان في دور الانعقاد الثاني له	١٨ ابريل ١٩١٢م
حل مجلس المبعوثان في دور الانعقاد الثاني له	٥ اغسطس ١٩١٢م
هجوم الإيطاليين على جزيرة رودس والجزر الاثنتي عشرة ومضيق الدردنيل	١٨ ابريل ١٩١٢م
حكومة احمد مختار باشا: الكابينة الكبيرة	٢٢ يوليه ١٩١٢م

١٥ أكتوبر ١٩١٢م	التنازل عن طرابلس الغرب وبنغازي للايطاليين: معاهدة أوشي، وبقاء رودس والجزر الاثنتي عشرة في حوزة ايطاليا
سبتمبر-أكتوبر ١٩١٢م	حرب البلقان الأولى
٢٩ أكتوبر ١٩١٢م	كامل باشا صدرأ أعظم
٢٩ نوفمبر ١٩١٢م	إعلان ألبانيا الاستقلال
١٩١٢م	افتتاح "مدرسة يشيل كوي للملاحة الجوية"
١٩١٢-١٩١٣م	استغلال دول البلقان للحرب بين العثمانيين والايطاليين: حرب البلقان
٢٣ يناير ١٩١٣م	الهجوم على الباب العالي، وتولي محمود شوكت باشا لمنصب الصدر الأعظم
١٣ مارس ١٩١٣م	صدور "القانون المؤقت للإدارة العمومية للولايات" (دخل حيز التنفيذ دون اطلاق مجلس المبعوثان عليه)
٣٠ مايو ١٩١٣م	انتهاء حرب البلقان الأولى
١١ يونيه ١٩١٣م	مقتل الصدر الأعظم محمود شوكت باشا، وتولي سعيد حليم باشا بدلاً منه
٢٩ يونيه ١٩١٣م	دول البلقان تحارب بعضها بعضاً: عراك دام لاقتسام الإرث العثماني
٢١ يوليه ١٩١٣م	استعادة أدرنة
٢٩ اغسطس ١٩١٣م	الصلح بين العثمانيين والبلغار: معاهدة استانبول
١٤ نوفمبر ١٩١٣م	الصلح العثماني اليوناني: معاهدة أثينا
١٤ ديسمبر ١٩١٣م	ألمانيا تتولى تنظيم الجيش العثماني
٨ فبراير ١٩١٤م	المعاهدة الروسية التي توصي بالاصلاحات التي يطالب بها الأرمن في الأناضول
١٤ مايو ١٩١٤م	مجلس المبعوثان في دور انعقاده الثالث
٢٨ يونيه ١٩١٤م	مقتل ولي عهد النمسا/ المجر في سراييفو
٢٨ يوليه ١٩١٤م	دولة النمسا/ المجر تعلن الحرب على صربيا
أول اغسطس ١٩١٤م	ألمانيا تعلن الحرب على روسيا
٢ اغسطس ١٩١٤م	تعطيل مجلس المبعوثان إلى أجل غير مسمى (يجتمع المجلس في انعقاده الرابع والأخير في ١٢ يناير ١٩٢٠ ثم يتفرق نوابه بعد احتلال استانبول في ٢ ابريل ١٩٢٠ ويجري نفيهم) • عقد معاهدة تحالف بين الدولة العثمانية وألمانيا
٤ اغسطس ١٩١٤م	ألمانيا تعلن الحرب على فرنسا، بينما تعلن انجلترا الحرب على ألمانيا: اشتعال نيران الحرب العالمية الأولى
١٠ اغسطس ١٩١٤م	السماح للسفينتين الحربيتين الألمانيةيتين (ياوز وميدللي) بالمرور من المضائق

إلغاء الامتيازات الأجنبية اعتباراً من أول أكتوبر	٩ سبتمبر ١٩١٤م
الاسطول العثماني يبحر إلى البحر الأسود ويفتح نيران مدفعيته على المواني الروسية	٢٩ أكتوبر ١٩١٤م
روسيا تعلن الحرب على الدولة العثمانية	٣ نوفمبر ١٩١٤م
انجلترا وفرنسا تعلنان الحرب على الدولة العثمانية	٥ نوفمبر ١٩١٤م
الدولة العثمانية تعلن الحرب على دول الائتلاف	١١ نوفمبر ١٩١٤م
إعلان الجهاد الأكبر	١٤ نوفمبر ١٩١٤م
تحويل مصر إلى دولة ملكية تحت حماية انجلترا، وانتهاء حقوق الدولة العثمانية	١٨ ديسمبر ١٩١٤م
نكسة القوات العثمانية في (صارى قاميش) تحت قيادة أنور باشا	نوفمبر/ديسمبر ١٩١٤م
إغلاق كافة مراكز البريد الأجنبية • زيادة معدل الرسوم الجمركية على التجارة الخارجية إلى ١٥٪ • لائحة إصلاح المدارس	١٩١٤م
حملة القوات العثمانية إلى مصر بقيادة جمال باشا: هزيمة قناة السويس	يناير/فبراير ١٩١٥م
محاولة الدول المتحالفة عبور مضيق الدردنيل: معارك چناق قلعه	يناير/١٨ مارس ١٩١٥م
نقل السكان الأرمن المتعاونين مع الروس في شرق الأناضول إلى المناطق الداخلية: عمليات التهجير	٢٧ مايو ١٩١٥م
إصدار العملات النقدية الورقية • زيادة الضرائب الجمركية إلى ٣٠٪	١٩١٥م
فقدان الحجاز ومكة المكرمة • إغلاق مصنع النسيج في إزميد • قانون توحيد المسكوكات	١٩١٦م
إلحاق المحاكم الشرعية بنظارة العدل	٢٥ مارس ١٩١٧م
دخول الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب وإعلانها الحرب على ألمانيا	٦ إبريل ١٩١٧م
تشكيل "مجموعة الفيالق السريعة" • سقوط جبهتي العراق وسوريا • الثورة الشيوعية في روسيا: نهاية الحكم القيصري • سحب الصلاحيات القضائية من محاكم الطوائف غير المسلمة • الموافقة على "قانون حقوق العائلة" (حقوق عائلته قرارنامه سى)	١٩١٧م
معاهدة برستليتوفسكي	٣ مارس ١٩١٨م
وفاة السلطان محمد رشاد الخامس وتولي السلطان وحيد الدين	٣ يولييه ١٩١٨م
انسحاب بلغاريا من الحرب	٢ أكتوبر ١٩١٨م
استقالة الصدر الأعظم طلعت باشا، وتولي احمد عزت باشا بدلاً منه	٣ أكتوبر ١٩١٨م
هدنة موندروس	٣٠ أكتوبر ١٩١٨م

انسحاب ألمانيا والنمسا من الحرب	٣-٤ نوفمبر ١٩١٨م
استقالة الصدر الأعظم احمد عزت باشا وتولي توفيق باشا بدلاً منه	٨ نوفمبر ١٩١٨م
قوات دول الائتلاف تصل إلى مشارف استانبول وتتسلم المدينة	١٣ نوفمبر ١٩١٨م
الداماد فريد باشا يتولى منصب الصدارة العظمى: حزب الحرية والائتلاف يتولى مقاليد الحكم	٤ مارس ١٩١٩م
اليونانيون يحتلون إزمير ويتقدمون في غرب الأناضول	١٥ مايو ١٩١٩م
حكومة استانبول تبعث مصطفى كمال باشا إلى الأناضول	١٩ مايو ١٩١٩م
مؤتمر أضرورم	٢٣ يولييه ١٩١٩م
مؤتمر سيواس	٤ سبتمبر ١٩١٩م
استقالة الصدر الأعظم الداماد فريد باشا وتولي علي رضا باشا بدلاً منه	٢ اكتوبر ١٩١٩م
لقاء مدينة أماسيا	٢٢ اكتوبر ١٩١٩م
إعلان الميثاق الوطني: الذي يقرر الغايات والأهداف الوطنية ويقرر حدود أراضي الدولة	٢٩ نوفمبر ١٩١٩م
إلغاء قانون حقوق العائلة	١٩١٩م
قوات دول الائتلاف المحتلة تدخل المباني الرسمية في استانبول، وتغلق مجلس المبعوثان، ويفر النواب إلى الأناضول بينما يقوم الانجليز بالقبض على البعض منهم ونفيهم خارج البلاد	١٦ مارس ١٩٢٠م
الداماد فريد باشا يتولى منصب الصدارة العظمى	٥ ابريل ١٩٢٠م
حكومة فريد باشا تصدر الحكم باعدام مصطفى كمال وطرده من العسكرية	١١ مايو ١٩٢٠م
حكومة استانبول توقع على معاهدة سيفر	١٠ اغسطس ١٩٢٠م
معاهدة غومرو (Gümrü)	٣/٢ ديسمبر ١٩٢٠م
٢٧/١٠-١٢/٢/١٩٢١م مؤتمر لندن: الإقرار بأن حكومة أنقرة هي المخولة بحق التفاوض عن الأناضول	
الانتصار في موقعه اينونو الثانية	٣١ مارس ١٩٢١م
معركة سقاريا الكبرى	٣ سبتمبر ١٩٢١م
الصلح مع فرنسا	٢٠ سبتمبر ١٩٢١م
الهجوم الكبير: القضاء على القوات اليونانية المحتلة	٢٧ اغسطس ١٩٢٢م
النصر الكبير: وقوع القائد اليوناني في الأسر	٣٠ اغسطس ١٩٢٢م
تحرير إزمير	٩ سبتمبر ١٩٢٢م

هدنة مودانيا	١١ أكتوبر ١٩٢٢م
إلغاء السلطنة العثمانية	أول نوفمبر ١٩٢٢م
السلطان وحيد الدين يغادر تركيا • انتخاب عبد المجيد أفندي لمنصب خليفة المسلمين	١٦ نوفمبر ١٩٢٢م
معاهدة لوزان للسلام	٢٤ يولييه ١٩٢٣م
الموافقة على إعلان انقرة عاصمةً للبلاد	١٣ نوفمبر ١٩٢٣م
إعلان النظام الجمهوري	٢٩ نوفمبر ١٩٢٣م
إلغاء الخلافة الإسلامية وطرد العائلة السلطانية خارج البلاد	٣ مارس ١٩٢٤م

قائمة مراجع التاريخ العثماني

قائمة مراجع التاريخ العثماني

حاولنا ترجمة عنوان الكتاب أو المقالة من التركية إلى العربية ووضعنا تلك الترجمة على يمين مقابلها التركي مباشرة لتكون عوناً للقارئ في التعرف على موضوع الكتاب أو المقالة

مراجع ومصادر عامة

- AHMED EFLÂKÎ, *Menâkıbü'l-Ârifin* مناقب العارفين (trc. T. Yazıcı), İstanbul 1989.
- AHMED LÜTFÎ, *Târîh*, I-VII, İstanbul 1290-1328, (nşr. M. Aktepe), IX (İstanbul 1984); X-XIV (Ankara 1988-1991).
- AHMED VÂSİF EFENDÎ, *Mehâsinü'l-âsâr ve Hakaikü'l-ahbâr* محاسن الآثار وحقائق الأخبار (yay. Mücteba İlgürel), İstanbul 1978.
- AHMEDÎ, *İskendernâme*, (haz. İ. Ünver), Ankara 1983.
- AHMED CEVDET PAŞA, *Ma'rûzât*, (nşr. Yusuf Halaçoğlu), İstanbul 1980.
- ———, *Târîh*, I-X, İstanbul 1309.
- ———, *Tezâkir* (nşr. C. Baysun), c. I-IV, Ankara 1953, 1960, 1963, 1967.
- ALÎ EFENDÎ, *Fetâvâ*, I-II, İstanbul 1272.
- ÂSİM, *Târîh*, I-II, İstanbul (ts.).
- ÂŞIKPAŞAZÂDE, *Târîh*, (nşr. Ali Bey), İstanbul 1332.
- CELÂLZÂDE, *Tabakatü'l-Memâlik* طبقات الممالك, (nşr. P. Kappert), Wiesbaden 1981.
- ÇEŞMÎZÂDE, *Târîh*, (nşr. B. Kütükoğlu), İstanbul 1959.
- DEFTERDAR SARI MEHMED PAŞA, *Nesâyihü'l-Vüzera ve'l-ümerâ* نصايح الوزراء والأمراء (nşr. Hüseyin R. Uğural), Ankara 1969.
- DUKAS, *Bizans Tarihi* (التاريخ البيزنطي) (trc. Mirmiroğlu), İstanbul 1956.
- HAYRULLAH EFENDÎ, *Târîh*, 1-18, İstanbul 1273-1292.
- HOCA SÂDEDDİN, *Tâcü't-Tevârîh* تاج التواريخ I-II, İstanbul 1279-1280.

- İBN KEMAL, *Tevârih-i Âl-i Osmân* تواریخ آل عثمان (nşr. Ş. Turan). I. Defter, Ankara 1970; II. Defter, Ankara 1983; VII. Defter, Ankara 1957; VIII-IX. Defter, (nşr. A. Uğur); *The Reign of Sultan Selim I in the light of the Selim-name literature*, Berlin 1985; X. Defter, *Mohaçnâme*. (nşr. P. Courteille), Paris 1859.
- İZZÎ, *Târîh*, İstanbul 1199.
- KÂMİL PAŞA, *Târîh-i Siyâsî-i Devlet-i Aliyye-i Osmâniyye* (التاريخ السياسي للدولة العلية العثمانية) I-III, İstanbul 1327.
- KÂTİB ÇELEBÎ, *Fezleke*, فذلكه, I-II, [İstanbul] 1286-1287.
- ———, *Keşfü'z-Zunûn an Esâmil-Kütüb ve' l Fünûn* كشف الظنون عن اسامي الكتب والفنون, I-II, İstanbul 1972.
- *Koçî Bey Risâlesi* (رسالة قوچی بك) (nşr. Ali Kemali Aksüt), İstanbul 1939.
- KÜÇÜK ÇELEBİZÂDE, *Târîh*, İstanbul 1282.
- LUTFÎ PAŞA, *Tevârih-i Âl-i Osmân* (تواریخ آل عثمان), (nşr. Âli Bey), İstanbul 1341.
- Mehmed NEŞRÎ, *Kitâb-ı Cihânnümâ* (كتاب جهاننما) (nşr. F. Unat-M.A.Köymen), I-II, Ankara 1949; nşr. F. Taeschner, Leipzig 1951-1955.
- MOLTKE, H.VON, *Briefe über Zustaende und Begebenheiten in der Türkei aus den Jahren 1835-1839*. Nördlingen 1987, (trc. H.Örs, Feldmareşal H. von Moltke, *Türkiye Mektupları* (رسائل تركيا), İstanbul 1969).
- *Mufasssal Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني المفصل), I-VI, İstanbul 1957-1963.
- MÜNECCİMBAŞI, Derviş Ahmed, *Sahâîfü's-Sahbâr* صحايف الأخبار I-III, [İstanbul] 1285.
- MUSTAFA NURÎ, *Netâyicü'l-Vukûât* نتائج الوقوعات I-IV, İstanbul 1327.
- NAÎMÂ, Mustafa, *Târîh*, I-VI, [İstanbul] 1280.
- PEÇUYLU, *Târîh*, I-II, İstanbul 1283.
- RÂŞİD, *Târîh*, I-V, [İstanbul] 1282.
- SAMÎ-ŞAKİR-SUPHÎ, *Târîh*, İstanbul 1198.
- SANDERS, D.V.K. Liman von, *Türkiye`de Beş Sene* (خمس سنوات في تركيا) , İstanbul 1927.

- SELÂNİKÎ, *Târîh*, (nşr. M. İpşirli), I-II, İstanbul 1989.
- SOLAKZÂDE, *Târîh*, İstanbul 1297.
- SİLÂHDÂR, *Târîh*, I-II, İstanbul 1928.
- ŞÂNİZÂDE, *Târîh*, I-IV, İstanbul 1290-91.
- ŞEMDÂNİZÂDE, *Mürî't-Tevârih* مرني التواريخ (nşr. M. Aktepe) I-III, İstanbul 1976-1981.
- *Osmanlı Tarihleri* (التواريخ العثمانية لكل من ..) (*Ahmedî, Şükrullah, Karamânî Mehmed Paşa, Âşıkpaşazâde*). İstanbul 1949. (nşr. Atsız).
- TEVKİ'Î ABDURRAHMAN PAŞA, "Kanunnâme", *MTM*, sy 3 (İstanbul 1331), 497-544.
- TOPÇULAR KÂTİBİ ABDÜLKADİR, *Vekâyi-i Tâhîyye* (مخطوط) Süleymaniye Ktp., Esad Efendi, nr. 2151
- TURSUN BEY, *Târîh-i Ebü'l-Feth* تاريخ أبو الفتح (haz. Mertol Tulum), İstanbul 1977.
- VÂSİF, *Târîh*, I-II, İstanbul 1219; *Mehâsinü'l-Asâr* محاسن الآثار (nşr. M. İlgürel), İstanbul 1978.

مصادر حديثة

- *A History of The Ottoman Empire to 1730*, (ed. M.A. Cook), Cambridge 1976, V.J. Parry, H. İnalcık-A.N. Kurat-J.S. Bromley.
- AHMET RÂSİM, *Resimli ve Haritalı Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني بالرسوم والخرائط), I-IV. İstanbul 1330.
- BROCKELMANN, CARL. *Geschichte der Arabischen Literatur*, I-II, Leiden 1943, *Supplementband*, I-III, Leiden 1937. (*GAL* ve *GAL Suppl.*).
- DANIŞMEND, İ.H. *İzahlı Osmanlı Tarihi Kronolojisi* (حوليات التاريخ العثماني الموضحة), I-V, İstanbul 1971-1972.
- ENGELHARDT, E., *La Turquie et Le Tanzimat, ou Histoire des Réformes dans l'Empire Ottoman depuis 1826 Jusqu'à nos Jours*. I-II, Paris 1882-1884. (trc. A. Reşad), *Türkiye ve Tanzimat Devlet-i Osmaniyye'nin Tarih-i İslâhâtı* (تركيا والتتظيمات، تاريخ الإصلاح في الدولة العثمانية), İstanbul 1326).
- ERGİN, OSMAN NURÎ, *Mecelle-i Umûr-ı Beledîyye* (مجلة الشؤون البلدية), c. I (Târîh-i Teşkilât-ı Beledîyye), İstanbul 1922 (1338).

- FINDLEY, C.V., *Ottoman Civil Officialdom. A Social History*, Princeton 1989.
- GIBB, H.A.R. - Harold Bowen, *Islamic Society and the West*, I/2, London 1957.
- HAMMER, JOSEPH VON PURGSTALL, *Geschichte des Osmanischen Reiches*, I-X, Budapest 1827-35; (trc. M. Ata, *Devlet-i Aliyye-i Osmaniye Tarihi* العلية العثمانية , I-X, İstanbul 1329-1337).
- IMBER, C., *The Ottoman Empire 1300-1481*, İstanbul 1990.
- IORGA, N., *Geschichte des Osmanischen Reiches*, I-V, Gotha 1908-1913.
- ITZKOWITZ, N. *Osmanlı İmparatorluğu ve İslâmî Gelenek* (الامبراطورية العثمانية وتقاليدها الإسلامية) (trc. İ.Özel), İstanbul 1989.
- İNAL, İBNÜLEMİN MAHMUD KEMAL, *Osmanlı Devrinde Son Sadrazamlar* (أواخر الصدور العظام) [٣ مجلدات - ط. رابعة] في العهد العثماني, İstanbul, 1969.
- İNALCIK, H, *The Ottoman Empire: The Classical Age 1300-1600*, London 1973.
- KARAL, ENVER ZİYA, *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), V, *Nizam-ı Cedîd ve Tanzimat Devirleri* (الزمن فرمان (النظام الجديد وعهود التنظيمات) (1789-1856), Ankara 1947; VI, *Islahat Fermanı Devri* (زمن فرمان (المشروطة الأولى وعهود الاستبداد) (1856- 1861, Ankara 1954; VII *Islahat Fermanı Devri 1861-1876*, Ankara 1956; VIII, *Birinci Meşrutiyet ve İstibdat Devirleri* (المشروطة الأولى وعهود الاستبداد) , 1876-1907, Ankara 1962.
- KÖPRÜLÜ, FUAD, *Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluşu* (قيام الدولة العثمانية) , Ankara 1972.
- LEWIS, B., *Modern Türkiye'nin Doğuşu* (مولد تركيا الحديثة), Ankara 1988.
- OHSSON, İ. MOURADGEA D`., *Tableau général de l'Empire Otthoman*, Paris 1788-1824, I-VII.
- ÖZCAN, ABDÜLKADİR, "Fâtih'in Teşkilât Kanunnâmesi ve Nizam-ı Âlem İçin Kardeş Katli Meselesi" , *TD*, sy 33 (1982), 7-56.
- SCHACHT, JOSEPH, *İslâm Hukukuna Giriş* (مدخل إلى التشريع الإسلامي) (trc. Mehmed Dağ-Abdülkadir Şener), Ankara 1977
- SHAW, S.J.-E.K. Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey*, I-III, Cambridge 1977; (trc M. Harmancı, *Osmanlı İmparatorluğu ve Modern Türkiye* (الامبراطورية العثمانية وتركيا الحديثة) , I-II, İstanbul 1982-1983).

- UZUNÇARŞILI, İ.H., *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), I-IV, Ankara 1949-1959.
- ZINKEISEN, W., *Geschichte des Osmanischen Reiches in Europa*. I-VII, Gotha 1840-1863.

مصادر التاريخ السياسي العثماني

مجاميع المعاهدات

- N. ERİM, *Devletlerarası Hukuk ve Siyasî Tarih Metinleri. I. (Osmanlı İmparatorluğu Antlaşmaları)* (معاهدات الامبراطورية العثمانية), Ankara 1953.
- *Muâhedât-ı Umûmiyye Mecmûası*. (مجلة المعاهدات العمومية), I-V, İstanbul 1294-1298.
- G. NORADOUNGHIAN, *Recueil d'Actes Internationaux de l'Empire Ottoman*, I-IV, Paris-Leipzig-Neuchâtel 1897-1903.
- SOYSAL, İSMAİL, *Türkiye'nin Siyasal Antlaşmaları*. (المعاهدات السياسية في تركيا), I. (1920-1945), Ankara 1991.

البحوث والدراسات وكتب المذكرات

- ABDURRAHMAN ŞEREF, *Sultan Abdülhamid-i Hân-ı Sâni'ye Dâir* (حول السلطان عبد الحميد الثاني), İstanbul 1918.
- ———, *Tarih Musahebeleri* (أحاديث تاريخية), İstanbul 1923.
- ABOU EL-HAJ, R.A., "Ottoman Diplomacy at Karlowitz", *Journal of American Society*, LXXXIV/4 (1967), 498-512.
- ———, *The 1703 Rebellion and the Structure of Ottoman Politics*, Leiden 1984.
- ADANİR, F., *Die Makedonische Frage. Ihre Entstehung und Entwicklung bis 1908*, Wiesbaden 1979.
- AHMED REFİK, [Altınay] *Kafkas Yolları. Hâtıralar, Tecessüsler* (طرق القوقاز، ذكريات واستطلاعات), İstanbul 1919.
- ———, "Türkiye'de İslâhât Fermanı", *TOEM*, IV/81, (السنة الرابعة عشرة، يولية ١٣٤٠ رومي).
- AHMET İZZET PAŞA, *Feryadım* (صرختي), I. İstanbul 1992.

- AHMET NİYÂZÎ, *Hâtîrât-ı Niyâzî Yahud Târîhçe-i İnkılâb-ı Kebîr-i Osmâniyyeden Bir Sahife* (مذكرات نيازى أو صفحة من تاريخ الانقلاب العثماني الكبير), İstanbul 1326.
- AKA, İSMAİL, *Timur ve Devleti* (تيمورلنك ودولته), Ankara 1991.
- AKARLI, E.D., *Belgelerle Tanzimat. Osmanlı Sadriazamlarından Âlî ve Fuad Paşaların Siyâsî Vasiyetnâmeleri* (عهد التنظيمات من خلال الوثائق، الوصايا السياسية للصدرين الأعظمين عالي باشا وفؤاد باشا), İstanbul 1978.
- AKDAĞ, M., *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celâfî İsyanları* (كفاح الأهالي الترك من أجل (العلاقات العثمانية الايرانية ورسالة فتح رَوَّان للمحارب كماني مصطفى أغا), İstanbul 1970.
- AKSAN, V., "Ottoman Sources of Information on Europe in the Eighteenth Century", *AO*, XI (1988), 5-16.
- AKŞİN, S. *İstanbul Hükümetleri ve Millî Mücâdele* (حكومات استانبول والكفاح الوطني), İstanbul 1976.
- ———, *31 Mart Olayı* (حادثة ٣١ مارس), Ankara 1970.
- AKTEPE, M., *1720-1724 Osmanlı İran Münasebetleri ve Silâhşör Kemanî Mustafa Ağa'nın Revan Fetihnâmesi* (العلاقات العثمانية الايرانية ورسالة فتح رَوَّان للمحارب كماني مصطفى أغا), İstanbul 1970.
- AKYILDIZ, ALİ., *Tanzimat Dönemi Osmanlı Merkez Teşkilatında Reform* (حركة اصلاح النظم (المركزية العثمانية في عهد التنظيمات), İstanbul 1993.
- ALİ CEVAD, *İkinci Meşrûtiyyetin ilânı ve Otuzbir Mart Hadiseleri* (إعلان المشروطية الثانية وحادثة ٣١ مارس), Ankara 1960.
- ALLEN, W.P., *Problems of Turkish Power in the Sixteenth Century*, London 1963.
- ALTUNDAĞ, Ş., *Kavalalı Mehmed Ali Paşa İsyanı. Mısır Meselesi* (تمرد محمد علي باشا، المسألة المصرية), I. Kısım, Ankara 1945.
- ———, "Osman II", *İA*, IX, 443-448.
- ANAGNOSTIS, J., *Selanik (Thessaloniki)'in Son Zaptı Hakkında Bir Tarih* (تاريخ حول الاستيلاء (الأحداث الأرمنية في أذنه عام ١٩٠٩ وذكرياتي), Ankara 1989.
- ASAF, M., *1909 Adana Ermeni Olayları ve Anıları* (الأحداث الأرمنية في أذنه عام ١٩٠٩ وذكرياتي), Ankara 1982.

- ATİYE, A.S., *Niğbolu Haçlılar Seferi* (الحملة الصليبية على نيكبولي), (trc. E.Uras), Ankara 1956.
- *Aus dem Leben König Karls von Rumaenien. Aufzeichnungen eines Augenzeugen*, I-IV, Stuttgart 1894-1900.
- AYBARS, A. Türkiye Cumhuriyeti Tarihi (تاريخ جمهورية تركيا), I, İzmir 1984.
- AYDEMİR, Ş.S., *Makedonya`dan Orta Asya`ya Enver Paşa* (أنور باشا من مقدونيا إلى آسيا الوسطى), I-III, İstanbul 1970-72.
- AYDIN, M., "Arşiv Belgeleriyle Makedonya`da Bulgar Çete Faaliyetleri" (نشاط العصابات البلغارية في أرشيف الوثائق), *OA*, IX, (1989), 209-234.
- ———, "Sultan II. Mahmud Döneminde Yapılan Nüfus Tahrirleri" (عمليات تعداد السكان التي جرت في عهد السلطان محمود الثاني), *II. Mahmud ve Reformları Semineri Bildiriler*, İstanbul 1990, s.81-106.
- ———, *Şarkî Rumeli Vilâyeti* (ولاية الروملي الشرقية), Ankara 1992.
- AYIŞIĞI, M., *Mareşal Ahmed İzzet Paşa* (المرشال أحمد عزت باشا) (رسالة دكتوراه لم تطبع - آداب استانبول), 1991, قسم التاريخ.
- AYKUT, N., "IV. Murad`ın Revan Seferi Menzîlnâmesi" (كتاب منازل السلطان مراد الرابع في حربه على، *Tarih Dergisi*, XXXIV (1984), 183-246.
- BACQUE-GRAMMONT, J.L., "XVI. Yüzyılın İlk Yarısında Osmanlılar ve Safevîler" (العثمانيون والصفيويون في النصف الأول من القرن السادس عشر), *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu`na Armağan*, İstanbul 1991, s.205-219.
- BAMBERG, F., *Geschichte der orientalischen Angelegenheiten im Zeitraum des Pariser und des Berliner Friedens*, Berlin 1892.
- BARDAKCI, M., *Son Osmanlılar. Osmanlı Hânedanı`nın Sürgün ve Miras Öyküsü* (آخر العثمانيين، حكاية نفي الأسرة المالكة وميراثها), İstanbul 1991.
- BARKAN, Ö.L., "Osmanlı İmparatorluğu`nda Bir İskan ve Kolonizasyon Metodu Olarak Vakıflar ve Temlikler: İstîlâ Devrinin Kolonizatör Türk Dervişleri" (الأوقاف والأملاك منهجاً للاستيطان والتوطين في الامبراطورية العثمانية: الدراويش الأتراك المستوطنون في عهد الفتح والغزو), *Vakıflar Dergisi*, II (1942), 279-386.
- BARNES, J.R., *Evkaf-ı Humâyûn Vakıf Administration under the Ottoman Ministry of Imperial Foundations 1839 to 1875*, Los Angeles 1980.

- BARTL, P., Die Albanischen Muslime zur Zeit der Nationalen Unabhaengigkeitsbewegung 1878-1912, Wiesbaden 1968.
- BAUM, H.G., *Edirne Vak'ası (Das Ereignis von Edirne)*, Freiburg 1973.
- BAYERLE, G., "The Compromise at Zsitvatorok", *AO*, VI (1980), 5-53.
- BAYKAL, B.S., "Bismarck'ın Osmanlı İmparatorluğu'nun Taksimi Fikri" (فكرة بسمارك حول تقسيم الامبراطورية العثمانية), *AÜDTCFD*, 1943, İ/5, 3-12.
- ———, *Das Bagdad-bahn Problem*, Freiburg 1935.
- ———, "Fâtih Sultan Mehmed-Uzun Hasan Rekabetinde Trabzon Meselesi" (مسألة طرابزون في التنافس بين السلطان الفاتح وحسن الطويل), *TAD*, II/2-3 (1964), 67-81.
- ———, "Lord Salisbury'nin İstanbul'da Fevkâlade Murahhaslığı" (التفويض فوق العادي للورد سالسبوري في استانبول), *AÜDTCFD*, 1944. II/4, 499-517.
- ———, "Uzun Hasan'ın Osmanlılar'a Karşı Kati Mücadele Hazırlıkları ve Akkoyunlu Harbi'nin Başlaması" (استعدادات حسن الطويل للتصدي للقاطع للعثمانيين واشتعال الحرب بين امارة الشاة), *Belleten*, XXI/82 (1957), 260-269.
- BELDİCEANU, N., "La Campagne Ottoman de 1484 et ses Préparatifs Militaires et sa Chronologie", V-VI (1960), s.67-77 ("1484 Osmanlı Seferi Askerî Hazırlıkları ve Kronolojisi" (الاستعدادات العسكرية لحرب العثمانيين عام ١٤٨٤م ووقائعها), (trc. Z. Arıkan), *Belleten*, XLVII/186, Ankara 1983, s.587-598).
- ———, "La Conquête des Cités Marchandes de Kilia et de Cetates Alba par Bayezid II", *Südostforschungen*, XXIII (1964), 36-90
- ———, G., "Une Source Relative a la Campagne de Suleyman le Legislateur Centre la Moldavie (1538)", *Acta Historica*, I (1959), 39-55.
- BERKER, Th.M., *Double Eagle and Crescent, Vienna's Second Turkish Siege and its Historical Setting*, New York 1967.
- BERKES, N., *Türkiye'de çağdaşlaşma* (العصرنة في تركيا), İstanbul 1978.
- BEYDİLLİ, K., "1828-1829 Osmanlı-Rus Savaşı'nda Doğu Anadolu'dan Rusya'ya Göçürülen Ermeniler" (جماعات الأرمن التي جرى تهجيرها من شرق الأناضول إلى روسيا في الحرب العثمانية الروسية ١٨٢٨م), *Belgeler*, XIII/17 (1988) 365-470.

- ———, 1790 Osmanlı Prusya İttifâkı (Meydana Gelişi-Tahlili-Tatbiki) (التحالف العثماني مع بروسيا) - ظهوره وتحليله وتطبيقه (İstanbul 1984).
- ———, *Büyük Friedrich ve Osmanlılar. XVII. Yüzyılda Osmanlı-Prusya Münâsebetleri* (فرديريك الكبير والعثمانيون، العلاقات مع بروسيا في القرن الثامن عشر) (İstanbul 1985).
- ———, *Die polnischen Königswahlen und Interregen von 1572 und 1576 im Lichte Osmanischer Archivalien, Ein Beitrag zur Geschichte der Osmanischen Machtpolitik*, München 1976.
- ———, "II. Abdulhamid Devrinde Gelen İlk Alman Askerî Heyeti Hakkında" (حول أول هيئة عسكرية ألمانية تصل في عهد عبد الحميد الثاني) (TD, XXXII (1979), 481-494).
- ———, "II. Abdülhamid Devrinde Makedonya Meselesine Dair" (حول المسألة المقدونية في عهد عبد الحميد الثاني) (OA, IX (1989), 77-99).
- ———, "İlk Mühendislerimizden Seyyid Mustafa ve Nizâm-ı Cedîd'e Dâir Risâlesi" (السيد مصطفى من أوائل مهندسينا ورسالته حول "النظام الجديد") (TED, XIII (1987), 387-479).
- ———, *Katolik Ermeni Cemaati ve Kilisesinin Tanınması* (الاعتراف بالطائفة الأرمنية الكاثوليكية) (Eren Yay. Basılıyör), (1830), (وكنيستها).
- ———, *Türk Matbaacılık Tarihinde Mühendishâne Matbaası, Mühendishâne ve Kütüphanesi* (دور مطبعة المهندسخانة في تاريخ الطباعة التركية، والمهندسخانة ومكتبتها) (İstanbul 1994).
- BİRİNCİ, Ali, *Hürriyet ve İtilâf Fırkası. II. Meşrutiyet Devrinde İttihat ve Terakki'ye Karşı Çıkanlar* (حزب الحرية والإئتلاف أو المعارضون لجمعية الاتحاد والترقي في دور المشروطية الثانية) (İstanbul 1990).
- BİRSEL, CEMİL M., *Lozan I-II*, İstanbul 1933.
- BOPPE, A. "La France et le militaire turc au XVIII^e siècle", *Feuilles d'Histoire*, 1912, 386-402, 490-501; (trc. A. Refik, "XVIII. Asırda Fransa ve Türk Askerliği" (فرنسا والعسكرية التركية في) (TTEM, Yeni Seri I, IV (1929) 17-23).
- BOSTAN, İ., "İzn-i Sefine Defterleri ve Karadeniz'de Rusya ile Ticaret Yapan Devlet-i Aliyye Tüccarları 1780-1846" (دفتر إذن السفينة وتجار الدولة العلية الذين يمارسون التجارة مع روسيا في البحر الأسود) (Türklük Araştırmaları Dergisi, VI (1991), 21-44).
- BOZDAĞ İ., (yay.) *Sultan Abdülhamid'in Hâtıra Defteri* (مذكرات السلطان عبد الحميد) (İstanbul 1985).
- BRENDEİ, M., "La porte ottomane face aux cosaques Zaporogue 1600-1637", *Harvard Ukrainian Studies*, I (1977), 237-307.

- ———, Veinstein, "Réglements fiscaux et fiscalité de la province de Bender-Aqkerman 1570", *CMRS*, XXII (1981), 251-328.
- CAHEN, Cl. *İslamiyet, Doğuşundan Osmanlı Devleti'nin Kuruluşuna Kadar* (الاسلام، منذ ظهوره إلى ظهوره)، (trc., E.N. Ereder), İstanbul 1990.
- ———, *Osmanlılardan önce Anadolu'da Türkler* (الأتراك في الأناضول قبل العثمانيين) (trc. Y.Moran), İstanbul 1979.
- CASSELS, L., *The Struggle for the Ottoman Empire, 1717-1740*, London 1966.
- CEMAL PAŞA, *Hâtıralar* (مذكرات), İstanbul 1977.
- CEZAR, Y., *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi. (XVIII. Yüzyıldan Tanzimat'a Mâlî Tarih)* (أزمة المالية العثمانية وعهد التغيير - التاريخ المالي من القرن الثامن عشر حتى عهد التنظيمات), İstanbul 1986.
- CHARRIERE, E., *Négociations de la France dans le Levant 1515-1580*, I, Paris 1848.
- ÇADIRCI, M., "1830 Genel Sayımına Göre Ankara Şehir Merkezi Nüfusu Üzerine Bir Araştırma" (بحث حول سكان مدينة أنقرة اعتماداً على عملية التعداد العام لسنة ١٨٣٠م), *OA*, I, (İstanbul 1980), 109-132.
- ÇAVDAR, TEVFİK, *Osmanlılar'ın Yarı Sömürge Oluşu* (كون العثمانيين شبه مستعمرين), İstanbul 1970.
- ÇAYCI, A., *Büyük Sahra'da Türk-Fransız Rekabeti* (الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى), 1858-1911, *GDAAD*, Erzurum 1970.
- ———, *La Question tunisienne et la politique ottomane 1881-1913*, Erzurum 1963.
- ÇETİN, A. "Maarif Nazırı Ahmed Zühüd Paşa'nın Osmanlı İmparatorluğu'ndaki Yabancı Okullar Hakkında raporu" (تقرير وزير المعارف أحمد زهدي باشا حول المدارس الأجنبية في الإمبراطورية العثمانية), *GDAAD* X-XI (İstanbul 1982), 189-220.
- ———, *Tunuslu Hayreddin Paşa*, (خير الدين باشا التونسي), Ankara 1988.
- DANIŞMEND, İ.H., *Sadırazam Tevfik Paşa'nın Dosyasındaki Resmî ve Husûsî Vesikalara Göre 31 Mart Vak'ası* (حادثه ٣١ مارس طبقاً للوثائق الرسمية والخصوصية في إضرابة الصدر الأعظم توفيق باشا), İstanbul 1961.
- DAVISON, R.H., "Russian Skill and Turkish Imbecility: The Treaty of Kuchuk Kainardji Reconsidered", *Slavic Review*, 35/3 1976.

- EARLE, B.M. *Turkey, the Great Powers and the Bagdad Railway*, New York 1923. (trc. Yargıcı, *Bağdat Demiryolu Savaşı*) (الصراع على خط حديد بغداد), İstanbul 1972).
- EBÜZZİYA TEVFIK, *Yeni Osmanlılar Tarihi* (تاريخ العثمانيين الجدد), (yay. Ş. Kutlu), İstanbul 1973.
- EHİLOĞLU. Z., *Yemen'de Türkler* (الأتراك في اليمن), İstanbul 1952.
- EICHMANN, F., *Die Reformen des Osmanischen Reiches, mit besonderer Berücksichtigung des Verhaeltnisses der Christen des Orients zur türkischen Herrschaft*, Berlin 1858.
- EICKHOFF, EKKEHARD, "Denizcilik Tarihinde Kandiya Muharebesi" (معركة قنديه في تاريخ (trc. M. Eren), *Atatürk Konferansları 1964-1968*, II, (1970), s.147-161. (البحرية)
- ———, *Wenedig, Wien und die Osmanen. Umbruch in Südosteuropa 1645-1700*, München.
- EMECEN, F., "Ali Bey, Bulutkapan", *DİA*, II, 383-384.
- ———, "I.Kosova Savaşının Balkan Tarihi Bakımından Önemi" (أهمية حرب قوصوه الأولى في (I.Kosova Savaşının Balkan Tarihi Bakımından Önemi) (تاريخ البلقان), *Kosova Zaferinin 600. Yıld.nümü Sempozyumu*, Ankara 1992, s.35-44.
- ———, "Cezzar Ahmed Paşa", *DİA*, VII., 517-518.
- ———, "Kanûnî Devri", *Doğuştan Günümüze Büyük İslâm Tarihi* ("عهد السلطان سليمان القانوني" (Doğuştan Günümüze Büyük İslâm Tarihi) (تاريخ الاسلام الكبير منذ ظهوره حتى اليوم), İstanbul 1989, X, 313-382.
- ———, "Son Kırım Hânı Şahin Giray'ın İdâmı Meselesi ve Buna Dâir Vesikalar" (مسألة إعدام (مسألة إعدام "Son Kırım Hânı Şahin Giray'ın İdâmı Meselesi ve Buna Dâir Vesikalar" (TD. XXXIV (1984), 315-347. خان القرم الأخير شاهين كراي والوثائق المتعلقة بذلك)
- ———, "Zâhir Ömer", *İA*, XIII 455-456.
- EMİL, BİROL, *Mizancı Murad Bey Hayatı ve Eserleri* (ميزانجي مراد بك حياته وآثاره), İstanbul 1979.
- EMMERT, F.A., *The Battle of Kosovo A Reconsideration of its Significance in the Decline of Medieval Serbia*, Ann Arbor 1973.
- ENGİN, VAHDETTİN, *Rumeli Demiryolları* (سكك حديد الروملي), İstanbul 1993
- EREN, A.C. *Mahmud II. Zamanında Bosna-Hersek* (البوسنة والهرسك في عهد محمود الثاني), İstanbul 1965.

- ERGİN, O.N., *Türkiye Maarif Tarihi* (تاريخ المعارف في تركيا), I-V, İstanbul 1977².
- FAROQHI, S. *Herrscher über Mekka. Die Geschichte der Pilgerfahrt*, München 1990.
- FIEDLER, U., *Der Bedeutungswandel der Hedschasbahn. Eine historisch-geographische Untersuchung*. Berlin 1984.
- FILIPOVIÇ, N., "Bosna-Hersek'te Timar Sisteminin İnkişâfında Bazı Hususiyetler" (بعض المميزات في تطور نظام التيمار في البوسنة والهرسك), *İFM*, XV/1-4 (1955), 154-188.
- FINDLEY, C.V., *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire: The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton 1980.
- FISHER-GALATI, A. *Ottoman Imperialism and German Protestantism 1551-1555*, Cambridge 1959, (trc. N. Öke, *Türk Cihadı ve Alman Protestanlığı* (الجهاد التركي البروتستانتية) (الألمانية), 1551-1555, İstanbul 1992).
- ———, *Russian Annexation of the Crimea, 1772-1783*, Cambridge 1970.
- GANIAGE, J. *Les origines du protectorat français en Tunisie. 1861-1881*. Paris 1959.
- GIBB, H., "Lutfi Pasha on the Ottoman Caliphate", *Oriens*, XV (1962), 287-295.
- GOLOĞLU, M., *Erzurum Kongresi* (مؤتمر أرضروم), Ankara 1968.
- ———, *Sivas Kongresi* (مؤتمر سيواس), Ankara 1969.
- GOLTZ, Generalfeldmarschall Colmar Freiherr von der, *Denkwürdigkeiten*. (yay. F.v.d. Goltz-W. Foerster), Berlin 1929.
- GÖKBİLGİN, T., "Arz ve Raporlarına Göre İbrâhim Paşa'nın İrakeyn Seferindeki İlk Tedbirleri ve Futûhati", (التدابير الأولى التي اتخذها إبراهيم باشا والفتوحات التي قام بها في حربه على العراقيين من واقع معروضاته وبتقاريره), *Belleten*, XXI/83 (1957), 449-482.
- ———, "1840-1861'e Kadar Cebel-i Lübnan Meselesi ve Dürziler" (مسألة جبل لبنان والدروز منذ ١٨٤٠م), *Belleten*, X (1946) 641-703.
- ———, "İbrahim"[السلطان], *İA*, V/2, 882-884.
- ———, "Köprülüler" (آل كوبرلي), *İA*, VI, 892-897.
- GÖKYAY, O.Ş., "Sultan Osman'ın Şehadeti" (استشهاد السلطان عثمان), *Atsız Armağanı*, İstanbul 1976, s.187-256.

- GÜLSOY UFUK, "1828-1829 Osmanlı-Rus Savaşı'nda Rumeli'de Rus İşgaline Uğrayan Yerlerin Durumu" ١٨٢٨ الحرب العثمانية الروسية (حالة المناطق التي تعرضت للاحتلال الروسي في الروملي اثناء الحرب العثمانية الروسية ١٨٢٨-١٨٢٩), *II. Mahmud ve Reformları ve Semineri. Bildiriler*, İstanbul 1980, s.21-35.
- ———, 1828-1829 *Osmanlı-Rus Savaşı'nda Rumeli'den Rusya'ya Göçürülen Reâyâ* (الأمالي المهجرون من الروملي الى روسيا في الحرب العثمانية الروسية ١٨٢٨-١٨٢٩), İstanbul 1993.
- GÖZTEPE, T.M., *Osmanoğullarının Son Padişahı Vahdeddin Gurbet Cehenneminde* (وحيد الدين آخر السلاطين العثمانيين وحياته في جحيم الغربة), İstanbul 1968.
- GUBOĞLU, M., "Kanunî Sultan Süleyman'ın Boğdan Seferi ve Zaferi (حرب السلطان القانوني على البغدان وانتصاره 1538 M-945 H)", *Belleten*, L/198 (1987), 727-805.
- GÜRÜN, K., *Ermeni Dosyası* (إضبارة الأرمن), Ankara 1983.
- HAMDANI, A., "Ottoman Response to the Discovery of America and the New Route to India", *Journal of the American Oriental Society*, 101/3 (1981), 323-330.
- HANDZIC, "Ein Aspect der Entstehungsgeschichte Osmanischer Städte in Bosnian des 16. Jahrhunderts" *Südostforschungen*, XXXVII (1978), 41-49.
- HANİOĞLU, Ş. *Bir Siyasal Düşünür Olarak Dr. Abdullah Cevdet ve Dönemi* (الدكتور عبد الله جودت مفكراً سياسياً وعصره), İstanbul 1981.
- ———, *Bir Siyasal Örgüt Olarak Osmanlı İttihat ve Terakki Cemiyeti ve Jön Türklük* (جمعية الاتحاد والترقي كتظيم سياسي وحركة تركيا الفتاة 1889-1902), İstanbul 1986.
- HAYDAROĞLU, İ.P., *Osmanlı İmparatorluğu'nda Yabancı Okullar* (المدارس الأجنبية في الامبراطورية العثمانية), Ankara 1990.
- HERLIHY, P., *Odessa. A History. 1794-1914*, Cambridge 1986.
- HESS, A.C., *The Forgotten Frontier. A History of the Sixteenth Century Ibero-African Frontier*, Chicago 1978.
- ———, "The Moriscos; An Ottoman Fifth Column in Sixteenth Century Spain", *The American Historical Review*, LXXIV (1968), 1-25.
- HUHN, I., *Der Orientalist Johann Gottfried Wetzstein als preussischer Konsul in Damaskus (1849-1861). Dargestellt nach Seinen hinterlassenen Papieren*, Berlin 1989.
- HÜBER, R., *Die Bagdadbahn*, Berlin 1943.

- HÜSEYİN AVNİ, *Bir Yarım Asır Müstemleke Tarihi* (تاريخ مستعمرة على مدى نصف قرن), İstanbul 1932.
- IMBER, C., "Paul Witteks de la défaite d'Ankara a la prise de Constantinople", *OA*, V (1986), 65-81.
- IMBERT, P., *La Rénovation de l'Empire Ottoman. Affaires de Turquie*, Paris 1909, (trc. A. Cemgil, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Yenileşme Hareketleri, Türkiye'nin Meseleleri* حركات (إدخال إلى تاريخ دار الفنون "الجامعة") للتجديد في الامبراطورية العثمانية، مشاكل تركيا) İstanbul 1981.
- ITZKOWITZ, N., "Eighteenth Century Ottoman Realities", *Studia Islamica*, XVI (1962), 74-94.
- İĞDEMİR, U., *Kuleli Vak'ası Hakkında Bir Araştırma* (دراسة حول حادثة قله لي), Ankara 1942.
- İHSANOĞLU, Ekmeleddin., "Dârülfünûn Tarihçesine Giriş" (مدخل إلى تاريخ دار الفنون "الجامعة"), *Belleten*, LIV/210 (1990) 699-738.
- ———, "Mühendishâne-i Berrî-i Hümâyûn Başhocası İshak Efendi, Hayatı ve Çalışmaları Hakkında Arşiv Belgelerine Dayalı Bir Değerlendirme Denemesi" (دراسة أولية من خلال الوثائق حول حياة وأعمال اسحاق افندي المعلم الأول في المهندسخانة البرية الهمايونية), *Belleten*, LIII/ 207-208, Târîh 735-768.
- İHSANOĞLU, Ekmeleddin.- Mustafa.KAÇAR, "II. Mahmud'un Mekteb-i Tıbbiye Ziyaretinde İrâd Ettiği Nutkun Hangisi Doğrudur" (أي الخطب التي ألقاها السلطان محمود الثاني هي الصحيحة عند زيارته), *TaTo*, XIV/83 (İstanbul 1990), 44-48.
- İLGÜREL, M., "Zenta", *İA*, XIII, 536-538.
- İNALCIK, HALİL, "Bayezid I", *DİA*, V, 231-234.
- ———, "Bosna'da Tanzimat'ın Tatbikine Ait Vesikalar" (الوثائق الخاصة بتطبيق بنود التنظيمات في البوسنة), *TV*, 1/5 (Ankara 1942) 374-389.
- ———, "Centralization and Decentralization in Ottoman Administration", *Studies in Eighteenth Century Islamic History*, London 1977, s.27-52.
- ———, *Fatih Devri Üzerinde Tetkikler ve Vesikalar* (دراسات ووثائق حول عهد السلطان الفاتح), Ankara 1954.
- ———, "Edirne'nin Fethi (فتح أدرنة) (1361)", *Edirne: 600. Fethi Yıldönümü Armağanı Kitabı*, Ankara 1965, s.137-159.
- ———, "Mehmed II", *İA*, VII, s. 506-535

- ———, "Military and Fiscal Transformation in the Ottoman Empire 1600-1700", *AO*, VI (1980), 283-337.
- ———, "Muhammed I", *EI²* (İng), VI/113-114, s.973-977.
- ———, "Murad II", *İA*, VIII, 598-614.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti Üzerinde Bir Tetkik Münasebetiyle" (دراسة حول الوضع الاقتصادي لتركيا ابان قيام الامبراطورية العثمانية وتطورها) *Belleten*, XX/60 (1951), 664-676.
- ———, "Osmanlı Rus Rekabetinin Menşei ve Don-Volga Kanalı Teşebbüsü" (نشأة الصراع العثماني الروسي ومحاوله انشاء قناة الدون-فولغا) *Belleten*, XII/46 (1948), 349-402.
- ———, "Ottoman Methods of Conquest", *Studia Islamica*, II (1955), 103-129.
- ———, "Saraybosna Şeriye Sicillerine Göre Viyana Bozgunundan Sonraki Harp Yıllarında Bosna" (البوسنة خلال سنوات الحرب التي أعقبت هزيمة فينا من واقع سجلات المحكمة الشرعية في سراييفو) *TV*, II (1942-43), 178-187, 372-383.
- ———, "Sened-i İttifak" (وثيقة التحالف), *Belleten*, XXVII/112 (1946).
- ———, *Tanzimat ve Bulgar Meselesi* (التنظيمات والمسألة البلغارية), Ankara 1943.
- ———, "Tanzimat'ın Uygulanması ve Sosyal Tepkileri" (تطبيق أسس التنظيمات وأصداؤها الاجتماعية) *Belleten*, XXVII (1964), 623-690.
- ———, "The Ottomans and the Caliphate", *The Cambridge History of Islam*, I (1970), 320-323.
- ———, "Türkler (Osmanlılar)" (الأتراك العثمانيون), *İA*, XII/2, 286-308.
- İPEK, N., *Rumeli'den Anadolu'ya Türk Göçleri* (الهجرات التركية من الروملي إلى الأناضول), Ankara 1993.
- JÄESCHKE, G., "Der Turanismus der Jungtürken. Zur osmanischen Aussenpolitik im Weltkrieg", *Welt des Islams*, XXIII, (1941), 1-54.
- JENNINGS, R.C., "Some Thoughts on the Gazi-Thesis", *WZKM*, 76 (1986), 151-161.
- KALDY-NAGY, Gy., "Suleimans Angriff auf Europa", *Acta Orientalia*, XXVIII/2 (1974), 163-212.

- KALESHI, H. "Türkler'in Balkanlar'a Girişi ve İslâmlaştırılma, (Arnavut halkının etnik ve millî varlığının korunmasının sebepleri)" (أسباب حماية الوجود الاثني (دخول الأتراك إلى البلقان وفعاليات الأسلمة) (trc. K. Beydilli), TED, X-XI (1981), 177-194.
- KAMPEN, W.VAN, *Studien zur deutschen Türkeipolitik in der Zeit Wilhelms II.*, Kiel 1968.
- KARACA, ALİ., *Anadolu İslahâtı ve Ahmet Şakir Paşa* (1838-1899)., İstanbul 1993. (الإصلاح في الأناضول وأحمد شاكِر باشا)
- KARAL, E.Z., *Fransa-Mısır ve Osmanlı İmparatorluğu, 1797-1802*, İstanbul 1940. (فرنسا-مصر والامبراطورية العثمانية)
- ———, *Osmanlı İmparatorluğu'nda İlk Nüfus Sayımı* (أولى عمليات تعداد السكان في الامبراطورية العثمانية) 1831, Ankara 1943.
- ———, "Yunan Adalarının Fransızlar Tarafından İşgali ve Osmanlı-Rus Münâsebatı, (احتلال اليونانية والعلاقات العثمانية الروسية) 1797-1798", TD. I (1937) 100-125.
- KARAMUK, G., *Ahmed Azmi Efendis Gesandtschaftsbericht als Zeugnis des osmanischen Machtverfalls und der beginnenden Reformära unter Selim III.* Frankfurt 1975
- KICIMAN, N., *Medine Müdafaası Veya Hicaz Bizden Nasıl Ayrıldı?* (الدفاع عن المدينة المنورة أو كيف خرج الحجاز من أيدينا) İstanbul 1971
- KIEL, M., "Urban Development in Bulgaria in the Turkish Period: The Place of Turkish Architecture in the Process", IJTS, IV/2 (1989), 79-158.
- KIRZIOĞLU, F., *Osmanlılar'ın Kafkas Ellerini Fethi* (فتح العثمانيين لأراضي القوقاز) (1451-1590), Ankara 1976.
- KISSLING, H.J., "Die Köprülü Restauration", *Internationales Kulturhistorisches symposion Mogersdorf 1969*, (1972), s.75-84.
- ———, "Zur Tätigkeit des Kemal Reis im Westmittelmeer", WZKM, LXII (1962), 153-171.
- KOCABAŞOĞLU, U., *Kendi Belgeleriyle Anadolu'daki Amerika. 19. Yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu'ndaki Amerikan Misyoner Okulları* (أمريكا في الأناضول من خلال وثائقها. مدارس التبشير الأمريكية في أراضي الامبراطورية العثمانية في القرن التاسع عشر) İstanbul 1989.
- KOCAÇIK, F., "Balkanlardan Anadolu'ya Yönelik Göçler" (الهجرة من البلقان إلى الأناضول), OA, I (1980), 137-190.

- KODAMAN, B., "Hamidiye Hafif Sûvârî Alayları. (II. Abdülhamid ve Doğu Anadolu Aşiretleri)" (فرق حميدية للخيلة الخفيفة) (عبد الحميد الثاني وعشائر شرق الأناضول), *TD.XXXII*, (1979), 427-480.
- ———, *II. Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi* (النظام التعليمي في عهد عبد الحميد الثاني), İstanbul 1980.
- ———, *Sultan II. Abdülhamid Devri Doğu Anadolu Politikası* (سياسة الدولة في شرق الأناضول أيام عبد الحميد الثاني), Ankara 1987.
- KOLOĞLU, O., "1838 Osmanlı-İngiliz Ticaret Antlaşması ve Mısır Tehdidi" (معاهدة التجارة العثمانية "1838 Osmanlı-İngiliz Ticaret Antlaşması ve Mısır Tehdidi") (الانجليزية عام ١٨٣٨م والتهديد المصري), *Ta To*, X/60 (Aralık 1988), 26-37.
- ———, *Takvim-i Vekayi. Türk Basınında 150 Yıl* (جريدة تقويم الوقائع، ١٥٠ عاماً في الصحافة التركية) (1831-1891, Ankara (ts.)).
- KOPCAN, V., "Die Osmanische Provinz Nové Zámky (Eyâlet-i Uyvar)", *Asian and African Studies*, XXI (1985), 154-161.
- ———, *Turecká nebezpečenstvo a Slovensko*, Bratislava 1986.
- ———, "Zur historischen und Geographischen Abgrenzung der Osmanischen Bezeichnung Orta Macar (Mittelungarn)", *Asian and African Studies*, XVII (1981), 83-93.
- KORNRUMPF, H.J. "Mehmed Şükrü Pascha, der Verteidiger von Edime. 1912/13", *Südostforschungen*, XLI, (München 1982), 181-197 (*Südost-Forschungen*)
- KORTEPETER, C. Max, "The rise of King Abdalaziz İbn Sa`ud during the era of Ottoman Sultan Abdulhamid II." *The Islamic World from classical to modern times*, Princeton-New York 1988, s.733-769.
- KÖPRÜLÜ, O., "Feyzullah Efendi", *İA*, IV, 593-600.
- KÖSSLER, A., *Aktionsfeld Osmanischen Reich. Die Wirtschafts Interessen des Deutschen Kaiserreiches in der Türkei 1871-1908*, New York 1981.
- KREUTEL, R.F., *Kara Mustafa von Wien*, Vienne 1955.
- KRUPNYCKYJ, BORYS, *Geschichte der Ukraine von den Anfaengen bis zum jahre 1917*, Wiesbaden 1963.
- KUCEROVA, K., "The Influence of the Ottoman Expansion on Ethnic Changes and Social Development in Central Europa", *Ottoman Rule in Middle Euorapa and Balkan in the 16th and 17th Centuries*, Praque 1978, s.78-91.
- KURAN, A., BEDEVİ, *Osmanlı İmparatorluğu'nda İnkılâp Hareketleri ve Millî Mücâdele* (الحركات الثورية في الامبراطورية العثمانية والكفاح الوطني), İstanbul 1959.

- KURAN, E., *Avrupa'da Osmanlı İkamet Elçilerinin Kuruluşu ve İlk Elçilerin Siyâsî Faaliyetleri* (إقامة السفارات العثمانية الدائمة في أوروبا والنشاط السياسي لأوائل المفراء) (1793-1821), Ankara 1988².
- ———, *Cezayir in Fransızlar Tarafından İşgali Karşısında Osmanlı Siyaseti*, (السياسة العثمانية، 1827-1847. İstanbul 1957. في مواجهة الاحتلال الفرنسي للجزائر).
- ———, *İsveç Kralı XII. Karl'ın Türkiye de Kalışı ve Bu Sıralarda Osmanlı İmparatorluğu* (بقاء الملك السويدي كارل الثاني عشر في تركيا وحالة الامبراطورية العثمانية آنذاك), İstanbul 1943.
- ———, *Pрут Seferi ve Barışı* (حرب بروت وعقد الصلح), I-II, Ankara 1951, 1953.
- ———, *Türkiye ve İdil Boyu* (تركيا وعشيرة إيديل), Ankara 1966.
- ———, *Türkiye ve Rusya. XVIII. yüzyıl Sonunda Kurtuluş Savaşına Kadar Türk-Rus İlişkileri* (تركيا وروسيا، العلاقات التركية الروسية في نهاية القرن الثامن عشر حتى حرب الاستقلال) (1798-1919), Ankara 1970.
- KURAT, Y.T., *Henry Layard'ın İstanbul Elçiliği* (هنري لايارد سفيراً في استانبول) (1877-1878, Ankara 1968.
- KURMUŞ, O., *Emperyalizmin Türkiye'ye Girişi* (دخول الامبريالية إلى تركيا) (1974, İstanbul 1974.
- KURŞUN, ZEKERİYA, *Türk-Arap İlişkileri* (العلاقات التركية العربية) (1992, İstanbul 1992.
- KÜÇÜK, C., *Osmanlı Diplomasisinde Ermeni Meselesi'nin Ortaya Çıkışı* (ظهور المسألة الأرمنية في 1878-1897, İstanbul 1984. الدبلوماسية العثمانية).
- KÜTÜKOĞLU, BEKİR, *Osmanlı-İran Siyasî Münâsebetleri* (العلاقات السياسية العثمانية الإيرانية) (1578-1590, İstanbul 1962.
- ———, *Osmanlı-İran Siyasî Münâsebetleri* (العلاقات السياسية العثمانية الإيرانية) (1578-1612, İstanbul 1993.
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT, *Osmanlı-İngiliz İktisadî Münasebetleri* (العلاقات الاقتصادية العثمانية الإنجليزية) (1838-1850), İstanbul 1976.
- LANDAU, J.M., *The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage: A Case of Ottoman Political Propaganda*, Detroit 1971.
- ———, *The Politics of Panislamism, Ideology and Organization*, London 1990.

- LANGER, W., *European Alliances and Alignment 1871-90*, New York 1950.
- ———, *The Diplomacy of Imperialism*, New York 1951.
- LAWRENCE, T.E., *Seven Pillars of Wisdom*, London 1935.
- ———, *Revolt in the Desert*, London 1927.
- LESURE, M., *Lépanto La crise de l'Empire Ottoman*, Paris 1972.
- LINDER, R.P., *Nomads and Ottoman in Medieval Anatolia*, Bloomington 1983.
- LOCKHART, *Nadir Shah, a Critical Study Based Mainly Upon Contemporary Sources*, London 1938.
- LOWRY, H., *Trabzon Şehrinin İslâmlaşma ve Türkleşmesi* (أسلمة مدينة طرابزون وتتركها), 1461-1581, İstanbul 1981.
- ———, "Turkish History. On whose Sources will it be based? A Case Study on the Burning of İzmir", *OA*, IX (1989), 1-29.
- LÜTFİ SİMAVÎ, *Sultan Reşad Hân'ın ve Halefinin Sarayında Gördüklerim* (مشاهداتي في سراي السلطان رشاد وخلفه), İstanbul 1924.
- MAHMUD CELÂLEDDİN PAŞA, *Mir'ât-ı Hakikat*, (yay. İ. Miroğlu), İstanbul 1983.
- MAIER, L., *Rumaenien auf dem Weg zur Unabhaengigkeitserklaerung, 1866-67*, München 1989.
- ———, *The Origins of Western Economic Dominance in the Middle East, Mercantilism and the Islamic Economy in Aleppo, 1606-1750*, New York 1988.
- Mc CARTHY, J., *Muslims and Minorities. The Population of Ottoman Anatolia and the End of the Empire*, New York-London 1983.
- MAXİM, M., "XVI. Asrın İkinci Yarısında Eflak-Boğdan'ın Osmanlı İmparatorluğu'na Karşı İktisadî ve Malî Mükellefiyetleri Hakkında Bazı Düşünceler" (بعض الآراء حول الالتزامات الاقتصادية "بعض الآراء حول الالتزامات الاقتصادية" والبغدان تجاه الامبراطورية العثمانية في النصف الثاني من القرن السادس عشر) *VII. Türk Tarih Kongresi, Bildiriler*, Ankara 1973, II, 553-566.
- MAHMUD MUHTAR, *Maziye bir Nazar. Berlin Muahedesinden Harb-i Umûmiye Kadar Avrupa ve Türkiye-Almanya Münâsebâtı* (نظرة على الماضي. العلاقات بين أوروبا وتركيا وألمانيا منذ معاهدة (نظرة على الماضي. العلاقات بين أوروبا وتركيا وألمانيا منذ معاهدة برلين حتى الحرب العالمية الأولى) İstanbul 1341.
- MEMDUH PAŞA, *Hal'ler ve İclâslar* (خَلْع وتولية), İstanbul 1329.

- MERT, Ö., "Anzavur'un Birinci Ayaklanmasına Dair Belgeler" (الوثائق الخاصة بالانتفاضة الأولى (لأنزاور باشا), *Belleten*, LVI/217 (1992), s. 847-963
- ———, "II. Mahmud Devrinde Anadolu ve Rumeli'nin Sosyal ve Ekonomik Durumu, الوضع, 1808-1839." *Türk Dünyası Araştırmaları*, XVIII (Haziran 1982), 33-73.
- ———, *XVII ve XIX. Yüzyılda Çapanoğulları* (آل چاپان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر), Ankara 1980.
- *Mısır Meselesi* (المسألة المصرية) (yay. Hariciye Nezareti) İstanbul 1334.
- MISİROĞLU, K., *Osmanoğulları'nın Dramı. Elli Gurbet Yılı* (مأساة الأسرة المالكة العثمانية، خمسون عاماً 1924-74), İstanbul 1974.
- MOLDEN, E., *Die Orientpolitik Metternichs, 1829-1833*, Wien-Leipzig 1913.
- MUGHUL, M. YAKUB, *Kanûnî Devri* (عهد السلطان سليمان القانوني), Ankara 1987.
- MUTLUÇAĞ, H., "Düyûn-ı Umûmiyye ve Reji Soygunu" (لجنة الديون العمومية وسرقة إدارة الاحتكار), *BTTD*, II (İstanbul 1967), 33-39.
- NAFF, T., "Ottoman Diplomatic Relations with Europa in the Eighteenth Century: Patterns and Trends", *Studies in Eighteenth Century*, s.88-102.
- NAGATA, Y., *Muhsinzade Mehmed Paşa ve Âyanlık Müessesesi* (محسن زاده محمد باشا ونظام الأعيان), Tokyo 1976
- NICOL, D.M., *The Last Centuries of Byzantium 1261-1453*, London 1972.
- O' BRIEN, C.B., "Russia and Turkey, 1677-1681: The Treaty of Bakhchisaray", *Russian Review*, XI (1953), 259-268.
- OCHSENWALD, W., *Religion, Society and the State in Arabia. The Hijaz under Ottoman Control 1840-1908*, Columbus, Ohio 1984.
- ———, *The Hijaz Railroad*, Charlottesville 1980.
- OKDAY, Ş., *Büyükbabam Son Sadriazam Tevfik Paşa* (جددي الصدر الأعظم الأخير توفيق باشا), İstanbul 1987.

- ———, *Osmanlıdan Cumhuriyete Padişah Yaveri İki Sadrazam Oğlu Anlatıyor* (اثنان من أبناء الصدور العظم من ياوران السلطان يتحدثان عن عهد العثمانيين إلى الجمهورية) İstanbul 1989.
- OLCAY, O., *Sevres Antlaşmasına Doğru* (نحو معاهدة سيفر), Ankara 1981.
- ORHONLU, C., *Habeş Eyâleti* (إيالة الحبشة), İstanbul 1974. s. 23-30.
- ———, *Asrın İlk Yarısında Kızıldeniz Sahillerinde Osmanlılar*, البحر الأحمر (العثمانيون على شواطئ البحر الأحمر), *TED*, XVI (1962), 1-10. XIX
- ———, "Tercüman", *İA*, XII, 1 (1974), 175-181.
- ORTAYLI, İLBER, "Çarlık Rusyası Yönetiminde Kars" (قارص تحت حكم روسيا القيصرية), *TED*, IX (1978), 343-362.
- ———, *II. Abdülhamid Döneminde Osmanlı İmparatorluğunda Alman Nüfuzu* (النفوذ الألماني في الامبراطورية العثمانية على أيام السلطان عبد الحميد الثاني) Ankara 1981.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu'nda Amerikan Okulları Üzerine Bazı Gözlemler" (بعض الملاحظات حول المدارس الأمريكية في الامبراطورية العثمانية), *AİD*, XIV/13 (Ankara 1981), 87-96.
- OSTROGRSKY, G., *Bizans Devleti Tarihi* (تاريخ الدولة البيزنطية) (trc F. Işıltan), Ankara 1981.
- ÖKE, MİM KEMAL, *II. Abdülhamid, Siyonistler ve Filistin Meselesi* (السلطان عبد الحميد الثاني والصهيونية والمسألة الفلسطينية) İstanbul 1982.
- ———, *Siyonizm ve Filistin Sorunu* (الصهيونية والمسألة الفلسطينية), 1800-1914, İstanbul 1982.
- ÖZBARAN, S., "Osmanlı İmparatorluğu ve Hindistan Yolu" (الامبراطورية العثمانية وطريق الهند), *TD*, XXXI (1978), s.131-141.
- ÖZCAN, AZMİ, *Pan-İslamizm. Osmanlı Devleti, Hindistan Müslümanları ve İngiltere*. الجامعة (1877-1914. الإسلامية والدولة العثمانية ومسلمو الهند وإنجلترا) İstanbul 1992.
- ÖZEL, AHMET, *İslam Hukukunda Ülke Kavramı, Darülsılam-Darülharb* (مفهوم الدولة في التشريع الإسلامي، دار الاسلام - دار الحرب) İstanbul 1988.
- ÖZKAYA, Y., *Osmanlı İmparatorluğu'nda Dağlı İsyanları* (الثورات الجبلية في الامبراطورية العثمانية) (1791-1808), Ankara 1983.

- ÖZTUNA, Y., *Bir Darbenin Anatomisi* (تشریح لأحد الانقلابات), İstanbul 1987.
- ÖZYÜKSEL, M., *Osmanlı-Alman İlişkilerinin Gelişim Sürecinde Anadolu ve Bağdat Demiryolları* (سكك حديد الأناضول وبغداد ابان تطور العلاقات العثمانية الألمانية), İstanbul 1988.
- PALOMBINI *Bündniswerben Ausländischer Mächte um perslen (1543-1600)*, Wiesbaden 1968
- PAMUK, Ş., *Osmanlı-Türkiye İktisadî Tarihi* (التاريخ الاقتصادي لتركيا العثمانية) 1500-1914, İstanbul 1988.
- ———, "150. yılında Balta Limanı Ticaret Antlaşması" (معاهدة بلطه ليماني التجارية في عامها المائة) *Ta To. X/60* (Aralık 1988), 38-41. (والخمسین)
- PARMAKSIZOĞLU, I., "Kemal Reis" *İA*, VI, 567-68.
- PERJES, G., *Mohaç Meydan Muharebesi* (معركة مهاج الكبرى) (trc. Ş. Başstav), Ankara 1988.
- PLANA, E., "V. Sultan Mehmed Reşâd'ın 1911 Yılında Kosova Vilâyetine Yaptığı Ziyaret" (الزيارة التي قام بها السلطان محمد رشاد الخامس إلى ولاية قوصوه عام ١٩١١م) *Çevren*, LV, (1986), 27-30.
- PLENTNJUV, G., "Rusko, turskata Vojna 1828-1829. g.i. Polozenieto na Balgarskija Narod., *Voennoistoriceski Sbornik*, Sofija LVII/6, (1988), 124-131.
- POMIANKOWSKI, J., *Der Zusammenbruch des Ottomanischen Reiches. Erinnerungen and die Türkei aus der Zeit des Weltkrieges*, Zürich-Leipzig-Wien 1928.
- POUR, ALI PDAFAR, *Nâdir Şah Devrinde Osmanlı-İran Münâsebetleri* (العلاقات العثمانية الايرانية) [رسالة دكتوراه لم تطبع في قسم التاريخ بآداب استانبول] في عهد نادر شاه 1977
- PURYEAR, V.J., *International Economy and Diplomacy in the Near East*, Stanford 1935.
- QUACK-EUSTATHIQDES, R., *Der Deutsche Philhelenismus Waehrend des Griechischen Freiheitskampfes 1821-1827*, München 1984.
- RAFAQ, ABDUL-KARIM, "Changes in the Relationship Between the Ottoman Central Administration and the Syrian Provinces from the Sixteenth to the Eighteenth Centuries", *Studies in Eighteenth Century İslamic History*, London 1977, s.53-75.
- ———, "The Revolt of Ali Pasha Janbulad (1605-1607) in the Contemporary Arabic Sources and its Significance", *VIII. Türk Tarih Kongresi, Bildiriler*, Ankara 1983, III, 1515-1534.

- RATHMANN, L., *Alman Emperyalizminin Türkiye'ye Girişi* (دخول الامبريالية الألمانية إلى تركيا) (trc. R.Zaralı), İstanbul 1976.
- RAYMOND, A., *The Great Arab Cities in the 16th-18th Centuries*, New York 1984.
- ROEMER, "The Safavid Period, Abbas I", *The Cambridge History of Iran*, Cambridge 1986, V, 262-278.
- ROSEN, G., *Geschichte der Türkei von dem Siege der Reform im Jahre 1826 bis Zum Pariser Tractat vom Jahre 1856*. I-II, Leipzig 1866-1867.
- ROUX, F. CHARLES, *Les origines de l'expédition d'Egypte*, Paris 1910.
- RUNCIMAN, S., *Das Patriarchat von Konstantinopel*, München 1970 (*The Great Church in Captivity. A Study of the Patriarchate of Constantinople from the Eve of the Turkish Conquest to Greek War of Independence*, Cambridge 1968).
- SAHİLLİOĞLU, H., "Dördüncü Murad'ın Bağdad Seferi Menzîlnâmesi" (كتاب منازل حملة مراد الرابع على بغداد), *Belgeler*, II/3-4 (1967), 1-35.
- SAİD PAŞA, *Hâtîrât* (مذكرات), I-III, İstanbul 1328.
- SAKAOĞLU, N., *Anadolu Derebeyi Ocaklarından Köse Paşa Hânedanı* (أسرة كوسه باشا إحدى الاسر الاقطاعية في الأناضول), Ankara 1984.
- SANDERS, D.V.K. Liman von, *Türkiye'de Beş Sene* (خمس سنوات في تركيا), İstanbul 1927.
- SARIYILDIZ, G., *Hicaz Karantina Teşkilatı* (جهاز الحجر الصحي "كرانتينة" في الحجاز) (1865-1914), (رسالة دكتوراه لم تطبع / قسم التاريخ بآداب استانبول), İstanbul 1989.
- ———, *Karantina Teşkilatının Kuruluşu ve Faaliyetleri*: "الكرانتينة" (إقامة أجهزة الحجر الصحي "الكرانتينة") (1838-1876, (ÜİFTBL. basılmamış Yüksek Lisans tezi) 1990.
- SCHEBEN, T., *Verwaltungsreformen der frühen Tanzimatzeit. Gesetze, Massnahmen, Auswirkungen*, Frankfurt 1991.
- SCHLECHTA-WSSEHRD, O., *Die Revolution in Constantinopel in den Jahren 1807 und 1808*, Wien 1882.
- SCHMIDT, J., "The Egri Campaign of 1596. Military History and the Problem Sources", *Habsburgische Osmanische Beziehungen*, CIEPO, Wienne 1985, s.125-144.
- SCHÖLCH, A., *Palaestina im Umbruch 1856-1882. Untersuchungen zur wirtschaftlichen und Sozio-politischen entwicklung*, Stuttgart 1986.

- SCHULTE, B.F., *Vor dem Kriegsausbruch 1914. Deutschland, die Türkei und der Balkan*, Düsseldorf 1980.
- SCHWARZ KL., "16. Yüzyıl Ortalarında Protestanların Umudu: Türkler" (الأتراك أمل البروتستانت في "16. Yüzyıl Ortalarında Protestanların Umudu: Türkler", *Ta To*, X/59 (1988), 9-13.
- SELEK, S., *Anadolu İhtilâli* (اضطرابات الأناضول), I-II. İstanbul 1973.
- SEVİNÇ, N., *Ajan Okulları*. (مدارس الجاسوسية), İstanbul (ts.).
- SEYYİD MUHAMMED ES-SEYYİD MAHMUD, *XVI. Asırda Mısır Eyaleti* (إيالة مصر في القرن XVI. Asırda Mısır Eyaleti), İstanbul 1990.
- SHAW, S.J., *Between Old and New. The Ottoman Empire under Selim III. 1789-1807*, Harvard 1971.
- ———, "Das Osmanische Reich und die moderne Türkei", *Fischer Weltgeschichte*, XV. *Der İslam II*, Frankfurt 1971. s.24-144.
- SHAY, L., *The Ottoman Empire from 1720 to 1734, as Revealed in Despatches of Venetian Baili*, Urbana 1944.
- SİRMA, İ.S., *Osmanlı Devleti'nin Yıkılışında Yemen İsyanları* (ثورات اليمن ودورها في انهيار الدولة العثمانية), Konya (ts.).
- SKENDI, S., *The Albanian National Awakening 1878-1912*. Princeton-New York 1967.
- SOHRWEİDE, H., "Der Sieg der Safeviden in Persien und Seine Rückwirkungen auf die Schiiten anatoliens im 16. Jahrhundert", *Der İslam* 41 (1965) s. 95-223.
- SOMEL, S.A., *Das Grundschulwesen in den Provinzen des osmanischen Reiches während der Herrschaftsperiode Abdülhamid II. (1876-1908)* Bamberg 1992 (basılmamış doktora tezi).
- SONYEL, SALAHI, "İngiliz Belgelerine Göre Adana'da Vuku Bulan Türk-Ermeni Olayları" (الأحداث التركية الأرمنية التي وقعت في أدنة على ضوء الوثائق الإنجليزية), *Belleten*, LI/201, (1987), 1240-1290.
- SOUCEK, S., "İnebahtı Savaşı (1571) Hakkında Bazı Mülahazalar" (بعض الملاحظات حول معركة إنيباختي "ليفانت" ١٥٧١م), *TED*, sy.4-5 (1974), 35-48.
- STADTMÜLLER, G., *Geschichtliche Ostkunde*, I., München 1963.
- SÜMER, F., "Abbas I", *D/İA*, I, 17-19.

- ———, "Avşarlılar" (الأفشار), *DİA*, IV, 164-165.
- ———, "Bozulus Hakkında", (حول قبيلة بوز اولوس), *AÜ DTCFD*, VII/10 (1949), 2-60.
- ———, *Safevi Devleti'nin Kuruluş ve Gelişmesinde Anadolu Türkeleri'nin Rolü* (دور أتراك الأتاضول في قيام الدولة الصفوية وتقدمها), Ankara 1976.
- SZAKÁLY, FR., "Phases of Turco-Hungarian Warfare Before the Battle of Mohács (1365-1526)", *Acta Orientalia*, XXXIII(1979), 65-111.
- SZÉKELY, -GY., "La Hongrie et la Domination Ottomane (XV^e-XVII^e siècles)" *Studia Turca-Hungarica*, Budapest 1975.
- ŞAHİN, İ.-HALAÇOĞLU, Y.-EMECEN, F.M., "Turkish Settlements in Rumelia (Bulgaria) in the 15th and 16th Centuries: Town and Village Population, *IJTS*, IV/2 (1989), 23-42.
- ———, "Amasya Antlaşması" (معاهدة أماسيا), *DİA*, III, 4-5.
- ŞEHİSUAROĞLU, B. "İkinci Meşrûtiyyet ve Âtîf Bey" (المشروطية الثانية وعاطف بك), *Belleten*, XXIII/90 (1959), 307-334.
- ŞEYH MUHSİN-İ FÂNÎ (HÜSEYİN KÂZİM KADRİ), *10 Temmuz İnkılabı ve Netâyici. Türkiye'nin İnkirâzının Sâ'ikleri. Makedonya, Ermenistan ve Suriye Meseleleri* (انقلاب ١٠ تموز ١٣٣٦، ونتائجه، اسباب انهيار تركيا، المسألة المقدونية ومسألة أرمينيا والمسألة السورية), İstanbul 1336.
- ŞİMŞİR, B., *Rumeli'den Türk Göçleri* (الهجرات التركية من الروملي), I-II. Ankara 1968.
- TAHSİN PAŞA, *Yıldız Hâtıraları* (مذكراتي في سراي يلديز), İstanbul 1931.
- TANRIKUT, A., *Yemen Notları* (خواطري في اليمن), Ankara 1965.
- TANSEL, S., *Sultan II. Bayezid'in Siyasî Hayatı* (بازيد الثاني وحياته السياسية), İstanbul 1966.
- TEKELİ, İ.-S., İLKİN, "İttihâd ve Terâkkî Hareketinin oluşumunda Selânik'in Toplumsal Yapısının Belirleyiciliği", *Türkiye'nin Sosyal Ekonomik Tarihi* (التركيب الاجتماعي لسلانك وقدرته الفاعلة), (1071-1920), Ankara 1980, s.351-382.
- TEKİN, Ş., "Türk Dünyasında Gazâ ve Cihâd Kavramları Üzerine Düşünceler" (افكار حول مفهوم الجهاد عند الأتراك), *Ta.To.XIX/109-110* (1993), 9-17, 73-79.
- TEKİNDAG, Ş., *Berkuk Devrinde Memlûk Sultanlığı* (السلطنة المملوكية في عهد برقوق), İstanbul 1961.

- ———, "Fatih Devrinde Osmanlı-Memlûkluk Münasebetleri" (العلاقات العثمانية المملوكية في عهد "Fatih Devrinde Osmanlı-Memlûkluk Münasebetleri", *TD*, XXX (1976), 73-98. (السلطان الفاتح)
- ———, "II. Bayezid Devrinde Çukurova'da Nüfuz Mücadelesi ve İlk Osmanlı-Memlûk Savaşları" (الصراع على النفوذ في منطقة ر أوا في عهد بايزيد الثاني والحروب العثمانية المملوكية الأولى), 1485-1491", *Bellefen*, XXXI/123 (1967), 345-379.
- ———, "Rodos'un Fethi", (*فتح جزيرة رودس*) *BTDD*, 11/7 (1968), 58-65.
- ———, "Süveyş'te Türkler ve Selman Reis'in Arzısı" (الأتراك في السويس وعريضة سلمان رئيس), *BTDD*, II/9 (1968), 77-80.
- ———, "Şah Kulu Baba Tekeli İsyanı" (ثورة شاه قولي بابا تكيه لي), *BTDD*, I/3 (1967), 34-39; I/4 (1968), 54-59.
- ———, "Yeni Kaynak ve Vesikaların Işığında Yavuz Sultan Selim'in İran Seferi" (حرب "Yeni Kaynak ve Vesikaların Işığında Yavuz Sultan Selim'in İran Seferi" (السلطان ياوز سليم على إيران على ضوء المصادر والوثائق الجديدة) *TD*, XXII (1968), 49-78.
- TERZİOĞLU, A., "II. Mahmud'un Son Hastalığı ile İlgili Raporlar ve Galatasaray Tıbbiyesi'nin 17 Şubat 1839'da açılışı" (التقارير المتعلقة بالمرض الأخير للسلطان محمود الثاني وافتتاح مدرسة "Ta To.", XIV/83 (İstanbul 1990), 38-43. (غلطة سراي الطبية في ١٧ فبراير ١٨٣٩م)
- TUKİN, C., *Osmanlı İmparatorluğu Devrinde Boğazlar Meselesi* (مسألة المضائق في العهد العثماني), İstanbul 1947.
- ———, "Pasarofça", *İA*, IX, 514-523.
- TUNAYA, T.Z., *Hürriyetin İlânı. II. Meşrûtiyyetin Siyâsî Hayatına Bakışlar* (إعلان الحرية، نظرات "على الحياة السياسية أبان المشروطية الثانية), İstanbul 1959.
- TURAN, OSMAN, "Anatolia in the Period of the Seljuks and the Beyliks", *The Cambridge History of İslam*, Cambridge 1970, s.231-262.
- ———, *Selçuklular Zamanında Türkiye* (تركيا في زمن السلاجقة), İstanbul 1971.
- TURAN, ŞERAFETTİN, "Bayezid II", *DİA*, V, 234-238.
- ———, "Fâtih Mehmed-Uzun Hasan Mücadelesinde Venedik" (دور البندقية في الصراع بين السلطان "Fâtih Mehmed-Uzun Hasan Mücadelesinde Venedik" (الفتح وحسن الطويل) *TAD*, III (1966), 63-138.

- ———, "Rodos'un Zabtından Malta Muhasarasına" (من فتح ردوس إلى حصار مالطة), *Kanunî Armağanı*, Ankara 1970, s.57-72.
- TÜRKGELDİ, A.F., *Görüp İştiklerim* (أحداث رأيها وأمور سمعتها), Ankara 1951.
- UÇAROL, R., *1878 Kıbrıs Sorunu ve Osmanlı-İngiliz Antlaşması. Adanın İngiltere'ye Devri* (مشكلة قبرص عام ١٨٧٨م والمعاهدة العثمانية الإنجليزية، التنازل عن الجزيرة لانتلرا), İstanbul 1978.
- ———, *Gazi Ahmed Muhtar Paşa. Bir Osmanlı Paşası ve Dönemi* (أحمد مختار باشا، أحد الباشوات العثمانيين وعهده), İstanbul 1976.
- ———, *Siyasî Tarih* (التاريخ السياسي), Ankara 1979.
- URAS, E., *Tarihte Ermeniler ve Ermeni Meselesi* (الأرمن في التاريخ والمسألة الأرمنية), İstanbul 1976².
- URSINUS, M., *Regionale Reformen im osmanischen Reich am Vorabend der Tanzimat. Reform der Rumelischen Provinzialgouverneure im Gerichtssprengel von Manastır (Bitola) zur Zeit der Herrschaft Sultan Mahmud II (1808-1839)*, Berlin 1982.
- UZUNÇARŞILI, İ.H., "Ali Suavî ve Çırağan Vak'ası" (علي سَعَاوي وحادثة قصر چراغان), *Bileten*, XXIX, (1944), 71-118.
- ———, "Arşiv Vesikalarına Göre Yedi Ada Cumhuriyeti" (جمهورية الجزر السبع على ضوء الوثائق العثمانية), *Belleten*, I/3-4 (1937), 627-639.
- ———, "1908 Yılında İkinci Meşrûtiyyetin Ne Sûretle İlân Edildiğine Dâir Vesikalar" (وثائق حول الكيفية التي أعلنت بها المشروطية الثانية عام ١٩٠٨م), *Belleten*, XX/77, (1956), 103-174.
- ———, "II. Abdülhamid'in Hal'ı ve Ölümüne Dair Bazı Vesikalar" (بعض الوثائق حول خلع السلطان عبد الحميد الثاني ووفاته), *Belleten*, X/40, (1946), 705-748.
- ———, "Kaynarca Muahedesinden Sonraki Durum İcâbı Karadeniz Boğazı'nın taksimi" (تقسيم مضيق البحر الأسود اقتضاءً للوضع في أعقاب معاهدة قينارجة), *Belleten*, XLIV/175, 1980, 511-533.
- ———, *Meşhur Rumeli Âyânlarından Tirsinikli İsmail, Yılıkoğlu Süleyman Ağalar ve Alemdar Mustafa paşa* (تيرسينيكلي اسماعيل أغا ويليقي سليمان أغا والعمدار مصطفى باشا من أعيان الروملي المشاهير), İstanbul 1942.
- ———, *Mekke-i Mükerrreme Emirleri* (أمراء مكة المكرمة), Ankara 1972.

- ———, *Midhat Paşa ve Yıldız Muhakemesi*, (مدحت باشا ومحكمة يلديز) Ankara 1967.
- ———, "Tersâne Konferansının Mukarrerâtı hakkında Şûrâ Mazbataları" (مضابط شورى الدولة "تسارنه كونفرانسين موكارراتي هككندا شوراء مازباتالاري") (حول مقررات مؤتمر الترسانة) *TD*, X (1959) 43-60.
- ÜLMAN, A. HALUK, *Birinci Dünya Savaşına Giden Yol*, (الطريق إلى الحرب العالمية الأولى) Ankara 1973.
- ÜZER, T., *Makedonya Eşkiyalık Tarihi ve Son Osmanlı Yönetimi* (تاريخ الاجرام في مقدونيا والادارة العثمانية الأخيرة), Ankara 1979.
- VASIĆ, M., "Osmanlı İmparatorluğu'nda Martoloslar" (تشكيلات المارتولوز في الامبراطورية العثمانية) (trc. K. Beydilli), *TD*, XXXI, 1977, s.47-64.
- VEINSTEIN, G., "Les préparatifs de la campagne navale Franco-Turque de 1552 a travers les orders du Divan Ottoman", *Revue de l'occident musulman et de la Méditerranée*, XXXIX (1985), 35-67.
- ———, "XVI. Yüzyılda Karadeniz'in Kuzeyindeki Steplerde Bulunan Osmanlı Kolonizasyon Çiftlikleri" (جفالك المستوطنات العثمانية في السهوب الواقعة شمال البحر الأسود في القرن السادس عشر) (trc Y. Cezar), *İFM*, XLIII/1-4 (1987), 79-109.
- VESELA, Z., "Slovakia and the Ottoman expansion in the 16th and 17th Centuries.", *Ottoman Rule in Middle Europa and Balkan in the 16th and 17th Centuries*, Praque 1978. s.5-44.
- VOCELKA, K., "Avusturya-Osmanlı Çekişmelerinin Dahili Etkileri" (التأثير الداخلي للنزاعات النمساوية العثمانية) *TD*, XXXI (1978), 5-28.
- VRYONIS, Sp., *The Decline of medieval Hellenism in Asia Minor and the Process of Islamization From the Eleventh Through the Fifteenth Century*, California 1971.
- YANS, KERİM, IV. *Murad Devrinde Osmanlı-Safevî Münâsebetleri*, (العلاقات العثمانية الصفوية في رسالة دكتوراه لم تطبع في قسم التاريخ آداب استانبول) 1977. عهد مراد الرابع
- YATAK, S., *Fahreddin Paşa ve Medine Müdafaası* (فخر الدين باشا ودفاعه عن المدينة المنورة) (رسالة دكتوراه لم تطبع في قسم التاريخ آداب استانبول) İstanbul 1990
- YAZICI, N., "Tanzimat Devri Osmanlı Posta Teşkilâtı" (البريد العثماني في عهد التنظيمات) *İletişim*, (Ankara, Temmuz 1981), 17-52.
- ———, *Takvim-i Vekayi* (تقويم الوقايع), *Belgeler*, Ankara 1983.

- YENİAY, İ.H., *Yeni Osmanlı Borçları Tarihi* (تاريخ الدينون العثمانية الحديثة), İstanbul 1944.
- YERASİMOS, S., *Az gelişmişlik Sürecinde Türkiye* (تركيا في طور الدولة النامية), İstanbul 1980.
- YÖNTEM, A., CANİB, "Râmî Mehmed Paşa'nın Sulhnâmesi" (وثيقة الصلح الذي عقده رامي محمد باشا), *IX. Türk Tarih Kongresi, Tebliğler*, Ankara 1952. s.346-353.
- YURDAYDIN, H.G., *Kanunî'nin Cülûsu ve İlk Seferleri* (جلوس السلطان القانوني على العرش وحروبه), Ankara 1961. (الأولى).
- YÜCEL, Y., *II. Osman Adına Yazılmış Zafer-nâme* (كتاب النصر الذي ألّف للسلطان عثمان الثاني), Ankara 1983.
- WAGNER, GEORG, *Das Türkenjahr 1664. Eine europäische Bewährung*, Eisenstadt 1964.
- ———, "Otuz Yıl Savaşları Döneminde Osmanlı ve Avusturya İmparatorluklarının Politikası" (سياسة الامبراطوريتين العثمانية والنمساوية ابان حرب الثلاثين عاما), *OA*, II (1981), 147-166.
- WALLACH, J., *Anatomie einer Militaerhilfe. Die preussisch-deutschen Militaermissionen in der Türkei. 1835-1919*, Düsseldorf 1976.
- WEITHMANN, M.W., *Kriesenherd Balkan*, München 1992.
- WERNER, E., *Büyük Bir Devletin Doğuşu: Osmanlılar* (ميلاد دولة عظمى: العثمانيون), (1300-1481), (trc O.Esen-Y.Öner), İstanbul 1986, I-II.
- WITTEK, P., "Ankara Bozgunundan İstanbul'un Zaptına" (من الهزيمة في أنقرة إلى احتلال استانبول), (trc., H.İnalçık), *Belleten*, VII/27 (1943), 557-589.
- ———, *Menteşe Beyliği* (إمارة منتشا), (trc O.Ş. Gökyay), Ankara 1986.
- ———, *The Rise of the Ottoman Empire*, London 1938.
- ZACHARIADOU, "The Conquest of Adrianople by the Turks", *Studi Veneziani* XIII (1970), 211-217.
- ———, "The First Serbian Campaigns of Mehmed II (1454, 1455)", *Annali dell'istituto Orientale di Napoli*, XIV (Naples 1964), 837-840.
- ———, "Pachymeres on the Amourioi of Kastamonu", *Byzantine and Modern Greek Studies*, III (1977), 57-70.

- ———, "Süleyman Çelebi in Rumelia and the Ottoman Chronicles", *Der İslam*, LX (1983), 268-296.
- ———, (ed.), "The ottoman Emirate (1300-1389), Rethymnon, 1993.
- ZEİNE, Z. N., *Arab-Turkish Relations and the Emergence of Arab Nationalism*, Beirut 1959.
- ———, *The Emergence of Arab Nationalism. With a Background Study of Arab-Turkish Relation in the Near-East*, Beirut 1966.
- ZİYA ŞAKİR, *Abdülhamid'in Son Günleri* (أيام السلطان عبد الحميد الأخيرة), İstanbul 1943.

مصادر الأنظمة الإدارية قبل عهد التنظيمات

تشكيلات السراي العثماني

- AKKUTAY, ÜLKER, *Enderun Mektebi* (مدرسة الأندرون), Ankara 1984
- ALTUNDAĞ, ÜLKÜ, "Darussaade Ağası" (أغا دار السعادة), *DİA*, IX.
- BAYSUN, M. CAVİD, "Cem" (الأمير جم), *İA*, III, 69-81
- ELDEM, SEDAD H.-AKOZAN, FERİDUN, *Topkapı Sarayı* (سراي طوب قابي), (ts.).
- FENERCİ MEHMED, *Osmanlı Kıyafetleri* (الزّي العثماني), İstanbul 1986
- HIZIR B. İLYAS, *Letâif-i Enderun* (لطائف الأندرون), İstanbul 1276
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlı Padişahı" (السلطان العثماني), *SBFD*, XIII (1958), s. 68-79.
- ———, "Osmanlılarda Saltanat Veraseti Usulü ve Türk Hâkimiyet Telâkkisi ile ilgisi" (أصول وراثّة السلطنة عند العثمانيين وعلاقتها بمفهوم السيادة التركية), *SBFD*, XIV (1959), s. 69-94.
- ———, "Pâdişah" (السلطان), *İA*, IX, 491-95.
- ———, "Mehmed II", *İA*, VII, 506-535.
- ÖZCAN, ABDÜLKADİR, "Cülûs" (اعتلاء العرش), *DİA*, VIII, 108-114.
- TANERİ, A., *Osmanlı Devleti'nin Kuruluş Döneminde Hükümdarlık Kurumunun Gelişmesi ve Saray Hayatı-Teşkilâtı* (تطور نظام الحكم عند العثمانيين إبان قيام الدولة وحياء السراي العثماني وتشكيلاته), Ankara 1978.

- ULUÇAY, ÇAĞATAY, *Harem II* (الحريم السلطاني), Ankara 1971.
- ———, *Padişahların Kadınları ve Kızları* (زوجات السلاطين وبناتهم), Ankara 1980.
- VAN MOUR, *On Sekizinci Yüzyılın Başlarında Osmanlı Kıyafetleri* (الزّي العثماني في أوائل القرن الثامن عشر), Paris 1714.

مصادر النظم المركزية

- AKGÜNDÜZ, AHMET, *Osmanlı Kanunnameleri* (القانوننمات العثمانية), I-VI, İstanbul 1990-93.
- BARKAN, Ö. LÜTFİ, "H. 933-934 (M. 1527-1528) Mali yılına âit bir bütçe örneği" (نموذج لميزانية نموذج لميزانية), *İFM*, XV/1-2, 251-329. ترجع الى العام المالي ٩٣٣-٩٣٤هـ/١٥٢٧-١٥٢٨م
- ———, "954-955 (1547-1548) Mali Yılına âit bir Osmanlı Bütçesi" (ميزانية عثمانية ترجع الى العام ٩٥٤-٩٥٥هـ/١٥٤٧-١٥٤٨م), *İFM*, XIX/1-4, 219-276.
- ———, "1070-1071 (1660-1661) Tarihli Osmanlı Bütçesi ve Bir Mukayesi" (ميزانية عثمانية تاريخية), *İFM*, XVII /1-4, 304-347. مؤرخة في ١٠٧٠-١٠٧١هـ/١٦٦٠-١٦٦١م ومقارنة لها مع أخرى
- ———, "1079-1080 (1669-1670) Mali Yılına âit Bir Osmanlı Bütçesi ve ekleri" (ميزانية عثمانية ١٠٧٩-١٠٨٠هـ/١٦٦٩-١٦٧٠م وملحقاتها), *İFM*, XVII /1-4, 225-303. ترجع الى العام المالي
- ———, "Kanunname" (قانوننامه), *İA*, VI, 185-196.
- BAYSUN, M. CAVİD, "Musadere" (المصادرة), *İA*, VIII, 669-673.
- BERKES, NİYZAİ, *Türkiye'de Çağdaşlaşma* (العصرنة في تركيا), İstanbul 1973.
- BEYDİLLİ, KEMAL, *1790 Osmanlı-Prusya İttifakı, Meydana Gelişi-Tahlili-Tatbiki* (التحالف العثماني مع بروسيا، ظهوره وتحليله وتطبيقه), İstanbul 1984.
- DERİNGİL, SELİM, "II. Abdülhamid'in Dış Politikası" (السياسة الخارجية للسلطان عبد الحميد الثاني), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi*, II, 305-306.
- EMECEN, FERİDUN, "Sefere Götürülen Defterlerin Defteri" (دفتر الدفاتر الذي يصحبه الجيش), *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul 1991, s. 241-268.

- ERİM, NİHAD, *Devletlerarası Hukuku ve Siyasi Tarih Metinleri* (القانون الدولي ونصوص التاريخ (السياسي), I, Ankara 1953.
- ESAD EFENDİ, *Teşrifat-ı Kadime* (التشريعات القديمة), İstanbul 1287.
- FINDLEY, CARTER V., *Bureaucratic Reform in the Ottoman Empire. The Sublime Porte, 1789-1922*, Princeton 1980.
- FLEISCHER, CORNELL, H., "Preliminaries to the Study of the Ottoman Bureaucracy". *Raiyyet Rusûmu, Essays presented to Halil İnalcık, Journal of Turkish Studies*, 10, s. 135-141.
- GIBB, H.A.R.-BOWEN, HAROLD, *Islamic Society and the West, Islamic Society in the Eighteenth Century I/I-II*, Oxford 1950-57.
- GÖKBİLGİN, M. TAYYİB, "Nişancı" (النشائي), *İA*, IX, 299-302.
- HALAÇOĞLU, YUSUF, *XIV-XVII. Yüzyıllarda Devlet Teşkilâtı ve Sosyal Yapı* (أجهزة الدولة والتركيب الاجتماعي من القرن الرابع عشر الى القرن السابع عشر), Ankara 1991.
- HUREVITZ, *Diplomacy in the Near and Middle East, 1535-1914 I*, Princeton 1956.
- ———, "The Europeanization of Ottoman Diplomacy The Conversion from Unilateralism to Reciprocity in the Nineteenth Century" *Belleten* XXV/99 (1961) 455-466.
- ———, "Ottoman Diplomacy and the European State System", *MEJ*, XV (1961), 141-152.
- İNALCIK, HALİL, *The Ottoman Empire, The Classical Age, 1300-1600*, London 1973.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu'nda Kültür ve Teşkilât" (الثقافة والنظم في الامبراطورية العثمانية), *Türk Dünyası El Kitabı*, Ankara 1992, I, 457-476.
- ———, "Reis-ul-küttâb" (رئيس الكتاب), *İA*, IX, 671-683.
- İPŞİRLİ, MEHMET, "Babîâli" (الباب العالي), *DİA*, IV, 378-386.
- ITZKOWITZ, N-NOTE, M., *Mubadele, an Ottoman Russian Exchange of Ambassadors*, Chicago 1970.
- KURAN, ERCÜMEND, *Avrupa'da Osmanlı İkamet Elçiliklerinin Kuruluşu ve İlk Elçilerin Siyasi Faaliyetleri* (إقامة السفارات العثمانية الدائمة في أوروبا والنشاط السياسي للسفراء الأوائل), 1793-1821, Ankara 1968.

- KÜTÜKOĞLU, BEKİR, *Osmanlı-İran Siyâsî Münâsebetleri* (العلاقات السياسية بين العثمانيين والایرانيين) (1578-1612), İstanbul 1993.
- ———, "Vekâyinüvis" (كاتب الوقائع), *İA*, XIII, 271-287.
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT, "Buyruldu" (البيورلدي 'أي الأمر أو الحكم الصادر عن الديوان الهمايوني'), *DİA*, VI, 478-480.
- ———, "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Devleti'nde Fevkalâde Elçilerin Ağırılanması" (استضافة) (الخطوط الهمايونية) Prof. Dr. İsmail Ercüment Kuran'a Armağan, Prof. Dr. İsmail Ercüment Kuran'a Armağan, Ankara 1989, s. 199-231.
- KARAL, ENVER ZİYA, *Selim III'ün Hat-tı Hümayunları, Nizam-ı Cedid* (الخطوط الهمايونية) (الفرمانات التي أصدرها سليم الثالث، النظام الجديد) 1789-1807, Ankara 1988.
- KOÇİ BEY, *Risale* (nşr. A.K. Atsüt), İstanbul 1939.
- KOÇU, REŞAT EKREM, *Osmanlı Muahedeleri ve Kapitülasyonları* (المعاهدات العثمانية والامتيازات) (الأجنبية), İstanbul 1934.
- KÖPRÜLÜ, M. FUAD, *Bizans Müesseselerinin Osmanlı Müesseselerine Tesiri* (تأثير النظم البيزنطية في النظم العثمانية), İstanbul 1981.
- LYBYER, ALBERT HOWE, *Kanunî Sultan Süleyman Devrinde Osmanlı İmparatorluğu'nun Yönetimi* (حكم الامبراطورية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني), İstanbul 1987.
- Lutfi Paşa, *Lutfi Paşa Asafnamesi* (نşr., M. Kütükoğlu), İstanbul 1991.
- MUMCU, AHMET, *Osmanlı Devleti'nde Rüşvet, Özellikle Adlî Rüşvet* (الرشوة في الدولة العثمانية ولا سيما رشوة القضاء), Ankara 1969.
- ———, *Hukuksal ve Siyasal Karar Organı Olarak Divan-ı Hümayun* (الديوان الهمايوني جهازاً) (القرارات الحقوقية والسياسية), Ankara 1976.
- NAFF, THOMAS, "Ottoman Diplomatic Relations with Europe in the Eighteenth Century. Patterns and Trends", *Studies in Eighteenth Century Islamic History*, Illinois 1977, s. 88-107.
- NORADOUNGHIAN, GABRIEL, *Recueil d'actes internationaux de l'Empire Ottoman*, I-III, Paris 1897-1903.
- OLIVIER, *Türkiye Seyahatnamesi* (رحلة تركيا) (trc. Oğuz Gökmen), İstanbul 1977.

- ORHONLU, CENGİZ, *Osmanlı Tarihine Ait Belgeler, Telhisler* (وثائق وتلخيصات حول التاريخ العثماني) (1597-1607), İstanbul 1970.
- ———, "Tercüman" ترجمان, *İA*, XII, 175-181.
- ORTAYLI, İLBER, "Mubadele", *EI*², VII, 275-276.
- ÖZCAN, ABDÜLKADİR, "Fatih'in Teşkilât Kanunnamesi ve Nizam-ı Alem için Kardeş Katli Meselesi" (قانوننامه السلطان الفاتح عن النظم وقضية قتل الاخوة لأجل نظام العالم), *TD*, sy.33, s. 7-56.
- SOYSAL, İSMAİL, *Fransız İhtilali ve Türk-Fransız Diploması Münasebetleri* (الثورة الفرنسية والعلاقات الدبلوماسية التركية الفرنسية), Ankara 1964.
- TEBLY, KARL, *Dersaadet'te Avusturya Elçileri* (سفراء النمسا في استانبول), Ankara 1988.
- TEMELKURAN, TEVFIK, "Divân-ı Hümâyün Mühimme Kalemi" (قلم المهمة في الديوان الهمايوني), *TED*, sayı 6, 129-175.
- TANERİ, AYDIN, *Osmanlı İmparatorluğu'nun Kuruluş Döneminde Vezir-i Azamlık* (منصب الوزير الأعظم إبان قيام الامبراطورية العثمانية), Ankara 1974.
- TEVKİ'Î ABDURRAHMAN PAŞA, "Kanunname", *MTM*, I, sy. 3, İstanbul 1331, s. 497-544.
- TURAN, ŞERAFETTİN, "1560 Tarihinde Anadolu'da yiyecek maddeleri fiyatlarını gösteren bir İran elçilik heyeti masraf defteri" (دفتر المصاريف الخاص بهيئة السفارة الإيرانية ويستبان منه أسعار المواد) (دفتر المصاريف الخاص بهيئة السفارة الإيرانية ويستبان منه أسعار المواد), *AÜDTCD*, XVII/3-4, (Ankara 1964), s. 273-294.
- UNAT, FAİK REŞİT, *Osmanlı Sefirleri ve Sefaretnameleri* (السفراء العثمانيون وتقاريرهم), Ankara 1968.
- UZUN, MUSTAFA, "Caize" جائزة, *DİA*, VII 29-30.
- VARLIK, MUSTAFA ÇETİN, "Ottoman Institutions of XVI. Century and Sultan Süleyman The Magnificent", *The Ottoman Empire in the Reign of Süleyman The Magnificent*, I, İstanbul 1988, s. 15-110.
- WOODHEAD, C.M., "From scribe to litterateur: The career of a sixteenth-century Ottoman Katib. *BSOAS*, IX/I, (1982), 55-74.

- YÜCEL, YAŞAR [yay.], *Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar, Kitab-ı Mustetab-Kitabu Mesalihi'l-Muslimin ve Menafi'i'l-Mu'minin-Hırsu'l-Muluk* (مصادر حول نظم الدولة العثمانية: كتاب مصالحي المسلمين ومنافع المؤمنين، وحرز الملوك) Ankara 1988.

نظم الإيالات

- AKDAĞ, MUSTAFA, *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celâli İsyanları* (كفاح الأهالي) İstanbul 1975.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu'nun Yükseliş Devrinde Esas Düzen" (النظام الأساسي إبان نهضة) *TAD*, III/4-5, (1967), 139-156.
- AYN ALİ, *Kavânin-i Al-i Osman der Hulâsa-i Mezâmîn-i Defter-i Divân* (قوانين آل عثمان در خلاصة) İstanbul 1280.
- BARBIR, KARL K, *Ottoman Rule in Damascus, 1708-1758*, Princeton 1980.
- BARKAN, Ö. LÜTFİ, *XV-XVI. inci asırlarda Osmanlı imparatorluğu'nda Zirai Ekonominin Hukukî ve Mali Esasları* (الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس) İstanbul 1943.
- ———, "Tarihi Demografi Araştırmaları ve Osmanlı Tarihi" (بحوث الديمغرافيا التاريخية والتاريخ) *TM*, X (1955), 1-36.
- ———, "Edirne Askeri Kassamına ait Tereke Defterleri" (دفاتر التركات الخاصة بالقسم العسكري في) *TTK Belgeler*, III /5-6 (1968), 1-479.
- ———, "Timar" (التيمار) *İA*, XII, 286-333.
- ———, "Çiftlik" (الجفالك) *İA*, III, 392-397.
- BAYSUN, M. CAVİD, "Budin", *İA*, II, 748-760.
- BOSTAN, İDRİS, "Akdeniz" (البحر الأبيض المتوسط) *DİA*, II, 231-234.
- ———, "Derya beyi" (أمير البحار) *DİA*, IX,
- COOK, M.A., *Population Pressure in Rural Anatolia 1450-1600*, London 1972.

- ÇADIRCI, MUSA, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları* (البنية الاجتماعية والاقتصادية في مدن الأناضول إبان عهد التنظيمات), Ankara 1991.
- EMECEN, FERİDUN, *XVI. Asırda Manisa Kazası* (مغنيسيا في القرن السادس عشر), Ankara 1989.
- GENÇ, MEHMET, "Osmanlı Maliyesinde Malikâne Sistemi" (أصول المالكانه في النظام المالي العثماني), *Türkiye İktisat Tarihi Semineri*, Ankara 1975, s. 231-296.
- GOFFMAN DANIEL, *İzmir and the Levantine World, 1550-1650*, Seattle 1990.
- GÖYÜNÇ, NEJAT, *XVI. Yüzyılda Mardin Sancağı* (سنجق ماردين في القرن السادس عشر), İstanbul 1969.
- HALAÇOĞLU, YUSUF, *XVIII. yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu'nun İskân Siyaseti ve Aşiretlerin Yerleştirilmesi* (سياسة الاسكان في الامبراطورية العثمانية خلال القرن الثامن عشر وتوطين العشائر), Ankara 1988.
- CİN, HALİL, *Osmanlı Toprak Düzeni ve Bu Düzenin Bozulması* (نظام الأراضي العثمانية واختلال ذلك), Ankara, 1978.
- İLGÜREL, MÜCTEBA, "Anadolu İsyanları" (ثورات الأناضول), *DİA*, III, 118-119.
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlılar'da Raiyyet Rüşûmu" (رسوم "ضرائب" المزارعين عند العثمانيين), *Bellelen* XXIII/92 (1959), s. 575-610.
- ———, "Eyâlet", *EI²*, II, 721-724.
- ———, "Rumeli", *İA*, IX, 766-773.
- ———, "Adâletnameler" (كتب العدالة), *TTK Belgeler* II/3-4, (1967), 49-145.
- İPŞİRLİ, MEHMET, "Beylerbeyi" (أمير الأمراء), *DİA*, IV, 69-74.
- KUNT, İ. METİN, *Sancaktan Eyalete, 1550-1650 Arasında Osmanlı Umerası ve İl İdaresi* (من دياربكر، الموارد والنفقات السنوية لوالـ Diyarbekir), İstanbul 1978.
- ———, *Bir Osmanlı Valisinin Yıllık Gelir-Gideri Diyarbekir* (دياربكر، الموارد والنفقات السنوية لوالـ Diyarbekir), İstanbul 1981.
- KÜÇÜK, CEVDET, *Osmanlı Diplomasisinde Ermeni Meselesinin Ortaya Çıkışı* (ظهور المسألة الأرمنية في الدبلوماسية العثمانية), İstanbul 1984.

- LEWIS BERNARD-COHEN AMNON, *Palestine in the Sixteenth Century*, Princeton 1978.
- LONGRIGG, S. H, *Four Centuries of Modern Iraq*, Oxford 1925.
- MANTRAN, ROBERT, *Yüzyılın İkinci Yarısında İstanbul* (استانبول في النصف الثاني للقرن), I-II, (trc. M.A. Kılıçbay-E. Özcan), Ankara (ts.).
- MERT, ÖZCAN, *XVIII ve XIX. Yüzyıllarda Çapanoğulları* (ال چاپان في القرنين الثامن عشر والتاسع (سنجق بايبورد في القرن السادس عشر), İstanbul 1975.
- ———, "Ayan" (الأعيان), *D/İA*, IV, 195-198.
- MİROĞLU, İSMET, *XVI. Yüzyılda Bayburt Sancağı* (سنجق بايبورد في القرن السادس عشر), İstanbul 1975.
- ———, *Kemah Sancağı ve Erzincan Kazası* (سنجق كماخ وقضاء ارزنجان), 1520-1566, Ankara 1990.
- ORHONLU, CENGİZ, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Derbend Teşkilâtı* (نظم حراسة المعابر في الامبراطورية العثمانية), İstanbul 1967.
- ———, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Şehircilik ve Ulaşım* (تخطيط المدن والطرق في الامبراطورية العثمانية), Derleyen S. Özbaran, İzmir 1984.
- ÖZDEĞER, HÜSEYİN, *Onaltıncı Asırda Ayntâb Livâsı I* (لواء عنتاب في القرن السادس عشر), İstanbul 1988.
- ÖZKAYA, YÜCEL, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Ayânlık* (نظام الأعيان في الامبراطورية العثمانية), Ankara 1977.
- PITCHER, DONALD EDGAR, *An Historical Geography of the Ottoman Empire*, Leiden 1972.
- RAFEQ ABDUL-KARIM, *The Province of Damascus 1723-1783* Beirut 1966.
- SERTOĞLU, MİDHAT, *Sofyalı Ali Çavuş Kanunnamesi* (قانوننامه صوفیالی چاوش علی), İstanbul 1992.
- ŞAHİN, İLHAN, "Timar Sistemi Hakkında Bir Risale" , *TD*, sy., 32, 905-935.

- TURAN, ŞERAFETTİN, *Kanunî'nin oğlu Şehzade Bayezid Vak'ası* (واقعة الأمير بايزيد ابن السلطان سليمان القانوني), Ankara 1961.
- ———, "XVII. yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu'nun İdari Taksimatı" (التقسيمات الإدارية في "XVII. yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu'nun İdari Taksimatı", *Atatürk Üniversitesi Yıllığı*, 1961, 201-232. (الامبراطورية العثمانية خلال القرن السابع عشر)
- ULUÇAY, M. ÇAĞATAY, *XVII. Asırda Saruhan'da Eşkiyalık ve Halk Hareketleri* (الشقاوة والحركات الشعبية في صاروخان في القرن السابع عشر), İstanbul 1944.
- ———, *18 ve 19. yüzyıllarda Saruhan'da Eşkiyalık ve Halk Hareketleri* (الشقاوة والحركات الشعبية في صاروخان في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر), İstanbul 1955.
- YÜCEL, YAŞAR, "Osmanlı İmparatorluğu'nda Desantrilizasyona (Adem-i Merkeziyet) dair Genel Gözlemler" (أفكار عامة حول مبدأ اللامركزية في الامبراطورية العثمانية), *Belleten*, XXXVIII/152, (1974), s. 657-708.
- ———, "XVI-XVII yüzyıllarda Osmanlı İdari Yapısında Taşra Umerâsının Yerine dâir Düşünceler" (أفكار حول مكانة أمراء الأقاليم في التركيب الإداري العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر), *Belleten*, XLI /163 (1977), s. 495-506.

تشكيلات رجال الهيئة العلمية

- ALGAR, HAMİD, *Religion and State in Iran, 1785-1906, The Role of the Ulema in the Qajar Period*, Los Angeles 1969.
- AKGÜNDÜZ, AHMET, *İslâm Hukukunda ve Osmanlı Tatbikatında Vakıf Müessesesi* (الأوقاف في التشريع الإسلامي وتطبيقاتها عند العثمانيين), Ankara 1988.
- ALTUNSU, ABDÜLKADİR, *Osmanlı Şeyhülislamı* (شيوخ الاسلام العثمانيون), Ankara 1972.
- BALTACI, CAHİD, *XV-XVI. Asırlarda Osmanlı Medreseleri, Tarih ve Teşkilât* (المدارس العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، تاريخ وتشكيلات), İstanbul 1976.
- BAYSUN, M. CAVİD, "Ebussu'ud Efendi" (أبو السعود افندي), *İA*, IV, 92-99.
- ———, "Naip" (النائب), *İA*, IX, 50-51.
- ———, "Mescid, Osmanlı Devri Medreseleri" (المسجد، مدارس العهد العثماني), *İA*, VIII, 71-77.
- BİLGE, MUSTAFA, *İlk Osmanlı Medreseleri* (المدارس العثمانية الأولى), İstanbul 1984.

- RİFAT EFENDİ, *Devhatu'l-meşayih ma'a zeyl* (دوحة المشايخ وذيولها), İstanbul (ts.).
- ERÜNSAL, İSMAİL, *Türk Kütüphaneleri Tarihi II, Kuruluştan Tanzimata Kadar Osmanlı Vakıf Kütüphaneleri* (تاريخ المكتبات التركية "٢"، مكتبات الوقف منذ قيام الدولة حتى عهد التنظيمات), Ankara 1988.
- GÖKBİLGİN, M. TAYYİB "Arpalık" (بدل الشعير), *İA*, I, 592-95.
- GÜNYOL, VEDAD, "Mektep" (المدرسة), *İA*, VII, 655-659.
- HEYD, URIEL, "The Ottoman Ulema and Westernization in the Time of Selim III and Mahmud II", 63-96.
- İHSANOĞLU, EKMELEDDİN, "Tanzimat Öncesi ve Tanzimat Dönemi Osmanlı Bilim ve Eğitim Anlayışı" (مفهوم العلم والتعليم عند العثمانيين قبل عهد التنظيمات وخلافه), *150. yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 335-393.
- ———, "Darulfunun Tarihçesine Giriş" (مدخل إلى تاريخ دار الفنون "الجامعة"), *Belleten*, LIV/210, (1990), 699-738.
- *İlmiye Salnamesi* (سالتامة رجال الهيئة العلمية), İstanbul 1334.
- İPŞİRLİ, MEHMET, *XVII. Yüzyıl Başlarına Kadar Osmanlı imparatorluğu'nda Kadiaskerlik Müessesesi* (رسمية رسالة), İstanbul 1982 (منصب قضاء العسكر في الامبراطورية العثمانية حتى أوائل القرن السابع عشر). (علمية لم تطبع).
- ———, "Osmanlı İlmiye Mesleği Hakkında Gözlemler (XVI-XVII. Asırlar) حرفة (ملاحظات حول حرفة)", *OA*, VII-VIII, 273-285. (رجال الهيئة العلمية العثمانيين خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر).
- ITZKOWITZ, NORMAN, *Islamic Tradition and the Ottoman Empire*, New York 1972.
- KAYDU, EKREM, "Osmanlı Devleti'nde Şeyhülislamlık Müessesesinin Ortaya Çıkışı" (ظهور), *İslâmî İlimler Fakültesi Dergisi*, sayı 2, Ankara 1977, s. 201-210. (مشیخة الاسلام في الدولة العثمانية).
- MAJER, H.G., "Uşşaki-zâde" (عشاقی زاده), *İA*, XIII, 77-80.
- REPP, R.C., *The Mufti of Istanbul, A study in the Development of the Ottoman Learned Hierarchy*, Oxford 1986.
- *Scholars, Saints and Sufis, Muslim Religious Institutions since 1500*, Ed. Nikki R. Keddie, Los Angeles 1972.

- TEKİNDAG, İ., "Medrese Dönemi" (عهد المدارس التقليدية), *Cumhuriyetin 50. Yılında İstanbul Üniversitesi*, İstanbul 1975, 3-54.
- ÜNVER, SÜHEYL, *Fatih, Külliyesi ve Zamanı İlim Hayatı* (كلية الفاتح والحياة العلمية), İstanbul 1946.
- YEDIYILDIZ, BAHAEDDİN, *Insitution du Vaqf Au XVIIIe Siecle en Turquie, etude socio-historique*, Ankara 1990.
- ———, "Vakıf" (الأوقاف), *İA*, XIII, 153-172.
- ZILFI, C. MADELINE, *The Politics of Piety. The Ottoman Ulema in the Post Classical Age (1600-1800)*, Minneapolis 1988.

مصادر النظم الادارية من التنظيمات حتى نهاية الدولة

- AKILLIOĞLU, TEKİN, "Hukuk-ı İdare Üzerine" (حول قوانين الإدارة), *Amme İdaresi Dergisi*, c. 16 (2 Haziran 1983).
- AYDIN, MAHİR, "Sultan II Mahmud Döneminde Yapılan Nüfus Tahrirleri" (عمليات تعداد السكان التي جرت في عهد السلطان محمود الثاني), *Sultan II Mahmud*, İstanbul 1990, s. 81-106.
- CEZAR, YAVUZ, *Osmanlı Maliyesinde bunalım ve Değişim Dönemi* (عهد الأزمة والتغيير في النظم المالي العثماني), İstanbul 1986.
- ———, "Tanzimat'a Doğru Osmanlı Maliyesi" (المالية العثمانية نحو عهد التنظيمات), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi*, c. IV, İstanbul 1985, s. 925-933.
- DAVISON, H. RODERIC, *Reform in the Ottoman Empire 1856-1876*, Princeton 1963.
- GÜRAN, TEVFİK, *Tanzimat Döneminde Osmanlı Maliyesi; Bütçeler ve Hazine Hesapları* (المالية العثمانية في عهد التنظيمات، الميزانيات وحسابات الخزانة), (1841-1861), Ankara 1989.
- HATEMİ, HÜSEYİN, "Tanzimattan Cumhuriyete Vakıf" (الأوقاف منذ التنظيمات حتى الجمهورية), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi*, c.VI, İstanbul 1985, s. 1658-1678.
- İHSANOĞLU, EKMELEDDİN, "Tanzimat Döneminde İstanbul'da Dârülfünun Kurma Teşebbüsleri" (محاولات إقامة جامعة في استانبول خلال عهد التنظيمات), *Türk Tarih Kurumu 150. yılında Tanzimat*, (haz. H.Dursun Yıldız), Ankara 1992, s. 397-439.
- İNALCIK, HALİL, "Sened-i İttifak ve Gülhane Hatt-ı Humayunu" (وثيقة التحالف وخط كلخانه الهامويوني), *Belleken*, XXVIII/109-112 (1964), s. 603-622.

- ———, "Tanzimatın Uygulanması ve Sosyal Tepkileri (تطبيق مبادئ التنظيمات وأثارها الاجتماعية)", *"Belleten"*, XXVIII /109-112 (1964) s. 623-690.
- KAYNAR, REŞAT, *Mustafa Reşid Paşa ve Tanzimat* (مصطفى رشيد باشا والتنظيمات), Ankara 1985.
- KUNERALP, SİNAN, "The Ministry of Foreign Affairs under the Ottoman Empire and the Turkish Republic", *Time History of World's Foreign Offices Turkey*, edit: Steiner 1985, s. 494-510.
- KURAN, ERCÜMENT, "Osmanlı İmparatorluğu'nda İnsan Hakları ve Sâdık Rıfat Paşa", (حقوق الانسان في الامبراطورية العثمانية وصادق رفعت باشا), *Türk Tarih Kongresi VIII/2*, Ankara 1982, s. 1452-53.
- MERİÇ, CEMİL, "Tunuslu Hayreddin Paşa" (خير الدين باشا التونسي), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi*, c.V, İstanbul 1985, s. 1295-1298.
- ORTAYLI, İLBER, *İmparatorluğun En Uzun Yüzyılı* (أطول قرن في عمر الامبراطورية), İstanbul 1987.
- ———, *Tanzimattan Cumhuriyete Yerel Yönetim* (الادارات المحلية من عهد التنظيمات إلى الجمهورية), İstanbul, 1985.
- ROSENTHAL, STEVEN, "Foreigners and Municipal Reform in İstanbul", *International Journal of Middle Eastern Studies*, II (1980) s. 227-245.
- SAKAOĞLU, NECDET, "Padişahlık ve Sadrazamlık Kurumu" (نظام السلطنة والصدارة العظمى), *Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi* c. V., İstanbul 1985, s. 1278-1285.
- SEYİTDANLIOĞLU, MEHMET, "Parlamento Geleneğimiz Çerçevesinde Tanzimat Meclisleri" (مجالس التنظيمات في إطار تقاليدنا البرلمانية), *Türkiye Günlüğü*, sy. 8 (1989) s. 60-64.
- SOYSAL, İSMAİL, "Umûr-ı Hâriciye Nezâretinin Kurulması-1836" (تشكيل نظارة وزارة الشؤون), *Sultan II. Mahmud ve Reformları*, İstanbul 1990 s. 71-89.
- TUNAYA, TARIK ZAFER, *Türkiye'de Siyasal Partiler* (الأحزاب السياسية في تركيا), c. I. (*İkinci Meşrutiyet Dönemi*) (عهد المشروطية الثانية), c. III (*İttihat ve Terakkî*) (جمعية الاتحاد والترقي), İstanbul 1984, 1989.
- YAZICI, NESİMİ, "Tanzimat Döneminde Osmanlı Haberleşme Kurumu" (وسائل الاتصال في عهد التنظيمات), *Türk Tarih Kurumu - 150. Yılında Tanzimat*, (haz. H.Dursun Yıldız), Ankara 1992, s. 139-210.

- AHMED CEVAD, *Târih-i Askerî-i Osmânî* (التاريخ العسكري عند العثمانيين), I, İstanbul 1299, II, iÜ. Ktp., TY, nr.4178ı III, TY.6127.
- BARKAN, ÖMER LÜTFİ, "Timar" (التيمار), XII /1, s.286-333.
- BEYDİLLİ, KEMAL, "II. Abdülhamid Devrinde Gelen İlk Alman Askerî Heyeti Hakkında", (حول أول هيئة عسكرية ألمانية تأتي إلى تركيا في عهد عبد الحميد الثاني) TD, sy.32 (Mart 1979), s.481-494.
- BOSTAN, İDRİS, *Osmanlı Bahriye Teşkilâtı. XVII. Yüzyılda Tersane-i Âmire* (نظم البحرية العثمانية، الترسانة العامرة في القرن السابع عشر) Ankara 1992.
- CEZAR, MUSTAFA, *Osmanlı Tarihinde Levendler* (اللوندية "جنود البحرية" في التاريخ العثماني) İstanbul 1965.
- ERENDİL, MUZAFFER, *Topçuluk Tarihi* (تاريخ المدفعية) Ankara 1988.
- ESAD EFENDİ, *Teşrifât-ı Kadîme* (التشریفات القديمة) İstanbul 1979 (1287 tab'ının tıpkı basımı).
- ———, *Üss-i Zafer* (أساس النصر) İstanbul 1293.
- EYYÜBİ EFENDİ, *Kanunnâme* İstanbul Üst. Üniv. Ktp., TY, nr.734.
- FATİH EFENDİ, *Gülzâr-ı fütûhât* (حديقة الفتوحات) İst. Üniv. Ktp. Ty. nr. 3645
- GENCER, ALİ İHSAN, *Bahriye`de Yapılan İslahat Hareketleri ve Bahriye Nezâretinin Kuruluşu* (حركات الإصلاح في البحرية وتشكيل نظارة البحرية) İstanbul 1985.
- İLGÜREL, MÜCTEBA, "Yeniçeriler" (الانكشارية), XIII, 385-395.
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlı Devrinde Türk Ordusu" (الجيش التركي في العهد العثماني) *Türk Kültürü*, X/118 (Ağustos 1972), s.130-138.
- LYBYER, ALBERT HOWE, *Kanuni Sultan Süleyman Devrinde Osmanlı İmparatorluğu'nun Yönetimi* (حكم الامبراطورية العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني) (trc. Seçkin Cılızoğlu) İstanbul 1987.
- MAHMUD ŞEVKET PAŞA, *Osmanlı Teşkilât ve Kıyâfet-i Askeriyyesi* (النظم العثمانية والأزياء العسكرية) İstanbul 1325.

- MARSIGLI, GRAF, *Osmanlı İmparatorluğu'nun Zuhur ve Terakkisinden İnhitatı Zamanına Kadar Askerî Vaziyeti* (ظهور الامبراطورية العثمانية ووضعها العسكري منذ عهد القوة حتى زمن الانحطاط), Ankara 1934.
- *Mebde-i Kanun-ı Yeniçeri Ocağı Tarihi* (نشر. İ.E. Petrosyan), (قانون اوجاق الانكشارية وتاريخه), Moskova 1987
- ÖZCAN, ABDÜLKADİR, "Osmanlılar'da Askerî Teşkilât" (النظم العسكرية عند العثمانيين), *Osmanlı Ansiklopedisi*, İstanbul 1993 IV, 7-145
- ———, "Akıncı" (قوات الطلائع), *TDV*, II, 249-250; aynı müellif, "Asâkir-i Mansûre-i Muhammediyye" (جيش العساكر المنصورة المحمدية), III, 457-458; "Deli ", IX, 132-135; "Devşirme" (الدوشيرمه), IX, 254-257
- RYCAUT, PAUL, *The Present State of the Ottoman Empire*, Meisenheim Glan 1972.
- TACAN, NECATİ, *Akıncılar ve Mehmed II, Bayezid II Zamanlarında Akınlar* (قوات الطلائع), (قوات الطلائع التي قامت بها في عهد محمد الثاني وبايزيد الثاني), İstanbul 1936.
- TANERİ, AYDIN, *Kuruluş Devri Osmanlı Kara ve Deniz Kuvvetleri* (القوات البرية والبحرية العثمانية), (إيان قيام الدولة), Ankara 1981.
- UZUNÇARÇILI, İSMAİL HAKKI, *Kapukulu Ocakları* (أوجاقات القپوقلية), I-II, Ankara 1943-1944., *Osmanlı Devleti'nin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı* (نظم الإدارة المركزية ونظم البحرية في الدولة العثمانية), Ankara 1945.

الحقوق عند العثمانيين

- (AHMET) CEVDET PAŞA, *Tezâkir* (تذاکر), (Yay. Cavid Baysun) c. I-IV, Ankara 1953, 1960, 1963, 1967
- ———, *Maruzat* (معرضات), (haz.: Yusuf Halaçoğlu), İstanbul, 1980
- AKDAĞ, MUSTAFA, "Osmanlı Müesseseleri Hakkında Notlar" (ملاحظات حول المؤسسات العثمانية), *AÜ DTC FD*, c. III/1-2, s. 27-52.
- ———, *Türk Halkının Dirlik ve Düzenlik Kavgası, Celâî İsyanları* (كفاح الأهالي الترك من أجل العيش الآمن، ثورات الجلاية), Ankara 1975.

- ———, *Türkiye'nin İktisadî ve İcîmâî Tarihi* (تاريخ تركيا الاقتصادي والاجتماعي), c.I-II, İstanbul 1979.
- AKGÜNDÜZ, AHMET, *Osmanlı Kanunnâmeleri ve Hukukî Tahlilleri* (القانونامات العثمانية وتحليلها) (القانون التشريعي), c.I-VI, İstanbul 1990-1993
- ALİ EFENDİ, *Fetâvâ*, c.I-II, İstanbul 1272
- ALSAN, ZEKİ MESUD, *Yeni Devletler Hukuku* (القانون الدولي الحديث), c.I-II, Ankara 1950
- ALTUĞ, YILMAZ, *Yabancıların Hukukî Durumu* (الوضع القانوني للأجانب), İstanbul 1971
- ANHEGGER, ROBERT - İNALCIK, HALİL. *Kanunnâme-i Sultânî Ber Mûceb-i Örf-i Osmânî* (القانون السلطاني بمقتضى العرف العثماني), Ankara 1956
- Aşıkpaşazâde Ahmed, *Aşıkpaşazâde Tarihi* (تاريخ عاشق باشزاده) (nşr. Ali Bey), İstanbul 1332
- ATAR, FAHREDDİN, *İslâm Adliye Teşkilâtı Ortaya Çıkışı ve İşleyişi* (ظهور نظم القضاء الإسلامية) (أحمد جودت باشا مؤرخاً) (طهور نظم القضاء الإسلامية) (أسلوب عملها), Ankara 1979
- AYDIN, M. AKİF. "Arazi Kanunnâmesi", (*DİA*, İstanbul 1991, c. III, s.346-347.
- ———, "*Batılılaşma*", (*DİA*, İstanbul 1992, c.V, s.162-167
- ———, "Bir Hukukçu Olarak Ahmed Cevdet Paşa", (*Ahmed Cevdet Paşa Semineri*, İstanbul 1986, s. 21-39.
- ———, *İslâm Osmanlı Hukuku* (التشريع الإسلامي عند العثمانيين), İstanbul 1985.
- ———, "Mecelle'nin Hazırlanışı" (إعداد مجلة الأحكام العدلية), *OA*, c. IX (1989), s. 31-50
- BARDAKJIAN, KEVORK B., "The Rise of the Armenian Patriarchate of Constantinople", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard Lewis), New York 1982, c. I, s. 89-100
- BARKAN, ÖMER LÜTFİ. "Kanunnâme" *İA*, c.VI, s.185-196
- ———, *XV ve XVI. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Zirai Ekonominin Hukukî ve Mâlî Esasları, Kanunlar* (الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسداس عشر، القوانين), İstanbul 1943.

- ———, "Türkiye`de Din ve Devlet İlişkilerinin Tarihsel Gelişimi" (التطور التاريخي للعلاقة بين الدين والدولة في تركيا), *Cumhuriyetin 50. Yıldönümü Semineri*, Ankara 1975, s. 49-97.
- ———, "XV ve XVI. asırlarda Osmanlı İmparatorluğu`nda toprak işçiliğinin organizasyon şekilleri ve ortakçı kullar" (الأشكال التنظيمية لفلاحة الأرض والعبيد العاملون بالشراكة في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر), *İFM*, c.I, sy. 1,2,4, s. 29-74, 14-44, 448-456
- BELGESAY, MUSTAFA REŞİT, "Tanzimat ve Adliye Teşkilâtı" (عهد التنظيمات والنظم القضائية), *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s.211-220
- BERKİ, ALİ HİMMET, *Büyük Türk Hükümdarı İstanbul Fâtih Sultan Mehmed Han ve Adalet Hayatı* (الحاكم التركي العظيم فاتح استانبول السلطان محمد خان وحياته القضائية), İstanbul 1953
- BOUSQUET, G.H. *Du Droit Musulman et de Son Application Effective dans le Monde*, Alger 1949
- BOZKURT, GÜLNİHAL. *Alman ve İngiliz Belgelerinin ve Siyasi Gelişmelerin Işığında Gayrimüslim Vatandaşlarının Hukukî Durumu* (الوضع القانوني للمواطنين غير المسلمين على ضوء الوثائق الألمانية والإنجليزية والتطورات السياسية), (1839-1914), Ankara 1989
- BRAUDE, BENJAMİN. "Foundation Myths of Millet System", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard Lewis), New York 1982, c.İ, s. 69-88
- ———, *Geschichte der Arabischen Litteratur*, c. I-II, Leiden 1943.
- ———, *Supplementband*, c.I-III, Leiden 1937
- BRUNSCHVIG, R. "Abdê" *El²*, c. I, s. 24-40
- CHEHATA, CHAFIK, *Precis de Droit Musulman*, Paris 1970
- CLOGG, RICHARD. "The Greek Millet in the Ottoman Empire", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard-Lewis), New york 1982, c.I, s. 185-207
- COULSON, N.J., *A History of İslamic Law*, Edinburg 1978
- ÇAVUŞZÂDE MEHMED AZİZ, *Dürrü's-sukûk* درّ الصكوك, I-II, İstanbul 1288
- *Düstûr*, Birinci Tertip c. I ve IV, İstanbul 1289, 1296
- DÜZDAĞ, M. ERTUĞRUL, *Şeyhülislâm Ebussuûd Efendi Fetvaları Işığında 16. Asır Türk Hayatı* (الحياة التركية في القرن السادس عشر على ضوء فتاوى شيخ الاسلام أبي السعود افندي), İstanbul 1972
- EBUSSUÛD, "Maruzat" معروضات, *MTM*, sy. 2, s. 337-348

- ENGELHARDT, Ed. *Türkiye ve Tanzimat Devlet-i Osmaniye'nin Tarih-i İslahatı* (تركيا وعهد التنظيمات، تاريخ الإصلاح في الدولة العثمانية) (1826-1882), Mütercim Ali Reşad, İstanbul 1328
- EPSTEIN, MARK A. "The Leadership of the Ottoman Jews in the Fifteenth Centuries", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard-Lewis) New York 1982, c.I, s. 101-115
- EREN, A.C., "Tanzimat", *İA*, c. XI, s.709-765
- ERİM, NİHAT. *Devletlerarası Hukuku ve Siyasi Tarih Metinleri* (القانون الدولي ونصوص التاريخ (المسياسي), c.I, Ankara 1953
- FATTAL, ANTOÏNE. *Le Statut Légal des Non-Musulmans en Pays d'Islam*, Beyrut 1958
- GERBER, HAİM. "Sharia Kanun and Custom in the Ottoman Law: The Court Records of 17 th Century Bursa", *IJS*, c. II/1, s. 131-147
- GIBB, H.A.R. - BOWEN, HAROLD, *Islamic Society and the West*, c.I-II London 1969.
- GÖKÇE, TUNCER. "Osmanlı Kanunnâmeleri ve Bir Kanunnâme Sureti Hakkında" (حول (القانونننامات العثمانية وصورة لواحدة منها) *TAD*, c.V (1990), s. 201-227
- HACKER, JOSEPH R. "Ottoman Policy toward the Jews and Jewish Attitudes toward the Ottomans during the Fifteenth Century", *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard-Lewis) New York 1982, c.I, s. 117-126
- HAMÎDULLAH, MUHAMMED, *İslâmın Hukuk İlmine Yardımları* (دور المسلمين في علم الحقوق) (der. Salih Tuğ), İstanbul 1962
- HEYD, URIEL. "Eski Osmanlı Hukukunda Kanun ve Şeriat", *القانون والشرعية في الحقوق العثمانية*, (trc. Selahattin Eroğlu), *AÜİFD*, c. XXVI, s. 633-652.
- ———, "Some aspects of the Ottoman fetva", *BSOAS*, c. 32 (1969), s.35-36.
- ———, *Studies in Old Ottoman Criminal Law*, Oxford 1973.
- HIFZI EFENDİ, *Kanunnâme-i Cedîd*, (قانوننامهء جديدة) I... Hukuk Fakültesi Kütüphanesi
- HUART, Cl., "Kazasker" (قاضي العسكر), *İA*, c. VI, s. 522
- İNALCIK, HALİL. "Adaletnâmeler" (كتب العدالة), *Belgeler Türk Tarihî Belgeleri Dergisi*, c. II, sy. 3-4, s. 49-145

- ———, "Bursa Şer'îye Sicillerinde Fâtih Sultan Mehmed'in Fermanları" (فرمانات السلطان محمد الفاتح في السجلات الشرعية لمدينة بورصة), *Belleten*, sy. 44, s. 693-708.
- ———, "İmtiyazat" (الامتيازات), *EF*, c. III, s. 1179-1189
- ———, "Kanun", *EF*, c. IV, s. 558-562
- ———, "Kanunnâme", *EF*, c. IV, s. 562-566
- ———, "Mahkama" (المحكمة), *EF*, c. VI, s. 3-5
- ———, "Mahkeme", *İA*, c. VII, s. 149-151
- ———, "Osmanlı Hukukuna Giriş" (مدخل إلى الحقوق العثمانية), *SBFD*, c. XIII/2, s. 102-126
- ———, "Ottoman Archival Materials on Millets" *Christians and Jews in the Ottoman Empire*, (yay. Benjamin Braude-Bernard Lewis) New York 1982, c.I, s. 437-449
- ———, "Suleiman the Lawgiver and Ottoman Law", *Archivum Ottomanicum*, c. I (1969), s. 105-138.
- ———, "Tanzimat Nedir" (ماهي التنظيمات), *Tarih Araştırmaları 1940-1941 DTCF Yıllık Araştırmalar Dergisi*, c. I, s. 237-263
- J AESCHKE, GOTTARD, *Yeni Türkiye'de İslâmlık* (الاسلام في تركيا الحديثة), (trc. Hayrullah Örs), Ankara 1972
- JENNINGS, RONALD C., "Kadı Court and Legal Procedure in 17th C. Ottoman Kayseri", *SI*, c. XLVIII, s. 133-172
- "Kanunnâme-i Âl-i Osmân" (قانوننامه آل عثمان), sy. 13-15 eki (1329-1330)
- *Kanununname-i Ticaret ve Zeyille* (قانوننامه التجارة وذيولها) نقلها إلى الحروف الحديثة, Fikri Gürzümar - Tekin Gürzümar, Ankara 1962
- KARAHİSÂRÎ HAMZA, *Mühimmatü'l-kudât* مهمات القضاة, Süleymaniye Ktp, Yazma Bağışlar, nr.51/3
- KARAKOÇ, SERKİZ, *Tahşiyeli Kavanin I* (قوانين ذات حواش), İstanbul 1341/1343, İ.cilt
- KARAL, ENVER ZİYA, *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), c.V,VI Ankara 1983, 1976

- ———, "Yavuz Sultan Selim'in Oğlu Şehzade Süleyman'a Manisa Sancağını İdare Etmesi için Gönderdiği Siyasetnâme" (سياسةنامه أرسلها السلطان ياوز سليم الى ابنه الأمير سليمان حتى يحكم بها منجق), *Belleten*, sy. 21-22(1942), s.37-44. (مغنيما)
- KAZICI, ZİYA. *Osmanlılarda İhtisâb Müessesesi* (نظام الاحتساب عند العثمانيين), İstanbul 1987
- KÖYMEN, MEHMET ALTAN. "Alp Arslan zamanı Büyük Selçuklu İmparatorluğu Dini Siyaseti" (السياسة الدينية لدولة السلاجقة العظام على أيام آلب ارسلان), *Selçuklu Araştırmaları Dergisi*, c. IV, s. 127-155
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT. "Defterdar", *DİA*, İstanbul 1994, c.IX, s 94-961
- LEVY, REUBEN, *The Social Structure of Islam*, Cambridge 1979
- LEWIS, BERNARD. *Modern Türkiye'nin Doğuşu* (مولد تركيا الحديثة) (trc. Metin Kırıatlı), Ankara 1970
- LOWRY, HEATH W., "The Ottoman Livâ Kanunnâmes contained in the Defter-i Hakani", *OA*, c. II, s. 43-74
- LÜTEM, İHSAN. *Devletler Hukuku Dersleri* (دروس في القانون الدولي), c. I-II, İstanbul 1958
- MARDİN, EBÜL-ULÂ. "Kadı" (القاضي), *İA*, VI, 42-46
- ———, *Medeni Hukuk Cephesinden Ahmed Cevdet Paşa* (أحمد جودت باشا والقانون المدني), İstanbul 1946.
- *Mecelle-i Ahkam-ı Adliyye* (مجلة الأحكام العدلية), İstanbul 1305
- MERAY, SEHA L. *Devletler Hukukuna Giriş* (مدخل إلى القانون الدولي), c. I-II, Ankara 1968
- MUMCU, AHMET, *Hukuksal ve Siyasal Karar Organı Olarak Divân-ı Hümayun* (الديوان الهمايوني جهازاً لإصدار القرارات القضائية والسياسية), Ankara 1976.
- ———, *Osmanlı Devleti'nde Rüşvet Özellikle Adlî Rüşvet* (الرشوة في الدولة العثمانية ولا سيما رشوة رشيوة), Ankara 1969. (القضاء)
- ———, *Osmanlı Devleti'nde Siyaseten Katil* (الحكم بالقتل في الدولة العثمانية), Ankara 1963.
- NAGY, GY. KALDY. "Kadı", *EI²*, c. IV, s. 375
- OHSSON, M. D', *Tableau Général de l'Empire Ottoman*, c. I-VII, Paris 1788-1824.

- OKANDAN, RECAİ GALİP, "Amme Hukukumuzda Tanzimat Devri" (عهد التنظيمات في القانون العام), *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 97-128
- ONGAN, HALİT, *Ankara'nın 1 Numaralı Şer'iye Sicili* (في محكمة أنقرة), Ankara 1958
- ORTAYLI, İLBER, "Osmanlı Kadısı" (القاضي العثماني), *A.Ü., SBFD*, c. XXX/1-4, s. 117-128
- ———, "Osmanlı Şehirlerinde Mahkeme" (المحكمة في المدن العثمانية), *Bülent Nuri Esen Armağanı*, Ankara 1977, s. 245-264.
- OSMAN NURİ, *Mecelle-i Umur-ı Belediye* (مجلة الشؤون البلدية), İstanbul 1919, I. cilt
- ———, "Osmanlı Kanunnâmeleri" (القانوننامات العثمانية), *MTM*, c.I, sy. 1, s. 49-112, sy. 2, s. 305-348, sy. 3, s. 497-544
- ÖZEL, AHMET. *Hanefî Fıkıh Âlimleri* (علماء الفقه الحنفي), Ankara 1990.
- ———, *İslam Hukukunda Milletlerarası Münasebetler ve Ülke Kavramı* (العلاقات الدولية ومفهوم (الدولة في التشريع الاسلامي), İstanbul 1982.
- PAKALIN, MEHMET ZEKİ, *Osmanlı Tarih Deyimleri ve Terimleri Sözlüğü* (معجم مصطلحات التاريخ (عثماني), c. I-III, İstanbul 1971
- SAHİLLİOĞLU, HALİL, "Askerî", *DİA*, İstanbul 1991, c. III, s. 488-489
- ———, "Bursa Kadı Sicillerinde İç ve Dış Ödemeler Aracı Olarak Kitâbü l-kâdî 've Süfteceler" (كتاب القاضي" و " السفاتج" كأداة للمدفوعات الداخلية والخارجية في سجلات قضاء بورصة), *Türkiye İktisat Tarihî Semineri*, Ankara 1975, s. 103-144.
- ———, "Onbeşinci yüzyılın sonu ile onaltıncı yüzyılın başında Bursa'da köleliğin sosyal ve ekonomik hayattaki yeri" (مكانة الرق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بورصة في أواخر القرن الخامس عشر (مكانة الرق في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في بورصة في أواخر القرن السادس عشر), *ODT. Gelişme Dergisi*, Ankara 1979, s. 76-80.
- SCHACHT, JOSEPH. *İslam Hukukuna Giriş* (إلى التشريع الاسلامي), (trc. Mehmed Dağ-Abdülkadir Şener), Ankara 1977
- SELLE, FRIEDRICH, *Prozessrecht des Jahrhunderts im Osmanischen Reich*, Wiesbaden 1962
- *Tarama Sözlüğü* (المعجم المسحي), VI. Ankara 1972

- TEDESCHI, GUIDO (GAD), *Studies in Israel Law*, Jerusalem 1960
- *Topkapı Sarayı Müzesi Arşivi Klavuzu* (دليل أرشيف متحف سراي طوب قابي), c.II, İstanbul 1940
- TURAN, OSMAN. *Türkiye Selçukluları Hakkında Resmi Vesikalar* (الوثائق الرسمية عن سلاجقة تركيا), Ankara 1988
- TYAN, EMILE, *l'Histoire de l'Organisation Judiciaire en Pays d'Islam*, Paris 1960.
- UBICINI, M.A. *Türkiye 1850* (تركيا عام ١٨٥٠م), trc. Cemal Karaağaçlı, c. I-II, İstanbul, ts.
- ULUÇAY, CENGİZ, *XVII. Asır'da Saruhan'da Eşkiyalık* (حركات الشقاوة في صاروخان في القرن السابع (عشر), İstanbul 1941
- UZUNÇARŞILI, İSMAİL HAKKI, *Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilatı* (النظم المركزية (والبحرية في الدولة العثمانية), Ankara 1984.
- ———, *Osmanlı Devleti Teşkilâtına Methal* (مدخل إلى النظم العثمانية), Ankara 1970
- ———, *Osmanlı Devletinin İlimiye Teşkilâtı* (نظم هيئة رجال العلم في الدولة العثمانية), Ankara 1965.
- ———, *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), c.II. Ankara 1983⁴.
- ÜÇÖK, COŞKUN - MUMCU, AHMET, *Türk Hukuk Tarihi* (تاريخ التشريع التركي), Ankara 1982
- VELİDEDEOĞLU, HIFZI VELDET, "Kanunlaştırma Hareketleri ve Tanzimat" (الحركات التقنينية (وعهد التنظيمات الخيرية), *Tanzimat I*, İstanbul 1940, s. 139-209
- YÜCEL, YAŞAR [yay.]. *Osmanlı Devlet Teşkilâtına Dair Kaynaklar* (مصادر عن نظم الدولة العثمانية), Ankara 1988

حول المجتمع العثماني

- AKARLI, ENGİN, "Osmanlılarda Devlet, Toplum ve Hukuk Anlayışı" (مفهوم الدولة والمجتمع والقانون (عند العثمانيين), *XVI. yüzyıldan XVIII. yüzyıla çağaş Kültürün Oluşumu*, İstanbul, 1986, s. 19-30.
- *Aile Yazıları* (كتابات في العائلة), I, (der: Beğlül Dikeçligil, Ahmet Çiğdem), Ankara, 1991.

- ERYILMAZ, BİLAL, *Osmanlı Devleti'nde Millet Sistemi* (نظام الملة في الدولة العثمانية), İstanbul, 1992.
- HALAÇOĞLU, YUSUF, *XVIII. yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu'nun İskân Siyaseti ve Aşiretlerin Yerleştirilmesi* (سياسة الإسكان وتوطين العشائر في الامبراطورية العثمانية خلال القرن الثامن عشر), Ankara, 1988.
- HEPER, METİN, "19. yy'da Osmanlı Bürokrasisi" (البيروقراطية العثمانية في القرن التاسع عشر) *Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi*, c.I, İstanbul, (ts.).
- IŞIN, EKREM, "19. Yüzyılda Modernleşme ve Gündelik Hayat" (التحديث والحياة اليومية في القرن 19) *Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi*, İstanbul, 1985, s. 538-563.
- ITZKOWITZ, NORMAN, *Osmanlı İmparatorluğu ve İslâmî gelenek* (الامبراطورية العثمانية والتقاليد الإسلامية), İstanbul, 1989.
- İNALCIK, HALİL, "köy, köylü ve imparatorluk" (القرية والقروى والامبراطورية), *V. Milletlerarası Türkiye Sosyal ve İktisat Tarihi Kongresi*, Tebliğler, Ankara 1990, s. 1-11.
- ———, "Osmanlı Toplum Yapısının Evrimi" (نشوء وارتقاء التركيب الاجتماعي العثماني), *Türkiye Günlüğü*, sy.11, Yaz 1990, s. 30-41.
- KARATEPE, ŞÜKRÜ, *Osmanlı Siyasî Kurumları, Klasik Dönem* (الهيئات السياسية العثمانية، العهد الكلاسيكي), İstanbul, 1989.
- MANTRAN, ROBERT,[ed.], *Histoire de l'Empire Ottoman*, Paris 1989.
- ———, *XVI. ve XVII. yüzyıllarda İstanbul'da gündelik hayat* (الحياة اليومية في استانبول خلال القرنين 16 و 17), (trc. M.A. Kılıçbay), İstanbul, 1991.
- OHSSON, M. D', *Tableau Général de l'Empire Ottoman*, Paris, 1788-1824, c.I-VII.
- ORHONLU, CENGİZ, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Aşiretlerin İskânı* (إسكان العشائر في الامبراطورية العثمانية), İstanbul, 1987.
- ———, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Şehircilik ve Ulaşım Üzerine Araştırmalar* (بحوث حول التخطيط المدني والطرق في الامبراطورية العثمانية), İzmir, 1984.
- ORTAYLI, İLBER, "Anadolu'da XVI. Yüzyılda Evlilik İlişkileri Üzerine bazı Gözlemler" (ملاحظات حول علاقات الزوجية في القرن السادس عشر), *OA*, sy I, 1980, s. 33-40.

- ———, "Osmanlı Kadısı, Tarihî Temeli ve Yargı Görevi" (القاضي العثماني، أساسه التاريخي ووظيفته) (القضائية, *AÜ,SBFD*, XXX/1-4, Ankara, 1977, s. 117-128.
- OSMANOĞLU, AYŞE, *Babam II. Abdülhamid* (والدي السلطان عبد الحميد), İstanbul, 1960.
- *Resimli Haritalı Mufasssal Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني المفصل مع الرسوم والخرائط) قام على إعداده هيئة, 6 cilt, İstanbul, 1957-1963.
- SHAW, STANFORD, *Osmanlı İmparatorluğu ve Modern Türkiye* (الامبراطورية العثمانية وتركيا) (الحديثة, 2 c., İstanbul 1982-1983.
- Sina Akşin [ed.], *Türkiye Tarihi* (تاريخ تركيا), III. ve IV. cilt İstanbul, 1990.
- SÜMER, FARUK, *Oğuzlar (Türkmenler), Tarihleri, Boy teşkilâtları destanları* ("الغز" التركمان) (تاريخهم وتشكيلاتهم القبلية وأساطيرهم) İstanbul, 1980.
- TURAN, OSMAN, *Türk cihan hâkimiyeti mefkuresi tarihi* (تاريخ فلسفة السيادة التركية), İstanbul 1969.
- THÉVENOT, JEAN, *1655-1656'da Türkiye* (تركيا عام ١٦٥٥-١٦٥٦م) (trc. N. Yıldız), İstanbul, 1978.
- ULUÇAY, ÇAĞATAY, *Harem* (الحريم السلطاني), II, Ankara, 1971.
- UZUNARŞILI, İSMAİL HAKKI, *Osmanlı Tarihi* (التاريخ العثماني), I-IV. cilt, Ankara, 1978.
- ———, *Osmanlı Devleti'nde Saray Teşkilâtı* (نظم السراي في الدولة العثمانية), Ankara, 1984.
- ———, *Osmanlı Devleti'nde İlimiye Teşkilâtı* (هيئة رجال العلم في الدولة العثمانية), Ankara, 1963.
- ———, *Kapıkulu Ocakları* (أوجاقات القبولية), Ankara, 1943-44.
- YEDİYILDIZ, BAHAEDDİN, "Sinan'ın yaptığı eserlerin sosyal ve kültürel açıdan tahlili" (دراسة تحليلية من الناحية الاجتماعية والثقافية للعمائر التي شيدها المعماري سنان) *VI. Vakıf Haftası Kitabı*, İstanbul, 1989, s. 103-128.
- ———, *Ordu Kazası Sosyal Tarihi* (التاريخ الاجتماعي لقضاء أوردو), Ankara, 1985.
- ———, *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat*, (تاريخ السلطان التي بناها نيكسارلي آخي بهلوان) Niksarlı Ahi Pehlivan'ın Dârü's-sulehâsı, Ankara, 1987, s. 281-290.

المالية العثمانية

- ABDURRAHMAN VEFİK, *Tekâlif Kavâidi* (قواعد التكاليف), I-II, İstanbul 1327-1330.
- AKDAĞ, MUSTAFA, *Türkiye'nin İktisadî ve İctimaî Tarihi* (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لتركيا), II, 1453- 1559, Ankara 1971.
- BABAN, ŞÜKRÜ, "Tanzimat ve Para" (عهد التنظيمات والنقود), *Tanzimat*, I, İstanbul 1940, s. 233-262.
- BARKAN, ÖMER LÜTFİ, "Avârız" (ضريبة العوارض), *İA*, II (1942), 13-19.
- ———, "1070-1071 (1660-1661) Tarihli Osmanlı Bütçesi ve Bir Mukayese" (ميزانية عثمانية مؤرخة في ١٠٧٠-١٠٧١ هـ / ١٦٦٠-١٦٦١ م ومقارنة لها مع أخرى), *İFM*, XVII/ 1-4 (1960), 304-347.
- ———, "1079-1080 (1669-1670) Mâlî Yılına Âit Bir Osmanlı Bütçesi ve Ekleri" (ميزانية عثمانية وملحقاتها عن عام ١٠٧٩-١٠٨٠ هـ / ١٦٦٩-١٦٧٠ م), *İFM*, XVII / 1-4 (1960), 225-303.
- ———, "Çiftlik" (الجفالك), *İA*, III (1945), 392-397.
- ———, "954-955 (1547-1548) Malî Yılına Âit Bir Osmanlı Bütçesi" (ميزانية عثمانية عن العام المالي ٩٥٤-٩٥٥ هـ / ١٥٤٧-١٥٤٨ م), *İFM*, XIX/1-4 (1960), 219-276.
- ———, H. 933-934 (m. 1527-1528) Malî Yılına Ait Bir Bütçe Örneği" (نموذج لميزانية عن العام المالي ٩٣٣-٩٣٤ هـ / ١٥٢٧-١٥٢٨ م), *İFM*, XV/1-4 (1955), 251-329.
- ———, "H. 974-975 (M. 1567-1568) Malî Yılına Âit Bir Osmanlı Bütçesi" (ميزانية عثمانية عن العام المالي ٩٧٤-٩٧٥ هـ / ١٥٦٧-١٥٦٨ م), *İFM*, XIX/1-4 (1960), 277-332.
- ———, *XV ve XVI ıncı Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Ziraî Ekonominin Hukukî ve Mâlî Esasları*, I, *Kanunlar* (الأسس القانونية والمالية للاقتصاد الزراعي في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر "١" القوانين), İstanbul 1943.
- ———, "Osmanlı Bütçelerine Dair Notlar" (ملاحظات حول الميزانيات العثمانية), *İFM*, XVII / 1-4 (1960), 193-224.

- ———, "Osmanlı İmparatorluğu Bütçelerine Dair Notlar" (ملاحظات حول الميزانيات العثمانية), *İFM*, XV/1-4 (1955), 238-250.
- ———, "Öşür" (ضريبة العشر), *İA*, IX (1963), 485-488.
- ———, "Timar" (التيمار أو النظام الإقطاعي عند العثمانيين), *İA*, XII (1972), 286-333.
- BECKER, C.H., "Cizye" (الجزية), *İA*, III (1945), 199-201.
- BELİN, M., *Türkiye İktisadî Tarihi Hakkında Tetkikler* (دراسات حول تاريخ تركيا الاقتصادية) (trc. M. Ziya Karamürsel), İstanbul 1931.
- BLAISDELL, D.C., *European Financial Control in the Ottoman Empire*, New York 1929. (trc. A.I. Dalgıç, *Osmanlı İmparatorluğu'nda Mâlî Denetim. Duyûn-i Umûmiyye* في الرقابة المالية في الامبراطورية العثمانية، لجنة الديون العمومية) İstanbul 1979.
- CEZAR, YAVUZ, "Osmanlı Devleti'nin Mali Kurumlarından Tersâne-i Âmire Hazinesi ve Defterdarlığı'nın 1805 Tarihli Kuruluş Yasası ve Eki" مع ملحقه الخاص "قانون التأسيس المؤرخ في ١٨٠٥م بخزانة الترسانة العامة والدفتردارية من الأجهزة المالية في الامبراطورية العثمانية" *İFM*, XCLI /1-4 (1984), 361-388.
- ———, "Osmanlı Devleti'nin Malî Kurumlarından Zahîre Hazinesi ve 1795 (1210) Tarihli Nizamnâmesi" (خزانة التموين إحدى الأجهزة المالية في الدولة العثمانية ولانحتها التنظيمية المؤرخة في ١٧٩٥م/١٢١٠م) *Toplum ve Bilim*, sy. 6-7 (İstanbul 1978), 111-156.
- ———, *Osmanlı Maliyesinde Bunalım ve Değişim Dönemi (XVIII. yy 'dan Tanzimat'a Mali Tarih)* (أيام الأزمة والتغيير في المالية، من القرن الثامن عشر إلى التنظيمات) İstanbul 1986.
- ———, "Tanzimatta Malî Durum" (الوضع المالي في عهد التنظيمات), *İFM*, XXXVIII /1-4, Prof. Dr. Cavit Orhan Tütengil'in Anısına Armağan (1984), 291-342 .
- ÇAĞATAY, NEŞ'ET, "Osmanlı İmparatorluğunda Reayadan Alınan Vergi ve Resimler" (الضرائب والرسوم التي تجبى من الزراع في الامبراطورية العثمانية), *DTCFD*, V (1947), 483-511.
- EMECEN, FERİDUN, "Kayacak Kazâsının Avârız Defteri" (دفتر ضريبة العوارض الخاص بقضاء قياجق) *TED*, sy.12 (1982), 159-170.
- GENÇ, MEHMET, "Osmanlı Maliyesinde Malikâne Sistemi" (نظام "المالكانه" في المالية العثمانية), *Türkiye İktisat Tarihi Semineri. Metinleri Tartışmalar. 8-10 Haziran 1973*, Ankara 1975, s. 231-296.

- GÜÇER, LÜTFİ, XVI - XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Hububat Meselesi ve Hububattan Alınan Vergiler (قضية الحبوب في الامبراطورية العثمانية خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر), İstanbul 1964. والضرائب التي تجبى عليها)
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlılar'da Raiyyet Rûsûmu" (رسوم الزراع عند العثمانيين), *Belleten*, XXIII/92 (1959), 575-610.
- KARAL, ENVER ZİYA, *Selim III'ün Hatt-ı Hümayunları -Nizam-ı Cedit* أصدرها سليم (الفرمانات التي أصدرها سليم الثالث حول النظام الجديد), 1789-1807, Ankara 1946.
- KARAMÜRSEL, ZİYA, *Osmanlı Malî Tarihi Hakkında Tetkikler* (دراسات حول التاريخ المالي العثماني), Ankara 1940.
- KAZGAN, HAYDAR, "Osmanlı Kaynaklarına Göre İstanbul'daki Esham ve Tahvilât Borsası ve Borsa Oyunları" (بورصة الأسهم والسندات في استانبول وألاعيبها في المصادر العثمانية), *Toplum ve Bilim*, sy. 2 (Yaz 1977), 157-170.
- KAZICI, ZİYA, *Osmanlılarda Vergi Sistemi* (النظام الضريبي عند العثمانيين), İstanbul 1977.
- KÜTÜKOĞLU, BEKİR, "Fâtih, Fetih ve İstanbul" (السلطان الفاتح والفتح واستانبول), *Tarih Boyunca İstanbul Semineri. 29 Mayıs - 1 Haziran 1988 - Bildiriler*, İstanbul 1989, s. 1-10.
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "1826 Düzenlemesinden Sonra İzmir İhtisab Nezâreti" (نظارة احتساب ازمير بعد ترتيبات عام ١٨٢٨م), *TED*, sy. 13 (1987), 481-520.
- ———, "Lütfi Paşa Âsafnâmesi (Yeni Bir Metin Tesisi Denemesi)" (آصفنامه لطفی باثاء محاولة), *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul 1991. لتأسيس نص جديد)
- ———, "XVIII. Yüzyılda Osmanlı Devletinde Fevkalâde Elçilerin Ağırılanması" (استضافة السفراء فوق العاديين في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر), *Türk Kültürü Araştırmaları*, XVII/1-2, (Prof. Dr. İsmail Ercüment Kuran'a Armağan), Ankara 1989.
- ———, *Osmanlı-İngiliz İktisâdî Münâsebetleri* (العلاقات الاقتصادية العثمانية الانجليزية), I (1580-1838), Ankara 1974; II (1838-1850), İstanbul 1976.
- ———, "Redif Askeri Giderlerini Karşılama Üzere Alınan Bir Vergi: İâne-i Cihâdiyye" (ضريبة جديدة تجبى لمواجهة نفقات عساكر الرديف: الاعانة الجهادية), *Birinci Askeri Tarih Semineri, Bildiriler*, II, Ankara 1983, s.145-166.

- ———, "Sultan II. Mahmud Devri Yedek Ordusu: Redîf-i Asâkir-i Mansûre" (جيش الاحتياط في عهد السلطان محمود الثاني: رديف العساكر المنصورة) *TED*, sy. 12 (Prof. Tayyib Gökbilgin Hatıra Sayısı) (1982), 127-158.
- MARDİN, EBÜL'ULÂ, "Harac" (الخراج), *İA*, V/1 (1949), 222-225.
- MEHMED ZEKÎ, "Teşkilât-ı Atıkada Defterdâr" (الدفتردار في الأنظمة القديمة) *TTEM*, XVI/14-16 (1926), 96-102, 234-244.
- MORAWITZ, CHARLES, *Türkiye Maliyesi* (المالية في تركيا), (der. Maliye Tetkik Kurulu), Ankara 1979.
- NEDKOFF, BORIS CHRISTOFF, "Osmanlı İmparatorluğunda Cizye (Baş Vergisi)" (الجزية أو ضريبة الرأس في الامبراطورية العثمانية) (trc. Şinasi Altundağ), *Bellefen*, VIII/32 (1944), 599-652.
- SAHİLLİOĞLU, HALİL, "1524-1525 Osmanlı Bütçesi" (الميزانية العثمانية لعام ١٥٢٤-١٥٢٥م) *İFM*, XLI/1-4 (Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan'a Armağan) (1985), 415-452.
- ———, "Bir Mültezim Zimem Defterine Göre XV. Yüzyıl Sonunda Osmanlı Darphane Mukataaları" (مقاطعات الضريبة العثمانية في نهاية القرن الخامس عشر اعتماداً على "دفتر ذمة" لأحد الملتزمين) *İFM*, XXIII/1-2 (1963), 145-218.
- SAYAR, NİHAT, *Türkiye İmparatorluk Dönemi Malî Olayları* (الأحداث المالية في عهد الامبراطورية) İstanbul 1977.
- SUCESKA, AVDO, "Malikâne (Osmanlı İmparatorluğunda Mirî Toprakların Ömür Boyu Tasarruf Hakkı)" (نظام "الملكانه" أي حق تملك الأراضي الميرية مدى الحياة في الامبراطورية العثمانية) (trc. M. Özyüksel), *İFM*, XLI/1-4 (Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan'a Armağan) (1984), 273-282.
- SUVLA, REFİİ ŞÜKRÜ, "Tanzimat Devrinde İstikrazlar" (الاقتراض في عهد التنظيمات) *Tanzimat*, I, İstanbul 1940.
- SÜLEYMAN SÜDÎ, *Defter-i Muktesid* (دفتر المقتصد), I-III, İstanbul 1306-1307.
- ŞENER, ABDÜLLATİF, *Tanzimat Dönemi Osmanlı Vergi Sistemi* (نظم الضرائب العثمانية في عهد التنظيمات) İstanbul 1990.
- TABAKOĞLU, AHMET, "XVII ve XVIII. Yüzyıl Osmanlı Bütçeleri" (الميزانيات العثمانية في القرنين السابع عشر) *İFM*, XLI/1-4 (Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan'a Armağan) (1985), 389-414.

- ———, *Gerileme Dönemine Girerken Osmanlı Maliyesi* (المالية العثمانية والدولة في طريق التدهور), İstanbul 1985.
- ———, *Türk İktisat Tarihi* (تاريخ الاقتصاد التركي), İstanbul 1986.
- TEVKİ'Î ABDURRAHMAN PAŞA, "Kanunnâme", *MTM*, sy 3 (İstanbul 1331), 497-544.
- UZUNÇARŞILI, İSMAİL HAKKI, "Defterdar", *İA*, III (1946), 505-508.
- ———, *Osmanlı Devletinin Merkez ve Bahriye Teşkilâtı* (النظم المركزية والبحرية في الدولة العثمانية), Ankara 1948.
- ———, "Osmanlı Maliyesinin Kuruluşu ve Osmanlı Devleti İç Hazinesi" (إقامة النظام المالي (تاريخ النظام المالي في تركيا), (der: Maliye Tetkik Kurulu), Ankara 1978.
- VELAY, A. du, *Türkiye Maliye Tarihi* (تاريخ النظام المالي في تركيا), (der: Maliye Tetkik Kurulu), Ankara 1978.
- YENİAY, İ.HAKKI, *Yeni Osmanlı Borçları Tarihi* (تاريخ الديون العثمانية الجديدة), İstanbul 1964.

المعادن الثمينة والسياسات النقدية والأسعار

- [ALTINAY], AHMET REFİK, *Osmanlı Devrinde Türkiye Madenleri* (المناجم التركية في العهد العثماني), (1967- 1200), İstanbul 1931.
- ARTUK, İBRAHİM, "Osmanlı Beyliğinin Kurucusu Osman Gazi'ye Ait Sikke" (عملات ترجع إلى (الغازي عثمان مؤسس الإمارة العثمانية), *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071-1920)*, Ankara 1980, s. 27-31.
- AYKUT, NEZİHİ, "Osmanlı İmparatorluğu'nda XVII. Asır Ortalarına Kadar Yapılan Sikke Tashihleri" (عمليات تصحيح السكة التي جرت في الامبراطورية العثمانية حتى أواسط القرن السابع عشر), *Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan*, İstanbul 1991, s. 343-360.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu'nda Sikke Tecdidleri" (عمليات تجديد السكة في الامبراطورية العثمانية), *TED*, sy. 13 (1987), 257-297.
- BARKAN, ÖMER LÜTFİ, "XVI. Asrın İkinci Yarısında Türkiye'de Fiyat Hareketleri" (حركة (عمليات تصحيح السكة التي جرت في الامبراطورية العثمانية حتى أواسط القرن السابع عشر), *Belleten*, XXXIV/136 (1970). 557-607.
- ———, "XV. Asrın sonunda Bazı Büyük Şehirlerde Eşya ve Yiyecek Fiatlarının Tesbit ve Teftişi Hususlarını Tanzim Eden Kanunlar. I. Kanunnâme-i İhtisab-ı İstanbul-el-mahrûsa"

(القوانين التي تنظم أمور إقرار أسعار الحاجيات والماكولات في بعض المدن الكبرى في نهاية القرن الخامس عشر وأمو
326-340، ١/5 (1942)، TV، التفتيش عليها، قانوننامه الاحتساب الأولى لمدينة استانبول المحروسة)

II. "Kanunnâme-i İhtisab-ı Bursa", II/ 7, 15-40:

III. "Kanunnâme-i İhtisab-ı Edirne", II/9, 168-177.

- BAYKAL, BEKİR SIDKI, "Osmanlı İmparatorluğunda XVII. ve XVIII. Yüzyıllar Boyunca Para Düzeni İle İlgili Belgeler, وثائق النظم النقدية في الامبراطورية العثمانية على مدى القرنين السابع عشر والثامن (Belgeler, IV/7-8 (1969), 49-77.
- BRAUDEL, FERNAND, *The Mediterranean and the Mediterranean World in the Age of Philip II*, I, London 1972. Türkçesi: *Akdeniz ve Akdeniz Dünyası*, (trc. M. A. Kılıçbay), I, İstanbul 1989.
- CEZAR, YAVUZ, "Osmanlı Mali Tarihinde 'Esham' Uygulamasının İlk Dönemlerine İlişkin Bazı Önemli ve Örnek Belgeler" (بعض الوثائق النموذجية الهامة عن المراحل الأولى لتطبيق نظام "الأشهم" في تاريخ المالية العثمانية), *Toplum ve Bilim*, sy. 12 (1980), 120-144.
- ÇADIRCI, MUSA, *Tanzimat Döneminde Anadolu Kentlerinin Sosyal ve Ekonomik Yapıları* (التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمدن الأناضولية في عهد التنظيمات), Ankara 1991.
- EROL, MİNE, *Osmanlı İmparatorluğunda Kâğıt Para (Kaime)* (العملات الورقية "قائمة" في الامبراطورية العثمانية), Ankara 1970.
- IŞIKSAL, CAVİDE, "Emniyet Sandığı'nın Kuruluşu" (تأسيس صندوق الضمان), *BTTD*, XI/65 (1973).
- İNALCIK, HALİL, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti Üzerinde Bir Tetkik Münasebetiyle" (دراسة حول الوضع الاقتصادي لتركيا ابان قيام الامبراطورية العثمانية وفي عهد تقدمها), *Belleten*, XV/60 (1951), 629-684.
- KAZICI, ZİYA, *Osmanlılarda İhtisab Müessesesi* (نظام الاحتساب عند العثمانيين), İstanbul 1987.
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "1624 Sikke Tashihinin Ardından Hazırlanan Narh Defterleri" (دفاتر التسعيرة التي وضعت عقب عملية تصحيح العملة عام ١٦٢٤), *TD*, XXXIV (1984), 123-182.
- ———, "1009 (1600) tarihli Narh Defterine Göre İstanbul'da Çeşidli Eşya ve Hizmet Fiatları" (أسعار الأمتعة والخدمات المختلفة في استانبول طبقاً لدفتر التسعير المورخ في ١٠٠٩هـ/١٦٠٠م), *TED*, IX (1978), 1-85.
- ———, *Osmanlılarda Narh Müessesesi ve 1640 Tarihli Narh Defteri* (نظام التسعير عند العثمانيين ودفتر التسعير المورخ في ١٦٤٠م), İstanbul 1983.

- ÖLÇER, CÜNEYT, *Sultan II. Mahmut Zamanında Darp Edilen Osmanlı Madeni Paraları* (العملات المعدنية العثمانية المضروبة في عهد السلطان محمود الثاني), İstanbul 1970.
- SAHİLLİOĞLU, HALİL, *Bir Asırlık Osmanlı Para Tarihi* (تاريخ النقد العثماني على مدى قرن من الزمن), (رسالة علمية لم تطبع), İstanbul 1965.
- ———, "XVII. Asrın İlk Yarısında İstanbul'da Tedavüldeki Sikkelerin Râici" (قيمة العملات (المتداولة في استانبول في النصف الأول من القرن السابع عشر) *Belgeler*, I/2 (1965), 227-233.
- ———, "Osmanlı İmparatorluğu'nda Sıvış Yılı Buhranları" (أزمات عام النمى في الامبراطورية العثمانية) *İFM*, XXVII/1-2 (1969), 75-111.
- ———, "Osmanlı Para Tarihinde Dünya Para ve maden Hareketlerinin Yeri" (الحركات النقدية العالمية ومكانها في تاريخ النقد العثماني) *ODÜT Gelişme Dergisi*, özel sayı, Ankara 1978, s.1-38.
- SÜLEYMAN SÜDÎ, *Usûl-i Meskûkât-ı Osmâniyye ve Ecnebiye* (أصول المسكوكات العثمانية والأجنبية), edit. İbrahim Artuk, İst. 1982.
- ŞANDA, H.AVNİ, "1844 Yılında Para Reformu" (الاصلاح النقدي عام ١٨٤٤م), *İstanbul Ticaret*, 15 Temmuz 1966.
- ———, "Bizde Altın Para Tarihi" (تاريخ النقود الذهبية عندنا), *İstanbul Ticaret*, 8 Temmuz 1966.
- TOPRAK, ZAFER, "Osmanlı Devleti'nin Birinci Dünya Savaşı Finansmanı ve Para Politikası" (تمويل نفقات الحرب العالمية الأولى في الدولة العثمانية وسياستها النقدية) *ODÜT Gelişme Dergisi*, 1979- 1980 özel sayısı, Ankara 1981, s. 205-238.
- TURAN, ŞERAFETTİN, "1863 Yılı Etrafında Osmanlı İmparatorluğunun Mali, İktisadi ve Ticari Durumu" (الوضع المالي والاقتصادي والتجاري في الامبراطورية العثمانية عام ١٨٦٣م), *Yüzyıllık Teşkilâtlı Zirai Kredi*, Ziraat Bankası Yay. Ankara 1963.
- YENAL, OKTAY, "Türkiye'de Kâğıt Para" (العملات الورقية في تركيا), *BTTD*, sy 32.

في التجارة

- İstanbul Müftülüğü Şer'î Siciller Arşivi, İstanbul Kadılığı Sicilleri (أرشيف السجلات الشرعية في دار إفتاء استانبول، سجلات قضاء استانبول), nr. 201.
- AKDAĞ, MUSTAFA, "Osmanlı İmparatorluğunun Kuruluş ve İnkişafı Devrinde Türkiye'nin İktisadî Vaziyeti" (الوضع الاقتصادي لتركيا إبان قيام الامبراطورية العثمانية وعهد تقدمها) *Belleten*, XIV/55 (1950), 319-411.

- ALTINAY, AHMET REFİK, *Onaltıncı Asırda İstanbul Hayatı* (حياة استانبول في القرن السادس عشر), İstanbul 1935.
- ARIKAN, ZEKİ, "Osmanlı İmparatorluğu'nda İhracı Yasak Mallar (Memnu Meta)" (السلع المحظور تصديرها), Prof. Dr. Bekir Kütükoğlu'na Armağan, İstanbul 1991, s. 279-306.
- BAĞIŞ, ALİ İHSAN, *Osmanlı Ticaretinde Gayr-i Müslimler* (الطوائف غير المسلمة في التجارة العثمانية), Ankara 1983.
- BEYDİLLİ, KEMAL, "Karadeniz'in Kapalılığı Karşısında Avrupa Küçük Devletleri ve Mîrî Ticâret Teşebbüsü" (الدول الأوروبية الصغيرة في مواجهة غلق البحر الأسود ومحاولات التجارة الحكومية), *Belleten*, LV/214 (1991), 687-755.
- ÇADIRCI, MUSA, "II. Mahmut Döneminde (1808-1839) Avrupa ve Hayriye Tüccarı" (أوروبا على أيام السلطان محمود الثاني وفئة "تجار الخير"), Ankara 1980.
- DAVIS, RALPH, *Aleppo and Devonshire Square. English Traders in the Levant in the Eighteenth Century*, London-Toronto, 1967.
- ERDBRINK, G.R.BOSSCHA, *At the Threshold of Fecility. Ottoman-Dutch Relations during the Embassy of Cornelis Calkoen at the Sublime Porte, 1726-1744*, Ankara 1975.
- FAROQHI, SURAIYA, "16. Yüzyılda Batı ve Güney Sancaklarında Belirli Aralıklarla Kurulan Pazarlar (İçel, Hamid, Karahisar-i Sahib, Kütahya, Aydın ve Menteşe)" (الأسواق التي أقيمت على فترات معينة في سناجق الغرب والجنوب في القرن السادس عشر: إيچل-حميد-قراحصار صاحب-كوتاهية-آيدین-منتشا), *ODÜT Gelişme Dergisi*, 1978 Özel Sayı, s.39-85.
- ———, "Notes on the Production of Cotton and Cotton Cloth in the XVIth and XVIIth Century Anatolia" *Journal of European Economic History*, VIII/2 (1979), 405-417.
- ———, "The Early History of the Balkan Fairs", *Südost-Forschungen*, band XXXVII (1978), 50-68.
- ———, *Towns and Townsmen of Ottoman Anatolia. Trade, Crafts and Food Production in an Urban Setting, 1520-1650*, Cambridge 1984.
- GENÇ, MEHMET, "Osmanlı Devletinde iç Gümrük Rejimi" (نظام الجمارك الداخلية في الدولة العثمانية), *Tanzimat'tan Cumhuriyet'e Türkiye Ansiklopedisi*, (1985), 786-790.

- GÜÇER, LÜTFİ, "XVI. Yüzyıl Sonlarında Osmanlı İmparatorluğu Dahilinde Hububat Ticaretinin Tâbi Olduğu Kayıtlar" (قواعد تجارة الحبوب داخل الامبراطورية العثمانية في أواخر القرن السادس عشر), *İFM*, XIII/1-4 (1953), 81-82.
- ———, "XV-XVII. Asırlarda Osmanlı İmparatorluğunda Tuz İhisi ve Tuzlaların İşletme Nizami" (احتكار تجارة الملح في الامبراطورية العثمانية ونظام تشغيل الملاحات في القرنين الخامس عشر والسادس عشر), *İFM*, XXIII/1-2 (1963), 81-143.
- ———, "XVIII. Yüzyıl Ortalarında İstanbul'un İâşesi İçin Lüzumlu Hububatın Temini Meselesi" (مسألة توفير الحبوب اللازمة لسكان استانبول في أواسط القرن الثامن عشر), *İFM*, XI/1-4 (1950), 397-416.
- İNALCIK, HALİL, "İmtiyazat" (الامتيازات), *Eİ²*, III (1971), 1179-1189.
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "Ahidnâme", *DİA*, I (1989), 536-540.
- ———, "Tanzimat Devri Osmanlı-İngiliz Gümrük Tarifeleri" (التعريفات الجمركية العثمانية الإنجليزية "Tanzimat Devri Osmanlı-İngiliz Gümrük Tarifeleri"), *TED*, sy., 4-5 (1974), 335-393.
- ———, "Tanzimat Devrinde Yabancıların İktisâdî Faaliyeti" (نشاط الأجانب الاقتصادي في عهد "Tanzimat Devrinde Yabancıların İktisâdî Faaliyeti"), *150. Yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 91-138.
- MAC GOWAN, BRUCE, *Economic Life in Ottoman Europe. Taxation, Trade and the Struggle for Land, 1600-1800*, Cambridge-Sydney 1981.
- MANTRAN, ROBERT, *17 Yüzyılın İkinci Yarısında İstanbul* (استانبول في النصف الثاني من القرن السابع عشر), I-II, İstanbul 1986, ts.
- POROY, İBRAHİM İHSAN, "Expansion of Opium Production in Turkey and the State Monopoly of 1828-1839", *Intertational Journal of Middle East Studies*, 13 (1981), 191-211.
- SAHİLLİOĞLU, HALİL, "1763'de İzmir Limanı İhracat Gümrüğü ve Tarifesi" (جمرك التصدير في 1763م), *BTTD*, II/8 (1968), 53-57.
- SILBERSCHMIDT, MAX, *Venedik Menbalarına Nazaran Türk İmparatorluğunun Zuhuru Zamanında Şark Meselesi* (المسألة الشرقية إبان ظهور الامبراطورية التركية على ضوء مصادر البندقية), İstanbul 1930.
- ŞENER, ABDÜLLATİF, "Tanzimat Dönemi Osmanlı Vergi Reformları" (الإصلاحات الضريبية "Tanzimat Dönemi Osmanlı Vergi Reformları"), *150. Yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 259-275.

- TURAN, ŞERAFETTİN, "Osmanlı İmparatorluğu ile İki Sicilya Krallığı Arasındaki Ticaretle İlgili Gümrük Tarife Defterleri" مملكة بين الامبراطورية العثمانية والتجارة فيما (دفاتر التعريف الجمركية الخاصة بالتجارة فيما بين الامبراطورية العثمانية ومملكة صقلية), *Belgeler*, IV/7-8, 87-165).
- WOOD, A.C., *A History of the Levant Company*, London 1935.

المواصلات

- ANDREASYAN, HRAND D., *Polonyalı Simeon'un Seyahatnâmesi 1608- 1619* (رحلة سيمون 1608- 1619), İstanbul 1964.
- BİLGE, ZİHNİ, *İstanbul Rıhtımlarının Tarihçesi* (تاريخ الأرصفة البحرية في استانبول), İstanbul 1940.
- EARLE, EDWARD MEAD, *Bağdad Demiryolu Savaşı* (الصراع حول سكة حديد بغداد), İstanbul 1972.
- ISSAWI, CHARLES, *The Economic History of Turkey 1800-1914*, Chicago 1980.
- KAÇAR, MUSTAFA, *Osmanlı Telgraf İşletmesi* (رسالة), (1854-1871), (تشغيل جهاز البرق العثماني), İstanbul 1986.
- KURT, SADIK, "Hamidiye Vapur Şirketi", (1884-1915)", *Çağdaş Türkiye Tarihi Araştırmaları Dergisi*, I IV/7-8,1 (İzmir 1991), 71-107.
- KUYAŞ, SALİH, "Posta Tarihi ve Kapitülasyon Postaneleri" (تاريخ البريد والمراكز البريدية ذات الامتيازات الأجنبية), *TaTo*, sy. 1-2 (Ocak-Şubat 1984), s. 51-53, 93-94.
- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "İzmir Rıhtımı İnşaatı ve İşletme İmtiyazı" (إنشاء رصيف İzmir), *TD*, XXXII (1979), 495-558.
- ———, "Osmanlı Buharlı Gemi İşletmeleri ve İzmir Körfezi Hamidiye Şirketi" (ادارات تشغيل السفن البخارية العثمانية والشركة الحميدية في خليج İzmir), *Çağın Yakalayan Osmanlı: Osmanlı Devletinde Modern Haberleşme ve Ulaşım Teknikleri*, (haz.E. İhsanoğlu-M.Kaçar), İstanbul 1995 s.165-206
- ORHUNLU, CENGİZ, *Osmanlı İmparatorluğunda Derbend Teşkilâtı* (نظم المعابر في الامبراطورية العثمانية), İstanbul 1967.
- RAMAZANOĞLU, ALİ, *Selânik Rıhtımının İnşası* (رسالة تخرج من قسم), (إنشاء رصيف سلانيك البحري), İstanbul 1980.

- YAZICI, NESİMİ, "Tanzimat Döneminde Osmanlı Haberleşme Kurumu" (هيئة المواصلات العثمانية) 150. Yılında Tanzimat, Ankara 1992, s. 139-210. (في عهد التنظيمات)

في الصناعة

- AHMED MUHTAR PAŞA - HASAN TAHSİN, *Dumansız Barutlar* (البارود عديم الدخان), İstanbul 1310.
- AHMET REFİK [ALTINAY], *Hicrî Onbirinci Asırda İstanbul Hayatı* (حياة استانبول في القرن الحادي عشر الهجري), İstanbul 1931.
- ALAGEYİK, ÖMER, "Türkiye'de Mensucat Sanayiinin Tarihçesi" (تاريخ صناعة المنسوجات في تركيا), *İSOD*, sy. 16 (15 Haziran 1967), 9- 11.
- BOSTAN, İDRİS, "Osmanlı Bahriyesinde Modernleşme Hareketleri" (حركات التحديث في البحرية العثمانية), 150. Yılında Tanzimat, İstanbul 1992, s. 69-90.
- CLARK, EDWARD C., "Osmanlı Sanayi Devrimi" (الانقلاب الصناعي العثماني), *Osmanlılar ve Batı Teknolojisi. Yeni Araştırmalar Yeni Görüşler*, (ed. Ekmeleddin İhsanoğlu), İstanbul 1992, s. 37-52.
- ÇİZAKÇA, MURAT, "A Short History of the Bursa Silk Industry (1590-1900)", *JESHO*, XXIII/1-2, 142-152.
- DALSAR, FAHRİ, *Türk Sanayi ve Ticaret Tarihinde Bursa'da İpekçilik* (صناعة الحرير في بورصة), *Türk Sanayi ve Ticaret Tarihinde Bursa'da İpekçilik*, İstanbul 1960. (ومكانتها في تاريخ الصناعة والتجارة التركية)
- ELDEM, VEDAT, *Osmanlı İmparatorluğunun İktisadî Şartları Hakkında Bir Tetkik* (دراسة حول الظروف الاقتصادية في الامبراطورية العثمانية), Ankara 1970.
- ERDAL, AHMET, *Baruthâne-i Âmiri: İstanbul Baruthânesi* (البارودخانه العامة: بارودخانه استانبول), İ.Ü.Edebiyat Fak. Tarih Mezuniyet Tezi, İstanbul 1982.
- ERDOĞAN, MUZAFFER, "İstanbul Baruthâneleri" (معامل البارود في استانبول), *İstanbul Enstitüsü Dergisi*, II (1956), 117-138.
- ERGENÇ, ÖZER, "1600-1615 Yılları Arasında Ankara İktisadî Tarihine Ait Araştırmalar" (بحوث حول تاريخ انقذة الاقتصادي بين عامي ١٦٠٠-١٦١٥), *Türkiye İktisat Tarihi Semineri. Metinler: Tartışmalar*, Ankara 1975, s. 145-163.

- ERSOY, OSMAN, *XVIII. ve XIX. Yüzyıllarda Türkiye'de Kâğıt* (صناعة الورق في تركيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر), Ankara 1963.
- FAROQHI, SURAIYA, *Men of Modest Substance. House Owners and House Property in Seventeenth-Century Ankara and Kayseri*, Cambridge 1987.
- ———, "Onyedinci Yüzyıl Ankara'sında Sof İmalatı ve Sof Atölyeleri" (صناعة الموهير في انقره), *İFM*, XLI/1-4 (Ord. Prof. Ömer Lütfi Barkan'a Armağan) (1985), 237-259.
- GENÇ, MEHMET, "18.Yüzyılda Osmanlı Sanayii" (الصناعات العثمانية في القرن الثامن عشر), *Dünü ve Bugünüyle Toplum ve Ekonomi*, sy. 2 (İstanbul 1991), 99-124.
- ———, "17.-19. Yüzyıllarda Sanayi ve Ticaret Merkezi Olarak Tokat" (توقات مركزاً للصناعة), *Türk Tarihinde ve Kültüründe Tokat Sempozyumu*, 2-6 Temmuz 1986, Ankara 1987, s. 145-169.
- GİZ, ADNAN, "İslimye Çuha Fabrikası" (مصنع إسلیمیه للجوخ), *İSOD*, sy. 27 (15 Mayıs 1968), 15-16.
- ———, "İstanbul'da İlk Sanayi Tesislerin Kuruluş Yılı: 1805" (عام إقامة المؤسسات الصناعية الأولى), *İSOD*, sy 23 (15 Ocak 1968), 25-26.
- GÖLPINARLI, ABDÜLBAKİ, "İslâm ve Türk İllerinde Fütüvvet Teşkilâtı ve Kaynakları" (تشكيلات الفتوة في البلدان الإسلامية والتركية ومصادرها), *İFM*, XI/1-4, 3-354.
- GÜRAN, TEVFİK, "Tanzimat Döneminde Devlet Fabrikaları" (المصانع الحكومية في عهد التنظيمات), *150. Yılında Tanzimat*, Ankara 1992, s. 235-257.
- İLGÜREL, MÜCTEBA, "Zeytinburnu'nda Bir Demir Fabrikası" (مصنع للحديد في زيتون بورني), *Tarih Boyunca İstanbul Semineri*, 29 Mayıs - 1 Haziran 1988. *Bildiriler*, İstanbul 1989, s. 155-164.
- İNALCIK, HALİL, "Bursa. XV. Asır Sanayi ve Ticaret Tarihine Dair Vesikalar" (وثائق حول تاريخ المصانع والتجارة في القرن الخامس عشر في بورصة), *Belleten*, XXIV/93 (1960), 45-96.
- KODAMAN, BAYRAM, "Tanzimat'tan II. Meşrutiyet'e Kadar Sanayi Mektepleri" (المدارس الصناعية منذ عهد التنظيمات حتى المشروطية الثانية), *Türkiye'nin Sosyal ve Ekonomik Tarihi (1071- 1920)*, Ankara 1980.

- KÜTÜKOĞLU, MÜBAHAT S., "Asâkir-i Mansûre-i Muhammediyye Kıyâfeti ve Malzemesinin Temini Meselesi" (مسألة توفير الملابس ولوازمها لجيش العساكر المنصورة المحمدية), *Doğumunun 100. Yılında Atatürk'e Armağan*, İstanbul 1981, s. 519-605.
- ———, "Baruthâne-i Âmire" (البارودخانه العامة), *DİA*, VI/36-37 (1991), 96-98.
- ———, "Osmanlı Esnafında Oto-kontrol Müessesesi" (نظام الرقابة الذاتية بين ارباب الحرف والصنایع), *Ahilik ve Esnaf*, İstanbul 1986, s. 55-76.
- MÜLLER-WIENER, WOLFGANG, "15-19.Yüzyılları Arasında İstanbul'da İmalathane ve Fabrikalar" (المعامل والمصانع في استانبول من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر), *Osmanlılar ve Batı Teknolojisi. Yeni Araştırmalar Yeni Görüşler*, İstanbul 1992, s. 53-120.
- ÖNSOY, RIFAT, *Tanzimat Dönemi Osmanlı Sanayii ve Sanayileşme Politikası* (الصناعة العثمانية), Ankara 1988. (في عهد التنظيمات وسياسة الدولة نحو التصنيع)
- SAHİLLİOĞLU, HALİL, "XVII. Yüzyılın Ortalarında Sırmakeşlik ve Altın-Gümüş İşlemeli Kumaşlarımız" (النقش في أواسط القرن السابع عشر والأقمشة المحلاة بقصب الذهب والفضة), *BTDD*, II/16 (Ocak 1969), 48-53.
- ———, "Yeniçeri Çuhası ve II. Bayezid'in Son Yıllarında Yeniçeri Çuha Muhasebesi" (قماش جوخ الانكشارية وإدارة حساب الجوخ الخاص بهم في السنوات الأخيرة من عهد السلطان بايزيد الثاني), *GDAAD*, sy. 2-3 (1974), s. 415-466.
- SARAÇ, ÖMER CELÂL, "Tanzimat ve Sanayiimiz" (عهد التنظيمات والصناعة عندنا), *Tanzimat*, I, İstanbul 1940.
- SİDKİ, *Gedikler* (نظام الغدك), İstanbul 1325.
- TAŞKÖMÜR, HİMMET, *Osmanlı İmparatorluğunda Simkeşlik ve Tel Çekme (XV-XIX-y.y.)*, (رسالة ماجستير في التاريخ من معهد العلوم), (النقش والتحلية بالقصب في الامبراطورية العثمانية من القرن ١٥ إلى ١٦), (الاجتماعية بجامعة استانبول), İstanbul 1990.
- TEZCAN, HÜLYA, "Topkapı Sarayı'ndaki Velense ve Benzeri Dokumalar" (قمش المخمل الأسباني), *Topkapı Sarayı Müzesi - Yıllık*, V (1992), 223- 240. (فلنسه والأقمشة الشبيهة به في سراي طوب قابي)
- TODOROV, NİKOLAY, "19. Yüzyılın İlk Yarısında Bulgaristan Esnaf Teşkilâtında Bazı Karakter Değişmeleri" (بعض التغيرات المميزة في تشكيلات ارباب الحرف والصنایع في بلغاريا في النصف الثاني من), (القرن التاسع عشر), *İFM*, XXVII/1-2 (1969), 1-36.

- UZUNÇARŞILI, İSMAİL HAKKI, *Osmanlı Devleti Teşkilâtından Kapıkulu Ocakları* (أوجاقلات II, Ankara 1944. القبول قولية في نظم الدولة العثمانية)
- YAZICI, HİKMET, *Azadlı Baruthânesi* (بارودخانه آزادلو), (رسالة تخرج من قسم التاريخ بآداب استانبول), İstanbul 1982.

مصادر عربية

- - أبو زهراء، محمد، الجريمة، القاهرة (بدون تاريخ).
- - البقداي، اسماعيل باشا، ابصاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، (مجلدان)، استانبول ١٩٧٢.
- - بهنسي، أحمد فتحي، الحدود في الاسلام، القاهرة (بدون تاريخ).
- - تاج، عبد الرحمن، أحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، القاهرة ١٩٥٥.
- - الحفناوي، عبد المجيد محمد، تاريخ القانون المصري، القاهرة ١٩٧٣-١٩٧٤.
- - حميد الله، محمد، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، بيروت ١٩٨٧/١٤٠٧.
- - شحاته، شفيق، تاريخ حركة التجديد في النظم القانونية في مصر منذ مطلع القرن التاسع عشر، القاهرة ١٩٦١.
- - شعبان، زكي الدين، الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية، بيروت ١٩٧٨.
- - عودة، عبد القادر، التشريع الجنائي الاسلامي، (مجلدان)، بيروت، دار الكاتب العربي (بدون تاريخ).
- - الفراء، أبو يعلى، الأحكام السلطانية، بيروت ١٩٨٣/١٤٠٣.
- - كاتب جلي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، (مجلدان)، استانبول ١٩٧٢.
- - الماوردي، الأحكام السلطانية، بيروت ١٩٨٥/١٤٠٥.
- - المحمصاني، صبحي، الأوضاع التشريعية في الدول العربية، ماضيها وحاضرها، بيروت ١٩٧٢.
- - _____، النظرية العامة للموجبات والعقود، (مجلدان)، بيروت ١٩٤٨.
- - بن موسى، محمد، بدعة القاضي، مخطوط بمكتبة السليمانية باستانبول (Denizli 166).

الكشاف

كشاف اسماء الأشخاص والأماكن

أشرنا إلى أرقام أسماء الأماكن والأشخاص الموجودة
في هوامش صفحات الكتاب بإشارة [هـ] بعد الرقم مباشرة.

آل عثمان [أنظر: أبناء عثمان] ١٥٧
آل قره عثمان ٦٠٨
آل كوجوك علي ٦٠٨
آل كورپريلی ٤٠٦
آل ميخال ١٣
آلا سونيا ٦٨٠
آلازيغ ١١٩
آلاشهر ٧٤٦, ٧٣٥, ٧٠٦, ٦٨٠
آلانیا ٧٤٨, ٧٣٤, ٧٠٤
آمد [ديار بكر] ٥٥٦
آنزا وور باشا ١٤١
آوانجق [في أنقرة] ٧٤٢
آولونيا ٧٠٤, ٦٢٥
آيازمه [حي] ٧٦٣
آياسلوغ ٦٦٩
آياصوفيا ٣٤ [جامع] ١٥٣, ١٧٣ [جامع], ٣٥٨,
٣٩١ [جامع], ٣٩٢, ٧٥٢ [جامع]
آيامورا ٨٣
آيدين ٢٦٥, ٣٤٣ [ولاية], ٣٥١, ٣٤٤ [ولاية],
٣٦٩, ٥٧١, ٦٥٥, ٦٨٥, ٦٩٦, ٧٠٥,
٧٠٦, ٧١٢, ٧٤٠, ٧٤٩, ٧٥٠
آينه لى قواق ٧٣١
آيدوس ٧٤٦, ٧٠٤
آيوالق ٧١٠

(١)

اباطه حسن باشا ٥٦
اباطه محمد باشا ٥٣

(آ)

آت ميداني [في استانبول] ٧٣٩
آخوند زاده ميرزا فتح علي ٣٢٠
آخي أوران ٧٢٤, ٧٢٣
آخي بهلون [الشيخ] ٦٠١
آخي زاده حسين افندي ٢٨٦
آخير قايى [في استانبول] ٣٩٥, ٣٩٢
آذربيجان ٥, ٢٧, ٣١, ٣٢, ٤٥, ٥١, ٥٢, ٦٣,
١١٩, ١٣٨, ٢٢١, ٥٢٣
آرتين داديان باشا ٣٥٥
آزادلو ٧٤٠, ٧٣٩
آسيا ٢١٨, ٢٣٤, ٤١٥
آسيا الصغرى ٣٢
آسيا العثمانية ٣٦٨, ٣٤٩
آسيا الوسطى ٥, ٤٤, ٢٢١, ٢٢٩, ٢٨١, ٥٩٩
آعجه قلعه ٤١
آغري ١١٩
آق دمار ٥٥٢
آق كرمان ٢٩, ٥٤, ٧٨, ٩١, ٩٤
آقسراي [سنجق] ٥٥٦
آقسراي [في استانبول] ٣٨٨
آقشهر ٢٧, ٥٥٦, ٥٧١, ٧٤٠
آل أورانوس ١٣
آل چاپان ٦٠٨
آل تپه دنلي علي باشا ٦٠٨
آل تکه ٦٠٨
آل جانیکلي ٦٠٨
آل سرزلي اسماعيل افندي ٦٠٨

ابراهيم [السلطان] ٥٦، ١٥٥، ٢٠٦، ٢١٣، ٢٤٠،

٣٠٨

ابراهيم [مترجم] ٢٠٤

ابراهيم الحلبي [مؤلف ملتقى الأبحر] ٤٩١، ٤٩٠

ابراهيم باشا [ابن محمد علي باشا] ١٠٨

ابراهيم باشا [الداماد] ٦٣، ١٤٢، ١٧٧، ٢٣١،

٢٣٥، ٢٣٧، ٥٢٥ [هـ]

ابراهيم باشا [صدر اعظم ايام القانوني]

٢٥٦، ١٧٣

ابراهيم خان زاده ٦١

ابراهيم متفرقة ٧٣

ابن المقفع، عبد الله ٤٨٩، ٤٧١

ابن بطوطة ٥٩٩

ابن خلدون ٣٢٠

ابن رشد ٢٨٥

ابن كمال باشا [شيخ الإسلام] ٢٤، ٢١٨، ٢٨١،

٢٨٢، ٤٤٩، ٣٠٢

ابن معن [أنظر: معن اوغلي]

ابناء اسفنديار ٢٧

ابناء آيدين ٢٣، ٤١٥،

ابناء تكة [أنظر: آل تكة] ٨

ابناء حميد ٨، ١١، ٢١

ابناء رمضان ٨

ابناء صاروخان ٧

ابناء عثمان ٨

ابناء قاره سي ٧، ١١، ١٢

ابناء قرمان ٧، ١١، ٢١، ٢٢، ٢٦، ٣٦

ابناء گرميان ٧، ١١

ابناء مالقوج [عائلة] ٤٠٢

ابناء منتشا ٧

ابو اسحاق زاده [عائلة] ٢٨٧

ابو السعود أفندي ١٥١، ٢٢٩، ٢٧١، ٢٨٨، ٢٩٦،

[هـ]، ٣٠٢، ٣٠٧، ٤٥١، ٤٧٣، [هـ]، ٤٧٤،

٤٨٤، ٤٩١، ٦٤١، ٦٤٢

ابو السعود زاده [عائلة] ٢٨٧

ابو بكر [ال خليفة الراشد] ٤٦

ابو بكر راتب أفندي ٢٣٧، ٢٣٥

ابو جعفر المنصور [ال خليفة] ٤٨٩، ٤٧١

ابو حنيفة [الامام] ٥٠٥

ابو يوسف [الامام] ٥٠٦، ٥٠٥

ابير ١١٢

اثينا ١٣٣، ٣٧٣، ٥٦٠، ٧٠٤، ٧٤٠

الأحساء ٢٤٩ [هـ] ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧

احمد الأول [السلطان] ٢٧٧، ١٥٠، ٥٢

احمد الثالث [السلطان] ٣٥، ٥١، ٦٤، ١٥٢،

١٥٥، ١٥٨، ١٦٢، ٢٠١، ٢١٠، ٣١٠، ٥٩٢،

٦٤٢، ٧١٦

احمد الثاني [السلطان] ١٥٢

احمد باشا الجزار ٨٤

احمد ثريا امين أفندي ٧٣٨

احمد جلال باشا ٣٧١

احمد جودت باشا ٢٠٣، ٢٧٢، ٣١٩، ٣٢٠،

٣٢١، ٣٤٨، ٣٤٩، ٤٧٦، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧،

احمد رسمي أفندي ١٩٨

احمد رضا بك ١١٨

احمد رفعت أفندي ٢٨٠

احمد عزت باشا ١٣٩، ١٤٠،

احمد فوزي باشا ١٠١

احمد فيضي باشا ١٢٦

احمد لطفي أفندي [مؤرخ] ٢٠٣، ٢٠٩،

احمد مختار باشا [الغازي] ١٣١، ١٣٢،

احمد منحت أفندي ٣٤٧

احمد نظيف ٢٨٠ [هـ]

احمد واصف أفندي [أنظر: واصف أحمد أفندي]

احمد وفيق باشا ٣٦٦

احمدي [صاحب اسكندرنامه] ١٠

اخلاط ٧٤١

ادرमित ٧٤٨

ادرنة ١٣, ٦١, ٦٢, ٨٦, ٩١, ٩٥, ١٠٤, ١٣٢,

١٣٣, ١٥٢, ١٥٣, ١٨٤, ٢٨٥,

٢٩٨, ٣٤٩, ٣٦٨, ٣٨٤, ٤٢٧,

٥٢٧, ٥٣٢, ٥٤٤, ٥٤٧, ٥٦٠,

٥٦٣, ٦١٤, ٦٢٥, ٦٣٣, ٦٦٩, ٦٧٥, [هـ],

٦٧٩, ٦٨٣, ٦٩٥, ٦٩٦, ٧٠٤, ٧٠٥, ٧٠٧,

٧١٥, ٧١٨, ٧٣٦, ٧٤٤, ٧٤٦, ٧٥٢

إدريس البتليسي ٣٠٠

ادنة [أنظر: اطنة] ٣٦٩

اده بالي [الشيخ] ٨

اديب محمد امين افندي [مؤرخ] ٢٠٣, ٢٠٦

ارجيش ٧٤١

اردخان ١٣٨, ٣٦٣

اردل [ترانسلفانيا] ٣٩, ٤٧, ٤٨, ٥٤, ٥٦, ٥٧,

٦٢, ١٥١, ٢٢٥, ٦٦٣

الأردن ٥٢٣

ارزنجان ٦٣٩, ٧٠٣, ٧٤٨

ارضروم ٥٣, ١١٢, ١١٩, ١٣٤, ١٤٠, ١٤١,

٢٣٢, ٢٥٠, ٣٦٩, ٤١١, ٥٧٠, ٦٢٦,

٦٨١, ٦٩٥, ٧٠٣, ٧٠٤, ٧٠٥, ٧١٦, ٧٥٩

ارطغرل [والد عثمان بك] ٨, ٥٢٣

ارغني ٥٥٦, ٧٣٥

ارغوس ٢٥

ارگلي ٧٥٨, ٧٦٣

ارگنه ٥٨٢

ارمناك ٧٤٨

الأرمني، داود باشا ٣٤٨

ارمينيا ١٣٨

اريتريا ٣٧٣

اريفان [اريفان] ٥٥٢

ازاق ٢٦, ٥٩, ٦٠, ٦٥, ٦٨٦

إزميد ١٢, ٣٤٥, ٣٨١, ٧٠٣, ٧٠٨, ٧١٤,

٧١٩, ٧٣٠, ٧٥٦, ٧٥٨,

إزمير ٥٥, ١٤٠, ١٤٣, ١٩٩, ٢٩٨, ٣٤٣,

٣٤٤, ٣٥١, ٣٦٩, ٤١٥, ٥٥٣, ٦١٣,

٦٧٣, [هـ], ٦٥٦, ٦٧١, ٦٧٩, [هـ], ٦٨٥,

٦٨٧, ٦٨٨, ٦٨٩, ٦٩٢, ٦٩٥, ٦٩٩,

٧٠٣, ٧٠٥, ٧٠٦, ٧١٢, ٧١٦, ٧١٧,

٧٣٥, ٧٣٩, ٧٥٥, ٧٥٧, ٧٥٨,

إزنيق ٩, ١٢, ١٥٢, ٢٨٢, ٢٩١, ٣٨١, ٤١٥

اسبانيا ٢٩, ٢٢٥, ٢٢٦, ٢٢٧, ٢٣٨, ٥٥٣,

٥٥٤, ٦٥٥, ٦٦٢, ٦٨٦, ٦٩١, ٧٤٣,

استانبول [في كل صحيفة تقريباً]

استانكوي ٥٧١

استراخان ٤٤, ٤٥, ٢٢٨

استرغون ٣٩, ٤٧

اسحاق باشا ٢٨

اسرائيل ٥٢٣

اسعد أفندي [شيخ الإسلام] ٣٠٠

اسعد أفندي [مؤلف كتاب: تشریفات قديمه]

٢٠٢, ٢٠٣

اسكندر باشا [محافظ استانبول] ٢١٥

اسكندر باشا ٥٤

اسكندر بك ٢٦

الاسكندرون ١٣٩, ٦٨٨, ٦٨٩, ٦٩٩, ٧٠٤,

٧٠٩, ٧١١, ٧١٣

الاسكندرية ٤٣, ٨٦, ١٠١, ٦٨٨, ٧١٠, ٧١٧,

٧١٨, ٧١٩

اسكندنافيا ٣٧٥

اسكي ايل ٧٤٠

اسكيشهر [قلعة Ujitsa] ١٠٨

اسكيشهر ٧٠٨,٧٠٣,٩

اسليميه ٧٥٥,٧٤٥

اسماعيل [قلعة] ٧٨

اسماعيل الصفوي [الشاه] ٣١,٣٠

اسماعيل باشا [خديو مصر] ١٠٨

اشرف خان [حاكم بتليس] ٦٤,٤٠,٣٥

إشقودره ٣٩٣,٣٦٨,٨٣

اطنة ٩٦, ١٣٠, ١٤٠, ٧٠٤, ٧٠٥, ٧٠٩,

٧٥٨,٧٥٠

اطه پارازی ٧٠٨,٦٢٥

اغا قانیسی [في استانبول] ٣٣٦

اغسطس الثالث ٦٧

إغناتیف [الجنرال.. سفير روسيا] ١١٠

افریقيا ٧١٠,٥٥٧,٣٦٩,٣٦٨,٣٤٥,٢١٨,١٣١

افریقيا العثمانية ٣٤٩

افغانستان ٢٣٨

افلاطون (ت ٩٧٢هـ) ٢٠٢

الافلاق ١٨, ٢٢, ٤٦, ٤٧, ٥٤, ٦٠, ٦٣, ٦٥,

٦٦, ٧٦, ٧٨, ٨٥, ٨٦, ٩٢, ٩٣, ١٠٤,

١٥١, ١٧٩, ٢١١, ٢٤٩, ٥٥٢, ٦١٣,

٦٣٣, ٦٦٣, ٦٨٠, ٦٨١, ٦٨٣, ٧٠٤, ٧٣٥,

افیون ٧٥٨

افیون قره حصار ٧٠٥

اگري ٥٤,٤٨,٤٧

اگریبوز [لواء] ٧٤٠,٦٢٥,٤٤٨

اکینلي سعيد باشا ٣١٩

ألبانيا ١٦, ٢٦, ٨٣, ١١٢, ١٣٢, ٥٢٣, ٦٢٥, ٧٣٥,

ألبستان ١٨

إلغین ٧٤٠

ألقاص میرزا ٤١

الکساندر الأول [قیصر روسيا] ٨٧

الکساندر ایبسلانتي [یاور قیصر روسيا] ٩٣

الکساندر جوزا ١٠٧

ألمانيا ٣٩, ١١٥, ١١٦, ١٣٤, ١٣٥, ١٣٦,

١٣٨, ١٣٩, ٢٢٧, ٢٣٩, ٤١٢, ٤٢٧,

٤٢٨, ٤٣٠, ٤٣١, ٦٦١, ٦٦٦, ٧٤٣, ٧٤٠,

الیزابث [الملكة] ٢٢٢, ٢٢٧

اليون ٣٢٨

اماسره ٧٣٥, ٧١١

اماسيا ١٢, ٢٨, ١١٩, ١٤١, ١٥٨, ٢٥٠, ٢٨٥,

٥٥٦, ٦٦٩, ٧٠٣, ٧٤٥, ٧٤٦, ٧٤٨,

٧٥٩,

امريکا ٢٣١, ٦٠٥, ٦٦٢, ٧١٨, ٧٣٥, ٧٤٣,

اميل تيان ٤٦٠

امين اوکی ٦٨٢

الاناضول ٥, ٦, ٧, ٨, ١١, ١٢, ١٣, ١٥, ١٧,

٢٠, ٢١, ٢٢, ٢٥, ٢٦, ٢٧, ٣٠, ٣١,

٣٢, ٣٣, ٣٤, ٣٦, ٤٠, ٤١, ٤٩, ٥٠, ٥٢,

٥٣, ٥٦, ٦٣, ٧٢, ٨٠, ٨١, ٨٣, ٨٨, ٩٥,

٩٦, ١١٢, ١١٧, ١١٩, ١٢٧, ١٣٤, ١٣٥,

١٣٨, ١٤٠, ١٤١, ١٤٢, ١٤٣, ١٨١,

١٨٩, ٢١٨, ٢١٩, ٢٢٢, ٢٣١, ٢٤٦,

٢٤٧, ٢٤٨, ٢٤٩, ٢٥٣, ٢٥٤, ٢٥٦,

٢٦٣, ٢٦٧, ٢٦٨, ٢٨٦, ٢٩٢, ٢٩٤,

٢٩٥, ٢٩٦, ٢٩٨, ٣٠٠, ٣٠٦, ٣٤٥,

٣٤٦, ٣٥٨, ٣٦٣, ٣٧٠, ٣٧١, ٣٨٣,

٤٠١, ٤٠٢, ٤٠٣, ٤٠٤, [باله] ٤١٠, ٤١٢,

٤١٥, ٤١٦, ٤٤١, ٤٦٧, ٤٧٤, ٤٧٥,

٥٠٢, ٥٢٣, ٥٣٥, ٥٣٧, ٥٤١, ٥٤٣,

٥٤٤, ٥٤٥, ٥٤٧, ٥٥٠, ٥٥٤, ٥٦٣,

٥٧٠, ٥٨١, ٥٨٣, ٥٩٩, ٦١٣, ٦٢١,

٦٢٣, ٦٢٤, ٦٢٥, ٦٢٦, ٦٢٩, ٦٤٥,

اُورَانوس بك ٤٠٢

اوربا ٦، ١٣، ١٩، ٢١، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٢،
٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٤،
٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٧٢،
٧٧، ٧٩، ٨٢، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٤، ٩٥،
٩٦، ١٠٤، ١٠٦، ١١٠، ١١٥، ١١٨، ١١٩،
١٢٠، ١٢٥، ٢٠١، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢١،
٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٤، ٢٣٧،
٣١٩، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٥، ٣٤١،
٣٤٢، ٣٥٠، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٥،
٣٨٣، ٤٠٩، ٤١٥، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٨،
٤٢٩، ٥١١، ٥٣٥، ٥٦٣، ٥٨٢، ٥٨٣،
٥٨٩، ٦٠٥، ٦٠٩، ٦١١، ٦٨٢، ٦٨٥،
٦٨٨، ٦٩٤، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١١،
٧١٤، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٦، ٧٢٩، ٧٣٦،
٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤٣، ٧٤٧، ٧٥٥، ٧٥٩،

٧٦٢، ٧٦٥

اوربا العثمانية ٣٦٨، ٣٤٩

اوربان [خبير مجري] ٧٣٦

اورخان [الأمير أخو مراد الثاني] ٢١

اورخان بك [الغازي ابن عثمان بك] ١٢، ١٣،

١٧٠، ١٧٢، ١٨٩، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٤٥،

٢٦٨، ٢٨٢، ٢٩١، ٣٨١، ٦٦٣، ٦٦٧

اورسوبا ٦٦

اورفة ١٤٠، ٣٤٥، ٧٠٤، ٧٥٠، ٧٥٢

اورله [من أقضية ازميز] ٦٧٩ [هـ]

اوروج بك ٨

اوزدمير باشا ٤٣

اوزون چارشيلي اسماعيل حقي ٦٢١

اوزون كوبري [قصبه] ٥٨١، ٥٨٢

اوزونجه آباد خاص كوي ٦٨٠

اوزي ٥٧، ٦٦، ٧٦، [قلعة] ٧٨، [قلعة] ٦١٣، ٢٥٠

٦٤٩، ٦٥٢، ٦٦١، ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٧٩،

٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٦، ٦٨٩، ٦٩١، ٧٠٣،

٧٠٥، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٤، ٧١٥، ٧٢٣،

٧٣٥، ٧٣٨، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٥،

٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥٨، ٧٦٤

انجلترا ٣٦، ٧٤، ٧٥، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٩٠،

٩٤، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٥، ١٠٩،

١١٢، ١١٣، ١١٥، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٣،

١٣٤، ١٣٦، ١٤٣، ١٤٩، ٢٢٥، ٢٢٦،

٢٢٧، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٨، ٢٣٩،

٣٤٨، ٣٦٤، [هـ] ٣٧٥، ٤٠٨، ٤٢٣، ٥٦٣،

٦٥٥، ٦٥٦، ٦٨٦، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٨،

٧١٩، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٥٧

اندراسي [وزير خارجية النمسا/ المجر] ٣٤٨

الاتدلس ٢٩، ٣٠، ٤٤، ٤٧٢

أنز ١٣٣

انطاليا ٨، ١٤٠، ١٦٩، ٧٠٤، ٧١١، ٧٣٤

انقرة ٢٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٩٥، ٢٤٩،

٢٦٤، ٣٠٤، ٣٦٩، ٣٨٢، ٥٣٦، ٥٦٠،

٦٢٥، ٦٨٢، ٦٩٢، ٧٠٣، ٧٠٨، ٧٤٠،

٧٤٢، ٧٤٣، ٧٥٠، ٧٥٢

الانقروي، محمد أفندي ٤٩١

انور باشا ١٣١، ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧

انوربك [أنظر: أنورباشا] ١٢٨

انوري [مؤرخ] ٢٠٣

اوترانتو ٢٦، ٢٨، ٤١٦ [قلعة]

اوتلق بلي [موقعة] ٢٧

اوجيني [امبراطورة فرنسا] ٣٣٨

اوخري ١٢١، ٧٠٤

اوديسا ٧٨، ٩٣

اُورَانوس [عائلة] ٤٠٢

اُورَانوس اوغلي علي بك ٢٨١، ٢٨٢

اوسترومجه ٧٤٥

اوسكار اسبوت ٤٢٩

اوسكوب ١٢١، ١٣٠، ٥٦٠، ٦٤٢

[هـ] ٧٤٠، ٧٠٤، ٦٦٩

اوسكودار ٩٠، ١٠٠، ١٨١، ٢٠٠، ٣٩٥، ٤٠٧،

٤٠٩، ٤١٠، ٤٦٦، ٦٧٣، ٧١٥، ٧١٩،

٧٣٤، ٧٤٦، ٧٥٥، ٧٦٢

اوشاق ٧٥٩

اوشي ١٣٢

اوتجى زاده [توقيعي] ١٩١، ١٩٦

اوكرائنا ٥٣، ٥٤، ٥٧، ٥٨، ٦٢، ٦٨، ٣٧٣

[جمهورية] ٥٢٣

اوكيوير، صفيه ٥٩٠

اولامه خان ٤٠

اولوچاي، چغتاي [باحث] ١٥٧

اوليا چلبى [رحالة] ١٦٣ [هـ] ٢٥٠ [هـ]

٥٦٥، ٥٦٣، ٢٦٠،

اويوار Uyvar ٥٩، ٥٧

ايا ستفانوس ١١٢، ١١٣، ١٢٢، ١٣٤

ايالة الروم ٥٥٦

ايالة العرب ٥٥٦

ايبسلانتي زاده [عائلة] ٢٠٤

ايچل ٥٥٦

ايجميازين ٥٥٣، ٥٥٢

الايجي، علاء الدين ٣٠٩

ايران ٥، ٢٦، ٣١، ٣٢، ٣٥، ٤١، ٤٥، ٤٩، ٥١،

٥٢، ٦٤، ٦٥، ١٨٨ [هـ]، ٢٠٢، ٢١٨ [هـ]

٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٠، ٢٨٦،

٢٧٣، ٢٣٧، ٤٣٩، ٦٨٢، ٧٤٥، ٧٤٦

ايرفورت ٩٠

ايستولني بلغراد ٤٨، ٣٩

ايسكرلت زاده [عائلة] ٢٠٤

ايطاليا ٢٦، ١٢٤، ١٣١، ١٣٢، ٢٣١، ٣٣٦،

٣٦٨، ٣٦٩، ٤١٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٥٥٤، ٥٦٣

ايفان المخيف ٢٢٨

ايلتير، خالد ٢٠٧ [هـ]

ايليا [القديس] ١٢٤

اينابختي [البانتو عند مدخل خليج باتروس] ٤٤،

٤٢٠، ٦٢٦، ٧٣١

اينالجيق، خليل ١٤٩، ٢١٢، ٢٥٠، ٤٩٢ [هـ]، ٥٦٧

اينونو، عصمت ١٤٢

ايزاز باشا زاده [عائلة] ٢٨٧

ايوب [حي أبي ايوب الأنصاري]

١٨١، ٢٠٠، ٤٦٦، ٥٩٥، ٦٧٣، ٧٥٦

(ب)

باب العزب ٤١٨

بايا داغى ٧٠٤

باتوري [امير البغدان] ٤٦

بارتيسول، ادموند ٧١٢

باريس ٨٢، ٨٥، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٤٢، ٢٣٦،

٢٦٨، ٢٧٣، ٤٢٧، ٥٠٣، ٥١٢، ٦٥٦،

٦٧٠، ٧٥٨

بازوند اوغلى عثمان ٨٣

باطوم ١٣٨، ٣٦٣، ٧١٦

باقر كوي [آتا كوي حاليا] ٧٣٩

باكو ٦٤

باليق لاه ٧١٨

باليكسير ٧٤٥، ٣٦٩

باندرومه ٧٠٥

بايبورد ٢٧، ٥٥٦

بايزيد [حي] ٧٥٣

بايزيد الاول [الصاعقة] ١١، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١،

٢٢، ٢٣، ١٧١، ١٨٤، ٢٢١، ٢٤٥، ٢٤٩،

بحيرة لوط [البحر الميت] ٧٤١
 بحيرة وان ٥٧٠
 بخارى ٢٨٤,٢٢٨
 بدروم ٧٣٥
 بدستن ٦٣٠
 بُراق رئيس ٤١٦
 برانكوفيتش ٢٥
 يرباروس خير الدين باشا ٤٢, ٤١٦, ٤١٨.
 ٥٤١, ٤٢١
 البرتغال ٧٤٣,٦٩١,٥٥٤,٢٢٧
 برداقجيان ٥٠٢
 برشتينه ١٣٠
 برغما ٧٤٩
 برقان, عمر لطفي ٤٩٢,١٦٩ [هـ].
 [هـ] ٦٤٢,٥٥٤,٥٥٣
 برلين ٨٢, ١١٢, ١١٩, ١٢٠, ١٢١, ١٢٢.
 ١٣٤, ٢٣٩, ٣٦٣, ٣٦٤, ٣٦٨, ٣٦٩.
 ٣٧١, ٣٧٢, ٥٠٣, ٦٥٧, ٧٠٦.
 برن ٣٧٣
 برهان الدين [القاضي] ١٨
 برودل, ف ٥٥٦,٥٥٤
 بروسيا ٦٧, ٧٢, ٧٥, ٧٧, ٧٨, ٩٠, ١٠١.
 ٢٢٦, ٢٢٩, ٢٣٨, ٤١١
 بروكسل ٣٧٣
 بزم عالم, السلطنة ١٥٥
 بساريبيا ٩٠
 بساروفجه ٦٦,٦٣
 بستان قاضي كوي ٥٣١
 البسفور ٧١٥,٩٦,٨٦
 بشته ٣٩
 بشمقجي زاده [عائلة] ٢٨٧
 بشير أغا [الحاج] ١٦٢

٢٨٢, ٣٠٤, ٣٨٧, ٤١٥, ٤١٦, ٦٦٦.
 ٦٦٧, ٧٣٩,٦٩١
 بايزيد الثاني [السلطان] ٢٨, ٢٩, ٣٠, ٣١, ٣٢.
 ١٥٦, ٢٠٢, ٢٢٢, ٢٢٣, ٢٨٥, ٣٠٤.
 ٤١٦, ٤٤٠, ٤٤١, ٤٤٩, ٤٩٢, ٥٤٨.
 ٦٦٣, ٦٦٧, ٦٧٥, ٦٨٥, ٧٣٧, ٧٤٣.
 بترسيورغ/ بترسيورغ ١٢٤,٩٤
 بترفارادين ٦٣
 بتليس ٣٦٩,١٣٤
 البحر الأبيض المتوسط ٢٩, ٣٠, ٣٢, ٣٣, ٣٤.
 ٣٦, ٤٢, ٤٣, ٤٥, ٥٥, ٦٢, ٦٨, ٧٢, ٨٣.
 ٨٤, ١٣١, ٢١٨, ٢٢٢, ٣٥٠, ٤١٥, ٤١٦.
 ٤١٧, ٤١٩, ٤٢٠, ٤٢٢, ٥٥٤, ٥٦٣.
 ٦٠٥, ٦١٢, ٦٢٥, ٦٦١, ٦٦٢, ٦٨١.
 ٦٨٥, ٦٨٧, ٦٨٨, ٦٨٩, ٧٠٤, ٧٠٥.
 ٧٠٧, ٧٠٨, ٧٠٩, ٧١١, ٧١٩, ٧٣٠.
 البحر الأحمر ٢٩, ٣٢, ٤٣, ٢١٨, ٢٢٠, ٢٢٢.
 ٢٥٧, ٤١٧, ٧١٩, ٧٣٠
 البحر الأسود ٦, ٧, ١٨, ٢٦, ٢٩, ٣٩, ٤٦, ٥٣.
 ٥٤, ٥٧, ٦٠, ٦٢, ٦٥, ٦٨, ٧٣, ٧٦, ٧٨.
 ١٠٦, ١١٢, ١٣٦, ٢١٨, ٢٢٢, ٢٢٨.
 ٣٦٩, ٤١٥, ٤١٦, ٤١٧, ٤١٩, ٤٢٠.
 ٥٣٢, ٥٦٣, ٦٦١, ٦٨١, ٦٨٦, ٧٠٤.
 ٧١٠, ٧١١, ٧١٦, ٧١٧, ٧٣٠, ٧٣٤.
 البحر الادرياتي ٨٥, ٤٧, ٧١٩,٧٠٤ [ساحل]
 بحر الخزر ٤٤, ٤٥, ٢١٨, ٢٢٨
 بحر ايجة ٢٥, ٢٩, ٧٣, ٩٥, ١١٢, ٤١٥, ٤١٦.
 ٤١٧, ٤١٩, ٦٢٥, ٦٣٠, ٦٨١, ٦٨٢.
 ٦٨٣, ٦٨٨, ٦٨٩, ٧٠٩, ٧١١
 بحر عمان ٤١٧
 بحر مرمره ١٢, ٧٣, ٤١٥, ٤١٦, ٤١٩, ٥٣٢.
 ٦٨١, ٦٨٢, ٧١٠, ٧٣٠

بشیکطاش ٤١٩

البصرة ٤١، ١١٧، ٢٤٩، [هـ] ٢٥٠، ٢٥١، ٣٤٣
[ولاية] ٣٦٩، ٥٢٣، ٦٦٣، ٧٠٨، ٧١٧،

٧٣٣، ٧١٩

بطرس الأكبر ٣٦٨، ٣٢٩، ٣١٨

بطرس الأول ٦٢

بغداد ٤٠، ٤١، ٥٢، ٦٧، ١١٧، ١٣٩، ١٨٩، [هـ].

٢٤٩، [هـ] ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٨٤، ٣٤٧،

[ولاية] ٣٥٣، ٣٦٩، ٤١١، ٤٣٧، ٤٥٨،

٥٥٣، ٦٢٨، ٦٦٣، ٦٦٩، ٦٩٥، ٧٠٥،

٧٠٨، ٧١٣، ٧١٧، ٧١٩، ٧٣٩، ٧٤٦،

البغدان ٢٦، ٢٨، ٢٩، ٣٩، ٤٦، ٤٧، ٥٤، ٦٠،

٦٢، ٦٨، ٧٢، ٧٦، ٧٨، ٨٥، ٨٦، ٩٢،

٩٣، ١٠٤، ١٥١، ١٧٩، ٢١١، ٢٤٩، ٥٥٢،

٦١٣، ٦٢٣، ٦٦٣، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٣، ٧٠٤،

بك اوغلی [في استانبول] ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٩٤،

بگشهر ٧٤٨

بگقوز ٩٦، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٨،

بلاد الآبابة ٤١

بلاد الأرناوط [أنظر ألبانيا] ١٧

بلاد العرب ٦٢٦، ٦٢٩

بلاد المشرق العربي ٣٤٦

بلتازي [أنظر: بلطه جی]

بلطه [قصبة] ٦٧

بلطه جی محمد باشا ٦٢

بلطه جی Baltazzi [صراف] ٣٢٨، ٦٧٠،

بلطه لیمانی ١٠١، ٦٥٦، ٦٨٢، ٦٨٩، ٧٢٨،

بلغار زاده یحیی ٣١٩

بلغاریا ١٧، ١٠٣، ١١٢، ١١٣، ١٢٢، ١٢٤،

١٢٧، ١٢٨، ١٣١، ١٣٣، ٣٣٨، ٣٦٤،

[امارة] ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٥٢٣، ٥٨٢،

٦٥٧، ٧٠٧، ٧٤٤،

بلغراد ٢٢، ٢٥، ٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤٨، ٥٩، ٦٠،

٦٣، ٦٦، ٧٦، ٧٧، ١٠٨، ٢٥٣، ٣٧٣،

٣٩١، ٣٩٣، ٦٦٩، ٦٨٦، ٦٩٥، ٧٠٤، ٧١٨،

البلقان ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٥،

٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٣، ٧٧، ٩٠، ٩٧، ١٠٩،

١١٣، ١٢٤، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣،

٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٥١، ٢٨٥، ٣٢٧،

٣٣٨، ٣٥٥، ٥٢٤، ٥٨٣، ٥٩٩، ٦١٣،

٦٥٦، ٦٦١، ٦٦٢، ٧٠٣، [هـ]

بلوتشنيك ١٦

بندر ٥٤، ٧٨

بندر أوزي ٣٩

بندر عباس [ميناء] ٥١

البندقية ١٨، ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٤٤، ٥٥،

٥٩، ٦٢، ٦٣، ٧٢، ٨٣، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٩،

٢٣٨، ٤١٦، ٤٢٢، ٥٦٣، ٦٦١، ٦٦٥،

٦٨٦، ٦٩١، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٤٧،

بنغازي ١٣١، ١٣٢، ٣٤٥، ٣٦٩،

بنگول ١١٩

بيجتي [مؤرخ] ٢٠٣

بوجاش ٥٧

بوجاق ٧١، ٧٨

بوجوق تبه [موقعة] ٢٤

بوجيغا [لواء] ٤٤٨ [هـ]

بوخارست ٣٧٣، ٧١٨

بودا ١٩

بودوليا ٢٩، ٥٧، ٦٠

بودين ١٧، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٥٩، ٢٣٢،

٢٥٠، ٢٥٧، ٣٩١، ٣٩٣، ٧٣٩،

بورصة [خداوندگار] ٩، ١٢، ١٥٢، ٢٨٢،

٢٨٤، ٢٩٩، ٣٨١، ٤٧٣، ٤٨٤، [هـ] ٤٨٩،

[هـ] ٤٩٢، [هـ] ٥٢٧، ٥٤٤، ٥٤٧، ٥٥٢،

٦٦٢، ٦٤٩، ٦٣٠، ٦٢٥، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٠
 [هـ] ٦٧٥، ٦٦٩، [هـ] ٦٨٢، ٦٨١، ٦٧٩،
 ٦٩٥، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٣٦، ٧٤٣،
 ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٥٠، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤،
 ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩
 بولرى ٧٤٨
 بوزجه اطه ٥٦، ٥٥
 بوزوق ٥٥٦
 بوسبك [Busbecq, O.G] ٥٨٤
 بوسبك، اوجر [Auger Busbecq] ٢٣٣
 بوستان زاده [عائلة] ٢٨٧
 اليوسنة ١٦، ١٧، ٢٦، ٤٤، ٤٧، ٥٣، ٥٩، ٦٥،
 ٦٦، ٧٦، ١٠٣، ١١٠، ١١٢، ١٢٢، ١٢٧،
 ١٢٨، ٢٢٢، ٢٥٠، ٣٢٦، ٣٤٩، ٣٦٣،
 ٣٨٣، ٥٢٣، ٥٣٦، ٥٨٢، ٦٧٩، ٧٣٥
 بوگر دلدن Sabaç ١٠٩
 بوكوفينا ٧٢
 بولايير ١٣
 بولتوفا ٦٢
 بولندا ٧٤٤، ٥٥٣
 بولو ٧٠٣، ٦٥٢، ٣٦٩، ٣٤٥
 بولوط قبان علي بك [الكبير] ٦٧
 بولونيا [أنظر: لهستان وبولندا] ٢٩
 بون ٣٦٤ [هـ]
 بونايرت، نابليون ٦٨٨، ٩١، ٨٧، ٨٥، ٨٤، ٨٣
 بوهميا ٦٦١، ٥٥٣، ٣٨
 بيامونته ٣٧٣
 بيره جيک ٧٣٣، ٧٠٤، ٥٥٦، ٤١٧
 بيرو [قصبة تابعة لنيش] ٦٧١
 بيرو ٦٠٥
 بيروت ٧٠٥، ٦٩٥، ٦٧١، ٣٦٩، ١٣٩، ١٣١،
 ٧٦٠، ٧٥٩، ٧٥٧، ٧١٧، ٧١٢، ٧١١، ٧٠٩

بيري زاده محمد صائب ٣٢٠
 بيزنطة ٦٩١، ٤١٥
 بيغا ٦٢٥
 بيك بر ديرك [حي] ٧٥٣
 بيله جيک ٧٥٩، ٧٤٦، ٧٤٥، ٧٣٨
 بيوك اطه ٧١٥
 بيوك چکمه ٦٨١، ٣٦٩
 بيوك دره ٥٣١
 (پ)
 پاشا پاغچه ٥٣٢
 پاياس ٧٣٤
 پرافيشته ٧٥١
 پرتو [مؤرخ] ٢٠٣
 پرتو پاشا ٣٣٣
 پرتو نيال، السلطنة ١٥٦
 پروزه ٧٠٤، ٤٢
 بطرونا خليل ٧٤٤
 بلا ويسيني [سفير النمسا] ٣٣٦
 بوكوك، ر [رحالة] ٧٤٣
 پياله پاشا ٤٢١، ٤١٦، ١٨٤
 بيرلپه ٧٤٠
 بييري رئيس ٤٢١
 (ت)
 تاتار بازارى ٧٤٥، ٧٤٠، ٧٠٤
 تاج الشريعة [صاحب الوقاية] ٤٩٠
 تاليران [رئيس وزراء فرنسا] ٢٣٦
 تيريز ٧٠٤، ٦٦٣، ٦٤، ٥١، ٤٦، ٤١، ٤٠، ٣٢، ٣١
 تپه دلنلي علي پاشا ٩٣
 تتارجق ٧٤٥
 تتارجق عبد الله أفندي ٢٣٧
 تراقيا ١٠، ١٢، ١٣، ١٥، ١٧، ١٣٢، ١٤٢،
 ١٤٣، ٦٨١، ٧٥٠

ترحاله [ولاية] ٣٤٥

تركستان ٥٩٩,٥٨١,٥٢٣,٢٣٨

تركيا ١٠٨, ١١٥, ١١٨, ١٤٠, ٢٣٣, ٣١٦,

٣٦٨, ٣٢٥, ٣٤٤, ٣٥٩, ٣٦٣,

٣٦٧, ٣٧٠, ٣٧١, ٥٠٦, ٥٠٧, ٥٢٣,

٥٢٤, ٥٧٦, ٥٨٣, ٥٨٥, ٥٩٣, ٥٩٦, ٦١٠,

تساليا ٦٢٥,٥٩٩,١١٢,٩١

تساليا يكي شهري ٧٤٠

تعليقي زاده ٢٠٢

التفتازاني، سعد الدين ٣٠٩,٢٨٤

تکه ٦٨٣,٦٢٤

تورخان [عائلة] ٤٠٢

تورينو ٣٧٣

توفيق باشا [خديو مصر] ١٠٨

توفيق باشا ٣٧٣,١٤٣,١٤٠,١٢٩

توقاد ٢٧, ١١٩, ٥٥٦, ٥٦٠, ٦٠٦, ٦٩٥, ٦٩٧,

٧٥٢, ٧٥٠, ٧٤٨, ٧٠٣

توكولي ايمره ٥٨

تونس ٤٥, ١١١, ١١٣, ١٢٧, ٢٤٩, ٢٥٠,

٢٥١, ٥٩٩, ٥٢٣, ٤١٩, ٧٥٨,

التونسي، خير الدين باشا ٣٦٥

تيره ٧٤٨,٦٦٩

تيرول [منطقة] ٦٦١

تيفينو Thévenot ٥٩٣

تيلسيت ٩٠,٨٧

تيمور طاش باشا ٢٤٩

تيمورلنك ١١, ١٨, ١٩, ٢٠, ٢٢, ٢٧, ١٤٨,

٢٤٥, ٢٢١

(ث)

ثريا بك ٤٢٨

(ج)

جامع السلطان سليم [في أدرنة] ١٥٢

جامع السليمانية ١٥٣, ٣٧٠

جامع الفاتح ٢٩٢

جامع شهزاده ٣٨٨

جان بولاد اوغلي علي باشا ٥١, ٥٠, ٢٤٨,

جاندرلي خليل باشا ٢٣, ٢٤,

جاندرلي [أنظر: عائلة..]

جانيك [سمسون] ٣٤٥, ٣٦٩, ٥٥٦, ٧٣٥,

جاوا ٣٣٦

جاويد بك ٣٢٣

جبال رودوب ٧٤٥

جبال طوروس ٢٧, ٥٧٠, ٧٠٨,

الجبل الأسود ٦٢, ٨٣, ١١٠, ١١٢, ١٢٧, ١٣١,

٥٥٢, ٥٥٧, ٦٥٧

جبل لبنان ٣٢٢, ٣٤٤, ٣٤٨, ٣٦٣, ٣٦٤, ٣٧٠,

جبه صوي، علي فؤاد ١٤٢

جدة ٩٦, ١٠٣, ٧١٠, ٧١٩,

جربة ٤٢

الجزائري، سيد شريف ٣٠٩,٢٨٤

الجزائر ٤٢, ٩٥, ٢٢٥, ٢٤٩, ٢٥٠, ٢٥١,

٤١٦, ٤١٩, ٥٢٣, ٧٥١,

جزاير البحر الأبيض [أنظر: جزر بحر ايجيه]

[ليالة] ٢٥٠, ٢٦٢, ٣٦٨, ٤١٨,

الجزايرلي، حسن باشا، الغازي ٧٣, ٧٦, ٤٢٢,

جزر استانبول ٨٦

الجزر الاثنتا عشرة ١٣١, ١٣٢,

جزر البندقية القديمة ٨٤

الجزر السبع ١٠٩

جزر بحر ايجيه ١٠, ٦٣, ٧٥, ٩١, ٩٥, ١٣٢,

٣٦٩, ٤١٦, ٦٢٥, ٦٣٠, ٦٩١,

جلال بك [ابن علاء الدين باشا] ٣٣١

جلال زاده مصطفى چلبلي [مؤلف طبقات

الممالك] ١٩٦, ٢١٣, ٢٦٠,

الجليلي [أنظر: عائلة الجليلي..]

جم [الأمير ابن السلطان الفاتح] ٢٢٣, ٢٩, ٢٨

جمال باشا ١٣٧, ١٣٦, ١٣٥, ١٣٣

جناديوس ٥٠٠

جندي ميداني [في استانبول] ٧٥٦

جنكيز خان ٤٣٧

جنوب افريقيا ٧٤٣

جنوه ٦٩١, ٦٦٢, ٢٣٨

جودت باشا [أنظر: أحمد جودت باشا]

جورجيا [أنظر: گورجستان] ٥٧٠, ٤٥, ٤١

جوزيف الثاني ٧٥

(ج)

چارش قايى [حي] ٧٥٣

چاقا [أمير سلجوقي] ٤١٥

چالديران [موقعة] ٣١, ٣٠

چالى بك ٤١٥

چاندرلى ابراهيم باشا ٢٨١

چاندرلى قره خليل ٣٨٤, ٣٨١

چانقرى ٦٢٥, ٣٦٩

چتالجه ٣٦٩, ٣٤٥, ١٣٢

چتالجه لى علي افندي ٤٩١

چتینه ٣٧٣

چرموك ٥٥٦

چرنافودا ٧٠٥

چشمه [موقعة] ٤٢٢, ٧٣, ٦٨

چقور اووه ٥٩٩, ٢٩, ٢٧

چلبى محمد [السلطان] ٣٨٢, ٢٢١, ٢١, ٢٠

٦٦٧, ٤١٥

چلدر ٢٥٠

چلسكوف, دوبرو ٧٥٥

چميش گزك ٥٥٦

چناق قلعه [أنظر: الدردنيل والقلعة السلطانية]

٧٣٥, ٧٣٤, ٧١٨, ٤١٢

چهرين ٥٨

چوروم ٧٥٠

چوروملى ٥٥٦

چيرمن ١٦

چيسنى Chesney [الجنرال] ٧٠٧

چيمى [قلعة] ١٣

چينه ٧٤٨

چيوى زاده [عائلة] ٢٨٧

(ح)

حاجى اوغلى پازارى [قصبه] ٦٨

حاجي ايل بكى ١٣

حافظ بهرام آغا ٣٤٠

حاكم [مورخ] ٢٠٣

حائيه ٥٥

الحبشة ٢٤٩, ١٠٨, ٤٣ [هـ]. ٢٥٧, ٢٥١, ٢٥٠

الحبشي, محمد آغا ١٦٢

الحجاز ٨٣, ١١٧, ١٢٦, ١٣٧, ١٣٨, ٣٦٩,

٧٠٩, ٣٧١

حديقة اسكندر چلبى [في باقر كوي] ٧٣٩, ٥٣١

حديقة بىك ٥٣١

حديقة بشيكطاش ٥٣١

حديقة داود باشا ٥٣١

حديقة طولمه باغچه ٥٣١

حديقة قنديللى ٥٣٢

الحرمان الشريهان ١٥٥, ٢٢٢, ٢٢٣, ٢٤٨,

٢٥٧, ٢٩٨, ٥٢٧, ٦٢٣, ٦٢٤, ٦٣٣,

٦٣٥, ٦٣٤

حسن البصري ٤٩٨

حسن الطويل ٤٣٩, ٢٧, ٢٦

حسن باشا [محافظ بشيكطاش] ٣٤١

(خ)

- خاج اووه / خاجووه [موقعة] ٢٢٥,٤٧
خاص كوي ٥٣٢
خاصكي، السلطنة ١٥٦
خدا بنده [بن طهما سب] ٢٢٤
خداوندگار [ولاية] أنظر: بورصة ٣٦٩
خديجة، السلطنة ١٥٥
خراسان ٥٢٣
خربوط ٥٥٦,١٣٤
خُرْم، السلطنة [زوجة القانوني] ٢٢٤
خسرو باشا ٧١٤
خضر بن إلياس ١٦٢
خليج إزمير ٧١٠
خليج ادرميت ١٢
خليج البصرة ٧١٩,٧٠٧,٦٨٨,٢١٨,٥١,٤٣,٣٢
خليل بك [رئيس مجلس الأمة] ١٣٥
خليل حامد باشا ١٩٦, ١٧٧, ٧٢, ٢٣٧, ٣٩٤,
٤٠٧, ٣٩٦
خليل خير الدين باشا ٢٩٩
خليل نوري [مؤرخ] ٢٠٦, ٢٠٣
خمبره جى أحمد باشا ٤٠٧, ٤٠٦, ٣٩٥
خُنْكار إسكله سي ١٠٢, ١٠١, ٩٧, ٩٦
خوتين [قلعة] ٢٣٠, ٧٦, ٦٦, ٥٤, ٥٣
خوجه اسحاق أفندي ١٠٠
خوجه پاشا [في استانبول] ٣٩٢
خوجه زاده مسعود أفندي ٢٨٦
خوجه سعد الدين زاده [عائلة] ٢٨٧
خير الدين باشا [أنظر: التونسي...]
خيرى أفندي [شيخ الإسلام] ٣١١, ٢٣٠
(د)

داغستان ٦٤

دافيد أفندي [متصرف لبنان] ١٠٨

الحسن بن علي (رضي الله عنهما) ٣٠٣

حسن فهمي ١٢٩

حسن كافي ٣٠٨, ٢٤٠

حسين باشا [وزيراً عام ١٦٢٠م] ١٨٥

الحسين بن علي (رضي الله عنهما) ٣٠٣

حسين حسني باشا ١٢٩

حسين حلمي باشا ١٢٣, ١٢٦, ١٢٩

حسين رقي أفندي ٧٣٨

حسين عوني باشا ٤١١

الحسيني [أنظر: عائلة الحسيني...]

حصن كيفا ٥٥٦

حفصة، السلطنة ١٥٥, ٦٧٩ [هـ]

حفظي [مؤرخ] ٢٠٣

حكاري ١١٩, ٤١

حكيم حسن أفندي ٢٠٢

حكيم اوغلي علي باشا ٦٥

حلب ٣٢, ٤١, ٤٣, ١٣٩, ٢٥٠, ٢٥٦,

٣٤٤ [ولاية], ٣٦٩, ٤٤١ [لواء],

٤٤٦ [لواء], ٤٧٤, ٤٧٥ [هـ], ٥٤٤, ٥٥٢,

٥٥٣, ٥٦٠, ٦٢٩, ٦٤٠, ٦٦٩,

٦٨٨, ٦٩٥, ٦٩٩, ٧٠٣, ٧٠٤, ٧٠٨,

٧٤٣, ٧٤٥, ٧٥٩, ٧٦٠,

حلقة لى ٧٣٩

حماء ٥٥٦, ٧٠٩

حمزه باشا ١٩٦

حمص ٥٥٦

حميد ٧٤٨, ٧٥٠

حميدي زاده مصطفى أفندي [شيخ الإسلام]

٢٣٠, ٢٣٢, ٣١٠

حيدر پاشا [موقع] ٧١٣, ٧٠٨

الحيرة ٤٧١

دالماجيا ٥٤٢,٨٣,٦٠,٥٩
 داود القيصري ٢٩١,٢٨٢
 داود باشا [أنظر: الأرمني داود باشا]
 دده آغاچ ٧٠٧
 دده خليفة ٤٤٦
 دربند ٦٤,٥١
 درويش محمد باشا ١٨٩ [هـ]
 درويش وحدتي ١٢٩
 دري زاده [عائلة] ٢٨٧
 دري زاده محمد عارف أفندي ٤٩١,٣١٠
 درينجه [ميناء] ٧١٣
 الدفتردار [حي] ٧٥٦
 دكزلي ٧٤٨
 دلي حسن [منشق] ٢٤٨
 دمشق ٤٣, ١٠٣, ١٠٧, ١٣٩, ٢٨٤, ٣٦٩,
 ٤١١, ٥٦٠, ٦٦٩, ٦٩٥, ٧٠٤, ٧٠٥,
 ٧٠٩, ٧٤٥, ٧٤٦, ٧٥٩, ٧٦٠
 دمير حصار ٧٤٠
 الدنمارك ٦٨٦,٢٣٨,٢٢٦
 دوبرفتيك ٧٠٤,٥٦٣,١٥١
 دوبريجه ١٨,١٥
 دوسو، الاخوة ٧١٢
 دوسون ١٩٨, ٤٤٥, [هـ] ٤٩٠, ٤٩١, ٥٦٠,
 ٥٩٧, ٦٣٢ [هـ]
 دوليان ٦٨٠
 دونيزتي باشا Donizetti ٣٤٠
 دي بونيغال [الكونت] أنظر: خميره جي أحمد
 باشا
 دي توت [البارون] ٧٣٨,٤٠٧,٣٩٤,٣٩٣,٧٣
 دي تورنفورت، پ [رحالة] ٧٤٣
 دي غويس ٤٢٩
 دي هيرش، البارون موريس ٧٠٧

ديار الروم ٤٧٤
 دياربكر ٢٧, ٣١, ١١٩, ١٣٤, ٢٥٠, ٢٥٣,
 ٢٥٦, ٢٥٧, ٢٦٣, ٣٠٠, ٣٦٩, ٤٧٥ [هـ].
 ٥٣٦, ٥٦٠, ٥٧٠, ٦٢٨, ٦٢٩,
 ٦٦٣, ٦٨١, ٦٩٥, ٧٠٤, ٧٤٨, ٧٥٢,
 ٧٥٩, ٧٦٠
 الدير ٥٥٦
 ديمتريوس [شقيق الكساندر ايبسلانتي] ٩٣
 ديوريكي ٧٥٢,٥٥٦
 (ذ)
 ذو الفقار ٤٠
 ذو لقديره ٥٥٦,٢٥٠
 (ر)
 رأس الرجاء الصالح ٦٨٥,٣٢
 رأفت [مؤرخ] ٢٠٣
 الرازي، فخر الدين ٣٠٩
 راشد أفندي [بكلجي، مؤرخ] ٢٥٤,٢٠٣,٧٣
 راغب باشا [أنظر: راغب محمد باشا]
 راغب محمد باشا، قوجه ٦٦, ٦٧, ١٧٧, ١٩٦,
 ٢٣٧, ٢٣٩
 الرافدان [منطقة] ٣٤٦
 راكوزي الثاني ٥٦
 رامي محمد باشا ١٩٦, ١٩٧, ٢٣٦,
 راخنباخ ٧٧
 ربنين Repnin ٢٣٠
 الرحبة ٥٥٦
 رحمي [مؤرخ] ٢٠٣
 رستم باشا ١٨٢, ٢٢٤, ٢٧٠, ٢٣٤ [هـ]
 رسمو ٥٥
 رفعت باشا [صدر] ٧٠٦
 الرملة ٥٥٦
 الرها [اورفة] ٥٥٦

رَوَّان ٦٤,٥٢,٥١

روح الدين بن يحيى ٣١٩

رودس [جزيرة] ٥٤, ٤٢, ٣٦, ٢٨, ٢٦, ٢١

٦٨٣, ٥٧١, ٤١٦, ١٣٢, ١٣١

رودلف الثاني ٤٧

رودنيك ٧٣٨

روسجق ٨٧, ٨٩ [هـ], ٤١٧, ٧١١, ٧٠٦

٧٦٣, ٧٣٢, ٧١٨

روسيا ٥٧, ٥٩, ٦٥, ٦٦, ٦٧, ٦٨, ٧٢

٧٣, ٧٤, ٧٥, ٧٦, ٧٧, ٧٨, ٨٤, ٨٥, ٨٦

٨٧, ٩٠, ٩١, ٩٤, ٩٥, ٩٦, ٩٧, ١٠١

١٠٤, ١٠٥, ١٠٦, ١٠٧, ١٠٨, ١٠٩

١١٠, ١١١, ١١٢, ١١٣, ١١٥, ١١٦

١١٧, ١٢٣, ١٢٤, ١٣٤, ١٣٥, ١٣٦

١٣٧, ١٣٨, ٢٢٠, ٢٢٤, ٢٢٥, ٢٢٨

٢٢٩, ٢٣٠, ٢٣٨, ٢٣٩, ٣١٨, ٣٢٣

٣٢٩, ٣٣٦, ٣٤٢, ٣٦٣, ٣٦٤ [هـ], ٣٦٨

٣٧٠, ٣٧٢, ٤٠٧, ٤٠٨, ٥٠٣, ٥٦٣

٦٥٥, ٦٥٧, ٦٨٦, ٧١٦, ٧١٧, ٧٣٥

روما ٢٤, ٢٦, ٢١٨ [هـ], ٣٧٣, ٦٩١

رومانيا ١١٢, ١٢٧, ١٣٣, ٥٢٣, ٥٨٢

الروملي ١٠, ١١, ١٢, ١٣, ١٥, ١٦, ١٨, ١٩

٢٠, ٢١, ٢٢, ٢٥, ٢٧, ٦٠, ٧٣, ٨١, ٨٣

٨٦, ٨٨, ٨٩ [هـ], ١١٢, ١١٣, ١١٧

١٢٢, ١٢٣, ١٢٧, ١٢٩, ١٣٠, ١٣١

١٣٢, ١٤٠, ١٤١, ١٧١, ١٨١, ٢١٩

٢٢١, ٢٢٢, ٢٣٧, ٢٤٦, ٢٤٨, ٢٤٩

٢٥٢, ٢٥٣, ٢٥٤, ٢٥٦, ٢٥٩, ٢٦٠

٢٦٦, ٢٦٨, ٢٨٨, ٢٩٢, ٢٩٤, ٢٩٥

٢٩٦, ٢٩٨, ٣٠٠, ٣٠٦, ٣٤١, ٣٤٥

٣٤٦, ٣٦٣, ٣٦٤, ٣٦٨, ٣٦٩, ٣٧٠

٣٧٤, ٣٨٢, ٣٨٤, ٤٠١, ٤٠٢, ٤٠٣

٤٠٤, ٤١٠, ٤٦٧, ٤٧٤, ٤٧٥, ٥٠٢

٥٤١, ٥٤٣, ٥٤٤, ٥٤٥, ٥٤٧, ٥٥٠

٥٧٠, ٥٨١, ٥٨٣, ٥٩٩, ٦١٣, ٦٢١

٦٢٣, ٦٢٤, ٦٢٥, ٦٤٥, ٦٤٩, ٦٦١

٦٦٧, ٦٦٩, ٦٧٩, ٦٨٠, ٦٨١, ٦٨٣

٦٨٥, ٦٩٨, ٧٠٥, ٧٠٦, ٧٠٧, ٧١٢

٧١٤, ٧١٥, ٧١٧, ٧١٨, ٧٣٤, ٧٣٥

٧٣٨, ٧٤٠, ٧٤٣, ٧٤٥, ٧٥٨

الريديانية [موقعة] ٣٣

ريزه ٧٤٨

(ز)

زاغانوس [مربي السلطان الفاتح] ٢٣

زاوية آخي بهلوان ٦٠٠

زبيد ٤٣

زشتوي ٧٧

زكريا زاده [عائلة] ٢٨٧

زكريا زاده يحيى أفندي ٤٩١

زنبيلي علي أفندي ٣٠٢

زننا [موقعة] ٨٣, ٥٩

زوراوتنا ٥٧

زيثا [امبراطورة النمسا/ المجر] ٣٣٩

زيتوا توروك [زيتفا توروك] ٢٣٥, ٢٢٥, ٤٤

زيتون ٣٧٠

زيتون بورني ٧٢٨, ٧٥٦, ٧٥٧, ٧٥٨, ٧٥٩, ٧٦٣

(س)

ساسون [موش وديار بكر] ١١٩

ساطرجي محمد باشا ١٨٨ [هـ]

ساقز [جزيرة] ٤٢٢, ٧٤٥, ٧٤٦, ٧٤٧

ساموس [انتظر: سيسام]

سامي [مؤرخ] ٢٠٣

سان بترسيورغ ٣٧٣

ساندرس [الجنرال ليتمان فون..] ١٣٤, ١٣٥, ١٣٩

ساهاك أبرو ٣١٩

ساوا باشا ٣٥٥

سبستيانى [الجنرال] ٨٦,٨٥

ستائيسلاس بونيا توفسكي ٦٧

ستوكهلم ٣٧٣

ستيفان جرخاخ [سفير النمسا] ٢٣٥

سَرَاخَانَه [حي] ٧٥٢

سراي أدرنة ١٥٩, ١٧١, ١٧٣, ٣٩٨, ٥٢٨,

٥٣٢, ٥٩٢

سراي چراغان ٥٩٢, ٣٤٢

سراي ابراهيم باشا ١٥٩, ١٩٤, ٣٩٨, ٥٢٨, ٥٤٠,

سراي اسكندر جلبى ١٥٩

سراي بشيكطاش ٥٩٢

سراي بورنى ٧١١

سراي بوسنه [سرايفو] ٧٠٤, ٦٧٩, ٥٩٠

سراي طوب قابى ١٥٣, ١٥٤, ١٥٥, ١٥٧,

١٥٨, ١٦٢, ١٦٣, ١٧٣, ٢٢٤, ٣٣٦,

٣٣٧, ٣٩١, ٤٤٦, ٤٨٥, ٥٢٧, ٥٢٨,

٥٢٩, ٥٣١, ٦٣٢, ٦٣٣, ٦٣٦, ٧٦٣,

سراي طولمه ياغچه ١٤٠, ١٥٤, ٣٣٨, ٣٤٠,

٣٤٢, ٥٩٢, ٧٥٧

سراي غلطة ١٥٩, ٥٢٨, ٥٤٠

سراي يلديز ٣٣٩, ٣٤٠, ٣٦٥, ٣٧١

سرايفو [أنظر: سراي بوسنه]

سَرَز ١٢١, ٧٠٤, ٧١٢

سري باشا ٣٤٧

سريم [لواء] ٤٤٨

سعدى جلبى ٣٠٢ [هـ].

سعد ١١٩

سعيد باشا [رئيس مجلس الاعيان] ١٢٩, ١٣٠

سعيد باشا [صدر أعظم] ٣٦٥, ٧٠٦

سعيد باشا [والي مصر] ١٠٨

سعيد حليم باشا ١٣٣, ١٣٥, ١٣٨

سكود [قلعة] ١٠٨

سلانكمان [موقعة] ٥٩

سلانك ١٢١, ١٢٧, ١٢٨, ١٢٩, ١٣٠, ١٣٢,

٣٤٥ [ولاية], ٥٥٣, ٦٢٥, ٦٤٢ [هـ], ٦٧١,

٦٨٩, ٦٩٢, ٦٩٥, ٦٩٩, ٧٠٤, ٧٠٧,

٧١١, ٧١٢, ٧١٦, ٧١٧, ٧٣٩, ٧٤٠,

٧٤٣, ٧٤٤, ٧٥٣, ٧٥٩

السلانكي, مصطفى ١٨٤, ٢٤٠, ٢٥٠, ٣٠٨

سليسترة ٥٤, ٨٣, ٤٩٤ [هـ].

سلطان أحمد [حي] ١٩٤, ٧٥٩

سلوفاكيا ٥٧

سلوفينيا ٥٢٣

سليفكه ٧٠٥

سليم الأول [ياووز] ٣٠, ٣١, ٣٢, ٣٤, ٩٦,

١٤٩, ١٥١, ١٩٢, ٢١٣, ٢١٨, [هـ] ٢٢٣,

٢٤٠, ٢٤١, ٢٥٠, ٢٦٨, ٢٨٥, ٣٠٠, ٣٠٢,

[هـ] ٣٨٩, ٤١٦, ٤١٧, ٤٤٠, ٤٤٢, ٤٩٢,

٥٠٠ [هـ], ٦٢١, ٧٣٠, ٧٣١

سليم الثالث [السلطان] ٧٦, ٧٨, ٧٩, ٨١, ٨٢,

٨٦, ٨٧, ٨٨, ٨٩ [هـ], ١٨٥, ٢٢٧, ٢٣٢,

٢٣٥, ٢٣٧, ٢٤١, ٢٥٤, ٣١٠, ٣٩٤,

٣٩٥, ٣٩٦, ٤٠٣, ٤٠٧, ٤٠٨, ٤٢٢,

٦٢٢, ٦٣٥, ٦٣٦, ٦٦٤, ٧٣٥, ٧٣٨, ٧٥٤

سليم الثاني [السلطان] ١٥٨, ١٨٤

[هـ], ٢٥٠, ٤٠٥, ٦٩٢

سليم بن عطر [قاضي معاوية] ٤٩٣

سليمان [ابن بايزيد الصاعقة] ١٣, ٢٠

سليمان القانوني [السلطان] ٢٣, ٣٣, ٣٤, ٣٥,

٣٦, ٣٧, ٤٠, ٤٤, ٤٨, ٥٠, ٥١, ٥٦, ١٥١,

١٥٢, ١٥٥, ١٧٣, ١٨٢ [هـ], ١٨٤,

١٨٩ [هـ], ١٩٢, ٢٠١, ٢٠٢, ٢٢٢, ٢٢٤,

٢٢٧، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٦،
 ٢٦٨، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩١، ٣٠٦، ٣٠٩،
 ٣٩٠، ٣٩١، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٦، ٤١٦،
 ٤١٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٩، ٤٩٠، ٤٩٢،
 ٤٩٤ [هـ]، ٥٠٦، ٥٢٣، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧،
 ٥٤٣، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٣، ٥٥٦، ٥٨٤،
 ٦٠٥، ٦٣٤ [هـ]، ٦٤٢، ٦٦٧، ٦٨٦، ٧١٤،
 ٧٣١، ٧٣٧
 سليمان باشا ١٣
 سليمان باشا الخادم ٤٣
 سليمان منلا [مؤرخ] ٢٠٣
 سليمان، الأمير [السلطان فيما بعد] ٤٤٢
 السليمانية [حي] ٧٦٣
 سليمية [تكتة عسكرية] ٤٠٨، ٩٠
 سمرقند ٢٨٤
 سمسون ٧٣٥، ٧٣٤، ١٤٠
 سمندرة ٧٣٨، ٣٩٣، ١٠٩، ٢٥
 سمير علي باشا ٢٣٣
 سنان باشا ٥٦٢
 سنجار ٥٥٦
 سهل الفرات ٧١٩
 سهول آسيا الوسطى ٢١٨
 سواكن ٧١٩
 السودان ٦٦١، ١٠٨
 سوريا ٥، ٤٣، ٥٠، ٦٧، ٩٦، ١٠٢، ١٠٧، ١٢٥،
 ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ٢٢٢ [هـ]، ٣٥٨، ٣٦٣،
 ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٥٢٣، ٥٨٣،
 ٦٠١، ٦٥٢، ٦٥٦، ٧١٩
 سوگوت [سوگود] ٥٢٣، ٣٣٩، ٨
 السويد ٢٣٨، ٢٢٦، ٨٠، ٧٧، ٧٦، ٦٢، ٥٦
 السويس ٧٣٠، ٧١٩، ٤١٧
 سياوش باشا ٢٢٤

سيجسموند ياتوش ٣٩، ٢٢
 سيد علي نطاع [نقيب الاشراف] ٣٠٤
 سيد غازي [مدينة] ٦٨٠
 سيد لقمان ٢٠٢
 سيد محمود [نقيب الاشراف] ٣٠٤
 سيدي علي رئيس ٤٢١
 سيرم [صحراء] ٢٨١، ٣٨، ٣٧
 سيرنو [يوزباشي ألماني] ٤٣٠
 سيروز [أنظر: سرز] ٦٦٩
 سيس ٥٥٦، ٥٥٢
 سيسام، جزيرة [امارة] ٣٧٠، ٣٦٤، ٣٦٣
 سيگتوار ٦٦٧، ٣٩
 سيلوري ٦٨١، ٣٦٩
 سيناء ١٣٧
 سينوب ٧، ٣٦٩، ٤١٥، ٤١٧، ٧٠٤، ٧١١،
 ٧٣٠، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٤٨
 سيواس ١٨، ١١٩، ١٣٤، ١٤٠، ١٤١، ٢٥٠،
 ٢٥٦، ٣٦٩، ٥٦٠، ٥٧٠، ٧١٩، ٧٥٦
 سيورك ٥٥٦
 (ش)
 شارل [امبراطور النمسا/ المجر] ٣٣٨
 شارل التاسع ٤٦
 شارل الخامس ٢٣٠
 شارلكان ٢٢٢
 شاکر [مؤرخ] ٢٠٣
 الشام ٣٣، ٩٦، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٧، ٥٤٤،
 ٥٥٦، ٥٧٥، ٦٢٩، ٧١٢
 شاني زاده عطاء الله أفندي ٢٠٣، ٩٩
 شاه قولى بابا تکه لي ٣١
 شاهرخ بن تيمورلنک ٢٢
 شاهين باشا [بکلريکي الروملي] ٢٦٠
 شاهين گراي ٧٤

شبه الجزيرة العربية

٤٧٢,٣٦٤,٢٤٦,١٢٧,١٢٥,٣٢

شبين قره حصار ٢٧

الشرق الأدنى ٦٨٥,٦

الشرق الأقصى ٧٠٨,٦٨٨,٥٦٣,٤٧٢

الشرق الأوسط ٤٧٢,٣٥٥,٤١,٣٤,٧

شروان ٦٤,٤٥

شریح [قاضي الكوفة] ٤٩٨,٤٨٣

شفیق [مورخ] ٢٠٣

شكر الله [صاحب بهجة التواريخ] ١٠

شكري باشا ١٣٢

شمال أفريقيا ٢٩, ٣٠, ٤٢, ٤٣, ٤٥, ٦٧, ١٣١,

١٣٢, ٢٢٥, ٢٣٨, ٢٤٦, ٢٥٧, ٢٩٥ [هـ].

٣٣٦, ٤٦٧, ٤٧٢, ٥٥٤, ٧٠٩

شمس الدين [طبيب مملوكي] ١٧١

شمس الدين الفناري [المولى] ٣٠٢

شمس الدين سامي ٣٢٠

شمسي باشا ١٢٨

شمسي ٧٤٥,٧١٨,٤١١,٧١

شهر اميني [في استانبول] ٧٣٩,٣٩٥

شهر روز ٣٦٩,٣٤٥,٥٢

شهزاده باشي [في استانبول] ٤٠٩,٣٨٣

شهيد علي باشا ١٧٧

شويغر، سولومون ٥٧٦

الشيبياني، الامام محمد بن حسن ٢٢٩

شيخي محمد أفندي ٢٨٠,٢٧٩

الشيرازي، حافظ ٣٢٠

شيكلوش ٣٩

(ص)

صادق رفعت باشا ٣٢٢

صاروخان ٧٤٩,٥٧١,٢٦٥

صاري بكزاده [عائلة] ٢٠٤

صاري محمد باشا ٦٢٢

صباح الدين [الأمير] ١١٨

صبحي [مورخ] ٢٠٣

صبري باشا ٧١٢

صربيا ١٦, ٢٢, ٢٥, ٧٦, ٩٠, ٩١, ١٠٨, ١٠٩.

١١٢, ١١٣, ١٢٧, ١٣١, ١٣٣, ٥٢٣,

٥٨٢, ٦٥٧, ٧٣٥

صفا كوي [في استانبول] ٤٢٧

صفد ٥٥٦

صفية، السلطنة ١٥٦,١٥٥

صقلية ٣٧٣,٢٣٨,٢٢٦ [مملكة] ٦٨٦

صقولي زاده حسن باشا ٢٥٣

صقولي محمد باشا ٢٢٥,٦٢,٥٤,٤٤

صقولي مصطفى باشا ٧٣٩

الصلت ٥٥٦

صماقوف ٧٣٥

صماقووجق ٧٣٥

صنع الله أفندي [شيخ الإسلام] ٢٧١

صوفيا ٧١٨,٧٠٤,٥٦٠,٥٣٦,٣٧٣

صوفيالي علي چاوش ٢٦٠

الصوفيوي، علي چاوش ٤٤٠

صومه ٧٤٩

صيدا ٦٨٨

الصين ٥٦٣

(ض)

ضيا باشا [الأديب] ٢١٧

(ط)

طابغاج بغراخان ٥٢٥ [هـ].

طاش كوپرى زاده أحمد كمال الدين أفندي

٣٠٧, ٣٠٠, ٢٧٩

طاش كوپريلي زاده [عائلة] ٢٨٧

طائر، آيدين [باحث] ١٧٧

طرابزون ٧، ٢٦، ٢٧، ١٣٤، ١٤٠، ٢٥٠، ٣٦٩،
 ٥٣٦، ٥٥٦، ٦٨٦، ٥٩٩، ٧٠٣، ٧٠٤،
 ٧٠٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧٥٩، ٦٩٥
 طرابلس الشام ٤٣، ١٣٩، ٢٥٠، ٢٥٦، ٥٥٦،
 ٧١٦، ٧٤٥
 طرابلس الغرب ١٣١، ١٣٢، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١،
 ٣٢٦، ٣٦٨، ٣٦٩، ٤١٩، ٤٢٧،
 ٤٢٨، ٤٧٥ [هـ]، ٦٨١، ٧١٧، ٧١٨
 طرسوس ٧٥٨، ٥٥٦
 طرنوه ٧٤٥
 طغرل بك ٤٧٣
 طلعت باشا ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٣٩
 طمشوار ٣٩، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٢٥٠، ٣٩٣، ٧٣٩
 طهماسب [الشاه] ٤١، ٦٤، ٢٢٤
 طويال عطاء الله أفندي [شيخ الإسلام] ٨٦، ٨٨
 الطوبخانة [حي] ٨٠، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤١٩،
 ٧٣٧، ٧٣٨
 طويطاش [حي] ٧٦٣
 طور توم ٤١
 طورخان، السلطنة [والدة محمد الرابع] ٥٦
 طورسون بك ٤٣٦، ٤٣٧
 طورغود رئيس ٤١٦
 طوسيا ٧٤٢، ٧٤٣
 طوغو بابيزيد ١١٢، ٣٦٣
 طيار زاده عطا بك ١٦٢
 (ظ)
 ظاهر العمر ٦٧
 (ع)
 عائشة [رضي الله عنها] ٤٦
 عائلة چاندرلي ٧، ١٢، ٢١، ٢٨٣، ٢٨٧، ٢٩٩
 عائلة الجيلي [في الموصل] ٢٤٩
 عائلة الحسيني [في تونس] ٢٤٩

عائلة المعظم [في الشام] ٢٤٩
 عائلة قرمان [في طرابلس الغرب] ٢٤٩
 عارف جليبي ٢٠٢
 عارفيه ٧٠٨
 عاشق باشا زاده ٨
 عاصم [مترجم] ٢٠٣
 عاكف أفندي [أنظر: اليوزغادي عاكف..
 عالمكير، أوزتك زيب [الحاكم البابوري]
 ٤٣٩، ٤٨٩
 عالي باشا ١٠٩، ١١٠، ١١٦، ١٢٠، ٢٠٥،
 ٥١٢، ٥١٧، ٦١٠
 عامر [مؤرخ] ٢٠٣
 عباس الأول [الشاه الصفوي] ٤٦، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٢
 عباس باشا [والي مصر] ١٠٨
 عبد الحميد الأول [السلطان] ٧١، ٧٢، ٧٦،
 ٢٠٦، ٣٠٦، ٤٠١، ٤٠٧، ٦٦٤، ٧١٤
 عبد الحميد الثاني [السلطان] ١١١، ١١٢، ١١٤،
 ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠،
 ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧،
 ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٤٩، ٢٢٣، ٢٣٩،
 ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٣٥، ٣٣٨، ٣٣٩،
 ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥،
 ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٤،
 ٤١٢، ٤٢٣، ٥٩١، ٥٩٣، ٦٥٠، ٦٦٦،
 ٧٠٨، ٧٦٤
 عبد الرحمن باشا [التوقيعي] ١٩٠، ١٩١، ٤٤٠،
 ٢٥٤، ٤٤٨، ٦٣٢ [هـ]
 عبد الرحمن باشا [والي قرمان] ٨٠
 عبد الرحمن شرف بك ٢٠٣
 عبد العزيز [السلطان] ١٠٧، ١٠٨، ١١٠، ١١١،
 ١١٦، ١١٨، ١٥٥، ٢٠٧، ٣١١، ٣٣٠

٥٩٠، ٤٢٣، ٤١٢، ٤١١، ٣٤١، ٣٤٠

٧٣٦، ٦٦٥

عبد القادر سناني [هـ] ٢٩٥

عبد الكريم باشا ٢٣٠

عبد الله خان ٤٦

عبد المجيد [السلطان] ١٠١، ١٠٣، ١٥٥، ٢٠٧،

٣١١، ٣٢٨، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٥٧، ٦٥٤،

٦٦٥، ٦٦٤

عبد المجيد أفندي [ال خليفة] ١٤٤

عبيد الله [مؤرخ] ٢٠٣

عثمان باشا [غازي] ٣٤٠، ٣٣٩

عثمان الثاني [السلطان] ٣٠٠، ١٥٦، ٥٤، ٥٣

[هـ] ٤٠٦،

عثمان اوغلي، عائشة [الأميرة] ٥٩٣

عثمان بك [الغازي، مؤسس الدولة] ٨، ٩، ١٠،

١٤٨، ٢٠٥، ٢٢١، ٢٦٨، ٢٨٢، ٤٠٢،

٤٣٧، ٤٤٥، ٥٢٣، ٦٦٣، ٦٦٧

عثمان بك [كاتب] ٧٥٥

عثمان بن عفان ٤٦

عثمان حمدي بك [رسام] ٣٤٧

عجلون ٥٥٦

عدن ٧١٩، ٤٣

عدنان مندرس ٣٥١ [هـ]

عذير ٥٥٦

العراق ٣١، ٣٢، ٤٠، ٤٦، ٥٢، ١٣٧، ١٣٨،

١٣٩، ٢٢١، ٣٦٤، ٤٣٩، ٤٤٢، ٥٢٣، ٥٧٠،

عرب زاده [عائلة] ٢٨٧

عريغير ٥٥٦

عرفان باشا ٣٧٢

عزت باشا [انظر: احمد عزت باشا]

عزي [مؤرخ] ٢٠٣

عسير ٣٤٥

عشاق زاده ابراهيم حسيب أفندي ٢٧٩

العظم [انظر: عائلة العظم..]

عكا ٨٤

علاء الدولة بك ٤٣٩، ٤٧٦

علاء الدين باشا ٣٣١

علائية [آلاتيا] ٤١٥، ٦٢٤

العلمدار مصطفى باشا ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٧، ٢٦٦،

٤٠٨

علي بك الكبير [انظر: بولوط قيان..]

علي بن أبي طالب [كرم الله وجهه] ٢٢٩، ٤٩٨

علي رضا باشا ١٤١

علي عيني أفندي ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٧١،

٤٤٠، ٥٣٥

عمجه زاده حسين باشا ٥٩، ٦١، ٤٢٢

عمر باشا ٢٥٧

عمر بن الخطاب ٤٦، ١٧٠، ٢٦٧، ٤٨٣

عمر بن عبد العزيز [ال خليفة الأموي] ٤٩٨

عنا ٥٥٦

عنتاب ٣٢، ١٤٠، ٥٥٦، ٧٥٠

عيسى [من ابناء بايزيد الصاعقة] ٢٠

(غ)

غاليشيا [غاليجيا] ٢٩، ١٣٧

غرب افريقيا ٣٣٦، ٦٦١

غريغور [البطريق ف،..] ٩٤

الغزالي [الامام..] ٢٨٥، ٣٠٩، ٥٢٥

غزة ٥٥٦

غفار زاده [عائلة] ٢٦٤

غلاند، انطوان ٢٣٣

غلطة ١٨١، ٢٠٠، ٢٢٧، ٣٥١، ٣٥٢، ٤١٨،

٤٦٦، ٥٠٠، ٥٠١، ٦٥٥، ٦٧٠، ٦٧٣،

٦٨٦، ٦٩٩، ٧١١، ٧١٣، ٧١٥، ٧٣٠،

٧٣٧، ٧٣١

غليبولي ١٢، ١٣، ٢٦، ٣٨٢، ٣٨٣، ٤١٥، ٤١٦،
٤١٨، ٤١٩، ٥٢٩، ٦٦٩، ٧٠٤، ٧٣٠،
٧٤٩، ٧٣٩

الغليبولي، مصطفى عالي ٢٤٠، ٢٥٠، ٣٠٧
غني زاده نادري ٢٠٢
غودريكا ٢٣٦

غولچ باشا [أنظر: غولتز باشا]
غولتز باشا ١١٦، ١٣٥، ٤١٢

(ف)

فؤاد باشا ١٠٨، ١٠٩، ١١٦، ٢٠٥، ٣١٩، ٣٤٨، ٦١٠
فاس [المغرب] ٢٢٥، ٥٢٣

فاطمة الزهراء (رضي الله عنها) ٣٠٤

فتح الإسلام Gladova ١٠٩

فتحي بك ٤٢٨

فتحية ١٤٠

فخر الدين باشا ١٣٨

فرديك الثاني ٧١

فرديك الكبير [امبراطور النمسا] ٣٠٦

فرديناند ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٢٣٠

الفرنجة [حي] ٧١٢

فرنسا ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٦، ٧٣،

٧٤، ٧٥، ٧٧، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٠،

٩١، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥،

١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٣، ١١٥، ١٢٣،

١٢٤، ١٣٦، ١٤٣، ٢٢٥، ٢٢٦،

٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٨،

٢٣٩، ٢٤١، ٣١٦ [هـ]، ٣٤٤، ٣٤٨، ٣٦٤،

[هـ]، ٣٦٩، ٣٩٣، ٣٩٤، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٢٧،

٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٥٠٦، ٥٥٤، ٥٦٣،

٦٥٥، ٦٥٦، ٦٨٨، ٦٩٨، ٧٠٩،

٧٣٥، ٧٤٣، ٧٥٥

فرنسوا الأول ٣٦، ٣٧، ٢٢٢، ٢٢٧

فرهاد [مترجم] ٢٠٤

فريد باشا [الداماد] ١٢٤، ١٤٠، ١٤١،

فريدون بك ١٩٦، ٢٢١، ٢٦٠

فضلي باشا [حي] ٧٥١

فليه ٦٨٠، ٧٠٤، ٧١٨، ٧٤٠، ٧٤٤، ٧٤٥،

فلسطين ١٢٥، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ٣٥٨، ٣٦٤، ٥٢٣،

فلوريا ٥٣٢

الفنار [في استانبول] ٩١، ٩٣، ٩٤، ٥٥٢، ٢٠٤

فناري زاده [عائلة] ٢٨٦، ٢٨٧

فندقلي [في استانبول] ٢٨٠

فندقلي عصمت أفندي ٢٧٩

فودينا ٧٤٠

فوساتي [مؤلف] ٣٥٨

فوسكو بوج [مدينة] ٣٢٧

فيض الله أفندي [شيخ الإسلام] ٦١، ٢٨٦، ٤٩١،

٥٢٩

فيض الله زاده [عائلة] ٢٨٧

فيينا ٣٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٨٢، ١٢٤، ٢٢٤، ٢٣٥،

٢٣٨، ٢٣٨، ٣٤٨، ٣٦٤ [هـ]، ٣٧٣، ٥٢٣،

٦٥٢، ٦٦٩، ٧١٦، ٧٣٢

(ق)

قابسالي ٥٠٢

قادرغ [ميناء] ٧٣١

قارص ٤١، ٥١، ٥٢، ٦٥، ١١٢، ١٢٧، ١٣٨،

١٤٠، ٢٥٠، ٣٦٣،

قارلوفجه ٥٨، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٧١، ١٩٧،

٢٢٧، ٢٣٣، ٢٣٦، ٦٢٤، ٦٥٢،

قاره سي ٣٤٥، ٣٦٩، ٦٨١

قازان ٤٤، ٢٢٨، ٦١٣، ٧٤٥،

قاشا ٥٨

قاضي كوي ٧١٥، ٧٥٧

قانيجه ٤٨، ٢٢٥ [موقعة]

القاهرة ١٨، ٣٠، ٣٣، ٣٤، ٤٣، ٢٨٤، ٤٢٩،

٤٧٤، ٥٤٤، ٧٣٩

قباقجي مصطفى ٤٠٨

قبرص [جزيرة] ٤٢، ٤٤، ٥٤، ١١٣، ١٢٧،

٢٢٩، ٢٥٠، ٣٢٧، ٣٦٣، ٤٩٤، [هـ] ٥٩٩،

٧٤٨

القدس ١٣٩، ٢١٦، [هـ] ٣٤٥، ٣٦٩، ٤٧٤،

٥٤٤، ٥٥٦، ٧١٧، ٧٠٩،

قدوري ٤٩٠

قرقرايلي ١٣٣

القرم ٢٦، ٣٥، ٥٣، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٨، ٧١،

٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦،

١٠٩، ١١٢، ٢٠٦، ٢٢٨، ٢٤٩، ٢٩٥، [هـ]،

٤٦٧، ٥٢٣، ٦١٣، ٦٢٥، ٦٥٤، ٦٥٥،

٦٥٦، ٦٦١، ٧١٦، ٧١٨،

قرمان [أنظر: عائلة قرمان]

قرمان ٢٥٠، ٢٥٦، ٥٥٦، ٥٧١، ٦٣٩، ٧٠٤،

٧٤٨، ٧٤٦

القرماني، محمد باشا ٢٨

القرن الذهبي ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٥٣٢، ٧١٣،

قره باغ ٤٦

قره بيكار ٧٤٠

قره حصار الشرقي ٥٥٦

قره حصار صاحب [أنظر: افيون قره حصار]

٧٤٠

قره محمد باشا ٧٢

قره مرسل ٤١٥

قره يازجي عبد الحليم [منشق] ٤٩، ٢٤٧،

قره يورغي بتروفيتش ١٢١، ٩٠

قرل إرماق [نهر] ٥٧٠

قسطموني ٧، ٨، ٣٤٣، [هـ] ٣٤٧، ٣٦٩، ٣٨٦،

٦٢٥، ٦٦٩، ٧٠٤، ٧٣٤، ٧٤٨،

قسطنطين [حفيد كاترينا الثانية] ٧٥

قشغر ٥٢٥ [هـ]

قصبه [مدينة] ٧٠٥

قصر آينه لى قواق ٧٤

القصر الكبير [موقعة] ٤٥

قصر بكربكي ٧١٨، ٣٤٢، ٣٣٩

قصر بورصة ١٧٣

قصر شيرين ٦٥، ٥٢

قلاس ٧٨

القلعة السلطانية [أنظر: جناق قلعه] ٣٦٩، ٣٤٥

قلندر اوغلى ٤٩

قليج علي باشا ٤٢١، ٤١٦

قمانجه ٦٠، ٥٩، ٥٧، ٥٤

قمران [جزيرة] ٧١٩

قنالى زاده [عائلة] ٢٨٧

قنالى زاده علي أفندي ٥٧٥، ٥٢٥

قندية ٣٩٦، ٥٧، ٥٥ [قلعة]

قوج حصار ٧٤٢ [هـ]

قوجى بك [مؤرخ] ٢١٣، ٢٤٠، ٢٥٠، ٢٦٠،

٢٧٢، ٣٠٨،

قواق ميداني [في أدرنة] ١٥٢

قويان ٧١

قوجه ايلي ٧٣٥، ٧٣٤، ٦٨١، ٣٦٩، ١٢

قوجه سنان باشا ١٨٢

قوجه يوسف باشا ٧٥

قوزان ٥٥٢، ٣٧٠

قوزليجه/ قوزلوجه [موقعة] ٧١، ٦٨

قوسقا [حي] ٧٥٣

قوش اطه سى ٥٧١، ١٤٠

قوصوه ١٦، ١٨، ٢٢، ١٢١، ١٣٠، ٣٦٩، ٧٣٦،

قوط ألمش سليمان شاه ٤١٥

القوقاز ٤٥، ٦٤، ٦٨، ٧٣، ٧٨، ١٣٨، ٥٢٣، ٦١٣،

قوم قايى [حي] ٧٥٦
قونط، متين [باحث] ٢٦٠
قونية ١١، ١٢، ١٨، ٩٦، ٢٦٤، ٣٦٩، ٤٨٩
[هـ] ٥٥٦، ٥٦٠، ٦١٤، ٦٦٩، ٧٠٤، ٧٠٥
٧٥٢، ٧٤٠، ٧٠٨
قويوجى مراد باشا ٢٧١، ٥١
قىر شهر ٥٧٦، ٥٥٦
قىزانلق ٧٤٥
قيسرى ٣٦٩، ٥٥٦، ٧٠٨، ٧٤٠، ٧٤٨، ٧٥٢
قىنارجه ٧٤
قىنارجه الصغرى ٦٨، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٢٢٣
٢٢٩، ٢٣٠، ٦٨٦
(ك)
كاتب چلبى [حاجى خليفة] ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٨٥
٣٠٩، ٣١٠
كاترينا الثانية ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٣١٨
كارل السابع [تشارلز، دمير باش شارل] ٦٢
كارلوس الخامس ٣٦، ٣٧
كارول [امير المملكتين] ١٠٧
كاظم قره بكير باشا ١٤٢
الكاغدخانه ٥٣٢، ٧٣٩
كاليماكي بك ٣٥٥
كاليماكي زاده [عائلة] ٢٠٤
كامب هوفينر باشا ٢٣٩
كامل باشا ١٢٩، ١٣٢، ١٣٣
كامل بك ٣٥٢
كبان ٧٣٥
كرس [العقيد فون..] ١٣٧
كروك ٣٩٣
كرمانشاه ٦٤، ٣٧٣
كرواتيا ٥٢٣

كريت [جزيرة] ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٩٦، ١٠٧، ١٠٩
١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧
١٢٨، ٣٦٣، ٣٦٨، ٤٢٢، ٦٢٨، ٦٥٦
٧١٩، ٧٣٢
كريتوفولس ٥٠١
كفالونيا ٨٣
كفه ٢٦، ٢٥٠، ٦٢٥، ٦٣٠، ٦٨١، ٦٨٣، ٦٨٦، ٦٩٥
كليسا حصاري ٧٤٠
كمال باشا ٣٤٠
كمال رئيس ٤١٦، ٣٠
كمانكش قره مصطفى باشا ١٧٧، ٢٧٢
كماه ٥٥٦
كنتاكوزينوس ١٣
كوپريلى زاده فاضل مصطفى باشا ٦٧٤
كوپريلى زاده محمد فواد ٢٦٧
كوپريلى فاضل احمد باشا ٥٧، ١٧٧، ٢٩٩
٦٧٤، ٧٣٢
كوپريلى محمد باشا ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ١٧٧
١٨٥، ٢٧٢، ٣٩٨
كوبنهاجن ٣٧٣
كوتاهية ٧، ٩٦، ٥٧١، ٧٠٤
كوتوك اوغلى، مياهاات ٦٣٤ [هـ]
كوچوك چكمجه ٦٨١
كوچوك چلبى زاده عاصم ٢٠٣، ٣٢٠
كوچوك حسين باشا ٤٢٢، ٧٣٥
كورفو ٨٣
كورون ٢٥، ٢٩، ٦٢٦
كوستجه ٧٠٥
كوستديل ٧٠٤
كوسم، السلطانة [والدة مراد الرابع وابراهيم]
٥٥، ١٥٥، ١٥٦
كوسه موسى باشا ٨٦، ٨٨

الكوفة ٤٨٣,٤٧١

كولبرت ٦٨٨

كونز ٣٨ kőszeg

الكويت ١١٧

كيفي ٥٥٦

كيقباد، علاء الدين ٤١٥

كيلي ٧٨,٢٩

كيف ٣٧٣,٥٨

(ك)

كديز ٧٥٠

كديك أحمد باشا ٢٨

كرميان [امارة] ٨

كلغبر [قلعة] ٣٩٣

كلنوش أمة الله، السلطنة ١٥٥

كملك ٧٣٥,٤١٥

كموشخانه ٧٣٥

كنجه ٢٥٦,٦٤,٥١,٤٦

كورجستان [أنظر: جورجيا] ١٣٨,٦٤

گورجی عبد النبي ٢٤٨

گوردس ٧٥٩

گوزل حصار ٧٥٠

گول ٤٤٨

گوندوز آلب [جد عثمان بك] ٨

گوينوك ٧٤٦

گيرسون ١١٩

(ل)

لارنده ٥٥٦

لالا شاهين باشا ٢٤٩

لاهور ٧٥٠

لبنان ٣٤٨,١٢٥,١٠٨,١٠٧,١٠٣,٧٢,٥٠

[جمهورية] ٧٥٨,٥٢٣,٣٧٠

لپانت [أنظر: اينابختي] ٢٩

لطفی أفندي [أنظر: أحمد لطفی أفندي]

لطفی باشا [صاحب آصفنامه] ١٨٢, ٣٤ [هـ].

١٩٣, ٢٤٠, ٢٥٦, ٣٠٧, ٦٣٤ [هـ], ٧١٤,

٦٣٤ [هـ]

لطفی بك ٣٤٠

لغاري حسن چلبی ٤٢٧

لفقوشة ٤٤

لفوف Lvov ٥٧

لمني ٥٦,٥٥

لندن ٨٢, ٩٤, ١٠٢, ١٠٦, ١٣٢, ١٣٣, ١٤٣,

٢٣٨, ٣٥١, ٣٥٨, ٣٧٣, ٦٥٦, ٦٥٧,

٦٧٠, ٦٧١, ٧٥٨, ٧٥٩

لهستان [بولونيا] ٤٦, ٥٤, ٥٦, ٥٧, ٥٨, ٥٩,

٦٠, ٦٢, ٦٧, ٧٢, ٢٢٥, ٢٣٨,

لوثر، مارتن ٢٢٦

لورستان ٦٤

لوزان ٥٠٧,٥٠٦,١٤٤,١٤٣

لوفجه ٧٤٥

لوند [تكنة عسكرية] ٩٠, ٤٠٨, ٤٠٩

ليبيا ٥٢٣

ليث زاده ٤٤٠

ليوبولد [الاميراطور] ٧٧,٥٨

ليوش ٢٧

ليون [صراف] ٦٧٠

(م)

مؤيد زاده [عائلة] ٢٨٧

ما وراء النهر ٢٨٤

ماچين [موقعة] ٧٨

ماردين ٦٤٠,٥٧٠,٥٥٦,١١٩

مارسيغلي، الكونت غراف دي. ٤٠٢,٢٣٣

مارون نقاش ٣٥٧ [هـ]

ماشقولور ٦٨٠

٦٦٧، ٦٦٥، ٦٦٣، ٦٦١، ٦٤٣، ٦٤٢
 ٧٣٧، ٧٣٦، ٧٣٢، ٦٩٧، ٦٨٦، ٦٨٥
 ٧٥٣، ٧٥٢
 محمد الرابع [السلطان] ١٥٨، ١٥٢، ٥٦، ٥٥
 ٧٣٩، ٥٩٦، [هـ] ٢٩٩، ٢٧٢، ٢٠٦، ١٦٠
 محمد امين رؤف باشا ٩٩ [هـ]
 محمد بن أبي بكر ٤٩٨
 محمد بن أحمد ٢٠٢
 محمد بن الحسن [الامام صاحب أبي حنيفة] ٤٧٤
 محمد بن عبد الوهاب [الشيخ] ١٢٥، ٨٣
 محمد رجائي أفندي ٢٠٣
 محمد رشاد الخامس [السلطان] ١٣٩، ١٣٠
 ٤٢٨، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٨
 محمد سعيد [مؤرخ] ٢٠٣
 محمد صادق باشا ١١١
 محمد علي باشا [والي مصر] ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٩٤
 ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ١٠٢، ١٠٨، ١٢٦
 ٤٧٢، ٤٧٥، ٦٨٩
 محمد نوري أفندي [آخر شيخ اسلام] ٣٠٢
 محمد السادس [السلطان وحيد الدين] ١٣٩
 ١٤٣، ٣٤٠
 محمد، الأمير [محمد الثالث فيما بعد] ٤٠٥
 محمود أسعد أفندي ٥١٨
 محمود الأول [السلطان] ١٦٢، ١٦٤، ٣١٠، ٤٠٦
 محمود الثاني [السلطان] ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٦، ٩٧
 ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٨
 ١٧٩ [هـ]، ٢٣٨، ٢٦٦، ٣١٠، ٣١١، ٣١٦
 ٣٢٠، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٥٢
 ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٩٨، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٨
 ٤٠٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٥٩٠، ٥٩١، ٦٠٨
 ٦٠٩، ٦٣٧، ٦٤٢، ٦٤٨ [هـ]، ٦٥٤، ٦٦٤
 ٦٩٤، ٧٠٥، ٧١٤، ٧٣٥، ٧٣٩، ٧٥٥

ماغوسا ٤٤
 ماكسميليان، الأرشيديوك ٤٧
 مالطة [جزيرة] ٧١٩، ٤٣
 مالك، الامام ٤٧١
 مانيسا [أنظر: مغنيسا] ٢٨٥، ٤٤٠، ٤٤٢، ٧٤٨
 ٧٥٢
 ماوروني باشا ٣٥٥
 مايكل، أ. ٥٥٤
 مترنيخ [الأمير كليمنس فون] ٩٣، ٩٧
 متصرفية جبل لبنان ٣٦٤
 المتوكل [آخر خلفاء العباسيين في القاهرة] ٣٤
 المجر ١٨، ٢٢، ٢٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٧، ٤٨
 ٥٦، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦٣، ٧٦، ١١٢، ١٢٤
 ١٢٨، ١٣٩، ٤١٧، ٥٢٣، ٦٤٥، ٦٦١
 ٦٦٣، ٧٠٤
 مجمع [أو كلية] الفاتح ١٨٠
 مجمع السليمانية ٥٩٧، ٢٢٤
 محسن زاده محمد باشا ٧١، ٦٧
 محمد (ص.ع) ٢٢٣، ٢٦٧
 محمد [الأمير أخو عثمان الثاني] ٣٠٠ [هـ]
 محمد الثالث [السلطان] ٤٧، ٥٢، ١٥٥، ١٥٨، ٦٢١
 محمد الثاني [السلطان الفاتح] ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤
 ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٦، ٤٢، ٤٨، ١٤٨
 ١٤٩، ١٥٢، ١٥٤، ١٥٦، ١٦٠، ١٦١
 ١٧١، ١٧٢، ١٧٧، ١٨٠ [هـ]، ١٨٧، ١٨٩
 ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٤٠، ٢٤١
 ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٦٨، ٢٨٣
 ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩١، ٣٠٠، ٣٠٥، ٣٠٦
 ٣٠٩، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٢، ٣٩٣
 ٣٩٧، ٤١٦، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٧٣، ٤٩٠ [هـ]
 ٤٩٢، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٢٧، ٥٤١
 ٥٤٣، ٥٥٢، ٥٨٤، ٥٩٠، ٦٢٧، ٦٣٤ [هـ]

محمود باشا [الداماد] ١١٨
 محمود باشا ٢٥٦, ١٨٠, ٨٣
 محمود شوكت باشا ٤٢٨, ١٣٣, ١٢٩
 محمود نديم باشا ١١٠
 المحيط الاطلسي ٤٢
 المحيط الهندي ٧٣٠, ٢٢٠, ٤٤, ٤٣, ٤٢
 مدحت باشا ١٠٩, ١١١, ٣١٩, ٣٢٨, ٣٤٩
 ٣٥٣, ٣٧٤, ٥١٥, ٦١٠, ٦٧١
 ٦٧٢, ٧٦٣
 مدرس اوغلي [عائلة] ٢٦٤
 مدريد ٣٧٣
 المدينة المنورة ١٢٥, ٣٤ [ـهـ], ١٢٦, ١٣٨, ٢١٦
 [ـهـ], ٤٧٢, ٤٧٥ [ـهـ], ٤٨٣, ٤٩٨ [ـهـ]
 ٥٤٤, ٦٢٣, ٦٣٣, ٦٨٣, ٧٠٤
 مراد [مترجم] ٢٠٤
 مراد الأول [السلطان، خداوندگار] ١١, ١٢
 ١٥, ١٦, ١٨, ٣٤, ١٥٢, ١٧٠, ١٧٧
 ١٨٤, ٢٢١, ٢٤٥, ٢٤٩, ٢٦٠, ٢٦٨
 ٢٨٢, ٢٩٩, ٣٨٢, ٣٨٤, ٣٩٩, ٦٦٥, ٦٦٧
 مراد الثالث [السلطان] ٤٨, ٥٢, ١٥٥, ١٥٨
 ٢٢٥, ٢٥٠, ٢٧٠, ٣٠٥, ٣٩١, ٤٠٥, ٥٩٦
 مراد الثاني [السلطان] ٢١, ٢٢, ٢٣, ١٥٢
 ١٥٧, ١٧١, ١٨٤, ٢٢١, ٢٨٤, ٢٨٦
 ٣٠٢, ٣٨٢, ٤١٦, ٥٨١, ٦٦٧
 مراد الخامس [السلطان] ١١١
 مراد الرابع [السلطان] ٥٢, ٥٥, ١٥٥
 ١٦٠, ٢١٣, ٢٤٠, ٢٧٢, ٢٠٨, ٤٠٦
 ٥٩٦, ٦٣٤ [ـهـ]
 مراد باشا [١٦٦٠م] ٢٢٤
 مرج دابق [موقعة] ٣٣
 مرزيفون ٧٥٠, ٧٤٨
 المرزيفونى، قره مصطفى باشا ٧٣٢, ٥٨

مرسين ٧٠٩, ٧٠٥
 مرعش ٣١, ٢٥٦, ٣٤٣, ٥٥٢, ٥٥٦, ٥٧٠
 ٧٤٦, ٧٥٠
 المرغيناني ٤٩٠
 مرقأ الحرم [في اوسكودار] ١٠٠
 مزرعة اللوندية ٤٠٨
 مزومورته حسين باشا ٤٢٢
 مسجد بشير اغا ٢٠٧
 مسجد نعللي [في استانبول] ٢٠٨
 مسرح سراي يلديز ٣٤٠
 مسعودية [قصة] ٦٠١
 مصر ٣٢, ٣٣, ٣٤, ٣٦, ٤٢, ٤٣, ٤٤, ٥٣
 ٦٧, ٧٢, ٨٣, ٨٤, ٩٦, ٩٨, ١٠١
 ١٠٢, ١٠٨, ١١٣, ١٢٥, ١٢٦, ١٢٧
 ١٣٧, ١٤٩, ١٥١, ١٩٨, ٢١٨ [ـهـ], ٢٢١
 ٢٢٣, ٢٢٧, ٢٣٢, ٢٣٩, ٢٤٩ [ـهـ], ٢٥١
 ٢٥٧, ٢٥٩, ٢٩٤, ٢٩٥, ٣٠٦, ٣٤١
 ٣٧٠, ٣٧٢, ٤١٧, ٤٧١, ٤٧٥, ٤٩٣
 ٤٩٨, ٥٢٣, ٥٥٤, ٥٥٧, ٥٦٣, ٥٩٩
 ٦٢٨, ٦٣٣, ٦٥٥, ٦٥٦, ٦٥٧, ٦٦٣
 ٦٦٩, ٦٨١, ٦٨٨, ٦٩٧, ٦٩٨, ٧٠٤
 ٧١٠, ٧٤٨, ٧٥١
 مصطفى [الأخ الأصغر لمراد الثاني] ٢١
 مصطفى [عم مراد الثاني] ٢١
 مصطفى أفندي ٢٩٩ [ـهـ]
 مصطفى الأول [السلطان] ١٥٠, ٢٠٦
 مصطفى الثالث [السلطان] ٧١, ٧٣, ٣٠٦, ٣٩٣
 ٣٩٤, ٤٠٧, ٧٣٨
 مصطفى الثاني [السلطان] ٦١, ١٥٢, ١٥٥, ٦٤٢
 مصطفى الرابع [السلطان] ٨٧, ٨٨, ٨٩, ٤٠٨
 مصطفى رشيد باشا ١٠١, ٢٠٥, ٣٥١, ٦١٠, ٦٥٦
 مصطفى صبحي ٤٢٧

مصطفى كمال باشا [أتاتورك] ١٣٩، ١٣١،
 ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤،
 المضايق [البسفور والدرنديل] ٨٤، ٧٢، ٥٥،
 ٨٥، ٩٠، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٤٢،
 مضيق البسفور ٧١٠
 مضيق الدردنيل [جناق قلعه] ٨٦، ٥٥، ٢٦،
 ١٣١، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ٤١٥، ٤٢٢،
 مضيق جيتوا [أو زيتفا توروك] ٤٨
 معبد سانت غوتارد ٥٧
 معمورة العزيز [خربوط] ٣٤٥، ١١٩ [ولاية]
 معن اوغلي ٥٠
 المغرب [أنظر: فاس] ٧٥١، ٦٥٥، ٢٣٨، ٢٣٤
 مغنيسا [أنظر: ماتيسا] ٧٥٦، ١٥٨
 مقبول ابراهيم باشا ١٧٨
 مقدونيا ١٥، ١٦، ١٧، ١١٢، ١١٣، ١١٩، ١٢١،
 ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢، ٣٦٣،
 ٥٨٢، ٧٠٧
 مكة المكرمة ٣٤، ١٢٥، [هـ] ١٣٨، ١٩٧،
 ٢١٦ [هـ] ٢٢٩، ٢٩٩، [هـ] ٤٧٢، ٤٧٥
 [هـ] ٥٤٤، ٦٢٣، ٦٣٣، ٦٨٣، ٧٠٤
 المكسيك ٦٠٥
 ملا گوراني ٢٨٥
 ملا لطفی ٢٨٢، ٢٨١
 ملازگرد ٥٢٣، ٥
 ملاطية ١٨، ٣٢، ١١٩، ٤٤١، ٥٥٦
 [لواء] ٧٥٠، ٧٤٨
 ملهمي ابراهيم ٢٠٢
 المملكة العربية السعودية ٥٢٣
 المملكتان [الافلاق والبغدان] ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧،
 مناستر ١٢١، ١٣٠، ١٣٢، ٣٤٥، [ولاية] ٣٦٨،
 ٤١١، ٥٦٠، ٧٠٧، ٧١٢، ٧٤٠
 منتش زاده عبد الرحيم أفندي ٤٩١

منتشا ٦٨٣
 منشيکوف [سفير روسيا] ١٠٥
 منقاري زاده يحيى أفندي ٢٩٥ [هـ]، ٢٩٩ [هـ]
 منلا خسرو ٤٩٠
 منلا قبض [واعظ] ١٧٣ [هـ]، ٣٠٢ [هـ]
 مهاج [موقعة] ٣٧
 مهرداد زاده [عائلة] ٢٦٤
 ماجر سدوف ٥٧
 موخيلوف ٧٥
 مودون ٦٢٦، ٤٥، ٢٩، ٢٥
 مورالي سيد علي أفندي ٢٣٦
 المورة [جزيرة] ٢٢، ٢٥، ٢٦، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٧٢،
 ٨٤، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٦١٣،
 ٦٢٥، ٦٢٦
 مورزتيغ ١٢٤
 موستار ٧٠٤
 موسكو ٥١، ٥٤، ٩١، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٣٦، ٢٦٣
 موسى [من ابناء بايزيد الصاعقة] ٢٠
 موسوروس باشا ٣٥٥
 موش ١١٩
 الموصل ٦٥، ٢٤٩، ٢٥٠، ٣٦٩، ٥٥٤، ٥٥٦،
 ٦٢٨، ٧٤٨
 مولدافيا ٥٢٣
 مومجي، أحمد ١٧٠ [هـ]، ١٧٦، ١٧٥
 مونخنغراتز ٩٧
 ميتروفيتش [قي الروملي] ٧١٢
 ميخال بك ٤٠٢
 ميخال زاده [عائلة] ٤٠٢، ٢٠٤
 ميديا ١٣٣
 ميزانجي مراد بك ١١٨
 ميشل باشا [ماريوس ميشل] ٧١٢
 ميلان ٤٤٨

ميلوش اويرونوفيتش [باش كتز] ٩١

(ن)

نائلي عبد الله باشا ٢٠٢

نابليون الثالث ٣٣٨

نابولي ٣٧٣,٢٥

نادر خان [نادر شاه فيما بعد] ٦٥,٦٤

نادر شاه [انظر: نادر خان]

نازلي ٦٨٠

نامق كمال [الأبيب] ٢١٧

نجد ١٣٨,١٢٥

نخجوان ٥١,٤١

نزيب ١٠١

النسفي، أبو البركات ٤٩٠

نشري [مورخ] ٨

نصوح باشا ١٨٢

نظام الملك [وزير السلاجقة] ٥٢٥,٢٦٧

نعيماء [المورخ] ٥٢٥,٢٢٤,٢٠٣

نقاش زاده [عائلة] ٢٦٤

النمسا ٥٩, ٦٣, ٦٥, ٦٦, ٧٢, ٧٥, ٧٦, ٧٧,

٨٣, ٩٠, ٩١, ٩٧, ١٠١, ١٠٤, ١١٢,

١٢٤, ١٢٨, ١٣٩, ١٨٨, [هـ], ٢٢٤, ٢٢٥,

٢٢٦, ٢٣٠, ٢٣٥, ٢٣٨, ٣٠٦, ٣٢٣,

٣٤٢, ٤٠٧, ٤١٠, ٥٥٣, ٦٦٦, ٧١٦,

النمسا/ المجر [امبراطورية] ١١٣, ١٢٣, ٣٣٦,

٣٧٢

نهاروند ٦٤

نهر آقسو [بوغ] ٧٨,٧١

نهر أرگنه ٥٨١

نهر الدانوب [الطونة] ١٦, ٣٨, ٤٧, ٦٨, ٩٠,

٢٢١, ٤١٧, ٥٥٤, ٥٩٩, ٦٢١, ٦٢٥,

٦٢٨, ٦٨١, ٦٨٣, ٧١٦, ٧٣٠, ٧٣٢, ٧٣٣,

نهر الدون ٦٨٦,٢٢٨,٤٤

نهر الفرات ٦٠١, ٧٣٠, ٧٣٣, ٤١٧,

نهر القولغا ٢٢٨,٤٤

نهر اوزي [الدينير] ٥٨,٥٧

نهر پروت ٩٠,٦٢

نهر چقور اووه ٧٤٨

نهر راب ٥٧

نهر ساوا ٣٨

نهر طورله [الدينستر] ٧٨

نهر طونجه ١٥٢

نهر مندرس ٧٤٨

نوارين ٧٣٥,٩٥,٤٥

نوانتل [سفير فرنسا] ٦٨٨

نور بانو، السلطانة ١٥٥,١٥٦

نوعي زاده عطائي ٢٨٠,٢٧٩

نوفابرد Novabirda ٦٦٩

نيزاي بك ١٢٨

نيش ٣٢٨, ٦٧١, ٧٠٤, ٧١٨, ٧٥٩, ٧٦٣,

نيقولا الأول [قيصر روسيا] ٩٦,٩٤

نيقولا نقاش أفندي ٣٢٢ [هـ].

نيكولي ٢٠,١٩

نيكسار ٦٠٠

نيگده ٥٥٦

(هـ)

هاربورن، ويليام [سفير انجلترا] ٢٢٧, ٢٣٢, ٦٩٨,

هارون الرشيد ٤٨٩,٤٧١

هاليبيا ١٢٠

هامر ٢٠٧ [هـ]. ٢٠٩

هرات ٤٦

هرار ٣٧٣

هرتربرت [خطة..] ٧٧

الهرسك ١٠٣, ١١٠, ١١٢, ١٢٢, ١٢٧, ١٢٨,

٢٣٢, ٢٣٦, ٣٦٣, ٥٢٣, ٥٥٧, ٥٨٢,

هرقل [عظيم الروم] ٢٢٣

هرکه ٧٦٣,٧٥٨,٧٥٦

هزار فن أحمد جلبی ٤٢٧

هزار فن حسين أفندي ٤٤٠

همدان ٦٤

الهند ٣٢, ٤٣, ٨٣, ١١٧, ٣٣٦, ٤١٧, ٤٣٧,

٤٣٩, ٤٧٢, ٥٦٣, ٦٨٢, ٧١٧, ٧١٩,

٧٤٨, ٧٥١

هنري [شقيق شارل للتاسع] ٤٦

مولاندا ٧٦, ٢٢٦, ٢٣٨, ٦٥٥, ٦٨٦,

(و)

ولدي چوبوق ٢٠

وارات ٥٦

وارادين ٥٩, ٤٨

وآرڈار يکيجہ سی ٧٤٠

وآرنا ١٥, ٢٢, ٧٠٦, ٧١١, ٧١٨, ٧٣٤,

وآسوار ٥٨, ٥٧

واشنطن ٣٧٣

واصف أحمد أفندي [مورخ] ٢٠٦, ٢٠٣

وآن ٤١, ٥٢, ١١٩, ١٣٤, ٢٣٢, ٢٥٠, ٣٦٩, ٥٥٢,

٥٤, ٦٦٣

وزنه جيلر [في استانبول] ٣٨٣

الولايات العربية ٣٥٤

الولايات المتحدة الأمريكية ١٣٨, ٤٢٢

ولاية الطونة [بلغاريا الحالية] ١٠٩, ٣٢٨,

٣٤٣, ٣٤٥, ٣٤٧, ٣٤٩, ٣٥٣, ٤١٧,

[إيالة] ٦٧١, ٧٠٥, ٧٦٣, ٧٦٤

ويدين ٦٦, ٨٣, ٤٠٥

ويزه ٤٠٥

ويلهم [قيصر] ٣٣٨

(ي)

ياش ٦٦, ٧٨

يافا ٧١٧, ٧٠٩

يانبولی ٤٠٥

يانوش زابوليائي ٣٧, ٣٨, ٣٩

يانيق [راب] ٤٨

يانيه ٩٣, ٣٤٥ [ولاية], ٣٦٨, ٦٤٩, ٦٨٠, ٧٦٠

ياوادي [قرية] ٦٠١

يحيى [الامام...حاكم اليمن] ١٢٦

يدي قوله ٦٣٠, ٦٣٤, ٧٥٧

يرگوكی ٧٧

يشيل كوي ١٢٩, ٢٢٩, ٤٢٧, ٤٢٩, ٤٣٠

يكرمي سكر جلبی محمد ٢٣١, ٢٣٥, ٢٤١

يكي ايل [لواء] ٤٤٨

يكي قپو [حي] ٧٥١

يکيشهر لي عبد الله افندي ٤٩١

اليمن ٤٣, ١٢٦, ١٢٧, ١٣١, ٢٤٩ [هـ], ٢٥٠,

٢٥١, ٢٥٧, ٣٦٩, ٤١١, ٥٢٣, ٥٦٣, ٧١٩

اليمني، حسن باشا ٢٥٣

يناکي زاده [عائلة] ٢٠٤

يواکيم [مطران بورصة] ٥٠٢

يورغي [أمير كرييت، ألتان: قره يورغي]

يوزغاد ٣٦٩

اليوزغادي، عاكف أفندي ٣٣٣

يوسف خاص حاجب ٥٢٥ [هـ]

اليونان ٩٣, ٩٤, ٩٥, ١٠٩, ١١٢, ١١٣, ١١٩,

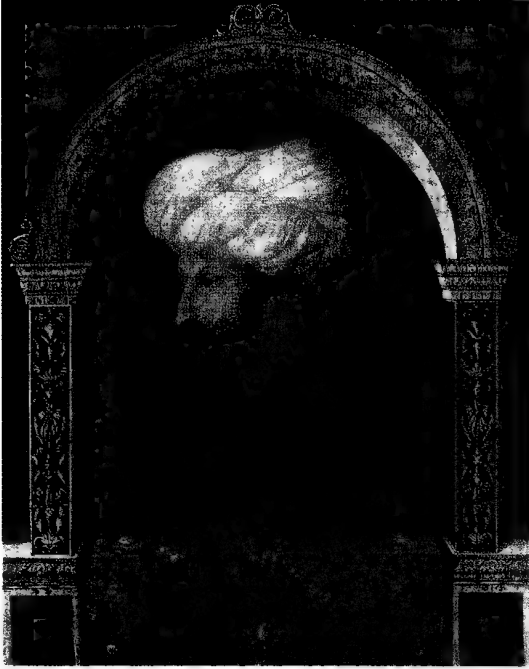
١٢٠, ١٢١, ١٢٨, ١٣١, ١٣٢, ١٣٣, ١٤٢,

١٤٣, ٢٠٤, ٣٠٩, ٣٦٨, ٥٢٣, ٥٩٩, ٦٥٧,

٦٩١

يونس [مترجم] ٢٠٤

ييلق اوغلي سليمان باشا ٨٣



1- صورة زيتية لمحمد الفاتح

(رسم: G. Bellini)

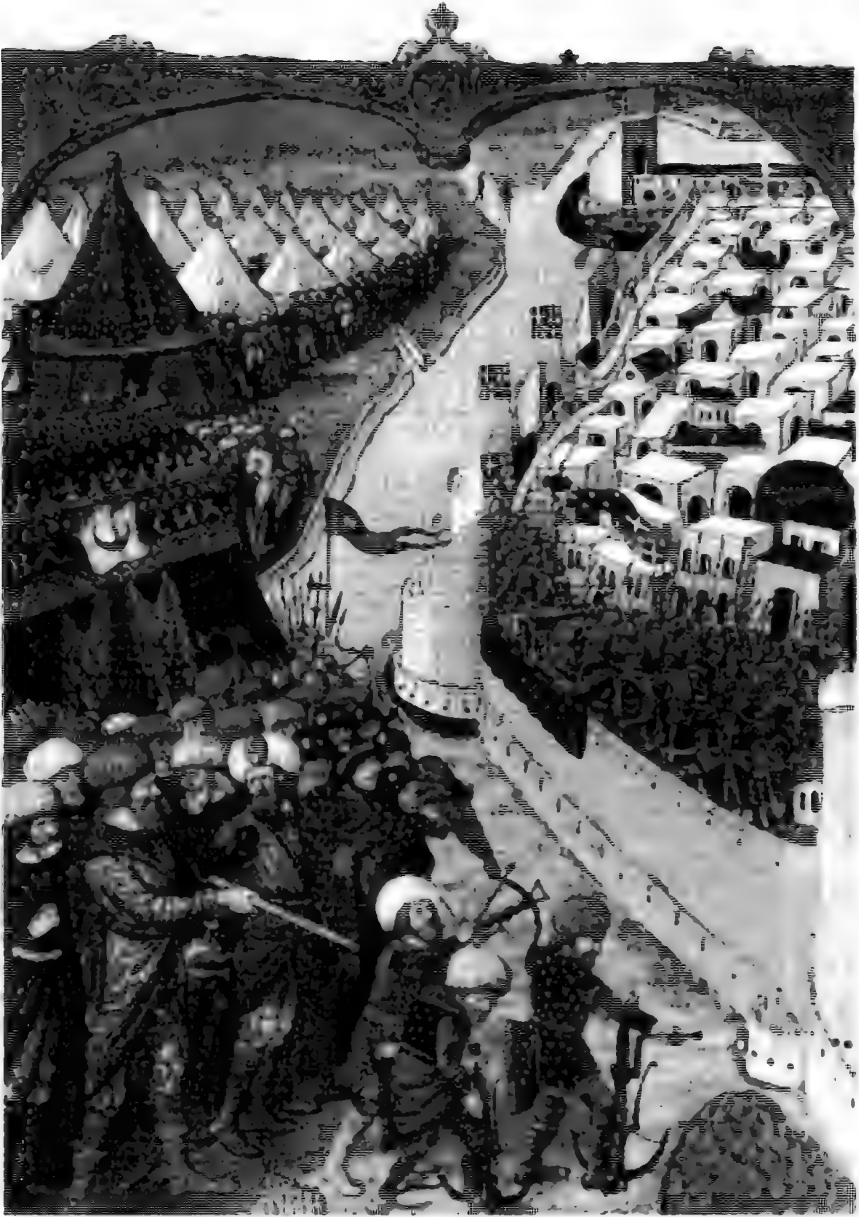


2- صورة من المنمنمات

لمحمد الفاتح (رسم: سنان بك)



3- صورة بالحفر الزنكوغرافي رسمها أحد الرسامين الغربيين
لمعسكر السلطان محمد الفاتح أثناء حصاره العظيم لمدينة استانبول



4- صورة منمنمة رسمتها ريشة أحد الفنانين الغربيين
لحصار جزيرة رودس عام ١٤٨٠م تحت قيادة الوزير مسيح باشا



5- جلوس السلطان بايزيد الثاني على العرش (بريشة الفنان المبدع عثمان)



6- الأمير جم.



7- صورة لمدينة حلب وقلعتها (رسمها مطرأجي نصوح)

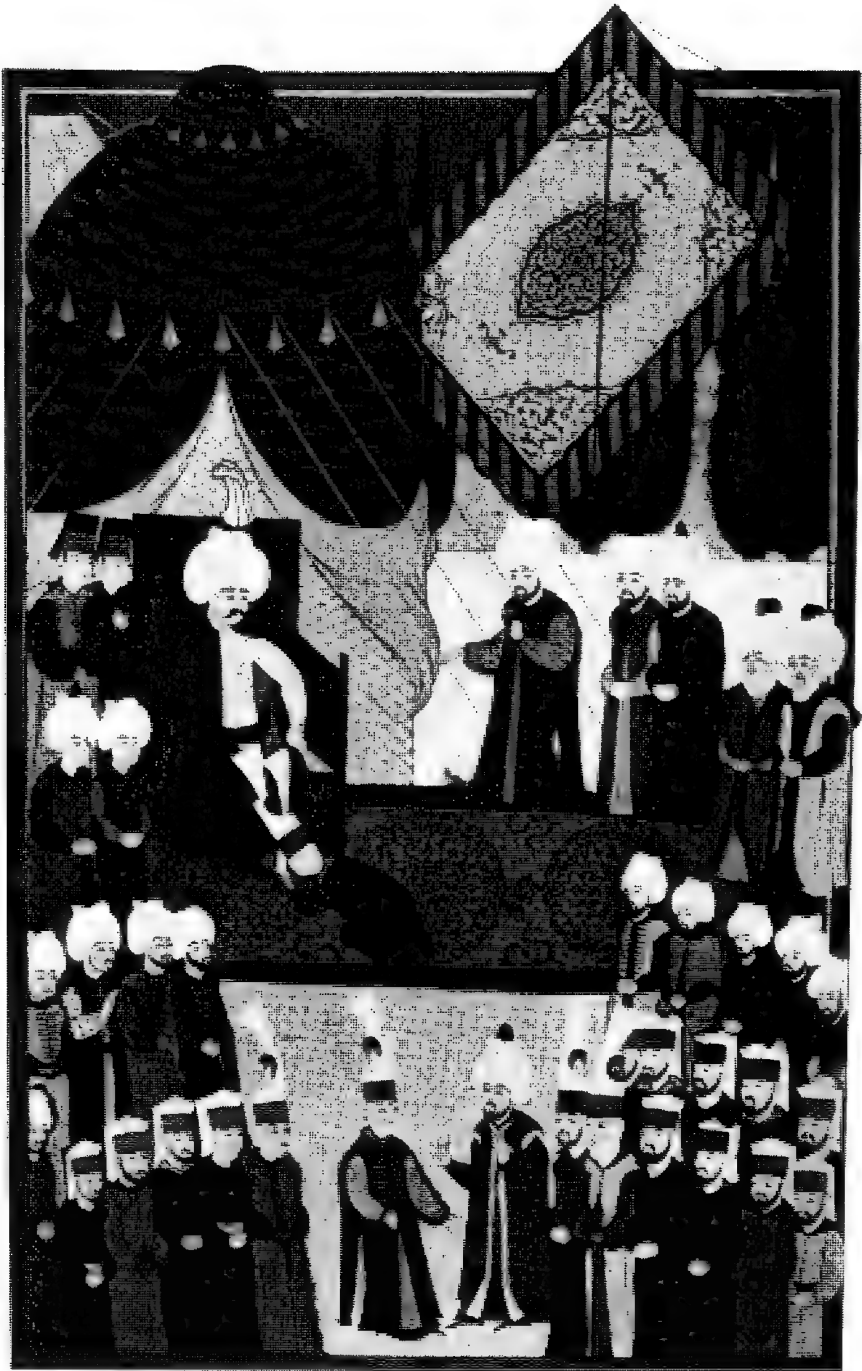


8- صورة لمكة المكرمة (من "دلائل الخيرات").

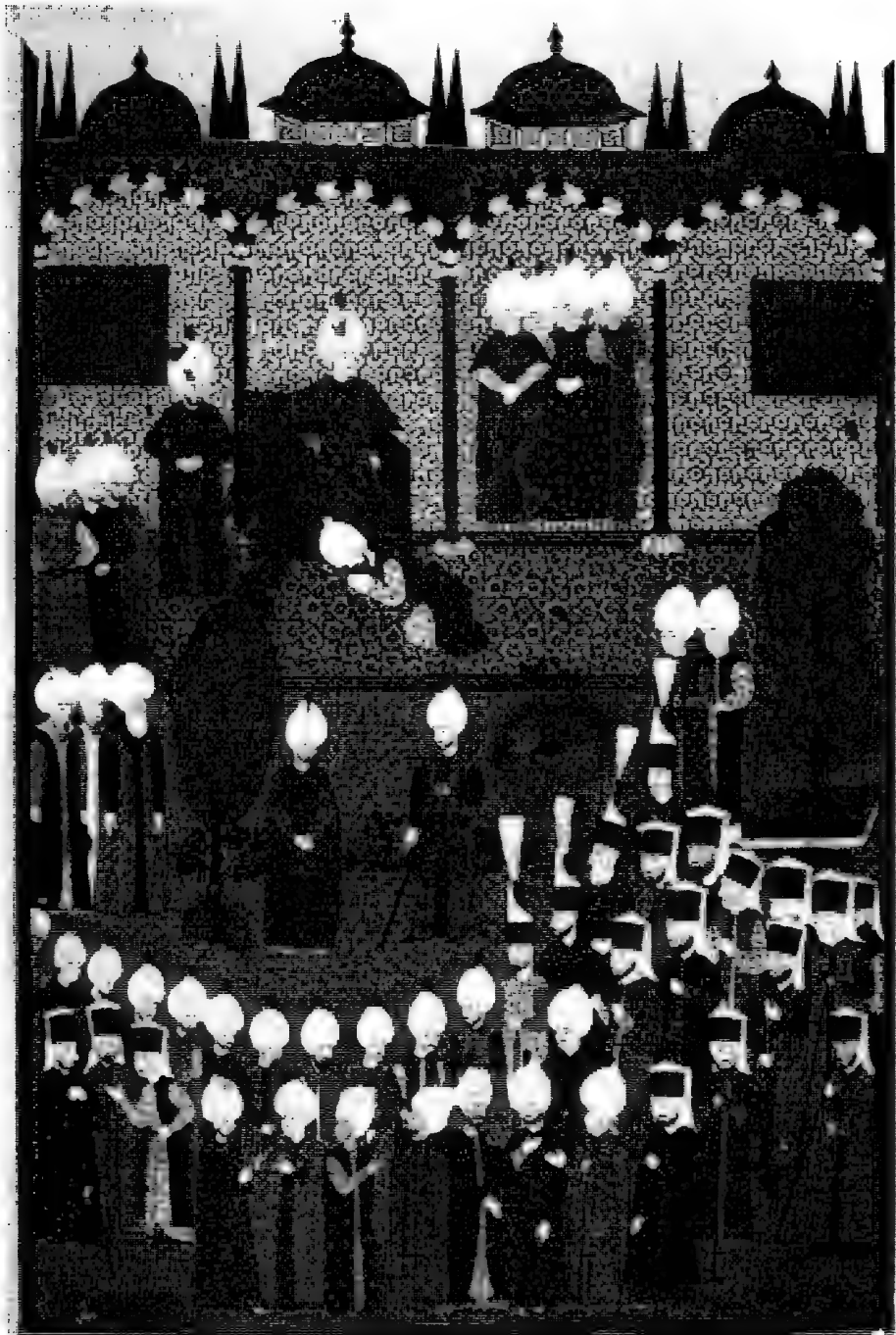


9- صورة للمدينة المنورة (من 'دلائل الخيرات').

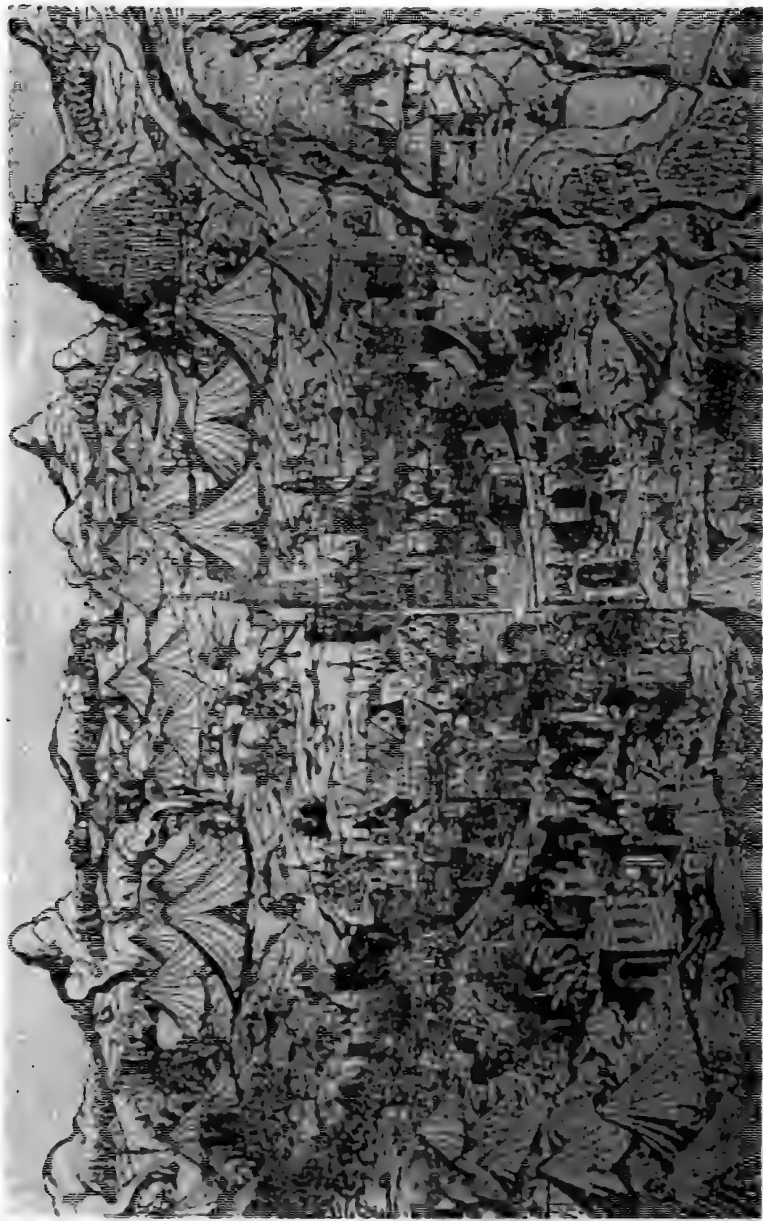




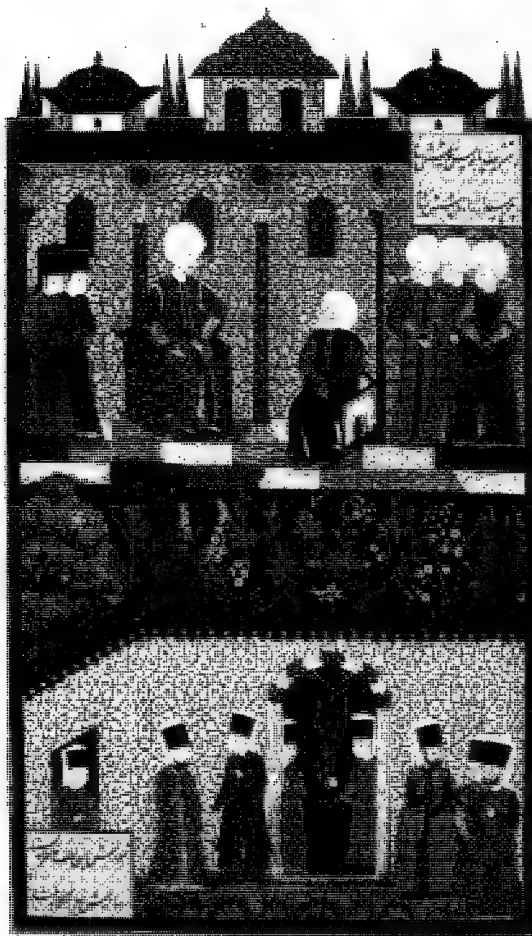
11- جلوس السلطان سليم الأول على العرش، من "مُنَرَّنامِه" (صورة لمحمد البروسوي)



12- جلوس القانوني على العرش، من كتاب "سليمان نامه



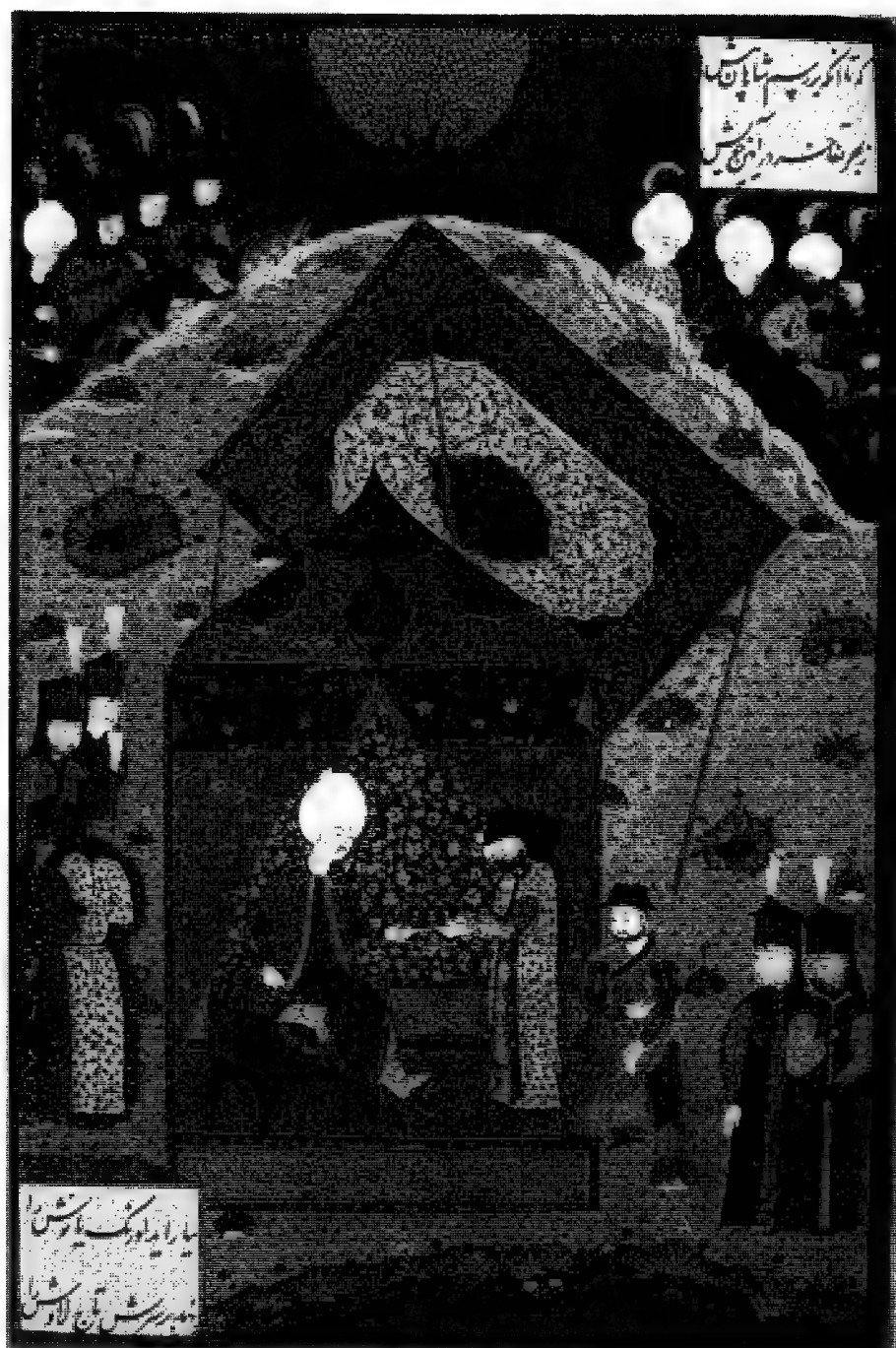
١٣- حصار فيينا الأول لأحد الرسامين الأوربيين (١٥٢٩م)



14- بربروس خير الدين باشا في مجلس القانوني،
من "سليمان نامه" (صورة للفنان عارفي)



15- بربروس خير الدين باشا لأحد الرسامين الغربيين



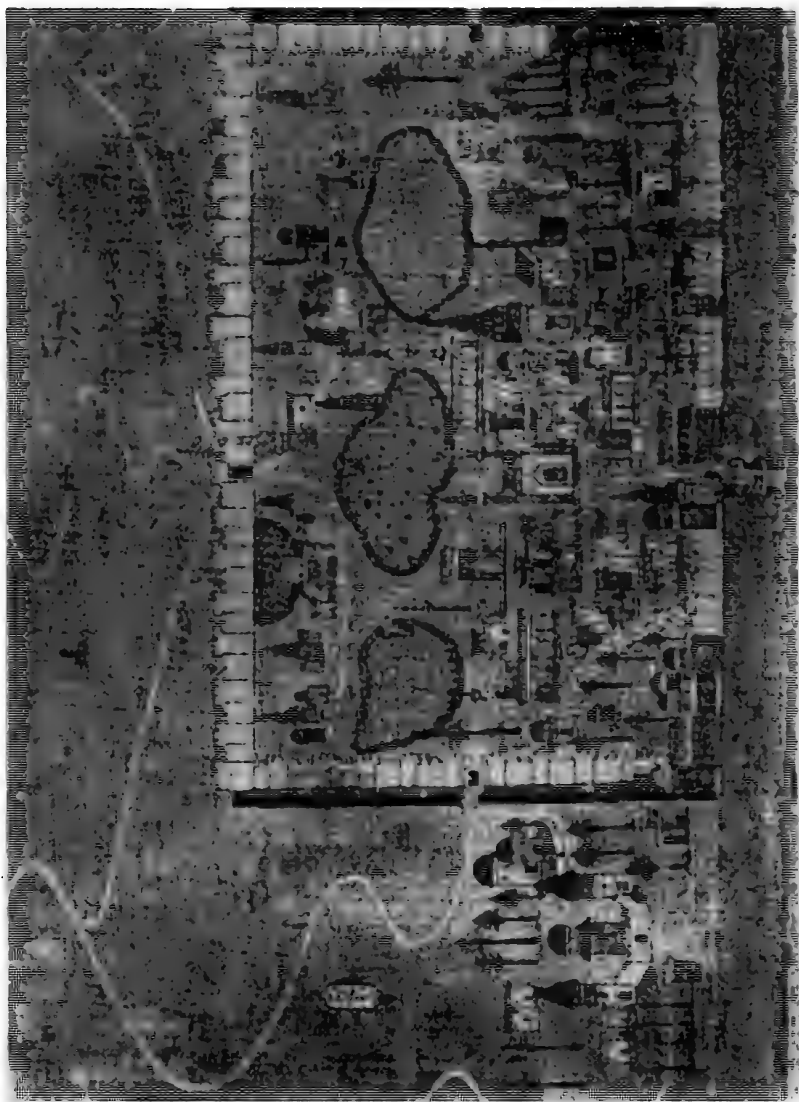
16- تقديم تاج مملكة المجر للسلطان سليمان القانوني
بعد فتحه لها، منمنمة للفنان عارفي في (سليمان نامه).



17-18- صورتان لمعركة لبنانتي البحرية رسمهما اثنان من الفنانين الغربيين.



19- مراد الثالث، صورة لأحد الفنانين الغربيين



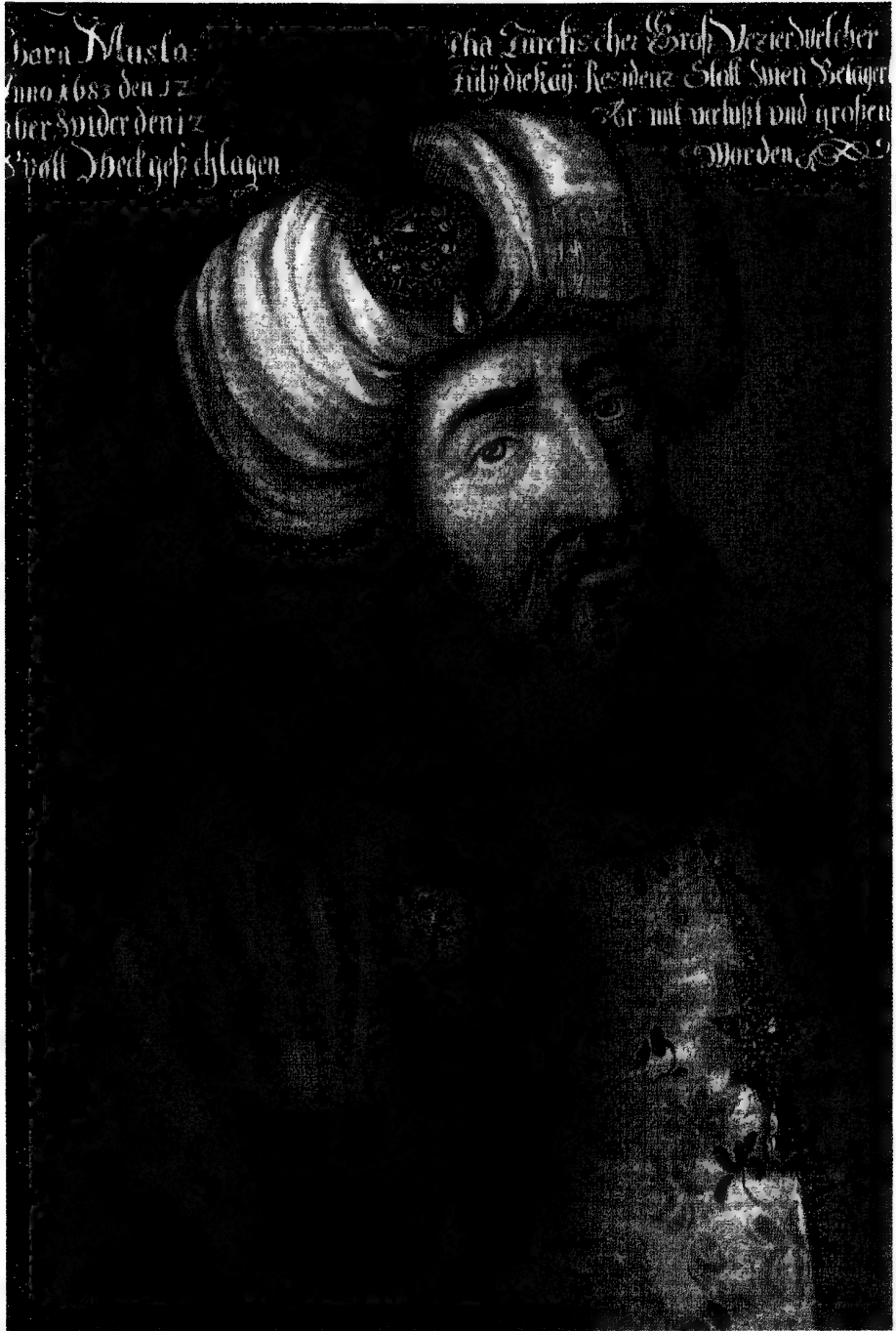
20- مدينة بغداد، صورة منمنمة لمطر أجي نصوح

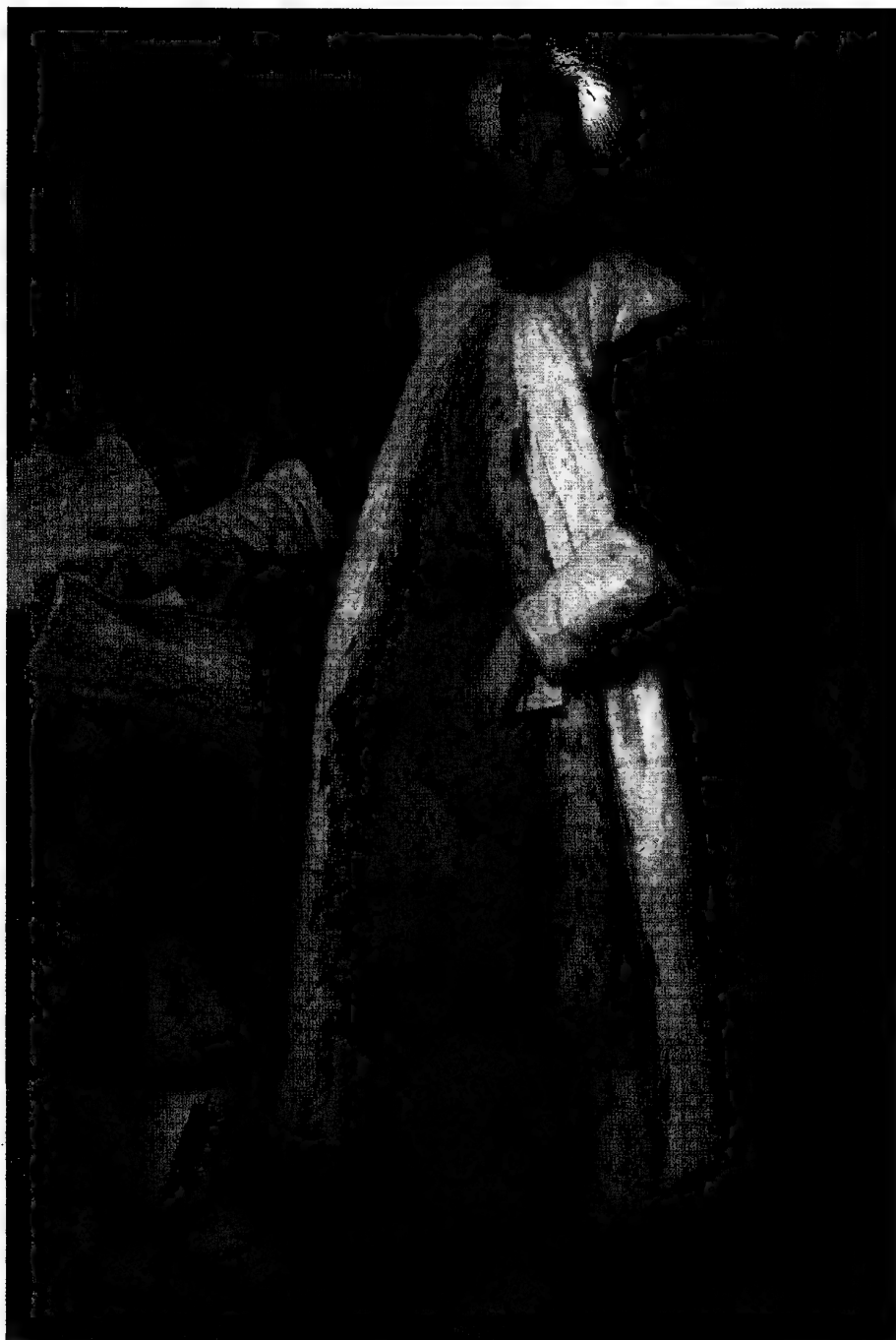


21- السفير الألماني (Freiherr von Schwarzenhorn) يستقبله محمد الرابع
وكان لا يزال في التاسعة أو العاشرة من عمره (١٦١٥م)

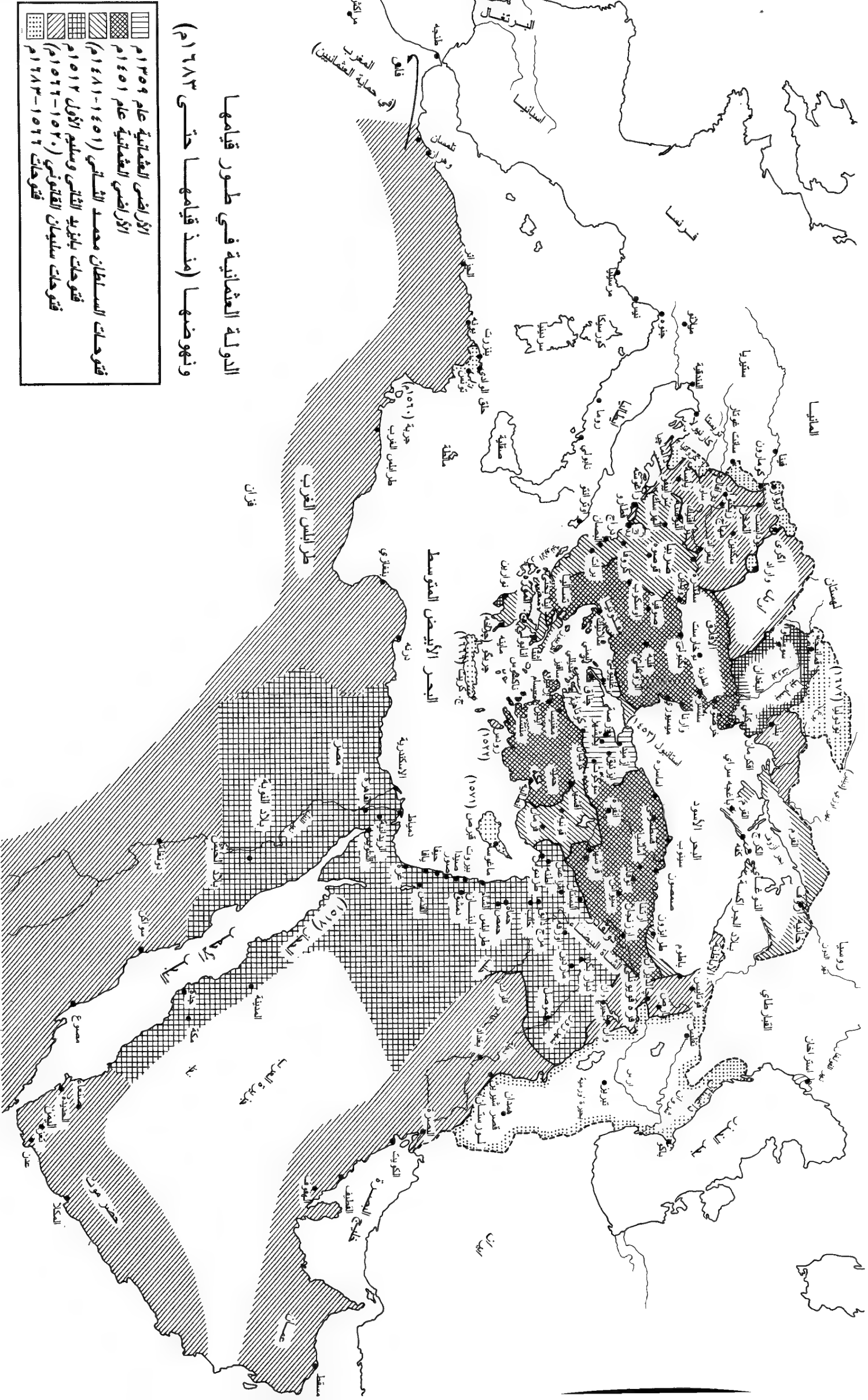


22- المعركة التي حددت نتيجة حصار فينا الثاني (١٧ سبتمبر ١٦٨٣)



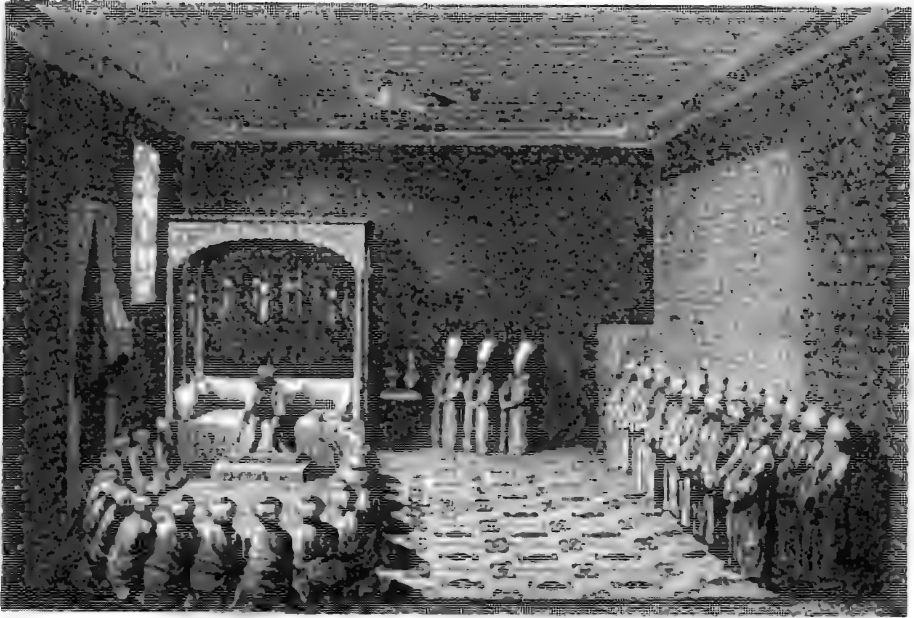
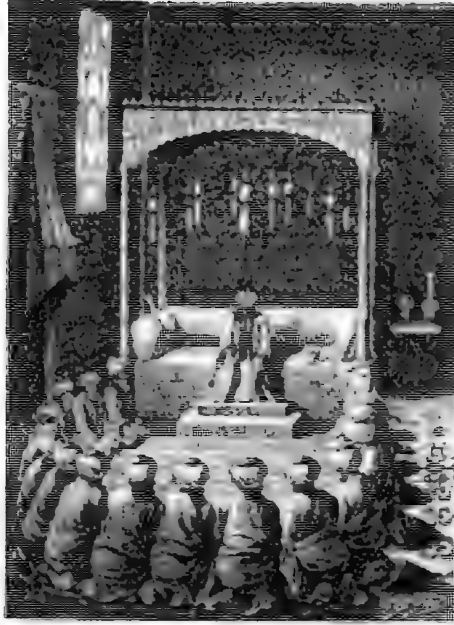


24- صورة زيتية تصور يكرمي سكر چلبی زاده محمد سعيد باشا



الدولة العثمانية في طور قيامها
ونهرضهما (منذ قيامها حتى ١٦٨٣م)

	الأراضي العثمانية عام ١٣٥٩م
	الأراضي العثمانية عام ١٤٥١م
	فتوحات السلطان محمد الثاني (١٤٥١-١٤٨١م)
	فتوحات بايزيد الثاني وسليم الأول (١٥١٢م)
	فتوحات سليمان القانوني (١٥٢٠-١٥٦٦م)
	فتوحات ١٥٦٦-١٦٨٣م



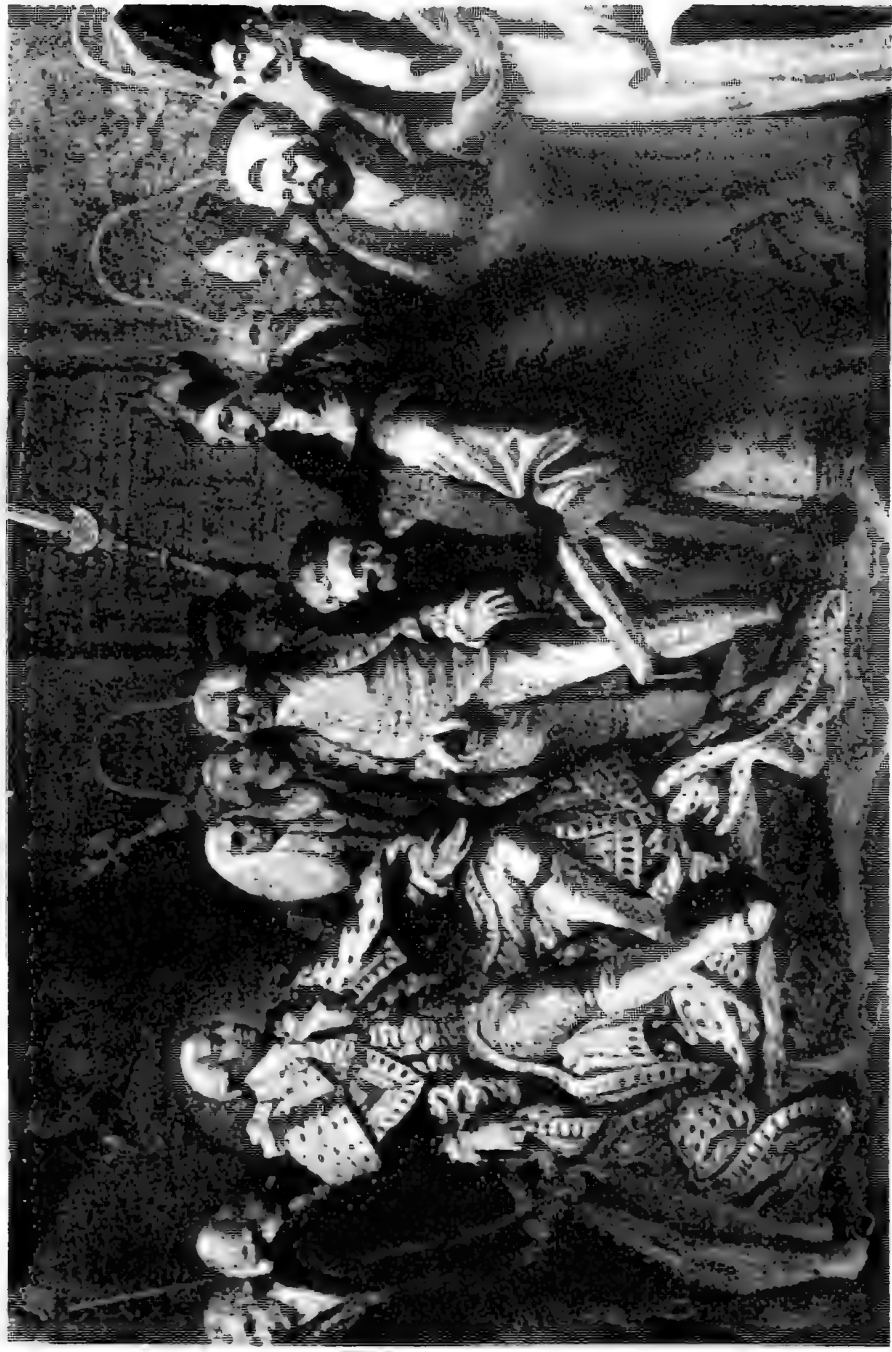
26-25- السلطان عبد الحميد الأول ورجال قصره (من كتاب دوسون).



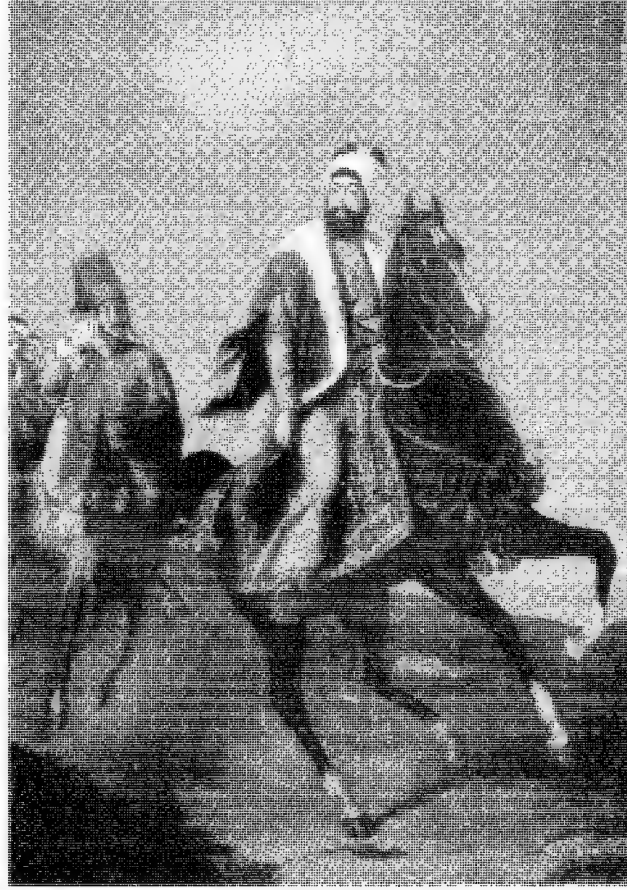
27- السلطان سليم الثالث مؤسس "دار الهندسة البرية
الهمايونية" وواضع أسس جيش "النظام الجديد".



28- ملك بروسيا فردريك ويلهلم الثاني وهو يستقبل احمد عزمي
افندي سفير الدولة العثمانية إلى برلين - فبراير ١٧٩١م.



29- ملك انجلترا جورج الثالث يستقبل يوسف
اكاه افندي اول سفير عثماني دائم (١٧٩٢م).



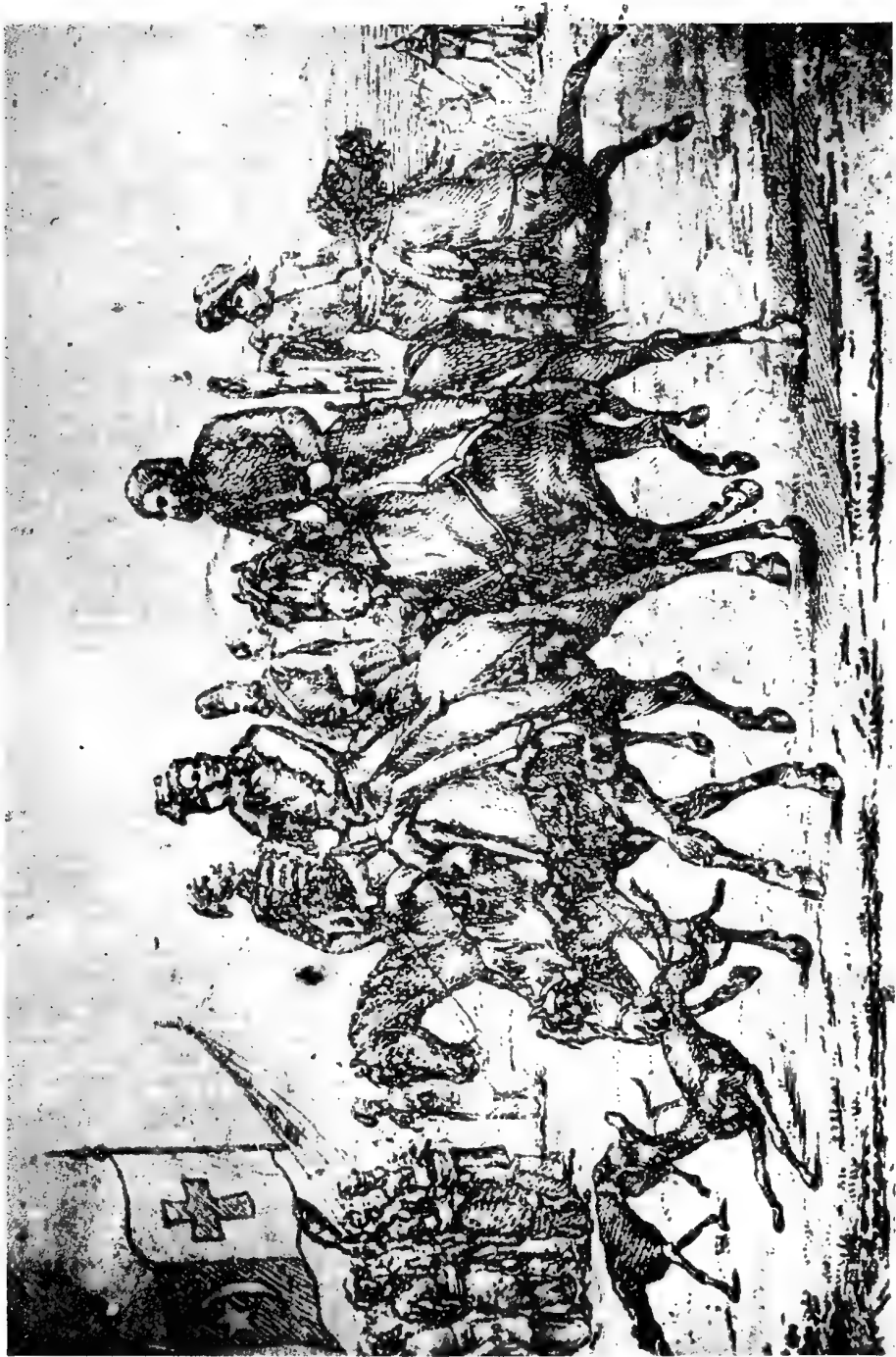
31-30 - السلطان محمود الثاني بالزي القديم والجديد.



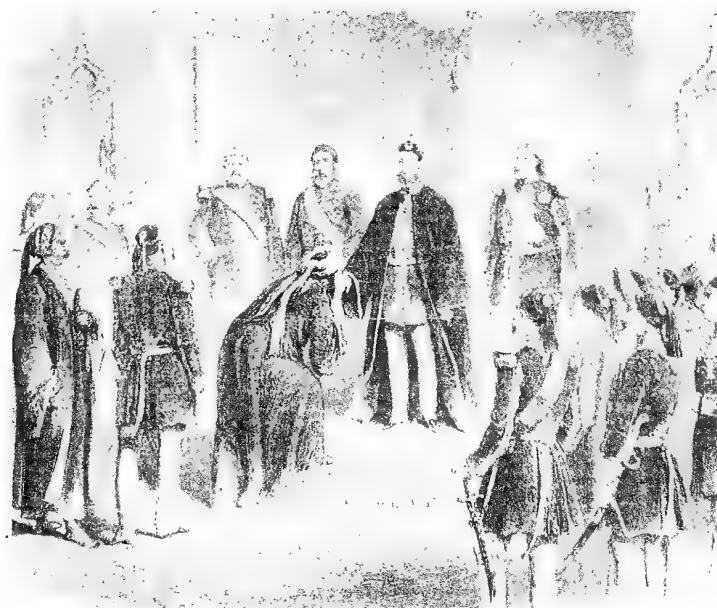
32- السلطان عبد المجيد مع قادة الجيوش المتحالفة التي شاركت في حرب القرم.



33-34-35- مصطفى رشيد باشا (أحدى صوره التي رسمت في اوربا) مع عالي باشا
وفؤاد باشا أبرز رجالات الدولة العثمانية في عهد التنظيمات (من اليسار إلى اليمين).



36- وحدة جنود القزاق وهم يتسلمون السنجق من السلطان عبد المجيد في حرب القرم.



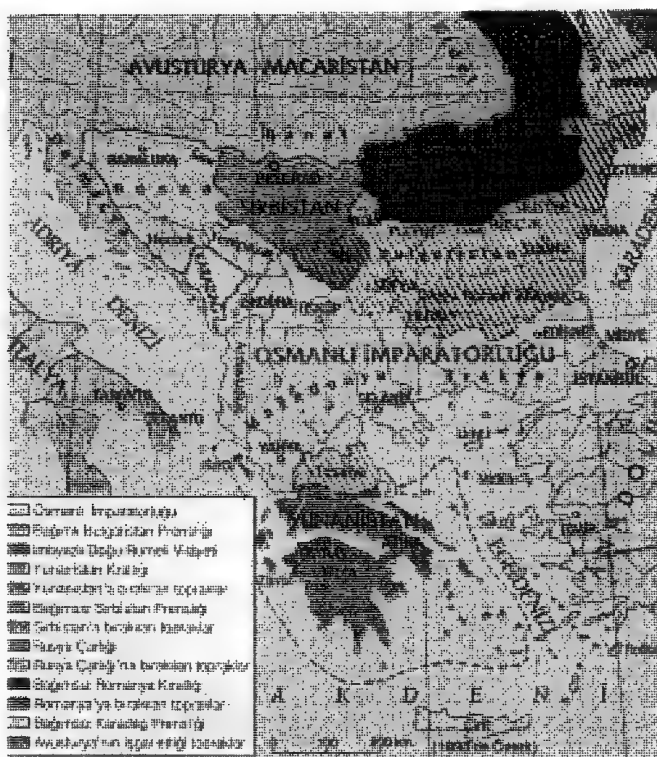
37- مبايعة السلطان عبد المجيد.



38- زيارة السلطان عبد العزيز لتايلون الثالث في باريس (١٨٦٧م).

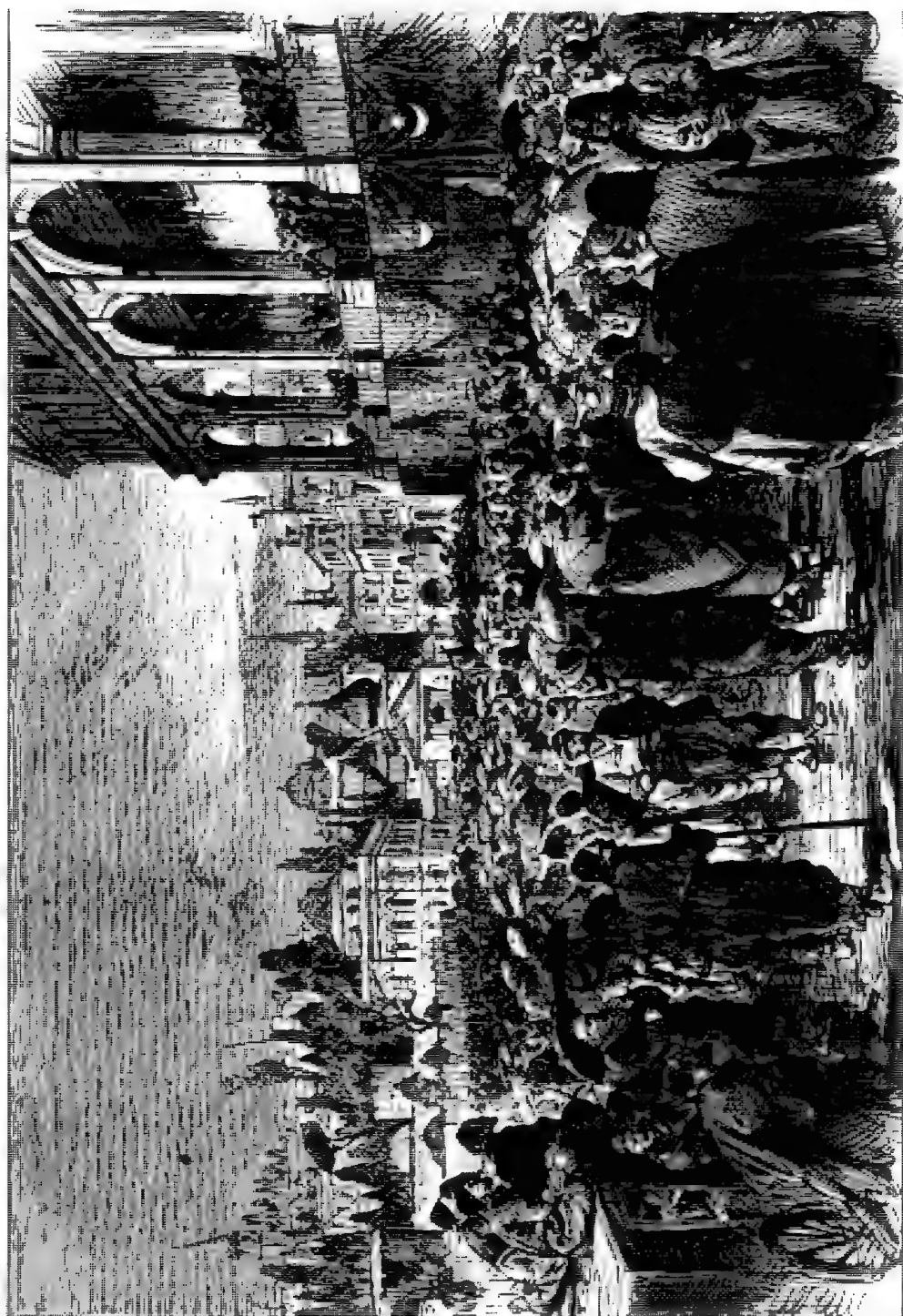


39- عبد الحميد الثاني.

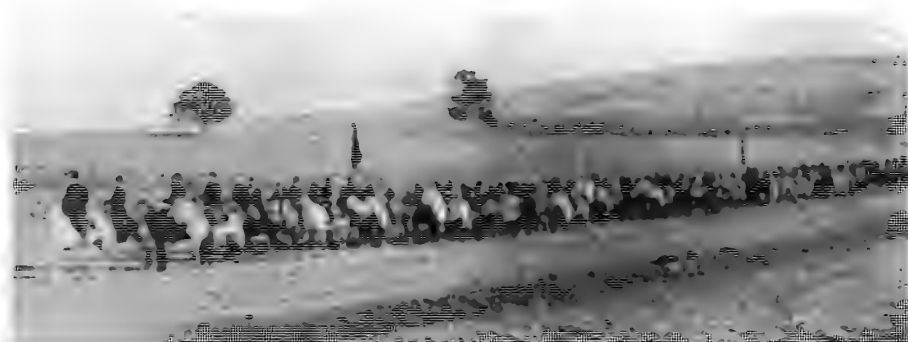


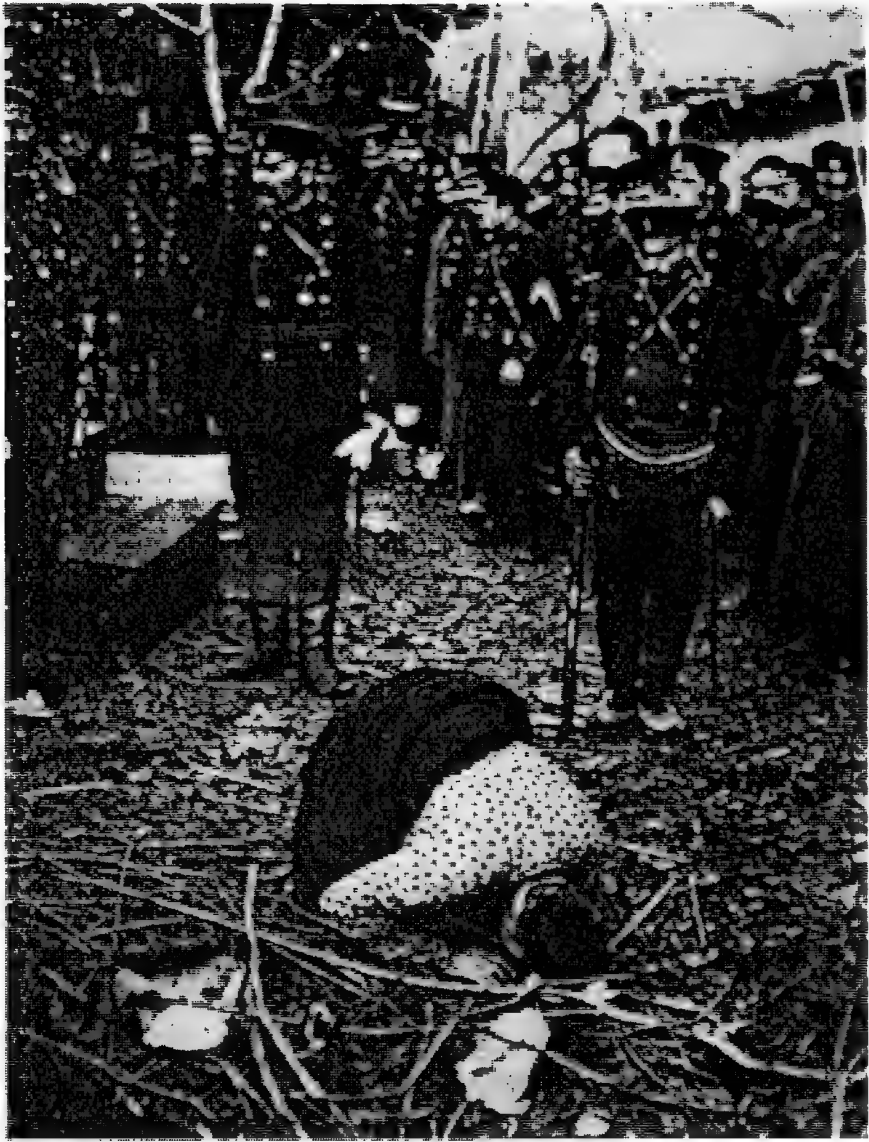
40- حدود الدولة العثمانية طبقاً

لمعاهدتی ایستفانوس وبرلین.



41- الباب العالي عام ١٨٧٧م كما رآته إحدى المجلات الإنجليزية.





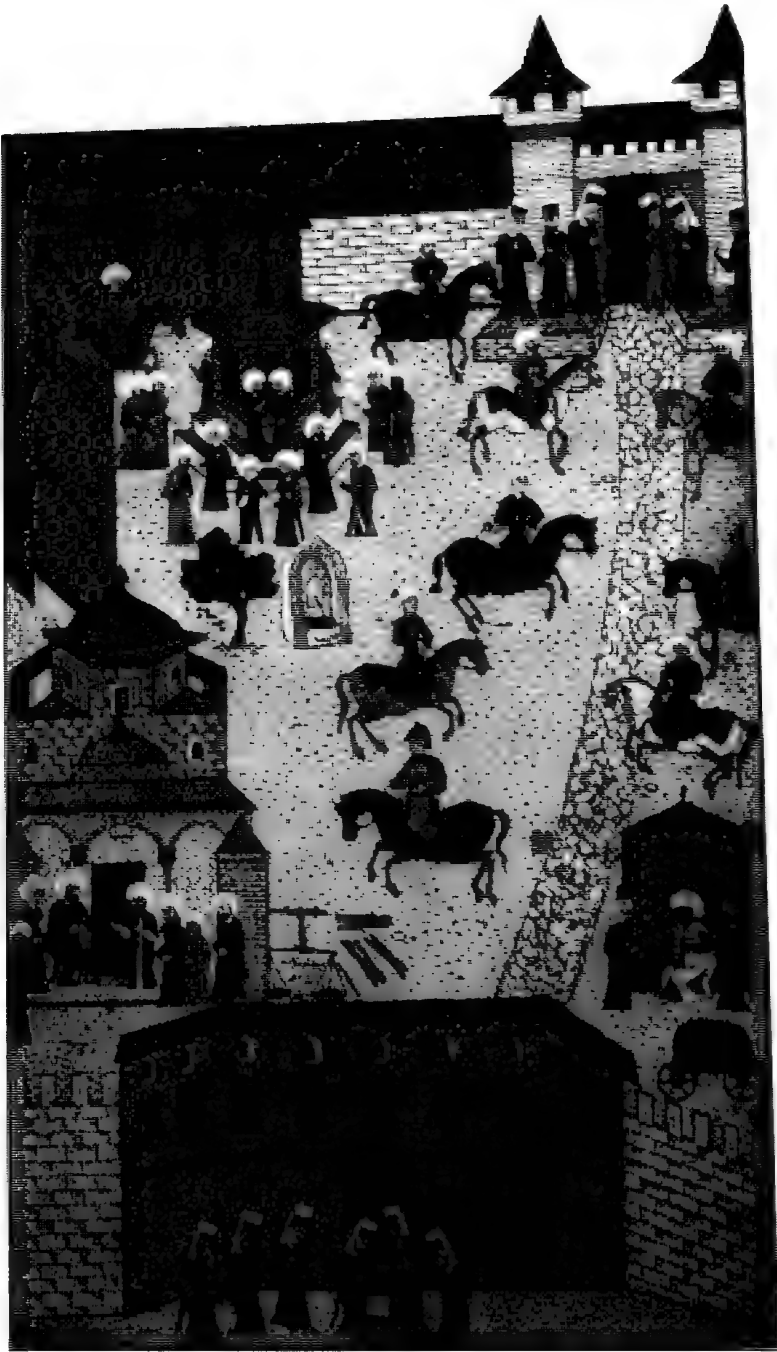
43- مظالم البلقار في حرب البلقان: صلاة أخيرة قبل الإعدام.

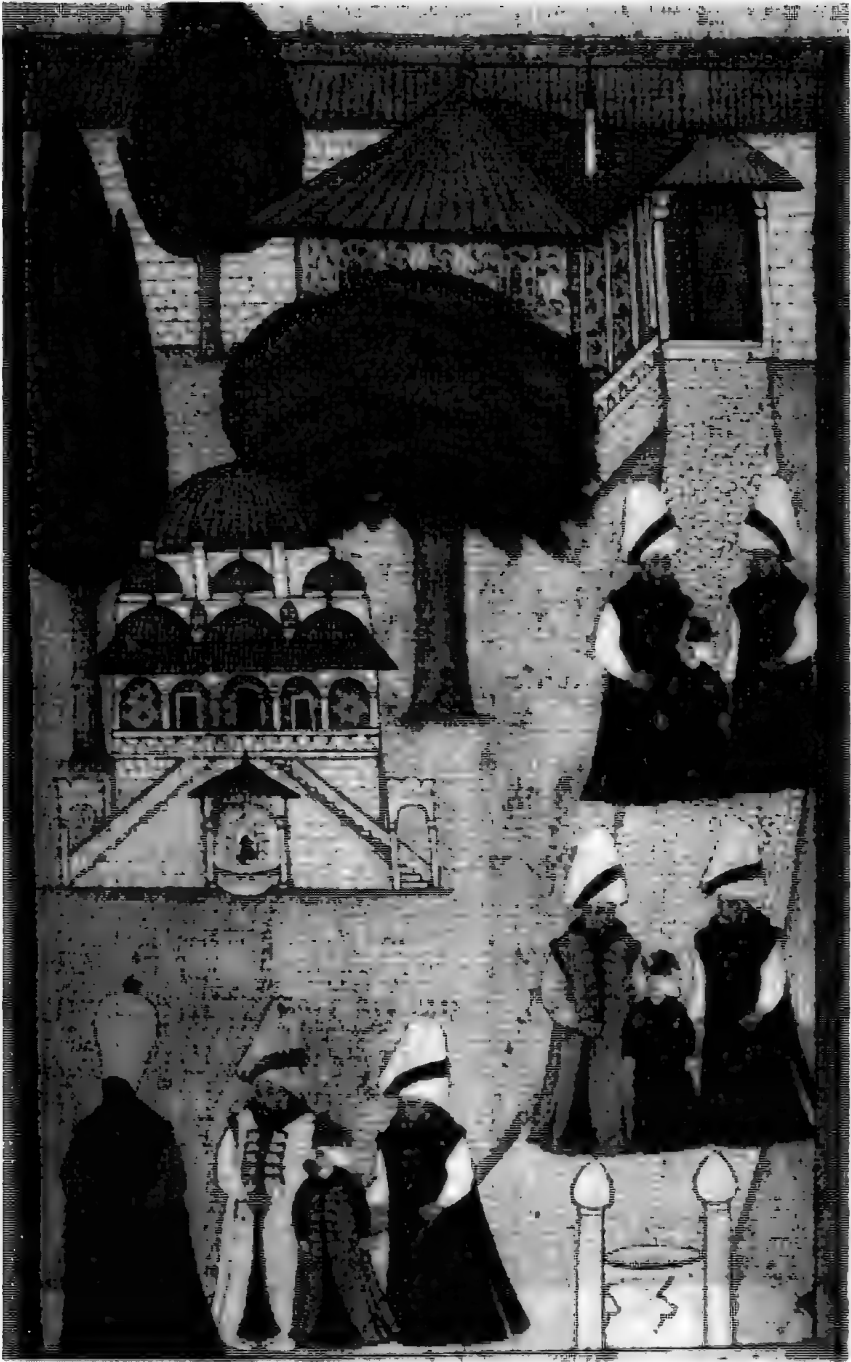


44- خريطة جمهورية تركيا.



45- لوحة تمثل موكب التشريفية يوم الجمعة







48- كرسي العرش في (قُوصُوَّة) وعليه بايزيد الصاعقة

لوم

لوم

لوم

لوم

لوم

لوم

49- طغراء اورخان الغازي (١٢٢٤م)

50- طغراء مراد الأول (١٣٦٦م) 51- طغراء محمد الفاتح (١٤٤٦م)

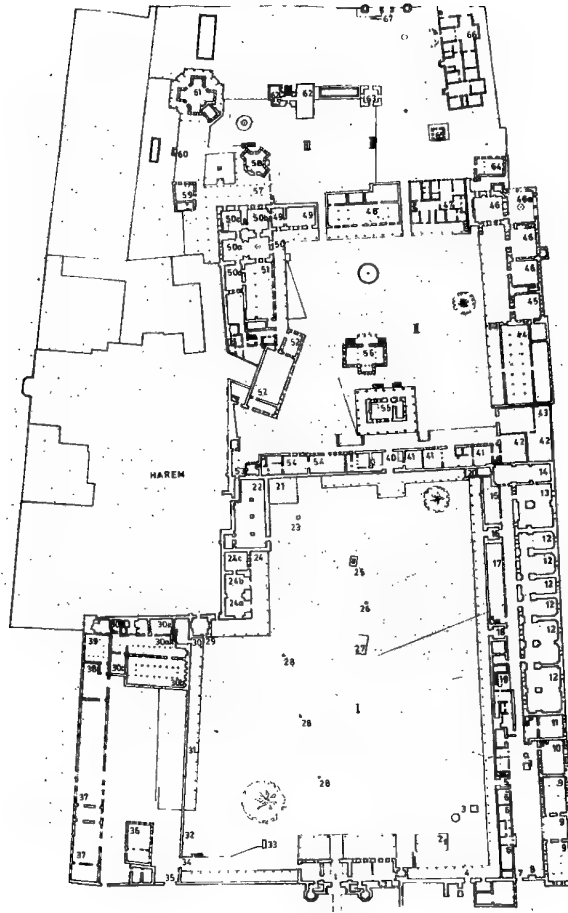
52- طغراء سليمان القانوني (١٥٢٨م) 53- طغراء عبد الحميد الثاني (١٨٧٦م)

54- طغراء محمد السادس (وحيد الدين) // ١٩١٨م

(من اليسار إلى اليمين)



55- مراسم إلباس الخلعة (من كتاب "مجموعة تصاویر عثمانیه").



56- مخطط سراي طوب قابى.

1-باب السلام

24 -الديوان الهاميونى (تحت القبة)

24a - مكان الديوان أو قاعة المداولات

24b - الموضع الذي يوجد فيه معلوم (خوچه) الديوان

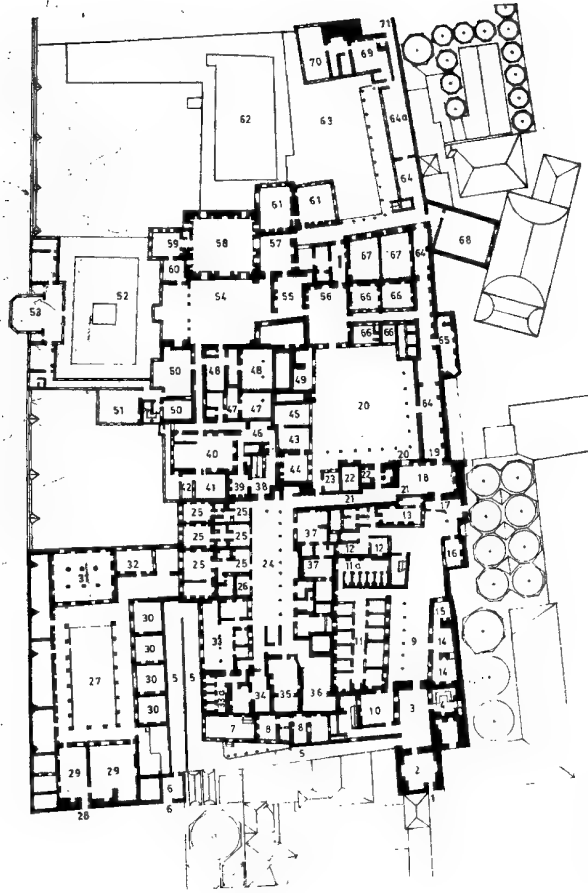
24c - الدفترخانه

40 - باب السعادة، باب العرض، باب الأغوات البيض

41 - دائرة آغا باب السعادة (آغا الباب)، والأماكن المخصصة لتكبير أمناء

الخزانة وكبير أمناء مخازن المؤن وآغا السراي ووكيل السراي.

55 - غرفة العرض



57- مخطط دائرة الحريم السلطاني في سراي طوب قابى.

12 - غرف خاصة بمدرسة الأمراء

13 - دائرة أغا دار السعادة، دائرة أغا السراري

20 - الباب المؤدي الى الساحة الحجرية الخاصة بالسلطان والوالدة والساحة نفسها

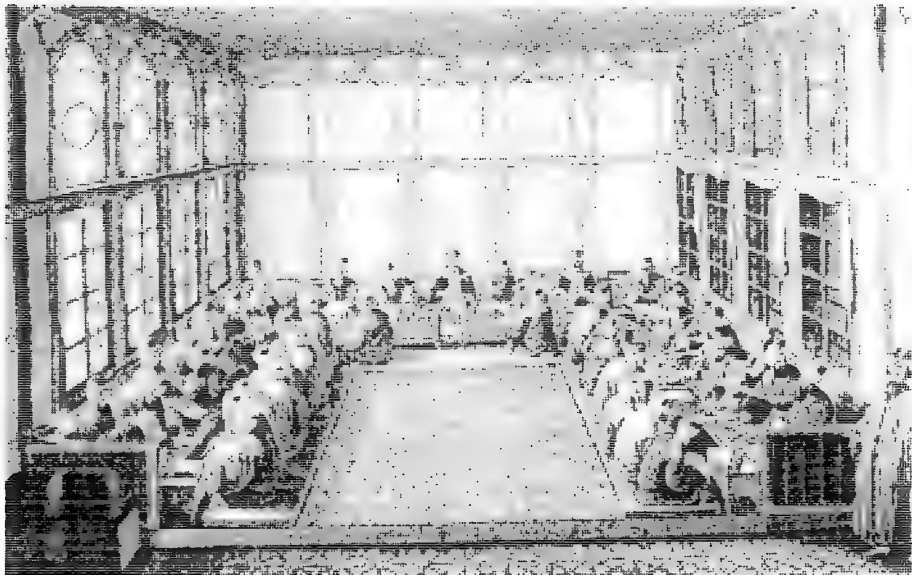
36 - المدخل المؤدي إلى دائرة السلطنة والوالدة

66 - دائرة الجواني الخاصكيات

69 - مبنى المابين



58- الديوان الهمايوني (لرسام جان باتيست فان مور).



59- كتبة الديوان الهمايوني أثناء العمل (من دوسون).

تاریخ ۱۳۰۲

This image shows a page from a manuscript with three sections of handwritten text in Arabic script. The top section is written in a cursive style, the middle section is in a more formal, upright style, and the bottom section is in a highly stylized, bold script. The text is arranged vertically, with the top section at the top, the middle section in the center, and the bottom section at the bottom. The handwriting is dark and appears to be ink on a light-colored paper.

[illegible]

دینو حضرت عظیمہ عجلو
بروئے عظیمہ عجلو

Dec. 14, 5.

غفر الله له ولوالديه

Handwritten musical notation on two staves. The notation is dense and appears to be a single melodic line written across both staves. The ink is dark and the handwriting is somewhat cursive. The staves are horizontal lines with some vertical lines indicating notes or rests.

و من بعد از این که در این شهر بود و در این شهر بود و در این شهر بود

Handwritten musical notation on a five-line staff. The notation includes various note values, rests, and possibly some accidentals, though they are somewhat faded and difficult to discern precisely. The handwriting is in ink on aged paper.

وَنَزَلْنَا مِنْهُ لَحْمًا مَّسْنُونًا
فَأَخَذَهُ النَّاسُ بِالْأَيْدِي
فَلَمَّا رَأَوْهُ كُمُودًا

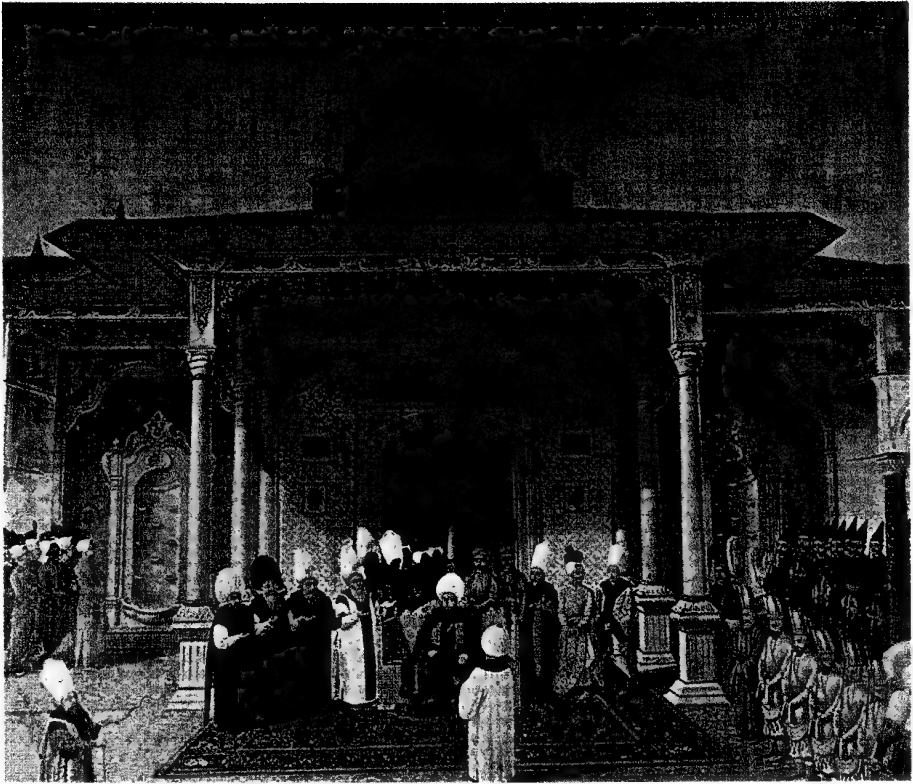
نعمت محمدی

[illegible]

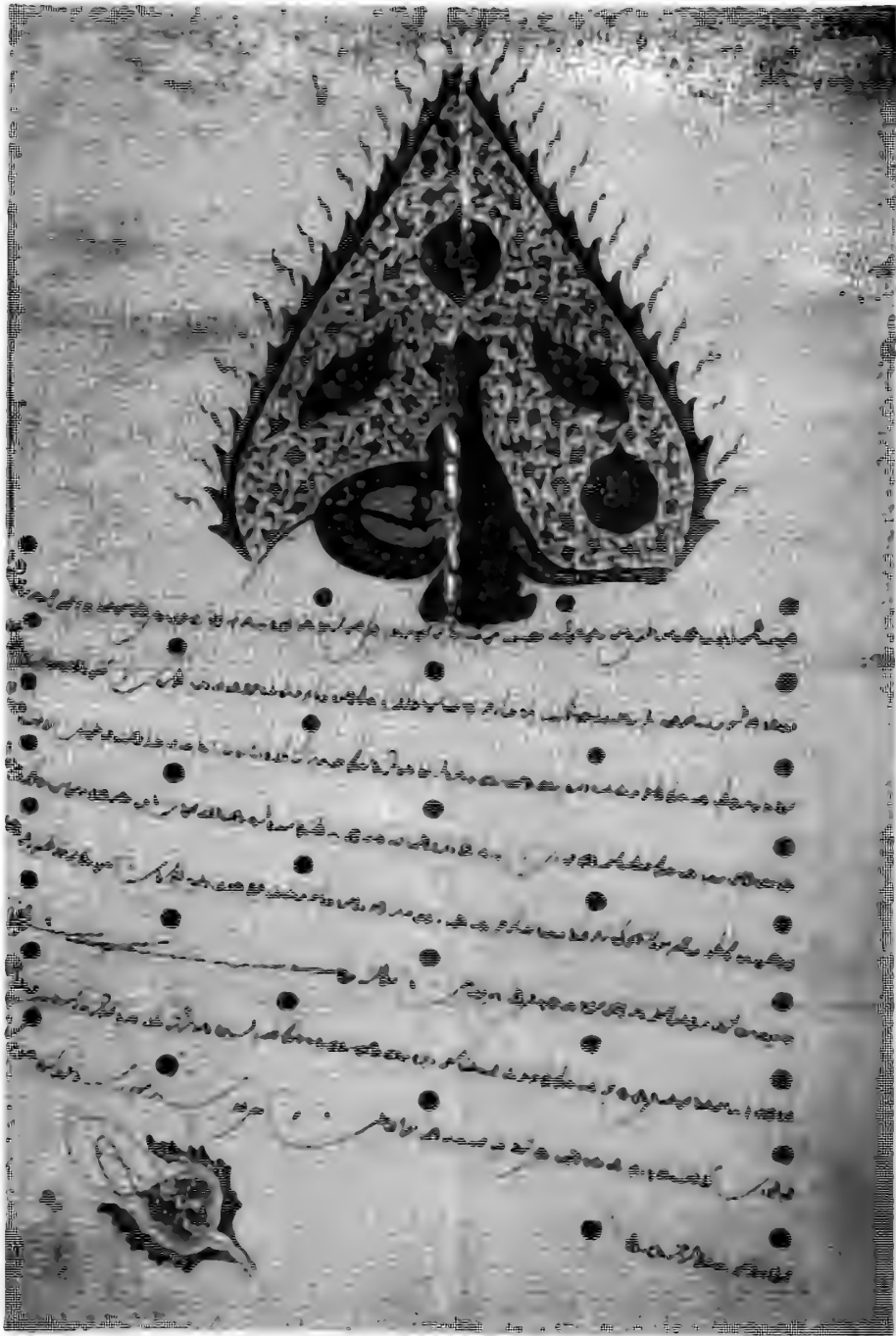




63- منظر للديوان الهمايوني لعل أحد الرسامين الغربيين
أعدّه لكتاب المؤرخ الألماني جوهانس لوفنكلو.



64- أحد المراسم للسلطان سليم الثالث أمام "باب السلام" في سراي جنوب قباي.

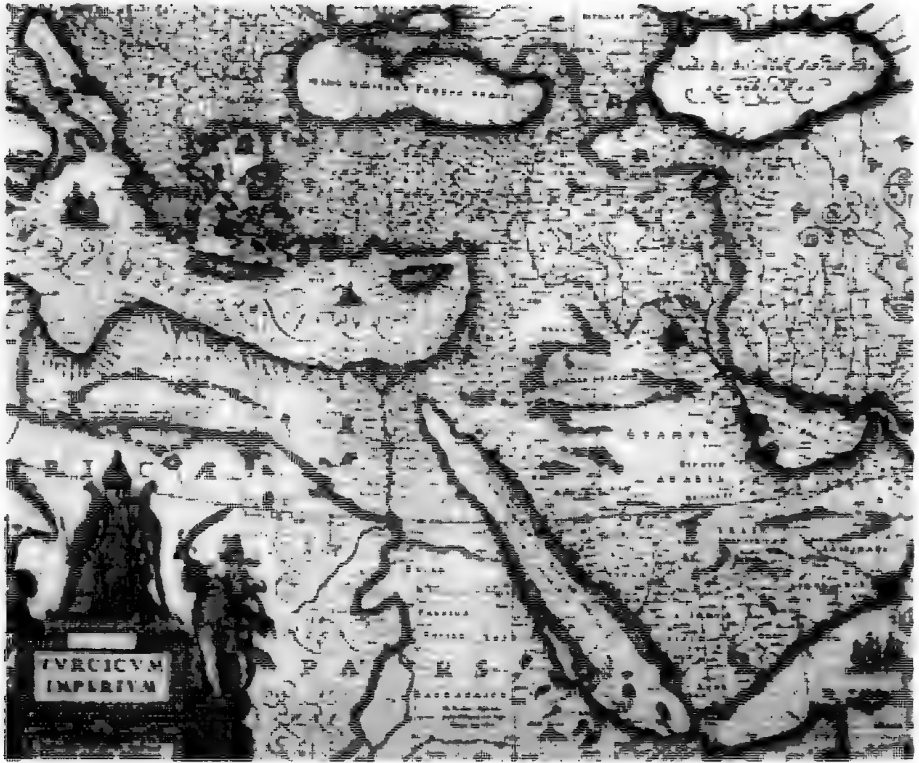


65- أحد فرمانات السلطان سليم الثالث حول عدم الانتقال على
مترجم السفير الفرنسي بالجزية والرسوم والضرائب

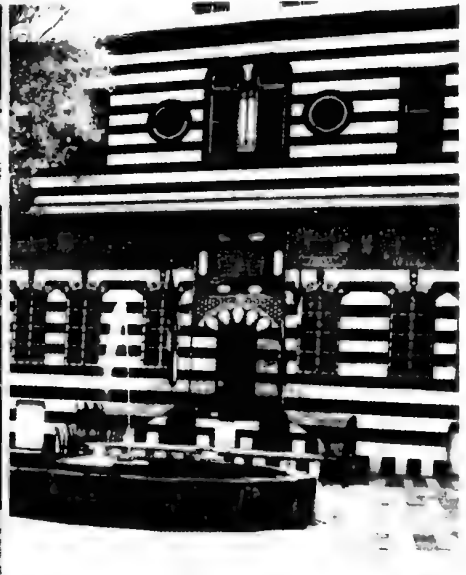
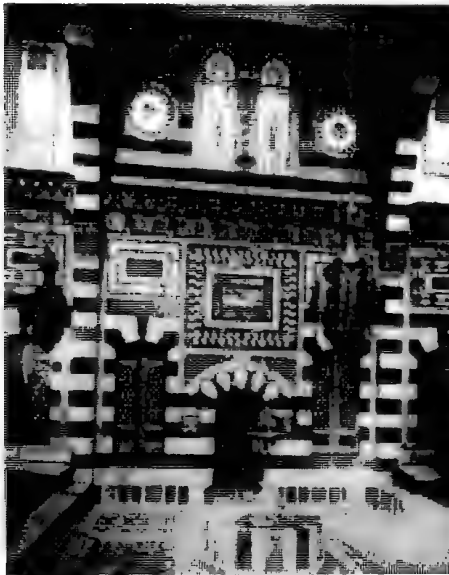




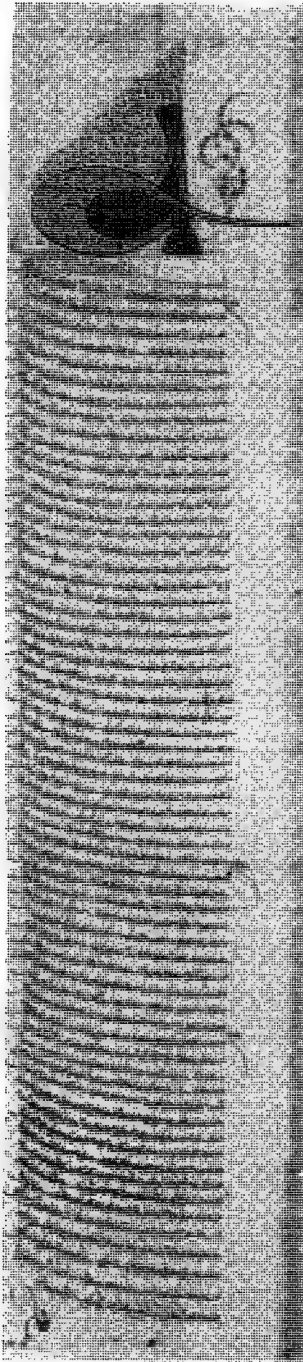
67- نموذج قواد البروتوكول في أقاليم الدولة: زيارة قام بها أحد القناصل لقاضي إزمير.



68- خريطة "الامبراطورية التركية" التي رسمها جان جانسون.

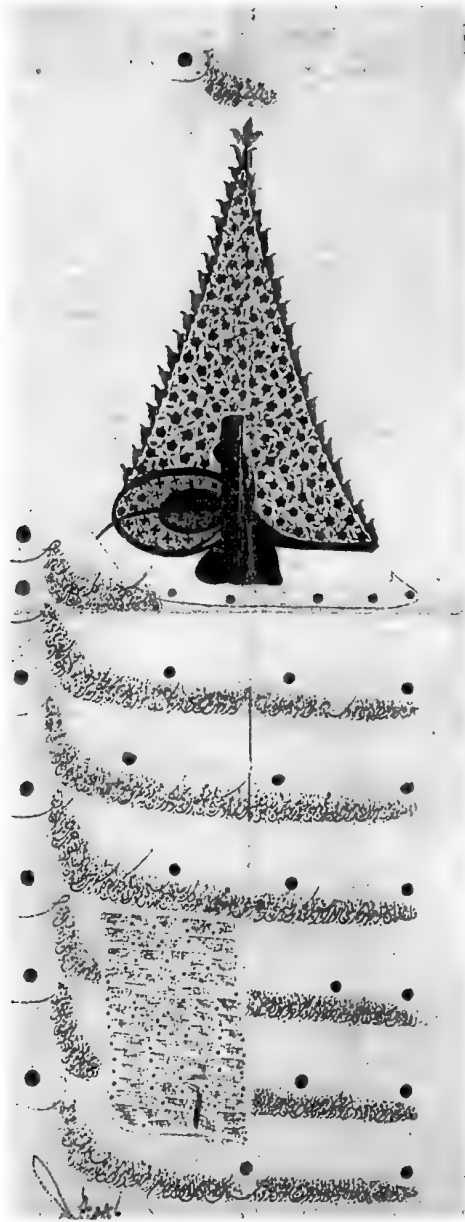


69- قصر العظم في دمشق (نهاية القرن ١٩).



71- صورة منمنمة لعارفي تصور خروج
الأمراء لتعيينهم على السناجق المختلفة

70- براءة (مرسوم سلطاني) من مراد الثالث
إلى احمد باشا بكاريكي الروملي حول
تجديد حدود عقد الملك الذي منح له



72- مرسوم للزعامة (زعامت) حصل عليه ابراهيم بن محمد نانلي في ناحية برغما

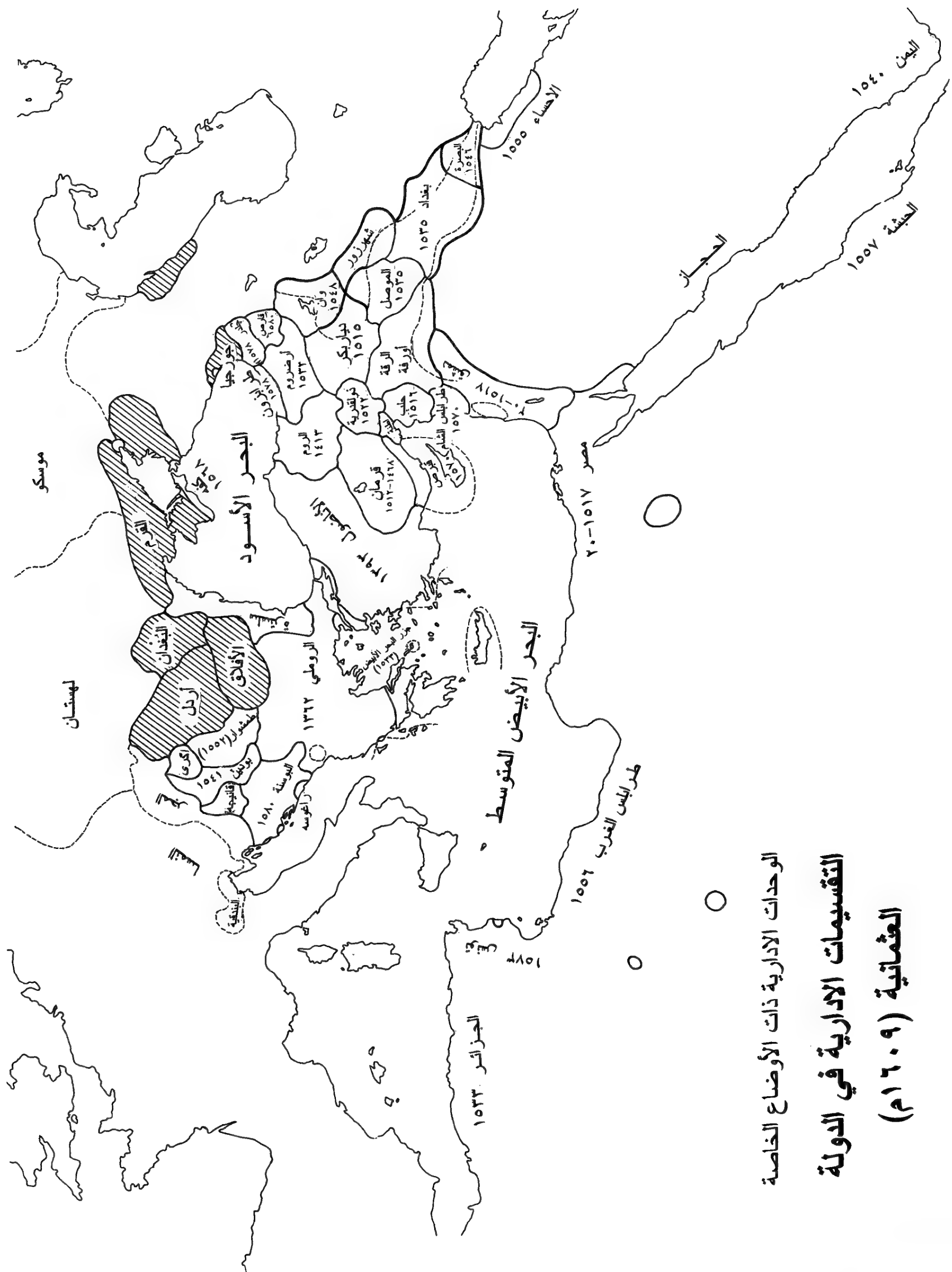
[illegible][illegible]

کتاب

٤٦ تعين ناصح الائمة ما بيننا والانا مو فو غنكدر و سول
 كنه كه مشرك تبار نقر فايدك اسول كندر اولونه
 اسول كندر تبار امرا اولونه دارا و او خدشت اعلمش اولونه
 انك تبارك حصن معلق اولن حامل اول تبار امرا
 ٤٧ كنه در پيشه مو فو غنكدر و سول مشركه كه و تبار
 اسول كندر و سول امرا فقيدك كه و تبار اوله سفره اسول
 فالو غن تمام اعلمش اوله تبارك اول بلو حامل
 مو فو غنكدر و اما فو ادينا مشركك حصن دخل
 اوله سفره دارن سايله دن سول كندر كه با شمر
 و بكر كرمه فو كنه سنجار بكي غن حيد ايمن فو غن
 اوله اولك فو بلو فقيدك و بكر كندر و ردي كندر

بِهَ نَاهِيْلِي حَكْمِي كَيْدِ اَوْجِي بَكْلَافِ قَهَادِ رُوْمِ بَكْلَافِي كَيْدِ
بَشَرِي حَكْلَافِ قَهَادِ اِحَارَتِ رُوْمِي دَرِ اَلْمَلِكِ اَوْ رُوْمِي دَرِ اَبَاخِ
بَكْلَافِي كَيْدِ مَقْصُودِ رِيَاكِشِ اَعْلَامِ بِنَاهِ اَمْرِ مَلِكِ مَادِ اَمْرِكِ
خِزْمَتِي اِيْدِي مَوْجِي خِيَالِ اَلَكِ دَرِ اَحْزَابِ رِيَاكِشِ دَرِ اَحْزَابِ
قَهَادِ رُوْمِ اَلَكِ سَفَرِ اَوْرَدِ مَعْرُكَةِ اَوْلِي مَعَرِ كُنْ بِلَهِ اَللّٰهِ
اَسَايَا اَلْوَالِيْبِ اَوْلِيْبِ اَوْلِيْبِ سَيِّدِ مَهْدِي اَلْمَلِكِ اَللّٰهِ وَاَحْوِ
عَالِي بِلَهِ رِيَاكِشِ اَوْلِيْبِ مَكْرَمِ سَفَرِ اَكُوْمِ رُوْمِ وَاَحْوِ
جَاهِ اَقِي اَلْمَلِكِ وَاَمْعِدِ بِنَهْدِ اَوْرَدِ مَعَرِ مَانِ اَوْلِيْبِ
يَرِدِ رِيَاكِشِ اَوْرَدِ بِلَهِ جِيكُوْمِي كُنْدِ مَعَرِ اَوْرَدِ مَعَرِ خِزْمَتِ
اَعْمَلِ اَوْرَدِ مَكْرَمِ سَفَرِي بَكِي شَهَادَتِ اِيْدِي وَاَحْوِ
نَهْمُوْلَهْ اِسْبَاتِ اِيْلِ اَلْمَلِكِ دَرِ مَقْبُولِ اَلْمَلِكِ اَلْمَلِكِ دَرِ مَقْبُولِ

تأطولی

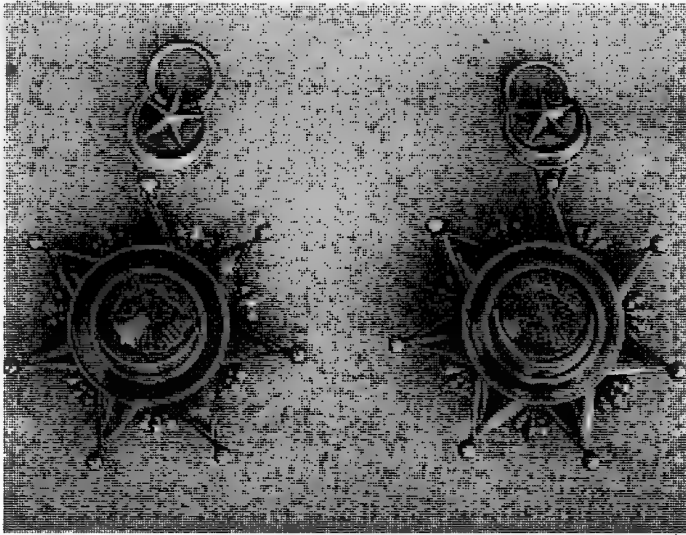


الوحدات الادارية ذات الأوضاع الخاصة

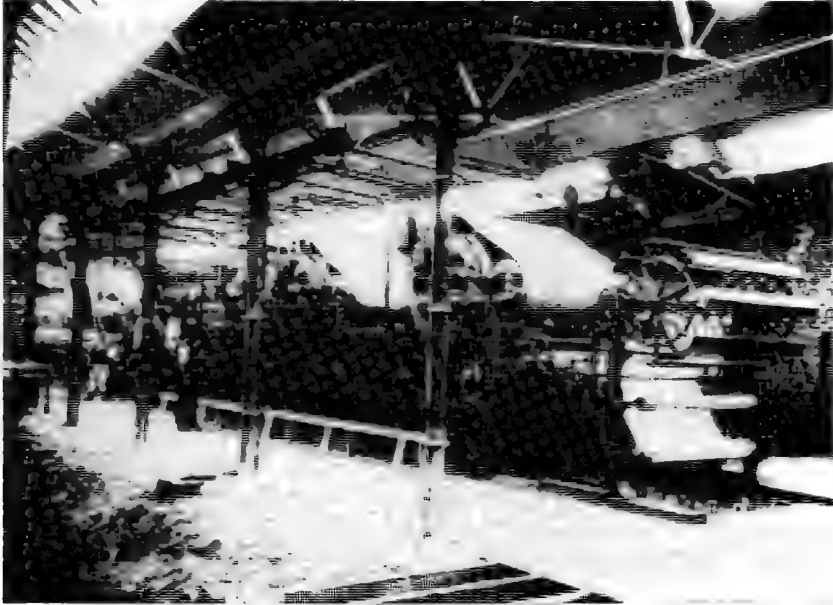
التقسيمات الادارية في الدولة

العثمانية (١٦٠٩م)





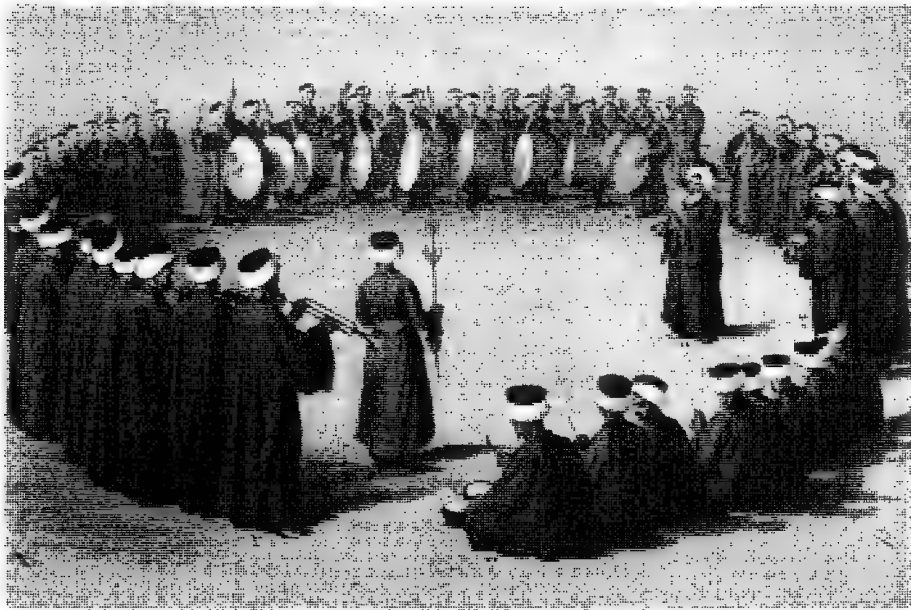
75- ميدالية "التطعيمات الخيرية" والنياشين العثمانية.



76- التعليم الحرفي في عهد السلطان عبد الحميد الثاني ومشغل للنسيج



77- سعاة البريد ذوو الدراجات



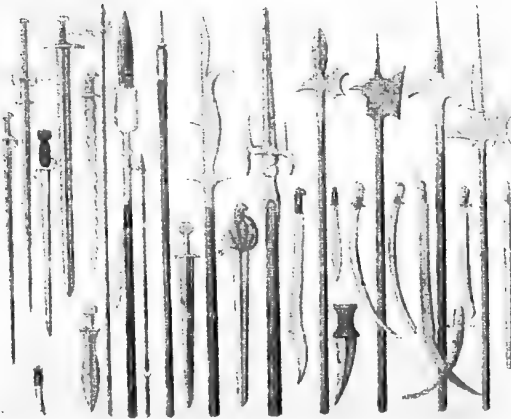
78- فريق الموسيقى العسكرية (مَهْتَرَان) من كتاب "مجموعه تصاویر عثمانیه".



79- آغا الاتكشارية

80- چورباچى

81- سَكْبَان باشى



82- بعض الأسلحة المستخدمة

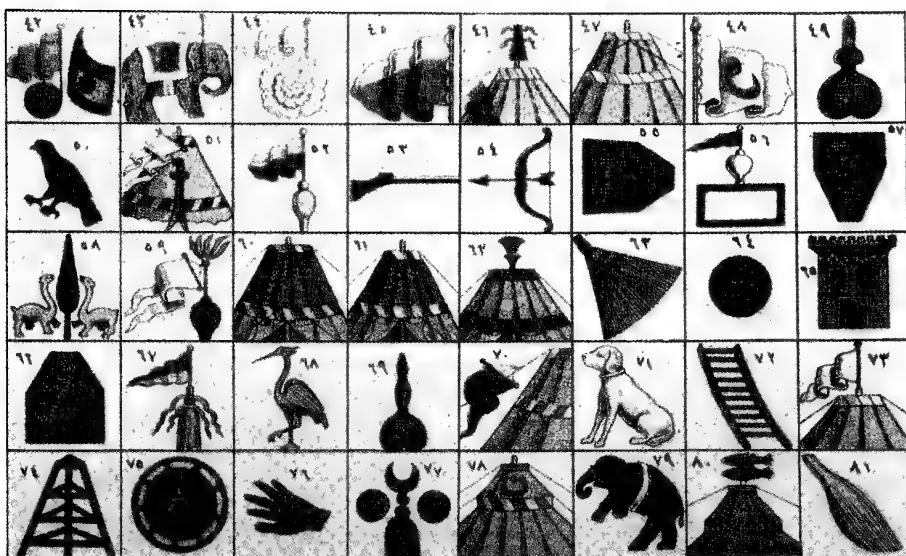
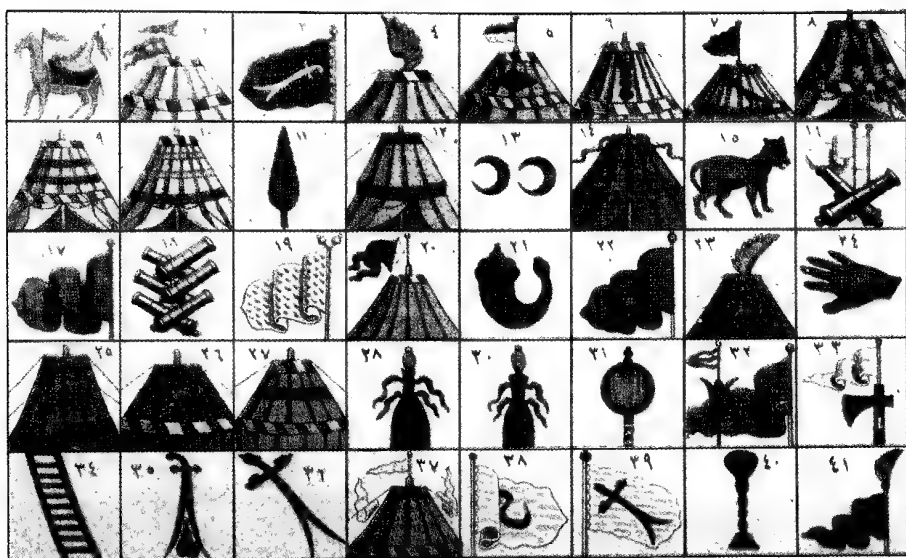
في الجيش العثماني.

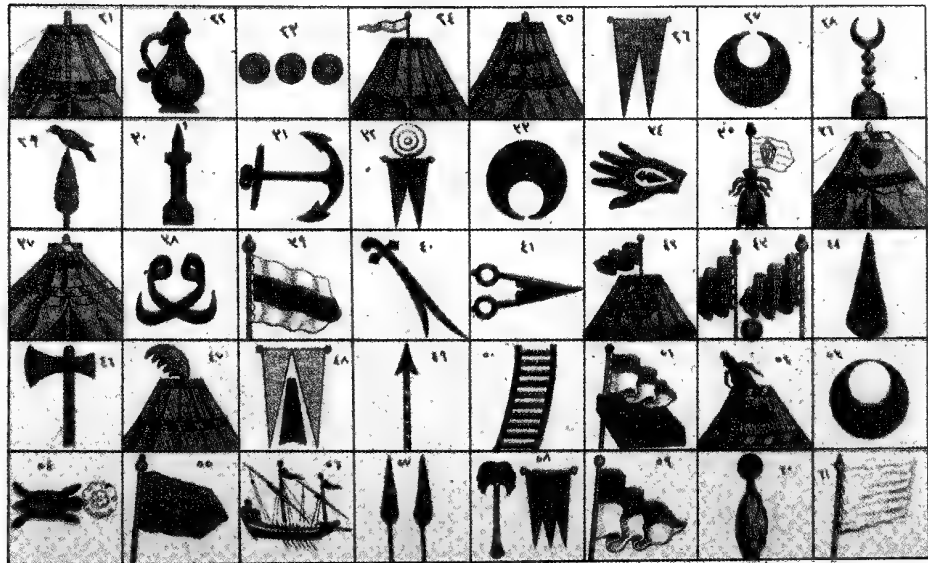
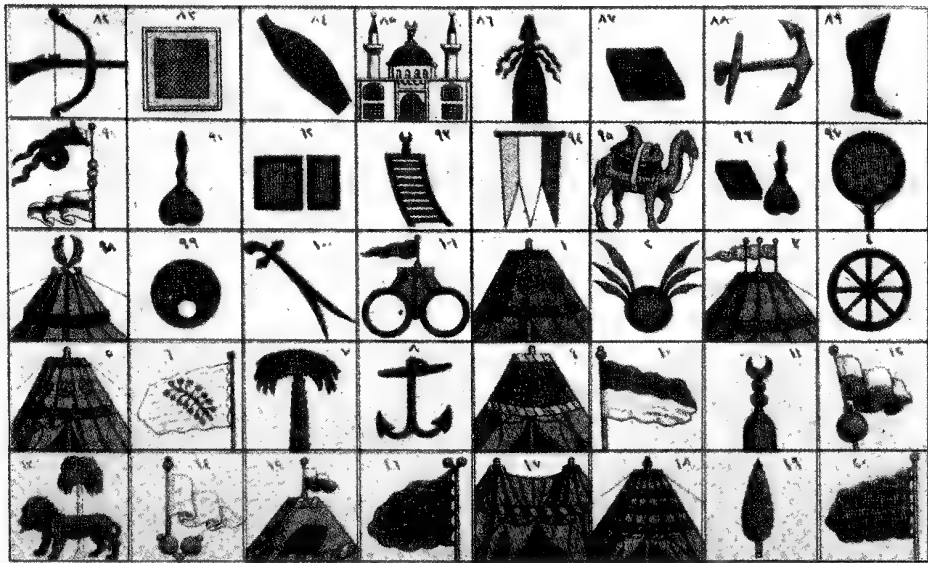


83- نفر من الجاوشية



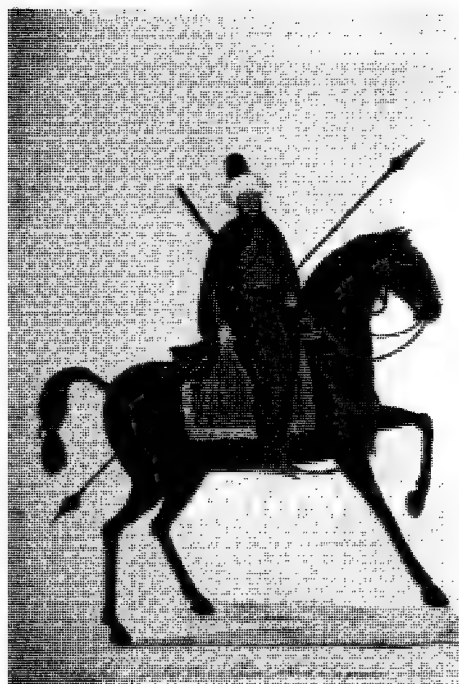
84- من الجنود المغيرة (أتينجي)



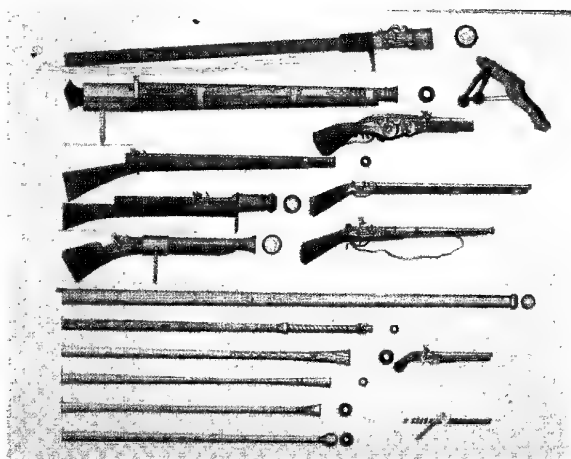




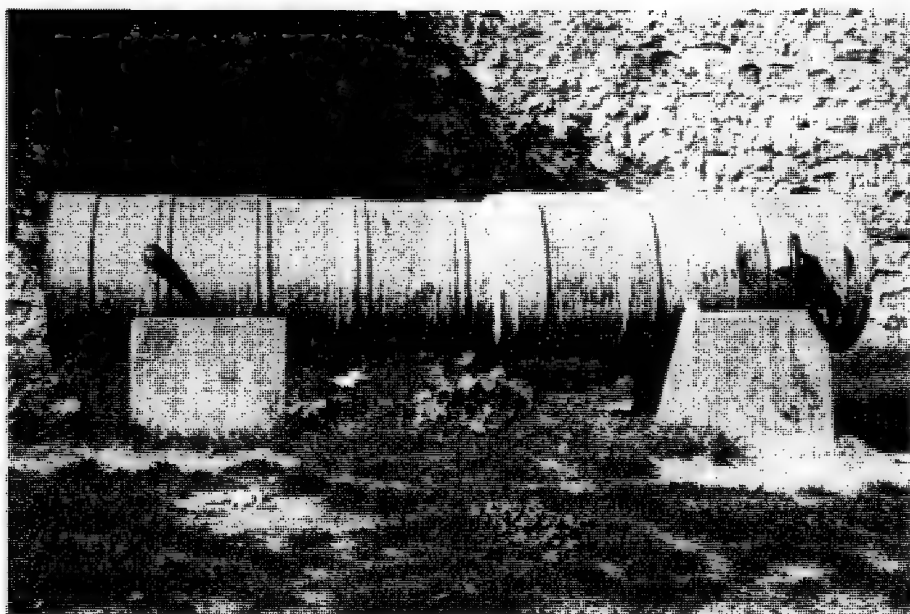
87- اسطى الجلفطة.



88- أحد السباهية.



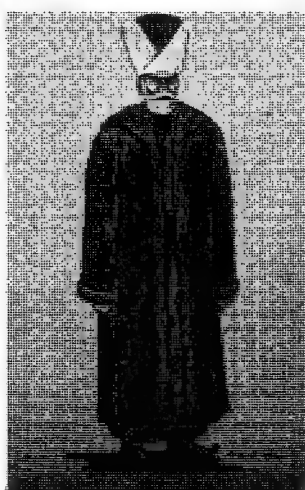
89- بعض الأسلحة النارية التي استخدمها الجيش العثماني.



90- أحد المدافع التي صنعها العثمانيون.



91- سوارى من الدلاة فى العهد الأخير



92- ضابط مدفعية (طوپچى پاشى)



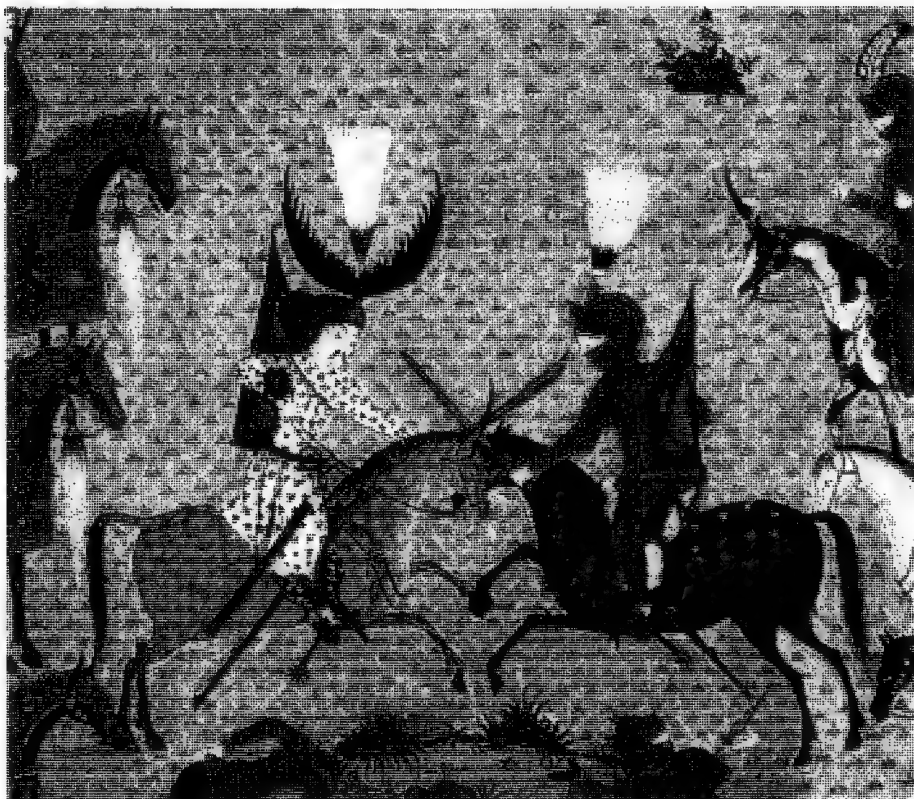
93- أحد الخُمْبَرَجِيه (خُمْبره جى)



94- من جنود الانتكشارية، المترجلة (بايا)، والراكبة (صولاق)



95- السباهية المسلحة



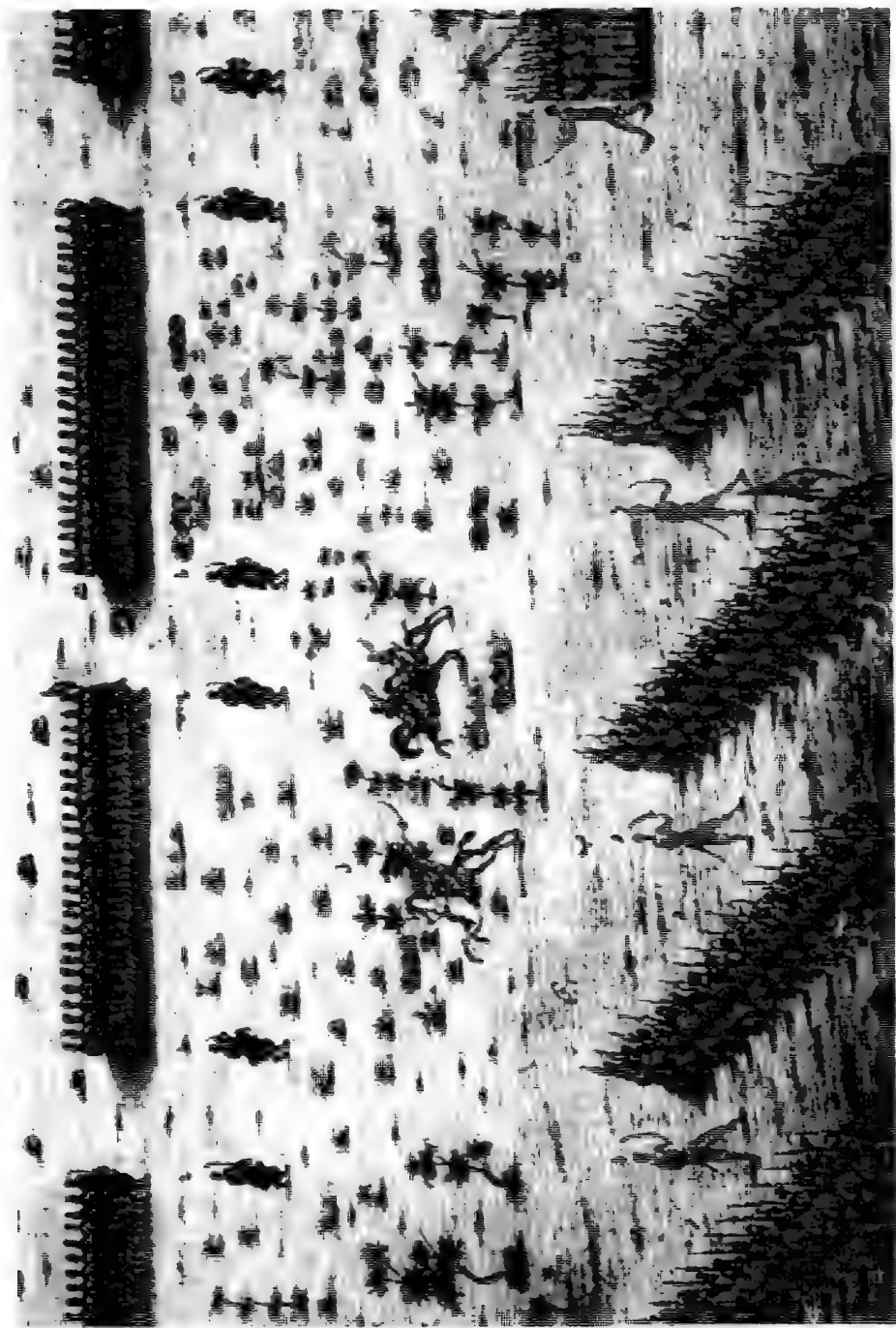
96- أحد السوارية الدلاة بين خيالة العدو (من سليمان نامه)

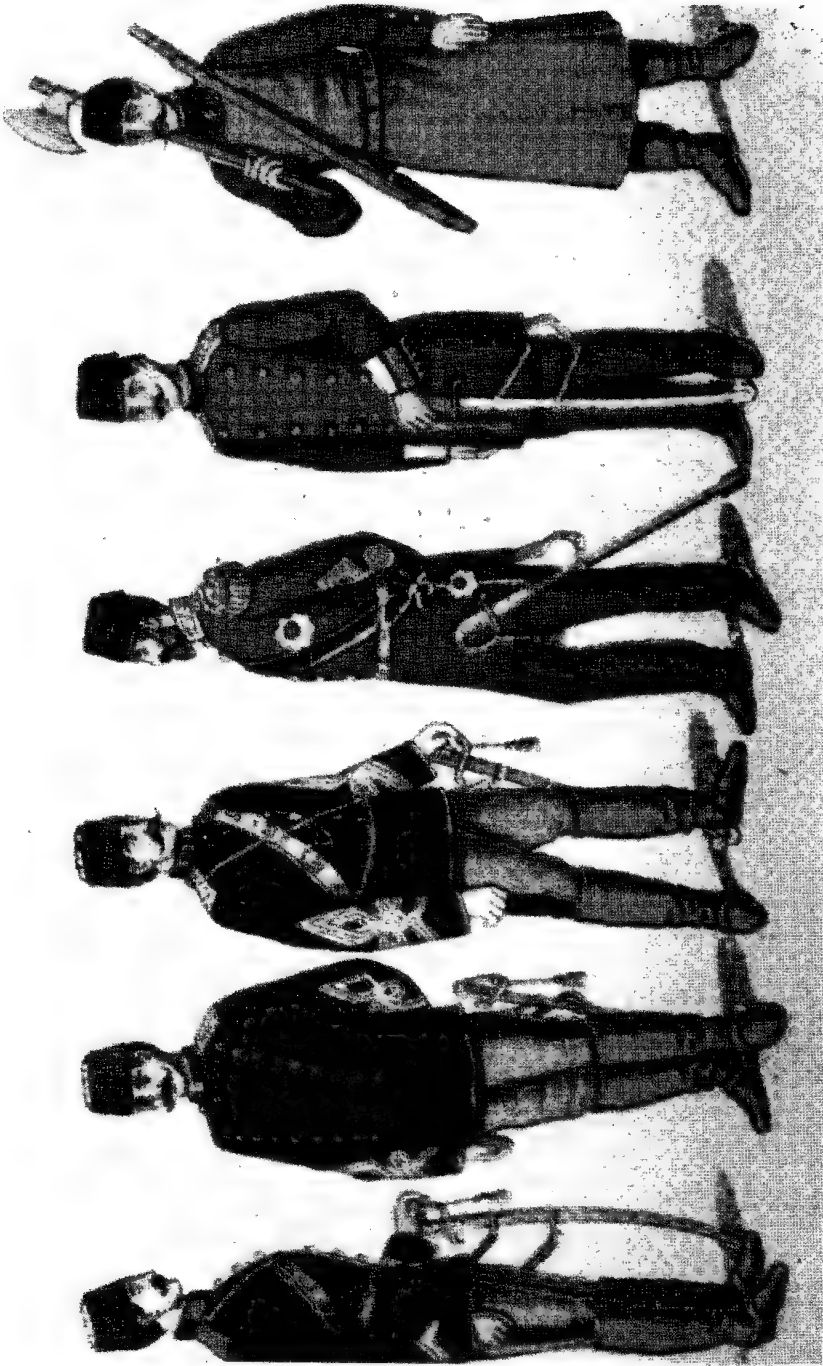


97- من جنود جيش "النظام الجديد".



98- من جنود جيش "العساكر المنصورة المحمدية" إبان تشكيله.





100- العساكر المنصورة المحمدية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني.



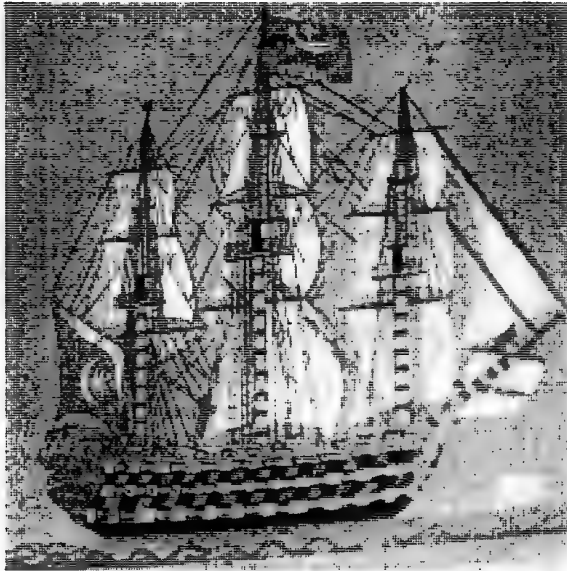
101- من ضباط الانتكشارية



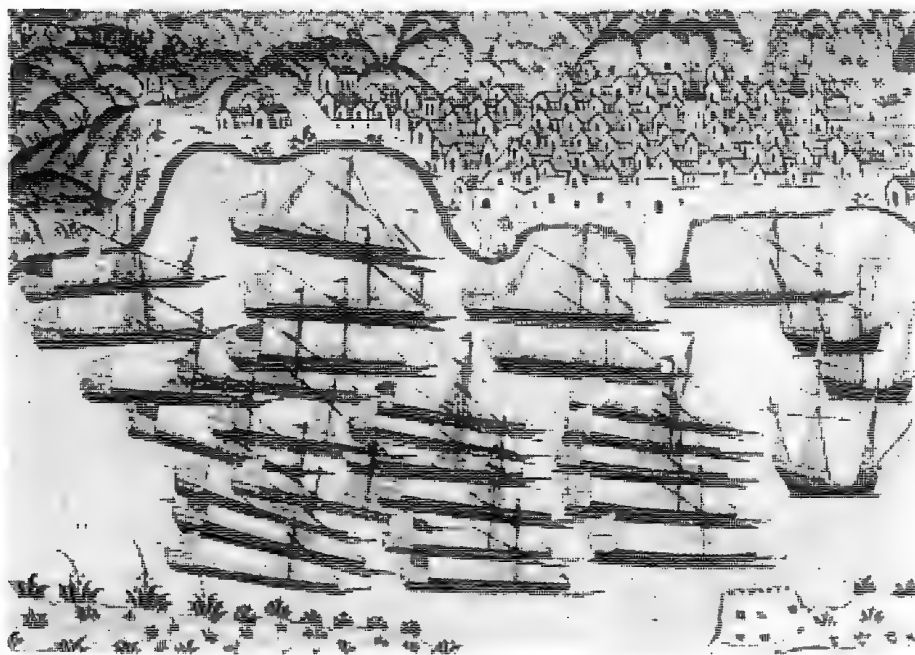
102- من ضباط الانتكشارية في عرض رسمي



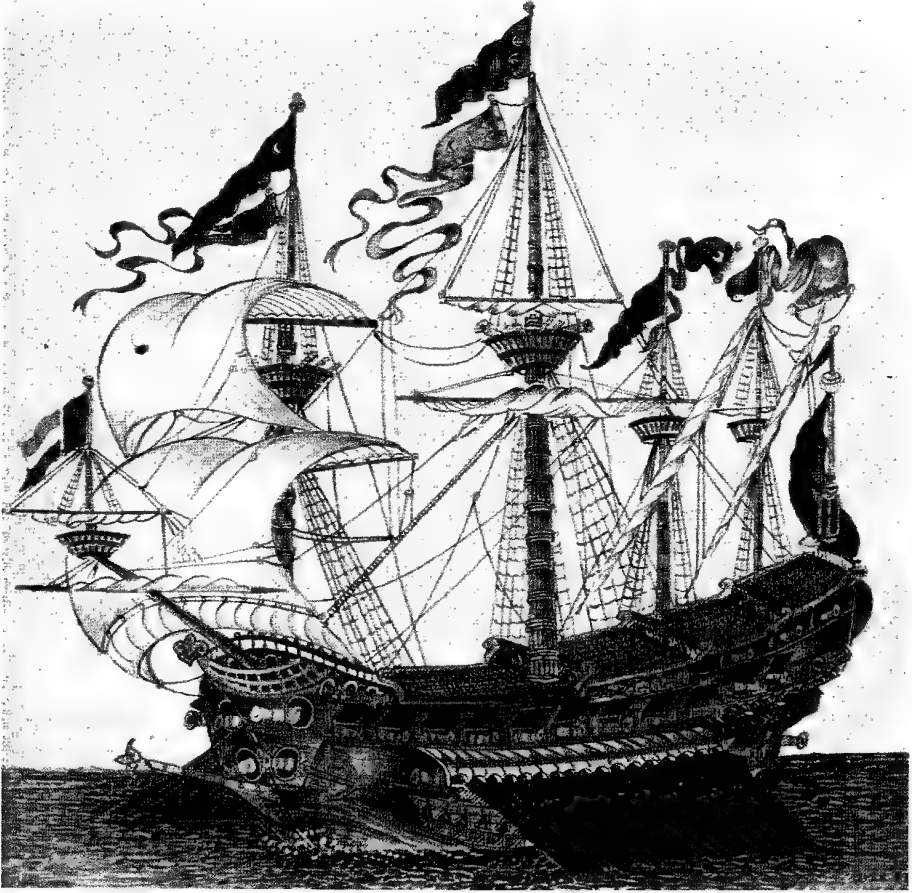
103- القبطان باشا



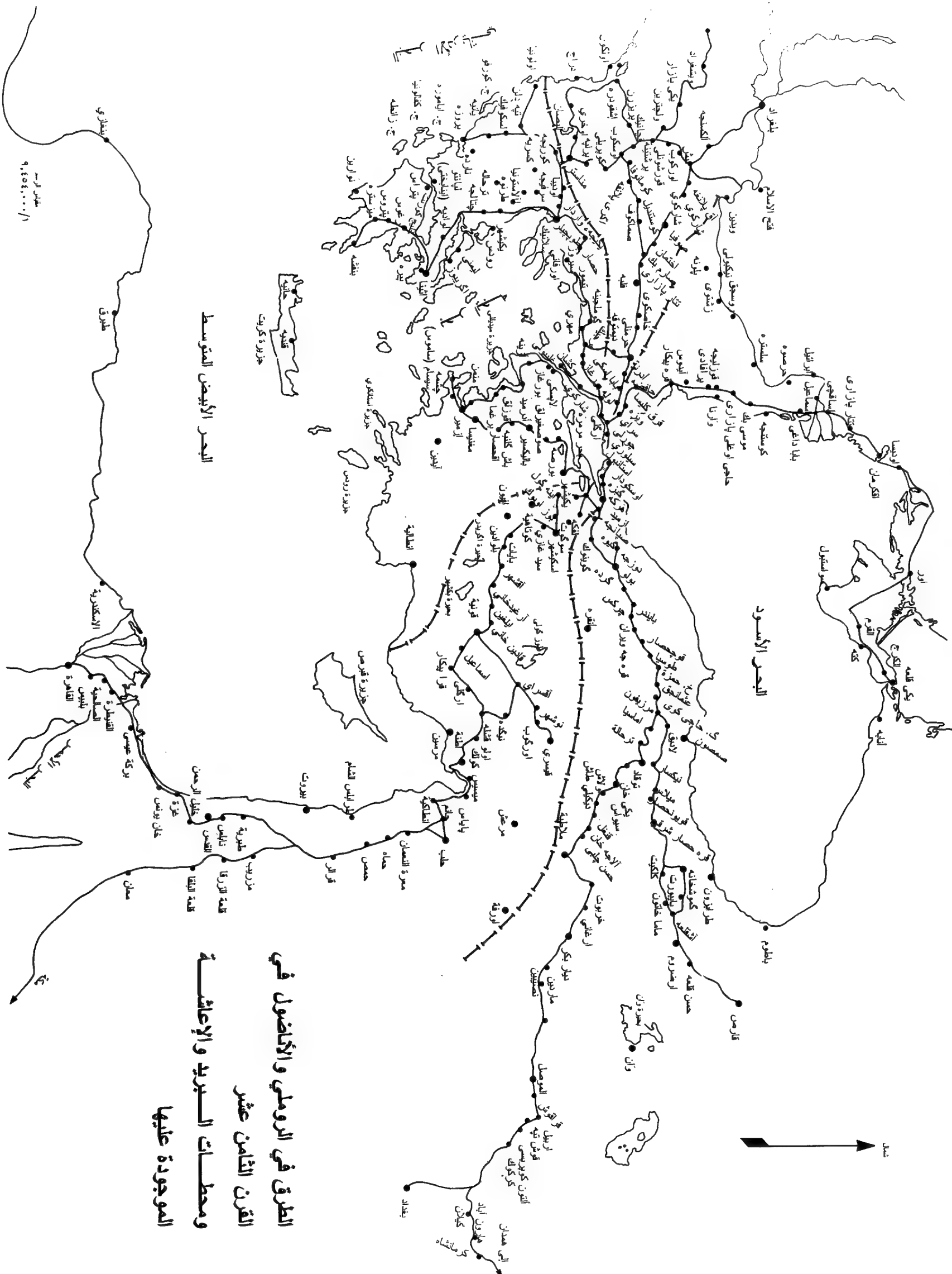
104- إحدى السفن الحربية "الغليون".



105- اسطول خفيف في نهر الدانوب.

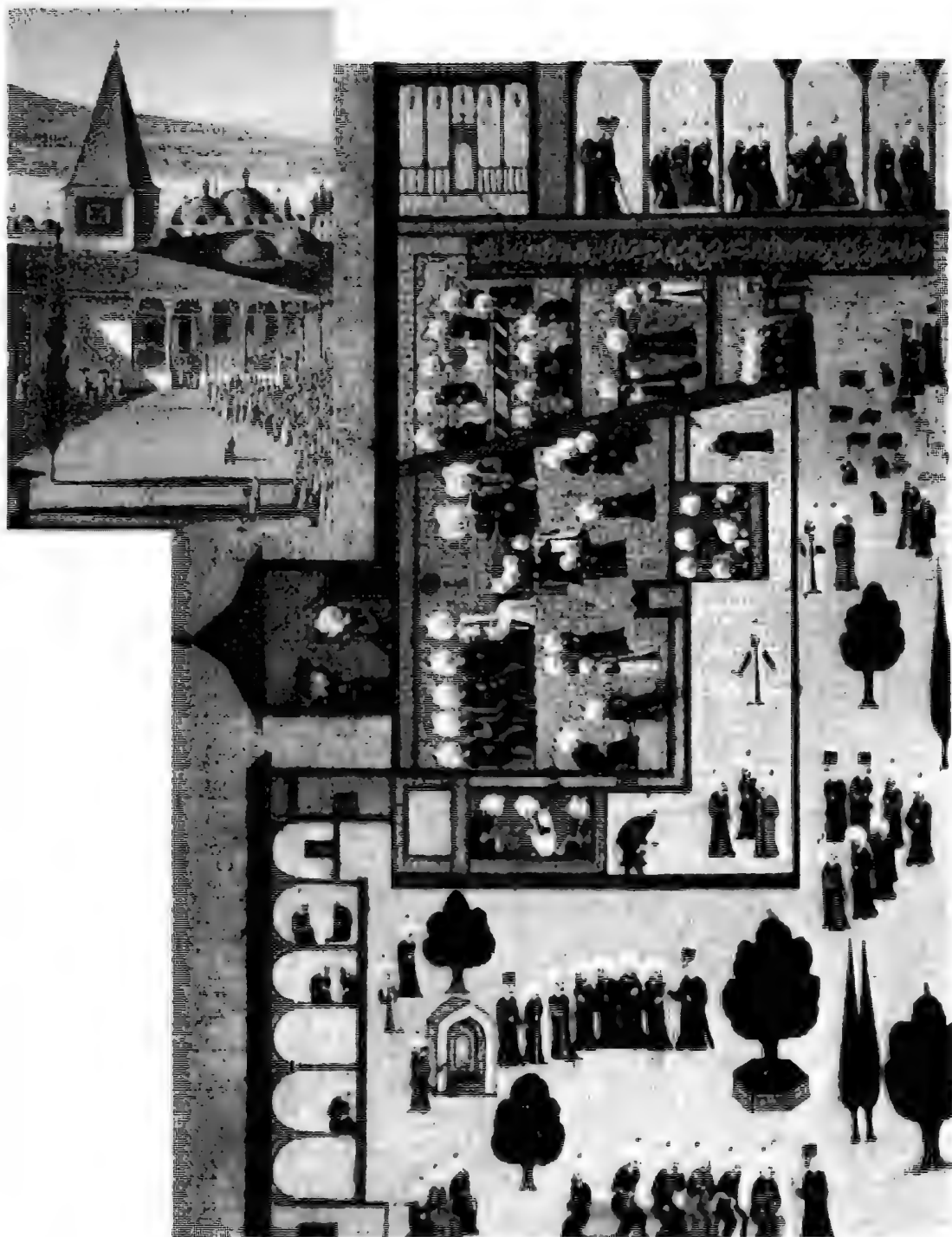


106- سفينة من نوع (كوكه) في عهد السلطان بايزيد الثاني.



الطرق في الروملي والأناضول في
القرن الثامن عشر
ومحطات البريد والإحاشية
الموجودة عليها

مقياس الرسم
١/٩٠,٤٥٤,٠٠٠



108-107- لوحة للديوان الهمايوني من الخارج ومنمنمة له في حالة اجتماعه

(من كتاب "فُنَرَنَامَه" / مكتبة متحف سراي طوب قايي (H. 1523, y. 19a).





111- براءة (مرسوم) كانت تمنح للتجار غير المسلمين تبرز الامتيازات التجارية والقانونية التي كانوا يتمتعون بها

[illegible]

۱۰۰

一、

— 1 —

[illegible][illegible]

—

9-10-18

စစ်ကိုင်းတိုင်းဒေသကြီး

۱- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۲- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۳- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۴- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۵- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۶- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۷- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۸- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۹- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

۱۰- در این کتاب، به بیان احوال و سیرت ائمه و اولاد ائمه پرداخته شده است. این کتاب از دیدگاه تاریخی و سنی، از اهمیت ویژه‌ای برخوردار است.

சென்னை

تو غفلت ناک آواز آید، هر وقت غفلت کنی از این پندش بمان ای پسر، و بگو که
من در زمان این پندش می بینم که در او درنگ است، اما بعد از آن که
بگوید ای پندش، زنده می شود، و تا که بگوید ای پندش، زنده می شود

محمد باقر محمد

[illegible]

THE

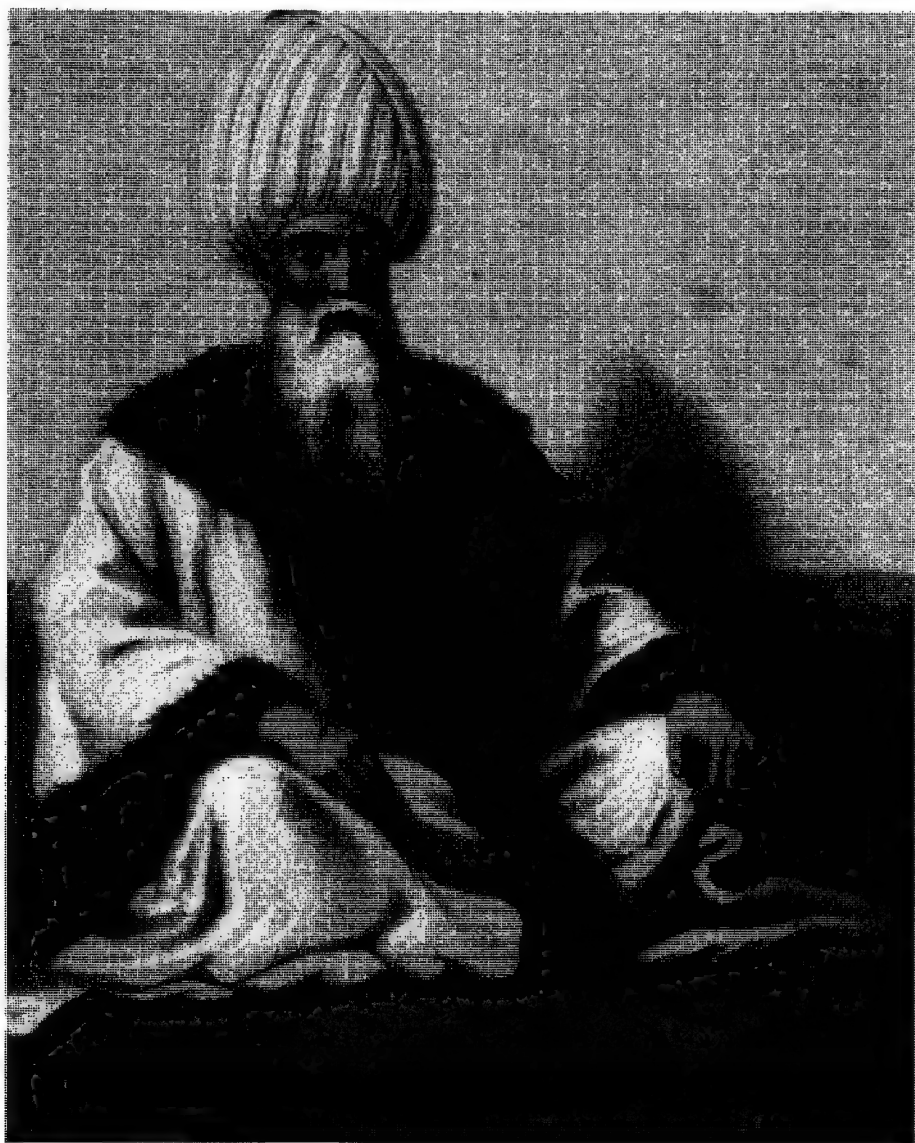
[illegible]

10

[illegible]

جديد و قديم

[illegible]



114- شيخ الاسلام (مجموعهء تصاویر عثمانیه).



115- المؤرخ والمُشرِّع أحمد جودت باشا.

عبا	خيلی	پاموق ايپلیکی
آلاچ	حمام گوملکی	باسطرمه
آستا	خاره	پشکیر
اطلا	خطایی	پشتمال
بور	هیهه	پینیر
باقر	ابریشیم	راوند
باقر	عنايت قطنی	سپورگه
بال	انجیر	صفراں
برد	اسفیداج	سختیان
بارو	کوسله	سجاده
بلدء	کوسره	سراسر
بز	کوب	شعریه
بوغ	قدیغه	شمشیر
بويا	قالیچه	شيب
چقا	قناویچه	شیشه
چات	قایصی	شال
چلیه	کچه	صوف
چل	کچه کپه	شروپ
چریه	کمخا	تافته
چیت	کرسته	تل
چیو؛	کسه (حمام)	تتکه
چور	کاسه اوسکره	طوپراق تجره
چوما	کستانه	طوز ملح
چوه	کتن	اوستوپو
چول	کتن ايپلیکی	ولکسه
چول	کیل	یاصدیق
چول	کلیم	یوغورت
چول	کرמיד	زر بافت
دوش	قوشاق	زیتون
دولہ	قطنی	
دار	مقرمه	
ديبا	مشین	
دیم	منذیل	
طوا	مَـرَـه	
دوا	مسک	
ألما	محیر	
أریه	نافه کورک	
گون	نعل	
غرا	اوزنکی	

نوع من القماش الصوفي الخفيف.

هـ نوع من القماش القطني المخطط الملون.

ر قماش البطانة.

س قماش وجهه حريري وظهره من القطن.

ونجك قماش مخلوط بالحرير الخام وقدر من غزل القطن.

نحاس.

تتجره ألواني طيخ نحاسية.

عسل النحل.

ق أكواب.

د البارود.

س قماش قطني أبيض خفيف يصنع محلياً.

نوع من القماش القطني أو الكتاني الأبيض الخفيف.

أصلى نوع من القماش العادي المستخدم في الغالب لبطانة الثياب.

أصباغ.

س ابن أوى.

هـ قماش قطيفة للمفروشات عليه رسوم بارزة.

أ حديد.

تقفا كورك فراء قفا الذئب.

س معجون يصنع من مسحوق حذور الزنبق الأصفر، يستخدمه

المجلدون والاسكافيه للصق الورق المقوى [جنور بَرَوَق].
قماش قطني خفيف مطبوع.

س مسلمير.

أب جوراب.

ك فنور ودنان فخارية.

هـ نوع من المخمل لحمته وسداته من الصوف.

س نسيج صوفي غليظ يستخدم في صنع الجلال لتغطية
الحيوان.

ها تزگاه نول نسيج.

هـ مفروشات.

د قماش قطني خفيف [تُل - تُلَبد].

أيى قماش حرير.

نسيج حريري من الأطلس للممتاز متعدد الألوان في الغالب.

س قماش قطني أو صوفي منسوج بالورب.

هـ جبة من الصوف.

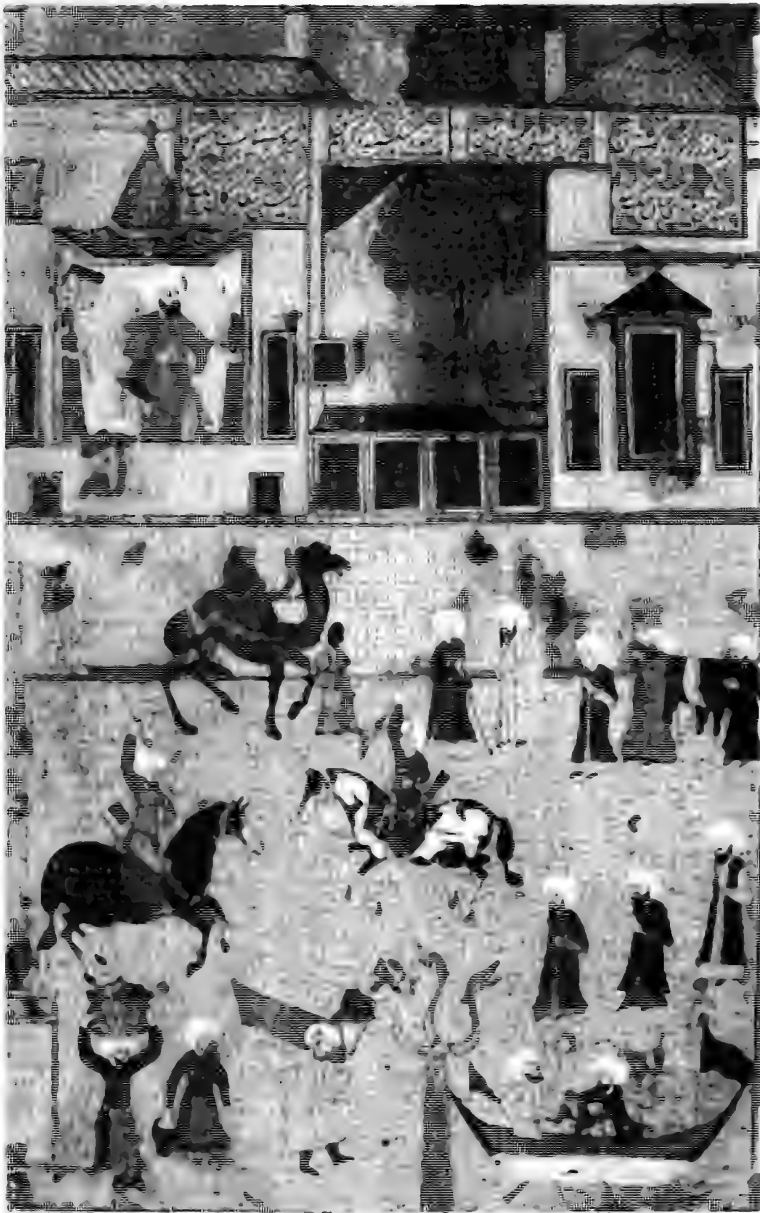
س حزام الركاب في سرج الخيل.

نقاج.

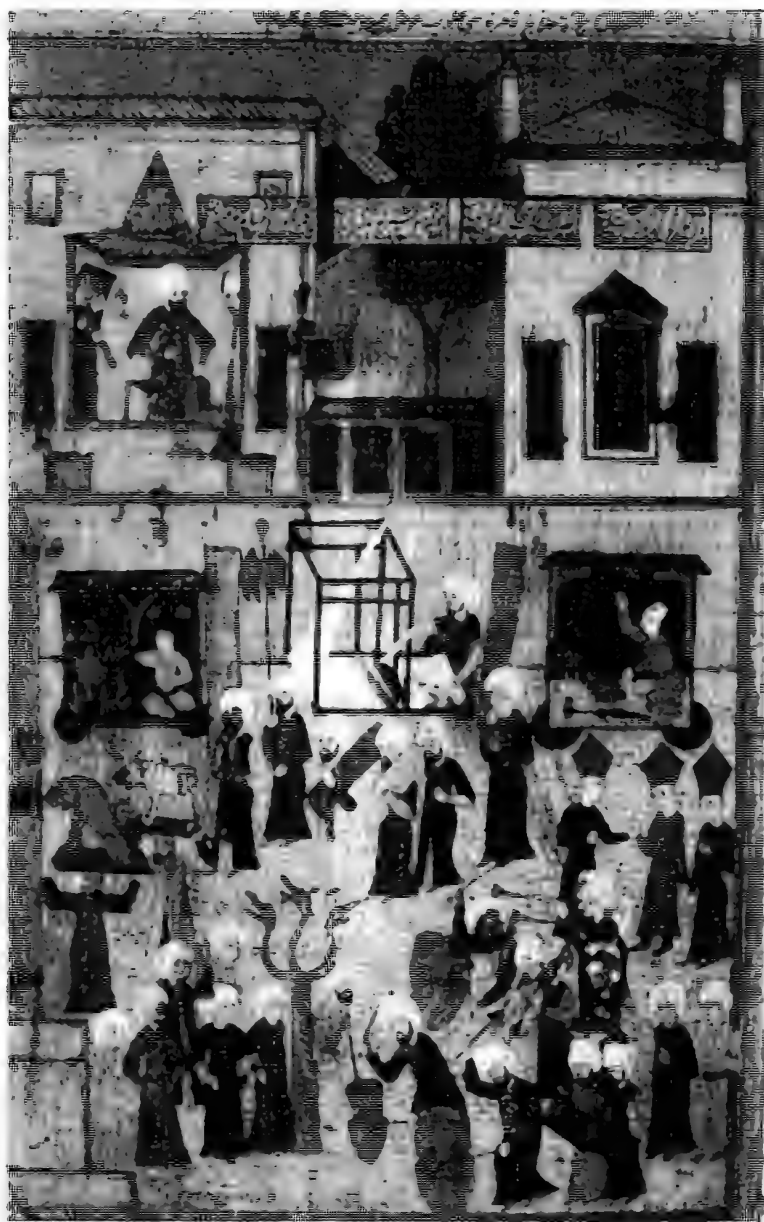
س برقوق.

جلود مذبوغة.

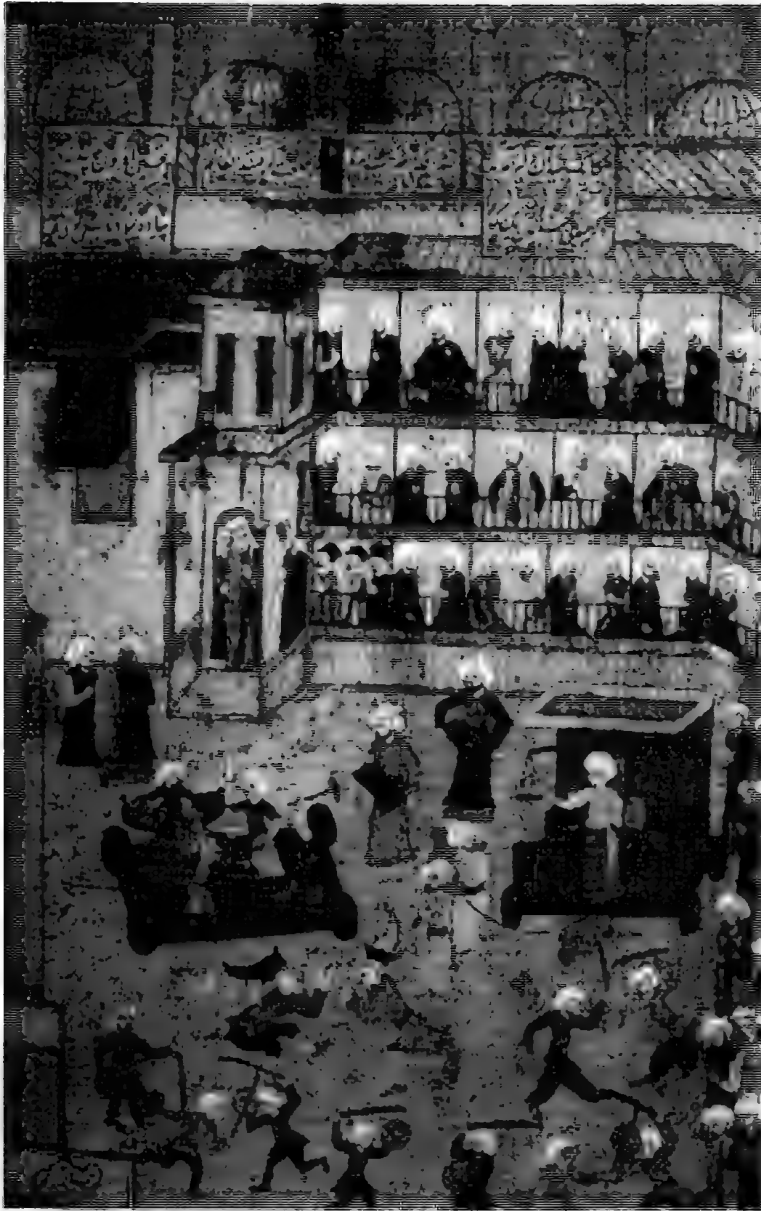
ز أعرا [أعراج من شعر الخيل].

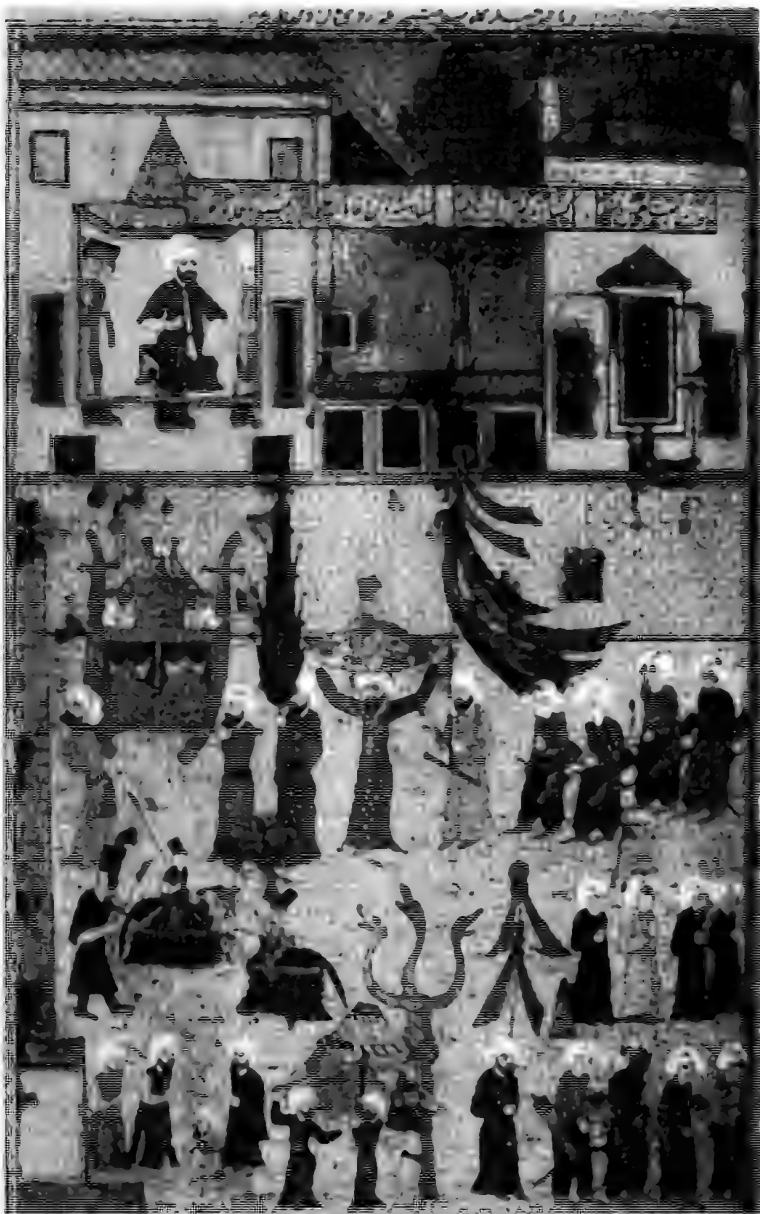


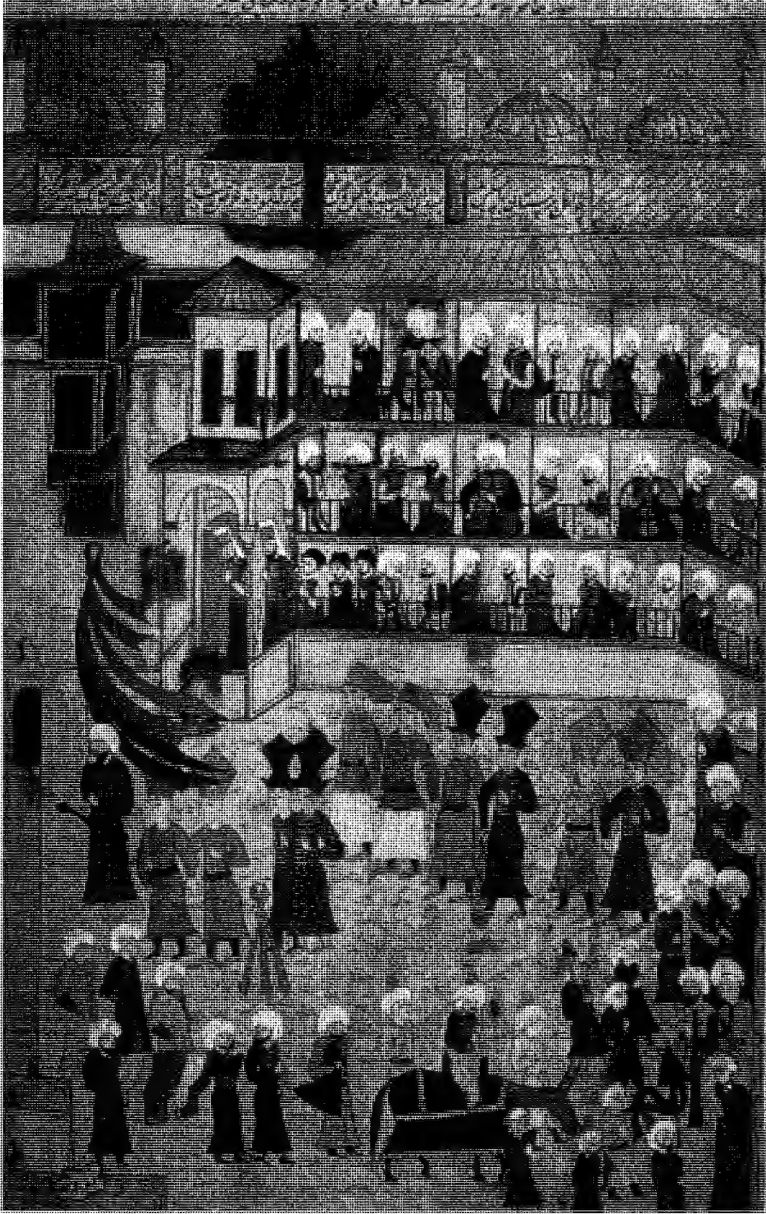
116- الدباغون والطاهي والخباز وسائق قوارب (منمنمة من سُوَرنامة)

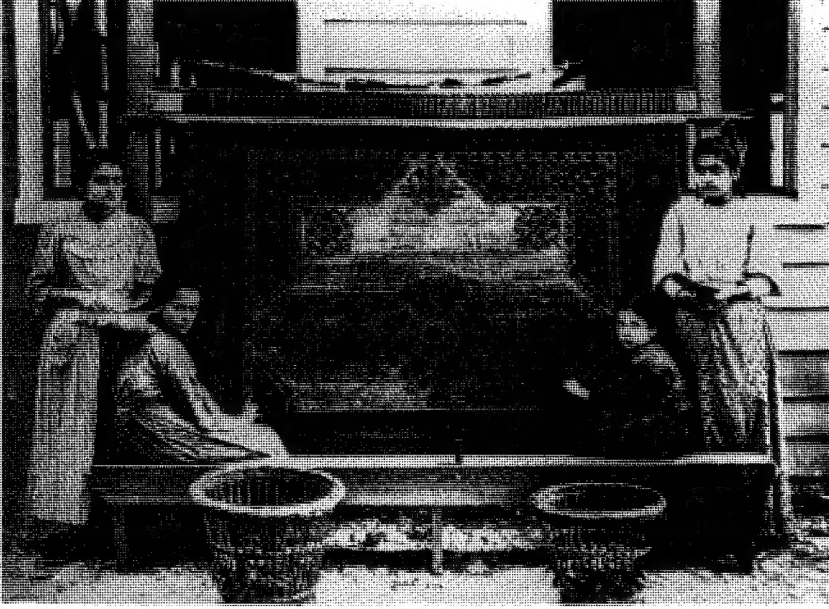


117- صاغة وسرّاجون وحلاجون وصناع زعابيب وغيرهم

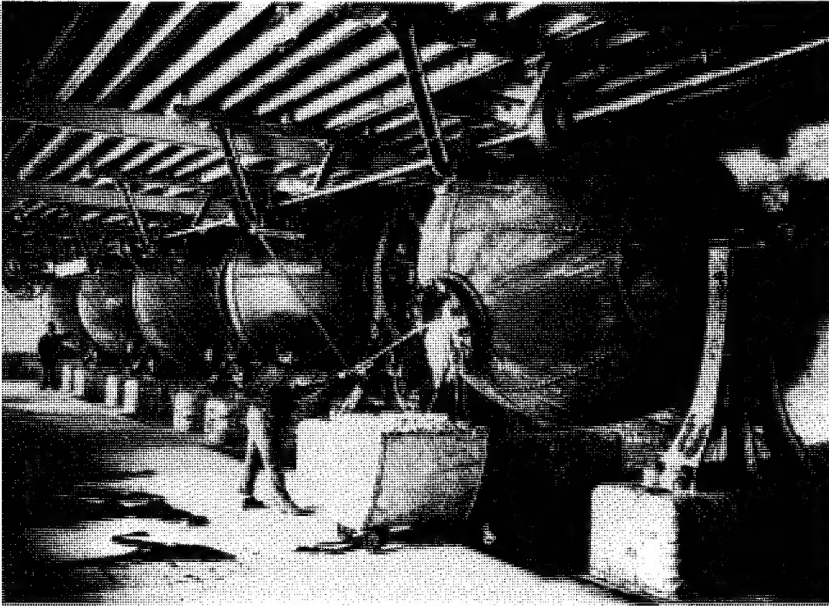




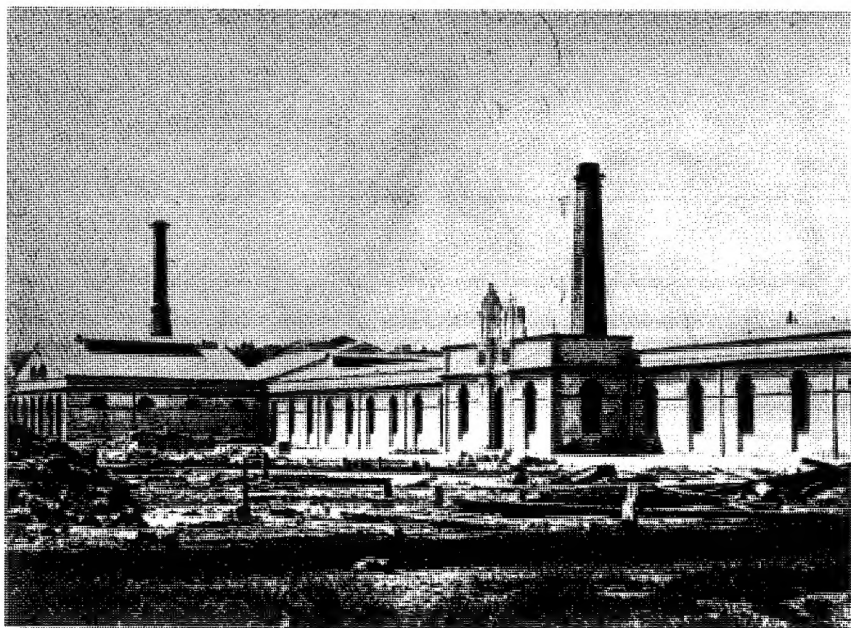




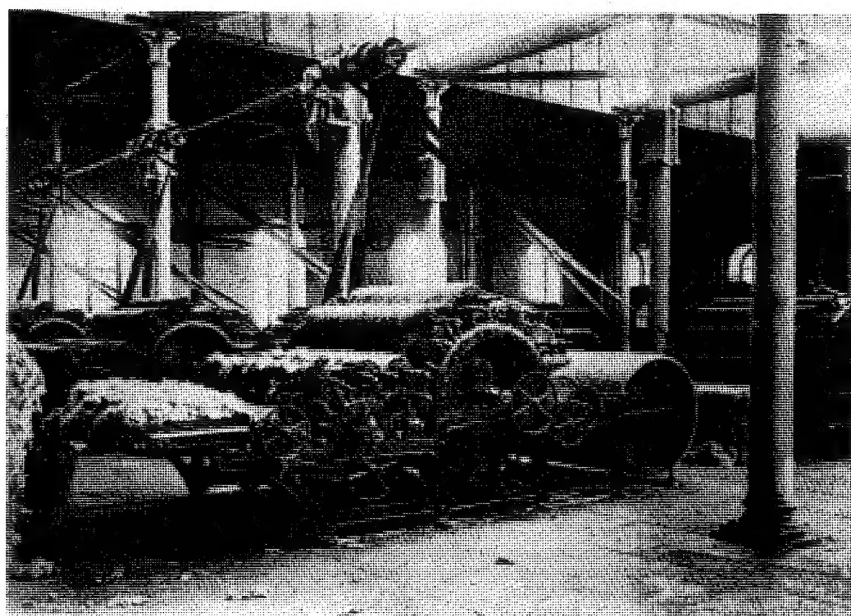
121- نول للسجاد في مصنع نسيج هرکه



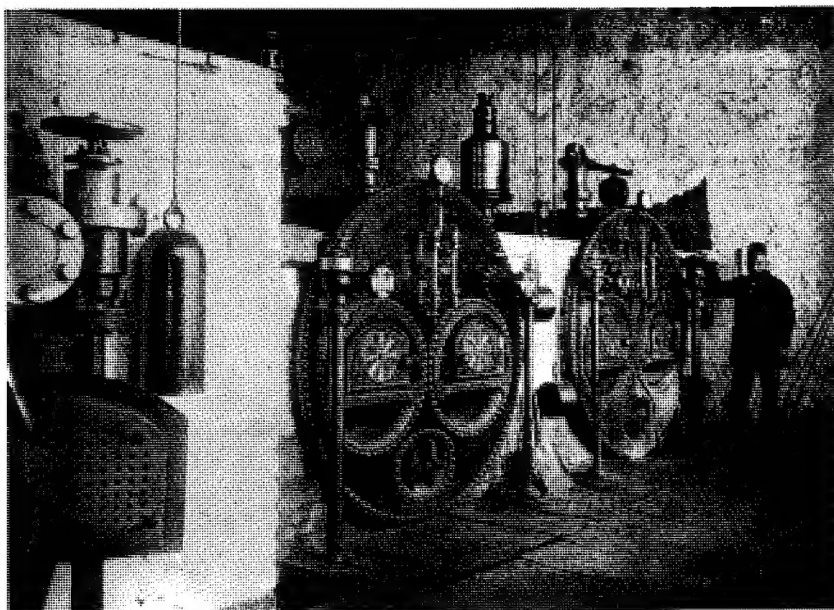
122- مصنع حميديه للورق



123- دار صناعة الطرايش (الفسخانة)



124- مصنع الجوخ



125- البارودخانه



126- مصنع يلدز للقاشاني